





كتاب الميراث

الأول من القرن
ع ١٠٠٠

كتاب

الميزان الشعراية قاليف سيدنا ومولانا

الشيخ العالم العلامة اخبر البحر النها

امام المحققين وقذوة السالكين وري

المريدين وولي ربه العالمين القطب

الرباني والصيقل المديني الشيخ

عبد الوهاب الشعراي

امدنا الله والمسلمين من

بركته في الدنيا

والآخرة امين

والحمد لله رب

العالمين

تم

م

وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه جميعين وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

بانا ظرا في كتابي حين تقراه • اقوا هديت بلا ريب ولا شطط

ان مر سهو فلا تعجل بسبكي • واعذر فليست بمعصوم من الغلط




١٠٧



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة سجرا يتفرع منه بحار جميع العلوم النافعة
 والنجاة. وأجري جدا وله على أرض الغلوب حتى روي منها قلبه لقاصي من
 حب التقليد لعلمائنا والذان. ومن علي من شام عبادته المحققين بالاشراق
 علي بنينوع الشريعة المطهرة وجمع احاديثها واثارها المنتشرة في البلدان.
 واطلعه الله علي طريق كشفه علي عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها كل
 قوله في سائر الادوار والزمان. فاذا اقول المجتهدين ومقلديهم بحق حين
 راي انصافا لبايعين الشريعة من طرق الكشف والعيان. وشارك جميع
 المجتهدين في اغترافهم من عين الشريعة الكبرى وان تقاصر عنهم في النظر
 وناخر عنهم في الزمان. فان الشريعة كالشجرة العظيمة المنتشرة وافعال علمائها
 كالغروع والاعضاء. فلا يوجد لنا فرع من غير اصل ولا ثمرة من غير غصن
 كما لا يوجد لنا ابيته من غير جد ران. وقد اجمع اهل الكشف علي ان كل من اخرج
 قولا من اقوال علماء الشريعة عنها فانما ذلك لغفوره عن درجة الرفان. فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قد امان علماء ائمة علي شريعته بقوله العلماء ائمة الركن
 ما لم يجالطوا السلطان. ومحال من المعصوم ان يومن علي شريعته خواتم.
 واجمعوا ايضا علي انه لا يسمى احدهما الا ان بحث عن مزارع اقوال العلماء وعرف
 من اين اخذوها من الكتاب والسنة لامن ردها بطريق الجهل والعدوان.
 وان كل من رد قولا من اقوال الشريعة واخرجها عنها فكانه ينادي علي نفسه بالجهل
 الاستهزاء وباني جاهل بدليل هذا القول من السنة والقران. عكس من قيل
 اقوال الائمة ومقلديهم واقام لها الدليل والبرهان. وصاحبه هذا المستهد

جميع

لا يرد من اقوال علماء الشريعة الا ما خالف نضا او اجماعا ولعل لا يجد في كلام احد
 منهم في سائر الزمان. وغايته انه لم يطلع له علي دليل لانه يحده مخالفا تقر
 السنة والقران. ومن فادعنا في ذلك فليأت لنا بقول من اقوالهم خارج
 عنها ونحن نرده علي صاحبه كما نرده علي من خالف قواعد الشريعة باوضح
 دليل وبرهان. ثم ان وقع ذلك لمن يدعي صحة التقليد للائمة فليس هو
 بمقلد هم في ذلك وانما هو مقلد لهواه والسيطان. فان اعتقادنا في
 جميع الائمة ان احدهم لا يقول قولا الا بعد نظره في الدليل والبرهان. وحيث
 اطلقت المقيدين كلاما فان مرادنا به من كان علامة مندرجات اصل من
 اصول امامه والافدعواه التقليد له زور ولصنان. وما ثم من اقوال الشريعة
 شي خارج من قواعد الشريعة في علمنا وانما اقوالهم كلها بين قريب واخر
 وبين بعيد وابعد بالنظر لمقام كل انسان. وسعاع نور الشريعة يشهد
 كلهم ويعلمهم وان تفاوتوا بالنظر لمقام الاسلام والايمان والاحسان.
احسن حمد من كرم من عين الشريعة المطهرة حتى شيع وروى منه احسن
 والحنان. وعلم ان شريعة محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شريعة واحدة جامعة
 لمقام الاسلام والايمان والاحسان. وانما لا حرج ولا ضيق فيها علي احد
 من المسلمين ومن شهد ذلك منها فشهد به بقطع ولصنان. فان الله تعالى
 قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعي الحرج في الدين فقد خالف صريح
 القران **واشكر** شكر من علم كانه محمد صلى الله عليه وسلم موقف عند ما حدث
 له من الامر والنهي والترغيب والترهيب ولم يرد منها شي الا من شهد له شعاع
 الدليل والبرهان. فان الشارح ما سكت عن اشياء الاربعة للائمة لانه هول
 ونسيان. اما من طريق النظر والاستدلال واما من طريق التسليم والايمان
 واما من طريق الكشف والعيان. ولا بد لكل مسلم من اخذ هذه الطرق ليطا
 اعتقاده بالحنان قوله باللسان. ان سائر ائمة المسلمين علي هدي من ربهم
 في كل حين واوان. وكل من لم يصل الي هذا الاعتقاد من طريق الكشف والعيان
 وجه عليه اعتقاد ذلك من باب التسليم والايمان. وكما لا يجوز لنا الطعن
 فيما جات به الانبياء مع اختلاف شرايعهم فكذلك لا يجوز لنا الطعن فيما استنبط
 الائمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستحسان. ويوضح لك ذلك
 يا اخي ان الشريعة جاءت من حيث الامر والنهي علي مرتبة تحفيف وتشد يد لا علي
 مرتبة واحدة كما سياتي ايضا في الميزان. فان جميع المكلفين لا يخرجون
 عن قسمين قوي وضعيف من حيث ايمانهم او جسد في كل عصر وزمان. فمن قوي
 منهم خوطب بالتشديد والاخذ بالعزائم ومن ضعف منهم خوطب بالتحفيف

بح

بق



والاخذ بالرخس وكل منهما حينئذ على شريعة من ربه وتبيان فلا يوم القوي
 بالتزول الى الرخصة ولا يكلف الضعيف بالصعود الى العزيمة وقد رُفِعَ
 الخلاف في جميع ادلة الشريعة واقوال علماء يعارض كل من عمل بهذه الميزان
 وقوله بعضهم ان الخلاف المتحقق من ظاهرين مثلا لا يرتفع فالجمل محمول
 على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب لا الخلاف الذي لا يرتفع من بين اقوال
 ائمة الشريعة مستعمل عند صاحب هذه الميزان **فاحتمن يا اخي ما قلته**
لك في كل حديث ومقابلته اذ كل قول ومقابلته بتدليل واحد منهما لا بد ان
يكون متقفا والاخر مستدر او لكل منهما راجال في حال مباشرة الاعمال
ومن المحال ان لا يوجد لنا قولا معا في حكم واحد متقفا او مستدر ان
وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة اقوال واكثر اذ قول مفصل فالخادق
يبرد كل قوله الى ما يناسبه ويقاربه من التحفيف او التشديد وقد قال
الامام الشافعي وغيره ان اهل الحديث او القولين اولى من الفاعل احدها
وان ذلك من كمال مقام الايمان وقد امرنا الله تعالى بان نقيم الدين ولا
نتفرق فيه حفظا له عن تقدم الاركان فالجهد الذي من علينا باقائه
الدين وعدم اضماعه حيث الرضا العمل بما تضمنته هذه الميزان
واشبهك ان لا ادع الا الله وحده لا شريك له شهادة بتوفايها عرف
اجنان واشهدك ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي فضل
علي كافة خلقه وبعثه بالشرعة السمى او جعل اجماع ائمة المتقفا في وجوب
العمل بالسنة والقران اللهم فصل وطم عليه وعلي سائر الانبياء والمرسلين
وعليهم وصحبتهم وجميع التابعين لهم باحسان صلاة وسلاما دائما
بدوام سكان النيران واجنان امين اللهم امين **وبعد**
فكن ميزان نفيسة عالية المقدار خالصة فيها ما يهوى يمكن الجمع
بين الادلة المتغايرة في الظاهر وبين اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم
من الاولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم اعرف احدا سبقني الى
ذلك في سائر الادوار وصنعها باشارة الاكابر من مشايخ الاسلام فان
قلوبها اتقنتها وان رفصوها نحوها فاني بحمد الله احب الوفاق واكره
الخلاف لا سيما في قواعد الدين وان كان الاختلاف في رتبة لقوم اخرين
فرحم الله من راي فيها خلافا صالحا تبصرة للدين وكان من اعظم البواعث
لي علي ما لي بها للاخوان فتح باب العمل بما تضمنته قوله تعالى شرع لكم من الدين
ما وحي به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى
ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ولينظروا في عقيدتهم بين قولهم باللسان

ان سائر ائمة المسلمين علي هدي من ربه وبين اعتقادهم ذلك بالاجنان
 ليقوموا بالواجب متحقق في الادب معهم وليجوزوا الثواب المرتب على ذلك
 في الدار الاخرة وليخرج من قال منهم بلسانها ان سائر ائمة المسلمين علي هدي
 من ربه ولم يقتض ذلك بخلافه علي من هو متليس به من صفة التفات
 الاصغر الذي ذمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذم الله سبحانه وتعالى
 منافق الكفار بنفاقهم زيادة علي حصول ذنبهم بصفة كفرهم في قوله تعالى
 يا ايها الرسول لا تجادل الذين ليسارعون في الكفر من الذين قالوا امنا باقواهم
 ولم تؤمن قلوبهم **ومعلوم ان كل ما عاب الله تعالى علي الكفار والمؤمنين**
اولي بالاعتذار عما يقرب من شبه صورته وليس المقلدون باب المبادرة
الي الانكار علي من خالف قواعد مذهبهم فمن هو من اهل الاجتهاد في الشريعة
فانه علي هدي من ربه وربما اظهر مستندة في مذهبه لمن انكر عليه فاذعن
له ومجمل عن مبادرته الي الانكار عليه هذا من جملة فقا صدي تبا ليف هذا
الكتاب والاعمال بالنيات وانما الكل امري ما نوي **فا علموا ايها الاخوان**
علي الوصول الي ذوق هذه الميزان وايضا كره والمبادرة الي انكارها قبل ان
نظا العواجم هذه الفصول التي مستغذنها بين يدي الكلام عليها اي
قبل كتاب الطهارة بل ولوا انكرها احدكم بعد مطالعة فصولها فربما كان
حفظها والغرائبها وقلة وجودها من اخوانكم كما سيأتي بيانه في
شأن الله تعالى **اذا علمت ذلك واردت ان تعلم ما او مانا اليه من دخول**
جميع اقوال المجتهدين ومقلديهم الي يوم الدين في شعاع نور الشريعة
المطهرة تحت الاية لا تري قولا واحدا منها خارجا عن الشريعة المطهرة
فقد برزنا حل فيما ارشدك اليه اخي اليه وذلك ان تعلم وتحقق فقيها جازما
ان الشريعة المطهرة جازمة من حيثة تشهد بالامر والنهي في كل مسئلة ذات
خلاف علي مرتبتين تحفيف وتشديد لا علي مرتبة واحدة كما يظنه بعض
المقلدين **ولذلك وقع بينهم اختلاف في شهود التساقض والاختلاف لا ينافي**
في نفس الامر كما سيأتي ايضا في الفصول الالتي ان شاء الله تعالى فان مجموع
الشريعة يرجع الي امر ونهي وكل منهما يتقسم عند العلماء علي مرتبتين تحفيف
وتشديد واما الحكم انما من الذي هو المباح فهو مستوي الطرفين وقد يرجع
بالنية الصالحة الي قسم المندوب وبالنية الفاسدة الي قسم المكروه **هذا**
مجموع احكام الشريعة وايضا ذلك ان من الاية من حمل مطلق الامر علي
الوجوب الجازم ومنهم من حمل علي الندب ومنهم من حمل مطلق النهي علي التحريم
ومنهم من حمل علي الكراهة ثم ان لكل من المرتبتين رجا في حال مباشرة لفهم



لضعف كليف فمن قوي منهم من حيث ايمانه وجسمه خوطب بالعزيمة الواردين في
 الشريعة صريحاً والمستنبطين منها في مذهب ذلك المكلف او غيره ومن ضعف
 منهم من حيث مرتبة ايمانه وضعف جسمه خوطب بالرحمة والتخفيف الواردين
 كذلك في الشريعة صريحاً والمستنبطين منها في مذهب ذلك المكلف او مذهب
 غيره كما اشار اليه قوله تعالى فانقوا الله ما استطعتم خطاباً عاماً وقوله صلى
 الله عليه وسلم اذا امرتكم بما امر فانيتموه ما استطعتم اي كذلك فلا يومر القوي
 المذكور بالترول كما لملاعب بالدين كما سيأتي ايضا في المصنوع الا انه
 ان شاء الله تعالى وكذلك لا يكلف الضعيف المذكور بالصعود الى مرتبة
 العزيمة والتشديد والعمل بذلك مع عجزه عنه لكن لو تكلف وفعل ذلك لا ينعقد
 الا بوجه شرعي فالمرتبة المذكورتان على الترتيب الوجوه لا على التخيير كما قد
 توهبه بعضهم فايالك والعلل فليس من قدر على استعمال الماحلة حساً او شرعاً
 ان يتجمل بالتراب وليس من قدر على القيام في العزيمة ان يصلي جالساً
 وليس من قدر على الصلاة جالساً ان يصلي على جنبه وهكذا في سائر الواجبات
 وكذلك القول في الافضل من السنن مع المفضول فليس من الادب ان يفعل
 المفضول مع قدرته على فعل الافضل . فاعلم ان المسنونات ترجع الى
 مرتبتين كذلك فيقدم الافضل عن المفضول في باع القدرة ومقدم الاولى
 على خلاف الاولى وان جاز ترك الافضل والمفضول أصالة فمن اراد عدم
 اللوم فلا يتزل الى المفضول الا ان عجز عن الافضل . فامتنع يا اخي هذه
 الميزان جميع الامور والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما ينبغي وتفرع
 على ذلك من جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين تجدها
 كلها لا يخرج عن مرتبتين تخفيف وتجديد ولكل منهما رجال كاسبق . ومن
 تحقق بما ذكرنا ذوقاً وكشفاً كما ذكرناه وكشف لنا وجد جميع اقوال الائمة
 المجتهدين ومقلديهم داخلية في قواعد الشريعة المطهرة ومقتضية من شعاع
 نورها لا يخرج منها قوله واحد عن الشريعة وصحت مطابقة قوله باللسان
 ان سائر ائمة المسلمين على هدي من رجعوا لاعتقاده ذلك بالبحان وعلم جزماً
 وقيماً ان كل مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب واحد لا يمينه كما سيأتي
 ايضاً في المفضول ان شاء الله تعالى وارتفع التساقض والخلان عنده في
 احكام الشريعة واقوال علماء بها لان كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
 يحل من التساقض وكذلك كلام الائمة عند عرف مقدارهم واطلع على منازعهم
 اقوالهم ومواضع استنباطاتهم مما من حكم استنبط المجتهد الا وهو متفرع
 من الكتاب او السنة او منهما معا ولا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبط

المجتهد الاجملا بعض المقلدين بموضع استنباطه وكل من شهد في احاديث الشريعة
 او اقوال علماء بها تساقضاً لا يمكن رده فهو ضعيف النظر ولو انه كان عالماً بالادلة
 التي استند اليها المجتهد ومنارح اقواله يحمل كل حديث او قول وفقاً له على
 حال من احدي مرتبتي الشريعة . فان من العلوم ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام او الايمان
 او الاحسان . وقامل ما اخي في قوله تعالى قالت الاعراب انما قلتم تومنوا
 ولكن قولوا اسلمنا الآية تخط علماء بما قلناه والافان خطابه لا كما بر الصحابة
 من خطابه لا خلاف العرب وامن قمار من يابعد صلى الله عليه وسلم على السمع
 والطاعة في المستند والمكره والمعسر والميسر من طلب ان يابعد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على الصلاة الصبيح والمصر فقط دون غيرها من الصلوات
 ودون الزكاة والصدقة والجهاد وغيرها وقد تنبع الائمة المجتهدين
 ومقلدوهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فما وجدوا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شدد فيه عادة شددوا امرها كان او نهياً وما وجدوه
 خفف فيه خففوا . فاعتمد يا اخي على اعتقاد ما قرنته بنبوته في
 هذه الميزان ولا يصرك غرابها فانها من علوم اهل الله تعالى وفي قريب
 الى طريق الادب مع الائمة مما تعتقده انت من ترجيح مذهب علي مذهب غير
 طريق شرعي . وامن قول من يقول ان سائر ائمة المسلمين او الائمة الاربعة الان
 على هدي من رجعوا ظاهر او باطناً من يقول ثلاثة ارباعهم او اكثر على غير
 الحق اذ في نفس الامر وان اردت يا اخي ان تعلم بقاسم هذه الميزان وكما علم
 ذائقتها بالسريعة من ايات واخبار واثار واقوال فاجمع لك اربعة من علماء
 المذاهب الاربعة واقوالهم ادلة مذاهبهم واقوال علماءهم وتعاليلهم التي
 سطردها في كتبهم وانظر كيف يتجادلون ويضعف بعضهم ادلة بعض واقوال
 بعض وتقلواصوا الحق على بعضهم بعضاً حتى كان المخالف لقول كل واحد قد
 خرج عن الشريعة ولا يكاد احدهم يعتقده ذلك الوقت ان سائر ائمة المسلمين
 على هدي من رجعوا باجلاً في صاحبه هذه الميزان فانه جالس على منصة
 في سرور وطمأنينة كالسلطان حاكم مرتبتي ميزانه على كل قول من اقواله
 لا يريه قولا واحداً من اقوالهم خارجاً عن مرتبتي الميزان من تخفيف او تجديد
 بل يري الشريعة قابضة ما قالوه لوسعها فاعلم يا اخي لهذه الميزان وعلمها
 لا خوانك من طلبة المذاهب الاربعة ليحيطوا لعمامتها ان لم يصلوا الى مقام
 الذوق بها بطريق الكشف كما اشار اليه قوله تعالى فان لم يصيبها واميل
 فطره ليفوزوا ايضاً بصحة اعتقادهم في كلام ائمتهم ومقلديهم ويثبتوا

يقولونهم قولهم باللسان ان سائر ائمة المسلمين علي هدي من ربه وان لم يكن
ذلك كشفاً وبقينا فليكن ايماناً وتسلماً فليكن اليها الاخوان باحتمال الاذي
ممن يحاد لكم في هذه الميزان قبل ذوقها وقبل ان تحضروه معكم حال قرأتها
علي علماء المذهب الادبقة فانه معذور لا يكاد يسلم لكم صحتها وغرايتها وربما
واقف من اهلها من هبة لهم ورد المذهب الذي لم يكن احد من تقليده
حاضر لعدم من ينتصر كذلك المذهب وفي ذلك دلالة علي مراعاته وجوه
المخوفين فقال الله العاقبة وربما قدرناه لك يا اخي انتهت الميزان الشرا
المخلصة لجميع اقوال المجتهدين وحقلهم في الشريعة المحمدية تقع الله بها
المسلمين . وقد جيب لي ان اذكر لك يا اخي قاعدة هي كما تقدمت لهم هذه
الميزان بل هي من اقرب الطرق الي التسليم لها وذلك ان تبني اساس
نظرك اولا علي الايمان بالله تعالى وهو العالم بكل شيء واحكم في كل شيء
ازلا وابد الما ابدع هذا العالم واحكم احواله وحيز شؤنه واتقن كاله اظهره
علي ما هو مشاهد من الاختلاف الذي لا يمكن حصره ولا يضبط امره متقار
في الامزجة والتركيب مختلفا في الاحوال والاساليب علي حكم ما سبق به
علم الله القديم وعلي وفق ما تقدمت به ارادة الله العليم الحكيم فجا علي هذه
الامتناع والفتا ليف واستقر امره علي ما لا تنته غايته من الشؤن والفتا
وكان من جملة تدبير حكيمه وعظيم الابه وعظيم رحمته ان تشر عباده الي اثنين
شقي وعبيد واستعمل كل منهما فيما خلق له من متعلق الوعد والوعيد وادب
لكل منهما في هذه الدار حكم عدله وسعة انصاله ما يجعل لسانه في حاله ومنا
من محسوسات صورها ومعنويات قدرها ومصنوعات ابدعها واحكام
شرعها وحدود ومنعها وشؤن ابدعها فتمت بذلك امور المحذورات والنقد
بذلك نظام الكائنات وكل يذ لك شأني الزمان والكان حتي قيل ان ليس
في الامكان ابداع مما كان قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الانساث
في احسن تقويم علي اند سبحانه وتعالى لم يجعل لك فافع فافع مطلقا
ولا كل صار صار مطلقا بل ربما نفع هذا ما ضر هذا او ضر هذا ما نفع هذا وربما
من هذا في وقت ما نفع في وقت اخر ونفع هذا في وقت ما ضر في وقت
اخر كما هو مشاهد في الموجودات الحسية والمدرجات المعنوية لمعان جليلة
عن الادراك بالانكار واسرار حقيقت الامن اراد عالم الاسرار ومن هنا
يتحقق المؤمن ان كلا يسر لما خلق له وان ذلك انما هو لا تمام شؤن
الاولين والآخرين وان الله هو العليم عن العالمين . حيث تقرر لك
يا اخي القاعدة العظيمة علمت ان الله تعالى لم يترك يسعد من حيث ما كلفه

ابدا وان اختلاف ائمة هذه الامة في خروج الدين احمد عاقبة واقوم رشدا
وان الله تعالى لم يخلقنا عبثا ولا نوع لنا التكليف سدا بل لم يلهم احدا من
المكلفين العمل بما امر من امور الدين لعقده به علي لسان احد من المسلمين
او علي لسان امام من ائمة المهدي المجتهدين الا في العمل به علي وجهه
في ذلك الوقت او علي مراتب سعادة ذلك المعنوية المكلف له حينئذ
واللايقة بحاله ولا يصرفه عن العمل بقوله امام من ائمة المهدي الي العمل
بقوله اما اخر منهم الا وفيما يصرفه عند الخطا في ذلك الوقت عن الاكل
في درجته اللايقة به راحة منه سبحانه وتعالى باهل قبضة السعادة ورعا
للخط الا وفر لهم في دينهم وديارهم كما يلائم الطيب الجيب والله المثل
الاعلي وهو القريب المجيب لاسيما وهو الفاعل المختار في الاموات والاحياء
والمدبر المريد لكل شيء من سائر الاشياء **فانظريا اخي** الى حسن هذه القا
ودونوها وكما ازالته من اشكالات معجزة وافادت من احكام محكمة فانك
اذا تطرقت فيها بعين الانصاف تحققت بصحة الاعتقاد ان سائر الامة
الاربعة ومقلديهم رضي الله تعالى عنهم اجمعين علي هدي من ربه في ظاهر
الامر وباطنه ولم تغتر صرف علي من غشك بمذهب من مذاهبهم ولا علي
من انتقل من مذهب منها الي مذهب ولا علي من قلده غير امامهم في اوقات
الغروب والاعتقاد ان يقينا ان مذاهبهم كلها داخلية في سياج الشريعة
المطهرة كما سيأتي ايضا حده وان الشريعة المطهرة جات شريعة سماوية واسعة
شاملة قابلة لسائر اقوال ائمة المهدي من هذه الامة المحمدية وان كلا
منهم فيما هو عليه في نفسه لا علي بصيرة من امره وعلي صراط مستقيم
وان اختلافهم انما هو راحة للائمة فتشاعن تدبير العليم الحكيم فعمل سبحانه
وتعالى ان مصلحة البدن والدين في الدنيا لهذا العبد المؤمن في كذا فاجده
له لطفا منه بعباده المؤمنين اذ هو العالم بالاحوال قبل تكونها فالمؤمن
الكامل يوم من ظاهرا وباطنا ان الله تعالى لو لم يعلم ان لا ان الاصلح عنده
تعالى لعباده المؤمنين انفسا هم علي نحو هذه المذاهب لما اوجدها لهم
واخرهم عليها بل كان يحلهم علي امر واحد لا يجوز لهم العدول عنه الي غيره
كما جزم الاختلاف في اصل الدين بنحو قوله تعالى في سورة المائدة
يهدى اليه الذي اوحينا اليك وما وحيانا به ابراهيم وموسى وعيسى ان
اقبلوا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه تقيس واحدا ان يستبدل
عليك بما لا يتجمل الاختلاف في الخروج كالاختلاف في الاصول فيزل بك
القديم في مهواة من التلذذ فان السنة التي في قاضية عندنا علي ما تقدم

ية
عدة

من الكتاب والسنة مصرحة بان اختلاف هذه الآية راحة بقوله صلى الله عليه وسلم وهو بعد خصا بعبده في اتمه ما من معناه وجعل اختلاف اجتهاد راحة وكان فيمن قبلها عذابا انتهى . **وربما** فقال ان الله تعالى لما علم ان الاث الاخط والاصح لهذا العبد المومن في دينه النظر بالما اجاوي مثلا لا كحقاق حال مثلا النظر بما هو اشد في اجبا الاعضا لا مر تيقني ذلك او جده اما انهم عند اطلاق القول بعدم صحة بسوي ذلك الما في حق كل واحد فكان النفس المحمودة والمعه تقليده ليلتزم ما هو القوة في حقه راحة به ولما علم سبحانه وتعالى ان الاخط والاصح عنده تعالى ايضا لهذا العبد المومن تجد يد ومنه اذا كان متوينا وصمير على فعل يتيقن به الوضو لا يتقاض ومنه الاول بنفس ذلك العزم لا مر تيقني ذلك او جده امام هدي اتمه عند اطلاق القول بوجوده ذلك في حق كل واحد والمعه التقليد ليلتزم ما هو الاول في حقه ولما علم سبحانه وتعالى ان الاخط والاصح عنده تعالى ايضا لهذا العبد المومن التفره الكلي عن مباشرة ما خاخره الكلب مثلا ولو بغيره من المايعات الشاملة للما القليل والغسل من ذلك سبعا احدا من التراب لا مر تيقني ذلك او جده امام هدي اتمه عند اطلاق القول بوجوده ذلك في حق كل واحد والمعه التقليد ليلتزم ما هو اولي في حقه وهكذا القول في ساير الاحكام فاما من سبيل من سبل المهدي الا ولما اهل في علمه سبحانه وتعالى ارشدهم اليها بطريق من طرق الارشاد العريضة او الالهامة كما انه سبحانه وتعالى يسر ظهور هذه الميزان لما علم ان الاخط والاصح عنده لولتها ومن واقفة في فقا حة واخلا واحواله ان يكشف له من عين الشريعة الكبرى التي يتفرع منها ساير منازع مذاهب المجتهدين ومواد اقوالهم ليري ويطلع على جميع محال ما احدهم لمعا من الكتاب والسنة اطلعه سبحانه وتعالى عليها لئلا يفتلر ما هو اولي في حقه من كونه تقر ساير المذاهب الآية بحق وصدق ويكون فاقا لا يتباعه باب صحة الاعتقاد في ان ساير ائمة المسلمين على هدي من ربه كما سياتي ايضا حة فضلا من الله ونعمة والله يهدي من يشا الى صراط مستقيم ولا يقال لم لا سوي الحق تعالى بينهم بقدرته وجعلهم على حالة واحدة اولم لا اتم كل مقلد عن امامه عدم اطلاق ذلك الحكم في حق كل واحد مثلا لان ذلك كالا عراض على ما سبق به العلم الالهي ثم اعلم ان اختصاص كل طائفة من هذه الامة بحكم من الاحكام الشريعة في علم الله تعالى وبما يكون حفظا لقامهم عن النقص ويصح الا يقال ان التكليف كلها انما هي للدين

دائما في حق من اتى بها على وجهها اذا اعتقادنا ان القايين بما كلفوا به احدون في التريخ مع الانقاس لان الله تعالى لا يفتي مواهبة ابد الابد من ودهر الداهرين والله واسع عليم **فقد** بان لك يا اخي بهذه القاعدة العظيمة التي ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي ربما لم تسبح قريحة بمثلها ان هذه الميزان الشعراية مدخلة لجميع مذاهب المجتهدين من ائمة المهدي ومقلديهم في الشريعة المحمدية نعم الله تعالى للمسلمين . **واعلم** يا اخي اني لما سرعت في تعليم هذه الميزان للاخوان لم يعقلوها حتى جعت لهم على قراتها جملة من علماء المذاهب المذكورون حين رادها بوجه جميع اقوال مذاهبهم وقد وصلوا في قراتها وتحريرها الان الى باب ما يحرم من النكاح وزوجوا من فضل الله اتمام قراتها عليهم الى اخر ابواب الفقه وذلك بعد ان سألوني في انقضاءها بعبارة اوسع من هذه العبا المتقدمة وانقضاء معصيتها الى قلوبهم ذوقا من غير سلوك طريق الرياسة على قواعد اهل الطريق فكانهم حملوني بذلك جميع جبال الدنيا على ظهري مع منعف جسدي ففرت كلما اوضح لهم الجمع من حديثين او قولين في باب ما يؤولي بحديث او قول في باب اخر نيا ففن عندهم مقابلة فحصل لي منهم ثقب شديد وكما فهم جعوا لي ساير العلماء الذين يقولون بقولهم في ساير الادوار من المتقدمين والمتأخرين الى يوم الدين وقالوا لي جادل هؤلاء كلهم واجعلهم يرون جميع المذاهب المدرسة والمستعجلة كلها صحيحة لا ترجح فيها المذهب على مذهب لا عتراتها كلها من عين الشر المطهرة وذلك من اصعب ما يتجمله العارفون باسرار احكام الله تعالى **ثم** اني استخرت الله تعالى واجيتهتم في سوالهم في ابناح الميزان وتركت احاديث الشريعة التي قيل تنافضها وما ابني على ذلك من جميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في ساير ابواب الفقه من باب الطهارة الى اخر ابواب علي مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عند في الشريعة تناقض ما ينسأ لهم فانما ميزان لا يكد الا انسان يري لها دافعا من اهل عصره وقد من على ذلك عدة فضول فافضة في الشرح لما اشكل من الفاظها عليهم وكالدهليز الذي يتوصل منه الى صدر الدار وبعضها مستعمل على ذكر امثلة محسوسة تقرب على العقل كيفية تفرج جمع المذا من عين الشريعة الكبرى وكيفية اتصال اقوال اخرا دارا والمقلدين بادل ادوارهم الذي ما حوذ من حضرة الوحي الالهي من عرش الكريسي الى لوح الى حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة محمد صلى الله عليه وسلم الى الصحابة

رة

بيعة

ن

هم

هب

الى التابعين الى تابع النباين الى الائمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين وعلى بيان شجرة وشبكة ودائرة وجوهر الناطق فيها اذا ما مل ان جميع اقوال الائمة لا يخرج شي منها عن الشريعة وعلى بيان ان جميع الائمة المجتهدين يتفقون في اتباعهم وديانهم في جميع شوايدهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط وعلى بيان ان كل مذهب سلكه المقلد وعمل به على وجه الاختلاف وصله الى باب الجنة وعلى بيان قرب منازل الائمة على نهر الحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اعطاه الكشف وعلى بيان دهر الراي يبري جميع الائمة من القول به في ذكر الله تعالى لا سيما الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بخلاف ما يظنه بعضهم **وختتم** ابواب الفقه بخاتمة نفيسة مشتملة على بيان سبب مسروعية جميع النكاحات وهو ان يركب احكام الرعي الخمسة من العلل السماوية فاکرم لها من ميزان لا اعلم احدا سبقني الي وضع مثلها وكل من تحقق بزورها دخل في نعيم الابد وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين واقوال مقلديهم ويقوم في تقرير ذلك بمقامهم حتى كان صاحب ذلك المذهب او القول العارف بدليله وموضع استنباطه وشا را لا يجد شيئا من اقوال الائمة ومقلديهم الا وهو مستند الى اية او حديث او اثر او اجماع او قياس صحيح على اصل صحيح كاسيا في ايضا حجة في الفصول الائمة ان شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **واسال الله تعالى من فضله** ان يحكي هذا الكتاب من كل عدد وحاسد يدس فيه ما ليس من كلامي مما يخالف ظاهر الشريعة لينتقل الناس عن مطالعته كما وقع لي ذلك مع بعض الاعدا فانهم دسوا في كتابي المسمى بالبحر المورود في المواثيق والعهود امورا تخالف ظاهر الشريعة وداروا بها في الجاهل الزهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما خدفت الفتنه حتى ارسلت لهم نسختي التي عليها خطوط العلماء فالتفتها العلماء فلم يجدوا فيها شيئا مما دسوا له الا عدا فانه تعالى يغفر لهم ويسامحهم والحمد لله رب العالمين **ولنتشرع** في ذكر الفصول الموصلة للميزان فاقول وبالله التوفيق **فصل** في بيان ان جميع اقوال الائمة المجتهدين على حالين ترفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف اذا تحقق بين عالين مثلا لا يرتفع بالحمل **فالجواب** والامر كذلك لكن عند كل من لم يتحقق بصدق هذه الميزان امانا من تحققها وحمل الحديث او القولين على حالين فان الخلاف يرتفع بهذه كاسيا في ايضا حجة في الفصول الائمة فاحمل يا اخي قول من قال ان الخلاف المحقق بين

طائفتين لا يرتفع بالحمل على حالين وعلى حال من لم يتفقد هذه الميزان واحمل قول من قال ان الخلاف يرتفع بالحمل المذكور على من يتفقد هذه الميزان لان لا يرى بين اقوال اهل الله تعالى خلافا محققا ابداد الحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان ما اذا راد لسماعك لم يرتب الميزان اليهم كون المرتبتين على التخيير مطلقا حتى ان المكلف يكون مخيرا بين فعل الرخصة والعزيمة في اي حكم شاء فقد قدمنا لك يا اخي ان المرتبتين على الترتيب الوجوه لا على التخيير كما يراه له وانه ليس الاولي لمن قدر على فعل العزيمة ان يتول الى فعل الرخصة **وقد** دخل على بعض طلبه العلم وانا اقدر في ادلة المذاهب واقوال علماء فافتواهم الى ان قدر ذلك للطلبه على وجه التخيير من فعل العزيمة والرخصة من حيث ان جميع الائمة على هدي من رفع فصار يحيط على ويقول ان فلانا لا يتفقد مذهب اي على طريق الذم والنقص في لا على طريق وجح اطلاعي ادلة الائمة فانه تعالى يغفر له لعذره بعد تفقد هذه الميزان القويته ويكون على علم جميع الاخوان اني ما قدرت مذهبيا من مذاهب الائمة الا بعد اطلاعي على ادلة صاحبها لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعل بعضهم ومن شك في قولي هذا فليستظر في كتابي المسمى بالمنهج المبين في بيان ادلة المجتهدين فانه يعرف صدق حقيقا وانما لم اكلف بنسبة القول الى الائمة من غير اطلاعي على دليله لان احدهم قد يرجع عنه بخلاف ما اذا عرفت الادلة في ذلك من كتابه او سنة مثله فانه لا يصح من رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلع على توجيهي لكلام الائمة التي من باب الطهارة الى اخر ابواب الفقه فان في رحمت في هذه الميزان ما يقاس عليه جميع الاقوال المستعملة والمندثرة وعلمت ان الذين عملوا بتلك المذاهب ودانوا الله بها واقتوا بها الناس الى ان ماتوا كانوا على هدي من رجع عنها عكس من يقول انهم كانوا على خطأ فقد علمت يا اخي اني لا اقول بتخيير المكلف من العمل بالرخصة والعزيمة مع القدرة على فعل العزيمة المنعينة عليه معاذ الله ان اقول بذلك فانه كان لا عيبا لدين كما مر في الميزان انما تكون الرخصة للعاجز عن فعل العزيمة المذكورة قطعا لانه حينئذ يصير الرخصة المذكورة في حقه عزيمة بل اقول ان من الواجب على كل مقلد من طريق الانصاف ان لا يعمل برخصة قال به امام مذهب الا ان كان من اهلها وانه يجب عليه العمل بالعزيمة التي قال بها غير امامه حيث قدر عليها لان الحكم راجح في كلام السارح بالاصالة الى كلام غيره لا سيما ان كان دليل الغير اقوي

ل

بينة

خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لي لو وجدت حديثا في البخاري وسلم
لم ياخذ به اماحي لا اعلم به وذلك جهل منه بالشرعية واول من ينبغي منه
امامه وكان من الواجب عليه حمل احاده على انه لم يظفر بذلك الحديث اذ لم
يجمع عنده كاسياني ايضا حديث الفصول ان شاء الله تعالى اذ لم اظفر بحديث
من اتفق عليه الشيخان قال بضعه احد من يعتقده بتضعيفه ابد وفي
كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل المرجوع الا ان كان احوط في الدين من القول
الارجح كالقول في تقصير الطهارة عند الشافعية بلبس الصغيرة والشعر
والظفر فان هذا القول وان كان عندهم ضعيفا فهو احوط في الدين مكان
الوضوء منه اولى انتهى وصاحبه الذوق لهذه الميزان يري جميع مذاهب
الائمة واقوال مقلديهم كانهما شرعية واحدة لشخص واحد لكنها ذات مرتبتين
كل من عمل بمرتبة منهما بشرطها احب به كاسياني ايضا حديث الفصول ان
شاء الله تعالى **وقد** اطلعني الله تعالى من طريق الاحكام على دليل قوله
الامام الظاهري رضي الله عنه بتقصير الطهارة بلبس الصغيرة التي لا تستهي
وهو ان الله تعالى اطلق اسم النساء على الاطفال في قوله تعالى في قصته فرعون
ابناهم وليستحي نساءهم ومعلوم ان فرعون انما كان يستحي الانثى عفت
ولا ذنبا في قصته الذي فكذلك يكون احكامه في قوله تعالى اولادهم نساء
بالقياس على حدسوي وهو استنباط حسن لم اجده لغيري فانه جعل
علة البعض الانوثة من حيث هي تقطع النظر عن كونها تستهي ولا تستهي
نفس عليه بما اخي كلما لم تطلع له من كلام الائمة على دليل صريح في الكتاب
او السنة وايضا ان نرد كلام احد من الائمة او بضعه بغيره فان فهم
مثل ذلك اقرن بفهم احد من الائمة المجتهد من كان كالحيا والله تعالى اعلم
فصل فان قال قائل فيلحق عندكم على المقلد العمل بالارجح
من الاولين او الوجيهين في مذهبه ما دام لم يصل الي معرفة هذه الميزان
من الذوق والكشف فالجواب نعم يجب عليه ذلك ما دام لم يصل الي مقام
الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الي مقام
الذوق للميزان المذكورة ورأي جميع اقوال العلماء وبحجور علومهم تتفرع من عين
الشرعية لا في بتدري منها وتشتبه اليها كاسياني في بيانها في فصل الامثلة
المختومة لا تفصل اقوال العلماء كلهم بعين الشرعية الكبرية في مشاهدتها
هذا المقام فان من اطلع على ذلك من طريق كشفه رأي جميع المذاهب واقوال
علمائها متصلة بعين الشرعية وشاهده اليها كالتف بالاصابع او
الطلب بالساحص ومثل هذا لا يؤمر بالتقيد بمذهب معين لشهوده وتساوي

المذاهب في الاخذ من عين الشرعية وانه ليس مذهب ادلي بالشرعية من مذ
لان كل مذهب عنده متفرع من عين الشرعية لا يتفرع عيون شبكة الصياد
في سائر الادوار من العين الاولى منها ولوان احدا اكرهه على التقيد لا يفصل
كاسياني ايضا حديث الفصول الائمة ان شاء الله تعالى وصاحبه هذا الكثر
قد ساءوا في المجتهدين في حقهم اليقين ورجازا دعي بعضهم لا عراض علمه
من عين الشرعية ولا يحتاج الي تحصيل الالات الاجتهاد الذي سوطها في حق
المجتهد فحكم المجتهد اذ ورد مع عالم بما لا يملكه من فلاحه بين
المال الذي ياخذ العالم ولا بين المال الذي ياخذ المجتهد هذا حكم جميع اهل
هذه الميزان مما صرح به الشرعية من الاحكام بخلاف ما لم يصرح به اذ
اراد الانسان استخراجا من اية او حديث فانه يحتاج الي معرفة الالات
من نحو اصول ومعاني وغير ذلك كما بيناه في كتابنا المسمى مفتاح الكفاية في بيان
حواد الاجتهاد وهو مجلد ضخم فراجع له ان شئت والحمد لله رب العالمين
فصل فان قال قائل ان احدا لا يحتاج الي ذوق مثل هذه الميزان
في طريق صحة اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين علي هدي من ربهم بل يكفيهم اعتقاد
تسلما واما ما عليه غالب طلبة العلم في سائر الاعصار **فالجواب**
قد قد منا لك في الميزان ان التسليم للائمة هو ادني درجات العبدية في اعتقاده
صحة اقواله الائمة وانما مرادنا لهذه الميزان ما هو ادني من ذلك فيطلع
المقلد على ما اطلع عليه الائمة ويأخذ علمه من حيث اخذوا اما من طريق النظر
والاستدلال واما من طريق الكشف والعيان **وقد** كان الامام احمد رضي
الله تعالى عنه يقول حذوا علمكم من حيث اخذوا الائمة ولا تقسوا بما لتقليد
فان ذلك غير في البعيرة انتهى وسياتي بسط ذلك في فصل ذكر الائمة
القول بالراي في دين الله تعالى فراجع له فان قلت فلا يسي
لهم بوجه العلم بالله تعالى العمل بما اخذوا العالم من طريق الكشف مع كونه
مختفا بالخصوص في الصحة عند بعضهم فالجواب ليس عدم ايجاب
العلماء العمل بعلمهم والكشف من حيث ضعفها وتقصيرها عن ما اخذوا العالم
من طريق النقل الظاهر وانما ذلك للاستغناء عن عذوبة الوجبات بصرا
ادلة الكتاب وانه عند القطع بصحة اعتقاد ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون
الاموافقا لما اما عند عدم القطع بصحة فمن حيث عدم عصمة الاخذ كذلك
العلم فقد يكون دخل كشفه التلبس من ابليس فان الله تعالى قد قدس
ابليس كما قاله القرآني وغيره على ان يقيم المكاشف صورة الحال الذي ياخذ
علمه منه من سما او عرش او قلم او لوح فربما ظن المكاشف ان ذلك العلم

ذهب

ده

ج

اي ذلك مر

عن الله فاحذبه فضل واصل فمن هنا اوجيو اعلي المكاشف انه بغير من ما اخذ
من العلم من طريق كشفه فلا يصح منه علي الكتاب والسنة قبل العمل به
فان وافق ذلك والاحرم عليه العمل به **فصل** ان من اخذ علمه من غير الشريعة
من غير تلبس من طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عنه ابد اعاشر ملوا حقته
الشريعة التي بين اظهرنا من طريق النقل اذ المكشف الصحيح لا ياتي الامواقعا
للسريعة كما هو مقرر بين العلماء بالله تعالى والحمد لله رب العالمين •
فصل في ان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انما لا تكفي احدا في
ارشاده الي طريق صحة اعتقاده ان ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربهم
كما مر قلنا هذا اكثر ما قدرنا عليه في طريق الجمع بين قول العبد بلسانه
ان ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه فان
قدرت يا اخي علي طريق اخري تجمع بين القلب واللسان فلا ذكرها لنا لثقتها
في هذه الميزان وتجعلها طريقه اخري لدعل الطاعن في صحة هذه الميزان
التي ذكرناها انما كان الحامل له علي ذلك الحسد والتعصب فانه لا يقدر
بجمل الشريعة علي اكثر من مرتبتين تخفيف وتشد يد ابد او من شك في
قولي هذا فليأت بما ينافيه وانا ارجع الي قوله فاني والله ناصح للائمة
ما انا متفت ولا مظهر علما لخط نفس فما اعلم بقطع النظر علي ارشادي هو
للاخوان الي صحة الاعتقاد في كلام المنيهم ولولا محبتي لارشاد الاخوات
الي ما اذكر لا خفيت عنهم علم هذه الميزان الشريعة كما اخفيت عنهم من العلوم
اللدنية ما لم يومن بانسابه كما اشرنا اليه في كتابنا المسمى بالجواهر المصونة والس
المرفوعة فيما تقتضيه اخلاوة من الاسرار والعلوم فانا ذكرنا فيه من علوم القرآن
العظيم نحو ثلثة الاف علم لا يري لاحد من طلبة العلم الا ان فيما تعلم الي التسلق
الي معرفة علم واحد منها بفكر ولا امان نظرية كتب وانما طوبتها انكشف
الصحيح فتخرج هذه العلوم علي العار في حال فلا وتة للقران لا يتجلى عن
النطق به حتى كان عين النطق بذلك الكلمة وميتي تخلف العلم عن النطق
فليس هو من علوم اهل الله لا يتهدون علمها لا يمكن رجوع اهلها منها
بجمل علوم الكشف كما مرنا فاهل ذلك **فصل** اياك ان تستمع
هذه الميزان فتسار الي لا تكا اعلي صاحبها وتقول كيف يصح لفلان الجمع بين
جميع المذاهب وجعلها كائنا مذهب واحد من غير ان ينظر فيها ويختص بصاحبها
فان ذلك جمل منك وتور في الدين بل اجتمع بصاحبها وناظره فان قطعك
بالحجة وجب عليك الرجوع الي قوله ولو لم يسبقه احدا الي مثله واياك ان
تقول ان واضح هذه الميزان جاهل بالشريعة فتصنع في الذنب فانه اذا كان

مثله

مثله يسمى جاهلا فما بقي علي وجه الارض الا عالم وقد قال الامام محمد بن
مالك واذا كانت العلوم فتحا الهيمنة واختصاص صيات له فيه فلا يدع ان يدع
الله ببعض المتأخرين عالم يطلع علي ما احدا من المتقدمين انتهى بالله عليك
يا اخي ارجع الي الحق وطابق في الاعتقاد بين القلب واللسان ولا يبعد ذلك
عن ذلك كون احدهم العلماء السابقين لم يرون مثل هذه الميزان فان جود
الحق تعالى لم يزل فينا ضا علي قلوب العلماء في كل عصر واخرج عن علومك
الطبيعية الغريبة الي العلوم الحقيقية المكتشفة ولو لم يالها طبعك فان
من علامة العلوم الدنية ان تجتهد العقول من حيث افكارها ولا يقبلها
الا بالتسليم فقط لغزابة طريقها فان طريق الكشف حباينة لطريق العنكر
وسياحي في الفصول الالته ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم صحة اعتقاد
الطالب في ان ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربهم كونه يحصل له في باطنه
صيق وخرج اذا قلده غير امامه في واقعه وتقال له اين قولك ان غير ائمة
علي هدي من ربهم وكيف يحصل في قلبك صيق وخرج من الهدي فمنا ك
تدحرج دعواه ويظهر له عدم صحة عقيدته ان كان عاقلا والحمد لله رب العالمين
فصل اعلم يا اخي ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم
الابعد نكر رسوا لهم في ذلك مرارا كما مر اول الفصول وقولهم لي مرادنا
الوصول الي مقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقاد ان ساير ائمة
المسلمين علي هدي من ربهم في ساير اقوالهم فلذلك انعت النظر لهم في ساير
ادلة الشريعة واقوال علماء فيها فرائدها لا تخرج عن مرتبتين تخفيف وتشد يد
والتشديد للاخويما والتخفيف للضعفاء كما مر كن ينبغي استئنا ما ورد من
الاحكام بحكم التخيير فان للثقوي ان يقر الي مرتبة الرخصة والتخفيف مع
القدرة علي فعل الاشد ولا يكون المرتبتان المذكورتان في الميزان فانه علي
الترتيب الوجوبي وذلك كتحيز المتوضي اذا كان لا يسر الخف بين ترعه وغسل
الرجلين وبين مسحه بلا ترع مع ان احد المرتبتين افضل من الاخرى كما تري
فان غسل الرجلين افضل الا لمن تفرقت نفسه من المسح مع علمه بصحة الاحا
فيه فان المسح له افضل علي انه لغايل ان يقوله ان المرتبتين في حق هذا التخيير
ايضا علي الترتيب الوجوبي بمعنى انه لو اراد ان يعبد الله تعالى بافضل
كان الواجب عليه بالان با لا فضل ارتكابه العزيمة وهو اما الغسل بالنظر
الي خارجي الناس واما المسح بالنظر الي ذلك الفرد النادر الذي تفرقت
منه نفسه من فعل السنة لا سيما وقولنا افضل غير مناف للوجوب كما تقرر
لمن تنصحه عليك يا اخي برضى الله تعالى فانه اذ لي كن من سخطه وكذا لك

ديث

بين ان يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان ما اذا ثبت عن الشارع
 فعل امرين معا في وقتين من غير تبوت مسح لاحدهما المسح جميع الراس في وقت
 ومسح بعضه في وقت آخر والموا لاة للموضوع مادة وعدم الموا لاة فيه مادة اخرى
 ونحو ذلك لمثل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الراس والموا لاة على مسح بعضه
 وعدم الموا لاة الا اذا اراد المكلف التقريب الى الله تعالى في الاولى فقط وقس على
 ذلك نظائره واما قول سيدنا ومولانا هبة الله ابن عباس رضي الله عنهما
 ان اخر الامر من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الناسخ المحكم فهو
 اكثر هولا اذ لو كان ذلك كلبا لحكمتنا بنسخ المتفق من الامرين يتقين في
 نفس الامر من مسح كل الراس وبعضه مثلا لانه لا بد ان يكون انتهى الامر منه
 صلى الله عليه وسلم الى مسح الكل او البعض فيكون ما قبل الاخير منسوخا ولا يخفى
 ما في ذلك من القبح في مذهب من يقول بوجوب تقديم مسح الراس وعدم تقبيله
 وكان الامام محمد بن المنذر رحمه الله يقول اذا ثبت عن الشارع صلى الله عليه
 وسلم فعل امرين في وقتين فيما على التحجير ما لم يثبت النسخ فيعمل المكلف بهذا
 الامر نارة ولهذا الامر نارة اخرى انتهى وعلى ما قررناه من مرتبة الميزان
 ينبغي حمل القول بمسح الراس كله وجوبا على من العفيف مثلا ومسح بعضه
 على من سجد في زمن البرد مثلا لا سيما في حق من كان افترع او كان قريب العهد
 بحلق راسه او يخاف من نزول الحوادير من راسه فاعلم ذلك يا اخي وقس عليه
 نظائره والحمد لله رب العالمين **فصل** اعلم يا اخي ان مرادنا بالعزيمة
 والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق التقدير والتخفيف وليس
 مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتين حدهما الاصوليين في كتبهم فها سمينا مرتبة
 التخفيف رخصة الا بالانظر لما قبلها من التشديد او الافضل لا غير والافعالا
 لا يكلف لفعل ما هو فوق طاقته فما بقي الا ان يكون فعل الرخصة في حقه واجبا
 كالعزيمة في حق القوي فلا يجوز للعاجز النزول الى الرخصة في مرتبة ترك الفعل
 بالكلية كما اذا قدر العاجز من القيام في الفريضة على الجلوس لا يجوز له الاكتفا
 بنحو الايمان بالعينين او قدر على الايمان بالعينين لا يجوز له الاكتفا بالاجرا
 الفعل على قلبه كما هو مقرر في كتب الفقهاء فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر
 لما قبلها كالعزيمة مع الرخصة لا يجوز له النزول اليها الا بعد عجزه عن ما قبلها والحمد
 لله رب العالمين **فصل** لا يخفى عليك يا اخي ان كل من فعل الرخصة بشرطها
 او المقتول بشرطه فهو على هدي من ربه في ذلك ولو لم يقل به امامه على ما ياتي
 في الفصول الائمة من التفضيل كما ان من فعل العزيمة او الفضل بكلفة ومسقة
 فهو على هدي من ربه في ذلك ولو لم يكلفه الشارع بذلك من حيث عظم المسقة

عن ص

فيه اللهم الا ان ياتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم لم يسر من
 البر الصيام في السفر فان الافضل للمسافر في ذلك الفطر المحض لا حاصل به ومن
 المعلوم ان من شأن الامور التي يتقرب بها الى حضرة الله تعالى ان تكون النفس
 منسخرجة بها محبة لها غير كارهة وكل من ياتي بالعبادات كارهها لها اي من
 حيث مستقتها فقد خرج عن موضع القرب الشرعية المتقرب بها الى حضرة الله
 عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن فيها فانه صلى الله عليه وسلم بقي الى
 والتقريب الى الله تعالى بالصوم الذي يصبر بالمسافر وروى عن تابعي للشارع
 ما نحن مترعون فلا ينبغي لاحد التقرب الى الله تعالى الا بما اذن له الشارع فيه
 وان شئت نفسه به من سائر المنذوبات وما لم ياذن فيه فهو في الابتداء اقرب
 وما كل يدعة يشهد بها ظاهر الكتاب والسنة حتى يتقرب بها وقامل ما اخي
 بني الشارع من الصلاة حال الغاسر اذ اغلب على العبد وتكلف للصلاة صلات
 نفسه كالمكرهة عليها ولا يخفى ما في ذلك من بعض الثواب المرتب على محبة
 الطاعة فاعلم ذلك يا اخي واقل بالرخص بشرطها فان الله تعالى يحب ان
 توتي رخصه كما يحب ان توتي عزايمة كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني
 وغيره والحديث رب العالمين **فصل** ان قال قائل فليلزم في كلام احد
 من العلماء ما يوجب هذه الميزان من حمل كلام الائمة على خالفين وردده الى الشريعة
 قلنا نعم ذكر الشيخ محيي الدين في الفتوحات المكية وغيره من اهل الكشف
 ان العبد اذا سلك مقامات القوم متقيدا بذهب واحد لا يري غيره فلا بد
 ان ينتهي به ذلك المذهب الى العين التي اخذ امامه منها اقواله وهناك
 يروي جميع اقوال الائمة تقترن من بحر واحد فمتفك عنه التقيد بذهب ضروري
 وبحكم بنساي والمذهب كلها في الحق خلافا لما كان بعده بل ذلك قال
 الشيخ محيي الدين وتظهر ما قلنا القول بتفضيل الرسل بعضهم على بعض ما لا
 فاذا وصل الى حضرة الوحي الذي اخذوا منها احكام شرابهم انك عنه الفضل
 بالاجتهاد وصار لا يفرق بين احد من رسله الا من حيث ما كشف الله تعالى
 له عند شهوده بحكم اليقين لا الظن فمذا النظر المقلد اذا انطلق على العين
 الذي اخذ الائمة المجتهدون مذاهم منها انتهى وكذلك مما يوجب هذه الميزان
 قوله الشيخ بدر الدين الزركشي في اخر كتاب القواعد له في الفقه اعلم وفقك الله
 لخاصة ان الرخص والعزائم في محل كل منهما مطلوب فاذا اقتصد المكلف الفعل
 بالرخصة قبوله فضل الله تعالى عليه كان الفضل كما اشار اليه حديث ان الله
 يحب انه توتي عزايمة فاذا ثبت هذا الاصل عندك يا اخي فاعلم ان المطلوب
 الشرع الوفاق ورد بخلاف اليه ما يمكن كاعليه كل الائمة من اهل الورع والتقوى

جهناد

كافي محمد الجويني واخر ابيه فانه صنف كتابه المحيط ولم يلتزم فيه المشي على مذهب
 معين قال وذلك في حق اهل الورع والتقوى من باب الغرائب كما ان العمل بالمختلف
 فيه عندهم من باب الرخص فاذا وقع العبد في امر من وري واحكمه الاخذ
 فيه بالعزيمة فله فعله وله تركه وكان ذلك الفعل الشد يد عليه من باب
 القوة والاخذ بالعزيمة ان كان راجحا وان لم يمكنه الاخذ بالقوله الضعيف
 في بعض المواطن فلا يكون منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد
 اذا علمت هذا تحييد تعرف ان احدا من الائمة الاربعة او غيرهم لم يتقلد امر
 المسلمين في القول برخصة او عزيمة الا على حد ما ذكرناه من هذه القاعدة
 فينبغي لكل منقلد للامة ان يعرف فقا صدهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله
 نقاتي في اخر قواعد وهو اعظم شاهد لصحة هذه الميزان فلم ينقل لنا
 عن احدا من الائمة الاربعة ولا غيرهم فيما بلغنا انه اذا كان بطرح الامر في
 كل عزيمة قال **فيما در خصه** قال فيهما في حق جميع الامة ابدادنا ذلك في حق
 قوم دون قوم وقد بلغنا انه كان يعني الناس بالمذاهب الاربعة الشيخ الامام
 الفقيه المحدث المفسر الاصولي الشيخ عبد العزيز البيريني وشيخ الاسلام الشيخ
 عز الدين ابن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين السركسي
 الشهير بابن الاقطيع رحمهم الله والشيخ علي البستي العزير **ونقل**
 الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله نقاتي عن جماعة كثيرة من العلماء كانوا
 يفتون الناس بالمذاهب الاربعة لاسيما العوام الذين لا يتقيدون بمذهب
 ولا يعرفون قواعده ولا اصوله ويقولون حيث وافق فعل هذه العوام
 قول العالم فلا بأس به انتهى **فان قال قائل** فكيف صح من هؤلاء العلماء
 ان يفتون الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقلدان
 لا يخرج عن قول امامه **فاجواب** بحتم ان يكون احدهم بلغ مقام
 الاجتهاد المطلق المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعده امامه كابي يوسف
 ومحمد وابنه قاسم واشهب والمزني وابن المنذر وابن سريج هؤلاء كلهم وان اختلفوا
 الناس بما لم يصرح به امامهم فلم يخرجوا عن قواعده **وقد نقل** الجلال
 السيوطي رحمه الله ان الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منسب كالعلمية
 الائمة الاربعة ومطلق ينسب كعليه اكابر اصحابهم الذين ذكرناهم قال
 لم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعد الائمة الاربعة محمد بن جرير الطبري
 ولم نسلم ذلك انتهى **وحتم** ان هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتون
 الناس على المذاهب الاربعة اطلعهم الله على عين الشريعة الاولى وشهدوا
 اتصال جميع اقوال الائمة المجتهدين بها وكانوا يفتون الناس بحكم مرتبة الميراث

لا يحكم العلوم فلا يأمرون قويا برخصة ولا ضعيفا بعزيمة فكانهم نابوا بنسب
 اهل المذاهب الاربعة في تقدير مذهبهم واطلعوا على جميع ادلتهم **وقد بلغت**
 حصول هذا المقام ايضا لجماعة من علماء السلف كالشيخ ابي محمد الجويني
 والامام ابن عبد البر المالكي ومن الدليل على ذلك ان ابا محمد صنف كتابه
 المسمى بالمحيط ولم يتقيد فيه بمذهب كما مر عن الزركشي وكذلك ابن عبد
 البر كان يقول لكل مجتهد نصيب فاما ان يكون فعلا او قال ما ذكر لاطلاعه
 على عين الشريعة الكبرى وتفرع اقوال جميع العلماء منها كما اطلعنا بحمد
 الله تعالى واما ان يكون ذلك من حيث ان الشارع قرر حكم المجتهد الذي
 استنبطه من كتابه الله عز وجل او سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد بلغت عن الشيخ هو الدين بن جماعة انه كان اذا اختلفت عاميا بحكم
 على مذهب امام يأمره بفعل جميع شروطه كان الامر على مذهب ذلك الامام
 الذي فتاه بقوله ويقول له ان تركت شرط من شروطه لم تفصح عبدا تلك
 على مذهب ولا غيره اذ العبادة الملققة من عدة مذاهب لا تفصح الا اذا
 اجتمع شروط تلك المذاهب كلها انتهى ومنه احتياط للدين وخوفا
 ان ينسب في نفس عبادة احدهم المسلمين **فان قلنا**
 فتمل ينبغي لمن يعني على الاربعة مذاهب ان لا يعني المقلدين الا بالارجح
 من حيث النقل او كما شأ من الاقوال **فالجواب** الذي ينبغي له ان
 لا يعني الناس الا بالارجح لان المقلد ما سأل الا لنفسه بالارجح من مذهب
 امامه لا بما صنفه هو اللهم الا ان يكون المرجوح احوط في دين السائل
 فله ان يتقيد بالمرجوح ولا يخرج ولما ادعي الجلال السيوطي رحمه الله
 نقاما لاجتهاد المطلق المنتسب كان يعني الناس بالارجح من مذهب
 الامام السائقي فقالوا له لم لا تقبضهم بالارجح عندك فقال لم يسألوني
 ذلك ولكن سألتوني عما عليه الامام واصحابه فيحتاج من يعني الناس
 على الاربعة مذاهب ان يعرف الدارج عند اهل كل مذهب ليعني به المقلدين
 الا ان يعرف من السائل ان يعتمد عليه ودينه ويفسر صدره لما يقنيه
 به ولو كان مرجوحا عنده فملا لا يحتاج الى الاطلاع على ما هو الا ارجح عند
 اهل كل مذهب انتهى والحمد لله رب العالمين **فصل** وما يوضح لك
 صحة مرتبة الميزان ان يتطراي كل حديث ورد او قوله استنبط والى مقابلته
 فاذا انظرته فلا بد ان تجد احدهما محققا والاخر مشدودا غير ذلك لا يكون
 ثمران الحديث او القوله المحقق فف يكون هو الصحيح الارجح في مذهبك
 وقد يكون هو الضعيف المرجوح ولا يتخلو حالك يا اخي عند العلم ان

تكون من اهل مرتبة من مرتبة الميزان دون المرتبة الاخرى بالشروط الذي
 تقدمت في فعل الرخصة اي التحفيف فيقتضي كل واحد بما يناسب حاله ولو
 لم تفعل انت كذلك لانه هو الذي هو طنباه فاعلم ذلك واعلم عليه واقت
 غيرك بما هو اهله فليس لمن قدر على سهولة الطهارة ان يحبس فزجه اذا كان
 شاعيا وبصلي بلا تجديدها رة تقلب الا في حنيقة كما انه ليس له ان
 يصلي فزضا او تغلا بغير الفاتحة مع قدرته عليها او ان يصلي بالزكرو مع
 قدرته على القراء كما ينبغي ايضا جده في توجيه اقواله العلماء ان شاء الله تعالى
 على ان ذلك ايضا ان تتر له الى الرخصة بشرطها في هذه الميزان وهو العجز
 عن غيرها حسنا او شرعا فقط وتكون على عهدي من ريك في كل من المرتبتين
 ثم انه قد يكون في الحكم الواحد اكثر من قولين فالجاذق يرد ما قابل التشد
 الي التشد يد وما قارب التحفيف الي التحفيف كما لقوله المفصل على حد
 سوي ما قدمناه في خطبة الميزان ومحاله ان يوجد دليلان او قولان متضاد
 او متخالفان لا يلحق احدهما بالآخر ولا يدخل فيه كان شيت فامتحن ذلك
 في اقوال مذهبيك مع بعضها بعضا وان شيت فامتحن ذلك في مذهبيك
 وقابله من جميع المذاهب المتخالفة لم تجد لها لا يخرجان من تحفيفه تشدد
 ولكل منهما حال في حال مباشرة التكليف كما مر في الميزان وكذلك ما اوجبه
 المجتهد او حرمه باجتهاد فكله يرجع الى المرتبتين فان مقابل التخرير
 عدم التخرير المشامل للمكروه ومقابل الوجوب عدم الوجوب المشامل
 للمندوب وقال بعضهم ما اوجبه المجتهد او حرمه يكون في مرتبة الاولى
 ومقابل في مرتبة خلاف الاولى لانه ليس لغير الشارع ان يحرم او يوجب
 شيئا انتهى والحق ان المجتهد المطلق ان يحرم ويوجب وان فقد اجماع
 العلماء على ذلك بل ولو قلت بقوله هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين
 ايضا اذا اولى في مرتبة التشد يد فمن اين جعلتم كلام المجتهد من
 جملة الشريعة مع ان الشارع لم يفرج بما استنبطوا فالجواب انه يجب
 علمهم على انهم علموا ذلك الوجوب او التخرير من قرآن الادلة وعلموا ان
 مراد الشارع من طريق كشفهم لا بد لهم من احد هذين الطرفين وقد
 يجتمعان عند بعض المجتهدين انتهى **فان قال قائل** سوا كان ذلك
 الاولي فعلا او تركا وخلاف الاولي في مرتبة التحفيف فالجواب ان المطلوب
 في الجملة فيما يقولون فيما ورد فردا من الاحاديث والاقوال **فالجواب**
 مثل ذلك لا مقابل له كل هو شرع مجمع عليه فلا ياتي فيه مرتبتان الميزان
 وذلك كالحديث الذي نسخ متعابله او كالمقوله الذي رجح عند المجتهد

اداجع العلماء على خلافه فليس فيما ذكر الادب واحدة لجميع المكلفين لعدم
 وجود مستند على احد في فعله بخلاف ما فيه المسئلة المذكورة فانه يجي
 فيه التحفيف والتشد يد كما لا مر بما معروف واليهي عن المنكر مثلا فانه ورد
 في كل منهما التحفيف والتشد يد فالتشد يد كونه عند بعضهم لا يستف
 عن المكلف بحوضه المذكور عند آخرين فالاول في حق الاقوياء في العين
 كالاولياء والعالمين والثاني في حق الضعفاء من العوام في الاماكن
 واليقين **فان قال قائل** فلهما في المرتبتين في حق من يغير المنكر
 بتوجيه بقوله الى الله تعالى من الاولياء فيكسرانا الحزم ويمنع الزاني من الزنا
 بحيلولة بجامل بينه وبين فزج الزانية مثلا **فالجواب** نعم ياتي فيه
 المرتبتان فمن الاولياء من يرى وجوب التوجه الى الله تعالى في ذلك ويكون
 بذلك كالقادر على إزالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره الاطلا
 بكشفه على المنكراته الواقعة في الوجود من غير المنكر هذين معا صميم وذلك
 لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند
 بعض القوم وانه يجب على صاحبه سؤال الله تعالى ان يحل بينه وبينه
فان قال قائل فما تقولون فيمن له حال يحجبه من اهل
 المنكر واذا انكر عليهم او كسرانا حزم هل يجب عليه تغييره بالبر او بالنسأ
 اعتمادا على ان الله تعالى لا يجذله ولا يحجبه من حيث ان الحق تعالى لا يقيده
 عليه **فالجواب** مثل هذا ياتي فيه المرتبتان فمن الاولياء من
 الزمه بذلك اذا علم ان له حال يحجبه ومنهم من لم يلزمه بذلك نظير ما قالوا
 فمن تديران يعمل في مكة في خطوة والحمد لله رب العالمين **فصل**
فان قيل فمن يقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية
 فلهما ياتي فيه كذلك مرتبتان من الميزان **فالجواب** نعم
 ياتيان فيه فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من اجاز له من
 غير كراهة ومنهم من منعه فانه طرد علته وما يدري العبد بالشارع
 قولا يكون اراد ذلك العلة وانما ترك ذلك الامر خارجا عن ذلك الحكم توسعة
 على امتنه وذلك كالقياس لا رز علي البر في باب الربا يجمع الاقبيات فان
 الشارع لم يبين لنا حكم الارز فكان الاولي عند بعض اهل الله تعالى بقاوه
 على عدم دخوله الربا فيه كما اشار اليه حديثه وسكت عن استبصاره فمن
 يقول بقياس لا رز علي البر شدد ومن يقول بعدم قياسه تخفف وقد كان
 السلف الصالح من الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم
 تركوا ذلك ادبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا قال سفيان

ع

ن

الثوري من الادب اجرا الاحاديث التي خرجت من الرجز والسنن على ظاهرها
 من غير ما يدل فانهما اذا اولت خرجت عن مراد الشارع الحديث من غشنا ليس
 منا من نظير او نظير له وحديث ليس منا من ظهر المخذود وشق الجيوب
 ودعي بدعوة الجاهلية فان العالم اذا اكلها بان المراد ليس منا في تلك
 المصلحة فقط اي وهو ما في غيرها بان الفاسق الوقوع بها وقال مثل
 المخالفة في حصة واحدة امر سهل فكان ادب السلف بعدم التناوب
 ادبي بالاتباع للشارع وان كانت قواعد الشريعة قد تشهد ايضا لذلك
 التناوب **وقد** دخل جعفر الصادق وفتاى ابن حبان وغيرهما على الامام
 ابي حنيفة وقال له قد بلغنا انك تكثر من القياس في دين الله تعالى واول
 من قاس بليس فلا تقس فقال الامام اما قوله بليس هو قياس وانما ذلك
 من القرآن قال تعالى ما خسرنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس
 في نفس الامر وانما هو قياس عند من لم يعط الله تعالى العلم في القرآن انتهى
ومن هنا تعلم ان اهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه
 بالكشف فان اورد عليهم شخص نحو خير من غيره لوالدين فانه ليس في
 القرآن المصرح بخير من غيرها وانما اخذ العلماء ذلك من قولهم **تعالى**
 ولا تقل لهما اف فكان النبي عن ضربهما ادبي فالجواب ان هذا لا يرد على اهل
 الكشف لان الله تعالى قال وبوالدين احسانا ومعلوم ان ضربهما ليس
 باحسان فلا حاجة الى القياس **وسمعنا** سيدي علي الخواص
 رحمه الله تعالى يقول بجمع دخول القياس عند من اخرج البعد عند من
 لم يحتج اليه في مرتبة الميزان فمن كلف الانسان بالتحقق عن الادلة واخراج
 النظائر من القرآن شدد ومن يكلفه بذلك فقد خفف ولم يزل في الناك
 من يقدر على الاستنباط ومن يعجز عن ذلك في كل عصر **وكان** ابن حزم
 يقول ما استنبطه المجتهدون معدود من الشريعة وان حتى دليله على
 العواهر ومن انكر ذلك فقد نسب الائمة الى الخطا وانهم يتشبهون ما لم
 ياذن الله به وذلك نقابا عن الطريق والحق ان يحجب اعتقادهم
 لولا اوجه ذلك دليل ما شرعوه فزجج الامر كذلك في فضيلة الاستنباط
 الى مرتبة الشريعة كما لقيت من عمل الناس بانواع كل ما شرعه المجتهدون
 فقد شدد ومن لم يامرهم الا بما صرح به الشريعة او اجمع عليه لعلماء فقد
 خفف في الجملة لانه من باب حق تطوع خير فهو خير له والحمد لله رب
 العالمين **فصل** من لا زكركل من يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها
 ترك العمل بجميع الاقوال المروجة من نقصان الثواب غالبا وسؤال الادب

مع جميع اصحاب تلك الاقوال والوجوه من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان
 فان ذلك المرجوح الذي ترك العمل به لا يجلو اما ان يكون احوط في الدين
 فهذا لا ينبغي ترك العمل به واما ان يكون غير احوط فقد يكون رخصة والله
 يحبه ان توفي رخصة كما صرح به الحديث اي شرطه ويكون على علم الاخوان
 ان لكل سنة سنتها المجتهدون او بدعة حرمها المجتهدون درجة في الجنة
 او دركة في النار وان تفاوت مقامهم ونزل عما سنه الشارع وحرمة كما صرح به
 اهل الكشف فاعلم ذلك واعمل بكلماته المجتهدون واترك كلما كرهوه ولا
 تظالمهم بدليل في ذلك فانك محبوس في ديارهم ما دمت لم تقبل الى مقامهم
 لا يمكنك ان تنفذهم الى الكتاب والسنة وتأخذ الاحكام من حيث اخذوا
 ابدا **وسمعنا** سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول
 اعملوا بما قول الائمة التي ظاهرها مخالفة لبعضهم بعضا عند اجتماع
 شروط العمل بها فيكم لتخوزوا الثواب الكامل فابن مقام من يعمل بالشريعة
 كلها فمن يرد فابها فلا يعمل المذهب الواحد لا يحتوي ابدا على جميع الادلة
 ولو قال صاحبها في الجملة اذا صح الحديث فهو مذهبي بل لو ترك اتباعه العمل
 باحادثة كثيرة صحت بعد امامهم وذلك خلاف مراد امامهم فانهم انتهى
 فان توقفه الشان في حصول الثواب بما سنه المجتهدون وطالب الدليل
 على ذلك قلنا له اما ان تؤمن بان سائر ائمة المسلمين على هدي من رجم فلا
 يسعد علي ان يقول نعم فيقول له فحيث ما امنت بانهم على هدي من رجم وان
 تقالهم به صحيحا لم تكن الايمان بالثواب لكل من عمل بها على وجه الاخلاص
 وحصول المراتبة لمن عمل بها في الجنة وان تفاوتت المقام بان ما سنه الشارع
 اعلاما سنه المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن حسنة فله
 اجرها واجرم من عمل بها الى اخر ما قال عليه الصلاة والسلام فانهم والحمد
 لله رب العالمين **فصل** ينبغي لكل مومن الاقبال على العمل بكلام
 حديثه ورد بكل قول استنبط اي بشرطه لانه لا يخرج من مرتبة الميزان
 ابدا فالجواب كان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول كلما نزل منه
 في كلام الشارع يحل عن التناقض وكذلك كلام الائمة لمن نظر فيه بعين العلم
 والانتصاف لا بعين الجهل والتعصب كما مر قال وناطوا قوله صلى الله عليه وسلم
 لمن سألني عن احاد المعجزة كيف رايت ربه قال نوراني اراه وقال الاكابر
 الاكابر المعجزة رايته في قوله واحد فما قال لغير الاكابر ما قال الاخوة عليهم
 ان يتقبلوا في جناب الحق تعالى ما لا يليق به وتطير تقريره صلى الله عليه وسلم

ابا بكر علي خروجه عن حاله كله وقوله لكعب ابن مالك حين اراد ان يتجمع هو
 ماله لما قاتلته الله عليه امسكت عليك بعض ما لك فهو خير لك وتظير ذلك
 ايضا حديث ابي بن قيسك ثم عن تقول مع مدح الله تعالى في الموتى من علي انفسهم
 فقوله ابا بن قيسك خطا بالكل عملا بحديث الاقربون اولي بالمعروف ولا اقرب
 اليك من نفسك واما قوله وبوترون علي انفسهم فهو خطاب لغير الاكابر واما
 مدحهم علي ذلك ليجزوا من ورطة الشيخ الذي فتحوا اعينهم عليه في الدنيا
 فاذا خرجوا عن ذلك امر واما لبداء بالنفس لا بها وديعة لله تعالى هذه هم
 بخلاف بخلاف غيرهما ليس هو وديعة عندهم واما هو جاز لهم **وسمعت**
 سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول اذا اظلم الكامل ذاتة بتقدير
 غيرها عليها الخروجه عن العدم المأمور به احده الله بذلك بخلاف المرید
 لانه يظلم نفسه في مرفعات الله تعالى وتحميلها فوق طاقتها من العبادات
 بل يتأب علي ذلك فاذا وصل الي نهاية السلوك النسبية التي بمثابة بلوغ
 مراد من وصل دار الملك وعرفه فمن له عنده حاجة امر بوجوبه بالاحسان
 الي نفسه لانه كانت مظنته في الوصول الي حضرة ربه **واما ما ورد** من
 شد النبي صلي الله عليه وسلم الحجر علي بطنه من الجوع ونحوه من المجاهدات
 فاعلم ذلك نذرا ونشروفا لاحاد الامة فلوان صلي الله عليه وسلم وقف مع
 مقامه الشريف الذي يعامل به ربه ولم يتزل بفسر علي عامة الصديق
 والاخلاص في اتباعه والحمد لله رب العالمين **فصل** في ان قال
 قال كيف الوصول الي الاطلاع علي عين الشريعة المطهرة التي يشهد الاحسان
 اعتراف جميع المجتهدين مذاههم منها ويشهد نفسا وبها كلها في العجوة كشفا
 وقيينا لا اعمانا نستليها ولا ظنا ونحينا فاجواب طريق الوصول الي ذلك
 هو السلوك علي يد شيخ عارف بميزان كل حركة وسكون بشرط ان يسلمه
 نفسه يتخرف فيها وفي احوالها وعيها كيف شامع انشراح قلب المرید
 لذلك كل الانشراح واما من يقول له شيخه طلق امرائك او اسقط حقك من
 مالك او وظيفتك مثلا فلا يسلم من طريق الوصول الي عين الشريعة المذكورة
 راجحة ولو عبد الله تعالى العام بحسب العادة غالبا انتهى **فان قلت**
 فهل شرط اخر في حال السلوك فاجواب نعم من الشروط ان لا يمكن
 لحظة في قيل ولا في نهار ولا يتطرمدة سلوكه الا بصرة ولا ياكل شيئا فيه روح
 من اصله ولا ياكل الا عند حصول مقدامة الاضراء ولا ياكل من طعام احد
 ولا يتورع في مكسبه كن بطعمه الناس لاجل صلاحه وزهده وكن يبيع علي

من لا يتورع من الفلاحين واعوان الولا وان لا يسأخ نفسه بالعقله عن الله
 تعالى لحظة بل يدبر مراقبته ليلا ونهارا فتارة يشهد نفسه في مقام الاحسان
 كانه يري ربه وتارة يشهد نفسه في مقام الاتقان بعد الاحسان فيري ربه
 ينظر اليه علي له واما بما ناذ لك لا سهوا او ذلك لان هذا الكل في مقام التتريه
 فله هو وجل من شهود العبد كانه يري ربه لانه لا يشهد الا مقامه في محبته وتعا
 الله عن كل شي خطر بالبال فافهم **فان قال قائل** فان كان كيفية
 سلوك صاحب هذا الميزان **والجواب** الي اخذتها اولاً عن محقق
 عليه السلام علما واما فانا نستليها مثرا في اخذت في السلوك علي يد سيدي
 رحمه الله حتى اطلعت علي عين الشريعة ذوقا وكشفا وقيينا لا شك في ذلك
 فجاهدت في نفسي كذا كذا سنة وجعلت لي جبلا في سقف خلوتي اضعه في
 عيني حتى كنت اسف العراب اذا لم اجد طعاما يلقي بمقامنا من الذي انا فيه
 في الورع وكنت اجد للتراب دسما كدسم اللحم او السمس واللبن وسيفني
 الي مثل ذلك ابراهيم ابن ادهم رضي الله عنه فمكث عشرين سنة بسف
 التراب حين فقد الحلال المشاكل لمقامه انتهى وكذلك كنت لا امر في طلب
 ظل عمارة احد من الولا وعمل السلطان العوري الساباط الذي بين مدرسته
 ودينه الزرقا فمكثت ادخل من سوق الوراقين واخرج من سوق الشراب
 ولا امر تحت ظله وكذلك الحكم في جميع عمارات الظلمة والمباشرة والامرا
 واعوانهم وكنت لا اكل من شي الا بعد تقشيشي قبه غايبة التقشيش ولا اتقي
 فيه برخصة الشرع وانا علي ذلك بجد الله الي الان ولكن اخلاف المشهد
 خاني كنت فيما معني نظرا الي اليد المائلة والان انظر الي لونه او رايحه او طعمه
 فادرك للحلال رايحة جليظة والحرام رايحة خبيثة وللشبهات رايحة دون
 الحرام في المحنة فامرك ذلك عند هذه العلامات فاقبالي عن النظر الي صا
 اليد ولم اعول علي ذلك **فلما** انتهى سبيري الي هذا الحد وقفت بعين قلبي
 علي عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل عالم ورايت لكل عالم جد ولا
 منها ورايتها كلها شرعا محض **وايت** وتحققت ان لكل محبته نصيب كشفا
 وقيينا لا ظنا ونحينا وانه ليس مذهب اولي بالشريعة من مذهب ولو قام
 لي كل مجادل يجادلني علي ترجيح مذهب علي مذهب بغير دليل واضح لا ارجع
 اليه في قلبي وانا ارجع اليه ان رجعت مداواة له واقول له نعم مذهبك
 ارجح اعني هو لا عندنا **ومن** جملة ما رايت في العين جداول جميع المجتهدين
 الذين اندرست مذاههم لكنهم يبيست وصارت حجارة لم ارمها جد ولا يجري
 سوى جداول الامة الاربعة فاولت ذلك ببقا مذاههم الي مقدامة الساعة

ن

لي



حب

در اینها اقوال الائمة الاربعة خارجة عن داخل الجداول كما سبنا في صورته في
 فصل الامثلة لا نقول ان هذا هو العلم بالشرعية وايضا لها العامل بها الى
 باب الجتهان شانه تعالى لجميع المذاهب الا ان عندي متصلة ببحر الشريعة
 انصار الاصابع بالكف او الظل بالشاخص ورجعت عن اعتقادي الذي
 كنت اعتقده قبل ذلك من ترجيح مذهبي على غيره وان المصيب من الائمة
 واحد لا يعينه وسررت بذلك غاية السرور فلما سمعت سبعة واربعين
 وسبعماية سالته انه تعالى تحت حيزان الكعبة الزيادة من العلم فسمعت
 قائلا يقول من الجرم ما يكفيك اذا اعطينا كميزانا فنقرر بها سايرا اقوال
 المجتهدين واتباعهم الى يوم القيامة لا تروى لها ايقان من اهل عصرك
 قلت حسبي واستزيد ربي انتهى **فان قلت** فاذا ن سبب بعض
 منعنا المقلدين عن شهود عين الشريعة الاولى انما هو غلط حجابها باكل
 الحرام والبهائم وازنكاب المخالفات **فالجواب** نعم وهو
 كذلك **فان قلت** فما حكم من اكل المحلل وترك المقاصي وسلك
 بنفسه من غير شيخ فهل يصل الى هذا المقام من الوقوف على العين الاولى للشرع
فالجواب لا يصح لعبد الوصول الى المخالفات العالية الا
 باحد امرين اما الجذب الالهي واما السلوك على يد الاسياخ الصادقين
 لما في اعمال العباد بل لو قدر زوال العلل من عباد الله فلا يصح له الوصول
 الى الوقوف على عين الشريعة بحسبه في ديرة التقليد لانه فلا يزال امامه
 حاجبا له عن شهود عين الشريعة الاولى التي يشهد بها امامه لا يمكن ان
 يتعداه ويسمدها الا بالسلوك على يد شيخ اخر فوقع في المقام من اكابر
 ائمة الفاردين كما هو محال عليه ان يقتدا كل مجتهد مصيبا لبا لسلوك
 المذكور حتى يساويه في مقام الشهود **فان قلت** فاذا ن من اسق
 على عين الشريعة الاولى يشترك المجتهدون في الاعتراف من عين الشريعة
 ويتفك عنه التقليد **فالجواب** نعم وهو كذلك فان ماتم احد حق
 له قدم الولاية المحمدية الاولى يصير باخذ احكام سرعد من حيث اخذها المجتهدون
 وينفك عنه التقليد لجميع العلماء الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وان نقل
 من احد من الاوليا انه كان شافعا او حنفي مثلا فلذلك قيل ان يصل الى
 مقام الكمال **وسمع** سيدي عليا انوار رحمة الله
 تعالى يقول لا يبلغ الوي مقام الكمال الا ان صار يعرف منادع جميع الاحاديث
 الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من اين احدها الشارح من
 القرآن العظيم فانه تعالى قال ما خزننا في الكتاب من شيء فنجيع ما اشبه

الشرعية من الاحكام فلو طاهر لما اخذ الوي الكامل من القرآن كما كان عليه
 الائمة المجتهدون ولو لا معرفتهم بذلك ما قدروا على استنباط الاحكام التي
 لم يصرح بها السنة قال وفي نسخة عظيمة للكامل حيث يشارك الشارح في
 معرفة منادع اقوال صوارة من القرآن العظيم بحكم الارشاد صلى الله عليه
 وسلم انتهى فان قلت فهل يجب على المجتهد من الاطلاع على العين الاولى
 للشرعية التقليد بمذهب معين فالجواب نعم يجب عليه ذلك لئلا يصل
 من نفسه ويقتل في نفسه ويقتل غيره انتهى **واعذر** يا اخي المقلد من
 المجبورين اذا انكشف حجابك في قلوبهم المصيب واحد ولعله اما في واليا
 مخفي بحمل الصواب في نفس الامر في كل مسألة فيها وتكون قول كل من قال
 كل مجتهد مصيب على من انتهى سيره وخرج من التقليد وسدد اعتراف
 العلماء كلهم علمهم من عين الشريعة وترك قول من قال المصيب واحد لا يعينه
 والباية مخفي بحمل الصواب على من لم ينته سيره ولا يرجح قوله منها على الاخر
 واشكركم على ذلك والحمد لله رب العالمين **فالجواب** نعم من جميع ما قدرناه
 وجوب اتخاذ الشيخ لكل عالم طلب الوصول الى شهود عين الشريعة الكبرى
 ولو اجمع جمع من اقرانه على علمه وعلمه وهذا هو رعه وليتوه بالقطعية
 الكبرى فان الطريق القوم سر وطا لا يعرفها الا المحققون منهم دون الرخيل
 فيهم بالرعاي والادها ورجا كان من ليتوه بالقطعية لا يعلم ان يكون
 مراد القليل بل قال بعض المحققين ان القليل لا يحيط بمقامات نفسه فقلنا
 عن غيره وذلك لان صفات القطعية في العبودية تقابل صفات الربوبية
 فلا لا تتحصر صفات الربوبية كذلك لا تتحصر صفات العبودية والحمد لله رب
 العالمين **فصل** **فان قلت** فان انك فلب الوي عن التقليد
 وراي المذاهب كلها متساوية في الصحة لا ختم اذنا كلها من بحر الشريعة كسقا
 وبقينا فكيف يا مرا المريد بالتمام مذهب معين لا يري خلافة فالجواب
 انما ينقل مع الطالب ذلك رحمة به وتقربا للطريق عليه ليجمع سنوات قلبه
 ويدوم عليه السير في مذهب واحد فيصل الى عين الشريعة التي وقف عليها
 امامه واخذ عنها مذهب في اخر زمان لان من شأن المجتهد ان لا يتثنى قوله
 على قول مجتهد اخر ولو سلم لصحة مذهب حقا فقلوب اتباعه عن التشتت
 وقد قالوا احكم من تقييد مذهب مدة ثم مذهب اخر مدة وهكذا احكم من سافر
 بقصد موضع معين بعيد ثم سار كلها بلغ ثلث الطريق اذ اه اجتهاد انه
 لو سلك الى مقصد من طريق كذا كان اقرب من هذا الطريق فيرجع عن
 سيره ويعود فاحد ابدا سير من اول تلك الاخرى فاذا بلغ ثلثها مثلا اذاه

اجتهاده انه لو سلك الى مقصد من طريق كذا كان اقرب من هذا الطريق فخرج عن
سيره وبعود فاصدا ابتداء سيره من اول تلك الاخرى فاذا بلغ قلتها مثلا اوداه
اجتهاده الى ان سلوك غيرها ايضا اقرب لعقده فتعمل كما تقدم له هكذا فمثل
هذا عما افني عره كله في السير ولم يعمل الى مقصده المعين الذي هو مثال عين
الشريعة التي وصل اليها امامه او غيره من اصحاب تلك المذاهب عليا في
انتقال الطالب من مذهب الى مذهب فيه فخرج في ذلك الامام الذي انتقل
من مذهب علي فقبيل سياتي ان شاء الله تعالى في فصل حكم الانتقال من مذهب
الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة الاعتقاد في ان ساير ائمة المسلمين
عليهم السلام من ربه لما طلب الانتقال من مذهب الى غيره بل كان يشهد ان
كل مذهب علم به وتقدم عليه او حصله الى باب الجنة كما سياتي بيانه اخر هذا
الباب في فصل الامثلة الخمسة للميزان ان شاء الله تعالى **وسمعت**
سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما امر علماء الشريعة الطالب
بالترام مذهب معين وعلم الحقيقة المراد بالترام شيخ واحد تقريرا
للطريق فان مثال عين الشريعة ان معرفة الله عز وجل مثال الكف
ومثال اذينة الاستقبال بمذهب او بطريق شيخ مثال عقد الاصابع لمن
اراد الوصول الى مسالك الكف لكن من طريق لا يتراحم عقد الاصابع فكل
عقد من عقد الاصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب الى ثلث الطريق
الى سلوك عين الشريعة او عين المعرفة التي مثلناها بالكف فاذا كان
حصة سلوك المراد الطالب في العادة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة
او حقيقة المعرفة بالله تعالى فتساوي صاحب مذهب في العلم او شيخه في
المعرفة لكنه فوت على نفسه بهابا من مذهب او شيخ اخر كما تقدم من
انه لا يبيع ان يعني مجتهدا او شيخا لمعالي مذهب غيره او طريق غيره فكأنه
فقد مذهب سيرة الثلاث سنين في اول عقدة من عقد الاصابع التي هي كناية
عن تلك الطريق ولو انه دام على شيخ واحد لوصل الى مقصوده ووقف
على العين الكبرى للشريعة واقر ساير المذاهب المتصلة بها بحق فافهم
والحمد لله رب العالمين **فصل** فان قلت هو لا في حق العلماء باحكام
الشريعة والحقيقة فانقولوا في ائمة الاصول والنحو والمعاين والبيان
ونحو ذلك من نوابغ الشريعة هل هي كذلك على مرتبة الميزان من تخفيف
وتشديد كالاحكام الشرعية ام لا **فالجواب** نعم هي كذلك لان الآلات
الشرعية كلها من لغة ونحو واصول وغير ذلك يرجع الى تخفيف وتشديد
فان من اللغاة وكلام العرب ما هو نصيح وافيح ومنها ما هو ضعيف

واضعف عن كمال العوام اللغة الفصحى في غير القرآن او الحديث فقد سدد عليهم
فلا يجوز قرأته بالحق اجماعا الا اذا لم يمكن الاذن تعلم العجز لسانه كما هو مقرر
في كتب الفقه ومن امر الطالب ايضا بالتبحر في علم النحو فقد سدد ومن
الكتفي منه معرفة الاعراب الذي يحتاج اليه عادة فقد خفف وقد ينقسم تعلم
هذه العلوم الى فرض كفاية والي فرض عين فقال فرض الكفاية ظاهر ومثال
فرض العين في ذلك ان يخرج للشريعة مبتدع يجادل علماء فيها في معاني القرآن
والحديث فان تعلم هذه العلوم حينئذ تكون في حق العلماء الذين انحصر الاجتيا
البيهم في مجالس المناظرة فرض عين فان لم يخرج للشريعة مبتدع او خرج ولم
ينفعين علي جماعة كان تعلم هذه العلوم في حق غير من نفعين عليه من العلماء
فرض كفاية فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالمتنقحات
التي علي صورتها تمنع العدو من الدخول اليها ليعسد فيها فافهم فان قلت
فما الحكم فيما اذا وجد الطالب حديثا او قولين او قولا لا يعرف النسخ من
الحديث ولا المتأخر من القولين او الاقوال فماذا يفعل فالجواب سبيل
ان يعمل لمجد الحديث او القول قارة وبالقوله الاخر قارة وتقدم الاحوط منها
علي غيره في الامر والهي معين انه يترك العمل بغيره جملة بشرطه وان كان
احدهما منسوخا او رجع عنه المجتهد في نفس الامر فذلك لا يقدح في العمل به
فان قلت قد تقدم ان الولي الكامل لا يكون مقفلا وانما
ياخذ علمه من العين التي اخذ منها المجتهدون من اهليهم ونري بعض الاوليا
مقفلا لبعض الائمة **فالجواب** قد يكون ذلك الولي لم يبلغ مقام
الكامل او بلغه ولكن اظهر تقيد به في تلك المسئلة بمذهب بعض الائمة
او بما معه حيث سبقه الى القول بها وجعله الله اماما فيقيد به واسم
في الارض دونه وقد يكون عمل ذلك الولي بما قال به ذلك المجتهد لا الملاح
علي دليله لا على بقوله ذلك المجتهد علي وجه التقليد بل لمواثقة
لما ادى اليه كشفه فخرج تقليد هذا الولي للشارع لا لغيره وما شرولي باجتهاد
علماء الاعين السالدين ويجوز عليه ان يخطي خطوة في شيء لا يري قدم فيه امامه
فيه **وقد قلت** من سيد علي الخواص رضي الله عنه
كيف مع تقليد سيد الشيخ عبد القادر الجيلي للامام احمد بن حنبل وسيد
محمد الحنفى الشاذلي للامام ابي حنيفة مع استنهاجها بالقضية الكبرى
وصاحب هذا المقام لا يكون مقفلا الا للشارع وحده فقال رضي الله عنه
قد يكون ذلك منهما قبل بلوغهما الى مقام الكمال ثم لما بلغا اليه استصحب
الناس ذلك اللقب في حقهما مع خروجهما عن التقليد انتهى فاعلم ذلك

فصل فان قلت ان الامة المجتهدين قد كانوا من الكثر بغير علم ولا اطلاع على عين الشريعة كما تقدم فكيف كانوا يعقدون مجالس المناظرة مع بعضهم بعضا مع ان ذلك بناء على مقام من اشرف على عين الشريعة الاولى وراي انضال مذاهب المجتهدين كلها بعين الشريعة فالجواب قد يكون مجلس المناظرة بين الامة انما وقع منهم قبل بلوغهم المقام الكسفي واطلاعه على انضال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فان من لا دهر المناظرة اذ خاص حجة الخصم وكانت المناظرة عينا ويحتمل ان مجلس المناظرة كان من مجتهد غير مجتهد قطبه المجتهد بالمناظرة توفقه ذلك التافه في مقام الكمال لا خاص له من كل وجه ويحتمل ايضا ان يكون مجلس المناظرة انما كان لسان الاكل والافضل ليعمل احدهم به ويرشدا صحابه الى العمل به من حيث انه اري في مقام الاول والايان او الاحسان او الاتقان والجملة فلا تنفع المناظرة بين الكاملين على الحد المنبذ الى الادهان ابدال لا بد لها من موجب واغرب ما يكون ففقد ههنا فستخصيص ذهن اتباعها واقار لهم كما كان عليه صلى الله عليه وسلم فيعمل بعض شيئا لبعض الجواز وافاده الا انه كخو حديته ما الاسلام وما الايمان وما الاحسان وايضا ذلك ان كل مجتهد يشهد صحة قول صاحبه وكذلك قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لانه يرى قول خصه لا يخرج عن احد من تبني الشريعة وان خصه على هدي من ربه في قوله ومقام رفيع ومقام ارفع **فان قلت** فجل لي من اطلع على حيزان الشريعة الاولى الجمل يشهد من اصول احكام الشريعة المطهرة فالجواب انه لا يصح في حقه الجمل يخرج قول من اقوال العلماء بل يصير يقرر جميع مذاهب المجتهدين واتباعهم من قلبه ولا يحتاج الى نظرية كتاب لا صاحب المقام يعرف كشافا ويقينا وجه اسناد كل قول في العلم الى الشريعة يعرف من اين اخذه صاحبه من الكتاب والسنة بل يعرف اسناد كل الى حضرة الاسم الذي برز من حضرة من سائر الاسماء الالهية وهذا هو مقام العلماء باسره تعالى وباحكامه على التحقيق **فان قلت** فاعلم ما فزرت من ادعائهم على هدي من ربه ثم تفرقة بفساد العلم بقوله غير امامه ويحصل به الحرج والعين فهو غير صادق في اعتقاد المذكور **فالجواب** نعم والامر كذلك ولا يكفر اعتقاده الا ان يشا ويغلبه العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بسوطة السابق في الميزان **فان قلت** هل يجزى على مثل هذا السلوك على يد شيخ حتى يصل الى شهود عين الشريعة الاولى في مقام الايمان والاتقان والاحسان من حيث ان لكل مقام من هذه المقامات

عين شخصه كما ان لكل عبادة شروط في كل مقام منها كما يعرف ذلك اهل الكسف وبه يعبر احدهم ليعقد ان لكل مجتهد نصيب **فالحق نعم** على سلوك حتى يصل الى ذلك لان كل ما لا يتوصل اليه الواجب الا به فهو واجب ومعلوم انه يجب على كل مسلم اعتقاده ان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربه ولا يصح الاعتقاد الا ان يكون جازما ولا يصح الجزم الحقيقي لا بشهود العين التي تفرع منها كل قول والحمد لله رب العالمين **فصل** **فان قلت** فيما اذا اجيب من ما زعني في صحة هذه الميزان من المجادلين وقال هذا امر ما سمعنا به من احد من علمائنا وقد كانوا بالمحل الاسنى من العلم فما الدليل عليها من الكتاب والسنة وقواعد الامة **فالجواب** من ادلة هذه الميزان طلب الساردع منا الوفا وعدم الاختلاف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه اي بالاراء التي لا يشهد لها قتها كتاب ولا سنة واما ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جملة الدين لا من تفرقة ومن الدليل على ذلك ايضا قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله تعالى ان الله بالناس لرؤوف رحيم **واما** الاحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم الدين ليس ولن يقال هذا الدين احد الالهيته ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لمن تاب بعد علي السمع والطاعة في الشط والمكره فيما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بما امرتوا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم ليسوا ولا نفسوا ولا يشروا ولا تنفروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم عليكم في اختلاف ايتي رحمتي توسعة عليهم وعلي تبايعهم في وقايح الاحوال المتعلقة بفروع الشريعة وليس المراد اختلاف فهم في الاصول كالتو والتوا بعد وقال بعضهم المراد به اختلاف فهم في امر معا شتم وسياحي ان السلف كانوا يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون انما ذلك توسعة خوفا ان يفهم احد من العوام من الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلف العلماء في كذا فقد وسع العلماء على الامة بكذا ومن الدليل على صحة مرتبتي الميزان ايضا من قوله الامة اما من الشافعي وغيره رضى الله عنهم ايمال الحد يثين او القولين بجملة ما على قولين ادلى من الفا احدهما نعم ان من طعن في صحة هذه الميزان لا يخلو

ق

حيد

اما ان يطعن فيما سددت فيه او خففت فيه لكون امامه قال يصدق مثل له
ان كلام من هذين الامرين جاز به الشريعة وامامك لا يجعل مثل هذا اذا
اخذ امامك بتحقيق او تشديد فهو مسلم لمن اخذ بالترتبة الاخرى ضروري في
علي كل مقلد اعتقاد ان امامه لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة
التي قال هو بها لاقتضاه بالرخصة التي قال بها غيره اجتهاد منه لهذا العاجز
لا تقبله لذلك الامام الذي قال بها اذ كان يغير ذلك المجتهد على الفتوى بها
وكل من المعنى في النظر في كلام الائمة المجتهدين رضي الله عنهم اجمعين وجد
كل مجتهد مخفف قارة ومشددا اخرى بحسب ما ظفر به من ادلة الشريعة
فان كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباط طمعه وغاية
كلام المجتهد انه اوضح كلام الشارع للعامة بلسان يفهمونه لما عندهم
من الحجج الذي هو كناية هذا عن عدم التوفيق لما يحتاج اليه من طرق
الفهم الذي يقتضيه كلام احد من الخلق سوى كلام رسول
الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه ولو ان حججهم دفع لفهموا كلام الشارع
كأنهم المجتهدون ولم يحتاجوا الى من يشرح لهم **وقد** قد مرنا اننا
ان احدا من المجتهدين لم يشدد في امر او يخفف فيه الا اتباعا للشارع فما
راي الشارع سدد فيه سدد وما راى خفف فيه خفف قياسا بواجب شعار
الدين سواء وقع التشديد في نفس الامر او اجتنابا انتهى وجميع المجتهدين على
ذلك كما يعرف من سير هذا بهم وايضا ذلك ان كل ما راه الائمة يحل بشعار
الدين فلا اتركوا بقوة على التشديد وكما راوا ان به كل شعار الدين لا يغير
ولا يظهر به نقص فيه بقوه على التحفيف اذ هم امنا الشارع على شريعته
من بعده وهو الحكماء والعلماء فانهم **فان قلنا** ان بعض المقلدين
يرغم ان امامه اذا قال بعزيمة لا يقول بالرخصة انه اذا كان برخصة لا يقول
بتقابلهما من العزيمة اذ كان امامه ملازما قولا واحدا بطرده في حق كل
قوي وضعيف حتى مات وانما لو عرض عليه حال من عجز عن فعل العزيمة
لم يفتنه بالرخصة **فالجواب** ان هذا اعتقاد فاسد في الائمة
ومن اعتقد مثل ذلك في امامه فكانه يشهد على امامه بانه كان مخالفا
لجميع اقوال الشريعة المظهرة من اياته واخباره وانما ذكرنا ببيان اننا
وكفى بذلك قدحا وجرحا في امامه لانه قد شهد عليه بالجهل بجميع ما انطوت
عليه الاربعة من التحفيف والتشديد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر
الائمة رضي الله عنهم انهم كانوا يفتون على كل احد بما يناسب حاله من
تحفيف او تشديد في سائر ابواب العبادات والمعاملات ومن نازعا

في ذلك من المقلدين فليأتنا بنقل صحيح السند عنهم بانهم كانوا يعجبون
في الحكم الذي كانوا يفتون به الناس في حق كل قوي وضعيف ونحن نوافقه
عليه ما راعاه ولعله لا يجد في ذلك نقلا عنهم متصلا بالسند منهم اليه فلتزعم
حجة الله ابراهيم هذا الوجه اي بل لا بد لنا من القدرة بعزيمة الله تعالى على
الفتوح في فهم ذلك المقلد لعبارة الامام رضي الله تعالى عنه فان من العلوم
ان اقوال جميع المجتهدين تابعة لادلة الشريعة من تحفيف او تشديد كما
مراتنا لكم المطابقة فاصرح الشريعة بحكم لا يمكن احدهم الخروج عنه
ايدا وما اجلته اي ذكرته وتبين مرتبته فان المجتهدين يرجعون اليك
تبيين قسم يخفف وقسم يشدد بحسب ما يظهر لك من المدارك اول لغة
العرب كما يعرف ذلك من سير هذا هب الائمة وذلك نحو حديث انما الاعمال
بالنيات او حديث لا وضو لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة بلا فاختار
الكتاب اول صلاة لجمار المسجد الا في المسجد فان من المجتهدين من قال
لا صلاة اول وضو لمن ذكر بيمين اصلا ومنهم من قال لا صلاة كاملة ولا
وضوء كاملا ولفظ الاحاديث المذكورة يشهد لكل واحد لا سبيل لاحدها
ان يهدم قول الاخر حجة من غير نظر في احتمال اي معني يعارض في ذلك
ايدا واقر ب معني في ذلك ان حكم الله تعالى في حق كل مجتهدنا ظر له في
المسائل الشرعية ولا يطالب بسوي ما يظهر له ايدا فان قلت فاذن
كان من شريعة محمد صلى الله عليه وسلم التي اخضع بها اهلها جازع ما ذكر
من التحفيف والتشديد الذي لا يثبت على الامة كل ذلك المستقاة وبذلك
ونحوه كان صلى الله عليه وسلم رحمة للعالمين في مكيل اديانهم ورفع حاشا
مشقة عنهم فالجواب نعم وهو كذلك فرحم صلى الله عليه وسلم اقواما
امتد بامرهم باكتساب العقابيل والمرافعة وذلك بفعل العزائم
التي يترقون بها في درجات الجنة ورحم الغنصا بعدم تكليفهم ما لا
يطيقون مع تواضعا ورحمهم كما ورد في حق من مرضا وسافر من ان الحق
تعالى يا امر الملائكة يكتبوا له ما كان به يجهل صحيحا فقيما **فصل**
ان الشريعة لو كانت جازت على احدي مرتبتي الميزان فقط لكان فيها
خرج شديد على الامة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعار في قسم
التحفيف كان كل من قلده اماما في مسيلة قال فيها بالتشديد ولا
يجوز له العمل بقول غيره في قضايا الاحوال والضرورات وكانت
المسئلة تقسم على الامة بذلك فالجواب الذي جلت شريعة نبينا
صلي الله عليه وسلم على كل حال بحكم اعتدال فلا يوجد فيها شيء فيه مشقة

فيه

علي شخص لا يوجد فيها شيء آخر فيه التحقير عليه اما حديثه او اثره او قول
امام اخر او قوله في مذهب ذلك المذهب وارجو تحقير عنه فان قلت
فما الجواب ان نازعنا احدينا قلناه من المقلدين الذين يقتفون ان
الشرعية جاءت علي مرتبة واحدة وهي ما عليه امامه فقط وبيري قوايه
امامه خطأ يحتمل العتوب قلنا له الجواب اننا نقيم عليه الحجته من فعل
نفسه وذلك اننا نراه مقلدا غير امامه في بعض الوقايح فنقول له هل
صار مذهب امامك فاسدا حال علمك بقول غيره ومذهب الغير صحيحا
ام مذهبك باقيا علي صحته حال علمك بقول غيره ولعله لا يجد له جوابا
سريديا يحكيك به ابد علي وجه الحق **وسمعت** سيدي عليا الخواص
احد الله يقول لا يكلمون من العلم بالشرعية كلها وهو متفق ابد او قال
مما حبه اذا صح الحديث فهو مذهبي لترك ذلك المقلد عني في البصيرة
عن طريق هذه الميزان وعدم فهمه لكلام امامه رضى الله عنه اذ لو
كان امامه رضى الله عنه يقول عن نفسه الشرعية انه ادي ليان لقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل احد لما كان يقول رضى الله عنه
اذا صح الحديث فهو مذهبي يعني والله اعلم انتهى وهو كلام نقيش
فان الشرعية انما لكل احكامها نعم جميع الاحاديث والمذاهب بعضها
الي بعض حتى تغير كانهما مذهب واحد ومبتين وكل من اشغ نظره
وتجوز في الشرعية واطلع علي اقوال علماء بها في سائر الادوار وجد الشرعية
منسوجة من الايات والاخبار والاشار سداها ولحنها منها وكل من اخرج
حديثا او اثر او قوله من اقوال علماء بها فهو قاصر جاهل ونقص علمه
بذلك وكان عليه كاللواء الذي نقص من قيامه ولحنه يسلك او اكثر
بحسب ما يقتضيه الحال والشرعية الكاملة حقيقة في جميع المذاهب
الصحيحة باقوا لعالم عقل واستبصر فقم يا اخي جميع احاديث الشرعية
واتاها واقوال علماء بها الي بعضها بعضا وحينئذ يظهر لك كمال غلظة
الشرعية وغلظة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد الضم تجدها كلها لا تخرج
عن مرتبة تحقير وتشد بربا وقد تحققت لهذا المذهب والله الحمد
من سنة ثلاثة وثلاثين وتسعين فان قلت **فما اصنع بالتي**
صحت بعد موت امامي ولم ياخذ بها وصحة عنده فكان الجواب
ينبغي لك انك تفعل بها فان امامك لو ظفر بها وصحت عنده لكان امره
بها فان الامة اسراكلهم في يد الشرعية كما سياتي بيانه في فصل تبيين
من الراي ومن فعل عمل ذلك فقد حاز الخير بكتا يديه ومن كان لا عمل

حديث

حديثه الا ان اخذ به امامي فانه خير كثير كما عليه كثير من مقلدي ائمة المذا
وكان الاولي بهم العمل بكل حديث صحيح بعد امامهم تنفيذ الوصية الائمة
فان اعتقادنا منهم انهم قاسوا وظفروا بتلك الاحاديث التي صحت
بعدهم لاخذوها واعملوا بها وتركوا كل قياس كانوا قايما عن قاسوه وكل
قول كانوا قائلوه وقد بلغنا من طريق صحيحة ان الامام الشافعي ارسل
يقول للامام احمد بن حنبل اذا صح عندكم حديث فاعلموا به لناخذ به
ونترك كل قول قلناه قبل ذلك او قاله غيرنا فانك احفظ الحديث وعن
اعلم به انتهى **فان قلت** فلا اقلتم ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج
شي منها عن الشرعية فان الخطا الوارد في حديثه اذا اجتهد المحاكم وخطا
خله اجروا ان اصحابه اجروا مع ان استمداد العلماء كلهم من بحر الشرعية
فالجواب ان المراد بالخطا هنا هو خطا المجتهد في عدم مطابقة الدليل
في تلك المسئلة لا الخطا الذي يخرج به عن الشرعية لانه اذا اخرج من الشرعية
فلا اجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو مرد انتهي وقد
اثبت الشارع له الاجر فما بعد لان معنى الحديث ان الحاكم اذا اجتهد
وصادق نفس الدليل فله اجران وهو اجر التفتيح واجر مصداقة الدليل
وان لم يصادق عين الدليل وانما صادق حكمه فله اجر واحد فالمراد بالخطا
هنا الخطا الاصناف لا الخطا المطلق فانهم فان اعتقادنا ان سائر ائمة المذاهب
علي هدي من ربهم في جميع اقوالهم وما شر الاقرب من عين الشرعية واقررت
وبعيد عنها وبعد بحسب طول الشك وقصره وكما يجب علينا الايمان
بصحة جميع سوابغ الانبياء الصحيحة مع اختلافها واختلاف آسيابها لظا
شرعية فذلك يجب علي المقلد اعتقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين وان
خالف كلامهم ظاهر كلام امامه فان الانسان كلما بعد عن سماع نور
الشرعية حقي مدركه ونوره وظن غيره ان كلامه خارج عن الشرعية
وليس كذلك ولعل ذلك بسبب تقصير العلماء كلام بعضهم بعضا في
سائر الادوار الي عصرنا هذا فخذاهل كل دور يطعن في صحة قوله بعض
الادوار التي صحت قبله حتى يصل سهره وانصالحا بعين الشرعية الاولي
التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن هو محبوب عن ذلك فان
بين المقلدين الان وبين الاول من الصحابة نحو خمسة عشر دورا
من العلماء فانهم ذلك **فان قلت** فهل لهذه الميزان
دليل في جعلها علي مرتبتين من حضرة الوحي الالهي قبل ان يترك بها جبريل
فالجواب نعم اجمع اهل الكشف الصحيح علي ان احكام الدين

هـ

هـ

الحسنة منزلة من اماكن مختلفة لا من محل واحد كما يظنه بعضهم فنزل الواجب
من العلم الاعلى والمندرج من اللوح والحرام من العرش والمكروه من الكرسي
والمباح من السدرة فالواجب يشهد لمرتبة الشدة والمندوب يشهد لمرتبة
التخفيف وكذلك القول في احرام والمكروه ولما المباح فهو امر مبرز في حله
الله تعالى من جملة الرحمة على عباده ليستخرجوا بفعله من حصة التكليف
والتي هي على قدر ما لا طاقة له به ولكن بعض العارفين قد قسم المباح
الى تخفيف وتشديد بالنظر للاولى وخلاف الاولى فيكون ذلك هذه
على قسمين كالعزيمة والرخصة كما تقدم فلان **فقد**
في الحكمة في تخصيص نزول الاحكام الخمسة من هذه الاماكن المتقدمة
فالجواب الحكمة في ذلك ان يكون كل محل بعيدا عما فيه
فيكون من العلم الاعلى نظرا الى التكليف الواجب فيه اصحابها بحسب ما يري
فيها ويكون من العرش نظرا الى المحظورات فيمنع اصحابها بالرحمة فان العرش
مستوي لاسم الرحمن فلا ينظر لاهل حصرت في الابعين الرحمة كل احد بما يناسبه
من مسلم وغيره ايجاد درجة احد او درجة امة باللعنوبة ويكون من الكرسي
نظرا الى الاعمال والاقوال المكروهة فيسرع الي اهلها بالنعوذ والتجاء ولهذا
كان يوجز ما ركب المكروه ولا يواخذ فاعله واما السدرة فهي المرتبة الخامسة
وانما سميت منتهى فانه لا يجاوزها شي من اعمال بني ادم عقبت في الامور التي
يتركها من قلم الى لوح الى عرش الى كرسي الى سدرة ثم يتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين
فليس للاحكام محل مجاوز السدرة للاستعداد فيه بينه وبين مظاهر المكلفين
ابدا في منتهى مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليست **وسمعت**
سيدى عليا اخوا من رجه الله يقول المباح قسم النفس وهو خاص بالسدرة
والها منتهى نفوس عالم الشهادة والى اصولها وهو الزقوم منتهى نفوس عالم
الشقا الابدى فاعلم ذلك فانه نفيس والمندرج من رب العالمين **فصل**
في ادعي احد من العلماء ذوق هذه الميزان والتدين بها على نقد قد او
توقف على نقد بقية **الجواب** اننا نسأل عن منازع اقوال
مذاهب العلماء المستقلة والمندرجة فان قررها كلها وردتها الى مرتبتين
وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كما يحكمها معاصده فانه وان توقف
في توجه شي من ذلك تبين انه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بها مسلم لاهلها
لا غير واعلم ان مرادنا بمتعة كل قول منشاؤه مثال ذلك قول بعض العلماء
بغير رتبة وجد الامر الجليل بهذا القول منشاؤه الاختصاص ودليل هذا
الخطا بخوفه صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك قال بعضهم

ومن قائل بخوفه تعالى ولا تقربوا الى البيت الا بالتي هي احسن وعلم ان النبي
عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تنفير بما لعله يودي اليه من الافرار
بالبيت وما لا حيلة اسرار منازع اقوال العلماء العاملين والائمة المجتهدين
فليست اهل والله اعلم **وقد** تقدم ان الله تعالى لما من علي بالاطلاع على عين
الشريعة رايته المذاهب كلها متصلة بها ورأيت هذا هي الائمة الاربعة تجري
جدوا لها كلها ورأيت اطول الائمة جدولا الامام في حنيفة ويليها الامام مالك
ويليها الامام الشافعي ويليها الامام احمد بن حنبل وانظر هم مذهبها مذهب
الامام داود وقد انقضوا في القرن الخامس خالفت ذلك بطول زمن العمل
بمذاهبهم وقصره فكان مذهب الامام في حنيفة اول المذاهب المدونة
فكذلك يكون اخرها انقراضا وبذلك قال اهل الكشف **ثم لما نظرت**
الى مذاهب المجتهدين وما تفرع منها في سائر الادوار الى عصرنا هذا لم اقدر
اخرج قولا واحدا من اقوالهم عن الشريعة لشهودي ارتباطها كلها بعين الشريعة
الاولى ومن اقرب مثال لذلك شبكة صياد السمك في ارض مصر فان العين
الاولى منها مثال عين الشريعة المطهرة فانظر الى العيون المنتشرة منها الى
اخر الادوار التي هي مثال اقوال الائمة المجتهدين وحقلهم الي يوم القيامة
خط علمنا بساير ارتباط اقوالهم بعين الشريعة وتجدر كل عين مرتبطة بما فوقها
حتى تنتهي الى العين الاولى فبما سعادة من اطلع عليه تعالى على عين الشريعة
الاولى كما اطلعنا وراي ان لكل مجتهد نصيب وما فوزه وكثرة سروره اذ اراد
جميع العلماء يوم القيامة واحدا ويبدد ويقسموا في وجهه وسائر لكل واحد
نبار الى الشفاعة فيه ويراهم غيره على ذلك ويقول حاشيتم فيه الا انا ويا نذر
من قصر في السلوك ولم يعمل الى شهود العين الاولى من الشريعة ويا نذارة من
قال المصيب واحد والباقي تحيط فان جميع من خطاهم يعيسون في وجهه لتغطية
لهم ويخرجهم بالجهل وسوا الادب وخبرهم السقيم فاسمع يا اخي الى الاستغفار بالعلم بال
وجه الاخلاص والورع والعمل بكلمات علمت حتى تطوي لك الطريق بسرعته وتشرق
على مقام المجتهدين وتقف على العين الاولى التي اسرف عليها اماك وتشارك
في الاعتراض منها فكل كنت منتسعا له حال سلوكك مع محابك عن العين التي
يشهد منها كذا لك تكون متبعا له في الاعتراض من العين التي اعترف منها مشر
اذا حصلت ذلك المقام فاستقم شهود العين الاولى وما تفرع منها
فكل كنت منتسعا له حال سلوكك مع محابك عن العين التي يشهد منها مشر
في سائر الادوار بغير توجه جميع اقوال العلماء ولا تزد منها قولا واحدا اما
لصحة دليل بل واحد منهم عندك من تخفيف وتشديد واما الشهود كصحة

بينة

منة

استنباطها منهم والتمسها بالعين الشريعة وانزلت في اخوالادوار وارجع الامر
في ذلك كله الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد ولكل منهما رجال **وقد كان**
الامام احمد يقول كثرة التقليد في الشريعة كانه يثبت العلماء على ان ياحذوا
احكامهم منهم من عين الشريعة ولا يقتفوا بالتقليد من خلف مجاميعهم من المجتهدين
فالجدد لما لم يزلوا من بوجه كلام جميع علماء الشريعة ولا يرد اقوالهم كلها بعين
الشريعة وبويرة حديث اصحابي كالقوم باهم اقتديتم اهتديتم وهذا الحديث
وان كان فيه مقال عند المحدثين فهو صحيح عند اهل الكشف ومعلوم على ان
المجتهدين على مדרجاة العناية سلوكوا فلا تجد مجتهدا الا وللمسئلة مستقلة
بصحا في قال بقوله او جماعة منهم فان قال قائل فلا يثبت قدم العلماء كلام الامة
المجتهدين من غير العناية على كلام احاد الصحابة مع ان المجتهدين من فروعه
فالجواب انك انما قدم العلماء كلام المجتهد غير الصحابي على كلام الصحابي في
بعض المسائل لان المجتهد لما خروجه في الزمان احاط علما بجميع اقوال الصحابة
او غلبهم فرجع الامر في ذلك الى التحقيق والتشديد لان ما عليه جمهور العناية
او بعضهم لا يخرج من ذلك **وسمعت** شيخ الاسلام
ذكر بارحه الله تعالى يقول مراد اعيان الشريعة كالبحر من اي اجوابه اعترفت
منه فهو واحد وسمعت يقول اياكم ان تبادروا الى الانكار على قول مجتهد او
تخطئتم الا بعد احاطتكم بادلة الشريعة كلها ومعرفةكم بعمايتها وطريقها فاذا
احظتم بما كادركم ولم تجدوا ذلك الامور الذي انكرتموه فيها فحينئذ لكم الانكار
واي لكم بذلك فقد روي الطبراني في معجمه ان شريعتي جاءت على ثلثمائة وستين
طريقة ما سلك احد منها طريقة الا بخلافها انتهى والمجد لله رب العالمين **فصل**
ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه الميزان ذوقا وتغير فقرر هذا
المجتهدين ومقلديهم كما يقررهما اصحابا فاسلك كما هو طريق القوم والرياسة
على يد شيخ عاقل له ذوق في الطريقة ليعلمك الاخلاص والصدق في العلم والعمل
ويزيل عنك جميع الرغبات النفسية التي تفوقك عن السير وامتنع اسارته
الي ان تغفل الى مقامات الكمال النسبي وتغير قري الناس كلهم فاجيب الامة
التي يغفلون كاتكرها لك فان سلكت كذلك ضمننت لك ان شاء الله تعالى وصولك
في اسرع زمان عادية الى شهود عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم واما
سلوكك بغير شيخ فلا يسلم غالباً من الرياء والجذالة والمراحم على الدنيا ولو بالقليل
من غير لفظ فلا يوصلك الى ذلك ولو شهد لك جميع اقربائك بالتقية فلا عبرة بعد
الشهادة **وقد اشار** الى ذلك الشيخ محيي الدين في الباب الثالث والسبعين من
الفتوحات فقال من سلك الطريق بغير شيخ ولا ورجع عما حرم الله تعالى فلا وصول

له الى

له الى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولو عبد الله تعالى في عمر يوح
عليه الصلاة والسلام اذا وصل العبد الى معرفة الله تعالى فليس وراءه من
شي ولا يوتي بعد ذلك وهناك يطلع وتبيننا على حضرات الاسماء الالهية ويرى
انفس جميع اقوال العلماء بحضرة الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرة فقا
قوله واحد من اقوالهم انتهى وهذا تطير ما قد مناه في عين الشريعة الكبرى
وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
اذا انتهى سلوكك المريد انخلت عنده عقدة التفصيل بالعلم وعشتك بمعرفة
صفي قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله وعرف هناك ان كل من فضل بفطر
بعض الرسل على بعض من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فضل بالكشف
فانه يشهد وحده الامر ويرى عين الجمع في عين الفرق كما ان السالك من
طلبة العلم يسلك حقيقيا او حبيليا مثلاً مقتضيا اعلى مذهب واحد بعينه
يدرس الله تعالى به لا يري مخالفة فينتهي به هذا المشهد الى مقام يصير يتعبد
نفسه فيه بجميع المذاهب من غير واحدة انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم
للميزان فقرر للقولين في كل مسئلة هل كل مجتهد مصيب ام لا فاعلم ان كل
من كان في حال السلوك فهو لم يقف على عين الاولى ولا يقدر على تعقل
ان كل مجتهد مصيب بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد يقينا ان كل مجتهد
مصيب وحينئذ يكثر الانكار عليه من عاصمة المقلدين متى صرح لمصربا
باعتقاده ليجابهم عن شهود المقام الذي وصل اليه فهم معذرون من وجه
غير معذورين من وجه اخر حيث لم يردوا صحة علم ذلك انكيا الله تعالى
فان ما نزلنا دليل واضح يرد كلام اهل الكشف ابدا لا عقلا ولا شرعا لان الكشف
لا ياتي الا بويد الشريعة دائما اذ هو اخبار بالامور على ما هو عليه في نفسه
وهذا هو عين الشريعة **وسمعت** سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى
يقول العلوم الدنية كلها من انواع علوم اخضر ولا يفتح عليكم ما دفع من انكار
السيد موسي عليه السلام اطلع الله علي ما اطلع عليه اخضر والافح
كان يسوع اه السكوت على ما يراه منكرا عنده بان خرق سفينة قوم بغير
اذنهم خوفا ان يسخرها طالم وقتل غلاما خوفا ان يرهق ابويه طمنا منا
وكما لا تجوز مثله الشريعة انتهى **وقد اشار** الى نحو ذلك الشيخ محيي
الدين اذ ابل الفتوحات فقال من علامة العلوم الدنية ان يحتمل العقول
من حيث انكارها ولا يكاد احد من غير اهلها يقبلها الا بالانجيل لا هلمنا من
غير ذوق ذلك لانها تأتي اهلها من طريق الكشف لا الفكر وما نفود العلماء
احد العلوم الا من طريق انكارها فاذا اتاهم علم من غير طريق افكارهم انكروا

لأنه أتاهم من طريق غير ما لوقته عندهم انتهى ومن هنا تعلم يا اخي ان من انكر
هذه الميزان من المحجوبيين فهو معذور ولا ينها من العلوم الدينية التي اوتيتها الحق
عليه السلام بيقين فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل**
في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد مصيب والمصيب واحد لا يعينه وحل
كل قول علي حاليه وبيان ما يوجب هذه الميزان اعلم ان ما يوجب هذه الميزان
ما اجمع عليه اهل الكشف وصرح به الشيخ محيي الدين في الكلام على مسح
الحق من الفتوحات فقال لا ينبغي لاحد قط ان يخطئ مجتهدا او يطمع في كلامه
اذا الشرح الذي هو حكم الله تعالى في قدر المجتهد فصار شرعا لله تعالى في
الله تعالى اياه وهذه مسئلة يقع في مخطوطها كثير من اصحاب المذهب
لعدم استحضارهم ما بينهما هم عليه مع كونهم عالمين به لكل من اخطأ مجتهدا
يعينه فكانه خطأ الشارع فيما قدره حكما انتهى وفي هذا الكلام ما يشعر
بالحق قول المجتهدين كلها بنصوص الشارع وجعل اقوال المجتهدين كايها
نصوص الشارع في جواز العمل بما يتبينها بشرطه السابق في الميزان ويؤيد
ذلك قول علماءنا الوصلي انفسا ما اربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد فلا
فتناع ان ثلاثة جهات منها غير القبلة بيقين ولكن لما كانت كل ركعة
مستندة الى الاجتهاد قلنا بالاحتمال ولم تكن جهة واحدة بالقبلة من جهة
وبما يؤيد ذلك ايضا ما اجمع عليه اهل الكشف من ان المجتهدين هم
الذين ورثوا الانبياء حقيقة في علوم الوحي فكما ان النبي معصوم فكذلك
وارثه محفوظ من الخطأ في نفس الامر وان خطاه احد ذلك الخطا اصابه
فقط لعدم اطلاعه على دليله فان جميع الانبياء والرسل في منازل رفيعة
لم يوثقهم فيها الا العلماء المجتهدون فقام اجتهادهم مقام نصوص الشارع
في وجوب العمل به فانتهى صلى الله عليه وسلم اباح لهم الاجتهاد في الاحكام
تبعاً لقوله تعالى ولورثوه الى الرسول والي اولى الامر منهم لعلمه الذين
ليست بطونه منهم ومعلوم ان الاستنباط من مقامات المجتهدين رضى
الله عنهم فهو تشريع عن امر الشارع كما مر فكل مجتهد مصيب من حيث
تشريعه بالاجتهاد الذي اقره الشارع عليه كما ان كل شيء معصوم انتهى
وسمعت بعض اهل الكشف يقول انما يعيد الله تعالى المجتهدين بالاجتهاد
ليحصل لهم نصيب من التشريع ويثبت لهم فيه القدر الراسخ فلا يتقدم
عليهم في الاحكام سوى بينهم محمد صلى الله عليه وسلم فيحشر على هذه الامة
حفاظا لشرعية المطهرة الفارحين بمعانيها في صفوف الانبياء
والرسل في صفوف الامم فما من نبي او رسول الا يجانبه عالم من علماء

بي

هذه الامة او اثنان او ثلاثة او اكثر وكل واحد منهم له درجة الاستنادية في علم
الاحوال والاحكام والمقامات والمنازلات الى ختام الدنيا بخروج المهدي
عليه السلام ومن هنا تعلم ان جميع المجتهدين تابعون للشارع في التحقير
والتشديد فايها ان يشد امام مذهبك في امر فامر به جميع الناس فان
الشرعية قد جات على مرتبتين لاعلى مرتبة واحدة كما مر في الميزان وكذلك
معك لك القول بان الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق ابدانهم ولا يوجب صلي الله
عليه وسلم على من شق على الله بقوله اللهم من ولي من امرنا شيا برفق
فارفق ومن شق على مني فاشقق اللهم عليه ولم يبلغنا انه دعي على من
سهل عليهم ابدانهم كان يقول لا صحابة اتركوني ما تركتمكم خوفا عليكم من
كثرة تنزل الاحكام التي تنسأ لونه عنها فيعجزون عن العمل بها فالعالم
الذي يرفع رجع اخرج دايوم الاجل الذي ينتهي اليه امر الناس في اجتهاد
الذي يرفع اخرج فانه دايوم امر عارض يزول بزوال التكليف فان قال قائل
فادن من الزم الناس بالتقيد بمذهب واحد فقط صديق عليهم وشهد عليهم
فالجواب انه ليس في ذلك مستفاد في الحقيقة لان صاحب ذلك المذهب
لم ينقل بالزام الضعيف بالعزيمة بل جوز له الخروج من مذهب الى الرخصة
التي قال بها غيره فخرج مذهب هذا الامام الى مرتبة الشريعة فلا تقييد
ولا مستفاد على من التزم مذهبنا معينا فان لم تقوم الشريعة هكذا فما حمت
وان لم تقم مذهب المجتهدين هكذا فما قدرت ولا كان مع المقلد اعتقاد
ان سائر ائمة المسلمين على هدي من ربه بل كان يخالف قوله خيانة وذلك
معدود ومن صفات العقاق وقد تقدم الي ما وصفت هذه الميزان في
هذه الطروس الا انتصار المذهب الائمة ومقلد بهم خلاف ما استأعني
بعض الحسنة من قوله ان من فاضل في هذه الميزان وجدها تخكم بتجديده
جميع المجتهدين قال لان كل مجتهد لا يقول بقوله الاخر انتهى كلامه هذا بما
والجواب فلا يجمع الناس على قولهم ان مجتهد الا ينكر على مجتهد وان كل واحد
يلزمه العمل بما ظهر له انه الحق وقد ارسل الله من سعد رضي الله عنه
سوا الامام الى الامام مالك يسأله عن مسئلة فكتب اليه ما لك اما بعد
فانك يا اخي امام هدي وحكم الله في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهى
وماذا انك الا لا اطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الاولي التي يتفرع منها كل
مذهب ولو لا اطلاعه لكان من الواجب عليه الانكار ويحتمل ان من خطا
غيره من الائمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير
من ينقل كلام الائمة من غير ذوق ولا يفرون ما قاله العالم امام بريته

وتوسطه ولا بين ما قالوا بالامام ما يتدقنا في هذا الفعل فانه ناطق بصحة
مذاهب المجتهدين كلها لتقرير المصالح حكم باجتهاده الى الاجتهاد والجدد
رب العالمين **فصل** لا يلزم من يقيد كمال الاوليا والمجتهدين بما
لعمل بقوله دون اخرا ان يكون يري بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به
فيحتمل انه انما ترك العلماء لكونه ليس من اهل سوا كان ذلك في العزيمة
او الرخصة فان كل كامل ومجتهد يري استناد سائر المذاهب من غير الشريعة
سوا المذاهب المستعملة والمندرسية فكل لا يعمل به لعدم اهليته فهو في حقه
كالحدث المسوخ وفي حق غيره كالحديث المحكم **واما** غيره الكامل من المقلدين
تحكم حكم من كان متقيدا بالشريعة عيسى التي لم تبدل مثلك ثم استخفت بشريعة
محمد صلى الله عليه وسلم فانه يلزم هذا العمل بشريعة محمد وترك ما نسخ من شريعة
عيسى فزري العلا يتقيدون بقوله مدة من الزمان ثم يظهر لهم قول
اخر هو اصح دليل عند من الاول فيتركه الاول ويعلمون بالسالكين
ويصير الاول عند من كان حديث مسوخ مع ان علمهم الذين تقدموا
تقيدوا بذلك القول القديم لا يجب الى ذلك زمانا واقتوا به الناس
حتى ما توافوا قلنا لا احد الان تقيد بذلك القول القديم لا يجب الى ذلك
وايضا ذلك ان الله تعالى اذا اراد ان يتقيد عباده باحكام اخر علي وجه
مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها اظهر لعلمائهم وجد ترجيح اقوال
غير الاقوال التي كانوا يوجبونها فبادروا الى العلم بما ترجح عندهم واتبعهم
المقلدين لهم في الترجيح على ذلك بانسراح صدر وهكذا الامر في انقضائه
المذاهب ويؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان الله عز وجل
يحدث للناس افعية بحسب زمانهم واحوالهم ويتبعه على ذلك عطاء ومجاهد
والامام مالك فكانوا لا يفتنون فيما ليسا لون عنده من الوقايع الا ان وقع
ويقولون فيما لم يقع اذا وقع ذلك فعلمنا ذلك الزمان يفتنون فيه انتهى
وربما يكون في باطن ذلك رخصة بذلك بالامة لان الحق تعالى اجمع علم من اهل
ذلك الزمان الملل من العمل بذلك المحكم فقيدهم من ابطاله من يمكنهم الاخذ
عنده من حيسم لا تقطاع الوحي رخصة منه تعالى بهم حيث كان الحديث لهم في كل
زمان من الشرع احكاما يلقونها بالقبول وحيل النفس فلا يجدون في
العمل بها مشقة في الجلة وقد يقال والله تعالى اعلم ان ذلك انما كان
من الله تعالى لتقيد بعلماء هذه الامة مثل ما وقع للانبياء الذين هم ورثتهم
من ظهورهم لتسريح كالحديث كل برهة من الزمان يشبه الشيخ لشريعة من قبلهم
من غير نسخ حقيقة **وسمعنا** سيدنا عليا اخوانا رضي

الله عند يقول ما من قول من اقوال المذاهب المستعملة والمندرسية الا كان
شرعا ليني تقدم فاذا الحق تعالى بفضل ورحمة ان يجعل لهذه الامة نصيبا
من العمل ببعض تشريع الانبياء ليحصل لهم بعض الاجر الذي كان يحصل للعلماء
بمخواما عملوا به من شرايع الانبياء خصوصية لهذه الامة من حيث ان شريعة
بينهم حاوية لمجموع احكام الشرايع المتقدمة انتهى فحتم انه يلزم على من
ترك الكمال العمل بقوله ان يكون ذلك لكونه يراه خارجا عن الشريعة لان
ذلك القول المتروك لا يخرج عن كونه رخصة او عزيمة فزجج الامر الى مرتبة
التخفيف والتشديد **وسمعنا** سيدنا عليا اخوانا رضي
الله تعالى يقول اقتفادنا في جميع الاكابر من العلماء انهم ما عملوا ببعضهم
بعضنا الا تعلمهم ببيعة اقوالهم ومستنداتهم وانما لها بعين الشريعة
وقد تقدم ان بعض اتباع المجتهدين وصل الى شهود عين الشريعة الاولى
وقال كل مجتهد مصيب كاسن عبد البر المالك والشيخ ابو محمد الجويني الشيخ
عبد العزيز الدبريني وامنهم بدليل ان الشيخ ابا محمد مصنف كتابه الدور
المستقلة في المسائل المختلفة اقر في فيها على المذاهب الاربعة فلو لا اطلاعة
على مستنداته الامة الاربعة ما كان يسوع له ان يفتي على مذهبيهم كلهم
وحمل مثال هو لا على انهم كانوا يفتنون على المذاهب من باب الايمان والتسليم
من غير ان يعرف احدهم مستندات اصحابها فيها ومداركة اقوالهم بعيد
احد اعلى مقامهم وكذلك القول فيمن اختار غير ما نضر عليه امامه يحتمل
على انه انما اختاره لا اطلعه على افعال ذلك القول بعين الشريعة
المطهرة كما انقل بها قوله امامه علي حد سوا كالا امام زفر وايي يوسف
واشهب وابن القاسم والنووي والرافعي والطحاوي وغيرهم من اتباع
المجتهدين ويحتمل ان كل من اقرى واختار غير قول امامه لم يطلع على ادلة
قوله امامه وانما اقرى لا اعتقاده صحة قول ذلك الامام الاخرية لنفسه
الا من فعله ان كل مجتهد مقلد اطلع على عين الشريعة المطهرة لا يورى بالتقيد
بمذهب واحد لانه يري في افعال الامة كلها صحة وصحتها بعين
الشريعة الكبرى وان اظهر التقيد بمذهب واحد فاما ذلك لكونه من اهل
ذلك المرتبة التي يقيد بها من تخفيف او تشديد وربما لزم المذهب الاوط
في الدين مبا لفة منه في طاعة الله تعالى من باب التطوع في قوله تعالى
فمن تطوع خيرا فهو خير له والي نحو ما ذكرناه اشار الامام الاعظم الى حقيقة
رضي الله عنه بقوله ما جاء من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ياتي هو وامي
فعلني الراعي العين وما جاء من اصحابه بخبرنا وما جاء من غيرهم فم رجال

لن

ونحن رجال انتهى ففي ذلك إشارة الى ان للعبد ان يختار من المذاهب ما شأ من
 غيره وجوب ذلك عليه اذا كان من اهل ذلك المقام **وكان** سيدي علي الخواص
 رحمه الله اذا سأله انسان عن التقليد بمذهب معين الآن هل هو واجب
 ام لا يقول له يجب عليك التقيد بمذهب ما دمت الي شهود عين الشريعة
 الاولى خوفا من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم فاذا وصلك
 الي شهود عين الشريعة الاولى فمناك لا يجب عليك التقيد بمذهب لانك
 ترى انما جميع مذاهب المجتهدين بها وليس مذهب ادي بها من مذهب
 ويرجع الامر عندك حينئذ الي مرتبتي التحفيف والتشديد بشرطها **وكان**
 سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول ايضا ما مرقول من اقوال العلماء
 الا وهو مستند الي اصل من اصول الشريعة لمن فاضل ان ذلك القول اما ان
 يكون راجعا الي اية او حديث او اثر او قياس صحيح علي اصل صحيح لكن من
 اقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الايات والاحاديث والاشار ومنه ما هو مأخوذ
 من المأخوذ او من المفهوم فمن اقوالهم ما هو قريب ومنها ما هو اقرب ومنها
 ما هو بعيد ومنها ما هو ابعد ووجهها كلها الي الشريعة لانها مقتضية
 من شعاع نورها وما تم لنا فدرج يتفرع من غير اصل ابد كما مر بيانه في
 الخطبة واعلم العالم كلما بعد عن عين الشريعة ضعف نورها له بالنظر الي
 نور اول مقتبس من عين الشريعة الاولى من قريب منها **وسمعنا**
 سيدي عليا الخواص رضي الله عنه يقول ايضا كل من اقتنع نظره من العلماء
 ورأي عين الشريعة الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار واستحجة شهود
 ما تفرع منها وهو ما نزل الي اخر الادوار فجميع مذاهب الائمة ومقلديهم من
 عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الي عصره هو انتهى وسياقي مثال في فضل
 الامثلة الخمسوية ان شاء الله تعالى من تمثل ذكر الشجرة او شبكة الصناد
 وغير ذلك والحمد لله رب العالمين **فصل** يا ايها الاخوان تطالب احد
 من طلبة العلم ان تصدق اعتقاده في ان كل مجتهد مصيب ما دام مرتبط
 خطية واحدة لا سيما بحجة الدنيا وشهواتها كما انه لا ينبغي ان تطالبه بعمل ذلك
 ما دام في حجاب التقليد لامامه فانه مجتوب بامامه عن شهود العين الاولى
 التي اغترق منها امامه لا يراها ابد ابل امرها بالسلوك علي يد شيخ عارف بطريق
 القوم وبالعوائق التي تقوق الطالب عن الوصول الي منتهي السير فاذا
 بلغ النهاية وشهد مشاهد العلماء كلها شاردة الي كيد العين وجدوا لها كما
 سياجي بيانه في الامثلة الخمسوية فهنا لك تقدري مذاهب الائمة المجتهدين
 كما مر في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب **واما** قبل بلوغنا في هذا المقام

فلا يجوز لك متعة من التقليد بمذهب واحد بل لو انك تفتنه عن ذلك لا يحيد
 لان من لا زعمه ان يقول المصيب واحدة نفس الامر ولعله مذهبي فاحدي
 والباقي لا يتعقل في قلبه غير ذلك ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل
 الشريعة جات علي مرتبة واحدة لا علي مرتبتين وان العجيح من الشريعة
 هو ما اخذ به امامه سواء كان تخفيفا او تشديدا والحق ان الشريعة جات
 علي مرتبتين بقرينة محتملة كل من المرتبتين عاليا في احاديث لا تخصي كما
 سيأتي بيانه في فصل الجمع بين الاحاديث وكثيرا ما يقول اليه يقي وعنده
 كما لحاظ الزيدعي من جمع ادلة المذاهب في كتابه وانتصر لمذهبه ورجح ادلته
 بكثرة الرواة او صحة السند وهذا الدليل وان كان صحيحا فاحاديث مذهبنا
 اصح سند واكثر رواية وما قال ذلك الا عند العجز عن التحفيف دليل المخالف
 وادخا منه بالكلية ولو ان صاحب هذا القول من اليه يقي وغيره اطلع علي ما
 اطلعنا عليه من ان الشريعة المطهرة جات علي مرتبتين تحفيف وتشديد ثم
 يخرج الي قولها احاديثنا اصح واكثر بل كان يرد كل حديث اقول خالفه الاخذ
 الي احدي مرتبتي الشريعة وكذلك القول في مرجحي المذاهب من مقلدي الائمة
 ما قالوا قلت الامم كذا وكذا الا لعدم اطلاعهم علي مرتبتي الميزان ولو انهم
 اطلعوا عليها ما جعلوا في اقوال مذاهبهم اصح وصححا ولا اظهر وظاهر
 بل كانوا يقولون بصحة الاقوال كلها ويوردونها الي مرتبتي التحفيف والتشديد
 وافعال سائل ما يخالف حاله من قوة او ضعف برخصة او عزيمة وكان
 احدهم يفتي علي الاربعة مذاهب فان قال اما شافعي فعلي هذه الميزان
 قال اما احتلي اذا مسست ذكر ي بلا تجديد وضوي قلنا له نعم لك
 ذلك ولكن بشرط ان تكون من اهل هذه الرخصة لا مطلقا وذلك لا اذا
 ابتلي الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء لملا العصب مثله حتى كاد الو
 يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء مس فرجه بغير فقد ففي مثل هذه الصورة
 له تقليد الامام الي حنيفة في الصلاة بهذه الطهارة التي وقع فيها مس الفرج
 بشرطها تحفيلا لفعل الرخصة في وقتها لان القاصد الكرم الوسايل عند
 جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الا بصفة منك ولم يثبت عند
 من قال بذلك نسخ علي اصلنا فوجع الامرية هذه المسئلة الي مرتبتي
 الميزان تحفيف وتشديد فليس لحو من لم يبتلي بالوسواس ان يعيلى اذا
 مس فرجه او لمس اجنبية مثلا الا بعد تجديد الطهارة فان قال لنا احد من
 قلنا الامام الي حنيفة رضي الله عنه ان امامنا لا يقول بمطلوبية الطهارة بمن
 مس فرجه ابرا سواء كان من ليس عليه تجديد الطهارة ام لا في ذلك قلنا له

قت

هات لنا عند ذلك بسند متصل منك اليه في هذه المسئلة انه خرج بذلك ولعله
لا يجد ذلك ابدا لاسيما وقد انعقد الاجماع على الاول للشخص مراعاة الخروج من
الاخلاف في كل عبادة اداها **وهذه** القاعدة مدار اصطلاح صاحب هذه الميزان
وهناك يقول له ان ذلك شهادة منك على امامك بالجملة في مرتبة الشريعة وهم
اطلاعه على العين الاولى من الشريعة كما اطلع عليها بقية المجتهدين ونقول
له ايضا ان اعتقادك في ورجع امامك الذي كان لا يدور في مسئلة واحدة مما
استنبطه من الكتاب حتى يعتقد لها مجلسا من العلماء ويقول ان ترتضون هذا
فاذا قالوا نعم قال لي يوسف او محمد بن الحسين اكتب ذلك وان لم ترتضوه
تركه واعتقد ما في جميع الائمة انهم كانوا لا يثبتون لهم قولا في الشريعة الا عند
فقد هم النص في ذلك عن الشارع فلوان الامام ابو حنيفة طهر بحديثه من
مس فرجه فليست وضعا لقوله ايضا وحمله على اهل العاقبة من الوسواس مثلا
وعلى الاكابر من العلماء والعالمين وترك الحديثين علي مرتبة الميزان وقس
علي ذلك يا اخي كل ما كان واجب الفعل او الترك في مذهبك فذلك فعله ان
كنت من اهله ولك تركه ان عجزت عن فعله حسا او شرعا فالعجز المحسي معروف
والعجز الشرعي هو كما اذا رايت الماهملا وحاله دون ما من سبغ او فاطح طريق
مثلا وقد تقدم اول الميزان ان مرتبة علي الترتيب الوجوبي لا هي التحجير
فاياك ان تذهل عن ذلك وكذا تقدم ان كل من نازعنا من المقلدين في حل
الريدين او الثقلين علي جالين وادعي ان امامه كان يطرد القول بالتحنيف
او التشديد في حق كل قوي وضعيف طلبناه بالنقل الصحيح عن امامه **او**
خطايه فيما ادعي فكل من نور الله قلبه وعرف مقام الائمة في الورع وعدم القول
بالراي في دين الله شهد لهم كلهم بان احدا منهم كان لا يفتي احد برخصة الاراه
عاجزا ولا بعزيمة الائمة فادرا وان لم يكن صاحب الواقعة حاضرا عند امامه
حين افتي الناس بذلك حتى ان صاحب هذا المورد يعرف جميع المسائل التي افتي
بها امامه الاقوياء والضعفاء علي تفصيل وقد تحققنا ذلك ولله الحمد اذ علمت
ذلك فيقال الكل فله منع من القول بقوله عن امامه في مضائق الاحوال امتناعا
هذه عيب لا ورجع لانك تقول لنا انك تعتقد ان سائر ائمة المسلمين علي هدي
من ربهم وان كل امام علمت بقوله منهم فانت علي هدي من ربك فيه وذلك
لاعتراف الائمة كلهم هذا منهم من عين الشريعة نظر ان جميع ما اعترفوه منها
لا يخرج عن مرتبة الميزان ابدا كما لا يخرج انت عن ان تكون من اهل واحدة
منها فتخرج انت اهله من رخصة او عزيمة كما سيأتي بسطه في الجمع بين
اقوال الائمة المذهبية ان شاء الله تعالى فان قال لنا شافعي ايضا فعلي ما قرأوه

في هذه الميزان علي ان اصلي بلا قراة فاتحة مع القدرة عليها فلنا له هي عزيمة
فان قدرنا علي قراة ما لم يجزي غير هذا وان كنت عاجزا عن قراة ما فاقرا بغيرها
وعلي ذلك مع الاصلاح المتقدم فربما يحل قول الامام في حنيفة بعدم تقييدها
وان عجز مقلده المحكم في ذلك للقادر والعاجز فانهم والحمد لله رب العالمين
فصل وما يبدل علي صحة ارتباط جميع اقوال الشريعة كارتباط الظل
بالشخص ما يفضلونه من المجمل في الشريعة فما فصل عالم ما اجمل في كلام من
قبله من الادوار الا للنور المنفصل به من الشارع صلى الله عليه وسلم فاطنه في
ذلك حقيقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لانه هو الذي
اعطا العلماء تلك المادة الذي فصلوا بها ما اجمل في كلامه كما ان المنفعة بعده لكل
دور علي ما تحتها فلو قدر علي ان اهل دور قد وامن فوقهم الى الدور الذي
قبله لا انقطعتم وصلتم بالشارع ولم يمتدوا ايضا مشكلا ولا تفصيل مجمل
وما مل يا اخي لولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بشرية ما اجمل في
القران لنفي القران علي اجماله كما ان الائمة المجتهدين لم لا يفصلوا ما اجمل في
السنة لبقية السنة علي اجماله كما ان الائمة المجتهدين لم لا يفصلوا ما اجمل في
سارية في العالم كله من العلماء علي الشرع حواشي كل شرع للشرع **هـ**
فان قلنا فال دليل علي ما قلنا من وجوب الاجال له بالكتاب
والتفصيل له في السنة **قلنا** قوله تعالى لرسول الله صلى الله عليه وسلم
لتبين للناس ما نزل اليهم فان البيان وقع بعبارة اخري غير عبارة الوجي
الذي نزل عليه فلوان علي الائمة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل المجمل واستمر
الاحكام من القران لكان الحق تعالى في كتيبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالتبليغ للوجي من غير ان يامر به بيان **وتسفي** **ش** شيخنا
شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول لولا بيان ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم والمجتهدين لنا ما اجمل في الكتاب والسنة لما قدر احد منا علي ذلك
كما ان الشارع لولا بيان لنا بسنة احكام الطهارة ما اهدانا لتكفينها من
القران ولا قدرنا علي استخراجها منه وكذلك القول في احكام الصور والحج
والزكاة وكيفياتها وبيان الصبغيات وشروطها وبيان فرضها من سننها وكذلك
القول في سائر الاحكام التي وردت فجملتها في القران لولا ان السنة بينت لنا
ذلك ما عرفناه ومنه في ذلك حكم واسرار يعرفها العارفون انتهى قال سيدي
علي الخواص رحمه الله ومن هنا نعلم ما دل علي ان السنة فاضلة ما نفعنا من احكام
الكتاب بالفاظ شرعية وما ينطق عن المحوي ان هو الا وحي بوجي وفي القران
العظيم فان تنازعتم في شئ فردوه الي الله والرسول يعني الي الكتاب والسنة

ج

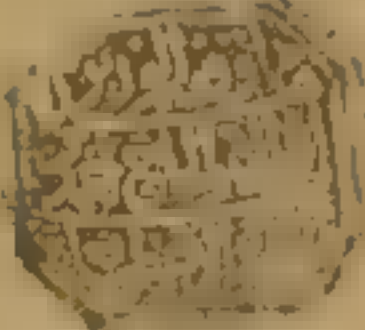
هـ

الدليل انتهى **وكان** الامام الزماني من ائمة المالكية يقول يجوز تقليد كل
من اهل المذهب في النوازل وكذلك يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب
لكن بثلاثة شروط الاول ان لا يجمع بينهما على وجه يخالف الاجماع كمن تزوج
بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصورة لم يقل بها احد الثاني ان يقصد
بغير تقليد العقل سيلوغ اخباره اليه الثالث ان لا يقلد وهو في غاية
من دونه كان تقليد في الرخصة من غير شرطها انتهى **وقال** الفراء في يجوز
الانتقال من جميع المذاهب بعضها الى بعض في كل ما لا يتقص فيه حكم
حاكم وذلك في اربعة مواضع ان يخالف الاجماع او النص او القياس او الجواب
او الفاعلة انتهى **قال** الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ومن بلغنا
انه انتقل من مذهب الى الاخر من غير تكير عليه من علماء عصره الشيخ عبد
العزيز بن عمران الخزازي كان من اكابر المالكية فلما قدم الامام الشافعي
بيعه اذ تبعه وقرأ كتبه ونشر علمه **وهم** محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم
كان علي مذهب الامام مالك فلما قدم الامام الشافعي الى مصر انتقل
الى مذهبه وصار يحث الناس على اتباعه ويقول يا اخواني هذا ليس هو
مذهبنا هو شريعة كل **وكان** الامام الشافعي له سترجع الى
مذهب ابيك فلما مات الشافعي رجع كما قال الشافعي في الامور وكان يقن
ان الامام يستخلفه على حلقة درسه بعده فلما استخلف ابو طي
رجع ابن عبد الحكم وصحت فرائض الشافعي رضى الله تعالى عنه ومنهم
ابراهيم بن خالد البغدادي كان حنفيًا فلما قدم الامام الشافعي بغداد
ترك مذهبه وتبعه ومنهم ابو ثور كان له مذهب فتركه واتبع الشافعي
ومنهم ابو جعفر بن نصر الترمذي راس الشافعية بالعراق كان اول حنفيًا
فلما راي ما يقتضي انتقاله لمذهب الامام الشافعي فتفقه على الربيع
وغيره من اصحاب الشافعي ومنهم ابو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وتفق
عليه قال المزني ثم تحول حنفيًا بعد ذلك ومنهم الخطيب البغدادي محافظ
كان حنفيًا ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب كتاب المجمل كان شافعيًا
تبعوا والده ثم انتقل الى مذهب مالك ومنهم السيفي الامدي الاصولي المشهور
كان حنفيًا ثم انتقل الى مذهب الامام الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين
ابن خالدا المقدسي كان حنفيًا ثم تفقه على الشيخ موفق الدين ودرس
في مدرسته الى عمر ثم تحول شافعيًا وارتفع شأنه ومنهم الشيخ محمد بن الرضا
البحوي كان حنفيًا ثم تحول شافعيًا حين سفرته وظيفته تدريس النحو
بالنظام لما شرط صاحبها ان لا يترك فيها الا شافعي المذهب ولم يكن هناك

اعلم منه بالغة والنحو ومنهم الشيخ نقي الدين بن دقيق العيد كان اول مالكيًا
تبعوا والده ثم تحول مذهب الشافعي ومنهم شيخ الاسلام كمال الدين ابن
يوسف الدمشقي كان حنفيًا ثم انتقل الى مذهب الشافعي ومنهم الامام
ابو حيان كان اول علي مذهب اهل الظاهر ثم عمل شافعيًا انتهى كلام الجلال
السيوطي رحمه الله تعالى **وقال** صاحب جامع الفتاوى من الحقيقة
يجوز للحنفي ان ينتقل الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية احاطة
مسئلة واحدة فلا يمكن كالخروج دهر من بدن حنفي رساله فلا يجوز له ان
يعمل قبل ما يغسله اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسئلة فان عمل
بطلت مملاته **وقال** بعضهم ليس لعامي ان يتبع من مذهب الى مذهب
حنفيًا كان او شافعيًا او مشهور غيره كما سيأتي **وقال** بعضهم يجوز للشافعي
ان يتحول حنفيًا وبالعكس **وقال** الجلال السيوطي وهذه دعوى لا بركات
عليها وقد اذكرها علماء بهم لا يبلغون في التكير على من كان مالكيًا
ثم عمل حنفيًا او شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنفيًا ثم رجع الى مذهب
مالك وجزموا بالرافعي يجوز ذلك وتبعه النووي وعبارة الروضة اذا
دوت فهل يجوز للمقلد ان ينتقل من مذهب الى مذهب اخر ان قلنا يلز
الاجتهاد في طلب العلم وغلب على ظننا ان الثاني اعلم فينبغي ان يجوز
وان خيرناه فينبغي ان يجوز ايضا كما لو قلد في القبلة هذا اياما وهذا اياما
انتهى كلام الروضة فلو علموا علماء السلف راوا انه ليس بذلك باس ما افترقا
من انتقل من مذهب الى غيره ولو علمهم بان الشريعة تشمل المذاهب كلها
ونعمها لا انكروا عليه استد النكير ثم لا يخالوا امر السلف من امرين اما ان
يكونوا قد اطلعوا على عين الشريعة وروا انتقال جميع المذاهب بها او
سكنوا على ذلك ايمانًا بعبدة كلام الائمة وتقدمنا تسليمًا لهم وان قال
احد من المالكية اليوم ببس ما صنع من ينتقل من مذهب الى غيره قلنا له
ببس ما قلت لان امام مذهبك الشيخ جمال الدين ابن الحاجب رحمه الله تعالى
حذر ذلك فقوله هذا التعصب محض فان الائمة كلامهم في الحق سواء ليس مذهب
اولي في الشريعة من مذهب **وقد** سئل الجلال السيوطي رحمه الله عن حنفي
يقول يجوز للانسان ان يتحول حنفيًا ولا يجوز للحنفي ان يتحول شافعيًا او
مالكيًا او حنفيًا فقال قد تقدم اننا قلنا ان هذا الحكم من فائده لا دليل
عليه من كتاب ولا سنة ولا يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف بخير احد
من ائمة المذاهب علي غيره علي التبيين والاستدلال بتقديم رضى اليه
حنيفة رضى الله عنه لا يهتف حجة ولو صح لوجه تقليد علي كماله ولم

بجز تقليد غيره البتة وهو خلاف للاجماع وخلاف ما رواه الشيخ في كتاب
المدخل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
بهما او يتيم من كتاب الله فالعمل به واجب لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن
في كتاب الله وسنة في ما حقيقه فان لم يكن في سنة حكي خالف اصحابي لان
اصحابي كالنجوم في السما فاما اخذتم به فقد اهدتكم واختلاف
اصحابي لكم انتهى **قال** اجماع السيوطي مرانه يلزم من تخصيصه بخرية
الانتقال من مذهب الامام الى حقيقه طرد ذلك الى بقية المذاهب فيقال
بمجرد الانتقال من مذهب المتقدم بالزمان الى مذهب المتأخر كالشافعي
يقول مالكيا والحنيفي يقول حنيفيا دون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو دود
علي صاحب قال صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو مرد انتهى
وراست فتوى اخري له مطولة قد بحث فيها على اعتقاد ان سائر ائمة
المسلمين على هدي من ربه وان تفاوتوا في العلم في القلم والفضل ولا يجوز لاحد
التفصيل الذي يودي الى نقص في غير امامه قياسا على ما ورد في تفصيل
الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقد جزم العلماء ان التفصيل المودى
الى التفريق واختقاره لا سيما ان ادى ذلك الى خصام ووقفة في الاعراض
وقد وقع الاختلاف بين الصحابة في الفروع وهم خير الامة وما بلغنا ان
احد منهم خصم من قال بخلاف قوله ولا عا داه ولا نسبته الى خطأ أو قصور
تطرو في الحديث اختلاف في امته و كان الاختلاف في علي من قبلنا عذرا
او قال هلاك انتهى ومعني رحمة اي توسعة على الامة ولو كان احد من
العلماء لا يمتنع في نفس الامر لما كان اختلافهم رحمة **قال** وقد
استنبطت من حديث اصحابي كالنجوم باهم اقتديتم اهتديتم انما اذا
احد منا باي امام كان اهتدينا لا نه صلى الله عليه وسلم خيرا في الاخذ
بقول من شأنهم من غير تعيين وما ذلك الا لكونهم كلهم على هدي من
ربه ولو كان المصيب من المجتهدين واحدا لبا في محطى لك انت الهداية
لا تحصل لمن قلدا الباقيين وكان محمد بن حزم يقول في حديث اذا اجتهد
اذا كره اخطا فله اجر وان اصابه فله اجر ان المراد بالخطا ههنا
عدم حصا ذقة الدليل كما تقدم لان الخطا الذي يخرج صاحبه عن الشريعة
اذ لو خرج به عن الشريعة لم يحصل له به اجر **وقد** دخل هارون الرشيد
علي الامام مالك رضي الله عنه فقال له دعيني يا ابا عبد الله افرق هذه
الكتب التي لفتها ونشرها في بلاد الاسلام واحمل عليه الامة قال
له يا امير المؤمنين ان الاختلاف في العلم رحمة من الله تعالى على هذه الامة

فكل شئ ماصح دليله عنده وكل على هدي وكل يريد الله **وكان** الامام مالك
يقول كثيرا ما شاورني هارون الرشيد ان يجعل كتابه الموطا في الكتبة ويحل
الناس على ما فيه فقلت له لا تفعل لان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل يجتهد مصيب فقال زادك الله
توفيقا يا ابا عبد الله انتهى فانظريا اخوان كفت مالكيا الى قول امامك
وكل يجتهد مصيب **وسمعت** شيخنا شيخ الاسلام زكوي رحمه الله
يقول لما حج المنصور قال للامام مالك اني عزمت على ان امر بكنتك هذه
الذي ومنعتها فتستريح ثرا بته بها الى كل مصر من امصار المسلمين وامرهم
ان يعملوا بما فيها ولا يتعدون الي غيرها فقال الامام مالك رحمه الله تعالى
لا تفعل ذلك يا امير المؤمنين فان الناس قد سبقتم اليهم اذا دبروا وسمعوا
احاديث درودا روايات واخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا الله تعالى
به فدفع الناس وما اختاروا واستسلم من كل بلد انتهى ورايت بخط الشيخ
جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ما نصده حين سئل عن الانتقال
من مذهب الى اخر الذي اقول به ان الانتقال احوال احدها ان يكون له
على الحامل الانتقال امرادنيويا اقتضت الحاجة الى الرفاهية واللايقية
به يحصل وطيفة او مرتبة اقرب من الملوك والاكابر الدنيا خذل حمله
حكمها جرام فليس لانه لا يجوز من مقاصده الثاني ان يكون الحامل له
علي الانتقال امرادنيويا كذلك لكنه عا جي لا يعرف الفقه وليس له من
المذهب سوي الاسم كغالب المبشرين و اركان الدولة وخذائهم وخدام
المدارس فمثل هذه امره خفيف اذا انتقل عن مذهب الذي كان يزعم
انه متفقيه به ولا يبلغ الى حد التخرير لانه الى الان عا ي لا مذهب له فهو
مكن اسلم جديد له المذهب باي مذهب شأن من مذهب الامة الثالثة
ان يكون الحامل له امرادنيويا كذلك ولكنه من القدر الزايد عادة على
ما يلقى بحاله وهو متفقيه في مذهب و اراد الانتقال لعرض الدنيا الذي
هو من شهوة نفسه المذمومة فهذا امره اشد وربما اوصل الى حد التخرير
للاعبه بالاحكام الشرعية لمجرد عرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب
المذهب الاول انه على كمال هدي من ربه اذ لو اعتقد انه على كمال هدي
ما انتقل عن مذهب الرابع ان يكون الانتقال لعرض ديني ولكن كان قهرا
في مذهب و انما انتقل لفرج المذهب الاخر عنده طارا مع وضوح
ادلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال او يجوز له كما قال الرازي
وقد اقر العلماء من انتقل الى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا خلفا



كثيرا فقلدوا الامام مالك انما هو ان يكون انتقاله لعرض ديني ولكن كان
عاديا عن الفقه وقد استغل عبده فلم يحصل منه علي شيء ووجد مذهب
غيره اسهل عليه بحيث برجوا سرعة ادراكه والتفقه فيه فهذا يجب عليه
الاتصال قطعا ويجرم عليه التحلف لان تفقه مثله علي مذهب امام من
الايمه الاربعه خير من الاستغناء راعي الجبل فانه ليس له من المذهب سوى
الاسم والاقامة علي الجبل نقص عظيم في المؤمن وقل ان يصح معه عبادة
قال الجلال السيوطي فاظن هذا هو السبب في تحول الطحاوي حقيقا بعد
ان كان شافيا فانه كان يقر اعلي خاله الامام المزي فيقتصر عليه يوما
الغيم فحلف المزي انه لا يجي منه فاستقل الي مذهب الامام الي حقيقه ففتح
الله تعالى عليه وصنف كتابا عظيما شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول
لو عاش خالي وراي في اليوم لكفر عن عيبيته انتهى السأ ذكر ان يكون الانتقال
الحر من ديني ولا ديني ان كان مجردا عن الفقه من جميعا فمذا يجرى مثله
للغايه وانما الفقيه فيكره له او يمنع منه لانه قد فسد حاصل فقد ذلك
المذهب الاول فيحتاج الي زمن اخر ليحصل فيه فقد المذهب الاخر
فيستغله ذلك عن الامور الاخر الذي هو العمل بما نقله قبل ذلك وقد يجرى
قبل تحصيل مقصوده من المذهب الاخر فالاولي لمثل هذا ترك هذا انتهى
كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى فقد بان لك يا اخي جميع ما خزنه
في هذا الفصل من عدم انكار اهل الاعصار اعلي من انتقال من مذهب
الي اخر انهم كانوا يردون الشريعة واسمعه وان جميع الايمه علي هدي من
ربهم وقد اجمع اهل الكشف علي ذلك ولا يصح ان يجتمع مثلهم علي ضلاله
وقالوا كل قول من اقوال علي هذه الامه موافق للشريعة في نفس الامر
وان لم يظهر لبعض المقلد ذلك كان كل قول من اقوال علماء هذه الشريعة
موافق للشريعة في محال تقدم وان من عمل بما اتفق عليه العلماء كلهم فكانه
عمل البغالب شرائع الانبياء وبما كان له من الاجور كما جري جميع اتباع الانبياء
كلهم اتباعا كما لا امة محمد علي الله عليه وسلم **وسمعت** سيدتي
عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول كل من نور الله قلبه علم ان سلوكت
العلماء علي من انتقال من مذهب الي اخر انما هو لعلمهم بان الشريعة تنهم
كلهم وتشملهم فيجعل قول من رجح قول امامه علي غيره علي انه لم يبلغ الي
مقام الكمال حال قوله ذلك **وقد قدمنا** ايضا الميزان وجواب
اعتقاد الترجيح علي كل من لم يصل الي الاشراف علي العيين الاولي من
الشريعة وبصرح امام الحرمين وابن السمعاني والقزالي وانكما التوا

غيرهم

وغيرهم وقالوا انما مذهبهم بحسب عليكم التقييد بمذهب امامك الشافعي ولا
عذر لكم عند الله تعالى في العذر عنه ولا خصوصية للامام الشافعي في ذلك
عند كل مسلم من التعصب بل كل مقلد من مقلدي الايمه بحسب عليه اعتقاد
ذلك في امامه مادام لم يصل الي شهود عين الشريعة الاولي واما قوله
صلي الله عليه وسلم الايمه من قد يشك في احتمال ان يكون مراده الخلافه ويحتمل
ان يكون مراده امامة الدين واذا نظرت الاحوال سقط الاستدلال وقد
قيس العلماء فوجدوا غالب الايمه المجتهدين من المواالي كالامام الي حقيقه
والامام مالك فانما من بين اصحابنا والنجي من النجح وهم من اليمن لاجل
قريش ومحمد بن الحسن والامام احمد وشيبان وهم من ربيعة لاجل قريش
ولا من مصر والثوري من بني ثور بن عمرو بن ادوك ذلك من قوله والادراعي
من المواالي واحرامهم والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان انتقال
خروج شيء من الايمه قوال المجتهدين من الشريعة لانهم بنوا قواعد مذاهبهم
علي الحقيقة التي هي اعلي مرتبة الشريعة كما بنوها علي ظاهرها الشريعة
علي حد سوى وانهم كانوا عالمين بالحقيقة ايضا خلاف ما يظن بعض المقلد
فيهم فكيف يصح خروج شيء من اقوالهم من الشريعة ومن نازعنا في ذلك
فهو جاهل بعمارة الايمه قواله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشريعة تبعوا وان
في قدرة كل واحد منهم ان يشهد الادلة الشرعية علي مذهبهم ومذهب غيره
بحكم مرتبة هذه الميزان فلا يحتاج احد بعده الي النظر في اقوال مذهب
اخر لكنهم رضي الله عنهم كانوا اهل انصاف واهل كشف فكانوا يعرفون
ان الامر يستقر في علم الله تعالى علي عدة مذاهب مخصوصة لا علي مذ
واحد فابقي كل واحد من بعدهم مساييل عرف من طريق كشفه انما
تكون من جملة مذهب غيره فنترك الاحتكام باب الانصاف والاتباع
لما اطلعهم الله تعالى عليه من طريق الكشف انه مراد له تعالى لا من
باب الاشارة بالقرينة الشرعية والرغبة عن السنة كما اطلع الاوليا علي
قصة الانراق المحسوسة لكل انسان فانظروا يا اخي في اقوال ايمه المذاهب
عند احد هو ان حقه في مسيلة شديدة في اخري وبالعكس في سبيل في بطة
في توجيه اقوالهم في ابوابه الفقه ان شاء الله تعالى **وسمعت**
سيدتي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول انما ايد ايمه المذاهب مذاهبهم
بالمشي علي قواعد الحقيقة مع الشريعة اعلا ما لا يتبعهم بانهم كانوا علماء
بالطريقين وكان يقول لا يصح خروج قول من اقوال الايمه المجتهدين عن
الشريعة ابدا عن اهل الكشف قاطبة وكيف يصلح خروجهم عن الشريعة

ين

هب

مع اطلاعهم على مواد اقوالهم من الكتاب والسنة واقوال الصحابة ومع
الكشف الصحيح ومع اجتماع روح احد هم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسواله عن كل شيء توقفوا فيه من الادلة هل هذا من قولك يا رسول الله ام لا
بقطة ومشافهة بالشر وطالمعدوفة بين اهل الكشف وكذلك كانوا يسئلونه
صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فمعه من الكتاب والسنة قبل ان يدونه
في كتبهم ودينوا الله تعالى به ويقولون يا رسول الله قد فهمنا كذا من آية
كذا ونفهمنا كذا من قولك في الحديث الغلابة كذا فهل ترتضيه ام لا ويهلون
بمقتضى قوله واشارته ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الآية ومن اجتماعهم
برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح انتهى قلنا له هذا من جملة
كلمات الاوليا ينبغي وان لم تكن الآية المجتهدين اوليا فما علي وجه الارض
وليا ابد **وقد** اشتهر عن كثير من الاوليا هم دون المجتهدين في المقام
ينبغي انهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه وسلم وكثيرا ويصدقهم
اهل عصرهم على ذلك كسيدى الشيخ عبد الرحيم الفناوى **وسيدى**
الشيخ ابي مدين المغربي **وسيدى** الشيخ ابي السعود بن ابو العشاير
وسيدى الشيخ ابراهيم الدسوقي **وسيدى** الشيخ ابي الحسن الشاذلي
وسيدى الشيخ ابي العباس المرسي **وسيدى** الشيخ ابراهيم المبتولى
وسيدى الشيخ جلال الدين السيوطى **وسيدى** الشيخ احمد النواوى
البحري وجماعة ذكرناهم في كتاب طبقات الاوليا **ورأيت** ورقة
بخط الشيخ جلال الدين السيوطى عند صاحبها هو الشيخ عبد القادر الشاذلي
مراسلة لشخص سألته في شفاعته عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى
اعلم يا اخي اني قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتي هذا
سبع وخمسين مرة بقطة ومشافهة وتولاخوني من احتجابه صلى الله عليه
وسلم عني بسبب دخولي للولاية لطلعت الفلقة وشغعت فيك عند السلطان
واي رجل من خدام حديثه صلى الله عليه وسلم واخترت اليه في تصحيح الاحاد
التي صنعها المحدثون يا اخي انتهى **ويومئذ** الشيخ جلال الدين في ذلك
ما اشتهر عن سيدى محمد بن رزمن المادح لرسول الله صلى الله عليه وسلم
انه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطة ومشافهة ولما حج كله
من داخل القبر ولم يزل هذا المقام حتى طلب منه شخص من التجار
ان يشفع له عند حاكم البلد فلما دخل اليه اجلسه على بساطه فانقطعت
عنه الروية فلم يزل يطلب من رسول الله الروية حتى فرأى شعراي له من بعد
فقال تطلب رويتي مع جلوسك على بساط الظلمة لا يسيل لك الى ذلك

فلم يبلغنا انه راى بعد ذلك حتى مات انتهى **وقد** بلغنا عن الشيخ ابي الحسن
الشاذلي وتلميذه الشيخ ابي العباس المرسي وغيرهما انهم كانوا يقولون لو
احتجب عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اعد لنا انفسنا من جملة المسلمين
خاذا كان هذا قول احاد الاوليا فالأئمة المجتهدون اولي بهذا المقام **وكان**
سيدى علي الخواص رحمه الله يقول لا ينبغي لقلنا ان يتوقف في العمل فيقول
من اقوال ائمة المذاهب ويطلبهم بالليل على ذلك لانه سواد في حقهم
وكيف ينبغي التوقف عن العمل يا قول قد بينت علي صحيح الاحاديث وعلي
الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشريعة ابد فان عالم الكشف احبا بالآ
على ما به عليه في لغتها وهذا اذا حققته وجدته لا يخالف الشريعة
في شيء بل هو الشريعة بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخبر الا
بالواقع فخصمته من الباطل والنظر انتهى **وسمعت** سمعت علي المرصفي رحمه الله تعالى يقول
مرارا كان ائمة المذاهب رضي الله تعالى عنهم وارثين لرسول الله صلى الله
عليه وسلم في علم الاحوال وعلم الاقوال معا خلافا لما توهمه بعض المنصر
حيث قال ان المجتهدين لم يروا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علم المقال
فقط حتى يتحقق في مقام ولا يثبت بعلوم الحضرات الاربعة في قوله تعالى
هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو المجتهدون لم يتحققوا سوى
تعليم حضرة اسد الظاهر فقط لا علم لهم بعلوم حضرة الازل ولا الابد ولا
بعلم الحقيقة انتهى **قلت** وهذا كلام لجاهل باحوال الائمة الذين
هم اوفاد الارض وقواعد الدين والله اعلم **وسمعت** سمعت علي
الخواص رحمه الله ايضا يقول كل من نور الله تعالى قلبه وجد منه اذهب
المجتهدين وانباعهم كلها من فضل برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق
السنة الظاهر بالنعمة ومن طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم فلو ب
علما امته فما انفذ مصباح عالم الا من مشكاة نور قلب رسول الله صلى
الله عليه وسلم فانهم **وسمعت** يقول ايضا مرة اخري ما من قول
من اقوال المجتهدين وفلدهم الا وينتهي سنده برسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم يحبر بل ثم حضرة الله عز وجل النبي جل عن التكليف من طريق
السند الظاهر والسند الباطن الذي هو علم الحقيقة الموقدة بالعصرة
فمن نقل علما علي الحقيقة لم يقع منه خطأ في قول من اقواله وانما يقع الخطا
في طريق الاخذ عنها فقط فكذا يقال ان جميع ما راه المحدثون بالسند الصحيح
المنقول ينتهي سنده الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيما نقله اهل

الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع مصايح علماء الظاهر والباطن قد انقارت من نور الشريعة فما من قول من اقوال المجتهدين ومقلديهم الا وهو مويد باقوال اهل الحقيقة لا شك عندنا انتهى وهذا سبب الكلام اية الشريعة بتوجيهي كلامهم بكلام اهل الحقيقة في كل مسألة من باب الظهارة الى اخر ابواب الفقه كاسياني بياينه فيها ان شاء الله تعالى ولا اعلم احدا يستغني الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك تقويه لقلوب الطلبة من مقلدي المذاهب ليعلموا بكلام اعيانهم على يقين وبيان اذ اردوا الحقيقة تؤيد الشريعة المستنبطة وعكسه انتهى **وسمعنا** اخي الشيخ الفضل الدين رحمه الله يقول وقد جادلته فقيه في مسألة يقول والله ما بيني وبين ائمة المذاهب مذهب الا على قواعد الحقيقة الموقدة بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشريعة لا تخالف الحقيقة ابد او انما تختلف الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحاكم بشهادة شهود الزور الذين اعتقد الحاكم عدالتهم فقط فلو كانوا شهود عدالة ما خالفت الحقيقة عن الشريعة فكل حقيقة شرعية وعكسه وايضا ذلك ان الشارع امرنا باجراء احوال الناس على الظاهر وبما ان تغيب وتنظر ما في قلوبهم رحمة بهذه الامة لا قال تعالى سبقت رحمتي غضبي ولا تنسوا الرحمة الغضبية الا بكثرة وقوع الناس في المعاصي والزور وزيادة علي ذلك على الطاعات والصدق فافهم وعلي هذا الذي قدرناه يكون اجراء احكام الناس على الظاهر من الشرع المنقور بتقرير الشارع وتغير ذلك ايضا اكتفاؤنا من المكلف بفعل الخالف ظاهرا وقد يكون في باطنه زندقا على خلاف ما اظهر لنا وان كان مراد الشارع بشرعية حقيقة انما هو ما وافق فيه الظاهر الباطن فنشهد زورا ولا غير مومن فليس هو على شرع مطلقا في نفس الامر حتى يقلل بالحقيقة انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا اخي ما قررته لكن انقدح لك الجمع بين قول من يقول ان حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا وبين من يقول انه ينفذ ظاهرا فقط اي في الدنيا دون الآخرة وقد ينصرف الحق تعالى لمصعب الشرع فينفذ حكم الحاكم بشهادة الزور ظاهرا وباطنا وبه قال بعض الائمة فيسأل المحقق شهود الزور في الدنيا والآخرة ويعفو عنهم ويحفي حكم الحاكم في سبيلهم كما يحفي شهادة العدو ويرضي الخصوم كل ذلك فضلا منه ورحمة لعباده وسنراعي فيناهم عند بعضهم بعضا **وبعد** الحديث ان شخصاً مات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهدوا له فيه بالشرا الا بأكبر الصديق رضي الله عنه فاوحى الله تعالى الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا بالسوية فلا نصادقون ولكن الله تعالى اجاز شهادة ابا بكر تكملة لابي بكر انتهى وذلك ان مقام الصدقية تقتضي ان لا يري صاحب من الناس الا محاسنهم قيا ساعلي باطنه هو فافهم **وسمعنا** سيدي عليا الخواصر رحمه الله تعالى يقول لا يكمل ايمان العبد بان شأنا ترواية المسلمين على هدي من ربهم الا ان سلك طريق النور واما اصحاب المحجبة الكيفية من غالب المقلدين ممن لا فهم سوء الاعتقاد في غير امامهم او يسلمون له قوله وفي قلوبهم حنكة خرازة فافهم ان تكفوا احدا من هؤلاء المحجوبين بهذا الاعتقاد الشريف الابعاد السلوك وان شككت يا اخي في قولي هذا فاعرض عليهم اقوال المذاهب وقول كل واحد على يقول غير امامك فانه لا يطيعك في ذلك وكيف يطيعك في ذلك وانت تريد تهم قواعده مذهب عنده بل ولو سلم لك ظاهر الايقار على الشراخ فله بذلك باطنا قال وقد بلغنا ان من وراء الهرجاءة من المشافعية والحقيقة يفترون في هذا رمضان ليتفقوا على الجرد والادحاض بعضهم يحج بعضهم انتهى **وقد** ذكرنا في فصل استقال المقلد من مذهب الى مذهب تحقيق المناظرة ذلك **واعلم** يا اخي ان الائمة المجتهدين ما سمعوا بذلك الا لبذل احد هم وسعه في استنباط الاحكام الكائنة في الكتاب والسنة فان الا مشتق من الجهد والميل الغزيرة الغلبة الفكر وكثرة النظر في الادلة فانه تعالى يحجز جميع المجتهدين من هذه الامة خيرا فانهم لو استنبطوا الامم الاحكام من الكتاب والسنة ما قدر احد هم من غيرهم على ذلك كما مر **فان قلت** فما دليل المجتهدين في زيادة فهم الاحكام الذي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة وهو لا كانوا واقفوا على حد ما ورد صرحا فقط ولم يزيدوا على ذلك شيئا الحديث ما تركت شيئا يقر بكم الى الله تعالى لا وقد امرتكم به ولا شيئا يبعدكم عن الله تعالى الا وقد نهيتكم عنه **فالجواب** دليلهم في ذلك الاتباع لرؤي الله صلى الله عليه وسلم في تنبيهه ما نزل في القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فانه لو لا بين لنا كيفية الظهارة والصلوة والحج وغير ذلك ما احدث احدا من الامة لمعرفة استخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الغزايض ولا النوافل ولا غير ذلك مما سياتي في الفصل الاتي عقيب ان شاء الله تعالى فكان الشارع بين لنا تنبيهه ما اجل لنا في القرآن فكذلك الائمة المجتهدين بينوا لنا ما اجل في احاديث الشريعة ولو لا بيانهم ذلك لنا لتبقت الشريعة على اجمالها وهكذا القول في اهل كل دور بالتسببه للدور الذي قبلهم الى يوم القيامة فان الاجمال لم يزل ساريا في كلام علماء الامة

جنه

الى يوم القيامة ولولا ذلك ما سرت كتب ولا عمل من الشروح حواشي فافهم
 كلامهم **فان قلت** فعمل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء
 من المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهادا اجتهادا **فالجواب** لا قال
 الشيخ محيي الدين كان ذلك منه اجتهادا فان الله تعالى لما فرض على امتة
 الخمسين صلاة نزل بها الى موسى عليه السلام ولم يقل شيئا ولا اعترض ولا قال
 هذا اكثر على امتي فقال له موسى عليه السلام ان امتك لا تطيق ذلك وامر
 بالمراجعة فبقى صلى الله عليه وسلم مستخيرا من حيث وقور شقيقته على الله
 ولا سبيل ولا زلة له امر به فاخذ في الترجيح ايه الخالين ادلي وهذا هو
 حقيقة الاجتهاد ولا ترجح عنده انه يرجح ربه عز وجل رجح بالاجتهاد والي
 ما يوافق قول موسى واحضى ذلك في اجتهاد من ربه عز وجل فان تمت
 ما ذكرناه علمت ان تشرية الله عز وجل اجتهادا المجتهدين فانيسا له صلى
 الله عليه وسلم كيلا يستوحش فيه ايضا التماسي به كما ان في اجتهاده صلى
 الله عليه وسلم فانيسا وجير القلب موسى عليه السلام لانه ربما ندم اذا رجع
 الى نفسه وتامل فوجد الله تعالى ارحم لعباده منه ولولا ذلك كان بقي عليهم
 الخمسين صلاة لكان يقوم على فعلها فانه تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها
 كما ان الله تعالى جبر قلب موسى عليه السلام حين استشعر الذم على قوله
 بقوله تعالى ما يبذل القول لذي فافهم موسى ان مراجعته كانت في محلها لكون
 القول كان من الحق تعالى على سبيل ارادة اخبر الله تعالى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعلم ان في احضرة الالهية ما يقبل التبدل والنسخ ومنه ما لا
 يتبدل ذلك **فقد بان** لك يا اخي ما قدرناه من شأن اجتهاد المجتهدين وهو كلام
 تقيس ولعلك لا تجد في كتاب **فصل** ان الله قال في اية في
 تأليف هذه الميزان ومن المعلوم ان اهل جميع المذاهب يعلمون ان كل من عجز
 عن العزيمة يجوز له العمل بالرخصة **فالجواب** ان ما قاله هذا القائل
 صحيح وان اهل المذاهب اذا عملوا بالرخصة يعلمون بها وعندهم منها حكم
 وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها وموافقها للكتاب والسنة
 بخلاف صاحب هذه الميزان فانه يعمل بما مع الشرح القلب لمعرفة توجيهها
 وموافقها للكتاب والسنة وانما من هو على قيس من صحة عبادة من هو
 على شك فيها فاعلم ذلك **فصل** في بيان جملة من الاختلاف
 المحسوسة التي يعلم منها اتصال اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين
 الشريعة الكبرى فتأملها ترشدك

مثال حصة الوحي وتفرع جميع الاحكام عنها ومنها هكذا

- حصة الوحي التي لا تكلف
- حصة العشر
- حصة الكرسي
- حصة القلم الاعلى
- حصة اللوح المحفوظ
- حصة الواح المحو والابانة
- حصة جبرئيل عليه السلام
- حصة محمد عليه الصلاة والسلام
- حصة الصحابة رضي الله عنهم
- حصة الائمة المجتهدين
- حصة مقلديهم الى يوم القيامة

فانظر يا اخي في هذه الحفارات وانقضاها ببعضها بعضا فافهم ان حصة الوحي فانه لا يقبل التبدل انقضا انقضا احداها فافهم ان حصة العشر
 ولا متفلا بما اجتهادنا في جميع الدواير وانما لم نجعل للقرآن حصة ولا شريعة الوارثة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حصة اشارة الى اننا لا نقل
 من تعالينا انما اخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقرئ قوله تعالى من يبلغ الرسول فقد طاع الله وان كان الحق تعالى جبرئيل عليه السلام
 عليه وسلم ان يشرح من قبل نفسه ما اشأنا في صدره كما في صدره صلى الله عليه وسلم ولم يقرئ قوله تعالى من يبلغ الرسول فقد طاع الله وان كان الحق تعالى جبرئيل عليه السلام
 الا اخر ورواه الله تعالى ان يشرح من قبل نفسه ما اشأنا في صدره كما في صدره صلى الله عليه وسلم ولم يقرئ قوله تعالى من يبلغ الرسول فقد طاع الله وان كان الحق تعالى جبرئيل عليه السلام

فانظر يا اخي الى العين التي في شغل الشجرة والى الفروع والاعضاء والنهار عدها كلها متفرعة من
 عين الشريعة فالفروع الكبار امثال اقوال الائمة المذاهب والفروع الصغار امثال اقوال الاكابر المقلدين
 والاعضاء المتفرعة من جوانب الفروع امثال اقوال الطلبة ولا المقلدين والنظام الذي في اعالي الاعضاء
 الصغار امثال المسائل المستخرجة من اقوال العلماء في كل دور من ادوار الزمان الى ان يخرج المندى عليه السلام
 فينظر في عصره القيد بالعاج في قول من قبله من المذاهب ما صرح به اهل الكشف ويحكم بشرعية محمد صلى
 الله عليه وسلم بحكم المطابق لحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجودا لافقه على جميع احكامه كما اشار
 اليه حديث ذكر المندى في قوله يقيموا امر ولا يحطوا به ثم اذ انزل عيسى عليه السلام استعمل الحكم الى اخر
 وهو انه يوحى الى السيد عيسى بشرعية محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه السلام فلم يخرج احد عن
 حقيقة شرعية محمد صلى الله عليه وسلم ولم يزلوا من العلماء السابقين واللاحقين فكل من اقبلوا واللاحقين
 تحت داية شرعية محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم متفرع من عين شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ومن قول من اقوال الائمة شرعية
 الا وهو متفرع من هذه الشجرة وفروعها واعضاءها فاعرف ذلك من نامل في هذه الشجرة والله اعلم
وقال من نامل في هذه الشجرة وامعن النظر فيها لم يجد قولها متصلا بما قبله ابدا **وهكذا**

مثال اخر



وهذا امثال اقوال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بغير الشريعة فقامت له

فانظر يا اخي الى العين الوسطى التي امثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من اقوال
 المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة ومثال جميع مذاهب المجتهدين المندرسين والمستفيدة
 امثال الخطوط الشارعة الى العين الوسطى في سائر الجوانب فمن نامل في ذلك عرف ما اردناه
 بقولنا انه ليس مذهب ابي بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها الى عين واحدة انتهى
وتظهر ذلك ايضا شجرة العباد فان كل عين منها تنقل بالعين الاولى في سائر الادوار

فانظر يا اخي الى العين الاولى وما تنفرع منها في سائر الادوار
 الذي هو مثال اقوال علماء الشريعة كلها بغير الشريعة
 فها هم قول من اقوالهم يخرج عنها ابدانهم في كل عين تمسكت
 بها او ضللت الى العين الاولى ومن شهد هذا المسند
 تساوي هذه جميع الاقوال في الصحة انتهى والله اعلم



وهذا
مثالها

وهذا مثال صورة اتصال مذاهب المجتهدين وأقوالهم بغير بيان الكتاب
والشئ من طريق السند الطاهر فتأمل

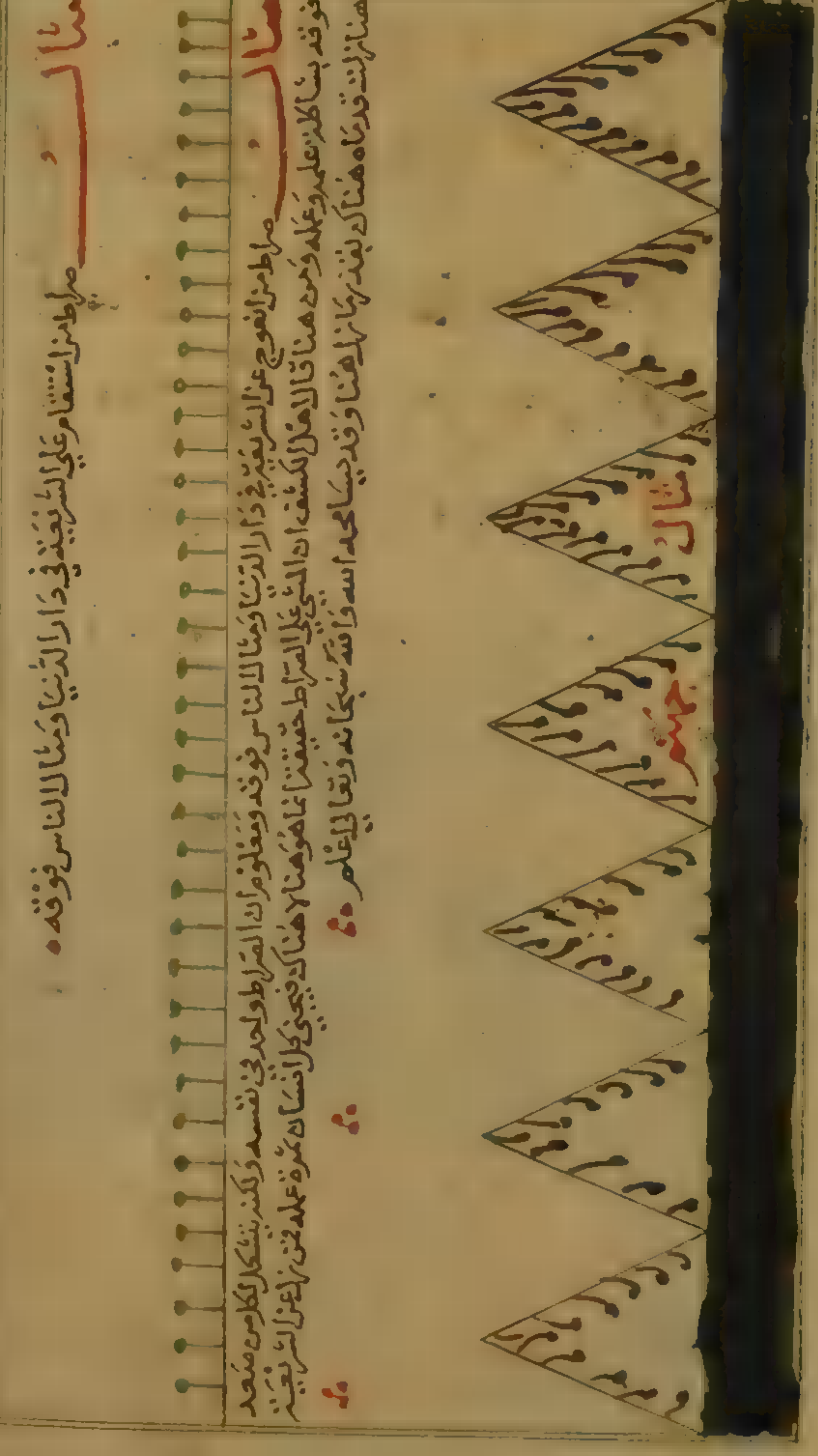
الامام ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله عن جابر عن ابي
الامام الكاظم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جابر عن ابي
الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جابر عن ابي
الامام احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله عن جابر عن ابي
فانظروا اخي احاطة البحر بماء لا يمتد ابتداء وانتهاء

مثال موقف لا يمتد الاربعة وغيرهم عند الحسب والميزان واتباعهم خلفهم ليستقوا



وهذا مثال موقف

وهذا مثال موقف المجتهدين يلاحظون اتباعهم على الصراط حتي
يخلصوا الى الجنة من غير وقوع في النار



مثال صراط من استقام على الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه

صراط من اتبع عن الشريعة في دار الدنيا ومثال الناس فوقه
فوقه بشا كل علم وعمله ومن هنا قالوا لكشف الله عن جابر عن ابي
هنا كانت قد ناه هناك بقدر ما نزلنا وقد جيسا محله الله والله سبحانه وتعالى اعلم

اعلم يا ابي اني لما قد رمت هذا الفصل علي ما بعده من الجمع بين الاحاديث
والاقوال لانه طال العلم علي شدة جري جميع اقوال المجتهدين من القول في دين
الله فالمرابي يقبل علي العمل بجميع اقوال المجتهدين بطيب نفس والشرح صدر
علي حكم مرتبتي الميزان بتحقيق والتشديد **وقد** كان الائمة المجتهدون كلهم
يكونون اصحابهم علي العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذ ارايتهم كلامنا
بخلاف ظاهر الكتاب والسنة فاعملوا بالكتاب والسنة واعتروا بكلامنا الخياط
انتهى **وانما** قالوا ذلك احتياطاً للائمة وادباع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يريد احدهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئا لم يرد ولم يرضه وخوفاً
ان يكت احدهم من جملة الائمة المضلين اذ اراهم في الشريعة شيئاً مما ذكره
فان قلت ما هذا القول الذي لا يرضاه الله ولا رسوله **اجواب**
احده ان يخرج من قواعد الشريعة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكما شهدت له الشريعة بالصحة وهو افقة القواعد فهو معدود من الشريعة
وان لم يصرح به الشارع وهبارة البيهقي من باب الفقه من سننه الكبرى يعلم
ان الراي المذموم هو كلما يكون مشبهاً بما صرح به علي ذلك يحمل كلما جازي
ذم الراي انتهى والحمد لله رب العالمين **اذ اعلنت** فاعلم ان الشريعة
تنقسم علي ثلاثة اقسام **القسم الاول** ما اتى به الوحي من الاحاديث مثل
حديث يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تنكح المرأة علي عمها
ولا علي خالتها ومثل ذلك حديث لا يحرم في الرضاع المصعة ولا المصعارة ومثل
حديث الدية علي لعاقلة وما يجري ذلك من الاصول الثابتة في الشريعة
فانه لا لقرا من حيث انقضاء الاجماع علي عدم مخالفة **القسم الثاني**
ما اباح الحق تعالى لبيده صلى الله عليه وسلم ان يسنه هو علي رايه هو علي
وجه الارشاد لامتته كتحريم الخمر علي الرجال وقوله في حديث تحريم مكة
الا الا دخلها قال له عمه العباس الا الا دخلها رسول الله ولوان الله تعالى
كان حرم جميع بنات الحرم لم يستثن صلى الله عليه وسلم الا دخلها ساله عمه
العباس في ذلك ونحو حديث لولا ان اشتق علي مني لاحت العشا الي ثلث
الليل ونحو حديث لو قلت نعم لوجبت ولا تستطيعوا في جوابه كمن قال له
في فريضة الحج اكل عام يا رسول الله قال لا لو قلت نعم لوجبت المحرث
وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف من امته حسب طاقتهم ودينها
عن كثرة السؤال ويقول اتركوا ما تركتم خوفاً من كثرة الاحكام عن سواهم
فيحجزون عن القيام بها **القسم الثالث** ما جعله الشارع فضيلة
لامته او تاديباً لهم فان فعلوه حازوا الفضيلة وان تركوه فلا حرج عليهم

هم

اعلم يا ابي

وذلك لئلا يصلي الله عليه ولم عن كسب الحجام وكما مره بالمشي على الحقتين بدلا
عن غسل الرجلين وكهنيته النساء عن زيارة القبور وعن لبس الحرير ومعلوم
ان السنة قاضية على الكتاب عند اكثر العلماء ولا عكس من حيث انها بيان
لما اجل في القرآن كما ان الآية المجتهدين هم الذين بينوا النام اجل في كلام
المجتهدين وهكذا الى يوم القيامة **وقد سمعت** سيدي عليا الخواصر رحمه
الله تعالى يقول لولا ان السنة بينت لنا ما اجل في القرآن ما قرأ احد من
العلماء استخراج احكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبح ركعتين والظهر
والعشاء اربعا ولا كون المغرب ثلاثا ولا كان يعرف احد ما يقال في دعاء
التوجه والافتتاح ولا عرف صفة التكبير ولا اذكار الركوع والسجود والاعتدال
ولا ما يقال في جلوس الشهود ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والكوفين
ولا غيرهما من الصلوات كصلاة الجنازة والاستسقاء ولا كان يعرف
انصبة الركعة ولا اركان الصلاة والحج والبيع والكاح والحرمان والاقتية
وسائر ابواب الفقه **وقد قال** رجل لعمران بن حصين لا تتحدث الا ما
لقرآن فقال له عمران انك لا حق هل في القرآن عدد ركعات الفرائض
او اجروا في كذا دون كذا فقال الرجل لا فاجبه عمران **وروي** البيهقي ايضا
في باب صلاة المسافر من سننه عن عمر رضي الله عنه انه سئل عن قصر
الصلاة في السفر وقيل له انا الجدي في الكتاب العزيز صلاة الخوف ولا تجد
صلاة السفر فقال للسائل يا ابن اخي ان الله تعالى رسل النبي محمد صلى
الله عليه وسلم ولم يعلم شيئا وانما نفعل ما راينا رسول الله صلى الله عليه
وسلم يفعله قصر الصلاة في السفر سنة سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم
انتهى فتأمل ذلك فانه تقيس **فصل** في بيان ما ورد في ذم الراي
عن الشارع وعن اصحابه وعن التابعين وتابع التابعين لم باحسان
رويت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنتي
وسنة اخلفاء من بعدي عضو اعلمها بالواجب فامنها واياكم ومحدثات
الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة **وكان** صلى الله عليه وسلم
يقول كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد **وروي** البخاري عن ابن مسعود وابيل
قصاب الفراءيين من صحبه انه قال تعلموا العلم قبل الظانين ائمة الذين
يتكلمون في دين الله بالظن والراي فانظر كيف تقي عبد الله بن مسعود
العلم عن المتكلمين في دين الله بالراي **وروي** الترمذي باسناد حسن
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهريه ان اردتم ان لا توفق على
العلم طرفة عين فلا تحدث في دين الله شيئا براكب انتهى **وكان** عبد

الله ابن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الراي في احوالهم
اشد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومجاهد بن سيرين كانا اذا وقع احد
في عرضهما رسالا لهما ان يحالاه قال له ان الله تعالى حرم اعراض المؤمنين
فلا تخلها ولكن عقر الله نك يا اخي **وقال** بعض العارفين وهو من
دقيق الورع والعجوبة التقرير وايضا ذلك ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه
العبد له وجهان يتعلق بالله تعالى من حيث تعدي حدوده لاحد دخل
للعبد فيه ووجه يتعلق بالعبد لو اخذ الله تعالى به الحكم اذا وقعت
المشاحنة في الاخرة من العبد انتهى **وروي** البيهقي عن عبد الله بن
مسعود انه كان يقول لا يقلدون رجل رجلا في دينه فان امن امن وان كفر
كفر يعني في نفس الامر وانظروا في دينكم **وكان** عمر بن الخطاب رضي الله عنه
اذا افتى الناس يقولوا هذا راى عمر فان كان صوابا فمن الله وان خطا فمن
عمر **وروي** البيهقي عن مجاهد وعطاء انهما كانا يقولان ما من احد الا حاوذا
من كلامه ومردود عليه لا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت وكذلك
كان مالك ابن انس رحمه الله تعالى يقول كما سياتي في الفصل الذي بعده
ان شاء الله تعالى **وكان** عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سياتي
تومحوا دونكم بشهات القرآن فخذوهم بالسنة فان اصحاب السنة
اعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطابي واصحاب السنة هم حفاظ الحديث
والمطلعون عليه كالايمه المجتهدين وكل اتباعهم فانهم هم الذين يجهلون ما
السنة من الاحكام وسمع الامام احمد بن اسحاق السبيعي قايلا يقول
الي مني حديث استعملوا بالعلم فقال له الامام قريبا كما قولنا تدخل علينا
بعد اليوم ثم انه التفت الى اصحابه وقال لهم ما قلت ابد الا احد من الناس
لا يدخل داري غير هذا الفاسق **فانظر يا اخي** كيف وقع من الامام هذا
الرجح العظيم لمن قال الي مني حديث فكانوا رضي الله عنهم لا يتجر احد منهم
ان يخرج من السنة قدر شبر بل بلغنا ان مغبيا كان يغني للخاصة فقبل
له ان مالك ابن انس يقول بتخريف الغفاه فقال المعني وهل لما لك وامثاله
ان يجرم في دين عبد المطلب والله يا امير المؤمنين ما كان التخرير لرسول
الله صلى الله عليه وسلم الا بوجي من ربه عز وجل **وقد قال** الله تبارك
وتعالى لنعلم بين الناس بما اراكم الله لم يقل بما رايت يا محمد فلو كان الدين
بالراي لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وجي وكان الحق
تعالى مره ان يعمل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في
قصة مارية وقال يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الآية انتهى فاذا كان

نقطة

هذا الكلام المعني في ذلك الزمان في الامام مالك فكيفه كلام غيره من العلماء
العاملين في ذلك الزمان وتقليد هم بالكتاب والسنة وما ذكرت لك يا اخي
هذه الحكايات عن المعني الا لا بين لك عدم تجري احد من السلف على الكلام
في دين الله بالراي لتأخذ كلام المجتهدين بالايان والتقدير ولو لم تزد
من ابن اسبنطوه من الكتاب او السنة وتعتقد ان الامام مالك لولا راي
في السنة ما يشهد لتجريم المعني وسماعه ما اتي به **وكان** الامام احمد
ابن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحبست كل من هدى من الرجلين
من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه او يطلب السنة ولا يطلب الحديث ويتوا
انظروا الي الامة المجتهدين كيف طلبوا الحديث مع الفقه ولم يكتفوا باحدهما
وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من اعظم فتنة تكون
على الامة قوم يقيسون في الامور برايهم فيجزمون ما احل الله ويحرمون
ما احل الله انتهى **وكان** عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول والذي
نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا دفع الوحي
عنه حتى اعني امته كلهم عن الراي **وكان** الشعبي يقول ينبغي قوم
يقيسون الاحور برايهم فينهدم الاسلام بذلك الراي **وكان** ذكيع رضي
الله تعالى عنه يقول عليكم باتباع الامة المجتهدين والمحدثين فانهم يكتفون
ما لهم وما عليهم بخلاف اهل الاهواء الراي فانهم لا يكتفون قط ما علمهم
وكان الشعبي وعبد الرحمن بن مهدي يزجران كل من يراه يدين بالراي
وينشران دين محمد النبي المختار ونعم المطية للمعني الاثار لا تزعجن عن الحديث
واهلها فالراي ليل والحديث نهار **وكان** احمد بن سريج يقول اهل الحديث
اعظم درجة من الفقهاء اغنياءهم بعلم الاصول **وكان** عامر بن قيس
يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل علما **وكان** عبد
الله بن مسعود يقول من سئل عن علم لا يعلم فليقل الله اعلم فان الله
تعالى قال لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم قل ما اسألكم عليه من اجر وما
انا من المتكلفين يعني في اجواب مما سألتموني عن **وكان** يقول من
افتي الناس في كل ما سألوه فيه فهو مجنون **وكان** مسروق اذا سئل عن
مسئلة يقول للسائل وقعت فقال لا فقال اعني منها حتى تكون
وكان مجاهد يقول لا صحابا لا يكتبوا عني كلما اقينت به وانما تكتبوا
الحديث فان كل شيء اقينتكم به اليوم ارجع عنه عدا **وكان** الاعرج رضي
الله عنه يقول عليكم بهلا رتبة السنة وعلموها الاطفال فانهم يحفظونها
على الناس دينهم اذا جاء وقتهم **وكان** ابو عاصم رحمه الله تعالى يقول

اذا شجر الرجل في الحديث كان الناس عنده كالبقرة **وكان** ابو بكر بن عباس
يقول اهل الحديث في كل زمان كاهل الاسلام مع اهل الاديان والمراد اهل
الحديث في كلامه ما يشمل اهل السنة من الفقهاء وان لم يكونوا حفاظا **وكان**
ابو سليمان الخطابي يقول عليكم بترك الجدال في الحديث وافعال الائمة
فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا وما كانت قط
زندقة او بدعة او كفرا وجراة على الله تعالى الا من قبل الجدال وعلم الكلام
وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا رايتهم جماعة يتساجون سرا فيما بينهم
بامر دينهم فاشهدوا ذلك ضلالة وبدعة **وكان** يقول اكابر الناس هم
اهل السنة واصاغرهم هم اهل البدعة **وكان** سيفان الثوري يقول
المراد بالسواد الاعظم هو من كان من اهل السنة والجماعة ولو واحد لو اعلم
ذلك **فصل** واما ما نقل عن الائمة الاربعه رضي الله عنهم اجمعين
في ذم الراي فالمراد لم يراي كل من راى يخالف ظاهر الشريعة الامام الاعظم
ابي حنيفة النعمان ابن ثابت رضي الله عنه خلاف ما ينعقد اليه بعض
المتخصصين وبما نصحتكم يوما لقيامه مع الامام اذا دفع الوجه في الوجه
فان من كان في قلبه نورة يتجرا ان يذكر احدا من الائمة بسوء وان الغنا
من المقام اذا الائمة كالنجوم في السماء وغيرهم كاهل الارض الذين لا يرفعون
عن النجوم الا خيا لمعا علي وجه الما **وقد** روي الشيخ نجيب الدين
في الفتوحات المكية بسنده الي الامام ابي حنيفة رضي الله عنه لانه كان
يقول اياكم والقول في دين الله تعالى بالراي وعليكم باتباع السنة فمن
خرج عنها ضل **فان** **فصل** ان المجتهدين قد صرحوا باحكام في اشياء
لم تخرج الشريعة في نحوها ولا بوجودها قائلوا به وقد تعلمون ذلك بما
ايضا فتباد به القرائن انتهى **وكان** الامام ابو حنيفة يقول القدرية
مجوس هذه الامة وشيعة الرجال **وكان** يقول حرام على من لم يعرف دليل
ان يفتي بكلامي **وكان** اذا افتي يقول هذا راى ابي حنيفة وهو احسن
ما قدرنا عليه فمن جاء باحسن منه فهو اولى بالصواب **وكان** يقول اياكم
وراى الرجال **و** دخل عليه مرة رجل من اهل الكوفة والحديث يقرأ عنده
فقال الرجل دعونا من هذه الاحاديث فزجره الامام اشدا الزجر وقال
له لولا السنة ما فهم احد منا القرآن ثم قال للرجل ما تقول في لم ترد
داين دليله من القرآن فانهم الرجل فقال للامام فما تقول انت فيه فقال
ليس هو من بيعة الانعام انتهى **فان** **نظريا** اخي الي مفاضلة الامام على
السنة وزجره من عرض له بترك النظر في احاديثها فكيف ينبغي لاحد

م

م

للكشف

ان ينسب الامام الى القول في دين الله بالراي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا
سنة **وكان** رضي الله عنه يقول عليكم باتا من سلف واماكم وراي الرجال وان
زخر فوه بالقول فان الامر يجلي حين يجلي وانتم علي صراط مستقيم **وكان**
يقول اياكم والبدع والتبدع والتقطع وعليكم بالامر الاول العتيق **و** دخل شخص
الكوفة بكتاب دانيال فكاد ابو حنيفة ان يقتله وقال اكتاب من غير القرآن
والحديث **و** قيل مرة ما تقول فيما اخذته الناس من الكلام في العرض والحج
والحجسم فقال هذه فعالات الفلاسفة فغلبكم بالاثار وطريقة السلف
واياكم وكل محدث فانه بدعة **و** قيل له مرة قد ترك الناس الرجل بالحدث
واقبلوا علي سماعه فقال رضي الله تعالى عنه نفس سماعهم للحدث عمل به
وكان يقول لم ترك الناس في صلاح ما امرهم من يطلب الحديث فاذا
طلبوا العلم بالحدث فسندوا **وكان** رضي الله عنه يقول **قائل** الله عروبن
عبيد فانه فتح للناس باب الخوض في الكلام فيما لا يعينهم **وكان** يقول لا
ينبغي لاحد ان يقول قولا حتى يعلم ان شريعة رسول الله عليه وسلم صلي الله
عليه وسلم تقبله **وكان** يجمع العلماء في كل مسئلة لم يجدوها صريحة في الكتاب
والسنة ويعمل بما يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل اذا استنبط حكما
فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره فان رخصه قال لا يي يوسف الكنية رضي
الله عنه فمن كان علي هذا القدم من اتباع السنة كيف يجوز نسبته الى
الراي معاذ الله ان يقع في مثل ذلك عاقل كاسياني بسطة في الاجوبة
عنه ان شاء الله تعالى **وقال** صاحب القنادي السراجية قد اتفق
لا في حنيفة من الاحتجاب ما لا يتفق لغيره وقد وضع مذهبه لسوري
ولم يستند بوضع المسائل وانما كان يبينها علي صاحبها مسئلة فيعرف
ما كان عندهم ويقول ما عنده وينظر هو حتى يستقر احد القراين فيسنة
ابو يوسف حتى اثبت الاصول كلها وقد ادر كنههم ما عجزت عنه اصحاب
القراين انتهى **ونقل** الشيخ كالا الدين بن الامام عن اصحابه الي حنيفة كالي
يوسف ونجد وزفر وحسن انهم كانوا يقولون ما قلنا في مسئلة قولا الا وهو
روايتنا عن ابي حنيفة واسموا اهل ذلك ايماننا فلفظة فلم يتحقق اذن في
التقدم بحمد الله جواب ولا مذهب الا له رضي الله عنه كيف ما كان وما نسب
الي غيره فهو من مذهب الي حنيفة وان نسب الي غيره فهو بطريق المجاز للوقت
فهو كقول القائل بولا كقوله ومذهبي مذهب فعلم ان من اخذ بقول واحد من
اصحاب الي حنيفة رضي الله عنه والحمد لله رب العالمين **فصل**
فيما نقل عن الامام مالك رضي الله عنه من ذم الراي وما جاءه والوقوف

عليه

عليه ما قرره الشريعة المظهره وكان رضي الله عنه يقول اياكم وراي الرجال الا
ان اجمعوا عليه واتبعوا ما اتزل اليكم من ربكم وما جاء عن نبينا وان لم تعلموا المعية
فسلموا العلماء اليكم ولا تجادلوه فان الجدل في الدين من بقايا النفاق قال
ابن قاسم بل هو النفاق كله لان الجدل بالباطل في الحق كالجدال مع رسول
الله صلي الله عليه وسلم من حيث ان الحق شرعه صلي الله عليه وسلم وان نقاو
نقار الجدل في الدم انتهى **وكان** يقول سلموا للائمة ولا تجادلوه فلو قلنا
كلما جانا رجل اجد من رجل اتبعناه لحقنا ان يقع في رد ما جاءه جبريل عليه
السلام **وكان** رضي الله عنه اذا استنبط حكما يقول لا صحابه انظر واخبره فان
دين وما من احد الا ما خذ من كلامه وورد وعليه الا صاحب هذه الروقة
يعني به رسول الله صلي الله عليه وسلم **ونقل** ابن حزم عنه لما حضرته
الوفاة قال لقد وردت الان الي احارب علي كل مسئلة قلنها بواي سوطا
ولا الفتي رسول الله صلي الله عليه وسلم بشي زدت في شريعته او خالفت
فيه ظاهرها قال ومن هنا منع رضي الله عنه رواية الحديث بالمعني
للعارف خوفا ان يزيد الراي في الحديث او ينقص انتهى **قلت** وقد
رايت النبي صلي الله عليه وسلم في جملة مستشرة الي وقال لي عليك
بالاطلاع علي اقوال امام دار هجرتي والوقوف عندها فانه شهدا ثاري
انتهى فاحتلت امره صلي الله عليه وسلم وطالعت الموطا والمدونة الكبرى
ثم اختصرتها وميزتها فيها المسائل التي يميز بها عن بقية الائمة عملا باسار
صلي الله عليه وسلم وروايتة يقف علي حد الشريعة لا يكد يتقدها وعلت
بذلك ان الوقوف علي حد ما ورد اولي من الابتداع ولو استحسن فان الشا
قد لا يرضي بذلك الزيادة في التخصيص او في الوجوب والحمد لله رب العالمين
فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الراي
والتهري منه **روي** المعري بسنده الي الامام الشافعي انه كان يقول
حديث رسول الله صلي الله عليه وسلم مستقن بنفسه اذا صح انتهى
يعني انه لا يحتاج الي قول يعصده اذا صح دليله لان السنة قاضية علي
القران ولا عكس وفي مسئلة لما اجل منه **وسئل** الشافعي مرة من يحرم
قتل زنبورا فقال ما اناكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا **وقال**
الامام محمد الكوفي رضي الله عنه رايت الامام الشافعي بمكة وهو يقضي
الناس ورايت الامام احمد واسحاق ابن رهاوية حاضرين فقال الشافعي
قال رسول الله صلي الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال اسحا
روينا عن الحسن وابراهيم انهم لم يكونوا ابرياءه وكذلك عطا ومجاهد فقال

ت

تد

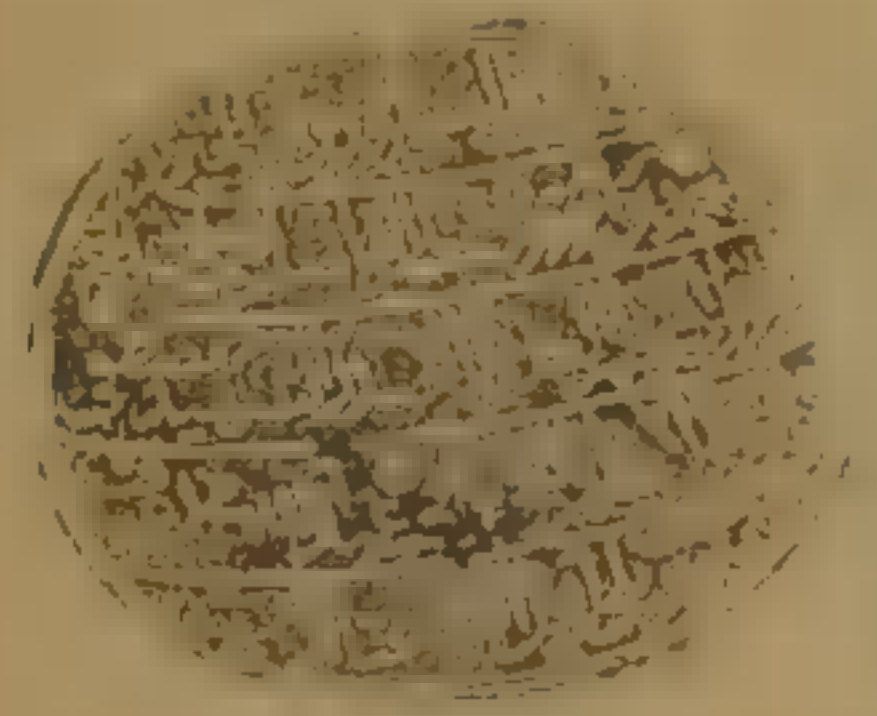
رع

ق

الشافعي لا يحق لو كان غيرك هو منك لمركت اذنه اقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وتقول قال مجاهد وعطاء وحسن وهل لاحد مع قول رسول
 الله حجة باي هو وامي **وكان** احد يقول سالت الامام الشافعي عن القياس
 فقال عند الضرورات **وكان** الامام الشافعي يقول لولا اهل المخابر لمخطبت
 الزنادقة علي المنابر **وكان** رضي الله عنه يقول لاخذ بالاصول من افعال
 ذوي العقول ولا ينبغي ان يقال في شيء من الاصول لم لا وكيف فقول مرة وما
 الاصول فقال الكتاب والسنة والقياس عليهما **وكان** يقول اذا
 بينكم الحديث برسولة الله صلى الله عليه وسلم فهو السنة ولكن الاجماع الكبر
 منه الا ان تواتر بعين الحديث **وكان** يقول الحديث علي ظاهره لكنه اذا
 اختلف عدة معان فاولاها ما وافق الظاهر الظاهر **وكان** رضي الله عنه
 يقول اهل الحديث في كل زمان كالصحابة في زمانهم **وكان** يقول اذا راي
 صاحب حديث فكا في رايته احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم **وكان** يقول اياكم والخذ بالحديث الذي اناكم من بلاد اهل الراي
 لا بعد التفتيش فيه **وكان** يقول من خاص في علم الكلام فكانه دخل البحر
 في حال هيجانه فقبل له يا ابا عبد الله انه في علم التوحيد فقال قد سالت
 ما لك عن التوحيد فقال هو ما دخل الرجل به الاسلام وعصم به دمه وماله
 وهو قول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله **وكان** يقول اذا
 رايتهم الرجل يقول الاسم غير المسمي وعينه فاشهد واعليه بالزندقه **وروي**
 اباكم وابيه في عن الامام الشافعي انه كان يقول اذا صح الحديث فهو مذهبي
 قال ابن حزم اي صح عنده او عند غيره من الامة **وفي رواية اخرى**
 اذا رايتهم كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا بكلام
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي بحايط **وقال** مرة للمزي
 يا ابا اسحاق لا تقلدني في كل ما اقول وانظر ذلك لنفسك فانه دين **وكان**
 يقول اذا توقف في حديث لومح ذلك لقنائه **وروي** البيهقي عند ذلك
 في باب حديث المستحاضة تغسل عنها اثر الدم وتغسل ثمرتها لكل
 صلاة وقال لومح هذا الحديث لقنائه **وكان** احب اليما من القياس
 علي سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء مما خرج من قبل او دبر انتهى
وكان يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم باي هو وامي لم يحل
 لنا تركه **وقال** في باب سهم البراذن لو كنا ثبتت مثل هذا الحديث
 ما اختلفنا **وفي رواية اخرى** عنه لو كنا ثبتت مثل هذا عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لاخذنا به فانه ادلي الاور بنا ولا حجة في قول احد دون قول

الله صلى الله عليه وسلم وان كثرا ولا في قياس ولا في الاطاعة الله ورسوله
 بالتسليم له ذكره البيهقي في سنته في باب احد الزوجين يموت ولا يفرض صدا
وروي عنه ايضا في باب السير انه كان يقول اذا كان هذا الحديث
 يثبت فلا حجة لاحد معه **وكان** رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اجل في الميتمات ان يحب غير ما فقي به **وقال** الامام الشا
 في باب الصيد من الام كل شيء خالف امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سقط ولا يتوم به راي ولا قياس فان الله تعالى قطع العذر بقول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فليس لاحد معه امر ولا يني غير ما امر هو به **وقال**
 في باب العلم يا كل من الصيد واذا ثبت الخبر عن رسول الله لم يحل تركه
 بشي ابدأ **وقال** في باب العتق من الام وليس في قوله احد وان
 كانوا عدد اجمع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما اطلعت عليه من
 المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في تبيينه من الراي وادبه مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بل روي عنه انه كان مع اقوال الصحابة
 والتابعين فضلا عن كلام سيد المرسلين **فقل** ابن الصلاح في علوم
 الحديث ان الشافعي قال في رسالته القديمة بعد ان اتى علي الصحابة
 بما هم اهلها والصحابة رضي الله عنهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل
 في كل امر اسندرك به ولما هم لنا اجد واولي مني ما عندنا لا نقسنا اني
وروي البيهقي ان الشافعي استفتي فيمن نذر نحيشيين الي الكعبة وحنت
 فافني بكفارة يمين فكان السائل توقف في ذلك فقال الشافعي قد قال
 بهذا القول من هو خير مني عطا ابن ابي رباح رضي الله عنه وسينا في في
 فضول الاجوبة عن الامام ابي حنيفة وبيان خفاه في العلم ان الشافعي
 ترك الفتوى لما زار قبره وادركه صلاة الصبح عنده وقال وكيف اقيت
 بحضرة الامام وهو لا يقول به وانه الامام الشافعي انما فعل ذلك فتحا باب
 الادب مع الامة المجتهدين وعلمهم في جميع اقوالهم علي المحامل احسنه وعالي
 انهم ما قالوا قولا الا لكونهم اطلعوا علي دليل من كلام الشارع صلى الله
 عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الامام الشافعي فيما تقدم عنه لانه لا حجة
 لقول احد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم علي ان بعضهم قال
 ان الشافعي ما فعل ذلك الا باجتهاد فادري اجتهاده الي ان الادب
 مع الامة المجتهدين واجبه فقدمه علي فعل بعض السنن لما يرتب عليه
 من توهم الفتح فيه والذي يقول به ان الامام الشافعي رضي الله عنه
 لم يترك لمحض الادب مع الامام ابي حنيفة مع قول الامام الشافعي بسنة

قا
 في



حينئذ لما فيه من اسماة الادب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك شي
قارب غيره وحاش الا امام الشافعي رضي الله عنه من ذلك وانما نقول ان
ترك الامام الشافعي القنوت عند زيادة قبر ابي حنيفة رضي الله عنه انما كان
لما افتقد في اجتهاد وحصل ذلك الوقت ويكون ذلك من احد الكرامات الجلية
المعدودة للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ولا يقدح ذلك في مقام ناديه
الامام الشافعي رضي الله عنه مع الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وانما
ذلك فيه رعاية لمقام الكاملين علي انه قد نقل من الامام الشافعي رضي
الله عنه في تعظيم الامام ابي حنيفة والادب معه ما فيه منفع وكفاية لكل
ذي لب لا يستغري بعينه ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب مرارا **وقال**
بعضهم لا بدح في حملنا ترك القنوت على الادب المحض لان الادب مما امر به
صلي الله عليه وسلم فكان المتأدب مع اخيه ما هو متأدب مع رسول الله
صلي الله عليه وسلم وتابع لسريته فليتأمل وسنأتي في فصل الاجوبة عن
الامام ابي حنيفة ما تقولون في رجل لو نأظرني في ان نصف هذه الاصطوثة
حجة ونصفها فضة لقام الحجج وكذلك قول الامام الشافعي كلام في الفقه عيال
على الامام ابي حنيفة فتأمل يا اخي ادب الائمة مع بعضهم بعضا واقتدي بهم في
ذلك واباك والنقص لا مامك حجة جاهلية من غير دليل فتخطي طريق الموت
و اول من يتبرأ منك امامك يوم القيامة وتقدم قوى التبعث الامام الليث
للامام مالك في مسيلة ارسلها له من مصر ما حكم الله في هذه المسيلة عندكم
وان الامام مالك كتب الي الليث بعد الجدة والصلوة على رسول الله
صلي الله عليه وسلم اما بعد فانك يا اخي امام هدي وحكم الله تعالى في
هذه المسيلة ما قام عندك فاعلم ذلك والجهد من رب العالمين **فصل**
فيما نقل عن الامام مالك احمد رضي الله عنه من ذم الراي وتقيده بالكتاب
والسنة **فروى** ابي يعقوب عنه انه كان اذا سئل عن مسيلة يقول او احد كلام
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا انه لم يدون له كلاما كبقية
المجتهدين خوفا ان يقع في راي يخالف الشريعة وان جميع مذهبه انما هو
ملفوف من صدور الرجال وقيل انه وضع في الصلاة نحو عشرين مسيلة
هكذا اخبرني بدي شيخ الاسلام شهاب الدين الحنبلي الفتوي رحمه الله
وبلغنا انه لم ياكل البطح لما مات وكان اذا سئل عن ذلك يقول لم يبلغني
كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكله وكذلك بلغنا انه اختفى
ايام المحدث في مسيلة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم الثالث فقتل
لده انهم الان في طلبك فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يملك في الغار

حين اختفى من الكفار ثلاثة ايام وحاله في العمل بالسنة مشهور **وكان**
رضي الله عنه يثير كثيرا من راي الرجال ويقول لا تزي احدنا بطريق كتب الراي
غالبها الا في قلبه دغل **وكان** ولده عبد الله يقول سألت الامام احمد عن الرجل
يكون في بلد لا يجد فيها الا صاحب حديث لا يعرف صحبه من سقيه وصاحب
راي فمن سئله منها من دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب
الراي **وكان** كثيرا ما يقول ضعيف الحديث احب الي من راي الرجال وكذلك
نقل عن الامام داود **وكان** رضي الله عنه يقول انظر وايقظ امر دينكم فان
التقليد بغير المعصوم مذموم وفيه عيب البصيرة **وكان** رضي الله عنه
يقول فيج علي من اعطى سمعة فيستضي بها ان بطيها وعيها معنوا علي
غيره يتغير والله اعلم الا انه لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد ان يقلد غيره مع قدر
على النظر في الادلة واستخراج ذلك الحكم منها والله اعلم **وبلغنا** ان
شخصا استشاره في تقليد احد من علماء عصره فقال له لا تقلدني ولا تقلد
مالكا ولا اوزاعي ولا الثوري ولا غيرهم وخذ الاحكام من حيث اخذوه فليست
وهو محمول علي من راى له قدره على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة
والا فقد صرح العلماء بان التقليد واجب علي لعالي بصل في دينه والله سبحانه
وتعالى اعلم **فقد بان لك يا اخي** ما نقلناه عن الائمة الاربعة
وغيرهم ان جميع الائمة المجتهدين دائرون مع ادلة الشريعة حيث دارت انهم
كلهم متفهمون عن القول بالراي في دين الله فان مذاهبيهم كلها محمودة علي
الكتاب والسنة كتحريم الذهب والجوهر وان اقوالهم كلها ومذاهبيهم كالنوب
المشوج من الكتاب والسنة سدا ولحمته منها وما بقي لك عذر في التقليد
لاي مذهب شئت من مذاهبي فانها كلها طريق الي الجنة كما سبق بيانه واخر
الفصل قبله وانهم كلهم علي هدي من ربهم وان ما طعن احد في قول من اقوالهم
الا لجهله بهم اما من حيث دليله واما من حيث دقة مداركه عليه لاسيما الاما
الاعظم ابي حنيفة الثوري ابن ثابت رضي الله عنه الذي اجمع السلف واختلف
علي كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطاته كاسياني بسطه
في هذه الفصول ان شاء الله وحاشا لرضي الله عنه من القول في دين الله
تعالى بالراي الذي لا يشهد له ظاهر كتابه ولا سنة ومن نسبته الي ذلك
فبينه وبينه الموفق الذي ليسب فيه الولد **وسمعت** سيدي
عليها الخواصر رضي الله عنه مرة يقول يجب علي كل من قلاد الادب مع الائمة
المذاهبي كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول وفي هذا الحديث رد علي ابي
حنيفة فقال قطع الله لسانك مثلك يقول هذا اللفظ انما الادب بان يقول

م

لم يطلع الامام علي هذا الحديث **وسمعت** رحمه الله مرة اخرى يقول مدارك
 الامام ابي حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها الا اهل الكشف من اكابر الاوليا
 قال — وكان ابو حنيفة اذا راي مياها المبيضة تعرف سايرا الذنوب البني
 خربت فيه من كباير وصفاير ومكروهات فلهذا جعل ما الطهارة اذا نظر
 به المكلف له ثلاثة احوال احدها انه كالنجاسة المعلقة خبيثا لا احتمال
 ان يكون المكلف ارتكبه كبيرة الثانية انه كالنجاسة الحقيقية لا احتمال ان
 يكون المكلف ارتكبه صغيرة الثالثة انه ظاهر في نفسه غير مطهر لغيره
 لا احتمال ان يكون المكلف ارتكبه مكروه او خلاف الاول فان ذلك ليس
 ذنبا حقيقة لجواز ارتكابه في الجملة وهم جماعة من تقلديه ان هذه الثلاثة
 اقوال في حال واحد واحال انما في احوال كذا ذكرنا بحسب حصر الذنوب
 الشرعية في ثلاثة اقسام كذا ذكرنا ولا يخلو احوال المكلفين ان يرتكب واحد
 منها الا نادرا انتهى بسطه كاسبيا في الجمع بين اقوال العلماء في باب الطهارة
 ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق **فصول**
 في بعض الاجوبة عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه **الفصل**
الاول في شهادة الائمة له بفزاره علمه وبيان ان جميع اقواله وانفاله
 وعقائده مشيدة بالكتابة والسنة **اعلم** يا اخي اني لم اجب عن
 الامام رضي الله عنه في هذه الفصول والصدور احسان الفطن فقط كما
 يفعل بعضهم وانما اجيب عنه بعد التمتع والفحص في كتب الادلة كما اوضحنا
 ذلك في خطبة كتاب المنهج المبين في بيان ادلة مذاهب المجتهدين ومذهبه
 اول المذاهب تدوينها واخرها انقراضها كقوله بعض اهل الكشف قد
 اختاره الله تعالى لدينه وعبادته ولم تزل اتباعه في زيادة في كل عصر
 ابي يوم القيامة لو حس احدهم وضرب علي ان يخرج عن طريقه ما اجاب
 فرضي الله عنه وعن اتباعه وعن كل من لزم الادب معه ومع ساير الائمة
وكان سيدي عليا اخوا من رحمه الله تعالى يقولوا انصف المقعدون
 للامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهما لم يضعف احدهم قولان
 اقوال ابي حنيفة رضي الله عنه بعد ان سمعوا مدح اجمعهم له او بلغتهم
 ذلك فقد تقدم عن الامام مالك انه كان يقول لو ناظرني ابو حنيفة في
 ان هذه الاسطورة ذهبت او فقتل لغاير يحتمل او كقوله وتقدم عن
 الامام الشافعي انه كان يقول الناس كلهم في الفقه عيال علي ابي حنيفة
 رضي الله عنه ولو لم يكن من المتوه لرفع مقامه الاكون الامام الشافعي
 تركت الفتون في الصبح لما صاب عند قبره مع ان الامام الشافعي قاتل

باستجابه

باستجابه لكان فيه كفاية في لزوم ادبه فتقدم معه كما مر انتهى **واما**
 ما قاله الوليد بن مسلم في قوله قال لي مالك بن النضر رضي الله عنه اذكر ابو
 حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال لا ينبغي لبلادكم ان تشكروا فقال انما قلت
 المرابي رحمه الله ان الوليد هذا تضعيف انتهى **قلت** وتقدم برتبة
 ذلك عن الامام مالك فهو موفى اي ان كان الامام ابي حنيفة في بلادكم
 يذكر او علي وجه الانقياد والاتباع له فلا ينبغي لعالم ان يسكنها لاكتفا
 بلادكم بعلم ابي حنيفة واستغنا الناس بسؤاله في جميع امور دينهم عن
 سوال غيره فاذا سكن احد من العلماء في بلاده صار علمه معطلا عن التقم
 فينبغي له الخروج اليه بلاد اخرى يحتاج اليه لثبته علمه في اهلها هذا هو
 اللابقي بفهم كلام الامام مالك رحمه الله ان ثبت ذلك عنه لبراهة الائمة
 عن الشجاعة والبصيرة لبعضهم بعضا ومن حمله علي ظاهره فعليه الخروج
 من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل الامام مالك لا يقع
 في تنقيص ما من الائمة بقرينة ما تقدم عنه من شهادته له بقوة المطا
 وقوة الحجج والله اعلم **واما** ما نقله ابو بكر الاجري عن بعضهم انه سئل
 عن مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فقال لا راي ولا حديث وسئل
 عن الامام مالك فقال راي ضعيف وحديث ضعيف وسئل عن ابي اسحاق
 ابراهيم هو به فقال حديث ضعيف وراي ضعيف وسئل عن الامام الشافعي
 فقال راي صحيح وحديث صحيح انتهى فهو كلام ظاهره التخصيص علي
 الائمة باجماع كل منصب ان صح النقل فيه فان صدق هذا القابل فيما قاله
 من حق الامام ابي حنيفة **وقد** تنبعت بحمد الله تعالى اقواله واقوال
 اصحابه لما الفت كتاب ادلة المذاهب فلم اجد قولان من اقواله واقوال
 اتباعه الا وهو مستند الي اية او حديث او الى اثر او الى منور ذلك او علي
 قياس صحيح علي اصل صحيح فن اراد الوقوف علي ذلك فليطالع كتاب
 المذكور وبالجملة اذا وجد حديث ضعيف كثرته طرقه فقد ثبت تعظيم الائمة
 المجتهدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام الشافعي فلا التفات الي
 قول غيرهم في حقه وحق اتباعه **وسمعت** سيدي عليا
 اخوا من رحمه الله يقول مرارا ينبغي علي اتباع الائمة ان يعطوا كل من
 مدرجه امامهم لان امام المذهب اذا مدح عالما وجب علي جميع اتباعه ان
 يمدحوه تقليدا لامامهم وان يترهوه عن القول في دين الله بالراي وان
 يبالغوا في تعظيمه وتبجيله لان كل مقلد قد اوجب علي نفسه تقليدا امامه
 في كل ما قاله سواهم دليله او لم يفهم من غير ان يطالبه بدليل وهذا من

ظرة

جملة ذلك وقد تقدم في نفي الكلام على الانتفا من مذهب الى مذهب انه
 يجوز على المقلد ان يفاضل بين الائمة بتقريب يودي الى التفتيش لاحد منهم
 لا جميع المعترضين على بعض اقوال الامام رضي الله عنه ووجه العلم هو
 سفس ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام ان يعترض على امام اخر لان كل واحد
 تابع اسلوبه الي ان يعمل ذلك الي عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها
 قول كل عالم كما مر ايضا حقه وكل من تركه النقص وتطرق في اقوال المجتهدين
 وجدها كالجوم في السما ووجد المعترض عليهم كالذي يتطرق خيال تلك
 الجوم على وجه الما فلا يعرف حقيقتها ولا مدركها فالله رزق جميع اخواننا
 من المقلدين لهذا المذهب مع جميع ائمة المذهب **ومما وقع في** ان شحنا
 دخل على من ينسب الى العلم وانا اكنه في مناقب الامام ابي حنيفة رضي
 الله عنه فنظر فيها واخرج من مذكره كرايس وقال لي نظري هذه فنظرت
 فيها فرائت فيها الرد على الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فقلت له ومثلك
 يفهم كلام الامام حتى يرد عليه فقال انما اخذت ذلك من مولف القمرا لراي
 فقلت له ان القمرا لراي بالنسبة الى الامام ابي حنيفة كطالب العلم
 او كاحاد الرعية مع السلطان الاعظم او كاحاد الجوم مع الشمس وكاحرم
 العلماء على لرعية الطعن على امامهم الاعظم الابدليل واضح لا يحتمل التاويل
 ثم يتقدم وجود قول من اقوال الامام ابي حنيفة لم يعرف المعترض دليله
 بذلك القول من الاجتهاد بتعين فيجب العمل به على مقلده حتى يجد خلافه
وكان بعض العلماء من مشايخ اجماع الازهر ينكر على ابي زيد القيرواني
 فقال يوما ان بعض الاطفال يقدر على تاليف مثل رسالة تخرج من
 اجماع الازهر فليقبه جندي فقال اقرا في هذا الكتاب فلم يعرف يقراه
 للمجدي فنده وضربه الى ان الهب قلبه وقال له تكبر عما منك وتوهم الناس
 انك فقيه انتهى فكانت الناس يرون ان ذلك يبركة ابن ابي زيد القيرواني
 رحمه الله تعالى **وكان** بعض طلبة العلم من المشافعية المترددين الى ينكر
 على اصحابه ابي حنيفة ويقول لا اقدر اسمع الي اصحابه كلاما فتمينه يوما
 فلم يئنه قماري فوق من سلم ربح فانكسر عظمه وركه فلم يزل على مقور
 حتى مات على اسو حال وارسل الي ابي اعور فابيت اذ باع اصحابه الامام
 رضي الله عنه من حيث كونه يكرهم فاعلم ذلك واخلف لسانك مع الائمة
 وانما هم قائم على هدي من ربهم والحمد لله رب العالمين **فصل**
 في بيان ضعف قول من نسب الامام ابي حنيفة الى ان يقدم القياس على
 حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم **اعلم** ان هذا الكلام صدر من

منصب

منصب علي الامام من تور في دينه غير متورع في مقالة غافلة عن قوله تعالى
 ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤولا وعن قوله تعالى
 ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد وعن قوله صلى الله عليه وسلم لمعاد وعل
 تكب الناس في النار على وجوههم الا حصايدا لسفهمهم **وقد روي** الامام
 ابو جعفر الشيرازي نسبة الى قريب من قري بلخ بسنده المتصل الي
 الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه كان يقول كذب والله واقتري علينا
 من يقول اننا تقدم القياس على النضر وهل يحتاج بعد النضر الي قياس **وكان**
 رضي الله عنه يقول نحن لا نقيس الا عند الضرورة الشريعة وذلك اننا
 نتطاول في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة واقضية العكسية
 فان لم يجد دليل فتمسنا حينئذ مسكونا عنه غير منطوق به بجامع اتحاد
 العلم بينهما **وكان** رواية اخري عن الامام اننا ما اخذنا الا بالكتاب ثم بالسنن
 ثم باقضية العكسية ويعمل بما يتفقون عليه فان اختلفوا اقتسنا حكمنا على
 حكم بجامع العلم بين المسيلتين حتى يتضح المعنى **وفي** رواية اخري
 اننا نعمل الا بكتاب الله تعالى ثم بسنة رسوله الله ثم باحاديث ابي بكر
 وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنه **وكان** رواية انه كان يقول ما جاء عن
 رسوله الله صلى الله عليه وسلم باي هو واي وليس لنا مخالفة وما جاء
 عن اصحابنا بخبرنا وما جاء عن غيرهم فتم رجاله ونحن رجاله **وكان** ابو
 مطيع البجلي يقول قلت للامام ابي حنيفة رضي الله عنه ارايت ورايت
 رايا وراي ابو بكر رايا اكنه تدع رايتك لرايه قال نعم فقلت له ارايت
 لورايت رايا وراي عمر رايا اكنه تدع رايتك لرايه قال نعم وكذلك ادع
 رايتي لراي عثمان وعلي وسائر اصحابنا ما عدي ابو هريرة واسن من
 مالك وسمرة بن جندبه انتهى **قال** بعضهم ولعل ذلك لنقص معرفتهم
 وعدم اطلاعهم على مدارك والاجتهاد وذلك لا يقدح في عدالتهم **وكان**
 ابو مطيع يقول كنت يوما عند ابي حنيفة في جامع الكوفة فدخل علي سفيان
 الثوري ومقاتل بن حيان وحماة بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من الفقهاء
 فكلوا الامام ابي حنيفة فقالوا قد بلغنا انك تكثر من القياس في الدين
 وانا نحاف عليك منه فان اول من قاس بالبليس فناظرهم الامام من مكره
 بنا را الحجة الي الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال اني اقدم العمل بالكتاب
 ثم بالسنة ثم باقضية العكسية مقدما ما اتفقوا فيه علي ما اختلفوا
 فيه وحينئذ قيس قضاوا كلهم وقبلوا بده وركبنيته وقالوا له انت
 سيد العلماء فاعف عنا فيما مضى منا من وقبعتنا فيك بغير علم فقال

٢١

عنفر الله لنا ولكم اجمعين قال ابو مطيع ربما كان وقع فيه سفيان انه قال
خذ خلا ابو حنيفة من عربي الاسلام عروضة انتهى فاياك يا اخي ان تحدث
الكلام على طاهره ان تتفل مثل ذلك واحترافه بان الامام ابي حنيفة
سيد العلماء وطلبه العفو عنه وان اولت هذا الكلام فلا يحتاج الامر
الي ركوع ويكون المراد بانه دخل عربي الاسلام اي مشكله مسيلة حتي
لم يتوب الاسلام شيئا مشكلا لغزارة فهم وعلمه ومما كان كتبه الخليفة
ابو جعفر المنصور الي الامام ابي حنيفة بلغني منك تقدم القياس على
الحديث فقال ليس الامر مما بلغك يا امير المؤمنين اعلم اولا بكتاب الله
ثم بسنة رسول الله ثم باقتضائه الي بكر وعمر وعثمان وعلي ثم باقتضائه
بقية الصحابة ثم اقتصر بعد ذلك ان اختلفوا وليس بين الله تعالى وبين
خلقه قرابة انتهى ولعل مراد الامام بهذا القول انه لامرعاة لاحد في
دين الله تعالى دون احد بل الحق واجبه فعله على جميع الخلق واسم علم
بمراده **وقد** اطاك الامام ابو جعفر الشيرازي الكلام في تبرير الامام
الي حنيفة من القياس بغير ضرورة وقد روي عن الامام ابي
تقدير القياس على النص وقال انما الرواية الصحيحة عن الامام تقدم
الحديث ثم الاشارة بغير تقييد بعد ذلك فلا يقيس الا بعد ان لم يجد ذلك
الحكم في الكتاب والسنة واقتضائه الصحابة فهذا هو النقل الصحيح
عن الامام فاعتمده واحم سمعك وبصرك قال ولا خصوصية للامام ابي
حنيفة في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقيسون من مقتضى
الاحوال اذ لم يجدوا في المسئلة نصا من كتابه ولا سنة ولا اجماع ولا اقتضائه
الصحابة وكذلك لم يزل يقره بغير تقييد الي وقتنا هذا في كل مسئلة
لا يجدوا فيها نصا من غير تكبير فيما بينهم بل جعلوا القياس احد الادلة
الاربعة فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس **وقد كان** الامام
الشافعي رحمه الله يقول اذ لم يجد في المسئلة دليلا فسنها على
الاصول انتهى فمن اعترض على الامام ابي حنيفة في عمله بالقياس لزمه
اعترافه على الامة كلام لا يتم كلاما يشاء لكونه في العلم بالقياس عند تقدم
النصوص والاجماع فعلم من جميع ما قرناه ان الامام لا يقيس ابداه وجود
النص كما تزعم بعض المتعصبين عليه وانما يقيس عند فقد النص وان
وقع انما وجدنا المسئلة التي قاس لها نصا من كتابه وسنة فلا يفتح
ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حاله القياس ولو انه استحضره لما
احتاج الي قياس ثم يتقدم وقوعه رضى الله عنه في القياس مع وجود

حديث فرد فلا يفتح ذلك فيه ايضا **فقد قال** جماعة من العلماء ان
القياس الصحيح على اصول الصحيحة اقوي من خبر الاحاد الصحيح فكيف
خبر الاحاد الضعيف **وقد كان** الامام ابو حنيفة يستمر طي الحديث
المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الجلبه ان يروى عن ذلك
لصافي جميع القبادهم عن مثلهم وهكذا واعتقاد كل مصنف في الامام
الي حنيفة رضى الله عنه بقربى ما روينا ان فاعلمه من ذم الراي له
والنزي منه ومن تقديمه النص على القياس انه لو عاش حتى دوت
احاديث الشريعة وبعد رحيل المناط في جميعها من البلاد والتفوق وظفر
بها الاحاديث وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس في كل في مذهبه كما قل
في مذهب غيره بالنسبة اليه لكونه لما كانت ادلة الشريعة مفرقة في عصر
مع التابعين وتابع التابعين في المداين والفري والتفوق كثر القياس في
مذهبه بالنسبة الي غيره من الامة ضرورة لعدم وجوده النص في تلك
المسايل التي قاس فيها بخلاف غيره من الامة فان الحفاظ كانوا قد رحلوا
في طلب الاحاديث وجمعها في عصرهم من المداين والفري ودونها في نجا
احاديث الشريعة بعضها بعضها فكذا كان سبب كثرة القياس في مذهب
وقلته في هذا مذهب غيره ويحتمل ان الذي صنف الي الامام ابي حنيفة انه
تقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلامه فقلده الذين يلزمون العمل
بما وجدوه عن امامهم من القياس ويتركوا الحديث الذي صح بعد موت
الامام فالامام معذور وانما عذر غيره معذورين وقولهم ان امامنا لم يأخذ
بهذا الحديث لا ينهض حجة لاحتماله انه لم يظفر به او ظفر به لكن لم يصح
عنده **وقد** تقدم قوله الامة كلامهم اذ اصح الحديث فهو مذهبنا وليس
لاحد مع قياس ولا حجة الاطاعة الله ورسوله بالشك في انما هذا الامر
الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مسئلة
جعلوها مذهبهم لذلك الامام وهو نهو فان مذهب الامام ابي حنيفة هو
ما قاله ولم يرجع عنه الي ان مات لما جهه اصحابه من كلامه فقد لا يرضي
الامام ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به لو عرضوه عليه **فهم**
ان كل من عزي الي امام كل فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على
ان غالب اقيسة المذهب الامام ابي حنيفة رضى الله عنه من القياس الجلي
الذي لا يعرف به موافقة الفرع للاصل بحيث ينبغي افتراهما او نقضه
قياس غير الفارة من المينة اذ وقعت في السمن على الفارة وغير
السمن من هابر المايعات واجامدات عليه وقياس القابض على البول

بت

في هذا المراكذ ونحو ذلك **فصل** مما قرناه ان كل من اعترض علي شي من
 اقوال ابي حنيفة كالنظر الرازي فانما هو لحق امدار كذا الامام عليه **وقد**
تبع اما محمد الله المسائل التي قدم فيها اصحابه القياس علي النص
 فوجدتها قليلة جدا وبقية المذهب كله فيه فقد جهر النص علي القياس
وفصل الشيخ يحيى له من عن بعض المالكية انه كان يقول القياس
 عندي مقدم علي خبر الاحاد لا ما اخذنا بذلك احديث الحسن الظن
 بروايت **وقد** امرنا الشارع بضبط جوارحنا وان لا يركي علي الله احد
 وان وقع اننا ركبنا اجدا فلا نقطع ببركته وانما تقوله نظنه كذا او تخسبه
 كذا بخلاف القياس علي الاصول الصحيحة انتهى **قال** الامام جعفر
 السمر ماوي رحمه الله وقد تتبعنا المسائل التي وقع الخلاف فيها بين
 الامام ابي حنيفة والامام مالك رضي الله عنهما فوجدنا بسيرة جدا نحو
 عشر مسائل ولعل ذلك بحسب اصول المسائل التي نزل عليها الامامان
 وكذا في القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضا في الاقيسة في بسيرة
 جدا والباقي كله مستند الي كتاب والسنة والامار الصحيحة وقد اخذ
 بها الاية كلهم وما انفرد احد عن اصحابه الا ببعض احاديث فكلهم في ذلك
 الشريعة يسجون كما مر بيان في الفصول فالحاق من اقبل علي العمل
 باقوال جميع الاية بانسراح صدر لا بما لا يخرج عن مرتبة الميراث
 تخفيف وتشد يد اللهم اني اتبرأ اليك من كل من اعترض علي اقوال الاية
 وانكر عليهم في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين **فصل**
 في تضعيف من قال ان ادلة مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
 ضعيفة غالبا **اعلم** يا اخي اني طالعت بحمد الله ادلة المذاهب
 الاربعة وغيرها لا سيما ادلة مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه
 فاني خضعت بمزني اعتقادا وطالعت عليه كتاب تخرج احاديث كتاب
 الهداية للحافظ الزيلعي وغيره من كتب الشرح فرايت ادلة رضي
 الله عنه وادلة اصحابه ما بين حسن او صحيح او ضعيف كثرة طرق
 حتي بحق بالحسن او الصحيح في صحة الاحتجاج من ثلاثة طرق او اكثر
 الي عشرة **وقد** احتج جمهور المحدثين بالحديث الصحيح اذا كثرت طرقه
 واكفوه بالحديث الصحيح نادرة وبالحسن اخري وهذا النوع من الضعيف
 يوجد كثيرا في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي فيها يقصد الاحتجاج
 لا قوال الاية واقوال اصحابهم فانه اذا لم يوجد حديثا صحيحا او حسنا
 يستدل به لقول ذلك الامام او قول احد من تلميذه يصير يروي

الحديث

الحديث الضعيف من كذا الطريق ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يقوي
 بعضها بعضها فيقدر وجود ضعف في بعض ادلة اقوال الامام ابي حنيفة او اقوال
 اصحابه فلا خصوصية له في ذلك بل الاية كلهم يتشاركون في ذلك واليوم
 الاعلي من يستدل بحديث واحد من طريق واحدة وهذا لا يكاد احد
 يجد في ادلة احد من المجتهدين فما منهم احد استدل بضعيف الا بشرط مجيئه
 من عدة طرق **وقد** قدمنا الي لم اجب عن الامام ابي حنيفة وغيره بالعدد
 وحسن الظن كما يفعل غيري وانما اجيب عنه بعد التتبع والفحص عن ادلة
 اقواله واقوال اصحابه وكتابي في المسبب بالمنهج المبين في بيان ادلة المجتهدين
 كافي بذلك فاني جمعت فيه ادلة جميع المذاهب المستقلة والمذرة سنة قبل وهو
 في حجة طريق القوم ووقوفي علي عين الشريعة التي يتفرع منها اقوال جميع
 المجتهدين ومقلديهم **وقد** من الله تعالى عطا لغزسانبدا الامام ابي
 حنيفة الثلاثة من نسخته صحيحة عليها خطوط احفاظ اخرهم كما حفظ الد
 فرائد لا يروي حديثا الا عن خيار التابعين العدول الثقة الذين هم من
 خير القوم وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاسود وعلقمة وعطا
 وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسن البصري واصلهم رضي الله عنهم اجمعين
 فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقة
 اعلام اخيار ليس منهم كذاب ولا منهم بكذب **ونا هتكت** يا اخي بعدالة
 من ادنضاهم الامام رضي الله عنه لان ياخذ عنهم احكام دينه مع سدة نوره
 وتكرزه وشفقته علي الامة المحمدية **وقد بلغنا** انه سئل يوما عن الاود
 وعطا وعلقمة ايمهم افضل فقال والله ما نحن باهل ان نذكرهم فكيف نقا مثل
 بينهم علي انه ما من راو من رواة المحدثين والمجتهدين كلهم الا وهو يقبل الجرح
 كما يقبل التعديل لو اضيف اليه ما عدي الصحابة وكذا التابعون عند بعضهم
 لعدم العصمة او الحفظ في بعضهم ولكن لما كان العالم رضي الله عنهم اسنا علي
 الشريعة وقد مو الجرح او التعديل عليه مع قبول كل الرواة لما وصف به الاخر
 اختلا **وانما** فذكر جمهورهم التعديل علي الجرح وقالوا الاصل العدالة والجرح
 طاري بيلا يذهب غالبا احاديث الشريعة كما قالوا ايضا ان احسان الظن
 بجميع الرواة المستوتة او باو كما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسقط مروية
 فلا بد من الفحص عن حاله **وقد** خرج الشيخان لخلق كثير من تكلم الناس
 فيهم اثباتا لاثبات الادلة الشرعية علي نفيها يجوز الناس فضل العمل بها
 فكان في فضل ذلك كثير للامة افضل من تجريحهم كما ان في وضعيتهم للاحاديث
 ايضا راحة للامة بتحقيق الامر بالعدل بها وان لم يقصد الحفظ ذلك فانه لو لم

ل

لي

مبايطة

ينعفوا شيئا من الاحاديث وصححوها كلها لكان العمل بها واجبا ومجزي عن ذلك
 غالبه الناس فاعلم ذلك **قال** الحافظ المزي والحافظ الزيلعي رحمهم الله تعالى
 ومن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فنتهم جعفر بن سليمان الفسيفسي والحارث
 بن عبيد وايمان بن قنبل الجبشي وخالد بن محمد الفطاسي وسويد بن سعيد
 احمد بن ابي يوسف ابن ابي اسحاق المصيصي وابي اويس لكن للشيخين شروط
 في الرواية عن من تكلم الناس فيه منها انهم لا يروون عنه الا ما ترج عليه وظهرت
 شواهد وعلموا ان له اصلا فلا يروون عنه ما انفرد به او خالف فيه الثقة
 وذلك كحديث ابي اويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل
 فتمت الصلاة بيني وبين عبدي لنصفين الحديث مع انه لم ينفرد به بل رواه
 غيره من الثقة كذلك منهم الامام مالك وشعبة وابن عيينة رضي الله عنهم
 وصار حديثه متبعة **قال** الحافظ الزيلعي والدمياطي وهذه العلة
 قد راجت على كثير من الحفاظ لاسيما من استدرج على العميحيين كابي عبد
 الله المحاكم فكثير ما تقول وهذا حديث علي شرط الشيخين او احدهما مع ان
 فيه هذه العلة اذ ليس كل حديث احتج برواية في الصحيح يكون صحيحا اذ يلزم
 من كونه راوينا محتجا به في الصحيح ان يكون كل حديث وجدناه له يكون صحيحا
 على شرط صاحب ذلك الصحيح احتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما
 قد مضى فان احدا غير صاحب ذلك الحديث لم يلتزم ذلك الشرط في الصحيح
 عنده انتهى **فقد بان لك** انه ليس لنا ترك حديث كل من تكلم الناس
 فيه بمجرد الكلام فربما يكون قد ترج عليه وظهرت شواهد وكان له اصل
 واعمالنا ترك ما انفرد به وخالف فيه الثقة ولم يظهر له شواهد ولواننا
 اختصنا باب الترك لحديث كل راو تكلم بعض الناس فيه لذهب معظم احكام الرتبة
 كما مر واذا ادي الامر الى مثل ذلك فالواجب على جميع اتباع المجتهدين احسان
 النظر برواية جميع اولئك المذاهب المخالفة لذهبهم فان جميع ما روه لم يخرج عن
 مرتبة الشريعة الثمين هما التحفيف والتشديد **وقد قال** الشيخ تاج
 الدين العميحي في الطبقات الكبرى ما يفيد ينبغي لك انما المسترشد ان
 تتسلق سبيل الادب مع جميع الائمة الماخيين وان لا تنظر الى كلام بعض الناس
 فيهم الا يبرهان واضح ثم ان قدرته على لنا ويل عيس الظن بحسب قدرتك
 فافعل والا فاضرب صفحا عما نرى بينهم فانك يا اخي لم تخلق لمثل هذا وانما
 خلفت بالاشتغال بما يعينك من امر دينك قال ولا يزال الطالب عندي بيلا
 حتى يفوز فيما جري بين الائمة فتأخذه الكابة وظلمة الوجه **فاياك**
مر اياك ان تصني ما وقع من ابي حنيفة وسفيان الثوري او بين مالك

وابن ابي ذيب او بين احمد بن صالح والشافعي او بين احمد بن حنبل والحارث
 وهلم جرا الى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن عبد
 السلام فانك ان فعلت ذلك حقت عليك العلاك فان القوم ائمة اعلامهم
 ولا قولهم محامل ربما لم يفهم ما غيرهم فليس لنا الا الترضي عنهم والسكوت عما
 جري بينهم كما يفعل فيما جري بين الصحابة رضي الله عنهم اجمعين **قال**
 وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذ بلغك ان احدا من الائمة
 سدد التكبر على احد من اخوانه فاعنا ذلك خوفا على احد ان يفهم من
 كلامه خلاف مراده لاسيما علم العقاييد فان الكلام في ذلك اشهد **وقد**
 اخفى احد بن حنبل في دار اسما حبل بن اسحاق السراج وكان احارث
 المحاشبي ينام عنده هو واصحابه فلما صلوا العشاء اذكروا الطريق
 وبكوا فبكى احد معهم فلما اصبح قال ما ريت مثل هؤلاء القوم ولا سمعت
 في علوم اخفايق شيئا يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا اري انك يا اسما
 صحتهم خوفا عليك ان تهتم عنهم غير مرادهم انتهى كالم السبكي **فعل**
 ان كل دليل ورد مناقضا لدليل اخر فليس هو مناقض حقيقة وانما هو
 محمول على حالين من وجوب ونذوب او تحريم وكراهة او احدى شيئين
 منسوخ لا بد من ذلك اذ التناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر ومن قال
 ان حديث من مس ذكره فليتوينا تناقض حديث هل هو الا بضعة منك
 فما حقق النظر لان حديث النقص عسر المخرج خاصا كابر المؤمنين وحديث
 هل هو الا بضعة منك خاصا بالعوام كسبا في بسطه في توجيه كلامه الا
 ان شاء الله تعالى **فان قيل** اذا قلتم بان ادلة هذا هب
 الامام ابي حنيفة ليس فيها شيء فتعد ثلاثة رواة بينه وبين رسول
 الله صلي الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين من اخرج فما جوابكم عن
 قول بعض الحفاظ من شيء من ادلة الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بما قد
 ضعيف **فالجواب** يجب علينا حمل ذلك جزما على الرواة الناز
 عن الامام في السند بعد موثقه رضي الله عنه اذ اروا ذلك الحديث من
 طريق عن طريق الامام اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الامام الثلاثة
 فهو صحيح لانه لو لم يصح عنده ما استدل به ولا يقدح فيه وجود كذاب
 او منهم بكذب مثالا في سنده النازل عن الامام وكفانا الحديث استدل
 مجتهد به لم يجب علينا العمل به ولو لم يروه غيره فتأمل هذه الحقيقة
 التي نهيتك عليها فلعلك لا تجد لها في كلام احد من المجتهدين واياك
 ان تتبادر الى تصعيف شيء من ادلة مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله

عيل

يمة

لين

عنه الا بعد ان تطالع مسابره الثلاثة ولم تجد ذلك الحديث فيها فيجمل
ان يكون مراد القائل في شيء من ادلة مذهب اصحابه الذي دلوه بعد
او فهو من كلامه لجملة هذا حقيقة المذهب اذ مذهب الامام حقيقة هو
ما قاله ولم يرجع عنه الى ان ما من كلامه كما مر او ابل الفصول فهذا
الجملة يقع فيه كثير من طلبة العلم فقلنا عن غيرهم فيقولون عن مذهب
اصحاب الامام انه مذهب له مع ان ذلك الامام ليس له في تلك المسئلة كلام
وقد هو وامل ذلك من قلة الورع في النطق وسوا التقرب وقالوا من
بركة العلم وقوة العلم به عز وجل قول في قابله علي التبيين لينظر والعلما
فيه ويكونوا علي ثقة في عزوه اليه بخلاف نحو قوله قال بعض العلما فانه
هو وناقض وثمر من العلما من جعل العليا علي كلامه القبول ومنهم من لم
يجعل عليه قبول ولا يطعن فيه الناس وهما قد اثبتت لك عن صحة مذهب
الامام الاعظم الي حقيقة رضي الله عنه وان جميع ما استدل به اخذه عن
خيار التابعين وانه لا يبيد في مسئلة شخص منهم بكذب ابراء وان قيل
يقنع شيء من ادلة مذهب فذلك الضعف انما هو بالنظر للرواة النازلين
عن سنده بغير موته وذلك لا يقدح فيما اخبر به الامام عند كل من استفتي
النظر في الرواة وهو صاعد الي النبي صلي الله عليه وسلم وكذلك يقول
في ادلة مذهب اصحابه فلم يستدل احد منهم بحديث فردم يات الامم طريق
واحدة ابد كما ينبغي ذلك وانما يستدل احد بمحدث صحيح او حسن
او ضعيف وقد كثر من طرق حتى ارتفع لدرجة احد ذلك امر لا يخفى
باصحاب الامام الي حقيقة بل يشادكم فيه جميع المذاهب كما مر ايضا
فانرك يا اخي التقصيب علي الامام الي حقيقة واصحابه رضي الله
عنهم اجمعين واما ان تقلد كما هليل باحواله وما كان عليه من الورع
والزهد والاحتياط في الدين فتقوله ان ادلة حقيقة بالتقليد فتخسر
مع انكاسرين وتفتيح ادلة كما ينبغيها فنعرف ان مذهب من اصحاب المذاهب
لبقية هذا مذهب المجتهد رضي الله عنهم اجمعين وان شئت ان يظهر
لك صحة مذهب كاشم في الظهيرة ليس دونها صحاب فاسلك طريق
اهل الله تعالى علي اخلاص في العلم والعمل حتى تفق علي من السريعة
التي قدمنا ذكرها في او ابل كتابه فتم ان تري مذهب جميع العلما بها
وانما هم يتفرع منها وليس مذهب ادلي بها من مذهب ولا تري من اقوال
المذاهب قول واحد خارجا عن الشريعة **فرحم** الله تعالى من لازم الادب
مع الائمة كلهم وانما هم فان الله تعالى جعلهم قدوة للمعبدين في سائر انظار

الارض فانها كلها علي هدي من الله تعالى ونور وطريق الي دخوله الجنة وعن
قرب تقدم عليهم في الاخرة ويعرف من لازم الادب معهم ويتطربا بصل له من
الفرح والسرور حتى ياخذون بيده ويشفعون فيه عند ما يجعل لمن اساء
معهم الادب والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان منعه قول
من قال ان مذهب الامام ابا حنيفة اقل المذاهب احتياطا في الدين **اعلم**
يا اخي ان هذا قوله مستعجب علي الامام رضي الله عنه وليس عند
صاحبه ذوق في العلم فالي محمد الله يتبع مذهب فوجدته في غاية
الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكلم **وقد** اجمع السلف وتختلف
علي كثرة ورع الامام وكثرة احتياطا في الدين وخوفه من الله تعالى فلا
تشتا عند من الاقوال اما كان علي شاكلة علي له ما من امام الا وقد
شدد في شيء وترك التثنية في شيء من مذهب الامام الي حقيقة رضي الله
عنه فلا خصوصية له في ذلك **فامتنع يا اخي** ما قلته لك في جميع
ابواب الفقه من باب الطهارة الي اخر الابواب فغرض صدق قولي لا سيما
في الاموال والابضاع فانه ان احتاط امام الشري فله احتياطه للتبائع
وان احتاط امام لوفوق الطلاق من الزوج قل احتياطه ان يتزوجها
بعده وبالعكس فقد لا يكون الطلاق وفتح بذلك اللفظ الذي قاله
وقصر علي ذلك سائر مسابله اختلاف ثمران ما سماه هذا المعنى من قلة احتيا
من الامام الي حقيقة ليس هو بقلة احتياط وانما هو بتيسير وتسهيل
علي الامة تنعما لما بلغه عن الشارع صلي الله عليه وسلم فانه كان يقول
يسرو ولا تقسروا يعني في كل شيء لم يصرح به شريعتي والا فكل شيء مرجح
به الشريعة ليس فيه تضييق ولا مشقة علي احد ابد **فرجع** الامر في ذلك
الي مرتبتي الميزان تخفيف وتثنية تنعما لما ورد من الشارع **سوا** وكان
طائفة بن مطرف ووالده وسفيان الثوري وغيرهم يكرهون لفظ احتيا
بين العلما ويقولون لا تقولوا اختلاف العلما وتقولوا توسعة العلما **وقد**
قال الله تعالى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه انتهى فيجب علي كل مقلد
ان لا يعترض علي قوله بمجتهد خفف او شدد فانه ما خرج عن قواعده
الدين ولا عن مرتبتي الميزان السابقة اجماعة لجميع اقوال المجتهدين واما
وكذلك يجب عليه الاحتياط اجمازم بان ذلك الامام الذي خفف او شدد
علي هدي من ربه في ذلك حتى يبين الله تعالى عليه بالوقوف علي عين
الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من اقوال علما الشريعة **وقد**
اجمع اهل الكشف علي ان الدابر مع رفع اخرج عليهم لا دفع اخرج هو احوال

الذي ينبغي امر الخلايق اليه في الجنة فينبوون منها حيث يشاءوا ولا يخبر علي
 احد عكس حال في الدنيا والحمد لله رب العالمين **فصل** في بيان
 ذكر بعض من اظهر في الدنيا علي الامام ابي حنيفة من بين الائمة علي الخصوص
 وبيان توسعة علي لامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته **روي**
 الامام ابو جعفر الشيرماوي عن شقيق البجلي انه كان يقول كان الامام ابو
 حنيفة من اروع الناس واعلم الناس واعبد الناس واكرم الناس واكرم
 احتياطا في الدين وابعدهم عن القول بالاراي في دين الله عز وجل وكان
 لا يضع مسيلة في العلم حتى يجمع اصحابه عليها ويفتد عليها مجلسا فاذا
 اتفق اصحابه كلهم علي موافقتها للشريعة قال لا يي يوسف او غيره **فصل**
 صفها في الباب الثاني انتهى **وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظر**
 يا اخي شدة ورع هذا الامام وخوفه من الله تعالى ان يزيد في شرعه ما قبله
 شريعة نبيه صلى الله عليه وسلم **روي** ايضا بسنده الي ابراهيم بن
 عكرمة المحمدي رحمه الله انه كان يقول ما رأيت في مصري كله اروع ولا
 ازهد ولا اعبد ولا اعلم من الامام ابي حنيفة رضي الله عنه **روي**
 الشيرماوي ايضا عن عبد الله بن المبارك رحمه الله قال دخلت الكوفة
 فسالت علماها وقلت من اعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام
 ابي حنيفة فقلت من اهد الناس فقالوا كلهم الامام ابي حنيفة فقلت
 لهم من اعبد الناس واكرمهم استخالا للعلم فقالوا كلهم ابو حنيفة فسا
 سالتهم عن خلق من الاخلاق الحسنة الا وقالوا كلهم لا عظم احد خلق بذكر
 غير الامام ابي حنيفة رضي الله عنه **وكان** شقيق البجلي رضي الله عنه
 يمدح ابي حنيفة ويثني عليه كثيرا ويقول علي رؤس الاشهاد في المسلا
 العظيم من مثل الامام ابي حنيفة في الورع كان اذا اشتري احد منه ثوبا
 فخلط منه علي لخلعة ثمره عليه يعطي صاحب الثوب جميع الخلعة ويقول
 قد اختلطت ذراعتك بدراعي فخذها كلها وسامحتك يا اخي دنيا واخري
 وهذا ورع لم يبلغنا وفوقه من غيره رضي الله عنه **روي** ابو جعفر
 الشيرماوي ايضا ان الامام ابي حنيفة وكلوكيلا في بيع ثياب من خمر
 وكان فيها ثوب معيب فقال للوكيل لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه
 فباعه وبني ان يبين عيبه وخلط منه علي بقية الثياب فلما اخبره
 الوكيل بذلك تصدق بثمان الثياب كلها علي الفقراء والمساكين ومجاوح
 اهل الامة **قال** وروى عن شقيق البجلي ان الامام ابي حنيفة
 رضي الله عنه كان لا يجالس في ظل جدار عزيمة ويقول ان له عند ي

قرضا

قرضا وكل قرض مرتقا فهو ربا وجاوسي في ظل داره انتفاع لي بطل جداره
ومن دقيق ورعه رضي الله عنه ان ابا جعفر المنصور ي الخليفة لما منع
 الامام ان يفتي سألته ابنته في الليل عن الدم الخارج من لحم الاسنان
 هل ينقض الوضوء فقال لها سيلي عكة مما د عن ذلك بكرة الهار فان اما ي
 منفي لفتيا ولم اكن ممن يجوز امامه بالغيث انتهى **فانظريا اخي**
 الي شدة مراخته لله عز وجل وكان هذا المنع للامام رضي الله عنه قبل
 اجتماعه به ومعرفة بمقام الامام في العلم **روي** ابو نعيم وغيره
 عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه صلب الصبح بوضوء العشا اكثر من
 خمسين سنة ولم يكن يمنع جنبه الي الارض بالليل ابدا وانما كان ينام النظم
 بعد صلاة الظهر وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 استغفروا لي قبلو لة يعني النوم قبل الظهر **روي** ايضا بسنده الي ابراهيم بن
 عبد الله بن حبيب رضي الله عنه انه كان في مصر ففتش الخليفة في بلادهم عن احد يكون مكان القاضي الذي
 مات فلم يجدوا احد يصلح لذلك غير الامام لكثرة علمه وورعه وعفته
 وخوفه من الله تعالى وقيل انه مات في السجن **وبلغ** الامام ابو حنيفة
 انهم قالوا الخليفة قد فتشنا العلماء وجدنا احدا افقه ولا اروع من
 الامام ابي حنيفة وبلييه سفيان الثوري ووصلة بن اسيم وشريك فقال
 الامام ابي حنيفة انا اخن لكم تحييا اما انا فاضرب واحبس ولا الي واما
 سفيان فيهرب واما وصلة بن اسيم فيتخامق ويتجملص واما شريك فيقع
 فكان الامر كما قال الامام رضي الله عنه فاما سفيان لبس ثياب الفتيان
 واخذ بيده عبي وخرج الي بلاد اليمن فلم يعرفه احد حين خرج **واما**
 شريك فتولي واما وصلة فدخل علي الخليفة وقال له كم عندك من الخمر
 والبرادين واي شي طمعت اليوم فقال اخرجوه عني فهذا مجنون **قال**
 الشيرماوي وبلغنا عن الامام ابي حنيفة وسفيان ووصلة انهم هجروا
 شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه عمل الخيلة ويتخلص من هذه الورطة
 فلم يفعل رضي الله عنهم اجمعين انتهى **واما** توسعة الامام ابي حنيفة
 رضي الله عنه علي لامة فكثيرة من تتبع اقواله وسياتي غايتها في
 توجيه اقوال الائمة **فمن ذلك** قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة
 من ما احما مات المستحقة بالسرجين وعظام الميتة فانه في غاية التوسعة
 علي الامة عكس من قال بمنع الطهارة من ذلك اما ومنع اكل الخبز المجبور
 بالنجاسة وان كان من المذهبين **ومن ذلك** قوله رضي الله عنه

ذلكم

يرجع الي مرتبة الميزان
 من تحقيق وتشديد
 ص

بطهارة الفخار الذي خلط بالنجاسة وقوله ان النار تظهر ذلك فان ذلك في
 غاية التوسعة علي لامة فلو لا هذا القول ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الاواني
 والاواني والشفق والزبادي والقليل والكثيران والطواجن والخبز
 وما د النجاسة التي يبيها **وقد** بلغنا ان جميع ما ذكر لا بد من خلطه بالبركة
 ليتم تما سكها بل رأينا ذلك وشاهدناه من صايج الفخار والشفق فلو لا
 تقليد الناس بالامام ابي حنيفة رضي الله عنه في قوله يحل استعمال الفخار
 لمذكور لتكدر عيش الناس واصنافهم **وقد** استنبط لقوله رضي
 الله عنه في ذلك دليل وهو ما ورد من نظير عصاة المسلمين بالنار شمر
 بعد ذلك بل خلون الجنة فان من شأن الجنة لا يدخلها الا المطهرون من
 الدنس الظاهر والباطن فكما كانت النار مطهرة من الامور المحسوسة كالرجس
 الذي يعين به الفخار **فان قلت** فما يقولون في ما يجسر من اصل
 خلقته كعظام المختبر وبقيته اجزا يده اذا احرقته هدم من بقوله بنجاسته
 من اصل الخلقة ذاتا وصفة **فالجواب** مثل ذلك لا ينبغي اضافته
 الي الامام لانه نظير اجسام الكفار فلا يظهر احراقه بالنار كما سيأتي بسطه
 وتوجيه كلام العلماء ان شاء الله تعالى **فصل** انه يجب علي كل
 مكلف ان يشكر الله تعالى علي ايجاد مثل الامام ابي حنيفة في الدنيا
 ليوسع علي الناس لتيسير الله تعالى ورسوله صلي الله عليه وسلم
 وجميع ما سكنت الشريعة عنه ولم يتعرض فيه لاهر ولا يهي فهو عافية وتوسعة
 علي لامة فليس لاحد ان يحجره عليهم ثم ان وقع من عالم تجبر في مثل
 ذلك كان علي سبيل التزهر والتورع كما نبينا النبي صلي الله عليه وسلم اهل
 بيته عن لبس الحرير مع قوله صلي الله عليه وسلم بجله للاناث دون الرجال
 والعلماء امنوا الشارح علي شريعة من بعده فلا اعتراض عليهم فيها
 بغيره للمخالف واستنبطوه من الشريعة لا سيما الامام ابي حنيفة رضي
 الله عنه فلا ينبغي لاحد الاعتراض عليه لكونه من اجل الامة واقدمهم
 قد وينا للذهب واقر بهم سندا الي رسول الله صلي الله عليه وسلم ومسا هذا
 لفعل الكابر التابعين من الامة رضي الله عنهم اجمعين **وكيف**
 يليق بامثالنا الاعتراض علي امام عظيم اجمع الناس علي جلالته وعلمه
 وورعه وزهده وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه
 منه طول عمر ما هذا والله الاية البصيرة لان جميع ما وسع به علينا انما
 هو من توسعة الشارح ثم يتقدم عدم تخرج الشريعة بذلك فهو من
 باب اجتهاده ونور قلبه وامام عظيم يوسع علينا باجتهاده مع سدة ورعه

واختصاصه

واختصاصه في دينه وسدة احتياطنا الي ما وسع به علينا كيف يسوع لمسلم
 عاقل ان يعترض عليه مع سدة احتياجه هو الي ما وسع به الامام عليه ليلا
 دنا را فاعلم ذلك وتامله فانه نفيس واياك تتوضع مع انما يعني في اعراض
 الامة بغير علم فتخسر في الدنيا والاخرة فان الامام رضي الله عنه كان يتقيد
 بالكتاب والسنة منبر من الراي كما قدمنا لك في عدة مواضع من هذا
 الكتاب **ومن** فنشئ مذهبه رضي الله عنه وجده من اكثر المذاهب احتياطا
 في الدين ومن قال غير ذلك فهو من جملة الاحاملين المتعصبين المفكرين علي
 ائمة المعدي بنهم السقيم وحاشا ذلك الامام الاعظم من مثل ذلك حاشاه
 بل هو امام عظيم متبع الي انقراض المذاهب كلها كما اخبرني به اهل الكشف
 الصحيح واتباعه لم يزلوا في ازدياد كلما تقارب الزمان وفي مزيد اعتقاد
 في اقواله واقواله اتباعه **وقد** قدمنا قول امامنا الشافعي الناس
 كلهم عيال في الفقه علي ابي حنيفة رضي الله عنه **وقد** ضرب بعض
 اصحابه وجس لتقلد غيره من الامة فلم يفعل وما ذلك والله سدي ولا
 عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الامام ولا بقولهم انه من جملة اهل
 الراي بل كلام من يطعن في هذا الامام عند المحققين بسببه المذاهبات
 ولوان هذا الذي طعن في الامام كان له قدم في معرفة منازع المجتهدين
 ودقة استنباطهم لقدر الامام ابي حنيفة في ذلك علي غالب المجتهدين
 لحقاهم اركه رضي الله عنه **واعلم** يا اخي اني ما بسطت لك الكلام علي
 مناقب الامام ابي حنيفة اكثر من غيره لارحة بالهنوين في دينهم من
 طلبية المذاهب المخالفة لهم لانهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من اقواله
 لحقاهم اركه عليهم بخلاف غيره من الامة فان وجوه استنباطاتهم من
 الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبية العلم الذين لم قدم في الفهم المدار
 واذا بان لك تبري الامة كلهم من الراي فاعلم بكلما يجده من كلام الامة
 بان شراح صدر وان لم تعرف مدركه فانه لا يخرج عن احد مرتبتي الميزان
 ولا يخلو ان تكون انت من اهل مرتبة منهما **واياك** والتوقف عن العمل
 بكلام احد من الامة المجتهدين رضي الله عنهم فانهم ما وضعوا اقوالا من
 اقوالهم الا بعد المبالغة في الاحتياط لانفسهم وللامة ولا فرق بين الامة
 المجتهدين رضي الله عنهم فكانه فرق بين الرسل كما مر بيانه في الفصول
 قبله وانما تفاوتت المقام فان العلماء ورثة الانبياء وعلي مدرجهم سالكوا
 في هذا همم وكل من اتسع نظره واشرف علي عين الشريعة الاولى وعرف
 منازع اقوال الامة وراهم كلهم يخترقون اقوالهم من عين الشريعة

بعض

ك

لم يبق عنده توقف في العمل بقول امامهم كما ينما من كان بشرطه السابق في
الميزان **وقد** تحققنا بذلك فله الحمد وليس عندي توقف في العمل برخصة
قال بها اماما اذا حصل شرطها ابداء من لم يصل الى هذا المقام من طريق الكف
وجب عليه اعتقاد ذلك في الايمنة من طريق الايمان والتسليم ومن ثم ما
ذكرناه من هذا البيان العظيم لم يبق له عذر في التخلف في اعتقاده ان
ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربه ابداء يقال لكل من توقف عن ذلك
الاعتقاد ان هولا الايمنة الذين توقف عن العمل بكلامهم كانوا اعلم منك
واورع يتيقن في جميع ما دونوه في كتبهم لا يتابعهم وان ادعيت انك اعلم منهم
ففسك الناس الى ايجون او الكذب مجرا وعباد **وقد** افني علما سلفك
بتلك الاقوال التي تراها انت ضعيفة ودانوا الله تعالى بها حتى ماتوا
فلا يقدر في علمهم وورعهم جهل مثل عبادتهم وخفاها اركم ومعلوم بل
شاهد ان كل عالم لا يفتخ في مولفه عادة الا ما لخب في تحريره ووزنه بميزان
الدلة وقواعد الشريعة وحرر تحرير المذهب واما ان تفنن
تفسك من العمل بقول من اقوالهم بالنسبة اليهم والعالي ليس من مرتبة
الانكار على العلماء لانهم جاهل بل اعلم يا اخي جميع اقوال العلماء ولو رجوخا و
رخصة بشرطها المعروف بين العلماء وشاكل بعضك بعضا ففتش نفسك
فر بما رايتها تقع في الكياير من غل وحسد وكبر ومكر واستهزاء بالناس وغيره
فيهم وكل حرام ففلا عن الشبهات وغير ذلك من الكياير ففلا عن الصغار
والمكر وهفاته ومن يقع في مثل ذلك فابن دعواه الورع وصدق فيه حتى
يتورع عن العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله ما هذا وانه الاجمل وحيث جاهلة
كيف يقع فيما عرفت دليل تخريمه من الكتاب والسنة واهماع الايمنة ويتورع
عما يراه من كلام ائمة الهدى فليستنا يا اخي تراك تتكدر من وقوعك في هذه
الكياير كما تراك تتكدر من تقليد غير ما ملكك ومن امرك بالانتقال من
مذهبك الى غيره ويا ليت ذنوبك كلها مثل انتقالك من مذهب الى مذهب
لو مثل عملك بقول امام لم تعرف دليله او عمل بقول ضعيف فاعتقادك
يا اخي الصحة من كلام ائمة الهدى واجبه عليك ما دمت لم ينكشف لك
الحجاب ولم تقف على عين الشريعة الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم
كما تقدم بيانه في فصل الامثلة الخمس عشرة وكل من نظر بعين الانصاف
وصحة الاعتقاد وجد جميع مذهب الايمنة كانهما شجرة من الكتاب
والسنة سداها ولحنتها منها والحمد لله رب العالمين **فصل**
في بيان بعض ما اطلعت عليه من كتب الشريعة قبل وصي هذه الميزان

الشريعة لتقدي بي يا اخي في ذلك ان طلت الاحاطة بها ذوقا اذ العلم قد يتجلف
عن صاحبه ويحجب عنه بخلاف الذوق ولعل قايلا يقول من اين اطلع صاحب
هذه الميزان علي جميع ما دونه المحدثون من الاحاديث والفقه من المذاهب
في ساير اقطار الارض حتى قد ران يرد ها كلها الى مرتبتين تحقيف وتشديد فاذا
اطلع علي الكتب التي طالعنها وحفظتها وشرحتها علي مسايخ الاسلام من الشر
فرعيا اسلم لي واقندي بي في مطالعة هذه الكتب الذي اذكرها ان شا
الله تعالى وكلها ترجع الى ثلاثة اقسام حفظ ممنون وشرح لها ومطالعة
لتعبي مع مراجعة العلماء في المسئلة منها **القسم الاول** في ذكر الكتب
التي حفظتها علي ظهر قلب وشرحتها علي العلماء **فمن ذلك** كتاب المنهاج
للنووي **وكتاب** الروض لابن المقرئ **وكتاب** الروض في باب الفضا
علي الغاي **وكتاب** جمع الجوامع في اصول الفقه والدين **وكتاب** الفية ابن
مالك في النحو **وكتاب** تلخيص المتناج في المعاني والبيان **وكتاب** الفية
العراية في الحديث **وكتاب** التوضيح في الخواص هشام **وكتاب** الساطية
في علم القراءات وغير ذلك من المختصرات **القسم الثاني**
ما شرحت عن العلماء فقرات مجدا الله شروح جميع هذه الكتب علي العلماء
وهي الله عنهم مرارا قراة بحث وتدقيق حسب طاقتي ومرتبتي وقراءات
شروح المنهاج للشيخ جلال الدين المحامي علي الاشياخ مع تصحيح بن قاضي
عجلون مع مطالعة شرحه الموجود في مصر عشر مرات **وقراءات** شرح الرو
علي مولفه سيدنا ومولا ما شيخ الاسلام زكريا كاملا **وقراءات** عليه
شرح المنهاج له ايضا وشرح البهجة الكبير وشرح التحرير وشرح التفتيح
وشرح رسالة القشير **وشرح** ادا ب البحث **وآداب** الفضا **وشرح**
البخاري شرحه للمولف **وشرح** للشيخ شمس الدين ابوجوري **وكتاب** القو
للاذرع **والقطعة** والتفكة للزركشي **وقطعة** السبكي علي المنهاج **وكتاب**
التوشيح لولده **وشرح** ابن الملحق علي المنهاج **والتنبيه** وشرح ابن قاضي
شهاب الكبير والصغير **وقراءات** الروضة علي الشيخ شهاب الدين الري
وكتبت اكتب علي كل درس منها زوايد شرح الروض **وزوايد** شرح الخازن
وزوايد المهمات **وزوايد** شرح المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتجنت
من سرعة مطالعته لهذه الكتب ويقول لي لولا كتابك زوايد هذه الكتب
لما كنت اظن انك طالعت كتابا واحدا من هذه الكتب **ولما قراءات**
شرح الروض علي مولفه شيخ الاسلام زكريا كنت اطلع عليه جميع المواد
التي يتيسر لي زمن القراة وتخبر جميع عباد الله من اصولها كلها حتى احطت

بعة

ص



علمنا بأصول الكتب التي استعملت فيها في الشرح كالمهمات والحدود وشرح المذهب
والقطعة **والنكحلة** وشرح ابن قاضي شهابه والرافعي الكبير **والبسيط**
والوسيط **والوجيز** وفتاوي الفقهاء وفتاوي القاضي حسين وفتاوي
ابن صلاح وفتاوي القزالي وغير ذلك **وكنيت** ابنه الشيخ علي كل عبارة
نقلها مع استقاط شيء منها **واطلعت** على اثني عشر مسيلة ذكرتها من زيادة
الروض **والحال** انما مذكورة في الروضة في غير ابوابها واحفظها الشيخ بشرحه
واطلعت على مواضع كثيرة وذكرتها من اجابات الزركشي وعين الخادم
والحال انما من قول الاصحاب فاصلها في الشرح **وقرات** شرح الفقه
ابن مالك كابن المصنف والاعمى والبصير وابن ام قاسم والكردي وابن
عقيل والاشموني مرارا على الشيخ شهاب الدين الحسبي وغيره **وقرات**
عليه شرح التوضيح للشيخ خالد **وكتاب** المغني وحواشيه وغير ذلك
وقرات شرح الفقه العراقي مرارا فقرات شرحها للمؤلف علي الشيخ
شهاب الدين الرملي وشرحها للشيخ دي علي الشيخ امين الدين امام جامع
الشيخ ابي العباس العمري **ثم** اختصرت فقرات شرحها للجلال السيوطي
وشرحها للشيخ زكريا عليه مرة واحدة **وكذلك** علوم الحديث لابن الصلاح
ومختصره للنووي **وقرات** شرح جمع الجوامع للشيخ جلال الدين المحامي
وحاشيته لابن ابي شريف علي الشيخ نور الدين المحامي **وكنيت** اقرا الحاشية
والشرح عليه علي ظهر قلبي اذا نصبت الكراس في البيت والشيخ نور
الدين ماسك الحاشية **وكان** ينبغي من سرعة حفيظي لذلك وحسن مطالعتي
وقرات المختصر وحواشيه علي الشيخ عبد الحق السبكي **وقرات** المطول
ومختصره علي الشيخ العلامة ملا علي العجمي بابه الفرافة وحواشيه **وقرات**
شرح الشاطبية للسخاوي ولا بن القاص وغيرهما علي الشيخ نور الدين ابراهيمي
وغيره **وقرات** من كتب التفسير وهو ادها تفسير الامام البغوي علي شيخ
الاسلام الشيخ شهاب الدين الشيبيني **وكنيت** وقرات الكشاف وحواشيه
وتفسير البيضاوي وحواشيه للشيخ جلال الدين السيوطي علي شيخ الاسلام
ذكرها مرة واحدة **وكنيت** اطلع علي ذلك تفسير ابن ذرارة **وتفسير** ابن
عادل **وتفسير** الكواشي **وتفسير** الواحدي **الثلاثة** **وتفسير** الشيخ عبد
العزبز الدينوري **الثلاثة** **وتفسير** التلبي **وتفسير** الجلال السيوطي
المسمى بالدر المنثور وغير ذلك **وتنصت** من قراتي الحاشية التي وضعها
شيخ الاسلام المذكور علي تفسير البيضاوي **وقرات** شرح البخاري
للشيخ شهاب الدين الفسطلاني علي مؤلفه المذكور **وكنيت** اطلع علي تفسير

القرآن العظيم لاجل ما في البخاري من الايات لا يعرف فقلات المفسرين
فيها **واطلع** عليه ايضا شرح البخاري للمحافظ ابن حجر وشرحه للكرماي
وشرحه للعيبي **وشرحه** للبرماوي وغير ذلك **وقرات** عليه شرح
مسلم للامام النووي **وشرحه** للقاضي عياض **والقطعة** التي شرحها
الشيخ شهاب الدين المذكور علي مسلم **وقرات** كتابه الاجودي علي شرح
الترمذي لابي بكر بن العربي لما يكي وكذلك قرات عليه كتاب الشفا للقاضي
عياض **وكتاب** المواهب اللدنية في المنح المحمدية وغير ذلك **الفصل**
الثالث ما طالعتني نفسي وكنيت اراجع الاشياخ في مشكلاته بعد
قرايتي علي الاشياخ جميع الكتب المتقدمة كلها **وطالعت** شرح الروض
توخمسة عشر مرة **وطالعت** كتاب الامام الشافعي رضي الله عنه
ثلاث مرات **وكنيت** اطلع عليه استندراكات الاصحاب وتقييداتهم عليه
في شرحهم وتعليقهم **وطالعت** مختصر المزني وشرحه الذي وضعه عليه
شيخ الاسلام زكريا كذا كذا مرة **وطالعت** مسند الامام الشافعي مرات
واحادي مرة واحدة **وطالعت** كتاب المحامي ابن حزم في الخلاف العالي
وهو ثلاثون مجلدا **وكتاب** الملل والنحل **وكتاب** المعالي مختصر الجلال للشيخ
محيي الدين بن العربي **وطالعت** احادي الماوردي وهو عشر مجلدات
وكذلك الاحكام السلطانية له مرة واحدة **وطالعت** فروع ابن ابي عمير
وكتاب السامع لابن الصلاح **وكتاب** العدة لابي محمد الجويني **وكتاب**
المحيط والعدوة له مرة واحدة **وطالعت** الراعي الكبير والصغير مرة واحدة
وطالعت شرح المذهب للنووي **والقطعة** للسبكي عليه نحو خمسين مرة **وطا**
شرح مسلم للنووي خمس مرات **وطالعت** المهمات والمعقبات عليها مرتين
وطالعت الحداد مرتين ونصف **وطالعت** الفتوح للذريعي والتوسيط والفتح
له مرة واحدة **وطالعت** كتاب العدة لابن الملقن والعماليه وشرح التبيين
له مرة واحدة **وطالعت** تفسير الجلالين نحو ثلاثين مرة **وشرح** المنهاج
للجلال المحامي نحو عشر مرات **وطالعت** فتح الباري علي البخاري مرة **وشرح**
العيبي مرة **وشرح** الكرماي ثلاث مرات **وشرح** البرماوي مرتين **والشيخ**
للزركشي ثلاث مرات **وطالعت** الفسطلاني ثلاث مرات **وشرح** مسلم
للقاضي عياض مرة وللغاري مرة **وطالعت** تفسير البغوي ثلاث
مرات **والخازن** خمس مرات **وابن** عادل مرة **والكواشي** ثلاث مرات **وتفسير**
ابن زهرة ومكي مرة واحدة **وتفسير** الجلال السيوطي الدر المنثور نحو ثلاث
مرات **وطالعت** الكشاف بجواشيه نحو حاشية الطيبي **وحاشية** القناري

وحاشية ابن المنير عليه ثلاث مرات **وعرفت جميع المواضع الذي واقف عليها**
 اهل الاعتراف وجميعها في جزء **وطالعت علي الكشاف ايضا البحر لا يجران**
 واعراب السمين واعراب السفايفي **وطالعت تفسير البيضاوي مع**
 حاشية الشيخ ذكر ما عليه ثلاث مرات **وطالعت تفسير بن المقرب**
 المقدسي وهو مائة مجلد **وطالعت نقاش سيرة الواحد في الثلاثة وتفسير**
 المعز الدين في الثلاثة كل منها مرات **وطالعت من كتب الحديث ما لا يحصى**
 له عدد في هذا الوقت من الاسانيد والاجزا المكوطة الامام مالك ومسنده
 الامام احمد ومسانيد الامام ابي حنيفة الثلاثة **وكتاب البخاري وكتاب**
 مسلم **وكتاب ابي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وصحيح ابن**
 خزيمة **وصحيح ابن جبان ومسنده الامام سفيان بن عيينة الازدي**
ومسنده عبد الله حميد والغيلانيات ومسنده الفردوس وطلعت
المعاجم الثلاثة للطبراني وطلعت من الجوامع الاصول كتاب ابن الاثير
وجوامع الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السنن للبيهقي ثم
اختصرتها وقد قال بن الصلاح ما نزل كتاب في السنة اجمع للادلة من
كتاب السنن الكبرى للبيهقي وكان لم ينزل في سائر اقطار الارض حديثا
الا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو من اعظم اصولي التي استندت منها في
الجمع بين الاحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطلعت من كتب
اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الاثير وكتاب القاموس وكتاب
تهذيب الاسماء واللغات للنووي مرات وطلعت من كتب اصول الفقه
والدين نحو ثلاثين مؤلفا واحطت علما بما عليه اهل السنة والجماعة
وجما عليه اهل المعتزلة والجمانية واهل الشطح من عبادة المتصوفة المتعطلين
في الطريق وطلعت من فتاوي المتقدمين والمتأخرين سالا احصي له عدد
فتاوي الفقا وفتاوي القاضي حسين وفتاوي الماوردي وفتاوي
الغزالي وفتاوي ابي احمد وفتاوي ابن الصلاح وفتاوي بن عبد السلام
وفتاوي السبكي وفتاوي البلقيني وكل من هاتين الاخيرتين مجلدات
وطالعت فتاوي شيخنا الشيخ ذكرنا شيخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك
كفتاوي النووي الكبرى والصغرى وفتاوي بن الصلاح وفتاوي بن الزكاح
وفتاوي ابي شريف وغير ذلك ثم جمعتها كلها في مجلد باستقاط المتداخل
منها وطلعت من كتب الفتاوى اعد بن عبد السلام الكبرى والصغرى
وفتاوى الزركشي ثم اختصرتها عن الاخير وطلعت من كتب السير كثيرا
كسيرة ابن هشام وسيرة الكراعي وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ

محمد الشامي وهي اجمع كتاب في السير في المعجزات وخصا بصحاح الجلال السيوطي
 ثم اختصرته **وطالعت من كتب المتوفى ما لا احصي له عدد الان كالفتوح لابي**
طالب المكي والرعاية للمحدث المحاسبي ورسالة القشيري والاحياء للقر
وعوارف المعارف للسهروردي ورسالة النور لسيد احمد الزاهد وريح
مجلدان وكتاب منهج المنه لسيد محمد الغري وهي ستة مجلدات وكتاب
الفتوحات المكية وبعشر مجلدات ثم اختصرتها وطلعت كتاب الملل
والنحل لابن خزم كذا مرة وعرفت العقايد الصحيحة والفاصلة ثم
ترتبه الحجة الى مطالعة بقية المذاهب الاربعة وطلعت من كتب المذاهب
المالكية وكتاب المدونة الكبرى ثم اختصرتها ثم طالعت الصغرى وكتاب
ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن ابي زيد اللتائي والشيخ
جلال الدين بن قاسم وطلعت شرح المختصر لهرار ولفقائي وغيره وابن
الحاجب وكنت اراجع في مشكلتها ابن قاسم والشيخ شمس الدين اللقاني
واخيه الشيخ ناصر الدين واحطت علما بما عليه الفتوى في مذهبه وما افرد
به الامام مالك من بقية الائمة من مسائل الاستنباط وطلعت من كتب الحقيقة
الفردوي وشرح مجمع البحرين وشرح الكثر وفتاوي قاضي خان ومنظومة
النسفي وشرح المهداية وتخرج احاديثها للمحافظ الزيلعي وكنت اراجع
في مشكلتها الشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن المشلي
والشيخ شمس الدين الغزي وغيرهم وطلعت من كتب الكتاب شرح اعر
وابن بطلة وما بينهما من الكتب وكنت اراجع في مشكلتها شيخ الاسلام
الشيخ شمس الدين وشيخ الاسلام الفتاوى وغيرهما كل هذه المطالعة كانت
بين وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وقتي **فمدا ما استخفرت**
في هذا الوقت من الكتب التي طالعتها ومن شك في مطالعتي لها من الاقران
فليأتني باي كتاب سأل من هذه الكتب ويقره علي وكذا احله له بغير مطالعة
فان الله تعالى علي كل شي قدير **واخبرني سدي علي الموصفي**
رحمه الله تعالى انه قرأ في يوم وليلة ثمانية وخمسة وستين الف حتم هذا
كلامه رحمني الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي ان محمد بن جرير
الطبري انه حاسبه الحبار قبل موته علي الف رطل حبر وثمانية ارباط
انتهى وكنت اطالع البحر الكامل من شرح المذهب والمهمات واكتب زوايد
علي درسي في الروضة في ليلة واحدة وكان غالب اقرا في ليلتي التي تركت
الاستقال بالعلم لكوني كنت لا احضر دروس شيئا فم فبقولون لو ان فلانا
دام علي الاستقال لكان من اعظم المفتين في مصر الان وكنت احضر دروسهم

لي

يتي

لغة

في بعض الاوقات فلا بحث ولا انكلم ولا استشكل مسيلة من المسائل الكوني اعرف
المنقول فيها انتهى **نظا لع** يا اخي مثل ما طالعنا من هذه الكتب ان اردت
الاحاطة باقوال العلماء كلها والحمد لله رب العالمين **ولنشرع في الجمع**
بين الاحاديث الشريفة وتنزيلها على مرتبتي الشريفة المظهرة من تحقيف
وتشديد بدعلا يقول الامام الشافعي وغيره ان اقوال المحدثين يحملها على حالين
اولى من الغاء احدهما **فأقول وبالله التوفيق** من الاحاديث التي
اختلفت العلماء رضى الله عنهم في معناها حديث البيهقي مرفوعا خلق الله
نحالي لما ظهور لا يتجسد شي وحديث البيهقي ايضا عن ابن مسعود رضى
الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النبوة طينة
وما ظهور ثم نوصا صلى الله عليه وسلم به وصلى مع حديث البيهقي مرفوعا
الصعيد الطيب وضوا المسلم ولو في عشر سنين حتى يجد لما فاذا وجد هـ
فليمسسه جلده فانه خير فالحدثان الاولان محققان والحدثان الاخران
مشددان **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان** فليس لمن قدر على الماء الخالص
او المتغير يسيرا بطرح ثم اذ يربى فيه ان يتيمم بالتراب فالمراد بالنبوة
الذي قال الامام ابو حنيفة بصحة الوضوء بتعالى للشوارع عامم يخرج الى
حد الفقاع كما ان المراد به ما لم يسكن باجماع لقوله في حديث عبد الله بن
مسعود رضى الله عنه وما ظهور فافهم **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة هلا اخذتم اهابها فاذ بقضوه فـ
تفتمم به **مع قوله** صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن
حكيم انه قال كتب النبي ارسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه بشهر
او باربعين يوما لا تتفقوا من الميتة باهاب ولا عصبه فالحدث الاول
فيه التحقيف على المحتاج الى مثل ذلك الجلد بقربته ان الشاة كانت ليموت
وج من الفقر كما في بعض طرق الحديث وكانوا يغتدقوا بها عليها والحديث
الثاني يحول على من لم يحتج الى مثل ذلك من الاعيان واصحاب الرفاهية
فرجع الحديث الى مرتبتي الميزان من تحقيف وتشديد **ومن ذلك**
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذ فتوا الاطفال والدم والشعر فانه
ميتة **مع حديث** البيهقي ايضا مرفوعا لابي اسيد عن عبيد الله بن عبد الله بن
عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال اذا غسل بالما ففي الحديث الاول نجاسة
الشعر الذي على الجلد المدبوع وفي الحديث الثاني انه متنجس بغيره بغسله بالما
وبه قال الحسن واحج له حديث مسلم في ذبايح البربر والمجوس من قوله صلى
الله عليه وسلم في جلد ذبايحهم دباغه ظهوره فيمثل الشعر الذي على الجلد فيمثل

الحديث الاول على اهل الرفاهية الذين لا يحتاجون الى مثل ذلك ويحمل الثاني
على المحتاجين الى مثله من ذوي الحاجة تطهير ما يقال في شعر الميتة **فرجع**
المحدثان في شعر الميتة الى مرتبتي الميزان في التحقيف والتشديد **ومن**
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منع الادهان بما في عظم العاج كما رواه مسلم
وغيره عن ابن عباس قال قال النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي فاج من
السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال قال امري رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان استنري لفاطمة فلاة من عصب وسوار من عاج ومن حديث البيهقي
ايضا عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحقشط بالعاج فيحدث
الاول منع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني وعامه جوار استعماله
فيحمل الاول على الذين يجدون غيره او على استعماله فيما فيه رطوبة ويحمل الثاني
على اهل الحاجة اليه او استعماله في الشيء كما في **فرجع الامر الى مرتبتي**
الميزان من تحقيف وتشديد **ومن ذلك** حديث المستور ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم في عزادة من مزادة المشركين فسحق اصحابه منها
وحديث البيهقي عن جابر كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فنصب من ابناء المشركين ونستمتع بها فلا يعاب علينا **مع حديث** البيهقي
عن عابشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهي عن
الشرب من اواني النصارى **وفي رواية** للشيباني ان ابا ثعلبة قال يا رسول
الله انما بارا حتى اهل كتاب اثننا كل من اتيتم فقال صلى الله عليه وسلم ان
وجدتم غير ابيهم فلا تاكلوا فيها وان لم تجدوا غيرها فاعسلوها وكلوها
فيها ففي النسق الاول التحقيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي
حديث ابي ثعلبة التشديد من وجه والتحقيف من وجه فالتشديد في
حق من وجد غير ابيهم والتحقيف في حق من لم يجد غيرها كما نرى **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان لكن في حديث ابي داود ما يدل على ان الامر وقع
حيث العلم بنجاسة ابيهم فتأمل **ومن ذلك** حديث البيهقي
مرفوعا لادمنون لم يذكر اسم الله عليه **مع حديث** البيهقي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال انه لا يتم صلاة احدكم حتى يسبح الوضوء
كما امر الله والمراد بقوله كما امر الله يعني في القرآن وليس فيما امر
الله تعالى بالسمية على الوضوء ففي الحديث الاول التشديد على
الصحة او الكمال وفي الثاني التحقيف **فرجع الحديث الى مرتبتي**
الميزان كما سبق في بسطة في الجمع بين اقوال المجتهدين **ومن ذلك**
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من نوصا فليغفره فليستحق

في



مع حديث مسلم فروعا عشرة من الفطرة وعدمها المصحفة والاستساق
فالحديث الاول مشددا لما فيه من صيغة الامر وحديث الثاني تخفيف **فرج**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي
ان ابن عباس كان اذا توضأ قبض قبضته من ماء ثم نقض يده فمسح بها راسه
واذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديث
ايضا باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكم كان ياخذ لاذنيه ما خلا في الذي ياخذه لراسه وكان ابن عمر اذا توضأ
يعيد اصبعه في الماء لمسح بها اذنيه فالحديث الاول فيه تخفيف **واحد**
الثاني وفعل ابن عمر تقابله فيما تشديد **فرج الامر الى مرتبة الميزان**
ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فلم عليه وهو يتوضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام فاخذ
ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال ان لم يمنعني
ان ارد عليك الا اني كرهته ان اذكر اسم الله تعالى الا على طهارة **مع حديث**
مسلم مع عائشة قالت كانت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى
على كل احياء فالحديث الاول مشددا والثاني تخفيف فيجل الاول على
اهل الكمال في الادب والثاني على من دونهم **فرج الامر الى مرتبة الميزان**
ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بال قايما مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول
وهو جالس وقال لعمر بن الخطاب لا تبذل قايما فاما بال قايما بعد حتى مات فاما
الاول فيه تخفيف لان فيه صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز والمحدثان الاخران
فيما تشديد بالنظر الى اهل كمال الادب والحياء وحال غيرهم **فرج الامر**
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا عن انس بن مالك
عن محمد بن جعفر عن الحسن بن علي عن البيهقي اذا استجمر احدكم فليستجمر ثلاثا مع
حديثه ايضا من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا فلا يخرج فالحديث
الاولان فيما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف **فرجعت** الاحاديث
الى مرتبة الميزان ومن حمل التورية في الحديث الثالث على ما يكون من
التورية بعد الثلاث فهو راجع الى مرتبة التشديد وكذلك انه صلى الله عليه
وكم رد الرواية وقال ابوتوني بحجوه تشديد بالنسبة لمن لم يثبت هذه
الزيادة ومن ذلك الاستحباب ان لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وانما جاعل الصحابة والتابعين فيعتقون منه فسدوا وبعضهم
جوزه تخفيف **وهو** ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا عن العيصان وكا السراي

رواية

فمن نام فليتوضأ مع حديث البيهقي عن حذيفة بن اليمان ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اخففت من خلفه وهو جالس فتقوى راسه فقال يا رب
الله وجب علي وضوئي لاني نفع جنبيك فالاول عام في نقض وضوئي
ولو جالس استمكننا والثاني فيه عدم نقض وضوئي نام جالسا وعليه فيجل
الاول على حال الاكابر من اهل الدين والورع ويجل الثاني على حال غيرهم
ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى اولاستم النساءغير
اجماع بقوله لما عز لعلك قبلت او لمست مع حديث عائشة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث
الاول مشددا فيسيرا في نقض الوضوء بالمس والتقبيل والثاني صريح في عدم
النقض فيجل النقض على حال من لم يملك اربه وعدم النقض عليه من يملك
اربه **فرج الامر الى مرتبة الميزان** على قياس ما قاله العلماء في نظيره
من قبلة الصائير وكذلك الحكم في الممسوس **ومن ذلك** قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث البيهقي وغيره مرفوعا اذا مس احدكم ذكره فليتوضأ
وفي رواية فلا يصلي حتى يتوضأ وفي رواية له من مس فرجه فلا يصلي
حتى يتوضأ وفي رواية البيهقي وايضا امرأة مسست فرجها فليتوضأ مع حديث
طلق بن عدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأل عن
مس ذكره هل هو الا بضعه منك فالحديث الاول بطرفه مشددا ومحمول على
حال الاكابر وحديث طلق تخفف محمول على حال غيرهم بدليل كون طلق
كان راعيا لا بل قوم وقد كان علي بن ابي طالب رضي الله عنه ذكره وجهه
يقول ما ابالي مست ذكرى ام اذني **فرج الامر الى مرتبة الميزان**
ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج
فصلي ولم يتوضأ مع حديث البيهقي مرفوعا اذا اقا احدكم في صلاة او قلس
او رعت فليتوضأ ثم يني على ما معني ومن صلاته عالم يتكلم فالاول تخفيف
والثاني مشددا وكذلك القول في حديث الفقه في الصلاة الذي رواه
البيهقي من ان اجمي وقع في حفرة واليني صلى الله عليه وسلم في الصلاة ففعل
طوائف فامر النبي صلى الله عليه وسلم من ضحك ان يعيد الوضوء والصلاة
مع قول فقها المدينة وغيرهم من الصحابة انه يعيد الصلاة دون الوضوء هو
راجع الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة بوضوء واحد
في رواية البيهقي انه صلى خمس صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري
غيره والشرا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان

ل
يع

يث

المسح علي كفين وفي رواية له وثراؤه لومض السائل في مسئلته لجعلها خمسا
وفي رواية عن ابن عمارة قال قلت يا رسول الله المسح علي كفين قال نعم
فقلت يوما قال ويومين فقلت ويومين قال وثلاثة قلت يا رسول الله
وثلاثة قال نعم وما بذلك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم
حتى عدد سبعا ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بدالك فحدث مسلم وغيره
فيه تشديد وحديث البيهقي بجميع طرقه فيه تخفيف ويصح حمل الأول
علي حال الأكابر والثاني علي حال غيرهم وبالعكس من حديث قوة حجة
الأبدان ومنعها بفعل الطاعات والمعاصي **فرجع** الامراي مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن معمر اذا تحرق اخف وخرج منه الماتن بواضع
الوضو فلا يسح عليه مع قول الثوري المسح علي كفين ما تغلقا بالقدم
وان تحرقا قال كذلك كانت خفاف المهاجرين مخزقة مشقة فقول معمر
فيه تشديد وقول الثوري فيه تخفيف ولم اجدي في ذلك شي عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم المحرم ان يقطعها اسفل من الكعبين فان في ذلك
دلالة علي ان اخف اذا لم يخط جميع القدم فليس هو بخف يجوز المسح عليه
فرجع الامر في ذلك الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين غسل
الجمعة واجب علي كل مختلم وحديث البخاري اذا اتي احدكم الجمعة فليغتسل
مع حديث البيهقي من توضأ يوم الجمعة فيها ونعت ويجزي من الغرضته
ومن اغتسل فافضل فالاول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف
وحمل بعضهم الاول علي من كانت رايحة تؤذي الناس والثاني علي من ليس
لدايحة كريمة **فرجع** الامر في ذلك الي مرتبتي الميزان **قال** بعضهم
واما خضر صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالمختلم لانه هو الذي يظهر
من الصنان الذي يؤذي الناس ويضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن
شان الغسل ان يزيل القدر وينعش البدن فذلك امر به المختلم **ومن**
ذلك حديث البيهقي وغيره في الحايض من اغتسل كل شيء الا الجماع مع حديث
عائشة انده صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الحايض الا من وراء الثوب او
الا زار رواه البيهقي فالاول فيه التخفيف والثاني فيه التشديد وحمل
بعض العلماء الاول علي من يملك اريد والثاني علي من لم يملك اريد **فرجع**
الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابن عمر وغيره في المستحاضة انما
تغتسل من الطهر الي الطهر مع رواية عن عائشة تغتسل كل يوم غسلا
واحدا مع قول علي وابن عباس توضأ المستحاضة عند كل صلاة وكانت
ام حبيبة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل نفسها الا بامر رسول

الله صلى الله عليه وسلم فم بين تخفيف وتشدد **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان
والله اعلم **فصل** في مسئلة مرتبتي الميزان من الاجناد والامام من كتاب
الصلاة الي الزكاة **ومن ذلك** حديث البيهقي عن ابن عباس في اما مده
جيريل ما لبني صلى الله عليه وسلم ان جيريل صلي بالبي صلى الله عليه وسلم
حين غاب الشفق وانه صلى الله عليه وسلم في المرة الثانية حتى مضى
ثلث الليل الاول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق الي
ثلث الليل الاول مع حديث ابن عباس ايضا وقت العشا الي الفجر فالحديث
الاول فيه تشديد لانهما مده خروج الوقت بمعنى الثلث الاول وفي الثاني
التخفيف الي طلوع الفجر **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** في
حديث امامه جيريل ما لبني صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقول
فيها الوقت ما بين هذين مع قوله صلى الله عليه وسلم في العصر وقت العصر
ما لم تغرب الشمس مع قوله صلى الله عليه وسلم في الصبح وقت الصبح ما لم
تطلع الشمس هو يرجح الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله صلى الله
عليه وسلم لا تؤذون الا متوضي وقيل من قول اي هريرة مع حديث عائشة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله علي حيائه ومع قول
ابراهيم النخعي كانوا الا يرون باسا ان يؤذن الرجل علي غير طهارة وفي
رواية وضو فالحديث الاول مشدد وما معه تخفيف **فرجع** الامر الي
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من اذن فهو يقيم وفي رواية انما يقيم من اذن مع حديثه ايضا
في قصة سيب مشر وعينة الاذان ان عبد الله بن زيد قال يا رسول الله
الرؤيا يعني في كيفية الاذان ويؤذن بلا فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاقم انت ففي الحديث الاول تشديد وفي الثاني تخفيف
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الاذان والاقامة لكل صلاة ليلة المزد
مع حديث مسلم ايضا انه صلاهما باذان واحد واقامتين ومع حديث
الي داود انه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشا باقامة واحدة
لكل صلاة ولم ينان في الاول مع رواية ولم يناد منها قال البيهقي وهو اصح
الروايات عن عمر فالحديث الاول وما وافقه فيه التشديد وما قام به
فيه التخفيف **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي
عن عائشة انها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواية انها كانت تضيئ بخير
اقامة فالرواية الاولى مشددة والاخرى مخففة **فرجع** الامر الي مرتبتي

له

اري

لغة

الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا قيل انه من قول ابن عمر انه يؤذن للصبح في السفر دون غيرها من الصلوات فانه يقيم لها مع ما صح من الاحاديث فمن الاذان في السفر للجماعة والمفرد فالحديث الاول والاثر مخفف والثاني مشدد **فخرج** الامري مرئبي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين امر بلال ان يسمع الاذان ويوتر الاقامة مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يلى محذورة حين علمه الاذان والاقامة مثنى مثنى وحمل بعضهم قول مثنى علي قوله قد قامت الصلاة فيه تخفيف في صفة الاقامة والثاني فيه تشديد واما قول البعض المذكور فغيره تشديد في لفظ قد قامت الصلاة فقط **فخرج** الامري ايضا الى مرئبي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة رجع يديه بالتكبير ثم وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول علي رضي الله عنه ان السنة وضع الكف على الكف فالاول مشدد ومن حيث كون مراعاتها وهما تحت الصدر اسبق من مراعاتها تحت السرة بدليل ان اليد ثقيل وتزلز ويحتمل ان يكون علي رضي الله عنه راى يدري الصحابة تحت السرة حين نقلوا فظن انهم وضعوها تحت السرة ابتداء واحكاما لهم وضعوها تحت الصدر **اولا** **ومن ذلك** قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للمسي صلاة وهو خلاد ابن رافع الزرقي اذا تمت الى صلاة فكبّر ثم اقرا بما تيسر منك من القرآن مع حديث البيهقي عن ابي هريرة قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انا ادي لا صلاة الا بقراءة الكتاب فما زاد فاول مخفف والثاني مشدد ثم نسخ متنفي عليه لاحد حديثين **فخرج** الامري مرئبي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره مرفوعا لا صلاة لمن لم يقرأ بما امر القرآن اي فقط فصاعدا مع رواية اقرا بما امر القرآن اي فقط فالاول مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامري مرئبي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن انس رضي الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم واني بكروا وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بالجهر لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم لانه اول قراءة ولا في اخرها فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن جابر والنسائي فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الاحاديث مع حديث البخاري وغيره عن انس قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدا ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ويمد بالرحمن ويمد بالرحيم وانه قال بن عباس و ابو هريرة وعبد الله بن عمر وروى ايضا عن عمر وعنه علي وابن الزبير رضي الله

عنهم

عنهم فالحديث الاول بجميع طرقه مخفف والثاني بجميع طرقه مشدد **فخرج** الامري مرئبي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في الصلاة رجع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر فكان يفعل ذلك حتى يكبر للركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الاحرام وعند الرقع من الركوع وفي رواية لما كان واذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة يرفع يديه ثم لا يعود مع حديث بن مسعود لما صلى بالناس لا يصلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع مرة واحدة ومعلوم ان ذلك في حكم المرفوع فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامري مرئبي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وفي رواية البيهقي اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فليقل من خلفه ربنا ذلك الحمد مع ما احده الشافعي حيث استحجب للمؤمنين الجمع بين الذكرين فالاول مخفف والثاني مشدد بالنظر لشاهد المصلين ممن راى الامام واسطة بينه وبين الله في الاخبار عن كونه قبل حمد الما قال ربنا ولك الحمد علي ذلك ومن حجب عن هذا المشهد قال سمع الله لمن حمده نقلا ولا يقول حمد **فخرج** الامري مرئبي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره كان صلى الله عليه وسلم اذا سجد تقع ركبته قبل يديه واذا رفع رقع يديه قبل ركبته وفي رواية لابي داود فاذا نهض من السجدة على ركبته واعتمد على فخذه مع حديث ابي داود والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سجد احكم فلا يركن كما يركن البعير هو وليضع يديه ثم ركبته فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف باعتماده علي يديه اذا قام من السجود **فخرج** احمد بن مرئبي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الكوعين في السجود يعني مكشوفتين وحديثه ايضا شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرخصة في جباهنا واكتفانا فلم يسكننا من حديث البيهقي عن بعض الصحابة انه كان يسجد على الخوا الطويل الكمين المسقة في اخراج يديه وكان الخبي يقول كان الصحابة يصلون في ثيابهم وبراسهم وطباستهم ما يخرجون ايديهم وروي البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملتحف به يصنع يديه عليه فيقيد يديه بخصاوي في رواية له يقي بالكساء يرد الارض يديه ورجله **فخرج** الامري مرئبي الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري

ع

مومنين

وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم من اجلسه عن مالك بن الحويرث
انه كان يصلي بالناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا دفع راسه
من السجدة الثانية جلس ثم اعتمد على الارض مع حديث البيهقي عن عبد الله
ابن عمر انه كان اذا رفع راسه يرجع من سجدة الى سجدة في الصلاة على صفة وركبته
ويقول انما كان يصلي الله عليه وسلم معتمدا على يديه من اجل ضعف كان فيه
فالحديث الاول محقق والثاني مشدد **فخرج** الحديثان الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان اذا فقه في الصلاة وضع ذراعه اليمن على ركبتيه ورفع اصبعه
السميكة فراحناها شيئا وهو يدعوا لا يحركها مع حديثه ايضا عن دايل بن
مجرانه راي رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اصبعه يحركها ويدعوا بها ومع
حديثه ايضا مرفوعا يحرك الاصبع في الصلاة مدعرة للشيطان فالاول محقق
والثاني مشدد وسياتي توجيههما في الجمع بين اقوال الائمة **فخرج** الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال
عليه السلام صلى الله عليه وسلم التمسد كفي بين كفيه كما يعمل في السجدة
من القرآن التحيات لله الى اخره مع حديث عمر بن العاص انه سمع عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا فقه الامام اخر ركعة من صلاته ثم احدث
قبل ان يقسم ففقد تحت صلاته وفي رواية فاحدث قبل ان يسلم فقد
جازت صلاته فالاول مشدد والآخر محقق فيحمل الثاني على اصحاب
الصنوبرات والاول على غيره كما هو الغالب على الناس **فخرج** الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم عن ابي موسى الاسدي قال كان اول
ما يتكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس للشهد التحيات الى اخره
مع حديث البيهقي عن جابر وعنه عن عمر بن عبد الله بن عثمان عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يعلمنا الشهادتين الله وبالله التحيات لله فالاول محقق
بترك التسمية والثاني مشدد بذكرها **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان قال
الجاري حديث جابر خطا فعلى ذلك يرجع الامر الى مرتبة واحدة كالحديث
الذي ورد في **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره السابق مرفوعا لا صلاة
الا بفتح الكتاب مع حديث الامام ابي حنيفة والبيهقي مرفوعا من صلى
خلف امام فان قرأ الامام له قرأه **فخرج** وهذا محمول على حال الكفا
الذين يجتمعون بقلوبهم على حفرة الله تعالى اذا سمعوا قراءة امامهم كما ان
من يقرأ القرآن بعد قراءة امامه كما سيأتي محمول على حال من لم يجتمع بقلوبهم
على حفرة ربه بقراءة امامه وبالاول قال ابن عباس وابن مسعود وابن

عمر وجاعلة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي مرفوعا الى اكرم
نقروه وراهم وكم قالوا اجل ما رسول الله لا تضلوا الايام القرآن انتهى •
قال عطاكا نوابرون ان علي المأمور القراءة فيما يسره الامام دون ما يحرم
به **فخرج** الامر في ذلك الى مرتبة الميزان وسياتي توجيهه الاقوال انما
حقيقة رضي الله عنه كان يكتفي القراءة بذكر اسم الله في الصلاة ويقولوا قوله
تعالى وذكر اسم ربه فعلى وان ذلك محمول على من يجعل له حجة القلب
اذا ذكر اسم ربه **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره عن النضر بن الربيع
الله عليه وسلم فقلت شهر ايدعوا علي قوم ثم تركه الا في الصبح فلم يزل
يقنت فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية البخاري ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلت في الركعة الاخيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله من حمد بحمد
البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم في شيء من صلاته وعن ابي محمد قال صليت خلف عبد الله بن
عمر صلاة الصبح فلم يقنت فقلت له لا اراك تقنت فقال لا احفظه من
احد من اصحابنا فالاول مشدد والثاني محقق عنده من لا يقول بالشيخ
فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البخاري مرفوعا
الفخذ عورة مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حسر
الازرار عن فخذه فالاول مشدد والثاني محقق ويصح ان يكون الاول
تسريعا لاهل المرواة والثاني لاحاد ائمة **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة
في الثوب الواحد فقال اولكم ثوبان مع حديث مسلم مرفوعا لا يصليان
احدكم في الثوب الواحد فالاول محقق والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل في الصلاة عن الرجل يجدي الصلاة شيئا فقال لا يصرف حتى
يسمع صوتا او يجدر بجامع حديث البيهقي مرفوعا اذا افاض احدكم في الصلاة
او قلبيس فليصرف وليتوضا ثم ليسني على ما معنى ما لم يتكلم فالاول محقق
والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان والتقليس هو غلب
التي تعني الحديث اذا استسما احدكم او غلبه فهو نظير حديث من ذرعه
التي فلا بأس وان اختلف حكم الميام مع الصلاة **ومن ذلك** حديث
مسلم وغيره ان جابرا اذ ركز رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم
عليه فاسار صلى الله عليه وسلم بيده الى الارض يردد عليه مع حديث البيهقي
وغيره ان المصلي يردد بعد السلام فالاول محقق والثاني مشدد **فخرج**

يث

ة

تبي

الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول اعلى كابر الدنيا من الملوك والامراء والنبأ
علي غيرهم من لا تشار بعد رد السلام عليه **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره
مرفوعا بقطع صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل موخره الرجل المرأة والجار
والكلب الاسود مع حديث مسلم وغيره ايضا عن عائشة قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة من الليل اذا اعتزفتة بعينه وبين
القبلة كما عتاز من الجحارة مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يصلي والجاره تزحف بين يديه والكلب يجر بين يديه لم يزجره
ومع قول عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شي فالاول
مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالسخ **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** حديث الامام الشافعي ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لرجل صلي في بيته ثم جاء الى المسجد اذا جئت فصلي مع الناس
واذا كنت قد صليت في بيتك وتطأ به من الاحاديث الاخرى باعادة الصلاة
في جماعة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تضلوا صلاة في يوم مرتين **وروي** رواية لا صلاة مكتوبة في يوم
مرتين حتى كان ابن عمر اذا جاورا الناس في صلاة مكتوبة جلس ولا يصلي
معهم ويحتمل ان يكون المراد لا تضلوا صلاة مكتوبة فوادي مرتين اول تضلوا
خوفان ياتي من بعدكم فيعتقد انهم فرض عليكم ثانيا فالحديث الاول
الذي يامره بالاعادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من شئ القوة
في الصبح اربع التوسيع للهو قيا سا على من قام من ركعتي فلم يجلس ثم
حديثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالناس فلم يفت قال
البيهقي ولم ينقل عن احد من الصحابة انه تركه القنوت فسجد لله لاجله
ابدا فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه
وسلم تشهد بعد سجدة السهو ثم سلم مع حديث البيهقي ايضا انه صلى الله
عليه وسلم ولم تشهد مع روايته ايضا انه صلى الله عليه وسلم تشهد قبل
السجدة فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان
وسيا في توحيد القولين في الجمع بين اقوال الامة ان شاء الله تعالى **ومن**
ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر
اسم الله ولا صلاة لمن لم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وقول الشعبي
من لم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهادتين بعد صلاة مع قوله

ابي مسعود البديري لو صليت صلاة لا اصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم والله
لرايت ان صلاتي لا تتم فان الحديث الاول وما معه يشير الى الوجوب والشرطية
وقول ابي مسعود يشير الى الصحة مع النقص فالاول مشدد والثاني مخفف
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الامام مالك والشافعي رضي
الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صلى بالناس صلاة المغرب فلم
يقروا شيئا حتى سلم فلما سلم قيل له انك لم تقرأ شيئا فقال اني كنت اجهز جيشا
الى الشام فحلفت ان لا اقرأ صلاة متقلة حتى قدمت الشام فبعتها واقبلتها
واحلها سدا واحدا لما قاله النبي فاعاد عمر واعاد واع روية البيهقي عن عمر انه
قال حين اعلموه بانهم لم يقرأ في المغرب شيئا فكيف كان الركوع والسجود قالوا
حسنا قال فلا بأس اذا مع رواية البيهقي عن علي بن رجل قال اني صليت
فلم افرأ قال نعمت الركوع والسجود قال نعم قال نعمت صلاتك فالاول مشدد
والاخران مخففان **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وسيا** في توحيد
ذلك في الجمع بين اقوال الامة ان شاء الله تعالى وانما يحتمل ان يكون المراد
بالقراءة قراءة السورة بعد الفاتحة جمع بين الاحاديث والاعادة كانت باجتها
منه **ومن ذلك** حديث الشيخين في باب امامة اجب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اخر الصلاة ثم ذكر انه جنب فالغرض وتظهر ثم جاد راس
تقطر ماء فغسل يمينه اي ولم يامرهم بالاعادة للاحرام مع رواية البيهقي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فاعاد واعادوا معه
قال علي بن ابي طالب **وروي** البيهقي عن عمر صلى بالناس فغسل يمينه وهو جنب
فاعاد ولم يامرهم بالاعادة **وروي** مثل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لكن في الحديث الاصح الحديث الاول مخفف ان صح انهم كانوا دخلوا في الاحرام
والثاني مشدد مع اثر علي ومع اعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر
دون القوم **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول المسورين
مخروجه ما رواه البيهقي عن مرد وجدة توبه او غله خشا وهو في الصلاة القاء
عنه واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر انه سني علي ما مضى فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث
البيهقي مرفوعا اذا جاء احدكم المسجد فليقلب ثغليه فليستطرا فيها جنبته
فانه وجد جنبته فليمسحها بالارض ثم يصلي فيها وحديث البيهقي عن ام
سلمة انها سالت عن المرأة تطيل ذيلها وتغشي في المكان القدر فقال لست
ام سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهر ما بعده **وروي** رواية له عن
ابي هريرة قلنا يا رسول الله انما نريد المسجد فقط الارض الجسة فقال النبي

د

صلى الله عليه وسلم الطريق بطريقين بعضنا وفي حديث البيهقي مرفوعا اذا دخل
احدكم بيته في الاذي فان التراب له طهورا ينبتني مع ما اخذ به الامام الشافعي
وغيره مما يعطى وجوب غسل الثوب او الغسل اذا اتخس من القدر في الارض
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها لقدر ان ينبتني افرك المني من ثوب رسول
الله صلى الله عليه وسلم فركاه في رواية له فاحته عنه وفي رواية اخري
للبيهقي لقدر ان ينبتني وانا اسمعه يعني المني من ثوب رسول الله صلى الله
عليه وسلم واذا جف حسنه مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها ان
رسوله صلى الله عليه وسلم كان اذا اصاب ثوبه المني غسل ما اصاب منه
توبه ثم خرج الى الصلاة وانا انظر الى اثر البقع في ثوبه ذلك في موضع الفصل
فالاول مخفف والثاني مشدد وسوا كان الفصل لخاتمة المني او للنظافة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي وغيره ان امرايا
بال في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعصب عليه ثوبا من ماء مع
قول اي قلابه من كبار التابعين ومع قول الامام اي حقيقه زكاة الارض
بيسها فالحديث الاول مشدد والاخر مخفف ولولا ان ابا قلابة واما حقيقه
رايا في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالاه وصرح بعضهم
برفعه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث الحاكم وقال
انه علي شرط الشيخين مرفوعا من سمع النذام من جيران المسجد وهو صحيح
من غير عذر فلم يجب فلا صلاة له وكان علي رضي الله عنه يقول لا صلاة
لجار المسجد الا في المسجد فقبل له جارا المسجد فقال ما اسمعه المنادي قال
البيهقي وقد روي ذلك مرفوعا مع ما ورد تفريجه صلى الله عليه وسلم بعض
الصحابه علي صلاة وحده في بيته ولم يأمره بالاعادة فالاول مشدد والثاني
مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** اثر عمر بن عبد العزيز
في نهيه من لا يعرف الله ان يؤمر بالناس مع قول الشعبي والنجعي والزهري
انه يؤمر فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك حديث البيهقي قول ابن عباس فيما رواه البيهقي لا يوم الغلام حتى
يختلم مع حديثه عن عمر بن سلم انه كان يوم قومه في الفريين والجنائز
في المساجد وكان بن سبع او ست سنين فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع**
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم راى رجلا يصلي خلف الصف وحده فامره ان يعيد الصلاة مع
حديثه ابا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راى رجلا فرأى دون الصف

فقال

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تخذ فالاول مشدد
والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث حذيفة
بن يرسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه وفي
رواية له مرفوعا لا يصلي الامام علي شي اعلا مما عليه اصحابه مع ما رواه البيهقي
عن صالح مولي التومة قال كنت اصلي وانا وابو هريرة فوق سطح المسجد يصلي
بصلاة الامام وذلك في المكتوبة فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حل الاول
علي من فعل ذلك تكبرا والثاني علي غير ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله
عليه وسلم جمع باربعين رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث
البيهقي مرفوعا ليس علي ما دون الخمسين جمعة مع حديث البيهقي عن ام عبد
الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة
علي كل قرية وان لم يكن فيها الا اربعة وقول علي بن ابي طالب رضي الله عنه
لا جمعة ولا تشريف الا في مصر جامع ونحو ذلك من الاثار فالاول وما معه
مخفف من حيث عدم الوجوب والثاني وما معه مشدد من حيث الوجوب
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي والترمذي
وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد الفطر
والاضحى سبعين في الاولى وخمسين في الثانية سوي تكبيرة الصلاة مع حديث
البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاضحى والفطر
اربعا تكبيرة علي بن ابي حمزة وكان يقول التكبير في العيد من جنس في الاول في
داربع في الثانية فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف في العدد **فرجع**
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة اربع ركوعات وفي رواية ثلاث
ركوعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف الشمس يوم
اذ مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس المراد
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعات
فالاول يجمع طرق مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان لا يصلي للزلازل
اذا وقعت ولا غيرهما من الايات كالظلمة او حوت اخذ مع ما رواه الامام
الشافعي وغيره ان عليا رضي الله عنه صلى لزلزلة ست ركعات في اربع
سجرات وخمس ركعات وسجدتين في كل ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس
ايضا كما ثبت عنه انه خر ساجدا لما بلغه ان امرأة من ازواج النبي صلى الله

س
عليه وسلم

ما تفتقر له في ذلك فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتهم ايتوا
سجدا وايتا ايتا اعظم من ذهاب اذ واج النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل
ظهور الشمس فاشترى رضي الله عنه تحف واثر عالى وما معه مشدود ويصيح
جلل الشاقي على من توفى خيلا ايات وبغضه عنده الخوف من الله فيكون السجود
كالما الذي يصيب على النار يخفف حرها وادى على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف
فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره مرفوعا بين
الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة وفي رواية البيهقي في تركها
فقد كفر مع ما ورد في الاحاديث المصرحة بعدم كفره الكفر الذي يخرج به
عن الاسلام فالاول مشدد والثاني تخفف **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن
شهداء احد يوم بدر ولم يعزل عليهم ولم يغسلوا مع حديث البيهقي وغيره
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على شهداء احد فان كان الحديث الاول
هو الثابت كان تخففا وان كان الحديث الثاني هو الثابت كان مشددا
وان كان الحديثين ثابتين حملت الصلاة على ما على جماعة فانوا بعد
النفسا الحرب او على الدعا فقط **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان والتشديد
هو صلاة الجنازة المعتادة والتخفيف هو الدعا فقط **ومن ذلك** حديث
الشيخين مرفوعا اذا رايتهم ايتا سجدة فقوموا حتى تحلفكم او توضع فرا
في رواية البيهقي وان لم يكن احدكم ما شيا معها **وروي** الشيخان ان النبي
صلى الله عليه وسلم مرتين بد جنازة ققام لها فقبل انها جنازة يهودي فقال
البسيت نفسي وفي رواية البيهقي اغماقت للملك وغير ذلك من الاحاديث
الامرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقوم للجنازة ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها اذا راها
فان لم يثبت ان هذا ناسخ للاول فهو تخفف والاول مشدد **فخرج** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر اربعين **وروي** البيهقي ان النبي صلى الله عليه
وسلم صلى على قبر فكب اربعين وغير ذلك من الاحاديث مع حديث مسلم وغيره
ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمسين صلاة على بعض اصحابه وصلى على
رضي الله عنه على سهل بن حنيف فكب عليه ستين ثم التفت الى الناس وقال
انه من اهل بدر **وفي** رواية البيهقي ان عليا صلى الله عليه وسلم في قيادة فكب عليه
سجدا وكان يدري **فالت** العلماء اكثر الصحابة على التكبير اربعين فان لم
يثبت نسخ ما زاد على الاربع والاف الاول تخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر

الى مرتبتي

الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن عتبة بن عامر قال
ثلاث سلاطات كان صلى الله عليه وسلم ينهاها ان يصلي فنهى او تغير فيها
موتانا فذكر منها وجبت تعميق الشمس بالغروب حتى تقرب مع حديث مسلم
وغيره ايضا من دفنه صلى الله عليه وسلم كثيرا من اصحابه ليلا وتقريره لهم
على ذلك ومع ما نقل عتبة انه قيل له من ان دفن بالليل فقال قد اندفن ابو
بكر بالليل فالاول تخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على
جنازة فسلم تسليمه واحدة مع حديثه ايضا عن عبد الله بن ابي اذ
صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن يمينه ويساره كالصلاة ذات
الركوع والسجود فالاول تخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث
البيهقي عن ابي امامة بن سهل انه كان اذا صلى على جنازة فسلم تسليما خفيفا
مع حديثه ايضا ان ابن عمر كان اذا صلى على جنازة يسمع من يمينه **فخرج** الامر
الى تخفيف وتشد يد كاي الميزان ويصح حمل الجهر على الاقويامن الناس وعدم
الجهر عليه من اتفقه الخوف على ذلك الميت وعنده خشية والخوف فلم يستطع
الجهر كما كان عليه السلف الصالح حتى ربما كان احدهم اذا صلى على جنازة
لا يقدر على المشي فيرجعون به في النفس **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره
عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل
ابن بيسان في المسجد مع حديث الترمذي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال من صلى على جنازة في المسجد فلا يثني له قال صالح فكانت الجنازة
توضع في المسجد فرايت ابا هريرة اذا لم يجد الاموضعا في المسجد انصرف
ولم يعزل عليها فالحديث الاول وما معه تخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر
الى مرتبتي الميزان ان لم يثبت نسخ لاحد الحكمين وسببنا في توحيد ذلك في
الجمع بين اقوال المذاهب **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا فاذا وجبت
فلا تنكبن باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال اذا مات مع حديث
البخاري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجفرا او زيد بن حارثة
وعبد الله بن رواحة وعينا نذر فان **ومع** خبر مسلم وغيره ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم يزار قبر امه فبكي وابكي من حوله **ومع** حديث
البيهقي ان عمر انتم نسا يبكين مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم دعهم يا عمر فان العين باكية ذامعة والنفس معبادة والعهد قريب
ومع الحديث الثابت عند صلى الله عليه وسلم ان الله لا يجذب يد مع العين ولا
يحزن القلب ولكن يجذب لغيره واشار الى لسانه او ترجم فالحديث الاول

مشددا بما أحده البكا الى الموت فقط والثاني تخفف بابا حدة البكا قبل الموت
 وبعده **فرج** الامراي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره عن ام
 عطية قالت سمينا عن اتباع الجنائز ولم يزم علينا مع حديث البيهقي ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة جلوسا ينتظرون فقال انتم نبي
 تخان قلن لا قال قد لير فيمن يدي قلن لا قال فتعسلين فيمن يعسل قلن
 لا قال فارجعن ما زورات غير ما جورات **ومع حديثه** ايضا ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من فخذة لاهل ميت فقال لها
 والذي نفسي بيده لو بلغت بهم الكدار يعني القبر وما رأت الجنة حتى
 براها جديتي **فقول** ام عطية ولم يزم علينا فيه تحقيق وقوله ما زورات
 غير ما جورات وما بعده فيه تشديد في النبي **فرج** الامراي مرتبتي الميزان
فصل في امثلة مرتبتي الميزان من الزكاة الى الصوم
 فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن عمر قال ليس في مال العبد ولا المكاتب
 زكاة حتى يعتق **ومع قوله** ايضا حين سئل هل في مال المملوك زكاة فقال
 في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فما زاد فبالحساب اي في مائتي درهم
 فضة **فالاول** تخفف والثاني مشدد **ويصح** حمل الاول على من كان عبدا
 لاهل الشجر والخل والثاني من حيث عمومه للعبد على من كان عبدا لاهل
 الكرم والسمان حيث ان الزكاة متعلقة بعين ذلك المال لا بالملكف مع ان
 الرقيق عبد الله كما ان سيده عبد الله وكان سيده العبد مستخلف في مال
 الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده الا **فرج** الامراي مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** حديث ابي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات
 عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال خذ
 احب من احب والمساة من الغنم والبعير من الابل والبقر من البقر **ومع**
 حديث البيهقي عن طاوس قال قال معاذ بن جبل اتوني بحملين ولتسراخ
 ملك مكان الصدقة **ورواية** مكان الجزية فانه اهوون عليكم وجر المهاجرين
 المدينة **فالاول** مشدد لتضييعه على اخذ الواجب من غير جنس ونقله
 في بعض الاحاديث الى بدل معين في ايجور امانات والثاني تخفف لاختلاف
 الجنس غير احسن من المنقومات **فرج** الامراي مرتبتي الميزان ان لم يثبت
 نسخ لرواية الجزية مكان الصدقة او يصح لاحد الروايتين **وروي**
 البيهقي ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على ناقة مستندة في ابل
 الصدقة فغضب وقال قال الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول الله
 اني ارغبها ببعيرين من حواشي الصدقة قال نعم اذا **مع رواية** انه راي

في ابل الصدقة ناقة كوما فسا عنها فقال المصدق واني اخذتها بابل
 فسكت فقيه جواز احد القيمة في الزكوات **ومن ذلك** حديث الشيخين
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة
ورواية البيهقي وغيره مرفوعة ليس في الخيل والرقيق زكاة الا زكاة الفطر
 في الرقيق **ومع حديث** مسلم مرفوعة امام من صاحب ذهب ولا فضة لا يورث
 منها حقها الى ان قيل يا رسول الله والخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل او زر
 ورجل احر ورجل ستر فاما الذي هو له ستر فرجل ربطها في سبل الله ثم
 لم ينس حق الله تعالى في ظهورها ولا رقبها **ورواية** لا ينس حق الله في
 ظهورها وبطونها في عسرها وليسها **ومع حديث** البيهقي مرفوعة في الخيل
 السائمة في كل فرس دينار **ومع رواية** البيهقي عن عمر بن الخطاب انه ضرب
 على كل فرس دينار فالاول وما معه تخفف بالعتق عنها والثاني وما معه
 مشدد **فرج** الامراي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن
 ابي موسى ومعاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما بعثهما الى اليمن باخذ
 الصدقة الا من هذه الاصناف الاربعة الشعير والحنطة والشعير لزييب
 والنمر **ومع حديث** الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون
 العشر يوخذ من عصر زيتونه يوم عصره فيما سقت السماء والاهنار او كان
 بعد العشر وفيما سقي بوسا الناضج نصف العشر وبه قال عمر بن الخطاب
 اذا بلغ خمسة او سق فيعصر ويؤخذ عشر زيته **فالاول** تخفف والثاني مشد
فرج الامراي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي عن ابن عمر ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحسل في كل عشرة ازقاق رزق **وروي**
 رواية له ان رجلا قال يا رسول الله ان لي نخلا قال اذ العشر قال يا رسول
 الله احم لي حيلة فجاه له **ومع ما رواه** الشافعي ومالك ان رجلا جاء الى عمر
 ابن عبد العزيز فقال هل علي في العسل صدقة فقال لا ليس في الخيل ولا
 في العسل صدقة وبه قال علي ومعاذ واكن **فالاول** مشدد والثاني وما
 معه تخفف ان لم يثبت نسخه **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب
 من اخضر اوانه صدقة والفواكه كلها صدقة وبه قال عطاء **ومع حديث**
 مسلم وغيره فيما سقت السماء والعيون او كان عشر يا اي يسمي من السماء
 العشر فم كل نبات **فالاول** تخفف والثاني مشدد **فرج** الامراي مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** رواية مالك والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب
 ليس في اكل زكاة **ومع رواية** البيهقي عن عمر انه كتب الى موسى الاشعري
 ان من من قبلك من نسا المسلمين ان يصدقن حليهن قال لا عبد الله بن

مسعود اذا بلغ ذلك ما يتي درهمه فالاول تخفف والثاني مشدد **فرج**
الامر الى مرتبتي الميزان . ويصح حمل الاول على المرأة الفقيرة عرفا والثاني
على اهل الثروة والغنا **ومن ذلك** رواية البيهقي عن ابن عمر وغيره انهم كانوا
يقولون من اسلم مالا فعليه زكاة في كل عام اذا كان في يد ثقة **وفي رواية**
عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين في يد ثقة فهو بمنزلة ما في ايديكم وما كان
من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يثبت منه مع قول عطاء وغيره ليس عليك
في دين لك زكاة وان كان في يد مولا وبه قال ابن عمر وعائشة وعكرمة .
فالاول مشدد والثاني تخفف **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
حديث البخاري وغيره عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
رمضان صاعا من شعير او صاعا من تمر **وفي رواية** صاعا من طعام او صاعا
من شعير او صاعا من تمر او صاعا من اخلا او صاعا من زبيب . مع حديث
البيهقي واي داود ان صح او صاعا من دقيق . فالاول مشدد ومن حيث يقين
اخراج الحب والثاني تخفف كما تروي **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك حديث الشيخين عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا اطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة فلها اجرها وله مثله
وفي رواية البخاري مثل ذلك بما اكتسب ولها بما انفق لا ينقص بعضهم
اجر بعض شيئا مع رواية البيهقي عن ابي هريرة انه سئل عن المرأة تنفق
من بيت زوجها قال لا الا من قوتها والاجر بينهما ولا يحل لها ان تنفق من
مال زوجها الا باذنه وغير ذلك من الاشارة فالاول تخفف على المرأة والثاني
مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان . ويصح حمل الاول على زوجة الرجل
الكريم الراعي بذلك والثنائي على زوجة البخل **ومن ذلك** حديث
مسلم وغيره لا تنسوا لو الناس شيئا فمن سأل الناس مواالحم تكثر فاعايشا
حرا فليستقل منه او ليكثر . مع حديث البيهقي وغيره عن النواصي رضي
الله عنه انه صلى الله عليه وسلم سأل بارسول الله قال لاولين كنت سائلا
ولا بد فاسال الصالحين **وفي رواية** السائل كدوج **وفي رواية** غوش في
وجه صاحبه يوم القيامة فمن سأل القرع على وجهه ومن سأل الا ان
يسأل الرجل في امر لا يجد منه بد او اذا سلطان **وفي حديث** البيهقي ايضا
ما المعطي بانقل من الاخذ اذا كان محتاجا فالاول فيه تشديد ومقابلته
فيه تخفيف كما تروي **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **فصل**
فيما يدل لمرتبتي الميزان من الصيام الى الحج فمن ذلك
ما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم ياتينا فيقول هل عندكم من غذا فاقول لا فيقول اني صائم **وفي**
رواية فيقول اذا اصوم . مع رواية الشافعي والبيهقي من حذيفة رضي
الله عنه انه كان اذا بداله الصوم بعد ما زالت الشمس صام **ومع قول**
بن مسعود احدثكم بالخيار ما لم ياكل او يشرب . فالاول مشدد باشتراط النية
والثاني تخفف بجعل النية قبل الزوال وبعد الى قريب الغروب . ودليل
من اوجب تبين النية قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت صيام قبل
الفجر فلا صيام له **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
البيهقي عن عائشة انها سالت عن صوم اليوم الذي يشك فيه فقالت
لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان . مع حديث
البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا اذا انقضى النصف من شعبان فاسبلوا عن الصيام
حتى يدخل رمضان **وفي رواية** اذا انقضى شعبان فلا تقوموا **وفي رواية**
البيهقي عن ابي هريرة قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجلس شهر
رمضان يصوم يوم او يومين الا رجلا كان يصوم يوما فيأتي على صيامه
ومع قول ابي هريرة من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي بالقاسم
صلى الله عليه وسلم فالاول تخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدد
في منع صيامه . وسياتي توجيه مسائل الائمة في الجمع بين اقوالهم **فرج**
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنبيا في رمضان من جماع غير احتلام
فيذكره الفجر فيغتسل ويصوم . مع قول ابي هريرة في رواية البيهقي من صام
جنبيا فطر ذلك اليوم فان لم يبت نسخ قول ابي هريرة والا فلا **فرج** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث ابي داود والبيهقي مرفوعا من ذرعه
القي وهو صائم فليس عليه قضاء وان استيقظ فليقض . مع رواية البيهقي
عن ابي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فطره . ومع رواية
ايضا مرفوعا لا يفطر من قال لا من احتلم . فالروايات ما بين تخفف ومشدد
وفصل **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان كما تروي **ومن ذلك** حديث
البيهقي مرفوعا ليس من البر الصيام في السفر . مع حديث الشيخين ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في السفر واكثر الشد يد . ومع رواية
مسلم عن ابي سعيد اخذ يري قال كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في رمضان فلما الصائم ومنا المفطر فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر
على الصائم يرون ان من وجد قوة فصام فان ذلك حسن ويرون ان من وجد
ضعفا فافطر فان ذلك حسن **وكان** النسب من مالك يقول للسائل ان افطر

فروضة الله وان صحت فهو افضل فالاول تخفف والثاني مشدد ولو في
 احديثي حديثه التقييل **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث
 البيهقي عن حسين بن الحارث الجدي قال سمعت خبيب حكة يقول عمت
 البنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان غسك للروضة فان لم نره وشهد شاهد
 عدل مسكنا بشهادتهما قال ان فيكم من هو اعلم بالله ورسوله مني وشهد
 هذا يعني الامور من رسول الله صلى الله عليه وسلم واومايد الى رجل قال
 البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي ان عمر بن الخطاب والبراء بن عازب
 قبل شهادة رجل واحد في هلال رمضان وامر الناس بصيامه قال فالاول
 مشدد ومن اشترط العدة في الشهود تخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين عن عائشة
 رضي الله عنها مرفوعا من مات وعليه صيام عنه ولده مع رواية
 البيهقي عن عائشة وابن عباس لا يصم احد عن احد وفي رواية عن عائشة
 لا تقضوا عن موتاكم واطموا عنهم فالاول تخفف والثاني مشدد بالطعام
 ويصح ان يكون الامر بالعكس في حق اهل الرفاهية والغنا فان الطعام
 عندهم اهنون من الصوم **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 رواية البيهقي عن عائشة وابي عبيدة ابن الجراح انما كانا بقولان من
 كان عليه قضا رمضان قال شافناه مرقا وان شافنا معا مع حديث
 البيهقي عن ابي هريرة مرفوعا من كان عليه صوم رمضان فليست رده ولا
 يظروا بذلك قال علي وابن عمر رضي الله عنهما فالاول تخفف والثاني مشدد
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن عمر بن عبد
 الله ابن ابي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتكحل بالتمر وهو
 صائم وكان يقول عليكم بالامد فانه يحلوا البصر وينت الشعر مع حديث
 البخاري في تاريخه والبيهقي عن ابي النعمان الانصاري قال حدثني ابي عن
 جدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكحل بالتمر وانت صائم
 اكحل ليللا والامد يحلوا البصر وينت الشعر فالاول تخفف من حيث
 الاكتمال في الصوم والثاني مشدد **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احجم وهو صائم
 مع حديثه ايضا مرفوعا افطر احجام والمجوز فالاول تخفف والثاني
 مشدد ان لم يلبثه تسعة وسباني فوجبه ذلك في الجمع بين اقوال الامة
 المذاهب **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره
 عن عائشة انها ربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حبسا فاكل منه وقال

فدكت اصبحت صابعا مع حديث عائشة انها قالت اهدي لبنا حبس وقد
 اصحنت صائمة فقال صلى الله عليه وسلم قرينة واقفي يوما مكانه وان قلت ام
 لقابا لقنا كان الاول تخففا والثاني مشددا فيحتمل الذب لا الوجوب وعكسه
 وعليه فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن
 عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف الا بالصوم مع حديث البيهقي
 عن ابن عمر مرفوعا ليس علي المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه فالاول
 مشدد والثاني تخفف **فرج** الامري مرتبتي الميزان **فصل**
في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج الى البيع فمن ذلك
 حديث مسلم وغيره في حديثه الاسلام ان جبريل عليه الصلاة والسلام قال
 يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله وان تحمد رسول الله وان
 تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق رققتك من اجنابة وتم
 الوضوء ونصوم رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر
 قال يا رسول الله اني شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الطعن قال الحج
 من ايك واعتمر وكان عبد الله بن عوف يقرأ واغواي والعمرة لله في
 واجبة كالحج انتهى مع حديث البيهقي مرفوعا الحج جهاد والعمرة تطوع
 وحديثه عن جابر قال قلت يا رسول الله العمرة واجبة وفريضة الكوفة
 الحج قال لا وان تعتمر خير لك وكان الشعبي يقرأ واغواي والعمرة لله
 اي برفع العمرة ويقول في تطوع فالاول مشدد في العمرة والثاني تخفف
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم عن اسماء بنت
 ابي بكر انها كانت تلبس المعصرات المسنعات وهي محرمة ليس فيها زعفران
 ورواية البيهقي ان عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالمعصر الخفيف
 وهي محرمة مع رواية ابي داود وغيره ان امرأة جات الى رسول الله
 مسنعة بعصر فقال يا رسول الله اني اريد الحج فاحرم في هذا فقال الكعبر
 فقال لا قال فاحرم في فيه فالاول تخفف والثاني مشدد في احديثي
 التقييل **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم مرفوعا
 اعماسي حج قد قصيت عنه حخته ما دام صغيرا فاذا بلغ فعليه حجة اخرى
 مع قول بعض الصحابة انه كان قاله عن توقيف انه لا يلزمه حجة اخرى
 بعد البلوغ فالاول مشدد والثاني تخفف **فرج** الامري مرتبتي الميزان
فصل في امثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع
الى اجراح فمن ذلك حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهي عن بيع الغرر وعن بيع الحصة مع رواية البيهقي ان رسول

ب

عا

الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شيئا لم يردده فهو بالخيار ان شاء اخذه وان
شأنه تركه . قال **سبن** سيرين ان كان علي ما وصفه له فقد لزمه . فالاول
مشدد ومن حيث شموله لما لم يردده والثاني ان مع الحديث فيه تخفيف **فرج**
الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث الشيخين مرفوعا المتبايعان
كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا بيع الخيار **وروي** روايته لمسلم
ما لم يتفرقا او يكون بيعهما عن خيار مع قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه البيع منفقة
او خياره . فالاول مخفف لان فيه التحجير بعد العقد وقبل التفرق واكثر
عمر مشدد ان مع لانه لم يجعل لهما بعد العقد خيار **فرج** الامري مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكم نبي عن بيع الغرر مع رواية البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز
بيع الفخ في سبيله اذا ابيع . فالاول مشدد وفي عدم صحة كل ما فيه الغرر
والثاني مخفف ان مع ويكون خاصا استخرج من عام **فرج** الامري
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد
بن ابي وقاص انه باع حايطة له فاصابت مشربة جارية فاخذ الثمن منه
مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ارايتم اذا منح
الثمرة فتم ياخذ احدكم مال اخيه . ومع حديث البيهقي عن جابر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ان بعث اخيك ثرا فاصابته جارية فلا يحل
لك ان تاخذ منه شيئا ثم تاخذ ما ل اخيك بغير حق . ومع حديث مسلم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بوضع الكواح . فالاول مشدد ان كان
سعد بلغه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف **فرج** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم نهي عن بيع وشرط . مع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم ابتاع هملا فاستثنى عليه صاحبه هملا الى اهله فلما قدم
الرجل الى اهله الى النبي صلى الله عليه وسلم فنقده ثم انصرف فبعض
طرف حديث البخاري يدل على ان ذلك كان شرطا في البيع وبعضهما يدل
على ان ذلك كان تفصيلا وتكرما وهو فاعيد البيع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فان جعلته الحديث الاول على ان الشرط كان في صلب العقد كان
مخففا والا فهو مشدد **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن ثمن الكلب
ومهر البغي وحلوا الكاهن . مع حديث البيهقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الله عليه وسلم نهي عن ثمن الكلب الا كلب الصيد **وروي** رواية الاكلب اضرابا

فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
حديث مسلم بن عيسى عن ثمن السنور **وروي** رواية نهي عن ثمن الهر . مع قول عطاء
ان كان بلغه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس بثلث السنور فالاول
مشدد والثاني مخفف سواء حملنا الاول على التحجير او كراهة الشرب
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** رواية البيهقي عن ابن عباس
وغيره انه كره بيع المعصف وان تحفل للتجارة . مع رواية الحسن والشيخ
انما كانا لا يريدان بذلك باسا . فالاول مشدد وتفصيلا للعلام الله تعالى
والثاني مخفف طلبا للوصول الى الاستقاع به بتلاوته او غيرها من القران
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث ابي داود والبيهقي ان
رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعل لنا فقال
ان الله تعالى يخفض ويرفع واني لا رجوا ان النبي الله تعالى وليس لاحد عذري
مطلبة **وروي** رواية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو الممسع
القابض الباسط الرافق . مع رواية مالك والشافعي عن ابن عمر انه راى
عمر سعه . فالاول مخفف والثاني مشدد ان لم يكن عمر فعل ذلك من قبل نفسه
فقد جاء من طريق انه رجع عن الشعي وقال انما قصدت بذلك الخير للمسلمين
فرج الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي مرفوعا لا يعلق
الرهن بالراهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه ومعني
لا يعلق الرهن اي لا يمنع صاحب الرهن من بايعه المراتم اي ان اوفاك
الي كذا وكذا فهو لك والمراد بغمه زيادته وبغرمه هلاكه او نقصه . مع
حديثه ايضا مرفوعا الرهن بما فيه اي فاذا رهن شخص فرسا مثلا فنفق
في يده ذهب حتى المراتم . فالاول مشدد في العثمان والثاني مخفف لعدم
العثمان . **فرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن ذلك** حديث البيهقي ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حرا فليس في دينه كان عليه . مع حديث
مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل اصيب في ثارا ابتاعها
فكثرت دينه فنقد قوا عليه فنقد قوا عليه فلم يبلغ ذلك وفادينه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتموه وليس لكم الا ذلك . فالاول
مشدد ولولا مخالفة الاجماع والثاني مخفف . **فرج** الامري مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في القتال وانا ابن اربعة عشر سنة فلم يجزني فلما كان يوم الخندق
وانا ابن خمسة عشر سنة اجازني مع ما رواه محمد بن القاسم مرفوعا رخص
الفلم عن ثلاثة عن الغلام حتى يحكم فان لم يحكم حتى يكون ابن ثلثي عشرة

سنة. فالاول مشدد والثاني مخفف. ان صح الحديث فقد قيل انه موضوع
 فخرج الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا يجوز للمرأة
 عطية في مالها اذ املك زوجها عصمتها **وفي** رواية اخرى اددو بحاكم مرفوعا
 لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها مع الاجماع عليه جواز نفق المرأة في
 مالها بغير اذن زوجها. فالاول مشدد ان صح والاجماع مخفف. **فخرج**
 الاثر الاول الى مرتبتي المشدد والاجماع الى مرتبتي المخفف **ومن** ذلك
 حديث البيهقي مرفوعا مطلق الغني ظلم واذا ابتغ احدكم علي ما في فكيف
 مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس علي مال امرئ مسلم
 تواضعي حواله بتقدير صحة ذلك عن عثمان فان الامام الشافعي قال
 قد اخرج محمد بن الحسن بن عثمان قال في الحوالة والكفالة لم يرجع صاحبها
 الا توي علي ما له امرء مسلم بتقدير ثبوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه فانه
 لا يدري اقال ذلك الحوالة والكفالة فان صح ذلك عن عثمان فخرج
 الامري مرتبتي الميزان مخفف وتشدد لان حديث الشيخين لا يري الرجوع
 علي المجمل وفقا بله يري الرجوع علي المجمل **ومن** ذلك حديث احكام والبيهقي
 مرفوعا علي اليد ما اخذته حتى تؤديه **وروي** البيهقي ان رسوله الله
 صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن امية اذرا فقال اغضبت يا محمد
 فقال بل عادية فتموت حتى تؤديها اليك فلما اراد ردها اليه فقد منها
 درعا فقال صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت غيرناها فقال يا رسول
 الله ان في قلبي اليوم من الايمان ما لم يكن يوم اعزتك انتي **وكان** ابن
 عباس يضمن العادية وكان ابو هريرة يعزم من استعار ربيع افطيت عنده
 وغير ذلك من الاثار. مع اثر البيهقي عن شريح القاضي انه كان يقول ليس
 علي المستعير غير المغلضمان. فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف
 فيه. فخرج الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك حديث البخاري عن جابر
 قال فقي رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا
 وقعت الحدود وطرقت الطرق فلا شفعة. مع حديث البخاري وغيره ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اجمار احق بسبقه. **قال** الاصمعي
 والسبق اللزيق. ومع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال جارا الدار احق بالدار من غيره. فالاول مشدد والثاني مخفف بجمل
 الشفعة للجار سيما في توجيها في الجمع بين اقوال العلماء. فخرج الامري
 الى مرتبتي الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفعة لهود
 ولا نصراني. مع ما رواه البيهقي عن ابياس بن معاوية انه فقي بالشفعة

لذي

لذي. فالاول مشدد ان صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وفقا بله
 مخفف. فخرج الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي مرفوعا
 وقال منكر لا شفعة لغايب ولا صغير ولا شريك علي شريك اذا سبقه بالشرا
 مع رواية ايضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر العبي علي شفعة حتى يدرك
 فاذا ادركه فان شا اخذوا ان شامرك. فالاول مشدد والثاني مخفف بالشفعة
 الي العبي ان صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. فخرج الامري مرتبتي
 الميزان **ومن** ذلك حديث مسلم مرفوعا الشفعة شرك ربه او حايط لا
 ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو اخق به حتى يؤديه. مع رواية
 البيهقي موصولا الشريك شفع وشفعه في كل شيء. مع روايته ايضا مرفوعا
 الشفعة في العبيد وفي كل شيء. فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان
 والثاني مخفف ان صح الخبر فان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء. فخرج
 الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك ما رواه البيهقي عن شريح انه قال
 الشفعة علي قدر الانصاف ما رواه الفقهاء الذين ينتهي قولهم في المدة
 انهم كانوا يقولون في الرجل له شركا في دار فيسئل اليه الشراكا كالشفعة الا
 رجل واحد اراد ان ياخذ بقدر حقه من الشفعة فقالوا ليس له ذلك
 اما ان ياخذها جميعا واما ان يتركها جميعا. فالاول مخفف والثاني مشدد
 بالزامه ان ياخذ الكل او يترك الكل. فخرج الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك
 ما رواه الشافعي رحمه الله تعالى عن شريح القاضي انه كان يضمن الاجراء
 او ضمن قصارا احترق بيته فقال نعمني وقد احترق بيتي فقال شريح
 ارايت لو احترق بيته هل كنت تترك له اجر كاي المال الذي لك عليه
 من جهة معاملة او غيرها. وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه انه
 كان يضمن القصار والصباغ ويقول لا يقبل للناس الا ذلك. مع رواية
 البيهقي عن علي رضي الله عنه من وجد اخر عن عطاء انما كانا لا يضمنان
 صانعا ولا اجير. فالاول مشدد والثاني مخفف. فخرج الامري مرتبتي
 الميزان **ومن** ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه بعث الى امرأة
 في ثمة يدعوها الى مجلسه ففرغت فالتق ما في بطنها فافتي بعض الصحا
 انه لا ضمان علي عمر وقالوا انما انت مؤدب. مع ما افتاه علي بن ابي طالب
 من الضمان. فالاول مخفف والثاني مشدد بتضمن الامام في الحدود
 والمعلم في التاديب. فخرج الامري مرتبتي الميزان. وفصل بعضهم في
 ذلك بين ان يكون التاديب بقدر ما حدث له الشريعة او مع زيادة علي
 ذلك فعليه في الزايد الضمان دون الاصل لان ذلك حد ثابت في الشريعة

بني
 بياض

بنة

لا ضمان فيه **ومن** ذلك حديث البخاري مرفوعا اثنى ما اخذتم عليه اجر كتابه
الله تعالى مع حديث البيهقي عن عبادة بن الصامت علمت رجلا القران
فاهديني فرسا قد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان
كنت تحب ان تطوق بطوق من نار فاقبلها **وفي** رواية انه صلى الله عليه وسلم
قال له جرة تغلد بهما بين كفتك وقال تغلقتهما **فالاول** تخفف والثاني
مشدد **ويجمع** حمل الاول على من به خصاصة والثاني على اصحاب الثروة
وعدم الحاجة الي مثل ذلك تغليبا للعبادة على الاجر الدنيوي ولما فيه من
حزم المودة **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن كسب الحجام والعقارب والصابغ
مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجمر واعطى الحجام اجرته
ولو علمه خيشاء **فالاول** مشدد والثاني تخفف بجعل النهي للمترية **فخرج**
الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهي عن قطع السدر وقال من قطع سدره صوب الله رأسه في
النار **مع** ما رواه البيهقي عن عروة وغيره انهم كانوا يقطعون السدر
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينكر عليهم **ومع** حديث البيهقي
وغيره في الميتة اغسلوه بماء وسدر ولو كان قطع السدر مهنيا عنده
لذاته لم يامرنا صلى الله عليه وسلم بغسل الميتة به **فالاول** مشدد ان
مع والثاني تخفف **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك حديث
البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار **مع** حديث البيهقي ايضا من سأل جاره
ان يغرس خشبة في جداره **فالاول** تخفف والثاني مشدد على اجبار
اجار على تمكن جاره من وضع خشبة في جداره **مع** ان مشترك الدلالة
على ان قواعد الشريعة تستمد بان كل مسلم اثنى بماله **فخرج** الامري
مرتبتي الميزان **قال** الامام الشافعي واحسب ان فقهي عمر رضي
الله عنه في امرأة المفقود من بعض هذه الوجوه التي يمنع فيها الغنر
بالمرأة اذا كان الغنر عليها ابين من بعض هذه الوجوه التي يمنع فيها
الغنر بالمرأة صبرها الي بيان موته كما فقهي به الامام علي بن ابي طالب
وقال انها امرأة ابتليت فلتنصبر لانتكح حتى ياتها يقين موته زوجها
فخرج الامر في هذه المسألة كذلك الي تخفيف بالتزوج ونشد يد الصبر
الي تبليين موته كما في مرتبتي الميزان **ومن** ذلك حديث المفظة الذي
رواه البيهقي من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقهي بانها تعرف
سنه **مع** حديثه ايضا بانها تعرف وقتا واحدا ثم يكلمها او يتفق لهما

فالاول مشدد والثاني تخفف ان لم يجمع وجوب الاضرار للواحد واستدلوا
بالثاني بان عليا رضي الله عنه وجد دينارا فاني به فاطمة فغضت ذلك على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له هو رزق ساقه الله اليكم فاستري به
عليها الحماود قتيقا وطبخوا فان هذا يدل على ان عليا اتفق الدينار قبل النحر
في الوقت اذ انه عوفه في ذلك الوقت فقط **وراي** ذلك كاف في التعريف **فخرج**
الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك ما رواه البيهقي مرفوعا من توريث ذوي
الارحام **مع** حديثه كالحكم مع عدم توريثهم **فالاول** تخفف على ذوي الارحام
مشدد على بقية الورثة والثاني عكسه **ولكن** من احاديث قصة طويلة تركنا
ذكرها اختصارا **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي
وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذرا حياجه اليك ما احب لنفسه
لانك مال اليتيم **مع** حديثه كالبخاري فاذا كافل اليتيم في الجنة كهانتين
واشار بالسبابة والتي تليها **فالاول** مشدد ويشير الي ان لاولي بالضعيف
ترك المرافقة على مال اليتيم والثاني تخفف **فخرج** الامري مرتبتي الميزان
ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الامام ابي بكر رضي الله عنه من انه لا ضمان
على وبيع **مع** ما رواه عمر انه ضمنه من غير تغريط **فخرج** الامري مرتبتي
الميزان **ومن** ذلك حديث الشيخين مرفوعا صدقة توفد من اغنياءهم وترد
على فقراهم **مع** حديث البيهقي ان مع رفعه نقد قوا على اهل الادمان
فالاول مشدد ليعرفها الى المسلمين فقط والثاني تخفف ان لم يحمل على صدقة
النظوع **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك ما رواه البيهقي وغيره
مرفوعا موقوف لانكاح الابوي **مع** ما رواه البيهقي ايضا موقوف فاد مرفوعا
الايراق بنقشها من وليها واليكر فتمت اذن في نقشها الحديث **وفي** رواية
الطيب بول الايم **فالاول** مشدد والثاني تخفف لانه صلى الله عليه وسلم شارك
بين الايم والولي ثم قدمها بقوله اهو وقد صح العقد منه فوجب ان يجمع منها
فخرج الامري مرتبتي الميزان **ومن** ذلك حديث البيهقي مرفوعا لعن الله المحلل
والمحلل له وسكن عن تحليل المان لزوجها فقال ذلك الساجح مع ما عليه
الجمهور من الصحة اذ لم يشر ذلك في العقد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما سمى محمدا دلت على صحة النكاح لان المحلل هو المحدث للحل فلو كان
فاسدا لما سمى محمدا **فخرج** الامري مرتبتي الميزان تخفيف ونشد يد
ويجمع حمل الاول على ذوي المودة من العلماء والاكابر والثاني على غيرهم
كاحاد العوام **ومن** ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوي ولا طير ولا هامة
مع حديث البيهقي ومع فمن المجذوم فزارك من الاسد **فالاول** مشدد

والثاني مخفف ويصح حمل الثاني على ضعف الحال في الايمان واليقين والاول على
من كان كاملا في ذلك فرجع الامرا الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخ
عن جابر قال كنا نغزل والقفران يتول زاد اليه في ذلك رسول الله صلى
الله عليه وسلم فلم يمتنع عنه مع ما رواه اليه عن عمر وعالي وغيرهما من النبي
عنه فرجع الامرا الى مرتبة الميزان تخفيف وتشد يد وكذلك القول في رواية
اليه في المفضلة بين الحرة والامة وهو انه صلى الله عليه وسلم عن العزل عن
الحرة الابا ذنبا بخلاف الامة وهو يرجع الي تخفيف وتشد يد ومن ذلك حديث
اليه في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة
مما لم يدخل بها ولم يفرض لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث
مع حديث عن ابن عمر انه قضى ان لا صداق لها فالاول مشدد يجعل الصداق
على المتزوج والثاني مخفف فرجع الامرا الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
اليه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا ان يدخل على فاطمة حين
تزوجها الا بعد ان يعطيها شيئا من صداقها وانه اعطاها درعه المخطمة
فدخل خوله بها وكان ابن عباس يقول اذا نكح الرجل المرأة فسمي لها صداقا
فاراد ان يدخل عليها فيلقى الهنار او خاتما ان كان معه فمع حديث اليه في
ان رجلا تزوج امرأة علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرها صلى الله
عليه وسلم اليه من قبل ان يتقدمها شيئا وفي رواية انه كان معسرا فلما انيسر
ساق الهنار شيئا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامرا الى مرتبة الميزان
ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي ان الامام عمر بن الخطاب
قضى في المرأة تتزوجها الرجل انه اذا ارخت المشور فقد وجب الصداق
مع قول ابن عباس ان عليه نصف الصداق وليس لها اكثر من ذلك اي لا نه
لم يثبت انما نه مسها وقضى بذلك شيخ لكنه حلف الزوج بان نه يقر لها
وقال له لك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن النهي وفي رواية نهى عن نهى الغلمان عن حديث اليه في انه
صلى الله عليه وسلم تزوج بعض نسائه فنثر عليه الثمن ثم قال تخفف صوت
من شاف لينتنب فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الخبر فرجع
الامرا الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه اليه في عن علي كذا الطلاق جاز
الطلاق المعتد وكان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يقولان
اذا طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية
اليه في عن عثمان بن عفان انه قال ليس للمجنون ولا للمسكران طلاق

فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامرا الى مرتبة الميزان ومن
ذلك ما رواه اليه في غيره عن عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث
من طلق في مرض الموت طلاقا مستوتا مع ما رواه اليه في عن ابن الزبير
انه اخفى بعد ارشاه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي واليه في عن علي رضي
الله عنه انه قال امرأة المغفور لا تتزوج فاذا اقدم وقد تزوجت في
امراته ان شاطلق وان شامسك مع ما رواه مالك والشافعي
واليه في عن عمر بن الخطاب انه قال ايما امرأة فقدت زوجها لم تدر
اين يموت فانما تستطرا ربح سمين ثم تستطرا ربح شهور وعشر ثم تخل
وبه قضى عثمان بن عفان بعد عمر فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامرا الى مرتبة الميزان **فصل في بيان امثلة مرتبة**
الميزان من كتاب الجراح الى اخر ابواب الفقه فمن
ذلك حديث اليه في مرفوعا لا يقتل مسلم بكافرو وفي رواية بمشرك
مع حديث اليه في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بمعا
وقاله الكر من وفي يذمته ان صح الحديث والا ثار عن الصحابة في ذلك
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامرا الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
اليه في مرفوعا من قتل عبدا قتلناه ومن جردناه جردناه ومن خصاه خصيناه
مع حديثه ايضا مرفوعا لا يقاتل مملوك من مالكة ولا ولد من والده وكان ابو بكر
وعمر يقولان لا يقتل المسلم بعبده ولكن يضرب ويغال حبسه ويجرم سبه ان
مع الحديث والا ثار فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامرا الى مرتبة
الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرحت جثتها بحرة امة او عبدة مع حديث
اليه في غيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اثنين بغيره عبدا
واحدة ادفرا وبغل ومع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى في جنين المرأة بماية شاة وفي رواية بماية وعشرين شاة فالاول
والثالث مرفوعا مشدد ان من حيت احصى وقد تكون الشيا على قيمة
من العبد والامة والثاني ان صح مخفف من حيث التخيير فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي واليه في عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحرة مع ما نقله عن عثمان
رضي الله عنه انه عاب علي من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف
ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا

انه فاذا قالوها عصوا مني دماءهم واما المهر لا يخفى الاسلام وحسابهم على
 الله . فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا
 من بدل دينه فاقبلوه يعني في الحال . مع حديثه عن علي رضي الله عنه انه
 يستتابه ثلاث مرات فان لم يتب قتل . ومع حديث مالك والشافعي والبيهقي
 عن عمر انه قال عيسى ثلاثه ايام يستتاب . فالاول مشدد والثاني مخفف
 فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البخاري والبيهقي في حديث
 طويل يوضح منه انه لا حد الا في قذف صريح بين . مع ما رواه البيهقي وغيره
 عن عمر انه كان يضرب به الحد في النفرين . فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال يا رسول الله ما ترى
 في حريسته الجبل قال لا . ومثلهما في الفكاك قال يا رسول الله فكيف ترى في التمر
 المعلق قال هو وحمله معه والفكاك مع حديث الشافعي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قضى في ناقة البراء بن عازب ان عليا هل الاموال حفظها بالهنا والرضا
 المواشي بالليل فهو ضامن عليا هلها قاله الشافعي وانما يصحون ذلك بالبيعة
 لا بيمينين ولا يقبل قوله المدعي في فداء القنعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 علي المدعي واليمين علي المدعي عليه . فالاول يقتضي تضعيف الغرامة والثاني
 يقتضي تضعيفها وان عفو السارق انما في الابدان لا في الاموال فخرج
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 ليس علي المختلس ولا علي المنتهب ولا علي الخافض قطع . مع روايته ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قطع المخزومية التي كانت تستنصر الحادي والمتاع علي السنة الناس
 ثم تجرد . فالاول مخفف والثاني مشدد وان ثبت ان المخزومية قطعت بسبب
 الخيانة او قد يكون انما انما قطعت بسبب السرقة في وقت اخر فخرج الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا انما من قتل
 ما اسكر كثيره . في رواية ما اسكر كثيره فليله حرام . مع حديث البيهقي مرفوعا
 اسربوا ولا تشكروا . فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح لان علة التحريم
 عند من قال بذلك انما هي الاسكاره فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
 ما رواه البيهقي عن ابي بكر لما ارسل يزيد بن ابي سفيان اميرا علي الفواله
 انه قال له اسجدوا فواما زعموا انهم حبسوا انفسهم في الصوامع لله تعالى
 قدرهم وما زعموا انهم حبسوا انفسهم له وفي رواية فانكم وما حبسوا
 له انفسهم . مع ما رواه البيهقي ايضا عنه ان الصحابة قتلوا شيئا قد طعن
 في السن لا يستطيع قتلا ثم اخبروا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
 ينكره . فالاول مخفف عليا الى هيبان والثاني مشدد عليهم . فخرج الامر الى

مرتبي

مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول ايام النقيض
 يوم العيد ويومان بعد . مع ما قاله ابن عباس النقيض ثلاثة ايام بعد يوم العيد
 ومع ما رواه البيهقي مرفوعا النخايا الى اخر الشهر لمن اراد ان ياتي ذلك . فالاول
 مشدد ومقابلته مخفف . فخرج الاول الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي
 مرفوعا يزوج عن الفلام شاتان مكافئتان وعن البخاري شاة لا يضر ذكر انا كذا ام
 انثا . مع حديثه ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علق عن الحسن كيشا وعن
 الحسن كيشا . فالاول مشدد في عقيقة الفلام والثاني مخفف فيه . فخرج
 الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله
 اكل من لحم الاربع . مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم قال في الاربع لا اكلها
 ولا احرمها . فالاول مخفف والثاني فيه نوع تشديد . فخرج الامر الى مرتبتي
 الميزان . وكذلك الحكم فيما ورد في الفبيع والتغلب والعنقه والجبل والجلالة
 كله يرجع الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان النبي صلى الله
 عليه وسلم ما يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهم ياكلون . مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم يني عن اكل الفص فالاول
 مخفف والثاني مشدد . فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين
 ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يني عن كسب الحجام . وفي رواية يني
 عن ثمن الدم . مع حديث الشيخين ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احجم
 وافر للحجام بصاعين من طعام . فالاول مشدد والثاني مخفف . فخرج الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ان كان في بيتي من ادبكم خير فاني شرطه الحجام او شرطه عسل او
 لذعة بنار توافق الدوا وما احب ان الكوي . مع حديث البيهقي ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كوي اسود بن زرارة من الشوكه والكوي بن عمر من
 اللوقه وكوي ابنه . فالاول كالمشدد والثاني مخفف . فخرج الامر الى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك حديث احكامم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل عن فارة دقت في سمن فقال القوها واما حولها واكلوا بايتها فقبل
 يا رسول الله افرايت ان كان السمن ما يباع فقال انتفعوا به ولا تاكلوا مع حديث
 البخاري واحكامم مرفوعا ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير
 فقبل يا رسول الله افرايت شحوم الميتة فانه يطبخ بها السفن ويدهن
 بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام . فالاول مخفف والثاني
 مشدد . ويبيع حمل الاول علي اهل الخصاصة والثاني علي اهل الرفاهية
 والثروة . فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان

عليه وسلم

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أبيه عن غيره عنه وقال لا تخلفوا أبابا بكم . مع
حديث الحاكم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل يابعد في الصلاة
وغيرها اطلع وابعد صدق . فالاول مسترد والثاني مخفف . فزج الامر الى مرتبي
الميزان **ومن** ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب انه كان يقبل شهادة القاذن
اذا تاب . مع ما رواه ايضا عن القاضي شرح وغيره انه كانوا يقولون لا يجوز شهادة
القاذن ابدان وثبته فيا بينه وبين ربه . فالاول مخفف والثاني مسترد . فزج
الامر الى مرتبي الميزان **ومن** ذلك ما رواه البيهقي عن مجاهد انه لا يجوز شهادة العبيد
لنولهم تعالى واستشهدوا سمعهم من رجالكم . مع ما رواه عن انس وابن شريح
وغيرهم ان شهادة العبيد جائزة وقالوا كلكم عبيد واما . فالاول مسترد والثاني
مخفف . فزج الامر الى مرتبي الميزان . وكذلك الحكم في شهادة الصبيان فقد
استشهدا ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من اجراح **ومن** ذلك حديث الثخين
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يخلف مع البيعة ويقول للحكم شاهدان
او عينة . مع ما رواه الشافعي ان عليا رضي الله عنه كان يري يخلف مع البيعة
وبه قال شرح وغيره . فالاول مخفف والثاني مسترد لاسيما ان قامت البيعة
على ميت او قايب او طفل او مجنون . فزج الامر الى مرتبي الميزان **ومن** ذلك
حديث الشيخين وغيرهما من فواعا انما الولامن ائقن قال الحسن بن وجد
لنظام مبنودا فانقطه لم يثبت له عليه ولا وميراثه للمسلمين وليس للملئق
شي الا الاجر . مع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى لسعيد بن المسيب
في التقاطه مبنودا بانته حر وسعيد ولاوه وعلي عمر رماهه . فالاول مسترد
والثاني مخفف انصح . فزج الامر الى مرتبي الميزان **ومن** ذلك حديث
الشيخين ان رجلا من الانصار اعتق مملوكا عن مدر لم يكن له مال غيره فباعه
رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجا . مع ما رواه الحاكم من فواعا المذبر
لا يباع ولا يوهب . فالاول مخفف بان مالكه يبيعه حتى شاء والثاني مسترد
انصح رفعه فانه لا يباع ولا يوهب . فزج الامر الى مرتبي الميزان **ومن**
ذلك حديث البيهقي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال يعني امهات
الاولاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي يكر فلما كان زمن عمر بنما
عن ذلك فانه ثبتا فالاول مخفف والثاني مسترد ووافقه علي ذلك جمهور
الصحابة فكان كالا جماع منهم علي بن ابي طالب والاولاد وقالوا انهم يفتقن بموت
السيد والله تعالى اعلم **ولكن ذلك** اخر ما اراده الله تعالى من الجمع
بين الاحاديث التي ظاهرها التناقض عن بعض العلماء ما يشهد لمرتبي الميزان
من التخفيف والتشديد **وبقية** الاحاديث مجمع على اخذها بين

الاية ليس فيها الامرتة واحدة لعدم حصول مسقة فيها على احد من المكلفين
فانهم والحمد لله **واعلم** يا اخي اني ما تركت الجمع بين ايات القرآن
التي اخذ بها الاية واختلفوا في معانيها جهلا بها وانما ذلك لخفا مدارك المجتهد
فيها بخلاف احاديث الشريعة فانها جات مبينة لما اجل في القرآن وايضا فان
قسم التشديد في القرآن الذي يواخذ به العارفون بقومهم لا يكاد يعرفه احد
من علماء الزمان فضلا عن غيرهم **وقد** وضعت في ذلك كتابا سميت بالجواهر
المصونة في علم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو ثلثة الاف علم وكنت عليه
مشايخ الاسلام علي وجه الايمان والتسليم لاهل الله عز وجل . ومن جملة ما كتبت
عليها الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي وبعد فقد اطلعت على هذا الكتاب العزيز
المقال الغريب المثال خرايته مشحونا بالجواهر والمعارف الربانية وعلمته انه
يقيم للاكباد يضيئ نطق النطق عن وصفه وبكل الفكر عن ادراك كنهه وكشفه
انتهى واخفيت في طيه مواضع استنباطها من الايات غيرة على علوم اهل
الله تعالى ان تداع بين المجتوبين **وقد** اخذ الشيخ شهاب الدين ابن الشيخ
عبد الحق عالم العصر فكت عند شهراد هو ينظر في علومه فجز عن معرفة مواضع
استخراج علم واحد منها فقال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لاي شي
فقلت وضعت بضرة لاهل الله عز وجل لكون غالب الناس ينسبهم الى الجهل
بالكتاب والسنة فقال لي انا اقول في نفسي اني عالم مصر والشام والجزيرة والرو
والبحر وقد عجزت عن معرفة استخراج نظيره علم واحد منه من القرآن ولا
فهمت مما فيه شيئا ومع ذلك فلا اقدر على رده من كل وجه لان صولة الكلام الذي
فيه ليست بصولة مبطل ولا عاين انتهى **وقد** استخرج اخي فضل الدين من سورة
الفاتحة ما ياتي الف علم وسبعة واربعون الف علم واستراية نسخة وتعين
علما وقال هذه امهات علوم القرآن العظيم فقرردها كلها الى البسلة طر الى البيا
متر الى النقطة التي تحت الباء **وكان** رضي الله عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا
في مقام المعرفة بالقران حتى يستخرج جميع احكامه وجميع مذاهبه المجتهدين
فيها من اي حزن شام من حروف الهجا انتهى **وبوده** في ذلك قول الامام علي
رضي الله عنه لو شئت لادفنت لكم كتابين يغيران علوم النقطة التي تحت الباء
فشد اكان سبب جمعي بايات القرآن التي اختلفت المجتهدون في معانيها
بين مخفف ومشد فحقت من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن فتح باب
الاكثار على العلماء بالله تعالى وباحكامه **وانما** وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى
الاسد الباه الاكثار على الاية فاعلم ذلك **وانما** ذكرت الاحاديث الضعيفة
عند بعض المقلدين احتياطا لهم ليعلموا بها فقد تكون صحيحة في نفس الامر

ين

لي

فما قابل الحديث المعجيب في بعض المواضع بالضعيف الذي اخذ به مجتهد آخر كل ذلك
 ادب مع ائمة المذاهب رضى الله عنهم علي ان من نظريين الانصاف علم بالقرآن ان
 ذلك الحديث الضعيف الذي اخذ به المجتهد لو اصح عند ما استدله وكفانا
 صحة الحديث استدلال مجتهد به لمذهب **ومن** من اتبع النظر في هذه الميزان لم يجد
 دليلا ولا قولا من ادلة المجتهدين واقوالهم يخرج عن احدي مرتبتي الشريعة ابدا
 ولكل من المرتبتين رجال في حال مباشرتهم الاعمال فمن قوي منهم طوبى بالعمل
 بالتشديد ومن ضعف منهم خوطب بالعمل بالرخسة لا غير كما مر ايضا حديث في
 الفصول الادلة والمجتهدين ربه العالمين انتهى الجمع بين الاحاديث **ولنشرع**
في اجمع بين اقوال الائمة المجتهدين وبيان كيفية
 اوردتها في مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين بمسائل الاجماع هو
 والاتفاق في كل باب من باب الطهارة الى اخر ابواب الفقه وبيان فائدة الشريعة
 بتوجيه اهل الحقيقة وعكسه غالبا وبيان ان الائمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة
 كما علمنا بالشريعة فانهم كلهم ما بنوا قواعد مذاهبهم الاعلى الحقيقة والشريعة معا
بل اخبرني اهل الكشف انهم ائمة للجن ايضا وان لكل مذهب طلبة من الجن
 يتقيدون به لا يبرحون عنه كالانسان في العلم ان هذا الامر الذي التزمه في هذا
 الكتاب لا اعلم احدا بعد الله سيقني الي التزاهد من اول ابواب الفقه الى اخرها
 ابرار كما مر بيانه واخر الفصول السابقة وتقدم هناك ان الحقيقة لا تحالف الشريعة
 ابدا عند اهل الكشف لان الشريعة حقيقة هي الحكم بالامر وعليه ما عليه في نفسها
وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تحالف شريعة حقيقة ولا عكسه وانما هما
 خلتان من كلاً لزمه الظل للشاخص حال وجود نور الشمس وانما يظهر خالفها
 فيما اذا حكم الحاكم ببينة زور في نفس الامر وظن الحاكم صدق البينة لا غير فلو
 ان البينة كانت صادقة في باطن الامر كظاهر لتعد الحكم باطنا وظاهرا
 اي في الدنيا والاخرة **فعلم** ان قول الامام ابي حنيفة ان حكم الحاكم
 ينفذ ظاهرا وباطنا محمول عند المحققين علي ما اذا حكم ببينة عادلة اذ ذلك
 من باب حسن الظن بالله عز وجل وانه قد يتصور لنواب شرعه الشريعة
 يوم القيامة فيعفو عن شهود الزور وعن الحاكم بذلك ويمشي حكمه في الاخرة
 كما يشاء في الدنيا اذا بدل وسعه في النظر في البينة وما قول بعضهم ان حكم الحاكم
 ينفذ في الدنيا والاخرة ولو علم ان البينة زور فقد ناباه قواعد الشريعة وان
 كان الله تعالى فعال لما يريد اذ علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

كتاب الطهارة

اجمع الائمة الاربعة علي وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله
 فيها حسا وشرا كما اجمعوا علي وجوب التيمم عند حصول فقد ذلك وعلي ان
 ساء الورد والخل في لا يظهر عن الحديث وهما المتغير بطول الملك ظهوره وعلي ان
 السواك ما موربه هذه مسائل الاجماع في هذا الباب واما ما اختلف الائمة
 الاربعة وغيرهم فيه فليكن **ومن ذلك** قول فقهاء الاصناف كلهم ان ماء
 البحار كلها عذبا واما اجابها بمنزلة واحدة في الطهارة والنظير مع ما حكى
 ان قوما منعوا الوضوء بما البحر وقوما اجازوه للضرورة وقوما اجازوا التيمم
 مع وجوده فالاول مخفف وما بعده مشدد فزج الامر في مرتبتي الميزان
وجه الاول اطلاق الماية قوله تعالى وجعلنا من الماك كل شي حي **ومعلوم**
 ان الطهارة ما شرعت بالامانة الا لانها شر بدت العبد من الضعف كما حصل
 بالمخاض والكل الشبهات والوقوف في الغفلة فيقوم العبد بعد الطهارة
 الي مناجاة ربه بيد ربي فيناجيه بيد ربه كذا او يفعل بما شرطه الشارع
 له الطهارة **وجه الثاني** ان صاحبه لم يبلغه حديث هو الطهور ماؤه
 كحل ميتته مع كون الماء عتيقا لا يثبت شي من الزرع وما لا يثبت الزرع لا روي
 فيه ظاهرة حتى ينعش البدن **ومع** حديث تحت الجمرار والثار مظهر عفتي
 فلا ينبغي للعبد ان يتنحى بما قارب محل الغضب ثم يقوم يناجي ربه فهو قريب
 في المحنى من مياه قوم لوط النبي صلى الله عليه وسلم عن الوضوء منها ومن هنا قد مر
 بعضهم التيمم عليه كامر ولما في التراب من الروحانية اذ هو عكازة الماء كما
 سياتي بسطه في باب التيمم ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** اتفاق العلماء
 علي انه لا يبعث الطهارة الا بالماء قولين الي ليبي والاصح بجواز الطهارة بماء
 انواع المياه حتى المتصخر من الاشجار ونحوها فالاول مشدد والثاني
 مخفف فزج الامر في مرتبتي الميزان **وجه الاول** الضراح الذهن الي
 ان المراد بالماء في نحو قوله تعالى ويترل عليكم من السماء ماء ليطهركم به هو الماء
 المطلق **وجه الثاني** كون تلك المياه اصلها من الماء سواء في ذلك ماء الاشجار
 والبقول والارهار فان اصله من الماء الذي تشرته العروق من الارض لكنه
 ضعيف الروحانية جدا فلا يكاد ينعش الاعضاء ولا يحسنها بخلاف الماء المطلق
 وكذلك منع جمهور العلماء من التطهير **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة لا تزال
 النجاسة الا بالماء مع قوله الامام ابي حنيفة ان النجاسة تزال بكل ما يبع
 غير الادهان فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه الاول** ان الطهارة
 انما شرعت لاجبا البدن او التوب فالبدن اصل والتوب بحكم التبعية ومعلوم
 ان المابع ضعيف الروحانية لا يكاد يحيي البدن ولا يزي التوب فان القوة

الشهوات

حائنة

ير

التي كانت فيه قد تشربتها العروق وخرج بها الاعضاء والادراق والازهار
والثمار. ووجه الثاني كون المايح المنقصر من الاشجار مثله روحانية
تعالى كل حال وايضا فان حكم النجاسة اخف من الحدث بدليل ما ورد عن عائشة
رضي الله عنها انها كانت اذا اصاب ثوبها دم جففت عليه ثم فركته
بعود حتى تزول عيبه وبدليل صحة صلاة المسح بالبحر ولو بقي هناك اثر
النجاسة بخلاف الطهارة عن الحدث لو بقي على البدن لمعة كالدرع لم يصبها
الماء لم ينجس طهارته الا بفصلها فافهم. ومن ذلك قول الامية الثلاثة بعدم
كراهة الماء الممسح في الطهارة. مع الاصح من مذهب الشافعي من كراهية
استعماله. فالاول مخفف والثاني مشدد. فارجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم صحة فيه فلوانه كان يغير الامة لبيته لم رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولو في حديث واحد والاثر في ذلك عن عمر ضعيف جدا فبقي
الامر فيه على الاباحة. ووجه الثاني الاخذ بالاحوط في الجملة. ومن ذلك
الماء المسخن بالنار هو غير مكروه بالاتفاق. مع قول مجاهد بكراهته ومع
قول احمد بكراهة المسخن بالنجاسة. فالاول مخفف والثاني مشدد
والثالث مفصل. فارجع الامر الى مرتبة الميزان. ووجه الاول عدم وجود نص
من الشارع فيه. ووجه الثاني ان النار تظهر غيبى لا يعذب الله به الا
العصاة فلا ينبغي لعبد ان يتقرب بما تشر بها لاسيما ان سخن بالنجاسة فافهم
ومن ذلك الماء المستعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور
من مذهب الامام ابي حنيفة وعلى الاصح من مذهب الامام الشافعي واحمد
بشرطه في الرواية الاخرى عن ابي حنيفة انه نجس وهو قول ابي يوسف
مع قول الامام مالك هو مطهر. فالاول مشدد وقول مالك مخفف. فارجع
الامر الى مرتبة الميزان. ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة
كونه خطايا خروقة فيه كادر في الصحيح فهو مستفاد شرعا عند كل من كل
نظام ايمانه او كان صاحب كشف فلا يناسب كل من كل في نظام الايمان
ان ينظر به كالا يناسب احدا ان يتقرب بالبرص او بالمخاط او العنات
ويؤم بناحي ربه والعقوبات المستقة فما لا مشقة فيه لا ينبغي الصلوة عليه
كما قالوا في ذم البراءة اذ اعلم الثوب كذا او عم البدن عبا والشرحين اودخا
النجاسة وكثر انه لا يعفى عنه. ووجه من قال ينجس الطهارة بالماء المستعمل
في فرض الطهارة كون التقدير الذي حصل في الماء من خدر الخطايا امر غير
محسوس كغالب الناس ولا يبطال كل هذا لا بما شهد من منع الطهارة به
للمؤمن فهو تشديد ومن جوزها به له فهو تخفيف فالاول خاص باهل

الكشف

الكشف من العلماء والصالحين والثاني خاص بعامه المسلمين. ووجه من قال
ان المستعمل المذكور نجس سواء كانت نجاسته مغلطة او مخففة الاخذ بالاحتيا
للتوضي به مثله لو كشف له كراماته الميضاة التي تكرر الطهارة منها
للعوام كالماء الذي بقي فيه ميتة كلاب او غيرها من الحيوانات حتى ماتت
وايضا ميتة فروسيه عن الامام ابي حنيفة ورحم اصحابه حيث فتشوا
النجاسة الى مغلطة ومخففة لان المعاصي لا تخرج عن كونها كبائر او صغائر
فمثال غسل الكبائر مثال ميتة الكلاب او بولها ومثال غسل الصغائر
مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات المأكولة او غير المأكولة فوجه كون
الغسالة المذكورة كالنجاسة المغلطة الاخذ بالاحتياط الكامل للتوضي به
مثلا لاحتمال ان يكون ذلك غسالة كبيرة من الكبائر ووجه كون الغسالة
المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن به بعض الاحسان وانه لم ير
كبيرة وانما اتركب صغيرة. ووجه من قال انه يجوز الطهارة به مع الكراهة
احسان الظن بذلك المتوضي اكثر من ذلك الاحسان وانه لم يتركب كبائر
ولا صغيرة وانما وقع في مكروه او خلاف الا في مثال الاول ميتة البعوض
ومثال خلاف الا في ميتة البعوض او العيدان ومثال ذلك لا يؤثر في
الماتعير ايطر لنائي العادة **وسمع** سيدي عليا انوار
رحم الله تعالى يقول اعلم ان الطهارة ما شرعت بالاصالة الا لتلذذ اعضا
العبد بطلاقة وحسنات تقديس ظاهر وباطن والماء الذي خزن فيه الخطايا
حسا وكسفا او تقديرا او ايمانا لا يزيد الاعضا الا تقديرا وفتحا تبعا لتنجس
تلك الخطايا التي خزن في الماء فكشف للعبد لاري الماء الذي ينظر منه الناس
في المطاهر في غاية القذارة والنتن فكانت نفسه لا تطيب باستعماله كالا تطيب
باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب او هرة او فارة او نحو ذلك كالبعوض
والصبيان على اختلاف تلك الخطايا التي خزن من كبائر وصغائر ومكروهات
وخلاف الا في قلقت له فاذا كان الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وابو يوسف
من اهل الكشف حيث قال بالنجاسة الماء المستعمل فقال رضي الله عنه نعم كان
ابو حنيفة وصاحبه من اعظم اهل الكشف فكان اذا راي الماء الذي يتوضا
منه الناس يعرف اعيان تلك الخطايا التي خزن في الماء ويعبر غسالة الكبائر
عن الصغائر والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الا في كذا
المجسدة حسا على حد سواء **قال** وقد بلغنا انه دخل مطهرة جامع الكوفة
فراي شابا يتوضا فنظر في الماء المتقاهر منه فقال يا ولدي تب عن عقوق
والدين فقال تبنت الى الله عن ذلك وراي غسالة شخص اخر فقال تب

ط

تلك

من الزنا فقال ثبت من ذلك وراي غسالة شخص اخر فقال له يا اخي ثبت من شربه
 الخمر وسماع الآلة للهوق قال ثبت منها فكانت هذه الامور كالمحسوسات عنده على
 حدسوا من حيث العلم بها **ثم** بلغنا انه سأل الله تعالى ان يجيبه عن هذا الكلف
 لما فيه من الاطلاع على سوانة الناس فاجابه الله الي ذلك فعلم ان الامام
 حال كسفه كان قوله في الماء المستعمل تابعا لما يراه قد خرم من الخطايا من كباير
 وصغايير ومكروهات وخلاف الاولي لانه كان يعلم بالقوله بالنجاسة كل ما
 خرم من المنظر من علي حدسوا كما قد يتوهم بعض تقليدي فابن غسالة الزنا
 واللواط وشرب الخمر وعقوق الوالدين واكل الرشا والرمانة والسعانة ونحو
 ذلك من غسالة النظرا الى الاجنبية او القبلة لها او مواعدتها على الفاحشة
 او الوقوع في الغيبة وابن غسالة هذه المذكورات الاخيرة من غسالة
 استعمال المكروه وكالا يستنجى باليمين من غير عذر وتقديم غسل اليد اليسرى
 على اليمنى مثلا وكذلك الحكم في غسالة خلاف الاولي كتوسيع الاكام بغير
 حاجة وتكبير الجماعة والتبسط بالماكل والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك
 لحصول الغفلة في حين من الاحيان عن شيء من امور الاخيرة انتهى فقلت
 له هذا حكم اهل الكشف واهل الايمان الكامل فما حكم الضعفاء في ذلك فقال
 هم مع ما يقوم عندهم من شهوة تلك الذنوب التي حرمت في الماد الا اري الاحتياط
 الاولي لم يجنب احد من الغسالة لتلك الاعضاء كما يغسلها كباير او صغايير
 من غير اساءة ظن بمن في غسالة ذلك بان يعامل ما من اليه الكباير او
 الصغايير من غير ان يفتقد وتوعده في ذلك **وسمعه** مرة اخرى يقول الاولي
 لكل تقليد ان يجنب غسالة الماء المستعمل كانه نجاسة مغلظة اخذ بالاحتياط
 وان نزل عن هذه الرتبة جعلها كالنجاسة المتوسطة كبول البهايم لا سيما
 لاحتمال ارتكاب صغاييرها من الصغايير كما هو الغالب وان نزل عن هذا
 المقام جعلها كالنجاسة المحققة حملا على ان ذلك المنظر اغا ازتكى كرهها
 من المكروهات دون الكباير والصغايير وان نزل عن ذلك اجنبه في
 الاستعمال كما يجنب استعمال ما البطح وما البقل ونحوهما مما هو ظاهر
 في نفسه غير مطهر لغيره لاحتمال ان يكون المنظر ازنكيت خلاف الاولي
 فقط ومثل ذلك لا يلحق بالنجاسة المحققة فضلا عما فوقها انتهى
وسمعه مرة اخرى يقول كان الامام ابو حنيفة من اهل
 الكشف فكان تارة يري غسالة الكبيرة في الماء فيحكم باجتنابها او كسفه
 بانها كالنجاسة المغلظة وتارة يري غسالة الصغيرة في الماء فيقول
 بانها كالنجاسة المتوسطة لان الصغايير متوسطة بين الكباير والمكروهات

منه
 في مرتبة بين النجاسة المغلظة والمحققة تبعا لامثلها فليست اقواله ان
 ان صحت عنده في غسالة واحدة كما توهم بعض تقليدي وانما ذلك في
 غسالات متقدمة انتهى **فصل** ان الائمة الاربعة ما بين محقق
 ومشدد في الماء المستعمل احتياطا وتورعا وما بين متوسط فيه وما
 بين مخفف كذلك **وتوبه** ما ذكرناه من التقسيم حديث عائشة
 رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبك من صغيرة هكذا يعني
 قصبرة فقال يا عائشة لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته او كما قال
 صلى الله عليه وسلم اي لو قدرت جسماء طرحت في البحر المحيط لغرفت طعمه
 اولونه ادر يجي او كلاهما وانتنته فاذا كان مثل هذه الكلمة تغير البحر
 المحيط كل هذا التغيير العظيم فكيف بالذنوب العظام اذا خرت من جميع
 المتوضيين في مطهرة المسجد مثلا فزجر الله تعالى فقلدي الامام الي
 حقيقته ورضي الله عنه حيث منعوا الطهارة من ما المظاهر التي لم تستنج
 لما يخرج منها من خطايا المتوضيين وامروا اتباعهم بالوضوء من الانهار والاريا
 او البركة الكبيرة او من الحياض المغطاة التي لا يعود فيها ما المنظر من فان
 هذا الماء انعش لما الطهارة لنظافته وكثرة حمانته لاسيما اعضا امثالنا
 التي كاد ان يموت من كثرة المخالقات فيها فان ان يغسلها الماء الذي
 لم يستعمل فضلا عن المستعمل ولو كثيرا عرفنا نعم الله ما فعل اصحاب
 هذا الامام رضي الله عنه وعينهم فانه اولى بكل حال لانه ان كان هناك
 ضعف للمجسد او فتور جي وقوي وانعش وان لم يكن هناك ضعف
 ازاد المجسد حسنا ووضاة **وكان** سيدي علي الخواص مع كونه كان
 شافعي لا يتوضا من مظاهر المساجد في الكراواته ويقول ان ما هكذا
 المظاهر لا ينعش جسدا امثالنا لتقديرها باخطايا التي خربت فيها وتارة
 كان يتوضا منها ويقول الذي اعطاه الكشف ان هو المتوضيين لم يفتوا
 في ذنب قصبرك باثا رطبا رطما كما كان الصحابة يفعلون مع بعضهم بعضا
 في المظاهر وبذلك قال تارة وما لك وتارة كان يكشف له عن ما خرب في ذلك
 الما من الذنوب فيجتنبه على علمه وبيان وكان يميز بين غسالات الذنوب
 ويعرف غسالة احرام من المكروه من خلاف الاولي **ودخلت** معه مرة بمساة
 المدرسة المذهبية فاراد ان يستنجي من الفطس فتنظر فيه ورجع فقلت له
 لم لا تنظر فقال رايت فيه غسالة ذنب كبير غيرته في هذا الوقت وكنت
 انا قد رايت الشخص الذي دخل قبل الشيخ وخرج فنبعته واخبرته اني
 فقال صدق الشيخ قد دفعت في زمانا ترجا الي الشيخ وتاب هذا امر قد شهدته

من الشيخ **فان قيل** هذا حكم من نظر من اهل الذنوب فما حكم ما من لم يقع
 منه ذنب قبل ذلك **الوضو** **فالجواب** الاول ان ينزل مثل هذا منزله
 ما هو ظاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف روحانيته بازالة المانع الذي كان
 يمنع من الصلاة مثلا وكما قالوا في ما طهارة العبي **فان قيل**
 فلا يثبت في الامام ابي حنيفة في ما الطهارة عن الحدث وخفف في ما زال
 النجاسة وقال انها تنزل بكل ما يبع مزيل **فالجواب** ان باب
 الحدث اصيق وباب النجاسة اوسع بدليل ما ورد في الفعل الذي يصيبه
 نجاسة من انه يطهره انما هو بالتراب اذا حكه فيه او مشى به عليه وفي
 رواية بطهره ما بعده يعني من الارض اذا زالت العين بذلك **فان قلت**
 فما وجه من قال ان النار تطهر النجاسة اذا احرقته بها **فالجواب**
 وجهه القياس على تطهير العصاة من الموحدين بالنار ثم يدخلون الجنة بعد
 ذلك فكما انما تطهر العصاة من الذنوب المعنوية كذلك تطهر النجاسة المحسوسة
 فافهم **وسمعنا** سيدي عليا اخا خاصا رحمه الله يقول من شك
 في ان مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه ادبي بالاتباع من مذهب غيره
 في الامتناع من النظر من ميعانة المساجد فليستوا من ما الا بارود الهمار
 والمياه التي لم تستعمل وتغير انتفاش اعضائه فانه يحدها قد انتفشت
 بذلك اكثر من الماء الذي يختلف فيه ايدي الناس ومن هنا ينقدح لك
 يا اخي من الامر بالطهارة بالماء كطهارة عنده فقدوة او العجز عن استعماله
 وذلك انما ناسر لنا الطهارة به لاجابة اعضائنا التي ماتت من المعاصي
 او العقلا كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي فلا يؤمنون ولم يطلع
 بعضهم على هذه العلة فقال ان تخفيم استعمال الماء في الطهارة يعبد
 لا يتقل معناه انتهى والحق ان علته معقولة مستهودة وفي الغاش الاعضا
 واحياءها بعد قوتها او موتها فافهم **فان قلت** من اختلف الذي
 في الماء المستعمل يجري في التراب المستعمل وهل نحو خطايا المتيمم بالتراب
 في التراب كما ورد في الماء **فالجواب** لم نر شيئا يفتقر عليه في ذلك
 ولعله لضعف روحانية التراب من وجد في كلامهم انهم اجروا ذلك في
 التراب المستعمل فليست هذه الموضع من كفاي هذا فكذا فلتعرف
 منارح المجتهدين والمحدثين من العالمين ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
 باحتناع الطهارة بالماء المتغير كثيرا بظاهر كزعفران ونحوه مع قول الامام
 ابي حنيفة واصحابه يجوز الطهارة به ان لم يطهر او يغلب على اجزائه
 فالاول مشدد في شأن الماء الثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان

ووجه الاول منع روحانية الماء المذكور عن اجبا الاعضا او انما شها من
 نظره فكانه لم يظهر ووجه الثاني النظري قوة روحانية الماء من حيث هو
 الا ان يخرج عن طبع الماء بطبع شيء من الطهارات فيه او كثرة التغير جدا بحيث يطهر
 على اجزائه ويؤيد الاول حديث الماء هو لا يتجسد شيء لا ما غلب على طهره او لونه
 او ريحه وقد اخذ اهل الكشف باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حمل المطلق
 على المعين لان الماء اذا لم يدخله شيء غيره فاذا احبب على الماء غيره فبينهما
 بروز ما من من دخول احدهما في الاخر ولو لا ذلك ما كانا شيئين ولكن لما كان
 يلزم من اغترافنا الماء الطاهر ان يغترف معه شيئا من ذلك المخلوط به اعتقنا
 من استعماله والاحتفاء عليه اسم الجنس مثلا بشرطه توسعا كما ان اهل الكشف
 يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعا في حقيقة الاختلاف بين اهل الكشف
 وغيرهم الامن حيث العلة فاهل الكشف يقولون علة منع استعماله اغتراف
 ذلك الجنس معه لا تجسده في ذاته وغير اهل الكشف يقولون العلة في ذلك
 تجسده فافهم ومن ذلك اتفاق الائمة على ان تغير الماء بطول المكث لا يضر في
 الطهارة مع قول محمد بن سيرين بمنع الطهارة به فالاول مخفف والثاني
 مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم حدوث شيء في الماء
 بحال عليه الضعف لروحانيته ووجه الثاني وجود التغير من حيث هو كما
 المتن بطول المكث فانه قد رشح عا ورفا فلا يعني النظر به كما لا ينبغي اكل
 الطعام المتن وكل شيء لا تجبه اهل الطباع السليمة فافهم ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة ان الشمس والنار لا يوثقان في النجاسة نظرا مع قول الامام ابي حنيفة
 ان النار والشمس يظهران بعض اشياء في بعض الاحوال فاذا جف جلد الميتة
 عند ظهر بلادنج واذا انجست الارض نجفت في الشمس طهر موضعها وجازت
 الصلاة عليها لا النجس منها اذ لا يلزم من كون الشيء ظاهرا في نفسه ان يكون
 مطهر الغيرة فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الاصل في الطهارة ان يكون بالماء في الحدث والنجاسة ووجه
 الثاني ان المراد زوال ذلك القدر في رأي العين فلا فرق عند بين ازالته
 بالماء وبين ازالته بطول الزمان او غير ذلك وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم
 في ذيل التوب الطويل للمرأة اذا اصابته نجاسة يطهره ما بعده يعني من
 التراب الذي يمر به ويمسه فافهم ومن ذلك نجاسة الماء الراكد القليل
 اي دون القلتين اذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الامام ابي حنيفة
 والشافعي واحمد في احدي روايتيه مع قول مالك واحمد في الرواية الاخرى
 انه طاهر ما لم يتغير فانه تغير فنجس وان بلغ قلتين فالاول مشدد والثاني

فتا

لطعام

مخففه فخرج الامر الى مرتبة الميزان . وكذلك اخلافه في البخاري فانه كالراكد
 عند الامام الى حقيقة واحد وهو الجديد من مذهب الشافعي وقال مالك لا يخسر
 البخاري الا بالتغير قليلا كان او كثيرا واختاره جماعة من اصحاب الشافعي
 كالنفوي وامام الحرمين والقراي . فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان . ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود
 نجاسة في الجملة فتمتد عنها ولو لم تظهر لنا ادبامع الله تعالى ان تقوم بين
 يديه متطهرين بما دفسر اذا الباطن عندنا ظاهر عندنا تعالى فمن سدد رايي
 ما عندنا تعالى ومن خفف رايي ما عندنا لعماد فانهم ومن ذلك قول الائمة
 الاربعة ان استعمال او ابي الذهب والفضة حتى في غير الاكل والشرب حرام
 علي الرجال والنساء الا في قوله للشافعي . مع قوله داودا ما يحرم الاكل والشرب
 خاصة . فالاول مشدد والثاني مخفف واقف علي حد ما ورد . فخرج
 الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول كمال الشفقة علي دين الامة
 والاحذ لها بالاحوط فيه اذ الجنابة في الوضوء منها مثلا كالجنابة في الاكل
 والشرب ولا ينبغي لمن يتطهر ان يكون متطهرا متكبرا معجبا بنفسه اذ الطهور
 فتتاح الصلاة التي هي حضرة الله عز وجل . وقد اجمع اهل الكشف علي
 انه لا يجمع دخول حضرة الله من كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب
 منها كما طرد ابليس واما استعمالها في غير الوضوء فبالاوي لانه اذا ترك
 استعمالها في مواطن الطاعات من الاحتياط في غيرها من باب اوفي
 فانهم ومن ذلك المصيب بالفضة حبة كبيرة حرام عند الائمة الثلاثة
 بتفصيل عند الشافعي . مع قوله في حقيقة لا يحرم المصيب بالفضة مطلقا
 فالاول مشدد والثاني مخفف . ووجه الاول كمال الشفقة علي دين
 الامة كما مر وذلك ان استعمال الانا المصيب بالفضة او الذهب يفسد
 عليه انه استعمال ما كان لبعض اجزائه من العصبية والورع التباعد عن
 الانا المصيب كالتباعد عن الانا الكامل من القنعة . ووجه الثاني العفو
 عن مثل ذلك . ومن ذلك السواك قد اتفق الائمة الاربعة علي استحبابه
 وقال داود وهو واجب وزاد اسحاق ان من تركه عامدا بطلت صلاته لا سيما
 ان اتاذي بتركه اجلس فالاول مخفف والثاني مشدد ويدل لهما معا
 قوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اسقى علي حيني لامرتم بالسواك اي امر
 ايجاب فان راجحة كون الامر للوجوب ولكنه ترك ذلك رحمة بالامة فكانه
 صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لولا ان اسقى الي انه واجب علي من لا مشقة
 عليه وعلي ذلك فمن لم يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة

لا يجب

لا يجب عليه . فخرج الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الثاني مراعاة كمال التقليم
 والادب في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالاكابر من العلماء والصالحين هو
 الذين لا يثنق عليهم ذلك في جنب ما يشهدونه من غبطة الله تعالى وما هو
 يستحقه مقام خدمته بل ربما سئ عليهم تركه . ووجه الاول مراعاة حال
 مقام المحجوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام اجهلين بما يستحقه مقام
 خدمته تعالى ومناجاته فان ايجاب السواك عليهم ربما يثنق عندهم
 لجهلهم المذكور فان احدهم لا يكاد يتجاني لقلبه تلك الغبطة التي تتجاني
 للعلماء والصالحين وهذا من باب تولم حسنات الابرار سيئات المقربين فانهم
 ومن ذلك عدم كراهة السواك للمصاييم بعد الزوال عند ابي حنيفة ومالك
 واحمد في احدهما وابن حنبل لا يكره وقال الشافعي واحمد في الرواية الاخرى بكرهه
 فالاول مخفف والثاني مشدد . فخرج الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول
 مع ملاحظة ما تقدم مراعاة المسلم لرفع الضرر عن جلسه حتى لا يتاذي احد
 برابعة فيه ومعلوم ان كلما يتاذي اجلس يعني تقديم ازالة علي حصول النفا
 وايضا فان الصاييم بعد الزوال ينبغي لها التهايه للمقاومة الي حين يجلس
 للاكل علي ما بدت مشاهدته وهذا هو الملقا الاصغر بالنظافة وحسن الراية
 كما ورد في حديث المصاييم فرحان وان كان الحق تعالى لا يوصف بالتاذي بذلك
 حقيقة اذ هو الخالق لذلك ولكن قد يتبع الشرع العرف في كثير من المسائل
 وقد ورد في عدة احاديث الاشارة الي التجوز في اطلاق صفة التاذي عليه
 سبحانه وتعالى كما اشار اليه حديث البخاري لاحد اصبر علي اذي من الله وكبر
 حديث من اذ الي وليا فخذ اذني واعتقدا ان المراد من حسبه نحو هذه
 الصفات الي الله سبحانه وتعالى انما هو غايها كما هو مقرر في محاله من ابواب
 الفقه فانهم . ووجه الثاني الترغيب في الصوم وكون مثل ذلك الراجحة
 محمود الاثر في طريق العبادة كما كان صلي الله عليه وسلم يترك الصلاة علي
 بعض السهد انزعجيا للمجبان في الجهاد فيقول اذ كانت الشهادة تؤصل
 صاحبها الي مقام لا يحتاج الي احد يدعوا له بالمعقة والرحمة فلا ينبغي في
 تركه فتتركه داعيته للمجاهدة ويزول عنه الحزن فاعلم ذلك والله تعالى اعلم

باب الخامسة

اجمع الائمة علي نجاسة الخمر الا ما حكى عن داود انه قال بطهارتها مع غرهما
 وكذلك اتفقوا علي ان الخمر اذا تخللت بنفسها طهرت . واجمعوا علي ان
 ميتة اجراد والسمك طاهرة وعلي ان الجنب والحائض والمسكر اذا غسلا
 في ماء قليل فالما بان علي طهارته . واتفقوا علي ان الرطوبة التي تخرج من

يل

المعدة بخسة الاما حكي عن ابي حنيفة هذا ما قد كثرته من مسايل الاجماع والاف
تفاقه واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الائمة الاربعة ان الحز بخسة
مع قوله داد بطهارتها مع تحريمها كامر فالاول مشدد وابلغ في الرجوع والثاني
مخفف من جهة عدم وجوب التطهير منها لانه لا يلزم من تحريمها نجاسة عينها
كما ليسر والانتصاب والازلام وانما في بخسة من حيث صفتها ومن هذا الباب
قوله تعالى اما المشركون نجس فزوج الامري مرتبي الميزان وان كان الثاني
منعيفا جدا فانهم **من ذلك** قول الامام الشافعي واحدا في حنيفة
بنجاسة الكلب مع قوله الامام مالك بطهارته فالاول مشدد في نجاسة
وفي الطهارة من ولوغه سبعا لجا سندا لا عند ابي حنيفة فانه يقول الفصل
منه مرة ان رأت العين بها والا فلا بد من غسله حين يغلب على العين ان الماء
ولو يمشي من مرة واكثر كسائر النجاسات لا سبعا وقال مالك هو طاهر وبغسل
من ولوغه سبعا لا نجاسة بل ذلك تقديري لا يعقل وكذلك القول فيما
اذا دخل الكلب عنقوا من اعضائه في الانا فانه كالولوغ خلا فاما مالك فانه
خص الفصل سبعا بالولوغ فقط فزوج الامري مرتبي الميزان ووجه من قال
بنجاسة عينه ومنقته مع عدم صحة انتكاح الصفة عن الفات ووجه من
قال بطهارته فانه ان الاصل في الطهارة وانما النجاسة عارضة فانما
صادرة عن ان تكون الله تعالى القدوس الطاهر ومن الادب قولنا بطهارته
عينها ثم ان رأينا اثارها بغير استئصالها في بدن او دين اجتنابها وقد
اجمع اهل الكشف على ان الاكل والشرب من سورا الكلب يورث النجاسة وفي
القلب حتى لا يصير العبد بمن الى موعدة ولا فعل شي من اجزائه وقد جرب
ذلك شخص من اصحابنا المالكية فشرب من لبن شربة منه كلب فكلت تسعة
اشهر وهو متبوض للقلب عن كل خير حتى كاد ان يهلك والشئ الذي يحصل منه
ما ذكر يجب اجتنابه ويجوز اطلاق النجاسة عليه سواء اردنا الذات مع الصفة
او الصفة فقط كما اطلق الله تعالى اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي
في الكفر فاذا اطلق اسم احدهم طهر فلو كانت النجاسة عينه لكان لا يطهر بالاسلام
وسمعت سيدي عليا اخوا من رجه الله تعالى يقول ليس لنا دليل نجاسة
ذات الكلب الاما ياتي عنه من بغيره واكثر منه واما من جهة صفة فهو نجس
من حيث ان سور يمين القلب فيجب اجتنابه كما يجنب سم الافاعي من حيث
ضررها في البدن مع القول بطهارة ذاتها بل هو ادلي بالاجتنابه لانه يضر
في الدين قال ولا يدع في تسمية الكلب نجسا من حيث اثره وطاهر من حيث
عينه كما سمي الله تعالى المشركين نجسا والميسر والانتصاب والازلام رجسا

اجماع العلماء الاربعة على طهارة جسم المشرك وكذلك الله القار والانتصاب
والازلام قال ولما كان سورا الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد موتا
او منعقا ينفقه من قبول المواعظ التي تدخله بخسة بالغ الشارع صلي الله عليه
وكم في الفصل من اثره سبعا احدا من بتراب دفعا لذلك الاثر بالكلية فانه جمع
فيه بين الماء والتراب اللذين اذا اجتمعا ابتا الزرع **فكلم** ان امر الشا
بالفصل من اثر ولوغه سبعا لا ينافي القول بطهارة جسمه كما سبقنا مع سبه
كما مر فذلك بالغ الشارع في الامر بالفصل منه سبعا احدا بتراب به بالغة
في الشفقة على ديننا والرحمة بنا وكذلك لا ينافي القول بنجاسة صفة
القول بطهارة جسمه لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات انتهى فكما اطلق
الامام الشافعي ومن وافقه بنجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعة وتعلينا
لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر **وكان** اجي افضل الدين
الله يقول التحقيق ان الكلب طاهر العين نجس الصفة **وسمعت**
سيدي عليا اخوا من رجه الله ايضا يقول لا اعتراض علي من قال ان وجوب
الفصل من الكلب او استحبابه علمته لا تعقل تحقيا بما علي غالب الناس
لانه ما اطلع عليها فيما علمنا الا بعض اهل الكشف فقط **وقد** اذم بعضهم
من قال ان الفصل من الكلب تقديري لا يعقل بان ذلك يودي الى ان الشارع
شا طيب الاخذ بما لا يهمون له معني وذلك يكاد ان يقرب مع صفة العبث
الذي يترده عنه منسوب الشارع وقد امره الله ان يبين للناس ما نزل
اليهم اية ما امروا به بان يبلغوا اليهم وذلك لا يكون الا باذن يبلغ اليهم
اللفظ والمعني تبليغا شافيا بحيث يتجاني لهم امره فلا يلتبس عليهم منه شي
وقال له وان لم تعقل فابلفظ رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا
انتهى قلت وقد يرده هذا الالزام بان مثل ذلك قد يكون جائزا لاجتماع
بعض الناس بالمعني المنصورة في التفاسير هل يبادرون الى احتساب الامر
بفعل ذلك الشئ وان لم يتعقلوا علمته ام يتخلفون عن المبادرة حتى يعلموا
حكمة ذلك وقد قال اهل الكشف ان العمل اذا لم يعلم بشي كان اقوي في
مقام الايمان اذا عظم اجرامه اذا علم انه رجا يكون معظم الباعث المكلف
حينئذ على العمل بحكمة تلك العلم من ثواب وغيره ولا يحسن احتساب امر
الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله اعلم **وسمعت**
سيدي عليا اخوا من رجه الله يقول لا يقدر القابل بطهارة الكلب
علي رد النفس الواردة في الفصل من ولوغه بل يري العمل به وانما دفع الاثر
في العلة والعدد فذلك لا يقدح في الدين فان القابل بطهارة الكلب فائز

بالغسل منه كما ورد واما الشبيخ فحق ولو جعلنا الامر فيه الاستحباب
فقد يمتنع به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بخاسته فاعلم ذلك
فانه نفيس **وقد** الفنا في ذلك مولفا وذكرونا ما يرد على ذلك من لطيف
الاستنباط واجواب عنها حاصل ذلك ان اهل الكشف متفقون مع اهل النقل
على الحكم بخاسته الكلب والغسل منه واما اختلافوا في العلة ففقط وعلوم
ان الاختلاف في العلة لا يقدح في الكلام فعلته الاصلية عند اهل الكشف بخاسته
صفته من حيث انها عتقت القلب كالحز والميسر والانصاف والارلام وتقدم
عن ذكر الله وعن الصلاة وعلته عند غير اهل الكشف اما بخاسته عيبه
وصفته معا وعلته لا تغفل عنه من قال بظهارته معا والغسل منه تفيد
ولا يخفى ما في هذا الامر بالغسل منه سبعا يتقضي بخاسته ولا بد والاكابر
كلام الشارح كالعبث فلا بد من القول بخاسته اما اذا واما صفة انثى
ومن ذلك قول الامام الشافعي واليه حنفية بخاسته الخنزير وانه يغسل
منه سبعا وعند ابي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك
رحمه الله بظهارته جبا **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فخرج** الامر
الى مرتبي الميزان **وقد** اختار الامام النووي ظهارته من حيث الدليل
فقال في شرح المذهب الراجح من حيث الدليل انه يكفي في بول الخنزير غسلة
واحدة بلا تراجه وهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم وجوب
الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشرع الحاقه بالكلب انثى ووجه من
الحق بالكلب في وجوب الغسل منه كونه اجنث جثما من الكلب فقياسه
على الكلب واضح ووجه من قال بظهارته عدم ورود نص في الغسل منه
سبع مرات كالكلب واما خنزيره فله فلا يباحته بالكلبية في الجحاسة فقد حرم
الله الميتة والحز ولم يامرنا الشارح بالغسل منه سبعا احدا من تراجم
فانهم **ومن** ذلك عدم وجوب العدد في غسل سائر الجحاسات عند ابي حنيفة
ومالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه مع الرواية الاخرى عنه انه
يجب العدد في سائر الجحاسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل
الاناسبع مرات وفي رواية اخرى ثلاثا وفي رواية اخرى اسقاط العدد في
عدي الكلب والخنزير **فالاول** مخفف ومقابل مشدد **فخرج** الامر الى
مرتبي الميزان **فالاول** خاص بعوام الناس الذين لا يعرفون الورع ولا الاحتياط
والثاني خاص بكابر الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في النقض بمس
الفرج وعدم النقض به كما سباني بسطه في باب ان شأ الله تعالى **ومن** ذلك
قول الامام الشافعي ان جلود الميتة كلها تظهر بالدباغ الا جلد الكلب والخنزير

وما تولد منها ادم من احدهما وهو احدي الروايتين عن احمد واظهر الروايتين
عن مالك **مع** قوله الامام ابي حنيفة فان الجلود كلها تظهر بالدباغ الا جلد
الخنزير ومع قول الزهري انه يتقح عجلود الميتة كلها من غير دباغ **فالاول**
مشدد من حيث اشتراط الدبغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف
فخرج الامر الى مرتبي الميزان **ووجه** الاول زيادة التره عن استعمال ما سماه
الشرع نجسا اذ يباع منه نعال اذ يجالس العبد وهو ملاصق لبني نجس
شرعا **ووجه** الثاني القابل بان جلد الخنزير لا يظهر بالدباغ المبالي لغيره في
التره عنه وكونه يستحب قتله مطلقا بخلاف الكلب فان فيه تفصيلا
فكان اخف حكما من الخنزير من هذا الوجه **ووجه** الثالث القابل بجواز
الاستماع بجلود الميتة من غير دباغ حمل احاديث الدباغ على الاستحباب
دون الوجوب **فالاول** خاص بالاكابر من العلماء والثاني خاص بمن هو
دونهم في التره والثالث خاص باهل الضرورات كابدله له بعض الآثار
فانهم **ومن** ذلك قول الشافعي واحمد ان الذكاة لا تغسل شيئا فيما لا يוכל
مع قول ابي حنيفة ومالك انها تغسل الا في الخنزير واذا ذكي عندهما سبع او
كلب ظهر جلده ولحمه لكن اكله حرام عند ابي حنيفة ومكره عند مالك
فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبي الميزان **ووجه** الاول
ان ما لا يוכל لحمه حيث فلا تؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيبا بل حكمه حكم
موته حنفا انفة قال تعالى في مدح نبينا صلى الله عليه وسلم ويجرم عليهم
اجناسه **ووجه** الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد يجرم الشيء الطاهر
لضرورة في بدن او عقل ولحم ما لا يוכל وان قيل بظهارته بغيره في البدن كاجز
ومن شك في جرمه لولم يكن الا انه يورث اكله البلادة حتى لا يكاد يفهم
ظواهر الامور فتلا من بواطنها **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة
بالعفو عن مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن **مع** قول الشافعي
في الجديده انه لا يعفى عنه **مع** قوله في القديرة انه يعفى عما دون الكف
فالاول والثالث مخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبي الميزان
ومن ذلك قول الامام الشافعي بخاسته شعر الميتة غير الادبي وصفها
روبرها **مع** قوله ابي حنيفة واحمد بظهارته الشعر والصوف والوبر اذا بوشية
فقال بظهارته القرن والسن والعظم والريش اذ لا روح فيه **مع** قوله مالك
بظهارته الشعر والصوف والوبر مطلقا سواء كان يוכל لحمه كما نعم او لا يוכל
كالكلب والحمار **مع** قوله لا ذراع في الشعر ونحوه نجس يظهر بالغسل
فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف **فخرج** الامر الى مرتبي الميزان

هر



ووجه الاول عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة **ووجه** الثاني ان سياق الآية فيما يوكلا فيما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال هذه الاشياء لا توكلا عادة فتستعمل في غير الاكل كاللبس والافتراش ولولا غسل عند غير الاوراعي على ان التحقيق في الشك في لبس الشعر والرجل ونحوها ان لها في حال حياة الحيوان وجهها الي الحياة من حيث انها تنمو او وجهها الي الموت من حيث ان الانسان او غيره لا ينمو اذا قطعت فافهم **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة ومالك يجوز لشعر الخنزير مع قوله الشافعي يمنع ذلك وقوله احمد بكراهته ومع قوله اكره في بالليف احب الي **فالاول** تخفف والثاني مشدد والثالث والرابع بينهما راحة تشدد ان لم يرد احد بالكرهية المنع في واحد به الا كابر من اهل الورع ولبسها بعد الاصاغر **فخرج** الامر ابي مرتبي الميزان **ووجه** الاول البناء على القول بخاسته **ووجه** الثالث والرابع الاخذ بالاحتياط **ومن ذلك** قوله الامام مالك واحمد والشافعي في ارجح قوليه بطهارة الاول اذا مات **مع** قوله الامام ابي حنيفة والمرجوح من قول الشافعي بانه نجس لكنه يظهر بالفصل **فالاول** تخفف والثاني مشدد **فخرج** الامر ابي مرتبي الميزان **ووجه** الاول شرف ذات الادبي ورواها ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا اخرجت من اجسد نجس لانه ما كان طاهرا الا ببيان الروح لكونه مركبا لها وفي من امر الله وامر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذلك ما جاوره فافهم واكثر من ذلك لا يقال **فان قال قائل** كيف قال الامام ابو حنيفة رجحي الله عنه بخاسته الادبي مع حديثه ان المومن لا ينجس حيا ولا ميتا **فالجواب** يجهل ان هذا الحديث لم يبلغه او بلغه ولم يبلغ عنه **ومن ذلك** قوله الائمة الاربعة بطهارة سور البقر والحمار وان طهر علي توقف لا يبي حنيفة في كونه مطهرا **ومع** قوله الثوري والاوزاعي ان ما لا يوكلا لحمه سون نجس **فالاول** تخفف ومقابل مشدد **فخرج** الامر ابي مرتبي الميزان **ووجه** الاول كون علفه منع الطهارة بسوك البقر والحمار لا يطلع عليها الا كابر العلماء بالله تخفف الامر حنيفة على العوام بخلاف الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم **ومن ذلك** قوله الشافعي بخاسته البول والروث مطلقا **مع** قوله الامام مالك واحمد بطهارة رثما من ما كوله اللحم **ومع** قوله النخعي جميع ابوالا كيونان الطاهرة طاهرة **ومع** قوله الامام ابو حنيفة ذرق الطير من المأكول

اللحم كالحمام والعصافير طاهر وما عداه نجس **فالاول** مشدد ومقابل له مخفف ولولا لتفردا حديثي التفتيش **فخرج** الامر ابي مرتبي الميزان **ووجه** الاول كون البهايم من شائنا ان تاكل مع العقلة عن الله تعالى فلا تكاد تذكر بها وما لم يذكر اسم الله عليه فهو قدر شرعا كما هو مقرر في الشريعة وهو خاص باكابر العلماء والصالحين الذين يتدلسون بها لظن الغافلين عن الله ما هم عليه من شدة الطهارة والتقديس بخلاف الاكابر الذين تغلب عليهم العقلة فانهم لا يتأثرون بفضلات اهل العقلة لعدم تقديس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جفت الشريعة على مرتبة الخواص ومرتبة العوام اي للشريعة والعلمانية لها **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة ومالك بخاسته المني من الادبي **مع** قوله الشافعي واحمد انه طاهر زاد الشافعي وكذا ابن كل حيوان طاهر واما حكم التمر عنه فيجب غسله عند مالك وطهرا وباسنا وعند ابي حنيفة بغسل رطبيا ويغسل بيا سنا كما ورد **فالاول** مشدد والثاني تخفف **فخرج** الامر ابي مرتبي الميزان **ووجه** الاول كونه يخرج مع العقلة عن الله تعالى غالبا فلا يكاد الشخص يذكر انه بين يدي الله ابرأ من جسد العقلة تنعاه لعموم اللذة ومعلوم ان اللذة النفسانية تمت كل محل مرت عليه ومن هنا امرنا بالفصل من خروج المني لكل البدن الغاسا للبدن الذي فتر ومنعت من سدة الحجاب عن الله تعالى كسبا في حنطه في باب الفصل ان شاء الله تعالى وكل ما يجب عن الله تعالى فهو نجس عند الاكابر بخلاف الاصاغر فكل ما لم يبي حنيفة ومالك خاص بالاكابر من العلماء والصالحين وكلام الامام الشافعي واحمد خاص بعوام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه وسلم قارة وفركه اخري تشريفا للاكابر والاصاغر فافهم **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة في البيز الذي يتوضأ منها اذا اخرجته منه فارة مبيته انها ان كانت مستفحة اعاد ثلاث ايام وان لم تكن مستفحة اعاد صلاة يوم وليلة **مع** قوله الشافعي واحمد انه ان كان الما يسيب اعاد من الصلاة ما يغلب على ظنه انه توضأ منه بعد مونه وان كان كثيرا ولم يتغير لم يعد شيئا وان تغير اعاد من وقتنا لتغيره **وقال** مالك ان كان معينا وكثر يتغير او مضافه فلا اعاد وان كان غير معين فغيره روايتان **فالاول** مشدد والثاني مخفف ومابعده **فخرج** الامر ابي مرتبي الميزان فيقال في توجيه ذلك ان التشديد خاص بالاكابر والتخفيف خاص بالاصاغر بالنظر لمقامهما في الطهارة والتقديس **ومن ذلك** قوله الامام الشافعي

غر

فني

إذا اشتبه ظاهر ونجس اجتهد وتظهر عاظم طهارته من الاواني . مع قول
الامام ابي حنيفة انه لا يجوز الاجتهاد الا اذا كان عدد ابنته الطاهر اكثر . ومع
قول احمد انه لا يتخري بل يريق الجميع او يجلطها ويبيجم . فالاول مخفف
والثاني وما بعده مشدد . فخرج الامر الى مرتبتي الميزان . وهو محمول
على جالين فالاول خاص بالعوام والثاني وما بعده خاص بالكابر لشدة
تورعهم واعفائهم فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم .

باب اسباب الحدوث

اجمعوا على ثقتن الوضوء بالخارج المعتاد من السبيلين وهو البول والغائط
وانفقوا على ان من مس ذكره او دبره بوضوء من اعضائه غير يده لا ينقض
وانفقوا على نوم المصطلي والمتكى بشرطه ينقض الوضوء وعلى ان القنطرة
في الصلاة تبطلها دون الوضوء خلافا لابي حنيفة كاشيائي . وعلى ان اكل
الطعام المطبوخ بالنار واكل الخبز لا ينقض الوضوء . وعلى ان من يتقن
الطهارة وشك في الحدوث فهو باق على طهارته الا ما حكى عن بعض اصحاب
مالك . وكذلك اتفقوا على انه لا يجوز للمحدث مس المصحف ولا حمله الا
ما حكى عن داود وغيره من انحوار **هذا** ما وجدته من مسيايل
الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك** قول الائمة
الثلاثة انه لا ينقض الخارج النادر كالودود والحصاد والريح من القبل .
مع قوله ابي حنيفة ينقض لريح الخارج من القبل وهو الرابع من مذهب
الامام الشافعي فانه قال بالانقض بالثلاثة . فالاول مخفف والثاني
فيه تشديد **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان
الود وحلته الحياة والحصاد من الاكل ليست من الطبيعة المنولة من الطاهر
والنافع حقيقة انما هو نشأ من الطعام ومن نقض بالحصاد فانما هو
من حيث ما كان عليه من الطبيعة كما هو الغالب لالذاتهما كاشيائي بسطر
في اوائل خاتمة الكتاب ان شاء الله تعالى **ووجه من** قال ينقض لريح
الخارج من القبل بذكره حتى انه ربما لا يقع للعبد في عمره مرة واحدة
فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المني نافق للطهارة . مع
الاصح من مذهب الامام الشافعي انه لا ينقض الطهارة وان اوحيا الغسل
فالاول مشدد والثاني مخفف . **فخرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه**
الاول ان لذه خروج المني شديدة لاتقاد لها لذه نفسانية ومن لازم ذلك
شدة العقلة والعينية عن الله تعالى فهو اولى بالنقض من خروج البول
والغائط من حيث اللذة لمن حيث عينه . **ووجه الثاني** كونه ذلك

خاصا بالكابر الاوليا الذين يجدون العقلة عن الله تعالى حدثا يجب منه التوبة
والطهارة فالاول خاص بالكابر والثاني خاص بالعوام . فاعلم ذلك وتامل
فيه تعرف انه لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالمني الا كونه حششا الا
لا غير فان من خرج منه المني ممنوع من الصلاة ونحوها استمد من صنع المحدث
احدث الاصغر فافهم **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة لا ينقض الوضوء
مس المزج مطلقا على اي وجه كان . مع قوله الشافعي والقول الاربع من
مذهب احمد بان نقض الوضوء بطن الكف وزاد احمد نقض الطهارة بلمس
الذكر بظهر الكف ايضا . ومع قول مالك ان مسه بشهوة انتقض والا فلا
فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد **فخرج** الامر الى
مرتبتي الميزان . فالاول خاص بعوام الناس ونفايله خاص بالكابر وذلك
لان النافق حقيقة هو كلما تولد من الاكل واما النقض بالمزج فانما هو
لمجاورة المزج للخارج بل ورد انه صباي الله عليه ولم كان يفيض سراويله
لمجاورة المجاورة الخارج مباغتة في التتره وليقتدي به خواص امرائه
دون عوامهم كما اشار اليه حديثه هل هو الا بفضعة منك وقاله الا كابر
من مس فزج فليمتو منا كما اوضحنا ذلك في كتاب اسرار السريفة وفي خاتمة
هذا الكتاب فراجع **وسمعت** سيدي عليا اخو ابي
رحمه الله يقول لما قال صباي الله عليه ولم طلق بن عدي حين سألته
عن مس المزج هل هو الا بفضعة منك لينبهه علي ما اجمع عليه اهل الكشف
من ان النقض لنافق حقيقة انما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب
وخروج من المزج لا من ذات المزج وكان طلق ابن عدي هذا راعي بلا
لقوم مخفف السارح عليه رحمة به بخلاف الكابر من العلماء والصالحين
يومرا حدم بالوضوء من مس لذكر مشاكلة لمقامهم في التورع والتتره
عن مس المجاور للخارج بخلاف الفلاحين والنرايين ونحوهم فان نقضهم
لا يقتضي هذا التتره العظيم . فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **فان**
قال شافعي ان حديثه هل هو الا بفضعة منك مشوخ **قلت**
السادة الحنفية لا يقولون بفسخه بل هو محكم عندهم فلا بد من وجه
يجل عليه وقد صرح حمله على احاد العوام دون العلماء والصالحين فينبغي
لكل متدين من الحنفية ان يتوضا من مس المزج خروجين خلافا لائمة
ولا ينبغي ان يمس فزجه ويصلي بلا تجديد وضوء **فان قال قائل**
انكم قلتم ان علة النقض بمس المزج انما هو لكونه مجاورا لخارج لا لذاته
فلم توجبوا الوضوء بمس نقض الخارج فالجواب انما لم يلزمنا

حي .

الشارع بالوضوء من مس الخارج لانه لا لذة في مسه بخلاف خروج فان
العبد يجد لذة وراحة بخروجه فكذلك نعلم البدن كذلك كان فيه الوضوء
كاملا بخلاف مس الخارج الملوث فاعلم واما وجه من نفق الطهارة لمس
الذكر بظفر الكف او باليد الي المرفق فهو الاحتياط لكون اليد تطلق على ذلك
كل في حديث اذا فني احدكم يده الي فرجه وليس بينهما سنن ولا حجاب فليتنوا
وسمعة مرة اخري يقول ليس لنا فافق للطهارة الا وبتولد من الاكل
حتى الفقهنة عند من يقول بانها تنقض الطهارة اذا وقعت في الصلاة هـ
لانه لو لا شيع ما فقهه فان الجيعان لا يكاد يتيسر فضلا عن الفقهنة
انتهى واما مس حلقة الدبر فقال ابو حنيفة وما لك لا ينقض الوضوء قال
الشافعي في ارجح قوليه واحد ينقض اخذ برؤية من مس فرجه فشكل
القبيل والدبر فرج الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله الشافعي
واحد ينقض طهارة من مس فرج غيره صغيرا كان الممسوس او كبيرا حيا
كان او ميتا مع قول مالك انه لا ينقض مس فرج الصغيرة ومع قول الي
حنيفة لا ينقض مطلقا فرج الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول اطلاق
نفق الطهارة على لا سيما فرج نفسه ففني عليه مس فرج غيره بما
علته الفم في ذلك فان نفق طهارة العبد من نفسه كذلك ينقضها من غيره
اخذ بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الامام الي حنيفة والشافعي
واحد بعدم نفق طهارة الممسوس مع قول مالك ينقضها فان الاول
محقق والثاني مشدد وان الاول خاص بالامساخ والثاني خاص بالاكابر
من المتورعين وقد اجمع اهل الكشف على انه ليس لنا نفق الا وفضل
سوادبه او فيه راحة من سوء الادب مع الله تعالى **ومن هنا** ورد الا
سنتقا وعند اخروج من الخلاف لا يقع العبد في نفق الا وهو غائب
عن مشاهدة ربه عز وجل ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج
الحدث الي وقوعه ابد ذلك اي عدم الحضور حدث عند الاكابر بظهور
منه اجبا لبدنهم الذي مات بادبارة عن شهود كونه في حضرة ربه فافهم
وهذا من بابه قولهم حسنات الابراسيات المقربين **ومن ذلك**
قوله الائمة الثلاثة بعدم نفق الطهارة بالمس الامرد الجليل مع قول
الامام مالك باجابه الوضوء بمسه وحكي ذلك عن الامام احمد وغيره
فالاول محقق والثاني مشدد **ووجه** الاول عدم ورود شيء من
الشارع في ذلك فلو كان نافعا لورد لنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه
الثاني كون الاحكام دائمة مع العلة غالبا فكما كانت العلة في النفق لمس

الامر

نافق

المرأة

المرأة الشهوة للامس والممسوس ولعمارة عادة احتياط الامام مالك للا
وقال ينقض لامرد الذي يشتهي تقبيله مثالا لانه رضى الله عنه ممن
امهم الشارع على شريعتهم بعده فكل امر حدث بعد نفق الشارع من
مستحسن او مستقبح فافهم لانه ان ياحقه بما يشا كله في الشريعة
فالنفق بالامر خاص بالامر والناس وعدم النفق خاص بالامر والناس
الذين لا يشتهون الا ما باجابه الله تعالى ثم فان تنزه الاكابر عن مس
الامر ذو كمال في التنزه وقد يقال ان عدم النفق بمس الامر خاص
برعاع الناس والقول بالنفق خاص بالاكابر العلماء والصالحين مساكلة
لمقامهم في التباع عن كل ما لم ياذن به الله تعالى **ومن ذلك** قول
الامام الشافعي بان لمس البالغ المرأة من غير خايل ينقض بكل حال الا ان
كانت المرأة محرما للامس مع قول مالك واحد انه ان كان ذلك بشهوة
نفق والا فلا ومع قول الي حنيفة رضى الله عنه ان ذلك ينقض بشرط
انتشار الذكر بذلك فينفق بالمس والانتشار معا ومع قول محمد
ابن الحسن انه لا ينقض وان انتشر ذلك كره ومع قول عطاء ان لمس
اجنبية لا تخله انتقض وان لمس زوجته وانته لم ينقض فالاول مشدد
وقابله تخفف علي التعميل المذكور فيه فرج الامر الي مرتبتي الميزان
فالاول محقق خاص بالاكابر الذين يقيمون محل الشهوة اذا فقدت
فقام وجودها وخايله دابر مع وجود الشهوة بشرطها المذكور فمن
العلماء المشدد والمتوسط والمخفف واما الممسوس فذهب مالك والرا
من قوليه الشافعي واحدي الروايتين عن احمد انه كاللامس في النفق
فرج الامر الي مرتبتي الميزان في هذه المسئلة والي قبلها ووجه
من قال ينقض لمس الاجنبية النظر للنفق بالانثوة من حيث به
فكانما حدث ووجه من قال انها لا تنقض الاخذ بقول عائشة رضى
الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم
يقوم الي الصلاة ولا يحدث وضوء وهذا خاص بمن ملكه اربه وكادى
الشيخ يحيى لدين ابن العربي رضى الله عنه يقول وجه من منع النفق
بلمس المرأة النظر الي كمالها من حيث المعنى القايم بها المشار اليه بقوله
تعالى وان نظاها عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين
والملايكة بعد ذلك طير وهو لا يطلع عليه الا من اطلع الله عليه تعالى
علي محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حفنة وعائشة حكي
جعل الحق تعالى نفسه وادلى العزم من الملايكة والبشر في مقابلتهما

منة

حج

وهو سراج نور كشفه المحجوبين **وسمعه** سيدي عليا انما هو
رحمه الله يقول تنقض الطهارة بلمس النساء خاصا باحد الناس ما لم يطلعه
الله تعالى علي كمال النساء من حيث انهن محل انتاج العالم والانتاج بيت
الكمال تطهر قلوبهم ان الخير المتعدي افضل من القاصر واما عدم التنقض بلمس
فخاص باهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود وكشفوا يقينا لا الذين
يشهدون التنقض في النساء ويرون الذكورة الكاملة من الاثنية انتهى **ومعنه**
ايضا يقول لو لم يكن من كمال المرأة وقوتها الا كونها تستغفر عي بالرجال اكابر
ملوك الدنيا الي صورة السجود عليها حالة الوقاع لكان في ذلك كفاية
في بيان قوتها انتهى **وسمعه** ايضا يقول الاول في القول
تنقض العجايز والمخارم والصغيرة لان العلة في التنقض بها قد لا يكون
في الشهوة وانما ذلك لخصوص وصف في الانثى فيقف المتورع علي
القول بانهم ينقض حتى ياتي له نفس يخرجهم عن التنقض وقد اطلق
الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى يذبح ابناهم وليستحي
نساءهم علي الاطفال فانه كان لا يذبح الانثى القريبة العهد بالولادة
فكما اطلق الله اسم النساء علي المرأة الكبيرة في قوله تعالى ولا تستم النساء
من غير تقييد بالمبالغة فكذلك اطلقه علي البنت ساعة ولا دنيا علي حد
سواء هو مذهب داود رحمه الله في الائمة من دار مع حصول الشهوة
ومنه من راعي محل الشهوة وان لم تحصل شهوة واما وجه من قال المراد
بلمس النساء في الآية هو الجماع لا الممس باليد فهو لكون الممس حراما
خفيفا لا يغيب الانسان ببلذته عن ربه غالبا بخلاف الجماع فان
صاحبه لا يكاد يحضر له قلب مع ربه بل يغيب عن مراقبته وشهوده
بالكلية وذلك حدث عند الاكابر من الاوليا بانفاق لما كانت اللذة
تسري في بدن المجامع كله لا يتجبر بمحل دون اخرا امر المكلف بتعظيم
البدن في الغسل لتنقيته بالما مامات من بدنه بسريانه تلك اللذة
فيه فانها غمت جسده كله او المني وان كان فرعا من الدم فهو فرع
اقوي من اصله وان كان البول والغايط والدم اقدر منه في
ظاهر الامر اذا العلة فيه سريانه شهوته الغيبة له عن شهود الحق
تعالى لا قدره اللون والرائحة مثلا وما يوجب من قال المراد بالمس
في الآية او لاستتم النساء الجماع قوله تعالى وان طلقتوهن من
قبل ان تمسوهن فان المراد بالمس هنا الجماع وقد يكون من قال
بذلك انما قال به لكونه نظرا في لغة العرب فزاي الى المس والمس واحد

لكن ذلك

لكن ذلك ينبغي ان يكون خاصا برعاة الناس خلافا لأكابر فان مقامهم
ان يتنزهوا عن لمس النساء ولو بلا شهوة حتى من لمس الشعر والظفر والسن
كما يتنزهون عن الصلاة اذا اكلوا لحم الحزور والابعد طهارة تباعدا عنها لكونها
محلا لركوب الشياطين علي ظهرها كما ورد لا لكونها محلا اذا اللحم كله من سبابر
الحبوات في ذلك فاحتم ذلك فانه نفيس **ومن ذلك** قول الامام ابي
خليفة رضي الله عنه ان من نام في صلاة علي حاله من احوال المصلين
لا يتنقض وضوءه وان طال نومه وانما وقع انتقض مع قول مالك يتنقض
في حال الركوع والسجود وان طال دون القيام والنقود ومع قول الشافعي
انه ان نام ممكنا مفقده لم يتنقض وان طال النوم والا انتقض ومع قول
احمد في اصح الروايات عنه انه ان طال نوم القاييم والقاعد والركع والساجد
فعليه الوضوء والا فلا فالاول مخفف ومقابله مفصل فخرج الامر الي
مرتبتي الميزان **وروجه** الاول ان النائم في الصلاة قريب من المستيقظ
لتعلق قلبه بحضرة الله تعالى وقلة استغراق قلبه في امور الدنيا وكذلك
القول في نوم الممكن مفقده لعدم استغراق قلبه في النوم بخلاف نوم غير
الممكن مفقده من الارض ولذلك قال شيخنا الطبري من اذا دخقه نومه
فليضع تحت راسه تحدة عالية ويقيم علي شقه الايمن فان نومه يكون
خفيفا جدا واما وجه من قال من العلماء ان النوم يتنقض ولو من ممكن مفقده
ان صح عنه ذلك فهو لكونه اي النوم امر ابرز خيال وجه الي اليقظة ووجه
الي الموت بدليل ما ورد في الحديث النوم اخو الموت فكان القول بتنقض الطهارة
به من باب الاحتياط **وسمعه** سيدي عليا انما هو
رحمه الله يقول وجه من تنقض الطهارة بخروج الدم الجاري او بالقهقهة او
بنوم الممكن مفقده او بمس الابرص والاحزم او الكافر او الصليبي وغير
ذلك مما وردت فيه الاخبار والاثار وفولد من الاكل والشرب الاخذ بالاحتياط
ولا ينال انتقاع الا بالقلب فافضل عن مراقبة الله عز وجل فلو صحت مراقبته
العبد لربه لزم نفسه عن مس كل قدر حسي او معنوي تعظيما لحضرة ربه
فلما كانت هذه الامور من لازم صاحبها الخفلة عن الله تعالى تنقض بعض
العلماء الطهارة بها قال جميع النواقض منولدة من الاكل وليس لنا
نافق من غير الاكل ابدان من لا ياكل لا ينام ولا يجري له دم ولا اجزاء
ولا يمس ربه بمعصية مما فضلا عن الكفر والشرك بل هو كالملايكة
واما من قال يتنقض مس الكافر فلانه محل سقط الله تعالى في احتياط
المومن لنفسه بالنظر فرار من مواضع السخط والغضب فهو نظير ما تقدم

جد

ن

ط

من الوضوء من اكل لحم الجوز وورد ان ظهورهما واما في الشياطين لامن حيث
ذات اللحم وكما ورد النبي عن الوضوء من المياه المغضوب عليها كجياه قوم
لوط وكما ورد النبي عن اكلوس علي جلود الخور والسباع من حيث انما تورث
الفسادة في القلب كما سباني بيانه في باب اللبابة وكذلك لولا الاكل والشرب
ما استبين المس النساء ولا جماعهن ولا خروج مناهني ولا جن احدا ولا اعني
عليه ولا تكلمنا بغيره ولا نعمة ولا اتخذ احدا من الكفار صليبا يعبد
فان هذه الامور لا يقع الا بعد الحجاب بالاكل واصل ذلك اكله السبب
ادم من الشجرة فانها لما كانت بيانا لصورة ما يقع فيه بؤسه من بعده من
مجاهاهم بالاكل عن الله تعالى امروا بالتزهر بالفصل او الوضوء من كل ما تولد
من الاكل لئلا زمنة الحجاب والغفلة به عن الله عز وجل ولذلك ابطال العلماء
الصلاة بالاكل فيها لا امتناع صحة كمال مناجاة العبد لربه في صلته حال
الاكل فتمنع لذة الاكل من شهود كمال الاقبال على مناجاة ربه لا امتناع
اجتماع لذتين معا في آية واحد ومراعاة الادب معه كما سباني بسطه
ذلك في الخاتمة ان شاء الله تعالى **ومن ذلك** الوضوء مما مست النار
بالطبخ والخبر فانفق الاربعة على عدم التقص به وقال ابن عمر وابو
هريرة وزيد بن ثابت يجب الوضوء من اكله فالاول مخفف والثاني مشدد
ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي يعذب الله تعالى به من شام من العضا
فلا يناسب من اكل مما مسته النار ان يقف بين يديه الله الا بعد النظر
منه طهارة كاملة ووجه الاول خفاء هذا الوجه على غالب الناس فذلك
كان الوضوء منه خاصا بالاكابر الذين يعرفون وجه ذلك بخلاف الاما
فلا يورون بالوضوء منه وان كان اخرا الامر من رسول الله صلى الله عليه
ولم توسعه على الامة فزج الامر الى مرتبة الميزان فانهم **ومن ذلك**
قول الائمة الاربعة ان من يتقن الطهارة وشك في احد ثوبه يعمل باليقين
الا ان ظاهر مذهب الامام مالك انه يبني على الحديث ويتوفا وقال الحسن
ان كان شك في احد ثوب حال الصلاة بني على يقينه في صلته وان كان
خارج الصلاة اخذ بتقضي الشك وهو احدث فالاول مخفف والثاني
مشدد فزج الامر الى مرتبة الميزان فاللايق بالاكابر اخذ باليقين
دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين يتبعون
الا ان عجزوا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قول الائمة الاربعة بخبر من المصحف على الحديث مع قول داود
وغيره بالجواز وكذلك قول الائمة الاربعة بخبر المحدث حمله بخلاف

او علاقة الا عند الشافعي كما يجوز عنده حمله في امتنعه وتفسيره
وقلب ورقه يعود فالاول مشدد وقوله داود وغيره مخفف فالاول في
مسئلة الحمل بخلاف وعلاقة مخفف وخفا بله مشدد فزج الامر في
المسئلتين الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة في التقليم
وعلا بظاهر قوله تعالى لا يمس الا المطهرون والوجه الثاني فيه
ان كلام الله تعالى ليس هو حالا في الكتابة التي في الورق وانما هو محلي
لها كخيال النجوم على وجه الماء وكصورة الراي الموشمة في المرأة فلا يح
عين الراي ولا يح غيره وهذا سر لا تخلفها العبارة ووجه الاول في حمل
المصحف بعلاقة عدم مس المصحف لانه انما مس العلاقة بصورة صورة
من قلب ورق المصحف يعود لان صورته صورة المعظم على كل حال ووجه
الثاني المباعدة في التقليم ولانه بعد جاحلا للمصحف بالعلاقة فذلك من
المذاهب وجه ولا يخفى ان الورع يتنوع المقامات في الاكابر والاصا غير
فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في اشهر الروايات
عنه بخبر من استقبل القبلة واستد بارها في العصر او قوله اي حنيفة يحرم
الاستقبال والاستد بارها في العصر او في البنيان مع قول داود بجواز الاستد
والاستد بارها جميعا فالاول مشدد والثاني مخفف فزج الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول من جعل حمة وقوفه بين يدي الله في صلته
هي حمة بوله وغايته فقد اساء الادب فذلك غايه الشارع بين الجهتين
بقوله شرفوا او غيروا وذلك خاص بالاكابر الذين بالغوا في تقليم جناب
الله عز وجل ووجه الثاني خفاء مثل ذلك على غالب الناس فهو خاص
بالاصا عرفوا يكاد احدهم منهم بالخط ما الخطه الاكابر من التقليم فلكل
نظام رجال فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان
الاستنجاء واجب لكن عند مالك واي حنيفة ان صلي بغير استنجاء حتى
صلاته وقال ابو حنيفة هو سنة وهي رواية عن مالك فالاول مشدد
والثاني مخفف فزج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المباعدة في
وجه التزهر وهو خاص بالاكابر ووجه الثاني كثرة تكرار خروج النجاسة
من هذين المحلين مخفف بينهما بالاستنجاء ومن هنا قال ابو حنيفة
بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا كانت فقد اراهم
البغاي لان ذلك هو فقد رانجاسة التي تكون على محل الاستنجاء هادة
ومن ذلك قول الشافعي واحمد بوجوب الاستنجاء بثلاثة اجزاء
وان حصل لا تقا بدونها مع قول مالك واليه حنيفة جواز الحجر الواحد

استقبال

اذا حصل به الاتفا فالاول مستد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول العمل بما اراد الشارع مع زيادة التثنية ووجه الثاني حمل الثلاثة
 في الحديث على الغالب والا فاذ حصل الاتفا بمسحة واحدة فلا معنى
 للتثنية والثالثة لعدم شيء يبيع هناك مع ما في ذلك من رابطة التظيم
 للوترية لشرفها بحجة الله تعالى كلور من قوله صلى الله عليه وسلم
 ان الله وتر يحب الوتر لكن لما كان دون الثلاثة اجمالا لا تكفي في العادة
 قدم الشارع ازالة التثنية على مراعاة ما هو ادب في العرف مع انه
 مقام الوتر لا يكاد يخطر على قلب المستبحي لعلمة العقلة على العبد
 حال الاستحباب فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا لا يجزي
 الاستحباب العظيم ولا روث مع قوله اي حنيفة وما لك انه يجزي بهما لكن
 مع الكراهة بهما فالاول مستد والثاني مخفف ووجه الاول ان الشارع
 عن الاستحباب بهما واليه يقتضي التساوي ووجه الثاني ان النبي عن
 الاستحباب بهما تترى فالاول خاص بالاكثر والثاني خاص بالاصغر لان
 هلة كون العظم طعام اخوانا احسن يجزي على كثير من الناس واما علة
 الروث فلان المراد بالحج التحفيف والله اعلم

باب الوضوء

اتفق الاية على انه لو نوي بقلبه من غير لفظ اجزاء الوضوء بخلاف عكسه
 وعليه ان غسل الكفين قبل الطهارة مستحب غير واجب الا ما حكى عن احمد
 وعليه ان تحليل النجاسة الكثيرة في الوضوء سنة وعليه ان المرفقين بدخلان في
 اليدين في الوضوء خلافا لفرقوا جمعوا على انه لا يجوز مسح الاذنين عوضا
 عن مسح الراس وعليه ان من توضأ فله ان يصلي بوضوئه ماشيا ما لم يتقضم
 خلافا للمخفي في قوله لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات وقال
 عبيد بن عمير لا يصلي بوضوء واحد غير فريضة واحدة ويتنفل ماشيا ويحج
 بالاية يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الاية **مسألة**
 ما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه من ذلك**
 قوله كما قال العلماء لا يبيع طهارة الابنية فنجس النية في الطهارة عن الحدث
 الاكبر والاصغر قول اي حنيفة لا يفتقر الوضوء لغسل اليدين بخلاف
 النجس لا بد فيه من النية فالاول مستد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ودليل الاول حديثه عما اعمله بالنيات ووجه الثاني
 اندراج فروع الاسلام كلها في نية الاسلام كما قال به ابن عباس وابو سليمان
 اللذان في نقلا لا يحتاج شيء من فروع الاسلام بعد نية بعد ان اختار صاحب

الدخول فيه اي في الاسلام ووجه استئنا الامام اي حنيفة النجس كون التراب
 ضعيف الروحانية فلا يكاد يبعث البدن من الضعف الذي حصل فيه من
 المعاصي والعقالات فلذلك احتاج الى تقويته بالنية كما سيأتي بيانه
 في باب ان شاء الله تعالى بخلاف الما فانه قوي الروحانية فيحيي كل محل نزل
 عليه ولو بلا قصد فاصد **مسألة** سيد علي بن ابي طالب
 رحمه الله يقول حنيفة النية عزم المكلف على الفعل مع المقارنة غالبا
 ومن قال انه يتصور من المكلف فعل العبادة بلا نية فما حقق النظر لا يك
 لو قلت المحنتي وهو يتطهر ماذا انقضى لقال لك انظر واما من لا يعرف ما يصنع
 فليس هو مكلفا اصلا قال **مسألة** ولعل شبهة ما نقل من الامام اي حنيفة
 عدم فريضة النية كونه يعرف اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح به القرآن
 بالامر به او ما احق به من السنة المتواترة والاجماع وغير الفرض ما جاز في السنة
 الغير المتواترة الامر به شرانه ينقسم الى ما هو واجب والي ما هو مندوب
 كالتحنا والاستحباب وفصل لا طفا فانه ثبت بانسنة في السنة ما هو
 واجبه وفيها ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام اي حنيفة فريضة
 النية نفي وجوبها ونظير ذلك اصطلاح السلف على التعبير عن احرام
 بلفظ الكراهة فاذا قيل وكره سفيان الوضوء بالدين مثلا فزادهم المنع
 وعدم الصحة فافهم واعرف مصطلح الامة قبل الاعتراض عليهم فانهم اهل
 ادب مع الله تعالى فتعايروا بين لفظ ما جاز في القرآن وبين لفظ ما جاز في
 السنة وان كانت السنة ترجع الى القرآن لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق
 عن الهوي ان هو الا وحي يوحى ونظير ذلك تخفيفهم الدعاء للانبيا
 بلفظ الصلاة دون الرحمة وان كانت الصلاة من الله رحمة تميز الانبيا
 عن الاوليا فيقال في الولي رحمه الله او ربي الله عنه ولا يقال فيه صلى
 الله عليه وسلم الا بحكم التبعية للانبيا كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها
وسمعتنه ربي الله عنه يقول كان الامام اي حنيفة من اكبر الا
 ادب مع الله تعالى ولذلك لم يجعل النية فرضا ولم يجعل الوتر واجبا لكونها
 تثبا بالسنة لا بالكتاب ففقد بذلك تمييز ما فرضه الله وتميز ما او
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس يخلف لفظيا كما قال بعضهم بكل
 معنويا ايضا فان ما فرضه الله استد ما فرضه رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم من ذات نفسه حين خبره الله تعالى ان يوجب ماشيا او لا يوجب
 واطاله في ذلك ثم قال فاللايق بكل متدين ان لا يعمل عملا الابنية شوا
 كان ذلك من الوسائل ومن المقاصد من حيث انها ما مور بها ستر عكا

نية

حبه

ولم يقل اما ما بوجوبها فانما سئد علي كل حال ونمض الى الوجوب اجتهاد المجتهد
فان قلنا فما وجد من اوجب بنية رفع الحدث الاصغر مع الاكبر اذا
اجتمع الحدثان علي المكلف **فالجواب** وجهه ان الاصل في كل
حدث افراد بنية فقد لا يكون الشارع يري تدارج الاصغر في الاكبر لحكمة
تحقق علي غالب الناس وقد بسطنا الكلام علي ما يرد علي هذا العلم في
النية منطوقا ومنه وما في كتاب الاجوبة عن الائمة فراجع **ومن ذلك**
قول الائمة ان النطق بالنية كمال في العبادة مع قول مالك انه يكره النطق
بها فالاول كالمشدد والثاني مخفف فزجج الامر الي مرتبتي الميزان ووجد الاول
مراعاة حال غالب الناس من عدم وصولهم في المحبة والتعظيم الي حد معين
من النطق او تقلد عليهم اذا اقبلوا علي فعل ما يورثه ووجد الثاني مراعاة
حال الاكابر الذين استحكمت فيهم عظمة الله تعالى حتى منعهم من القدرة
علي النطق بالنية بين يديه الا ان امرهم بذلك ولم يصب لنا في ذلك امر
بالنطق بها **وسمعت** سيدي عليا اخوا من رجه الله يقول
اني اقدر علي النطق بنية الطهارة ولا اقدر علي النطق بنية الصلاة من حيث
ان الطهارة فتتاح طريق الصلاة فهي بعيدة عن مقام المناجاة لله تعالى
عادة وفرق بين الوسابل والمقاصد فاعلم ذلك فانه تقيس وبيان
حكمة اجري في اولي المغرب والعشاء ان من خصا يصلي حتى جل وعلا حتى
العبد يزاد هيبته وتعظيمه كلما اطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك
الدنيا ولذلك كان الاسرار مستحبا في غير الركعتين الايتين من الفريضة
اجمريه والله سبحانه وتعالى اعلم **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة
واحدي الروايتين عن احمد ان التسمية في الوضوء مستحبة مع قول
داود واحدا منها واجبة لا يصح الوضوء الا بها سوا في ذلك العهد والسنو
ومع قول اسحاق ان يشهدا اجزائة طهارة والا فلا فالاول مخفف والثاني مشدد
محول علي حال اهل القرب من شهود حفرة الله عز وجل والثاني علي غيرهم
فلذلك كان ذكر الله تعالى مستحبا لا واجبا **وسمعت** سيدي
عليا اخوا من يقول كلما لم يذكر اسم الله تعالى عليه فهو قريب من الميتة في الحكم
من حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه يعني ولو انهم ذبحها الدم الفاسد الذي يضر البدن في اكله فما جعل
في بيوتهم شرك رحبا الا عدم ذكر اسم الله عليها بخلاف ذبايح اهل الكتاب
فان الشريعة اباحها انهي اي فان الائمة وان كانت تزلت فيمن ذبح علي
اسم الاصنام فظاهر ما يشهد لما قاله الشيخ كما يشهد له ايضا حديث

لا وضوء لم يذكر اسم الله عليه فان ظاهره عند بعضهم نفي الصحة وان حمله
بعضهم علي كمال كما مر **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة ان غسل اليدين
قبل الطهارة مستحب مع قول احمد ان ذلك واجبه لكن من يوم الليل دون
النهار ومع قوله بعض اهل الظاهر بوجوبه مطلقا لقبول النجاسة فان ادخل
يده في الاثنا قبل غسلها لم يفسد الماء الا عند الحسن البصري فالاول مخفف
والثاني مشدد فزجج الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قوله الائمة
الثلاثة باستحباب المعصضة والاستنشاق في الوضوء قول الامام احمد
في اشهر الروايتين بوجوبهما في الحدث الاكبر والاصغر فالاول مخفف والثاني
مشدد واما ظاهر حديث تميم بن مرارة استنشقا عند من صححه فان
الامر للوجوب حتي يصرفه صارف واما ان اصله مستحب ونمض به الي
الوجوب اجتهاد المجتهد فزجج الامر الي مرتبتي الميزان ووجد الاستحباب
ان النطق بالنية باطنها من جنس الباطن والطهارة ما شرعت بالاصالة
الا علي الظاهر من البدن فالغرض لئلا يغفل عن سبيل الاستحباب ووجد
الوجوب كون الغرض محل اللسان والطعام فكم وقع اللسان في انتم ولم تزل
منه الي اجوف حرام او شبهة **وقد صرح** في الحديث ان اللسان اكثر الاعضاء
مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لعاذ وهل يكب الناس في النار علي وجوههم
الا صابروا السنهم فيجب علي هذا القول علي العبد اذا انظر ان يغسل فانه
غسلا جيد ابا لما مع التحلل ممن وقع هو في عزمه من سائر الناس والاكثر
من الاستغفار كما هو مقرر في كتب الشريعة **واما** وجه وجوب الاستنشاق
فهو كون الانف محل سميت الشيطان كما ورد ومحل ظهور الكبرياء والانفة
عن الحق والعمل به ولا يكاد يسلم احد من هذا الكبر الا ان صار يري نفسه
دون المسلمين اجمعين كما بسطنا الكلام عليه اول عمود المشايخ فراجع
وكان سيدي ابراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة اشده في النجاسة
من خروج البرج ومن اكل البعر **وكان** يقول لا ينبغي لقاري القرآن ان
يقراه الا بلسان طاهر من الغيبة والخيمة واكل الحرام والشبهات فقد
اجمع اهل الله تعالى علي ان من اكل حراما او وقع في غيبة فقد نجس نجاسة
تمنع من دخوله حفرة الله سوا في الصلاة وغيرها قالوا واما الشارع
لا منه ان لا يقوم احد منهم بياجي ربه في الصلاة الا علي طهارة ظاهرة
باطنة من سائر الذنوب وقالوا مثال من يتكلم بالقيح ثم يقرأ القرآن
مثال من رمي بحمفا في قاذورة ولا شك في كفره **وسمعت**
سيدي عليا اخوا من رجه الله يقول انما من صلى الله عليه ولم المعصنة

ق

والاستنشاق وقدمهما على غسل الوجه باذن من ربه عز وجل ليلا يغفل
الناس عنهما لكونهما لا بعدان من الوجه الا بعدا مكان النظر اليهما طمعا
فلا يقال كان ينبغي تأخيرهما عما سعه الله عز وجل من غسل الوجه لان
المسارعة معصوم من الوقوع في سوء الادب **وقد** قدمنا انه انما سنها باذا
من ربه عز وجل كما اخر مسح الاذنين كذلك باذن من ربه انتهى **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان البياض الذي بين شعر الاذن والحية
من الوجه مع قول مالك وابي يوسف انه ليس من الوجه فلا يجب غسله
مع الوجه في الوضوء فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول حصول المواجهة به في حفرة الله تعالى
عند خطابه ووجه الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشرع قد تنبع
العرف في ذلك عند القائل به والا فكل جزء من بدن العبد ظاهر وباطن
ظاهر للحق تعالى كما اشار اليه فرض الحق تعالى ليلة الاسري الغسل لجميع
البدن عند كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء رجليه من ربه في الصلاة
مع الاستنجاء ثم لما كان القلب محلا لنظر الحق تعالى من العبد امر الله تعالى
العبد بالتوبة فور اسارعة التوبة من التجاسد المعنوية لان الماء
لا يصل الى القلب فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة بان المرفقين
يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول الامام داود والامام زفر رحمهم
الله تعالى انهما لا يدخلان فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انهما محل الاتقاء وتكمل الحركة
بهما في فعل الخلفات ووجه الثاني كونهما مجموع شيئين امرة الذراع
وراس العطين فلم ينفخا للذراعين تخفف فيهما **ومن ذلك** قول
الامام مالك واحمد في اظهر الروايات عنه بوجوب مسح جميع الراس في
الوضوء مع قول ابي حنيفة والشافعي بوجوب البعض فقط مع اختلافهما
في قدره فالشافعي يقول يجب عليه ما ينطق عليه اسم المسح و ابو حنيفة
يقول البعض هو ربع الراس ويكون ذلك بثلاثة من اصابعه حتى لو
مسح راسه باصبعين لا يكفي وقال الشافعي لا يتعين المسح باليد فالاول
مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط فيمسح جميع محال
الرياسة التي عند المتوحي ليخرج عن الكبر الذي في ضميرها ويمكن من
دخول حفرة الله تعالى في الصلاة فان كان عنده مثقال ذرة من
كبر لا يمكن من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد اذ هي حفرة الخاصة وكذلك

القول في حفرة الصلاة ووجه من يقول بمسح البعض فقط ان العبد لا يمكنه
اخراج عن الرياسة بالكلية لانه لا بد ان يامر غيره او ينهيه وذلك رياسة
ووجه من يقول بوجوب مسح الراس فقط الرخصة بالعموم فان غالبهم يغلب
عليه الرياسة والكبر ليجابهم عن مقام عبودية فلا يكاد يري نفسه تحت
حكم غيره الا خيرا فلهذا لك سوجه احدثهم بينا ثلاثة ارباع رياسته واكتفى
بربع عبوديته **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المسح على العمامة
لا يجزي مع قول احمد بانه يجزي لكن بشرط ان يكون تحت احنك منها
شي رواية واحدة وان كانت مردودة لادوية لها يعني اللثام لم يجز المسح
عليها وعنه في مسح المرأة على قناعها المستند بتحت حلقها رواية وهل
يشترط ان يكون لبس العمامة على ظهور رواتين فالاول مشدد والثاني
مخفف بالشرط الذي ذكره ووجه الاول ان الرياسة حقيقة في نفس الراس
لا فيما عليها من عمامة او قلنسوة فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة
والكبر ووجه الثاني النظر الى كون الرياسة حقيقة انما هي في القلب
والراس يدل عنه لاحتمال ان يكون اسمه مستقفا من الرياسة وهو معني
من المعاني فلا فرق في الاشارة اليه بالمسح بين ان يكون ذلك بجابل او
بلا جابل **ومن هنا** خفف الائمة الثلاثة باستحباب مسحه مرة واحدة
فقط وشدد الشافعي باستحباب مسحه ثلاثا ووجه الاول انه محمول على
حال الاكابر الذين لم يظهر عليهم كبر والثاني خاص بالاصغار الذين يظهر
عليهم الكبر فيمسحون راسهم ثلاث مرات مبالغة في ازال الكبر الذي
عندهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الاذنين من الراس يستحب
مسحهما معه مع قول الشافعي انهما عضوان مستقلان فيسحان بما جريده
بعد مسح الراس وقال الزهري هما من الوجه فيفسلان ظاهر وباطن
مع الوجه وقال الشعبي وجماعة ما قبل منهما من الوجه فيفسل بعد مسح
اخر منهما من الراس مسح معه فالاول مخفف وقول الشافعي مشدد وكذا
ما بعده ووجه الاول كون الاذنين لا يتصور فيهما عميان حقيقة وانما
هما طريقان الى وصول الكلام احرام منهما الى القلب فلهذا خفف فيهما
بالمسح لكون الكلام احرام بمرعليهما وعيها مسما ووجه الثاني كونهما
كافا سببا لوصول سوء الظن بالناس من كثرة ما يسمعان ذلك ويوصلان
الى القلب فيهما من سنة سيئة فعليه وزرها وزر من عمل بها فلهذا
وجب غسلها ازالة لذلك الوزر في الظاهر واوحينا على العبد التوبة
من سوء الظن في الباطن **ومن هنا** يفرغ توجيه قول الامام ابي حنيفة

ن
فان

في

والشافعي واحد في احدي الروايتين عنهما انهما يجسمان مرة واحدة وقول
الامام الشافعي انهما يجسمان ثلاثا وهو الرواية الاخرى عن احمد **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي ان لمسح صفحة العنق بالماء ليس بسنة مع
قول ابي حنيفة واحد وبعض الشافعية بان مسح مستحب فالاول مخفف
وقفا بله مشدد ووجه الاول عدم ثبوت حديث فيه فكان بدعة
وجه الثاني ما رواه الديلمي مسح العنق امان من الغل مع ما جرب
من زوال الغم والهم اذا مسح العنق فلا بد لذلك من حكمة واذا ضعف
النقل عملنا بالتجربة **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان غسل القدمين
في الطهارة مع القدرة فرض اذا لم يكن لا بد من المسح مع ما حكى عن احمد
والاوزاعي والثوري وابن جرير من جواز مسح جميع القدمين وان الانسا
عندهم يخيرون بين الغسل وبين المسح فالاول مشدد ومعه ثبوت الفعل
من رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف ومعه ظاهر القرآن في
قراءة الجهر فراجع الامري مرتبي الميزان **وجه الاول** مواحدة العبد
بالمشي بهما في غير طاعة الله عز وجل وكونهما حاملين الجسم كله ومعدان
لهما بالقوة على المشي فاذا ضعفوا بالمخالفة والغفلة سري ذلك فيتم
حملهما كما يسري منهما القوة الى ما فوقهما اذا غسلتا فانهما كعروق الشجرة
التي تشرب الماء من الاغصان بالاوراق والثمار فتعين فيهما الغسل
دون المسح **وجه الثاني** كونهما لا يفرق بينهما العصيان بخلاف
ما حملاه من الاعضاء فاكنتي صاحب هذا القول مجسهما مع قوله بان الغسل
اقصلا ولا بد وقد كان ابن عباس يقول فرض الرجلين المسح لا الغسل
فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول بعضهم بكراهة التقصير عن الثلاث في
غسلات الوضوء مساحدة مع قوله بعضهم بعدم الكراهة لثبوت التقصير
على مرة وعلى مرتين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالاول مشدد والثاني
مخفف **فراجع** الامري مرتبي الميزان **ويجوز** حمل الاول على حال العوام
الذين يقعون في المعاصي والعقوبات وحمل الثاني على اكابر العلماء الذين
لا يقعون في معصية فان هوالحياة ابدانهم يكفهم الغسل او المسح مرة
واحدة او مرتين ويجوز ان يكون الامم بالعكس فيكفي العاصي المرة الواحدة
او الاثنين لانه هو الذي يلحق به الرخصة بخلاف الاكابر والى ذلك اشار
صلي الله عليه وسلم بقوله بعد ان توضا ثلاثا هذا وضوئي ووضوء
الانبياء من قبلي انتهى وذلك لانهم اكابر الكثرة الاطهية فيطابوا بغير مزيد
نظافة وحياة عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول

قول الامام ابي حنيفة ومالك في احدي روايتيه بعدم وجوب الترتيب في
الوضوء مع قوله الشافعي واحد بوجوده فالاول مخفف والثاني مشدد
وجه الاول فهم ابي حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى من القرآن ان المقصود
غسل هذه الاعضاء ومسح بعضهما واكمل طهارتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة
سواء تقدم بعضهما على بعض كالرجلين على غسل الوجه او تاخر عنه كالوضوء
منكوسا **وقد** كان الامام علي بن ابي طالب يقول لا باي باي اعضا الوضوء
بدأت وتباعدت وعدم وجوبه فاصله سنة بالاجماع ونهض به الى الوجوب
اجتهاد الائمة القائلين به ووجه الثاني ان الوضوء الخالي عن الترتيب
لم يرد لنا فيه شيء من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخاف ان يكون دخلا في
عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد اي غير مقبول
لكن لما استند الى الاجتهاد وكان يقول من حيث ان الشارع قد حكم بالاجتهاد
واغلام يرد لنا حديث في تقديم احد الرجلين او الاذنين على الاخرى لان حكمه
تقديم اليمنى من اليمين والرجلين انما هو تكون اليمنى اقوى من اليسار عادة
واسرع الى المعصية من اليسار فلذلك ندب الشارع الى تقديمها مسارعة
لطهارتها كما كانت اسرع للفعل المخالف ولا هكذا المحدثان والاذنان فانهما
لا يتصور فيهما ما ذكرنا في اليدين فلذلك كانا يطهران دفعة واحدة والله
اعلم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة بان الموالاة سنة وهو اصح
القولين عند الشافعية مع قول مالك واحمد في اشهر الروايتين انهما
واجبة فالاول مخفف والثاني مشدد **فراجع** الامري مرتبي الميزان
وجه الاول ان الاصل في الابدان المتطهرين عدم عصيانها لربها وعدم
طول غفلتها عنده **ومن** كان كذلك فاعضاده حية لا يوتر فيها جفاف
كل عضو قبل غسل ما بعده سواء قلنا بوجوب الترتيب ام لا ووجه من قال
بوجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين ضعف ابدانهم من المعاصي
او العقوبات او اكل الشهوات واذا لم يكن موالاة تخفف الاعضاء كلها قبل
القيام الى الصلاة مثلا واذا خفت فكانها لم تغسل ولم تنكسب بالماء انتفا
ولا حياة تنقف بين يدي ربها بلا كمال حضور ولا اقتبال على مناجاة هذا
حكم غالب الابدان اما ابدان العلماء العاملين وغيرهم من الصالحين فلا
يحتاجون الى تشديد في امر الموالاة لحياة ابدانهم بالماء ولو طاله الغسل
بين غسل اعضائهم فيجمل قول من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام
الناس ويجمل قول من قال بالاستحباب على طهارة علماءهم وصالحهم
وسمعت سيدي عليا اخا من رجلي الله يقول نعم قول من

شأ

قال بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان من لم يوجه ما يودي قوله الى جواز طول الفصل جدا وزيادة البطوية زمن الطهارة وفوات اول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء للظهر بعد صلاة الصبح ثم يغسل يديه ربيع النما ثم يمسح راسه بعد نزول الشمس ثم يغسل رجليه قبل العصر مع وقوع ذلك مثالا في الغيبة والخيمة والاستسقاء والسحرية والضحك والغفلة وغير ذلك من المعاصي والمكرهات او خلافت الاولى ان كان مما يواخذ باكل الشهوات فمثل هذا الوضوء وان كان صحيحا في ظاهر الشرع من حيث انه يصدر في عليه انه وضوء كامل فهو قليل النفع لعدم حصول حياة الاعضاء به بعد موتها او ضعفها او فتورها ففان بذلك حكمة الامر بالموالاة في الوضوء وجوبا واجتبابا وهي لغايش البدن وحياته قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمناجاة ثم لو قدم عدم وقوع ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية او غفلة في الزمن المتخلل بين غسل الاعضاء فالبدن فاشفق كالاعضاء التي عنها الغفلة والسهو والخلل والسهام فلم يصير لها داعية الى كمال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالجملة فالموالاة من اصلها سنة ومنهض بها الى الوجوب الاجتهاد فهي مطلوبة بكل حال والله اعلم **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على ان من توضأ فله ان يعيى بوضوئه ما شاء من الفرائض ما لم ينقضى وضوه مع قول الخفي انه لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات مع قوله عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واجتنب بالاية فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاجماع من اهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول الخفي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم جمع بين خمس صلوات يوم الاحزاب فلا يزد على ذلك ووجه قوله عبيد بن عمير انما يظهر القرآن وهو خاص بمن يقع في الذنوب كثير والاول خاص بمن لا يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول والثالث والله اعلم

باب الغسل

اجمع الائمة على انه يجزى على الجنب غسل المصحف ومسحه وعلي وجوب تغيم البدن بالغسل والله لا يكفي في اجنابة مسح الرأس بالماء قنبا سا على اخف اي فكلما يجب ترعده في اجنابته وغسل الرجلين ولا يكفي فيه بالمسح فكذا ذلك الرأس في اجنابته بما مع كون كل منهما مسحوا ولم اجد لذلك دليلا صريحا **مكدا** ما وجدته من مساهل الاجماع واما ما اختلفوا

فيه **من ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على وجوب الغسل من النقاختا وان لم يحصل انزال مع قول داود وجماعة من الصحابة بان الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت نسخ ذلك ولا فرق بين فرج الادبي والبهيمة عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يجب الوضوء لغسل في وطئ البهيمة الا بالانزال فالاول مشدد والثاني تخفف في مسيلتي جماع الادبي والبهيمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسيلتين حصول اللذة التي يغيب معها العبد عن مشادة حضرة ربه عادة مع شوقه الدليل فيه ووجه الثاني فيهما عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال فالاول خاص بالاكابر الذين يبالغون في التزهر والثاني خاص بالاصاغر الذين لا يقدرون على المشي على ما عليه الاكابر ويصح ان يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا يجب الغسل على الاكابر الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم غيبة عن ربهم لما هم عليه من القوة كما يورده قول عائشة وابيكم علك اربه كما كان صلى الله عليه وسلم علك اربه في قصة تغيبيل بنسائه وهو صابرا وهو متوضئ ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الامام الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يقارن اللذة مع قوله ابي حنيفة ومالك انه لا يجب الغسل الا مع مقارنته اللذة لخروج المني بشرطه فالاول مشدد والثاني تخفف والقول فيه كالقول في الجماع مع الانزال او بلا انزال فلا تغيبه **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة واحمد لو خرج منه المني بعد الغسل من اجنابة فان كان بعد البول فلا غسل والاوجب الغسل مع قوله الشافعي بوجوب الغسل مطلقا ومع قوله مالك لا يجب الغسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مشدد بالكلية والثالث تخفف بالكلية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاحد السنتين في الاول وقول الشافعي خاص بالاكابر والشق الاخر وقول مالك خاص بالاصاغر كالعوام فما خرج احد من الائمة عن مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم يتدفق مع قوله الائمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذ لم يتدفق فالاول مشدد وثالثه تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة لا يجب الغسل بانقصال المني من راس الذكر مثالا مع قوله الامام احمد بوجوب الغسل اذ احس بانقصال المني من الظهر الى الاحليل وان لم يخرج فالاول تخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد خاص بالاكابر **ومن ذلك** قول

مالك واحد بوجوب الغسل على الكافر اذا اسلم . مع قوله الى حنيفة
والشافعي باستحباب ذلك . فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه
الثاني ان الله تعالى اطلق حياة علي من اسلم بقوله او من كان ميتا فاحييا
ومن صار جسده حيا بعد موت فلا يجب عليه غسل عما ذك علي وجه
الاستحباب وزيادة التزهد ويؤيد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان
يقتلوا يغفر لهم ما قد سلف . ووجه الاول كمال المبالة في الحياة فاما
الاسلام احيا الباطن والماليحي لظاهر . فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قوله مالك بوجوب امرار اليد على البدن في غسل الجنابة
مع قوله لا ائمة الثلاثة بان ذلك مستحب . فالاول مشدد والثاني مخفف
ووجه الاول المبالة في الغاشر البدن من الضعف الحاصل من مران
لذة خروج المني والجماع . ووجه الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن
فانه يحيي بالطبع كلما مر عليه من البدن فاللاني بتقليل التذاد
بالجماع او بخروج المني الاستحباب واللايق بمن غاب باللذة عمن
احساسه الوجوب والله اعلم **ومن ذلك** قوله لا ائمة الثلاثة
انه لا باس بالوضوء والغسل من فضل ما الجنب والحايض مع قوله احمد
انه لا يجوز للرجل ان يتوضا من فضل وضوء المرأة اذا لم يكن يشاهدها
ووافق محمد بن الحسن علي انه لا يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ثبوت الادلة فيه ووجه الثاني ما في ما طهارة المرأة من سدة القراء
عادة ولذلك قيد احمد ذلك بما اذا لم يشاهدها فيحملها علي انها لم تكن
تطيفة حال نظرها ليس علي بدنها بخلاف ما اذا كان يشاهدها حال
غسلها فانه يعمل بعلمه من طهارة او اختناق **فصل** في الايق بالاكابر
الثاني واللايق بالعوام الاول ونظير ذلك اتفاق الائمة علي ان المرأة
اذا اجنبت ثم حاضت كفها غسل واحد مع قوله اهل الظاهر انه يجب عليها
غسلان **ومن ذلك** اختلاف اصحاب الشافعي في وجوب الغسل من
الولادة بلا بلل . مع قوله بعضهم بعدم وجوبه . فالاول مشدد والثاني
مخفف . ووجه الاول المبالة في التزهد من خروج المني ولو صار ولرا
ووجه الثاني ان الغسل المذكور ما شرع الا للقدرا حاصل بالولادة عادة
فاذا لم يكن قد زفر فلا يجب الغسل مع ما فيها ايضا من سدة الوجه حال
الطلاق فان ذلك يعني اللذة المنعقة للبدن بالكليته لعدم حصول غفلة
عن الله تعالى حال الطلاق بل يقصر كل شعرة منها متوجهة الى الله حاضرة

معه وذلك ربما يقوم مقام الماء في حياة البدن فاعلم ذلك . فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحد في احدي الروايتين
بتحريم قراءة القرآن للجنب والحايض ولو اية او اثنتين . مع قوله الامام
الي حنيفة يجوز قراءة بعض اية . ومع قوله مالك يجوز قراءة اية او
اثنتين . ومع قوله داود يجوز للجنب قراءة القرآن كله كيف شاء . فالاول
مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالكليته . فرجع
الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا يقرأ الجنب ولا الحايض شيئا من القرآن فنكر شيئا فشمّل بعض الاية
كحرف مع تأييد ذلك بما قاله اهل الحقيقة من ان القرآن كلام الله تعالى
وهو ابي الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس فلا يناسبه ان
يبرز من محله بوصف بالتقذرة معني وحسنا سوا قليلة وكبيرة وايضا
فان القرآن مشتق من القر وهو الجمع لكونه يجمع القلب علي الله تعالى
فطلب الشارع من المؤمن ان لا يقرأ شيئا يدعوه بالخاصية الي حضور
مع الله الاعلي كل حال في الطهارة بخلاف الجنب والحايض **فصل**
ان للجنب وغيره ان يقرأ القرآن من الاحكام والادكار لانه لا يجمع القلب
علي الله تعالى وعليه حمل قوله داود من حيث ان القرآن فرقان وعكسه
عنده الاكابر بخلاف المجتوبين فافهم واما من جهة الفاظ القرآن والتحقيق
ان وجه قول داود ان القرآن له وجهان وجه الى حضرة صفات الله
تعالى وهو القاييم بالذات ووجه الى الخلق وهو المكتوب في الصحف
والمنطوق به في اللسان والمحموظ في القلوب فكلام داود يقتضي علي
احد الوجهين ولا يقتضي الورع وطلب سدة العظم من كل مكلف وان يكن
القرآن حال في اللسان واللفظ حقيقة واكثر من ذلك لا يقال والله تعالى اعلم
باب التيمم
اجمع الائمة علي ان التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء او خوف من
استعماله جائز . واجمعوا علي ان وجوب التيمم للجنب كالمحدث وعلي
ان المسافر اذا كان معه ماء وحشي لعطش فله ان يجيبه يشربه
ويتيمم . وعلي ان المحدث اذا تيمم ثم وجدا الماء قبل الدخول في الصلاة
بطل تيممه ولزمه استعمال الماء . وعلي انه اذا راى الماء بعد فراغه
من الصلاة التي تسقط بالتيمم لا يجب اعادتها وان كان الوقت
باقيا . وعلي ان التيمم لا يرفع الحدث خلافا لداود وعلي ان من خاف
الثلف من استعمال الماء جاز له تركه وان يتيمم بخلاف هذا

بيان
الفرقان قرآن

ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك**
 قوله الامام الشافعي واحمد ان الصبيد في الانية هو التراب فلا يجوز ان يتم
 الانتزاع طاهر او يوصل فيه عباده مع قوله ابي حنيفة وما لك المتعبد
 هو نفس الارض فيجوز التيمم بجميع اجزاء الارض ولو بجحر لا تراب عليه وركل
 لا اعتبار فيه وزاد مالك فقال انه يجوز التيمم بما فضل بالارض كالنبات
 فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان. ووجه
 الاول قرب التراب من الماء في الروحانية لانه التراب هو ما يحصل من عكاز
 الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شيء حي فهو اقرب شيء الى الماء بخلاف الحجر
 فان اصله الزبد المعاد على وجه الماء فلم يتخلص للمائية ولا للترابية
 فكان ضعيف الروحانية على كل حال بخلاف التراب **وسمعنا**
 سيدي عليا اخو اوص رحمه الله يقول انما لم يقل الشافعي وغيره بصفة
 التيمم بالحجر مع وجود التراب لبعدهما عن طبع الماء وضعف روحانيته
 فلا يكاد يجيء لعضو المسحوح به ولو سحق لاسيما اعضا امثالنا
 التي ماتت من كثرة المعاصي والعقالات والاشهوات **وسمعت**
 مرة اخري يقول نعم ما فعل الشافعي من تخصيص التيمم بالتراب لما فيه
 من قوة الروحانية بعد فقد الماء لاسيما اعضا من كثر منه الوقوع في
 الخطايا من امثالنا فعمل ان وجوب استعمال التراب خاص بالاصاغر
 وجوب استعمال الحجر خاص بالاكابر الذين لا يعصون ربهم لكن ان
 تيمموا التراب ازدادوا روحانية وانتعاشا **وسمعنا**
 مرة اخري يقول وجه من قال يهيج التيمم بالحجر مع وجود التراب كونه
 راي ان اصل الحجر من الماء كما ورد في الصحيح ان رجلا قال يا رسول
 الله جيتني اسالك عن كل شيء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كل شيء خلق من الماء انتهي فجميع ما على وجه الارض من طبقاتها اصله
 من الماء فالطين ما اشتد منه والحجر ما توج منه حين خلق الله بحمال
 ولذلك كان الحجر يقطر ما اذا اوقد عليه في النار فلو ان اصله من الماء
 ما فطر ما لكن لا ينبغي للتورع التيمم بالحجر الا بعد فقد الماء لانه
 لانه مرتبة ضعيفة بالنظر للتراب وقد قال تعالى فاتقوا الله ما
 استطعتم وقال صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه استطعتم
 فمن فقد التراب كان له ان يتيمم بالحجر وليس عليه وجهه تشبيها
 بالماسحين بالتراب وقد قال تعالى فامسجوا بوجوهكم وايدكم منه
 قطاها الآية انه لا بد في صحة التيمم من اتصال جسم من الشيء المصروف

عليه في اليد وانه لا يكفي اتصال روحانية من ذلك وانما كانت شيئا
 لطيفا ونظيرا ما نحن فيه قوله علمائنا في باب الحج ان من لا شعر براسه
 يستحب امرار المويضي عليه تشبيها بالمحالفين فلذلك الامر هنا فمن
 فقد التراب المعهود ضرب علي الحجر تشبيها بالانصاريين **ومن ذلك**
 قوله مالك والشافعي بوجوب طلب الماء قبل التيمم وانه شرط في صحته
 وهو اصح الراويين عن احمد. مع قوله ابي حنيفة واحمد في الرواية
 الاخرى بعدم اشتراط الطلب لصحة التيمم فالاول مشدد والثاني
 مخفف. ووجه الاول قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وبالا يقال
 فلان لم يجدوا الا بعد ان طلبوه فلم يجدوه. ووجه الثاني اطلاق
 قوله تعالى فلم تجدوا ماء عند اراة نكاح الطهارة فمثل التيمم مع السكر
 وعدم الطلب من ايجران ونحوهما فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قوله ابي حنيفة والشافعي في الحد يدان مسح اليدين بالتراب
 الى المرافق كالغسل في الوضوء قوله مالك واحمد ان المسح الى المرافق
 مستحب فقط والى الكوعين جائز. مع قوله الزهري ان المسح يكون
 الى الاباط. فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف. ووجه الاول
 ان الاصل في البدل ان يكون على صورة المبدل ما امكن ولو من بعض
 الوجوه. ووجه الثالث ضعف التراب عن روحانية الماء فلذلك عم
 صاحب هذا القول العضو كله بالمسح الى الابطين. ووجه الثاني
 ثبوت الحديث في المسح الى الكوعين نارة والى المرفقين نارة وكلاهما
 خاص بالاكابر تغل معاصي يديهم بخلاف من يكثر معاصي يديه فان
 الضعف ينش من الكفين الى المرفقين الى الابطين فلذلك كان المسح
 مطلوباً الى هذين المجلين. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وسألت**
 سيدي عليا اخو اوص رحمه الله عن مسح الرأس بالماء في الوضوء ولم ترك
 في التيمم فقال انما امرنا بالسارح بمسح الرأس في الوضوء فتا ولا بارا
 الرياسة المانعة من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة والتيمم لما وضع
 التراب على محاسن وجهه فكانه خرج من الكبر فلم يجئ الى مسح
 راسه بالتراب وكفى بوضع التراب على وجهه ذلة وانكسارا وسمعت
 سيدي عليا اخو اوص رحمه الله يقول انما جاز العلماء الطهارة بالماء قبل
 دخوله الوقت دون التيمم لان الماء القوة روحانية يستمر انتعاش
 الاعضاء به حتى يدخل وقت الصلاة التي بين يديها بخلاف التراب
 فان روحانيته ضعيفة لا تتعش الاعضاء الى الصلاة الانية فلذلك

في

ت

اشترط العلماء صحة التيمم دخول الوقت لانه هو الذي يخاطب بالصلاة
فيه كما اشار اليه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذ قمتم الى الصلاة الى اخر
الاية فان الامر بالتيمم داخل في خبر الامر بالطهارة بالماء على حد سواء لكن
خرجت الطهارة بالماء ليل ويوم التيمم على الاصل من انه لا يظهر للصلاة
الا عند دخوله وقتها **ومن ذلك** قوله الامام الشافعي ان التيمم
اذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة انها ان كانت تسقط بالتيمم معني
فيها ولم ينزل وان كانت لا تسقط بالتيمم معني فيها ولم ينزل وان
كانت لا تسقط فالانضال قطعها ليتوضا مع قول الامام مالك انه معني
فيها ولا يقطعها وبني صحيحة . ومع قول ابي حنيفة يبطل التيمم ويلزم
الخروج من الصلاة . ومع قول احمد انها تبطل مطلقا فمن **الاية**
المغلب لمراعاة اثر الطهارة ومنهم المغلب لمراعاة امر الصلاح . فرجع
الامر الى مرتبة الميزان . **ووجه** من قال معني في صلاة استعظام
حضرته الله تعالى ان يفارقها العبد حيث دخلها بطهارة صحيحة في الجملة
ووجه من قال يقطعها ويتوضا استعظام حضرته الله ايضا ان يقف
العبد فيها بطهارة ضعيفة لا تنفث اعضائه ولا يحصل بها كمال الاقبال
على مناجاة الله عز وجل **وسمعنا** سيدي عليا انما هو
وجه الله يقول وجه من قال ان من وجد الماء في اثناء الصلاة لا يقطعها بكل
بعضها استحياء وان يفارق حضرة استغاث في فضيلة الوضوء لمناجاة
الله تعالى اهم لان الصلاة من المقاصد فلا تقطع للوسائل مع استغنايه
عنما بوسيلة اخرى ووجه من قال يقطع الصلاة اذا نشع الوقت ويؤا
ثر في شي صلاة اخرى هو غلبة عظمة الله تعالى على قلبه فاستغنى منه ان
يقف بين يديه بناحية بطهارة ضعيفة لا تنفث روحانيته اعضائه
ان ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن افضل من امثال الجبال
من مناجاة مع موت البدن او ضعفه او فتوره وفي الحديث لا يستجيب
الله تعالى دعاء من قلب غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شك ان حكم
الاعضاء كالفافل والملاهي والساهي من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى
انتهى **ومن ذلك** قوله الامام مالك والشافعي واحدا انه لا يجوز
الجمع بين فرضين يتيم واحد سوا في ذلك المحاضر والغايث وبه قال
جماعة من اكابر الصحابة والتابعين وقال ابو حنيفة التيمم كالوضوء
بالماء يصلي به من أحدث الى أحدث او وجود الماء به قال الثوري واكن
فالاول مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه من

قال لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على حد ما نقل عن الشارع صلى
الله عليه وسلم فلم يبلغنا عنه صلى الله عليه وسلم انه جمع بين فرضين
فرضين ابدا كما نقل ايضا ذلك في الجمع بين فرضين بوضوء واحد يوم الاحزاب
والاصل وجوب الطهارة لكل فرضية لظاهر قوله تعالى اذ قمتم الى الصلاة
فاغسلوا وجوهكم الآية فيقاس به التيمم اي فيكون الاصل فيه وجوب
الطهارة لكل فرضية ولضعف روحانيته ايضا عن روحانية الماء لا سيما
ان تيمم اول الوقت فان اعضائه تضعف بالكلية حتى كان لم يظهر **واما**
وجه من قال يجمع بالتيمم ما شأ من الفرضين فهو لكونه بدلا عن الطهارة
بالماء فله ان يفعل به ما يفعل بالوضوء والغسل كانه ان يتيمم قبل دخول
الوقت كما قال به ابو حنيفة على اصل قاعدة البدلية وان لم يلحق البدل
بالمبدل منه في كل الامور فان اعضا التيمم ما فقهه عن اعضا الوضوء
وروحانية التراب لتضعف عن روحانية الماء ذكر بعض المحققين ان
التيمم عبادة مستقلة وليس هو بدلا عن الوضوء والغسل امرنا به الله
تعالى عند المرض او فقد الماء سفر او حضر او قال مالك والشافعي واحدا
لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت **ومن ذلك** قوله ربيعة ومحمد ابن
الحسن انه لا يجوز للتيمم ان يوم بالمؤمنين . مع اتفاق الاية على
جواز ذلك . فالاول مشدد والثاني مخفف . ووجه الاول ان اللابق
بالامام ان يكون اكل الناس طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين
عباده واقرب الى حضرة ربه منهم من حيث الخطاب . **ووجه** الثاني كون
التيمم طهارة على كل حال فحيث ما جازت صلاته بها سجدت اجازت لها
صلاته **اما ما ومن ذلك** اتفاق الاية الثلاثة على انه لا يجوز التيمم
لصلاة العبدن واجازة في المحضر وان خيف فواتها . مع قول الجعفي
حنيفة يجوز ذلك ولكل منهما وجه . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الامام الشافعي من تغذر عليه الماء في المحضر خاف فوت
الوقت فان كان الماء بعيدا عنه اذ يغتسل يغتسل منه خرج الوقت انه
يتيمم ويصلي ثم اذا وجد الماء اعاده مع قول مالك انه يصلي بالتيمم
ولا يعيد . ومع قول ابي حنيفة انه يصبر الى ان يغتسل بالماء فالاول
مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف في امر الصلاة مشدد
في امر الطهارة . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول الاحتياط
لاحتياط في الطهارة المقدور عليها في الصلاة . ووجه الثاني الاحتياط
في الصلاة . ووجه الثالث الاحتياط لكان الادب مع الله تعالى

فاستخفى من الله ان يقف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة ضيقة لا يجبي
اعضائه احياة التي بها يصح له كمال الاقبال على مناجاة ربه **وقد ضبط**
الامام البيهقي علوة السهم التي يطلب بها المصلي امامها بين ثلثي ذراع
انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به **ومن ذلك قول**
الامام الشافعي واحمد في احدي الروايتين انه يجب على المكلف استئنا
ما وجد من الماء القليل الذي لا يكفي ويستمع عن باقي الاعضاء مع قول
بأنه الايمة انه لا يجب عليه استعماله بل يتركه ويستمع **والاول** مشدد
ويؤيده حديث اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم والثاني فيه
تحقيق بعدم استعمال الماء القليل مع منع التيمم ووجه ان الطهارة بالمعصية
لم يبلغنا فعلها عن الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول
في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا غصن فامسوا به فاستغسلوا
بها فاستغسلوا بها فاستغسلوا بها فاستغسلوا بها فاستغسلوا بها فاستغسلوا بها
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الامام الشافعي من كان بعض
من اعضائه جرح او كسر او قروح والصق عليه جيرة وخاف من ترعها
الثلف ان يجسج على الجيرة ويستمع مع قول الى حنيفة ومالك انه ان
كان بعض جسده صحيحا وبعضه جرحا ولكن الاكثر هو الصحيح غسل
وسقط حكم الجرح واستحب مسحه بالماء وان كان الصحيح هو الاقل
يتيمم وسقط غسل العضو الصحيح وقال احمد يغسل الصحيح ويتيمم
عن الجرح من غير مسح للجيرة **والاول** مشدد والثاني مخفف بالتفصيل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاخذ بالاحتياط بزيادة
وجوب مسح الجيرة لما تاخذه من الصحيح غالبا للاستمسك **وجه**
الثاني انه اذا كان الاكثر الجرح او الفرج فالحكم له لان شدة الالام
حينئذ ترجح في طهارة العضو من غسله بالماء فان الامراض كفارة للخطا
محمضة للذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن الا التيمم فقط ولم يذكر
الطهارة بالمعصية في العبادة الواحدة بل الماء والتراب معا **ومن ذلك**
قول مالك واحمد من جالس في المصلى فلم يقدر على التيمم وصلى ولا
اعادة عليه **مع قول** جماعة من اصحاب الامام الى حنيفة وهو احد
الروايتين عنه انه لا يصلي حتى يخرج من المجلس ويجد الماء **مع قول**
الامام الشافعي انه يصلي ويعيد وهو الرواية الاخرى عن ابي حنيفة
والاول مخفف والثاني مشدد في امر الطهارة مخفف في امر الصلاة
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** انه فعل ما كلف بحسب

ط

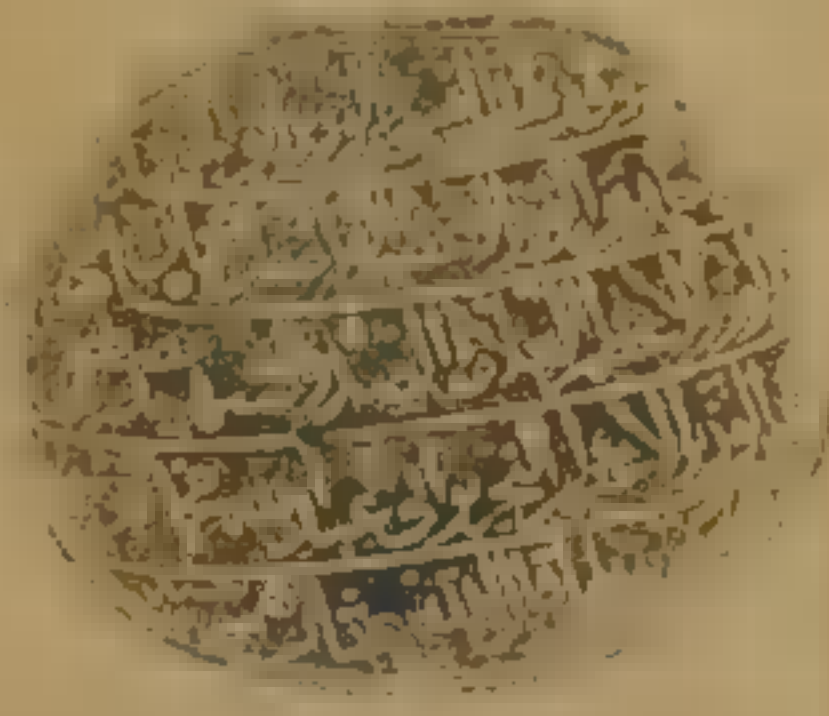
الوقت فلا يلزمه اعادة **وجه الثاني** ان ذلك عذر نادى مع قول المحققين ان
بذل المكلف الوسع بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة عسجد فكان من الاحتيا
الصلاة لحرمة الوقت شرعي **ومن ذلك قول** الامام ابي حنيفة
واحمد ان من نسي المأ في رحله حتى يتيمم وصلى ثم وجد انه لا اعادة عليه
مع قوله الشافعي بوجوب الاعادة **مع قول** مالك باستحبابها فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد **وجه الاول** انه ادى وظيفة الوقت
بوخوفه بين يدي الله بطهارة صحيحة بالجملة **وجه الثاني** الاخذ
بالاحتياط والوقوف بين يدي الله بطهارة كاملة **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك قول** الامام ابي حنيفة ان فاقد الطهورين لا يصلي
حتى يجد الماء والتراب **مع قول** الشافعي في ارجح القولين انه يصلي ويعيد
اذا وجد احدهما وهو احد الروايتين عن مالك يصلي بحسب حاله ويعيد
والاخرى عن احمد يصلي ولا يعيد **والاول** فيه تشديد من جهة الطهارة
وتخفيف من جهة الصلاة **والثاني** فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف
من جهة الطهارة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** قوله ابي حنيفة
ان الشارع شرط الطهارة للصلاة وسكت عن الامر بها اذا لم يجد المكلف
مأ ولا ترابا مع استعظام حصة الحق تعالى ان يقف العبد فيها بتلك الذنوب
التي كانت تخبر مع الماء فلو كان ملطخ بدنه وثيابه عذرة شرعية مناوئة ليعيد
الملك فذا ذن لكر الملك في حضور الموكب بين يديه فان جميع المنظر من
بعد روي مثل هذا الشخص في عدم الوقوف بين يدي الملك ويغفون عنه
انه لم يترك الحضور استنائة بجناب الملك وانما ذلك من شدة التقطيم لحضرة
واما وجد من قال يصلي لحرمة الوقت فهو ان الله تعالى لم يكلفنا الا بما
قدرنا عليه والقاعدة الشرعية ان الميسور لا يسقط بالمعسور **وقد**
قدرنا على الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث اذا ارتمى
بامر فأتوا منه ما استطعتم مع اشتراط الوقت للصلاة ايضا في قوله تعالى
ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فان ظاهر الآية اشتراط فعلها
في الوقت وانما لا تقضي به قال بعض المالكية ويؤيده ما ورد في حديث
من فاته يوم من رمضان لم يقضه الا به **واما** وجد من اوجب الاعادة على
فاقد الطهورين فلان ذلك عذر نادى مع ما لا يمتنع للعبد مرة واحدة في عمره
فاختلط العلماء الذين تابعهم بالاعادة لعدم وجود حنيفة في ذلك ومعلوم
ان استفاضة الاعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع الخلل انما سببه المشقة
بدليل قولهم بعدم الاعادة في العذر النادر اذا وقع ودام **وقد** ورد في السنة

ما يوجد وجوب الاعادة للصلاة الناقصة وهو حديث اول ما يحاسب العبد عليه يوم القيامة من عمله الصلاة وانما ان كانت للعبد كل له سائر اعماله وان نقص نقص سائر اعماله **وسمعت** سيدي عليا اخو اوص رحمه الله يقول لو سمح للعبد بذل الوسع كما ملا في تحصيل ما كلف به ما ساع للعلم ان يامره بالاعادة ولكن لما علموا ان العبد انه لا بد ان يبقى لنفسه بقية من الراحة امروه بالاعادة ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى فاتقوا الله حق تقاته هون من العمل بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم قال لان من شأله النفس والكسل والميل الى الراحة ولا تكاد تبدل وسعها في مرضات ربها كما ملا بخلاف اتقوا الله حق تقاته فانه مقام يعمل العبد اليه بما يمانه فانه لو لا ان الله تعالى وقاه فعل ما فيه سقط الله تعالى ما قدر ان يبقى ذلك انتهى ويعيى حمل قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم على بذل الوسع بحيث لا يقبل الزيادة وعليها الجمهور **ومن ذلك** قوله الامام احمد ان من كان تقهرا وعلى بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به انه يتيمم عنها كالحدث ويصلي ولا يعيد **مع** قوله الايمة الثلاثة انه لا يتيمم مع النجاسة **ومع** قوله **سمعت** سيدي عليا حنيفة ان لا يصلي حتى يجد ما يزيلها به **ومع** قول الشافعي انه يصلي ويعيد **فالاول** تخفف في امر النجاسة والثاني مشدد فيها **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة في المشهور عنه وهو الاصح من قوله الشافعي انه لا بد من ضربتين في التيمم الاول للوجه والثانية لليدين مع المرفقين **مع** قوله مالك واحمد يجزي ضربته واحدة للوجه والكفين بان يكون بطون الاصابع لمسح الوجه وبطول الراحتين للكف **فالاول** مشدد وموحد بالحديث والثاني تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيهها لا يذكر الا مشافهة لغرضه فرض نفسك يا احنى باكل الحلال والاحلاص في الاعمال وانت تصير تقم اسرار الشريعة **باب** **منه اخف** **سمعت** سيدي عليا حنيفة في السفر جاز ولم يمنع احد من المسلمين جوازه الا تخارج **واتفقوا** على جوازه في الكثرة وعلى انه اذا اقتصر على مسح اعلا اخف اجزاه وان اقتصر على اسفله لم يجزه **وعلى** ان مسح **اخف** مرة واحدة يجزه **وعلى** انه متى نزع احد الخفين وجب عليه نزع الاخر **وعلى** ان ابتداء مدة المسح من الحدث بعد اللبس لامن وقت المسح الاماكن عن احمد ان ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي **مكدا**

ما وجدته

ما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **من ذلك** قوله الايمة الثلاثة ان مدة المسح للمقيم مقدار يوم وليلة والمسافر ثلاثة ايام بلياليها **مع** قوله مالك رحمه الله انه لا توقيت في مدة المسافر ولا المقيم بل يسبح ما بدا له ما لم يترعه او يصيبه جنابة **فالاول** مشدد في التوقيت والثاني تخفف فيه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول اعتدال مدة المسح للمقيم والمسافر ثلاثة ايام طويلة ولا في قصيرة وقد اختلف الشارع والعلماء في مواضع كمدتها ان يجازي للبيع ومدة اقل الحجب وانما كانت مدة الحضر اقل من مدة السفر لان العميان في امر الله تعالى في الحضر اكثر وقوعا منه في السفر عادة فلوزادت المدة في الحضر على يوم وليلة او في السفر على ثلاثة ايام لرعا ضعف روحانية الرجلين اشدا لضعف بعده مدة تعاهدهما بالاء حتى يحفظا الحفان بالرجل الشلا التي لا احساس لها فصارت مناجاة لها لربها كمناجاة المجاهد في ضعف الروحانية ولا تنك في نقص الاجر بذلك وضعف الشهود للرب جل وعلا **وسمعت** سيدي عليا اخو اوص رحمه الله يقول وضع الاحكام راجع الى الشارع فلا ينبغي لو من ان يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا اذا لم يظهر له حكمه ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة للمقيم والمسافر باليوم والليل والثلاثة ايام بلياليها خاص بالاصاغر الذين يتكرر منهم وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم التوقيت بالاكابر الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحد لربهم في اليوم والليلة او الثلاثة ايام لان ابدان الاكابر قوية الروحانية لتوالي لطاعات فلا يفتر ارجلهم بعد من غسلها القوة جياتها وروحانيتها **فرجع** الامر في ذلك ايضا الى مرتبة التخفيف والتشديد **ومن ذلك** اتفاق الايمة الثلاثة على ان السنة في مسح الخفان يسبح اعلاه واسفله معا **مع** قوله الامام احمد ان السنة مسح اعلاه فقط **فالاول** مشدد والثاني تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله الامام مالك انه لا يجزي في مسح الخف الا الاستيعاب بحمل الفرص لكن لو اخل بمسح ما يجازي القدم اعاد الصلاة استخفافا **مع** قوله احمد انه لا يجزي الاستيعاب المذكور وانما يجزي مسح الاكثر **ومع** قوله ابي حنيفة انه لا يجزي الا مقدار ثلاثة اصابع فاكثره **ومع** قوله الشافعي انه يجزي ما يقع عليه اسم المسح **فالاول** مشدد والثاني دونه في التشديد **والثالث** دون الثاني في التشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول مراعاة الاستيعاب خطوطا كالاستيعاب

قيت



في الفصل وتكون الرخصة والتخفيف في استفاضة ما بين المخطوط **ووجه**
 الثاني ان اسم المسح باليد لا يكون الا بالمسح باكثر الاصابع الخمسة او كلها
ووجه الثالث ان مسح الخف باكثر اصابع اليد هو الذي يطلق عليه
 اسم مسح الخف وذلك لان ما قارب اليه اعطى حكمه **ووجه** الرابع عدم
 ورود نص في تقدير مسحه فمثل ما يطلق عليه الاسم **ومن ذلك**
 اتفاق الائمة على ان ابتداء مسحه من الحدث الواقع بعد اللبس لامن
 وقت المسح مع قول احمد في رواية انه من وقت المسح واختاره ابن المنذر
 وقال النووي انه هو الراجح دليله ومع قوله الحسن البصري انه من وقت
 اللبس فالاول فيه تشديد من حيث تفسير المدة والثاني فيه
 تخفيف من حيث نظريتها والثالث مشدد من حيث المبالغة في تفسيرها
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان الحدث هو ابتداء الرخصة
ووجه الثاني ان المسح هو ابتداء العبادة **ووجه** الثالث ان اللبس
 هو ابتداء الشروع في الرخصة لظاهر حديث اذا نظرت فلبس خفيه فانه
 جعل ابتداء المدة من ذلك لامن الطهارة ولا من الحدث **ومن ذلك** اتفاق
 الائمة الثلاثة على انه اذا انقضت مدة المسح بطلت الطهارة مع قوله
 مالك ان طهارته باقية حتى يحدث لعدم قوله بالتوقيت في المسح وانه
 يمسح ما بدله ولكل وجه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو
 مسح الخف في محضر من سافر اخر مسحه بغيره مع قوله اليه حنيفة انه ان
 لم يكمل مسحه المقيم يتم مسحه المسافر **فالاو** مشدد والثاني تخفيف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **فالاو** له خاص بتبليغ الطاعات كالغواص
 والثاني خاص بكثير الطاعات كالكابر العلماء او من شأنه المطيع حياة
 اعضائه فيتم مسحه المسافر بخلاف قليل الطاعات فان بدنه يحتاج
 الى ما بعد اليوم واليلة عادة فافهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي
 في ارجح قوليه والامام احمد بانه اذا كان في الخف خرق ليسير في محل
 غسل الغرض من الرجلين يظهر منه شيء من القدمين لم يجز المسح عليه
 مع قوله مالك انه يجوز المسح ما لم يتفاحش **ومع** قوله داود بجواز المسح
 على الخف المخرق بكل حال **ومع** قوله الثوري بجواز المسح عليه مادام
 يمكن المشي فيه ويسمى خفاء **ومع** قوله الادريجي بجواز المسح على ما ظهر
 من الخف على باقي الرجل **ومع** قوله اليه حنيفة ان كان المخرق مقدار
 ثلاثة اصابع في الخف ولو تفرقة لم يجز المسح عليه وان كان دونها جاز
 فقوله الامام الشافعي واحمد مشدد وقوله اليه حنيفة دون التشديد

وقوله مالك دون ذلك وقال الثوري والادريجي تخفيف وقوله داود اخف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووافق** حنيفة الشريعة في ذلك **ومن**
ذلك قوله الشافعي ومالك في ارجح قوليهما انه لا يجوز المسح على الخف موقفا
 مع قوله اليه حنيفة واحمد بالجواز وهي رواية عن مالك والقول الاخر للشافعي
 فالاول مشدد والثاني تخفيف **ووافق** الشريعة حنيفة في التخفيف
 والتشديد فالجواز خاص بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجوربين الا ان يكونا
 مجلدين **مع** قوله احمد بجواز المسح عليهما اذا كانا صفيقين لا يشف الرجل
 منهما **فالاو** مشدد والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول الجواز اطلاق اسم الخف عليهما **وجه** الثاني عدم اطلاقه
 وقد سكت الشارع عن بيان ذلك فجاز المسح وعدمه بحملها على جالين
 فمن وجد لا يمسح عليهما ومن يجد غيرهما مسح عليهما **ومن ذلك** قوله
 اليه حنيفة والشافعي في ارجح قوليه ان من ترع الخف وهو بظهر المسح غسل
 سوا طالت مدة الترع او قصرت **مع** قوله مالك واحمد انه ان طال
 الفصل استأنف **ومع** قوله الحسن وداود لا يجبه غسل قدميه ولا استئنا
 الطهارة ويعمل كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا **فالاو** فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف بالكيفية **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
 فالفصل والاستئناف خاص بمن يقع في المعاصي وترك ذلك خاص بمن
 لا يقع فيها كالعلماء والصالحين فان ابدانهم حية لا تحتاج الى احيايها بالما
 بعد الترع بخلاف ابدان من يعصي فافهم والله تعالى اعلم
باب **الحيض**
 اجماع الائمة على ان فرض الصلاة ساقط عن الحيض مدة حيضها **وعلي**
 انه لا يجزئها قضاءه **وعلي** انه يجزئها الطواف بالبيت واللبث
 في المسجد **وعلي** انه يجزئها حتى ينقطع حيضها **وعلي** ان وطئ الحيض
 في الفرج عدا حرام **وعلي** انه اذا انقطع دمها اقل الحيض لم يجز وطئها
 حتى تغتسل **وقال** ابن المنذر ان ذلك كالاجماع **وعلي** ان الصلاة تحرم
 علي الحيض كالجنب **وعلي** انه يجزئها بالنفاس ما يجزئها بحيض **هكذا**
 ما وجدته من مساييل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **من**
ذلك قوله مالك والشافعي واحمد ان اول سن الحيض في الانثى لشع
 سنين وهو القول الراجح عندي **حنيفة** ايضا **مع** الرواية الاخرى عند
 اليه حنيفة ان اول امكان البلوغ فيها خمسة عشر سنة **فالاو** مشدد

في

ق

والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بمن بلاده حارة غالباً والثاني خاص بمن بلاده باردة كذلك **ومن ذلك قول** مالك والشافعي انه ليس لاحد انقطاع الحيض مدة معينة وانما الرجوع فيه الى عادة البلدان فانه يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة **ومع قول** ابي حنيفة في احد قوليه ان امده ستون وفي الرواية الاخرى ان امده في الروميات الى خمس وخمسين **ومع قول** احمد في رواية ان امده خمس مطلقاً في العربيات وغيرهن وفي الرواية الاخرى ثون وفي الرواية الثالثة الثالثة عنده ان كثر عريبات فستون او عجميات فخمسون **فالاول مخفف** والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** ابي حنيفة ان اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام **ومع قول** الشافعي ان اقل الحيض يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوماً **ومع قول** مالك ان اقل الحيض ليس له حد ويجوز ان يكون ساعة واكثره خمسة عشر **فالاول** والثاني مخفف في امر الصلاة والثالث مشدد فيها ويصح ان يكون الامر بالعكس لان من احتاط للصلاة قبل احتياطة للطهارة وبالعكس **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** ابي حنيفة والشافعي ان اقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً **ومع قول** احمد انه ثلاثة عشر يوماً **ومع قول** مالك لا اعلم بين الحيضتين وقتاً يعتد عليه وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام **فالاول مشدد** والثاني فيه تشديد والثالث محتمل للامرين ولغيرهما **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ولا يخفى** ان الاحتياطة للصلاة اولى من الاحتياطة للطهارة من حيث انه المقاصد امرها اكثر من الوسائل **ومن ذلك قول** ابي حنيفة ومالك والشافعي بحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الحيض **ومع قول** احمد ومحمد بن الحسن وبعض اكابرة المالكية وبعض الشافعية يجوز الاستمتاع فيما دون الفرج **فالاول مشدد** وهو محمول على من لا يملك اربه والثاني مخفف وهو محمول على من يملك اربه ويسمي الاول تحريم الحيض لا تحريم العين لتحريم الفرج وكذلك اختلف العلماء في تحريم الاول وانفقوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوه في قبلة الصائم فتحريمه على من لا يملك اربه ويجوز لمن يملك اربه ويؤيد الاول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهروا وما بين السرة والركبة يطلق عليه قربان ومن حمله احكاماً يوشك ان يقع فيه **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** ابي حنيفة ومالك والشافعي في ارج قوليه واحدي روايته

ان من وطئ عماراً في فرج احماي من لا غرم عليه الاستغفار والتوبة **مع قول** احمد انه يستحب له التقديق بدنياً وان وطئ في اقبال الدم وينصفه في ادباره **ومع قول** الشافعي في القديم انه يلزمه الغرامة وفي قدرها قولان المشهور بدنياً **وقول** احمد والثاني عتق رقبة بكل حال وفي الرواية الاخرى عن احمد بدنياً او نصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادباره **فالاول مخفف** والثاني فيه تشديد **ومع قول** الرقبة غاية التشديد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **والاول محمول** على حال الفقرا الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين **ومع قول** الرقبة محمول على حال اكابر الاغنياء من الامراء ونحوهم فانهم **ومن ذلك قول** اكثر العلماء انه يحرم وطئ من انقطع دمها حتى تقبض ولو كان الانقطاع اكثر احيى من جاز وطئها قبل القبل وان انقطع لدون اكثر احيى لم يجوز وطئها حتى تقبض او يمضي وقت صلاة **ومع قول** الاوزاعي وداود اذا غسلت فرجها جاز وطئها **فالاول مشدد** والثاني فيه تشديد **والثالث مخفف جداً** **ومع قول** احمد يحرم الوطئ لمن انقطع دمها حتى تقبض فضلاً عما لم يبدن كلفه هو المبالغة في التطييف والنظير لما عساه ان ينتشر من الدم الى خارج الفرج بان يشار العرق نظير ما ورد في حديث فانه لا يدري اين بانت يده **ومع قول** احمد يجوز وطئها اذا غسلت فرجها فقط ان الاذي الذي حرم الوطئ خاص بالدم الكاين في الفرج وليس خارج الفرج دم يودي ذكر المراجع فاذا غسلت المرأة فرجها جاز وطئها لان تقويم البدن بالماء لا يزيد الفرج طهارة ولا نظافة زيادة على غسل دمه الذي في داخل الفرج وقد غسلته فجعل قوله الائمة بتحريم الوطئ حتى تقبض على من لم تستد علمته كالشيخ الهرم **ومع قول** الاوزاعي وداود على من استندت علمته كالشباب **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الشافعي واحمدان احماي من اذا انقطع دمها ولم يجد ما انها تتيمر ويجل وطئها **مع قول** مالك والشافعية في المشهور عنه انه لا يجزى لو طئها حتى تقبض **واما الصلاة فتتيمم ونفلي** **فالاول مخفف** والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومع قول** احمد على من خاف العنت والثاني على من لم يخف ذلك **ومن ذلك اتفاق** الائمة على ان احماي من كالجنب في الصلاة واما في الفزاة فقال ابو حنيفة والشافعي واحداً انها لا تقرا القرآن **مع قول** مالك في احدي روايته انها تقرا القرآن وفي الرواية الاخرى انها تقرا الايات اليسيرة والاول نقله الاكثرون من الصحابة وهو مذهب داود **فالاول والثالث مخفف** واحدي

الروايتين عن مالك مشددة **فرج** الامري مرتبتي الميزان **هـ** والقواعد الشرعية
تحكم علي ان كلما جوز الضرورة يتقدر بقدرها **ومن ذلك** قوله اي خفيفة
واحد ان الاحمال لا تحيض **هـ** مع قول مالك والشافعي في ارجح قوليهما انها تحيض
فالاول مشددة في امر الصلاة وان احمل اذارات الدم بقلي والثاني مخفف
في امر الصلاة وانما اذارات الدم لا تقضي **هـ** فالاول راي امر الصلاة والثاني
راي الطهارة ولكل منهما وجه ولكن من راي المقاصد تقدم علي من راي
الوسايل في العمل فالواو سبب خروج الدم من احمل ضعف الولد فانه
يتغذي بدم الحبيص فاذا ضعف الولد فاض الدم وخروج ثمران الضعف لا يكون
غالب الا بالاشفاق من الشهور فان الولد يقوي في الفرد ولذلك كان من
ولد لسبعة اشهر يعيش ومن ولد لثمانية اشهر لا يعيش **وامه اعلم ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة يحوز وطى المستحاضة كالقلي ونقوم **هـ** مع قول
احد بتحرير وطى في الفرج الا ان خاف حليها العنت فيحوز في امم الروايتين
فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **فرج** الامري مرتبتي الميزان **هـ** ويصح
حمل الاول علي من خاف العنت ايضا فان دم المستحاضة لا يجاوز من بعض
اوصاف دم الحبيص فبعض اذي لذكر المباح فافهم **ومن ذلك**
قوله الشافعي ان من التقابين اقل الحبيص **هـ** مع قوله من قال انه طهر
فالاول مخفف في امر الصلاة والثاني مشددة في امرها وامر الطهارة
حتى لا تقف احما بين يدي ربه في الصلاة وفي قدرة منسنة الراجحة
فلكل منهما وجه من حيث علمها بالاحتياط للصلاة وللطهارة ووجه
الثاني الاخذ بظاهر حديث فاذا اقبلت الحبيصة فدعي الصلاة واذا
ادبرت فاعسلي عند الدم وصلي لشمول ادبرت لا تقطعه بعد اقل
حبيص وانقطعه بعد اكثره والعلة في تحريم الصلاة تقطير الدم فاذا
انقطع ولم يتقاطر فلها ان تغسل وتبلي كما يفعل عند انقطاعه بعد
الترحيم فتأمل **ومن ذلك** قوله اي خفيفة واحد اكثر التقاك
اربعون يوما **هـ** مع قول مالك والشافعي ان اكثره سنون يوما وقال
البيهقي ابن سعد كبعون **هـ** فالاول مشددة في امر الصلاة والثاني
فيه تخفيف وقول البيهقي مخفف جدا **فرج** الامري مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة اذا انقطع دم النفس قبل بلوغ الفاء
جاز وطى اي بشرطه من غير كراهة **هـ** مع قوله احمد ليس له وطى بها
في ذلك الطهر الا بعد اربعين يوما **هـ** فالاول مخفف والثاني مشددة
ويصح حمل الاول علي من كان يخاف العنت والثاني علي من لا يخافه انتهى

وقد

وقد تركنا من الباب بعض مسابيل ففهم ما احيى ما لم تذكره من مسابيل الحبيص
علي ما ذكرناه من رجوعه الي مرتبتي الميزان **وامه تعالى اعلم** **هـ**
كتاب الصلاة **هـ**
اجمع المسلمون علي ان الصلاة المكتوبة في اليوم واليلة خمس وهي سبعة
عشر ركعة فرضها الله تعالى علي كل مسلم عاقل وعلي كل مسلمة بالغة عاقلنة
خالية من حيض ونفاس **هـ** وعلي ان من وجبت عليه من المكلفين تركها
جاحدا لوجوبها كفره **هـ** وعلي ان الصلاة من الفروض التي لا تنقض فيها البناء
بنفس ولا عمل **هـ** وانفقوا علي الاذان والاقامة للصلوات الخمس والجمعة
مشروعان **هـ** واجمعوا علي انه اذا اتفق اهل بلد علي تركه قوتوا الا انه من شعار
الاسلام فلا يجوز تعطيله **هـ** وعلي ان التوسيع مشروع في اذان الصبح خا
واجمعوا علي ان السنة في العيدين والكسوفين والاستسقاء اذا بقوله
الصلاة جامعة **هـ** وعلي انه لا يعتد الا باذان المسلم العاقل وانه لا يعتد
باذان المرأة للرجال **هـ** وعلي ان اذان الصبي المميز معتد به وكذلك اذان
المحدث اذا كان حدثه اصغر **هـ** وانفقوا علي ان اول وقت الظهر اذا زالت
الشمس وانما لا تقبل قبل الزوال **هـ** واجمعوا علي ان اخر وقت صلاة
الصبح طلوع الشمس **هـ** وانفقوا علي ان تاخير الظهر عن وقتها في شدة
الحرا افضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة **هـ** **هـ** اما وجدة
من مسابيل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك**
قوله الائمة الثلاثة ان فرض الصلاة لا يسقط عن المكلف مادام عقله
ثابتا ولو باجرا الصلاة علي قلبه **هـ** مع قوله الامام اي خفيفة ان من
عاب الموت وعجز عن الايام براسه يسقط عنه الفرض **هـ** فالاول مشددة
والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفا وخلفا فلم يبلغنا ان احدا منهم
امر بالمختصر بالصلاة **هـ** ووجه قول الامام اي خفيفة المتقدم ان من حضر
الموت صار في جمعية قلب مع الله تعالى اعظم من استغفاله بمراعات الافعال
لان فيها الافعال والاقوال التي امرنا الشارع بها في الصلاة انما امرنا بها
وسيلة الي اخشاع القلب فيها والتقاي فيها والمختصر انما يجره الي اخشاع القلب
فيها فصار حكمة حكم الولي المجزوب وهنا اسرار لا تشر في كتابه فافهم
ومن ذلك قوله الامام مالك والامام الشافعي ان من اعجز عليه فرض
او بسبب مباح سقط عنه ما كان في حال اعذاره من الصلاة **هـ** مع قول
اي خفيفة انه لا يجب الفضا الا اذا كان الاعذار يوما وليلة فادوم فافهم

به

صحة

نرا دعائي يوم وليلة لم يجب القضاة مع قوله اجد ان الاعمال لا يمنع وجوب القضا
بحال . فالاول تخفف والثاني بفصل والثالث مشدد **فرجع** الامر الى
مرتبتي الميزان . **وجه** الاول خروج المخرج عليه عن التكليف حال اغمايه
وجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع حقد المشتقة في قضا ما كان
يوما وليلة بخلاف ما زاد فيه فانه يشق . **وجه** الثالث الاخذ بالاحتياط
الكامل مع امكان القضا لتشد يد الشارع في الامر بما كاله الصلاة ونبيه عن
ان ياتي العبد يوم القيامة وصلاته ناقصة فذلك من هذا هب الائمة وجه
قال لا يبق بالاكابر من العلماء والصالحين وجوب القضا لان التخفيف في
عدم القضا اغما هو للعوام وقد كان الشيلي يوحى عن احساسه كثيرا
فبلغ ذلك الجنيد فقال هل يرد عقله عليه في اوقات الملوحة
فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يحرم عليه نسيان ذنب في الشريعة
انتهى **ومن ذلك** قوله الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة
كسلا لا جاحدا بوجوبها قتل حدا لا كفر بالسيف ثم تجزي عليه بعد قتله
احكام المسلمين من الفصل والعملة عليه والدفن والارث والمصير
من حذره الشافعي قتله بملاة فقط بشرط اخراجهما عن وقت الضرورة
ويستتاب قبل القتل فان قارب والقتل مع قوله الامام ابي حنيفة انه
يجس يد اخي يماني وقال احمد في احدي رواياته واختارها اصحابه
انه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عند جمهور اصحابه انه
يقتل بكفره كما لم يرد وتجزي عليه احكام المرتدين فلا يماني عليه ولا يورث
ويكون ماله قيا . فالاول فيه تشدد بد من جهة القتل والثاني تخفف
من حيث الجس وعدم القتل والثالث مشدد . **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان . **وجه** الاول لانتها لا تكفر احدا من اهل القبلة بدين غير
الكفر المجمع عليه . **وجه** الثاني علم الامام ابي حنيفة بان الحق جل
وعلا يجب نفا العالم اكثر من اتلافه مع اعتناؤه عن العاصي والمطيع
وقد قال تعالى وان جنحو اليك لعلكم ترحموا ورد ان السيد داود عليه
الصلاة والسلام لما اراد ببناء بيت المقدس كان كل شي بناء يهدم فاوحى
الله تعالى ليمان يبي لا يقوم علي يدي من سفك الدما فقال يا رب
ليس ذلك في سبيلك فقال بلي ولكن اليسوا عبدا ويا نبي **وجه**
اخر لان يحل الامام في العفو احب اليه من ان يحل في العقوبة
انتهى فانه لا ينبغي ان يقتل رجلا الا بامر صريح من الشارع واما وجه
الثالث فهو غلبة الغيرة علي جناب الحق جل وعلا فالله له راجع الى

اجتهاد الامام لا مطلقا فان راي قتله امسح للاسلام والمسلمين قتله كما
قتل العلماء المجاهدين رحمه الله وقالوا قد فتحت في الاسلام لغرة لا يسدها
الا راسك وان راي الامام ترك قتله ارجح لمصاحبة ترجع علي قتله تركه
فاخبر **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة ان الكافر اذا اصلي الغرض
او النفل في المسجد في جماعة حكم باسلامه . مع قوله الشافعي انه لا يحكم
باسلامه الا اذا اصلي في الامن مختارا قال واذا اصلي في السفر وهو يخاف
علي نفسه لم يحكم باسلامه مطلقا سوا اصلي في جماعة او منفردا
في مسجد او غيره في دار الاسلام او غيرها . فالاول تخفف جريا علي
قواعد الشريعة الشارع من التخفيف علي الضعفاء وقد بايع رجل
رسول الله صلي الله عليه وسلم علي ان لا يزيد علي صلاتين فقط من
الخمس فبايعه وقال تخفف صوتك سيماني الحسن ان شاء الله تعالى **وجه**
الثاني الاخذ بالعزيمة وهو ان لا يحكم باسلامه الا اذا لم يكن في اسلا
ربية كما هو وجه قوله الامام مالك . **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قوله الامام ابي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان
سنتان للمصلوات الخمس والجمعة . مع قوله الامام احمد انها فرض كفاية
علي اهل الامصار . **وجه** قوله الامام داود انها واجبان لكن نصح
الصلاة مع تركها . مع قوله الاوزاعي ان نسي الاذان وصلي اعادة
في الوقت . **وجه** قوله عطاء ان من نسي الاقامة اعادة الصلاة فالاول
تخفف والثاني والثالث فيهما تشديد ما والرابع مشدد في الاذان
والخامس مشدد في الاقامة **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
الاول ان المسلمين لا يحتاجون الى شدة تشديد في دعائهم الي الصلاة
بل همه كل واحد منهم متوفرة علي فعل كل صلاة بدخوله وقتها فكان الاذان
الذي هو اعلامهم بالوقت اغما هو علي سبيل الاستحباب فقط **وجه**
الثاني ظاهر وانه يكفي اهل القرية اعلام رجل واحد او رجال بحسب
عموم الصوت او الاصوات لاهل القرية لئلا يفتخ باب النساء هل
بالصلاة في اول وقتها ويتمادى الناس الي ان يكاد الوقت يخرج وايضا
فانه ورد اذا اذن في قرية امن اهلها ذلك اليوم من نزول العذاب
وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب ولذلك شد داود رحمه
الله بقوله بالوجوب وشد غيره في اعادة الصلاة في ترك الاذان
او الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب النهي للوقوف بين يدي
الله تعالى علي وجه الخشوع وكاله الخضوع لان الصلاة بدونها خداد

مه

ن

مردودة علي صاحبها كما ورد فالاذان اول مراتب استنشعار المحضور في محل الجماعة مثلاً وكذلك كان الاكابر لا يحضرون المسجد الا بعد قول المودع علي الصلاة حي علي الفلاح واما الاقامة فهي مرتبة ثالثة للهيب للمحضر وقوله الله اكبر ثالث مرتبة فكذا فلتقم الاحكام **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة انه لا يسن للنساء الاقامة مع قول الشافعي انهما نسن في حقن. فالاول مخفف والثاني مشدد. **وجه الاول** ان النساء ما جعلن بالاصالة لاقامة شعار الدين انما ذلك للرجال **وجه الثاني** عموم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء واطهار شعاره فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الامام ابي حنيفة انه يوذن للفوايت ويقيم مع قول مالك والشافعي في الجدي انه يقيم ولا يوذن. ومع قول احمد انه يوذن للادوي ويقيم للباية وهو رواية عن ابي حنيفة. فالاول مشدد في امر الاذان والاقامة ليمهيا الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجه ان الاقامة تكفي في بني الناس لان الاذان كان للمحضور الي مكان الجماعة والناس قد حضروا فباقي الاقامة بين يدي الله تعالى **وجه الثالث** زيادة النبي بالاذان للادوي ولا يفوت الناس اجر سماع الاذان واجابتهن للمودع. فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الامام ابي حنيفة ان الاقامة مثني حثي فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف. فرجع الامر الي مرتبة الميزان ووجه الاول تكرار التكبير وما بعده بخبريد الاسلام والايامات وان لم يخرج المخطف بالغفلة عنهما كما كان الصحابة يقولون اجلسوا بنا نوم ساعة اي نتذكر في العلم فتردد ايماننا وهذا خاص بمن غلب علي قلبه الاستغفال بامور الدنيا فاذا لم يحضر قلبه في المرة الاولى حضر في المرة الثانية فظهر ما سياتي في تثليث اذكار الركوع والسجود ان شاء الله تعالى وعلم من ذلك ان افراد الاقامة خاص بالاكابر من العلماء والصالحين الذين يستحضرون كبريا الحق تعالى ويجعل لهم تجديد ايمانهم واسلامهم بالمرة الواحدة فانهم **ومن ذلك قول** الائمة ان الترجيع في الشهادتين سنة مع قوله ابي حنيفة انه لا يسن. فالاول مشدد والثاني مخفف. فالاول خاص بالاكابر العلماء والصالحين المحاضرة قلوبهم مع الله تعالى فاذا اذن احدهم ابتداء بالجر لا يحتاج الي جلب المحضوري بالترجيع بخفض صوت والثاني

خاص عن كماله قلبه مستتابة اودية الدنيا فخرج الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة انه يجوز بلا كراهة للصبي اذ اذان احد قبل الفجر مع قوله احمد ان ذلك مكروه لكن في شهر رمضان خاصة. فالاول موافق للموارد في اذان الصبي والثاني اخوف من الالتباس علي الناس في رمضان بالاذانين فربما سمع احدا اذان الثاني فاعتقد انه الاول فاكل وجامع مثلاً فاختلط الامام احمد للصوم اكثر من الاذان فتعم ما فعله لسان حاله يقول ان رسوله صلى الله عليه وسلم ما شرع الاذان للصبي مرتين الا لكون اهل المدينة كان لا يلتبس عليهما الاذان الاول كما اشار اليه قوله صلى الله عليه وسلم ان بلا لا يوذن بليل فكلوا واسر بواحيي نتمعوا اذان ابن ام مكتوم انتهى. فكانوا يعرفون صوت كل منهما فيقتاس علي ذلك غير اهل المدينة اذا كانوا يعرفون صوت الاول ويميزون بينه وبين صوت الثاني والا كان مكروهاً كما قاله احمد فقد رجح الامر في هذه المسئلة الي مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة بان التسوية لاذان الصبي بعد الميعتين سنة. مع قول ابي حنيفة انه يكون بعد الفراغ من الاذان ولا يشرع في غير الصبح وقال الحسن بن صالح يستحب في العشائ قال القاضي يستحب في جميع الصلوات. فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان. **وجه الاول** في المسئلة الاولى الاتباع ووجه الثاني في الثانية مخالفتها عن الاذان المتفق علمها في الذكر من طريق اجتهد الامام واطلاعه علي دليل ذلك. **وجه الاول** في المسئلة الثانية الاتباع ووجه الثاني فيها اخوف من تاخير العشاء وعدم صلاتها في جماعة في حق اصحاب الاعمال الشاقة في النهار. **وجه الثالث** ان كل صلاة يجتمعون ان يكون احداً بها ادعاز ما علي النوم فينبههم المودع بذلك علي فضل تقديم الصلاة علي النوم سواء كان المراد هنا نوم الجسم او نوم القلب او هما معا كما هو الغالب علي اهل الغفلة **ومن ذلك** اعتداد الائمة الثلاثة باذان الجنب مع قوله احمد في رواية انه لا يعتد باذانه بحال وهي المختارة فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في اخذ الاجرة علي الاذان فقال ابو حنيفة واحمد لا يجوز وقال مالك واكثر اصحابه الشافعي يجوز وكذلك القول في حق المودع في اذانه يبعث اذانه عند الثلاثة وقال بعض اصحاب احمد لا يبعث. فالاول من الاقوال مخفف والثاني مشدد ووجه الاول

منها كونه ذكر الاقرانه ووجه الثاني منهما كونه داعيا الى حضرة الله تعالى
ولا يلحق بالواقف فيها ان يكون جنباً بحاله ووجه الاول من المسئلة الثانية
كون الاذان من شعائر الاسلام وذلك واجب على الامة ولا يجوز اخذ شي
من الاجرة على شيء من الواجبات ووجه الثاني منها كونه عملاً يرجع مصلحة
على المسلمين ويحتاج الى تعب في مراعاة الاوقات فجاء اخذ الاخرة عليه
وقد رزق الائمة الراشدون المودنين واعطى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ابا محذورة مرة صرة فيها فضة فكان العمالة يرون ان
ذلك كان سبب اذانه ووجه الاول في مسئلة المحن كون ذلك لا يعمل
بالمعنى الذي شرح له الاذان وهو الاعلام بوقت الصلاة ووجه
الثاني فيها كونه نطق بالكلمة على غير ما شرعت من عدم المحن فدخل في
عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد اي غير صحيح
ومن ذلك قوله مالك والشافعي ان الظاهر يجب بزوال الشمس وجوباً
موسعاً الى ان يصير ظل كل شيء مثله وهو اخر وقتها المختار عندهما مع
قول الامام في حقيقتها ان الظاهر لا يتعلق الوجوب لها الا اخر وقتها وان الصلاة
في اوله تقع نقلاً والفقهاء يسمون على خلاف ذلك فالاول مشدد من حيث
تعلق الوجوب باول الوقت والثاني مخفف من جهة تعلقه باخر الوقت
ووجه الاول الاخذ بالنهاية للصلاة من زوال الشمس هتما ما بها ووجه
الثاني ان حقيقة الوجوب لا تظهر الا اذا امتد الوقت فمناك يجزم التاخير
فالاول خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله والثاني
خاص بمن له اشغال دينية ضرورية كمن عليه دين وله صاحبه في طلبه
فصار يكتسب ليؤد في ذلك الدين والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام
الشافعي ان اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستسوا
مع قوله مالك ان اخر وقت الظهر هو اول وقت العصر على سبيل الاستراكان
وقال اصحابه الى حقيقتها اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله واخر
وقتها غروب الشمس فالاول مشدد من حيث توجه الخطاب للمكلف
بالفعل اول الوقت والثاني فيه تشديد بما من حيث توجه الخطاب على
المكلف في الوقت المشترك وان كان فيه تخفيف من حيث جواز تاخير
الظهور الى ذلك الوقت والثالث مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الثاني مشدداً للاهتمام بامر الصلاة اول وقتها وهو خاص بمن لا علاقة له
دينوية من العباد والزهاد والاول خاص بمن هو دون ذلك في الاهتمام
وجه الثالث اعنا العدل بين اول الوقت واخره الى ان يتأهب عباد

الشمس للعبادة لها فان التجلي لله يستد اول الوقت وبما خذ في الحقة بعد
ذلك باسرها المحجبه على العباد كاسباب بسطه في الكلام على حكمة الفزاة
في السرية والجهريه في باب صفة الصلاة ان شاء الله تعالى **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي في الجديد ان وقت المغرب هو غروب الشمس لا يور
عنده في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قوله احمد والي
حقيقة ان لها وقتين احدهما كقول مالك والشافعي في الجديد والثاني
ان وقتها الى ان يغيب الشفق وهو القول القديم للشافعي والشافعي
هو الحرة التي تكون بعد الغروب فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بمن يخاف فوت الوقت لا يستغفله
بالعشا او غيره والثاني خاص بمن لا يخاف ذلك لكن صلاته اول الوقت
زيادة في الفضل لاسيما ان كان من اهل الصفوف الاول بين يدي الله
عز وجله وكذلك القول في وقت العشا فانه يدخل اذا غاب الشفق عند
مالك والشافعي واحمد وينبغي في الفجر وفي قوله ان العشا لا تؤخر عن تلك
الدليل وفي قوله اخرها لا تؤخر عن نصفه فالاول مخفف والثاني مشدد
والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالضعفاء
الذين لا يقدرون على تحمل التجلي والثاني والثالث خاصان بالاكابر من
العلماء والاول بالثقل التجلي لا يخفى فيه فان الموكب الاخير لا يغيب الا اذا
دخل الثالث الاخير غالباً وفي بعض الاوقات ينصب من اول النصف الثاني
واذا وقع التجلي خلف الثقل الذي كان يجده المصلي في النصف الاول كما
يعرف ذلك كل من كشف الله تعالى حجاب حقيقته كما للملايكة بدليل قوله
الحق تعالى هل من سائل فاعطيه سؤله هل من متبلي فاعطيه الى اخر ما ذكر
فالواخفة ما لطف الحق تعالى عباده بهذا السوال فاعلم **ومن ذلك**
قوله الائمة الثلاثة ان المختار في فعل صلاة الصبح ان تكون وقت النقيس
دون الاسفار مع قوله في حقيقتها ان وقتها المختار هو الجمع بين النقيس
والاسفار فان فاته ذلك فالاسفار او من النقيس الا في المزدلفة
فان النقيس اولى وفي رواية اخري لا حمدان الاعتبار بحال المصلين
فان شق عليهم النقيس كان الاسفار افضل وان اجتمعوا كان النقيس
افضل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه
من التفضيل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول خوف
فتور الهمة والتوجه احاصل المصلين من تجلي ربهم في الثالث الاخر من
الدليل وهو خاص بالضعفاء **وجه** الثاني وجود امتداد الهمة والعزم

في مناجاة الله تعالى في صلاة الصبح وهو خاص بالاقوياء الذين هم على صلواتهم
 دأبوا فاعلم ذلك فانه نفيس **ومن ذلك** اتفاق الامة على ان تاخير
 الظهر عن اول الوقت في شدة الحر افضل اذا كان يصليها في مسجد الجماعة
 مطلقا الا عند غالب اصحاب الشافعي فانهم شرطوا في ذلك البلد الحار
 وفعلها في المسجد بشرط ان يقصدوه من بعد **فالاول** تخفف والثاني فيه
 تشديده **ووجه الاول** فتور عزم المصلي في الحر من كماله الاقبال على مناجاة
 الله عز وجل ولذلك كرهوا الفاضلي ان يقضي في كل حال بسوء خلقه فيه
ووجه الثاني المبادرة الى الوقوف بين يدي الله مع الصفوف الاول
 تقبيل الجناح الحق جل وعلا فان تاخير امر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص
 وكذلك اختار الخليل ابراهيم عليه الصلاة والسلام بالباس المعبر عنها
 في رواية بالغدوم حين امره الله تعالى بالاختيار فقال والله لا صبرت
 حتى يجرد موسى فقال تاخير امر الله شديد **ومن ذلك** قوله الامام
 ابو حنيفة واحمد ان الصلاة الوسطى هي العصر مع قوله مالك والشافعي
 انها الفجر **فالاول** حشد والثاني تخفف لان التجاني الالهي في وقت العصر
 لا يطيقه الا اكابر الاوليا بخلاف التجاني وقت صلاة الصبح ونقل التجاني
 في العصر لم يامرنا فيه بالجهر رحمة وشفقة بنا بخلاف الصبح فانه اشر
 تجلي للطف واخفان غالبا كما يعرف ذلك ارباب القلوب **فراجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان **باب** معرفة الصلاة الوسطى ان يزيد العبد
 في الاخذ في اسباب زيادة الحضور والخشوع اكثر من غيرها **وكانت**
 سيدي علي الخواص رحمه الله يقول الصلاة الوسطى نارة تكون الصبح
 ونارة تكون العصر وس ذلك لا يذكر الا مشافهة ويقاس بما ذكرناه بقبلة
 المسائل في هذا الباب والله اعلم **باب** صفة الصلاة
 اجمع الامة رضى الله عنهم على ان الصلاة لا تفتح الا مع العلم بدخول الوقت
 وعلى ان للصلاة اركان اربعة هي على ان النية فرض وكذلك تكبيرة
 الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس في
 الشهادتين والاقبال على القبلة في كل ركعة بالاجماع **واجمعوا**
 على ان ستر العورة عن العيون واجب وانه شرط في صحة الصلاة **واجمعوا**
 على ان طهارة النجس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وكذلك
 اجمعوا على ان الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى جنب
 بقوم فصلاته باطلة بخلاف سوا كان عالما بجنبته وقت دخوله
 فيها او ناسيا وكذلك اجمعوا على ان استقبال القبلة شرطا في صحة

الصلاة الا من عذر وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للمسافر سقرا
 طويلا على الراحة للضرورة مع كونه مأمورا بالاستقبال حال التوجه وفي
 تكبيرة الاحرام ثمران كان المصلي بحضرة الكعبة توجه الى عيبتها وان كان
 قريبا منها فبالقبلة وان كان غائبا فلا جهادا ولا خيرا والتقليد لاهله
هذا ما وجدته من مسانيد الاجماع التي لا يبعث دخولها في مرتبتي
 الميزان **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك** ستر العورة قال
 ابو حنيفة والشافعي واحمد انه شرط في صحة الصلاة واختلاف اصحاب
 مالك في ذلك فقال بعضهم انه من الشرايط مع القدرة على الستر كانت
 صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه الا انه ليس من شرط
 صحة الصلاة فان صلى مكشوف العورة عامدا عصي وسقط عنه الفرض
 والتمتار عند مناخري اصحابه انه لا تفتح الصلاة مع كشف العورة بحال
 فالاول مشدد مع ما اختاره مناخرو اصحاب مالك ومقابلته فيه تشدد
 من وجه وتخفيف من وجه لما فيه من التفصيل **فراجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ووجه الاول** ان كشف العورة في الصلاة بين يدي الله
 تعالى سوء ادب لا يبعث لصاحبه دخول حضرة الصلاة ابدا ومن لم يدخل
 حضرة الصلاة فكانه لم يحرم بها فلا صلاة له فهو من ترك لمعة من اعضا
 بلا غسل او كن يميني وعالي يديه نجاسة لا يعفى عنها **ووجه**
 الثاني انه لا يجب عن الله في نفس الامر فلا فرق عند صاحبه هذا
 القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة العريان وانما ستر العورة
 في الصلاة كمال لا يقدح في صحتها وان عصي بتركه وهذا من المواضع التي
 تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني ادم خذوا زينتكم عند كل مسجد
 والزينة مقصورة بالقياس الساترة للعورة **وسمع**
 سيدي علي الخواص رحمه الله يقول لسان حال من وقف بين يدي الله
 تعالى بثياب زينة يقول لاهل تلك الحضرة علي وجه التحدث بالنعمة
 انظروا الى ما انعم الله تعالى به علي من الثياب النقيصة مع اني لا استحق مثل
 ذلك وانظروا الى اذنه تعالى لي في دخوله بيته ومناجاة له بكلامه
 مع كوني لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من وقف بثياب دنسة مخرفة
 فان حاله يشعر براحة كفران النعمة انتهى **وسمع** ايضا يقول
 مروا اما بكم ان يستتروا في الصلاة كالخراير اخذ ابا لا حينا فقد تكون
 العلة في ذلك الا نوبة لادناه الاصل وعدم المثل اليهن فان هذه العلة
 تنقضي بما اذا كانت المرأة جميلة ترجع على الحركة في الحسن والوضاعة واما

يد

به

وجه من قال انها تستبرك كالرجل فهو جار على محل طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب افراد من الناس والباية ينفر طبعه منهن انتهى **وسمعه** ايضا يقول انما كانت الحرة تكشف وجهها وكيفية الصلاة فتحتاج الى زيادة التقطيم لله تعالى عند العارفين ليقول احدهم ان هذه في حضرة الله وحفظ فلا يجوز لاحد ان يطعم بصره اليها بوجه من الوجوه كولد اللبوة في حجر اللبوة وهذا هو السر في كشف وجهها ايضا في الاحرام فانها في حضرة الله كخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحجة التي يصاد بها الطير في الفخ فمن حفظه الله تعالى عظم الحضرة ولم ينظر الي وجه المحرمة ادبا مع الله تعالى ومن استقاء الله تعالى عقل من ذلك فنظرنا مستحق المقت من الله تعالى ومن هنا امر العلماء بوضع الثياب المحتاجة على وجهها حال احرامها بنسك خوف اهلي العوام من المفت اذا نظروا في وجه من جبي في حضرة الله تعالى غير اذن منه **وسمعه** ايضا يقول ان العارف اذا نظر الى شيء امر الشارع به على خلاف العادة فاول ما ينظر في حكمته وينظر اليها من الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من جملة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس **ومن ذلك** قول الامام في حصة واحد انه يجوز تقديم النية على التكبير بزمان يسير مع قوله مالك والشافعي بوجوب مقارنتها للتكبير وانها لا تجزي قبله ولا بعده **ومع** قوله النقال امام الشافعية ربما قارنت النية ابتداء التكبير فانعقدت الصلاة **ومع** قوله الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية على المختار بحسب البردغافلا عن الصلاة اقتدا بالاولين في مسامحة من بدلك رخصة بالامنة فالاول مخفف والثاني مشدد وما بعده فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب مقارنته للنية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع الناس الا التكبير فلا بدري هل كانت النية تتقدم او تتأخر او تتقارن **ووجه** الثاني ان التكبير من اول اركان الصلاة الظاهرة ولا يكون الركن الا بعد وجود بناءه فيشخص المصلي افعال الصلاة واقوالها في هذه حال التكبير **ووجه** كلام النقال والنووي التخفيف عن العوام وايضا ذلك ان من غلبت روعة على جسمانية يسهل عليها استحضار المعنوي في النية دفعة واحدة للطائفة الارواح بخلاف من غلبت جسمانية على روحانية فانه لا يكاد يتفعل الاور الاشياء بعد شيء لكتافة حجابها فالاول خاص بالاكابر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى من غلبت روحانية على جسمانية هو المصلي حقيقة لدخوله حضرة الله التي لا تنفخ الصلاة الا فيها بخلاف من كان بالعكس فانه محصل

صورة لاحقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان تكبيرة الاحرام فرض وانها لا تنفخ الا بلفظ **مع** ما حكى عن الزهري ان الصلاة تنعقد بمجرد النية من غير تلفظ بالتكبير فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان تكبيرا حتى جل وعلا وان كان مرجعه الى القلب فهو مطلوب الاظهار لتعابير كبريا الحق تعالى في هذا العالم وتذكير الناس ان يكبروا ويحرمون كل عظمة تجلت لهم ويقولوا الله اكبر عن كل كبريا وعظمة تجلت لقلوبنا هذا خاص بالاكابر من العلماء والاوليا بخلاف الاصا عرفانه ربما تجلت لهم عظمة الله تعالى فاخسستم فلم يستطع احد منهم النطق وايضا فان كبريا الحق تعالى لا يطلب العبد اظهارها الا في عالم الجاهل واما في عالم الشهود فذلك مشهود لجميع اهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة شعار فيها لقيام شهود الكبريا في قلوب الكل فانهم **قال قائل** ما حكمة قول المصلي الله اكبر مع قولهم كل شيء خطر ببالك فانه بخلاف ذلك **فالجواب** ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستحضر به عظمة الله عز وجل وانه تعالى اكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التقطيم لكن من رحة الله تعالى بالعباد كونه امرهم ان يخاطبوا ما يتجلى لهم بقولهم اياك نعبد واياك نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه عين ما تجلى لقلب عبده فافهم **نعلم** ان خلاص العبد ان يخاطبه المصلي عما ترها عن كل ما يخطر بالبال كاعليها الاكابر من الاوليا **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يتعين لفظ الله اكبر بل تنعقد الصلاة بكل لفظ يقتضي التقطيم والتعظيم كالعظيم والجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه انعقدت الصلاة **مع** قول الشافعية انها لا تنعقد بذلك وتنعقد بقوله الله اكبر **ومع** قوله مالك واحدا منها لا تنعقد الا بقوله الله اكبر فقطه فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** هذه الاقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول احمد ومالك والشافعية انه اذا كان يحسن العربية وكبر بغير لم تنعقد صلاته **وقال** ابو حنيفة تنعقد بذلك **فالا** **والاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الثاني كون الحق تعالى عالما بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها **ووجه** الاول التقيد بما صح عن الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو ادنى **ومن ذلك** قوله مالك والشافعية واحدا باستجاب رفع اليدين في تكبيرة الركوع من كونه لا يجوز قراءته بالعربية والرفع منه **مع** قول ابي حنيفة بانه ليس بسنة **فالا** **والاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر

ففي

ها

الي مرتبتي الميزان • وكذلك القول في هذا الرفع فان ابا حنيفة جعله الى ان
يخاذي اذنيه ومالك والشافعي واحد في اشهر رواياتنا الى حد ومكثته
قال اول مشدد والثاني فيه تشديد • **وجه** الاول في المسئلة الاولى
ان رفع اليدين بالامانة كما لحقته عند القدوم على الملك وصح مفارقة
حضرتة فالمصلي كالقادم على الملك في حال ركوعه وكالمودع لحضرة قربه
في حال الرفع الى القيام في الاعتدال لسان حاله من رفع يديه للاعتدال
بنقله يارب ما ادبرك عن حضرتك عن ملل وانما ذلك امتثال لامرته وكذلك
القول في الرفع من السجدة الاولى واما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال
من الاعتدال الى الهوي للسجود فلان الهوي المذكور غاية المحتسب لله
عز وجل وفي ضمنه غاية التقظيم لله عز وجل فاجب من رفع اليدين ووجه
الثاني فيها ان حقيقة القدوم انما هو عند تكبيرة الاحرام فقط فحيث
كبر حضر قلبه مع الله الى اخر صلاته من غير مفارقة لتلك الحضرة فلا يجزى
الي رفع وهذا خاص بالاكابر والاوليا خاص بالعوام الذي يقع منهم الخروج
من حضرة الله الخاصة بعد تكبيرة الاحرام فانهم **وجه** الاول في هذا الرفع
ان الراس محل كبريا العبد فيرفع يديه بالتكبير اشارة الى كبريا الحق تعالى
فوق ما يتلفه العبد من كبريا الحق جل وعلا كما هو الامر عليه في نفسه
وجه الثاني اختلاف الناس في الهيئتين كان صلى الله عليه وسلم يفعلها
تخفي كل واحد ما رآه وكل حالة منها تعطي المقصود من الخفة **ومن ذلك**
قوله الايمنة الثلاثة ان من عجز عن القعود في الصلاة صلى مضطجعا على جنبه
الايمان مستقبل القبلة فان لم يستطع استلقى على ظهره ويستلقي برجليه
حتى يكون ايماءه في الركوع والسجود الى القبلة فان لم يستطع ان يومي براسه
في الركوع والسجود او ما بطرفه • **مع** قوله في حنيقة انه اذا عجز عن ايماء
بالراس سقط عنه فرض الصلاة • فالاول مشدد تبع للشارع في نحو حديث
اذا امرتكم بامر فانوا منه ما استطعتم والثاني تخفف ووجه ان شعار
الصلاة لا تظهر الا بالقيام والقعود • **واما** الايماء فلا يقوم به شعار
لا سيما المختصر فلم يبلغنا عن احد من السلف انه امر المختصر العاجز عن
الايماء بالراس انما ذلك راجع الى عزم العبد مع ربه عز وجل كما مر **ومن**
ذلك قوله الايمنة بوجوبه القيام في الفريضة على المصلي في سفينة
حالم بخش الغرق او دوران الراس • **مع** قوله في حنيقة لا يجزى القيام في
السفينة • فالاول مشدد والثاني تخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول شدة الاهتمام بامر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالاكابر

الذين لا يشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف السقوط عن حضور قلوبهم مع الله
وجه الثاني خوف المشو يشعراعاة الوقوف وعدم السقوط المذهب
للمشروع الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده وهو خاص بالاصا غرافا اصابي
احدهم جالساً قد رعى خشوع والحضور فكان القعود اكمل في حقه لعدم حضور
قلبه مع الله اذ اقام قنابل **من ذلك** اتفاق الايمنة على استحباب وضع
اليدين على الشمال في القيام واما مقام مقامه **مع** قوله مالك في اشهر رواياته
انه يرسل يديه ارسالا • **مع** قول الاوزاعي انه يجزىه فالاول مشدد والثاني
وما بعده تخفف وان تفاوت التخفيف **وجه** الاول ان ذلك صورة موقوف
العبد بين يدي سيده وهو خاص بالاكابر من العلماء والاوليا بخلاف الصغار
فان الاول لهم ارخا اليدين كما قال به مالك رحمه الله وابعناح ذلك ان وضع
اليدين على اليسار يحتاج في مراعاته الى صرف الذهن اليه فيخرج ذلك
كالالتفات الى علي مناجاة ربه عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقتها بخلاف
ارخاها بجنبية فتركت في محل وضع اليدين فقال ابو حنيفة تحت السرة
وقال مالك والشافعي تحت صدره فوق سرتة وعن احمد روايتان اشهرها
كذهب الى حنيقة واختارها الحزبي ووجه الاول خفة كونها تحت السرة على
المصلي بخلاف وضعها تحت الصدر فانه يحتاج الى مراعاتها لتقل اليدين
وتدليهما اذا طال الوقوف • **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان فلذلك كان
استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصا بالاكابر الذين يقدرون على
مراعاة شيئين معا في آن واحد دون الاصا غراف **وسمعت** سيدي
عليما الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال بعدم استحباب وضع
اليدين تحت الصدر مع ما ورد ذلك من فعل الشارع كون مراعاة المصلي
دواما تحت الصدر تشغله غالبا عن مراعاة كمال الالتفات على المناجاة
والحضور مع الله اولى من مراعاة هيئته من الهيئات لمن عرف من نفسه
العجز عن مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة الامع الغفلة عن كمال
الالتفات الى الله عز وجل فارسل يديه بجنبه اولى وبه صرح الشافعي في الام
فقال وان ارسلها ولم يجث بهما فلا بأس ومن عرف من نفسه القدرة على
الجمع بين الشيئين في آن واحد كان وضع يديه تحت صدره اولى وبذلك
حصل الجمع بين اقوال الايمنة رضي الله عنهم انتهى **ومن ذلك** قوله
الايمنة الثلاثة باستحباب دعا الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة • **مع**
قوله مالك بعدم استحبابه بل يكبر ويقتح القراءة • فالاول مشدد والثاني
تخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول كون الاستفتاح

كما لا يستعان في الدخول على الملوك، ووجه الثاني تنزيه الحق تعالى عن التجيز
حتى يستعان عليه فصاحب القول الاول يقول ان الشرع يتبع في ذلك الفرق
وصاحبه القول الثاني يمنع ذلك خوفا من توهم التجيز فانهم **ومن ذلك**
قوله ابي حنيفة بالنقود اول ركعة من الصلاة فقط. مع قوله الشافعي انه
ينقود اوله كل ركعة، ومع قوله مالك انه لا يقرأ في الركعة **ومع قول**
الشافعي وابن سيرين ان محل النقود انما هو في الركعة **والرأفة** فالاول مخفف
والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع. فارجح الامر الى
مرتبتي الميزان. **ووجه الاول** حمل المصلي على الكمال حتى انه من شدة
عزمه يطرد ابليس عن حضرة الصلاة فاذا استعاذ منها اوله كل ركعة ذهب
ولم يرجع اليه في تلك الصلاة. **ووجه الثاني** حتى انه عزمه حال غلبة
الناس من عدم قوة العزم في طرد ابليس فلذلك كان يعاوده المرة بعد المرة
فاحتاج هذا المصلي الى تجديد الاستعاذة منه ليطرده عن حضرة. **ووجه**
الثالث حمل المصلي على شدة العزم في القيام الى الركعة وشدة اقباله
على الله تعالى فيها وذلك امر عجيب ابليس كاجرباه بخلافه في النوافل
فان الهمة فيها ناقصة والمكلف فيها مخير بين الفعل والترك فلذلك كان
ابليس يحضره فيها ليوسوس له بالانحجاب بنفسه ورويته بذلك على من
لم يفعل كفعله فاحتاج الى طرده. **ووجه الرابع** حمل قوله تعالى فاذا
قرأت القرآن على الفراع منه وذلك لان ابليس يحضر قراءة القرآن لانه مستحق
من القرء الذي هو اجمع فاذا حضر كما ذكرنا احتاج القاري الى طرده بالاستعاذة
وهو لا نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولوانه تعالى
قال قرأت الفرقان لم يجتمع القاري الى استعاذة وان كان القرآن فرقان
فانهم فعلهم ان الاستعاذة في اول الركعة الاولى فقط خاص بالكابر الذين
اذا استعاذ احدهم من الشيطان مرة واحدة فزعمه فلا يقرب منه حتى
يفرغ من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاص بالاصاغر ضعفا العزم
الذين لا يقدر احدهم على طرد ابليس من اول الصلاة الى اخرها بالاستعاذة
الواحدة فلذلك امر الائمة مثل هذا بالاستعاذة في كل ركعة لمعاودة الشيطان
له المرة بعد المرة ولان قراءته في كل ركعة يستلزم ركوع وسجود بين القراءة
الاخرى فانها قراءة تجددت بعد طوله زمن وقد قال تعالى فاذا قرأ
القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط **فان**
قلت فما الحكمة في الامر بالاستعاذة من ابليس باسم الله دون غيره
من الاسماء الالهية فحمل لذلك حكمتها **فالجواب** ان الحكمة ذلك لكون

اسم

اسم اسما جامعاً لمخالفات الاسماء الالهية كلها وابليس عالم بمخالفات الاسماء فلوانه
تعالى امر العبد بالاستعاذة بالاسم الرحيم او المستقيم مثلاً لا ياتي اليه ابليس فورك
له من حضرة الاسم الواسع او المجيد مثلاً فلذلك سدد الله تعالى على ابليس قلبه
العبد بالاسم اجمع. **فان قيل** ان ذكر ابليس في تلك الحضرة قدس
يفضي تنزيه حضرة الله عن صفات الجواهر **الجواب** انما امرنا الحق تعالى بذكر
ابليس للعين في تلك الحكمة الغنية في الشفقة علينا من وسوسته التي
تخرجنا من حضرة شهودنا للحق تعالى ولولا هذه الشفقة لما كان امرنا بذكر
هذا اللعين في حضرة المطهرة من باب دفع الاشد بالاخف. **فان قيل**
كيف كان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة من ابليس وهو
معصوم. **فالجواب** انما هو معصوم من العمل بوسوسته لا من حضرة
كما اشار اليه قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من رسول ولا نبي الا اذا عتي
القي الشيطان في امينة الاية فكل نبي معصوم من عمله بوسوسته لا من
وسوسته ويصح ان يكون ذلك من باب التشرية لا من سواها كانوا اكابر
او اصاغر لعدم عصمتهم ولذلك اتفق الائمة على استحباب الاستعاذة
دون كونها مرة او اكثر من مرة احتياطاً للناس في حق الله عن الائمة ما كانت
استفهم على دين هذه الائمة امين امين **وسمعت**
سيدي علياً انما هو رحمه الله تعالى يقول وجد من قال من الائمة ان المصلي
يستعيد مرة واحدة في الركعة الاولى احسان الظن به وانه من شدة عزمه
يفر منه الشيطان من اول مرة فلا يعود اليه ولوان ذلك المصلي قال لذلك
الامام ان ابليس يعاودني المرة بعد المرة لامره بالاستعاذة منه في كل مرة
لانه اكثر احتياطاً وهذا هو وجد من قال من الائمة انه يستعيد في كل ركعة
وليس هو ظن في حق ذلك المصلي فانهم وتامل في هذا المحل فانك لا تكاد
تجد في كتابه وبه حصل الجمع بين اقوال الائمة واستفتي الطالب بمعرفة
عن تفهيف قوله غير امامه والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي
واحد يجنب القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس. مع قوله ابي حنيفة
انه لا يجنب الا في الاولتين فقط. **ومع قوله** مالك في احدي روايته بان
ان ترك القراءة في كل ركعة واحدة من صلواته سجد لله سجدتين واحداً من صلواته
الا الصبح. فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد.
فارجح الامر الى مرتبتي الميزان. **ووجه الاول** الاتباع والاحتياط وهو
خاص باهل التفرقة في صلواته فيقرأ في كل ركعة فيجرح قلبه على الله تعالى
الذي هو صاحب الكلام اذ القرآن مستحق من القرء الذي هو اجمع كما مر ولا

نه

بر قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك تشرع لامتداده لانه راس من اجتمع بقلبه
 في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى اخر صلاته فلا يحتاج الى قراءة مجمعة ووجه
 الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة اذا كانت رباعية او ثلاثية فكانت
 البلية كالسنة بحسب السجود والسهو والله سبحانه وتعالى اعلم **ومن ذلك**
 قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء
 جهر او سرا بل يشترط له القراءة خلف الامام بحاله وكذلك قال الامام مالك
 واحمد انه لا يجب القراءة على المأموم بحاله بل كرهه مالك للمأموم ان يقرأ فيما يجهر
 به الامام سواء سمع قراءة الامام او لم يسمع واستحب الامام اجماع القراءة
 فيما خافت فيه الامام ومع قول الشافعي يجب على المأموم فيما ليس بكلام
 جزاء في الجهرية في اجمع القولين وقال الاصم والحنبل بن صالح القراءة سنة
 فالاول محقق والثاني والرابع في كل منهما تخفيف **واما الثالث** فتشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ما ورد من قوله صلى الله عليه
 وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة انتهى وذلك انه مراد الشارع
 من القراءة جمع قلبه المصلي على شهود ربه وذلك حاصل بسماع قراءة الامام
 حسا من حيث اللفظ او معنينا في حق الاكابر من حيث السريان الباطن من
 الامام اليه **ووجه استنباط اجماع القراءة فيما خافت فيها الامام دون**
 الجهرية قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له فخرج القراءة السرية فانه
 لا يسمع السماع فيها ولا الانصات فكانت القراءة خلف الامام فيها اولي واما
 وجه من كره القراءة خلف الامام فهو من حيث انفصاله فيها عن امامه
 بالقلب كما عليه الاصاغر والا فلا كابر مرتبطون به ولولم يسمعوا قراءته
 كما مره **واما وجه من اوجب القراءة** فهو الاخذ بالاحوط من حيث انه لا يجمع
 قلبه المصلي على الله تعالى على وجه الكمال الاقرانه هو وهو خاص بالاصاغر من اهل الفرقه **واما وجه من قال ان** القراءة سنة فهو مبني على
 ان الامر بالقراءة للندب وصاحبه هذا القول يقول في نحو حديث اصله
 الابفاحة الكتاب اي كاملة نظير اصله لجار المسجد الا في المسجد **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي واحمد في شهر الواياات عند انه يتعين القراءة
 بالفاحة في كل صلاة فانه لا يجزي القراءة بغيرها **مع قوله** ابي حنيفة
 انه لا يتعين القراءة بها **فالاول** مستدرك خاص بالاكابر والثاني محقق خاص
 بالاصاغر **ويصح** ان يكون الامر بالجلس ايضا من حيث ان الاكابر يجتمعون
 بالقلب على الله بما يشي قروه من القرآن بخلاف الاصاغر اذا قرأوا في اللغة
 اجمع يقال قرأ المائة نحو هذا اذا اجتمعوا ويحتاج ذلك ان من قال لا يتعين

الفاحة

الفاتحة وانه لا يجزي غيرهما قد دار مع ظاهر الاحاديث التي كادت تبلغ حد التواتر
 مع تأكيد ذلك بعمل السلف والخلف وانما قلنا انها خاصة بالاكابر لانها جامعة
 لجميع احكام القرآن فنقرأها من اهل الكشف فكانت قرا جميع القرآن من حيث
 الثواب وهم جميع احكامه ولذلك سميت امر القرآن قالوا واعظم دليل على وجوب
 وتعينها حديث مسلم مرفوعا يقول الله عز وجل فسمت الصلاة بيني وبين
 عبيدي لتفقيهم ولعبيدي ما سال يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول
 الله تعالى **جدني عبيدي** في اخره فانه تعالى فسر الصلاة بالقراءة وجعلها
 جزءا منها **واما وجه من قال** لا يتعين الفاتحة بل يجزي اي شيء قراه المصلي
 من القرآن فهو ان القرآن كله من حيث هو مرجع الى صفات الحق تعالى ولا
 تفاضل في صفات الحق بل كلها متساوية فلا يقال رحمة افضل من غضبه
 ولا عكسه من حيث الصفات القائمة بالذات وانما التفاضل في ذلك راجع الى
 ما يتعلق بالخلق من حيث النعيم والعذاب **وقد اجمع** القوم على انه لا تفاضل
 في الاسماء الالهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء جمع قلبه العبد على الله تعالى
 صحت به الصلاة ولو اسما من اسمائه كما اشار اليه ظاهر قوله تعالى وذكر
 اسم ربه نصلي **فان قيل** قد ورد تفصيل بعض الايات والسور على
 بعض مما وجه ذلك **فالجواب** وجهه ان التفاضل في ذلك راجع
 الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المقر والذي هو قديم نظير ما اذا قال الشارع
 لنا قولوا بذكر الركوع والسجود والذكر الغلاني فان قولنا ذلك الذكر افضل من
 قراءة القرآن فيه بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان
 القاري ناسب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والنايب له العز الذي الذي
 هو محل الركوع كما قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فعمل من جميع ما ذكرناه ان
 كل من اعطاه الله تعالى القدرة على استخراج احكام القرآن كلها من الفاتحة
 من اكابر الاوليا يتعين عليه القراءة بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا واحديث
 الواردة قرأها بالخصوص نحو قوله علي الكمال عند صاحبه هذا القول كاي نظائر
 من نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد فانه مثل حديث
 الصلاة الابفاحة الكتاب **ولم يجد** سوى الكافر **وقد سمع**
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول قد كلف الله الاكابر بالاطلاع على
 جميع معاني القرآن الظاهرة في كل ركعة فواو ذلك كله يحصل لهم من قراءة
 الفاتحة فلزموا قرائتها ولم يكلف الاصاغر بذلك لعجزهم عن مثل ذلك فكلام
 الائمة الثلاثة تكون تعين الفاتحة في صلاة العوام تخفيفا عدم تكليفهم بفهم
 معاني القرآن منها كما ان قراءة غير الفاتحة قد تكون تشددا على الخواص ايضا

ثر
 بها

هو محل صفة القيام لا الذلة

من حيث تكليفهم جميع القلب على الله تعالى بذلك لانه ليس بام للقران كالفاتحة
والغالب فيها التفرقة انتهى **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ومالك
ان البسملة ليست من الفاتحة فلا تجب مع قوله الشافعي واحدا منهما
فتجب وكذلك القول في اجزائها فان حذهب الشافعي اجزائها ومذهب
ابي حنيفة الاسرار لها وكذلك احمد وقال مالك يستحب تركها والافتتاح
بالحمد لله رب العالمين وقال ابن ابي ليلى في تخيير وقال النجاشي الجهر لها بدعة
خرج الامر في المسئلة الى مرتبتي الميزان **•** ووجد الاول في المسئلة
الاول والثانية الاتباع فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع
الفاتحة تارة ويتركها تارة فاخذ كل مجتهد بما بلغه من احدي الحالتين
وبين ذلك تشريع للاكابرو والصغار من اهل الكشف والنجاب فمن رفع حجاب
حتى دخل في الصلاة وكان مشاهدا للحق تعالى بقلبه فلا يناسبه ذكر الاسم
الذي هو شعار اهل النجاء ومن لم يكشف حجابها فالمناسب له ذكر الاسم
الشريف ليتذكر به صاحب الاسم كما ورد في بعض الموهوات الربانية اذ لم
نراي فالزم اسمي فاخذنا من هذا ان من رآه بقلبه لا يومر بذكر اسمه
ومن هنا الغرض بعضهم ذلك في شعره فقال شعر **•**
• بذكر الله تزداد الذنوب **•** وتنطق البصائر والقلوب **•**
• وذكر الله افضل كل شيء **•** وشمس الذات ليس لها غيب **•**
ويؤيد ذلك ايضا قول الشيبلي رحمه الله حين قال لو اله ميتي لتسريح
فقال اذ لم ار الله تعالى اذكر ابي لان الذكر لا يكون الا مع حال النجاء عن
شهود المذكور فما عني الشيبلي الاحضرة الشهيرة ولا يهاج التي لا يري الله
تعالى فيها اذكر الكفاة بمشاهدته تعالى ومناجاة بالقلب وحضرة الحق
حضرة بهت وخرس لشدة ما يطرق اهلها من الهيبة والتجلى قال تعالى
وخشعت الاصوات للرحمن فلا تسمع الا همسا **وسمعت** **•** احي
افضل الدين رحمه الله يقول الذكر باللسان مشروع للاكابرو والصغار
لان حجاب العظمة لا يرتفع لاحد ولا لا نبيا فلا بد من حجاب لكنه يدرك
فقط انتهى وهو كلام تقيس لا يوجد في كتاب **وسمعت** **•** سيدي
عليها الخواص رحمه الله يقول ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكر
حضور وان ترك الذكر على نوعين ترك من حيث العقلة وترك من حيث
الحضور والذهشة فالاول من الذكرين مفضول والثاني فاضل والاول
من التركيب مذموم والثاني محمود وهو الذي حملنا عليه قول الشيبلي
اننا **وسمعت** **•** سيدي عليها المصطفى رحمه الله يقول انما

انما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك البسملة في بعض الاوقات تشر
لمنعها عنه واخويهم والا فهو صلى الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام
لاننا بن الحاضرة واخا الحاضرة واما الحاضرة **وسمعت** **•** سيدي
عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى امر الاكابر بالجهر
بالقراءة والاذكار اذ وقفوا بين يديه في الصلاة ما تجرأ احد منهم ان
ينطق بكلمة ليموم الهيبة لاهل تلك الحاضرة ولكن بما تجلي له الحق تعالى
في بعض الاوقات بما هو فوق طاقتة فخرج عن اجهرها بالبسملة او التكبير
فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم انما انسي ليسانتي في فاهم
ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي انه ينبغي القراءة بالاحق
والاظهار والتعظيم والترقيق والادغام وتحو ذلك **•** مع قوله بعضهم ان
ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يستغل العبد عن كمال الاقبال على مناجاة الحق
تعالى **•** فالاول مشدد والثاني مخفف **•** فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم احسنوا القران باصواتكم
اي حسنوا اصواتكم بالفاظ القران والافا القران من حيث هو قران لا يبع
من احد تحسينه لانه قديم وصنفه من صفات الحق تعالى وانما التحسين
راجع للملاوة والقراءة لا للقران المتلو ومع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة
خاص بالاكابرو الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال اكثر الناس
سلفا وخلفا فانه تعالى اعلم **ومن ذلك** قوله ابي حنيفة ومالك فيمن
لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القران انه يقوم بقدرها **•** مع قوله الشافعي
انه يسبح بقدرها **•** فالاول مخفف والثاني مشدد **•** فخرج الامر الى مرتبتي
الميزان **•** ووجه الاول الوقوف على حد ما ورد فلم يرد لنا ان من لم يحسن
الفاتحة ولا غيرها من القران انه يسبح الله بذلك وقد قال بعضهم ان
الاتباع اولي من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة القران خفيصة
لا توجد في غيره من الاذكار كما تقدم من ان القران مستحق من القراء الذي
هو الجمع فيجمع القلب على الله واما وجه الثاني فبالقياس بجامع قوله تعالى
وذكر اسم ربه نصلي اذ الذكر لله تعالى فيجمع قلب العبد على الله تعالى غالبا
فكان ان يلحق بالقران من حيث حصول جمعية القلب فيه على الله تعالى
اما وجه تخصيص الامام الشافعي بالذكر بقوله المصلي سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله والله اكبر فلما ورد مر فوعا انه احب الكلام الى الله تعالى فانهم
ومن ذلك قوله الامام ابي حنيفة انه ان شأ المصلي قرا بالفارسية
وان شأ قرا بالعربية مع قوله ابي يوسف ومحمد ان كان يحسن الفاتحة

بالعربية لم يحزه غيرهما وان كان لا يحسنها فقرأ بلفظة اجزائه مع قول بقية الائمة
انه لا يحزي القراءة بغير العربية مطلقا فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث
مشدد فخرج الامري مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان لم يصح رجوعه
عنه ان الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا شيء عن القراءة بالفارسية
فصار الاجتهاد للمجهدين فان قاله قائل ان القرآن بغير العربية يخرج القرآن
عن الاعجاز حاصل بقراءة هذا المصلي بالنظر للمعنى فانه يدرك ان القرآن بالفارسية
لا يدر احد من الخلق على النطق بمثله **ووجه الثالث** الوقوف على ما بلغنا عن
الشارع وعن اصحابه فلم يبلغنا ان احدا منهم قرأ القرآن بغير الفارسية
وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم فكان الوقوف على حد ما بلغنا اولى وقد يكون
الامام ابي حنيفة راي في ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم فان امامته وجلالته
اعظم من ان يحزري على شيء لا يوري فيه دليلا وسمعت بعض الحنفية يقول
جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته فكل واحد مناجيته
بلغته ويؤيده قولهم بجوار الترجمة في بعض الاذكار الواردة في السنة انتهى
ولا يخفى ما فيه فان كل ما لم يفتحه الشارع فليس احدا ان يفتحه **وقد**
اجمع العلماء على انه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبلغ القرآن
بلغة اخرى بخلاف ما انزل وما قوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم فلا
يبان ما ذكرناه لان البيان قد يكون بلغة اخرى لمن يفهم اللغة التي انزلت
ولذلك قال بعض اصحاب ابي حنيفة انه يصح رجوعه الى قول صاحب
واسمه اعلم **ومن ذلك** قوله الامام ابي حنيفة لوقرا في صلاة من المصحف
بطلت صلاته مع قوله الشافعي واحدي في رواية يتيمة ان صلاته
صححة ومع قوله مالك واحدي في الرواية الاخرى انه ذلك جائز في
النافلة دون الفريضة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فخرج الامري مرتبتي الميزان **ووجه الاول** استغناء المصلي
بالنظر الى الكفاية عن حال مناجاته تعالى وهو خاص بالاكابر **ووجه**
الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالاكابر **ووجه**
يشغلهم عن كمال الصلاة ولكن سأل العلماء فيه لكونه من منقليات
الصلاة **ووجه الثالث** كون النافلة مخففا لما فيها بدليل جواز تركها بخلاف
الفريضة فاخطأ العلماء في ترك ما يشغل عن الله فيها **ومن ذلك**
قوله الامام ابي حنيفة انه لا يجهر بالتأمين سوا الامام والمأموم مع
قوله احمد والشافعي في ارجح قوليه انه يجهر به الامام والمأموم **ومع**
قوله مالك يجهر به المأموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح **فالاول**

مخفف

مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فخرج الامري مرتبتي الميزان
ووجه الاول كون احدين ليست من الفاتحة ورجوع بعض العوام انفا
من الفاتحة اذا جهر به فكان عدم الجهر بها اولى عند صاحب هذا القول
الهم الا ان يكون المأمومين كلهم عالمين بالفاتحة ليست من الفاتحة كما كان
المكاتب يعلمونها فلا بأس بالجهر بها ورجوع قوي الخشوع على المصلي حين
التأمين فاكفي بالتأمين بقلبه **ووجه الثاني** ان الجهر بالتأمين فيه
اظهار النقص والحاجة الى قبول الدعاء الهداية الى الصراط المستقيم **ووجه**
الثالث ان الامام اخف خشوعا من المأموم عادة لان الامام لا يتزل على
الامام ولا يشرقي من المأمومين فعليه من الثقل والخشعة بقدر ما يفرق
بين المأمومين فلذلك على الامام في احدي الروايتين فيما بعد الركعتين
الاوليتين فانهم **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة وهو الارجح من قول
الشافعي انه لا يسن سورة بعد الفاتحة في غير الركعتين مع قوله الشافعي
في القول الاخر انها تسن لحديث مسلم في ذلك **فالاول** مخفف والثاني
مشدد فخرج الامري مرتبتي الميزان **ووجه الاول** كون غالب النفوس
ترهب من حضرة الله عز وجل بعد الركعتين الاولتين فاذا قرأ الامام السورة
فيما بعد هار بما خرجت النفس من الحضرة لا نور معاشها وتدير احوالها
فصار واقفا بين يدي الله تعالى جسا بلا روح فلا تقبل له صلاة **ووجه**
الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو خاص بالاكابر
الذين لا يزدادون بتطويل الامام في القراءة الاحضورا وخشوعا فكان صل
الله عليه وسلم يخفف مارة مراعاة لحال الاصاغر ويطول اخرى مراعاة لحال
الاكابر تشريعا للامة ومن هنا يتقدح لك يا اخي تحقيق المناط في قول
من قال بتطويل القيام افضل من تطويل الركوع والسجود مطلقا وعكسه
فان ذلك في حق شخصين فمن كان ضعيفا عن تحمل التجلي الواقع في الركوع
والسجود كان طول القيام في حقه افضل كما ركع وسجد بخلاف من كان قويا
على تحمل التجليات الواقعة في الركوع والسجود فرم الله الائمة في تفصيل
المذكور فان من قال من ابتاعهم طول القيام افضل مطلقا هو في حق الاصاغر
ومن قال كثرة الركوع والسجود افضل فهو في حق الاكابر كذلك وايضا
ذلك ان القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسجود
فان العبد لما اطال مناجاة ربه بكلامه حال القيام لاح له بارقة تعظيم
وهيبة من الحضرة الالهية فخنق لذلك فمن الله عليه بالركوع فلما ركع تجلى
له من عظمة الله تعالى امرار ايداع على ما كان عليه حال مناجاته في القيام

في

فرجه الله بالامر برفع راسه من الركوع لياخذ في التاهب الى محل سجدة
الله التي تجلي له في السجود ولولا ذلك الرفع لم يجد اذاب جسمه ولم يستطع
السجود ثم لما سجد وتجلت له عظمة اخري اعظم مما كان في الركوع امره الله
برفع راسه رجة به ليجلس بين السجدين وياخذ له راحة وقوة على محل
تجالي السجدة الثانية وذلك لان من خصايص تجليات الحق ان التجلي في
السجدة الثانية اعظم من الاولى وفي الثالثة اعظم من الثانية وهكذا
ولذلك سن الشارح جلسته الاستراحة بعد الرفع من السجود رحمة
بالمصلي الحقيقي ولوانه امره بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية
من غير جلوس استراحة لكلفه ما لا يطيق هذا حكم من كان يصلي الصلاة
الحقيقية واما من كان يصلي الصلاة العادية فلا يذوق شيئا مما قلناه
ويكفيه فعل ذلك على وجه التماسي بالشارح صلي الله عليه وسلم وكفى
سيدي عليا ان خواص رحمته الله يقول من رجة الله تعالى بالعبد تخيره
بين اطالة القيام في الصلاة بالقرأة بين يديه وبين اطالة الركوع
والسجود وبين تخفيف القيام فمن لم يقدر على اطالة الركوع والسجود
بين يدي الله تعالى فهو ما مور بطوله القيام وتخفيف الركوع والسجود
والسجود ومن قدر على المكث بين يدي الله تعالى في محل القرب في الركوع
والسجود فهو ما مور بطوله الركوع والسجود وذلك يتنعم بطوله مناجاة
ربه ويكون له وقت يدعو لنفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتناما لذلك
فقد يكون ذلك اخرا اجتماع قلبه على ربه حال جياته قال وقد استحكمت
في قلبي مرة هيبته الله عز وجل فصرته اسأل الله الحجاب وكنت كلما تذكر
الي واقفه بين يدي ما دارك او ساجدا حسن الخطي يذوب كايذوب
الرصاص على النار وكنت اعد الحجاب من رجة الله لي لعدم طاقتي لرفعه عني
انتهى **وسمعت** اخا فضل الدين رحمه الله تعالى يقول
الحجاب للعبد عن شهود الحق تعالى رجة بالعاجزين وعذاب على العارفين
فالعاجزين في حال الحجاب والعارفين بعذب به انتهى **وسمعت** سيدي
عليا ان خواص رحمته الله تعالى يقول من رجة الله تعالى بعبد المؤمن خلو
الاكوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لانه تلك الحفرة تغرب من حضرة
قابه فوسين بحكم الارث لرسوله الله صلي الله عليه وسلم وما كل احد يصلح
للمكث فيها او يقدر على تجلي الذي بعد اركان العبد في تلك الحفرة
فاذا اراد الله تعالى رجة بالعبد في الحفرة اخطر الاكوان على قلبه لما في
الاكوان من راحة الحجاب عن شهود تلك العظمة فلو لا ذلك لخطور لربما

ذاب عظمه لوجه وتقطعت فاصله او اضمحى بالكلية كما وقع لبعض تلامذة
سيدي عبد القادر الجيلي رضي الله عنه انه سجد فصار ليضمحل حتى صار
قطرة ماء على وجه الارض فاخذها سيدي عبد القادر بقطنة ودفعها
في الارض وقال سبحان الله مرجع الى اصله بالتجالي عليه انتهى ويومئذ
هذا الذي قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الاسري من انه صلي
الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله الخاصة به ارعد من هيبته الله عز وجل
وصار يتمايل كتمايل السراج الذي هب عليه الريح اللطيف الذي يميله
ولا يطفئ فسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت ابي بكر رضي الله
عنه يا محمد ان ربك يصلي مع انه تعالى لا يشغله شأن عن شأن فاستأ
صلي الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عنه ذلك الاستيحاش الذي كان
يحده في نفسه وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم
وملائكته وصار يتذكر ذلك فكان في سماع ذلك الصوت تقوية وتأييدا
لرسوله الله صلي الله عليه وسلم مع انه اشد الناس تحملا لتجليات الحق جل
وعلا فانه ابن الحضرة وامام الحضرة واخوها واشد الناس معرفة بعظمة
الله عز وجل **وسمعت** سيدي عبد القادر الدشوطي
رحمه الله يقول لا يبع الا ناس بالله تعالى لا سقاء المجانسة بينه تعالى
وبين العبد وانما ياتى العبد حقيقة بآمن الله لا بآمنه تعالى كانه يتو
اعماله ويتقربيات الحق له فان من خصايص حضرة التقرب الهيبة والا
والتعظيم وعدم الادلال على الله وكل مقام القرب مع ادلاله على الله
فلا علم له بحضرة التقرب بل هو محجوب بسبعين الف حجاب انتهى **وسمعت**
سيدي عليا الموصفي رحمه الله يقول طوكت
القيام في الصلاة على العارفين اشد من ضربه بالسيف لما في القيام من
رايحة الحجاب والكبر وعدم الخضوع لله تعالى فاذا بلغك ان احدا من الا
اطال القيام فهو تسريح لقومه الغفارة بهم والا فاعتقادنا ان اكابر
الصحاب والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم البر من مقام باية الاوليا
يتقين وكانوا مع قدرتهم على تطويل الركوع والسجود يقوم احد هم ثلث
القران او نصفه او ثلاثة ارباعه او كله في قيام ركعة واحدة انتهى **وسمعت**
سيدي الشيخ احمد السطحي رحمه الله يقول من اوليا
الله تعالى من رجة الله الحجاب ولوانه كشف له عن عظمة تعالى لما استأ
ان يقف بين يديه ابداه من صاح في امور الدنيا واذا استخضر عظمة الله صار
مجدوبا لا يبي لشيء فيخبر الناس من امره حين يرونه صائجا في امور الدنيا

نس

طراق

كابر

ع

ولا يروى يصلي ركعة فقلت له فاذا اصبح من ذلك الحال فهل يجب عليه قنأ الصلاة اذا قدر عليها فقال نعم ذلك واجب انتهى **فاعلم** ذلك وتامل فيه فانك لا تكاد تجده في كتاب واعمل علي تحصيل مقام المحضوم مع الله تعالى في صلاتك ولم ينقل صلاة واحدة كذا ذكرنا وتكتفي بعز راسك عند سماعك لاهوال العارفين والحمد لله رب العالمين اتفاق

الايمه علي ان المصلي اذا جهر فيما ليس فيه الاسرار او اسر فيما ليس فيه الجهر لا ينقل صلاته الا فيما حكى عن اصحاب حاله اذا اتهم ذلك بطلت صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم درود حديث صريح بالنهي عنه ووجه الثاني عموم قوله صلي الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو ردي لا يقبل من صاحبه لاسيما ان تغد ذلك فانه مخالف للشارع والمخالفة انقطاع وصلة القاري المذكور معني الصلاة وكأنه لم يصلي فافهم قوله

مالك والشافعي باستحباب الجهر فيما يجهر فيه مع قول احمد ان ذلك لا يستحب ومع قوله الي حقيقته هو بالخيار ان شأه واسمع نفسه وان شأه سمع غيره وان شأه اسر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ووجه الاول حمل المقدر علي القوة علي تحمل تلك العظمة التي تجلت له حال قرأته كما عليه الكل فلذلك جهر به ووجه الثاني عدم قدرته علي تحملها فلم يغدر بجهر بالقراءة من شدة الهيبة ووجه الثالث عدم درود امر فيه بجهر او سر فكان الامر ارجح الي قدرة المصلي واختياره فان قال قائل فالحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الاولتين في الجهر دون ما بعدهما فالجواب ان ذلك تابع لتقل التجلي كما قد مرنا وخففه علي القلوب في وقت تلك الصلاة او الركعة او الركعتين فان تجلي لها راثقل من تجلي الليل كالكليف بما لا يطاق عادة لتقل التجلي فيه فان قال قائل ان صلاة الجمعة وصلاة العيدين والعيد في النهار ومع قوله ذلك فكان صلي الله عليه وسلم يجهر فيها اذا كانت اما ويقرأ المأموم علي الجهر بالصبح فالجواب انما كان صلي الله عليه وسلم يجهر بالصبح لان وقت برزخي له وجعا الي النهار ووجه الي الليل اما وجه الليل فهو بالنظر للجهر بالقراءة فيه واما وجه النهار فلا شره الامساك عن المفطرات فيه للمصلي من طواع الفجر وايضا فانها اول صلاة يستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذي هو اخو الموت

فكانه

فكانه بعث وخلق خلقا جديدا فكانت قوته شديدة لم يخالطها تعب الحرف والصنابع ولا منعق بار كتاب المعاصي او الغفلات والكل الشهو فلذلك امر بالجهر في الصبح لغدرته عليه وغلبته روحانيته علي جسمه كالملايكة **وسمع** سيدي عبد القادر الدشتوطي رحمه الله يقول لولا ان الله تعالى حجب اهل الصنابع والحرف عن كمال شهوده في النهار لما استطاع احد منهم ان يعمل حرفته ونقطت مصيها الناس ولذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار وسرا رجة بهم فمأذر علي عمل الحرف مع عدم الحجاب الا افراد من الاوليا انتهى واما الامام والمسبوق في الجمعة والعيدين فامر بالجهر فيها لغدرته علي ذلك باستيناسه بكثرة الحقائق الذين يجفرون هاتين الصلاتين عادة فقوي علي ذلك لحجابه بشهود الحقائق علي التجلي الواقع لقلبه في الجمعة والعيدين او لكون الحق تعالى عدا الامام في هاتين الصلاتين بالقوة من حيث انه نائب للشارع في الامامة علي العالم واسطة في اسماع المؤمنين كلام ربهم وتكبيره وتثني له او لغير ذلك من الاسرار التي لا تذكر الا مشافهة لاهلها ولا يرد المسبوق لانه محتمل من الامام فان قلت فلم كانت الركعتان الاخيرتان من العشاء والركعة الثالثة من المغرب سرامع ان ذلك من صلاة الليل والتجلي الليلي خفيف فالجواب انما كان ذلك رجة بضعفا لامة فان من شأن تجلي الحق تعالى لقلوب المحبوبين انه يخفف علي قلوبهم اولا ويثقل عليهم اخرا وذلك لان عظمة الله تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شي فيكون التجلي في ثاني ركعة اثقل من التجلي في اول ركعة وهكذا لو ان الحق تعالى كلهم بالجهر في الثالثة المغرب او الاخيرتين من العشاء لم يعجزوا عن ذلك لما تجلي لهم من العظمة التي لا يطيقونها فان قيل فما الحكم فيمن قدر علي تحمل ثقل التجلي في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من العشاء فالجواب حكمة ذلك اتباع السنة في ذلك لان الشارع جعل ذلك كالضابط لتقل التجلي وخففه والعبارة بحال غالب الناس لا بافراد من الناس وقد جعل التجلي الثقيل للمصلي في اثنا ركعة سرية وتحمله من الادب ان يسر اتباعا للسنة واظهارا للضعف ويؤيد ما ذكرناه من ثقل التجلي والهيبة كلما طال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعبد اذا طال الوقوف بين يدي ملوك الدنيا من خفيه الهيبة ما قدره بيدي علي احوال رحمه الله في معني قوله

ت
نيته

لح

تعالى المتكبر على وزن المتفعل من انه تعالى انما سمي بنفسه المتكبر لكونه
يتكبر في قلب عبده المؤمن شيئا بعد شيئا كلما انكشف له الحجاب لان الحق
تعالى في ذاته لا يتكبر لان ذاته تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل
النقصان وانما الزيادة والنقص راجعة الى شهود العبد بحسب قربه
من حضرة الله تعالى وبعده عنها نظير شهود العبد ظل ذاته في السراج
فكلما قرب منه عظم ظله ونور السراج في شهوده وكلما بعد عنه صغر
وسمعت سيدي عليا اخو امرهم بالله يقول بحديث
الحق تعالى لقلوب عباده لا تنضب على حال من اكابر واصاغر في
الغرائب والنوافل فقد يتجلى الحق تعالى للاصاغر والاكابر بما لا يطقون
معد الجهر فلذلك رحم الله الامة بعدم امرهم بالجهر في بعض الصلوات
والاذكار ولو انه تعالى كان امرهم بالجهر مع ثقل ذلك التجلي لما اطاقوا
لا سيما في حق من انكشف حجابهم من كمال العارفين وشهدوا بجلال الله
تعالى وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في اولي المغرب والعشاء وفي
الجمعة والعيد فلما فيها من كثرة الاستغفار بكثرة الجماعة عادة
فلم تنكشف لهم غفلة الله تعالى كل ذلك لانكشف الذي يقع للعارف
اذا صلى منفردا وكذلك سيما في باب صلاة الجماعة ان اصل
مشرعيتها في الباطن هو تقوي المصلين على الوقوف بين يدي الملوك
ولو لا الجماعة لما قدر المنفرد ان يقف بين يدي الله تعالى فكان الحث
على صلاة الجماعة رحمة بالامة وسفقة عليهم ليؤدوا تلك الصلاة
كاملة من غير ذهول عن شي منها **فان قيل** فلم قلتم باستجاب
الاسرار في كسوف الشمس للاكابر مع قدرتهم على تجلي النها **فاجواب**
انما امر الاكابر بالاسرار فيها كالاصاغر لما فيها من التجويف فانها من
الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده فكان فيها قدر زائد على ثقل
التجلي النهار وايضا فان الاكابر مأمورون بالتشريع لاهمهم في البكا
والخوف والخشية من الله فانه لم يقع لهم ذلك في قلوبهم فقلوا فيه
ليتبعهم قومهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فان لم يتكلموا
اي في حق العارفين الذين لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت ان عدم تكليف
الاكابر بالجهر في صلاة كسوف الشمس انما هو لعلهم ما يتجلى لقلوبهم
زيادة على تجلي النهار ومن هنا يعلم حكمة الجهر في كسوف القمر وان
كان كسوفه من الآيات التي يخوف الله بها عباده كذلك لانه ليلى وتجلي
الليل خفيف بالنسبة لتجلي النهار والضعف اية عن اية الشمس فان

نور القمر مستفاد من نور الشمس عند اهل الكشف ولا عكس وايضا فلتجلى
الحق تعالى باللفظ في الليل بدليل قوله في النصف الثاني من الليل هل
من سائر قاطع سوله هل من قايب فانوب عليه هل من مستغفر فاعف
له هل من مبتلي فاعافيه وقال مثل ذلك لعباده الا بعد ان قوام علي
خطابه والنصرع اليه سرا وجهرا **وقد سمعت** سيدي
عبد القادر الدشتوطي يقول بتجليات الحق في العظة في هذه الدار ثم رجع
باللفظ والحنان ولو انه تعالى تجلي بالجلال العرف لما اطاق احد حمله
انتهى **فان قلت** لما وجد طلب الجهر من الامام في صلاة الاستسفا
مع ان عدم نزول المطر او طلوع النيل مثلا يخوف الله تعالى به عباده
فالجواب ان سبب طلب الجهر بالقرآن فيها اظهار التذلل والخضوع
لله تعالى وايضا فان الناس مضطرون للاستسفا والمطر لا يخرج عليهم
في رفع صوتهم بطلب حاجته ولا بمقدما بها العذرة في ذلك فهو كالذي
يصيح ويستغيث اذا ضربه حاكم **وقد سمعت** سيدي عليا اخو امرهم
رحم الله يقول لولا استغفار قلوب غالب الناس بامور معاشهم لما اتوا
من خشية الله تعالى لعظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار **فان قلت**
قلت فما وجد عدم طلب الجهر في صلاة الجنازة كالمأمومين لما عتدهم
من شدة الحزن ليلادنها واطلقا عند من لا يري الجهر **فالجواب**
انما لم يطلب الجهر من الامام والمنفرد في صلاة الجنازة كالمأمومين لما عند
من شدة الحزن على الميت والتوجه لاهله وذكر الموت واهوال القبر
وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنازة السكون رحمة بالما
معها فلوان الشارع كلهم بقراءة او ذكر جهر الشق عليهم ذلك وحاشاه
من تكليف امة بما يشق عليهم وانما تشاهل علماءونا في عدم الانكار
على الذاكرين امام الجنازة برفع الصوت حين غلب على الناس فراع قلوبهم
من الميت واهله واستغفارهم بكلمات اهل الدنيا حتى ربما ضحك
احدهم وهو مع الجنازة فلما راوا وقوع الناس في ذلك اقروا الناس
على الذكر وراوا هذا المحل خير من اللغو **وسمعت** اخي افضل الدين رحمه
الله يقول انما كان السنة في المشي مع الجنازة السكون لان الله تعالى
تجلى للمخاضين بالقرآن حتى لا يستطيع المؤمن الكامل ان ينطق فكان امرهم
بالسكون من رحمة الله تعالى بهم والله الله بالناس لروى رحمته انتهى
فاعلم ذلك وتامل جميع ما قررته له فانه نفيس لا يجد في كتاب **ومن ذلك**
اتفاق الامة على ان التكبير للركوع مشروع مع حاجتي

عن سعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز انهما قال لا يكبر الا عند الافتتاح فقط
 فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **ووجه الاول**
 ان التكبير مطلوب عند كل قدم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع
 حضرة قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلي قد قدم على حضرة
 جديد له كماله اول الصلاة وهذا خاص بالاصابع من الناس والاكابر الذين
 يترقون في مقامات القرب كل لحظة كما ان قول سعيد وغيره في حق الاكابر الذين
 لا يترقون في مراتب القرب كما ذكرنا في مشاهدنا والذين انتهوا الى حراما علوا
 ان الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم من كبريائه اول افتتاحهم
 الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم اليه اخر الصلاة فلكل رجل مشهد واسم
 اعلم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان الطائفة في الركوع والسجود
 سنة لا واجبة مع قول الائمة الثلاثة بوجوبها فيها **فالاول مخفف والثاني**
مشدد **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **ووجه الاول** يخرج غالب الناس
 عن تحمل ما تجلي لهم في الركوع والسجود فلان احدهم اطمان لا خرق **ووجه**
 الثاني قدرة الاكابر على تحمل توالي عظمة الله تعالى على قلوبهم **فالاول**
 راعي حال الضعفاء والثاني راعي حال الاقوياء لكل منهما رجال **ومن ذلك**
 قوله الائمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة مع قول احمد انه
 واجب فيها مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح والردعين السجدين
 الا ان تركه عنده ناسيا لا يبطل الصلاة **فالاول مخفف والثاني مشدد**
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان عظمة الله تعالى قد
 تجلت للمصلي حال ركوعه وحال سجوده فحصل بهما كمال الخضوع لله تعالى
 فاستغنى المصلي بالفعل بالاركان والا اعتقاد نابا الجنان عن التسبيح
 باللسان وايضا فانهم قالوا التسبيح من غير معصوم يخرج اي لانه يقتضي
 توهم لحقوق نقص في جناب الحق حتى طلبه تزييه عنه وهذا خاص بالاكابر
 والثاني خاص بالاصابع الذين بطرقهم توهم لحقوق نقص حتى يحتاجوا الى
 مرفق يترهوا الحق تعالى عنه وان لم يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل
 هو الا ليق في حقهم الوجوب دفعا لما توهموه بخلاف الاكابر يقول احدهم
 سبحان الله على سبيل التلاوة لا سيما الله لا دفعا لما توهموه الاصابع وقد
 يكون في الاكابر ايضا جزء ضعيف توهم كالا صاعر فلذلك كان التسبيح
 في حق هذا مستحبا لا واجبا لاستهلاكة ذلك الجزء في تزييد الله تعالى
 وما خرج عن هذا اجزاء سوي الانبياء عليهم الصلاة والسلام **فان قيل**
 ما الحكمة في قول الرابع سبحان ربي العظيم والساجد سبحان ربي الاعلى وان

كان من خواص الائمة او غيرهم **فالجواب** الحكمة في ذلك ان في الركوع
 بقية تكبر عند الراكع تخرجه عن كمال الخضوع لله تعالى فكان يقصد تزييه
 من بقية العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره اي ان العظمة لله وحده وليس
 لي منها نصيب بخلاف الساجد يقول سبحان ربي الاعلى لانه تزل بنفسه
 الى غاية الخضوع حتى ان العارق يتجمل بنفسه في السجود تحت الارضين هو
 السفليات فاعلم ذلك **ومن ذلك** اتفاق الائمة على وضع اليدين
 على الركبتين وعلى ان التسبيح ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود انه يجعلها
 بين دركبيه **ومع ما حكى عن الثوري انه يسبح خسا اذا كان اماما ليتمكن**
 المأموم من قوله تعالى ثلاثا **فالاول** في المسئلة الاولى مشدد والثاني
 مخفف فيها **والاول** في المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد **ووجه**
 المسيلتين ظاهر لا يحتاج الى توجيه **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة
 بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قوله ابي حنيفة بعدم وجوبه
 وانه يجزيه ان يخط من الركوع الى السجود مع انكرا هذه **فالاول مشدد**
 خاص بالاصابع والثاني مخفف خاص بالاكابر **فرجع الامر الى مرتبة الميزان**
 وايضا ذلك ان البعد اذا وصل الى محل القرب من الركوع والسجود بالنسبة
 لما قبله من القيام والركوع فاي فائدة لرجوعه الى محل البعد والحجاب
 لولا ضعفه عن تحمل ثقل التجلي ولوانه قد رعى توالي تحمل تجليات الحق تعالى
 على قلبه ما كان للرفع عن محل القرب فائدة حتى ان بعض الائمة راعي حال
 الضعفاء فابطل الصلاة اذا لم يطيق في الركوع والاعتدال عن الركوع وعن
 السجود وذلك لان الضعيف لا يطيق تحمل طول المكث في حضرة القرب فخر
 الشارع بامره بالرجوع الى محل البعد الذي كان قبله راحة به حتى ياخذ
 لقلبه راحة يقدر بها على تحمل ثقل التجلي للسجود والركوع **وسمعت**
 سيدي عليا اخا صرحه الله يقول حاشرت القوة والاعتدال عن
 الركوع والسجود الا للتفيس عن الضعف من مشقة ثقل التجلي في الركوع
 والسجود حتى ان بعض الائمة بالغ في الرحمة للاكابر الذين يقدرون على
 توالي تجليات الحق تعالى وامرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال راحتهم
 فيه كما ان بعضهم بالغ في الرحمة كذلك للاكابر وامرهم بعد الطائفة
 في الاعتدال من الحجاب بعد ان ذا قوار قدر وتلد ذوا بقربهم من حضرة
 الحق تعالى كما ان بعض الائمة توسط في ذلك وقال انه يطول الاعتدال
 بقدر الذكر الوارد فيه فهم بين مخفف ومشدد ومتوسط بالنظر لمقامات
 الناس من الاكابر والاصابع **وسمعت** سيدي عبد القادر

الد شطوطي يقول **لو** ان بعض العلماء قاله بتطويل الاعتدال ما قدر
 الاصاغر اذ احضر و امع الله تعالى ان ينزل احدهم الى السجود من غير اعتدال
 فكان تطويله رحمة بهم ليستريحوا من ثقل العظيمة التي تجلته لهم حال الركوع
 فلو لا الرفع بعد الركوع لما قدر احد منهم علي ثقل العظيمة التي تجلي له **في**
 السجود الاول والثاني انتهى **وسمعت** سيدي عليا المرميني
 رحمه الله تعالى يقول **لو** الاعتدال ليعم علي الاصاغر وعذاب علي
 علي الاكابر فكان المريد يضح من طول الركوع والسجود كذلك العارف يضح
 من طول الاعتدال فكذلك يجن الى رفق راسه من الركوع والسجود ردا له الى
 بحاجته وهو اشد العذاب علي العارفين حتي كان الشبلي رحمه الله تعالى
 يقول اللهم مما عذبني بشي فلا تعذبني بسد الحجاب عن مودك **وسمعت**
 اخي افضل الدين رحمه الله يقول **لو** الطمانينة في الركوع والسجود خاص
 بالاكابر وطول القيام والاعتدالين خاص بالاصاغر فان الاصاغر اذا كان
 احدهم قائما كان في غاية الاستراحة والاكابر اذا كان احدهم قائما كان
 في غاية التعب ولذلك تورمت اقدامهم من طول القيام عادة وان كانت
 ذلك لا يتقيد بالاحساس بالتعب كما اذا غاب بلذة المشاهدة لربه عن
 نفسه فان السنة عنده كلحة بارق لا يحس فيها بتعب فافهم **وسمعت**
 يقول ينبغي للمصلي اذا كان وحده ان لا يركع حتي تجلي له عظمة الله تعالى
 ويجز عن القيام فمناك يوم بالركوع وحاد ام يقدر علي الوقوف فهو بالخير
 ان شارك وان شاطول القراءة ولكن موضوع الركوع ان لا يفعل الاعتدال
 تجلي العظيمة التي لا يطيق العبد القيام معها فافهم يطيقه فلا ينبغي الركوع
 فقلت له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تجلي لقلبه فما حكم من كان
 غافلا عن ذلك في قيامه او ركوعه او سجوده فقال مثل هذا اطوله الطمانينة
 والاعتدال في حقه افضل وهو رحمة به عكس من كان حاضرا مع ربه من
 الاصاغر وكان تعب مثل هذا في ركوعه كالادمان لتخل ثقل العظيمة التي
 تستقبله في السجود حين يكون اقرب ما يكون من حضرة ربه كما ورد في
 استحضار الساجدة عظمة الله تعالى فانهدت اركانها فلم يستطع كالالرفع
 وربما استخضر بعض الاصاغر عظمة الله تعالى في الركوع والسجود فكانت
 روحه تهق منه فبادر الى الرفع من الركوع او السجود بسرعة من غير
 تطويل فمثل هذا ربما يعذر في عدم انعامه الطمانينة وهو في السجود
 الكثر عذرا كما جرب ومن اراد الوصول الى ذوق هذا فليجمع حواسه في
 السجود وينفي السكون عن ذهنه بحيث ينسي كل شي الا الله تعالى فانه يكاد

المريد

مخترق

مخترقه وتذوب مفاسله ولولا جلوسه للاستراحة لما استطاع النهوض الى
 القيام وقد كان صلي الله عليه وسلم يطول الاعتدال تارة ويحققه اخري تارة
 تشريعا للضعفاء منه واقتوا بهم وفي الحديث كان صلي الله عليه وسلم تارة
 يطول الاعتدال عن السجود حتي يقول قد نسي ويحققه تارة حتي كانه
 خالس علي الرصف اي بحجارة الحماية بالنار وكذلك ورد في جلسة الاستر
 انه كان يسرع بها تارة ويأخنها اخري بحسب ثقل ذلك التجلي الواقع في
 السجود تشريعا للاقتوا وللضعفاء من امتنا **فان قلت** هل
 الاولي للقوي علي تحمل العظيمة الحاصلة له في السجود ان يترك جلسة الاستر
 لعدم الحاجة اليها ام يفعلها تا سبابا للشارع صلي الله عليه وسلم **فالجواب**
 الاولي له الجلوس للاستراحة فقد يكون الجلوس للاستراحة معني اخر عن
 تحمل العظيمة الحاصلة للعبد في السجود ولا يقال ان مثله كالعبث في الصلاة
 بغير حاجة انتهى **فان قلت** فما تقولون في حديث لاصلاة لمن
 لم يقيم صليته في الصلاة **فالجواب** معناه لاصلاة له كاملة لانه
 لا طائفة له بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالاصاغر كما مر
 ولو طول ذلك لزهقت روحه او ضجر او تقلق فخرجت روحه من الحضرة
 واذا خرجت من الحضرة فلا صلاة له اصلا او صلاة خداج ووجه القول
 الاول ان من خرجت روحه من شدة المحصر والضييق صار وقوده كالمرم
 علي الصلاة بلا ايمان ولا نيّة فصلاته باطله لا ثواب ولا سقوط فان اجه
 احد علينا بصلاة النبي صلاته قلنا له هذا الاينا في ما قرناه ان طول
 الاعتدال خاص بالاصاغر وقد كان النبي صلاته وهو خلا دابن رافع
 الزري في من الاصاغر كما اشار اليه قولهم ان محمي صلاته فكان امره صلي
 الله عليه وسلم للنبي صلاته بالطمانينة ومن ثقل مثل فعله رحمة به خو
 عليه ان يتشبه بالاكابر في عدم تطويل الاعتدال فترهق روحه فتخرج
 عن حضرة ربه عز وجل اذ يقع في النفاق باظهار القوة في التشبه بالاكابر
 فكانه صلي الله عليه وسلم قال له افعل ذلك من باب الكمال لا من باب الوجوب
 وقد علمت من جميع ما قرناه ان الائمة ما بنوا قواعد احوالهم الاعلى مشا
 صحيحة تشريعا للامة ونبعا للشارع صلي الله عليه وسلم وان اصل الرفع
 من الركوع والسجود متفق عليه بين الائمة وانما اختلفوا في المبالغة
 في الرفع او عدم المبالغة فالاكابر يقدرون علي توالي التجليات في
 الركوع والسجود والاصاغر لا يقدرون علي ذلك الا بعد مبالغة في
 الرفع منها وقد قد منا ان من وصل الى محل القرب لا يومر بالرجوع

حدة

ستراحة

غير

فا

هدة

الى محل التجارب الاحكام واعلمها بحج ذلك العبد عن تحمل ثقل التجليات الحق علي قلبه في ركوعه وسجوده فان قيل فما الحكمة في تشيئة السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف فالجواب **س** حكمة ثقل التجليات الواغ في السجود دون الركوع فذلك امر العبد بالرفع من السجود والركوع اليه بعد اعتدال تنقيس البه ورحمة به ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه وهذا الامر في حق الاكابر والاصا على حد سواء فلو قدر ان احدهما من الاكابر اعطاه الله تعالى قوة ينسأ محمد صلى الله عليه وسلم فلا بد له من سجدتين يتنفس بينهما والاربعاء هلك وانما واما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل التجليات وشهود الايات فكانت العظيمة المتجلية فيه كالعظيمة المتجلية في السجود بل اعظم لما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات والحكمة في ذلك تمهيد طريق الخضوع الى شهود عظيمة الله الواقعة للمكلف من غير وقوع الايات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً ان يرد العبد الى حالة خضوعه في غير وقت **س** الايات اذا الايات انما كانت عظيمة لشدة غفلة العبد وشروء قلبه عن حضرة التقليم فتأمل **وسمعت** بعض العلماء يقول انما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع لان السجدة الاولى امتثالاً للامر الاولي لنا بالسجود والثانية شكر الله تعالى على اقداره لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على اسرار الصلاة وغيرها في مجلد ضخيم سمي بالفخ المبين في بيان اسرار احكام الدين والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان الامام لا يزيد على قوله سمع الله من حمده ولا المأموم على قوله ربنا لك الحمد مع قوله مالك بالزيادة في حق المنفرد في احد الروايتين عنه ومع قوله الشافعي بالجمع بين الذكرين استجاباً للامام والمأموم والمنفرد **والاول** محقق **والثاني** مستد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعلمون قبول دعائهم وحمدهم الا منه فاذا قال سمع الله من حمده فكانه يخبرهم عن الله تعالى بانهم قبل حمدهم وامروا ان يقولوا باجمعهم ربنا ذلك الحمد اي على قول حمدنا ويؤيده الحديث اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا ذلك الحمد **وجه الثاني** عدم الوقوف مع جعل الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم في تنبيههم قبول حمدهم بل كل منهم كالامام في ذلك فيقول احدهم سمع الله من حمده اما من طريق الكسوف والشهود القليل واما من جهة الايمان وحسن الظن بالله تعالى

وهذا

وهذا خاص بالاكابر الذين ارتفع حجابهم والاول خاص بالاصا غير المجهوبين عن الله بامامهم **وسمعت** سيدي عليا اخا من رعاة الله تعالى يقول وجه مناسبة قول المصلي سمع الله من حمده عند الرفع من الركوع كون الركوع اول مرتبة القرب فلما كان واقفاً في القراءة كان بعيداً عن حضرة علمه يكون الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم اركان ذكر القيام فلما خضع في الركوع قرب من حضرة السجود فسمع او علم قبول الحق تعالى بحمد عبده فان ذلك بشري لهم انتهى فعلم ان الاكابر ما هم مقيدون بالبيعة للامام الا في افعال الصلاة الظاهرة من ركوع وسجود وغيرهما ومع الله تعالى كما هو مع الله انتهى فانهم **ومن ذلك** قول الامام في حنيقة الفرض من اعضا السجود السبعة الجهة والانف مع قوله الشافعي بوجود الجهة قولاً واحداً وله في باقي الاعضاء قولاً اخر اظهرهما الوجوب وهو المشهور من مذهب احمد واما الانف الاصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو احدي الروايتين عن احمد ومع قوله مالك في رواية ابن القاسم عنه ان الفرض يتناق بالجهة والانف فان اخل به اعاد في الوقت استحباباً وان خرج الوقت لم يعده فالاول محقق من وجه والثاني كذلك محقق من وجه آخر والثالث مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان المراد من العبد اطهارا كخضوع بالراس حتى يمس الارض بوجهه الذي هو اشرف اعضائه سواء كان ذلك بالجهة والانف بل ربما كان الانف عن بعضهم اولى بالوضع من حيث انه مأخوذ من الثقة والكبرياء فاذا وضعه في الارض فكانه خرج عن الكبرياء التي عنده بين يديه تعالى او كحضرة الالهية محرم دخولها على من فيه ادنى ذرة من كبر فافقاهي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر فانهم ووجه قوله الشافعي في جزمه بان وضع الجهة واجبة جزمادون الانف ان الجهة هي معظم اعضا السجود كقوله المحقق عرفة والتوبة هي الندم واما الانف فليس هو معظم خالص ولا لم خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب فاخذ مالك بالوجوب وغيره من الشافعي واحمد بالاستحباب ووجه من اوجب وضع جزم من الاعضاء السبعة ان كل كخضوع لا يحصل الا بجمعها ولذلك قال الشافعي امرنا ان نسجد على سبعة اعظم وهو لا يومر في حق نفسه الا باعلى مراتب الكمال **ومن ذلك** قولنا في حنيقة مالك واحمد في احدي روايتيه انه يجزى به السجود على كور عما منه مع قوله الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يجزى به ذلك **والاول** محقق **والثاني** مشدد **فرج** الامر

لحمد خبرهم

بعض

الى مرتبة الميزان **وجه الاول** وجود صون الخشوع بالراس والوجه ووجه
 الثاني الاخذ بالاحتياط من انه لا يجزيه السجود في معظم الاعضاء بحابل بخلاف
 البدين والركبتين والقدمين يجزي السجود عليهما بالحابل لان الخشوع لهما
 لا فرق في اظهاره بين ان يكون بلا حابل او بحابل بخلاف الجهة فان وضعها
 على حابل من ملبوس صاحبها يوذن بكبريا صاحبها بين يدي ربه وصاحبها
 الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى واذ لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تضر صلاته
 فلذلك بطلت حين سجود وجه ما فعله منها قبل السجود **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اصح القولين انه لا يجب كشف البدين
 مع قول مالك والشافعي في احدي القولين انه يجب **فالاول** مخفف والثاني
 مشدد **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **وجه الاول** ما قلنا في المسئلة
 قبلها من عدم الفرق في الخشوع الظاهر باليد بين ان يكون بحابل او بلا حابل
 ووجه الثاني القياس على الجهة عند من اوجب كشفها **ومن ذلك** قول
 مالك والشافعي **واحد** بوجوب اجلاس بين السجدين **مع قول** الامام
 ابي حنيفة انه سنة **فالاول** محمول على حال الضعفا الذين لا يقدران على
 نوال تحليات السجود على قلوبهم فرحمهم الشارع بما رهم بالجلوس بين السجدين
 ليأخذوا لهم راحة من تعب السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين
 يقدرون على تحمل ذلك فكان طولها في حقهم غير واجب لعدم شدة حاجتهم
 اليه فلو لم يوجب الائمة الاعتدال بين السجدين لم يحاطلوا الاضاع
 في طول السجود مما لا يطيقونه اذا تجلت لهم عظمة الله تعالى فكان واجب
 طول اجلاس عليهم وجوب رحمة وشفقة بحمل ان لا يعذبهم الله على تركه
 ويحتمل ان يعذبهم عليه كالنحرير الاصلي وذلك لان العبد اذا تكلف شظا
 خرجت روحه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في الصلاة بغير ضرورة وما
 كان سببا للنحرير فهو حرام انتهى **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
 لا يستحب جلسة الاستراحة بل يقوم من السجود وينهض معتدلا على يديه
مع قول الشافعي انها سنة **مع قول** ابي حنيفة انه لا يعتمد بيده على
 الارض **فالاول** مشدد في حق الاضاع الذين يتجلبى لهم من عظمة الله ما لا يطيقون
 مخفف في حق الاكابر وفي حق من تجلت له عظمة الله التي لا يطيقونها من الاضاع
 ووجه من قال يعتمد بيده على الارض حال المنوض اظهار الضعف والحياسة
 بين يدي ربه ووجه من قال لا يضعها على الارض اظهار القوة والتعظيم
 لاوامر الله ليخرج العبد من صفته المكسر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 باستحباب الشهاد الاول **مع قول** احمد بوجوبه **فالاول** في حق الاكابر لقدرتهم

لعلة
 يلقونها اسقاط
 لا كما في نسخة اخرى

علي

يد

على تحمل ما وقع لهم من تحليات العظمة في سجود الركعة الثانية فكان اجلاس في
 حقهم مستحبا لانه محل راحة على كل حال واعاشر عن التحية فيه لانه كالاجلاس بعد
 على حضرة الله بالنسبة لما كان في السجود من القرب المفروض فكانه يرفع راسه
 خرج مع انه لم يخرج فهو في حق الاضاع اكبر من الاكابر بخلاف الشهاد الاخير
 اتفق الائمة على وجوبه لتقل التحلي فيه على الاكابر والاضاع لان من خصائص
 تحليات الحق تعالى ان يكون اخرها التقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه
 مرارا واما وجه من قال بوجوب الشهاد الاول واجلاس له فهو غلبة الشفقة
 والرحمة على الامة لا تخاف ان يتجلبى لهم في سجودهم من العظمة مما لا يطيقونه
 فيكون اجلاسهم بجلوس عليهم شفقة والله اعلم **ومن ذلك** قول الامام
 الشافعي ان السنة في اجلاس للشهاد الاول الاقتراش والشهاد الثاني
 التورك **مع قول** ابي حنيفة **بان** الاقتراش سنة في الشهادين معا **مع قول**
 مالك بالتورك بينهما معا **فالاول** مفصل فيه تحقيق والثاني مخفف والثالث
 مشدد **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **وجه الاول** الاتباع **وجه**
 الثاني ان الاقتراش هو جلسة العبد بين يدي الله تعالى مطلقا واسان
 الى ان السير الى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يتورك وكذلك وجه من
 يقول ان الاقتراش في الشهادين **واما وجه** التورك في الاخير فهو خاص
 بمن يشهد انقطاع سيره في الصلاة وقد جربوا الاقتراش فوجدوه اهلون في
 توجه القلب الى الله والخنور معه **وجه الثالث** ان التورك يحصل به
 الراحة اكثر لكل من حصل له تعب في سجوده فلكل واحد وجه **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة **وما** لكان بان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الشهاد
 الاخير سنة **مع قول** الشافعي واحمد في الروايتين المفادرض فيه تبطل
 الصلاة بتركها **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه الاول** لان موضوع الصلاة بالاصالة انما هو لذكوانه وحده
 والمناجاة له بكلامه لكن لما كان رسولا صلى الله عليه وسلم هو الواسطة
 العظمى بيننا وبين الحق تعالى في جميع الاحكام التي شرعها لنا وتبعد ما فيها
 كان من الادب ان لا ننساه من سوا الله تعالى ان يصلي عليه كلما حضرنا
 معه تعالى فانه لا يفارق الحضرة الالهية ابدا فاستحبنا الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم خاص بالاضاع ووجوبها خاص بالاكابر وايضا ذلك
 ان الاضاع عرجا يتجلبى الحق تعالى لقلوبهم فدهشوا بين جماله وجلاله
 واصطاحوا عن شهود ما سواه فلو اوجبوا عليهم الصلاة والسلام على نزل
 الله صلى الله عليه وسلم لسبق عليهم ذلك بخلاف الاكابر الذين اقدرهم الله

تعالى علي محمد عليا في قلوبهم وقدروا علي شهود الخلق مع شهود الحق تعالى
فانه يجب عليهم الصلاة والسلام علي رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطوا
كل ذي حق حقه فقال الامام علي كماله عايشة رضي الله عنها لما انزل الله بها
من السماء وقال لها ابوها فوجي الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكري من فضله
فقلت والله لا اقوم اليه ولا احمل الا الله انتهي فكانت مصطفية عن الخلق لما
تجلى لها من عظيم نعمة الله عليها ببراقها من السماء ولو كانت في مقام ايها
لمسحت لوالدها وقامت الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكرت فضله
فان الحق تعالى ما اعطني بها هذا الا عتقا الا اكراما لبيته محمد صلى الله عليه
وقد ذكرنا في كتابه الاجوبة عن العلماء الاقوال القاضية عما
في كتاب الشفا وشذ الشافعي فقال بوجوب الصلاة علي رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الصلاة ليس هو قدح في مقام الشافعي وانما هو اشارة
لخالده رضي الله عنه في المقام وانما يقدر علي شهود الخلق مع الله تعالى
لا يشغل شهود الحق تعالى عن الحق ولا عكسه فامر الناس بذلك علي سبيل
الوجوب احسانا للظن بهم وانهم ما لو اقاموا الكمال كان الامام ابا حنيفة
وما لكان احدا بالاختصاص للائمة فلم يوجبوا ذلك عليهم لاحتمال ان يقع نقص
اصطلام عن شهود الخلق حال جلوسهم للتشهد فيسقط عليهم تكليفهم بشاهد
غيره تعالى فاعلم ان قول القاضية عياض وشذ الشافعي ليس مراده بذلك
انه شذ عن مراعاة حال الامام علي كماله الجهور وراعي حال الاكابر قيا
بواجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يويد ما جرح اليه القاضية
عياض في الشفا كله موضوع للتفظيم للائمة فكيف يظن بالقاضية عياض
انه يريد بقوله وشذ الشافعي الشذوذ الذي هو الضعف هذا بعد من
البعيد **وسمعنا** سيدي عليا اخو ارحمه الله يقول
انما امر الشارع المصلي بالصلاة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد
ليسند الغافلين في جلوسهم بين يدي الله عز وجل علي شهود بينهم في تلك
الحضرة شهوده فانه لا يفارق تلك الحضرة ابدا فيحاطبونه بالسلام
مشافهة **وقد** بسطنا الكلام عليه في الباب السادس من كتاب طهارة
الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد فراجع ان شئت والله
اعلم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ان السلام من الصلاة ليس بركن
فيها مع قول الائمة الثلاثة انه ركن من اركان الصلاة فالاول محقق
والثاني مشدد **ووجه** الاول ان السلام انما هو خروج من الصلاة
بعد تمامها فلم يكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة **ووجه** الثاني

الخلق

ان التحلل منها بالسلام واجب كنية الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم
افتتاحها التكبير وتجليها التسليم بخروجه بلا تسليم مبطل للصلاة لعدم التحلل
فهو واجب كتحليل العبد من اعمال الحج فالاول خاص بالاكابر الذين هم علي مثلاتهم
دايمون فلا يخرجون من حضرة الله تعالى بقلوبهم فكان السلام من الصلاة
في حقهم مستحبا لا واجبا لما عساه بطرحهم من الخروج من حضرة الله اذا تحللت
عنهم العناية الربانية والثاني خاص بغالب الناس الذين هم علي مثلاتهم يحافظون
ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد
علي الصلاة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قول بعضهم ان ذلك ليس
بواجب فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه** الاول ان ذكر الشهادتين
من الايمان والايمان مرتبة التقدير علي سائر العبادات التي من جملتها قول
الله ان يصلي علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر وجد رسول
الله صلى الله عليه وسلم يجب تقديم ذكر الشهادتين علي الصلاة عليه والتسليم
من حيث ان الشهادتين متعلقتان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليته
متعلقتان به بالامانة وان لم يفارخا كما ذكر اسم الله تعالى في قوله تعالى
اللهم صلي وسلم علي محمد فافهم **ووجه** من قال يجب تقديم الشهادتين علي
الصلاة والتسليم علي رسول الله صلى الله عليه وسلم في التشهد عدم ورود امر
بذلك من جهة الشارع وانما جعلها في التشهد العاما وقالوا ان الله تعالى امرنا
بها واول ما كننا ان تكون في اخر التشهد الاول والاخر اصل دليل العلماء في
جعلها في الصلاة قول الصحابة قد امرنا الله ان يصلي عليك يا رسول الله
فكيف يصلي عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاة تنافان قولهم في صلاة تنافل
ان يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل ان يكون مرادهم بذلك
الصلاة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما لم يجعلها العامة في اول الصلاة
لان شكر الوسايط عادة لا يكون الا بعد شكر الله تعالى والصلاة علي رسول
الله صلى الله عليه وسلم شكر له صلى الله عليه وسلم لانه هو المعلم لنا كيف نصلي فانهم
ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان الواجب من التسليم هو التسليم
الاولي فقط علي الامام والمنفرد زاد الشافعي وعلي المأموم ايضا مع قول
احد ان التسليمتين واجبتان ومع قوله في حنفية ان الاولى سنة والثانية
ومع قوله مالك ان الثانية لا تسن للامام والمنفرد واما المأموم فيستحب له
عند ما لكت ثلاث تسليمات ثنتين من يمينه وشماله والثالثة بلفا وجهه
بردها علي امامه فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مخفف كالتسليم
في التسليم الثانية للامام والمنفرد عنده **ووجه** الاول ان التحلل

ن

تين

من الصلاة يحصل بالسليخة الاولى فقط ووجهه الثاني انه لا يحصل التخلل
 الا بالسليخة الاولى وحديث تحليلها السليم فمثل الاول والثانية ووجه قول
 ابي حنيفة باستحباب السليخة كون صورة الصلاة قد تمت بالشهد فكان
 السلام كالاستئذان للخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب
 كنية الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثالث تسليمات ظاهر واسه اعلم
ومن ذلك نية الخروج من الصلاة قال مالك واحمد بوجوبها وقيل
 الشافعي في ارجح قوليه باستحبابها فالاول مستدرك في الادب مع الله تعالى
 وهو خاص بالكابر والثاني تخفف في الادب وهو خاص بالاصاغر فخرج
 الامور الى مرتبة الميزان قالوا ويكون نية الخروج مع السلام عند مالك
 فانه قاله وينوي الامام بالسلام التخلل واما المأموم فينوي بالاولى التخلل
 وبالثانية الرد على الامام وقال ابو حنيفة ينوي للسلام على الحفظة وعلى
 من يمينه ويساره وقاله الشافعي ينوي المستقر السلام من علي يمينه ويساره
 من ملائكة وانس وجن وينوي الامام بالاولى الخروج من الصلاة والسلام
 على المتقدمين وينوي المأموم الرد عليه وقاله احمد ينوي الخروج من الصلاة
 ولا يضمن اليها شيئا اخر ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر لا يحتاج الى توجيه
 الا قوله احمد فانه وجه توجيه القصد في الامور هو ربا من التشرية في
 العبادة اذ قيل ان السلام من صلب الصلاة فافهم **وسمعنا**
 سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجه من قال بوجوب الخروج من
 الصلاة هو ان المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم ان من
 الادب في حق الاكابر استئذانهم عند الانصراف من حضرة الملوك الى
 موضع اخر هو دون تلك الحضرة في الشرف استماله لقوب اخوانه في
 تلك الحضرة واعطا الادب مع الملوك حقه فنبع الشرع في ذلك العرف
 وان كان الحق تعالى لا يميز في جهة مخصوصة عند العارفين فذلك كان
 الاستئذان واجبا في حق الاصاغر مستحبا في حق الاكابر الذين يشهدون
 الوجود كله حضرة الحق جل وعلا فم لا يريدون مفارقة من حضرته ولا
 خروجا وايضا فلوان ذلك كان واجبا لامرنا الشارع به ولو في حديث
 واحد ولم يبلغنا النصير بذلك في حديث ولا اثر انما فاسده العلماء على
 ما ورد في السلام على العوام اذ اراد الانسان القيام من مجلسهم يقول
 ليست الاول باحق من الاخرة او من عموم حديث انما الاعمال بالنيات
 اذ الخروج عمل لكن لا يخفى ما فيه فافهم ولما سكت الشارع عن الامر به فما بقي
 الا انه من اجماع العبيد لا يخرج بل قال بعضهم ان ذلك لا يفتى بالمندوبات

لا يرون

الشرعية

الشرعية لان منصب الشارع يحل ان يساويه احدي الشرع وطال في ذلك فتر
 قال واما ما اذا قام جليستك من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجدي قلبك
 منه وحشة بخلاف ما اذا استئذنتك فانك تجدي قلبك منه انسا وودا النقطه
 حصة لك عن ان يفارقها بغير اذن منك وما كان ادبا مع الحق فهو مع الحق ادبي
 وبما فرناه يعرف توجيه من قال من العلماء ان المصلي ينصرف من المصلي اليه
 صوبه حاجته فان لم يكن له حاجة فالإي حبة شأ ومن قال منهم ينصرف
 عن يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا ترجع لجهة
 علي حبة اخري الا بنصر عن الشارع وانما قدم العلماء صوبه مفقدا العبد في
 حاجته على اليمين لان القياس سنة يستحب الحضور فيه واذا كان حاجته في
 جهة وجهه او يساره لغير نفسه تنازعه فلا يحضر في تلك السنة وهذا
 نظير ما قالوه في استحباب تقويم المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يفسده
 من بوله وغايطه واكله وشربه ونحو ذلك انتهى **وسمعنا**
 اخري يقول تخييرهم المصلي في الانصراف الى اي جهة شاخص بالاكابر وامر
 له بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالاكابر الذين يشهدون
 تخييرهم حضرة الصلاة تريد فلا ينتقل احد منهم عنها الا ما هو مفضل
 فيكون جهة اليمين تريد على ذلك المفضل شرفا لان الشارع اذ ارجح بقعة
 على بقعة في الفضل قلدها في ذلك ونسختنا حكم عقلمنا ومشهدنا لكوبه
 اعلم من باب الامور بقرينة ما ورد من الامر بتقديم اليمين اذا دخلنا المسجد **وسمعنا**
 اليسري اذا خرجنا منه فافهم ومن هنا يتفقد لك ايضا توجيه من قال
 من العلماء انه ينبغي للمصلي ان ينتقل من موضع الفرض اذا انتقل وعكسه
 والله ما قاله ذلك الامر باب العدل بين البقاع فانما تتفاضل بما يعمل على
 ظاهرها من الخير في ذلك الهما ربل ورد ان البقاع تتفاضل على اخبتها اذا
 مر عليها اذكر وتقول هل مريكت اكر متلي ووجه الترجيح في قول من
 قال ينتقل للمقل من موضع فرضه ولا عكس كون حضرة الله تعالى في الفرا
 اشرف من حضرة مناجاته في النوافل بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي
 وما تقرب الي المتقربون بمثل ما افترضته عليهم فنبعت البقاع في الفضل
 ما فعل فيها من فاضل ومفضل فخرج الامر في هذه المسائل كلها الى مرتبة
 الميزان تخفيف ونشد يد قنامل فيما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد
 في كتابه وفرد جهنا اقوال العلماء في مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة
 الايمان والاحسان والايقان لعلو مراتبه مثل ذلك عن غايه لافهام واحمد
 سره العالمين **باب شروط الصلاة**

هم

بهر

يكن

اجمعوا على ان ستر العورة عن الجيوت واجبة في الصلاة وغيرها وان شرط
في صحة الصلاة وعلى ان السرة من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة
عن الحدث والخمس في الثوب والمكان واجبة وعلى ان استقبالة القبلة
شرط في صحة الصلاة الا لعذر كسدة القتال والتحام والتقل على الرحلة
في السفر الطويل وكالمريض لا يجد من يوجهه للقبلة وكالمربوط على خيسته
او كالغريق وتكون ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبالة حال التكبير والتوجه
وتقدم بقبلة ما اجمعوا عليه من الشروط اولها ان يتركها فراجعها وانما
مسائل الخلاف فمن ذلك قولنا في حنيفة والشافعي وهو احدي الروايتين
عن مالك واحمد ان عورة الرجل ما بين سرة وركبته . مع الروايتين الاخرتين
عن مالك واحمد انهما القبلة والدر ففقط فالاول مشدد خاص بالكبر النكاح
كالعلماء والامراء والثاني مخفف خاص بما رآه الناس كالنوابه واحاد الفقهاء
والتراسين وغيرهم ممن لا يستحي من كشف فخذه . فراجع الامراء في مرتبة
الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان الركبة من الرجل
ليست بعورة . مع قولنا في حنيفة وبعض اصحابه للشافعي انها عورة
فالاول مخفف خاص باحد الناس من الاصاغر والثاني مشدد خاص بالكبر
الناس على وزن المسيلة قبلها ومن ذلك قول مالك والشافعي
واحد في احدي روايتيه ان اخرة كل عورة الا وجهها وكنيتها . مع قول
ابي حنيفة انها كل عورة كذلك الا وجهها وكنيتها ومع الرواية
الاخرى عن احمد الا وجهها خاصة فالاول فيه تشديد عليها في الستر
والثاني مخفف والثالث مشدد . فراجع الامراء في مرتبة الميزان ووجه
الاول الاتباع ووجه الثاني التوسع عليها باخراج القدمين من وجوب
الستر ووجه الثالث ان الوجه هو المحلل الاعظم للفتنة والسرية وجوب
كشف الوجه وغيره مما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع توقع نظر
الناظرين الى محاسن النساء كون الكشف المذكور تذكره القاريين بالله
عز وجل وانه ما امر المرأة بذلك الا ليقوم المحجة على من يدعي احيائها منه
والادب معه من الناس وفتنة من ينظر الى حرمته في حضرته فتصير امته
تنظر قبلها الى مشاهدة حاله وجماله وذلك الفاسق يسارق النظر اليها
ولا يراعي نظرا لله تعالى اليه فان صاحبه الادب اول ما يربق المرأة ويهيئ
مكشوفة الوجه على خلاف ما دلتها ينبيه لمراقبة الله تعالى من هي في حضرته
فالحكمة طرية بين يدي الله عز وجل في الصلاة كولد البهية في حجرها والله
المثل الاعلى فهذا هو السر في كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام

بح او عورة كانت قدمت الاشارة اليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك
والشافعي ان عورة المرأة في الصلاة ما بين سرة وركبته وهو احدي
الروايتين عن احمد والرواية الاخرى ان عورتها القبلة والدر فقط .
مع قولنا في حنيفة ان عورتها كعورة الرجل وتزيد عليه بان جميع ظهرها
وبطنها عورة . مع قول بعض الشافعية ان الامة كلها عورة الا مواضع
التقليب منها وهي الراس والساعدان والساقي . فالاول فيه تخفيف
والثاني مخفف جدا والثالث فيه تشديد وكذلك ما بعده . ووجه
الاول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة الى نظر الامة خارج
الصلاة فضلا عن الصلاة فكانت العورة واجبة الي ما يسووها هي كشفه
فقط وذلك ما بين السرة والركبة عند بعضهم والقبلة والدر عند بعضهم
وما عدا مواضع التقليب عند بعضهم الاخر فاجمهم ومن ذلك قولنا
في حنيفة انه لو انكشف من السورتين قدر الدرهم لم ينطل الصلاة وان
كان اكثر من ذلك بطلت وفي رواية عنه اذا انكشف من الفخذ اقل
من الربيع لم ينطل الصلاة . مع قولنا للشافعي ينطل بانكشاف القليل والكثير
ومع قولنا احمد ان كان يسيير لم يضر وان كان كبيرا بطلت ورجع الي سبيح
والكثير العرف وقال مالك ان كان قادرا ذكر او صلب مكشوف العورة بطلت
صلاته فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف . فراجع الامر
الى مرتبة الميزان . ووجه الاول القياس على النجاسة التي يعفي عنها في
البدن بجامع ان كلامهما يجب اجتنابه ووجه الثاني القياس على
تخرق المخف فانه يضر ولو يسيير . ووجه الثالث حديث رفع عن امي
الخطا والسيان مع حديث اذا امرتكم بامر فانوامنه ما استنظمت وما لم
يقدر عليه العبد لا يتدج في صحة ما فعله بدليل صحة صلاة الحرمان
واوجه احمد ستر المنكبين في الفريضة وفي النافلة فالاول مشدد والثاني
مخفف وتوجيه ذلك ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي اذا لم
يجد المصلي ثوبا لزمه ان يصلي قايما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة
وقال ابو حنيفة هو مخير ان شاء يصلي جالسا وان شاق قايما وقال احمد يصلي
قايما ويومي بالركوع والسجود . فالاول مشدد والثاني مخفف من حيث
جواز الجالس والثالث فيه تخفيف من جهة الايمان ودليل الاول الاتباع
لحديث اذا امرتكم بامر فانوامنه ما استنظمت مع قول قاعدة الميسور لا يستط
بالمعسور . ووجه الثاني ان ذلك راجع الى قوة حياة المصلي وقلة حياته
من الناس وكذلك الثالث خاص بشدة احياء هذا كله رحمة من الله للعبيد

ين

فانهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي وأحمدان الطهارة عن النفس
 في التوبة والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أصح
 رواياته أنه ان صلى عالما لم يفسد صلاته او جاهلا او ناسيا صححت
 والرواية الثانية هذه الصحة مطلقا وان كان عالما عامدا والثالثة
 البطلان مطلقا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط ووجه الثاني العذر
 بالجهل والسيان ووجه الرواية الثانية عن مالك غلبة مراعاة القلب
 دون اجوارح الظاهرة كما يؤيده خبر مسلم رفوعا ان الله تعالى لا
 ينظر الى صوركم ولكن ينظر الى قلوبكم انتهى فقال صاحب القول احدث
 سالا ينظر الله اليه فالامر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر
 الشيخين رفوعا اذا قبلت المحضنة فدعي الصلاة واذا ادبرت فاعينها
 عنك الدم وصلي لان قوله دعي الصلاة قد لا يكون لاجل الدم وانما هو لظنة
 اخري في الحيض لان غاية دم الحيض ان يكون كسلس البول فتغسل الدم
 عنها وتقبل كما دخل وقت الصلاة وقد اورد بعض الشافعية على مالك
 وجوب اجتناب النجاسة خارج الصلاة ولهذا الحديث وقال فاذا وجب
 اجتنابها في غير الصلاة بقي الصلاة ادي وجعل العلة في النسخ بالدم
 وما يؤيد قول مالك ايضا حديث لا يقرأ الجنب ولا يحايض شيئا من القرآن
 فانه جمع المحايض مع الجنب واجنباته امر مقدر على البدن وكذلك الحيض وما
 يؤيد اجماع الائمة على الطهارة عن الحدث كما ورد دون الطهارة عن النفس
 ومساحة بعضهم في مقدار الدم من الدم دون مقدار العدسة من البدن
 اذ لم يصيبها الماء وما يؤيد ذلك ايضا عدم ورود النص من الشارع بعدم
 قبول الصلاة مع النجس كما ورد في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل
 الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا فانهم **ومن ذلك** قول مالك
 والشافعي ان من صلى خلف جنب غير عالم بذلك ولا امامه فصلاته
 صحيحة مع قول الامام أبي حنيفة ان صلاته باطلة فالاول تخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه الله
 تعالى لا يبرأ العبد الا بما علمه ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط والبيع
 في براءة الذمة من غير كبير مشقة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
 في تجديد واحد ان من سبغ احدث بطلت صلاته مع قول أبي حنيفة
 والشافعي في القديم انه يبني على صلاته بعد الطهارة ومع قول
 الثوري ان كان حدثه رعا او قبا بني على صلاته وان كان رجلا او حكا

اعاد فالاول مشدد والثاني تخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط ولا التقاوت لسبق الحديث لحديث لا يقبل
 الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا فمثل ذلك الحديث الواقع قبل دخوله في
 الصلاة والواقع في استايلها ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها والواقع بين
 استايلها ويقول ما وقع قبل احدث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم صلاتين فلا
 يبطل احدهما بالحدث في الاخرى **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على ان
 ان غلبت الظن في دخوله وقت الصلاة يكفي في الوجوب مع قول مالك انه
 لا يكفي غلبة الظن وانما يستلزم العلم بدخوله فالاول تخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الظن قريب من العلم فيكون
 ذلك في الاذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني لتقيد امر
 الدخول الى حضرة الله تعالى وانه يتعين العلم بالاذن فان الظن قد يخطئ
 فالاول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالاكابر اصحاب النظر في العواقب
 وقد سمع بعض الفقهاء اذ اتا في غير الوقت فوقف للصلاة فما كان الا اذا
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم بان الخطأ
 انه لا اعادة عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه يفتي ان خرج الوقت
 او يعيد ان كان الوقت باقيا فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان والاول خاص بالعوام والثاني خاص بالاكابر اهل الاحتياط
 لديهم وقد ينسب الي تقصير في تقاطيع ما يظلم قلبه حتى يجب عن روية
 الكعبة ولم يعرف جهتها **ومن ذلك** اتفاق الائمة الثلاثة على انه لا يبطل
 صلاة من تكلم ناسيا او جاهلا بالتحريم او سبق لسانه ولم يبطل مع قول
 أبي حنيفة انما يبطل بالكلام ناسيا الا بالسلام واما ان كان طال الكلام
 فالاصح عند الشافعي ببطلان وقال مالك ان كان لمصاحبة الصلاة كاعلام
 الامام بسهوه اذ لم يتنبه الا بالكلام فلا يبطل وقال الاوزاعي ان كان فيه
 مصاحبة كاشاد صاله وتخير ضرير فلا يبطل فالاول من المسئلة الاولى
 تخفف والثاني منها مشدد والاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني
 فيه تخفيف والثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول في المسئلة الاولى القدر بالسيان والجهل وسبق اللسان
 كما في نظائره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من حيث ان الصلاة فيها
 افعال مذكورة بالصلاة واما الجهل فانه غير معذور به كذلك لتقصيره بترك
 تعلم الواجب عليه من امر ديني فلذلك لم يعذر به واما وجه البطلان فيها
 اذ طال الكلام فظاهر واما وجه كلام مالك فهو لكون ذلك الكلام لمصاحبة

الصلاة واما وجه كلام الاوزاعي فيحرمة المومر وجوب تكليفنا دفع كل ما
يحصل به الضرر له وقواعد الشريعة تشهد بتقديم ذلك على مراعاة بطلان
الصلاة عند من يري بطلا لهما بذلك وفي المعتمد بين كل معروف صلاة انتهى
وذلك لان صاحبه في ذلك تحت امر الحق تعالى فما خرج بذلك عن الصلاة
ولو في الاسم فانهم **ومن ذلك** اتفاق الائمة على بطلان الصلاة بالاكل
ناسيا وعليا بطلانها كذلك بالشرب الا عند احمد في النافلة فالاول في الاكل
مشدد والثاني مخفف **ووجه الاول** في الاكل والشرب سدة اللذة
الحاصلة للانسان بالاكل والشرب فيريد العبد يجمع بين لذة الاكل والشرب
وبين مناجاة الله تعالى على المراقبة والحضور معه فلا يقدر فلما تعارض ذلك
عند المصلي حرم العلماء الاكل والشرب في الصلاة وامروه بان ياكل او يشرب
قبل الدخول في الصلاة حتى لا يتقيد بالتفات الى غير ربه في صلاته ووجه
رواية احمد في الشرب في النافلة كون العبد فيها امير بنفسه ان شاخرا
منها وان سادام فيها حتى يسلم منها وايضا فان الله اوجب على الاكابر عدم
الالتفات بقلوبهم الى غير ما هم فيه في الفريضة وانزل على قلوبهم مردوا
خبر دت نار نفوسهم فلم يحتاجوا الى ما يطفى تلك النار ولا هكذا الامر في
النافلة فان الروح تكاد تنهق من سدة العطش فلذلك سوح بالشرب
فيها كما يعرف ذلك من صلي الصلاة الحقيقية فانهم وكان سعيد بن جبير
يشرب في النافلة وكان طاووس يقول لا بأس بشرب الماي في النافلة
ومن ذلك قول الشافعي ان من شرب شي في صلاته سح ان كان
ذكرا وصفت ان كانت امرأة مع قول مالك انها يسبحان جميعا فالاول
مخفف والثاني مشدد **فرجع الامراء مرتبتي الميزان** **والاول** محمول
على حال المرأة التي يخاف من صوتها الفتنة **والثاني** محمول على من لا يخاف
من صوتها ذلك مع حملها انه لم يبلغه الحديث ايضا والمقصود من ذلك
كلمة التبييه فاذا حصل بالتبييه من المرأة كان ادبي لانه ذكره تعالى
على كل حال بخلاف التصفيق فانهم **ومن ذلك** قول الائمة انه اذا اهتم
التبييه تخذيرا او اذا لا يبطل الصلاة مع قوله ابي حنيفة بانفسا
يبطل الا ان يقصد تبييه الامام او دفع المارين بين يديه **فالاول**
مخفف والثاني فيه تشديد **فرجع الامراء مرتبتي الميزان** **ووجه**
الاول وهو خاص بالاصاغر ان ذلك لا يقدح في كمال الصلاة لما فيه من
المصاحبة **ووجه الثاني** ان الصلاة موضعها الاستقبال بالله تعالى وحده
فذكر غيره ولو بقلبه يبطلها وهو خاص بالاكابر **ومن ذلك** البكاه من خشية

الله تعالى يبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم اخرين ووجه الاول انه كان
الواجب عليه ان يسلك طريق الريافة حتى يصير شي بقلبه دون عيبه
ويسمع مواعظ القرآن كلها فلا يظهر عليه بكاء ووجه الثاني البكاه من خشية
الله يجمع القلب على الله **فرجع الامراء مرتبتي الميزان** **ومن ذلك**
قول الائمة الاربعة انه يستحب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم
عليه احد مع قول التوري وعطا انه يرد بعد فراغه وقال ابن المسيب
واحمد يرد لفظا فالاول والثالث مشدد في رد السلام بالاشارة في
الصلاة والثاني مخففا فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا
ووجه الاول حضور المقصود من السلام بالاشارة وهو الامان من شره
ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة دون خلفه مع
انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام **ووجه الثالث** خوف حصول
ضرر اذا لم يرد باللفظ وهو خاص بمن يرد على المنقلب كالجمل من الولاة
ومن ذلك قوله الائمة الثلاثة انه لا يبطل الصلاة بمرورجوان بين يدي
المصلي ولو كان حايضا او حمارا او كلبا اسود مع قوله احمد يقطع الصلاة الكلب
الاسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شي ومن قال بالبطلان عند ما ذكر ابن عباس
والنس وابن المسيب **فالاول** مخفف والثاني فيه تشديد **فرجع الامر**
الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** قوله عليه الصلاة والسلام اخراجه لا يقطع
الصلاة بمرورجوان وهو خاص بالاكابر الذين لا يشغلهم عن مشاهدة الحق
تعالى في قبلتهم شي ولا يشتغل قلوبهم عنه **ووجه الثاني** كون ذلك يجب
وليسغل عن مشاهدة ما يتجلى لعين المصلي وقلبه من ملاطفات الحق تعالى
فهو خاص بالاصاغر فالوا والحكمة في قطع الصلاة بالحمار والمرأة والكلب
الاسود كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين اهل الكسف والسيطا
لا يحر باحد من الائمة الا وعبد منه طيف يقطع مشاهدته للحق واذا
قطع مشاهدته قطع صلاته اي صلاته شهوده وانما لم يقطع مثل ذلك شهود
الاكابر لتمكنهم وسدة معرفتهم بالله فلا ينتظرون من جميع المحلوقات
الا الى السر القايم بهم وذلك من امر الله لا خارج عنه فانهم **ومن ذلك**
قوله مالك والشافعي يجوز للرجل ان يصلي والي جانبه امرأة مع قوله ابي
حنيفة يبطلان صلاته بذلك **فالاول** مخفف خاص بالاكابر الذين لا
يشغلهم عن الله شغل والثاني مشدد خاص بالاصاغر **فرجع الامر**
الى مرتبتي الميزان **وايضاح الاول** شهود الاكابر وجه الكمال الباطن
في المرأة الذي جعل منه الحق تعالى نفسه وجبريل وصالح المومنين

ن

والملائكة بعد ذلك ظهروا لي معينا لمحمد صلى الله عليه وسلم علي عايسة وحفنة
ومنه استندعت المرأة ايضا اعظم ملوك الدنيا كهيئة السجود لها حال الوقوع
ومنه كان اخوي الملائكة واستدعهم من كان مخلوقا من انفس النساء ومنه
قدرة المرأة علي اخفاء ما به نفسها من محبة الوقوع عن الرجل مع ان شهوة لها
اعظم من شهوة الرجل بسبعين ضعفا وغير ذلك من الاسرار **وسمعت**
سبيدي عليا اخوا من ربه الله يقول من تأمل في قوله تعالى وان تطأ ا
عليه الي اخر الآية علم ان محمد صلى الله عليه وسلم اكمل الخلق في العبودية علي
الاطلاق ولذلك انتفخ رحن تعالى له هذا الانتصار العظيم ولو انه كان
عنده راحة من الدعوي والقوة في نفسه لكان وكله الي نفسه بعض
الوكول جزاء وفاقا واكثر من ذلك لا يقال انتهى واما وجه قولنا في حقيقته
فهو لا جل ظهور نقضها والميل اليها بالطبع وهو خاص بالاصاغر وللأكابر العمل
به ايضا للجزا الذي فيهم يشهد بعض المرأة ويميل اليها بالشهوة فزعم الله
الائمة ما كان ادق مداركهم التي حقيقت علي بعض المتقدمين فانهم **ومن ذلك**
اتفاق الائمة انه لا يكره قتل الحية والغريم في الصلاة مع قوله التجميع
بكرهته ذلك فالاول محقق خاص بالاصاغر الذين يخافون غير الله في
حضرة الله وكلام التخي خاص بالأكابر الذين يكرهون عروا الله في حضرة
الله تعظيما له مع غيبته عن شهود امره لهم بذلك ومثل ذلك البرعوث
والقلة فيصير عن قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة ولكل مجتهد مشهد **ومن**
ذلك قول الامام ابي حنيفة والشافعي بصحة الصلاة في المواضع المني
عن الصلاة بينهما مع الكراهة وبه قال الامام مالك الاية المفترقة المنبوسة
فان كانت غير منبوسة كرهت واجزأت مع قول احمد انها تبطل علي الاطلاق
فالاول محقق والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فزجج الامر الي
مرتبتي الميزان **• ووجه** الاول علي ان مكان الصلاة خارج افعال الصلاة
فهو كالمجاور المحالط لمن صلي وبجانبه كافر او خمر او ميسر وغير ذلك مما
سماه الله رجسا **• ووجه** قول احمد اجلال حضرة الله تعالى ان يناسبه
العبد في مثل المقبرة والمخزرة والحمام والمزبلة وفارغة الطريق واعطان
الابل فان الله تعالى راعي نظير حضرتته عن مثل ذلك ونهي ان يتجا طيبه
العبد فيه وامرنا بلبس الثياب الطاهرة الطيبة الرائحة اجلا لاحضرة
ولذلك صلت الأكابر من الاوليا كسيد عبد القادر الجيلي وسبيدي
علي ابن وفا والشيخ محمد الحنفي والشيخ مدين والشيخ ابي الحسن البكري
ولده سبيدي محمد علي المضربات النفيسة المنجزة بالعود والند والعنبر

والكافور تعظيما لحضرة ربه ولكن جهوا والعلماء والصالحين علي محبتهم للصلاة
علي الارض او الحميم ونحو ذلك من مالا زينة فيه خوفا علي ايمانهم ان ينسحبوا
علي ذلك مع جهلهم بمقاصدهم فيجبوا بالعبادة عن ربه فيكبت هولا الاشياء
من الائمة المضلين ويجعل حال سبيدي عبد القادر ومن تبعه علي انه كان
لهم حال يحسون به مريرهم ان يتبعهم علي ذلك واما وجه كراهة الصلاة قوة
ظهور الكعبة فلا يذكر الا مشافهة فانهم ذلك واما كراهة الصلاة في
من يفرش مضربه في مثل جامع الازهر واحرم او غيرهما ليعبدي عليهما فان
الله عباده اخلقهم للزينة والمجالاتة وظهر قلوبهم من الشوائب ورجا لخلقتهم
لذلك والانكسار وتجلي لهم بالهيئة لمحق نفوسهم حتى صاروا لا يعرفون لهم
راسا وعلامتهم ميل رقابهم علي انفسهم ونظرهم دائما الي صدورهم فاعلم
ذلك والمحمد لله رب العالمين وصلي الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

باب سجود السهو

اجمع الائمة كلهم علي ان سجود السهو في الصلاة مشروع وان من سهي في
صلاته جبر ذلك بسجود السهو واتفق الائمة الاربعة علي ان المأموم اذا
سهي خلف الامام لا يسجد للسهو وعلي انه اذا سهي امام الحق المأموم سهوه
هذا مسايلا للاجماع واما ما اختلف الائمة فيه **ففيه** قول الامام
احمد والكرخي من الحقيقة ان سجود السهو واجب مع قوله مالك انه يجب
في النقصان وليس في الزيادة ومع قول ابي حنيفة في رواية والشافعي
انه مسنون علي الاطلاق **• فالاول** مشدد خاص بالأكابر الاوليا والثاني
فيه تشديد والثالث مخفف **• فزجج** الامر الي مرتبتي الميزان **• ووجه**
الاول تعظيم حضرة الحق جل وعلا عن السهو بينهما امر به سوا كان ذلك
من جهة الاستغفار بالاكوان او من جهة ما تجلي له من عظيم الهيبة والجلال
امام من جهة الاستغفار بالاكوان فظاهر واما من جهة ما تجلي له من جلال
ربه وعظمته فتفسيره في الرياضة والمجاهدة عن الوصول الي مقام
الكمال فيصير يقدر علي تحمل ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك
ولا يحجب مشاهدته ربه عن ما يفعل ولا عكسه كما كان عليه الانبياء عليهم
الصلاة والسلام ولذلك قاله صلى الله عليه وسلم انما انبى ليستني في فاخر
انه وصل الي مقام لا يقع فيه سهو ولا نسيان وتبعه علي ذلك الأكابر من
الصحابه والتابعين عن ورد عن عمر بن الخطاب انه كان يقول اني لا دخل
في الصلاة فاجزأ بجيش وارتبه وانما في الصلاة ومن قال انه ذكر ذلك
من باب اظهار النقص والتقص فقد اخل بمقام هذا الامام الاعظم فاعلم

ان من سبى عما يفعل من صلاة لعظيم ما تجبى له من عظمة الله فهو كامل بالنظر
الى المقام الذي تحت من سبى باستغناء بالاكوان ما فاض بالنظر الى المقام الذي
قوة كما قرناه فافهم فان ذلك نفيس ولعلك لم تستمع من احد قبلي واما
وجه قول مالك فهو ظاهر في النقص جبر المخلل الواقع لنقص صلاة كاملة
فكان السجود لها غير واجب ووجه قوله في حنيقة والشافعي ان السهو في
عمامة المومنين مقصور في كفيهما الاستغفار والسجودتين للسهموان شاء
وقد كان عبد الله بن عباس وجماعة يسجدون عقب كل فريضة للسهموان
وان لم يقع منهم خلل في ترك شي من السنن الظاهرة ويقولون صلاة امثالا
لاستكمال المخلل نقله الحكيم الترمذي في كتابه نوادر الاصول ونظر ذلك
قول عطاء انه لا فائدة لامثاله وانما هي جواب للمخلل فان النوازل لا تكون الا
لمركبة فربما يسهو كما لا ينبغي وانفقوا على انه اذا ترك سجود السهموان
لم ينقل صلاة الا في رواية عن احمد **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة
في رواية ان موضع سجود السهموان قبل السلام وهو الارجح من قول الشافعي
مع قول مالك انه ان كان عن نقصان فهو قبل السلام وان كان عن زيادة
فبعد وانه اجتمع على المصلي سهموان احدهما نقص والاخر زيادة فهو صحر
عنده قبل السلام واما احد فقال هو قبل السلام الا ان يسلم من نقصان
في صلاة ساهيا او شك في عدد الركعات فيني على غلبه فانه يسجد
بعد السلام **فالاو**ل تخفف على الساهي يجعل سجوده قبل السلام لكون نيته
لم تزل **للمخرج** كما يقع للمصلي بعد سلامه والثاني فيه تخفيف وكذلك
ما بعده **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول وما وافقه اتباع
مع ادخال فائدة في الفريضة قبل السلام **ووجه** قول مالك ظاهر وكذلك
احمد فكان سجود السهموان بعد السلام اشبه بالنوازل التي بعد الفريضة في
تجزي **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وابي حنيفة في المفرد ان من
شك في عدد الركعات اخذ بالاقل وبني على يقين وعن ابي حنيفة في
الامام روايتان احدهما يعني على غلبة الظن وقال احمد ان حصل
منه الشك مرة بطلت صلاته وان كان الشك بغيره وبتكرره منه بني
على غلبه ظنه بحكم التخييري فان لم يقع له ظن بني على الاقل وقال
الحسن البصري ياخذ بالاكثرو يسجد للسهموان وقاله الاوزاعي من شك في
صلاة بطأت **فالاو**ل اخذ بالاحتمال والثاني مفصل والثالث مخفف
والرابع مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان واللاق بالاكبر البناء على
الاقل واللاق بالعوام الاخذ بالاكثرت لظنه رهوق نفوسهم من حاضرة

الله عز وجل فلو اخذوا بالاقل لحصل لهم الملل وصار من صلاة لهم كصلاة المكره
ذلك لا ثواب فيها واللاق بالاكبر الا كابر البطالة فافهم **ومن ذلك** قول
الامام الشافعي ان من ترك الشهاد الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد له او
فيله عاد وسجد للسهموان ببلغ حد الرابع **مع** قول فوطي احمد انه ان ذكره بعد
ان انتصب قائما ولم يقرأ فهو بخير والا ولى انه لا يرجع **ومع** قول التيمي يرجع ما لم
يسرع في القراءة وقول حسن يرجع ما لم يركع **ومع** قول مالك انه ان فارقت
الينة الارض لا يرجع **فالاو**ل وما بعده فيه تخفيف وقول مالك فيه تشديد
من حيث عدم الرجوع الى الشهاد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول ان جلوس الشهاد الاول انما يسرع للاستراحة من ثقب السهموان مع انه تعالى
في السجود فحيث ما قام منتصباً فابق للرجوع للجلوس فائدة لا سيما وقد
وقف بين يدي الله تعالى فانتباه **ووجه** قول التيمي ان رجوعه ليس يرجع
وتناهي الخطاب الحق تعالى في القيام اولى من خطابه مع الغتور وارتخا الا
وجه قول الحسن اظهار الضعف وتدارك الغفلة والسهموان ترك ما هو
وجه قول مالك ان مفارقتها للارض ولو سهو اندل على قوته على تحمل
مناجاة الله تعالى في القيام مع ان تحمل الجلوس الاصلي انما هو بعد ان يقضا
وظيفة العبودية وذلك في الجلوس الاخير فمأس السارح الاول الانتقيا
للمنعقة الذين لا يقدر ورون على تادية الرباعية او الثلاثية بالجلوس في وسطها
فان قال قائل فلم كان الجلوس للشهاد الاخير فرضا دون الاول
مع ان كلاهما بعد شهادتين **فاجواب** ان الشهاد الاخير انما كان
الجلوس له واجبا زيادة رحمة بالمصلي من حيث ان تجلي الحق تعالى في السجود
الاخير اسد من تجليته في السجود الذي قبل الشهاد الاول وذلك من خصايص
تجليات الحق تعالى كما مر بسطه في صفة الصلاة فافهم **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان من قام الى خامسة سهو او ذكر فانه يجلس فان كان لم
يجلس في الرابعة للشهاد للشهاد في الخامسة وسجد للسهموان وان كان قد
لشهاد فيها سجد للسهموان **مع** قوله ابي حنيفة في رواية انه ان ذكر قبل ان
يسجد في الخامسة رجع الى الجلوس فان سجد بعد ما سجد فيها سجدة فان كان
قد فقد في الرابعة قدر الشهاد بطل فرضه وصار الجميع نقلا **فالاو**ل تخفف
والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** اتفاق
الائمة على ان من صلي المغرب باربعاً ساهيا انه يسجد للسهموان بخبره صلاة
مع قوله الاوزاعي انه يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهموان يكون المغرب
شفعا **فالاو**ل تخفف خاص بالمحجوبين والثاني مشدد خاص بمن ارتفع حجابهم

عصا

ووجه الاول ان العوام لا يتأثرون من شهود الشفع بخلاف الاكابر وقد ورد في
 من مشاهدته وليس راحته الا في شهود الوتر ولو جعل الحق تعالى بعد الصلاة
 شفعا واقدريم علي فعله لما قدروا كما يعرف ذلك لاهل المناجاة لله فان
قال قائل ان نفسم شفعت الحق تعالى فاجواب انه لا يشفع الحق
 الا وجود غير الشاهد مع الحق واما الشاهد فلا يقدح في الوترية انما لا تكون
 الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من نجوي ثلاثة الا هو رابعهم وكشف
 الفتن عن وجه هذه المسئلة لا يذكر الا مشافهة فم اسم الاوزاعي في غوصه
 علي مثل هذا السر **ومن ذلك** قول الامام الشافعي واحمدان من اخبره
 جماعة بانه ترك ركعة مثلا لا يرجع الي قولهم وانه يجب عليه العمل بيقين
 نفسه مع قول في حنيقة واحمد في الرواية فانه يرجع الي قولهم
 فالاول محقق والثاني مشدد **فرجع الامر** الي مرتبة الميزان **ووجه الاول**
 الاخذ بالاحتياط لنفسه فانه اعلم بانفاله من غيره فلا يخرج عن هذه الكيفية
 الا بدله **ووجه الثاني** ان شهادة الغير احوط لان النفس ربما لبست علي
 صاحبها ولا هكذا الامر الا في الاجنبي فانهم **ومن ذلك** قول الامام الشافعي
 انه لا يسجد لترك مسنون الا القنوت والشهد الاول والصلاة علي النبي
 صلي الله عليه وسلم مع قول في حنيقة انه يسجد لترك تكبيرات العبد وترك
 الجهر في موضع الاسرار وعكسه ان كان اماما وبه قال مالك لكن يختلف
 محل السجود عنده فان كان جهر في موضع الاسرار يسجد بعد السلام وقال
 احمدان يسجد لمثل ذلك محسن وان ترك فلا بأس **فالاول محقق** والثاني
 مشدد **فرجع الامر** الي مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان القنوت والشهد
 الاول يشبهان الاركان فاستحقا جبرهما بالسجود نذرا كالكال هيشية
 الصلاة **ووجه الثاني** ان تكبيرات العبد وتسيحاته صارت شعارا
 في ذلك الجمع العظيم فتذكر العالمين بكبريا الحق حين مجبوا من شهود ربه
 بشهود الكثرة وليس الرتبة ومشاهدة الله واللعب في ذلك اليوم عادة
 فكذلك القول في الجهر موضع الاسرار وعكسه فان الشارع ما سنده الاكالا
 في العلوات فمن اسر موضع الجهر وعكسه نقص كمال صلته كما بسطنا
 الكلام علي ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام علي حكمة الجهر والاسرار
ووجه قول احمد النظر الي احوال غالب الناس في تفهم صلاتهم فلا يكاد يسلم
 لهم صلاة من التقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك فلذلك كان السجود
 راجعا الي اختيار المصلي فان وجد في نفسه عزما وهمة يسجد والا فلا **ومن**
 ذلك اتفاق الامة علي انه يكفي للسجود ان يركع سجدة واحدة مع قوله الاوزاعي

انه اذا كان السهو جنسين كالزيادة والتقصان يسجد لكل واحد سجدة ومن
 قوله ابن ابي ليلى انه يسجد لكل سهو سجدة مطلقا فالاول محقق خاص بالعوام
 والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدد خاص
 بالاكابر الباقين في كمال الاحتياط **فرجع الامر** الي مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قوله مالك والشافعي واحمد في احدي رواياته ان المأموم يسجد للسجود اذا
 سجد امامه ولم يسجد امامه للسجود مع قوله في حنيقة انه لا يسجد الا اذا سجد
 امامه **فالاول مشدد** والثاني محقق **فرجع الامر** الي مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول الاخذ بالاحتياط وشدة الارتباط وتفصيل الجاهل للتقص مع التقصا القدرة
ووجه الثاني مبني علي قوله ولا تروا رزة وزر اخري وعلي منع الارتباط
 فالاول خاص بالاكابر الذين يرون امامهم كالجوز منهم كما اشار اليه حديث مثل
 المؤمنين كالجسد الواحد فاذا استنكى منه عضو اتداعى له جميع الجسد بالحي
 والسر والثاني خاص بالاصاغر الذين يشهدون امامهم كالجوز لهم لا كالجوز
 منهم **واسه اعلم** **باب سجود التلاوة**
 اجمع الامة علي انه يشترط لسجود التلاوة بشرط الصلاة وحكي عن ابن المسيب
 انه قال كما يصح نوحى براسها اذا سمعت قراءة السجدة وتقول يسجد وجهي للذي
 خلقه وصوره واختلف الامة في سجود التلاوة هل هو واجب او مستحب
 فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند التلاوة للقاري والمستمع
 فالاول مشدد والثاني محقق **ووجه الاول** ان من شأن بني آدم الكبر وهو
 حرام يجب السعي في ازالتة واخروج عنه باظهار التواضع لله تعالى والمحضوع
 له فمن لم يسجد عند تلاوة قوله تعالى ان لا يسجد واسه الذي يخرج اجبا في
 السموات والارض وسماعها فقد شبه حاله حال من امتنع من السجود ظاهر
 فوجب السجود ليخرج من صفة الكبر وايضا ذلك ان التكبر خاص باليمن
 والاش فقط دون غيرهما من ساير الحيوانات والجماعات من حيث ان
 المتوجه علي ايجادهما من الاسما اسما المنان والذليل بخلاف غيرهما
 من ساير المخلوقات فكانه كان المتوجه علي ايجادهما اسما الكبر والعظمة
 فلذلك خرجوا من تحت حكم هذه الاسما اذ اصاغرين لا يعرفون للمذلة والتواضع
 طمعا بخلاف اليمن والاش فانهم خرجوا تكبرين لا يعرفون للمذلة والتواضع
 طمعا فان تكبروا فهو جكم الطبع وان تواضعوا فالحمد ورجع عن الطبع ومن
 هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر وحب الرياسة
 ويقفوا علي اصل عبوديتهم **وسمى** سيدي عليا الخواص
 رحمه الله يقول وجوب السجود خاص بالاكابر الذين يخفى الله تعالى جميع

ما كان في نفوسهم من الكبر وصاروا حرم ميري لنفسه قد استحققت انكساف به لولا
عفو الله تعالى وصارت قلوب الخلق كلهم تشهد لهم بذلك والانكسار بين يدي
الله عز وجل انتهى **فرحم الله** الامام ابي حنيفة ما كان ادق نظره وحقا مواضع
استنباطاته **والرحم الله** بقية الائمة في تحقيقهم عن العامة بعدم وجوب
سجود التلاوة عليهم لانهم تحت سياج العفو فيما عندهم من الكبر فلا يكاد احدهم
يخرج عنه بل يماري نفسه بالسجود على من لم يسجد مثله فوقع في الكبر ايضا
زيادة على الكبر الاصلي وتكبر في محل الذل والانكسار فافهم **ومن ذلك**
قوله الائمة الثلاثة ان السامع من غير استماع لا يتأكد السجود في حقه مع
قوله الامام ابي حنيفة انما سواه فالاول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني
فيه تشديد وهو خاص بالاكابر وعلة الوجهين لا تذكر الا مشاهدة لاهل الان
ذلك من ذقايق مسائل التوحيد **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة ان
التالي اذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة ان المستمع لا يسجد فيها
ولا بعد الفراغ منها مع قول ابي حنيفة اذا فرغ سجده فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجح الامر ابي مرتبي الميزان **ووجه** الاول ان المستمع اذا كان
في الصلاة فهو مشغول بمناجاة ربه المأمور بها في ذلك الوقت فلم يوبر
بالاشتغال بغيرها ولولا ان الامام من شرطه ارتباط المأمور معه مكان يسوق
للمأمور السجود لقراءة غير نفسه فكان الامام نايبا عن تعالى في تلاوة كلامه
تعالى على عباده ولا هكذا الحكم في غير الامام **ووجه** قول ابي حنيفة انه يسجد
بعد الفراغ العمل بالامر من معان لم يشغل بغير المناجاة المأمور بها في الصلاة
فلما فرغ منها بقي ما فات من سجود التلاوة لتقصيره بعدم الرياضة الى وصوله
الى مقام الجمع بحيث لا يشغل بمناجاة الحق تعالى عن الخلق ولا الخلق عن الحق
وبعضهم يصير يشهد ان الحق تعالى هو التالي كلامه على نفسه والعباد عدم
او موجود وهو يقر الكلام ربه على ربه فمثل هذا يسجد في المشهد الثاني دون
الاول ولم ار لهذا المقام ذائقا الى وقتي هذا والله اعلم **ومن ذلك**
قوله الامام الشافعي واحمدان في سجدين مع قول ابي حنيفة وما لك
انه ليس في سجدة الا في سجدة الا في سجدة الا في سجدة الا في سجدة الا في سجدة
فرجع الامر ابي مرتبي الميزان **ووجه** الاول العمل بظاهر القرآن في قوله
رباعها الذين امنوا اركعوا واسجدوا فقولهم يسجد يشهد السجدة التي في
صلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة التلاوة ولكن جمع السجود
مع الركوع فربما على ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه قول ابي
حنيفة فيها بقية الائمة لما في ايها من الوعيد بالعذاب لمن لم يسجد من

الناس وايضا ذلك ان مواجزة العبد في عدم حضور المواكب الالهية العظيمة
اشد من مواجزة في غير المواكب المذكورة فانه تعالى اخبر ان كل من في السموات والارض
والشمس والقمر والنجوم والحيوان والسموات والارض فعم المولودات كلها ثم قال وكثير
من الناس وكثير حق عليه العذاب وانما حق علي هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدة
السجود لله ممن هو دونه في الدرجة وكان الاولي به هو ان يكون اول ساجد وهذا
مما يشهد للامام ابي حنيفة في قوله بوجوب السجود فافهم **فان قال**
قائل فمن اي باب وقع للبشر عدم السجود لله مع انه لا يبيع لاحد التكبر مع ربه
ابدا وانما يقع التكبر على جنسه من الخلق **فالجواب** انه وقع عدم السجود
من اجباب عن صفات اليهودية ولذلك كان تارك السجود كافرا او قاتلا
لا يبيأ الله واوليا يدينهم بدعونه الى ما يضييق به صدره فافهم واكثر من ذلك
لا يقال **وقد سئل** الشيخ ابو مدين اذا احب الله عبدا نادى مناد من السما
ان الله تعالى يحب فلانا فاوجه فيجيب اهل السما ويوضع له القبول في الارض
انتهى بحديث واذا وقع النداء بذلك فابن كان قنلة الانبياء والاوليا من هذا الذي
تقال قد سمعوا ذلك ولكن يجوابه وقت معاد انتم للانبياء والاوليا تحكم القنينة
فلذلك اطاع الانبياء والاوليا على الاطلاق الالهية في التماسي بها ولذلك قضى
الله تعالى على قوم بعد السجود له الذي هو كناية عن الطاعة لامره ليتناسي
به الانبياء والاوليا اذ اعصى قوامهم امرهم فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك
واحد في احدي روايته ان سجدة من عزائم السجود وليست بسجدة شكر
مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى عنه وهي المشهورة انها سجدة شكر تستحق
في غير الصلاة **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر ابي مرتبي الميزان
ووجه الاول ان الله تعالى ما ذكرها الا تقريفا لما لا يسجد عند تلاوة **فما**
او سمعها من الامام لاسيما ان كان احدا وقع في معصية ولم يبت منها او تاب ولم
يظن انها قبلت فانه يوبر بالسجود في الصلاة اكثر مما يكون خارجا عنها لانها حق
يغلب فيها العفو والرضى عن العبد هذا خاص بالامام عركا ان من جعلها سجدة
شكر جعلها خاص بالاكابر الذين لم يقعوا في ذنب او وقعوا فيه ولكن غلبت على
ظنهم قبول توبتهم وانما قال الشافعي بيطلان الصلاة فيها لانها لا اجل امر لا تعلق
له بالصلاة التي هو فيها ولم يبلغنا انه صلي الله عليه وسلم يسجد في الصلاة فحاش
اصحابه هذا القول من دخولهم اذا سجدوها في الصلاة في عموم قوله صلي الله عليه
وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فلكل من المذاهب وجه فافهم
ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على ان في المفصل ثلاث سجدة في النحر
والانشقاق والعلق مع قول مالك انه لا يسجد في المفصل ووافق الائمة في

بقية السجرات وهي احدى عشر سجدة ماعدي السجدة الاخيرة من الحج ووجه
الاول لا يتابع وكذا الثاني وهو قول النس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفضل
من عند تحول المدينة فكل امام وقف على حد ما بلغه مع ان ثبت السجدة في المفضل
مشدد ومن نفي السجدة فيه مخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **وسمعت**
سيد علي الخواص رحمه الله يقول انما لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفضل
من عند تحول المدينة لاستقرار نفوس غالب الصحابة حين تحول المدينة في كمال الايمان
والانقياد بخلافهم حين كانوا عاكفة كان منهم طوائف عندهم بقايا تكبر فكان صلى
الله عليه وسلم يسجد بهم كثير ليزيل ما في نفوس المولفة قلوبهم من اسلم قريبا
انتهى **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة بان الركوع لا يقوم مقام السجدة للثلاث
اذا قرأ آية السجدة في الصلاة مع قول الامام ابي حنيفة انه يقوم مقامه استجابا
فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **ووجه**
الاول ان الغالب في الناس ان لا يخضعوا في الركوع كالسجود فلهذا كان
الرجوع عندهم لا يقوم مقام السجود **ووجه الثاني** ان الكاظمين **ووجه**
الى الركوع يعني التعظيم كالسجود فلهذا كان يقوم مقام السجود **فرحم**
الله الامام ابي حنيفة ما كان ادق مداركه ورغبى الله عن بقية الائمة
ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يكره للامام قراءة السجدة في الصلاة
مع قول ابي حنيفة يكره قراءة ايها في ما يسر فيه بالقرأة دون ما يجهر به وبه
قال احمد حنفي انه قال لو اسر فيها لم يسجد **والاول** مخفف **والثاني** مشدد **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** عدم ورود نهي عن قراءة آية السجدة
في الصلاة وهذا خاص بالكاظمين الذين يقدر على الترويض الى السجود ولم
يطل القيام **ووجه الثاني** ان الامام والمأموم قد يكونا لم يقدر اعلى
النزول الى السجود لعدم قوة استعدادها فطلب طول القيام حتى يقع لهم
الاذن بالسجود وذلك بوجودها القوة على تحمل الجأجأ الواقع في السجود
فلهذا كره للامام قراءة آية السجدة لانه وجه على نفسه وعلى من هو موثقه
بها السجود ولو لم يكن قراءة آية السجدة ما كان خوطب بالسجود للثلاثة مع
هذا المشقة فانهم **ومن ذلك قول** الامام الشافعي انه اذا سجد الامام
لثلاثة فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كما لو ترك الفوت معه **مع**
قول غيره انها لا تبطل لانها سنة في الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان ذلك اختلافي على الامام
والاختلاف يقطع القدوة واذا انقطعت القدوة بطل حكم الوصلة بحضرة
اسوا اذا بطل بطلت الصلاة **ووجه الثاني** ان المتابعة لا يجب الا

فيما

فيما هو من صلابة الصلاة كالاركان فلكل وجه **ومن ذلك قول** الشافعي واحد
ان سجود التلاوة يقتضي السلام من غير تشهد مع قول ابي حنيفة
وما لك انه يكبر للسجود والرفع ولا يكبره فالاول مشدد بالسلام والثاني
مخفف بعدم وجوب السلام **ووجه الاول** كونه كان في حضرة يغيب فيها
عن الخلق عادة فكان فرأى من السجود كالقدوم على قوم بعد غيبته
عنهم **ووجه الثاني** فصر من تلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يتوار
عن الحاضرين **وسمعت** سيد علي الخواص رحمه الله يقول
لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود
بين يدي الله تعالى بل يكون مشاهدا للسر القاهر للخلق وذلك من امر
الله بيقين وما زاد عليه مضحى لا وجود له حقيقة فكانه معدوم والسلام
لا يكون الاعلى بوجوده والموجود لا يجب ولم يغيب فانهم وهذا اسرار لا تستطر
في كتاب **فرحم** الله الامام ابي حنيفة حيث لم يقل بوجوب السلام
من الصلاة لهذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم بعد الغيبة
لكونها حضرة جمع لا يقع فيها غيبة **ومن ذلك قول** الائمة انه لو قرأ آية
سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد نظهره مع قول بعض الشافعية
انه ينظر ويأتي بالسجود وان كان قد كثر الاية مرارا الى جميع السجرات
فالاول مخفف والثاني مشدد **ووجه الاول** انه لا يخاطب بالسجود الا من
كان منظره **ووجه الثاني** توجه المأموم عليه في قرائة القرآن على غير طهر
فكان الخطاب متوجها عليه بالسجود في الاصل فلهذا كره امره **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة انه لو كرر آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة
عن الجميع مع قول بقية الائمة انه لا يكفي السجود في آية عن السجود في مرة
اخرى بل يكرر السجود على عدد تكرار القرأة **والاول** مخفف **والثاني** مشدد
ووجه القولين ظاهر والله اعلم **باب سجود الشكر**
نقد استجبه الشافعي عند سجدة او اندفاع نقرة فيسجد لله شكرا على
ذلك وبه قال احمد وكان ابو حنيفة والطحاوي لا يريان سجود الشكر بل
نقل محمد بن الحسن عنه انه كرهه كما كره مالك خارجا عن الصلاة وقال
عبد الوهاب المالكي لباس به وهو المعجب من مذهب مالك **فالاول**
مشدد والثاني مخفف **ووجه الاول** ان النعمة لم تنزل دائمة على العبد كما ان
النقمة لم تنزل مرفوعة فلا يجزي العبد شاكرا على نعمه لكن ثم نعم وثم كبري
تجدد وتنمذخ فكان السجود لها اكمل **ووجه الثاني** ايهام العبد بسجوده
الشكر فلهذا كره من كرهه فكان تاركه يقول لا احصي شاكرا على الله لو سجدت له

في

مر

دقيقة

من افتتاح الوجود ودمت علي ذلك ابد الابدين مع تقدير كون ذلك خلقا طليفا لنا
واقعا في خلق له جل وعلا فلهذا كان ترك السجود اظهر في الاعتراض بالنعم والعجز
عن مقابلتها بسجودا وغيره فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب
للمصلي اذا امر بآية رحمة ان يسألهما آية عذاب انه يستعجز مع قول في حنفية
بكرهه ذلك في الغرض فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع الامر** الى مرتبة الميزان
ووجه الاول اظهار العبد الفاقة والحاجة الى الرحمة وترك العقوبة لاسيما في
محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالاكابر الذين يقدرون علي النطق مع تعلم
تجليات الحق تعالى لقلوبهم والثاني خاص بالاصاغر الذين اخرستهم هيبة الله
تعالى فلو امروا بالسؤال لما قدروا علي النطق فكان من رحمة الله تعالى بهم عدم
لتكليف هذا الامام لهم بالسؤال في فراغهم لما فيه من سدة الهيبة والغلظة
بجلا في النوافل لغلظ اسبابها وحقة الهيبة فافهم **باب**
صلاة النفل اتفق الائمة الاربعة علي النوافل المرتبة ستة وهي ركعتان
قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان
بعد العشاء وكذلك اتفقوا علي وجوب فضا الفوات من الفريضين فهذا
ما اتفقوا عليه **واما ما اختلفوا فيه** فمن قول مالك والشافعي اكد
الرواية مع الفريضين الوتر مع قول احمد ان اكد هار كفتا الفجر ومع قول ابي
حنيفة ان الوتر واجب فالاول والثاني مخفف يجعل الوتر والفجر نافلة موكلة
والثالث مشدد يجعل الوتر واجبا **فرجع الامر** الى مرتبة الميزان **ووجه الاول**
قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس للاعرابي حين قال له هل
علي غيرها قال لا الا ان تطوع قطاهه بقي وجوب ما زاد علي الخمس صلوات
الا ان يجيب بعارض كقدره **وجه الثاني** كثرة التوكيد من الشارع في صلاة
الوتر وما اكد فيه الشارع فهو بالوجوب اشبه فيكون مرتبة فوق النافلة
ودون الغرض وفي ذلك من الادب مع الله تعالى ما لا يخفى علي عارف فوجهم
الله الامام ابي حنيفة حيث غاير بين لفظ الغرض والواجب وبين معناها
مجعل ما فرضه الله تعالى علي مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
كان لا ينطق عن الهوي اذ باع الله تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومع ذلك الامام ابي حنيفة علي مثل ذلك لانه صلى الله عليه وسلم يجب رفع
رتبة لشرب ربه علي تشريع هو ولو كان ذلك باذنه تعالى ولم ينظر الي
ذلك من جعل الغرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق انهما
عند الامام ابي حنيفة متفاضلان والخلف معنوي كما هو لفظي لا اظن
يكون ذلك الامر الذي اوجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله في رتبة

ما فرضه الله فاننا لا نعلم من الله الا ما اتانا به الشارع **فان**
ما قلناه ان المكلف يفعل ذلك الواجب وهو معتن به كالغرض وتطير ما قلناه
هنا تحصيله الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لم يلفظ الصلاة دون
لفظ الرحمة والغرض وان كانت الصلاة من الله في اللغة الرحمة تعني الشا
علي شان الاوليا وكثيرا ما بين الشارع اشياء علي سنن واحد ويوجب بعضها
المجتهد باجتهاده كالتحائز فان الشارع ذكره مع قص الاطراف وتنقلا الا يبط
وغير ذلك من خصال الفطرة كالاستنجاء فانه من خصال الفطرة وقال **ك**
المالكية بوجوبه بخلاف من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم
غير واجب وقد ذهل بعضهم عن اصطلاح مالك فظن انه يقول بعدم وجوب
اخذ من قولهم انه سنة فصار يقول ذلك في درسه ويقول الاستنجاء سنة
عند مالك فلو صلي من غير استنجاء صحت صلاته ومالك لم يقل بذلك بلك
او جبه من حيث انه بخاسه يجب ان النافل قبل الصلاة فافهم **ومن ذلك**
قوله الشافعي انه يستحب ان يصلي قبل العصر اربعا وقبل الظهر اربعا وبعدها
اربعا مع قول ابي حنيفة بذلك لكن مع رد الامر الى العبد فقال فيها ان شا
صلي اربعا وان شا صلي ركعتين مع انه شدد في سنة العشاء التي قبلها فجعلها
اربعا كما جعل التي بعدها اربعا **فالاول** سنة الظهر والعصر مشدد
والثاني مخفف وفي سنة العشاء بالعكس **فرجع الامر** الى مرتبة الميزان **وجه الاول**
وجه الاول في الظهر والعصر والعشاء طول زمن الادمان في النافلة قبل
الدخول في الظهر والعصر وذلك لانكشاف جلال الله تعالى للمصلي وقت الظهر
ولقرب القلوب من ربها في وقت العصر لانه ما خوذ من العصر الذي هو الضم
لعصر الشوب وكثافة الحجاب في وقت العشاء علي غالب الناس فلا يكاد
احدهم يتلذذ بمناجاة ربه فيها واما الاربع التي جعلها ابو حنيفة بعدها
فهي كالحجر لعدم كمال الخضوع فيها لكثافة الحجاب فافهم **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين
فان سلم من كل ركعة جاز عند الائمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة فانه منع السلام
من كل ركعة وقاله في صلاة الليل ان شا صلي ركعتين او اربعا او سنا او عشا
بتسليم واحدة فعل واما بالنهار فيسلم من كل اربع **فالاول** مشدد والثاني
فيه تخفيف **وجه الاول** مراعاة حال غالب الناس من قدرتهم علي الوقوف
بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التجاوي فكان تسليمهم من ركعتين في محل
الاعتدال بين الاكابر والاصاغر **وجه من** قال يسلم من كل ركعة مراعاة
حال الاصاغر الذين لا يقدرون علي الوقوف بين يدي الله تعالى في صلاة الليل

ثم

به

او النهار اكثر من مقدار ركعة ووجه قوله اي حنيفة مراعاة حال الاكابر الذين
تقدرون على طول الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل التجلي اكثر من ركعتين
ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل الوقوف بين يدي الله
في النهار على الاكابر واجناسهم به عكس ما عليه الاصاغر الذين لا يجسرون زيار
ثقل التجلي ولا تقصيرها فخرج الله الامام اي حنيفة ما كان اكثر مراعاة لمقام
الاكابر والاصاغر ورحم الله ببقية الائمة ما كان ما كان اكثرهم شفقة على
الائمة **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد اقل الوتر ركعة واكثره احدى
عشرة وادنى الكمال ثلاث ركعات مع قول اي حنيفة الوتر ثلاث ركعات
بشريطة واحدة لا يزداد عليها ولا ينقص منها ومع قول مالك الوتر ركعة
فيلها تنفع منفصل واحد لما قبلها من الشفع ولكن اقله ركعتان فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث قريب منه فخرج الامر الى
مرتبتي الميزان **ووجه الاول** الاتباع لامر الشارع والحكمة في كون العبد
له صلاة الوتر زيادة او نقص مراعاة الشارع لاحوال ائمة على اختلاف
طبقاتهم بالنظر لسعة الحضور وبطيقه في اخر ركعة من صلاة الوتر فرد الفرد
كما قال تعالى وكلهم ائمة يوم القيامة فردا فافهم فمن كان استعدادا قويا
وحصل له الحضور مع الله تعالى في كل ركعة وتاليت ركعة البقي بذلك ومن
لم يحصل له الحضور فله الزيادة حتى يحضر وذلك باحدى عشرة ركعة او ثلاث
عشرة او اكثر كما قال مالك **ووجه** قوله اي حنيفة انه لا يزداد على ثلاث
ركعات كون ذلك ونزول البطل كما ان المغرب ونزول النهار ومن القواعد المقررة
ان المشبه به اعلان المشبه فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما امكن
وقد سمعنا سيدي عليا اخاوص رحمه الله يقول لا يسمى نقلا
الا ما كان له نظير من الغرائب وما لا نظير له لا يقال فيه نقل وانما يقال فيه
عمل بروح خير **وسمعنا** مرارا يقول لا يكون النقل الا لمن كلمت
فرايتم ذلك خاص بالانبياء العصمة وقد يشبه به بعض الاوليا فيكون
له اسم نقل انتهى **وسمعنا** يقول ايضا وجه قوله مالك والشافعي ان يقرأ
في ركعة الوتر الاخلاص والمعوذتين ان من او تر فقد وجد الله تعالى واستقي
هذه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك لبعض ما يكون الى ابليس فلذلك
امر الامامان بقراءة المعوذتين دفعا للشرك به ووسوسة فهو خاص بالاصا
ووجه قوله اي حنيفة انه يقرأ في الاخرة سورة الاخلاص فقط عدم الخوف
من وسوسة ابليس في تلك الحضرة وهو خاص بالاكابر انتهى **ومن ذلك**
قوله اي حنيفة والشافعي ان من او تر ثم سجد لا يعيد الوتر مع قوله احمد ان يسجد

بركعة

بركعة ثم يعيده فالاول تخفيف لعدم اعادة الوتر والثاني مشدد فخرج الامر
الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في
ليلة وهو خاص بالاكابر الذين لا يسيل ابليس على توحيدهم **ووجه الثاني** الاتباع
لبعض الصحابة وهو خاص بالاصاغر الذين لا يحلون من كثرة التوحيد ولا ابليس
عليهم يسيل ومعني الحديث السابق ان من او تر قبل ان ينام فقد وفي ما عليه
فاذا قام يصلي بعد النوم فله ان يختم بالشفع عملا بقوله الشارع لا وتران في
ليلة اي من ختم اخر صلاة بالليل بالشفع فهو تحت امر في ذلك وسنتي ومن
فهم هذا لا يحتاج الى نقص الوتر فافهم **ومن ذلك** قوله مالك في المشهور عنه
والشافعي باستحباب القنوت في النصف الثاني من رمضان في اخر ركعة
من وتر التراويح مع قول اي حنيفة واحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة
وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبدان والي منصور بن مهران والي الوليد
النيسابوري **فالاول** تخفيف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان الشارع فعل ذلك في النصف الثاني من رمضان دون
غيره **ووجه الثاني** ان فعله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضي الدوام
فاخذ الامام اي حنيفة واحمد بالاحتياط ومن الحكمة في ذلك ان الدعاء عقب
التوحيد لا يرد والوتر كالشهادة لله بالفرديّة والاحدية والواحدية وكان
من القنوت الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحضرة ولا يخص العبد نفسه
فيها بالدعاء فافهم **ومن ذلك** قوله اي حنيفة والشافعي واحمد ان صلاة
التراويح في شهر رمضان عشرة ولا ركعة وانما في الجماعة افضل مع قوله مالك
في احد الروايات عنه انها ستة وثلاثون ركعة وان فعلها في البيت اجبا
وبذلك قال ابو يوسف فقال من قدر على ان يصلي التراويح في بيته كما يصلي
مع الامام فالاجب ان يصلي في بيته فالاول فيه تشديد من حيث الام بفعلها
في الجماعة وفيه تخفيف من حيث العدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول وهو خاص بالمنعفا ان الجماعة فيها رحمة بهم لعدم قوة احد
على الوقوف وحده بين يدي الله في عشرين ركعة مثلا فكان الافضل لهم
فعلها في جماعة خوفا ان تزهق نفسه من هيبته الله عز وجل وتخرج من
حضرة لعدم من يتاسى به في ذلك الوقوف بخلاف اذا اصلاها في جماعة
ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين يقدر على الوقوف بين يدي الله
افرادا ومع خوفهم على انفسهم ايضا من الوقوع في الرما بحضرة الناس في المسجد
كما سياتي لسطه ان شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرايض
ومن ذلك قوله مالك والشافعي واحمد انه يجوز نقض الفوات في الاوقات

هم

المنبي عنها مع قول ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرج
الامر الى مرتبة الميزان . **وجه** الاول ان الصلاة لها سبب فكان ذلك كاذن الملك
في الدخول في حضرة بعد ان كان منع الناس من الدخول اليه . **وجه** الثاني
ان الحق تعالى منع من الصلاة في هذه الاوقات منعاً عاماً ولم يستثن صلاة
شئ من المصنعة كاشئ المودة وايضاح ذلك ان هذه الاوقات اوقات غضب
لحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي الملوك في وقت غضبها وذلك لان وقت
الاستئذان لا يوجد فيه لشاخص ظل يظهر بخلافه بعد الزوال فان الشاخص ان
لم يكن ساجداً فظله نايب منابله وانما استثنى العلماء وقت الاستئذان يوم الجمعة
واسماها كتاباً عن الغضب الالهي ووجب استئذاناً حرم مكة من النبي عن
الصلاة فيه في الاوقات المكرهة كون العبد هناك في حضرة الملك الخاصة
فكانه من اهل البيت او خدامه الذين لا يمنعون من القرب من خدمته في وقت
من الاوقات ووجه النبي ان الصلاة من بعد العصر وبعد صلاة الصبح
حتى تغرب الشمس وتطلع وتزفع قدر رجع كون عباد الشمس يتأهبون
للسجود للشمس في ذلك الوقت فهناك الشارع عن موافقتهم في الوقوف
بين يدي الله في ذلك الوقت هو دأب من مشاركتهم في صورة العبادة وان كان
الفقد متخلفاً عن صلي العصر او الصبح في اول وقتها كان النبي في حقه يني
تخبر اي تخبر وسایل لا تخبر بمقاصد كما تقدم في تحرير الاستئذان من
الحايق ما بين البسة والركبة وان كان التحرير بالاصالة انما هو بالاكتماع
بالفرج فقط **وقد** بلغنا ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه راي حديثه
يصلي بعد العصر فقلت فعلام بالدره فقال حديثه انما ينبغي ان موافقة
الكفار وهم الان لم يسجدوا فقال له عمر اكل الناس يجرفون ذلك انتهى
من **سبب** سد العلماء علي المصلي الباب من حين يفعل صلاة العشاء
والصبح ليلا يتسلسل الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فاعلم **ومن**
ذلك قول الشافعي في رجع فوليد واحد في احدي روايتيه انه ليس لمن فانه
شي من السنن الروائية ان يقضيه ولو في اوقات الكراهة كالفرايض .
مع قول ابي حنيفة انما تقضي مع الفريضة اذا فانت . ومع قول مالك انما
لا تقضي وهو القول القديم للشافعي . فالاول مشدد والثاني فيه بعض
تشدد والثالث مخفف . ترجع الامر الى مرتبة الميزان . **وجه** الاول
القياس علي الفرائض اذا فانت بجامع ان لها وقت معين وهي جواير لا يحصل
في الفرائض من النفس فمن قضاهما فقد احسن الادب مع ربه حيث لم يبد اليه
شئاً ناقصاً لنظيره في الاضحية والكفارة وغيرهما وان كان الكلامه تعالى

صلاة

واليه

واليه ووجه قول ابي حنيفة ان الرتبة التي فانت مع فريضة ما تخاكي الادا فلا
ترتفع الفريضة الا معها الجاير لنقصها **وقد** كان علي بن ابي طالب رضي الله
تعالى عنه يقول عجلوا بالركعتين بعد المغرب فانما يرفعان مع الفريضة فيبقا
بذلك غيرهما **وقد** ذكروا ان من اداب ملوك الدنيا ان لا يكون في خادهم
نقص في اعضائه او بر من او حذام في جسده لئلا يقع بصرفهم علي ناقص وما كان
ادباً مع ملوك الدنيا فهو ادب مع ملك الملوك من باب اولي وان كان الحق
تعالى هو الحق لذلك البلا فافهم ووجه قوله مالك والشافعي في القديم
ان الرواية لا تقضي هو ان كل وقت له نصيب من الخدمة واذا فانت وقت
بلا خدمة ذهب فارغ فلا يني يريد العبد ان يفرغ الوقت المستقبل من
تلك العبادة ويملأها الوقت الماضي مع انه كله في الحقيقة فمن اراد جعل
العبادة المستقبل للوقت الماضي فكانه نقل الكتابة من اسفل الصفحة
الي اولها وهذا خاص بنظر الاكابر والاول والثاني خاص بنظر الاصاغر فرحم
الله الائمة المجتهدين ما كان الكثر اذ بهم مع الله وخلفه ومع بعضهم بعضاً
فكلما يذكره مجتهد ذكره المجتهد الاخر مراعاة لمشاهد العباد علواً
وسفلاً من خواص ومجربين **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه ليس
لمن دخل المسجد وقد اقيمت الصلاة ان يصلي تجتة المسجد ولا غيرها .
مع قول ابي حنيفة ومالك اذا امن فوات الركعة الثانية من الصبح استقل
بركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما اذا اقيمت الصلاة وهو خارج المسجد
فالاول مشدد في امر التجتة والثاني فيه تشديد . فرجع الامر الى مرتبة
الميزان . **وجه** الاول غلبة الهيبة والتعظيم علي العبد في الفريضة وعلمه
بشدته مواخاة الله تعالى للعبد اذا دخل بالاذن فيها اكثر من مواخاة
له اذا دخل يادب في النافلة فقصد هذا العبد بفعل التجتة الايمان علي
تخل ما بين يدي في الفريضة من الهيبة والنظيم . **وجه** الثاني شدة مراعاة
تخصيل ركعة من تلك الصلاة في جماعة رجا ان يكون الله تعالى عفر لعبد من
صلي في تلك الجماعة وسفعه في جميع المامومين او عفر لهم معه وربما استحل
الهيبة في عباد فلم يقدر ان يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكانت
تخصيل وقوفه مع الجماعة اولي من استغاله بادب القديم علي حضرة
الله عز وجل وتقوميته المحض ومعد في تلك الفريضة باصطلامه من شدة
الهيبة كما يعرف ذلك من صلي الصلاة علي وجهها فامل ذلك فانه نفيس
ومن ذلك قول ابي حنيفة رحمه الله ان كل وقت يني الشارع عن الصلاة
فيه لا يصح قضاء الصلاة فيه ولا التقل الا لسجدة التلاوة . مع قول الشافعي

س

وغيره ان كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فعلها فيه كالجمعة وركعة الطواف
والمنذورة وسجود النلاوة والركعتين عقب الوضوء فالاول مشدد في عدم صحة
الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وتقدم توجيه هذين القولين في الباب والتفقوا على كراهة التنفل بعد فعل
العصر والصبح حتى تغرب الشمس وتطلع وقال ابو حنيفة من صلى الصبح عند
طلوع الشمس لم يصح واذا شرع فيها فطلعت بطلت صلاته **ومن ذلك**
قوله في حنيفة والشافعي واحدا بكذا كراهة التنفل بعد ركعتي سنتي الفجر مع قوله
ما لك بعدم كراهة ذلك . فالاول مشدد في كراهة الثاني تخفف . فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان . **ووجه الاول** الابتاع فلم يبلغنا ان رسولا الله صلى
الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر شيئا انما كان يتحدث مع اصحابه
فان لم يجد احدا يتحدث معه اضطلع على جنبه ورفع راسه على ذراعه
المنسوب حتى تقوم الصلاة ثم ان ذلك خاص بقوام الليل الذين ادر كوا
وقت التجلي الالهي حتى كادت مفاسلهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة
بعد ركعتي الفجر كالزوال النعب الذي اصابهم فيحمل هذا على حال الاكابر
ويحمل قوله في حنيفة على حال الاصاغر الذين لم يجزروا ذلك التجلي الالهي مع
اليقظة او ناسوا عنه ويصح عمله ايضا على اكابر الاكابر الذين حضروا تلك التجلي
الالهي واقدروا الله تعالى على تحمله فلم ايضا التنفل بقدر ثم عليه كالا صاغر
فاخفهم **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي باستئذان التنفل بمكة من النبي
مع قوله في حنيفة واحدا بكذا كراهة ذلك . فالاول تخفف والثاني مشدد . فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان . **ووجه الاول** ان التنفل بمكة كخدم الملك في داره الماد
لم في الدخول عليه اي ساعة شاؤا من ليل او نهار بخلاف الوارد على الملك من
الافاق ليس لهم الوقوف بين يديه الا بعد اذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان
احدهم من اكبر الامراء فافهم . **ووجه الثاني** ان الخدم ولو كان ما دونهم في الوقوف
بين يدي الملك اي وقت شاؤا فلهذا وهم الادب معه الا باذن جديد اوله لا
الحق تعالى لا يقيد عليه فله ان يرجع عن ذلك الاذن بدليل وقوع الشئ في الامكان
الشرعية والله تعالى اعلم **باب صلاة الجماعة**
اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وانه يجب اظهارها في الناس فان استغوا
منها قتلوا والتفقوا على وجوب بنية الجماعة في حق المأموم وعلى اقل
الجماعة امام ومأموم فافهم عن عيینه فان لم يقف عن عيینه بطلت صلاته
عند احمد وسياتي وعليه انه اذا سلم الامام في المأمومين مسبوقين تقدموا
من يتم بهم الصلاة في الجمعة لم يجز بخلافه في غير الجمعة فانهم اختلفوا في ذلك

كما سيأتي . وكذلك اتفقوا على ان من دخل في عرض الوقت فاقبعت الجماعة
وقد قام الى الثالثة فليس له ان يقطعها ويدخل في الجماعة . وكذلك اتفقوا على
انه اذا انقضت المصروف ولم يكن بينهم طريق او نهر صرح الا بتمام . وكذلك اتفقوا
على جواز اقتداء المتقل بالمتفرض . وكذلك اتفقوا على امامة الاعرج غير مكروهة
الا عند من سير كسياتي . وكذلك اتفقوا على عدم صحة امامة الرجل في الفرائض
وعلى ان الصلاة خلف المحدث لا يجوز . وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع المأموم
على امامه بغير حاجة **فمن ذلك** اما وجدته من مسابيل الاجماع واما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قوله في حنيفة ان الجماعة في الفرائض غير الجمعة فرض كفاية وهو
الاصح من مذهب الشافعي . مع قوله مالك انها سنة وبد قال جماعة من اصحاب
الحنيفة والشافعي . ومع قوله احمد انها فرض عين وليست بشرط في صحة الصلاة
عنده ولكن ان صلى منفردا عن القدرة مع الجماعة انتم وصحة صلاته . فالاول
فيه تشديد والثاني تخفف والثالث مشدد . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان المقصود من الجماعة بالاصالة اقامة شعائر الدين في
دولة الظاهر والباطن بايتلاف القلوب والابدان فلا بد من طائفة في البلد
تقوم بذلك والا دى الى خفا الدين وذهاب النفاذ والتساعد وغلبت
كله اهل الكفر على كلمة اهل الايمان وايضا فان صلاة الجماعة من جملة رحمة
الله تعالى بالاصاغر ليتفقوا بشهود كثرة الجماعة وروية بعضهم بعضا
على الوقوف بين يدي رب الارباب في حضرة تكاد اعضا الانبياء والملائكة ان
تتصل منها فلوان المنفرد اقام في تلك الحضرة وحده وتجلت له هيئته استنقا
لما قدر على ان يقف حتى يتم صلاته من سدة اخلاص اعضاءه حتى خشع فكان
من رحمة الله تعالى به ان امره ان يصلي مع جماعة يصح له ان يسي وتقوية
العرفان بهم كما يعرف ذلك من صلي الصلاة الحقيقية فان من يصلي الصلاة العا
لا يعرف شيئا من ذلك وغايته ان يطهر في ركوعه وسجوده وبجاني معاني
ما يفر من الغرر والاذكار ومثل هذا محبوب مما قلناه لمراعاة الافعال
والاقوال في الظاهر فافهم **ووجه** من قاله انها سنة احكامها بالسنة
التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجها كما ان المجتهد ان ياحقها بالوا
كما في صلاة الجماعة بحكم اجتهاده وهذا الحكم في جميع ما فعله الشارع ولم يبين
لنا مرتبة هل واجب او مستحب فمن كان مقلدا لامام فهو تحت حكمه فيما
يقول من وجوب او ندب ومن لم يكن مقلدا لامام فيكفيه التماسي برسول
الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل فيباني به بقطع النظر عن كونه فرضا او سنة
لبلا بجر ما وسعه الشارع او يوسع ما ضيقه الشارع وعلى ذلك جماعة من اهل

مر

لي

دنة

الله عز وجل ووجه من قال انها فرض عين اخذه بظاهر الاحاديث وامره
تقاي بما في وقت شدة الخوف والتهام الحرب فلو انما تكن واجبة على الاعيان
لسامح تقاي الناس بما في وقت نظاير الروس وقد امر الله تقاي العباد بما في شد
القتال امر اعلم ليسامح احدا في التخلف عنها الا للمحرسة بيقينة المقاتلين
حال استغالهم بالصلاة ومناجاة ربهم فاذا اصلي بهم ما شرع لهم احرموا به كذلك
وفي ذلك من الحكمة انه لولا هؤلاء الذين حرسوا الماكان للمصلين المحصور مع
الله تقاي بل كان احد هم يلتفت خوفا من ان يقتاله العدو ضرورة من حيث
الجزء الذي فيه يخاف من غير الله فانه يدق ولا يتقطع فافهم **ومن ذلك**
قول الجمهور ان الصلاة في الجماعة الكثيرة افضل من قول مالك ان فضل الصلاة
مع الواحد كفضلها مع الكثير فالاول تخفف خاص بالضعفاء الذين لا يقدر
عليه الوقوف بين يدي الله مع الواحد لقلية العلم بامره بما زاد على الجهد البشري
بجلاف غيرهم والله اعلم **ومن ذلك** قوله الشافعي واحمد بان للنساء اقامة
الجماعة في بيوتهن من غير كراهة في ذلك مع قولنا في حقيقة ومالك بكراهة
الجماعة لهن فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الثاني ان الجماعة ما شرعت بالاصالة الا لتأليف قلوب المؤمنين
بعضها على بعض لاجل نصرة الدين واقامة شعائره فان القلوب اذ لم تألف
ربما عارضت بعضها بعضا في ازالة المنكر بغضبا في ذلك العدو الذي طلب
ازالة فيفسد نظام الدين ومعلوم ان النشأ لم يرصدون لمثل ذلك
ووجه الاول تقدير الشارع جماعة النساء في عمره على اقامتهن الجماعة
في بيوتهن وفي المساجد خلف الامام فهو وان لم يكن فيه نصرة في الدين كالجها
وارادة المنكرات ففيه ابتلاء لقلوب المؤمنين والمؤمنات وذلك يؤول
الى نصرة الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل اذا التكليف بالخدمة
عام للذكور والامانات فافهم **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي انه لا يجب
على الامام نية الامامة في غير الجمعة انما هي مستحبة مع قولنا في حقيقة
انه لا يجب عليه نية الامامة الا ان كان خلفه نساء فان كانوا رجالا فلا يجب
واستثنى الجماعة بعرفة والعيدين فقال لا بد من نية الامامة في هذه
الثلاثة على الاطلاق وقال احمد نية الامامة شرط فالاول تخفف والثاني
فيه تخفيف ونسب بين وجهين والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول عدم ورود امر بنية الامامة عن الشارع وايضا
فان صورة الارتباط قد حصلت بربطهم افقاه على افعاله وذلك كان في اقامة
الشعائر ووجه الاول من قولنا في حقيقة ضعف رابطة النساء الرجال في

النفاضة

النفاضة والتعاون على اقامة شعائر الدين فاخناجوا الى توجيه نية الامام
اليهن ليتقوي ربطهن به وبذلك علم توجيه ما اذا كانوا رجالا ووجه استثناء
الجمعة والجمع بعرفة شدة امر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكثرة الجمع في هذه
المصاوات فاستغنى الامام فيما عدا ذلك عن تأكيد الارتباط فيه ووجه قول
احمد الاخذ بالاحتياط ليرتبط المأموم بالامام يقينا وعكسه وهذا خاص
بالضعفاء والاول خاص بالاقوياء الذين يشهدون ارتباطهم بالامام في قلوب
كالامر المحسوس حتى ان بعضهم لا يلتبس عليه احواله لوعظ المبلغ في الافعال
كان كبير للركوع ولم يركع الامام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كانت
عليها السلف الصالح **فصل** ان من ادعى صحة الارتباط الباطن بالامام
ونيل المبلغ في الغلط فهو من اهل التلبس على نفسه فتأمل **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي في اصح قوليه واحمد انه لو نوى المنفرد الدخول في الجماعة
من غير قطع للصلاة صح مع قوله في حقيقة ان ذلك يبطل الصلاة فالاول
تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
انه طلب ارتباط صلته بالجماعة فزاد خيرا وشا ركم في اقامة الشعائر حسب
حاقته ووجه الثاني ان نية الامامة في اثناء الصلاة كالاستئصال بالكلية
عن الحق بخلافها في اول الصلاة سوح العبد بها ليدخل في الارتباط بالامام
وهذا خاص بالاصغر كما ان الاول خاص بالاكابر اوصحاب مقام الجمع فلم يخرجوا
بذلك عن شهود الحق تقاي بل زدادوا به شهود اعما كانوا عليه حال الانفراد
وفي ذلك مع الادب مع الله ما لا يخفى على عارف فانه ما كل احد يقدر على خطا
الحق تقاي من اول الصلاة الى اخرها بلا واسطة وهو مستقر فافهم **ومن**
ذلك قوله في حقيقة ان ما ادركه المأموم من صلاة الامام فاول صلته في
الشهادات واخر صلته في القراءة مع قوله الشافعي انه اول صلته فعلا
وحكما فيعيد في الباقي الفتوة ومع قوله مالك في المشهور عنه انه اخرها
وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم
الاختلاف في علي الامام ظاهر بما لفته الافعال فلا يعيد القراءة بل ربما كانت
قراؤه وحده انتم من قرأته مع الامام من حيث المحصور مع الله تقاي ووجه
الثاني الاخذ بالاحتياط فيوافق الامام فيما هو فيه لئلا يختلف عليه ويأخذ
به ثانيا في محله الاصيل فلذلك كان يوافق الامام في الشهادة والتسبيحات
ولا يستقل بدعا لا تحتاج لان موافقة الامام في هذا الموضع اهم ووجه
الثالث اننا المسبوق بما فعله مع الامام من الشهادة والفتوة وغير ذلك

م

ب

وهو خاص بالاصاغر الذين يتقل عليهم مناجاة الله في القنوت والجلوس وحدهم
كما ان كلام الشافعي محمول على حال الاكابر الذين لهم قدرة على مناجاة الحق جل وعلا
وحدهم فانهم **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة ومالك والشافعي ان من دخل
المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة كره له ان يستأنف فيه جماعة اخري
الا ان يكون المسجد على غير الناس مع قول احمد انه لا يكره اقامة الجماعة بعد
الجماعة بحال من الاول فيه تخفيف والثاني تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول خوف تشتيت القلب عن الامام الاول او حصول تشويش له من
جهة الافتيات عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك وهو متذكر فيسري تكبره
في قلوب المأمومين به **ووجه** قول احمد ان في اقامة الجماعة ثانيا زيادة الاجر
والثواب للجماعة الثانية ان كان صلوات الامام الاول او حصول فقبيلة الجماعة
ان لم يكونوا صلوا وربما كان في الجماعة الثانية من يستحي ان يقف بين يدي الله
وحده في الصلاة او لا يستطيع الوقوف وحده اصلا من شدة الهيبة فانهم **ومن**
ذلك قول الشافعي ان من صلى متفردا ثم ادرك جماعة يصلون استحب له ان
يصل بها معهم **وبذلك** قال مالك الا في المغرب فان صلى جماعة ثم ادرك جماعة
اخرى فالراجح من مذهب الشافعي انه يعيدها وهو قول احمد الا في الصبح والعصر
ومع قول مالك في رواية اخرى ان من صلى جماعة لا يعيده ومن صلى منفردا
اعاد في الجماعة الا المغرب وقال الاوزاعي الا الصبح والعصر وقال ابو حنيفة
لا يعيد الا الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد الا الصبح والعصر **والاول** فيه
تشديد في مسئلة من صلى منفردا ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف
وكذلك ما بعده **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الانباع
وربما كان في الصلاة الاولى نقص فخير في الصلاة الثانية واعا استثنى مالك
المغرب تخفيفا على الناس لصيق وقته ولزاجة العشا بفتح العين له عادة
واعا استثنى احمد المغرب والصبح له في الشارع عن الصلاة بعد فعلها الى ان
تغرب الشمس وتطلع الشمس مع ما في الاعادة من راحة النقل من حيث جواز
الترك وان كان لها حكم الفرض من جهة وجوب القيام بينهما مع القدرة وتخفيف
اخراج منها بغير عذر **فصل** في الصلاة المعادة وجهين وجه اول في النقلة
ووجه الى الفرقة لوجه واحد **ووجه** قول الاوزاعي ما قلناه من النهي
عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الامر على الناس بعد المغرب **ووجه**
قوله ابي حنيفة الا الظهر والعشاء اي فانه يعيدهما كون وقت الظهر وقتا
يغلب فيه الحجاب فلا يكاد يجد فيه باقي الصلاة على الكمال فكان اعادته
جائزة لما فيه من النقص واما العشاء فانه حقيقته تغيب النهار في امر اخر

والمعاشرة عادة مع غلظ الحجاب فيها ايضا ولذلك استحب الشارع لامة تأخيرها
الى ان يمضي ثلث الليل الاول كما اشار اليه حديث لولا ان اسبق علي امي لآخرت
العشا الى ثلث الليل ووجه قول الحسن هو الوجه في قول احمد والله اعلم **ومن**
ذلك قول الامام الشافعي في الجديد ان فرضه اذا اعاد هو الاول والثانية
نطوع مع قول الشافعي في القديم ان فرضه الثانية مع قول ابي حنيفة واحد
والاوزاعي والسعيي هما جميعا فرضه فالاول تخفيف والثاني تشدد والثالث
فيه تشدد به **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول سقوط الخطاب
عنه بفعله **ووجه** الثاني الاحتياط ونية الجبر لما عساه يقع في الاول
من النقص **ووجه** الثالث رد العلم بينهما الى الله تعالى اذ باع الشارع حيث
سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال عبد الله بن عمر وقال حين سئل عن ذلك
الي الله بحسب الله تعالى منهما ما شاء **ومن ذلك** قول الشافعي واحد احسن
الامام اذا احسن بداخل وهو ركن او في التشهد الاخر يستحب له انتظاره مع قول
ابي حنيفة ومالك بكذا ذلك وهو قول الشافعي **والاول** تشدد به استجبا
لانتظار الثاني تخفيف به ترك ذلك اصلا **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان في ذلك عون للاخيه المسلم على تحصيل فضله المقتضى لله في الربوع
مع الركعتين او جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين **ووجه** الثاني المهر وب
من التشريك بين مراعاة الخلق ومراعاة الخلق وان كان مثل ذلك مغفورا
له **وسمعنا** سيدي عليا انما هو ربه الله يقول انما
استحب الامام الشافعي واحدا انتظارا لداخل اذا احسن بما لا امام في الركوع
او التشهد لاحسانهما الظن بالامام وان مثله لا يستغلما انتظار ذلك الداخل
عن ربه عز وجل من حيث انهما من منصب الامام الاعظم ولو ان هذين الامامين
علما ان ذلك يشغل ذلك الامام عن ربه ما استحب ذلك له فانهم **وسمعنا**
رضي الله عنه يقول كلام الشافعي واحد خاص بالامام الذي اعطاه الله تعالى
القوة وجعل له عشرة اعيان فيعين ينظر بها الى الحق جل وعلا وعين ينظر بها
الى الخلق والى ما يفعل وعين ينظر بها الى الحق والخلق معا فعلم ان الكراهة
خاصة بالاصاغر اما الاكابر فلا يعزهم ذلك قطعا فانهم **ومن ذلك**
قوله الامام احمد وهو الرابع من مذهب الامام الشافعي انه لو نوي المأموم معا
امامه من غير عذر لم ينظر مع قوله ابي حنيفة ومالك انهما ينظر **والاول**
مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان تمام
الصلاة خلف الامام انما هو ادب بدليل صحة صلواته فادى فيها عدي الجملة
والصلاة المعادة **ووجه** الثاني انه بالدخول معه كانه ربط بينه باتمام

ب

رقعة

الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة بالنية وذلك مبطل ومنصب الامام في الصلاة
يجل عن جواز الخروج من طاعته وموافقته كالامام الاعظم بل الامامة في الصلاة
هي منصبه بالامانة فمن فارق امامه فسق ومات ميتة جاهلية لمن فارق اتباع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وخروج عن شرعه لا سيما ان اوهمت المفارقة الفتح
في دين الامام فانهم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي بصحة قدوة المأموم
بالامام وبينهما منرا وطريق مع قول ابي حنيفة انهما لا تفصح فالاول تحقير الثاني
مشدد **وجه الاول** ان المراد معرفة المأموم بانتقال الامام وهو حاصل
وجه الثاني ان شرط الارتباط ان لا يحول بين الامام والمأموم حائل ولو معنويا
فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الاجسام كذلك انقطعت من حيث
القلوب كما اشار اليه خبر ولا تختلفوا عليه فتختلف قلوبكم فانه صلى الله عليه
وسلم حكم باختلاف القلوب لا اختلاف العبد وروى عدم استواءهما في الموقف فلكل
من القولين **وجه ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان من صلى
في بيته بصلاة الامام في المسجد وهناك حائل يمنع روية الصفوف لم يصح
مع قول ابي حنيفة في المشهور عنده انه يصح **وجه الاول** مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ذهاب الشعار المقصود من
صلاة الجماعة في دولة الظاهر للخلق **وجه الثاني** حصول الشعار في دولة
الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فلكل وجه **وقدر ان** من يصلي
خلف امام بيت المقدس او مكة وهو بمصر لا يتجه بحبال ولا غيرها ولكن قد رأت
هذا فضيلة امثال امر السارح بالاجتماع في مكان واحد **وكان** كيدي
علي الخواص رحمه الله يذهب الى مكة وبيت المقدس وغيرهما فيصلي مع الامام
ثم يرجع ويقول اتباع السنن اولي وكذلك كان يفعل سيدي ابراهيم المنبوي
كما اخبرني بذلك شيخ الاسلام زكريا رحمه الله انتهى **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز اقتداء المفترض بالمتفعل كما لا يجوز عندهم
ان يصلي فرضا اخر مع قول الشافعي ان ذلك يجوز **وجه الاول** مشدد والثاني
مخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **وجه الاول** ظاهر قوله صلى الله
عليه وسلم ولا تختلفوا عليه اي الامام فتختلف قلوبكم فانه شمل الاختلاف عليه
في الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الظاهرة علي حد سواء **وجه**
الثاني كون اختلاف الافعال لقلوب لا يظهر به مخالفة الامام عند الناس فالامة
الثلاثة راعوا المخالفة القليلة والشافعي راعي المخالفة الظاهرة ولا شك ان
من راعي الباطن والظاهر معا اكمل من راعي احدهما مع جواز كل منهما على انفراد
فانهم **ومن ذلك** قول الايمنة الثلاثة بعد عدم صحبة ائمة الصبي المميز في

الجمعة مع قول الشافعي بجواز الاقتداء به فيها كغيرها وان كان البالغ اولى من الامانة
من الصبي بخلافه فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه الاول** ان منصب
الامانة في الجمعة وغيرهما من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على ان من شرطه
ان يكون بالغا **وجه الثاني** ان المراد عدم اخلاؤه بواجبات الصلاة وادائها
وذلك حاصل بالصبي المميز الذي يميز بين الفريض والسنن ويخرج عن الصلاة
مع الحدث والخمس وايضا فانه لا ذنب عليه بخلاف البالغ فاشبه الامام العادل
المحفوظ من الذنوب فانهم **ومن ذلك** قول الايمنة الثلاثة بان امامة العبد
في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قوله ابي حنيفة بكراهة امامة العبد
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **وجه الاول**
سلوك الشارع علي امامة العبد باصحابه وقوله صلى الله عليه وسلم الا افضل
لحر علي عبد ولا عبد علي حر الا بالتقوي وربما يكون ذلك العبد اتقى لله من الحر
واكثر ذل وانكسار ايتين يدي ربه فيكون مقدما عند الله على الحر الذي عنده
كبر وعزة نفس **وجه الثاني** كون الامامة في الاصل من منصب الامام
الاعظم ومعلوم انه يشترط ان يكون حرا فلكذلك القول في نفيه وان كان البدل
ليس من شرطه ان يكون علي صورة المبدل من كل وجه فانهم **ومن ذلك**
قول الامام الشافعي ان البصير والاعمى في الامانة سواء مع قول ابن سيرين
وابي حنيفة ان البصير اولى واختاره ابو اسحاق الشيرازي من الشافعية
وجماعة مع انها صحيحة بالاتفاق **وجه الاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** عدم ورود نهي في ذلك مع ان المدار
علي نور القلب عند الله تعالى لا علي نور البصر الظاهر **وجه الثاني**
ان الامانة من منصب الامام الاعظم فكل لا يكون الامام الاعظم اعمى فذلك
نايبه **ومن ذلك** قول الايمنة الثلاثة بكراهة من لا يعرف ابوه مع قوله
احمد بعدم الكراهة **وجه الاول** مشدد والثاني مخفف **وجه الاول** طلب
الايمنة انقال السند بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف
المأمومون اباه مقطوع النسب والوصلة بحضرة خطاب الله عز وجل لان
ولنا لا ينبغي ان يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله تعالى بالقرابة
والدعائنا والمسئولين لتقصده ولكونه تولد من معصية كما اشار اليه قوله تعالى
في الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا وايضا فقد روي عن بعضهم انه قال ان
الله تعالى راعي السند الباطن كما راعي السند الظاهر اولى **وجه الثاني**
عدم ورود نهي في ذلك ويقول صاحبه قد امرنا الله تعالى بالسمع والطاعة
لمن والاه علينا وان كان ناقضا ادبا مع الله الذي ولاه وتقصده راجع الى

نفسه لا يتعداها البتة فانهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحد
 في احدي روايتيه لصحة امامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك واحد في
 اشهر روايتيه انما لا يفتي ان كان فسق بلا تاويل ويعيد من صلي خلفه الصلاة
 وان كان بناويل اعاد ما دام الوقت **فالاول** مخفف **والثاني** مشدد بالشروط
 الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول صلاة الصلوات خلف
 اجماع قاله بن عمر وكفي به فاستقوا وقد احصوا من قتلهم من الصحابة والتابعين
 قبلوا مائة الف وعشرين الفا واغاصهم **الاخوة** المذكورين صلاة المأمومين
 خلفه لانه يحتمل انه يتوب عقب كل ذنب توبة صحيحة واغاصها خلفه
 لاحتمال آصاره وقال بعضهم لا يقبل لنا الصلاة خلفه فاستقوا اذا اتي ما فعل
 الصلاة على الكمال لانه ما بين تكبير لله وقراءة ركوع وسجود وسبح و تسبيح واستغفار
 من حين يحرم لها الى ان يسلم منها فلا يوصف بنفسه في جزء منها وانما جاز
 الكراهة من استصحاب الذهن فسق الذي فعله خارج الصلاة الى ان دخل
 في الصلاة وذلك نقص موجب لكراهة المأمومين للامام وقد صرح الشرع بعدم
 رفع صلاة من امر قوما وهم له كارهون وقال اجعلوا عيتم خباركم فانهم
 وقد اكرم فيهم بينكم وبين ربكم انتهى **ووجه** من قال بعدم صحة امامته عدم
 انفصال السند للمأمومين بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط بالباطن
 اذا الفاسق لا يصح له دخول حضرة الله تعالى صلبا بحيث يظهر من ذنوبه
 كلها فان الذنوب الباطنة فضلا عن الظاهرة حكمها كالنجاسة المحسوسة
 عند الله على حد سواء كما ان من صلي وفي بدنه نجاسة لا يبقى عنها او لمعة
 بلا طهارة لا يفتي صلاة فكل ذلك من تدنس بالذنوب وفتنى بها فانهم **ومن**
ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرأة في صلاة التراويح
 بالرجال **مع** قول احمد يجوز ذلك لكن بشرط ان تكون متاخرة **فالاول**
 مشدد **والثاني** مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
 نهي الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب
 الالمام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة **ووجه** الثاني عدم النهي في
 امامتها في التراويح من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند احمد وان كانت
 حسنة بخلاف امامتها في مثل العيدين والكسوف والاستسقاء وغيرها
 مما شرعت فيه الجماعة فلا يصح امامتها فيها اجماعا اجلا لا لمصعب الشارع
 لانتهازه عن القيام به الرجال ويتقدم لنا لسنا فان ذلك يؤذن بقلته
 الاغتناء فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الفقه الذي يجس النجاسة
 اولي من الاقرام مع قول احمد ان الاقرام الذي يجس النجاسة كله ذلك احكام

الصلاة اولي **فالاول** مشدد في معرفة الفقه دون القراءة والثاني عكسه **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان معرفة المصلي واجبة الصلاة فقط اولي
 من الاقرام الذي لا يعرف الواجبات **ووجه** الثاني عكسه لزيادة كثرة حمل
 الوحي لاسيما ان كان يحفظ القرآن كله ومما جاء هذا القول بقوله الاصل الصلاة
 من طوق الامام في السهو او فيما يجمل بالعمية ويصح حمل قوله الامام احمد على الاقرام
 الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لبقية الائمة فتأمل
ومن ذلك قول ابي حنيفة لا تنفع صلاة القاري خلف الاي لبطان صلاة تمام
 مع قول مالك ببطان صلاة القاري **ومع** قول الشافعي بصحة صلاة الاي بلا
 خلاف وببطان صلاة القاري على الارح من القولين **فالاول** مشدد **والثاني**
 فيه تشديد وكذلك الثالث **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان قالوا والاي الذي
 لا نعم الفاتحة **ووجه** الاول نقص الاي عن منصب الامامة فهو كالمرأة اذا
 صلت بالرجل فان قيل بصحة صلاة تمام دون الرجل **ووجه** الثاني ان صلاة
 الاي في نفسه صحيحة لانه صلي بحسب ما قدر عليه من الفصاحة بخلاف القاري
 ما كان له ان يصلي خلف ناقض لكن وبذلك يوجه ارجح قول الشافعي رحمه الله
 ويعم حمل الاول على حال اهل الورع والاحتياط **والثاني** والثالث علي من
 كان دونهم في الاحتياط فتأمل **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد بصحة صلاة
 من صلي خلف محدث في غير الجماعة بشرط ان له حديثا ما في الجمعة فلا يصح الا بشرط
 ان يتم العدد بغيره **مع** قول ابي حنيفة بتفط صلاة من صلي خلف المحدث بكل
 حال **ومع** قول مالك ان كان الامام ناسيا لمحدث نفسه صحت صلاة من خلفه
 وان كان عالما بطلت **فالاول** والثالث فيهما تشديد **والثاني** مشدد **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول العمل بقول المتقدم طهارة امامه عن الحدث
 الا في الجمعة لا بشرط كمال العدد وصحة صلاة تمام فيها والمحدث لم تنفع صلاة ولتند
 شدد الا بجمعة في الجماعة خلف امامه دون غيرها **ووجه** الثاني العمل بقوله
 تعالي ولا ترموا زرة و زراخري وتوجب الشق الاول من قول مالك لتوجيه
 الاول فانهم **ومن ذلك** قول الشافعي بصحة صلاة القاير خلف القاعد
 بعذر **مع** قول ابي حنيفة واحمد انهم يصطلون خلفه فغود او هو قول مالك
 في احدي روايتيه **فالاول** مخفف **أخذ** بالاحوط **والثاني** مشدد في الغود
 أحد بالرخصة **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان الله تعالي
 كلف كلام الامام والمأموم ان يبذل وسعه وقد بذله كلاهما وسعه ووجه
 الثاني العمل بحديث واذا صلي يعني الامام قاعدا فملاوا اجمعين وهذا
 الحديث وان كان منسوخا عند جماعة فلم يثبت لسنه عند صاحب هذا القول

منه

في

فجوز العمل بسد الباب الاختلاف على الامام في افعاله الظاهرة مطلقا فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه يجوز للمراكم والساجدان ما تعابا المومي في الركوع **ومن ذلك** مع قول ابي حنيفة ومالك بان ذلك لا يجوز **فالاول** محقق والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** كون الشارع لم يكلف كل واحد من الملتزمين الا بقدر استطاعته **ووجه الثاني** ان المومي لا يصلح ان يكون اماما لان الايمان لا يمتد الى اليه اثر الناس وربما التبتت الحركات الفعيلة لانه ينقصهم اياها **ومن هنا** قالوا ان تصرف الامام لا يكون الا بالمصالح فافهم **ومن ذلك** قول الامام مالك والشافعي واحمد انه لا ينبغي للامام ان يقوم للصلاة الا بعد فراغ المودن من الاقامة فيقوم حينئذ بعدل الصفوف **مع قوله** في حنيفة انه يقوم عند قوله المودن حي على الصلاة وتبعه من خلفه فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام واحرم فان تمت الاقامة اخذ الامام في القراءة **فالاول** محقق والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** انما تعام الاذان في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل الا بتمام لفظ الاقامة **ووجه الثاني** ان قول المودن حي على الصلاة اذن في الوقوف اي هلموا الى الوقوف بين يدي ربكم فمنهم السريع ومنهم البطي فمن كان اسرع للوقوف بين يدي الله هناك اقرب من الله تعالى في الجنة واسرع في النهوض على الصراط فافهم **ومن ذلك** قوله الايمة الثلاثة ان الواحد يقف عن يمين الامام فان وقف على يسار الامام ولم يكن احد على يمين الامام لم تبطل صلاته **مع قوله** احمد انما تبطل **ومع قوله** سعيد بن المسيب يقف المأموم عن يسار الامام **ومع قوله** النخعي يقف خلفه الى ان يركع فان جاء اخر والاوقف عن يمينه اذ اركع **فالاول** محقق لعدم بطلان الثاني والثاني مشدد والثالث محقق والرابع مفصل **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** الاتباع ويكون اليمين اشرف **ووجه الثاني** ان فيه مخالفة السنة **وقد** صرحنا الاحاديث بردها كل من خالفها **ووجه الثالث** كون اليسار محل القلب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء ولذا كان من يجلس على يسار القلب اعلى مقاماً من يجلس على يمينه واذا مات القلب الذي على اليسار وقد مضى كابر الدولة على ذلك ايضا **ووجه الرابع** ان موقف المأموم حقيقة انما هو خلفه اي بعده كما هو في بعده في الافعال فاعلم ذلك **ومن ذلك** اتفاق الايمة على ان الرجلين يصفان خلف الامام اذا جاء معاه **مع قوله** بن مسعود ان الامام يقف بينهما **فالاول** دليله الاتباع والثاني ان فيه عدل بينهما **ووجه الاول** ان الاثنين صف **ووجه الثاني** ان الصف ما يكون ثلاثة فاكثروا **ومن ذلك** قول الشافعي انه اذا حضر رجال وصبيان

ورثه

وخناثا

وخناثا ونسأ يقف خلف الامام الرجال ثم الصبيان ثم الخناثا ثم النساء **مع قوله** وبعض اصحاب الشافعي انه يقف بين كل رجل صبي ليتعلم الصلاة منهما **فالاول** محقق والثاني مشدد **ووجه الاول** ان البالغين اولي بالتقديم والصبي من جنس الرجال على كل حال واكتفى بحمل انه ذكر في تقدمه على النساء **ووجه الثاني** مراعاة تعليم الصبي افعالا الصلاة ممن يكون عن يمينه ومن يكون عن شماله فانه اسهل في التعليم ممن هو امامه فقط **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه اذا وقفت امرأة في صف الرجال لم تبطل صلاته واحد منهم **مع قوله** في حنيفة يبطلان صلاة من على يمينها ومن على شمالها وصلاة من خلفها دون صلاتها هي **فالاول** محقق وهو خاص بالاكابر الذين لا يلهمهم عن الله شي من شهوات الدنيا وغيره **والثاني** مشدد وهو خاص بالاصغار الذين يميلون الى الشهوات بحكم الطبع **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة ان من صلي منفرد خلف الصف صححت صلاته مع الكراهة عند بعضهم **مع قوله** احمد يبطلان صلاته ان ركع مع الاما وهو وحده **ومع قوله** النخعي لا صلاة لمن صلي خلف الصف وحده **فالاول** محقق والثاني فيه تشديد والثالث مشدد **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان مدار القدرة على الاقتداء بالافعال دون الموقف وانما كره ذلك لخروجه عن صورة الاجتماع الظاهرة التي شرع لاجلها الجماعة من حيث انهاد هليلج اجتماع القلوب كما اشار اليه حديث تشوية الصفوف في قوله ولا تختلفوا عليه اي الامام فتختلف قلوبكم **ووجه الثاني** ان الواقف خلف الصف حكمه حكم من يربط صلاته بامامه وفعل معه ركنا وذلك يقطع ارتباط صلاته خلف الامام بخلاف ما اذا لم يركع فيحكم بجملة صلاته لغفر الزمن ومن هذا يعلم توجيه كلام النخعي **ومن ذلك** قوله في حنيفة واحمد والشافعي في ارجح قوليه يبطلان من تقدم على امامه في الموقف **مع قوله** مالك بصحة صلاته **فالاول** مشدد وفي الموقف **والثاني** محقق فيه **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** مراعاة منصب الامام في الظاهر من حيث ان الواقف امام امامه فيه من سوء الادب ما لا ينبغي وليس هو بمنفرد بامامه عند من يراه فانه واقف في مكان الامام **ووجه الثاني** ان الله تعالى نصب الامام في الارض كالنائب عنه في تبليغ امره ونهيه لا غير كما ان الحق تعالى لا يتخير في جهة فكذا لا يبايحه من حيث المعنى وكما اننا لا نشاء الامام الله وهو في غير جهة فكذا لا نقول في النائب يجب افعاله ان تكون تبعاً لافعاله ولو لم يكن في جهة القبلة ويؤيد الامام مالك في ذلك اختلاف الصحابة في صلاة رسول

مر

ط

تتبي

الله صلى الله عليه وسلم خلف ابى بكر فان طائفة من الصحابة كانت تقول ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدم ابى بكر عليه في الموقف وتقريره له على
ذلك وهذا اعلم شاهد لصحة صلاة المأموم مع تقدمه في الموقف على امامه
لكن لما نظرت اليه احتمال ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مأموما مستظرا
الاحتجاج به عند الائمة الثلاثة فافهم وهذا اسرار يعرفها اهل الله تعالى لا ينظر
في كتاب **ومن ذلك** قول الامام مالك ان من صلى في داره بصلاة الامام
في المسجد وكان يسمع التكبير صحت صلاته الا في الجمعة انه لا يصح الا في الجماع
اورحابه المنفصلة به مع قول الامام ابو حنيفة صلاة من ذكر خلفه في الجمعة
وغيرها مع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم باتتالات الامام دون المشاهدة
ودون التحلل في الصفوف وهو قول النخعي والحسن البصري وبه قال الشافعي
فالاول فيه تشديد والثاني تخفيف **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **ووجه**
الاول ان مراد الشارع باجتماع الناس في الجمعة شدة الالتفات ليتقوا
على القيام بالجهد وشعائر الدين فخاف الامام مالك قياسا على قوله صلى الله
عليه وسلم ساءوا صفوفكم ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم فحلم بوقوع الاختلاف
في القلوب باختلاف الموقف واذا اختلفت القلوب وقع التقاطع والتدابير
والعداوة وصار كل واحد يخاص الآخر في قوله واغفاله ولو امر بجمعهم
او ينعى عن متكرور من شك فليجرب واحفظ عن الامام مالك انه سئل عن الصلاة
في البيت المنفصل بالمسجد هل يلحق برحابة حتى تقع الصلاة فيه مطلقا ولا صحت
انتهى **ووجه** هذا ان كل مكان احتاج الدخول اليه الى استئذان فهو بيوت
الناس اشبه فان بيوت الله لا تحتاج الى اذن من الخلق **ووجه** الثاني وما
بعده من اصل المسئلة ان الاعتبار بالعلم باتتالات الامام صحت صلاته وكان
معه في موضع واحد ومن هنا يعلم صحة صلاة من صلى بمصر خلف من يصلي
بالحرم المكي او بيت المقدس مثلا اذ الكسف له عنه وصار يعرف اتتالاته
لان اصحاب هذا المقام قلوبهم متعلقة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد الشرف
لزال الحسد والبغضاء من قلوبهم فلا يحتاجون الى قرب الاجسام بل ربما كانت
اجسامهم مع البعد اقرب من النفاق بحب الدنيا بكنف اجنبه كما قال تعالى
تخسبهم جميعا وقلوبهم شتى والله اعلم **باب**
صلاة المسافرين اتفق الائمة كلهم على جواز الفجر وعلي انه اذا كان السفر
الثر من مسيرة ثلاثة ايام فالفجر افضل **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **ووجه**
الاجماع واماما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام ابو حنيفة ان الفجر
عزيمة مع قول الائمة الثلاثة انه رخصة في السفر اجابته ومع قوله داود انه

لا يجوز

لا يجوز الا في سفر واجب وعنه ايضا انه يخفى بالخوف **فالاول** تخفيف **والثاني** تشدد
والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع **فخرج** الامري مرتبتي الميزان **ووجه**
الاول ان بعض الناس ربما انفرت نفوسهم من الفجر فشدد الامام ابو حنيفة عليهم
فيه كما قالوا في مسج اخف انه اذا انفرت منه النفس وجب ليخرج عن العميان
للشارع في الباطن **ووجه** الثاني التخفيف على العباد فان السفر فطنة
المستنفذ ولو سافر العبد في محقة فمن وجد قوة في نفسه كان الانعام له افضل
ومراد الشارع من العبادات باي احدهم الى العبادات بانشرح صدره وسرور
وبعد ذلك من جملة فضل الله عليه الذي اهله لان يقف بين يديه ويناجيه
كما يناجي الانبياء والملائكة وما كان يجد في نفسه حصر او ضيقا من طول الوقوف بين
يدي ربه فالفجر له افضل لئلا يصير واقفا كما لمكره في محقة الله تعالى على ذلك
قال تعالى فمن يرد الله ان يهديه لشيء يسخره للاسلام ومن يرد ان يضله
يجعل صدره ضيقا حرجا كما بما يصعد في السماء فالاول خاص بالا صاغر والثاني
خاص بالمتوسطين **ووجه** الثالث ان السفر الذي قصر النبي والصحابة
فيه كان واجبا من حيث انه بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وداود
راسر على اهل الظاهر فوقف على حدهما كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقفا
عليه كلما كان واجبا من السفر وكذلك تخفيفه الفجر بالخوف هو على حده
ما ورد في القرآن فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز الفجر
في سفر المعصية ولا الترخص فيه برخص السفر بحال مع قول الامام ابو حنيفة
يجوز الترخص في سفر المعصية **فالاول** تشدد **والثاني** تخفيف **فخرج** الامري
مرتبتي الميزان **ووجه** الاول كون الرخص لا تنطبق بالمعاصي وقد قال
تعالى في المغنطراي اكل الميتة فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثمه وقال
فمن اضطر غير باغ ولا عاد ومن كان باغيا او منقاد يا حده وداود الله فهو عدا الله
لا يستحق نزول الرحمة عليه ولا التخفيف عنه بل عيقته الوجود كله ومن عيقته
الوجود كله فاللا يثق به اكل اكل الخدمة وزيادة الركوع والسجود حتى يقبله
السيد ويرضى عنه ويهيئ ان يرضي ربه بصلاة تامة من غير قصر وادق
من هذا الوجه ان تكليفه بطول الوقوف بين يدي ربه بزيادة ركعتين وهو
عقبان عليه اشده عليه من دخول النار فكما وقف بين يديه ينظر اليه نظر
الغضب وذلك من اشده عقوبة لباطنا **ومن هنا** يعلم توجيه قول ابى
حنيفة بان العاصي يقصر خوفا عليه من حصول زيادة المفت بطول وقوفه
بين يدي الله وهو عقبان عليه فكان الفجر في حقه رحمة به وقال بعضهم
ان الرخص انما وضعت بالاصالة لا تنقص الناس حقا ما هو العاصي فاشه

س

مر

لا انفصافا فكلان عدم جواز الفطر له من باب دبلوناهم بالحسنات والسيئات
 العلم برجعون فمن منع من العلم جواز الفطر له فمراة ان يتبينه بذلك على فتح فعله
 فينبوب شرير خص وكذلك من جواز الفطر له فمراة ان ينظر جواز توسعة الله تعالى
 عليه مع عصيانه له وعدم قطع احسانه اليه ليستحي من الله فيرجع فزجني الله عن
 الايمنة الثلاثة كما كان ادق مداركهم وجزاهم الله خير اعز الله بينهم فانهم **ومن**
ذلك قول الايمنة الثلاثة ان الاتمام جائز اذا بلغ السفر ثلاث مراحل ويعبر عن
 ذلك بحسبة ثلاثة ايام مع قول في حقيفة ان ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية
 فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول ان الاتمام هو الاصل والفطر
 عارض فاذا رجع الانسان الى الاصل فلا حرج عليه **وجه** الثاني الاتباع
 للشارع وجمهور الصحابة في هذه الرخصة فان الاتمام عمت رخصة الشارع وما
 رخصه الامم عليه بمصالح العباد فالمرخص منبوع والتمر بما يطلق عليه مبتدع
 فزجج الامراي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الايمنة الثلاثة انه لا يفطر حتى
 يجاوز مبيات بلده ولا يجازيه عن عيونه ولا عن يساره وفي الرواية الاخرى
 انه لا يفطر حتى يجاوز ثلاثة اميال **ومع** قول امارته من ابي ربيعة ان له الفطر
 في بيته قبل ان يخرج للسفر وصلي بالناس مرة وكعتين في بيته وفيهم الاسود
 وغير واحد من اصحاب عبد الله بن مسعود **ومع** قول مجاهد انه اذا خرج
 نهارا لم يفطر حتى يدخل الليل وان خرج ليلا لم يفطر حتى يدخل النهار فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا وكذلك الرواية الثانية عن
 مالك والرابع مشدد **فزجج** الامراي مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان شرع
 في السفر بمفارقة البيات ولو من جنب واحد **وجه** الثاني انه لا يشترع في
 السفر حقيقة الا بمجاوزة البلد من جميع اجواب **وجه** الرواية الثانية عن
 مالك انه لا يسمى مسافرا الا بمفارقة الى حد لا يتعلق ببلده غالبا وذلك
 بمجاوزة الزمروج والبياتين وهي في الغالب لا تبعد عن البلد فوف ثلاثة
 اميال **وجه** من قال يفطر في بيته اذا عزم على السفر انه جعل حصول بيته
 السفر مبيحة للفطر وقد حصلت البينة **وجه** قول مجاهد ان المستقاة التي
 هي سبب الرخصة لا يحس بها المسافر عادة الا بعد يوم او ليلة وادق من هذه
 الاوجه كلها كون المسافر كلما قرب من حضرة الله تعالى التي منتهى فقد المسافر
 كان مأمورا بالتخفيف لطوي المدة ويجالس ربه في تلك الحضرة وتامل السراج
 لما قصده الظمان على ظن انه ما كيف وجد الله عنده وهذا لا يشع به الا
 كل من عرف الحق جل وعلا في جميع مراتب التفرات فان الحق تعالى قد
 اوصانا بتباديت حقوق ابحار ومعلوم انه تعالى لا يؤمننا على خلق حسن

الا وهو له بالاصالة وكيف يامرنا بالظن الجميل به عند طلوع روحنا ولا يؤفينا
 ما ظنناه به من شهوده عندنا منها سيرنا وفقدنا فاعلم ذلك **ومن ذلك**
 قول الايمنة الثلاثة انه لو اقتدي بحسب عميق في جزء من صلاة لزمه الاتمام
 مع قوله مالك رحمه الله لا بد من صلاة خلفه ركعة فان لم يدرك خلفه ركعة
 فلا يلزمه الاتمام حتى انه لو اقتدي بمن يصلي للجمعة خلفه ونوي هو الظهر فزجج
 لزمه الاتمام لان صلاة الجمعة في نفسها صلاة مقيم **ومع** قول احمد رحمه الله
 يجوز فطر المسافر خلف المقيم وبه قال سحاق بن راهوية رحمه الله **فالاول**
 مشدد في لزوم الاتمام لمن اقيم خلف مسافر في جزء من صلاة والثاني فيه
 تخفيف الا في صورة الجمعة والثالث مخفف **فزجج** الامراي مرتبتي الميزان
وجه الاول تقسيم منصب الامام ان يخالف احدا من التزمه من متابعه ويتبع
 هو **وجه** الثاني انه لا يسمى تابعا له الا ان فعل معه ركعة اذا الباقى كما
 لتكررها **وجه** الثالث ان كل واحد ليجل بيته نفسه التي ربطها مع الله
 تعالى وتنتج ما ربط مع الخلق اذ هو الادب الكامل لا سيما ان كان يتأذي بنقل
 الصلاة من حيث انها تطول على مسافة الوصول الى مقصده الذي هو عبارة
 عن دخول حضرة الله تعالى في خاصية نجا لسته كما امر ايضا حجة انفا والله اعلم
ومن ذلك قول الايمنة الثلاثة ان الملاح اذا سافر في سفينة فيها اهله
 وماله له الفطر **مع** قول احمد انه لا يفطر قال احمد وكذلك المكاربي الذي
 يسافر دابحا خلفه فيه الايمنة الثلاثة ايضا فقالوا ان له الفطر خصا بالفطر
 والفطر **فالاول** مخفف والثاني في المسيلتين مشدد **فزجج** الامراي مرتبتي
 الميزان **وجه** الاول كونه مسافرا عن وطنه الاصلي وعن اهله واصحابه
 اذ السفينة ليس بوطن حقيقة فكانها سايجة به في برية فكان له الفطر
 والفطر **وجه** الثاني في المسيلتين يقول من كان اهله وماله في سفينة
 فكانه حاضر ببلده فلا يترخص برخص السفر ومدار الامر على ان السفر مشتق
 من الاسفار فكل من كشف له عن حضرة الله كان له الكشف الفطر طلبا لسرعة
 دخولها اذ الصلاة معدودة عند الغارفين من جملة السفر فلا يدخل حضرة
 الله الخاصة الا بانته الصلاة والله اعلم **ومن ذلك** قول الايمنة الاربع
 وغيرهم من جماهير العلماء انه لا يكره لمن يفطر التقل في السفر زيادة على
 الرواتب وكره ذلك عبد الله بن عمر واخر علي من رآه يفعل وقال لو طلبت
 من الشارع ذلك ما اباح لنا الفطر في السفر **فالاول** رد الى همة المسافر وعن
 والثاني فيه شدة الرحمة به ويسمى بهي شفقة وله نظاير كثيرة في الشريعة
 فان الشارع اولى بالمؤمنين من انفسهم **فزجج** الامراي مرتبتي الميزان

يل

به

مه

ووجها لاوله ان طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لاحد منه الابدليل ولم
 يرد لنا دليل في ذلك فيما بلغنا ووجه الثاني ان السفر عادة محل المشقة واستقال
 البال عن مراقبة الله تعالى فمن تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد تكلف نفسه
 شططا لا يقدر على جمع قلبه كما ينبغي له في الحضره غالبا فكان حكمه حكم من لم ياذن
 له الحق تعالى في الوقوف بين يديه فلا يعان على ما فعل لان الشارع ما ضمن
 المعونة الا لمن كان تحت امره واذا كان غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله
 في فراغه من اولها الى اخرها فكيف بما زاد فاحتمل وانبع الجمهور فان اتباع
 الجمهور الصواب والتابعين اولي من مخالفتهم اذا المتفق المحذور والافقوله
 ابن عمر اولى فيحمل قول الجمهور على حال الاكابر وكلام بن عمر على حال الاصاغر
 والله اعلم **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي انه لو نوي المسافر اقامة
 اربعة ايام غير يوجي الخروج والدخول صار مقبلا مع قوله الى حنيفه انه لا يصير
 مقبلا الا ان نوي اقامة خمسة عشر يوما فما فوقها ومع قوله بن عباس تسعة
 عشر يوما ومع قوله احمد انه لو نوي مدة يفعل فيها اكثر من عشرين صلاة اثم
 فالاول مشدد وكذا الرابع وقوله الى حنيفه وابن عباس قوله فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاخذ بالاحتياط وتقليل زمن
 الرخصة وهو خاص بالاصاغر الذين يودون الفرائض مع نوع من النقص
 فحمل لهم الاقامة مدة الفجر وهي مدة معتدلة ليلا يطول زمن الرخصة فينقص
 راس ما لهم لعدم اتمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين يودون الفرائض مع الكمال
 اللاتي بمقامهم فلم الزيادة على الاربعة ايام لان كل ذرة من صلاة تم ترجع على
 قناطر من اعمال الاصاغر ويصح ان يجعل الاول بتقليل الثاني وبالعكس من
 حيث ان الاكابر يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله ولا يصبرون على
 الحج الطويل بخلاف الاصاغر **وهنا** اسرار يذوقها اهل الله تعالى لا ينظر
 في كتاب وقد اعرف بتقليل قوله الى حنيفه ان المسافر لو اقام ببلد بنية ان
 يرحل اذا حصلت حاجته ينو فقام كل وقت من ان يغفر ابد وقوله الشافعي يغفر
 ثمانية عشر يوما على الراجح من مذهبه وقيل اربعة والله اعلم **ومن ذلك**
 قوله الايمة الاربعة ان من فاتته صلاة في الحضر فسا فراد فقهاها في السفر
 انه يبطلها تامة قال بن المنذر ولا يعرف في ذلك خلافا مع قوله الحسن البصري
 والمزني ان له ان يبطلها مقصورة **وجه الاول** مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله الى حنيفه ومالك ان من فاتته
 صلاة في السفر فله قصرها في الحضر مع قوله الشافعي واحدا نه يجب عليه
 الايتام **وجه الاول** مخفف والثاني مشدد **وجه الاول** ان فاتته السفر

حين فانت لم تكن الا ركعتين فاذا قدم من السفر قضاهما على صفتها حين فانت
 ووجه الثاني زوال العذر للبعيد لجواز القصر وهو السفر قياسا على فائتة الحضر
 قبل سفره فانه لا يجوز له قصرها في السفر لانها حين فائتة كانت اربعا فيجاء في القضاء
 الاذا فقول الشافعي خاص بالاكابر اهل الدين والاحتياط والاول خاص بالاصاغر
 لانهم هم اهل الرخص **ومن ذلك** قوله الايمة الثلاثة بجواز الجمع بين الظهر
 والعصر وبين المغرب والعشاء بتقديم ما خيرا مع قوله الى حنيفه انه لا يجوز الجمع
 بين الصلوتين بعد السفر بحال الاية عرفة ومزدلفة **وجه الاول** مخفف وهو
 خاص بالاصاغر والثاني مشدد وهو خاص بالاكابر فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه الاول** الاحتياط والميل الى زيادة الادلال على فضل الله
 تعالى من العبد في دخوله حضرته اي وقته شيئا الا في وقت المكراهة ووجه
 الثاني ملازمة الادب والزيادة منه كلما قرب العبد من حضرة الله فلا يقف
 بين يديه الا باذن خاص في كل صلاة دون العام اذا حق تعالى لا يقيده عليه
 فله ان ياذن للعبد ان يدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من
 الشيخ في بعض احكام الشريعة فانهم والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قوله الى حنيفه
 واحمد بعدم جواز الجمع بالمطر بين الظهر والعصر تقديم ما خيرا مع قوله الشافعي
 انه يجوز الجمع بينهما تقديم ما في وقت الاولي منهما **وجه الاول** مالك واحمدانه يجوز
 الجمع بين المغرب والعشاء بعد المطر لا بين الظهر والعصر سواء اتى المطر او منع
 اذا بل الثوب **وجه الاول** مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه الاول** عدم المسئلة غالبا في المني في المطر في النهار
وجه الثاني الاخذ بالاحتياط لمحمول صلاة الجماعة فربما ازداد المطر تعجز عن
 المشي فيحمل الجماعة فلذلك جاز تقديم ما خيرا ومن ذلك عرف وجه قول
 مالك واحمد ثوان الرخصة تختص لمن يصلي في بيته جماعة او يصلي الى محل الجماعة
 في كن او كان محل الجماعة على باب داره فالاصح من مذهبه الشافعي واحمد عدم
 الجواز وحكي ان الشافعي نص في الاملا على الجواز **ومن ذلك** قوله الشافعي
 انه لا يجوز الجمع بالرجل من غير مطر مع قوله مالك واحمد بجواز ذلك ولم ارا في
 حنيفه كلاما في هذه المسئلة انه لا يجوز الجمع عنده الاية عرفة ومزدلفة كما مر
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجهها ظاهر **ومن ذلك** قوله الشافعي بعدم
 جواز الجمع للمرض والخوف مع قوله احمد بجوازه واختاره جماعة من متأخري
 اصحاب الشافعي وقال النووي انه قوي جدا واما الجمع من غير خوف ولا مرض فحوزه
 بن سيرين الحاجة عام يتخفف ذلك عادة وكذلك اختار بن المنذر وجماعة جواز
 الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذوا ندنا فقول الشافعي

مشدد وتولا احد تخفف وكذلك قول بن سيرين وابن المنذر فرجع الامري مرتين
الميزان • ووجه الاول عدم ورود نص بجوازه • ووجه قول احد ومن وافقه
كون المرض والخوف اعظم مشقة من المطر والوجل غالباً ولم اعرف دليلاً لقوله بن
سيرين وابن المنذر وكان الاول منهما عدم التصريح بجوازه لك مطلقاً وتاملاً
يا اخي قول مالك لما قيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف
ولا مرض فقال اراه بعذر المطر ولم يحرم بشي من جهة نفسه بخلافه في غاية الادب
فاياك يا اخي ان تغفل ما ذكره عن بن سيرين او عن ابن المنذر الامع بيان منعده
وبيان ان التقدير المذكور انما هو في الصلاة التي ورد الشارع بجواز جمعها
بخلاف ما لا يجوز اجمع فيه اجماعاً كجمع الصبح مع العشاء او المغرب مع العصر
وتخو ذلك **باب صلاة الخوف** اجمعوا على
ان صلاة الخوف ثابتة احكام بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ما حكى
عن المزني انه قال هي منسوخة واما ما حكى عن ابي يوسف من قوله الغفلات
تختصه برسول الله صلى الله عليه وسلم وجميعوا على انما في الخبر اربع ركعات
وفي السفر للقاصر ركعتان وانفقوا على ان جميع الصفات المروية فيها عن
النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وانما الخلاف في الترجيح وانفقوا على انه لا يجوز
للرجل لبس الحرير ولا الجلود عليه ولا الاستناد اليه الا ما حكى عن ابي حنيفة
من تخصيص الخبر باللبس فقط **هـ** اما ما وجدته من مسابيل الاجماع واما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز صلاة الخوف للخوف
المحذور في المستقبل • مع قوله ابي حنيفة بجوازه • فالاول مشدد والثاني
مخفف • فرجع الامري مرتين الميزان الشريفة • ووجه قوله ابي حنيفة اطلاق
الخوف في الايات والاخبار فمثل الخوف المحذور والخوف المتوقع وبمع حمل قوله
ابي حنيفة على من استند عليه الرعب من اهل الجحيم دون الشجعان ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة وغيرهم انها نصلي جماعة وفرادي • مع قوله ابي
حنيفة انها لا تغفل جماعة • فالاول فيه تخفيف على الامة من جهة تخييرهم في
فعلها جماعة او فرادي والثاني مخفف على الامة بالنسبة اليه في ترك فعلها جماعة
ومشدد عليهم لو انهم اختاروا فعلها جماعة فرجع الامري مرتين الميزان •
وجه الاول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة • ووجه الثاني الترخي
على الامة بعدم ارتباطهم بفعل الامام فان كل واحد مشغول بالخوف على نفسه
فاذا لم يكن مرتبطاً بالامام كان القتال اهون عليه لعجزه عن مراعاة شيعته
معاني وقت واحد وهما الامام والعدو ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
جواز صلاة الخوف في الحضر فبصلي بكل فرقة ركعتين • مع قوله مالك بانها

لا تغفل

لا تغفل في الحضر • فالاول مخفف والثاني مشدد • فرجع الامري مرتين الميزان •
وقد اجازها في الحضر اصحاب مالك ووجه القولين ظاهر وهو وجود الخوف فان
الشارع لم يصرح بتعيينه بالسفر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا
انتم القتال واستند الخوف يملكون كيف امكن ولا يوحرون الصلاة الى ان
ينتهوا سوا كانوا مشاة او ركباناً مستقبلين القبلة وغير مستقبلينها يؤموني
بالركوع والسجود بروسهم • مع قوله ابي حنيفة انهم لا يصلون حتى ينتهوا • فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامري مرتين الميزان • ووجه الاول
الاتباع • ووجه الثاني انهم ما امروا بالصلاة حال الخوف الا تبركاً بالاعتقاد
برسول الله صلى الله عليه وسلم او بنايئة فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم
انقضى ذلك الغرض وصار ما خيرا الصلاة مع الكف عن الانغال المشغلة عن
الله تعالى اولى لمن عرف مقدار الخوف مع الله تعالى على الكشف والشهود فان
المجاهد مبني على نوع من الحجاب ولا يقدر على المجاهدة في الكفار مع الكشف
والشهود والارسل الله صلى الله عليه وسلم ومن تامل مشدداً قوله تعالى يا ايها
النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقوله تعالى لغيره من الامة
وليجدوا فيكم غلظة قد يتخفف له ما اشرنا اليه وخو رسول الله صلى الله عليه
وسلم كل درسته لا غير قوله ابي حنيفة خاص بالاصاغر وقول بقية الائمة خاص
بالاكابر فانهم ومن ذلك قوله ابي حنيفة والساني في اظهر قوليه انه يجب
حمل السلاح في صلاة • مع قوله غيرهما انه لا يجب فالاول خاص بالاصاغر الذين
يتخافون من سطوة اعدائهم وبين يدي الله عز وجل لغلظ مجاهدين والثاني
خاص بالاكابر الذين لا يتخافون من اعدائهم بين يدي الله تعالى لغوۃ يعقبنهم
بان الله يحفظهم من عدوهم فما بقي الا انه مستحب لا واجب ووجه الاستحباب
ان حمل السلاح لا ينافي اليقين بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدوا فرجع
الامري مرتين الميزان • ومن ذلك اتفاق الائمة على انهم يقضون اذا
صلوا السواد ظنوه عدواً وانما يمان خلاف ما ظنوه • مع احد القولين للساني
واحد الروايتين عن احمد انهم لا يقضون • ووجه الاول الاحد بالاحتياط وانه
لا عبرة بالظن البين خطاؤه ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا
يجب استحباب الاعادة فانهم ومن ذلك قوله مالك والساني وابو يوسف
ومحمد بجواز لبس الحرير في الحرب • مع قوله ابي حنيفة واحد بكر اهنة • فالاول
مخفف والثاني مشدد • فرجع الامري مرتين الميزان • ووجه الاول انتفا
العلة التي حرم لبس الحرير لاجلها وهو اظهار التحنن كالنسأ او لا ينسب لابس
في الحرب الى تحنن وانما يحمل على الضرورة مع مساحنة الشارع في الجبل في الحرب

ب

التجتر

بقرينة جواز التبخير فيه . ووجه الثاني انه ينبغي في شهامة السجدة في الحرب ونزول
صوتهم في العيون بخلاف لابس الاشياء غير الناعمة كقطن الجلب والليف مثلا **ومن**
ذلك اتفاق الائمة على تحريم الاستناد الي الحرير كاللبس . مع قوله اي خيفة فيما
حكى عنه ان التحريم خاص باللبس . فالاول والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبة
الميزان . ووجه الاول الاخذ بالاحتياط لان لفظ الاستعمال الواردة في الحديث
يشمل الجلوس والاستناد والحمد لله رب العالمين **باب**
صلاة الجمعة اتفق الائمة على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان
وغلطوا من قال هي فرض كفاية . وعلى انها تجب على المقيم دون المسافر الا في قول
الزهري والتجدي انها تجب على المسافر اذا سمع النداء . وانفقوا على ان المسافر
اذا امر بيلة فيها الجمعة تحريم فعل الجمعة والظهر . وكذلك اتفقوا على انها
لا تجب على الاعمي الذي لا يجد قايده او وجد قايده وجبت عليه الا عند ابي
حنيفة . وانفقوا على ان القيام في الخطبتين مشروع وانما اختلفوا في الوجوه
كما سيأتي وعليهم ان اذا قامت صلاة الجمعة صلوا بها ظهرا **هل** اما وجدته
من مسابيل الاتفاق . واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قوله الائمة ان الجمعة
لا تجب على صبي ولا عبيد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية عن احمد في العبد خاصة
وقال داود تجب . فالاول والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبة الميزان .
وجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة هو كعبا بين يدي الله تعالى اعظم من موكب
غيرها فكان الايتق بها الكاملون لانهم اصح من الارقاية دولة الظاهر وامسا
عدم وجوبها على المسافر فليست تثبت ذهنية في الغالب فلا يقدر على الحضور
والخضوع بين يدي ربه عز وجل في ذلك الجمع العظيم . ووجه الثاني في الكل او
في العبيد خاصة لاخذ بالاحتياط فان الاصل ان الصلوات كلها تجب على العبد
كالحر على حد سواء بما ان كليهما عبد الله عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده
بالتكليف يشمله ولو وقع استئنا الشارع العبد من وجوب تكليفه ما عرفنا
ذلك شفقة من الله ورحمة به بدليل انه لو صلي الجمعة صحت ولا ينفقه منها الا
بعد شرعي ومما يؤيد قول ابي داود كونه المستقاة في صلاة الجمعة خفيفة على
العبد لانها لا تغفل الاكل اسبوع لاسيما ان امره سيده بذلك فافهم **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة بوجوب الجمعة على الاعمي البعيد من مكان الجمعة
اذا وجد قايده . مع قوله اي خيفة انها لا تجب على الاعمي ولو وجد قايده فالاول
مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الي مرتبة الميزان . ووجه الاول
اوال المستقاة التي خفف عن الاعمي بحضور من اجلها . ووجه الثاني اطلاق
قوله تعالى ليس على الاعمي حرج فطخفف عنه في الجماد فكذا في القول في

بوجه قوله في قوله
لا تجب على الاعمي
الذي لا يجد قايده
او وجد قايده

الجمعة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الجمعة تجب على كل من سمع النداء وهو
ساكن بموضع خارج عن المصر لا تجب فيه الجمعة . مع قوله اي خيفة بانها لا تجب عليه وان
سمع النداء . فالاول مشدد لاخذ بالاحتياط والثاني مخفف لاخذ بالرخصة . فرجع
الامر الي مرتبة الميزان . ووجه الاول العمل بظاهر قوله تعالى يا ايها الذين امنوا
اذ انذري للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله فالزم كل من سمع النداء
بالحضور لصلاة الجمعة . ووجه الثاني قصر ذلك على اهل البلد الذين يجب عليهم
فعل الجمعة في بلدهم . فالاول خاص بالاكابر من اهل الدين والورع والثاني خاص
بالاصاغر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا تكراه الجماعة في صلاة الظهر
في حق من لم يسكن اتيان مكان الجمعة . بل قال الشافعي باستحباب الجماعة فيها
مع قوله اي خيفة بلراة الجماعة في الظهر المذكور . فالاول فيه تخفيف مراعاة
مشروعية الجماعة فيها وقوله الشافعي فيه تشديد من جهة استحباب الجماعة
فيها وقوله اي خيفة فيه تشديد في الترك . فرجع الامر الي مرتبة الميزان ووجه
الاول عدم ورود امر بالجماعة في الظهر المذكور لان السرا الذي في صلاة الجمعة من
حيث الامام والمأموم لا يوجد في صلاة الظهر كما يعرفه اهل الكشف ولان من شأن
المومن الحزن وشدة الندم على فوات حظه من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم
لانه مصيبة واهل المصائب اذا غمهم الحزن تكون الواحدة لهم اولى بل غلق ابواب
دارهم عليهم فلا تنفر عنه لمراعاة الاقتداء بالامام ومراعاته في الافعال فاعلم
ذلك **ومن ذلك** قول الشافعي اذا وافق يوم عيده يوم الجمعة فلا تسقط
صلاة الجمعة بعصاة العبد عن اهل البلد بخلاف اهل القرى اذا حضر وافانها
تسقط عنهم ويجوز لهم ترك الجمعة والانصراف . مع قوله اي خيفة بوجوب الجمعة
على اهل البلد والقرى معا . مع قوله احد لا تجب الجمعة على اهل القرى ولا على اهل
البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بعصاة العبد ويميلون الظهر . ومع قوله عطا
تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة بعد صلاة العبد الا العصر
فالاول فيه تخفيف على اهل القرى والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع
مخفف جدا . فرجع الامر الي مرتبة الميزان . ووجه الاول في اهل البلد ان
الجمعة والعبد لا يتداخلان وظاهر الشريعة مطابقتها لكل منهما ذلك اليوم من
في العبد ووجوبها في الجمعة وما وقع من انه صلي الله عليه ولم صلي العبد واكتفي
به ذلك اليوم ولم يجز وقت الجمعة فقال البيهقي وغيره انه صلي الله عليه
ولم قدم الجمعة على الزوال وترك العبد مع انه يطلق على الجمعة ايضا لفظ العبد
كما ثبت في الاحاديث . ووجه قوله اي خيفة ان الشارع انما خفف عن اهل القرى
بعدم وجوب الجمعة عليهم اذ لم يجزوا الي مكان الجمعة فاما اذا حضر وانما بقي لهم

عذر في النرك اللهم الا ان يتضرر احدكم بطول الانتظار فلا حرج عليهم في الانصراف
كما يشهد له قواعد الشريعة ووجه قوله اجماع المفسر بالجمعة هو ابتداء
القلوب في ذلك اليوم وقد حصل ذلك بصلاة العبد مع انهم قد استعدوا للعيد
من اواخر الليل الى ضحوة النهار وهم متقيدون عن استغفارهم وشهوات نفوسهم
في ذلك اليوم حتى صلوا فلا يزالون عليهم بالتقيد ثانيا بصلاة الجمعة وسماع الخطبة
فكان الظاهر اخف عليهم لاسباب يوم الجمعة يوم اكل وشرب وزينة كما ورد ووجه
قوله عطا الاخذ بظاهر الاتباع وان النبي صلى الله عليه وسلم التقي يوم الجمعة بالعيد
لانه قدم الجمعة في وقت العيد قبل الزوال فاعلم ذلك **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة وما لك انه يجوز لمن لم يسمع الجمعة السفر قبل الزوال مع قول الشافعي
واحد بعد جواز ذلك الا ان يكون سفر جهاد فالاول تخفيف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان اللزوم لا يتعلق بالمكلف
الا بعد دخول الوقت **ووجه الثاني** كون السفر سببا لتفويت الجمعة غالبا
ولذلك قالوا يحرم السفر بعد الزوال الا ان يمكنه الجمعة في طريقه وكان يتضرر
بتخلفه عن الرفقة ويترتب له اذى من هذا لا يذكر الا مشافهة **ومن ذلك**
قوله الشافعي ومن وافقه باستحبابه التنفل قبل الجمعة وبعدها كالظاهر مع قول
مالك ومن وافقه ان ذلك لا يستحب **فالاول** مشدد والثاني تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان فعل النافلة قبل الجمعة كالادمان
لكمال الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو خاص بالاصاغر الذين لم يفهموا السر
الذي في صلاة الجمعة ولا تجلت لهم عظمة الله حال ايمانهم من بيوتهم فما دخلوا محل
الجماعة الا وهم في غاية الهينة والتعظيم فلم يحتاجوا الى ادمان بالنافلة ولعل
ذلك هو السر في عدم التنفل قبل صلاة العبد ايضا فاعلم ذلك **ومن ذلك**
قوله ابي حنيفة والشافعي يحرم البيع بعد الاذان الذي بين يدي الخطبة يوم الجمعة
لكنه صحيح مع قول مالك واحدا لا يبيع **فالاول** فيه تخفيف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان البيع مشروع على كل حال للحاجة
اليهم وهو خاص بالاكابر الذين لا يشتغلون بذلك عن الله وهو خاص بالاصاغر
الذين يلهيهم البيع عن ذكر الله من مراتبه وقد مدح الله تعالى الاكابر الذين
يبيعون بقوله رجال لا يلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرجولية
لقيامهم في الاسباب مع عدم الاستغفار بها عن ذكر الله فانهم **ومن ذلك**
قوله الشافعي واحد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها ولكن يستحب الانصات
مع قول ابي حنيفة بتحريم الكلام على من سمع ومن لم يسمع **ومع قول** مالك الانصات
واجب قرب امر بعده **فالاول** فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والثالث كذلك

فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان بعض الناس قد يعطيه الله الكلام
فيكون مع الله في كل حال لا يشغله عنه شاغل ولا يذكره بذكره مذكروا خاص بالاكابر
ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط من حيث ان غالب الناس بالكلام عن الله تعالى
فيقوته سماع ما يعظه به الخطيب على لسانه ويقوته المعنى الذي لاجله شرعت الخطبة
وهو جمعية القلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فان الخطبة دهيلى لدخوله
حضرته الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استعداد بدخل به حضرة الله تعالى
في صلاة واذا لم يحصل له جمعية قلب فانه معني الجمعة وكانت صلواته كالصورة
فقط وسبب ان صلاة الجمعة ما سميت بذلك الجمعية القلب فيها على الله تعالى
اجتماعا خاصا ووجه القول الثالث هو وجه القول الثاني **ومن ذلك**
قوله ابي حنيفة ومالك والشافعي في القدير انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة
حتى الخطيب الا ان كان مالكا اجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة الصلاة
كما يجوز جارا لداخلين عن تحطى الرقاب وان خاطب انسان بعينه جاز ذلك الانسا
ان يحببه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الام لا يحرم عليهما
الكلام بل يكره فقط والمشهور عند احمد انه يحرم على المستمع دونه الخطيب فالاول
مشدد وكلام احمد فيه تشدد بكلام الشافعي في الجديد فيه تخفيف **فرجع الامر**
الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** العمل بظاهر قوله تعالى واذا قرى القرآن
فاستمعوا له والفتوا قال المفسرون الفاتر لنتيجة سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه
قوله مالك ان رجلا من تحطى الرقاب مثل من جملة الامراء المعروف والنهي عن المنكر
الذي وضعت لاجله الخطبة ووجه قوله احمد ان مرتبة الخطيب تقتضي عدم
التحجر عليه لانه نائب عن الشارع فلا بد من عموم الخطاب على احد القولين
ووجه كلام الشافعي في الجديد الامر بالانصات على الذب فيكروه الكلام لاسباب
في حق من يسمع الكلام عن الله وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه حضرة
الجمع اجمع **ومن ذلك** قوله الامام الشافعي لا تنفع الجمعة الا في ابينة
يستوطنها من تنقدهم الجمعة من بلدة او قرية **مع قوله** بعضهم لا تنفع الجمعة
الا في قرية انقلبت بيوتها ولها مسجد وسوق **ومع قوله** ابي حنيفة ان الجمعة
لا تنفع الا في قرية فيها جامع ولهم سلطان **فالاول** مشدد ومن حيث اشتراط
الابينة والثاني اشدد من جهة اتصاله الصدور والسوق والثالث اشدد من
اشده **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** **ووجه الاول** الاتباع وكذلك الثاني فلم
يبلغنا ان الصحابة اقاموا الجمعة الا في بلدة او قرية دون البرية والسفر واعتقا
ان الامام مالكا وابا حنيفة ما شرطوا المسجد والسوق والدور والسلطان
الابدليل وجوده في ذلك قالوا اول قرية جمعت بعد الردة من قري البحر من

ن

دنا

قربة ينبغي جوارها وكان لها مسجد وسوق ووجه الثالث ظاهر فان من لاحكام عديم
امرهم مبدد لا ينتظم لهم امر وقال بعض العارفين ان هذه الشروط انما جعلها
الايمنة تخفيفا على الناس وليست بشرط في الصحة فلو صلي المسلمون في غير ابيته
ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت في اشتراط
مادكره الايمنة انتهى **ومن ذلك** اتفاق الايمنة الثلاثة على انها لا تضيح الا في
محل استيظانهم فلو خرجوا عن البلد او المصر او القرية واقاموا الجمعة لم يضيح
مع قولنا في حقيقتها انها لا تضيح اذا كان ذلك الموضع قريبا من البلد كمصلي العبد
فالاول مشدد والثاني مخفف • فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع
ولما فيه من دفع البلا عن محل استيظانهم باقامة الجمعة فيه فاذا اقاموا الجمعة
خارج بلدهم دفعوا البلا عن ذلك المكان الذي لا يسكنه احد ووجه قولنا في
حقيقتها انما قارب الشيء اعطى حكمه فلو خرج عن القريب بحيث لو راه الراي من بعد
لشك في كون ذلك المسجد يتعلق في بلدة المصليين ام لا لم يضيح **ومن ذلك**
قوله الايمنة ان الجمعة تضيح اقامتها في غير اذن السلطان ولكن المستحب ان يذاته
استيند انه • مع قولنا في حقيقتها انها لا تستغفد الا باذنه • فالاول مخفف والثاني
مشدد ووجه الاول اجراها مجري بقية الصلوات التي امرنا بها الشارع •
بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم
في الاصل فكان لها مزيد خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب
استيند انه ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة في بلد بغير حاجة كما سيأتي بيانه
قريبا **ومن ذلك** قوله الشافعي واحدا ان الجمعة لا تستغفد الا بربعين مع
قولنا في حقيقتها انها تستغفد باربعة ومع قول مالك انها تضيح بمادون الاربعين
غير انها لا تجب على الثلاثة والاربعة ومع قوله الاوزاعي وابو يوسف انها تستغفد
بثلاثة ومع قولنا في ثوران الجمعة كسائر الصلوات كما هناك امام وخطيب اي
مبني كان حال الخطبة رجلا وحال الصلاة رجلا • مع قولنا في خطبة كان
واحد منها يسمع وان صلي كان واحدا منها ياتر به فالاول مشدد وفي عدد اهل
الجمعة وما بعده فيه تخفيف ووجه الاول في اول جمعة جمعها رسول الله صلى
الله عليه وسلم كانت باربعين ووجه ما بعده من اقوال الايمنة عدم صحة دليل
علي وجوب عدد معين وقالوا كانه تجب عليه صلى الله عليه وسلم بالاربعين رجلا
موافقة حال ولوانه كان واحدا من الاولين لجمعهم فيما يستعدار الجمعة
حين فرضها الله تعالى لحضور اسم الجماعة ولذلك اختار الحافظ بن حجر وغيره
انما تضيح بكل جماعة قام بهم شعائر الجمعة في بلدهم وتختلف ذلك باختلاف كثرة
المقيمين في البلد وقلتهم فالبلد الصغير يكفي اقامتها فيه في مكان والبلد الكبير

لا يكفي الا اقامتها في اماكن متعددة كما عليه غالب الناس **وسمعنا**
سبيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول اصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم
قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الجماعة ليستأنس العبد بغيره
حسنه حتى يقدر على تمام الصلاة مع شهود عظمة الله التي تجلي لقلبه وقد جاء
اختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في
القوة والضعف فمن قوي منهم كفاه الصلاة مع مادون الاربعين الى الثلاثة
او الاثنين مع الامام كما قال ابو حنيفة او مع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف
منهم لا يكفي الا الصلاة مع الاربعين او الخمسين كما قال به الشافعي واحدا
والله اعلم **ومن ذلك** قوله الايمنة لو اجتمع اربعون مسافرا او عبيدا
واقاموا الجمعة لم يضيح مع قولنا في حقيقتها انها تضيح اذا كانوا بموضع الجمعة فالاول
مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا عنه الشارع انه اوجبها
على مسافر ولا عبيد ولا امر المسافرين والعبيد باقامتها وانما جعل جمعهم تنعما
لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلو ان اقامتها في الوطن
شرط في صحتها لبيده الشارع ولو في حديث **ومن ذلك** قوله الايمنة
الثلاثة انه لا تضيح امامة الصبي في الجمعة لانهم منعوا امامته في الفرائض ففي
الجمعة اولى وقال الشافعي تضيح امامة الصبي في الجمعة ان نماز العبد بغيره فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الامامة
في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالغا ووجه الثاني
ان النايب لا يشترط ان يكون كالاصل في جميع الصفات وقد اجمع اهل الكشف
على ان الروح خلقت بالغة لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا بين روح
الصبي والشيخ فكلا صلاة صحت من الصبي صحت امامته فيها ومن نازع في ذلك
فعليه الدليل انتهى **ومن ذلك** قوله في حقيقتها وما لك اذا احرم الامام
بالعدد المعبر شرقت فوضوا عنه فان كان قد صلي ركعة وسجد منها سجدة انما
جمعة وقال ابو يوسف ونحمد الله انقضوا بعد ما احرم بهم انما جمعة وقال
الشافعي في اصح قوليه واحدا انما يتطل ويتمها ظهرا فالاول فيه تخفيف والثاني
مخفف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول والثاني
صدق حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة في الجملة ووجه الثالث ظاهر استنا
العدد المعبر عنه تأييده **ومن ذلك** قوله الايمنة الثلاثة انه لا يبيع فعل
الجمعة الا في وقت الظهر مع قول احمد بصحة فعلها قبل الزوال فلو شرع في وقت
ومدها حتى خرج الوقت انما ظهر اعند الشافعي وقال ابو حنيفة يتطل بخروج
الوقت وينتدي الظهر وقال مالك واحمد يقتلي الجمعة ما لم تغيب الشمس واث

كان لا يفرغ الا بعد غروبها فالاول مشدد باشتراط فعلها بعد الزوال والثاني
من حيث الرخصة في تعجيلها قبل الزوال وقوله الي حنيقة فيما اذا مدحتي خرج الوقت
مشدد في البطلان والرابع مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول**
الاتباع وكان في ذلك تخفيفا علي الناس من حيث حقة التجلي الالهي بعد الزوال
بخلاف قبله فانه ثقل لا يطيقه الاكمل الاوليا لذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح
صلاة الا الضحي وهي مائة ان يقدر احد من امثالنا علي فعلها ثقل التجلي كلما
قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قوله مالك واحد من حيث التخفيف وان
كان من خصا بصالح الحق تعالي زيادة ثقل التجلي كلما اطال وقته كما يعرف ذلك
اهل الكشف لكن لما كان كل احد لا يحسن بقله سمينا مخففا فانهم **ومن ذلك**
قوله مالك والشافعي واحمد ان المسبوق اذا درك مع الامام ركعة ادر كركعة الجماعة
وان ادر كركعة دون ركعة صلي ظهر اربعاء مع قوله الي حنيقة ان المسبوق يدرك
الجمعة بما يقدرا دركه من صلاة الامام **ومع قوله طاورس** ان الجمعة لا تدرك
الا بادران الخطبتين **فالاول** فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان الركعة معظم افعال الصلاة
والركعة الثانية كالتركيب لها **ووجه الثاني** انه ادر كركعة الجماعة مع الامام في
الجملة **ووجه الثالث** الاخذ بالاحتياط فقد قيل ان الخطبتين بدل عن
الركعتين فيضمنان الي الركعة التي قال بها الائمة الثلاثة فيكون المسبوق بذلك
كالمدرك ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق **ومن ذلك**
اتفاق الائمة علي ان الخطبتين قبل الصلاة شرط في صحة انعقاد الجمعة مع قوله
الحسن البصري هما سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه الاول** الاخذ بالاحتياط فلم يبلغنا ان رسول الله صلي الله عليه
وسلم صلي الجمعة بغير الخطبتين يتقدمانها وذلك من ادل دليل علي وجوبهما
ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبهما ولو انما كانا واجبتين لورد النص
بوجوبهما ولو في حديث واحد وقد قال اهل الكشف ان الشارع اذا فعل
فعلا وسكت عن التصريح بوجوبه او نبذ به فان ترجيحنا لاحد الامر
بخصوصه قد لا يكون مراد الشارع وانما اوجبوا اقامة صلاة الجمعة
علي اثر الخطبة من غير تحليل فضل فاعمالا بما كان عليه الخلفا الراشدون
وخوف من فوات المعنى الذي شرعت له الخطبة فانما شرعنا عميد الطريق
تحميل جميع القلب خاصة زائدة علي الجمعية احاصلة في غيرها من السلوات
الحسن فاذا سمع المصلي ذلك التوقيف والتخدير والترغيب الذي ذكره الخطيب
قام الي الوقوف بين يدي الله تعالي بجمعية قلب بخلاف ما اذا تحلل فصل فرجا

عقل

عقل القلب عن الله تعالي ونسبي ذلك الوعظ ففاته معنى الجمعة وانما لم يكتمف الشا
خطبة واحدة في الجمعة والعبد من ونحوهما مبا للغة في تحميل جميع القلب بتكرير
الوعظ ثانيا فان بعض الناس ربما يذهل عن سماع ذلك الوعظ اذا كان مرة واحدة
ومن هنا كان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول ينبغي حمل من يقول بوجوب خطبة
نقطة علي حال اكابر العلماء ووجوب الخطبتين علي حال احاد الناس اذا الاكابر لها
كلوهم يكتفون في حصول جمعية قلوبهم علي الله ثاني تنبيه بخلاف غيرهم وكذلك
القول في خطبتي العبد بين والكسوفين والاستسقاء **فان قال قائل** لم
تشرع الخطبتين بين يدي شي من الصلوات الخمس فتمتد المحضو القلب فيه علي الله
تعالى ك الجمعة **فاجواب** انما يشرع ذلك تخفيفا علي الامة ولان الصلوات
الخمس قريبة من بعضها بعضها في الزمن بخلاف ما ياتي في الاسبوع او السنة مرة
فان القلب ربما كان مستغنيا في اودية الدنيا فاخناج الي تمهيد طريق جمعية
فانهم **ومن ذلك** قوله الشافعي ومالك في ارجح روايتيه انه لا بد من الايتان
في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة في العادة مستحقة علي خمسة اركان حمد الله تعالي
والصلاة علي رسول الله صلي الله عليه وسلم والوصية بالتقوي وقراءة آية مهيمة
والدعاء للمومنين والمومنات **مع قوله** الي حنيقة ومالك في احدي روايتيه انه
لو سمع او هلك اجزاه ولو قال الحمد ونزل كفاه ذلك ولم يتجج الي غيره وخالف
في ذلك ابو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام يسمى خطبة في العادة ولا يجوز الخطبة
الا بلفظ مولد له بال فالاول مشدد وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه الاول** الاتباع فلم يبلغنا ان رسول الله صلي الله عليه وسلم خطبة
للجمعة الا وتعرض للخمسة اركان المذكورة ووجه ما بعده حصول تذكرا للناس
الوعظ بذكر الله وتحميده وتثنيه ونسبجه وفي القرآن العظيم وذكر اسم رب
فصلي فاذا كان ذكر اسم الله يكفي عن قراءة القرآن في الصلاة ففي خطبة الجمعة
او في وقد قال اهل اللغة كل كلام يشتمل علي امر عظيم يسمى خطبة واسم الله اسم
جليل عظيم بالاتفاق **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي بوجوب القيام علي
القادر في الخطبتين مع قوله الي حنيقة واحد بوجوبه فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان منصب الداعي الي الله تعالي
يتقضي اظها والعزم وشدة الاهتمام بامر الله تعالي والخطبة جالساً تاتي ذلك
فكان القول بالوجوب للقيام حال الخطبتين متقيماً لا سيما عند من يقول انما
بدل عن الركعتين ووجه الثاني ان المراد ايضاً كلمات الوعظ الي سماع الحاضر
والعز من من ذلك يحصل مع الخطبة جالساً لا سيما عند من يقول باستحباب
الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك **ومن ذلك** قوله الشافعي بوجوب

بعد ص

اجلس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدد ودليله الانتفاع
 والثاني مخفف ودليله التماس علي جلسة الاستراحة في الصلاة فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي في القول المرجوح بعدم
 اشتراط الطهارة بينهما فالاول مخفف والثاني مشدد وفرج الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان غاية امر الخطبتين ان يكونا قرا ناصرا وذلك جائز
 مع الحديث بالاجماع ووجه الثاني الاحتمال باحتمال مع الانتفاع للشارع والمخلفا
 الراشدين والاحتمال ان يكونا بدل من الركعتين عند الشارع كما قال بعضهم فتم
 ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة للخطبتين وان كان الارجح عنده ان الجملة
 صلاة كاملة علي جملتها وليست الخطبتين بدلا عن الركعتين وذلك في غاية
 الاحتمال فاشتراط الطهارة لاحتمال كونها بدلا عن الركعتين ولم يجعلها بديل
 الركعتين جزا لانه لم ير دعوى الشارع فيه شيء ومن ذلك قول الشافعي
 واحمد يستحب للخطيب اذا صعد علي المنبر ان يسلم علي الحاضرين مع قوله في حنيقة
 ومالك ان ذلك مكروه ووجه الاول الانتفاع لانه قد اعرض بالصعود عن
 الحاضرين باستدباره اياهم ففسد له السلام علي قاعدة السلام في غير هذا
 الموضع ووجه الثاني ان السلام انما شرع للامان من وقوع الاذي منه
 لم يسلم عليه ومنصب الخطيب يعطي الامان بذاته بل بعضهم يترك بمس
 ثابته اذا خرج عليهم فالسلام عليهم مبنين علي نسبتهم الي سوء الظن به وسوء
 ظنونهم فان قال قائل فيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخلفا الراشدين
 كانوا يسلمون اذا صعد احد منهم المنبر فاجواب **ان** السلام من الانبياء
 والصالحين يحمل علي البشارة للحاضرين اي انتم في امان من ان تتخافوا منا
 وعظما كرمه علي لسان الشارع وليس المراد انتم في امان منا ان تؤذيكم بغير
 حق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام علي قول المصلي في الشهادتين السلام عليكم
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته اي انت في امان منا يا رسول الله ان تخالف
 شرعك لان الامان في الاصل لا يكون الا من الاعلي للادبي **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ومالك في ارجح روايته لا يجوز ان يصلي بالناس في الجمعة الا من
 خطب ومع قول الشافعي في ارجح قوله يجوز ذلك كونه واحد من الراشدين من
 احد فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول الانتفاع فلم يبلغنا احد يصلي بالناس الجمعة في عصر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وعصر خلفا الراشدين الا من خطب ومنه يعرف اجوابه
 عن قوله مالك ووجه الثالث عدم ورود النهي عن ذلك وان كان الاول ان لا يصلي
 بالناس الا من خطب فانهم **ومن ذلك** قوله لا يمتنه ليستحب قراءة سورة

من ذلك قوله لا يمتنه ليستحب قراءة سورة
 من ذلك قوله لا يمتنه ليستحب قراءة سورة
 من ذلك قوله لا يمتنه ليستحب قراءة سورة

الجمعة والمنافقين في ركعتي الجمعة او سبع والفاشية مع قوله في حنيقة انه لا يختص
 القراءة بسورة دون سورة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الانتفاع
 ووجه الثاني سد باب الرغبة عن شيء من القرآن دون شيء كلعلم يقع لبعض
 المجنوبين عن شهود تساوي نسبة القرآن كله الي الله تعالى علي السواء فالاول
 قاله ولو كان نسبة القرآن الي الله تعالى واحدة فتمن متمثلون امر الشارع في
 تخصيص قراءة بعض السورة في بعض الصلوات دون بعض ومن ذلك قوله
 جميع الفقهاء بسنية الفسل للجمعة مع قوله داود والحسن بعدم سنيته فالاول مشدد
 والثاني مخفف ودليل الاول الانتفاع وتظيم حضرة الله تعالى عن القدر المعنوي
 والجسي وطلب ان لا يقع نظر الحق الاعلي بدين طاهر لطيف وان كان الحق تعالى
 لا يبع حجابا عن النظر اليه بولا فاجز من حيث تدبيره لعباده ووجه الثاني
 طلبه دخول حضرة الله تعالى بالذل والانكسار وشهود العبد قدارة جسده
 ليظهره الله تعالى بالنظر اليه ولو انه نظف جسده لو بما راي نظافة نفسه
 من القدر فنجح عن شهود الذل وطلبه المغفرة فكان ابتعاد عن جسده مذكرا
 لطلب المغفرة وشهود الذل والانكسار بين يدي ربه ليرحمه فكل مجتهد
 مشدد **ومن ذلك** تخصيص الائمة الاربعة بطوبى الغسل من يجسر الجمعة
 مع قوله اي ثورانه مستحب لكل احد حصر الجمعة او لم يجسرها ووجه الاول قوله
 صلي الله عليه وسلم من اتي الجمعة فليغتسل فخص الامر بالغسل عن مجسر صلاة
 الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلي الله عليه وسلم حتى علي كل مسلم ان يغسل
 جسده في كل سبعة ايام انتهى وذلك لغوم نزول الامداد الالهي يوم الجمعة
 علي جميع المسلمين من حضر الجمعة ومن لم يجسر فينقلقي احدى مدد ربه علي طهارة
 وجباة جسده وانتعاشه لضعفه بارتكابه المخالفات او بارتكابه الغفلات
 واكل الشهوات ولا فرق في تخصيص الغسل بين مجسر بين القابل بوجوب الغسل
 ولا بين القابل بسنيته لكن ينبغي حمل الوجوب علي بدن من يتناذي الناس راحة
 بدنه وشبابه كالقصاب والزيات وحمل الاستحباب علي بدن العطار واليتا
 ونحوهما **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة انه لو اغتسل الجنب بنية غسل الجنابة
 والجمعة معا اجزاه مع قوله مالك انه لا يجزيه عن واحد منهما فالاول مخفف
 والثاني مشدد وفرج الامر الى مرتبة الميزان فالاول خاص بالاكابر الذين
 حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي فكانت ابدانهم حية لا تحتاج الي تكرار
 الغسل بالماء الا بها او انعاشها والثاني خاص بالا صغار الذين كثروا قوتهم
 في المعاصي فاجتاجوا الي تكرار الغسل ليجي ابدانهم فزحم الله الائمة ما كان
 ادق نظرهم في استخراج الاحكام اللائقة بالاكابر والا صغار **ومن ذلك**

جن

قول ابو حنيفة واحد والشافعي في ارجح قوليه ان من زجر عن السجود وامكنه ان يسجد
علي ظهر انسان سجد فعلى القول الثاني للشافعي ان شا آخر السجود حتى يزول
الزحام وان شا سجد علي ظهره مع قوله مالك بكره السجود علي الظهر بل يصبر حتي
يسجد علي الارض . فالاول مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان
ووجه الاول العمل بحديث اذا امرتك بما مر فانوامن بما استنطقتم ولم تستنطق
هذا المزحوم ان يمثل امر الشارع في ابتاعه للامام في السجود الا كذلك فالامر
بالسجود ثابت عن الشارع علي اثر سجود الامام واما الانتظار حتي تزول الرحمة
فمستلزم عنه والعمل بمقتضى المنطوق اولى . **وجه الثاني** ان العمل اعظم افعالا
الصلاة في المحضوع والذلة ولا يكون ذلك الاعلى الارض الحقيقة التي في التراب
او ما فرش عليها من حصير او حصي ونحو ذلك واما السجود علي ظهر ادي فربما فهم
منه الكبر ولو صورة وان كان ادي اصله من التراب ايضا فانهم فان الساجد
علي ظهر انسان كانه يستعبد صاحب ذلك الظهر وذلك خارج عن سياق مقام
العبودية الذي هو الذل والانكسار لله رب العالمين **ومن ذلك** قول
الايمنة الثلاثة ان الامام اذا حدث في الصلاة جازله الاستحلاف وهو الجديد
الراجح من مذهب الشافعي مع قوله في التذمير بعد الجواز فالاول مخفف والثاني
مشدد . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان . **وجه الاول** مراعاة المصلحة للمؤمنين
والتنبيه في حصول كمال الاجر بكمال الاقنعة في الجمعة كلها او بعضها **وجه**
الثاني حصول التمام من الاجر بحج احرامهم خلف الامام في الجمعة وفارقوا الامام
بعد فبرجى لهم حصول كمال الاجر بالنية حيث عجزوا عن الفعل ان شا الله تعالى
ومن ذلك قول الايمنة الاربعة انه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد الا اذا اكثروا
وعسرا اجتماعهم في مكان واحد قال **مالك** واذا اقيمت في جوامع فالقديم
اولى وليس للامام ان يحنف في المسئلة شي ولكن قال ابو يوسف اذا كان للبلد
جانبين اذا فيه اقامة جمعيتين وان كان لها جانب واحد فلا يجوز وعبرة الامام
الاعظم احمد واذا اعظم البلد وكثر اهله كبغداد جاز فيه جمعتان وان لم يكن
لهم حاجة الي اكثر من جمعة لم يجوز قال الهماوي يجوز تعدد الجمعة في البلد
الواحد بحسب الحاجة ولو اكثر من جمعيتين وقال **داود** اجمعة كسائر
الصاوات يجوز لاهل البلدان يصلوها في مساجد هم . فالاول وما عطف
عليه فيه تخفيف وقول داود مخفف . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **وجه**
الاول ان امانة اجمعة من منصب الامام الاعظم فكان الصحابة لا يصلون
الجمعة الا خلفه وتبعهم الخلفاء الراشدون علي ذلك فكان كل من جمع يقوم في
مسجد آخر خلاف المسجد الذي فيه الامام الاعظم يلوث الناس به ويقولون ان

فلانا

ب
عم

فلانا يزارع في الامانة فكان يتولد من ذلك قن كثيرة فسدت الايمنة هذا بنا
الا لغير رضي به الامام الاعظم كعقبي مسجد عن جميع اهل البلد فمذا
سبب قول الايمنة انه لا يجوز تعدد اجمعة في البلد الواحد الا اذا عسرا اجتماع
في مكان واحد فبطلان اجمعة الثانية ليس لذات الصلاة وانما ذلك
لخوف الفتنة **وقال** كتب الامام عمر بن الخطاب الي بعض عماله انيتموا
الجمعة في مساجدكم فاذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلكم خلف امام واحد
انتي فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة من تعدد اجمعة جاز
التقدم علي الاصل في اقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود بقوله ان اجمعة
كسائر الصاوات ويؤيد عمل الناس بالتقدم في سائر الامصار من غير مخالفة
في التفتيش عن سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التقدم منها عنه
لا يجوز فعله بحال لو ردد ذلك ولو في حديث واحد فلهذا تقدمت همة
الشارع صلي الله عليه وسلم في التسهيل علي امتة في جواز التقدم في سائر
الامصار حيث كان اسهل عليهم من اجمع في مكان واحد فانهم **فان**
قلنا فما وجه اعادة بعض الشافعية اجمعة ظهر ابعدا السلام من
الجمعة مع ان الله تعالى لم يفرض يوم اجمعة صلاة الظهر وانما فرض الجمعة
فلا يقضي الظهر الا عند العجز عن تحصيل شرط اجمعة مثلا **فالجواب**
ان وجه ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع الايمنة التقدم بقطع النظر
عن ما ذكرناه من خوف الفتنة وخوف وقوع التقدم بغير حاجة كما هو
مشاهد في اكثر مساجد مصر وغيرها فقد صار العميان الذين يقرءون علي
قبور الاحياء بفلاوس يخطبون ويصلون بالناس اجمعة من غير تكبير مع ان
مذهب الايمنة تقتضي ان جواز التقدم مشروط بالحاجة فكان صلاتها ظهرا
في غاية الاحتياط وان كانت اجمعة صحيحة علي مذهب داود فانهم **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان الجمعة اذا كانت وصلوها ظهرا تكون
فرادي . مع قول الشافعي واحمد يجوز صلاتها جماعة . فالاول مخفف
والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **وجه الثاني** ان الفا
ان الميسور لا يسقط بالمعسور وقد تفسر حصول اجمعة وتيسير الجماعة
في الظهر فلا يمنع من فعلها جماعة علي الاصل في مشروعية الجماعة **وجه**
الاول التحفيف علي الناس اذ وجوب الجماعة في الجمعة مشروط بصلاتها
جمعة فلما كانت حقة في بد لها بصلاة فرادي واسه تعالى **اعظم**
باب صلاة العيدين
اتفق الايمنة علي ان صلاة العيدين مشروعة وعلي وجوب تكبيرة

عدة

الاحرام اولها وعليه شرعية رفع اليدين في التكبيرات كلها الا في رواية
عن مالك . وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة في حق المحرم وغيره
خلف الجماعة **هـ** اما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **من ذلك** قول ابي حنيفة في احدي روايتيه ان صلاة العيدين
واجبة على الاعيان كالجمعة . مع قول مالك والشافعي انها سنة . ومع
قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية . فالاول مستدود والثاني
مخفف والثالث فيه تشديد . **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه**
الاول عدم التصريح من الشارع بحكم هاتين الصلاتين فاخطا الامام
ابو حنيفة وجعلها فرض عين مع كونها ليس فيها كبير مستقة لكونها بفعلا
في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين الجمعة في الصور فانها ركعتان
تخطتين فعلمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة **وجه** الثاني
الاخذ بالتوسعة على الناس بالعمل بحيث الذين ليس والامداد النازلة
في يومها اكثر واعلم من الجمعة من حيث ان المدة فيها ينال من حضر صلاتها
مع الجماعة ومن لم يحضر بخلاف الجمعة فان المدة خاص بمن يحضر الا ان
تخلف عنها بعد ذلك **وجه** قول احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعلها بجماعة واكثر من الناس علي عدم حضوره في صلاة تنما وكانت
اشبه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها كالسابق
لمن لم يحضر فحصل له الفضل بعدد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء انه
افضل من فرض العين لكونه اسقط اخرج عن صاحبه وعن غيره فانهم
ول ذلك قول ابي حنيفة واحمد ان من شريط صلاة العيدين العدد
والاستيطان واذن الامام في احدي الروايتين عن احمد كما في الجمعة وراى
ابو حنيفة وان تقام في مصر . مع قول مالك والشافعي ان ذلك ليس كله
بشرط واجاز صلاتها فرادي لمن شام الرجال والنساء فالاول مستدود والثاني
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول ما تقدم انفا من كونها يشبهان
صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم موكتها بالنسبة لبقية الصلوات
وجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل ايام العيدين
ايام اكل وشرب وذكره تعالى وفي رواية ويقال اي جماع فلما خفف الشارع
في يومها في فعل ما ذكره دون يوم الجمعة كان حضورهما مستحبا لا واجبا
وايضا فلما ورد ان القيامة تقوم يوم الجمعة فاخطا الاجتهاد لمن يكون
على الدين والايمان في تلك اليوم من **المصانيد** الظاهر من ان الحق في ذلك
اليوم بايجاب الحضور عليهم في الجمعة والاقبال على العبادة لئلا تقوم القيامة

عليهم وهم غافلون في كلهم وشرهم وغير ذلك بخلاف العيد لم يرد ان القيامة
تقوم فيه ومن الحكمة في جواز العيدين فرادي زيادة التوسعة على العيد بعدم
وجوب ربطه بامام لا يستحق الا بعد تحريكه فافهم **ول ذلك** قول ابي حنيفة
انه يستحب ان يكبر بعد تكبيرة الاحرام ثلاث تكبيرات في الاولى وخمسا في الثانية
مع قول مالك واحمد انه يكبر سنا في الاولى وخمسا في الثانية . ومع قول
الشافعي يكبر سنا في الاولى وخمسا في الثانية . ثم قال الشافعي واحمد
انه يستحب الذكر بين كل تكبيرتين وقال ابو حنيفة وما لك انه يوالي
بين التكبيرات شعاع فالاول مخفف في عدد التكبيرات والثاني فيه تخفيف
والثالث فيه تشديد ومن قال يوالي التكبيرات مخفف ومن قال يستحب
الذكر بينهما مستدود . **وجه** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول التقاوت
في عدد التكبيرات ظاهرة لان كل امام تبع ما وصل اليه من الشارع او الصحابة
وجه من قال يوالي التكبيرات فلا نه هو المتبادر الى الفهم من كلامه
الشارع وهو خاص بالاكثر الذين يقدرون على تحمل ثوالي تحليبات الكبر
والعظيمة على قلوبهم فكان القا الذهن الى معني التيسير والتخفيف والتوسعة
مع التكبير كالمقري للبعد على تحمل تحليبات العظيمة والكبريا فافهم **وجه**
وسمع سيدي عليا اخو اوص رحمه الله يقول انما شرط
العلماء بجماعة في الجمعة دون العيدين لان تجلي الحق تعالى في صلاة
الجمعة اشده من تجليه في صلاة العيدين فلذلك كانت الجماعة في الجمعة
فرض عين وفي العيدين سنة وايضا ذلك ان الجمعة لو شرعت فرادي
لثابت ابدان المصلين من شدة الهيبة والعظمة التي تجلت لقلوبهم
في مشروعية صلاتهم مع الجماعة رحمة بهم لا يستيناسهم بجنسهم من البشر
فان قال قال ان الجزء البشري الذي في كل عبد موجود فلم
لا القينم بالاستيناس بحجابه **قلت** انجز المذكور لا يحصل به استيناس
يقدر معه العيد على تحمل التجلي المذكور من غير ذهل عن افعال الصلاة
واقوالها فلما لم يحصل به المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشرعنا له الجماعة
الخارجة عنه انتهى **فان قال** قابل فلم كانت الجماعة احاضرون في العيد
اكثر من جماعة الجمعة **فالجواب** انما كان جماعة العيد اكثر لجماعهم
بشهود اكثر منهم عن شهود تلك العظيمة التي تجلت لهم ليكبروا ورهم يوم
العيد ولولا شهود تلك الكثرة لما استنبطوا يوم العيد فكان عدم ثقل
التجلي عليهم مع كثرتهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العيد فافهم **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي انه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين

نية

يا
حيد

س

وهو احدي الروايتين عن احمد . مع قول ابي حنيفة واحمد في الرواية الاخرى
انه يخاف من القرائتين فيكبر في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعد
القراءة . فالاول تخفيف والثاني تشديد **ووجه** الاول وهو خاص
بالاصاغر ان القراءة بعد مشاهدة كبريا الحق جل وعلا اقوي على حضور مع
الله تعالى واعون على فهم كلامه **ووجه** جعل التكبير بعد القراءة في
الركعة الثانية كون الاكابر يزدادون تعظيما للحق تعالى بتلاوة كلامه
فكان تقدم التلاوة اعون لهم على تحمل تجلي كبريا الحق تعالى على قلوبهم
عكس الاصاغر فان العظمة تطرق قلوبهم ولا تقرب الي الله تعالى عليهم الحجاب
رحمة بهم ليلا يذوبوا عن مشاهدة كبريا به وعظمته كما هو معروف بين
القاريين الذين يصلون الصلاة الحقيقية **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
وما لك ان من فائتته صلاة العبد مع الامام لا يقضيها . مع قول احمد
والشافعي في احدي قوليه انها تقضي فرادي . فالاول تخفيف والثاني
فيه تخفيف من كونها فرادي وتشديد من جهة القضاء **فرج** الامر
الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان ما فائتته من الفضل مع الامام
لا يسترجع بالقضاء **ووجه** الثاني ان صلاتها جماعة ثاني مرة فيه
مستفاد على الامام والمأمومين مع عدم ورود نص في قضاءهما بالخصوص
وايضاف ان صلاتها فرادي يغفر على ما فائت العبد من الامداد الالهية
التي تحصل له لو كان صلي مع الامام فانه يريد ان يحضر مع ربه في الصلاة
منفردا كما كان مع الامام فلا يصح له ذلك فرادي تنهيه على قدر ما فائت
من الاجر والثواب ليعزم على الحضور مع الامام في الاعياد
المستقبلة فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي انه يقضيها ركعتين كصلاة
الامام . مع قول احمد انه يقضيها اربعا كصلاة الظهر وهذه الرواية
هي المختارة عند محققي صحابه والرواية عنده بخيرين قضائهما ركعتين
او اربعا . فالاول تخفيف والثاني تشديد **ووجه** الاول لحاكاك القضاء
للاداني ذلك على الاصل فيه **ووجه** الثاني قياس صلاة العبد على صلاة
الجمعة فان الخطبة فيها بدل عن الركعتين فلما فائتته الصلاة والخطبتان
مع الامام كان من الاحتياط فعلها اربعا فان صلاتها ركعتين فقط صححت
ولكن فائتته الاحتياط **وقد** تقدم في صلاة الجمعة ان الشارع
اذ فعل امر او لم يبين لنا هل هو واجب او مندوب فمن الادب فعلنا
له على وجه التماسي به صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن اجزء بوجود
او نفيه وصلاة العبد من ذلك قنائل **ومن ذلك** قول الايمه ان فعلها

بالصحة انظار البلد افضل من فعلها في المسجد . مع قول الشافعية بان
فعلها في المسجد افضل اذا كان واسعا . فالاول مشدد بالخروج الى الصلوة
وفيه تخفيف بالنظر لعدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالاصاغر
والثاني تخفيف وهو خاص بالاكابر وذلك ان الاصاغر لا يقدر ان على
حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد لا بمسقة لانه يوم زينة واكل وتفاطيل
شهوات اباحها الشارع فيه فكان صلاة ثم للعيد في القضا ارفق بهم
واما الاكابر فانهم يرون مكثهم بين يدي الله في بيته اوسع مما بين السما
والارض وقد فالوا اسم الاحتياط مع الاجاب ميدان فافهم **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة انه لا يجوز التنفل قبل صلاة العيد وما بعد ها يجوز ولم
يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الامام وغيره . مع قول مالك انه اذا
فعلها في المصلي فلا يتنفل قبلها ولا بعد ها سوا في ذلك الامام والمأموم
وعنه في المسجد روايتان . ومع قوله الشافعي بانه يتنفل قبلها وبعد ها
في المسجد وغيره سوا الا الامام فانه اذا ظهر للناس ولم يصل قبلها . ومع
قول احمد لا يتنفل قبل صلاة العيد ولا بعد ها مطلقا . فالاول مشدد
والثاني فيه تشديد من حيث ان فيه روايتان والثالث فيه تخفيف
والرابع تخفيف بالترك **فرج** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
عدم ورود نص في ذلك عن الشارع في جواز التنفل قبلها وطل عمل للمس عليه
امر الشارع فهو مردود وغير مقبول الا ما استثنى من الامور التي تشهد
لها الشريعة بعدم خروجها عن عموماتها وايضا ذلك ان الشارع هو دليل
لنا في جميع امورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله فهو ممنوع منه على الاصل
قواعد الشريعة فلو علم الشارع ان الله تعالى اذن لاحد في التنفل قبل
صلاة العيد لا خبرنا بذلك او كان فعله ولم يبلغنا انه تنفل قبل صلاة
العيد وانما اباح ابو حنيفة التنفل بعد صلاة العيد لكون العلة التي
كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيبة العظيمة الالهية التي تنجى للعبد قبل
صلاة العيد بخلاف الامر بعد الصلاة فانه حصل للعبد اذمان بسمع الخطبة
فقد رعى ان يتنفل بعدها او حصل الاذن بالوقوف بين يدي الله تعالى
في صيد الاذن له بان يتنفل بعد الصلاة وقبل الخطبة **ووجه** قول
مالك انه لا يتنفل في الصلوة قبلها ولا بعد ها التخفيف على غالب الناس
فان الامام ما صلي بهم في الصلوة الامداد لقلوبهم مما كان حصل لهم من
الحضور بصلاتهم في المسجد فلو اثم وابا للتنفل في الصلوة المعبى الذي
قصده الامام وصارت صلاتهم كانهما في المسجد من حيث الحصر والضيق في

نفوسهم فيقفوا بين يدي الله في الصلاة كالنكسائي او كالمكرهين فافهم **وجه**
قول الشافعي انه لا يكره التنفل قبلها لغير الامام اي ولمن شاء من الاكابر الذين
يتجمعون بمناجاة الله تعالى والوقوف بين يدي الله ولا يشامون من ذلك
ولا يطالبهم نفوسهم باللهو والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الامام فان
الناس مأمورون بالتباعد فان تنفل تنفلوا وفيهم الذين غلب عليهم موافقة
حظوظ نفوسهم فيكون الامام سببا لحصول الكرج والصيق عليهم في الصلاة
فيفقد احدهم في الصلاة صورة وهو خارج عنها حقيقة ولما راي الامام
احمد في هذا المعنى قال لا يتنفل الامام ولا غيره قبل صلاة العيد ولا بعد **هـ**
تخفيفا على الضعفاء من الناس فافهم **ومن ذلك** اتفاق الائمة على انه
يستحب ان ينادي لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير انه يؤذن لها
قاله ابن المسيب واول من اذن لصلاة العيد معاوية **هـ** فالاول محقق في
الفاظ النداء والثاني مشدد فيها **وجه** الاول الاتباع والتبعية على
فعلها في جماعة لئلا يتساهل الناس في فعلها فرادي اذا جماعته فيها هو
المقصود الاعظم ولكون كل عيد يفعل في العام مرة واحدة **وجه**
قوله بن الزبير ومعاوية القياس على الفرائض بجامع السروعية ولعل
ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء والافق ورود النص لا يحتاج الى قياس **ومن**
ذلك قوله الشافعي انه يستحب قراءة سورة **في** في الاولى واقرنته في
الثانية او قراءة سبح اسم ربك الاعلى في الاولى والفاضية في الثانية ومع
قوله احمد وما لك انه يقرأ بينهما سبح والفاضية فقط **هـ** مع قول في حقيقته
انه لا يستحب تخصيص القراءة بينهما بسورة **هـ** فالاول مشدد والثاني محقق
والثالث اخف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان فالاول خاص بالاكابر
والثاني خاص بالمتوسطين والثالث بالاصاغر **وجه** الاول ان الغالب
في يوم العيد والجمعة ترك الحرف والصنابع وما يتعلق باهوية النفوس
فربما نسي العيد امر المعاد واهل يوم القيامة فكان قراءة هذه السورة
المعينة كالذكر للعيد بتلك الاهوال لئلا يطول عليه زمن المغلظة عن الله
وعن الدار الآخرة فيموت قلبه او يضعف وان كان كاملا من شرطه ان
يجمع بين الفرح والحزن معا في يوم العيد فانه **قل** ان في مثل
اذا الشمس كورت اكثر في ذكر الاهوال من قراءة سبح فالجواب **هـ**
ان التجلي الاله في هذه الدار الغالب عليها ان يكون ممزوجا بالجمال ورحمة بالخلق
ولو انه تعالى تجلي للخلق بصفة انحلال الصلوات كثر من الناس فلذلك
كان الايق بصلاة العيد من قراءة سورة سبح لما فيها من التيسير وصفات المجد

والكامل وكذلك القول في سورة **ق** واقرنت هي من وجه بصفات الجمال
لمن قامل فافهم **وجه** قوله في حقيقته فهو خوف الوقوع في الرغبة عن شيء
من القرآن فتصير نفس العبد تكثر قراءة غير السورة التي عينت للقراءة
فالكامل ولو اتي بالسورة المعينة لا يرغب عن غيرها والناقص ربما رغب
عن غيرها فسد الامام ابو حنيفة الباب به بالقول بعدم التخصيص فزحمت الله
عليه ما كان اذ في نظره في الشريعة وما اشد خوفه على الامة ورحم الله بيقينه
الائمة **ومن ذلك** قوله الشافعي في ارجح القولين انهم لو شهدوا يوم الثلاثاء
من رمضان بعد الزوال بروية الهلال قضيت موسعا **هـ** مع قول مالك انما
لا تقضي وهو مذهب احمد فان لم يمكن جمع الناس في ذلك اليوم صلت من
الغد عند الشافعي ومن قال بقوله وقال **هـ** ابو حنيفة صلاة عيد الفطر
تقضي يوم الثلاثاء والثالث **هـ** فالاول فيه تشديد من حيث الامر بالقضا
والثاني تخفيف لعدم الامر به والثالث متوسط **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **وجه** الاول طلب المبادرة الى تدارك ما فات **وجه** الثاني
طلب التخفيف على الامة بعدم حصرهم في سماع الخطبة والصلاة بعد
الزوال حين شرعت نفوسهم الى تناول الشهوات ذلك اليوم بعد ان استند
للصلاة من بكرة النهار فلم يشهد احد بروية الهلال الى الزوال **وجه**
الثالث ظاهر لان القلب يعرض عن صلاة العيد بعد اليوم الثالث وتند
بهجة صلاة العيد فاذا امر بقضاها بعد اليوم الثالث وقف وقلبه شارد
كانه لم يكن في الصلاة **ومن ذلك** اتفاق الائمة على ان الذكر في عيد الفطر
مسنون وكذلك في عيد الفطر الا عند ابو حنيفة **هـ** مع قول داود بوجوبه
وقال النخعي انما يفعل ذلك احوالون **قال** ابن هبيرة والصحيح انه
تليد الفطر اكد من يوم النحر لقوله تعالى وتكلموا العدة وتكبروا الله على
ما هداكم **هـ** فالاول مشدد والثالث اشد والثاني والرابع محقق **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان **وجه** الاول والثالث الاتباع والاحد بالاحتياط
فان الامر للوجوب بالاصالة لحيث يصرفه صارف **وجه** قوله في حقيقته
والنخعي ان يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير يقتضي استسحار الهيبة
والتعظيم فيورث العبوسه والحزن ويذهب الفرح والسرور المطلوب يوم
العيد فهو خاص بالاصاغر الذين لا يقدر ان يجمع بين شهود العظيمة
والسرور والاول خاص بالاكابر **ومن ذلك** قول مالك انه يكبر يوم عيد
الفطر دون ليلة وانتهاه عنده الى ان يخرج الامام بصلاة العيد وهو
الرابع من قول الشافعي والثالث الى ان يخرج منها واما ابتداءه فمن حين

بين

منه

هـ

يرى الهلال وهي إحدى الروايتين عن أحمد وأما انتهائه فغيره وأما أن له من
حين يرى الهلال أحدهما إذا خرج الإمام والثاني إذا فرغ من الخطبتين
فالأول من قول مالك محقق من وقت التكبير والثاني من قول الشافعي
وما بعده من قول مالك فيه تشديد من حيث امتداد وقته إلى خروج الإمام
من الصلاة وقول أحمد في إحدى الروايتين كقول مالك فيه تشديد وفي
الرواية الأخرى أشد من حيث أنه ينبغي بفراغ الخطبتين **وجه** قول
مالك الأول أن التكبير لله تعالى للتعظيم له وإظهار التعظيم في النهار أولى
لأنه محل ظهور شعائر العبادة عادة بين الناس بخلاف الليل يكون فيه
في قلوبهم لا يتشرون فيه لمعاشتهم ولا يحشون فيه في شوارعهم وأسواقهم
ووجه بقية الأقوال ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد أن يسفح التكبير
في أوله وآخره فيقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر
ولله الحمد مع قول مالك في رواية ليمان شاكراً ثلاثاً وإن شاء مرتين
ومع قول الشافعي أنه يكبر ثلاثاً يستعا في أوله وثلاثاً في آخره واختار أصحابه
أنه يكبر ثلاثاً في أوله وتكبرتين في آخره **وجه** هذه الأقوال ظاهر ولعل
دليل كل واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع وأصحابه **ومن ذلك**
قول أبي حنيفة وأحمد أن ابتدء التكبير في يوم عيد الخمر من صلاة فجر يوم
عرفته إلى أن يكبر لصلاة العيد من يوم الخمر وقال مالك والشافعي في ظاهر
القولين أنه يكبر من ظهر الخمر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق وهو
رابع يوم الخمر سواء كان محلاً أو محرماً عند هذا العمل عند أصحاب الشافعي
على أن ابتدء التكبير في غير المحاج من صبح يوم عرفته إلى أن يصلي عصر آخر
أيام التشريق **وجه** الأول محقق وما بعده مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبة
الميزان **وجه** الأول التحفيف على الناس وهو خاص بالأصاغر الذين
لا يقدرون على استشعار شهود عظمة الله تعالى وهيبته إلى عصر آخر أيام
التشريق بل تزهد روحهم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب من ذلك الشهود
ومقابلته خاص بالأكابر الذين يقدرون على استشعار ذلك فلا يشغلهم
ظهور عظمة كبريا الحق تعالى بهم من مراعاة السرور والفرح مدة أيام
التشريق بخلاف الأصاغر وإيضاح ذلك أن العبد لا يسمي حقيقة عند القوم
مكبراً لله تعالى إلا أن استحضر عظمته في قلبه وأما تكبيره باللسان والقلب
غافل فليس هو مقصود الشارع وقد جعل شعار التكبير بقوله في حنيضة
وأحمد في الجملة في حق الأصاغر فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
وأحمد في إحدى روايتيه أن من صلى مفرداً في هذه الأوقات من محل

ومحرم لا يكبره مع قول مالك والشافعي وأحمد في روايتيه الأخرى أنه يكبر
وأما خلفه النوافل فاتفقوا على أنه لا يكبر عقبها إلا في قول الرازي للشافعي
فالأول محقق والثاني مشدد في المسبطين **وجه** الأول في المسئلة الأولى
من صلي مفرداً يستند عليه هيبته الله تعالى وقيام تعظيمه في قلبه فيثقل عليه
المنطق بالتكبير بل لا يكلف به فإن الهيبة قد عمنه فلا يطالب بأقامة شعار
الظاهر وهذا خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابر الذين يقدرون على رفع
صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم والهيبة في قلوبهم **فرجع** الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك يوم توجيه القولين في التكبير عقب النوافل التي يصلي فرداً
فإن الهيبة ربما عمنه فاجها بخلاف ما كان في جماعة منها فإن البشر يشعرون
ببعضه بعضاً عادة فيحجب بشهود الخلق عن شهود كمال عظمة الله تعالى
فلا يثقل عليه رفع صوته بالتكبير والله تعالى أعلم **باب**
صلاة الكسوفين اتفقوا على أن الصلاة للكسوف الشمس ستة ركعات
رأى الشافعي وأحمد في جماعة **هذا** ما وجدته من مسابيل الاتفاق
في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي
وأحمد أن الستة في صلاة الكسوفين أن يصلي ركعتين في كل ركعة قياماً
وقرآنان وركوعان وسجودان مع قوله أبي حنيفة أنها تصلي ركعتين كصلاة
الصبح **وجه** الأول مشدد والثاني محقق **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه الأول مطلوبية زيادة الخسوف لله تعالى بتكرار هذه الأركان لشد
الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف فربما أشد منه الهيبة على قلوبهم فلم
يحصل لهم مراعاة كمال حضور مع الله تعالى والخسوف له في أول ركوع أو سجود
لكنهما يفعلان في محل القرب وإيضاحاً ما ورد من تشبيه التخييل الأخرى في
الدوية بما كان الكسوف لهما في الدنيا أعظم فتنة من فتنة الرجال فإن الحق
تعالى لا يبعث في جناب عظمته نقص ولوه أن الحق تعالى آمن على العارفين
بمعرفته في مراتب التكرار والأكابر أفتوا على ذلك **وهنا** أسرار تطير
فيها الأعناق لا تنظر في كتاب فمنهم ما ذكرناه وأما ما إليه عرف أن تكرير
الركوع والسجود والأعندال كالجبابر لذلك النقص يحصل في فعل كل أولئك
ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد عن الشارع من فعلها بتكرار هذين الركعتين
ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك لزيادة الهيبة والتعظيم في
قلوب الصائدين في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والعظمة عند غالب الناس فلم يذهلوا
عن كمال الخسوف فكلهم الأئمة خاص بالأكابر والمتوسطين وكلام

ي

الى حنيقة خاص بالاصغر الموجودين في كل زمان فانهم لحضور محمد وتجلي الهيبة
 والتعظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يحتاجون الى تكرير شيء من هذه
 الاركان كبقية الصلوات **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يخفى القراءة
 مع قول احمد انه يجهر بها فالاول مخفف خاص بالاصغر الذين علمت
 عليهم هيبة الله فلم يقدروا على الجهر والثاني مشدد خاص بالكابر الذين
 يقدرون على النطق مع شدة الهيبة قال تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها
 فانهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحمد في المشهور عنه انه لا يستحب
 الخسوف والقمر ولا لكسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي انه يستحب
 لهما خطبتان كالحجعة فالاول مخفف وهو خاص بالكابر الذين قام الخوف
 في قلوبهم من رؤية الكسوف والخسوف فلا يحتاجون الى سماع خطبة ولا
 وعظ ولا تحذير والثاني مشدد في استحباب الخطبة وهو خاص بالاصغر
 المحجوبين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يعم في باطنهم خوف مزيج فلذلك
 احتاجوا الى خطبة مع شهود الكسوف ليقيم الخوف في قلوبهم ويتذكروا
 به احوال يوم القيامة فيتنبهوا له بالاعمال الصالحة وترك المعاصي ولما
 كان الناس فيهم تخايف وغير تخايف في كل عصر راعى الشارع والائمة ضعفا
 الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في هاتين الصلاتين وخطبوا لهم
 مراعاة لكل المضامحة لتنبه الذي لم يفتح له خوف بالكسوف فيخاف ويزداد
 خوفا من كان حصل له به خوف فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 واحمد في المشهور عنه انه لو اتفق لوقوع الكسوف وقت كراهة الصلاة
 فلا تقضي فيه ويجعل مكانها تسبيحا مع قول الشافعي وما لك في احدي
 روايتيه انها تقضي في كل الاوقات فالاول مخفف لعدم الوقوف بين
 يدي الله تعالى في وقت تقدم لنا منه النهي عن الوقوف بين يديه فينة
 والثاني مشدد وهو خاص بالكابر من اهل الكشف الذين يعرفون من
 طريق الالهام الاذن لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت او عدم الاذن
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح توجيه الاول بانه خاص بالكابر
 الذين يعلمون ان الحق تعالى لا يقيد عليه شيء يلقيه الى قلوبهم لجواز
 ان الحق تعالى قد يرجع عن الاذن في ذلك الامر فكان لم التوقف عن
 فعل ما اذن لهم فيه من طريق الالهام بخلاف ما جاء عن الشارع فان
 الادب المبادىء الى فعل ما امر وايد من غير توقف فانهم **ومن ذلك**
 قوله في حنيقة وما لك بعدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف بل
 يصلي كل واحد لنفسه مع قول الشافعي واحمد انها تستحب جماعة لكسوف

الشمس فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان التجلي الالهي يتقل في خسوف الليل وتكظم الهيبة فيه على القلوب مخفف
 عنهم بعدم ارتباطهم بامام يرعون افعاله فهو خاص بالاصغر **ووجه الثاني**
 ان الكابر بما يقدرون على مراعاة افعال امامهم مع قيام تلك العظمة والهيبة
 في قلوبهم لتقوي قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعض فكانت الجماعة
 في حقهم اولى لجوزها وفضل الجماعة كما ان الجهر بالقراءة ايضا في حقهم اولى
 بخلاف الاصغر يتقل عليهم كما من نظيره اتفاقا كان الثوري ومحمد بن الحسن
 يقولون هم مع الامام ان صلاها جماعة صلوا معها والاصلوها فرادى **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان غير الكسوف من الايات لا يسن له
 صلاة كالزلازل والصواعق والظلمة في النهار مع قوله احمد انه يصلي
 للكلية في الجماعة ومع قول الشافعي انه يصلي فرادى وعليه العمل وقد
 صلى الامام علي رضي الله عنه في زلزلة فالاول مخفف والثاني مشدد
ووجه الاول عدم درود نص في ذلك **ووجه الثاني** القياس على الكسوف
 بجامع انها من جملة ما يخوف الله تعالى به عباده ويذكرهم به احوال يوم القيامة
 والله تعالى اعلم **باب صلاة الاستسقاء**
 اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعليه انهم اذا تضرعوا بالمطر في السنة اصبحت
 يسألوا الله رغبة **هذا ما وجدته** في باب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة وابي يوسف ومحمد بن الحسن انه
 يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن لها صلاة
 بل يخرج الامام ويدعو فان صلى الناس وحدا فلا بأس فالاول مشدد والثاني
 مخفف **وجه الاول** اتباع **وجه الثاني** كون الحاجة والضرورة قد
 عمت الناس كلهم فصار كل واحد متضرعا الى الله سائلا ازالة ضررته بكل
 شعرة فيه فلا يحتاج الى استمداد في التوجه من غيره مع عدم بلوغ نص في
 ذلك الى مقابلته او هو في حق من يتقوى بعضهم باستمدادهم من بعض **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحمد ان صلاة الاستسقاء لصلاة العيد يجهر بالقراءة
 فيها مع قوله مالك انها ركعتان كسائر الصلوات وانه يجهر فيها بالقراءة
 ان كان الوقت وقت صلاة جهرية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
 وجهها ظاهر **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي واحمد في اشهر روايتيه
 باستحباب خطبتين للاستسقاء يكون بعد الصلاة مع قوله في حنيقة
 واحمد في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وانما هو دعاء
 واستغفار فالاول فيه تشديد والرواية الاولى لاحد مشددة بالخطين

وقول أبي حنيفة واحمد في الرواية الثانية تخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالصانع من اهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة ووعظ لتستظف بواطنهم وترقق حجابهم فيدعوا الله تعالى بقلوبهم صافية راجية للاجابة بخلاف الاكابر لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استغدادهم وهو مع قول أبي حنيفة واحمد في الرواية الثانية فان خطب خاطبه الاكابر من العلماء فانما ذلك لتقايها حجاب كانت عندهم او بقصد الصاغر المحاضر مع الاكابر فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب تحويل الرد في الخطبة الثانية للامام والماموم مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع قول أبي يوسف ان ذلك يشرع للامام دون المامومين فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشدد بدعي الامام **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع والتفاوت وهو خاص بالصاغر الذين لم يطلعهم الله تعالى على ما قدر لهم وقسمه من تروا لما في تلك السنة او عدمه **وجه** الثاني ان الاكابر لا يحتاجون الى التفاوت بتحويل الرد لان الله تعالى قد اطلعهم من طريق الكشف على ما قدره وقسمه لهم من تروا لما وعده فان حول الامام للاكابر وينعوه على ذلك فانما ذلك لسعة الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى عما كان اطلع الاكابر عليه **وجه** قول أبي يوسف ان كان الامام محبوبا يتفاوله وان كان من اهل الكشف فهو لاجل التفاوت حسن هو محبوب من المامومين فافهم

كتاب الجنائز

اجمع العلماء على استحباب الاكثار من ذكر الموت وعلي ان الوصية مستحبة حال الصحة لكلام له مال او عند احد مال وعلي ان تاركها في المرض وعلي انه اذا تبين الموت وجد الميت للقبلة **واتفق** الائمة الاربعة على انه يحجز الميت من راسه ما له مقدما ذلك على الدين **وقال** طائفة ان كان له مال كثير فمن راس المال والا فمن ثلثه **واتفقوا** على ان يغسل الميت فرض كفاية وعلي ان الزوجة تغسل زوجها وعلي ان السقط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لا يغسل ولا يصلي عليه وعلي انه اذا استنهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير **وعن** سعيد بن جبير انه لا يصلي على الصبي مالم يبلغ **واجمعوا** على انه ان مات غير محتون لا يختن بل يترك على حاله وعلي الشهيد الذي مات في قتال الكفار لا يغسل وعلي ان النفسا تغسل ويصلي عليها **واتفقوا** على ان الواجب من الغسل ما يحصل به الطهارة وان يكون الغسل وتراوات يكون ندبا بسدر وفي الاخرة كافور وعلي ان تغفن الميت واجب مقدم

علي الدين والورثة وان كان دخلا في مونة التجهيز كما مره **واتفقوا** على ان المحرم لا يطيبه ولا يلبس المحيط ولا يجمر اسده الا في رواية أبي حنيفة ان احرامه يبطل بموته فيفعل به ما يفعل بجميع الموتى **واتفقوا** على ان الصلاة على الجنازة في المسجد جائزة وانما اختلفوا في كراهة وعدمها **واتفق** الائمة الاربعة على استراط الطهارة وسر العورة في صلاة الجنازة وعلي ان تكبيرات الجنازة اربع وعلي ان قاتل نفسه يصلي عليه وانما اختلف في صلاة الامام عليه يعني الاعظم **واتفقوا** على ان حمل الميت برواكرام **واتفقوا** على انه لا يجوز حفر قبر الميت ليدفن عنده اخر الا اذا مضى على الميت زمان يبلى في مثله ويصير رميما فيجوز حينئذ وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا مضى على الميت حول فاخرجوا الموضع **واتفقوا** على ان الدفن في التابوت لا يستحب **واتفقوا** على ان استحباب التعزية لاهل الميت واجمعوا على استحبابه للدين والنفس في القبر وعلي ان كراهة الاجر والخشب **واتفقوا** على ان السنة للمجيد وان الشق ليس بسنة **واتفقوا** على الاستغفار للميت والدعاء والصلاة والعنق والحج عند ينفعه **واتفقوا** على من دفن بغير صلاة عليه يصلي على قبره وعلي عدم كراهة الدفن ليلا والله تعالى اعلم **في ما وجدته** من مسانيل الاجماع واتفاق الائمة الاربعة **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في ارجح رواياتهم ان الادعي لا يجس بالموت مع قوله أبي حنيفة انه يجس بالموت واذا غسل طهر وهو قول الشافعي واحمد في روايتهم الاخرتين **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الله تعالى قال ولقد كرما بني آدم وقضية التكرم ان لا يحكم بنحاستهم بعد الموت وفي الحديث احب المسلم لا يجس جيا ولا ميتا **وجه** الثاني ان الروح هو الذي كان مطورا لجسد الادعي فلما خرج منه صار نجسا على الاصل في الميتة **واجاب** الاول بان الروح ما خرجت منه حقيقة وانما ضعف تدبيرها لتقلها بعالمها العلوي فقط بدليل سوال مستر وتكبر وعذا بها في القبر ونعيمها واحساس الميت بذلك وهنا اسرار يعرفها اهل الله تعالى لا تستطرق في كتاب فان الكتاب يقع في يد اهله وغير اهله **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك ان افضل ان يغسل الميت مجردا عن القميص لكن مستورا العورة **مع** قول الشافعي واحمد ان افضل ان يغسل في قميص والا في عند الشافعي ان يكون تحت السما وقيل الاولي ان يكون تحت سقف **فالاول** مخفف من حيث عدم الباسه القميص والثاني مشدد في الباسه **فرج** الامر

الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاشارة الى ان مال الناس الى التجرد عن الدنيا
 اذا ما توافر عليهم ليعتبر غيرهم من الاحياء فان التجرد اظهر في حصول الاعتبار
 وايضا فالشمس الرحمة النازلة من السماء كما اشار اليه من قال انه يغسل تحت
 سقف **وجه** من قال انه يغسل في قميص الاتباع للصحابة في تقبيلهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في قميصه فالاول خاص بالصغار والثاني خاص
 بالكبار ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ بالاحتياط من ان يترك
 عليه بلا من السماء فبما مات مصر اعلى ذنبه فكان السقف يحمل عنه شيء من
 البلا النازل عليهم من باب توقف السبب على المسبب فانهم **ومن ذلك**
 قوله الامامة ان غسل الميت بالماء البارد اولى بالضرورة كبره شديد ووسخ مع
 قول ابي حنيفة ان الماء المسخن اولى بكل حال **وجه** الاول مخفف والثاني مشدد
 من تسخين الماء **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول التقاؤل بالنعم
 بقرينة نبه صلى الله عليه وسلم عن اتباع الحجازة بنار **وجه** الثاني التقاؤل
 برضى الميت بقضا الله تعالى عليه بدخول النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر لي من
 الحكمة في هذا الوقت **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجوز ان يغسل
 زوجته **وجه** مع قوله ابي حنيفة انه لا يجوز **وجه** الاول مخفف والثاني مشدد
وجه الاول ان ذلك مبني على احد القولين من ان الموت كالطلاق
 الرجعي **وجه** الثاني مبني على انه طلاق باين كما هو مقرر في باب
 الرجعة من مذهب الشافعي واحمد والرواية الاخرى عنهما ان الفاسل
 يلف على يديه خرقة ويغسلها وقال الاوزاعي تدفن من غير غسل ولا يتم
 ووجه من قال انها يتم ان السلامة مقدمة على الغيبة فخلاص العبد
 من مس بدنه من لا يحل له مقدم على حليته النطاق فلهذا ذلك الميت لا سيما
 عند من يرى نجاسة الميت بالموت ووجه من قال يلف خرقة على صدره
 العمل على تحصيل مصلحة الفاسل والغسول **وجه** من قال يدفن بحاله
 تعارض الامر بغسل الميت والنهي عن مس الاجنبى عنك فلم يظهر عند
 دليل في ترجيح امر بفعله **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجوز
 للمسلم تقبيل قريبه الكافر **وجه** مع قوله مالك ان ذلك لا يجوز **وجه** الاول
 مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول لو فات بحق القرابة الطينة في الجملة
 وان كان الغسل لا ينطفئ الكافر **وجه** الثاني وجوب اظهار المسلم
 فطيقته قريبه الكافر اذ لا موالاة بينهما ولا رحم حقيقة فكان في غلسه له
 اظهار ميل وموالاة اليه في الجملة ولو صورة فالاول خاص بالكبار الذين
 لا يخاف عليهم الميل الى قريتهم الكافروا احزن على فراقه والثاني خاص

بالاصغر

بالاصغر وقد غسل علي بن ابي طالب والده باذنه صلى الله عليه وسلم **ومن ذلك**
 قول الامامة الثلاثة انه يستحب للفاسل ان يوضي الميت كالحي ويسوك اسنانه
 ويدخل اصبغته في مخمره ويغسلها **وجه** مع قوله ابي حنيفة ان ذلك لا يستحب
 وكذلك قال الامامة الثلاثة انه يستحب ضم شعر راس المرأة ثلاث ضغائر
 ثم يلقى خلفها اذا غسلت **وجه** مع قوله ابي حنيفة ان الشعر يترك على حاله من
 غير ضمير فالاقوال ما بين مخفف ومشدد ووجه قوله الامامة في المسئلة الاولى
 انه يوضي الميت كالحي الى اخره مع الغسل كون الموت كالحدث الا صغر **وجه**
 قوله ابي حنيفة انه كالحدث الا كبر فيدخل عنده الا صغر في الاكبر والاول لا يقول
 بند اخلاهما وهو الاحوط كما مر في باب الغسل من الجنابة والسواك وتنظيف
 المخمرين تابع لذلك في الندخال وعدمه وكذلك القول في تسريح المحمة
 او عدمه ووجه من قال ان شعر المرأة يضر ثلاث ضغائر القياس على الغسل
 وتر او اما حكمه كونها تلقى خلفها ليلا يستتر الشعر وجهها فيمنع وصول الرحمة
 الى بشرة وجهها اذ الشعر من الامور التي تزال وتعارف الجسم في الجملة
 بخلاف بشره اجلد وكما قالوا براهة التلثم في الصلاة ليلا يجب اللثام الو
 عن الرحمة التي تواجه المصلي ووجه من قال بارخا الشعر من غير ضمير
 انه شعار المصائب وهو اظهر في احزن والندم على ما فات تلك الميتة
 من الطاعات ونقصها من الصلوات ايام الحزن وغيره لينظر الله تعالى
 اليها في رحمها هذا ما ظهر لي من حكمته ذلك والله اعلم **ومن ذلك** قول
 ابي حنيفة والشافعي ان الحامل اذا ماتت وفي بطنها جنين حي يسق بطنها
 مع قوله مالك في احدي روايته واحمد انه لا يسق **وجه** الاول مشدد من
 حيث حرمة الجنين والثاني مخفف من جهة عدم الشق مشدد من جهة
 حرمة الميتة **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** قوله ابي حنيفة
 ان السقط اذا ولد بعد اربعة اشهر ووجه ما يدل على الحياة من عظام
 وحركة ورضاع غسل وصلي عليه **وجه** مع قوله مالك كذلك في الحركة فاحده
 اشترطه ان تكون حركة يصحبها طول مكث ويتيقن معها الحياة **وجه** مع قوله
 الشافعي في الجديده انه لا يصلي عليه الا ان ظهرت امارات الحياة وقال
 احمد يغسل ويصلي عليه واما الغسل فقد اتفق الاربعة على انه يغسل ووجه
 هذه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قوله ابي حنيفة والشافعي في اصح قوليه
 انه لا يجب نية الفاسل **وجه** مع قوله مالك بوجوبها **وجه** الاول مخفف والثاني
 مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول المقصود من
 الغسل التطاقل وهي حاصلة بلا نية **وجه** الثاني ان الفاسل نايب

جه

عن الميت في هذه الطهارة ولو قلنا ان المذهب فيها النظافة فهي من جملة الاعمال
الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فلا يكون عمل صالحا
الا بنية **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واصحاب الشافعي انه اذا خرج من الميت
شيء بعد غسله وجب ازالته فقط **مع** قول احمد انه يجب اعادة الغسل اذا
كان الخارج من الفرج **فالاول** محقق والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الثاني المباليغة في التطهير وهو قول الشافعي ايضا لكون
ذلك اخر عهد بالدين والافغاية الامران يعامله معاملة الحي فيكون عليه
الوضوء فقط **ووجه** الاول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه هو بالزوال
النجاسة لزوال التكليف **ومن ذلك** قول مالك وابو حنيفة ومالك انه يكره
تنف ابط الميت وحلق عاتقه وحف شاربه بل شد ما لك فقال يعذر من
فعله وقال الشافعي في الجديد واحمد انه لا بأس به في حق غير المحرم وفي
القديم المختار انه مكروه ونقل البيهقي ان ثمانية من الصحابة كانوا يحفون
شواربهم **فالاول** مشدد والثاني محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي في الام واحمد انه يجوز تقليم اظفاره
مع قوله ابي حنيفة ومالك والشافعي في القديم انه لا يجوز **فالاول** محقق
والثاني مشدد **ووجه** الاول ان ذلك من جملة النظافة المأمور بها
العبد مادام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت **ووجه** الثاني انه في ذلك
تضر في يد الميت لم يصرح الشارع فيه بما مر فكان تركه مقدما على فعله
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايته انه يصلي على الشهيد
مع قوله مالك والشافعي انه لا يصلي عليه لاستنقا به عن شافع **فالاول**
مشدد في الصلاة على الشهيد والثاني محقق فيها **ووجه** الاول انه
لا يستغني احد عن زيادة الاجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعلى الاطفال في عصر صلى الله عليه وسلم وبعد الى عصرنا
هذا ودليل الثاني تسجيع الناس على الجهاد بترك الصلاة على الشهيد
ويقول احمد كيف لا اجاهد حتى اقتل شهيدا ويقهر الله تعالى **دوني**
واستغني عن شافع يستغني في قد ثبت من النبي صلى الله عليه وسلم انه
صلى على الشهداء اشارة وترك الصلاة عليهم اخري وهو محمول على خالين
فكان اذا راي عند بعض الناس فتورا عن الجهاد وجنا عنه بترك الصلاة
على الشهداء تسجيعا لهم على الجهاد واذا راي عند الناس قد اما صلى عليهم
لزوال ذلك المعنى الذي ترك الصلاة عليهم لاجله **ومن ذلك** قول الامية
الثلاثة ان من رفضه دابة وهو في قتال المشركين او نردى عن فرسه

او اصابه سلاحه فمات في المعركة انه يغسل ويصلي عليه **مع** قوله الشافعي
انه لا يغسل ولا يصلي عليه **فالاول** مشدد بعدم حصول الشهادة والثاني
محقق في حصولها **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الشهيد
عرفا هو من قتله كافر بالمباشرة او السيف بخلاف من رفضه دابة مثلا
ووجه الثاني قيام فعل الدابة والسلاح مقام فعل الكافر من حيث انها
القتل لها في المعركة بعد ان بايع الله على القتل في سبيله اي طريقة وانه
لا يصر فيه عن ذلك صارف ولا يرد عنه الصوف والمثالف وهنا اسرار يعرفها
اهل الله لا تنظر في كتاب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يستحب ان يكون
في كل غسله شيء من السدر **مع** قوله مالك والشافعي ان المستحب ان يكون في
كل واحدة من الغسلات سدر فقط **فالاول** مشدد والثاني محقق **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** استنما له السدر ظاهر من حيث الاستعانة
به على ازالة الوسخ واما الحكمة الباطنة فلا تذكر الا مشافهة لمن يعرف
معنى نبي الشارع عن قطع شجرة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان
المستحب ان يكفن الرجل في ثلاثة اثواب بيض وهي لفاف كلها **مع** قول
ابي حنيفة ان المستحب ان يرد او اما المرأة فالمستحب تكفينها في خمسة
اثواب قميص وميزر ولفاف ومغففة والخامسة يشد تحتها عند
الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة هذا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة
اثواب فيكون بالحمار فوق القميص تحت اللفافة وقال مالك ليس للكفن
حد وانما الواجب ستر الميت ووجه هذه الاقوال ظاهر من حيث العادة
واما توجيهها من حيث الحكمة الباطنة فلا تذكر الا مشافهة **ومن ذلك**
قول الشافعي واحمد بكرامة تكفين المرأة في المعصر والمرعفر والحري
مع قوله ابي حنيفة ان ذلك غير مكروه **فالاول** مشدد والثاني محقق
ووجه الاول ان ليس ما ذكر لها انما كان غير مكروه في الحياة لما فيها من
الزينة الداعية الى الاستمتاع وقد زال هذا المعنى بالموت **ووجه**
الثاني اطلاق الشارع اباحة ذلك للمرأة من غير نص بالكرامة فشم
حياتها ومدهتها واما حديث من لبس الحري في الدنيا لم يلبسه في الآخرة
فهو مؤول فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
واحمد ان المرأة ان كان لها مال فالكفن في ما لها وان لم يكن لها مال فقال
مالك هو علي زوجها وقال محمد بن الحسن هو بيت المال كما لو عسر الزوج
فانه في بيت المال بالاتفاق وقال احمد لا يجب علي الزوج كفن زوجته
بحال ومذهب الشافعي ان محل الكفن اصل التركة فان لم يكن فعلى من

عليه نفقة من قومه وسيد وزوج وقال المحققون من اصحابه هو علي الزوج
بكل حال ووجه المختار ووجه هذه الاقوال ظاهر مذكور في كتب الفقهاء **ومن**
ذلك قول الامامة ان الصلاة على الميت فرض كفاية **مع** قول اصبح من
اصحاب مالك انها سنة **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان ولا يضر في ذلك عن الشارع ويصح دخول قول اصبح في قول الامامة
لان السنة في اصطلاح المتأخرين فيصح تسميه فرض الكفاية سنة قياسا فلا
يكون بين الامامة والاصح خلاف والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي
انها لا تكرر في شي من الاوقات المنهي عن الصلاة فيها **مع** قول ابي حنيفة
واحمد انها تكرر فيها **ومع** قول مالك انها تكرر عند طلوع الشمس وعند
غروبها فقط **فالاول** مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف ووجه
الاول انها شفاععة في الميت وطلب المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات
مع كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كونه ذلك المصلي قاصدا بها
لصلاة ما يقصده عباد الشمس بل يكاد يحظر ذلك على قلب مسلم **الا**
ووجه قول ابي حنيفة اطلاق الشارع المنهي عن الصلاة في هذه الاوقات
فشملة صلاة الجنازة وهذا احوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس غروبها
كما وجهناه في قول ابي حنيفة ووجه عدم قوله بالكرهية في وقت الاستسوا
ان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت فمر اعليه واهل الحضرة لا يمتنع
من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل او نهار بدليل استسنا من كان
يجرم من ملكة من اوقات النهي وايضا ذلك ان جميع الاوقات التي اذن
الحق تعالى لعباده ان يقفوا بين يديه فيها اوقات رحمة ورمي فاحق
الظلال ساجدة تحت اقدام مظلوا بها فلو قد ان العبد لم يسجد لله تعالى
في تلك الاوقات كان ظله نابيا عنه في السجود بخلاف وقت الاستسوا لا يري
فيه ساجدا لله تعالى من شاخص ولا ظل فافهم وهذا اسرار يعرفها
اهل الله تعالى لا يشتر في كتاب فرحم الله الامامة فاما كان ادق وجوهه
استسنا طائفة امين **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد بعدم كراهية
الصلاة على الميت في المسجد **مع** قول ابي حنيفة ومالك بكرهية ذلك
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول ان المسجد حضرة الله الخاصة والصلاة على الميت شفاععة ومعلوم
ان الشفاععة في عبيد في حضرة شهود الحق تعالى اقرب قبول من حضرة
الحجاب **ووجه** الثاني ان مقام الشفاععة مع الحجاب اقوي في التوجه
الى الله تعالى وابتعد عن مقام الادلة لما يطرئ صاحب الحجاب من الهيبة

غالبها خلافة من رفع حجابها من الاوليات فانه ربما كان لا يري للعبد ذنبا حتى يشفع فيه
لكون تلك الحضرة تستقطب نسبة افعال العبد اليه لشهود صاحبها انه تعالى هو
الخالق لا اعمال العباد فلا يجد الشافع لذلك ذنبا يستحق الشفاععة في حقه
لاجله وايضا فان صاحب هذا المقام لا يكاد يعلم من وقوعه في الاحجاب بنفسه
وذلك موجب شفاعته في الميت فمن صلى في المسجد فقد تعرض للاعجاب
بنفسه فاسأع على الميت وعلى نفسه فافهم **ومن ذلك** قول الامامة بكرة
النبي للميت والنداء عليه بخلاف الاعلام بموته فانه لا بأس به عند الشافعي
وابي حنيفة وقال مالك هو مندوب اليه ليصل العلم بموته الى جماعة المؤمنين
مع قوله احمد انه مكروه وفي رواية ابي حنيفة ان ذلك لا يكره ما لم يخالف
الشرع **فالاول** مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر وكما صلد
ان النبي اذا جرح خير الميت فلا بأس به وان لم يجرح فهو مكروه كراهية تترتب
او تحريم بحسب اجتهاد المجتهد **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة والشافعي
في القديمان الوالي الحق بالامامة على الميت من الولي **مع** قول الشافعي في
اجد بدل الراجح ان الولي اولي من الوالي قال ابو حنيفة والاولي للولي
اذ لم يجضر الوالي ان يجضر امام ابي **فالاول** مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول خوف الفتنة اذ اراد الانسان بالصلاة
ومنع ووجه الثاني ان المقصود الاعظم من الصلاة على الميت الدعاء له
والشفاعة فيه **ولاشك** ان الولي في هذا الزمان اسفق على الميت من غالب
ولاة هذا الزمان **واحتاج** صاحب هذا الثاني بان الولاية انما كان
الناس يقدمونهم في صلاة الجنازة على الولي الخاص لكونهم كانوا في زمن الماضي
متخلفين بالشفقة على الناس لئلا ينقسم وقد ذهب الامر من الولاية
كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول ادركنا النبا
وهم يرون ان الاحق بالامامة علي بن ابي طالب من ورضوه لغيرهم وسمعت
سبيدي عليا اخا من اخواني يقول لعلي بن ابي طالب ان الوالي اولي بالامامة
على الميت راى ان الحق تعالى اذ اكبر لعبد من عبيد في الدنيا يستحي ان
يرد شفاعته واجابه دعائه في حق احد كما وقع لفرعون حين توقف
بيل مصر وسأله القبط في طلوعه مع قرينة قوله لموسي وهارون فقولا
له قولنا لبينا فان ذلك ارشاد الى الادب مع فرعون وهذا وان كان طلوع
البيل يسوئ الحق في ذلك يدخله الاستدراج فنية ما ينس لما قلناه
فافهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو اوصي لرجل يصلي عليه لم
يكن اولي من الولي **مع** قوله احمد انه يقدم على كل ولي **فالاول** مخفف

هذه

س

والثاني مشدد **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الولي اسفق
من الاجنبي ولو كان من اعظم الاصدق لان ارتباط النسب اقوي والسفينة
والحنوتانج لذلك بدليل الارث ووجوب الدية على القاتلة **وجه** الثاني
ان الصديق قد يكون اسفق عليه من وليه واجاب **عن** الاول بان
شفاعته في جزء منه فلا يكاد يوجد فيها ما وجد في الشفاعة في الاجنبي
من ظهور احتياجه الى ذلك فان الانسان لا يكاد يبري قبح ذنوب نفسه
حتى ينزع الي في مقفرتها بخلافه في روية ذنوب غيره فان الذنوب كلها
تجحت في رأي العين كلما قبلت الشفاعة فيها **الكثر وسعد**
سيد عليا اخو اوص رحمه الله يقول لا تقدموا في الصلاة على ميتكم الا اخذوا
من العلماء والصالحين الذين يعرفون مراتب الناس كالأول والثاني والآخر
وتقدم من لا يقتقد في الناس الاخير فانه لا يري الميت ذنبا يشفع له عند
الله فيه انتهى **ومن ذلك** قوله مالك ان الابن يقدم الاب والابن اولي من الجد
والابن اولي من الزوج وان كان اباه مع قولنا في حيفته انه لا ولاية للزوج
في الصلاة على زوجته ويكره للابن ان يتقدم على ابيه ووجه قوله مالك
انه الابن مقدم على الاب لان ابن اسد توجيها الى تحصيل مصالح امه من
ابيه اليها لاستمداده منها في الوجود وفي المال وايضا فانه ادبر واعرض عنه
من حين انقضى نطفته في رحم امه ووجه كون الاخ اولي من الجدة كونه في
مرتبة الميت فكان ارتباطه به من غير واسطة بخلاف الجدة ومعلوم ان
الحنو والسفينة يصفعان بالبعد ووجه كون الابن اولي من الزوج
ظاهر لان الزوج يحرم مونة زوجته بتوجيه قلبه الي تزوج غيرها فيصير
معرضا عنها بالقلب ولو اظهر احزن عليها في الظاهر فكانت شفاعة
فيها جدا جازا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيه قولنا في حيفته من انه لا ولاية
للزوج في ذلك **ومن ذلك** قولنا لا يمة الاربعة ان الطهارة شرط في صحة
الصلاة على الجنازة مع قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري انها يجوز
بغير طهارة **فالاول** مشدد والثاني مخفف **ترجع** الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول انها صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم
لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضا وفي حديثه اخر لا يقبل الله
صلاة بغير طهور فشم الصلاة الجنازة وما في معناها كسجدي الصلاة والشكر
وجه قول الشعبي وابن جرير انها شفاعة في الميت والشفاعة
لا يشترط فيها الطهارة وانما يستحب فقط كما قالوا في الدعاء تلاوة القرآن
لغير الميت ونحوه ويصح عمل من قال باستراط الطهارة على حال الا صاغر

الذين

الذين ابداهم ضعفته من المعاصي وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى فكان اشراط
الطهارة بالما او ما يقوم مقامه من غسل ابدانهم وقلوبهم حتى يدخل احدهم حضرة
الله تعالى ويستفتح في غيره بخلاف الاكابر من الصالحين والعلماء العاملين الذين
ابداهم وقلوبهم حية اعظم من حياة الاصاغر بعد استغفارهم المماثلا فانهم لا يحتاجون
الى طهارة تغسل ابدانهم وتحتي قلوبهم حتى يستغفروا في غيرهم ويصح تغليل حال
الاكابر بحال الاصاغر فيسأح الاصاغر بعد استراط الطهارة لمناجاة الله دون
الاكابر فان قل **من** لم وقع خلاف في استراط الطهارة لصلاة الجنازة
دون غيرهما من النوافل فضلا عن الفرائض فالجواب **انما** وقع خلاف
فيها لعدم الركوع والسجود فيها للذين هم محل للقرب العادي من حضرة الله عز وجل
فكان الواقف يستفتح للميت في صلاة الجنازة في محل البعد من حضرة الله تعالى الخاصة
بالركوع والسجود وما شرعت الطهارة بالاصالة الا لتقريب الحضرة القربة فانهم
ومن ذلك قول الشافعي وابي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة ان يقف
الامام عند راس الرجل ومجيزة المرأة مع قولنا في حيفته ومالك انه يقف
عند صدر الرجل ومجيزة المرأة **وجه** الاول ان الراس شرف ما في الرجل
كما انه عند قومه اخرين اشرف ما فيه القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك
من فعل الشارع **وسعد** سيد عليا اخو اوص رحمه الله
يقول من خصص الوقوف بمجيزة المرأة طلبا لستر عورتها الظاهرة فقد فتح
للناس باب كشف سورتها الباطنة فيندكر كل مصلي بوقوفه عند مجيزة لها
صورة حجم مجيزتها فكانه يراها بقلبه انتهى **ومن ذلك** قولنا لا يمة الاربعة
بان تكبيرات الصلاة على الجنازة اربع مع قول محمد بن سيرين انهن ثلاث
ومع قوله حذيفة بن اليمان انهن خمس وكان بن مسعود يقول كبر رسول الله
الله صلى الله عليه وسلم على الجنازة تسعا وسبعوا وخمسا واربعاف كبر واما كبر
اما كبر فان زاد على اربع لم ينقل صلاة تامة وقال الشافعي ان صلى خلف
امام فزاد على الاربع لم يتابعه في الزيادة وقال احمد يتابعه الى سبع **فالاول**
مخفف والثاني اخف والثالث فيه تشديد والرابع فيه تشديد من وجه
وتخفيف من وجه **ترجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول الاتباع
وجعل كل تكبيرة بمائة ركعة من الرباعية **وجه** الثاني جعل كل تكبيرة بمائة
ركعة من الثلاثية **وجه** من قال انهن خمس وسبع الفياس على تكبير
صلاة العبد **وجه** من قال انهن تسع بتقدير التاعلي السنين **وجه**
ذلك عدد الافلاك العلوية كانه يقول الله اكبر من جميع ما يكبر به اهله
هذه الافلاك كلها وحكمة ذلك سعة منافية صفة المونة لمصفات الباري

بته

جل وعلا فكان زيادة التكبير لزيادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحق تعالى
فأفهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يرفع يديه في التكبيرات حدو
منكبيه إلا في التكبيرة الأولى فقط . مع قول الشافعي أنه يرفع في جميع التكبيرات
فالأول مخفف وهو خاص بالكابر الذين يعرفون عظمة الله عز وجل ويدخلون
حضرة بآول تكبيرة فلا يخرجون منها حتى يفرغوا من الصلاة والثاني مشدد
وهو خاص بالأصاغر الذين لا يعرفون عظمة الله تعالى تلك المعرفة ولا يكاد أحدهم
يدخل حضرة الله تعالى بآول تكبيرة بل يخرج روحه من حضرة الله المرة بعد
المرة ثم يدخل فهو يرفع يديه عند كل دخول لأنه قدوم جديد على حضرة الله
عز وجل فأفهم **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد أن قراءة الفاتحة بعد التلبية
الأولى فرض . مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يقرأ فيها شي من القرآن فالأول
مشدد والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . **ووجه الأول** أن
القرآن مستق من الفرد وهو أجمع فهو يقرأ تقا ولا يجمع روح ذلك الميت على
حضرة ربه المحصور الخاص على وجه الأكرام والتعظيم بمشاهدته . **ووجه**
الثاني أن الميت إذا خرجت روحه بقي ربه فحصل لروحه الجمعية بحضرة
ربه فلا يحتاج إلى قراءة قرآن ليجتمع بها بخلاف الدعا للميت لا يستغني أحد
عنه لأجابه واجتبا فأفهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه يسلم من صلاة
الجماعة تسليمتين . مع قول أحمد وهو المشهور عن مالك أنه يسلم واحدة عن
بجانبه فقط . فالأول مشدد والثاني مخفف . **ووجه الأول** التقاؤل يحصل
الأمان للميت من الجهتين . **ووجه الثاني** التقاؤل يحصل الأمان من
جهة يمينه فقط وذلك إشارة إلى أنه ليس لتأمرقة الأبطال فقط دون سري
فكان بجانبه الأيسر هو صورة سريته فتركنا إعطاء الأمان من جهتها لجهلنا
بما وسليما لله تعالى في عبيده وهو خاص بأهل الأدب فأنهم لا يخرجون على
الله تعالى بخلاف الأصاغر فلعل إمام مشهد فأفهم **ومن ذلك** قول الإمام
الشافعي أن من فاته بعض الصلاة مع الإمام يفتح الصلاة ولا ينتظر تكبيرة
الإمام ليكبر معه وهو أحادي روايته مالك . فالأول مخفف والثاني مشدد
أوفيه تشديد . فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . **ووجه الأول** المبادرة إلى
مصلحة الميت بالقراءة أو الدعا أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
أذ هو الواسطة بيننا وبين الله في قبول شفاعتنا في ذلك الميت **ووجه**
قول الشافعي أيضا القياس على أمر المأموم بموافقة الإمام في صلاة الجماعة
في أي جزء أدركه وإن لم يجب له **ووجه** من يقول أنه ينتظر تكبيرة الإمام
كونه شفاعته وإمام هو الشافع حقيقة والمأموم كالمؤمنين على دعائه

هذا هو الوجه الثاني
في التكبيرات

فكان من الأدب انتظار تكبيرة لأن كل مأموم محبوس في دائرة إمامه لا يعرف
من أمور الحق تعالى إلا ما جاءه على يد إمامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف **ومن**
ذلك قول أحمد أن من فاته الصلاة على الميت يصلي على قبره إلى شهر وهو مذ
جماعة من الشافعية . مع قول بعضهم أنه يصلي عليه ما لم يبل الميت وقيل أبدا
فالأول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم لنا في ذلك نظر فكان كالدعاء لمن
مات من أخواننا فدعوا له ما دنا في الدنيا والأصح في مذهب الشافعي تخفيف
صحة الصلاة على القبر بمن كان من أهل فرضها وقت الموت وشرط أبو حنيفة
ومالك في صحة الصلاة على القبر أن يكون قد دفن قبل أن يصلي عليه ولكل
من هذه الأقوال وجه **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد بصحة الصلاة
على الغائب . مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم صحتها فالأول مخفف والثاني
مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان . **ووجه الأول** الابتاع في صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولم على البخاري والثاني يقول ذلك خصيصا للبخاري
فلا يقاس عليه علي أنه ما تفرغنا به عند أهل الكشف بل جميع من في الوجود
حاضر فروية البصر للأكابر وروية البصائر للأصاغر ودليل الأكابر حديث
زويت لي لأرض فرأيت مشارقها ومغاربها وكأني أقام يكون لرسول الله صلى
الله عليه وسلم يجوز أن يكون لخاص أمته ما لم يرد نص بخلافه وهذا استمرار
يدونها أهل الله لا ينسطر في كتاب **ومن ذلك** قول الأئمة الأربعة أنه لا يكبره
الدفن ليلا . مع قول الحسن بكراهته . فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني
مشدد خاص بالكابر من أهل الأدب فإن الليل بمثابة أرخا الملك بخلاف النهار
الستريته وبين الناس ودفن الميت أدخله حضرة سر الملك بخلاف النهار
فانه موضوع للحكم بين العباد وإن كان الحق تعالى لا يبع له حجاب لكن الشرع
قد تبع العرف في أماكن كثيرة كمنع صلاة عاريا مع وجود ما يستتر به عورته
وإن كان الحق تعالى لا يبع أن يحجب شي فأفهم ومن هنا كره بعض السلف الطوف
باللجنة ليلا وإن كان النص ورد لا تمنعوا أحد طاف به وصلى إلى ساعة شام
ليل وإنها رافليس من يعلم كمن لا يعلم فأفهم **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد
إذا وجد عضو ميت غسل وصلى عليه . مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلي
عليه إلا أن وجد أكثر الميت . فالأول مخفف والثاني مشدد . **ووجه الأول**
أن الصلاة حقيقة إنما هي على الروح والروح لا تفرق تلقائيا لعضو الذي
وجدناه ولا بين سائر أجسام . **ووجه الثاني** أن الحكم يكون في ذلك للأغلب
لأن الذي يطلق عليه إنسانا كان لو وجدنا إنسانا مقطوع الرجلين مثلا
أو وجدناه كله الأذركه وبالحكمة فإذا كان الصلاة حقيقة إنما هي على الروح

هـ

ي

فالصلاة تلتحق بجميع اجزا البدن المتفرقة ولو في الفم مكان ويجعل جميعها المقرة
والرحمة والساجدة وتكفير السيئات ورفع الدرجات **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة والشافعي ان الامام يصلي على قاتل نفسه مع قوله مالك واحمد من
قتل نفسه او قتل في حد فان الامام لا يصلي عليه ومع قوله احمد لا يصلي الا امام
علي الزاني ولا على قاتل نفسه ومع قوله الزهري لا يصلي على من قتل في رجم
او قصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الاوزاعي
لا يصلي عليه وعن قتادة انه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن انه لا يصلي
على النفساء فالاول مخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعد مشدد
ووجه الاول الحمل بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله
او قتل النفس او قتل في الزنا او القصاص او كان غالا في القيمة
او نفسا او كان ولد زنا **وجه** الثاني ان الصلاة تطهير وهي لا تظهر من
عليه حق لا يبي بل يحق عليه باقية الى يوم القيامة ووجه عدم الصلاة
على النفساء انها شهيدة كما ورد **ومن ذلك** قوله مالك وهو الاصح من
مذهب الشافعي ان اجنب اذا استشهد لا يغسل ولا يصلي عليه مع قوله
ابي حنيفة انه يغسل ويصلي عليه ومع قوله احمد انه يغسل ولا يصلي
عليه فالاول مخفف بترك الغسل والصلاة والثاني مشدد وفيما والثالث
فيه تخفيف ووجه الاول تشجيع الناس للقتال وبيان ان الشهادة تطهر
الشهيد حسا ومعنى ووجه الثاني ان احدا لا يستغني عن زيادة فضل
ربه عليه بالدعاء بالمعزة والرحمة ولا عن تطهير جسده بالماء بل يزجر
الدعوات والما انفاشا **وجه** قوله احمد ان اجنابة نوع اخر خلاف
حدث الموت فيحتاج الى غسل وان كان الشهيد حيا عند ربه يزرق كما صرح
به الفران فالغسل بزيه وضاة وحياة فافهم **ومن ذلك** قوله مالك
والشافعي في ارجح قوليه ان المقتول من اهل العدل في قتال البغاة غير
شهيد فيغسل ويصلي عليه مع قوله ابي حنيفة انه لا يغسل ولا يصلي عليه
وعن احمد وايتان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان البغاة من المسلمين على
كل حال والشهادة لا تكون الا لمن قتل الكفار الذين هم اعدا الدين حقيقة
ووجه قوله ابي حنيفة انه قتال لفرقة دين الله على كل حال وان ترك الامر
عن نصرته اهل الدين في الدرجة بجامع ان كلام المقتولين بايع نفسه بفرقة
لدينه **ومن ذلك** قوله لا يمتة الثلاثة ان من قتل من اهل البغي في حال
الحرب يغسل ويصلي عليه مع قوله ابي حنيفة لا فالاول مشدد ومن جهة الصلاة

والغسل والثاني مخفف من جهة عدم الصلاة والغسل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول انه مسلم على كل حال **وجه** الثاني انه كالمحارب لدين الله
تقاي فلا يصلي عليه بل ولا تنفعه الصلاة عليه ولا الغسل الا ان يتوب **ومن ذلك**
قوله لا يمتة الثلاثة ان من قتل ظلميا في غير حرب يغسل ويصلي عليه مع
قوله ابي حنيفة انه ان قتل بحرية لم يغسل وان قتل بمقتل غسل ومضى عليه
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول انه غير شهيد في احكام الدنيا
وان كان له ثواب الشهادة في الآخرة ووجه احد السقطين في قوله ابي حنيفة في ان
من قتل بحرية لا يغسل ان احديته تخرج منه الدم فيخرج معه اجنبات الواقع
في روجه بكم المجاورة للجسد بخلاف من قتل بمقتل فاني اجنبات ياتي في الدم
لم يخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه **ومن ذلك** قوله الشافعي وغيره
ان المشي امام الجنائز افضل مع قوله لثوري ان الراكب يكون وراهاداما
حيث يشا وكره النجس يحمل بين العمودين وقال الشافعي هو افضل من
الترجيع ودليل ذلك كله ما بلغ كل واحد عن الشارع واصحابه **ومن ذلك**
قوله لا يمتة الثلاثة ان من مات بالبحر ولم يكن بقربه ساحل جعل بين لوجين
والبحر في البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان فيه كفار ثقل والبي
في البحر ليحبل بقراره مع قوله احمد انه يثقل ويلقي في البحر بكل حال اذا قدر
دفنه فالاول مشدد بالتفصيل والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول الاحتياط لحرمة المسلم فرما بجده احد في الساحل
من المسلمين فيدفنه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي التي تراه الذمة ويكون
المسلمون الذين يجدون ذلك الميت كالتائبين عن الذين حضروا موته في
الدفن بخلاف ما لو كان في الساحل كفارا انه يثقل لينزل قرار البحر لئلا تمتك
حرمة الكفار **وجه** الثاني ان المقصود الاعظم من الدفن الوفا بحق الميت
واكرام جسد بعد الموت من الدفن وتيسيد عن العيون وعدم تاذي الناس
برائحته وتعرضهم للوقوع في سبه اذا استوائت رجليه **ومن ذلك** قوله
الا يمتة الثلاثة ان راس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسيل الدم الميت سلا
الى القبر مع قوله ابي حنيفة ان الجنائز توضع على حافة القبر مما يلي القبلة
ثم يترك على القبر معتزضا فالاول مخفف على من يترك الميت القبر سهل
عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى الحد لكونه الجنائز المعترضة
اكثر عملا من جعلها عند رجل القبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل
القولين ما بلغ كل واحد من الدليل **ومن ذلك** قوله لا يمتة الثلاثة ان السقيم
للغير اولى لان الشيطيح قد صار من سعار الروافض مع قول الشافعي

فأرجح القولين أن الشطيط **أول** فالأول مستد بالسنن من حيث أنه عمل زائد
 على الشطيط والثاني مخفف **ووجه الأول** التقاول بعلو الدرجات عند الله
 تعالى **ووجه الثاني** عدم الحكم على الله تعالى بشيء يفعله مع ذلك الميت فيسطط
 وقفا على موقف السوا من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه ما يشاء من
 رفع درجته أو موأخذه **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهة المشي
 بالنعال بين القبور **مع قول أحمد بكراهته** فالأول مخفف والثاني مستد
 فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه الأول** عدم ورود نص صريح بالنهاي عن
 ذلك **ووجه الكراهة** ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لما راه يحيى بين
 القبور يتعجلين أخلع نعليك أنتي فانه يحتمل أن يكون أمره بخلعهما احتراماً
 للموتى من حيث أن الميت يدركه اختقار الناس إذا مشوا على قبره بالنعل
 وإن يأتى جسمه بذلك ووجه من لم يكره ذلك مراعاة حق الحي وتقدمه على
 حق الميت أن الحي ربما نضر رثته رجلاه بحرارة الأرض مثلاً ويحتمل أن يكون الأمر
 بخلع النعلين لكونهما كالنعال لسان أهل الأعيان كما يقتضيه سياق الحديث من
 أنهما كانا سبطين أي ليس عليهما شعر وأما علم **ومن ذلك** قول
 أبي حنيفة أن التعزية ستة قبل الدفن لا بعد وبه قال الثوري **مع قول**
 الشافعي وأحمد أنها تسن قبله وبعد إلى ثلاثة أيام **والأول** مخفف والثاني
 مستد من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام
 فرجح الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه الأول** أن ستة أحزنه إنما تكون قبل
 الدفن فيعزي ويدعى له بتخفيف أحزنه **ووجه الثاني** استمرار أحزنه
 عاماً بعد الدفن إلى ثلاثة أيام وقد يكون شخص مسفوفاً بامرهم وقع
 فيه فلم يتفرغ للتعزية إلى آخر الثلاثة أيام فلا امتداد وقت التعزية
 بعد الدفن وربما وقع بين المعزي اسم فاعل والمعزي عبادة إذا لم تدارك
 التعزية بعد الدفن ويصح حمل كلام أبي حنيفة على حال الأكا بر الذين لا يجوزون
 على فوات أهل وأمال كل ذلك أحزنه وحمل كلام الأئمة على حال غالب الناس
 من أحزنه على غلبة الميت **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وأحمد بكراهة
 الجلوس للتعزية **مع قوله** أبي حنيفة بعدم الكراهة **والأول** مستد والثاني
 مخفف **ووجه الأول** أنه شق على المعزين تكليفهم المشي البعد إذا سمعوا
 أنه جلس للتعزية **ووجه الثاني** أنه خفف على المعزين بالجلوس لضعفهم
 بخلافها إذا لم يجلس فرموا بها وأبغضونهم فلم يجدوه فيحتاج أحدهم
 إلى محي آخر بعد ذلك لا سيما من وراه شغلهم **ومن ذلك** قول الأئمة
 الثلاثة أن القبر لا يبنى ولا يعمد **مع قوله** أبي حنيفة بجواز ذلك **والأول**

أخراج

مستد والثاني مخفف **ووجه الأول** غلبة التسليم لله تعالى عز وجل بالقائيد
 في القبرين يدى الله عز وجل من غير حائل فوق لما يمنع عنه شي من الأوقات
 وهو خاص بالأصاغر **ووجه الثاني** الأخذ بالاحتياط والتقاول بتوقف
 الأمور على مسيما نظام من بابة عقل ونوكل فهو خاص بالأكا بر وقد قال
 العارفون أن سكنى الدور المتهمة أولى من الدور الجديدة من حيث أن
 الساكن في الدار المتهمة يكون عليه التوكل على الله محضاً بخلاف الساكن
 في الدار الجديدة المحكمة بنا فانه قد يصير الغالب عليه الاعتماد على الدار
 من حيث أحكامها لا على الله تعالى فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة باستحباب
 قراءة القرآن عند القبر **مع قوله** أبي حنيفة بكراهتها **والأول** مخفف والثاني
 مستد **ووجه الأول** أن القراءة عند القبر سبب لأثر اللزجة على الميت
 ووجه الثاني أن في ذلك امتناً للقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلاة
 في المقبر والخلاف في وصول ثواب القرآن للميت أو عدم وصوله مشهور
 ولكل منهما وجه ومذهب أهل السنة أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله
 لغيب وبه قال أحمد بن حنبل **وأما** حكمته الدعا للميت بعد الدفن بالسيب
 فهو عمرة الصلاة عليه والدعاء له في الصلاة إذا الشافعيون حكمه حكم الصلوة
 إذا وقف بباب الملك ليسفع فيمن أذنب والوقوف على القبر بعد الدفن
 هو المقصود الأعظم لا سيما عند سؤال منكر ونكير حين يذهل من
 رويتهما فلا يقال أن الصلاة تكفي عن الدعاء له بعد الدفن فافهم وأما علم

كتاب الزكاة

أجمع العلماء على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلي أن وجوبها في أربعة
 أصناف المواشي وجنس الأثمان وعروض التجارة والمكيل والمدخر من الثمار
 والزروع بصفات مقصودة واجمعوا على وجوب الزكاة على الحر
 المسلم البالغ العاقل واجمعوا على أن يحول شرط في وجوب الزكاة
 إلا ما حكى عن ابن مسعود وابن عباس من قوليهما بوجوبها من حين الملك
 ثم إذا حول الحول وجبت وكان ابن مسعود إذا أخذ عطاء زكاة في المحاك
 واجمعوا على أن الزكاة لا تنقح الابنية وقال **الأوزاعي** لا يقتصر أخراج
 الزكاة على ثبته وعلي أن من امتنع من أخراج الزكاة بخلاف أخذت منه فتمرها
 ويعذر وعلي أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال **مجاهد** والسعي
 إذا حصد الزرع وجب عليه أن يلقى شيئا من السابل للمساكين وكذلك
 إذا أخذ الخمل وجب عليه أن يلقى شيئا للفقير من الثمار **هذا ما وجدته**

ب
فيه

من مسایل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول أبي حنيفة
يجب على المكاتب العشر في زرع لا فيما سواه مع قوله مالك والشافعي لا يجب
عليه زكاة ومع قول أحمد أبي ثور يجب عليه الزكاة مطلقا فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان المكاتب لما طلب الخروج من عبودية سيده استحق التشديد عليه
في وجوب اخراج العشر من زرع كالعقوبة له وان كان هو في الرق ما بقي عليه
درهم ووجه الثاني لفضل ملكه الشرعي فيصدق الحق تعالى عليه بعدم
وجوب الزكاة عليه فوسعة عليه ليصرف ذلك في تكاثر رقبته من رقب
العبيد الى الرق انما لصل الذي هو رقيق الله العلي العظيم فانه المالك الحقيقي
وذلك عبادة على مقام الحق تعالى ان يشاركه احد من العبيد في مسمى الملك
ووجه الثالث التشديد بالعظيم لما هو عليه من الكبر ولولا كانت
من اهل التواضع لله لرضي ان يكون عبد العبيد الله تواضعا لله عز وجل فذلك
اوجب الله تعالى عليه الزكاة زيادة على مال الكفاية تغليظا عليه فافهم
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه
من الزكاة حال اسلامه مع قوله أبي حنيفة انها تسقط فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تغليظها
بماله حال التزامه الاحكام الشرعية قبل خروجه من اصل الدين فكما حبط
الاصل فلذلك حبط فروعه فان عاد الى الاسلام بني على كل شيء مقتضاه
فيصير وجوب ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى ان ينهوا عن
لحم ما قد سلف فكان وجوبها عليه من باب التغليظ ووجه الثاني
انها طهرة للروح والمال اوجبها الله تعالى في مال عبده المؤمن بحجة خفية
وشققة عليه وعلى ماله ان يدخلها حيث فكان اللائق بحال المرتد
عدم ايجابها عليه اعراضا عن الشارع عنه وعقبا عليه فانه اسوء حالا
من الكافر الاصلي لوقفا لاسلامه وايضا فان الزكاة تابعة الاصل **ومن**
ذلك قوله الامامة ان الزكاة تجب في مال العبي والمجنون ويخرجهما
الولي من الملهما وبه قال جماعة من الصحابة مع قوله أبي حنيفة رضي الله
عنه لا زكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما ومع قوله الاوزاعي والثوري
بوجوب الزكاة في المال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون
فالاول والثالث مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول والثالث الاخذ بالاحتياط والعمل بقاعدة ان كل من وجب
عليه شيء وعجز عن مباشرته جاز الاستئانة فيه باذن الحاكم ووجه

الثالثة
ص

الثاني عدم توجه الخطاب الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان تاخيرها
اخراج عند الاوزاعي والثوري الى البلوغ او الافاقة او ليخرجها بطيئة نفس
بجلاف العشر في الزرع لمساحة النفس به غالبا **ومن ذلك** قول الشافعي
واحمد انه لو ملك نصابا رباعه في اثنا محول او بادل له ولو غير جنسه انقطع
محوله مع قوله أبي حنيفة انه لا ينقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع
في الماسية ومع قوله مالك انه بادل له بجنسه لم ينقطع والافروايتان
فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجه
وتخفيف من وجه والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان من بادل بذهب او باع لم يصدق عليه انه حال علي بضا به محول
فلا زكاة ووجه قوله أبي حنيفة ان من بادل بذهب او فضة فكانه لم يبادل
لانه نقد ناضر على كل حال بخلاف الماسية ووجه قوله مالك يعرف ما قدرناه
فنايل **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي انه ان ائلف بعض النصاب
او ائلف قبل تمام محوله انقطع محوله مع قوله مالك واحمد انه ان قصد
بانلافه الفرار من الزكاة لم ينقطع محوله ويجب اخراجها عند تمكنه اخر محول
فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد
في احد شيئي التفصيل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
الشافعي في الجدي الراجل واحد في احدي روايتين ان المال المفصوب والضأ
والمجود اذا عاد يركب عن الماضي مع قوله أبي حنيفة وصاحبيه والشافعي
في القديم انه يستأنف محوله من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو احدي
الروايتين عن احمد ومع قوله مالك ان عليه اذا عاد زكاة محوله واحد
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من ذهب
ومن ذلك قول الامام الشافعي في اظهر الروايات ان الدين المستغرق
للنصاب او لبعضه لا يمنع وجوب الزكاة مع قوله أبي حنيفة وهو القول
القديم للشافعي انه يمنع فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر **ومن ذلك** قول الامام
الشافعي ان الزكاة تجب في عين المال لا في الذمة مع قوله أبي حنيفة
انها تتعلق بالعين لتعلق اجباية بالرقبة ولا يزول ملكه عن شيء من المال
الا بالرفع الى المستحق وهو احدي الروايتين عن احمد في الاموال الظاهرة
ومع قوله مالك انها تتعلق بالذمة ويكون حرز من المال من ثمنها
وله ان يودي زكاة من غيرها فالاول مشدد من حيث وجوبها في
عين المال والثاني فيه من حيث تغليظها بذمته بحاسب عليها يوم القنا

ل

ولذلك الثالث فيه التشديد بد من جهة كون جزء منه مرتباً حتى يود بها
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر **ومن ذلك قول** في حقيقته
 وما لك والشافعي انه لا يجوز تقديم النية على الاخراج مع قول واحد انه
 يستحب مقارنة النية للاخراج فان تقدمت بزمان يسير جاز وان طال
 لم يجر كالطهارة والصلاة والحج وفي رواية عن ابي حنيفة انه لا بد من نية
 من مقارنة الاداء او اخر بقدر الواجب فالاول مشدد وكذلك الثالث
 والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله
 صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات فكلف العبد بوجود النية في سائر
 العمل فلا يكفي في جزء منه ولو كرر ذلك اجزء وبذلك عرف توجيه الرواية
 عن ابي حنيفة ووجه جواز تقدمها بزمان يسير ان ما قارب الشيء اعطى
 حكمه وايضاح ذلك ان النية هي الاخلاص فمضى لم يتعارك النية والعمل لم
 يحصل العمل واذ لم يحصل اخلاص فلا تقبل منه الزكاة **ومن ذلك قول**
 مالك والشافعي ان من وجبت عليه زكاة وقدر على اخراجها لم يجز له تأخيرها
 فان اخرضها ولا تسقط عنه بئس المال مع قول ابي حنيفة تسقط بئس
 ولا يصير مضبوطة عليه **ومع قول** احمد ان امكان الاداء ليس بشرط في الوجوب
 ولا في الضمان واذ انكف المال بعد احوال استقرت الزكاة في ذمته سواء
 امكنه الاداء ام لا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث اخف من الاول
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال ظاهر **ومن ذلك قول**
 الائمة الثلاثة ان من وجبت عليه زكاة ومات قبل ادائها اخذت من
 تركته مع قول ابي حنيفة انها تسقط بالموت فالاول مشدد والثاني
 مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول المسارعة الى جراءة
 ذمة الميت بكال اخراج زكاته التي ترتبت في ذمته ووجه الثاني
 تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء ويصح حمل الاول على حال الميت
 المتورع اذا كان ورثته كذلك وحمل الثاني على ما اذا كانا بالصدقة من
 ذلك والله اعلم الا ان يشأوا اخراجها وهم ممن يعتبر اذنه لكونهم الصق
 بالميت وارثهم قهري بخلاف الفقراء **ومن ذلك قول** ابي حنيفة والشافعي
 ان من فقد الفار من الزكاة كان وهب من ماله شيئاً او باع ثم اشتره
 قبل احوال سقطت عنه الزكاة وان كان مسيئاً عاصياً مع قول مالك
 واحد لا تسقط فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول حمله على تغيير نية الفاسدة بعد ذلك بعد
 ازالة العيب ووجه الثاني حمله على استغنائها بما اخذت منه عز وجل

ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان تعجيل الزكاة قبل احوال اذا وجد
 النصاب مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلاة
 وتام احوال كدخول الوقت ووجه الاول ان فعل خير او اعتبار كمال احوال
 انما جعل توسعة لصاحب المال فاذا اختار اخرجها قبل كمال احواله فلا منع
 بخلاف تقديم الصلاة عن وقتها لا يجوز لاستراط الوقت في صحتها كما هو
 مقرر في كتب الفقه ولكونها لا تغدي للفقراء فقها بخلاف الزكاة والله اعلم
باب زكاة الحيوان
 اجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال
 النصاب واستقرار الملك وكال احواله وكون المال حراً مسلماً واجمعوا
 على ان النصاب الاول في الابل خمس وفيه شاة وفي عشرة شاتان وفي
 خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه فاذا بلغت خمسا وعشرين
 ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى
 وثنتين الى اخرها صرحت به الاحاديث الصحيحة وجب ما وجب بلا خلاف
 في شئ منها بين العلماء واجمعوا على ان البخاني والعرابي والذكوري والانات
 في ذلك سواء اتفقوا على انه لا شيء فيما دون الثلاثين من البقر وعن
 ابن المسيب انه يجب في كل خمس من البقر شاة الى ثلاثين كافي الابل
 وكذلك اتفقوا على النصاب الاول في البقر ثلاثون وفيها يتبع فاذا بلغت
 اربعين ففيها مستنة واجمعوا على ان نصاب الغنم اربعون وفيها شاة ثم
 لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان وفي مايتان
 وواحدة ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم يستقر في كل مائة
 شاة والضأن والمغرسوا وانفقوا على ان الحمل اذا كانت معدة للتجارة
 ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصاباً وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة
 في البغال والحمير اذا كانت معدة للتجارة **هـ** اما وجدته من
 مسابيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك قول** ابي
 حنيفة والشافعي اذا كان عنده خمس من الابل فخرج واحدة منها انها
 تجزئ مع قول مالك واحداً منها لا تجزئ واذ بلغت ابله خمسا وعشرين
 ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك يلزمه مع قول
 احمد انه تجزئ بين سراً واحدة منهما وقال ابو حنيفة يلزمه بنت مخاض
 او قيمتها فالعلماء في هذه الاقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى
 ان من وقف على حد ما ورد اولى ممن يخرج غيرها من الحيوان او القيمة

ولو كان الحيوان المخرج اغلا قيمة مما قاله الشارع تطير ما قاله العلماء فمن
زاد في التيسيع عقب الصلوات على العدد الوارد، فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انهما اذا ملكا نصابا واحدا
وخطاه لم تجب الزكاة علي واحد منهما مع قول الشافعي ان عليهما الزكاة
حتى لو كانت اربعون شاة وبين مائة وجبت الزكاة **فالاول تخفف**
والثاني **مشدد** فرجع الامر الى مرتبة الميزان وبقيت مسائل الباب
قد بطل عمل الناس بها فلا نطيل الباب بذكرها والله تعالى اعلم

باب زكاة النابت

اتفقوا على ان النصاب خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وان مقدار
الواجب من ذلك العشر ان شرب بالمطرا ومن نهر وان شرب بفتح او دولا او
بما استراه نصف العشر والنصاب في الثمار والزروع عند ابي حنيفة فانه
لا يعتبر به بل يجب العشر عند في القليل والكثير **قال** الشافعي عبد الوها
وتقال انه خالف الاجماع في ذلك **واتفقوا** على انه لا زكاة في القطن وقال
ابو يوسف بوجوبها على انه اذا اخرج العشر من الثمار ومن الحب وبقي
عنده بعد ذلك سنين لا يجب فيه شي اخر **وقال** الحسن البصري كل ما
حال عليه الحول وجب العشر فيه **قال** اما وجدته من مسائل اتقا
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة في كل ما اخرجت الارض
من الثمار والزروع العشر سواء سبق بالما او بالفتح الا الخطب والمحشيش
والنصب الفارسي خاصة مع قول مالك والشافعي انه يجب في كل ما
ادخر كالحنطة والشعير والارز وثمرات التخل والكرم **ومع قول** احمد
يجب في كل ما يكال ويدخر من الثمار والزروع حتى اوجها في اللوز واسقطها
في الجوز **وقال** سدد الخلف عند مالك والشافعي واحدا ان عند احد
يجب في السمسم واللوز والفسق ويزر الكتان والكمون والكراديا
والخردل وعندهما لا يجب وقاية اخلاف مع قول ابي حنيفة انه يجب عند
في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها **فالاول** فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وقد وردت الاحاديث شاهدة لكل مذهب فلا تحتاج الى توجيه **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة ومالك في اشهر روايتيه واحد قولي الشافعي
انها تجب الزكاة في الزيتون **مع قول** احمد في اشهر روايتيه ومالك في
احدي روايتيه والشافعي في ارجح قوليه بعدم الوجوب **فالاول**
مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول**

لثمة الحاجة الى الزيت من حيث انه ادام فاشبه القوت **ووجه الثاني** كونه
غير قوت فلا تستد حاجة الناس اليه مثل التمر والزبيب **فاعلم ذلك ومن**
ذلك قول ابي حنيفة واحمد ان في العسل العشر مع قول مالك والشافعي
في اجدد الراجح انه لا زكاة فيه **ثم اختلف** ابو حنيفة واحمد فقال ابو حنيفة
ان كان في ارض خراجية فلا عشر فيه **وقال** احمد فيه العشر مطلقا
ونصابه عند احمد ثلثمائة وستون رطلا بالمقدادي وعند ابي حنيفة يجب
العشر في القليل والكثير **فالاول** مشدد والثاني تخفف وقول ابو حنيفة
بعدم وجوب ذلك في ارض الخراج تخفف وقول احمد مشدد **ولذلك** قوله
في النصاب مشدد وقول ابي حنيفة فيه تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه الاول** ان الخجل يربى مما يخرج من الارض فكان المحبوب
الذي يخرج من الزرع او الثمار **ووجه الثاني** ما ورد ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم عفى عنه توسعة على الامة فوجوب الزكاة فيه خاص بالاكثر
وعدم وجوبها خاص بالاصاغر وكذلك قوله ابي حنيفة انه يجب في قليل
وكثير خاص بالاكثر لاطلاق اخراج العشر من العسل في بعض الاحاديث
وقول احمد خاص بالاصاغر **ومن ذلك** قول الشافعي انه لا تجب الزكاة
الا في نصاب من كل جنس فلا يفي جنس الى جنس اخره مع قول مالك ان الشجر
يضم الى الحنطة في اكمال النصاب ويضم بعض القطيعة الى بعض **واختلف**
الروايات عن احمد في ذلك **فالاول** تخفف والثاني مشدد **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** عدم ورود نص صحيح في ذلك
ووجه الثاني ان الاجناس كلها قوت فكانها شي واحد **ومن ذلك** قول
الامة الثلاثة انه ليس خمر الثمار اذا بد اصلاحها على مالكمات رققا
به وبالفقرات خليفها لذمته **مع قول** ابي حنيفة ان الخمر لا يبيع **فالا**
مشدد والثاني تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول**
ظاهره **ووجه الثاني** انه تخمين قد يخطى فلا خلاف فيه للخمار ولا
للفقرا ولا للمالك ويبيع حمل الاول على الخمار الذي لا يخطى
غالبه والثاني الذي قد يخطى كما انه يبيع حمل الاول على حال اهل الزرع
والثاني على عامة الناس بل يمنع الناس اليوم زكاة الثمر والغنم مطلقا
كما هو مشاهد في مصر **ومن ذلك** قول مالك واحمد والشافعي في
الراجح من مذهبهم انه يجب العشر في الارض الخراجية مع اخراج لان اخراج
في عينها والعشر في غلبها **مع قول** ابي حنيفة انه لا يجب العشر في الارض
الخراجية ولا يبيع العشر واخراج على انسان واحد فاذا كان الزرع لواحد

والارض لا يخرج العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك واحد واي يورث
 ومحمد مع قول ابي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف
 واما وجد وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لمواحد والارض لاخر فمؤ
 متوسط بين الامرين لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفاد منها
 صاحب الزرع **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية
 ان مالك الارض اذا اجرها فعشر زرعها على الزارع مع قول ابي حنيفة انه على
 صاحبه الارض ففي كل من القولين تشديد من وجه وتخفيف من وجه اخر
 وتوجيههما لتوجيه ما تقدم اتفاقا **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه اذا
 كان لمسلم ارض لاخراج عليها فباعها من ذي فلاخراج عليه ولاعشر في زرعها
 فيها مع قول ابي حنيفة يجب عليه الخراج مع قول ابي يوسف يجب عليه عشران
 ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يبيع ببيعها منه فالاول والثاني
 مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والرابع فيه تخفيف
 والخامس مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول استيفاء
 حكم الارض الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يجزئ على الذي خراج بقصد امتناع
 شوكتة **ووجه** الثاني مراعاة حال الذي في احداث الصغار عليه والذل
 على ملكه الارض المذكورة ومنه يعرف توجيه قول ابي يوسف ومحمد **ووجه**
 قول مالك ان في بيع الارض المذكورة اعانة للكفار على التقوى علينا بملك
 تلك الارض واغراز كلمتهم بخلاف من كان يزرع باخراج فانه تحت حكم المسلمين
وقد ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دور الانصار فرأى
 فيها سكة حرث فقال ما دخل هذه الدار قوم الا دخل عليهم الذل اي لاجل
 الخراج الذي على ارض حرث فلو كانت الارض ملكا للانسان ما دخل داره
 ذل لانه يزرع في ملك نفسه بلاخراج والله سبحانه وتعالى اعلم

باب زكاة الذهب والفضة

اجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر اجواهر كاللؤلؤ والزمرد
 ولا في المسكة والعنبر فنفى سائر الفقهاء **وحكى** عن الحسن البصري
 وعمر بن عبد العزيز وجوب الخمس في العنبر وعن ابي يوسف في اللؤلؤ والجمهر
 واليواقيت والعنبر الخمس لانه معدن فاشبه الزكاز وعن العنبري وجوب
 الزكاة في جميع ما يستخرج من الارض واجمعوا على ان اول النصاب في
 الذهب عشرون مثقالا وفي الفضة مائتا درهم سواء كانا معرويين او
 مكسورين او ثمر او نفقة فاذا بلغت ذلك وحال عليها احوال ففيها ربع
 العشر وعن الحسن انه لا شيء في الذهب حتى تبلغ اربعين مثقالا واجمعوا

علي عمر بن الخطاب او في الذهب والفضة واقتناها علي وجوب الزكاة فيها
هذا ما وجدته من مسابيل الاجماع **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
 الامية الثلاثة ان الزكاة تجب فيما زاد على النصاب بالحساب مع قول ابي حنيفة
 لا زكاة فيما زاد على مائتي درهم او عشرين مثقالا حتى تبلغ الزيادة اربعين درهما
 واربع دنانير فيكون في الاربعين درهما درهم ترك ذلك في كل اربعين درهم وفي
 الاربعة دنانير قيراطان فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ووجه** الاول الاتباع وكون الزكاة لا تجب على فقير وانما تجب على
 الغني فلو ان الانسان يصير غنيا بالاعشرين مثقالا من الذهب او بالمائتين
 من الفضة لما كانت الزكاة وجبت عليه وصاحب هذا القول اخذ بالاحتياط
 او بالمائتين من الفضة لما كانت الزكاة للفقير فجعل فيما زاد على النصاب
 الى الاربعين وبه قال الحسن البصري في اول نصاب الذهب كما مر ثم انه لا فرق
 في وجوب الزكاة على ملك النصاب بين ان يكون من العوام او من اهل الكسفة
 خلافا لما قاله بعض الصوفية من انه لا تجب الزكاة الا على من يرى له ملكا مع
 انه تعالى امام من لا يرى له تعالى ملكا مع انه تعالى كسفا وقيمتا فلا زكاة
 عليه انتهى واتحق انها تجب على الانبياء فضلا عن غيرهم لان في كل انسان يدعي
 الملك من حيث انه مستخلف في الارض ولولا ذلك ما صح له عتق وبيع ولا شيء
 ولا غير ذلك فانهم فان هذه الامور باصحة من العبد الانسية الملك اليه
 فايالك والغلط والشطح عن ظاهر الشريعة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 ومالك واحد في احدي روايتيه ان الذهب يقيم الى الفضة في تكميل النصاب
 مع قول من قال انه لا يقيم فالاول مشدد من وجوب الزكاة بالنظم المذكور
 والثاني مخفف فيه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول لما نكله
 مال واحد وان اختلف جنسه **ووجه** الثاني الوقوف على حد ما ورد
 من انه لا تجب الزكاة في ذهب او فضة الا ان كان كل منهما نصابا ثم اختلف
 من قال بالنظم هل يقيم الذهب الى المورق ويكمل النصاب بالاخر او بالقيمة
 فقال ابو حنيفة واحد في احدي روايتيه يقيم بالقيمة ومثاله ان يكون له
 مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة فيها وقال مالك
 لا يكمل نصابا الا بحسنه فلا يجب عليه زكاة اذا اكمل لغير حنسه وتوجيه ذلك
 ظاهر فيهم مما سبق **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدا ان من له دين لازم
 على مقر ملي باذله لا يجب عليه الاخراج الا بعد قبض الدين مع قول الشافعي
 في القول المجدي انه يلزمه اخراج زكاته كل سنة وان لم يقضه فتركه ومع
 قول مالك لا زكاة عليه فيه وان اقام سنين حتى يقضه فتركه لسنة واحدة



وان كان ثمن فرضا و ثمن مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى يقبضه
 فيزكبه ويستأنف به المحول منهم عايشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديس
 وايي يوسف فالاول والثالث وما وافقهما محقق والثاني مشدد فراجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الدين كالمال الضائع فلا يدري صاحبه
 هل يصل اليه ام لا فقد يحال بينه وبينه ولو كان مقرما لم يكن يتزل عليه لص
 فيأخذ جميع ماله وهذا خاص بالاصاغر الذين في قيمتهم ضعف بخلاف قول
 الشافعي فانه خاص بقوي الايمان واليقين الذي رجي في الحق تعالى ان لا يقطع
 به بل يجازيه علي ذلك اضعا فاضاعفة وكذلك قول مالك خاص بالاصاغر
 واما تركيته سنة واحدة اذا قبضه فلانه لم يكن في نفسه حقيقة قبل ان يقبض
 لعدم وصوله الى التصرف فيه بالمبيع والشر مثلا فكانه كان معدوما عنده
 وهذا ملحوظ عايشة وغيرها في اخراج كل الماضي بعد القبض كما تقدم **ومن**
ذلك قول اي حنيفة ومالك والشافعي واحمد في اظهر وايتيه انه يكره للانسان
 ان يشتري صدقة وانه ان اشتراها صح مع قول مالك واصحاب احمد بطلان
 البيع فالاول محقق في شراء الصدقة وصحة شرايها والثاني مشدد فيها
 ووجه الكراهة في القول الاول الفرار من صورة الرجوع في الصدقة بعد ان
 اخرجها عن ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من بقية الاضاف الثمانية وهذا
 خاص بمقام الاصاغر كما من ابطال الشر خاص بمقام الاكابر فراجع الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا كان لرب المال دين
 على احد من اهل الزكاة لم يجز له مقاصصته عن الزكاة وانما يدفع اليه من
 الزكاة قدر دينه ثم يدفع المدين اليه عن دينه ثانيا مع قول مالك تجوز
 المقاصصته فالاول مشدد والثاني محقق فراجع الامر الى مرتبتي الميزان
 فالاول خاص بالاصاغر الذين يخافون من تحوهم ومرافعتهم الى المحاكم وحلفهم
 الى المديون لم يدفع اليهم الدين والثاني خاص بالاكابر الذين لا يخاف عليهم ذلك
 وهذا نظير قول مالك بصدقة البيع بالمعاطاة من غير لفظ بدل على البيع كباقي
 فانه خاص بالاكابر بخلاف قول الشافعي انه لا بيع الا بلفظ لانه خاص بالاصاغر
 وهم اكثر الناس اليوم الذين يبيعون او يشترون بغير لفظ ورجوعهم ويحلفون وقد
 قال تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم فلو لا اللفظ ما صح لنا شهاؤنا بالمبيع فانهم
ومن ذلك قول الشافعي واحمد في اصح القولين انه لا يجب الزكاة في اكل
 المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان مما ليس وبعاره مع قول الشافعي
 في القول الاخر انه يجب فيه الزكاة فالاول محقق والثاني مشدد **فراجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك في اشهر وايتيه

انه لو كان لرجل حلي معد للاجارة للنساء فلا زكاة فيه مع قول اصحاب مالك
 بالوجوب وبه قال الزهري من ائمة الشافعية بناء على قوله انه لا يجوز اتخاذ الحلي
 للاجارة فالاول محقق والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة انه لا يجوز غيبة السقوف بالذهب والفضة
 مع قول بعض اصحاب اي حنيفة بجواز ذلك ولما دخل الشافعي دار محمد بن الحسن
 وجد سقوفها كلها موهبة بالذهب فالاول مشدد والثاني محقق فراجع
 الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه اضاعة مال الا ان يفعل ذلك باجتهاد
 ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان ذلك ووجه الثاني انه يريد الاجرة لاسيما
 ان كان موقوفا على الارامل والايتام والعنان واسه تعالى اعلم

باب زكاة التجارة

اجمعوا على ان الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود انها تجب في عروض
 القنينة وكذلك اجمعوا على ان الواجب في عروض التجارة ربع العشر **هذا**
 ما وجدته من مساليل الاجماع **واما ما اختلفوا فيه من ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه اذا اشترى عبدا للتجارة وجبت عليه فطرته وزكاة التجارة عند
 تمام المحول مع قول اي حنيفة ان زكاة الفطر تسقطه فالاول مشدد والثاني
 محقق فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الزكاة وجبت في
 العبد من جهتين مختلفتين فلا مانع من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني
 ان العبد محسوب من جملة مال التجارة فلا يجمع على مالك العبد كاتان لكن
 ان اخرجها المالك متبرعا فلا يجمع **ومن ذلك** قول اي حنيفة والشافعي واحمد
 ان العروض للتجارة اذا كانت متزجاة للثمن او يتربص بها الثاقف والاسواق
 فيقوم عند كل حول ويزكيا على قيمتها مع قول مالك انه لا يقوم بها كل حول
 ولا يزكيا ولو دامت سنين حتى يبيعها بذهب او فضة فيزكي لسنة واحدة الا
 ان يعرف حول ما يشتريه او يبيع فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده
 ويزكبه مع الناس ان كان له فالاول مشدد والثاني محقق فراجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ووجه الامر من ظاهر لعدم ورود نص بكيفية الاخراج **ومن**
ذلك قول اي حنيفة والشافعي في احاد قوله انه اذا اشترى عرضا للتجارة
 بمادون النصاب اعتبر النصاب في طر في المحول مع قول مالك والشافعي يعتبر
 النصاب في جميع المحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في اثنائه
 بعدم وجوب الزكاة وتشد يد على المستحقين من حيث عدم اخراج الزكاة
 والثاني مشدد على المستحقين ايضا بعدم اخراج الزكاة الا مع تمام النصاب
 في جميع المحول وتخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا نقص

فيه

النصاب في أشا الكول . فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ووجه الأول الاعتبار بوقفي
الانقضاء ولو جوب فلا يتعداهما الحكم . ووجه الثاني مبني على قاعدة إطلاق
التصرف وعدم انضباط الأمور واما الرجح توسعة على الناس وليس في ذلك نص
في تعيين أحد الأمرين **ومن ذلك قول مالك** وأحدان زكاة التجارة تنقلق
بالقيمة . مع قول الشافعي في أحد قوليهما تنقلق بالمال تنقلق الشركة وفي قول تنقلق
الرهن وفي قوله بالدمنة ووجه كل من الأقوال ظاهر والله أعلم .

باب زكاة المعدن .

اتفقوا على أنه لا يشترط الكول في زكاة المعدن إلا في قول للشافعي واجمعوا على
أنه يعتبر الكول في الركاك وانفقوا على أنه يعتبر النصاب في المعدن إلا ما
حنيفة أنه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قليله وكثيره الخمس وانفقوا
على أن النصاب لا يعتبر في الركاك إلا عند الشافعي فإنه جعله شرطاً للوجوب
هـ أما وجدته من مسایل الإجماع والاتفاق . وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور عنهما أن قدر الواجب في المعدن ربع
العشر مع قول أبي حنيفة وأحدان الواجب الخمس . فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول مالك والشافعي** أن زكاة المعدن
تختص بالذهب والفضة فلم استخرج من معدن غيرهما من الجواهر لم يجب
فيه شيء . مع قول أبي حنيفة أن حق المعدن يتعلق بكل شيء خرج من الأرض مما
ينطبع بالنار كالخريد والرصاص لا بالغير وزج ونحوه . ومع قول أحمد يتعلق
بالمنطبع وغيره كالخجل . فالأول مخفف والثاني مشدد . فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان . ووجه الأول صفاء جواهر التقدير وكثرة رواجها فكانما نقدان
مضروبان . ووجه الثاني إطلاق المعدن على كل منطبع . ووجه الثالث
مطلق الانتفاع ولكل وجه من الأقول وجه وتقدير مصرف ذلك راجع إلى رأي
المال فله أن يضع على أصحاب المعدن ما يراه أحسن لبيت المال خوفاً أن
يكثر مال أصحاب المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا على العساكر فيجمل
بذلك الفساد واستحسانه ونفاني أعلم **باب زكاة الفطر**

زكاة الفطر واجبة باتفاق الأئمة الأربعة وقال الأصم واسماعيل بن
علي هي مستحبة وانفقوا على أن كل من لزمه زكاة الفطر لزمه زكاة أولاده
الصغار ومما يملكه المسلمين كما انفقوا على وجوبها عن الصغير والكبير وعن
علي بن أبي طالب أنها تجب على كل من أطاف الصلاة والصوم وعن سعيد
بن المسيب أنها لا تجب إلا على من صام وصلى وانفقوا على أنه يجوز لهما الفطر
قبل العيد يومين ووجه اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب زكاة الفطر لهما

طهرة للصائم من الرثث وغيره ما وقع في الصوم تعظيماً للصفة الصمدية
التي تخلق الصائم باسمها ووجه قول الأئمة وغيره أنها مستحبة كون العيد
يشتمل لعبادة من النقص سواء الأكارب والأصغار ما عدا الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام فلذلك كانت مستحبة ويصح تقليل الوجوب بتقليل المستحبة فتكون
واجبة في حق من يقع الخلل في عبادتهم ومستحبة في حق الأنبياء ومن ورثهم
في المقام فافهم ووجه من قال أنها تجب على الكبير والصغير كون الشارع مرشح
بذلك ووجه قول علي وابن المسيب القياس على الصلاة والصوم وذلك
بالتيميز والقدرة على الجوع ووجه جواز تعجيل الزكاة المذكورة قبل العيد
يومين فقط قرب ذلك من يوم العيد وما قارب الشيء أعطى حكمه فكانت
يوم العيد كالتمكين من مبيعات الصلاة للوقت فافهم وانفقوا على أنها
لا تنسقط بالتأخير بعد الوجوب بل بغيره يباح حتى يؤديه **هـ** أما وجدته
من مسایل اتفاق الأئمة الأربعة . وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك قول**
مالك والشافعي وأجمهوا أن زكاة الفطر فرض . مع قول أبي حنيفة أنها واجبة
وليست بفرض لأن الفرض كرهه من الواجب . فالأول مشدد والثاني مخفف
فيه تخفيف . فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ووجه الأول تعظيم السنة
المجدية كنظم القرآن من حيث أن ما أمرت به في مرتبة ما أمر به القرائة
في وجوب الفعل . ووجه الثاني أن الفرق بين ما أمر به الحق تعالى في
كتاب وبين ما أمر به رسوله صلى الله عليه وسلم ونعم ذلك الإصلاح من الإمام
أبي حنيفة فإن نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك على ذلك من جهة رفع
رتبة الحق تعالى على غيره وإن كان لا ينطق عن الهوى فهو نظير تخصيص الإله
في الدعاء بلفظ الصلاة وإن كانت في اللغة هي الرحمة تعظيماً للشأن وتقرئاً
بين لفظ الترحم على الأولياء والترحم على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فافهم
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحدانها تجب على الشريكين في العيد
المشرك وفي رواية أحدان كلاً من الشريكين يؤدي عن حصته صاعاً كاملاً
مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب على الشريكين عنه . فالأول فيه تشديد وأحد
الروايتين مشددة والثالث مخفف . فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان . ووجه
الأول الأخذ بنوع من الاحتياط . ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط الكامل
ووجه الثالث انصراف العيد في الحديث إلى من ملكه واحد فقط واتفقوا
كان المعنى يشمل المشرك فافهم **ومن ذلك قول أبي حنيفة** أنه يلزم للسيد
زكاة عبده الكافر . مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا تجب عليه إلا في عبده المسلم
فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول إطلاق العيد في بعض الأحاديث

فشمّل الكافر **ووجه الثاني** ان الزكاة طهرة والكافر ليس من اهل التطهير مع
نصريح الشارع بذلك في بعض الاحاديث فحمل اصحاب هذا القول المطلق على المفيد
وهذا احوط من حيث الادب مع الشارع والاول احفظ من حيث براءة الذمة وعليه
اهل الكمال من الخافين فيفعلون بالمطلق في محله والمفيد في محله وبما في الشرح
مع الشارع **ومن ذلك** قول الامام الثلاثة انه يجب على الزوج فطر زوجته
كما يجب عليه نفقتها مع قول ابي حنيفة انه لا يجب على الزوج فطر زوجته فالاول
مستد دعائي الزوج والثاني محقق عنه مستد دعائي الزوجة **فرجع الامر الى**
مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان ذلك من كمال المواساة للزوجة ولا يليق
بما سن الاخلاق ان يكلف زوجته بدل في تطهيرها من الرجس الظاهر والباطن
ووجه الثاني ان النكاح طهر هذه الزكاة انما هي المرأة لعدم مصلحتها ذلك عليها
في دينها وان كان الاول من الزوج اخراجها عنها مكافاة لها على اعانة على غرض
ظرف في رمضان يجامعها او يشبع نفسه برويتها فانهم **ومن ذلك قول**
ابي حنيفة ان من بعضه حر وبعضه مرقيق متلا فطرة عليه ولا على مالك
نصفه مع قول الشافعي واحدا انه يلزمه نصف الفطر بحريته ومع
قول مالك في احدي روايتيه ان على السيد النصف ولا شيء على العبد ومع
قول ابي ثور يجب على كل واحد منهما صاع فالاول محقق والثاني فيه تشديد
وهو معني قول مالك المذكور والثالث مستد **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان**
ووجه الاول ظاهر لان السيد لم يملكه كله والزكاة موضوعة ان تكون عن
جملته لانسان لا عن بعضه **ووجه الثاني** مراعاة العدل وهو تكليف السيد
ان يزكي من العبد بقدر حصته والعبد لا مال له يخرج عن نفسه **ووجه**
الثالث اخذ بالاحتياط **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان** **ومن ذلك قول**
مالك والشافعي انه لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر ان يكون المخرج يملك نصيبا
من الفضة وهو ما يتاد به بل قالوا ان كل من فضل عن قوته وقوت من يلزمه
نفقته يوم العيد وليتة شي فزكاة الفطر وجبت عليه مع قول ابي حنيفة
انه لا يجب الا على من ملك نصيبا فاصلا عن مسكنه وعبد وفرسه وسلاحه
فالاول مستد والثاني محقق **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان** **ووجه**
الاول كون القدر المخرج في زكاة الفطر امرا يسيرا فلا يشترط ان يملك
صاحبه نصيبا بخلاف ربح العشر في الفضة مثلا فان النفوس ربما تجلب به
ووجه الثاني انما زكاة الفطر باخوانها من زكاة النقد وغيرها في اعتبار
ملك النصاب ولكن اذا اخراجها من يملك دون النصاب فلا بأس **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة انها يجب بطوع الفجر اول يوم من سؤاله مع قول

احمد انها يجب بغروب الشمس ليلة العيد ومع قول مالك والشافعي انها
يجب بغروب شمس ليلة العيد على الراجح من قولهما ووجه القولين ظاهر **ومن**
ذلك اتفاقهم على انه لا يجوز تاخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين
والنخعي انه يجوز تاخيرها عن يوم العيد قال **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان**
به بأس فالاول مستد والثاني محقق **فرجع الامر الى مرتبتي الميزان**
ووجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه
الثاني كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب تخصيص اليوم عند التقابل بذلك
واما خبر غيرهم عن الطواف في هذا اليوم محمول عند الاستحباب **ومن ذلك**
قول الامام الثلاثة انه يجوز اخراجها من خمسة اصناف
من البر والشعير والتمر والزبيب والارز اذا كان قوتاه مع قول ابي حنيفة
انه لا تجزي في الاقط اصلا بنفسه وتجزي بقيته وقال **الشافعي** كلما
يجبه فيه العشر فهو صالح لخراج زكاة الفطر منه كالارز والذرة والدخن
ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع الامر**
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا يجوز دقيق ولا
سويق مع قول احمد انهما يجزيان اصلا بانفسهما وبه قال الا ناطي من
ايمة الشافعية وجوز ابو حنيفة اخراج القيمة عن الفطر **فالاول**
مستد دعائي المخرج وعلى الفقهاء الثاني فيه تخفيف والثالث محقق
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** اقتضاه على الوارد في ذلك
ووجه الثاني ان الدقيق والسويق اسهل على الفقراء من الحب وذلك
ان يوم العيد يوم سرور فالاعنيا في سرور يوم العيد لا يستقيم عن
تمتبه ما ياكلون ذلك اليوم بخلافهم فلا يجوزهم الى النغب في تحصيل
قوتهم المنقصر لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا اخذوا الحب يحتاجوا
الى غريبتة وتفتينه وطيبته وعجمته وخبره عادة وذلك ينقص عليهم
السرور في يوم العيد ولما علم الشارع هذا المعنى قسم النغب بين الاعنيا
والفقراء فيكون على الفقراء سطر النغب وعلى الاعنيا السطر الاخر قياما
بالعدل ولكن اخراج الاعنيا للفقراء الطعام المنهيا للكل لا نغب كان
اقرب الى تحصيل سرورهم اعني الفقراء واما من جوز اخراج القيمة فوجه
ان الفقراء يصيرون بالجناد بين ان يشتري احدهم حيا او طعاما متهميا
للاكل من السوق فهو مخفف من هذا الوجه على الاعنيا وعلى الفقراء انه
يوم اكل وشرب وذكره نفاي فالطعام يسر اجسام الناس وذكر انه
يسر ارواحهم فحصل بذلك السرور الكامل للارواح والاجسام **وقد**

ذقنا ذلك مرة في ليلة الجمعة فصرنا ناكل ونذكر فحصل لنا سرور لا يعاد له سرور
 ومن شك فليجرب لكن بعد جلاء قلبه من الرعونات والادناس هذا ما ظهر لي
 في هذا الوقت من حكمه اخراج الحب والدقيق ونحوه **وسمعنا**
 سيدي عليا الخواصر رحمه الله يقول المطلوب من الاغنيا يوم العيد زيادة
 البر والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك اوجب الشارع علي الوالد اخراج الزكاة
 عن الصبي الذي لم يبلغ الطائفة علي الصوم توسعة علي المساكين والافاضة
 هناك صوم يكون معلقا بين السماء والارض حتى يوم الصبي بالاخراج انتهى
 والله اعلم **ومن ذلك** قول مالك واجمدا ان اخراج الثمر افضل من
 البر في زكاة الفطر مع قول الشافعي ان البر افضل ومع قول ابي حنيفة
 ان افضل ذلك اكثر ثمنه فالاول تخفف محمول علي حال من كان التمر عنده
 اكثر واهني من البر والثاني محمول علي من كان البر عندهم اكثر واهني من التمر
 ووجه الثالث مراعاة الاكثر قيمة فانه مؤذن بانها الذطخا ما اذا غلظ الثمن
 داير مع شدة اللذة وكثرة النفع فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
 قوله الائمة الثلاثة ان الواجب صاع بصاع النبي صلي الله عليه وسلم من كل
 جنس من الخمسة اجناس السابقة مع قول ابي حنيفة انه يجوز في البر
 نصف صاع فالاول كالشدة والثاني كالتخفف **ووجه** كل منهما الاتباع
 الوارد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية وجماعة جعلوا نصف الصاع
 من الحنطة يعدل صاعين من شعير فلو لا انهم راوا في ذلك شيئا عن رسول
 الله صلي الله عليه وسلم ما قالوا به اذ هم اكثر الناس بعدا عن الراي في الدين
 ومن قال ان معاوية من اهل الاجتهاد ويحتمل ان يكون فعل ذلك باجتهاد
 فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي وجمهور اصحابه
 ان مصرف الفطرة يكون الي الاصناف الثمانية كما في الزكاة مع قول الاصطفي
 يجوز صرفها الي ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان يكون المركزي هو المخرج فان
 دفعها الي الامام لزمه تعميم الاصناف لكثرتها في يده فلا يقدر عليه التعميم
 مع قول مالك وابي حنيفة واحدا يجوز صرفها الي فقير واحد فقط فالواحد يجوز
 صرف جماعة الي مسكين واحد واختاره بن المنذر وابو اسحاق السيرازي
 فالاول شدة والثاني فيه تخفيف والثالث وكذا ما بعده فرجع الامر
 الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان من قدم فقد عجل للفقراء بالفضل فلا
 يمنع منه وقد سكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت عن
 بيان وقت انتهائه فجاز تعجيل الزكاة قبل يوم العيد شرطا في صحة اخراج
 كوافات الصلوات الخمس اذ لم يجمع والحمد لله رب العالمين

باب قسم الصدقات

اتفق الائمة الاربعة علي انه يجوز الزكاة لبناء مسجد وتكفين ميت واجمعوا علي
 تخيير الصدقة المفروضة علي بني هاشم وبني عبد المطلب وهم خمس بطون
 العلي والعباس والجعفر والاعقيل والاحبار بن عبد المطلب واجمعوا
 علي ان الغارمين هم المديونون وعلي ان السبيل هو المسافر **هذا**
ما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه يجوز دفع الصدقات الي صنف واحد من الاصناف
 الثمانية المذكورين في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي
 انه لا بد من استيعاب الاصناف الثمانية ان قسم الامام وهناك عامل والا
 فالغسمة علي سبعة فان فقد بعض الاصناف فتمت الصدقات علي الموجودين
 منهم وكذلك يستوعب المالك الاصناف ان يحضر المستحقون في البلد ووجه
 بهم المال فيجب اعطاء ثلاثة فلو عدم الاصناف في البلد وجب النقل او بعضهم
 رد علي الباقيين فالاول تخفف والثاني مشددة فرجع الامر الي مرتبتي
 الميزان **ووجه** الاول ان المراد من الآية الخمس **ووجه** الثاني ان المراد
 بهم الاستيعاب وهو احوط **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان حكم المولفة
 قلوبهم منسوخ وهو احدي الروايتين عن احمد والمشهور من مذهب مالك
 انه لم يبق للمولفة قلوبهم سهم لقنا المسلمين عنهم والرواية الاخرى امده
 احتج بهم في بلدنا ونقد استئناف الامام لوجود العلة مع قول الشافعي
 في اظهر الاقوال انهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلي الله عليه وسلم وان
 سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول والثاني فيه تشديد
 وتضييق علي المولفة وقول الشافعي عليهم فرجع الامر الي مرتبتي الميزان
وجه الاول وما وافقه حمل من اسلم بعد رسول الله صلي الله عليه وسلم علي
 الاختيار وعدم الاكرام فلا يحتاج ان يعطى ما يولفه **وجه** الثاني اطلاق
 المولفة قلوبهم فلم يقيده ذلك بعصر النبي صلي الله عليه وسلم فيعطي كل من
 اسلم في كل عصر كان لانه ضعيف القلب ناقص علي كل حال لا يكاد يلتقي بقلب
 من ولد في الاسلام فانهم **وقيل** اسلم شخص من اليهود في عصرنا هذا فلم
 يلتفت اليه المسلمون بالبر فقال لي انا ندمت علي اسلامي فان اليهودي يوفى
 والمسلمون لم يلتفتوا الي فلولا اني كلمت له شخصا من العمال يكتب عنده
 بالفوت لصرح بالردة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انما باخره العا
 من الصدقات هو من الزكاة لا عن عمله مع قول غيرهما انه عن عمله فالاول
 فيه تخفيف عن الاصناف والثاني فيه تشديد علي العامل وتظهر له من اخذ

او ساخ الناس في اخذ نصيبه اجرة لا صدقة . **فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن**
ذلك قول الاميعة الثلاثة انه لا يجوز ان يكون عامل الصدقات عبدا ولا من
 ذوي القرى ولا كافرا . مع قول احمد انه يجوز . فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **وجه الثاني** ان العامل اجير فلا يشترط فيه
 الكمال بالحرية والاسلام قاله وانما منع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولده العباس
 ان يكون عاملا وقال لم اكن استعملك علي غسالة ذنوب الناس تشريفا له
 علي وجه النذب لا الوجوب . **وجه الاول** ان العبد يكتفي بنفقة سيده
 عليه وذوي القرى اشرف فيمنعون من ان يكون احدهم عاملا تشريفا لهم
 كما يمنعون من قبول الزكاة المفروضة واما الكافر لا يصلح ان يكون له حكم علي
 المسلمين وكذلك ائني العلماء بخبر جعل الكافر جاييا للمطام او للخراج
 او كائنا او حاسبا **ومن ذلك** قول الاميعة ان الرقاب هم المكاتبون فيدفع
 اليهم سهمهم ليؤدوه في الكتابة . مع قول مالك ان الرقاب هم العبيد فلا يجوز
 دفع سهم من الصدقات اليهم وانما يشترى رقية كاملة فتعتق وهي رواية
 عن احمد . فالاول مخفف والثاني مشدد . **فرجع الامر الى مرتبة الميزان**
 ولكل من القولين **وجه من ذلك** قول الاميعة ان المراد بقوله تعالى وفي سبيل
 الله القراءة مع قول احمد في اظهر روايته ان منه الحج . فالاول مشدد ولاخذ
 بالاحتياط لانصرف الدين الى القراءة يادي الراي **والثاني** مخفف بجواز صرف
 مال الزكاة للحاج . **فرجع الامر الى مرتبة الميزان** ولكل من القولين **وجه**
ومن ذلك قول الاميعة الثلاثة انه لا يصرف للغارم مع الغني شي من مال
 الزكاة . مع قول الامام الشافعي انه يصرف له مع الغني . فالاول مشدد وعلي
 الغارم **والثاني** مخفف عنه . **فرجع الامر الى مرتبة الميزان . وجه الاول**
 العمل بظاهر الآية واكديته والقراين فانها تعطي ان القادر علي وفا الغارم
 من ماله ليس محتاجا الي المساعدة وموضوع الزكاة انما لا يصرف المحتاج
وجه الثاني ان الشارع اطلق المغارم في مصاح المسلمين فيعطى من
 مال الزكاة تسجيما له ولغيره علي بدل المال في مصاح المسلمين في المستقبل
 فان مراتب غالب البشر ان يقدم في غرامته اصلاح ذات البين مثلا اذ المرء
 بينه وبينه قرابة ولا نسب لسيما ان لم يشكروه علي ذلك او ذموه بل ربما
 قال بتت الي الله تعالى ان اعمل خيرا اي مع من لا يستحقه وفي كلام الشافعي
 رحمه الله اصل كل عداوة اصطناع للعرف في الدين والى الله تعالى اعلم
ومن ذلك قول الشافعي حنفية ومالك ان من السبيل هو المجتاز دون منسئ
 السفر وبه قال احمد ايضا في اظهر روايته . مع قول الشافعي انه كلاهما اي

هو منسئ سفر او مجتازا . فالاول مشدد والثاني مخفف . **فرجع الامر الى**
مرتبة الميزان . وجه الاول المجتاز هو المحتاج اليه من بقية الامانة
 الثمانية ويحاجه عن القابل بل الاول ان الغالب علي من يريد السفر ان يمضي
 في سفره **ومن ذلك** قول الشافعي حنفية واحمد يجوز للشخص ان يعطي زكاته
 كلها لواحد اذ امر بخيرجه الي الغني وامر باعتاقه بذلك . مع قول الشافعي
 اقل ما يعطي من كل صنف ثلاثة . فالاول مخفف والثاني مشدد . **فرجع الامر**
الى مرتبة الميزان . وجه الاول هو ان المراد بصيغة جمع الفقرا في آية انما
 الصدقات للفقراء والمساكين فكل من كان يقرأ اعطي الزكاة ولو واحدا .
وجه الثاني الاحتياط لاحتمال ان يكون المراد بالمساكين والعاملين
 وما بعده في الآية جماعة من كل صنف منهم دون الواحد **ومن ذلك** قول
 مالك والشافعي في اظهر قوليهما واحدا في اظهر روايته انه لا يجوز نقل
 الزكاة الي بلد اخر واستثنى مالك ما اذا وقع باهل بلد حاجة فينقلها الي
 اليهم علي سبيل النظر والاجتهاد بشرط احدي في تحرير النقل ان تكون الي
 بلد تقصر فيه الصلاة مع عدم المستحقين في البلد المنقول منه وقال
 ابو حنيفة يكره نقله الزكاة الا ان ينقلها الي قرابة محتاجين او قومهم امر
 حاجته من اهل بلده فلا . فالاول فيه تشديد بشرط المذكور فيه والثاني
 فيه تخفيف . **فرجع الامر الى مرتبة الميزان . وجه الاول** وجود كسر خاطر
 الفقراء والمساكين وخوفهم من اهل بلده اذا اخرج زكاته عنهم مع نطلع نفو
 اليها طول عامهم **وجه الثاني** عدم الالتفات الي كسر خاطر من ذكر الا
 علي سبيل النقل الوجوب ان المراد دفعها للاصناف التي في الآية وقوله
 في الحديث صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد علي فقرائهم يشهد للقولين انه قوله
 فتد علي فقرائهم يشمل فقرا بلدا المركزي وفقرا غيرهما اذ هم من فقر المسلمين
 بلا شك **ومن ذلك** قوله الاميعة الاربعة وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة
 الي كافر مع تجوز الزهري وابن شبرمه دفعها الي اهل الذمة ومع تجوز مذهب
 الي حنفية دفع زكاة الفطر والكفارات الي الذمي . فالاول مشدد وفقا لبلد
 مخفف **فرجع الامر الى مرتبة الميزان . وجه الاول** ربما هو كونها طهارة وشرف
 فلا يليق بذلك الي المحل الذي هو محل رضى الله تعالى لا الكفرة الذين هم محل سخط
 في الحالة الراهنة وان احتمل حسن الخاتمة وشرف ثانيا بعد ذلك قوله صلى الله
 عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد علي فقرائهم واهل الذمة ليسوا من
 فقرائهم حيث اختلف الدين **وجه** قول كلام الزهري وابن شبرمه
 ان الزكاة وسخ المسلمين فيجوز دفعها الي الكفار لمناسبتهم الي الوسخ ومن هنا

مام

سهم

كرو بعض المتورعين الاكل من اموال الجوالي وقال لها ادساخ الكفار ومن كسبهم
لها بالربا والمعاملات الفاسدة وقال له لو يكن السلف الصالح ياكلون منها وانما
كانوا يصرفونها في علف الدواب ونفقة الخدام تنزهها عنها علي وجه
الندب والكرامة لا الوجوب والتخريم انتهى وعلي ما قررناه الي مذهب
الي حنيفة ويكون المراد بفقرايم في الحديث فقرا بني ادم وفقرا بني المزيك
من مسلم وكافر وقد يكون من جواز دفعها الي الكافر انما قال ذلك باجتهاده
ون ذلك قوله الي حنيفة في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة اليه انه هو الذي
يملكه نصا با من اي مال كان مع قول مالك في المشهور ان الغني من ملكه
اربعين درهما وقال **الفاضي** عبد الوهاب لم يجد مالكا لذلك حرا
فانه قال يعطى من له المسكن والمخادوم والدابة الذي اعني له عنه وقال
يعطى من له اربعون درهما وقال للعالم ان ياخذ من الصدقات وان كان غنيا
ومذهب الشافعي ان الاعتبار بالكفاية فلان ياخذ مع عدمها وان كان
اربعون درهما واكثر وليس لمان ياخذ مع وجودها ولو قل ما معد كل هو
مقرر في كتب مذهب وقال **احمد الغني** هو من يملك خمسين درهما او
فيتها ذهبا في رواية اخري عن ابن الغني هو من له شي بكيفية علي الدوام
من تجارة او اجرة عفار او صناعة او غير ذلك فالاول محقق علي الاعيان
والثاني فيه تشديد والثالث مفصل والرابع اشد تحفيضا علي الا غنيا
فرجع الامر الي مرتبي الميزان **وجه** الاول القياس علي معظم ابواب
الزكاة اذ الغني فيها كلها هو ملكه النصا به سوا المواشي والحبوب والنقود
اذا لم يكن غنيا فكان كالفقير لا تفرق الزكاة **وجه** الثاني ان الاربعين
درهما يصير بها الانسان ذامالا كبير اعتبارا للسرعة لها في مواضع كقوله
من صلي عليهما ريعون شخصا لا يشركون بالله شيئا عقره فجعل ذلك من جد
الكثرة في الشفعة والاربعون هو المربع العصبنة او في القوة في سورة
القمص ومن ذلك اعتبار حواجر اوائه اربعون كما ورد من كل جانب
وجه الثالث ان الكفاية هي المراد من الغنا فكل من كان له شي بكيفية
عن سوال الناس فهو غني **وجه** الرابع ان الخمسين درهما هي التي تكفي
صاحبها عن سوال ولعل من هذه الاقوال وجه لان كل شي لم ينص الشارع
فيه علي امر معين فالاعمال فيه بحسب نظرهم ومعاركهم وذكر الاربعين علي
الغالب من احوال السلف فلا يكاد احدهم يطلب من الدنيا في بيرة الرمن
هذا القدر ولا فقد لا يكتفي صاحب العيال لان المائة درهم في طريق تجارته
او نفقته فافهم **ومن ذلك** قوله الي حنيفة ومالك انه يجوز دفع الزكاة

الي من يقدر علي الكسب له حنة وقوته مع قول الشافعي واحدا ان ذلك لا يجوز
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **وجه** الاول
ان من لا مال له فهو الي الفقر اقرب وان كان قادرا علي الكسب ويؤديه قوله
نقالي ياها الناس انتم الفقرا الي الله اي الي فضله فلا يستغني احد عن حاجته
الي الله نقالي وانما علقنا الفقر في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لان الحق
نقالي لا يستغني به من حيث ذاته وانما يستغني بما الله به فافهم فان هذا
الادب مع الله نقالي فان العبد اذا جاع وسأل الله في ازال الضر ورزقه له علي
الرغيف فما دفع الغني عن الجوع الا بالارغيف و**خاص** ذلك ان الله
نقالي علق الوجود ببعضه وبعضه بحزبه لبعضه بعضا وربطه ببعضه بعضا
وان كان الكل عنه وبامره وتكوينه فافهم **وجه** الثاني ان من قدر علي
الكسب فلا يجبل له اخذ او ساخ الناس تنزها له عنها وهذا خاص بالاكثر
احكامهم والاول خاص بالامساغ من قلت مروته **ومن ذلك** قوله
الي حنيفة واحد في احدي روايتين ان من دفع زكاته الي رجل ثم علم انه غني
اجراه ذلك مع قول مالك والشافعي في اظهر قوليه انه لا يجزي وهو قول
احد في الرواية الاخرى فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الي
مرتبي الميزان **وجه** الاول الاكتفاء بقلية الظن بانه فقير **وجه** الثاني
الميلقي لا العلم ولا عبرة بالظن المبين خطأه **ومن ذلك** اتفاق الائمة
الثلاثة علي انه لا يجوز دفع الزكاة للمولودين وان علوا ولا المولودين وان
سفلوا مع قول مالك يجوز دفعها الي الجد والجد وبني البنين لسقوط
نفقتهم عنه فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان
وجه الاول تشريف المولودين والمولودين عن دفع او ساخ الناس لهم
قياسا علي بني هاشم وبني المطلب فان الزكاة انما حرمت عليهم تشريفا لهم
وتقديسا لذواتهم وارواحهم والافلاوا احتاجوا الي ذلك صرف اليهم منها
كما اتى به الامام السبكي وجماعة وقال بعضهم محل جواز الاعمال لهم عند
الحاجة ما اذ لم يستغنوا بغير الزكاة من هبة وهديّة ونحوها لقوله
جد هم صلي الله عليه وسلم في الزكاة انها لا تجل للمجد ولا لجد لكن يومئذ
ما اتى به السبكي فهو حديث ان لكر في خمس اجنس ما يكفيكم وابيضيا
فان نفقة المولودين والمولودين واجبة علي الاعيان منهم من باب البر والاحسان
فهم مستغنون بذلك عن او ساخ الناس مع عدم المنّة عليهم من اولادهم
غاليا كما اشار اليه حديث انت ومالك لا يبيك **وجه** الثاني ان من كان
ساقط النفقة لبعده وحججه بالاقربين حكمه حكم غير القريب فيعطى من

الزكاة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة واحد في احدي روايتيه انه لا يمنع من دفع زكاته الى من يريد من الاخوة والاعمام وبينهم مع قوله اهد في اظهر روايتيه ان ذلك لا يجوز فالاول تخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبي الميزان **ووجه** الاول عدم ناكذ الامر بالاتفاق عليهم كالأصول والمرد فربما اخذ قريتهم الغني بالاحسان اليهم فيكونون كالاجانب فيعطون من الزكاة **ووجه** الثاني ان ترغيب الشارع في الاتفاق على القرابة لا يخرج القريب من الاخذ من الزكاة فالقولان محمولان على الخالفين فمن اغناه قرابته عن سؤال الناس بانفاقه عليه فلاجل له اخذ الزكاة ولم يغنه قرابته عن سؤال الناس بعدم انفاقه عليه حل له اخذ الزكاة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز للرجل دفع زكاته الى عبده مع قوله اي خيفة انه يجوز دفعها الى غير عبده اذا كان سيده فقيرا فالاول مشدد والثاني تخفف **ووجه** الاول ان ثقة العبد واجبة على السيد فهو مكلف بها عن الزكاة **ووجه** الثاني ان ثقة السيد قد لا تكفي كما هو الغالب على التجار وغيرهم من التجار مع دناءة الرقيق في الغالب وعدم ترهده عن كلفه من اوساخ الناس فكانت الزكاة في حقه كاجرة ايجار يعلف منها الناضج ويطلع منها العبيد والامان **ومن ذلك** قوله اي خيفة واحد في اظهر روايتيه انه لا يجوز للثقة دفع زكاته الى زوجها ان كان يستعين بها على نفقتها لم يجوز وان كان يستعين به في غير نفقتها كاؤاد الفقرا من غيره او نحوهم جاز **والاول** مشدد والثاني تخفف **والثالث** مفصل فرجع الامر الى مرتبي الميزان **ومن ذلك** قوله مالك واحد في اظهر روايتيه انه لا يجوز دفع الزكاة الى بني عبد المطلب مع قوله اي خيفة يجوز دفعها اليهم فالاول مشدد والثاني تخفف **وذلك** القول في بني هاشم حرمها ابو خيفة واحد وهو الامع من مذهب مالك والشافعي هو يرجع الى مرتبي الميزان **ووجه** الاول قياس بني عبد المطلب على بني هاشم **ووجه** الثاني فيه عدم قياسهم عليهم لضعف وصلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا لم يفارقوا رسول الله في جاهليته ولا اسلامه **ووجه** تخريمها على الموالى التشرىف المشار اليه بقوله صلى الله عليه وسلم موالى القوم منهم ايم وان لم ياتحق بهم **ووجه** الثاني ان الموالى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم كوصلة ساداتهم على ان تخريم الصدقة عليهم انما يحمل مقناوهم بما يعطونه من خمس الخمس فان منعوا منه جاز لهم اخذ الزكاة الا ان كان هناك من يكفهم من نوع الهدايا او صدقاته التفل على رسول الله **وسمعنا** سيدى عليا اخوا من

موالى

يف

رحمته تعالى يقول تخريم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب تخريم تعظيم وتشريفه لم يزلوا اخذوا وساخ الناس لا اشر عليهم لو اخذوها انتهى وفي ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخذها تخريم تكليف فيأثم به والله اعلم

كتاب الصيام

اجمعوا على صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احدا ركاز الاسلام واتفق الائمة الاربعة على انه يتجتم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر مقيم قادر على الصوم وعلى ان يحايض والنفسا يحرم عليهما الصوم ولو انهما صاما لم يصح ويلزمهما قضاءه وعلى انه يباح للحامل والمرضع الفطر اذا خافضا على نفسيهما او ولد بهما لكن ان صامتا صح **واتفقوا** على ان المسافر والمرضى الذي يبرجى برؤه يباح لهما الفطر فان صامتا صح وان تضررا كره وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم في السفر وقال الاوزاعي الفطر افضل مطلقا اي لان الشارع نهي البر في مدة السفر بقوله ليس من البر الصيام في السفر **واتفقوا** على ان الصبي الذي لا يطيق الصوم والمجنون المطلق جنونه غير مخاطبين به لكن يومه الصبي لسبع ويضرب عليه لعشر **واتفقوا** على ان صوم رمضان يجب بربوة الهلال او باكمال شعبان ثلاثين يوما **واتفقوا** الائمة على انه لا يثبت هلال شعبان بواحد وقال ابو ثور يقبل **واتفقوا** على ان روي الهلال في فائتة انه يجب الصوم على سائر اهل الدنيا الا ان امسحوا بالشافعي صحوا انه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد **واتفقوا** الائمة الاربعة على حصره لا اعتبار بعرق الحساب والنازل اليه وجه عن ابن شريح بالنسبة الى العارف بالحساب **واتفقوا** الائمة الاربعة على وجوب النية في صوم رمضان وانه لا يصوم الا بالنية وقال عطاء وزفر لا يقتصر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة الصوم من اصبح جنبا ولكن يستحب له الاغتسال قبل طلوع الفجر خلافا لابن هريرة وسالم بن عبد الله في قولهما بطلان الصوم وان لم يمسه ويتقي وقال عروة والحسن ان اخر الغسل لعذر لم يبطل صومه او بغير عذر يبطل وقال ان كان في الفرض يقضي **واتفقوا** على ان الغيبة والكذب مكروهان للصائم كراهة شديدة وان صح الصوم في الحكم وقال الاوزاعي يبطل الصوم **واتفقوا** على ان من اكل وهو يظن ان الشمس قد غابت او ان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على ان من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من غير عذر كان عاصيا وبطل صومه ولزمه امساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي

منه

عشق رفته فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين فان لم يستطع فاطعام تسعين
سكينا وقال مالك هي علي التحريم واجمعوا علي ان الكفارة لا تجب في غير اداء
رمضان وعلي انه يجب عليه القضا وامساك بقية النهار واتقوا علي ان
من افسد صوم رمضان باكل عامدا يجب عليه قضا مكانه فقط وقال ربيعة
لا يحصل الا باثني عشر يوما وقال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال الشعبي
لا يقضي الا يوم الف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر
واتقوا علي عدم صحة صوم من اعني عليه طول نهاره وعلي انه لو نام جميع
النهار مع صومه خلا فلا يصح من الشافعية واتقوا علي من فاته
شي من رمضان فمات قبل ان كان القضا فلا تدارك له ولا اثر وقال طاووس
وقادة يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا واتقوا علي استحباب صيام
اليومي البيض الثلاثة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر
هـ اما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق وسياتي توجيهه
اقوال من خالف اتفاق الائمة الاربعة في البمان شأ الله تعالى وامامنا ائمة
فيه **ومن ذلك** قول الشافعي في ارجح قوليه واحد ان احامل والمرضع
اذا افطرا خوفا علي الولد لزمهما القضا والكفارة عن كل يوم مده مع قول
ابي حنيفة انه لا كفارة عليهما ومع قول عمر وابن عباس انه يجب الكفارة دون
القضا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر
الي مرتبتي الميزان **ووجه الاول** انه فطر ارتفق به الولد مع امه ووجه
الثاني ان الكفارة موضعها ارتكاب الاثر لا المومرات الشرعية او المباح
ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما تحمل المسقنة وعدم الفطر لاحتمال
ان الصوم لا يضر الولد فلذلك كان عليهما الكفارة دون القضا لاسقاط
الصوم عنها يرجع الفطر فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من
اصبح صائما ثم سافر لم يحزله الفطر مع قول واحد انه يجوز له الفطر واختاره
المزني فالاول مشدد والثاني مخفف **ووجه الاول** تغليب الحضرة ووجه
الثاني تغليب السفر فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة واحد ان المسافر اذا قدم فمطر او بري المربعين او بلغ الصبي او
اسلم الكافر او ظهرت المحايض في اثنا النهار لزمهم امساك بقية النهار
مع قول مالك والشافعي في الاصح انه يستحب فالاول مشدد والثاني
مخفف **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه الاول** زوال العذر المبيح
للفطر فيلزمه الصوم وان لم يحسب ذلك له صومه رمضان وكذلك
القول في بقية المسابيل السابقة **ووجه الثاني** ان الامساك خارج عن

قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض لا يصح فكان اللاتي بالمسك
الندب لا الوجوب فانهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المرتدا اذا اسلم
وجب عليه قضا ما فات من الصوم حال رده مع قول ابي حنيفة انه لا يجب
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الي مرتبتي الميزان لانما رتد بعد ان
ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده لكونه
وقد قال نفاي قل للذين كفروا ان ينهوا عن كفرهم ما قد سلف فانهم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يصح صوم الصبي مع قول ابي حنيفة انه لا يصح فالاول
مشدد في الصوم من حيث خطابه علي وجه الندب من باب من تطوع خيرا فهو
خير له والثاني مخفف عنه بعدم صحته من حيث انه صفة صمدانية لا يطبق
التمسك بها ولا القيام باديها عادة بخلاف البالغ فان الله تعالى يجعل له قوة
تعينه علي القيام باديها وما يوجب قول ابي حنيفة ان الصوم عن الاكل يكسر شهوة
النفس بحاصلة بتكرار الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا
من اشارة شهوته للجماع بالاكل فكان صومه الي المسامحة به لولا ان فيه تمخير
نية علي العبادة المطلوبة منه بعد البلوغ بخلاف المراهق فرحم الله الامام
ابي حنيفة ما كان ادق مداركه ورضي الله تعالى عن الائمة اجمعين **فرجع**
الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان المجنون
اذا افاق لا يجب عليه قضا ما فات مع قول مالك انه يجب وهو احدى الروا
عن احمد فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ووجهها
ظاهر **ومن ذلك** قوله ابي حنيفة وهو الاصح من مذهب الشافعي ان المريعن
الذي لا يرجي برؤه والشيخ الكبير لا صوم عليهما وانما يجب عليهما الفدية
فقط مع قول مالك انه لا صوم عليهما ولا فدية وقول للشافعي ثم الفدية
عند ابي حنيفة واحد نصف صاع عن كل يوم من بر او تمر وعند الشافعي
مده عن كل يوم فالاول فيه تشديد في المسبيلين والثاني مخفف فيهما
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة وهو
احد الروايتين عن احمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلق الهلال
عظيم او قتر في ليلة التلاوتين من شعبان مع قول احمد في اظهر الروايات
عند اصحابه انه يجب الصوم قالوا ويتعين عليه ان ينويه من رمضان
فالاول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله **فرجع** الامر الي
مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان قاعدة الوجوب لا تكون الا بدليل واضح
او بنية او مشاهدة ولم يوجد هنا شيء من ذلك **ووجه الثاني** لاخذ
بالاحتياط وهو خاص باهل الكسوف يتطرون الهلال من تحت ذلك الغيم

او القتر لا يشهد لذلك قول اصحاب احمد انه يتعين على الصائم ان ينوي ذلك
من رمضان اذ اجزم بالنية لا يصح مع التردد وكان علي هذا القدم بيدي
عليها الخواص وزوجته كانا يكسفا ما تحت الغمام والقتر وسيطران الشياطين
وقم يصعدون ويرمون في الابار والبحار فيصيحان صايمين وغالب اهل
مصر مفطرون ومعلوم ان الشياطين لا تصعد الا ليلة رمضان وقال
المخالف قد تصعد الشياطين اخر ليلة من شعبان ليدخل رمضان وكلهم
مصعدون كما ان ابليس يوسوس للعصاة في شعبان بالمعاصي التي يقعون
فيها في رمضان فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان
اذا كانت السماء مصحبة الا بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم واما في الغيم
فيثبت بعد واحد رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا مع قول مالك انه
لا يقبل في ذلك الا عدلان ومع قول الشافعي واحد في اظهر روايتهما انه
يثبت بعد واحد **فالاول** مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث
فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان السماء اذا كانت
مصحبة فلا يخفى اهللال علي جمع كثير من الناس بخلاف الغيم يخفى على غالب
الناس فيكفي الواحد كما قال به الشافعي واحد في اظهر قوليهما **ومن ذلك** قوله
مالك زيادة التثبت في العدلين لان ذلك عند من باب الشهادة لامن باب
الرؤية عكس قول الشافعي واحد في الراجح من قوليهما فرفع ابو حنيفة ومالك
شان صوم رمضان علي شان الصلاة تعظيما لشهر رمضان فانه يكفي وقت
الصلاة عندهما باخبار عدل واحد ومن شرف رمضان انه يسجد بحجاري الشيطان
من جسدين ادمان لم يخرقه بغيره بغيره ونحوهما مما ورد انه يخرق الصوم بخلاف
الصلاة لم يرد لنا فيها انها حجة اي ترس يتي بها الشيطان كما ورد في الصوم
فان الصائم الحقيقي لا يصير للمعاصي عليه سبيل من العام الى العام فافهم
ومن ذلك قول لا يمتد الاربعة ان من راي الهلال وحده صام ثم ان راي
هلال شوال افطر سراه مع قول الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم
برويته وحده **فالاول** مخفف علي الصائم مشدد في الثبوت والثاني عكسه
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** ان من استراط العدول
او العدلين او العدل لحصول العلم وقد حصل له العلم برويته هو وان لم
يقبل الناس ذلك منه **وجه الثاني** ان الحسن قد تلفظ بها للمعني احكام
عليه لصاحب المرأة الصفر اعيد طعم العسل مرافد وقد صحح وحكمه باطل
فانهم **ومن ذلك** قول لا يمتد الاربعة انه لا يصح صوم يوم الشك مع قول
احمد انه ان كانت السماء مصحبة كره او مغيمة وجه **فالاول** مشدد في الاحتياط

في دخول

خوفا

خوفا ان يدخل في رمضان ما ليس منه والثاني مخفف بعدم مشروعية الصوم
فيه **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان لكن قول احمد اولي بالعمل من حيث الصوم فقد
يكون في رمضان في نفس الامر ويقتصر التردد في النية للضرورة ولا يصح صوم
يوم زائد **ومن ذلك** قول لا يمتد الاربعة ان الهلال اذا راي بالنها وهو ليلة
المستقبلة مع قول احمد ان راي قبل الزوال لليلة الماضية او بعد الزوال
فروايتان **فالاول** مخفف بعدم القضا لليوم الماضي والثاني جعل وجوب
قضاياه **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجهها** ظاهر وكذلك القول في روايتي
احد في روايته بعد الزوال **ومن ذلك** قول لا يمتد الاربعة انه لا بد من التيقن
في النية مع قول ابي حنيفة انه لا يشترط التيقن بل ان نوي صوما مطلقا
او تفلا جاز **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول ان التيقن من جملة الاخلاص للمأمور به **وجه الثاني** ان
المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو ضد الفطر فيه فخرج المكلف
عن العدة بذلك **ومن ذلك** قول لا يمتد الاربعة ان وقت النية في صوم
رمضان ما بين طلوع غروب الشمس الى طلوع الفجر الثاني مع قول ابي حنيفة
انه لا يجب التيقن اي السبب بل يجوز النية من الليل فان لم ينو ليلا اجزائه
النية الى الزوال وكذلك قولهم في النذر المعين **فالاول** مشدد والثاني فيه
تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** الاخذ بالاحتياط
والقياس علي سائر الاعمال الشرعية فان موضوع النية في اول العبادات
الاما استثنائي **وجه الثاني** الاكتفاء بوجود النية في ثلث الصوم اذ لم
يخص اكثر النهار كما في صوم النفل وصاحب هذا القول يجعل النية هنا
قبل الفجر مستحبة واجبة تحملا للكمال لا للتحقق فافهم **ومن ذلك** قول
الاربعة الثلاثة ان صوم رمضان يقتصر كل ليلة الى نية مجردة مع قول مالك
انه يكفي نية واحدة من اول ليلة من الشهر انه يصوم جميعه **فالاول** مشدد
والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** القياس علي الصلاة
وغيرها فان كل صلاة عبادة علي حدتها فكذا تلك القول في صوم كل يوم
لا سيما مع تحلل ليلة بين كل يومين ربما يكون فيها اكل وشرب وجماع وغير
ذلك مما يبطل الصوم **وجه الثاني** انه عمل صالح واحد من اول الشهر
الي اخره **فالاول** مخفف خاص بصعيف العزم والثاني خاص بالاوليا الذين
يجفرون مع الله تعالى بقلوبهم من اول الشهر الي اخره بنية واحدة فان نوي
احدهم في اول ليلة دام حضوره ما استغاب تلك النية ولا يقطعها تحلل
الليل فانهم **ومن ذلك** قول لا يمتد الاربعة ان صوم النفل يصح بنية قبل

الزواله مع قول مالك انه لا يصح بنية من النهار كالواجب واختاره المزني
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول**
 ما ورد من اتباع في ذلك للشارع في توسعة علي الامنة في امر النقل **ووجه**
 الثاني الاحتياط للنقل كالفرض يجامع ان كلامهما ما مور به شرعا وقد قال
 صلي الله عليه وسلم من لم يبيت البنية من الليل فلا صيام له فشمّل النقل لاطلاقه
 لفظ الصيام ويصح ان يكون الاول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالكابر
 فانهم **ومن ذلك** قول لا يمتد الاربعة ان صوم احب صحيح مع قول
 ابي هريرة وسال عن عبد الله انه يبطل صومه كالمراول الباب وانه يميسك
 وينقضي ومع قول عروة واحسن انه ان اخر الفصل بغير عذر يبطل صومه
 ومع قول النخعي ان كان في الفرض يقضي فالاول مخفف والثاني مشدد
 والثالث مفصل **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** تقرير
 الشارع من اصبح جنباً على صومه وعدم امره بالقضاء **ووجه الثاني**
 ان الصوم يشبه الصدقة التي في الاسم فلا ينبغي ان يكون صاحيها
 الاطهر من صفات الشياطين والجنب في حضرة الشياطين ما لم يقتل فكما
 يبطل صلاة من خرج من حضرة الله الى حضرة الشياطين ومن هنا يعرف
 توجيه القول المفصل **واما وجه قول النخعي** فهو ان الفرض لا يجوز اخروج
 منه بخلاف النقل فلهذا شد فيه بالقضاء لعدم نداء بنية على وجه الكا
 فالاول خاص بالاصاغر والثاني خاص بالكابر وكذلك ما وافقه **ومن ذلك**
 قول الاوزاعي بابطال الصوم بالغيبة والكذب مع قول لا يمتد بصحة
 الصوم مع النقص فالاول خاص بالكابر والثاني خاص بالاصاغر وهم غالب
 الناس فلا يكاد احدهم يسلم يوم واحد من غيبة او كذب ومن هنا اختلج
 بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظاً لنفسه من الغيبة او سماعها من غيره
ومن ذلك قول ابي حنيفة واكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل
 بنية اخروج منه مع قول احمد يبطل ان ذلك فالاول مخفف خاص بال
 الاصاغر والثاني مشدد خاص بالكابر **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول الامام مالك والشافعي انه يفطر بالقي عده مع قول الامام ابي
 حنيفة انه لا يفطر بالقي الا اذا كان ملي فيه ومع قول احمد في شهر رايته
 انه لا يفطر الا بالقي الفاحش ومع ذلك قول احسن انه يفطر اذا رعه
 القبي فالاول وما قرب منه مشدد او فيه تشديد وقول احسن مشدد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ثبوت الدليل بالفطر ثبوت
 الدليل بالفطر لمن قاما ولم يفرق بين ان يكون ذلك كثيراً او قليلاً ووجه

الثاني وما وافقه ان القبي ليس هو مفطر لذاته وانما هو لكونه يخالي العدة من
 الطعام فيضعفه اجسم فربما ادي الى الافطار خوف المرض الذي يبيح الفطر فلهذا
 شرط احمد وابو حنيفة القبي الكثير من ملي الغفر فكثر فان مثل لقمة او نحوها انه
 لا يصح به ضعف في اجسم يودي الى الافطار وهذه هي العلة الظاهرة في الافطار
 بالقي نظير ما سياتي في الفطر بالحاجة من حيث ان كلاً من الفطر والحاجة يضعف
 الجسد الذي ربما اقتناه احكاماً وهل الشريعة بوجوب الافطار فيها حفظاً للروح
 عن العدم او الضرر الشديد الذي لا يطاق عادة **ووجه قول احسن** ظاهر لا مند
 يتولد غالباً من الاكل والشرب الذي لم ياذن له الشارع فيه وهو الزايد عن
 حاجته فانه لو اكل الحاجة ربما لم يقذف بالهنة ذلك فكان القول بالفطر اولى
 اخذ بالاحتياط فيقضي ذلك اليوم الذي ذرعه القبي فيه لان الانسان اذا
 خلت معدته من الاكل تغير الداعية فطلب الاكل وترجمه على الصوم فيكون
 حكمة كما لمكره ولا ينبغي حكم عبادته فالعلماء ما بين مبالغ في الاحتياط وما بين
 متوسط فيه فانهم **ومن ذلك** قول لا يمتد الثلاثة انه لو بقي بين استانه
 طعام فخرى به ريق لم يفطر ان عجز عن تمييزه وحجه وانه ان ابتلع بطل صومه
 مع قول ابي حنيفة انه لا يبطل وقدره بعضهم بالحصة وبعضهم بالسبعة الكا
 فالاول مخفف في عدم الافطار ان عجز عن تمييزه وحجه مشدد في الفطر بالتلا
 ووجه الثاني ان مثل ذلك لا يؤثر في اجسم قوة نقضاً حكمته الصوم فان
 الاصل في تحريم الاكل كونه يثير الشهوة للمفاسي والغفلات ومثل الحمصة
 او السمسم لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما راي العلماء ان تناوله مالا
 يورث شهوة لا ينضب على حال سد الباب فانهم امنوا الرسل على الشريعة
 بعد موتهم في كل زمان وليس لاحد من العاقلين نقاطي بحق سمسة فيما بينه
 وبين الله اذ باع العلماء كاسياتي بيانه في مسيلة الافطار بادخال المليل
 في الحليل او اذ نه ويسمي مثل ذلك بتحريم التحريم الماخوذ من نحو حديث
 كالراعي يرعى حول الحمى يوشك ان يقع فيه ونحو ما فعلوا رضي الله عنهم ونظير
 ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وان كان التحريم بالاصالة
 انما هو اجتماع لما فيه من الدم المضر بالذكر كما جرب فانهم **ومن ذلك** قول
 الايمت ان الحقة تقطر الا في رواية عن مالك وكذلك التقطير في باطن الاذن
 والاحليل والاستعاط مفطر عند الشافعي ولم اجد لغيره في ذلك كلاماً فالاول
 من اقوال الحقة مشدد ورواية مالك مخفف **فارجع** الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ادخلان الدوام والبر والاحليل مثلاً في يورث في البدن قوة
 نقضاً حكمته الصوم ووجه قوله مالك ان الحقة تقنع البدن باخراجها ما عني

لك

ملته
عه

المعدة فلا تقطر واجاب صاحب هذه الرواية ان معني انها تقطر اي يور ولا لها
 الي فطر المحفون لعدم وجود شئ تستغل فيه القوة انها ضمة فتصير تلتدع في
 الامعاء الي ان يحصل الاضطراب فيباح الفطر واما قول بعضهم بالافطار اذا
 بلغ الصائم حجر الاستحالة منه شئ او ادخل المبل في اذنه او اخط في حلقه ثم
 اخرجه فهو سد للباب لانه ليس مطعوما لغته ولا شرعا ولا عرفا ولا يتولد منه
 قوة في البدن **فان قلنا** هل للعام فعل مثل ذلك فيما بينه
 وبين الله تعالى من انه لا يورث الشهوة المضادة للصوم **قلنا** ليس له
 فعل ذلك اذ جامع العلماء الذين اختلفوا في الفطر فقد تكون العلة في الفطر علة
 اخرى غير اثارة الشهوة فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان الحجة
 لا تقطر الصائم مع قول واحد انها تقطر الحاجم والمجموع فالاول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الاول ان المنوع منه انما هو اشتغال الشهوة لاما يضعفها وقال
 ان دليل احمد هو قول بان المراد تنسيبا في الفطر اما المجموع فظاهر واما الحاجم
 فزجره عن ان يتسبب في افطار احد وذلك ان الجسم يضعف بخروج الدم
 لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالنقطة ليس هو لعين الحجة وانما هو مما
 يور اليه امرها **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** اتفاق الائمة على انه
 لو اكل شئ كافي طلوع الفجر ثم بان انه طلع بطل صومه مع قوله عطا وداود واخرون
 انه لا قضاء عليه ويحرم ما لا الله يقوي في الرض فالاول مشدد والثاني في
 تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول تنصيره
 على الاكل من غير علم او ظن ينفيه الدليل **ووجه** الثاني انه لا مانع من الاكل
 الا مع تبين طلوع الفجر **ووجه** الثالث الاحتياط للفرض بخلاف النقل
 لجواز الخروج منه وتركها الكلية عند بعض الائمة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 والشافعي انه لا يكره الكحل للصائم مع قول مالك واحمد بانه يكره بل لو وجد طعم
 الكحل في الحلق فطر عندهما وقال ابن ابي ليلى وابن سيرين يفترون بالكحل فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان
ووجه الاول الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان العتق
 والاطعام والصوم في كفارة اجماع في نهار رمضان عامدا على الترتيب مع
 قول مالك ان الاطعام اولي وانما على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان العتق والصوم اشدد من
 الاطعام وابلغ في الكفارة **ووجه** الثاني ان الاطعام اكثر نفعا للفقير والساكن
 بخلاف العتق والصوم لاسيما في ايام الفلا **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد
 ان الكفارة على الزوج مع قول ابي حنيفة ومالك ان على كل منهما كفارة فان

وطى في يومين من رمضان لزمه كفارة واحدة وان وطى في اليوم الواحد مرتين
 لم يجب بالوطي الثاني كفارة وقال احمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الاولى
 فالاول مشدد على الزوج مخفف على الزوجين الثاني مشدد عليهما لاشتركا
 في الترفة والثالث المنائي لحكمة الصوم ويقاس على ذلك ما بعده مع قول ابي حنيفة
 حنيفة واحمد في التشديد والتخفيف فرجع الامر الي مرتبتي الميزان فالاول حكمته
 الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جنابة تتعلق بانه وحده
 او تتعلق بانه وبالخلق فتصير الكفارة كالظلة عليه تمنع من وصول العقوبة
 اليه من باب تعليق الاستباب على مسبباتها **ومن ذلك** اتفاق الائمة الادوية
 على ان الكفارة لا تجب الا في اداء رمضان مع قوله عطا وقادة انها تجب في قضاء
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
 ظهور انها حرمة شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان الانتهاك
 لا يكاد يظهر له عين وان كان الاداء والقضاء عند الله واحدا فافهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لو طلع الفجر وهو يجمع وتر في حال لم يبطل صومه
 مع قول مالك انه يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتي
 الميزان **ووجه** الاول ظاهر **ووجه** الثاني معصية اللذة والترفة في حال
 الترع فكان ذلك من بقة اجماع كما هو الغالب على الناس فكانه في حال الترع
 منقاد في اجماع ويؤيد ذلك ما قاله ابو هاشم في نظيره من خارج من العتق
 ان ذات جبرام حال خروجه ويصح ان يكون الاول خاصا بالا كابر الذين يملكون
 شهوتهم والثاني خاصا بالاصغار الذين تملهم شهوتهم فافهم **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة والشافعي واحدا في احدي روايتيه ان القبلة لا تحرم على الصائم
 الا ان حركت شهوته مع قول مالك انها تحرم بكل حال فالاول مخفف خاص
 بالا كابر والثاني مشدد خاص بالاصغار سد للباب عليهم **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه لو قبل فامذي لم يفطره مع قول احمد انه يفطر وكذلك لو
 نظر بشهوة فانزل لم يفطر عند الثلاثة وقال مالك يفطره فالاول في المسيلتين
 مخفف والثاني منهما مشدد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول في
 الاول عدم اثر المني ووجه الثاني فيها ان المني فيه لذة مقارب المني ووجه
 الاول في المسئلة الثانية عدم المباشرة ووجه الثاني فيها حصول اللذة المضا
 لحكمة الصوم فلولا ان تلك النظرة تنسبه لذة المباشرة ما خرج المني منها فافهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان المسافر الفطر بالاكل والشرب وجماع مع
 قول احمد انه لا يجوز له الفطر بالجماع وميتي جامع المسافر عند فعلية الكفارة في
 الاول مخفف والثاني فيه تشديده فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول

اطلاق الشارح الفطر للمساقر فمثل الاططار بكل مظهر ووجه الثاني ان ما
جوز للحاجة يتقدر بقدرها وقد احتاج المسافر الى ما يقويه من الاكل والشرب
فجوزه الشارح له بخلاف اجماع فانه يحض شهوة تضعف القوة ويمكن الاستفا
عنها في النهار في اجماع في الليل فلا حاجة اليه في النهار **ومن ذلك قول الشافعي**
حينئذ وما لك ان من افطر في نهار رمضان وهو صحيح مقيم يلزمه الكفارة
مع القضاء مع قول الشافعي في ارجح قوليه واحدا منه لا كفارة عليه فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني عدم
ورود نص عن الشارح في وجوب الكفارة بذلك ووجه الاول التعليل عليه
بانتهاء حرمة رمضان وقد امن الشارح العلم على شريعتنا من بعده واهرم
بالعمل بما ادى اليه اجتهادهم فافهم **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة ان
من اكل او شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه يفسد صومه ويلزم
القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول قوله صلى الله عليه وسلم من اكل او شرب ناسيا فانما اطعم الله وسقاه
وجه الثاني نسبه في السنيان الى قلة التحفظ وان كانت الشريعة رفعت
الاثر عنه كتطايروه من اكل طعام الغير ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر الذي يحصل
بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهو اثار الشهوة المضادة للصوم ووجه
حمل الاول على حال الغامة والثاني على حال الخواص **فرجع** امر الله الامام
ما لك ان كان ادق نظره ورحم الله بقيقة المجتهدين ما اجهم للتوسيع على الامة
ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان من افسد صوم يوم من رمضان بالاكل
والشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع قول ابي ربيعة انه لا يحصل
الا بصوم اثني عشره ومع قول ابن المسيب انه يصوم عن كل يوم شهرا ومع
قول الشعبي انه لا يحصل الا بصوم الف يوم ومع قول علي وابن مسعود انه
لا يقضيه صوم الدهر فالاول مشدد وما بعده فيه تشديد والثالث
مشدد والرابع اشد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ساكت
الشارح عن الزام المفطر بشي زائد على قضاء ذلك اليوم ووجه البقية
التعليل على ذلك المفطر بغير عذر فقلط كل مجتهد على ذلك المفطر بحسب
اجتهاده عقوبة له ووجه قول علي وابن مسعود ان الله تعالى شرط ذلك
الصوم في ذلك اليوم فلا يخفف فيه صوم الا به لانه في غير وقت
الشرعي الاضاي **وقد** منا تطير ذلك في الصلاة فاستدلنا
عليه بقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما استدلنا
على قول علي وابن مسعود حديث في ذلك فان قضا صوم ذلك اليوم

الذي افطر فيه مثله لا عينه فافهم **ومن ذلك قول** ابي حنيفة والشافعي ان
كل من اكل او شرب او جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك انه يبطل ومع
قول احمد انه يبطل بالجماع دون الاكل والشرب ويجب به الكفارة فالاول
مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم ان من اكل او شرب ناسيا وهو صائم
فانما اطعم الله وسقاه انتهى ومن اطعم الله وسقاه فلا يبطل صومه
لان الشارح اذا نهي عن شي من الاكل والشرب ثم صيد في خوف المكلف من
غير قصد المكلف فلا يدخل في جملة ما نها عنه فكانه استثنى ذلك المكلف
من النهي فكان النهي في الباطن كالمنسوخ في خوف هذا الناسي لا تنقضه
وعدم اثباته حرمة رمضان بالسنيان ووجه قول مالك بالبطالان نسبه
الى قلة التحفظ كما امر ايضا حد قريبا ووجه قول احمد ان اجماع للصايبر
يقتد وقوعه من المكلفين لعلية التحفظ من اجماع علي غالب الناس ولانه
لا يقع من الصايبر الا مع مقدمات تذكره به لضعف الداعية المتولدة من
الجوع فلا يكاد تنتشر منه الحاجة الا بمسقة بخلاف من اكل او شرب ناسيا
لكثرة تكرر ذلك بخلاف اجماع فافهم **ومن ذلك قول** ابي حنيفة ومالك
والشافعي في ارجح قوليه عند الراعي انه لو اكره الصايبر حتى اكل او شرب
او اكرهت المرأة حتى مكنت من الوطئ لم يبطل صومهما مع الاصح عند النووي
من البطلان وهو القول الاخر للشافعي ومع قول احمد انه يبطل بالجماع
دون الاكل فالاول مخفف بنا على قاعدة الاكراه والثاني فيه تشديد
بنا على ان الاكراه في ذلك ماذر ولقطة اجماع في الثالث وشدة مناهاته
للمصوم وهذا سرار في حكمة اجماع يعر فيها اهل الله تعالى لا تنظر في كتاب
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو سبق ما المضمضة والاستنشاق
الى جوف الصايبر من غير ما لا يبطل صومه مع قول الشافعي في ارجح قوليه
وهو قول احمد انه لا يبطل فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان سبق ما المضمضة والاستنشاق
فانه خافه وعفمض واستشق وتزل الما جوفه بطل صومه **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي واحدا من اخر قضا رمضان مع امكان القضاء حتى دخل
رمضان اخر لزمه مع القضاء كل يوم مده مع قول ابي حنيفة انه يجوز له التنا
ولا كفارة عليه واختاره المزي وقال الائمة الثلاثة انه لا يجوز تاخير
القضاء فالاول في المسئلة الاولى مشدد والثاني مخفف وقول الائمة الثلاثة
في عدم جواز التاخير مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك قول**

الائمة الثلاثة باستحباب سنة ايام من سوال . مع قول مالك انه لا يستحب
 صيامها وقال في الموطا لم ار احدا من شياء يصومها واذا كان يظن انها فرض
 انتهى . فالاول مشدد بالاستحباب ودليله ما ورد فيها انها كصيام الدهر .
 والثاني مخفف بعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وان كان قال ذلك مع
 اطلاعه على الحديث فيحتمل انه لم يصب عنده فترك العمل به من باب الاجتهاد
 فادى اجتهاده الى ان تركه تلك السنة اولى من فعلها الضعف حديثها مع خوف
 وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين تطير ما وقع للنصاري
 في زيادة صومهم وفي الحديث الصحيح مرفوعا للشيخين سنة من قبلكم شيئا
 بشيروا لعايد راع قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال فمن فافهم
ومن ذلك قول الشافعي حنيفة ومالك انه لا شيء بعد فرض الاعيان افضل من
 طلبه الا لم يترك الجهاد . مع قول الشافعي ان الصلاة افضل اعمال البدن . ومع
 قول احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد انتهى ولكل من هذه الأقوال
 شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد ان يكون مخالفا للنسبة
 او التخفيف **وجه القول الاول** ان العلم هو ميزان الدين كله فلو العلم
 ما علمنا من ان العمل لا افضل شي على شي ووجه كون الجهاد افضل عمل يكون
 بعد طلب العلم كون الجهاد يضعف كلمة الكفر ويهد طريق الوصول الى العمل باحكام
 الدين واظهار شعائره **وجه كون الصلاة افضل عمل البدن** ان فيها مناجاة
 الله تعالى ومجاالته لان الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم العلوي
 والسفلي كما يعرف ذلك اهل الكشف والله اعلم **ومن ذلك** قول الشافعي
 واحمدان من شرع في صوم تطوع او صلاة تطوع فله قطعها ولا فضا عليه
 ولكن يستحب له ان تمامها . مع قول الشافعي حنيفة ومالك بوجوب الانعام ومع
 قول محمد لا يحسن لو دخل الصائم تطوعا عاليا له فحلف عليه فطر وعليه
 الفضا فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول ما ورد ان المتطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر فحيث ما خیر
 الشارع العبد في الافطار وعدمه فلا يلزمه **وجه** وجوب الانعام
 لتعظيم حرمة الحق جل وعلا على نقص ما ربطه العبد معه ويؤيده قوله صلى
 الله عليه وسلم لمن قال له هل علي غيرها اي غير الصلوات الخمس قال لا
 الا ان تطوع فتدخل في صلاة التطوع فتكون عليك وما لم تدخل فيها فليس
 هو عليك . فالاول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر من باب حسنات
 الامرار سيات المفربين فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك انه لا يكره
 افراد اجمعة بصوم . مع قول الشافعي واحدا في يوسف بكرة هذه **ذلك**

فالاول مخفف

مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الصوم
 يقوي استعداد العبد للحضور والوقوف بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة
 وفي جميع يومها وليلتفت الى انية لانها اليوم عرفه عند اهل الكشف وذلك خاص
 بالاصاغر الذين يجيئون بالاكل والشرب عن شهودهم انهم في حضرة ربهم فيها **وجه**
 الثاني ان يوم عرفه يوم عيد والعيد لا صوم فيه وانما المطلوب من العبد
 فيه وهو خاص بالكابر الذين يقبضون اسرار الشريعة فان اجمعة فيها جمع
 القلوب على الله تعالى وذلك قوت للارواح فقط فيصير اجسامهم يارزح الروح
 ويطلب قوته اجسامي ولا يسكن الا بالاكل والطعام وشرب الماء وذلك هو كمال
 السرور كما اشار اليه حديث للمصاير فرحنا ان فرحة عند فطره وفرحة عند
 لفاربه فمن صام من الاكابر يوم الجمعة نقص سروره فلكل مقام **رجاء**
وهذا اسرار يذوقها اهل الله تعالى لا تشرط في كتاب **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لا يكره للمصاير السواك . مع قول الشافعي انه يكره
 للمصاير بعد الزوال والتمتع عند متأخرها صحتها عدم الكراهة فالاول
 مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان
 ترك السواك مع اجوع يغير راحة الفم ويتولد منه القبح وهو صفة الانسان
 ادسوادها فيصير راحة فمه تضر بجليلته وتقدير كراهة السواك فزاله
 الضرر للناس مقدم على اكتساب الفضائل القاصرة على صلاحها **وجه**
 الثاني ان الواجب للكرامة تولد من عبادة فلا ينبغي ان ينهوا واجاب
 الاول بان الصوم صفة صمدانية ولا ينبغي لصاحبها الا التقديس والطهارة
 المحسنة والمعنوية ولذلك شدد الشارع في الغيبة والنميمة اذ وقع من الصائم
 زيادة على التخرير والقبح الحاصل للمفطر وهو معنى قوله ويستحب ان يصوم
 الصائم لسانه عن الغيبة فافهم والله تعالى اعلم

باب الاعتكاف

اتفق الائمة على ان الاعتكاف مشروع فانه قربة الى الله تعالى وانه مستحب
 كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان افضل لطلب ليلة القدره وانفقوا
 على انه لا يصح اعتكاف الا بالنية واجمعوا على ان خروج المعتكف لما لا بد منه
 كفقا الحاجة وغسل اجنابة جابر وعليه انه اذا اعتكف بغير المسجد الجامع
 وحضرته اجمعة وجب عليه الخروج **وجه** الثاني ان الله اذا اباشر المعتكف في الفرج
 عمدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهري يلزمه
 كفارة يمين وكذلك اجمعوا على ان الصمت الى الليل مكروه وقال الشافعي
 ولو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا كفارة وكذلك اجمعوا على استحباب الصلاة

فطاره

والقراءة والذكر للمختلف وأجمعوا على أنه ليس للمختلف أن يتجرد ولا يكتب
بالصنعة على الإطلاق **هـ** ما وجدته من مسایل الإجماع والاتفاق
وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن ليلة القدر
في شهر رمضان خاصة مع قول أبي حنيفة أنها في جميع السنة فالأول
مشدد والثاني مخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه الأول**
ما ورد في تخصيصها في الأحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يبلغنا في حد
واحد أنها في غيره **ووجه الثاني** أن المراد ليلة القدر بحسب لفظها
في رمضان أنظر ظهور الرقة حجاب الناس بالصوم ومن علامات صدق
من يزعم أنه راها معروفة مفادير الشريعة كلها تلك الليلة من طريق
الالهام ولا يحتاج إلى مطابقة كتب السريعة **وسمعت**
سيد عليا أخو صاحب رحمه الله يقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل للعبد فيها
تقريب من الله تعالى قال وهو مترج من قال أنها في كل السنة **و** أخبرني الشيخ
أفضل الدين أنه راها في شهر ربيع الأول وفي رجب وقال معني قوله تعالى
أنا أنزلناه في ليلة القدر أي ليلة القرب فكل ليلة حصل فيها قرب فهي ليلة قدر
انتهى وهو يؤيد من اختار من العلماء أنها تدور في جميع ليالي السنة فيحصل العبد
بين الليالي في الشرف فإن تخلي الحق تعالى دأبه كما يعرف ذلك أهل الكشف
وروي الإمام سديد بن عبد الله الأزدي من أقران الإمام مالك رحمه
الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إذا
يقع من الليل الثلث إلى سماء الدنيا فيقول هل من سائل فأعطيه هل من مستل
فأعافيه إلى آخر ما ورد في الحديث قال فإذا كان آخر ليلة الجمعة نزل ربنا فيها
إلى سماء الدنيا من غروب الشمس إلى خروج الإمام من صلاة الصبح انتهى
ومن هنا قالوا إذا صادفت ليلة وتو من العشر الأخيرة ليلة الجمعة كانت
وأما أنها مثلها لا عينها فظن الرأي أنها هي فعلي هذا فكل أقوال العلماء في
تعيينها صحيحة **ونقل** بن عطيمة في تفسيره عن الإمام أبي حنيفة أنها
كان يقول أنها رفعت قال وهو مردود انتهى **و** الحق أن مراد الإمام أن
ليلة القدر هي التي أنزل فيها القرآن بعينها رفعت والافتتال الإمام
إلى حنيفة لا يخفى عليه حكمها فإنه كان من أهل الكشف وهم كلهم مجتمعون على
تبايعها إلى مقدمات الساعة فافهم **ومن ذلك** قول الإمام مالك والشافعي
أنه لا يصح الاعتكاف إلا بمسجد وإجماع أبيه وأفضل مع قول أبي حنيفة لا يصح
الاعتكاف إلا بمسجد تقام فيه الجماعة وقال **أحمد** لا يصح الاعتكاف إلا في
المساجد الثلاثة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد **ولذلك الثالث**

والرابع مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه الأول** مساعدة المعتكف
على جمع قلبه في حضرة الله الخاصة بالمسجد فإن اختصر تسميته بيته الله فإذا كانت
الجماعة واجمعة تقام فيه كان أشد في جمعية القلب لاسيما المساجد الثلاثة
ويحتمل أن يكون اشتراط المساجد الثلاثة الذي تقام فيه الجماعة والجماعة
خاصا باعتكاف الأكابر **ومن ذلك** قول الشافعي في الجديد أنه لا يصح اعتكاف
المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي
في القديم أن الأفضل اعتكافها في غير بيتها فالأول فيه تشديد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه الأول** المتابع فلم يبلغنا أن الشارع ولا أحد
من عياله اعتكف في غير المسجد **ووجه الثاني** أن اعتكافها في مسجد بيتها
استر لها وقتا ساعا على ما ورد في حديث فضل صلاتين في المسجد جامع مطلوبية
القلب في الصلاة والاعتكاف جميعا فافهم **وسمعت** سيد
عليا أخو صاحب رحمه الله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها
وبين من أجازها لأن الجواز خاص بآما الشيطان اللاتي يحصلن خروجهن من المخطو
والمنع خاص بآما الله الصالحات اللاتي لا يحصلن خروجهن للمسجد محظورة
كرا بعة وسفیان قال صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا أئمة مساجد الله فافهم
فإن أئمة الشيطان من حيث الأفعال الردية يمنعون من باب نفس عبد النار
والدرهم وتظيره أيضا قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله أي عبيد الاختصاص
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إذا أذن الزوج لزوجته في الاعتكاف
فدخلت فيه فليس لممنعها من تمامه مع قول الشافعي وأحمد أنه ذلك
فالأول مشدد على الزوج خاص بالأصاغر والثاني مخفف عليه **فرجع** الأمر
إلى مرتبتي الميزان **ووجه الأول** عليه قيام التقويم لحضرة الله التي دخلت
زوجته فيها وقتا حظه هو **ووجه الثاني** فقد يرخص نفسه لسدة فقره
وضعف حاله وعلمه باستغنا الحق تعالى عن جميع الطاعات عبده وإن
أقبلهم على حضرته وأدبارهم عنها عنده علي حد سواء **و** ما راج الحق تعالى
أقبلهم على أدبارهم المصلحة تغود عليهم لأعليه تعالى فافهم **ومن**
ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه لا يجوز الاعتكاف إلا بصوم
مع قول الشافعي أنه يصح بغير صوم فالأول مشدد وهو خاص بالأصاغر
لضعفهم عن جمعية قلوبهم في اعتكافهم إذا افطروا وتناولوا الشهوات
والثاني مخفف وهو خاص بالأكابر الذين يقدرون على جمعية قلوبهم مع
الله تعالى حال افطارهم مجابا لقولهم عن شهوة وحضرة ربهم فافهم **ومن**
ذلك قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه أن الاعتكاف لا يصح بدون يوم

مع قول الشافعي واحد في الرواية الاخرى انه ليس له زمان مقرر فيجوز اعتكاف
بعض يومه فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول وهو خاص بالاصاغر ان استجاب حضور القلب وجمعه من
اودية الشئيات لا يجمع بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف
انما هو قبل الغروب واليوم كله دهليز لذلك **وجه** الثاني وهو خاص
بالاكابر ان الغالب على الاكابر حضور القلب فلا يجتاجون الى طول زمن يجمع
شئيات قلوبهم بل بمجرد ما ينوي احدهم الاعتكاف حصل له اجمعة عقب السنة
وذلك حقيقة الاعتكاف فان الاعتكاف العكوف بالقلب على شهود حضرة
الرب بحكم الاستصحاب من غير تحليل حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله
التستري رحمه الله فكان يقول في منتهى ثلاثين سنة اكلهم الله والناس يطنون
الي اكلهم انتهى فالاول راعي حال الاصاغر والثاني راعي حال الاكابر فافهم
ومن ذلك قول الائمة الاربعة الاحد في رواية له ان من تدارعتكاف
شهر بعينه لم يمتد منواليا فان اخل يوم فضي ما تركه وقال **وجه** اخر يلزمه
الاستيناف وان تدارعتكاف شهر مطلقا جاز له ان ياتي به متتابعاً ومتوقفاً
عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وهو واحد في الروايتين
عن احمد فالاول في المسئلة الاولى فيه تشديد وقول احمد فيها مشدد والاول
من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **وجه** الاقوال الاربعة ظاهرة في كتب الفقه **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه لو نوي اعتكاف يوم بعينه دون ليلة صح مع قول مالك
انه لا يجمع الامع اضافة الليلة الى اليوم وان لم يندر اعتكاف يومين متتابعين
لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مع قول الشافعي في اصح
القولين انه يلزمه اعتكافها فالاول من المسئلة الاولى مخفف باعتكاف
اليوم دون الليلة والثاني فيها مشدد وكذلك حكم المسئلة الثانية
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فالتمخيف خاص بالاكابر والتشديد خاص
بالاصاغر الذين قلوبهم مشتتة في اودية الدنيا **ومن ذلك** قول الشافعي حقيقة
وما لك انه اذا اعتكف بغير اجماع وخرج للجمعة لا يبطل اعتكافه مع قول
الشافعي في اصح القولين انه يبطل الا ان شرط الخروج فالاول مخفف
والثاني مشدد **وجه** الاول ظن القائل به حصول شهود استصحاب
المعتكف انه بين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان دخل
اجماع فهو خاص بالاكابر **وجه** الثاني الظن به ان هذا المشهود يقطع
بخروجه لا سيما ان اخرنا المعتكف اذا شرط خروجه لغرض في قرية كفاية

مريض ونشيع جنازة جاز له الخروج فلا يبطل اعتكافه مع قول الشافعي حقيقة
وما لك انه يبطله فالاول مخفف وهو خاص بالاكابر والثاني مشدد وهو
خاص بالاصاغر كما مر توجيهه في نظيره **ومن ذلك** قول الشافعي حقيقة والشافعي
في اصح قوليه واحدا ان المعتكف لو باشر في اداء الفرج بطل اعتكافه اذا
انزل مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يبطل اعتكافه انزل **لا**
فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص
بالاصاغر لمسا محتم بالوطي بغير انزال بخلاف الاكابر ويحتمل الامر بالعكس
يسامح الاكابر بالانزال لكونهم يملكون اربهم بخلاف الاصاغر يحجب احدهم عن
حضرة ربه عجم ولذة اجماع وان لم ينزل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه لا يكره للمعتكف الطيب واللبس رفيع الثياب مع قول احمد بكونه ذلك
فالاول مخفف والثاني مشدد **وجه** الاول ان المعتكف في حضرة الله تعالى
كالصلاة فلا يكره له التجميل والطيب وليس النعيس من الثياب **وجه** الثاني
ان المعتكف في حضرة الله كالمحرم لا ينبغي له الترفد ولعل من المرتبتين رجال
فقوم بين يديه اغرا بغير الطاعة كما مر المحاسن وقوم بين يديه اذ لا اما
لتجلى الهيبة على قلوبهم واما الوقوع في سالف الزمان في مخالفة ولكن جمهور
المشايخ والاولى على الذين يدي الله كحضر راي صلاة او اعتكاف او غيرهما
دائماً وصفة لا يتبع منه من اجدال والاستكاف ورفع الصوت عالياً بغير فرق القلب
عن المعنى المقصود من الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون
غيره ولذلك اجمعوا على استحباب تلاوة القرآن والذكر والصلاة لعدم
تعلق ذلك بالغير **فان قال قائل** ان قراءة القرآن واخذ
والفقه يفرق القلب عن الله تعالى بذهاب الفهم الى معانيها فانه يذهب
بالقاري الى اجتهادها فيشاهد ما يقبله وانه يذهب به الى النار وما
فيها فيشاهد ما يقبله وانه يذهب به الى معاني الطلاق والعدة او الموا
ويحذرك ولا يكاد من يندبر القرآن ينفك عن هذه الامور **فاجواب**
ان هذا المقام هو الذي يقدر على الوصول اليه غالب الناس فهو خاص
بالاصاغر فلا يؤثر في مقامهم ذهاب فكرهم الى معاني ما يقرونه ويذكرونه
بخلاف الاكابر فانهم يعرفون بهذه المعاني عن شهود الحق تعالى فيوشح
ذلك في مقامهم وما بقي الخلاص لا يسلك مقام اكابر الاكابر وهم الذين
تذهب افكارهم وعقولهم الى معاني القرآن والذكر ولا يتفرقون بذلك
عن صاحب الكلام **وسمى** **سبدي** عليا اخوا من ربه
الله يقول ماسمي القرآن بالقران الا لكونه مشتقاً بالقرء الذي هو

المجمع فنقوم جميعهم بتلاوته علي ما في الاحكام والمعاني والاعتبارات والتوجيهات
والفوارق والزواجر وقوم جميعهم بتلاوته علي الحق جل وعلا وحده وقوم
جميعهم بتلاوته علي الحق مع شهود هذه الامور كلها فلا يجيئون بالحق عن الاحكام
ولا بما لاحكام عن الحق ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء فاعلم ذلك

كتاب الحج

اجمع العلماء علي ان الحج احكاما كان الاسلام وانه فرض واجب علي كل مسلم حرا بالغ
عاقلا مستطيع في العمر مرة واحدة . واتفقوا علي ان من لم يجهز فلم يحج
ومات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الفرض . واجمعوا علي انه لا يجب
علي الصبي حج وان حج قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة الحج . واتفقوا علي
استحباب الحج لمن لم يجد زاد او اراحلة ولكنه يقدر علي المشي وعلي مسقة
يكتسب بها ما يكفيه للنفقة وعلي انه لا يلزمه بيع المسكن لله وعلي جواز
النيابة في حج الفرض عن الميت وعلي انه لا يجوز ادخال الحج علي العمرة بعد
الطواف واتفق الايمة الاربعة علي وجوب الدم علي الممتهن ان لم يكن من
حاضري المسجد الحرام وكذلك علي القارن وهو شاة وقال طاووس وداود
لا دم علي القارن **هـ** اما وجدته من مسايل الاجماع والامتناف
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان العمرة
سنة لا فريضة . مع قول احمد والشافعي في ارجح قوليهما انها فريضة كالحج فالاول
مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول
انه اجماع العمرة داخل في ضمن افعال الحج فكان العمرة المستقبلة تقبل بالحج
ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله اي ابتوا
بما تامين فلم يكتف بالحج عن العمرة وجمع بعضهم عن القولين فقال العمرة
واجبة في غير اشهر الحج مرة واحدة في العمر مستقبلة في اشهر الحج فهي في اشهر
الحج كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فان شاء العبد التقي عنها بالحج وان
شأ فعلها مع الحج من حيث انها نوع خاص انتهى وفيه نظر فليتامل **ومن ذلك**
قول الايمة الثلاثة انه يجوز فعل العمرة في كل عمرة مطلقا من غير حصر بعين
في العدد بلا كراهة . مع قول مالك يكره ان يعتمر في السنة مرتين فالاول
مخفف من حيث عدم اكصر خاص بالاكابر والثاني مشدد خاص بالاصاغر
وبمع تعليله بالعلس فيكون الاول في حق الاصاغر والثاني في حق الاكابر
من اهل مقام الادب الكامل مع الله تعالى فهم يستحيون من دخول حضرة
الخاصة الا في مثل كل سنة مرة واحدة بخلاف الاصاغر فان احدهم ربما

دخل حضرة الحق وخرج ولا يعرف شيئا من ادائها فانه لم يدخل فكان تكثيره للعلم
مطلوبا **وهيها** ان يحصل من ذلك التكرير مرة واحدة من عمر
الاكابر فكل من لا يمتد اخذ بحكم فمنهم من راعى حال الاصاغر ومنهم من راعى حال
الاكابر ومراعاة حال الاصاغر ادلي لانه هو الطريق الذي هو معظم الناس ووجه
لكراهة مالك للاعتناء في سنة مرتين عدم اطلاعه علي دليل في التكرار او خوفه
علي المعتمر من المخلال بحرمة البيت اذا راه مرتين في السنة بخلاف اعتقاده في
السنة مرة لان التعظيم يجد في قلب العبد كل سنة للبيت في حق المعتمر كاجرة
او في كل شهر كاقالة اصحاب مالك رحمه الله فهو نظير جد وث الثعظيم للبيت
في كل خمسة اعوام وفي حق الحاج كادور دفاهم **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة
انه يستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فان اخره بعد الوجوب جاز عند الشافعي
لانه يجب عنده علي التراخي **وقال** الايمة الثلاثة بوجوبه علي الفور ولا
يؤخر اذا وجب . فالاول مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبي الميزان
لكن الاول خاص بالاصاغر اصحاب الضرورة والعوايق الديونية والثاني
خاص بالاكابر الذين لا علاقة لهم وحجهم من تفعة فيستحي احدهم ان يؤخر امر
الله تعالى وقد بلغنا ان الله تعالى لما امر الخليل عليه الصلاة والسلام
بلاختنانه بادر واختنن بالفاس المعبر عنه بالقدم فقال لواله يا خليل الله
هل اصبرت حتي تجد الموصي فقال ان تاخير امر الله تعالى شديد **انتهى**
ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل
يجب عليه عنه من راس مالهما سواء اوصى به او لم يوص به كالميراث . مع قول ابي حنيفة
ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزمه ورثته ان يجوا عنه الا ان يوصي
فيجوا عنه من ثلثه . فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الي مرتبي
الميزان . **ووجه** القولين ظاهر ويصح ان يكون الاول في حق اخوان والثاني
في حق احاد الناس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه حج عن الميت من ديرة
اهله . مع قول مالك من حيث اوصي به ومع الراجح من مذهب الشافعي انه
من الميتات . فالاول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو اللائق بمقام غالب
الناس فانه المحرم من ديرة اهله قليل ولما حج السلطان قايتباي احرم من
قلعة ايجل بمصر رحمه الله فعدوا ذلك من النوادر **ومن ذلك** قول الايمة
الثلاثة بصحة حج الصبي باذن وليا اذا كان يعقل ويميز ومن لا يعقل ولا يميز
يكره عنه وليه . مع قول ابي حنيفة انه لا يصح احرام الصبي بالحج . فالاول
مخفف في صحة الحج من الصبي ودليله الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد
وجهه تعظيم امر الحج وكثرة المسقة في تاديب المناسك وفي انبائه من البلاد

البعيدة غالبا وكونه لا يمتد لي لكال التظيم اللائق بالحق تعالى وبحضرته اذ
 هو اعظم مواكب الحق تعالى فلا يكون الامن كاملا في المعرفة وذلك لان القوم
 قالوا اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك وجب في العمرة واحدة
 فافهم **ومن ذلك** قولنا لا يمتد بكرهته حج من يحتاج الى مسيلة الناس في
 طريق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالاول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقول مالك في غاية
 التحقيق فان فيه جمعا بين القولين يحملها على حالين فيكره الحج في حال المروءة
 كالعلماء والصلحين وغيرهم من ارباب المراتب ولا يكره في حق اراذل الناس
 والمجردين عن الدنيا من الفقراء **فقال في** اي فائدة في اشتراط
 الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقرة الزاد والنفقة بوقوع ذلك
 منه او سرقه لص او موت الراحلة **فالجواب** فائدة ذلك ان من
 حصل الزاد والراحلة فقد سافر تحت نظر الشارع فاستحق حمايته من الافا
 ولو مات جوعا او تعبنا كان طابعا لله تعالى بخلاف من خرج للحج بلا زاد ولا
 راحلة ثم مات جوعا او تعبنا فانه يكون عاصيا وما ضمن الشارع الكفاية
 والمعونة الامن كان تحت امره فهو ولو ماتت دابته او سرقته نفقته في كفاية
 الله عز وجل فلا بد ان يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لادبه مع ربه
 فالعبد يحصل الزاد والراحلة ويعتمد بعد ذلك على الله تعالى الذي
 هو خالق القوة في الراحلة والمنع بالنفقة والزاد لاعلى غيره وهذا من
 باب اعقل وتوكل **فعب** لم انه لا ينبغي لتفكير الحج على التجريد اعتمادا
 على الله تعالى به عليه في الطريق من غير زاد ولا راحلة ولا يقول ان الله عز وجل
 لا يمتدني فان ذلك مخالفة لامر الشارع وقد قال تعالى وتزودوا فان خير
 الزاد التقوي والتقوي يا اولى الالباب فامر بالزاد الجسماني الذي هو الطعام
 والروحاني الذي هو التقوي وان يكون ذلك حالا خالصا لوجهه الشريف
 فان قوله والتقوي اي في الزاد والعمل في الحج **فقال في** ان بعض
 مشايخ السلف كان معه دامن الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد وذلك
 نقص في الادب فكيف حال **فالجواب** لعل ذلك وقع من هؤلاء قبل
 كالم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بلا زاد ولا
 مال الا بعد رياسته بنفسه في احضار افرع باصا واحدهم بطوي الاربعين
 يوما والثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه
 الا في تركه الحال لا في اجواز ولو ان احدهم راض نفسه وعرف منها عدم الحاجة
 الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا زاد ولو امره الناس بذلك سفه

رايم وانكر هو عليهم وقد حج اخي الشيخ افضل الدين من مصر الى مكة باربعة
 ارغفة فاكل في كل ربيع رغبنا فاني ان تعلم على الناس بحكم واحد وتفتح باب
 الاعتراض على الفقرا الا بعد شدة الفحص عن احوالهم والله تعالى اعلم **ومن**
ذلك قولنا لا يمتد الثلاثة انه يصح حج من استوجر للمخدمة في طريق الحج مع
 قول احمد انه لا يصح حجه فالاول مخفف والثاني مشدد **فارجع** الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول ان من سافر للمخدمة للناس قد جمع بين حق الله
 تعالى وحق عباده وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون باعمالهم الدنيوية
 والاخر وبه الواجب الله تعالى ولا يشغلهم احد يحقن عن الاخر مع ان الخدمة
 غالبا لا تكون الا في وقت يكون فيه فارغا من عمل المناسك فلا يقع في سببه
 شبهة ولا في عمله في الحج شركة فمن اين جات الكراهة فتأمل واما وجه الثاني
 فهو نحو علي حال الاصاغر الذين تكون همهم مصروفة الى طلب الدنيا وذلك
 حال غالب الناس اليوم فمن لا يمتد من راعي حال الاكابر ومنهم من راعي حال الاصاغر
 من العلماء والجماعة فافهم **ومن ذلك** قولنا لا يمتد الثلاثة انه لو غصب ابنة
 في عليتها او مالا فج به انه يصح حجه وان كان عاصيا بذلك مع قول احمد انه
 لا يصح حجه ولا يجزيه فالاول مخفف والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ووجه** الاول ان كرمته لا يخرج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطالة
 وهو خاص بالاصاغر **ووجه** الثاني انه عام بما فعل والغاصي يغضب الحق
 تعالى عليه فلا يرضى عنه الا ان تاب ولا يصح توبته الا ان رد ذلك الحق الى اهله
 ومن لا يصح توبته لا يصح له دخول حضرة الله ولو دخل مكة فحكمه حكم دخول الملبس
 المسجد فهو ملعون ولو كان في حضرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكابر
ومن ذلك قولنا لا يمتد الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه ففازة
 الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج ان كانت يسيرة وامر العدو والاول
 مخفف والثاني مفصل **فارجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** القولين
 ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يقدم ديناه على اخرته والثاني عكسه ولا
 يكلف الله نفسا الا وسعها **ومن ذلك** قولنا لا يمتد الثلاثة انه يجب السفر
 في البحر الحج اذا غلبت السلامة مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجب
 فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فارجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول انه مستطيع عادة **ووجه** الثاني ان البحر لا يؤمن غايته وقد تور
 ببحر عظيمة في تلك السنة فيغرق كل من في السفينة فيغرق كل في السنة
 وليس بيد احد وثوق بما يقع في المستقبل فقد ينشلم المركب خمس سنين متوالية
 وتغرق في تلك المرة بخلاف البر فانه اذا عجز في الطريق يجد من يحمله غالبا

من احاج او عرب البوادي ويصح حمل الاول علي من رزقه الله قوة اليقين
والتوكل والثاني علي من بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان العاجز عن الحج بنفسه لمرض او زمانة لا يرجي بروه منهما او لغيره ووجه
اجرة من حج عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول
احمد انه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج علي من كان مستطيعا بنفسه خاصة
فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف **فرجع** الامر
الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول ان الحج قبل النيابة في حق الاصاغر من
باب قولهم لعلي اياهم او اري من يراهم حيث كان عاجزا عن تلك المسئلة
الواقعة في سفره لحضرة محبوبه **ووجه** الثاني انه لا يشق علي الجبين
رسالة سلام ولا رسول لاسيما والمقصود الاعظم من الحج تقديس الذات
الواردة علي تلك الحضرات وتقديس النايب لا يخفى عن تقديس من
استاجره بل يجب علي الاكابر ان يذهب لتلك الحضرة ولو مات في الطريق
قال تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الي الله ورسوله فليس له ثمر يذكر الموت
فقد وقع اجره علي الله فافهم **وقد انشدوا**
فوائد ما يستقي العليل رسالة ولا يستكي شكوي المحب رسول
ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية في حيفتها انه لو استاجر
من حج عنه وقع المحجوج عنه مع قوله في حيفته في هذه الرواية انه
يقع عن احاج والمحجوج عنه ثواب النفقة **فالاول** مخفف عن المحجوج عنه
والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه هذين القولين
قريب من التوجيهين فيما قبلهما فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان الاعرج اذا وجد من يقوده لزمه الحج بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول
ابي حنيفة انه يلزمه الحج من ماله فيستنيب من حج عنه **فالاول** مشدد
والثاني مخفف **وجه** هذين القولين كوجه ما قبلهما فالاصاغر
يستنيبون والاكابر يحجرون بانفسهم طلبا للتقديس ذواتهم **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة واحدا والشافعي في اصح القولين انه لا يجوز
الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف الفرض فانه يجوز بالاتفاق
كما مر ايل الباب **مع** قول الشافعي في القول الاخر انه يجوز الاستئابة
به في حج التطوع عن الميت **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر
الي مرتبي الميزان **وجه** الاول ان حج الفرض لا رخصة في تركه مع القدرة
وجه القول الاول للشافعي انه قرينة علي كل حال فيجوز الاستئابة فيه
كالفرض بجامع القرينة وان تفاوت الوجوب والندب **ومن ذلك** قول الشافعي

واحد في شهر ربيع الاول لا يجوز لمن يسقط عنه فرض الحج ان يحج عنه غيره وعليه
فرضه انصرف الي فرض نفسه **مع** قول ابي في الرواية الاخرى انه لا ينعقد احرامه
لا عن نفسه ولا عن غيره **ومع** قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة بهما
له **فالاول** فيه تشديد والرواية الثانية عن احمد مشددة والثالث مخفف **فرجع**
الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول ان الامر بالحج او لا ينصرف الي فرض العبد يخرج
عما كلف به فاذا فعل ما كلف به جاز له الحج عن غيره **وجه** رواية احمد انه احرامه
بالحج عن غيره مع بقا الفرض عليه هو خارج عن قواعد الشريعة وكل عمل يخالف الشريعة
فهو مردود مطلقا اما لعدم صحته اصلا واما لنقصه كالصلاة المحجور **وجه**
الثالث حمل النبي الوارد في ذلك علي الكراهة دون التحريم لانه من باب الاشارة
بالقرينة الشرعية وقد منع بعضهم الكراهة اذ كان اشارة العبد اخاه بالقرينة قياما
بحق الاخوان لا رغبة عن الطاعة فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه لا يجوز
ان يتنقل بالحج من عليه فرض الحج فان احرم بالنقل انصرف الي الفرض **مع** قول
ابي حنيفة ومالك انه يجوز ان يتطوع بالحج من عليه حج الفرض وينعقد احرامه
بما قصده **وقال** القاضي عبد الوهاب المالكي عندي لا يجوز ذلك لان الحج
عندنا علي الفور فهو مضيق كما يضيق وقت الصلاة **فالاول** مشدد والثاني
مخفف **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه القولين معلوم مما سبق
في نظائره قريبا **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يكره الحج باحد هذه
الكيفيات الثلاث المشهورة علي الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقران **مع**
قول ابي حنيفة بكرهاته القران والتمتع للمكي **فالاول** مخفف والثاني فيه
تشديد **وجه** الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صريحا
اسم عليه ولم فعلا وتقدير من غير ثبوت نبي عن ذلك **ووجه** الثاني ان
التمتع والقران للمقيم ببلدة لا حاجة اليه لما عنده من الراحة وعدم التعب
بخلاف الافاق والعلما امتناع علي الشريعة فلم ان يضيفوا ويوسعوا ان الافراد
افضل من القران والتمتع **مع** قول احمد والشافعي في احد قوليه ان التمتع افضل
من الافراد **فالاول** مشدد خاص بالاكابر والثاني مخفف خاص بالاصاغر وهو
حال غالب الناس اليوم لضعف بدانهم واما من عن تحمل المشقة ايام الافراد
مع اشراج القلب ولعانة التمتع علي تفصيل الحج المبرور واختاره جماعة من
اصحاب الشافعي من حيث الدليل **وقد** رايته شخصا من اخواننا احرم
بالحج علي وجه الافراد فور مت راسده ووجه وصار عبرة في الحج ثم ندم وكان
في ايام الشتاء فحمل قول من قال الافراد افضل علي ما اذا لم يحصل اصل المشقة
المشددة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز ادخال الحج علي العمرة

قبل المطوف والوقوف . مع قول واحد والشافعي في احد قوليه ان ذلك لا يجوز با
الاتفاق كما مر والالباب انه قد ابي بالمقصود . فالاول مخفف والثاني مشدد
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان العبد قد ربط نيته مع الله
تعالى على فعله العمرة فلا ينبغي له تغييرها لعبادة اخري ولو كانت افضل منها
لا يجوز ان يدخل في فرض الظهر ثم يحمله عصره ولا في صلاة النقل ثم يحمله فرضا
ووجه الثاني المسامحة في مثل ذلك مع ان الحج فيه عمل العمرة وزيادة وفي مكة
دخلت العمرة في الحج الى الابد **وهنا** اسرار يعرفها اهل السنة لا تشرط في كتابه
ومن ذلك قول الائمة الاربعة يجب علي القارون دم كدم التمتع وهو ساة
مع قول طاووس وداود انه ليس عليه دم . ومع قول بعض الائمة انه عليه بدنة .
فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الاول حصول الارتفاق بالنظر كما يحصل بالتمتع من حيث
قرب ومن احرامه ومن حيث ان كل فعل يقوم مقام فعلين **ووجه** الثاني
عدم ورود امر في ذلك كما ورد في التمتع البدنة عليه وهو خاص بالكابر **وقد**
خرج سفيان الثوري مائتا حافيا من البصرة فتلقا القليل بن عباس من
مساجد عابثة فقال له هلا اتخذت لك نعلا او دابة فقال يا فضيل اما يرعني
العبد الابن اذا اتى لمصاحبة سيده بعد اباقة وسوا حرامه وعدم اخساف به مع
استحقاقه خسف الارض به الا ان ياتي راكبا متعللا واسه ولو سجدت على حجر
كان قليلا فضلا عن ان ياتي لمصاحبة تعالى حافيا راجلا **في رواية** وهل
ينبغي يا فضيل لمن جايصاح سيده ان ياتي الى حضرته راكبا انتهى **ومن ذلك**
قول الشافعي واحدي روايته ان حاضري المسجد احرام هم من كان على دون مسافة
النفر من مكة . مع قول ابي حنيفة هو من كان دون الميقات الى احرام ومع قول
هم اهل مكة وذي طوي . فالاول خاص باهل التقليم التام بتعالى وشهودهم
انهم في حضرته انما صنفوا اموالي دون مسافة النفر من احرام والثاني خاص
بافير الاكابر فان بعض المواقيت التي من مسافة النفر الثالث خاص بالاصاغر
الذين لا يقوم ذلك التقليم في قلوبهم الا ان كان في مكة او بقربها وقد سقط
الحق تعالى الدم عن حاضري المسجد احرام للوهم في حضرته كما مر اجلس السلطان
لا يلقون بما يظف بدغيرهم من خارجين عن حضرته وهنا اسرار يعرفها اهل
السنة لا تشرط في كتابه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان دم التمتع
يجب بالاحرام باج . مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمي جرة العقبة واما وقت
جواز الحج فقال ابو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح للهدي قبل يوم النحر وقال
الشافعي ان وقتا بعد الفراغ من العمرة . فالاول من المسئلة الاولى مشدد والثاني

منها مخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة
تاخير الذبح لو كان اراد تقديمه **فرج** الامر الى مرتبة الميزان في المسائلتين
وجهما ظاهر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام
ان فقد الهدي الا بعد الاحرام باج . مع قول ابي حنيفة واحد في احدي الروايتين صوما
اذا احرم بالعمرة . فالاول مشدد والثاني مخفف . فرج الامر الى مرتبة الميزان
وقوله تعالى ثلاثة ايام في الحج يشهد في القولين فان العمرة حج اصغر **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة والشافعي في اظهر قوليه انه لا يجوز صيام الثلاثة ايام في ايام
التشريق . مع قول مالك واحد والشافعي في القدير واحد في احدى روايتيه
انه يجوز صومها في ايام التشريق . فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان
القوم في صياقة اسه عز وجل في ايام العيد ولا يلقى بالضعيف ان يصوم عند
من كان في بيته الا باذنه وهو لم يصرح له بالاذن بالصوم **وهنا** احديث
ايام مني ايام اكل وشرب وبغاله وذلك ليكمل للقوم السرور فان الاجساد لا يحصل
لها سرور الا بالفطرا ف اراد الحق تعالى للحجاج حصول السرور لا و احرام بشهود كونهم
في حضرته واجسامهم بالكلم وشرفهم فيها كذلك انتهى ويؤيد هذا المعنى الذي
ذكرناه حديث للصايبر فرخان فرجة عند فطاره وفرجة عند لقاربه ففرجة
الاجساد بالافطار وفرجة الارواح بطقا الله اي بكشف الحجاب عن قلب العبد
في حياته او بعد مماته وايضا ذلك ان اذا المكشف حجاب راي ربه اقرب اليه
مر حبل الوريد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرجه في تلك الحضره الا الله
عز وجل واما قوله مالك ومن وافقه انه يجوز صوم الثلاثة ايام ايام التشريق
فهو خاص بالاصاغر الذين هم في حجاب عن حضرة سهودا واحم لمن جل وعلا فيفوتهم
عند الارواح وغدا يحسم فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل المناسك مع ما يخفى
ذلك من المساورة لبراة الذمة بما الزمهم الحق به الصوم في الحج فلكل امام مشهد
ربما يخفى علي بعض مقلديه فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه
لا يفوت صوم الثلاثة ايام بفوت يوم عرفه . مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط
صومها ذك احد ان اخر الصوم بعذر لزمه وكذا انه اخر الهدي من سنة الى
سنة يلزمه دم واذا وجد الهدي وهو في صومها فعند الثلاثة يستحب له
الاتقال الى الهدي وقال ابو حنيفة يلزمه ذلك . فالاول مخفف والثاني
مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الاول في المسئلة الاولى ان يوم عرفه ليس هو اخر اركان الحج
وقد قال تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج ووجه ما بعده ظاهر **ومن ذلك**
قول الشافعي في اصح قوليه واحدا وقت صوم السبعة ايام اذا رجع الى اهله

مع القول الثاني للشافعي بجواز صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان
 احدهما اذا اخرج من مكة وهو قول مالك والثاني اذا اخرج من الحج ولو كان بمكة هو
 قولنا في حنيفة وهو ظاهر القرآن والثاني فيه تشديد ووجه الاول قوله تعالى
 اذا رجع اي شرع في الرجوع من سفر الحج كما هو مقرر في كتب الفقه **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي ان المتمتع اذا اخرج من افعال العمرة صار حلالا سواء ساق الهدي
 اول بسنقه . مع قولنا في حنيفة ان كان ساق الهدي لم يجز له التخلل الي يوم
 الحرفيني علي احرامه فيحرم بالحج ويدخله علي العمرة فيصير قارنا ثم تحلل منهما
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد . فارجع الامر الي مرتبة الميزان ووجه القولين
ظاهر واسد اعلم **باب المواقيت**
 اتفق الايمة علي انه لا يصح الاحرام بالحج قبل شوال وعلي ان المواقيت تكون لاهلها
 ولمن مر عليها من غير اهلها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلي انه من بلغ
 ميقاتا لم يجز له تجاوزته بغير احرام وعلي ان من تجاوزه بغير احرام يلزمه العود
 الي الميقات ليجرم منه **وهو** كمن عصى النجدي واحسن البصري انهما قالوا الاحرام
 من الميقات مستحب لا واجب ثم اذا التزمه العود وكان الموضع نحو ظا اوصاف
 الوقت لزمه لجأوزته الميقات بغير احرام **وهو** كمن عصى بن جبير انه
 قال لا ينبغي احرامه **وهو** ما وجدته من مسائل الاتفاق **ووجه**
 قول النجدي واحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المواقيت ولم يبين
 كون الاحرام فيها واجبا او مندوبا فاحتمل الاستحباب علي الامنة واحتمل الوجوب
 اخذا بالاحتياط **ووجه** قول سعيد بن جبير انه عمل مخالفا للسننة فكان
 مردودا . **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه وقت
 احرام الحج يستمر الي اخر ذي الحجة . مع قول الشافعي انه يستمر الي عشر ليال من
 ذي الحجة فقط . فالاول مخفف والثاني مشدد **فارجع** الامر الي مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم تخصيص الشارع علي تعيين عشر ذي الحجة في انتهائه
 الاحرام في باب الحج فحيث ما جاز تاخير الاحرام في يوم العيد جاز في اخر النهار
 وما قارب الشيء اعطي حكمه وفيه من التوسعة علي الامنة ما لا يخفى **ووجه**
 الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ومن
 بعدهم من الايمة فلم يبلغنا ان احدا منهم احرم بالحج بعد فجر يوم النحر اذ كان
 الوقوف علي حذام كان عليه الشارع واصحابنا ولي وان كان العلماء امناء علي
 الشريعة وعلي الامنة بعده فافهم **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه لو احرم
 بالحج في غير شهر لزمه ذلك وانعقد حجه . مع قولنا صاحب الشافعي ان ينقذ
 عمرة الحج . مع قول داود انه لا ينقذ شيئا . فالاول مخفف علي المحرم المذكور

بالنقد احرامه حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجه والثالث
 مشدده فارجع الامر الي مرتبة الميزان . **ووجه** الاول لظاهر قوله انما الاعمال
 بالنيات وما شرع من الشارع بالمنع منه وانما صرح ببيان الميقات فيحتمل
 ان ذلك مستحب لا واجب . **ووجه** الثاني اذا احتج بالشافعي جعلوا الميقات
 شرطا في صحة انعقاد الحج فاذا لم يصح الحج انعقد عمرة اذ هي حصة صغر فكان حكمه
 حكم من احرم بمسألة الفرض قبل دخول الوقت طائفا دخوله ثم بان لم يدخل
 فانها تنقلب نفلا لئلا يحصل صورة انتهاك حرمة تلك الحضرة الشريفة ووجه
 الثالث ظاهر لاخذ داود بالظاهر **ومن ذلك** قولنا في حنيفة ان الافضل ان
 يجر من دويرة اهله . مع قول غيره انه يجر من الميقات وهو الذي صححه
 النووي من قول الشافعي . فالاول مشدد خاص بالكابر والثاني مخفف خاص
 بالاصغر كمرى بن ابي رباح والباب قبله **ومن ذلك** قولنا لا يمتنع الثلاثة ان
 من دخل مكة بغير احرام لم يلزمه القضاء . مع قولنا في حنيفة انه يلزمه القضاء
 الا ان يكون مكيا . فالاول مخفف والثاني مشدد **فارجع** الامر الي مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم وجود نص في ذلك من الناس لشارع بما مر فكان في ذلك
 فكان الامر علي التحجير فمن نطوع بالاحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا اشتر
 لجنحة المسجد يجامع ان كلامنا احرم والمسجد حضرة اسد عز وجل **ووجه**
 الثاني ان دخول هذه الحضرة بغير احرام فيها انتهاك لها فكان عليه القضاء
 تداركا لما فات له سوء اذ به وهذا خاص بالكابر المطالبين بالادب بخلاف غالب
 الناس من اخدام والغلان واسد تعالى علمه .
باب الاحرام ومخظوراته
 اتفق الايمة الاربعة علي كراهة الطيب من الثياب المحرم وعلي تحريم لبس المحيط
 عليه في سائر بدنه بين القميص والسر او بدل والفسوسة والقباء والخف وكل محيط
 محيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعمامة وكذلك اتفقوا علي تحريم اجماع
 والتقبيل والمس بشفوة والتزويج والتزويج وقتل الصيد واستعمال الطيب
 وازالة الشعر والظفر ودهن راسه ولحيته بسيار الاهان والمرأة في ذلك
 كله كالرجل الا انها لها المحيط وتستر راسها ولا بد من كشف وجهها لان احرامها
 فيه واجمعو اهلها انه لا يجوز للمحرم ان يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا ان يوكل
 فيه ولا يقفوا علي انان قتل الصيد ناسيا او جاهلا وجبت عليه الفدية
وهكذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قولنا لا يمتنع الثلاثة يستحب الطيب للاحرام . مع قول مالك ان
 ذلك لا يجوز الا ان كان ذلك طيبا لا يتقر له راحة فان تطيب بما يتقر راحته

بعد الاحرام وجب غسله فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان **وجه** الاول لاتباع وجه الثاني سد باب الترفه جملته المحرم اذا
تطيبه للاحرام فكانه تطيب بعد الاحرام وان لم يبق له راحة لطلاق الشارع النبي
عن التطيب مع انه لا بد من راحة طيبة تكون في الطيب يميز عن راحة التراب مثلا
فان قال قائل فلا ي شي حرم التطيب على المحرم في حضرة الله الخاصة
كالصلاة فالتطيب مستحب في الجملة فالجواب انما حرم ذلك لحديث
المحرم اشعث اغبر وان المطلوب من المحرم اظهار الذلة والمسكنة واستشعار
انجيل من الله تعالى وطلب الصنيع والنفوس عنه خوفا من معالجة العقوبة كما ورد
ان السيد ادم لما حج من بلاده ما سياتى باب الله عليه في عرفات وتلقاه هناك كلمات
الاستغفار بقوله ربنا طهنا انفسنا وان لم نغفر لنا ونرجمنا لنكونن من الخاسرين
انتهى **وجه** فثبت سيدي عليا اخوا من رحمته الله تعالى يقول من
كشف حجابي في الحج لا بد له من اجبا من ربه وانجيل منه حتى يود العبد في تلك
الحضرة انه لو ابتغى الارض وحجب عن شهود كونه بين يدي الله عز وجل ومن
كان هذه شهدة فهو مشغول عن استعمال الطيب وخوفه مما يفعله الامنون
من عذاب الله في حضرة الرضى كوقت صلاة الجمعة فان تجلى الحق تعالى فيها
ممزوج باجمال دون اجمال فابن كمال لا يعرف هذا رضى الله تعالى عنه
ممن يعلم او يظن انه تعالى رضى عنه فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه يحرم عقب ركعتي الاحرام مع قول الامام الشافعي في اصح القولين انه
يحرم اذا ابتعثت به راحلتها وان كان ما شيا فيحرم اذا توجه لطريقته
فالاول مشدد والثاني مخفف **وجه** الاول والثاني لاتباع والتقريب
ولكن الاول والى للاكابرة والثاني اولى للاصاغر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه ينقذ احرامه بالنية فان لم ينقذ لم تنقذ مع قول داود انه ينقذ
بغير التلبية ومع قول ابي حنيفة ينقذ الاباء بالنية والتلبية معا او بسوق
المهدي مع النية فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد **فرج**
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول لاتباع وجه قوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات وقوله ليبيك اللهم ليبيك معناه الاجابة اي انا يا رب
اجيبنا كاجابة بعد اجابة فالاولي حين كفاي الاصلاب والثانية حين مجئنا
لان في اي الاجابة منطوية في الاحرام لانه ما احرم حتى اجاب **وجه**
الثاني ان في التلبية اظهار الاجابة بخلاف النية فانها من افعال القلوب
وان كان النطق بالمنوي مستحبا **وجه** الثالث اخروج من خلاف العلماء
خان نوي وساق المهدي فقد لا ينقذ فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة

وما لك بوجوب التلبية مع قول الشافعي واحدا منها مستند فان ابي حنيفة قال انها
واجبة اذا لم يسبق الهدي فان ساقته ونوي الهدي صار محرما وان لم يلبس واما
مالك فقال بوجوبها مطلقا ووجب دما في تركها فالاول مشدد والثاني مخفف
فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول شعار الحج كتكبير الاحرام في الصلاة
وجه الثاني ان الاجابة قد حصلت بحمد النية فانه ما نوي لا بعد ما اجاب دعا
الحق تعالى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة بالوجوب اذا لم يسبق الهدي تقوم النية
فان من ساق الهدي مع النية فقد نكثت اجابته فلا يحتاج الى التلبية **وجه**
وجوب الدم في تركها انها صارت شعارا في الحج كالبعض في الصلاة فيما يجزئ تارك البعض
ذلك يسجد في السهو كذلك يجزئ تارك التلبية بالدم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
انه يقطع التلبية عند رمي جمرة العقبة مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال يوم عرفة
فالاول مشدد في التلبية والثاني مخفف **وجه** الاول انه شرع في التلبية رمي جمرة
العقبة والادبار عند اقبال الحج ومعلوم ان التلبية انما تناسب الاقبال على الفعل
لا الادبار عنه **وجه** الثاني انه معظم الحج الوقوف بعرفة كما ورد في حديث الحج عرفة
فافهم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان المحرم ان يستظل بما ليس براسه
من محمل وغيره مع قول مالك واحدا من مالك لا يجوز له وعليه الفدية عند هذا فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم ستمية
ذلك تطيعة للرأس **وجه** الثاني انه في معنى التطيعة بجامع الترفه وحجب
الشمس والبرد عن الرأس والمحرم من شأنه ان يكون اشعث اغبر والمطلقة على
حال اخواص كايهم التوجيه بالعكس ايضا فيكون المنع في حق من احسن برضى الله
تعالى عنه في مشهد كثره معا صيد وعقب الحق تعالى عليه كاللايق به المستشعث
والاغبر ومن شهد رضى الله عنه كان له التظلل المذكور فافهم **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة انه يجب عليه الفدية اذا لبس القبا في كتفه ولم يدخل يديه في كفيه
مع قول ابي حنيفة انه لا فدية عليه فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول اخذ بالاحتياط فان كل ما تدخل فيه الرأس من
التياب يسمى لباسا **وجه** الثاني انه ليس له يحمل يده حال الترفه مخفف في الفدية
ومن ذلك قول الشافعي واحدا انه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد
الازار مع قول ابي حنيفة وما لك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني
مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول انه ستر المعورة امر لازم
اشد من لزوم ترك لبس المحيط فكما لبس السراويل امر لا ترفه فيه وايضا فان شهود
عدم الترتيب خاص بالاكابرة وما كل احد يشهد كونه بسيطا في تلك الحضرة لغلبة
شهود الغنا فيها على النفا فكانت الامر على كخطابه المصنف لموصوفها **وجه**

الثاني الاخذ بالاحتياط فانه يصدق على لبس السر او بيل انه لبس نجس ووقع في شهوة
التركيب الذي لا يلقى في تلك الحضرة فكانت الفدية لما وقع فيه من ترك التزود
الى مقام سهو البسائط وههنا اسرار يرمي فيها العقل انه تعالى لا ينسطر في كتابه
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لم يجد ثوبين جاز له لبس خفين اذا
قطعهما اسفل من الكعبين ولا فدية عليه الا عند ابي حنيفة . فالاول مخفف
ومن اوجب الفدية مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين
في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا
انه لا يجر على الرجل ستر وجهه . مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجر على الرجل
ستر وجهه . فالاول مخفف والثاني مشدد . ووجه الاول عدم نص في النهي
عن ستره . ووجه الثاني ستر وجهه بلثام او غيره ترفه والمحرم اشعث اغبر
وايضاف ان الرحمة تواجد العبد هناك واذا ستر وجهه وقفت الرحمة على
ذلك السائر الذي يجمع دون بشرة الوجه التي لا سائر العبد كما امر ايضا
في الكلام على كراهة التلم في الصلاة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بتجريم
استعمال الطيب في الثوب والبدن . مع قول ابي حنيفة انه يجوز جعل الطيب
على ظاهر الثوب دون البدن وان له التحريم بالعود والندم وشم جميع الراجين
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطيب بين الثوب والبدن عرفا ووجه
الثاني ان الثوب ليس ملازما للشخص كملامزة جلده بل يجمع تارة ويلبس اخرى
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز للمحرم اكل الطعام المطيب وانه
لا فدية في اكله وان ظهر رجيده . مع قول الشافعي واحدا انه لا فرق في استعمال
بين البدن والثياب والطعام . فالاول مخفف والثاني مشدد ووجهها
ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان احنا ليس بطيب . مع قول ابي
حنيفة انه طيب يجب فيه الفدية . فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره راحته احنا ولو انه كان طيبا
لم يكرهه لانه كان يجب الطيب . ووجه الثاني انه طيب عند بعض الاعراب
فيجوز راحته فكان فيه الفدية مع ما فيها بعضا من الزينة التي لا تناسب
المحرم **ومن ذلك** قول الائمة كلهم بتجريم الاذهان بالادهان المطيبة كدهن
الورد والياسمين فانه يجب فيه الفدية واما غير المطيبة كالشيرة فاختلوا
فيه فقال الشافعي لا يجرم الا في الراس والحياء وقال ابو حنيفة هو طيب يجرم
استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن بالشيرة شي من الاعضاء الظاهرة
كالوجه واليد والرجلين ودهن به الباطنة وقال الحسن بن صالح بجواز

استعماله في جميع البدن والرأس والحيمة . فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد
والثالث مفصل والرابع مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول
ان الدهن يظهر كثيرا في الرأس والحيمة دون غيرها فحرم فيها فقط . ووجه الثاني
انه يظهر الترفه في سائر البدن شعر او نشر او المحرم اشعث اغبر والدهن يذهب
غيره وشعته شعره ووجه قوله مالك ظاهر ووجه قوله الحسن انه غير طيب ولا
يظهر به كثير ترفه وقد نذر عوا الحاجة اليه اذا تسعيت الشعر كثيرا او بسيت الطيب
جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فدهن بدنه وبطنه ليرلق طيبته التي تياذي
ببسيها لا سيما في حق من كان ياكل النواشف كالغرافيش ولعل انه راى ما ذكرناه
باستعمال الطيب عند الاحرار لانه ربما طال زمن الاحرام فخرج التسعيت عن الغاية
فشوه خلقته **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان المحرم لو عقد النكاح لم ينقذ
مع قول ابي حنيفة ينقذ . فالاول مشدد ودليله اطلاق النكاح على العقد ولو
جواز اوجه الثاني ان حقيقة النكاح انما تكون بال دخول بها فمما قبل الدخول من
مقدمات النكاح وبني المحرم عنه بعضهم واجاب الاول بان العقد هليلز للوقوع
في الجماع فيجوز ما يجرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة للمحايض وقد يحمل القولان
على حالين فمن خاف الوقوع كالشباب الذي بد غلبة حرم عقده ومن لم يخف كالشيخ
الذي بردت شهوته لم يجرم فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
يجوز للمحرم مراجعة زوجته . مع قول احدا ان ذلك لا يجوز . فالاول مخفف والثاني
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرجعة في حكم الزوجة
التي في العصمة لبقا احكام الزوجية في حقها ووجه الثاني انه كالاخيه بربيل
انه لو لم يراجعها لزوجته لغير من غير احوال طلاق اخر فعلم ان الرجعية لها وجهان
وجه للزوجية ووجه للبينونية فاحتمل **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه لو
قتل الصيد خطأ وجب اجزا بقتله والقيمة لما كان كان مملوكا . مع قوله مالك
وابي حنيفة انه لا يجب اجزا بقتل الصيد خطأ . فالاول مشدد والثاني مخفف
وكذلك الثالث . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول ان ملك الخلق في
تلك الحضرة الخاصة ضعيف واحكم الظاهر بتفالي فكان من الواجب عدم قتل
من هو في حضرة اجلالا له تعالى **ووجه** الثاني مراعاة ملك العبد في تلك
الحضرة بدليل صحة نضره في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه قوله اود ما ورد
من رفع الخطا من الامنة **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي انه لا جرم اعلى من دل
على صيد وان حرمت الامانة على قتله . مع قوله يجب على كل من اجزا كامل حتى
لو كانوا جماعة محرمين فدلهم شخص على الصيد محرما كان او حلالا وجب على كل واحد
منهم جزا كامل . فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان

ووجه الاول ان الدلالة لا تلحق بالباشرة **ووجه** الثاني انها تلحق بها وله نظائر في الفقه كقوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاج والمحموم فافهم **ومن ذلك قولك** مالك والشافعي انه يجرم على المحرم اكل ما صيده له مع قولنا في حنيقة لا يجرم بل اذا ضمن صيدنا ثم اكله لا يجب عليه جزاء اخر وقال احمد يجب **فالاول** مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الثلاثة اقوال ظاهر **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة ان الصيد غير المأكول لا يتولد من مأكوله لم يجرم على المحرم قتله مع قولنا في حنيقة انه يجرم بالا حرام قتل كل وحش ويجب بقتله اجزاء الدب **فالاول** فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان غير المأكول لا حرمة له في حق المحرم لانه لا يصاد عادة الا المأكول فانصرف الحكم اليه **ووجه** الثاني اطلاق النبي عن الصيد وقتله في القرآن على المحرم **ووجه** استئنا الدب كونه قليل النفع فلا يؤكل ولا يعمل عليه ولا يجرس ماشيته ولا زرعها فافهم **ومن ذلك قول** الشافعي انه لا كفارة على المحرم اذا تطيب او دهن ناسيا او جاهلا بالتحريم مع قولنا في حنيقة ومالك انه يجب عليه الفدية **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول اقامة العذر له بالنسيان والجهل **ووجه** الثاني عدم عذره في ذلك لقلة تحفظه **ومن ذلك قول** الائمة الاربعة ان من لبس قميصا ناسيا يتزعمه من قبل راسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شفا **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول الفرق بذلك المحرم فقد يكون فقير لا يجد غير ذلك الثوب وقد فعل ما كلف بتزعمه من راسه **ووجه** الثاني تقديم المسارعة الى الخروج مما نهي الله عنه ولو تلف بذلك ماله كله ففلا عز شق الثوب فان الدنيا كلها لا تزن عنده اسه جناح بعوضه وهذا محمول على حال الاكابر والاول على حال الصغار **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة انه لو خلق راسه او قلم ظفره ناسيا او جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه الفدية **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** القولين يعرف من توجيه من تطيب او دهن ناسيا او جاهلا كما تقدم قريبا **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة انه لو جامع ناسيا او جاهلا لم يمتد الكفارة مع قول الشافعي في ارجح قوليه ان عليه الفدية **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** القولين يعرف من توجيه من تطيب او دهن انه لا كفارة عليه ولا يفسد بذلك حجه **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ظاهر لعذره بالجهل والنسيان في الجملة

ووجه الثاني كثر تساعله وقلة تحفظه وبعد وقوع ذلك من المحرم فان الاحرام هينة وحرمة تمنع المحرم من الاقدام على فعل ما نهي عنه لاسيما والاحرام قليل وقوعه في العمر فكان الهينة فيه من اعظم الهينة فيما يتكرر وقوعه **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم خلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قولنا في حنيقة انه لا يجوز له ذلك **وان عليه صدقة** **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انه ليس في ذلك نرفه لما في المحرم **ووجه** الثاني اطلاق الشارع النهي للمحرم ان يأخذ شعرا او يقلم ظفرا فشم ذلك اخذ شعرا غيره وقلم ظفره تطير قوله افطر الحاج والمحموم وقد يكون للنهي عن ذلك علة اخرى غير التزعم نرفهنا عن ذلك ان الزمة الامام ابو حنيفة بالفدية احتياطا له **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة انه يجوز للمحرم ان يغتسل بالسدر ويحطى مع قولنا في حنيقة ان ذلك لا يجوز ويلزمه الفدية **فالاول** مخفف والثاني مشدد ولكل منهما وجه **ويصح** حمل الاول على حال العوام والثاني على حال الخواص **فالاخذين** لانفسهم بالاحتياط والفرار من كل شيء فيه نرفه ما **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة انه اذا حصل على يديه وسخ جاز له ان الله مع قولنا مالك انه يلزمه بذلك صدقة **فالاول** مخفف والثاني فيه تشديد **ووجه** كل منهما ظاهر **ومن ذلك قول** الائمة الاربع ان يغتسل بغيره للمحرم الاكتفاء بالاشم مع قولنا سعيدين المسبب بالمنع من ذلك **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول كونه اي الاشم ذنبه فكره ولم يجرم **ووجه** الثاني الاخذ بالاحتياط في كل فعل ينافي حال المحرم **ومن ذلك قول** الائمة الثلاثة انه ليس على المحرم شيء في الفصد ولا نجاسة مع قولنا مالك فيه صدقة **فالاول** مخفف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انه من باب التداوي من المرض فلا يلزمه بد صدقة لعدم ورود نص في ذلك **ووجه** الثاني ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك نرفه لتلذه به العافية وتخفيف الألم عقب الفصد والنجاسة فكانت الصدقة كفارة لذلك والله اعلم

باب ما يجب بحظورات الاحرام

اتفق الائمة على ان كفارة الحلق على التحير في شاة او اطاقام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع او ميسام ثلاثة ايام وكذلك اتفقوا على المحرم اذا وطئ في الحج او العمرة قبل التحلل الاول فسد نسكه ووجب عليه الفسد المغني في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان احرم في الاداء واتفقوا على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطئ في التحللين وقال **داود** يرتفع **فان قال قائل** فلا شيء لم تاتوا المحرم اذا فسد حجه بالجماع ان يشي احراما ثانيا اذا كان الوقت مشغرا

كان وطى في ليلة عرفة **فالجواب** قد انعقد الإجماع على ذلك ولا يجوز
 خرقه لعل ذلك سببه التقليل عليه لغيره والتفقوا على أن إحكامه المكتبة
 تضمن بقيمتها وقال داود لا جزا فيها وكذلك اتفقوا على أن من قتل صيدا آخر
 وجبه عليه جزاءه وقال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع
 شجر الحرم وقتل صيده **هـ** أما وجدته من مسایل الإجماع والاتفاق وأما
 ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الإمام أبي حنيفة وأحمد في أحاديث روايته
 أن الفدية لا تجب إلا بخلق ربع الرأس مع قول مالك أنها لا تجب إلا بخلق ما يحصل به
 أمانة الأذى عن الرأس ومع قول الشافعي أنها تجب بخلق ثلاث شعرات وهو
 أحاديث الرواية عن أحمد فالأول فيه تشديد والثاني يجمل التخفيف والتشديد
 والثالث في غاية الاحتياط فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **هـ** ووجه الأول هو
 القياس على مسجده في الوضوء ووجه الثاني أن الأذى من ثلاث أو ربع
 أو ثلاثة أرباع ونحو ذلك وما زاد على ذلك فهو حرمة ووجه الثالث ظاهر **هـ**
ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن الحرم إذا خلق نصف رأسه بالعداة
 ونصفه بالعشي لزمه كفارتان بخلاف الطبيب واللباس في اعتبار التقريبي
 والتتابع مع قول أبي حنيفة أن جميع المحظورات غير قتل الصيدان كانت في
 مجالس وجب لكل مجلس كفارة إلا أن يكون تكراره لمعني زائد كمرض وبذلك
 قال مالك في الصيد وأما في غير ذلك فقول الشافعي **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول الأخذ بالاحتياط في الحلق ووجه قول أبي حنيفة انصراف الذهن إلى
 أن الفدية لا تجب إلا بكال التردد وهو خلق الرأس كله سواء كان ذلك في مجلس
 أو مجالس ووجه قول مالك معلوم **ومن ذلك** قول مالك أن من وطى في
 الحج أو العمرة قبل التحلل الأول فسد نسكه ولزمه بدنه ووجب عليه المضي في فاسده
 والقضاء على الفور مع قول أبي حنيفة أنه إن كان وطيه قبل الوقوف فسد حجه
 ولزمه شاة وإن كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنه وظاهر مذهب
 مالك كقول الشافعي فالأول فيه تشديد بالبدنه وقول أبي حنيفة فيه تخفيف
 بالشاة **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر وتقدم الأشكال
 في ذلك وجوابه أول الباب **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي أنها لا تجب
 لهما أي الوطى والموطوءة أن يتفرقا في موضع الوطى مع قول مالك وأحمد بوجوب
 ذلك فالأول مخفف خاص بمن ضعف شهوته والثاني بمن قويت شهوته
 فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أن من وطى ثم وطى
 ولم يتفرعن الأول لزمه شاة إلا أن يتكرر ذلك في مجلس واحد مع قول مالك
 أنه لا يجب بالوطى الثاني شيء ومع قول الشافعي أنه يجب كفارة واحدة ومع

قول أحمد أن من كفر عن الأول لزمه بالثاني بدنه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الأول أن الوطى الثاني كالتمتع للأول ولذلك خفف فيه بشاة ووجه
 الثاني أن الحكم داير مع الوطى الأول فقط ولذلك أوجب الشافعي بهما كفارة
 واحدة ووجه قول أحمد ظاهر مفصل **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه إذا
 قبل بشهوة أو وطى فيمادون الفرج فأنزل لم يفسد حجه ويلزمه بدنه ظاهر
 في قول الشافعي مع قول مالك أنه يفسد حجه ويلزمه بدنه فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدده فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان **هـ** ووجه الأول أن التقييل أو الوطى
 فيمادون الفرج لم يفسد حجه الشارح بأن حكمه حكم الوطى في الفرج فلذلك لم يفسد
 به الحج وأما وجوب البدنة للمتلذذ بخروج المني وقد حصل **هـ** ووجه الثاني
 أنما في ذلك بالوطى في الفرج سد الباب والحصول لمعني الوطى بالأنزال فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شرا المهدى من مكة أو الحرم جائزه مع
 قوله مالك أنه لا بد من سوق المهدى من الحرم إلى الحرم فالأول فيه تخفيف
 والثاني فيه تشديد **فخرج** الأمر إلى مرتبة الميزان **ووجه** الأول أن شرا المهدى
 وتفرقة على مسالك الحرم من غير سوق بفتح السين يسمى هديا لكونه معمولا
 للمقصود **ووجه** الثاني الأخذ بظاهر القرآن في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة
 فأنه يقتضي مجيء من موضع بعيد خارج الحرم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة
 أنه إذا اشترك جماعة في قتل الصيد لزمهم جزاء واحد مع قول أبي حنيفة أنه
 يلزم كل واحد واحد أي جزاء كاملا فالأول مخفف والثاني مشدده **ووجه**
 الأول القياس على ما إذا قتل جماعة إنسانا أو موطوءة على الدية فإنه لا يلزمهم
 الدية واحدة **ووجه** الثاني القياس على أنهم يقتلون به جماعة أنه قتل لم ياذن
 به أنه فافهم **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن إحكام وما جري مجراه يضمن
 بشاة مع قول مالك أن إحكامه المكتبة تضمن بقيمتها ومع قول داود أنه لا جزا
 في إحكام كما مر أو أبل الباب فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر
 إلى مرتبة الميزان **هـ** ووجهها ظاهر وأما قول داود فله عدم بلوغ شيء من الشارع
 في ذلك **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على القارن ما يجب على المفرد
 فيما يرتكبه وهو كفارة واحدة مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه كفارتان وكذلك
 في قتل الصيد الواحد جزا أن فسد أحرامه لزمه القضاء فارتا والكفارة
 ودم القران ودم في القضاء بدنه قال أحمد فالأول في مسيلة القارن مخفف
 والثاني فيها تشديد والأول في مسيلة قتل الصيد كذلك مشددة وكذلك
 القول فيمن أفسد أحرامه فهو مشددة فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
 القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه في قول راجع للشافعي

لكن ص

ان اكمل له اذا وجد صيدا داخل الحرم كان له ذبحه والتصرف فيه مع قول ابي حنيفة
انه لا يجوز له ذلك فالاول محقق والثاني مشدد اذ لا فرق في الحقيقة في احترام
الصبي في الحرم بين ان يكون من نفس الحرم او دخله من خارج وهذا الثاني خاص
بالاكابر من اهل الادب والاول خاص بالاصاغر فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الشافعي انه يلزمه في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغير
شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مبيح فيما فعله ومع قول
ابي حنيفة ان قطع ما ابتداه ادي فلا جزاء عليه وان قطع ما ابتداه به بلا واسطة
الادي فعليه الجزاء فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط والثاني فيه تخفيف
فانما ينبغي لاحد ان يغير ما لم تدخله يد احوال لكنه يضاف الى الله تعالى بيادي
الراي فاقم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف
الدواب وللدواء مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استئنا الشارع الا اذا قال له عمد
العباس الا اذا خربا رسولا الله فقال الا اذا خربا فبقا على الحشيش من حيث انه
مستخلف ان قطع اذ ليس له مرتبة الشجر ان قطع فاقم **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة والشافعي في اجد يدان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكذلك
يحرم قتل صبيد حرم المدينة ايضا مع قول مالك واحمد والشافعي في القديم
انه يضمن بان يؤخذ سلب القاتل والقاطع فالاول مخفف والثاني فيه
تشديد يتبع لما ورد في كل منهما والله تعالى اعلم

باب صفة الحج والعمرة
اتفق الامية الاربعة على ان من دخل مكة فهو باختيار ان شاء دخل بها وان
شاء دخل ليلدا وقال النخعي واسحاق دخول ليلدا افضل وعلي ان الذهاب من
الصفا الى المروة والعود اليها يجيب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري الذهاب
والعود يجيب مرة واحدة وافقه علي ذلك ابو بكر الصديق من الامية الشافعية
وافق الامية الاربعة جماهير الفقهاء وعلي انه اذا وافق يوم عرفه يوم حجة لم يصلوا
الحجعة وكذلك احكم في مني وانما يصلون الظهر بعثين ووافقهم علي ذلك كافة
الفقهاء وقال ابو يوسف يصلون الحجعة بعرفة قال القاضي عبد الوهاب وقد
سال ابو يوسف ما الكاعن هذه المسئلة بحضرة الرشيد فقال مالك شيئا
بالمدينة يصلون ان الحجعة بعرفة وعلي هذا عمل اهل الحرمين وهم اعرف من غيرهم
بذلك واتفقوا على ان المبيت بمزدلفة ليس بركن **وحكي**
عن الشعبي والنخعي انه ركن واجمعوا على ان استحباب الجمع بين المغرب
والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة واتفقوا على وجوب الرمي وعلي انه يستحب

بعد طلوع الشمس وعلي انه اذا كان المدي تلو عافه بواق علي ملكه يتصرف فيه
كيف شا الى ان يجزه وعلي ان طواف الافاضة ركن وعلي ان رمي الجمرات الثلاث في
ايام التشريق بعد الزوال كل جمره سبع حصيات واجب وقال ابن الماجشون رمي
جمره العقبة من اركان الحج لا يتخلل احد من الحج الا بالاثبات به **هذه** اما وجدته
من مسایل الاجماع واتفاق الامية الاربعة ووجه قول النخعي واسحاق ان دخول
مكة ليلدا افضل كون الداخل يري نفسه كالمحرم الذي عفت عليه السلطان وانما
به مقلوا ليعرضوه عليه والناس كلهم وافقوا يتطرون الي ما يصنع به السلطان
ولا شك ان دخول هذا ليلدا استرله واما وجه قول ابن جرير فهو الاخذ بالاحتياط
اذ المطلوب البداية بالصفا قبل المروة في السعي والعلماء جعلوا ذلك في اول مرة
وابن جرير جعل ذلك مطلوبا في كل مرة من السبع فينبغي للتويع العمل بذلك خوفا
من الخلاف ووجه قول ابي يوسف انهم يصلون الحجعة بعرفة ومبي ان ذلك يوم
عيد يقرب فيه الذنوب فكان من المناسب صلاة الناس الحجعة فيه طامع عليهم من الطمان
من الذنوب فيجتمع لهم بذلك عيدان فاذا اصلوا الحجعة فلا منع لعدم ورود نهي عن
الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم وجود امر بذلك كذلك فكانت
عدم فعل الحجعة اخف على الناس **وقد** قال اهل الكشف ان الاصل عدم التحجير
فان الامر الذي ينبغي اليه امر الناس في الحجة فكذلك رفع الحرج دابر مع الاصل والظاهر
مع الحرج دابر مع خلاف الاصل انتهى ووجه كون المبيت بمزدلفة ركنا من الشارح
ظهور شعاريه وكذلك القول في رمي جمره العقبة فان ظهور الشعاريه اكثر
من رمي بقية الجمرات فاقم **واما** ما اختلفوا فيه من الاحكام **فمن ذلك**
قول الشافعي ان من قصد دخول مكة لا نسك يستحب له ان يجزى عمره مع
قول ابي حنيفة انه لا يجوز لمن هو في الميقات ان يجاوزه الا حرمه واما من هو دونه
فيجوز دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل احد الحرم الا حرمه ومع قول
مالك والشافعي في القديم انه لا يجوز بمزدلفة الميقات بغير احرام ولا دخول
مكة بغير احرام الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد فالاول مخفف خاص بالاصاغر
والثاني مشدد خاص بالاكابر والثالث فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان
وتبع جعل الاستحباب في حق الاكابر والوجوب في حق الاصاغر وذلك ان الاكابر
قلوبهم لم تزل عاكفة في حضرة الله تعالى وغاية احرامهم حج او عمرة ان يريد هم
بعض حضور زيادة علي ما هم عليه بخلاف الاصاغر قلوبهم محجوبة عن حضرة الله
تعالى فاذا اردوا عليها وجب عليهم دخولها ليخرجوا عن الوقوع في انتهاك حرمة
حضرة الله تعالى فاقم **ومن ذلك** قول الامية يستحب الدعاء عند روية البيت
وان طواف القدوم سنة لا تجزى بهم مع قول مالك انه يستحب رفع اليدين

ط

بالدعاء عند روية البيت لرفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب بغير دم
 فالاول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك
 ذلك وتشديد في طواف القدوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 الانتفاع ووجه الثاني عدم بلوغ نص في ذلك لما لك رحمه الله ووجه عدم
 ترك طواف القدوم قاله باجتهاد ووجه ظاهره فانه من شعائر البيت ومن
ذلك قول الامامة الثلاثة ان الطهارة وسائر العورة شرط في صحة الطواف وان
 من احده في توفنا وبني مع قولنا في حقيقتنا الطهارة فيه ليست بشرط
 فالاول مشدد ودليله الانتفاع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد **فرجع الامر**
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة
 الا ان الله قد اهل فيه النطق فلم يستثنى الا الكلام وانما في الحركات فيه
 فلا يصح استناده ان المني هو حقيقة الطواف فلو استثنى ذهب صورة
 الطواف جملة **وسيف** سيدي عليا اخوان رحمه الله
 بقوله لا بد للواقف في حضرة الله من السير في المقامات طوافا كان او صلاة
 لكن سير الصلاة بالقلب فقط لوجوب استقبال القبلة والامام فيها من ولها
 الى اخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالجوارح زيادة على القلب بمثابة الابق
 الفار من ذنوبه الى من يجبه من العقوبة فافهم ووجه الثاني ان غاية
 الطائفة يثبت الله ان يكون كالجالس في المسجد مع احداث الاصغر وذلك
 جابر فلذلك قال ابو حنيفة بعدم اشتراط الطهارة فيه وان كان الادب
 الطهارة فافهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان السجود على الحجر الاسود
 سنة خفيفة بل هو تقبيل وزيا دة مع قول مالك ان السجود عليه بدعة
 فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الانتفاع ووجه الثاني عدم
 بلوغ انقاييل به ما ورد في السجود عليه فوقف عند ما بلغ من التقبيل فقط
ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن اليماني ولا يقبله مع قوله في
 حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولا يقبل براه بل يستلمها
 على فيه ومع قول احمد انه يقبله فالامامة بين مخفف ومشدد في الاستلام
 والتقبيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكمة ما ذكر لان ذكر الاستلام فانه من
 علوم الاسرار **ومن ذلك** قول الامامة الركنين الشاميين الذين يليان
 الحجر يستلمانه مع قول ابن عباس وجابر وابن الزبير باستلامهما فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالا صاغر
 الذين لا يستلمون السر اليماني ركن الحجر الاسود واليما في فقط والثاني خاص بالاكابر
 الذين يستلمون السر والامداد لاختصاصهم من البيت بل هو كله مدد واسرار

ولكن

فحتمه

ولكن منها ما ظهر للخاص فقط **والاخر** في من اتق به من الفقر ان الكعبة صفا
 حية منافعها وكلمتها وكلمها وناسدتها اشعار وانشدتها وشكرت فقله وشكر
 فضلها فانها حينة باجماع اهل الكشف ومن شهد بها جاد الروح فيه فانه محبوب
 عن اسرار الحج فان نطق المعاني المحي من نطق الاجسام **وقد ورد** في صحيح ابن خزيمة
 ان الصيام والقران يشفعان في العبد يوم القيامة فيقول الصيام يارب قد منعته
 شهوته ويقول القران يارب قد منعته النوم فيشفعهما الله فيه وذكر الشيخ محيي
 الدين ابن العربي انهما لا ينفصلان في الكعبة وزا ما الى مقامات لم تكن عندها
 قبل ذلك وخدمته انتهى **ومن هذا** اوجب اهل الله تعالى علي من يرحله
 الحج السباوك علي يد شيخ عارف بالطريق حتى يصير يري حياة كل شي ثم بعد
 ذلك **واخبار** سيدي عليا اخوان سيدي ابراهيم المنبوي لما
 طاف بالكعبة كافاته علي ذلك بطوافها به انتهى **ومن ذلك** قول الامامة
 الثلاثة ان الرمل والاطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع لا يعرف وما راي
 احدا يفعلها فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الانتفاع ووجه الثاني
 كونها الكالم يري من فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس وراه الامام
 مالك ويتقيد ببلوغ الامام ما ورد في الاضطباع فقد يكون مذهبه سوال الحكم
 بزوال العلة فان تلك العلة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه بالاضطباع
 والرمل لاجلها قد زالت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مخالف ما ظنه
 فريش من الوهن والضعف في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المودت
 باختقارهم في العيون فلما اضطبعوا وراى ما رج فريش عما كانت ظنت فيهم
 وقالوا انهم القزبان ولكن القول الاول اظهر واكثر اذ باق قد يكون السارح اراد
 دوام ذلك الفعل بعد زوال علته المذكورة لعلة اخري **فان قيل**
 قد قال العارفون ان اظهار الضعف والمسكنة اعلي في المقام عند الله تعالى
 من اظهار القوة **فالجواب** صحيح ذلك فم يظهر من القوة لعدم
 ليلا يشمت بهم وهم في غاية الضعف في تقوسهم بينهم وبين الله تعالى
 وقد نبى السارح عن النبي في المشي الى في الحرب وجوز صبيغ النجعة البيضاء
 بالسواد في الحرب مع انه نبى عنه في غير الحرب فافهم **ومن ذلك** قول
 الامامة الاربعه انه اذا ترك الرمل والاضطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن البصري
 والمجاهسون ان عليه دم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول انه سنة ووجه الثاني انه واجب بالاجتهاد ولكل من سلك
 رجال **ومن ذلك** قول جماهير العلماء ان قراءة القران في الطواف مستحبة
 مع قول مالك بكونها نهاء فالاول مخفف والثاني مشدد في عدم تلاوة القران

م

فيه ووجه الاول ان القرآن افضل الادكار فقرأته في حفرة اسماء ولي كما في الصلاة
بجامع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما ورد فيمن اجاب الله تعالى فيه بكلامه المقدس اعظم
وجه الثاني ان الذكر المخصوص بمحل يرجع فعله على الذكر الذي لم يختص وان كان
افضل قياسا على ما قالوه في اذكار الصلاة بل ورد النبي عن قراءة القرآن في الركوع
فانهم **ومن ذلك** قولنا في حقيقته والشافعي في القول المرجوح ان ركعتي الطواف
واجبتان مع قول مالك واحد والشافعي في القول اربعان استنتجها فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه لان الشارع
اذا فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا فلا يجزئ ان يجعله مندوبا
تخييفا على الامنة وله ان يجعله واجبا احتياطا فانهم **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي ان السعي ركن في الحج مع قوله في حقيقته واحد في احدي روايتيه
انه واجب يجبر تركه بدمه ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه لان الشارع
اذا فعل شيئا ولم يبين كونه واجبا ولا مندوبا فلا يجزئ ان يجعله مستحبا
على الامنة وله ان يجعله واجبا احتياطا فانهم **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي ان السعي ركن في الحج مع قوله في حقيقته واحد في احدي روايتيه انه
واجب يجبر تركه بدمه ومع قول احمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول
مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ما مع فيه من الاحاديث **وجه** الثاني انه صار من شعائر الحج الظاهرة
كالرمي والمبيت بمزدلفة ووجه الثالث العمل بظاهر قوله تعالى فمن حج البيت
او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شيئا كر عليم فقوله
فلا جناح عليه ان يطوف فيه رفع الحرج الذي كان قبل ان يومر الناس بالسعي
لا غير لاسيما وقد عرفت ان تعالي بقوله ومن تطوع خيرا فجعل من جملة ما يتطوع
به واجبا **الاول والثاني** بان القاعدة بان كل ما جاز بعد منع وجب
وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى كيطابق عليه خير لان من فعله فقد
اطاع الله تعالى **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا بد من البداية بالمصفا
في صفة السعي مع قوله في حقيقته انه لا حرج عليه في العكس فيبدأ بالمرورة
ويختم بالمصفا فالاول مشدد ويظهر له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف
ويشهد له باطن الكتاب والسنة وهو ان المراد بالتطوف بهما سواء ابد بالصفاء
ام بالمرورة نظير قوله مالك في ترتيب الوضوء انه ليس بشرط وان المراد ان يغسل
جميع اعضا الوضوء قبل ان يدخل في الصلاة مثلا سواء تقدم الرجلان على الوجه
مثلا او نأخذه عند ذلك البداية بالمصفا مستحبة عند من لا يقول بوجودها لشروطها

عن الشارع دون العكس وقد قال **عن** عباس سالت رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم عن البداية بالمصفا فقال لا بد وانما بدأ الله به اي يذكره فافهم **فرج** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان اجمع في الوقوف بعرفة
من الليل والنهار مستحب مع قول مالك بوجوبه فالاول مخفف والثاني
مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني الابتاع وهو يحتل
الوجوب والندب ولكن القول بالوجوب هو المحوط فان ليلة عرفة قد جعلها
الشارع متأخرة عنها في معناه من جملة وقت الوقوف بعرفة الى ان يطلع
الفجر فليعلم عرفة نصيب من الدعاء وما ضاق النهار عن وقت يذكر الانساق
جميع ذكره التي فعلها طول عمره وتلك السنة اذ نوب من يستفيع له من اصحابه
او غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة متعينا الى ان يفرغ من تذكر
ذنبه ولو الى الفجر ان الشارع قال بجزئية عرفة فمن عرفة وعليه ذنب لم ينس
منه احتياج الى شفاعته الناس فيه عند الله تعالى وذلك يستحق على ذوي المروءات
من الكابر بخلاف الصغار لهم الانصراف من عرفة قبل الغروب لانهم معتمدون
على شفاعته غيرهم نعيم وفي اصحابهم وذلك لان اهل الموقف على قسمين اكابر
وصغار فالكابر لا يحتاجون الى شافع هناك والصغار يحتاجون وقد اختلفت
بالشافعيين في اهل عرفة ودعوا الى **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الركوب
والشي في الوقوف بعرفة على حد سواء مع قول احمد والشافعي في التخيير ان الركوب
افضل فالاول مخفف لخاص بالصغار والثاني مشدد خاص بالكابر ووجه
الاول عدم ورود نص في ترجيح احد الامرين على الآخر ووجه الثاني الإشارة
الى ان الفضل لله تعالى الذي جعله في حضرته وذلك اكل في الشكر من اني الى حضرته
ما شيا فانه وما حصل له بذلك ادلال على الله تعالى **وقد** سالت سيدي
عليها نوا من حكمته طوافه صلى الله عليه وسلم واكبا فقال حاتم ان يراه المومنون
فيما سوا به ويراه العارفون فيعتبروا **وسالت** شيخنا شيخ الاسلام
زكريا عن ذلك فقال نحو ذلك وهو ان طوافه صلى الله عليه وسلم راكبا يحتمل
سببين اما ليراه الناس فيستفتون عنه وقايه في الحج واما ليعلم الناس انهم
جاوا المحولين على كفا القدرة الالهية اظهار الفضل الله عليهم **ومن ذلك**
قول الامية الثلاثة انه لو لم يجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة وصلي كل واحدة
منهما في وقتها جاز مع قولنا في حقيقته ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني
مشدد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان اجمع المذكور مستحب
وجه الثاني انه واجب وفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يحتمل التذنب والوجوب
فمخالفة المندوب جائزة ومخالفة الواجب لا يجوز **ومن ذلك** قول

المائة الثلاثة انه لا يجوز رجي الحجرات بغير الحجارة مع قولنا في حقيقته انه يجوز بكل
 ما كان من جنس الارض ومع قوله او يجوز بكل شي فالاول مستدود دليله
 الاتباع والثاني في حقيقته والثالث **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول الاتباع ووجه الثاني والثالث انه المقصود مكابدة الشيطان حين
 يأتي الرامي عند كل حصاة بسببه يدخلها عليه في دينه على عدد اخواط السبعة
 التي تخطر له عند كل حصاة **فاذا** انما بخاطر المكان للذات وجب رمية
 بحصاة الاقتدار الى المرح وانه تعالى واجب الوجود لنفسه **واذا** انما
 بانه تعالى جرم وجب رمية بحصاة اقتدار ذلك الى التغير والوجود والوجود
 بالغير **واذا** انما بخاطر كسبية وجب رمية بحصاة الاقتدار الى الازالة
 والتركيب والابعاد **واذا** انما بالعرضية وجب رمية بحصاة الاقتدار
 الى المحل والحدوث **واذا** انما بالعلية وجب رمية بحصاة دليل مساواة
 العلة للمعول في الوجود **فقد** كان تعالى ولا شيء معه **واذا** انما بالليقة
 وجب رمية بالحصاة السادسة وهي دليل الكثرة الجدة واقتدار
 كل واحد من احاد الطبيعة في الامر الاخر في الاجتماع به الى ايجاد الاجسام
 الطبيعة بمجموع فاعلمين وخلقهم حرارة وبرودة ورطوبة ويبوسة
 ولا يصح اجتماعها الا في افرانها لانها لا وجود لها الا في غير الحارة
 والباردة واليابس والرطب **واذا** انما بالعدم وقال له واذا المتيقن هذا
 ولا هذا وتعد له ما تقدم فما تشرني وجب رمية بالحصاة السابعة
 ونتيجة دليل اثاره في الممكن اذا عدم لا اثر له ومعنى التأثير عند كل حصاة
 اي انه الكبر من هذه السببه التي انما لها الشيطان كما او ضحا ذلك في كتاب
 اسرار العبادات فاذا اراد ان يلبس بجدي او نحاس او رصاص او خشب او عظم
 حصلت مكابدة الشيطان به اذا مسد فافهم **ومن ذلك** قولنا الثاني
 واحمد ان وقت الرمي يدخل من نصف الليل فاذا اراد بعد نصف الليل جاز
 مع قوله في حقيقته وما كان الرمي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومع
 قولنا جهاد والتعني والتوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالاول
 محقق والثاني فيه تشديد والثالث كذلك **فرج** الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجيه هذه الاقوال لا يدكر الا مشافهة لاهله لانه من الاسرار **ومن ذلك**
 قولنا الائمة الثلاثة انه يقطع النبوة رجي اول حصاة من رجي حجرة العقبة
 مع قوله مالكة انه يقطعها من زوال يوم عرفة فالاول محقق والثاني
 مستدود **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجابة قد حصلت
 بنبوة المزدلفة وما بقي من الشروع في التخلل من النسك فلا تناسب النبوة

ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال من يوم عرفة ان الوقوف
 هو معظم الحج فتناسب ترك النبوة بعد حصول المعظم فافهم **ومن ذلك** قولنا
 الائمة الثلاثة انه يستحب الترتيب في افعاله يوم النحر في رمي حجرة العقبة ثم
 يخرثر حياق ثم يطوف مع قوله احمد ان هذا الترتيب واجب فالاول محقق
 والثاني مستدود **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه يدل
 له الاتباع بيننا محمد صلي الله عليه وسلم فعل هذه الامور على هذا الترتيب فيتمثل
 ان يكون واجبا ويحتمل ان يكون مستحبا وليس الاستحباب اقرب في حق
 الضعفا لما ورد انه صلي الله عليه وسلم ما سئل عن شي قدم ولا اخر يوم النحر
 الا قال افعل ولا تجزع **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان الواجب في خلق الراس
 الرابع مع قوله مالكة ان الواجب خلق الكلا والاكثره ومع قوله الشافعي ان
 الواجب ثلاث سمعات والافضل خلق الكلا فالاول فيه تخفيف والثاني
 فيه تشديد والثالث محقق **فرج** الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص
 بالمتوسطين في مقام العبودية والثاني خاص بالعوام والثالث خاص بالاكابر
 العارفين وذلك لان الخلق تابع للرياسة الموجودة في حق من ذكرنا فحققت
 الرياسة خف خلق الشعر فافهم **ومن ذلك** قولنا الائمة ان الخلق بيده
 بحلق الساق الايمن مع قولنا في حقيقته انه بيده بالايسر فاعتبر بين الخلق
 لا المحلوق له ودليل الاول الاتباع من حيث انه تكريم ووجه الثاني انه
 ازالته قدر فتناسب البداية به وهذا القولان كالقولين في السواك فمن جعله
 تكريما قاله يتسوك بيمينه ومن جعله ازالته قدر قاله يتسوك بيساره **ومن**
ذلك قولنا الائمة الثلاثة ان من لا شعر براسه يستحب له امرار الموسى عليه
 مع قولنا في حقيقته ان ذلك لا يستحب فالاول مستدود والثاني محقق **فرج** الامر
 الى مرتبة الميزان **وجوه** الاول ان الرياسة قائمة بكل ذات وخلق الشعر
 كناية عن ازالته فلما فقد الشعر ناب مسح الجلد بالموسى في زوال الرياسة
 مقام خلق الشعر وان كانت الرياسة حقيقة فجعلها القلب لا الراس فافهم **ووجه**
 الثاني ان الشارع لم يامر بالخلق الا من كان له شعر يزال وامرار الموسى على الجلد
 لم يزل سببا في رأي العين فلا فائدة لامرار الموسى فافهم **ومن ذلك** قولنا
 الائمة الثلاثة باستحباب سوق الهدى وهو ان يسوق معه شيئا من النعم ليدبحه
 وكذلك اشعار الهدى اذا كان من ابل او بقرة في صفة سنانه الايمن عند الشافعي
 واحمد وقال مالكة في احباب اليسر وقال ابو حنيفة اشعار محرمه فالاول
 والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه انه يعيب الهدى في الظاهر ويسوه الصورة
واجام الاول ان اشعار كناية عن كمال الادعاء لامثال امراسه في الحج

واشارة الى ان الانسان لو ذبح نفسه في ربه كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان
خلق للذبح والمأكلة فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله لا يمسه
الانسان الا اذا نسيه ان يقلد الغنم فعلن . مع قوله مالك انه لا يستحب
تقليد الغنم انما التقليد للابل فقط فالاول تخفف في ترك استحباب تقليد
الغنم والثاني مشدد **فخرج** الامر الى مرتبة الميزان **وجبه** الاول
الابتناع **وجبه** قوله مالك ان الغنم لا يحا لطها الشياطين بخلاف الابل فكان في
الابل كناية عن صفة الشياطين بالنغال بخلاف الغنم **ومن ذلك** قوله
الايمنة الثلاثة في ان الهدي اذا كان من ذرا ومن ذرا ومن ذرا ومن ذرا ومن ذرا
للمساكين فلا يباع ولا يبدل . مع قوله اي حنيفة انه يجوز بيعه وابداله بغيره
فالاول مشدد والثاني تخفف . فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجبه** الاول
ان الزام القادر بالوفا ليس هو فكر ملة وانما ذلك عقوبة له حيث انه اوجب
علي نفسه ما لم يوجب الله تعالى عليه وزاحم الشارع في مرتبة التسريع فكان في
خروجه عن ملكه بالتدبر مبادرة الى طلب استيفاء العقوبة ليرضي عنه ربه
حيث ارتكب منهيا **وجبه** الثاني ان المراد اخراج ذلك المتدبر ومثله في
القيمة فافهم **ومن ذلك** قوله لا يمتد الثلاثة انه يجوز شراها بفضله عن
ولدهدي . مع قوله احمد انه لا يجوز . فالاول تخفف والثاني مشدد . فخرج
الامر الى مرتبة الميزان **وجبه** الاول التدرج حقيقة انما وقع على ما كان ثابتا في
جسمه لا يستتلف واما ما يستتلف ويحدث نظيره فلا يخرج في الاستتاع به
وجبه الثاني دخول اللبن في التدرج كما يدخل لبن البهيمة الذي في ضرعها في البيع
فاهم **ومن ذلك** قوله الشافعي انما وجب في الدما حرام لا يوكل منه . مع
قوله اي حنيفة انه يوكل من دم القران والتمتع . ومع قوله مالك انه يوكل
من جميع الدما الواجبة الاجزاء الصبيد وفدية الاذي . فالاول مشدد خاص
بالكابر والثاني فيه تقييد خاص بالاصاغر المتوسطين والثالث تخفف خاص
بالعوام **وجبه** استئناجزا الصبيد وفدية الاذي انه في اول كفارة للحنية
على الصبيد وفي الثاني لاجل ما حصل له من الترفد بنقص من الاحرام المذكور عن
منه افراد فافهم **ومن ذلك** قوله لا يمتد الثلاثة ان افضل بقعة لذي المعتمر
المروة واحاج ميني . مع قوله مالك انه لا يجزي المعتمر الذبح المعتمد المروة ولا للحاج
الاميني . فالاول تخفف والثاني مشدد . فخرج الامر الى مرتبة الميزان ودليل
القولين الابتناع ونهض بهما للوجوب اجتهاد الامام مالك ولا يخفى انه احوط من
القول الاول ففهم **ومن ذلك** قوله لا يمتد الثلاثة ان وقت طواف الركن
من نصف ليلة النحر وافضل من يوم النحر ولا اخره . مع قوله اي حنيفة اول

وقته طلوع الفجر الثاني واخره ثاني ايام التسريع فان اخره الى الثالث لزمه دم
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد . فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قوله لا يمتد الثلاثة انه يجب ان يبدأ في رمي الجمرات بالتي تلي مسجد الحنيفة
ثم بالوسطى ثم بحجرة العقبة . مع قوله اي حنيفة انه لو رمي منكسا اعدا فان لم
يفعل فلا شيء عليه . فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف . فخرج الامر الى
مرتبة الميزان **وجبه** الاول ان البداية بالجمر التي تلي مسجد الحنيفة هو الامر
الوارد وكل عمل ليس عليه امرنا فهو مردود . **وجبه** الثاني انه مردود من حيث
كمال الابتناع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الاول فافهم **ومن ذلك** قوله
الايمنة الثلاثة ان تروا المحصب مستحب . مع قوله اي حنيفة انه فسك وبه قال
عمر بن الخطاب رضي الله عنه . فالاول تخفف والثاني مشدد . فخرج الامر الى
مرتبة الميزان وتروا النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الامر به معا **ومن ذلك**
قوله لا يمتد الثلاثة ان من لم يتفر في اليوم الثاني حتى غربت الشمس وجب مبيتها
ورمي الغد . مع قوله اي حنيفة انه يتفر ما لم يطلع عليه الفجر . فالاول مشدد
والثاني تخفف . فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله الشافعي
واحمد ان المرأة اذا حاضت قبل طواف الافاضة لم يتفر حتى تطهر وتطوف ولا
يلزم اجماله جسرا يحمل لمقابل يتفر مع الناس ويركب غيرها . مع قوله مالك
انه يلزمه جسرا يحمل اكثر من مدة الحيض وزيادة ثلاثة ايام . ومع قوله اي حنيفة
ان الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع احاج . فالاول مشدد والثاني
فيه تشديد والثالث تخفف . فخرج الامر الى مرتبة الميزان **وجبه** الثاني البار
النساء اللاتي حضن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من ائمة الشافعية **ومن**
ذلك قوله لا يمتد ان طواف الوداع واجب من واجبات الحج الا في حق من اقام بمكة
فانه لا وداع عليه . مع قوله اي حنيفة انه لا يسقط بالاقامة . فالاول تخفف
والثاني مشدد وهو المحوط ويكون الوداع لا فعال الحج لا البيت واسه سبحانه
وتعالى اعلم **باب** **الاحصاء**
اتفق الايمنة الاربعة على ان من احصره عدو عن الوقوف والطواف والسعي
وكان له طريق اخر يمكنه الوصول منه لزمه قصه قرب او بعد ولم يتخلل فان
سلكه ففاته الحج لم يكن له طريق اخر يتخلل من احرامه بعمل عمره عند الثلاثة
مع قوله اي حنيفة ان شرط التخلل ان يحصره العدو ومن الوقوف والبيت
جميعا فان حصره عن واحد منهما فلا ومع قوله بن عباس انه لا يتخلل اذا كان العدو
كافرا . فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك . فخرج الامر
الى مرتبة الميزان **فان** فلم شرع الهدي للمحصر مع ان احصر لم يقع

في
زي

بأختياره وإنما ذلك على رغم انفس العبد وموضوع الكفارات إنما هو الوقوع
في امر عصي به العبد ربه **فالجواب** والامر كذلك وايضا حجة
ان العبد ما صد عن دخول حفرة الله عز وجل الاما عند من الرئاسة والكبر
فلم يصلح للمدخل حفرة الله الخاصة التي هي اكرم المكي فكان الهدي كالمهدي
بين يدي الحاجة فانه يسهل قضاها وانما ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تخلقوا
روسكم حتى يبلغ الهدي محله فان الحلق للرأس إشارة لزوال الرئاسة والكبر
الذين كانا مانعين من دخول الحفرة **فان** قال قائل ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان معصوما من الكبر وحجب الرئاسة وقد كان مع اصحابه
حين صدم المشركون **فالجواب** ان ذلك كان من باب التبرع لامتة فادخل
نفسه في حكمهم تواضعا لهم وشروءا لذكر الامشاة فانه من مسايل
الحلاج التي كان يفتي بها الخواص من الفقهاء والله اعلم **ومن ذلك قول**
الشافعي انه يتخلل من الذبح والحلق مع قولنا في حنيفة انه لا يصح الذبح حيث
احصر وانما يصح بالحرم فهو اولى رجلا يرقب له وقتا يختر فيه يتخلل في ذلك
الوقت ومع قولنا ان يتخلل ولا شيء عليه من ذبح وحلق فالاول فيه تشديد
والثاني مشدد والثالث مخفف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان في التخلل بما ذكرنا مع الله تعالى كما في نية الخروج من الصلاة ووجه
الثاني العمل بظاهر السنة قياسا على الدماء الواجبة بفعل جرم او ترك واجب
وهذان القولان خاصان بالاكابر وقول مالك خاص بالاصاغر فخرج الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك قول الشافعي** في اظهر القولين انه يجب القضا
اذ اتخلل من الفرض لا من التطوع مع قول مالك انه اذا احصر عن الفرض
قبل الاحرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تطوعا عند ههما
ومع قولنا في حنيفة بوجوب القضا بكل حال فرضا كان او تطوعا وبما احدي
الروايتين لا احمد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد
فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم فرض امر الفرض لا سيما
بعد التزامه والدخول فيه بخلاف التطوع ووجه قول مالك ان من احصر
قبل التلبس بالاحرام فكان له استنطاعة في تلك السنة فيسقط عنه
الفرض ووجه قولنا في حنيفة واحمد في احدي روايتيه تعظيم امر ارجح بدليل
انه لا يخرج منه الا بالفساد بل يجب المضي في فاسده والقضا وان كان نسكه
تطوعا **ومن ذلك قول الشافعي** انه لا قضاء على المحصر المتطوع بالمرض الا
ان كان شرط التخلل به مع قول مالك واحمد انه لا يتخلل بالمرض ومع قول
ابي حنيفة انه لا يجوز التخلل مطلقا فالاول فيه تخفيف تبعا لقوله صلى الله

عليه ولم لغايسته قولي اللهم بحاي حيث جسيبي والثاني فيه تشديد والثالث مخفف
ووجه هذين القولين ان المرض عذر كالعدو و**اجاب** مالك واحمد بان
المرض يمكنه الاستئذان بخلاف من حضر العدو ولا يتخلل الجواب عن اشكال **ومن**
ذلك اتفاق الامتة المربعة ان العبد اذا احرم بغير اذن سيده فلم يسجد تخليله
مع قول اهل الظاهر انه لا ينفق احرامه والامنة كالعبد الا ان يكون لها زوج فيعتبر
اذنه مع السيد ومع قول محمد بن الحسن انه لا يعتبر اذن الزوج مع السيد فالاول
مخفف على السيد والثاني اخف عايه لعدم احتياجه فيه الى تخليل العبد ووجه
اذن الزوج الامتة مع السيد كونه مالكا للاستمتاع في ذلك الوقت ووجه عدم
اعتبار اذنه مع السيد كون السيد مالكا الرفقة واستمتاع الزوج بها امر عارض
ومن ذلك قول الامتة الثلاثة يجوز احرام المرأة بغير رخصة بغير اذن زوجها
مع قول الشافعي في ارجح القولين انه ليس لها ان تحرم بالفرض الا اذنه فالاول
مخفف ودليله ان حق الله تعالى مقدم على حق الادمي واسما واجب في العمر مرة
واحدة والثاني مشدد في حق الزوج وذلك لفنيقه وضعفه عن قهر شهوته ايام
الحج ويصح حمل الاول على حال الاكابر الذين يملكون شهوتهم والثاني على حال الاصاغر
الذين لم تحت قهر شهوتهم وكذلك القول في تخليلها من الحج بعد انعقادها فان الشافعي
يقول في ارجح قوليه ان له تخليلها ومالك وابو حنيفة يقولان ليس له تخليلها
هكذا صرح به القاضي عبد الوهاب المالكي وكذلك لم يمنعها من حج التطوع في
الابتداء فان امرت به فله تخليلها عند الشافعي فخرج الامر الى مرتبة الميزان
في هذه المسائل ووجه تخليلها وعدمه ظاهر لان الامتة من راعي تعظيم حرمة
الحج ومنهم من راعي تعظيم حق الزوج لكون حقه مبنيا على المشاحجة والله تعالى
اعلم بالصواب **باب الاضحية والعقيقة**
اجمع العلماء على ان الاضحية مشروعة باصل الشرع وانما تختلف في وجوبها
واتفقوا على ان المرض اليسير في الاضحية لا يمنع الاجزاء على ان الكثير يمنع
يفسد اللحم وعلى ان اجرب اليبس يمنع الاجزاء وكذلك العورة واجمعوا
على ان مقطوعة الاذن لا تجزي وكذلك مقطوعة الذنب لفوات جزء من
الجم واتفقوا على انه لا يجوز ان يأكل شيئا من لحم الاضحية المتدورة وكذلك
اتفقوا على انه لا يجوز بيع شيء من لحم الاضحية والهدي تدر اكان او تطوعا
وكذلك بيع الحمل خلا للنجس والا ذراعي كاسيا في الباب واتفقوا على
البذنة والبقرة تجزي عن سبعة والشاة عن واحد وقال ابن اسحاق بن راهوية
تجزي البقرة عن عشرة واتفقوا على ان وقت ذبح العقيقة يوم السابع
من ولادته وكذلك اتفقوا على انه لا يمس رأس المولود بدم العقيقة وقال

اكس يطي راس المولود بدمها **من ذلك** قول الائمة الثلاثة وصاحب الامام الى حنيفة
 واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول الائمة الثلاثة وصاحب الامام الى حنيفة
 ان الاضحية سنة مؤكدة مع قولنا في حنيفة انها واجبة على المقيمين من اهل
 الامصار واعتبر في وجوبها النصاب فالاول مخفف والثاني مشدد من جهة
 الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول ان البلاء الذي شرعت الاضحية لرفع غير محقق لا سيما في حق الكابر الذين
 ظهرهم الله تعالى من المخالفات وزرعهم حسن الظن به ووجه الثاني شهود
 استحقاق العبد لنزول البلاء عليه في كل يوم طول السنة لسوء ما يتغاطاه
 من الوقوع في المخالفات المحضه او لما يقع فيه من التقصير في المأمورات فكان
 اللابق باهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللابق باهل المشهد الاول
 استحبابها وجعل التاكيد فيها من حيث انها من نفوسهم فافهم **ومن ذلك**
 قول الشافعي ان يمدخل وقت الذبح بطول الشمس يوم النحر ومضي قدر صلاة
 العبد واخطبتين صلى الامام العبد ولم يصل مع قول الائمة الثلاثة ان شرط
 صحة الذبح ان يصلي الامام ويخطب الا ان ابا حنيفة قال يجوز لاهل السواد ان
 يفهموا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطايدخل وقت الاضحية بطول الشمس
 فقط فالاول مشدد في دخول الوقت ودليله الانتاع والثاني فيه تشديد
 الذي في حق اهل السواد وذلك ليقع لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم
 الى حضور الصلاة واخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجد الطعام قد استوي
 ولم يقل ابو حنيفة بدخوله وقت الذبح بالفجر الثاني لكانوا اذا رجعوا من الصلاة
 وسمعوا الخطبتين لا يستوي طعامهم الا بعد الزوال مثلا فيصير اهل مصر ياكلون
 ويفرحون واهل السواد في غم حتى يستوي طعامهم ومعلوم ان يوم العيد
 يوم لعب ولهو وسرور وعادة فكان دخول الوقت بالفجر الثاني في معادلة ذهابهم
 لسمع الخطبتين والصلاة ورجوعهم من ذلك **من ذلك** قول الشافعي ان يمدخل وقت
 حنيفة ما كان اطول باعده في معرفة اسرار الشريعة **ومن ذلك** قول
 الشافعي ان اخروقتا المتعجبة اخر اليوم الثاني من ايام التشريق ومع قول
 سعيد بن جبير انه يجوز لاهل الامصار التعجبة في يوم النحر خاصة ومع قول
 الشعبي انه يجوز تأخيرها الى اخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه
 تخفيف والتالث مشدد والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاقوال الاربعة ظاهر تابع لما ورد في الاحاديث والاشارة **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة لم يفت ذبحها بفوات ايام
 التشريق بل يذبحها ولو نقضاء مع قولنا في حنيفة ان الذبح يسقط وترفع

الى المقرا حية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول والثاني ان الواجب يشدد فيه ويخفف بالنظر لتقييد الذبح بايام التشريق
 وعدم تقييده فيها **ومن ذلك** قول الشافعي واجد انه يستحب لمن اراد
 التعجبة ان لا يخلق شعره ولا يقلم ظفوره في عشر ذي الحجة حتى يضحي فان فعله
 كان مكروها وقال ابو حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول احمد مشدد
 وقولنا في حنيفة اخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الانتاع وهو يشهد
 للاستحباب والتخريم والكراهة فان اقل مراتب الامر هو الاستحباب على مخالفة
 الامر بالتخريم ووجه قولنا في حنيفة كون الكراهة او التخريم لا تكون الا بدليل
 خاص كما هو مقرر في كتب الاصول **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه اذا التزم اضحية معينة وكانت سليمة فحدث بها عيب لم يمنع اجزائها مع قول
 ابو حنيفة انه يمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فيحمل الاول على حال الاضاعة
 والثاني على حال الكابر من ورع المدققين في الادب مع استتعاله وقد فرج الامر
 في ذلك الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان العبيد في الاضحية
 يمنع الاجزاء مع قول بعض اهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالكابر
 الذين يستحيون من اسنان يتقربوا اليه بشي باقصر بصفة من الصفات ولما
 تخفف خاص بالاصاغر الذين لا يرعون الاما ينقص اللحم فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يكره مكسورة القرن مع
 قول احمد انها لا تجزي فالاول مخفف والثاني مشدد ويحمل الامر على حالين
 بالنظر للكابر والاصاغر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان العرج لا تجزي
 مع قوله في حنيفة انها تجزي فالاول مشدد خاص بالكابر من اهل الورع
 والثرة الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من العرج والثاني مخفف خاص
 بالاصاغر **ومن ذلك** قول الشافعي انه لا يجزي مقطوعة شي من الذنب
 ولو يسيراه مع اختيار جماعة من متأخري اصحابه الاجزاء ومع قولنا في حنيفة
 ومالك انه اذا ذهب الاقل اجزا او اكثر فلا واهم فيهما زاد على الثلث وايتا
 فالاول مشدد خاص بالكابر وما بعد مخفف خاص بالاصاغر فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يستيب
 في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذبي مع قوله مالك انه لا يجوز استئابة الذبي
 ولا تكون اضحية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون الذبي
 من اهل الذبح في الجملة ووجه قوله مالك ان الاضحية قرمان الى الله تعالى
 فلا يليق ان يكون الكافر واسطة في ذبحها وهذا اسرار في احكام الكافر
 والمشرک والفرق بينهما لا ينظر في كتاب **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة

انه لو اشترى شاة بنية الاضحية لا تغير اضحية بحمد ذلك . مع قولنا في حقيقته انها
نصيره . فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص بالاكابر . فرجع الامر
الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان ترك التسمية على الذبيحة
عمدا وسهوا لا يضره . مع قول احمد انه ان ترك التسمية عمدا لم يجز اكلها وان
تركها ناسيا ففيه روايتان وبذلك قال مالك . وعنده رواية ثالثة انها تحل
مطلقا سواء تركها عمدا وسهوا او مذهب اصحابه . قاله القاضي عبد الوهاب
ان تارك التسمية عمدا غير مناول لا توكل ذبيحته . ومع قولنا في حقيقته ان الذابح
اذ ترك التسمية عمدا لا توكل ذبيحته وان تركها ناسيا اكلت . فالاول مخفف
والثاني وما بعده مفصل الا الرواية الثالثة من مالكة فالحق مخففة . فرجع
الامر الي مرتبتي الميزان . ووجد من منع اكل ما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسيانا
الاخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الآية عند
المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم الاصنام والوثان . ووجه من اباح
الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمدا العمل بقراين الاحوال فان المسلم لا يذبح
الا على اسم الله لا تكاد الاصنام والوثان تخطر على باله . **وقد اجمع** الامة
الاربعة على استحباب التسمية في جميع ما امرنا الشارع فيه بالتسمية وما
خالف في ذلك البعض اهل الظاهر . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان تخفيفا
وتشديدا بالنظر لحال الاكابر والاصاغر فافهم **ومن ذلك** قول الامام
الشافعي يستحب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح . مع
قول احمد ان ذلك ليس بمشروع . ومع قولنا في حقيقته ومالك انه يكره الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب ان يقول
اللهم هذا منك واليك فتقبل مني وقال ابو حنيفة يكره قوله ذلك . فالاول من
المسئلة الاولى مشدد ودليله الاتباع والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة
والثالث مشدد في الترك . ووجد النبا عن شركة غير الله مع الله عند الذبح
والمبالغة في التغير عن صفة من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم . واما وجد
استحباب قول لا اله الا الله هذا منك ولك الظاهر الفصل في ذلك الى الله تعالى
اي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك حاله تملكها في لم يخرج ملكك فذبحها
لعبادك . ووجد كراهة قوله ذلك ايقام امر لا ينبغي وصفه في كتاب فرحم
الله الامام في حقيقته ما كان ادق علمه **ومن ذلك** اتفاق الامة الاربعة
على استحباب اكل من الاضحية المنطوق بها . مع قول بعض العلماء بوجوب
الاكل . فالاول مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان . ووجه
الاول ان سبب مشروعية التسمية دفع البلا عن المضيح واهله وجميع اهل

وذلك

الدار من المسلمين ومن المروءة ان صاحب الاضحية يشارك الناس في ذلك
البلا وهذا خاص بالاصاغر واما الوجوب فهو خاص بالاكابر الذين لا يقدر
على تحمل ثقل منة اخلاق عليهم وللشافعي في الافضل من ذلك قولان احدهما
ياكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث والثاني وهو المرجح عند اصحابه
انه يتصدق بها كلها الا لغيره يتركها كلها **ومن ذلك** اتفاق الامة
الاربعة على انه لا يجوز بيع جلد الاضحية المنذورة او المنطوق بها . مع قول
الشافعي والاوزاعي انه يجوز بيعه بالة البيت التي تعاركا لفساد القدر والمخل
والغريبال والميزان . فالاول مشدد خاص بالاكابر واهل الرفاهية والثاني
مخفف خاص بالاصاغر واهل الحاجات **وحكي** ذلك عن ابي حنيفة
ايضا وقال عطاء الاسبيع اصب الاضحية بالدرهم وغيرها انتهى ووجه
عدم بلوغ عطائهم عن ذلك فافهم **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان ابل
افضل ثم البقر ثم الغنم . مع قول مالك ان الافضل الغنم ثم الابل ثم البقر
وجه القولين مع وفذان الابل اكثر لحما والغنم اطيب فيجمل الاول على حال
الفقر والمساكين والثاني على حال الاكابر في الدنيا والمترفين فيضي كل انسا
بما هو ميسر عنده . ويحيى ان ياكل منه . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول الامة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في بدنة سواء كانوا منفردين
او من اهل بيت واحد . مع قول مالك انها لا تجزي اذا كانت تطوعا وكانوا
اهل بيت واحد . فالاول مخفف والثاني فيه تشديد . فرجع الامر الي مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان العقيقة مستحبة . مع
قوله في حقيقته انها مباحة ولا اقول انها مستحبة . ومع قول احمد في شهر
روايته القاسية والثانية انها واجبة واختارها بعض اصحابه وهو مذهب
احمد وداود . فالاول والثالث مخفف والثاني اخف والرابع مشدد . فرجع
الامر الي مرتبتي الميزان وظاهر الادلة يشهد للوجوب والندب معا وكل منهما
رجال فالاستحباب خاص بالمنوسطين الذين يسامحون نفوسهم بترك بعض
السنن والوجوب خاص بالاكابر الذين يواخذون نفوسهم بذلك والاباحة
خاصة بالاصاغر **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة ان السنة في العقيقة
ان يذبح عن الغلام شاتان وعن ابنة شاة . مع قول مالك انه يذبح
عن الغلام شاة واحدة كما في ابنة . فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان . ووجه الاول ان الله تعالى جعل الذكر
بمناة الاثنين في الارث وفي الشهادة وغير ذلك . ووجه الثاني النظر
الي الروح المدبرة للجسد فانها واحدة لا توصف بدكورة ولا بانوثة فان ذبح

له

صاحب هذا المشهد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته للوارد **ومن ذلك**
قول الشافعي واحمد بعدم استحباب كسر عظام العقيقة وانما تقطع اجزا كبارا
تفاوت بسلامة المولود ومع قول غيرهما انه يستحب كسر عظامها نقولا لا با
لذبول وكثرة التواضع وخمود نار الفسرية واسه تعالى اعلمه .

باب النذر

اتفق الامية على ان النذر يجب الوفا به ان كان طاعة وان كان معصية لم يجز الوفا
به . وعلى انه لا يعم نذر صوم يوم العيدين وايام الحيف فان نذر صوم العيدين
وصام مع صومه مع التحريم عندنا في حقيقته وعلى انه لو نذر صوم عشرة ايام
جاز صومها متتابعاً ومتفرقاً وقال داود يلزمه صومها متتابعاً فالاول
خاص بالاصاغر والثاني خاص بالكابر من اهل الاحتياط **هـ** اما وجدته
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة
انه يلزمه نذر المعصية كفارة . مع قول احمد في احدي روايته انه ينبغي
يجل فعله ويجب به كفارة . فالاول مخفف والثاني مشدد **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الاول عدم ورود نص في ذلك بالكفارة **ووجه** الثاني انه
نذر معصية فهو معصية بذاته وان لم يفعلها فيما شرع على ذلك فكان وجوب
الكفارة لا يقا به دافعا عنه اشرنيته فعل تلك المعصية **ومن ذلك**
قول الشافعي انه لو نذر ذبح ولده او نفسه لم يلزمه شيء . مع قولنا في حقيقته
واحمد في احدي روايته انه يلزمه ذبح شاة وبه قال مالك . ومع قول احمد
في الرواية الاخرى انه يلزمه كفارة يمين . فالاول مخفف والثاني والثالث
فيه تشديد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم ورود نص
في ذلك **ووجه** الثاني وما بعده انه معصية فكان فيه شاة قياسا على
الدما الواجبة في الحج بفعل حرام او كفارة يمين قياسا على اليمين اذا حث
فيها **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه من نذر نذر مطلقا صحيح وهو الاصح
من مذهب الشافعي والقول الثاني لعدم الصحة حتى يعلقه يعني النذر
المذكور بشرط او صفة . فالاول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد
فرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول سلوك الادب مع الله تعالى
ان لا يفارق حضرته بلا حصول شيء يوجب عليه ان ذلك كالنلاعب فهو كن نوي
تفلا من الصلاة مطلقا من غير تعيين فانه نعم صلاته **ووجه** الثاني ان
تعليقه بشرط او صفة هو موضوع النذر فافهم **ومن ذلك** قول الامية
الثلاثة ان من نذر ذبح عبده لم يلزمه شيء . مع قول احمد في احدي روايته انه
يلزمه ذبح شاة والرواية الاخرى يلزمه كفارة يمين . فالاول مخفف والثاني

فيه تشديد **فرج** الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم مثل ذلك قريبا **ومن**
ذلك قولنا في حقيقته ومالك ان من نذر الحج يلزمه الوفاء لا غيره . مع قول الشافعي
في احد القولين انه يلزمه كفارة لا غير والقول الاخر بتخيير بين الوفا به وبين
كفارة يمين . فالاول مشدد والثاني وما بعده فيه تشديد . **فرج** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان من نذر قرية في حاج كان قال ان كلمت
فلانا فله علي صوم او صدقة فهو متخير بين الوفا بما التزمه وبين كفارة يمين
مع قولنا في حقيقته انه يلزمه الوفا بكل حال ولا تجزئه الكفارة . مع قول مالك
واحمد انه تجزئه الكفارة ويقال ان العمل عليه . فالاول فيه تخفيف والثاني
مشدد والثالث قريب منه . **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة ظاهر
في كتب الفقه ومرجعه الاجتهاد **ومن ذلك** قول الشافعي فيمن نذر ان
يتصدق بماله ان يلزمه ان يتصدق بجميعه . مع قول اصحابنا في حقيقته انه يتصدق
بثلث جميع امواله المذكورة استحبابا وفي قولنا اخر انه يتصدق بجميع ما يملكه ومع
قول مالك انه يتصدق بثلث جميع امواله المذكورة وغيرها . مع قول احمد
في احدي روايته انه يتصدق بجميع الثلث من امواله وفي الرواية الاخرى الرجوع
اليه فيما تراه من ماله دون مال . فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وما
بعده قريب منه . **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال معروف
ومرجعه الاجتهاد **ومن ذلك** قول مالك واحمد والشافعي في اصح قوليه
ان من نذر الصلاة في المسجد احرام تعين فعلها فيه وكذا القول في مسجد المدينة
والأقصي . مع قولنا في حقيقته ان الصلاة لا تعين في مسجد بحال . فالاول مشدد
وهو خاص بالاصاغر الذين يشهدون تفاوت المساجد في الفيلة من حيث
ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكابر الذين يشهدون
تساوي المساجد في الفضل من حيث نسبتها الى الله تعالى بقوله وان المساجد
له لامن حيث ما جعله الله تعالى للمكلف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح ان
يكون القايلون بالاول يشهدون كذلك هذا المشهد بالامساك لثمة زادوا عليه
من حيث ما ورد من الفضل فيكون اكل القايلين بالتساوي فقط وتطير ذلك
الاسماء الالهية لا يقال ان الاسم الرحيم افضل من الاسم المستقيم مثلا الرجوع الاسماء
كلها الى ذاته واحدة فكذلك القول في نسبة المساجد الى الله تعالى وما ورد في
التفاضل بينهما راجع الى العبد بحسب ما يقوم في قلبه من التقدير لذلك الاسماء
وبالنظر الى ما جعله الله للعبد فيه من الثواب لا غير **ومن ذلك** قول الامية
الثلاثة انه لو نذر صوم يوم بعينه ثم افطر لغدر فضاء . مع قول مالك انه
اذا افطر بالمرض لا يلزمه القضاء فالاول فيه تشديد وهو خاص بالكابر

والثاني فيه تخفيف من حيث التخصيص وهو خاص بالمصاغر ووجه الاول قياس
النذر على الفرض في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او علي سفر فعدة من ايام
اخرى جامع الوجوب في كل منهما ووجه الثاني تخلف النذر عن درجة الفرض لانه
مما اوجب العبد على نفسه دون الحق تعالى ولا شك ان الحق ما امره بالوفا
به العقوبة له علي سوء اديبه في فزاحة الشارع في التشريع ولذلك ورد
النبى عنه وعن بعض المحققين من جملة المقبول المنهي عنه وما مخرج الله
تعالى الذين يوفون بالنذر الامن حيث تداركهم الوفا به امن حيث ابتداءه فانهم
ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو نذر قصد البيت احرام ولم يكن له
نية حج ولا عمرة او نذر المشي الى بيت الله احرام لم يزمه القصد بحج او عمرة ولم يزمه
المشي من دورته اهله . مع قولنا في حقيقته انه يلزمه شي الا اذا نذر المشي
الى بيت الله احراما واما اذا نذر القصد والذهاب اليه فلا . فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه بالنظر
للاكابر والمصاغر **ومن ذلك** قول الشافعي في احد القولين واي حقيقته
ان من نذر المشي الى مسجد المدينة او الاقصي لا يتقصد نذر . ومع قول مالك
واحمد والشافعي في ارجح قوليه انه يتقصد ويلزمه . فالاول تخفف والثاني
مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم توجيه تفاوت المساجد
وتساويها قريبا فراجع **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك انه لو نذر
فعل مباح كان قال لله علي ان امشي الى بيتي واركب فرسي والبس ثوبي
فلا شيء عليه . مع قول الشافعي انه يلزمه كفارة يمين اذا خالف وان كان
لا يلزمه فعل ذلك . ومع قول احمد انه يتقصد نذره بذلك وهو مخير بين
الوفاء وبين الكفارة . فالاول تخفف والثاني فيه تشديد والثالث
فيه تخفيف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من هذه الاقوال راجع
الى اجتهاد القائل والله تعالى اعلم **باب اطعمة**
اجمعوا علي ان لم النعم حلال . وانفقوا علي ان كل طير لا تخاب له حلال وكذلك
انفقوا علي ان الارنب حلال وكذلك انفقوا علي ان اكل من حيوان البحر هو
السك . وانفقوا علي ان اكل الدابة اذا حبست وعلقت طاهر اجبي زالت رايحة
النجاسة حللت عند احمد وزالت الكراهة عند من لا يقول بحرمها كالائمة
الثلاثة قالوا ويحس البيعر والبقرة اربعين يوما والشاة سبعة ايام
والدجاجة ثلاثة ايام . واجمعوا علي جواز الاكل من الميتة عند المضطر .
وكذلك انفقوا علي ان السم والزيت وغيرهما من الادوية اذا وقعت
في فارة فالحقن وما حوّلها حل الباقى وكان طاهرا وكذلك اجمعوا علي

تخريم

تخريم الاكل من البستان اذا كان عليه حايط المبادن ما لكه هـ ذاما وجد
من مسابيل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك** قول الامام
الشافعي واحمد والي يوسف ومحمد يحل اكل لحم الخيل . مع قول مالك بكراهته
وقول اصحابه بحرمته وهو قولنا في حقيقته . فالاول تخفف والثاني فيه تشديد
والثالث مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول انه مستطاب
عند الاكابر من العلماء وابنا الدنيا . ووجه الكراهة كونه نازلا في الاستطابة
عن لحوم النعم . ووجه التخريم خوف انقطاع فسلها اذا قيل باباحتها فيضعف
الاستعداد لا مكرها كما اشار اليه قوله تعالى واعدوا لهم ما استنفتم من قوة
ومن رباط الخيل فان الامر برباطها يقتضي ابقائها وعدم ذبحها ولو حل اكل
لحمها في الجملة فافهم **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة بتخريم اكل البغال
واحمد الاهلية . مع قول مالك بكراهته كراهة مطلقة وقال محققوا اصحابه
انه حرام . ومع قول احسن يحل اكل لحم البغال وقال ابن عباس يحل اكل
لحوم احم الاهلية . فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف والراجح تخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاقوال كلها ظاهر محمول على اختلاف
طبائع الناس فمن طاب له اكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم تطب نفسه باكله
فلا ينبغي له ذلك لما فيه من حصول الضرر في الجسم غالبا **ومن ذلك**
اتفاق اائمة الثلاثة علي تخريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ويحرم
بد علي غيره كالغفاب والصنفر والباري والشاهين وكذلك من لا مخلب له اذا
كان يأكل احييه كالنسر والرخم والغراب الابقع والاسود غير غراب الزرع . مع
قول مالك باباحة ذلك علي الاطلاق . فالاول مشدد وقول مالك فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول انه غير مستطاب لاهل الطبائع هو
السليمة لان فيه قسوة من حيث انه يقضي غيره ويغزوه من غير رحمة بذلك
اكيوان القسور فيسري يظهر تلك القسوة في قلب الاكل له واذا قضى العبد
صار لا يحسن قلبه الى موعظة وصار كالحمار **ومن هنا** ورد النبي عن
اجلوس علي جلود النار والسباع لانه يورث القسوة في القلب كاجرب ووجه
تخريم ما ياكل احييه انه مستجنبت . ووجه قول مالك ان بعض الناس يستطيع
فيباح له اكله فان العلة في تخريم المستطاب انما هي من جهة الطب وذلك ان
اكل كل ما لا تشتهي النفس فانه يكون بطي المضم يورث الامراض عكس اكل
الانسان ما تشتهي نفسه فانه يكون سريع المضم وكلما اشتد منه الشهوة
اليه كان اسرع فافهم **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة في المشهور عنهم انه
لا كراهة فيما نهي عن قتله كالخفاف والمهدد والخفاش واليوم والبيضاء

والطاووس . مع قول الشافعي في ارجح القولين انه حرام . فالاول مخفف والثاني
 مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **وجه الاول** انه لو كان اكله يودي
 لما كان نبي عن قتله . **وجه الثاني** انه لا يلزم من النبي عن قتله حل اكله فقد
 يجرم وذلك كالحكم بلب الصيد والماشية فانهم **ومن ذلك** قول الامية بتجريم
 اكل كل ذي ناب من السباع بعد وابه على غيره كالاسد والنمر والذئب والفيل
 والذب والهريرة الا ما لكافانه اباح اكل ذلك مع الكراهة . **فالاول** مشدد
 والثاني مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ويصح حمل الثاني على حال اصحاب
 الضرورات والاول على حال اصحاب الرفاهية فانهم **ومن ذلك** قول
 صاحب التجميع بتجريم اكل الزرافة . ومع قول السبكي في الفتاوى الحليية
 ان المختار حل اكلها . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ويصح حمل ذلك على حال
 اهل الضرورات وحال اهل الرفاهية **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد
 بحل الثعلب والضب . مع قول مالك بكرهته اكل لحمها . ومع قول أبي حنيفة
 بتجريمها . **فالاول** مخفف والثاني فيه تشديد . **والثالث** مشدد . فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان . **وجه ذلك** كله ظاهر يرجع الى اجتهاد المجتهدين **ومن**
ذلك قوله مالك والشافعي باحقيم الضب واليربوع . مع قول أبي حنيفة
 بكرهته اكلها . ومع قول احمد باحقيم الضب وفي اليربوع روايتان . **فالاول**
 مخفف والثاني فيه تشديد . وكذلك ما بعده . فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامية الثلاثة بتجريم اكل جميع حشرات الارض كالقنار
 والذباب والجراد والدود المتفرد من معدنه او الذي يسهل تمييزه . مع قول
 مالك بكرهته دون تجريمه . ويصح حمل ذلك على حالين **ومن ذلك** قول
 الامية ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال . مع قول مالك انه لا يؤكل منه مامات
 ختفه انفه من غير سبب يصنع به . **فالاول** مخفف والثاني فيه تفصيل . فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي بحل اكل القنفذ
 مع قول أبي حنيفة بتجريمه . ومع قول مالك لا بأس باكل الخلد
 وبحياته اذا ذكيت واخذ دابة عما تشبه الفار . **فالاول** مخفف والثاني
 مشدد . **والثالث** مفصل . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **وجه القولين**
ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد والشافعي في اصح قوليه انه
 يجرم اكله اوي . مع قول مالك انه مكروه . **فالاول** مشدد والثاني
 فيه تخفيف **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي في اصح قوليه ان الهرم
 الوحشية حرام . مع قول مالك انها مكروه فقط . ومع قول احمد في احدى
 روايته انها مباحة وفي الاخرى انها حرام . **فالاول** والرابع مشدد والثاني

فيه تخفيف . **والثالث** مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **وجه هذه الاقوال**
 يرجع الى اجتهاد المجتهدين **ومن ذلك** قول أبي حنيفة لا يؤكل من حيوان
 البحر السمك وما كان من جنسه خائفة . مع قول مالك انه يجوز اكل غير
 السمك من السرطان وقلب الما والصفدع وخزيره لكن الخنزير مكروه عنده
 وروي انه توقف فيه . ومع قول احمد يؤكل ما في البحر الا التمساح والصفدع
 والكوسج ويغتفر غير السمك عنده الا الزكاة لخنزير البحر وقلبه وانسانه
 ومع قول بعض اصحاب الشافعي وهو الاصح عندهم انه يؤكل جميع ما في البحر
 وقال بعضهم لا يؤكل السمك وقال بعضهم لا يؤكل قلب الما ولا خنزيره
 ولا فارتنه ولا عقربه ولا حيتته وكلما له شبه في البحر لا يؤكل . **وجه** بعض الشافعيين
 ان كل ما في البحر حلال الا التمساح والحيتة والسرطان والسلمفاه . **فالاول** مشدد
 والثاني وما بعده فيه تخفيف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **وجه الاول**
 ان ظاهر الايات والخبر يقتضي اختصاص حل السمك فقط لانه هو المستطاب الذي
 امن الله تعالى علينا به . **وجه** قول مالك الاخذ بقوله تعالى اكل لكم صيد
 البحر فشمّل كل ما فيه الا الخنزير وحق الخنزير وهو مبني على ان اكل الاحكام تدور على
 الاساس والذوات وقد سئل مالك عن خنزير هل يحل فقال هو حرام فقل
 انه من حيوان البحر فقال ان الله تعالى حرم لحم الخنزير واتم سميتموه خنزيرا
 وبقيته وجوه الاقوال ظاهرة في كتب الفقه **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
 بكرهته اكل لحم الجلالة من بغير وشاة وغيرها . مع قول احمد بتجريم اكل لحمها ولحمها
 وسميتها . **فالاول** فيه تخفيف وهو خاص باصحاب الحاجات والثاني مشدد وهو خاص
 باهل الرفاهية . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي انه
 يجوز للمضطر اكل الميتة ولا يجب . مع قول غيره انه يجب . **فالاول** مخفف والثاني
 مشدد على قاعدة ما كان ممنوعا منه شرعا وجب . **وجه الاول** مراعاة ترجيح
 جانب تجريم الميتة . **وجه الثاني** ترجيح ما يدفع الهلاك عن العبد **فالاول** خاص
 بالاكابر المتورعين المشددين والثاني خاص بالاصاغر فكان لسان حال الاكابر
 يقول لنا ترك اكل الميتة نترهبها لبطوننا من اكل الميتة من حيث اننا ننظر الله
 اليها كاوردها وكان لسان حال الاصاغر يقول ان مراعاة بقا نفسي من حيث اننا
 وديعة الله عندي ولي من مراعاة اكل الميتة فان الله تعالى يحب بقا العالم اكثر
 من اتلافه قال تعالى ولا تقوا بايديكم الى التهلكة وقال تعالى وان جنحو السليم
 فاخرجنهما من القبر . **وجه** الاول ان داود عليه السلام لما بني بيت المقدس كان كل شيء يشاه
 يهدم فشكى ذلك الى الله فاجاب الله تعالى اليه ان بيتي لا يقوم بناؤه على يد من
 سفلت الدما فقال يا رب اليس ذلك في سبيلك يعني اهدموا دفقا لانه تعالى يبي

ولكن اليسوع ابدى انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في احد قوليه
انه يجوز له ان يمسك الشعاع وانما ياكل سد الرمي . مع قوله مالك واحد في احد
روايتيه انه يشبع . ومع قول الشافعي في ارجح قوليه انه ان توقع حالاً قريباً لم
يجز له غير سد الرمي . ومع قوله ان المتقطع في طريق يشبع ويترود . فالاول
فيه تشديد وهو خاص بالاكابر والثاني فيه تخفيف وهو خاص بالاصاغر
الذين لا يقدر ان يمشي شدة الجوع . **ووجه** الراجح من قول الشافعي العمل
بقاعدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها **ووجه** جواز الترويض منها الاخذ
لنفسه بالاحتياط فقد يجد شيئا بعد ذلك ياكله حتى يشرف على الهلاك **ومن**
ذلك قوله مالك واكثر اصحاب الشافعي وجماعة من اصحاب ابي حنيفة
ان المضطر اذا وجد ميتة وطعام الغير ياكل طعام الغير اذا كان غائباً بشرط
الضمان ويترك الميتة . مع قوله جماعة من اصحاب ابي حنيفة وبعض اصحاب
الشافعي انه ياكل الميتة . فالاول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في
اجتناب مال الغير . فرجع الامر الى ترتيب الميزان . **وجه** الاول ان الغالب شهوة
بذل العبد طعامه للمضطر وعدم توقفه في ذلك فقدم على الميتة . **وجه**
الثاني ان الميتة تابعة فيها لاحد من اهل الحق في الدنيا ولا في الآخرة فكان اكلها
اخف من اكل طعام الغير ولو يحمل اكلها ببعض مرض في اجسد فيري الشفا
منه بالمداواة ان شاء الله تعالى **وقوله** في شتم من ارى به الاحوال
في الخيل ايام عدم الماء وهو ينش في دجاجة ميتة فنظرت اليه شتم اقل
في استغذ بالله تعالى من زمان صار الفقير فيه يقدم على الميتة على ما في
ابدي الناس انتهى **ومن ذلك** اتفاق الائمة الاربعة على تقدير تطهير
الدهن المايح وان شتم حرام . مع قول بعضهم ان الدهن يطهر بفصله
فالاول مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الى ترتيب الميزان وكذا اتفقوا
على جواز الاستصحاب به مع قول الشافعي انه لا يجوز الاستصحاب به فيحمل كلام
المانع في السيلتين على حال اهل الرفاهية من الاعتيا ويحمل كلام المجوز على
حال اهل الضرورة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي باباحة الشحوم
التي حرمها الله تعالى على اليهود اذا اتوا في ذبح ما نهي فيه يهودي . مع قوله
مالك في احدي روايتيه انها حرام وفي الرواية الاخرى انها مكروهة وهما كالترويض
عن احمد واختار جماعة من اصحابه التحريم وجماعة الكراهة منهم اخرون في الاول
مخفف ومقابل من التحريم مشدد ومن الكراهة فيه تخفيف . فرجع الامر
الى ترتيب الميزان وتوجيه هذه الأقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ان من اضطر الى شرب الخمر لعطش اودوا ان له شرباً وهو احد اقوال الشافعي

مع قول الشافعي في اصح قوليه المنع مطلقاً . ومع قوله في القول الاخر انه يجوز للعطش
ولا يجوز للتداوي واختاره جماعة . فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الامر الى ترتيب الميزان . **وجه** الاول ان الضرورات تبيح المحظورات ووجه
الثاني ان الله تعالى حرم شرب الخمر ولم يصرح لنا بجواز شربها لعطش اودوا فقف
عن الشرب او شرباً تقطع النظر عن كون ذلك مباحاً وتوب منه ونستغفر الله
تعالى ويصح حمل المباحة على حال الاضطرار والمنع على حال الاكابر . **وجه** الثاني
في المنع دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى لم يجعل شفا امي فيما
حرم عليها **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز لمن مريضستان غيره
وهو غير محوط ان ياكل من فاكهة الرطبة من غير ضرورة الا باذن مالكه
واما مع الضرورة فياكل بشرط الضمان . مع قول احمد في احدي روايتيه
انه يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه . ومع قوله في الرواية الاخرى
انه يباح للضرورة ولا ضمان عليه . فالاول مشدد وهو احوط للدين والثاني
مخفف وهو خاص بعوام الناس . فرجع الامر الى ترتيب الميزان **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب ضيافة المسلم المسلم اذا امر على قوته
ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة ولا وجوب . مع قول احمد بوجوب
الضيافة المذكورة لكون الوجوب ليلة واحدة والثلاث مستحبة ومتى امتنع
من الواجب صار ديناً . فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد
خاص باهل المرات . فرجع الامر الى ترتيب الميزان . **وجه** مطالبة الضيف
بحق ضيافته تعليم اخيه الكرم والمروءة وطلب تخليص ذمة اخيه من تبعاً اخلا
بجدة ثم ان من المروءة اسقاط ذلك الحق بعد ترتيبه في ذمة الضيف **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان اطيب الكسب الزراعة والصناعة . مع قول
الشافعي في اظهر قوليه ان افضل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع الى
الاخلاص وكثرة النفع المنعدي الى الناس وقد ورد ما يشهد لكل من القولين
واسه اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الصيد والذبائح

اجمعوا على ان الذبائح المعتمد بها ذبيحة المسلم العاقل الذي يتاى منه الذبح
سواء الذكور والانثى . وكذلك اجمعوا على تحريم ذبائح الكفار غير اهل الكتاب
وعلى ان الذكاة تفح بكل ما انزل الدم وحصل به قطع الحلقوم والمري من كبد
وسيف وزجاج وحجر وقصب له حد يقطع كما يقطع السلاح المجرده وانفقوا
على انه لو امان الرأس لم يجرم ذلك المذبوح وقال **سعيد بن المسيب** يجرم
ووجه هذا القول انه ليس على كيفية الذبح المشروع . وكذلك اتفقوا على ان

المستندان تنخر الابل معقولة وعالي ان تدج البقر والغنم مضطجة . واتفقوا على
 جواز الاصطياد بالجوارح المعائمة كالكلب والفهد والسنور والشاهين والهازي
 الالكب الاسود عند احمد اسياني وعن بن عمر ومجاهد الا يجوز الالكب فقط
 ولورجي طائر يخرج من فسطاط الارض فوجده ميتا حل ما تناف الايمة الاربعة
 فمن ذاما وجدته من مسابيل الاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك**
 قول الايمة الثلاثة انه لا يجوز الذكاة بالسرة والظفر مع قول ابي حنيفة نعم
 اذا كانا منفصلين يعني عن الذبايح . فالاول مشدد ودليله النبي من الذبح
 بما والثاني فيه تخفيف ووجهه اذا كانا منفصلين انهما يهران الدم بخلافهما
 متصلين فان حر كتهما لم يكون صحيقتا لانهما لا تقطع الحلقوم والمري فيؤدي
 ذلك الى تعذيب الحيوان وعدم الاشراع في الذبح المأمورية قال بعض العلماء
 انه يشترط في الذبايح ان لا يرفع السكين ليسبها مثلاً وميتى رفعها شرعاً حر
 الذبيحة فافهم **ومن ذلك** قول مالك يجب قطع هذه الاربعة وهي الحلقوم
 والمري والوردجان . مع قول الشافعي انه يجب قطع الحلقوم والمري فقط .
 مع قول ابي حنيفة انه يجب قطع ثلاثة الحلقوم والمري والوردجين . فالاول فيه
 تشديد والثاني وما بعده فيه تخفيف . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهها
 ظاهر فان كلامهما يخرج للدم الذي يضربقاره في الذبيحة ولو مع بطون **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو ذبح الحيوان من قفاه وبقي فيه حياة
 مستقرة عند قطع الحلقوم حل والا فلا وتعرف الحياة المستقرة بالحركة الشدية
 مع خروج الدم وقال مالك واحمد لا تحل بحاله . فالاول مخفف والثاني مشدد
 ووجه الاول معروف ووجه الثاني انه غير الذبح المشروع **ومن ذلك**
 قول الايمة الثلاثة انه لو خرم ما يذبح او ذبح ما يخرج حل مع الكراهة . مع قول
 مالك انه لو ذبح بغير او خرساة من غير ضرورة لم يוכל وحمله بعض اصحابه
 على الكراهة . فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ان لم يحل على الكراهة
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجهه التخيير انه ذبح غير مشروع وكل
 عمل لا يوافق الشريعة فهو غير صحيح فلا يحل **ومن ذلك** قول الايمة
 الثلاثة انه لو ذبح حيوانا ما كولا فوجد في بطنه جنين ميت حل كله . مع قول
 ابي حنيفة انه لا يحل . فالاول مخفف محمول على حاله من طابت نفسه باكله
 مع العمل بحديث ذكاة الجنين ذكاة امه والثاني فيه تشديد محمول على حاله من
 لم ينقلب نفسه باكله **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه يجوز الاصطياد
 بالكلب المعلم سواء كان اسودا وغيره وبغيره من الجوارح المعائمة مع قول
 احمد انه لا يحل صيد الكلب الاسود ومع قول بن عمر ومجاهد انه لا يجوز الاصطياد

بالالكب فقط . فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء
 الكلب الاسود ما ورد من انه شيطان وصيد الشيطان رجس الا انه لا كتاب له ولو
 كان له كتاب لحل صيده كذبحه فافهم ووجه قول بن عمر ومجاهد ان الاصطياد بالكلب
 هو الوارد في الاحاديث وان كان المراد بالكلب كلما فيه نكيب فشمع السبع وغيره
 مع انه ما ورد ما يشهد لتسمية السبع كلبا في حديث اللهم سلط عليهم كلبا مسن
 كلابك فسلط الله عليهم السبع فاكلهم **ومن ذلك** قول الايمة الثلاثة انه
 يشترط مع كون الكلب المعلم اذا استرسل على الصيد يطلبه واذا ازره عند يخرج
 واذا استنسله استسلي كونه اذا اخذ المصيد اسكه على الصايد وخلي بينه
 وبينه . مع قول مالك ان ذلك لا يشترط . فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ووجه الثاني حصول الانقياد للصايد بالثلاثة
 شروط الاول فكان فعل الجراح اذا اجتمعت الثلاثة فعل الصايد . ووجه الاول
 انه لا يحصل كالانقياد الا يكونه بمسك الصيد الصايد ويخلي بينه وبينه ولا ياكل
 منه . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه
 يشترط في الجراح ان يتكرر منه الشروط حتى يسمى معلما واقل ذلك مرتين . مع
 قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل مرة واحدة . فالاول فيه تشديد والثاني
 مخفف . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان . ويصح حمل الاول على حال اهل الورع والثاني
 على غيرهم **ومن ذلك** قول الشافعي باستحباب التسمية عند ارسال
 الجارحة على الصيد وانه ان تركها عامدا لم يجز . مع قول ابي حنيفة انها شرط في حال
 كونه ذكرا فان تركها ناسيا حل او عامدا فلا . ومع قول مالك انه ان تركها لم يحل
 وان لم يسم فغيره وايتان . مع قول احمد في ظاهر رواياته انه ان تركها عند ارسال
 الكلب او الرمي لم يحل الاكل من ذلك الصيد على الاطلاق عمدا كان الترك او سهوا
 ومع قول داود والشافعي واي ثوران التسمية شرط في الاباحة بكل حال فاذا تر
 عامدا او ناسيا لم تוכל تلك الذبيحة . فالاول مخفف والثاني والرابع مشدد
 والثالث مقصّل . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاحاديث تشهد لجميع الاقوال
 فان الامر بالتسمية يشمل الوجوب والتدب فافهم **ومن ذلك** قول الايمة
 الثلاثة انه الكلب لو عقر الصيد ولم يقتله ثم ادركه وفيه حياة مستقرة فمات
 قبل ان يتسع الزمان لذكائه حل . مع قول ابي حنيفة انه لا يحل . فالاول مخفف
 والثاني مشدد واللايق باهل الورع الثاني واللايق بغيرهم الاول **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة ومالك في اشهر روايتيهما والشافعي في امح قوليه ان الجراح
 لو قتل الصيد بقله حل . مع قول احمد واي يوسف ومحمد وغيرهم انه لا يحل فالاول
 مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان واللايق باهل الاختصاص

ين

لها

الاول وباهل الرفاهية الثاني **ومن ذلك** قول الشافعي في ارج
قوليه واحمدان الكلب المعلم لو اكل من الصيد حرم وكذا ما صاده قبل ذلك
مما لم ياكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يحل فالاول مشدد
خاص باهل الورع والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان جازحة الطير في الاكل كالكلب
مع قول الشافعي حقيقته لا يجرم اكلت منه جازحة الطير فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اصح
قوليه واحمدانه لوربي صيدا او ارسل عليه كلبا فغفره وغاب عنه ثم وجد ميتا
والعقر بما يجوز ان يكون به ويجوز ان لا يكون لم يحل مع قول الشافعي حقيقته ان
وجد في يومه حل او بعد يومه لم يحل واختار جماعة من اصحابه الشافعي يحل
لصحة الحديث فيه فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو نصب اجنوله فوقه فيها
صيد ومات لم يحل مع قول الشافعي حقيقته انه ان كان فيها سلاح فقتله بحد
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الامية الثلاثة انه لو توحش اشي فلم يقدر عليه قد كانه حيث يقدر
عليه كذا الوحي مع قول مالك ان ذكاته في الحلق واللبه فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن**
ذلك قول الشافعي واحمد في احدي روايته انه لوربي صيدا شققت نصفين حل
كل واحد من القطعتين بكل حال مع قول الشافعي حقيقته انهما لا يحلان الا ان كانتا
سواء ومع قول مالك ان كانت القطعة التي مع الرأس لم تحل وان كانت الاخرى
احلت ولم تحل الاخرى فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال واجع الى اجتهاد المجتهدين
ومن ذلك قول الشافعي ومالك في احدي روايته انه لو ارسل الكلب
عليه الصيد فزجره فلم يترجروا في عدوه لم يحل اكله مع قول الشافعي حقيقته واحد
بجله فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو افلت الصيد
من يده لم يزل ملكه عنه مع قول احمد انه اذا بعد في البرية زال ملكه عنه فالاول
مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل واحد وجه واجع الى
ما ظهر للمجتهدين **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو صاد طيرا برابرا
وجعله في برجه فطار الى برج غير لم يزل ملكه عنه مع قول مالك انه ان لم
يكن انفس مبرجه بطوله ملكه مما رمد كما من انتقل الى برجه فان عاد الى برجه

عاد الى ملكه فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان واسرع
ولتشرع في ربح البيوع وما بعده من ربح النكاح والجراح الى اخر ابواب
الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل الخلاف وتوجيهها جدا لئلا
يطول الكتاب ونعسر كتابته على غالب الناس فاقول وبالله التوفيق وهو حسبي
ونعم الوكيل

كتاب البيوع

اجمع العلماء اكلهم على حل البيع وتحريم الربا وانفقوا على ان البيع بيع من كل بالغ
عاقل مختار مطلق التصرف وعلى انه لا يبيع بيع المجنون **ومن ذلك** انما وجدته
من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب واما المسائل التي اختلفوا فيها **فمن ذلك**
قول الشافعي ومالك انه لا يبيع بيع الصبي مع قول الشافعي حقيقته
واحمدانه يبيع اذا كان مميزا في باب البيع لكن ابو حنيفة يشترط في انعقاد البيع
اذا ناسا بقا من الولي واحد يشترط في الانعقاد اذ كان الولي فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤنوا السفها اموالكم الا ينز والنصرف في البيع
والشرا في معني اعطا السفها الماله لاستلزام البيع والشرا البذل الماله واجماع
بينهما نقص العقل الموقع لكل منهما في اضافة الماله في غير طريقه الشرعي **ووجه**
الثاني ان العمل في ذلك على ان الولي لا يبيع الصبي فصح البيع لا الصبي حينئذ
كالذلة والعاقدين **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا يبيع بيع المكره
مع قول الشافعي حقيقته بصحة فالاول مشدد وليله الاحاديث الصحيحة في ذلك
والثاني مخفف ووجه اخذ بظاهر كماله لانه لا اطلاع لنا على صحة الاكره لرجوعه
الى ما في قلب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب والحبس خلاص
ما اظهره لنا من العجز وقد صرح لنا بالبيع لما راي لنفسه في ذلك من الخط والمصلح
لا سيما ان قبض الثمن مختارا فساعدناه على ذلك لتخلصه من عقوبة الظالم
له بحسن او غير وجعلنا الاشر على الظالم فقط دون المشتري ويصح انما في
الاشر بالمشتري ايضا حيث علم بالاكره **ومن ذلك** قول الشافعي في
ارجح قوليه والي حقيقته واحمد في احدي روايته عنهما انه لا ينفقدا البيع بالمعاطاة
مع قول مالك ان البيع ينفقدها واختاره بن الصباغ والنووي وجماعة من
الشافعية وهو قول الشافعي الاخر وقوله في حقيقته واحمد في الرواية الاخرى
عنهما فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول قوله صلى الله عليه وسلم انما البيع عن تراض والرضي خفي فاعتبر ما يدل على
ذلك من اللفظ لا سيما ان وقع منازع بعد ذلك بين البائع والمشتري وترافعا

في ذلك

الى الحكم فانه لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود لانهم شهدوا بما سمعوه من اللفظ ولا
يكنى ان يقولوا ايناه يدفع اليه دينارا امثلا لشر دفع الاخر اليه حمارا امثلا **ووجه قوله**
مالك ومن وافقه ان القرينة تكفي في مثل ذلك وهو قبول البايع الثمن واعطا
المبيع للمشتري ولو انه لم يرض به لم يمكنه منه وهذا خاص بالاكابر من اهل الدين
الذين لا يدعون باطلا ويرون الخط الاوفر لا خيم كما كان عليه السلف الصالح واهل
الصدق في كل زمان واما الاول فهو خاص بابناء الدنيا الموثرون انفسهم على
اخوانهم بل ربما رد احدهم شهادة من شهد عليه بحق وطعن في شهود خصمه
ومن ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء الخفية كرجيف
وحزمة بقل مع قول بعضهم انه يشترطه فالاول محقق والثاني مشدد على
وزان ما تقدم في الامور الخطيرة وضابط الخفية واختياره كلما احتاج الناس
فيه الى الترافع الى الحاكم فهو خفي وما لا يحتاجون الى مثل ذلك فهو خفي **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان البيع ينقصد بلفظ الاستدعاء كبيعني واشتريني
فيقول بعث واشتريت مع قول اي حنيقة وحي اسه فغاي عنه انه لا ينقصد
اصلا فالاول محقق والثاني مشدد **ووجه الاول** حصول الغرض بكونه المستدعي
بايعا او مشتريا اذ لا بد من الجواب في المسيلتين **ووجه الثاني** نسبة المستدعي
الى عيش وتدليس في العادة فربما فهم الناس منه انه لو لم يكن في ذلك البيع عيب
لما كان يشال عين في اخذه بل كان يصبر الى ان يطلبه غير منه كما هو مشهور في
الاسواق ويصح حمل الاول على حال الاكابر من اهل العلم والدين الذين يرون
الخط الاوفر لا خواتم وحمل الثاني على من كان بالعند من ذلك كما يعرفه الناس في
ذلك من بعضهم بعضا بالتجربة والقراين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي واحمد انه اذا انعقد البيع ثبت لكل من
المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا او يختارا لزوم البيع فان اختارا احدهما
اللزوم بقي للاخر اختيار حتى يفارق المجلس فالاول محقق والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا او يقول
احدهما اخترت يعني اللزوم ووجه الثاني لزوم البيع بجميع تمام لفظ البيع والشر
والاجتماع الى خيار المجلس ويصح حمل الاول على حال الاكابر الذين يود كل واحد
منهم الخط الاوفر لنفسه فرحمهما الشارع بجعل خيار المجلس لهما لتصور نظرهما
وترددهما في لزوم البيع كما يصح حمل الثاني على حال الاكابر الذين يود كل واحد
منهم الخط الاوفر لغيره ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس لعدم توقع حصول
لزم احدهما اذ اظهر الخط الاوفر لغيره بل يفرض احدهم بذلك فانهم **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي حنيقة والشافعي انه يجوز شرط اختيار ثلاثة ايام ولا

يجوز

يجوز فوات ذلك مع قول مالك يجوز بقدر ما ندموا اليها الحاجة ويختلف ذلك باختلاف
الاحوال فالفا حنة التي لا تبقى اكثر من يوم ولا يجوز شرط اختيار فيها اكثر من يوم والقرينة
التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة يجوز شرط اختيار فيها اكثر من ثلاثة ايام ومع
قول احمد والشافعي يوسف ومحمد ثبت من الخيار ما يتفقان على شرطه كالا لاجل فالاول
فيه تشديد يتبعه للادلة الصحيحة في ذلك والثاني فيه تخفيف والثالث محقق
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الثاني** والثالث راجع الى اجتهاد المجتهدين
بحسب اختلاف مراتب الناس في تقويم امور الدنيا وهو ايضا عليهم ورويتهم الخط
الاوفر لا خيم ولا انفسهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة ان اختيارا اذا شرط الى الليل لم يدخل الليل في اختياره مع
قول اي حنيقة انه الليل يدخل في ذلك فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
وتوسعة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
بلزوم البيع اذ مضت مدة اختيار من غير اختيار فسخ ولا اجازة مع قول مالك
انه البيع لا يلزم بمجرى المدة بل لا بد من اختيار او اذارة فالاول محقق والثاني
فيه تشديد واختياط للدين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة بفساد البيع اذا باعه سلعة وشرط انه اذا لم يقبضه الثمن
في ثلاثة ايام فلا يقع بينهما وذلك لفساد الشرط وكذلك القول فيما اذا قاله البا
بعنك علي اني ان اردته عليك الثمن في ثلاثة ايام فلا يقع بينهما مع قول اي
حنيقة بفساد البيع ويكون القول الاول لاجل اثبات خيار المشتري وحده ويكون
الثاني لاثبات خيار البايع وحده وكذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يلزم تسليم
الثمن في مدة اختياره مع قول مالك انه يلزمه فالاول في المسيلتين مشدد وقوله
اي حنيقة فبهما محقق والاول في المسئلة الثانية محقق والثاني فيها مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهرة في كتب الفقه
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان لمن ثبت له اختيار فسخ البيع في حضور
صاحبه وفي غيبته مع قول اي حنيقة ليس له فسخه الا بحضور صاحبه فالاول
فيه تخفيف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه الاول** ان
صاحبه لما رضي لا خيمه بالخيار فكان اذن له في الفسخ متى شا فلا يحتاج الى حضور
عند الفسخ **ووجه الثاني** انه قد يبدو له عند حضور غيره ذلك فزاعى ابو حنيقة
الاختياط في صحة الفسخ ويصح حمل الاول على حال الاكابر الذين يرون لا خيم الخط
الاوفر وحمل الثاني على حال من كان بالعند من ذلك **ومن ذلك** قول
اي حنيقة والشافعي انه اذا شرط خيار مجهول في البيع بطل الشرط والبيع مع
قول مالك يجوز ويغيب له مدة مدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول احمد

ف

يع

بمعنىها ومع قول ابن ابي ليلى ببيعة البيع وبطلان الشراء فالاول مشدد والثاني خفيف
 فيه تخفيف والثالث محقق والرابع مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول فساد البيع والشراء بفساد الشرط ووجه قوله ما لك ظاهر
ووجه قوله لا احد ببيعةها ما قام عنده من طريق الاجتهاد ووجه قوله
 بن ابي ليلى ان البيع قد انققد بالصفة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط
 الفاسد ثم ان هذا كله راجع الى اجتهاد المجتهدين فاني لم ار له دليلا ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة ان من له الخيار اذا مات ينتقل الحق الى وارثه
 مع قول ابي حنيفة ان الخيار سقط بموته وفي الوقت ينتقل الملك فيه الى المشتري
 في مدة الخيار وان كان الميت البايع وتوجيه ذلك مذكور في كتب الفقه تفصيلا
 وتعاريفه فلا نظير يذكره **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجوز
 للمبايع وطى ابيه في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع قول احمد انه لا يلج
 وطىها للمبايع ولا للمشتري فالاول محقق والثاني مشدد **فرجع الامر الى**
 مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه انتقام ملك البايع عن ايجارته لم يثبت الا بانقضاء
 مدة الخيار فكانها لم تخرج عن ملكه **ووجه** امتناع المشتري من الوطى توقف
 حله على الاستبراء ولم يوجد **ووجه** قوله لا احد كونه الوطى لا يجوز الاقدام عليه الا
 مع تحقق صحة الملك ولم يوجد ذلك مدة الخيار فافهم ذلك واسه تعالى اعلم
باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز
 اجمعوا على صحة بيع العين الظاهرة وانفقوا على انه لا يجوز بيع ام الولد خلافا
 لداود وبه قال علي وابن عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر
 على تسليمه كالطير في الهوي والسمك في الماء والعبد الابن عمر رضي
 الله عنهما في قوله يجوز بيع الابن وعن عمر بن عبد العزيز وابن ابي ليلى انهما
 اجازا بيع الطير والسمك في بركة عظيمة وان اخرج في حدة الى مونة كثيرة
 واجمعوا على صحة بيع السمك وكذلك فارتد ان انفصلت من حي وانفقوا
 على ان لبن المرأة طاهر وانفقوا على جواز شراء المصحف وانما اختلفوا
 في بيعه **هذا ما وجدته من مساهل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا**
فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد انه لا يجوز بيع العين الخمسة في
 نفسها كالكلب والخنزير والحمير والسرحين فان تلف الكلب وتلف فلا قيمة
 له وكذلك لا يبيع عند الثلاثة بيع النخس ولو غسل بالماء قول ابي يوسف
 انه يجوز بيع الدهن النخس ولو لم يغسل ومع قوله ايضا يبيع بيع الكلب
 والسرحين وان يوكل المسلم ذميا في بيع الحمير والبيد وفي اتباعهما ومع قوله
 بعض اصحابنا ان جواز بيع الكلب مطلقا وقوله بعضهم انه مكروه ومع

قوله

قوله بعضهم يجوز بيع الكلب المأذون في مسأكه فالاول مشدد والثاني خفيف
 والثالث محقق والرابع فيه تشديد والخامس مفصل ولكل من هذه الأقوال وجه
 بحسب اجتهاد صاحبها مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع السرحين بخلاف
 الحمير ويصح حمل قوله ابي يوسف انه يجوز للمسلم ان يوكل ذميا في بيع الحمير على كونه
 كان يرى ان الوكيل غير سفير محض واكدت انما لعن بايعها وهو هذا الذي لا يملك
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز بيع المذبره مع قوله ابي حنيفة انه
 لا يجوز اذا كانه التذير مطلقا فالاول محقق والثاني مشدد **فرجع الامر الى**
 مرتبة الميزان **والاول** خاص بالاصاغر الذين قد يجتاجون الى ثمن المذبر بعد التذير
 فيكون توسع الائمة عليه جواز بيع المذبر وصرف ثمنه في ضرورته رحمة به وذلك
 اخف من عتق المذبر **ووجه** الثاني ان ابط المذبة مع اسه تعالى بالتذير لا يجوز
 الرجوع فيها وهو خاص بالاكابر من الاولياء والامراء فافهم **ومن ذلك**
 قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قوله ابي حنيفة انه لا يجوز بيعه
 ما لم يتقبل به حكم حاكم اذ يخرج الوقف مخرج الوصايا فالاول مشدد والثاني
 فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاكابر كافي المسئلة
 قبلها والثاني خاص بالاصاغر فكان يجوز له الرجوع عن وصيته فكذلك يجوز
 له الرجوع عن وقفه لا سيما ان احتاج اليه ولم يحكم فيه حاكم **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحمد يجوز بيع ابن المرأة مع قوله ابي حنيفة وما لك امه
 لا يجوز بيعه فالاول محقق والثاني مشدد **ووجه** الاول دخول بيعه في
 ضمن قوله تعالى فان ارضعن لكم فانهن اجورهن اي ثمن لبنهن واجرة
 حضائنهن للطفل فقوله تعالى فانوهن اجورهن من مودن ببيعة **ووجه**
 الثاني انه لا يحتاج الى لبن الاممينة في العادة الا لادميون ومن المعروف ان
 تستفي المرأة لبنها لولد اجنبا المسلم بلا ثمن لسرف النوع الانساني **ومن**
ذلك قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لا يجوز بيع دور مكة لكونها
 تحت صلحاء مع قوله ابي حنيفة واحمد في اصح روايتيه انه لا يبيع بيها ولا
 اجارتها وان فتحت صلحاء فالاول محقق والثاني مشدد **فرجع الامر الى**
 مرتبة الميزان **ووجه** الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقبا لا يبيع
 دوره لما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم وعلي والعباس الى المدينة **ووجه**
 الثاني ان مكة حرة الله تعالى اخاصة فلا ينبغي بيعها ولا اجارتها كما لا يجوز
 بيع المسجد ولا اجارته اذ يباع الله تعالى ان يرى العبد له ملكا مع الله تعالى
 في حضرته على الكشف والشهود فانما البيع انما شرع بالاصالة المبررة هو في
 حجاب لم يشهد الا الله ولوان ذلك احتجاب رفع فلم يبيع ولذلك قال بعض



الموصوفة ان الانبياء والاولياء اذ كانوا عليهم لرفع حجابهم فلا يشهدون لهم مع اسرارها
انتهى وان كان الجهم وورع علي خلافة اذ لا بد من اجراء الاحكام على العبد من حيث
الجزء البشري فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي في ارجح قوليه انه لا يبيع
بيع ما لا يملكه بغير اذن مالكه . مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي روايتيه
انه يبيع وتوقف علي اجازة مالكه وهو القدير من قول الشافعي بخلاف الشرا
فانه لا يوقف علي اجازة عند ابي حنيفة . ومع قول مالك انه يوقف المبيع
والشرا علي الاجازة . فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر فان الاجازة تلتحق
ذلك ببيع ما يملكه حال العقد كما ذلك بتقديم وتأخير **ومن ذلك**
قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ما لم يستقر ملكه عليه مطلقا
فيلقبه عقارا كان او منقولا . مع قول ابي حنيفة يجوز بيع العقار قبل
القبض . ومع قول مالك انه لا يجوز بيع الطعام قبل القبض واما ما سواه
فيجوز . مع قول احمد ان كان المبيع مكبلا او موزونا او معدودا لم يجوز بيعه
قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز . فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
والرابع فيه تفصيل **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول نهي الشارع
عن بيع ما لم يقبض **ووجه** الثاني ان العقار لا يخاف تغيره غالبا بعد وقوع
البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التغير علي الطعام بخلاف ما سواه
ووجه قول احمد سهولة قبض المكبل والموزون والمعدود فلا يتقدر عليه
القبض **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان القبض في المنقول يكون
بالنقل وفيما لا ينقل كالعقار والثمار علي الاشجار بالتعليق . مع قول ابي
حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتعليق ووجه القولين ظاهر اما الاول
فلان المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه يحصل بالانقل بخلاف العقار
ووجه الثاني ان البايع اذا اخلي بين المشتري وبين المبيع فقد مكنته تحصيل
النقل من العرض بذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يبيع
عبد بجهولتكعي من عبده او ثوب من ثوب . مع قول ابي حنيفة انه يجوز بيع
عبد من ثلاثة اعبدا وثوب من ثلاثة ثواب بشرط اختيار دون ما زاد علي الثلاثة
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان ووجه
القولين ظاهر لان شرط الخيار في الامر الي الرضي فكان المشتري رضي بالعب
ان كان هناك عيب **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في ارجح القولين
انه لا يبيع مع العبد الغائبة عن العاقدين ولم توصف لهما . مع قوله ابي حنيفة
انهما تصح ويثبت للمشتري الخيار عند الروية وبه قال احمد في اصح الروايتين

عنه واختلف اصحابه ابي حنيفة فيما اذا لم يذكر احسن والوع كقوله بغيرك ما في كتي
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان وبيع حمل الاول
علي بيع ما يغلب فيه التغير بين مدة العقد والروية والثاني مالم يغلب تغيره
وبتفاه بعض الشافعية **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يبيع ببيع
الاعمى وشراؤه واجارته ورهنه وهبته ويثبت له الخيار اذا المسد . مع قول الشافعي
في ارجح قوليه انه لا يبيع ببعده ولا شراؤه الا اذا كان راي شيا قبل العمى مما لا يتغير كالخبر
فالاول مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
حديث انما المبيع عن تراض وقد رضي العمى بذلك **ووجه** الثاني قصور
الزعمي عن اراك الجيد والرودي فربما ندم اذا اخبره الغير برادة لونه مثلا وحينما
الي زده مع احبوا وانجمل **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يبيع بيع البيا
في قصره الا علي . مع قوله ابي حنيفة بجوازه . فالاول مشدد خاص باهل الورع والثاني
مخفف خاص بعامة الناس **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة بصحة بيع الخطئة في سنبلها . مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه
لا يبيع . فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالاكابر . فرجع الامر
الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يبيع النخل في كوراته
ان شاهده . مع قوله ابي حنيفة انه لا يجوز بيع النخل . فالاول مخفف خاص بالعلمة
والثاني مشدد خاص بالاكابر . فرجع الامر الي مرتبتي الميزان وطريق الانسان في
في الاستناع به ان يتهم من صاحبه وذلك لانه لا ينضب بعد ولا وزن ولا كيل
تخرج عن موضوع المبيعات **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز
بيع اللبن في الضرع . مع قول مالك يجوز بيعه ايا ما معلومة اذا عرف قدر حلا
فالاول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك والثاني مخفف لتساع غالب النبا
به ايا ما معلومة غالبا بل رايها من يساع بلين بقوته الشرو والتر بطريق الاباحة
اول الائمة والاول خاص بالاكابر من اهل الورع والثاني خاص بالعلمة حيث
طابت به نفس البايع **ومن ذلك** قول الائمة بانه لا يبيع المصحف من غير
كراهة . مع قول الشافعي واحمد في احدي قوليه بانه يبيعه ويصرح به قيم يجوز به
بالتحرير . فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المبيع حقيقة انما
هو الجلد والورق واما القرآن فليس هو حال في الورق **ووجه** الثاني انه
لا يفتل انفعالا لالفاظ عن المعاني فكله البيع لمعاني دخول القرآن في ضمن ذلك
تخيلا لاسيما وقد جعله اهل السنة واجماع حقيقة كلام الله وان كان النطق
به واقعا فافهم واكثر من ذلك لا يقال ولا يسطر في كتاب **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه يبيع العنب لخاصر الخمر مع الكراهة . مع قول احمد بعدم

قلا

بها
س

العتقة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الاول ان المقاصد هي التي
 يواخذ العبد بها واما الوسائل فقد يحال بين العبد وبينها فلذلك كان يبيع
 العنب لمن يريد بعصره فمرا غير حرام لعدم تحققنا انه يتمكن من عصرها وكان الحسن
 البصري يقول لا بأس ببيع العنب لخاصة الخمر وكان سفيان الثوري يقول بيع الحلال
 لمن شئت ووجه الثاني سد الباب لان ما يتوصل به الى الحرام فهو حرام ولو بالنقد
 كما لو نظر انسان الى ثوب موضوع في طاق علي طن انه اجنبية فانه يحرم عليه ذلك
 فافهم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بتحرير اجرة ضرب الفحل مع قوله
 مالك يجوز اخذ العوض علي ضرب الفحل فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة بجواز التفريق
 بين الاخوين في البيع مع قول اي حنيقة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني
 مشدد ووجه حصول التاذي لكل منهما فهو يشبه التفريق بين الامم ودولها
 قبل البلوغ فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه اذا باع عبدا بشرط العتق صح البيع مع قول اي حنيقة في المشهور انه لا يبيع
 ووجه الاول ان الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني الاخر
 بالاحتياط والعموم له فيه صلي الله عليه وسلم من بيع بشرط فلم يستثن العتق
 فيما ظفربه قائل هذا القول من الحديث والانسان متبع ما هو مشدد فافهم
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بتحرير التفريق في البيع بين الامم والولد
 قبل البلوغ مع قول اي حنيقة بصحة البيع مع تحرير التفريق قبل البلوغ
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
باب تفريق الصنفين وما يفسد
البيع اتفقوا على انه لو باع عبدا بشرط الوالة لم يصح وعن الاصطفي من
 اصحابنا انما يبيع البيع ويبطل الشرط نظير ما قاله الحسن وابن ابي
 ليلى والتخعي ان لو باع دارا بشرط ان يسكنها البائع انه يجوز البيع ويفسد
 الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
باب الربا
 اجمعوا على ان الاعيان المنصوص على تحرير الربا فيها ستة الذهب والفضة
 والبر والاشعير والتمر والزبيب والماء اذا علمت ذلك فقد اجمع المسلمون
 كلهم على انه لا يجوز بيع الذهب بالذهب متفردا او الورق بالورق متفردا او مترا
 ومضروبا او حليها الا مثلا بمثل وزنا بوزن بدا بيد ويحرم سنية واتفقوا
 على انه لا يجوز بيع الكنطرة بالكنطرة والاشعير بالاشعير والتمر بالتمر والماء بالماء
 اذا كان بغير الا مثلا بمثل وبدا بيد ويجوز بيع التمر بالماء والماء بالتمر

متفصيلين بدا بيد **باب ما وجدته من مسائل اجماع والاتفاق واما ما اختلفوا**
فيه فمن ذلك قول الشافعي العتقة في تحرير الربا في الذهب والفضة كونهما من الاعيان
 او من جنس الاثمان مع قول اي حنيقة ان عتقة الربا فيهما كونهما موزونا جنس
 فيجزم الربا في سائر الموزونات واما العتقة في البر والاشعير والتمر والزبيب في
 القول اجد يد للشافعي في كونهما مطعومة فيجزي الربا في الماء العذب والادهان على
 الاصح وقال في القديم انها مطعومة او مكيلة او موزونة وقال اهل الظاهر
 الربا غير معلل وهو محصور بالمنصوص عليه فقط وقال ابو حنيقة العتقة فيها
 كونهما مكيلة في جنس وقال مالك العتقة الفوت وما يصلح للفوت في جنس
 وعن احمد روايتان احدهما كقول الشافعي والثانية كقول اي حنيقة وقال
 ربيعة كلما تجب الزكاة فيه فهو ربي فلا يجوز بيع بغير بيعه وقال جماعة
 من الصحابة ان الربا بالنسيئة فلا يجرم التفاضل انتهى وتوجيه هذه الاقوال ظاهر
 عندنا **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع الدراهم المغسوشة
 بعضها ببعض ويجوز ان يشتري بها سلعة مع قول اي حنيقة انه ان كان
 الغش قليلا جاز به فالاول مشدد خاص باهل الورع من قاعة مدعجوه ودرهم
 والثاني مخفف خاص بغامة الناس فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي انه لا ربا في احدى الرصاص وما اشبهها لان
 العتقة في الذهب والفضة النسيئة كما مر مع قول اي حنيقة واحد في ظاهر
 الروايتين ان الربا يتعدى الى الخحاس والرصاص وما اشبهها فالاول
 مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 تفصيل الشارع الذهب والفضة بالذكور في الربا دون غيرها ووجه
 الثاني انما في احدى الرصاص الخحاس بما في اجنبية الصنفين وتوزع عافيتهم فيها
 المحاول والمماثلة والتقاء بعض قبل التفريق اذا باع جنسا بجنس **ومن**
ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان بكم جنسه ومع قول اي حنيقة
 ان ذلك جائز فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
 الاول النظر لعتة النسيئة ووجه الثاني عدم النظر اليها فلا يكون عتق الحيوان
 من جنس اللحم الا اذا ذبح وما لم يذبح فهو جنس اخر **ومن ذلك** قول مالك
 والشافعي علي انه لا يجوز بيع دقيق الكنطرة بمثله مع قول احمد يجوز به ومع
 قول اي حنيقة انه يجوز بيع احدىهما بالآخر اذا استويا في النعومة والخصومة
 فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فخرج الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه القول في ذلك كالوجهين في المسألة قبلها في النسيئة وعدمها
باب بيع الاصول والثمار

اتفقوا على انه يدخل في بيع الدار وكل بنا حتى حمامها الا المنقول كالدلو والبكرة
والسروير وتدخل الابواب المنصوبة وحلقتها والجاناني والرق والسلم المسمران
وكذلك اتفقوا على انه اذا باع غلاما او جارية وعليها ثياب لم يدخل في البيع
وكذلك اتفقوا على انه لا يدخل في بيع الدابة الحبل والمنقود والجمام وكذلك
اتفقوا على انه اذا قال بعتك عمرة هذا البستان مع وعن الاوزاعي انه لا يصح
هـ ما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق **واما ما اختلفوا فيه**
فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع ثوبا عليه طلع مؤثر دخل في
البيع او غير مؤثر لم يدخل مع قول ابي حنيفة انه يكون للبائع بكل حال ومع قول
ابن ابي ليلى ان الثمرة للمشتري بكل حال فلا يصل مفصل والثاني والثالث فيشه
نشد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الشق الاول من قول الائمة
الثلاثة ان الطلع قد صار ظاهرا مرئيا فدخل في البيع كبقية الثمن فليس الشق الثاني
ووجه قوله ابي حنيفة ان البيع وقع على جملة الثمن فمثل طلعها سواء ظهر
ام لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول ابن ابي ليلى واسه اعلم **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه اذا باع الثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع
مع قول مالك انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي
الميزان **ووجه** الاول ان العقد اشتمل على معلوم ومجهول فلا يخرج منه
ثاني وجهنا محجة العبد لا يخرج من الشجر **ووجه** الثاني العمل بحسن الظن باسه
ثاني وجهنا محجة العبد لا يخرج من الشجر من الثمن المقابل للذي يخرج اياه ثانيا
من الثمرة ونظير ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع شجرة اعمت منها لم يصح
مع قول مالك انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول عسر تخليص ذلك الغصن من غير زيادة ولا نقص
من مجاوزة الاعضاء وهو خاص بالاكابر من اهل الورع **ووجه** الثاني المسامحة
بمثل ذلك عادة فصح استثناء الغصن واسه اعلم

باب بيع المصراة والرد بالعيب

اتفق الائمة على ان التصريخ في الابل والبقر والغنم على وجه التذليس على
المشتري حرامه وكذلك اتفقوا على ان البائع اذا قال للمشتري اسك المبيع
وحدارث العيب لم يحرم المشتري على ذلك واذا قال المشتري لم يحرم البائع
وكذلك اتفقوا على ان المشتري اذا قال البائع نسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه
من الرد خلافا لمحمد بن الحسن واتفقوا على انه اذا اشترى عبدا على انه كافر
فخرج مسلما ثبت له الجنازة واتفقوا على انه اذا ملك عبدا مالا او باعه
وقلنا انما العبد ملك لم يدخل ماله في البيع الا ان يشتريه المشتري وقال

وقال الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعا له وكذا لو اعتقد وحكي
ذلك عن مالك **هـ** ما وجدته من مسابيل اتفاق الائمة الاربعين **واما**
ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة ثبت الخيار في بيع المصراة
مع قول ابي حنيفة بعدم ثبوت فيه فالاول مخفف على المشتري مشدد على
البائع والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول وقوع
التذليس من البائع مخفف عن المشتري دون **ووجه** الثاني ظاهر وهكذا
القول في سائر ما شد فيه العلم لان قصد هم التفسير من الوقوع في الخوف
على بعضهم بعضا ومن رواية الخط الاوفى لا نسفهم دون اخوانهم **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة واحمدان الرد بالعيب على التراخي مع قول مالك
والشافعي انه على الفور فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين لا خوف عندهم
على احد من يعاملهم ولا يرجون انفسهم على اخيهم والثاني مشدد خاص بالاصا
الذين يرون الخط الاوفى لا نسفهم ولا يكاد احد منهم يرى الخط الاوفى لا خي
ثم تغير الحال عليه بعد ذلك فكان اشترطا الفور بقا حوط لدينهم فافهم
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا حدث بالمبيع عيب بعد قبض
المبيع والتمس لم يثبت الخيار للمشتري مع قول مالك ان عهدة الرقيق الى
ثلاثة ايام الا في الجذام والبرص والجنون فان عهدة الى ستة فيثبت
له الخيار اذا مضت الستة فالاول مخفف على البائع مشدد على المشتري
وبدجات الاحاديث والثاني مفصل **ووجه** التفصيل في الشق الاول من كلام
مالك الجري على قاعدة الخيار في المبيع ووجه في الشق الثاني من كلامه
القياس على ما قالوه في باب خيار النكاح في العنة فانهم ضربوا المفاهاك
ستة وايضا فان اقل مدة يزول فيها الجذام والبرص والجنون اذا طرا
مدة ستة وهناك يبين انه يستحكم فيثبت به الخيار واسه اعلم

باب البيوع المنهي عنها

اتفق الائمة على تحريم بيع الحاضر للبادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه
وكذلك اتفقوا على تحريم احتكار الاقوان وهو ان يبتاع طعاما في الغلا
ثم يملكه ليزداد ثمنه وكذلك اتفقوا على تحريم البعش وعلى تحريم بيع
الكابي بالكابي وهو بيع الدين بالدين **هـ** ما وجدته من مسابيل اتقا
واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من اعترى بالبعش
واشترى فشرأوه صحيح وان اشترى الغاراه مع قول مالك بطلان الشراء فالاول
مشدد في تحريم البعش فقط دون الشراء والثاني مشدد فيهما **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ان التحريم لا يخرج عن عين المبيع **ووجه**

غره

ق

الثاني شدة التقير من الوقوع في مثل ذلك سد الباب الجش المنهي عنه كما اشار
 اليه حديثنا انما البيع عن تراض انتهى اذ لو اطلع المشتري على ان المبيع لا يسوي
 الثمن مع تلك الزيادة التي خدعه بها الناجش بما اشتراه **ومن ذلك**
 قول الشافعي يجوز بيع الغنبة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بثمن الى
 اجل ثم يشتريها من مستتر ليقاقد راباقل من ذلك مع قولنا في حنيقة
 ومالك واحمد بعدم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالعوام والثاني
 مشدد خاص بالكابر من اهل الورع فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان كلامنا المبيع والمشتري باع واشترى مختارا وظاهر الشريعة
 تشهد لها بالصحة **وجه** الثاني مراعاة الباطن في غش المشتري
 الثاني وموافقته على فعل السفها والله اعلم **ومن ذلك** قولنا في حنيقة
 والشافعي بتجريم التعجير مع قوله مالك انه اذا اخاف واحد من اهل
 السوق بزيادة او نقصان فيقال له اما ان يبيع بسعر السوق واما ان
 تنزل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **وجه** الاول سد باب التحكم على الناس في اموالهم التي اباح الحق
 تعالى لهم التصرف فيها كيف شاؤوا ولو كثرت الفائدة وهو خاص بالاماعر
 الذين غلب على قلوبهم حبه الدنيا وهم اكثر الناس في كل زمان **وجه**
 الثاني سد باب الخوف والجور على الناس الوارد ذمة في الشريعة في نحو حديث
 لا يكل ايمان احدكم جنيح لاجنه ما يحب لنفسه وهو خاص بالكابر الذين
 لم يغلب عليهم حب الدنيا او ظهر همهم من محبتها المذمومة بالكلية والله
 اعلم **ومن ذلك** قولنا لا يمتد الثلاثة ان يبيع المكره لا يبيع مع قولنا في
 حنيقة انه ان كان المكره له هو السلطان لم يبيع البيع او غير السلطان صح
 ثم ان سعر السلطان على الناس فباع رجل متاعه وهو لا يريد بيعه فهو
 مكره فالاول مشدد والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم يفرق بين اكراه السلطان وغيره
وجه الثاني ضعف جانب غير السلطان عن فعل ما يبيع به الاكراه وسهولة
 رده عن اكراهه بالشرع او السياسة بخلاف السلطان المعظم فان القاضي
 وغيره يعجزون عن رده اذا اكره احد من رعيته سيما ان تطرنا لكونه
 اتم نظرا من رعيته واكثر شفقة فرجاء في المصلحة في اكراه شخص على
 بيع ماله والله اعلم **ومن ذلك** قولنا في حنيقة ومالك يجوز بيع
 الكلب مع الكراهة فان بيع كلب لم يفسخ البيع ان امكن الانتفاع به
 عندهما وقال الشافعي واحمد لا يبيع بيع الكلب بوجه من الوجوه

ولا قيمة له ان قتل او ائلف **فالاول** مشدد **والثاني** مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان النهي عن ثمنه لا يلزم منه عدم صحته ببعده
 نظير ما ورد في كسب الحجام فان الحجامنة جائزة وكسبها مكروه **وجه** الثاني
 ان النهي عن اكل ثمن الكلب يقتضي عدم صحته ببعده لندور الحاجة الى بيعه لكونه
 الكلاب في كل عصر مع قول جمهور الامية بنجاستها وجنتها وامر الشارع بالفصل
 من فضلا لقاسم مرات احدها من التراب ويصح حمل القولين على خالين فمن
 احتاج الى كلب لما سية او حراسة داره فله شراؤه ومن لا فلا والله اعلم
باب بيع المراجعة
 اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورة المشاورة ولكن كره ذلك بن عباس وابن
 عمر ولم يجوزهما سحاق بن راهوية وكذلك اتفقوا على انه اذا اشترى ثمن موجد
 لم يجوز بطلاق بل يحب اليان وقال الادريجي يلزم العقد اذا اطلق وثبت الثمن
 في ذمته موجد لا وقال الامية المراجعة يثبت للمشتري الجنازة اذا لم يعلم
 بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فمن بين مخفف ومشدد على البائع او على المشتري
 بحسب مداركهم والله اعلم **باب اختلاف**
المتبايعين وهلاك المبيع اتفق الامية على اربعة رضى الله عنهم على انه اذا حصل
 بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا يمتد تحالفهما **من** اما وجهه
 من مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام
 الشافعي انه يبيد ايمن البائع مع قولنا في حنيقة انه يبيد ايمن المشتري فالاول
 مشدد على البائع والثاني مخفف على البائع ووجه كل من القولين ان احدهما
 قصدا لحظ الاوفر لنفسه دون اخبه وكذلك غلظ الامية عليه بالبداءة باليمين
 فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك واحمد في احدي روايتهما ان المبيع
 اذا كان هالكا واختلفا في قدر ثمنه تحالفوا ففسخ البيع ورجع بقيمة المبيع ان
 كان متقوما وان كان مثليا وجب على المشتري مثله مع قولنا في حنيقة
 انه لا تحالف على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر واثور والقول
 قول المشتري بكل حال وقال الشعبي وابن شريح ان القول قول البائع **فالاول**
 مشدد وقولنا في حنيقة مخفف لعدم وجود العين التي تحالفوا عليها ووجه
 قولنا في ثور و زفر ان المشتري بعد الظاهر ووجه قول الشعبي وابن شريح
 ان البائع هو المالك الاصلي فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي في اصح الاقوال انه اذا باع عينا بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال
 البائع لا اسلم المبيع حتى اقتبس الثمن وقال المشتري في الثمن مثله ثم ان
 البائع يحجر على تسليم المبيع ثم يحجر المشتري على تسليم الثمن مع قولنا في

حنيقة ومالك ان المشتري يجبر اولاً . فالاول مشدد على البائع لكون اصل البيع
 له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرعاً من البائع **فرج** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان المبيع اذا تلف بافة سماوية
 قبل القبض انفسح البيع . مع قول مالك واحمد ان المبيع اذا لم يكن مكبلاً ولا
 موزوناً ولا معدوداً فهو من ضمان المشتري . فالاول مشدد على البائع والثاني
 مشدد على المشتري . فرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان المبيع
 لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق الثمن لعدم الثمن **ووجه** الثاني ان
 البائع اذن له في قبضه فكانه من حين باع باللفظ او بالمعاطاة صار في يد
 المشتري وجازته ولو لم يقبضه **ومن ذلك** قول الشافعي ومالك
 والشافعي ان المبيع اذا تلف البائع انفسح كالتلف بالاقة . مع قول احمد
 ان المبيع لا ينفسخ بل على البائع فيمتهن ان كان متقوماً ومثله ان كان مثلياً
 فالاول مشدد في النسخ والثاني مشدد في الغرم . فرج الامر الى مرتبة
 الميزان . **ووجه** الاول ان التلف حقيقة هو اسه تعالى فكانه تلف بافة
 سماوية فلا غرم عليه من قيمة او مثل واحمد نظراً الى ان البائع برز منه الفعل
 فعليه القيمة او المثل وان كان فعل البائع من جملة افعاله تعالى فان له
 الفعل بلا واسطة والفعل بالواسطة فافهم **ومن ذلك** قول الشافعي
 والشافعي في اصح قوليه ان المبيع اذا كان ثمرة فتلفت بعد التحلية انما من
 ضمان المشتري . مع قول مالك ان كان التلف اصل من الثلث فهو ضمان
 المشتري او الثلث فما زاد فهو من ضمان البائع . ومع قول احمد انما ان تلفت
 بامر سماوي كانت من ضمان البائع او بنهب او سرقة فمن ضمان المشتري
 فالاول مشدد بالضمان على المشتري لانه المقصود في القبض بعد التحلية
 والثاني مفصل وكذلك الثالث **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول من كلام مالك ان النقص اذا كان اقل من الثلث يحتمل المشتري عادة
 بخلاف الثلث فاكثر فانه لا يحتمل **ووجه** الشق الاول في كلام احمد ان
 التلف بالامر السماوي بعد التحلية كالتلف بعد القبض فكان من ضمان البائع
ووجه الشق الثاني في كلامه ان التلف بعد التحلية كالتلف بعد القبض
 فكان من ضمان المشتري فان البيع قد صح قبل التلف وانما القبض من تمام
 البيع وكاله لا غير فتأمل **كتاب السلم والقرض**
 اتفق الامة على ان السلم بيع بسنة شرط ان يكون في جنس معلوم بصفة
 معلومة ومقدار معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار راس المال وتسمية
 مكان التسليم اذا كان له له مونة لكن ابو حنيفة يسي هذا التتابع شرطاً

وباقي الامة يسمونه لازماً وكذلك اتفقوا على جواز السلم في المكيلات والموزون
 والمدروحات التي تقبض بالوصف وكذلك اتفقوا على جواز السلم في المعدروحات
 التي لا تتفاوت احادها كالجوز والبيض لانه رواية عن احمد وكذلك اتفقوا
 على ان القرض مندوب اليه وعلى ان من كان له دين على انسان الى اجل فلا
 يحل له ان يضع عند بعض الدين قبل الاجل ليحمله الباقي وعلى انه لا يجوز
 له ايضا ان يعجل له قبل الاجل بعضه عينا وبعضه عرضاً وعلى انه لا بأس
 اذا حل الاجل ان ياخذ منه البعض ويسقط البعض او يورثه الى اجل اخر
هـ اما وجدته من مسائل الاتفاق . واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
 قول الشافعي حنيقة لا يجوز السلم فيما يفاوت كالرمان والبطيخ لا وزن ولا عدد
 قال احمد مع قول مالك يجوز ذلك مطلقاً . ومع قول الشافعي يجوز وزناً
 ومع قول احمد في اشهر روايته انه يجوز مطلقاً عدد اقال احمد وما اصله
 الكيل لا يجوز السلم فيه وزناً وما اصله الوزن لا يجوز السلم فيه ككيل الاول
 مشدد وما يل الى الورع والثاني مخفف ما يل الى الترخيص ولكل منهما رجال
 والثاني مفصل فيه نوع تخفيف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي انه يجوز السلم حالاً وموجلاً . مع قول الشافعي حنيقة ومالك لا
 انه لا يجوز السلم حالاً بل لا بد فيه من اجل ولو مدة يسيرة . فالاول مخفف
 بترك الاجل والثاني مشدد . فرج الامر الى مرتبة الميزان . **ووجه** الاول
 بان السلم في اصله بيع والبيع يجوز حالاً وموجلاً فكذلك السلم . **ووجه**
 الثاني انه بيع عيني في الذمة الغالبة فيه التاجيل فانصرف الحكم اليه
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد وجهور الصحابة والتابعين
 انه يجوز السلم والقرض في الحيوان كالحق والبهائم والطيور ما عدا الجارية
 التي يحل للمقترض . مع قول الشافعي حنيقة انه لا بيع السلم في الحيوان ولا اقتراضه
 ومع قول المزني وابن جرير الطبري جواز قرض الاما اللواتي يجوز للمقترض
 وطهين . فالاول مخفف على الناس وقول الشافعي مشدد وقول المزني وابن
 جرير مخفف **فرج** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول صحة الاحتاد
 فيه **ووجه** الثاني سرعة موت الحيوان او اباقة او اضلاله ويعسر وجود
 مثله ليرده اليه فان المثلية في مثل ذلك عزيزة والوجود المأمور به شرعاً
 لا يسهل غالب الناس به **ووجه** الثالث استبعاد وقوع المقترض في
 وطى الجارية من غير ملك البضعة على القول بعدم الملك بالقبض فهو محمول
 على حال الاكابر من اهل الدين كما ان مقابلته محمول على حال رعا الناس
 فافهم **ومن ذلك** قول مالك يجوز السلم الى اخصاد والشيزوز والمهرجا

وفتح النصارى والحداد . مع قولنا في حنيقة الشافعي واحمد في اظهار روائسهم
 ان ذلك لا يجوز . فالاول محقق خاص بالاصاغر او بالحاجات والضرورات
 والرخص والثاني مشدد خاص باهل الاحتياط والورع ورؤية الخط الاول
 لمن عاملهم فلا يحتاج مثل هؤلاء الي تعيين اجل علي التخييد بل هم مع اخوانهم
 المسلمين علي الراحة طهر بخلاف الاصاغر الذين يرون الخط الاول في انفسهم
فرجع الامر الي مرتبة الميزان فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الامامة
 الثلاثة انه يجوز السلم في السلم . مع قولنا في حنيقة ان ذلك لا يجوز . فالاول
 محقق لسنة حادثة غالب للناس اليه وطول املمهم وان احدهم يعيش الي
 وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يزهدون في كل
 اللحم ويقصر املمهم . فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في
 حنيقة الشافعي بانه لا يجوز السلم في الجزء مع قول مالك يجوز السلم
 فيه وفي كل ما سنده الفاره فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل الورع والثاني
 محقق خاص بالاصاغر الذين تمس حاجتهم الي مثل ذلك للتضيوف ونحوهم
فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد
 انه لا يجوز السلم الا فيما كان موجودا عند عقد السلم وغلب علي الظن وجوده
 عند المحل . مع قولنا في حنيقة ان ذلك لا يجوز الا ان كان موجودا من حين
 العقد الي المحل . فالاول فيه تخفيف خاص بالاصاغر الذين تمس حاجتهم الي
 مثل ذلك ويستيق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالاكابر الذين يحاطون
 لاجبهم فربما فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك الي وقت المحل فصار
 المسلم اليه في مشتقة من جهة الوفا بما اسلم اليه فيه . فرجع الامر الي
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا يجوز السلم في الجواهر
 النقيصة النادرة الوجود . مع قول مالك يجوز ذلك . فالاول مشدد
 خاص باهل الورع والثاني محقق خاص بالعوام الذين يرمون انفسهم علي
 مر الشجيرة وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت **فرجع** الامر الي مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيقة الشافعي واحمد بمنع الاسراك
 والتولية في السلم بخلاف البيع . مع قول مالك يجوز ذلك . فالاول مشدد
 خاص باهل الورع الذين يرون دخول العذر في عقد السلم فلا يضمنون
 اليه امرا اخر والثاني محقق خاص بالعوام الذين لا يلتفتون الي مثل
 ذلك . فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه
 القرض اذا اجل يلزمه مع قول الامامة الثلاثة انه لا يلزم التاجيل بل
 له المطالبة بدني شاة . فالاول مشدد خاص بمن يري وجوب الوفا

بالوعد والثاني محقق خاص بمن لا يري وجوب ذلك من العامة **فرجع** الامر
 الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة يجوز قرض الجزء مع قول
 ابي حنيفة ان ذلك لا يجوز بحال . فالاول محقق خاص بالعوام والثاني مشدد
 خاص بالاكابر من اهل الورع الذين يخافون ان يكون ذلك من جملة الربح
 فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اصح الوجهين
 انه لا يجوز قرض الجزء عدد او يجوز وزنا وهو احدي الروايتين عن احمد . مع
 قول مالك انه يجوز بيع الجزء بالجزء تجزيا . فالاول فيه تشديد خاص بالاكابر
 والثاني فيه تخفيف بالعامه . فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحمد يجوز قبول المقرض هدية ممن اقترض منه شيئا واكل
 طعامه وغير ذلك من سائر المتفاعات بمال المقرض اذا جرت عادة
 بذلك قبل القرض ولو لم يجز في قول الشافعي . مع قولنا في حنيقة ومالك
 بحرمته ذلك وان لم يشترطه وحمل الشافعي حديث كل قرض جرت قضاؤه
 رباعلي ما اذا اشترط ذلك فان كان من غير شرط فهو جائز وعبرة الروضة
 واذا اهدى المقرض المقرض هدية جاز قبولها بالاراهنة ويستحب للمقرض
 ان يرد اجود مما اقترض للمحديث الصحيح في ذلك ولا يكره المقرض اخذ
 اتي . فالاول محقق خاص باهل الحاجة من العوام والثاني مشدد خاص
 باهل الورع نظير ما قالوه في هدية القاضي بحكم التفصيل في ذلك **فرجع**
 الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه اذا كان لشخص دين علي اخر
 من جهة بيع او قرض موجد لمدة فليس له ان يرجع في التاجيل بل يلزمه ان يصبر
 الي تلك المدة التي اجلها وكذلك لو كان القرض موجدلا فراد في الاجل وبذلك قال
 ابو حنيفة الا في الجنائية والقرض مع قولنا الشافعي انه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة
 قبل ذلك الاجل الثاني اذا حال ايجوله فالاول مشدد خاص بالاكابر من اهل
 الوفا بالوعد والثاني محقق خاص بعوام الناس الذين يرجعون في اقوالهم
 فرجع الامر الي مرتبة الميزان والحمد لله رب العالمين نعم المولي ونعم النصير .
كتاب الرهن
 اتفق الفقهاء علي ان الرهن جائز في الحضر والسفر وقال داود وهو مختص بالسفر
 ووجه قوله داود ان المسافر كالمفقود فيحتاج صاحبا اليه الي وسقة بخلاف
 الحاضر فان القلب مطمئن من جهة غائبته **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان
 الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامام مالك ان عقد
 الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض وللشعير الراهن علي التسليم . مع قول
 ابي حنيفة والشافعي واحمد انه لا يلزم الراهن الا بقبضه . فالاول مشدد

علي المرتن مخفف علي الراهن والثاني عكسه فيجعل الاول علي كالا اهل الصدق
الذين لا يتغيرون فيما يقولون كالاوليا والعلماء ويجعل الثاني علي من كان
بالصدق من ذلك ممن يريد الحظ الاول لنفسه دون اخيه ولا يختلط لا خونه
فرجع الامر الي مرتني الميزان فتأمل **ومن ذلك** قول الاميعة الثلاثة انه
يبيع رهن المشاع مع قول الي حنيقة انه لا يبيع وسواء عند الثلاثة ان كان مما
يقسم كالغقار او كالعبد هو جائز ووجه الاول كونه مما يبيع ببيع وكما
يبيع ببيع جاز رهنه ووجه الثاني عسر التصرف فيه علي المرتن غالبا
لقلة من يرغب في شراء المشاع ان احتج الي البيع **فرجع** الامر الي مرتني
الميزان فمن الاميعة من راعي الاحتياط للراهن ومنهم من راعي الاحتياط للمرتن
ومن ذلك قول الشافعي ان استدامة الرهن في يد المرتن ليست
بشرط مع قول الي حنيقة ومالك انها شرط فمضى خرج الرهن من يد
المرتن علي اي وجه كان بطل الرهن الا ان ابا حنيقة يقول ان الرهن
اذا عاد بود بعة او عارية لم يبطل فالاول مخفف علي الراهن مشدد علي المرتن
والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول الي حنيقة فرجع الامر الي مرتني
الميزان ولكن الاول خاص بالعوام الذين لا يختلطون لديهم كل الاحتياطات
والثاني خاص بالكابر الذين يختلطون لديهم فان المرتن ما اخذ الرهن
الوسيلة الي تخليص حقه فاذا اخرج من يده فانه لم يرض شيئا فكان المرتن
شرط في رضاه بالرهن سلامة العاقبة وذلك ليحذر بيعه عند الحاجة
ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في ارجح القول انه اذا
رهن عبدا ثم اعتقه فان كان موسرا فقد العتق ويلزمه قيمته يوم عتقه
ويكون رهنا وان كان معسرا لم ينفذ وفي قول اخر لما لك انه ان طرأ له مال
او قضى المرتن ما عليه فقد العتق والا فلا وقال الاميعة احمد ينفذ العتق
علي كل حال لكن قال ابو حنيقة ان العبد الموهون يبيعه في قيمته للمرتن
حالا عسار سيده فالاول والثاني وما وافقه من قول مالك الاخر حنيقة
تخفيف علي المعتق بما فيه من التقصيل والثالث مشدد علي وعلي العبد
وهو قول الي حنيقة **فرجع** الامر الي مرتني الميزان ووجه الاول والثاني
موافقة القواعد الشرعية في التقرب الي الله تعالى من انشراح الصدر بالعتق
بخلاف المعسر فان من لازمه غالبا صعوبة التقرب بعتق عبده لاسيما عند
الحاجة اليه وما لا ينشرح الصدر اليه فهو الي الرد اقرب من القبول ووجه
الثاني يكون السيد هو الذي يلقط بالعتق اختيارا منه والشارع مشوف
الي السقفة والرحمة بالارزاق دليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو مختصر

الصلاة وما ملكك ايمانكم اي حافظوا علي الصلاة واستوصوا بما ملكك
ايمانكم خيرا مع ان القابل بالحكم علي السيد بالعتق قابل بوجوب القيمة
عليه ان كان موسرا وعلي العبد ان كان سيده معسرا كما مر فاذات من حق
المرتن شي واسه اعلم **ومن ذلك** قول الي حنيقة والشافعي واحد
انه اذا رهن شيئا علي مائة ثم اقترضه مائة اخري واراد جعل الرهن علي
الدينين جميعا لم يجزه مع قول مالك بالجواز ووجه الاول ان الرهن لازم
بالدين الاول والعين الموهونة وشيعة من جهة المائة الاولى فلا تكون
وشيعة لدين اخر ووجه الثاني ان المرتن قد يرضي بجعل ذلك عن
الدينين بل له ترك الرهن اصلا لاسيما ان كان الراهن والمرفق من الصالحين
والاصدقا **فرجع** الامر الي مرتني الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
انه لا يبيع الرهن علي الحق قبل وجوده مع قول الي حنيقة انه يبيع فالاول
مخفف خاص بمن يغلب عليه عدم الرشده فحج عليه ان يتصرف في اخراج
ماله لخبر من ليس له عنده حق والثاني خاص بالكابر الذين يتصرفون في
مالهم بحسب ما يرونه احوط لديهم لان الدنيا لا تساوي عندهم ولا جناح لموت
بل لو قدر انه رهن عند اخيه شيئا قبل ترتيب الحق عليه ثم اكله المرتن مثلا
او اتلفه لم يتكدر منه شجرة **ومن ذلك** قول الي حنيقة واحمد ان
الراهن اذا شرط في الرهن ان المرتن يبيعه تحت حلول الدين وعدم دفعه
للمرتن جاز مع قول الشافعي انه لا يجوز للمرتن ان يبيع الموهون بنفسه
بل يبيعه الراهن او وكيله باذن المرتن فان ابي الزمده الحاكم بفضا الدين
او بيع الموهون فالاول مخفف علي المرتن خاص بكل المؤمنين الذين يرون
الحظ الاول فيهم ولا يندمون علي ما يتصرف اخوهم فيه مما فيه براءة ذمته
لهم بل يرون تصرفه في اموالهم كتصرفهم في اموال نفوسهم بالحظ الاول
في الدنيا والاخرة والثاني مشدد خاص بمن كان بالصدق من ذلك فربما
نسب المرتن الي عدم بيعه بالحظ الاول او ببيعه باحسن ثمن فيقع بينهما
التراجع فرجع الامر الي مرتني الميزان **ومن ذلك** قول مالك رحمه
الله انه اذا اختلف الراهن والمرفق في قدر الدين الذي حصل به الرهن
فالقول قول المرتن بيمينه كان قال الراهن رهنته علي خمسمائة درهم وقال
المرفق بل رهنته علي الف وقيمة الرهن تساوي الفار الزيادة الي خمسمائة
مع قول الي حنيقة والشافعي واحد ان القول قول الراهن فيما يدكر مع
عينه من الف او خمسمائة درهم فاذا دفع الي المرتن ما حلف عليه اخذ
رهنته فالاول مشدد علي الراهن مخفف علي المرتن والثاني عكسه

ففي

فرجع الامر الى مرتبتي الميزان فمنهم من اختار المال الراهن ومنهم من اختار
 المال المرتفع دون عكسه بالنظر للاكابر والصاغرا اذا اكابر يرون الخطا
 الاوفر لغيرهم والصاغرا لعكس **ومن ذلك** قولنا في حقيقتنا ان
 الرهن مضمون على كل حال باقل الامرين من قيمته ومن الحق الذي هو
 وثيقة عليه . مع قول مالك ان ما ظهر هلاكه كالحيوان والعقار وغير مضمون
 على المرتفع وما يخفى هلاكه كالنقد والثوب فلا يقبل قوله فيما اذا بيعه
 الراهن . ومع قول الشافعي واحمد ان الرهن امانة في يد المرتفع كسائر
 الامانات لا يضمن الا بالتقدي . ومع قول شريح والحسن والشعبي ان
 الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن درهمين والحق عشرة الاف فترلف
 الرهن سقط الحق كله فقولنا في حقيقتنا مشدد وقول مالك مفصل وقول الشافعي
 واحمد محقق وقول القاضي شريح والحسن والشعبي اسد من الكل . فرجع الامر
 الى مرتبتي الميزان وكل من الاقوال وجد لا يخفى على من له فهم **ومن ذلك** قولنا ان
 ان المرتفع اذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فان اتفاقا على القيمة فلا كلام
 وان اتفاقا على المصفة واختلفا في القيمة سئل اهل الخبر عن قيمة ما هذه
 صفتها وعمل عليها . مع قولنا في حقيقتنا ان القول قول المرتفع في القيمة مع عينه
 ومع قول الشافعي ان القول قول الغارم مطلقا . فالاول مفصل والثاني مشدد
 على المرتفع باليمين والثالث محقق على الغارم . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 والله تعالى اعلم **كتاب التقليل والجر**
 اتفق الامة الاربعة على ان يثبت الاعسار بفتح بعد الحبس . وعلى ان الاستيفاء
 الموجبة للجر ثلاثة الصغر والرق والجنون وعلى ان الغلام اذا بلغ غير رشيد
 لم يسلم اليه ماله وعلى انه اذا امن من صاحبه المالك الرشيد سلم اليه **هذا**
 ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قولنا ان
 الشافعي واحمد ان الحجر على المفلس عند طلب الغرما واحاطة الديون بالديون
 مستحق على الحاكم وان له متعة من التصرف حتى يضر بالغرما وان الحاكم يبيع
 اموال المفلس اذا امتنع من بيعها ويقسمها بين غرما به بالمحصص مع قولنا في حقيقتنا
 انه لا حجر على المفلس بل يحبس حتى يقضي الديون فان كان له مال لم ينصرف في حاكم
 فيه ولم يبيعه حتى يقضي الديون فان كان له مال لم ينصرف في حاكم فيه الا ان كان
 ماله دراهم ودينه دراهم فيقبضها القاضي بعد امره وان كان دينه دراهم
 وماله دنانير ياعنها القاضي في دينه . فالاول مشدد على المفلس من حيث
 منعه من التصرف في ماله لمصلحة الغرما تخليصا لزمته وهو خاص بالحاكم
 الذي هو انظر من المفلس والثاني مشدد عليه بالحبس محقق لعدم الجادة

الي بيع ماله قبل الحبس وهو خاص بمن كان عنده تمرد واستناع من وزن الحق فرجع
 الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في اظهر قوليه انه لا ينفذ
 تصرفات المفلس في ماله بعد الحجر عليه يبيع ولا هبة ولا عتق . مع قول احمد في
 اظهر روايته انه لا ينفذ تصرفه الا في العتق خاصة . ومع قولنا في حقيقتنا
 انه لا حجر عليه في تصرفه وان حكم بقضائيه وان لم يبيع الحجر عليه صحت تصرفاته
 كلها سواء احتمل الفسخ او لم يحتمل فان نفذ الحجر قاض كان صحيح من تصرفاته ولا يحتمل
 الفسخ كالنكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحتمل الفسخ كالبيع والهبة
 والهبة والصدقة ونحو ذلك . فالاول مشدد على المفلس بعدم صحة تصرفه تقديرا
 لمصلحة براءة ذمته من الدين والثاني فيه تخفيف بعامة العتق والثالث محقق من
 حيث تصرفه في ماله واما الدين فهو المطالب به وتناهي الدنيا والاخرة فما لنا
 وللحجر عليه مما يستغل ذمتنا مما ليس هو بما لنا حتى تصرف فيه فان خلاصت
 ذمتنا من جهة الغرما فلا تخلص من جهة المفلس فتدعه وماله للقاضي الذي هو
 نائب الشرع الشريف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان مشدد ومحقق وفيه تخفيف
 كما نرى **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان لو كان عند المفلس سلعة
 وادركها صاحبها ولم يكن للبائع قبض من ثمنها شيئا والمفلس حي فصاحبها احق
 بها من الغرما فيفوز باخذها . ونصحه . مع قولنا في حقيقتنا صاحبها كاحد الغرما
 فيقاسمونه فيها فالو وجد صاحبها بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا
 فقال الثلاثة صاحبها اسوة الغرما في المسئلة الثانية وقال الشافعي وحده انه
 احق بها فالاول محقق على صاحب السلعة مشدد على الغرما والثاني عكسه
 كالاول في المسئلة الثانية . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجد الاول في
 المسئلة الاولى ليحدث الصحيح في ذلك ووجد الثاني في ان السلعة صارت
 ملكا للمفلس لا فرق بينهما وبين غيرهما من سائر امواله فصار صاحبها كاحد
 الناس ولعل صاحبها لم يبلغه احدث **ومن ذلك** قولنا في المسئلة الثالثة
 ان المفلس اذا اقرب دين من بعد الحجر تغلق ذلك الدين بزمته ولم يشارك المقر
 له الغرما الذين حجر عليهم لاجلهم . مع قولنا الشافعي انه يشاركهم بشرطه فالاول
 مشدد على المقر له والثاني محقق عليه . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجد
 الاول تقصير المقر له في الفحص هل على المفلس دين لغيره ام لا ووجد الثاني
 ان حكم الحجر يشمل الدين الذي قبله والذي بعد علي حد سواء ان لم يكن
 منهما في المقر له **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد انما اثبت
 اعسار المفلس عند احكامه اخرجته احكام من احبس ولو يغير اذن الغرما وحال
 بينه وبينهم فلا يجوز جسده بعد ذلك ولا ملازمته بل عمل حتى يوسع قول

اي حنيقة ان احكام يخرج من الحبس ولا يحول بينه وبين غريمه بعد خروجه
 فيلازمونه ويمنعونه من التصرف ويأخذون فضل كسبه بالحصص فالاول مخفف
 على المفلس مشدد على الغني والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان البيعة بالاعسار تنفع قبل الحبس مع
 الظاهر من مذهب ابي حنيفة ايضا لا تنفع الا بعد الحبس فالاول مخفف على
 المفلس والثاني عكسه لكن يجمل الاول على حال اهل الدين والورع والتخافين
 من حقوق الخلاق ويجمل الثاني على من كان بالصد من ذلك **فرجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان المفلس اذا قام
 بيعة باعساره لا يحلف بعد ذلك مع قول مالك والشافعي انه يحلف بطلب
 الغنيما فالاول مخفف على المفلس محمول على ما اذا كان من اهل الدين والورع
 والثاني مشدد عليه محمول على ما اذا كان بالصد من ذلك **فرجع** الامر الى
 مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان بلوغ الغلام يكون بالاختلام
 او الاثر له فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمانية عشر سنة واما بلوغ البكر
 فبالحيض والاختلام والحبل والاحتني يتم لها ثمانية عشر سنة او سبعة عشر
 سنة مع قول مالك والشافعي واحمد ان البلوغ خمسة عشر سنة وخروج
 المني او الحيض او الحمل فالاول مفصل فيه تخفيف بعدم القول بتكليفه والثاني
 جازم فيه لاخذ بالاحتياط **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجد الاول كل منهما مستقرا
 من الامية المجتهدين **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان نبات العانة لا يقتضي الحكم
 بلوغ مع قول مالك واحمد انه يقتضيه ومع الاصح من مذهب الشافعي ان
 نبات العانة يقتضي الحكم بلوغ ولذا الكافرون والمسلم فالاول مخفف على المكلفين
 والثاني مشدد عليهم والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول
 ان التكليف الواجب بالبلوغ امر ما شديدا فلا يجب على المكلف الا بعد بلوغه
 يقبل ان نبات العانة يحتمل ان يكون من شدة حرارة البدن ويكون احدث في
 ذلك بول **ووجه** الثاني الاخذ بالاحتياط للمكلف ليفوز بسواب التكليف
 ويواظب عليها اذا اعتقد وجوبها عليه وان لم تكن واجبة عليه في نفس الامر
ووجه الثالث ظاهر تعميلا لاحد الجزية وحصول الصغار والذل للكافرين
ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان الرشد في الغلام اصلاح ماله ولم يراعوا
 فسقا وعدالة مع قول الشافعي ان الرشد صلاح الدين والمال والفرق
 بين اجمارية الغلام في ذلك وقال مالك لا ينقل كبر عنها ولو بلغت رسيده
 حتى تزوج ويدخل بها الزوج وتكون حاقطة لما لها كانت قبل التزويج وقال
 احمد في المختار من روايته انه لا فرق في حد الرشد بين الغلام وجمارية والرواية

الثانية لقول مالك وزاد حتى يحول عليها حول عنده او تله ولداه فالاول مخفف
 بعدم اشتراط اصلاح الدين ووجهه ان الباب معقود في الرشد في الاموال دون
 غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك فاذا اصلاح حاله جاز تسليم ماله
 اليه شرعا ولو كان غير مصلح لغير ذلك من امور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس
 انه يقبل شهادة من عهد من صدق الحديث ولو فسق من جهة اخري والقول
 الثاني مشدد ووجهه ان من قسأهل بترك الصلاة او شرب الخمر فلا يبعد ان
 يضيع ماله في غير طاعة الله **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان وكذلك الحكم في
 توجيه بلوغ اجمارية فمنهم من احتاط وبالغ في صفات الرشد ومنهم من خفف
 في ذلك ويصح حمل ذلك على حالين فمن الجوارى من يظهر رشدها بمجرد بلوغها
 ومنهن من لا يظهر رشدها الا بعد التزويج ومعرفة تدبيرها في مال الزوج في
 غيبته وحضوره ولو لم تلد ومنهن من لا يظهر رشدها الا بعد الولادة لا نقا
 اخر مراتب الامتحان لها في الرشد **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان العبي
 اذا بلغ وانس منه الرشد يدفع اليه ماله فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله بل
 يستمر محجورا عليه مع قول ابي حنيفة رحمه الله انه اذا انتهى سنة الى خمس وعشرين
 سنة يدفع اليه المال بكل حاله فالاول مشدد في دوام الحجر عليه حتى يحصل الرشد
 ولو بعد خمسين سنة والثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة **فرجع**
 الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول ظاهر القرآن في قوله فان انس منهم رشدا
 فلم ياذن في الدخ الا بعد حصول الرشد ولو طال الزمان **ووجه** الثاني ان
 العقل بكل بعد خمس وعشرين سنة فلا يحجر عليه بعدها لكن في كلام الامام علي
 رضي الله عنه ينبغي بلوغ الصبي خمسة عشر سنة وينتهي طوله باثنين وعشرين
 سنة ويكمل عقله باثنتان وعشرين سنة وما بعده تجاربه الى ان يموت
 انهي وهو قريب من كلام الامام ابي حنيفة رضي الله عنه

كتاب الصلح

اتفق الامية على ان كل من علم عليه خفا فصال على بعضه لم يجز له هضم الحق
 وعلى ان للمالك ان يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى ان للمسلم ان يعطي بناء
 على بنا جاره لكن لا يجز له ان يطالع على عورات جيرانه **هكذا** ما وجدته من
 مسابيل الانفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة انه
 اذا لم يعلم عليه خفا وادعي عليه نفع المصالححة مع قول الشافعي ايضا لا نفع فالاول
 مشدد مبالغ في الاحتياط في براءة ذمته وهو خاص باهل السماح من كل المؤمنين
 والثاني مخفف ووجهه ان من مكن احدا من اخذ ماله بغير طريق شرعي فهو
 مساعد للمدعي على اكله مال الناس بغير حق وبما خرج عن الرشد بذلك اللهم

الان يصالحه ويرى ذمته فلا منع **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الامية الثلاثة بان الصالح على المجهول جايزه مع قول الشافعي بالمنع فالاول
 مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان من جملة
 استبرأ المؤمن لدينه **ووجه** الثاني ان الذمة لا تبرا بالدين المعلوم فذمة
 المبرأ اسم منقول لا تبرأ لكل منهما **ووجه** **ومن ذلك** قولنا في حنيقة **وما لك**
 انما اذا انداعيا ستغفابين بينه وغرفة فوقه ان السقف لمصاحب السفل مع
 قول الشافعي واحدا بينهما نصفان **فالاول** مشدد علي احدهما والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الظاهر معه قتل من بين بيتي الا
 ويجعل له سقفا **ووجه** الثاني العدل بينهما كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقضي
 في العين الواحدة اذا ادعاهما شخصان ولا مرجح لاحدهما فكان يقسم ما بينهما
ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو تقدم العلوان والسفل واراد صاحب
 العلوان يبينه لم يجبر صاحب السفل على البناء والسقيف لبني صاحب العلوان
 بل ان اخذ صاحب العلوان يبني السفل من ماله ويمنع صاحب السفل من الانتفاع
 به فله ذلك حتى يعطيه ما اتفق عليه **مع** قول صاحب الشافعي انه لا يجبر صاحب
 السفل ولا يمنع من الانتفاع اذا بني صاحب العلوان غير اذنه بناء على اصله في قوله
 اجد يدان الشريك لا يجبر على العمارة والتدبير المختار عند جماعة من متأخري أصحابنا
 انه يجبر على الشريك على ذلك دفعا للضرر وصيانة للاملاك عن النقطيل فالاول
 مخفف علي صاحب السفل وقيل ايضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالاجبار
 دفعا للضرر **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيقة والثاني
 ان لما كان ينصرف في ملكه بما يضر بجاره **مع** قول مالك واحدا يمنع ذلك فالاول
 مخفف علي المنصرف مشدد علي الجار والثاني بالعكس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول قوة الملك وضعف حق الجار ومنه بان يبني حماما او
 ميخاضا او يجفر ميرا او يبرش بركه فينقص ما وهما لذلك او يفتح بما يبطه
 سبا كابرش علي جاره **ومن ذلك** قول مالك واحدا انه اذا كان بسطحه اعلاه
 من سطح غيره يلزمه بناء ستره تمنعه عن الاشراف علي جاره **مع** قولنا في حنيقة
 والشافعي انه لا يلزمه ذلك **فالاول** مشدد علي صاحب السطح خاص باهل
 الدين والورع والثاني مخفف عليه خاص باحد الناس ويصح التوجيه بالعكس
 فيكون جعل السائر لمن خاف وقوع بصره علي عورة الجار وتركه علي من لم يخف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيقة **وما لك** اذا كان
 بين رجلين دواب او فراء او بئر فنعطل او جدار فنسقط فطالبا احدهما
 الاخر بالمدافاة منع او يمسك باله دواب والنهر مثلا فامتنع ان يجير **مع**

قول

قول غيرهما انه لا يجبر علي تخير من قبل ذلك **فالاول** مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه معروف واجب ووجه الثاني انه امر مستحب
 فان شافعه وان شاتركه ويؤيد حديث الضرر ولا ضرر وانه تعالى **عشتم**
كتاب الحوالة
 اتفق الامية علي اذ كان لا نسيان حق علي اخر فاحاله علي من له عليه حق لم يجب علي
 المحال قبول الحوالة وقال داود يلزمه القبول وليس للمحال عليه ان يمتنع
 من قبول الحوالة عليه **فالاول** ما وجدته من مسایل الاتفاق **واما** ما اختلفوا
 فيه **فمن ذلك** قولنا في حنيقة والشافعي انه لا يعتبر رضي المحال عليه وفي رواية
 عن ابي حنيفة انه ان كان المحال عليه عدوا لم يلزمه قبولها وقال **كلا** الاصطلي
 من ائمة الشافعية لا يلزم المحال عليه القبول مطلقا عدوا كان ام لا ويجوز ذلك
 عن داود **فالاول** مشدد علي المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ما فيه من السارعة الي برائة الذمة طوعا
 او كرها **ووجه** رواية ابي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو وعليه بالمطابقة
 بالشدّة وعدم الرحمة **ووجه** قول داود والاصطلي ان صاحب الدين انما احواله
 المديون علي غيره علي سبيل القرض فان شاق قبل وان شام يقبل **ومن ذلك**
 قولنا لما اجمع ان صاحب الحق اذا قبل الحوالة علي ملي ان المحيل يبرأ علي كل حال
 مع قولنا فرجه الله انه لا يبرأ **فالاول** مخفف علي المحيل والثاني مشدد عليه
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح ان يكون الاول محمولا علي حال اهل الدين واخو
 من الله عز وجل فيسارعون الي وزن الحق لمن اجبل عليهم والثاني محمول علي حال
 العوام الذين لا يبادرون الي وفاء عليهم من الحقوق فلا يبين برائة ذمتهم
 الا بالوزن لا بمجرد الحوالة **ومن ذلك** قولنا الشافعي واحدا ان المحال لا يرجع
 علي المحيل اذ لم يصل الي حقه بوجه من الوجوه سوا عزة بفلس او محمدا ولم يغره
 مع قولنا غيرهما انه يرجع علي المحيل اذ لم يصل الي حقه **فالاول** مشدد علي المحال
 والثاني مخفف عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول تقصير المحال
 بعدم التقنين علي المحال عليه **ووجه** الثاني ان ذلك مما يجني علي غالب الناس
 وما احتال عليه الا لظنه الوصول منه الي حقه ولا عبرة بالظن اليين خطاوه فرجع
 علي المحيل وكان الحق لم يتقبل عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة فيمنع في كل من
 احواله شخص علي اخر ان يبادر الي وزن الحق اذ اجمد المحال عليه مثلا ولا ينازعه
 عند احكامه فان خلاص ذمته في ذلك **ووجه** قال ابو حنيفة ولظنه اذا حال شخص
 بحق هو عليه فانكره المحال عليه رجع علي المحيل والله اعلم
كتاب الضمان

ل

اتفق الإمام علي جواز الضمان وعليه ان كفاية البدن صحيحة عن كل من وجب عليه
الحضور الى مجلس احكام لا طباق الناس عليه ومسيس الحاجة اليها وعليه ان الكفيل
يخرج عن العهد بتسليمه في المكان الذي شرطه او اراده المستحق الا ان يكون
دونه بدعي مانعة فلا يكون تسليما وعليه ان الضامن اذا لم يعلم مكان
المكفول لا يطالب به وعليه ان ضمان الدرك جائز صحيح لكن بشرط عند
الشافعي ان يكون بعد قبض الثمن لا طباق جميع الناس عليه في جميع المعاصر
وللشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان ما لم يحبس **هل** اما وجدته
في الباب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
الإمام الأربعة ان الحق لا ينتقل عن المضمون عنه الى بنفس الضمان بل
الدين باقي في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع قول ابن ابي
لبني وابن شبرمة وابي ثور وداود انه يسقطه فالاول مشدد في تخليص
ذمة الضامن والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول
محمول على حال اهل الدين والورع والثاني محمول على غيرهم ويصح ان
يكون الامر بالعكس لان الضامن اذا كان يخاف الله فكان صاحب الحق
وصل الى حقه بخلاف العكس **ومن ذلك** قول الإمام الثلاثة ان الميت
لا تبرأ ذمته من الدين المضمون عنه بنفس الضمان كالحق مع قول احمد
في احادي روايته انه يبرأ فالاول مشدد على الميت محمول على حال الاضمار
من العوام والثاني مخفف عليه محمول على حال اهل الدين واخوف من الله
نفاي **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
واحمد ان ضمان المجهول جائز وكذلك ضمان ما لم يحبس مع قول الشافعي في
المشهور ان ذلك لا يجوز كالابرا من المجهول فالاول مخفف على اهل الدين
والورع في المسيلتين والثاني مشدد محمول على حال من كان بالضم من ذلك
ممن اذا عد خلف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي واحمد وابي يوسف ومحمد اذ مات انسان ولم يخلف وقال الدين
الذي عليه جاز وفاء الدين عنده مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز الضمان عند الاول
مخفف ووجهه انه من افعال الخير وفي السنة ما يوبى وهو انه صلى الله عليه
ولو كان لا يصلي على من مات وعليه دين لم يخلف له وفاء حتى يقول احد من الصحابة
صلى الله عليه وسلم ووافاه والثاني مشدد ووجهه تقييد ضمان الدين
في حيوت الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقبيل به وذلك لئلا يتساهل
الناس في الوفاء اعتماد اهل احوالهم واصدقاهم فيخلف بين اصديقهم
واخوانهم وبين الوفاء عارض **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**

قول الإمام الثلاثة بصحة الضمان من غير قبول الطالب مع قول ابي حنيفة ان
ذلك لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول الميزان ورثته او بعضهم اضمروا
ديني فيضمنه والغرماء غيب فيجوز ان لم يسم الدين وان كان في الضمعة لم يلزم الكفيل
شيء فالاول مخفف بعدم اشتراط قبول طالب الضمان والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه من باب الوفاء بحق اخيه
المسلم ثم ان شا الطالب قبل ذلك وان شام يقبل وهو خاص باهل الدين والورع
الطالبين لثواب الآخرة **ووجه** الثاني ان تالدمش وعينة الوفاء بحق اخيه
المسلم لا يكون الا اذا اطلب ذلك فقد يهرب من المنة عليه او على المضمون ثم
يسامح المديون في الدنيا والآخرة **ومن ذلك** قول الإمام الثلاثة بصحة
كفاية البدن عن ادعي عليه مع قول ابي حنيفة بعدم صحتها فالاول مخفف
على المكفول والثاني مشدد عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول انه طريق الى تخليص الحق الذي لا حية عليه فان المديون يهرب فاضر
يدين نفسه وبما لا خية **ووجه** الثاني عدم ورود نص في ذلك انما ورد
ضمان الدين لا البدن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي ان المكفول
ان لم يرغب او هرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه المال واذا انقضى
عليه احضاره لعينه امهل عند ابي حنيفة مدة اليسير والرجوع بالكفيل
فان لم يأت حبس حتى ياتي به مع قول مالك واحمد انه اذا لم يحضره غرم
المال ولا يغرر المال عند الشافعي مطلقا فالاول مخفف على الكفيل والثاني
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه لم يلزم المالك وانما
الترحم احضار المدين فقط لا سيما ان كان الكفيل فقيرا جادا او المكفول عليه
دين ثقل كالف دينار مثلا فان العقل يفي بان الكفيل لم يتوبه وزن المال
جزءا **ووجه** الثاني انه نسب في اطلاق المكفول من بدخضه بضمان احضا
فكان عليه المال على قاعدة التقرير بالتسبب وذلك احوط في دين الكفيل
لا سيما ان كان من كرام الناس الذين اذا حضروا في قضية كفوا عما جبهوا بها
فان الدهن يتبادر اليه انه دخل بكفالة البدن في وزن المال على عادته
السالفة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال ان لم احضر به غدا
فانا ضامن ما عليه فلم يحضر به او مات المطلوب ضمن ما عليه مع
قول الشافعي ومالك انه لا يضمن فالاول مشدد على من ضمن احضار
المديون وهو خاص باهل الدين والورع الموفين بما يقولون والثاني
مخفف عليه وهو خاص باحد الناس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن انه لو ادعي شخص على اخيه بآية

دهره فقال شحمن ان لم يوف بصادق فاعلى المائة فلم يعرف بها فاعلى المائة مع قول
الى حنيفة واحدا منها فلزمه فالاول تخفف على ملتزم الوفا والثاني مشدد عليه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول انه وعد الوفا بالوعد خاص
وجوبه بالا كابر فعمل على احاد الناس كما ان قول الى حنيفة واحد محمول على حال
اكثر المؤمنين من اهل الدين والورع القائلين بوجوب الوفا بالوعد والله اعلم

كتاب الشركة

اتفقوا لا يمتد علي ان شركة العنان جائزة صحيحة هذا ما وجدته من مسائل
الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الشافعي واحدا ان شركة
المفاوضة باطله مع قول الى حنيفة بجوازها ووافقه مالك علي ذلك لكن
باختلاف في صورته فالاول مشدد والثاني تخفف **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الاول ما فيه من عدم تخليص الذمة فان صورته ان يستترك
رجلان في جميع ما يملكانه من ذهب او فضة ولا يبقى لاحدهما من هذين الجنبين
المثل الصاحبه فاذا زاد مال احدهما علي ما للآخر لم يبع حتى لو ورثه
احدهما ما لا بطلت الشركة لان ما له زاد علي ما لصاحبه وكلما ربح احدهما
كان شركة بينهما وكلما ضمن احدهما من غصب او غيره ضمنه الآخر هذه صورته
عندنا في حنيفة واما عند مالك فانه قال بجواز ان يزيد مال علي ما لصاحبه
ويجوز ان يكون الربح علي قدر المالكين وما ضمن احدهما مما هو كالتجارة
فيها واما الغصب ونحوه فلا وعند مالك ايضا لا فرق بين ان يكون مالهما
عروضا او دراهم ولا فرق عنه ايضا بين ان يكونا شركيين في كل ما يملكانه
ويجعلانه للتجارة او في بعض ما بينهما وكذلك لا فرق عنه بين ان يخلطا
ماليهما حتى لا يتميز احدهما عن الآخر او كان يتميز ابعداك بجمعهما ويصيرانه
بينهما جميعا في الشركة وقال ابو حنيفة نعم الشركة وان كان مال كل واحد
منهما في يد **ووجه** الثاني ان هذه الشركة جائزة حيث وفي كل واحد منها
بما اتفق عليه مع صاحبه وهذا خاص باهل الكالة في الايمان فانه لا فرق
عندهما في مال الشركة بين ان يكون عند احدهما او عند شريكه لما يعلم كل
واحد من الايتار والخيبر في حق صاحبه ووجه الاول تخصيص ذلك بمن
كان بالصد من ذلك اي مما ذكرنا فلا يكد مثل هذا يوفي بما اتفق عليه
فا بطله الشافعي واحدا لما يودي اليه من النزاع ومجته كل واحد لا يكون
راجلا خاسرا فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول الى حنيفة واحد بجواز شركة
الوجوه مع قول مالك والشافعي ببطلانها وصورته ان لا يكون لهما
راس مال ويقول احدهما للآخر اشتري كذا علي ان ما اشتراه كل واحد منا في

الذمة يكون شركة بينهما فالاول تخفف وهو خاص بالا كابر من المؤمنين والثاني
مشدد وهو خاص باحد الناس الذين يتفقون مع بعضهم ولا يوفون **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه اذا كان راس المال
متساويا في شركة العنان وشرط احدهما ان يكون له من الربح الثرمما لصاحبه
فالشركة فاسدة مع قول الى حنيفة نعم اذا كان المشترط لذلك اصدق
في التجارة والاعمال **فالاول** مشدد والثاني تخفف بشرطه **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان وشرط الشافعي في صحة شركة العنان ان يكون راس مالهما نوعا
واحد او يخلطانه بحيث لا يتميز عن مال احدهما عن الآخر ولا يعرف ولا يستتر عنده
تساوي قدر المالكين فاعلم ذلك **كتاب الوكالة**
اتفقوا لا يمتد علي ان الوكالة من العقود الجائزة في الجملة لان كل ما جازت فيه المباشرة
من الحقوق جازت فيه الوكالة كالبيع والشر والاجارة وقضا الديون والخصومة
في المطالبة بالحقوق والتزويج والطلاق ونحو ذلك واتفقوا لا يمتد علي ان اقرار
الوكيل علي موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل بحال وكذلك اتفقوا علي اقراره علي
موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس الحكم او غيره وكذلك
اتفقوا علي ان لا يجوز للوكيل ان يشتري بالثمن ثمن المثل ولا الي اجل وعلي
ان قول الوكيل مقبول في تلف المال يمينه **ومن ذلك** قول الى حنيفة
الجماع والاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الى حنيفة المثل
انه لا يصح اقرار الوكيل علي موكله بمجلس الحكم مع قول الى حنيفة انه لا يصح
الا ان شرط عليه ان لا يفر عليه **فالاول** مشدد خاص باحد الناس والثاني
فيه تخفيف خاص بكل المؤمنين الذين هم اولي بالموكل من نفسه في باب
الاحتياط لدينه بحكم الارث في ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل
عذ اليقر عليه موكله الا بما يراه افضل واكمل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحدا ان وكالة الحاضر صحيحة وان لم
يروض خصمه شرط ان لا يكون عدوا لخصمه مع قول الى حنيفة انه لا يصح وكالة
الحاضر الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او مسافرا علي ثلاثة ايام فيجوز
حينئذ **فالاول** تخفف علي الموكل مشدد علي الخصم والثاني عكسه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا ان اذا
وكل شخص في استيفاء حقوقه فان كان بحضرته احكامر جاز ذلك ولا يحتاج
فيه الي بينة سوا وكله باستيفاء الحق من رجل بعينه او جماعة وليس حضور
من يستوفي منه الحق شرطا في صحة توكيله وان وكله في غير مجلس الحكم ثبتت
وكالته بالبيعة علي احكامر شرعي علي من يطالبه بمجلس الحكم مع قول الى

شدة
ين

حنيقة ان كان كان اخفم الذي وكل عليه واحدا كان حضوره شرطا في صحة الوكالة
 او جماعة كان حضور واحد منهم شرطا في صحتها فالاول فيه تخفيف خاص باهل
 الدين والورع والثاني فيه تشديد خاص بمن لا يؤمن رجوعه عن قوله الاول
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا
 للموكيل عزل نفسه بحضور الموكل وبغير حضوره مع قول ابي حنيفة ليس للموكيل
 نسخ الوكالة بحضور الموكل فالاول مخفف والثاني تشديد **ووجه**
 الاول ان ذلك من باب غنن تطوع خيرا فهو خير له فلا الزام فيه **ووجه** الثاني
 مراعاة خاطر الموكل والوفاء بحق حيث دخل معه في عقد التوكيل اذ هو من باب
 صدق الوعد الذي خلفه من صفات المنافقين فيكون العزل بحضوره لينظر
 هل يتكدر من ذلك ام يرضى **ومن ذلك** قول مالك والشافعي بان
 للموكل ان يعزل الموكل وان الموكل يعزل وان لم يعلم بذلك مع قول ابي حنيفة
 واحدا في احدي روايتيه انه لا يعزل الا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على الموكل
 فكا يترجى بالتوكيل للموكيل كذلك له الرجوع عنه متى شا والثاني فيه تشديد
 عليه الا انه احوط لدين الموكل في تصرفات الموكل قبل العلم بالعزل وغيره احوط
 للموكيل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحد
 والي يوسف ومحمد انه لو وكل في البيع مطلقا اقتضي البيع بشئ المثل وينقد
 البلد فانه لو باعه بما يتغابن الناس بمثله بسنية او بغير نقد البلد لم يجز الا
 برضى الموكل مع قول ابي حنيفة انه يجوز ان يبيع كيف شئت نقد وسنية وبدون
 شئ المثل وبما لا يتغابن الناس بمثله وينقد البلد وبغير نقده فالاول
 تشدد خاص بالموكيل القاصر في النظر للمصالح التي يرجع بها ميزان موكله
 والثاني مخفف خاص بمن كان كامل النظر في مصالح الموكل فان هذا لا يتصرف
 لموكله الا بما يراه انفع لموكله في دينه وايضا فان الموكل قد اطلق له الوكالة
 ولم يقيد بها فما تصرف الا بما لم ينهاه عنه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا من كان عليه حق لشخص في ذمته
 اوله عنده عين عارية او وديعه في اه انسان وقال وكلي صاحب الحق في ذمته
 قبضه منك وصدق انه وكيله ولم يكن للموكيل بيعة انه لا يجير على تسليم
 ذلك الى الوكيل مع قول ابي حنيفة وصاحبه انه لا يجير على تسليم ما في ذمته
 واما العين فقال محمد يجير على تسليمها كما في الذمة عنده فالاول مخفف على
 المديون والثاني فيه تفصيل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وبما كان حمله الاول
 على اهل الدين والتقوى وحمل الثاني على من كان يصعب عليه وزن الحق
 ويصح ان يكون اكمل بالعكس وذلك ان احكام يتصرف على الناس بما يراه اخف

لدينهم واما الذمته لانه امين على اديانهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان
 البيعة تشفع بالموكلة من غير حضور اخفم مع قول ابي حنيفة ان لا تشفع الا بحضور
 فالاول مخفف والثاني تشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 اجرا احكام الناس على الظاهر من ان البيعة لا تكذب واخفم لا يوقف في وزن
 الحق **ووجه** الثاني الاخذ بالاحتياط للتصرفات الواقعة من الوكيل وبيان
 رضى اخفم بمطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون عدو واخفم فيطالبه بعنف
 وشدة **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في اظهر قوليه واحدا في
 اصح روايتيه ان الوكالة تنفع في استيفاء القصاص في غيبة اخفم مع قول
 ابي حنيفة ان لا تنفع الا في حضوره فالاول مخفف على المدعي مشدد على
 المدعي عليه والثاني بالعكس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 ان القصاص حكمه حكم غيره **ووجه** الثاني الاحتياط للمدعي فانها من اعظم
 الاموال فاذا كان المدعي عليه حاضرا فرما اجابه عن نفسه بما يحصل به شبهة
 فيسقط عنه القصاص **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يبيع
 شر الوكيل من نفسه مع قول مالك ان له ان يبتاع من نفسه لنفسه بزيادة
 في الثمن مع قول واحد في اظهر روايتيه انه لا يجوز بيعه فالاول مشدد بخول
 على من لا يؤمن منه الحيانة ويرى الخطر الاوفر لنفسه دون الموكل والثاني
 فيه تخفيف بخول على اهل الدين والورع والثالث مشدد بخول على من اشترعه
 عدم الورع وراي لنفسه الخطر الاوفر حتى قويت التهمة فيه ويصح رجوعه الى
 القول الاول **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان المراهق كالبالغ
 من حيث الاحتاطة بامور الدنيا **ووجه** الثاني تقصده في ذلك عن البالغ عادة
واسما علم كتاب الاقرار
 اتفق الامية على ان اكمل البالغ اذا اقر بحق لغير وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع
 فيه والاقرار بالدين في العتمة والمرض سوا فيكون للمقر لهم جميعا على قدر حقوقهم
 ان وقت التركة بذلك اجماعا وانفقوا على انه لو مات رجل عن ابنين واخر
 احدهما بثلث فانكر الاخر لم يثبت نسبه وعليه ان الاستسنا جاز في الاقرار
 لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معهود فيصح بانفاق الامتداد اكان
 من اجنس واما من غير اجنس ففيه خلاف في سائر وكذا ان اتفقوا على جواز
 استسنا الاقل من الاكثر واما عكسه فاختلفو فيه كما سيأتي **وهذا**
 ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية
 الثلاثة ان الاقرار بالدين في العتمة والمرض سوا فان لم نف التركة خاص
 الغرما في الموجود على قدر ديونهم مع قول ابي حنيفة ان غير الصحة مقدم

علي غير المرض فيبدأ باستيفاد بيند فان لم يفضل شي فلا شيء عليه وان فضل شي
صرفه الي غير المرض **وجه** الاول مخفف علي الغر بما حكم العدل والثاني مشدد علي
غير المرض **وجه** الامر الي مرتبة الميزان **وجه** الاول ان حق غير المرض الصحة
تعلق بين ما لا مديون قبل المرض قلما اقر لشخص اخر في المرض تعلق الحق بغير
ماله كذلك فاستغلت ذمته بدين كايتهما فليس احدهما اولى من الآخر **وجه**
الثاني ان الحق لما تعلق بعين ما لا مديون حال الصحة صار لا يقبل دخول
حق اخر عليه الا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة واحدا انه لا يقبل اقرار الميراث لو ارث اصلا من قول الشافعي انه يقبل
في ارجح قوليه ومع قول مالك انه ان كان غير متم ثبت والا فلا مثال له
ان يكون ثبت وابن اخ فان اقر لابن اخ لم يتم وان اقر لابنته انقر فالاول
مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل **وجه** الامر الي مرتبة الميزان **وجه**
وجه الاول انه يقر لبعض الورثة بما لا يحرم غيره من ذلك المال للعداة
تكون بينهما **وجه** الثاني انه قد يكون لذلك الوارث عليه حق فاقر
له بخصم ذمته **وجه** الثالث ينزل علي كمالين في القولين قبله واسه
اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان المقر يشترك مناصفة من لم يثبت
نسبه وذلك فيما اذا مات رجل عن اثنين واقر احدهما بالثالث وانكر الآخر
فان نسبه لم يثبت فيشارك المقر فيما في يده مناصفة **مع قول مالك**
واحدا انه يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قد ربحا يصيبه من الارث ولو اقر به الاخ
الاخر او قامت بذلك بيته **مع قول الشافعي** انه لا يصح الاقرار اصلا ولا باخذ
شيئا من الارث لعدم ثبوت نسبه **فالاول** مشدد علي المقر والثاني فيه تخفيف
عليه والثالث مخفف **وجه** الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
او اقر بعض الورثة بدين علي الميت ولم يصدقه الباقيون انه يلزم المقر منهم بالدين
جميع الدين **مع قول مالك** واحدا والشافعي في شهر قوله انه يلزمه من الدين
بقدر حصته من ميراثه **فالاول** مشدد علي المقر والثاني مخفف عنه **وجه**
الامر الي مرتبة الميزان **وجه** الاول انه هو الذي سيطر الغرما علي بقية الورثة
باقراره فعرفت بوزن الدين كله عقوبة له في طلبه الزامهم بدين لم يعترفوا
به **وجه** الثاني انه لا يتعدا اقراره علي غيره وانما يتعد عليه وحده بقدر
حصته من ذلك الدين فقط **ومن ذلك** قول ابي حنيفة يصح الاستسنا
من غير الجنس بشرط ان يكون ذلك مما يثبت في الذمة ككيل وموزون ومعدود
لقوله الف درهم الا كحسنة وان كان مما لا يثبت في الذمة الا قيمته كتوب
وعبد لم يصح استسناؤه **مع قول مالك** والشافعي انه يصح الاستسنا من غير

اجنس علي الاطلاق **مع ظاهر كلام احمد** انه لا يصح **فالاول** فيه تخفيف لما فيه
من التفصيل والثاني مخفف والثالث مشدد **وجه** الامر الي مرتبة الميزان
وتوجيه هذه الاقوال ظاهر عند الفطن **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
انه يكثر استسنا اكثر من الاقل **مع قول احمد** انه لا يصح **فالاول** مخفف والثاني
مشدد **وجه** الامر الي مرتبة الميزان **وجه** الاولين ظاهر **ومن ذلك** قول
الامية الثلاثة انه لو قال له عندي الف درهم في كيس وعشرة ابطال تمر في جراب
او ثوب في منديل فهو اقرار بالدرهم والتمر والثوب دون الاوعية **مع قول**
اهل العراق ان اجمع يكون له **فالاول** مخفف علي المقر والثاني مشدد وعليه يصح
حمل الاول علي اهل الجود والكرما الذين لا يطالبون بالاوعية وحمل الثاني علي
اهل البخل والشح الذين لا تسمح نفوسهم بالظروف **ومن ذلك** قول الامية
الثلاثة انه لو اقر العبد الذي لم يوزن له في التجارة بما يتعلق به عقوبة يبد
كالقتل العمد والزنا والسرقة والتعدي وشرب الخمر انه يقبل اقراره ويقام عليه
حدهما اقرب **مع قول احمد** انه لا يقبل اقراره في قتل العمد وبه قال المزني محمد
ابن الحسن وداود كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل فيهما
فالاول مشدد علي العبد والسيد والثاني فيه تخفيف عليهما **وجه** الامر الي
مرتبة الميزان **وجه** الاول موافقة هذا الاقرار لقواعد الشريعة **وجه**
الثاني ان العبد قد يقر بقتل العبد كذا باليستخرج من نقل الخدمة اذا كان سيد
لا يشفق عليه ولا يرجمه **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو شهد شاهد
لزيد علي عمر وبالف درهم وشهد له شاهد بالدين ثبت له الف بشهادتهما
وله ان يخلص مع الشاهد الذي زاد الف اخري **مع قول ابي حنيفة** انه لا يثبت
له بهذه الشهادة شي اصلا لانه لا يقضي بالشاهد واليمين عنده **فالاول**
فيه تخفيف والثاني مشدد **وجه** الامر الي مرتبة الميزان **وجه** الاول ظاهر
وجه الثاني عدم ورود نص من الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا
شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فزجلا وامرأتان فلم يقبل او رجل واحد
كتاب الودعة
اتفق الامية كلهم علي ان الودعة من الغر بالمندوب اليها وان حفظها ثوبا
واما امانة محضه وان الضمان لا يجيب علي المودع رد هاتين الامكان والاضمن
وعلي انه اذا طال به فقال ما او دعيتني شيئا ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن
بمخروجه عن حدة الامانة فلو قال ما نسحق عندي شيئا ثم قال ضاعت
كان القول قوله **مع** اما وجدته من مسابيل الاتفاق واملا اختلافه
من ذلك قول الامية الثلاثة انه اذا قبض الودعة ببينة انه يقبل

الامية القندي وان القول قوله
في التلف والرد علي الاطلاق مع
يمينه وعلي انه يضمن طلبة صاحبها
وجميع المودع

قوله في الرد بلايينة . مع قول مالك انه لا يقبل الا بيمينته فالاول مخفف والدين
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان المودع ايمنته ولا تقتضي ذلك
قبول قوله في المودعة **ووجه** الثاني انه قد نظر عليه ايمنته بعد ان استأمنه
في رد كذا با وقله دين **ومن ذلك** قوله مالك رحمه الله انه لو استودع
دنيا راود را هم ثم اتفقها وانفقها ثم رد مثلها في مكانه من المودعة ثم تلف
المردود بخير فعله فلا ضمان عليه فان عنده ضمانا للتلف . مع قول ابي حنيفة
انه ان رد بعينه لم يضمن التلف وان رد مثله لم يسقط عنه الضمان . ومع
قول الشافعي واحكامه ضمانا من علي كل حال بنفسه اخرج له لتقديمه ولا يسقط
عنه الضمان سواء رده بعينه الى خزنة او رد مثله . فالاول مخفف والثاني
مفصل والثالث مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة اقوال
ظاهر ومن ذلك قوله مالك والشافعي واحكامه اذا استودع غيره
نقد كتوب او دابة فتعدي بالاستعمال ثم رده الى موضع اخر فاما الدابة
فاذا ركبها ثم ردها فضا حيا بالخير بين ان يضمن المودع قيمتها وبين
ان ياخذ منها اجر نفقا **قال** القاضي عبد الوهاب ولم يبين مالك حكمها
ان تلفت بعد ردها الى موضع المودعة ولم يقل في الثوب كيف يعمل اذا البسة
ولم يبله ثم رده الى خزنة قاله والذي يقوي في نفسي ان الشيء اذا كان مما لا
يوزن ولا يكال كالدواب والياب واستعمله وتلف كان اللزم قيمته لا مثله
فانه يكون متغيرا باستعماله خارجا عن الامانة فرده الى موضعه لا يسقط
عنه الضمان بوجه . مع قول ابي حنيفة انه اذا تعدي ورده بعينه ثم تلف
لم يضمنه . فالاول مفصل فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والثاني
مشدد على المودع **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله مالك
وابي حنيفة واحكامه اذا سلم المودع ثوبا الى عيال المودع في داره ممن يلزمه
تفقدته ولو من غير عذر لم يضمن لانه كالثوب الذي المودع . مع قول الشافعي انه
اذا اودعها عند غيره من غير عذر لم يضمن . فالاول مخفف خاص بما اذا
كان العيال من اهل الدين والامانة والثاني مشدد خاص بما اذا كان من
اهل الجبانة فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم .

كتاب الغارصة

اتفقوا على ان الغارصة مندوب اليها ويثاب عليها هذا ما وجدته
من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الشافعي واحكامه
ان الغارصة مضمونة على المستعير مطلقا تعديا ولم يتعد . مع قول ابي حنيفة
واحكامه انها امانة على كل حال لا يضمن الا بالتعدي . فالاول مشدد وهو

احوط للدين خاص بالاكابر من المؤمنين الذين يكافون من اعارتهم ولا يحملون له
منه والثاني فيه تخفيف خاص باخاد الناس ويؤبد الاول ما ورد في ذلك من
الاحاديث الصحيحة . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قوله الحسن البصري والثوري والاوزاعي والتيمي انه يقبل قوله في التلف مع
قوله مالك انه اذا ثبت هلاك الغارصة لا يضمنها المستعير سواء كانت ثيابا
ام حيوانا ام حليبا يظهر او يخفي الا ان تعدي فيها في اظهر الروايات عن مالك ومع
قول قتادة وغيره انه لا يضمن الا اذا اشترط المعير على المستعير الضمانات
فانه يضمن للشرط فان لم يشترطه فلا يلزمه ضمانا . فالاول مخفف على
المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل . فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قوله ابي حنيفة ومالك انه اذا استعار
شيئا لم يجره لغيره وان لم ياذن له المالك اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل
مع قول احمد واصحاب الشافعي في اصح الوجهين انه لا يجوز للمستعير ان يعير
الغارصة لغيره وليس للشافعي فيها نص فالاول مخفف خاص باهل الدين
والورع او الذين يوفون بحقوق الاخوة في الاسلام ولا يسمون على احوالهم
يشي بينهم والثاني مشدد خاص باهل الشح والبخل . فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قوله ابي حنيفة والشافعي واحكامه يجوز للمعير ان
يرجع فيما اعاره متى شاؤ ولو بعد القبض وان لم ينتفع بها المستعير . مع قول
مالك انه ان كان ذلك في اجل فلا يجوز للمعير الرجوع الا بعد انقضاء الاجل وليس
للمعير استعارة الغارصة قبل انقضاء المستعير بها قال مالك وليس له ان
يرجع في الارض اذا اعارها لبنا او غرس وبني او غرس بل للمعير ان يعطيها
اجرة ذلك نطوها او يامر بالقلع ان كان ينتفع بمقلوعه فان كان له مدة
فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فاذا انقضت فالخير للمعير كما تقدم ومع
قوله ابي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله ان يحيره على القلع اي وقت اختار
وان لم يشترط فان اختار ابي المستعير القلع قلعه وان لم يختار فالمعير بالخيار
بين ان يملكه بقيمته او يباع ويضمن ارش النقص وان لم يختار للمعير ان
يقلع ان يملكه بقيمته . فالاول مخفف خاري على قواعد الشريعة وهو
خاص باخاد الناس والثاني فيه تشديد على المعير مع كونها ايمنته
نصفاته في ماله والثالث مفصل . فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الغصب

اجمع الامة على تحريم الغصب وتنايم الغاصب والله يحبس عليه رد المصوب
ان كانت عينه باقية ولم يخف من نزعها اطلاقا نفسا وعليه ان اذ التمس المصوب

وادعي هلاله فاخذ منه المالك القيمة ثم ظهر المصوب فله اخذ ورد القيمة
 واتفق الائمة التي رواية لاحد علي ان العوض والجوان وكلما كان غير مكيل ولا
 موزون اذا غصب وتلف يضمن بقيمته وان المكيل والموزون يضمن بمثله
 اذا وجده واتفقوا على انه اذا غصب خشبة وادخلها في سفينة فطالب بها
 مالكها وهو في لجة البحر انه لا يجب عليه قلعها وما حكي عن الشافعي من انه
 يجب عليه اعيانها محمول علي ما اذا لم يخف تلف نفس او مال **هذا ما وجد**
من مساليل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك
 في المشهور ان من جنى علي متاع انسان فانلف عليه غرضه المقصود منه لزمه قيمته
 لصاحبه ويلخذ الجاني ذلك الشيء المتعدي عليه قال ولا فرق في ذلك بين الموكوب
 وغيره ولا بين ان يقطع ذنب حمار القاضي او اذنه او غيره مما يعلم ان مثله
 لا يركب كذلك اي علي هذا الحال سواء كان حمارا او بغلا او فرسا مع قول الشافعي
 انه لو جنى علي ثوب جنى اتلف اكثر مما فسد لزمه قيمته وسلم الثوب اليه فان
 اذهب نصف قيمته او دونه فله ارش ما نقص وان جنى علي حيوان ينتفع بلحمه
 وظهره كبغير ونحوه فقلع احدي عينيه لزمه دفع نصف قيمته وفي العينين جميعا
 القيمة ويرد علي الجاني بعينه ان كان ماله فاصيا او عدلا واما غير هذا
 الجنس فيجب فيه ارش ما نقص ومع قول الشافعي واحده في جميع ذلك ما نقص
 فالاول مخفف علي الجاني من حيث اخذه ذلك الشيء المتعدي عليه والثاني
 مشدد عليه في شيء ومخفف عليه في شيء والثالث مخفف علي الجاني بالزامة
 ارش ما نقص **فرجع الامر الي مرتبة الميزان ومن ذلك** قول مالك
 ان من جنى علي شيء غصبه بعد غصبه له جناية لزم ماله اخذه مع ما نقصه
 الغاصب او يدفعه الي الغاصب ويلزمه قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي
 واحدا انه يلزمه لصاحبه ارش ما نقص فالاول فيه تشديد علي المالك من حيث
 الزامة باخذ المصوب مع ما نقص في اخره والثاني منه تخفيف علي الغائب
فرجع الامر الي مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان من مثل بعبده
 لقطع يده او رجله او انفه او قلع سنه عتق عليه مع قول الائمة الثلاثة
 انه لا يعتق عليه بالمثل فالاول مشدد علي السيد مخفف علي العبد والثاني
 عكسه **فرجع الامر الي مرتبة الميزان ومن ذلك** قول مالك واي حنيفة
 واحدا به ان من غصب جارية علي صفة فرادته عند زيادة سمن او ثقل
 منه حتى غلبت قيمته بذلك ثم نقصت القيمة لغيره او سمن الصفة
 كان لسيدها اخذها بلا ارش ولا زيادة مع قول الشافعي واحدا اخذها
 وارش نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالاول مخفف

والثاني فيه تشديد **فرجع الامر الي مرتبة الميزان ومن ذلك** قول مالك
 واي حنيفة ان الزيادة المنقصه كالولد اذا احدث بعد الغصب فهي غير مضمومة
 مع قول الشافعي واحدا انها مضمومة علي الغاصب بكل حال فالاول مخفف والثاني
 مشدد **فرجع الامر الي مرتبة الميزان ومن ذلك** قول الشافعي ان منافع
 المصوب غير مضمومة مع قول مالك والشافعي واحدا في احدي روايا اخذ
 انها مضمومة فالاول مخفف علي الغاصب والثاني مشدد عليه **فرجع الامر**
الي مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من غصب جارية
 فوطئها فعليه الحد والرد مع الارش مع ظاهر مذهب الائمة ان عليه الحد
 ولا ارش عليه للوطي **فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف** **فرجع الامر الي مرتبة**
الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحدا ان الغاصب اذا وطئ الجارية
 للمصوبة واولدها وجب رد الولد وهو رقيق للمصوبة منه وارش مكافئ
 لنقصها الولادة مع قول الشافعي حنيفة ومالك ان الولد يجير النقص فالاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع الامر الي مرتبة الميزان ومن**
ذلك قول الشافعي ومالك انه لو غصب ثوبا او دارا او عبدا وبقي شيء
 يدر منه ولم ينتفع به انه لا شيء عليه في سكن ولا استخدام ولا كرا ولا لبس الي
 حين اخذه من الغاصب وكذا الاجرة عليه للمدة التي بقي ذلك المصوب
 عنده فيها ولم ينتفع به مع قول الشافعي واحدا ان عليه اجرة المدة التي
 كانت في يده **فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبة الميزان**
ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان اجرة المثل في القفار
 والاشجار يضمن بالغصب فمضى غصب شيئا من ذلك قتله بسيل او حريق
 او غيرهما لزمه قيمته يوم الغصب مع قول الشافعي واي حنيفة واي يوسف ان ما لا ينتقل
 كالقفار لا يكون مضموبا باخراجه عن يده ماله الا ان يجني الغاصب عليه فيتلف
 بسبب كناية فيضمنه بالانلاف والجناية فالاول فيه تشديد من حيث وجوب
 الاجرة في غصب القفار والثاني فيه تخفيف من حيث عدم وجوبها فيه **فرجع**
الامر الي مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا ان من
 غصب اسطوانة او لبنة ثمر بنا عليها لم يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر بالحاصل
 علي الباقي بهدم البناء بسبب اخراجها فالاول مشدد جاري علي ظاهر قواعد
 الشريعة تخليفا علي الغاصب لئلا يعود لغصب شيء اخر من ارضي فلو طالب
 المالك الاسطوانة او اللبنة وجب عليه اخراجها ولو هدم بناؤه لعدم حرمة
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور **فرجع الامر الي مرتبة**
الميزان ومن ذلك قول الشافعي حنيفة ومالك ان من غصب نخاسا او

يده
 في

رضاءا او حديدا مثالا فاختار منه ائمة او سيفا يكون عليه في ذلك ما غصب
 في وزنه وصفته وكذا الوغصب خشبة فجعلها ابوابا او ترابا فجعله لبنا
 او حنطة فطعمها وخبرها. مع قول الشافعي انه يرد ذلك كله على المعصوب
 منه فان كان فيه نقص لزم الغاصب بالنقص وكذلك القول فيمن غصب
 ذهب او فضة ثم صاغه حليا او ضرب به دنانيرا او دراهمرا يرد مثله الي
 المعصوب منه عند مالك وحده. فالاول محقق والثاني مشدد. فخرج الامر
 الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك واجدانه لو فتح فقص طابيرا
 بغير اذن مالك فطار ضمن وكذلك لو حل دابة من قيدها او عبدا من قيده
 فهرب فعليه القيمة وسواء عند مالك طار الطابير او هربت الدابة او العبد
 عقب الفتح او الحل او وقف بعد مدة ثم طار او هرب. مع قول الشافعي
 ان طار الطابير او هربت الدابة بعد الفتح او الحل بساعة فلا ضمان عليه
 ومع قولنا في حنيقة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال. فالاول مشدد
 بالزام الفسخ او الحال لقيده الدابة او العبد بالقيمة والثاني مفصل والثالث
 محقق **فخرج** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه اذا غصب
 عبدا فابق او دابة فهربت او عينا فسرت او ضاعت فانه يغرم قيمة ذلك
 ونصير القيمة ملكا للمعصوب منه والمقصوب ملكا للغاصب حتى لو وجد
 المعصوب لم يكن للمعصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة
 الا بتراضيهما وبذلك قال ابو حنيفة ايضا في صورة واحدة وهي ما لو فقد
 المعصوب فقال للمعصوب منه قيمته مائة وقال للغاصب خسونه وخلف
 وغرم الخمسين ثم وجد المعصوب وقيمته مائة فان المعصوب منه الرجوع
 فيه ورد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة. مع قول الشافعي
 ان المعصوب فيما ذكر ياق على ملك المعصوب منه فاذا وجد رد المعصوب
 منه القيمة التي كان اخذها واخذ المعصوب. فالاول محقق على الغاصب
 بادخاله المعصوب على ملكه والثاني مشدد عليه جريا على ظاهر قواعد
 الشريعة من انه لا يملك ما لغيره الا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك
فخرج الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو غصب
 غنارا فقتل في يده يدم او شيل او حرق ضمن القيمة. مع قولنا في حنيقة
 انه اذا لم يكن ذلك كسبه فلا ضمان عليه. فالاول مشدد والثاني محقق
 فخرج الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيقة والشافعي ان من
 غصب ارضا فزرعها قبل ان ياخذ الغاصب الزرع فله اجاره على
 القانع. مع قول مالك ان كان وقت الزرع لم يفت فللمالك الاجار وان كان

فانت فاشترى الراعي ثمنه انه ليس له ثمنه وله اجرة الارض ومع قولنا احد ان شأ
 صاحب الارض ان يقر الزرع في ارضه الى الحصاد وله الاجرة وما نقص الزرع فله
 ذلك وان شادفع اليه قيمته زرعه وكان الزرع له فالاول مشدد والثاني
 مفصل وكذلك الثالث **فخرج** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
 الشافعي واجدانه لو اراق مسلم خمرا على ذي فلا ضمان عليه وكذلك اذا
 تلف عليه خمر يراه مع قول مالك واي حنيقة انه يغرم له القيمة في ذلك
 فالاول محقق على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه **فخرج** الامر الي مرتبتي
 الميزان **ووجه** الاول ان الخمر ليس بمال عندنا ووجه الثاني انه مال
 عند الذي يفرقتنا القيمة احوط لنا من جهة احكام يوم القيامة والله اعلم
كتاب الشفعة
 ما نقل الامامة ابو بكرة علي بن ابي ثوبان للشركة في الملك واختلفوا فيما سوي ذلك
 من مسائل الباب. واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قولنا ان
 والشافعي انه لا شفعة للجار وانما لا ينظر بالموت فاذا اوجبت له الشفعة
 فمات ولم يعلم بها او علم بها ومات قبل التمكن من الاخذ انتقل الحق للوارث
 مع قولنا في حنيقة تجب الشفعة بالجوار. فالاول محقق على الشريك في حصة
 الجار والثاني مشدد عليه فيحمل الاول على حال العوام الذين لا يراعون حق
 الجار ويحمل الثاني على حال كل المؤمنين الذين يراعون حق الجار الي اربعين دارا
 من كل جانب **فخرج** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيقة والشافعي
 في ارجح اقواله واحد في احدي رواياته ان الشفعة على الفور. مع قول مالك
 واحد والشافعي في احدي قوليهما انها ليست على الفور واذا لم تكن على
 الفور عند مالك فروي عنه انها لا تنقطع الا بمضي سنة وفي رواية اخرى عنه
 الي خمس سنين وقال ان هذه المدة يعلم بها انه عرض عن الاخذ بالشفعة وفي
 رواية اخرى عنه ان حق الشفعين باق الي ان يرفعه المشتري الي الحكم فيامره
 بالاخذ والترك فاذا بيع المشتفع والشريك خاسر يعلم بالبيع فله المطالبة
 بالشفعة متى شاؤا لا تنقطع الشفعة الا باحد الامرين السابقين فالاول مشدد
 خاص بالاكابر الذين يرون الخطا او فلاخيم فلا يحصل عندهم ندم اذا سبقهم احد
 الي الشراء والثاني محقق خاص بمن يحصل عنده ندم بذلك من احاد العوام فلذلك
 جعل لهم ما لك مدة يتروى فيها من سنة او خمس سنين وجعلها قاطعة الاعذار
 فخرج الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قولنا في حنيقة ومالك ان الشفعة
 اذا كانت على النخل وهويين شريكين فباع احدهما حصته ان للشريك الشفعة
 مع قولنا الشافعي واجدانه لا شفعة في ذلك فالاول محقق والثاني مشدد.

فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجد الاول عشر القسمة في المرة علي وجه التحرير
الميري للذمة فكان كاللبن الصغير الذي لا ينقسم . ووجه الثاني ظاهر **ومن ذلك**
ذلك قول مالك والشافعي ان الشفعة تورث ولا تبطل بالموت . مع قوله
الي حنفية **فانما تبطل بالموت** ولا تورث . ومع قول احمد انها تورث الا ان كان
الميت طالبا لها فالاول محقق علي الشفعين والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحد
ان المشتري اذا اشترى ما يبيع فيه ما اشتراه ثم طلب الشفعة فليس له
مطالبة المشتري بعدم ما يبيع ولا قلع ما غرس مضافا الي الثمن . مع قوله اي
حنيفة انه للشفيع اجاره علي القلع والهدم ومع ذهاب قومان للشفيع ان
يعطيه ثمن الشفعين **ويترك** البنا والغراس في موضعها **فالاول** محقق والثاني
مشدد والثالث فيه تخفيف . **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول مالك في احد **ويترك** البنا والغراس في موضعها **فالاول** محقق والثاني
والرجائي والباب لا شفعة فيه . مع قوله اي حنفية ومالك في رواية اخرى
ان في ذلك الشفعة . فالاول محقق علي المشتري والثاني مشدد عليه **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول ان كمال الانتفاع المشروع لاجل الشفعة
لا يحصل بالشفع الذي لا ينقسم من البنا والحمام مثلا . ووجه الثاني
حصول الانتفاع به ولو بوجه من الوجوه **ومن ذلك** قول اي حنفية والشافعي
يجوز الاحتياك لسقوط الشفعة **فالاول** ان يبيع سلعة مجهولة عند من يري ذلك
مسقطا للشفعة وان يقر له ببعض الملك ثم يبيعه الباقي او يهبه له مع
قول مالك واحمد انه ليس له الاحتياك علي اسقاط الشفعة فالاول محقق والثاني
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول ورود الحيلة في الكتاب والسنن
ووجه الثاني الاحتياط للدين من جهة الشريك وطلب الخطا وافر
لاخيه المسلم اذ الحيلة انما هي رخصة لضعفا المؤمنين **ومن ذلك** قوله
الائمة الثلاثة ان الشفعة اذا وجبت للشريك فبذل له المشتري دراهم
علي ترك الاحتياك لشفعة طارئة اخذها او تملكها . مع قول الشافعي انه لا يجوز
له ذلك ولا يملك الدراهم وعليه ردّها ولا صحابه في اسقاطها بذلك وجها
فالاول محقق خاص بالعوام والثاني مشدد خاص باهل الورع من كل المؤمنين
لان الشفعة حق فري لا يحتاج فيه الى مال . **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي واحمد اذا امتاع اثنان من الشركاء نفسها
شفعة واحدة كان للشفيع اخذ نصيب احدهما بالشفعة كما لو اخذ نصيبها
جميعا مع قول مالك واي حنفية انه ليس له اخذ حصته احدهما دون الاخر

بل ياخذ نصيبهما جميعا او يتركهما جميعا . فالاول محقق والثاني مشدد **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان . ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان
الشفعة تثبت للذمي مع قول احمد انه لا شفعة للذمي فالاول محقق علي الذي
والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان
الشفعة للشريك من غير تقييد بالمسلم وتقييد بتقييد ذلك بالمسلم فهو حري
علي الغالب كقولوا في حديث لا يبيع احدكم علي بيع اخيه ولا يخطب علي
خطبة اخيه . ووجه الثاني التقليط علي الذي من حيث ان في اثبات الشفعة
له مشايط علي المسلم باخذ حقه بنوع من القهر والغلبة لا سيما مع عدم طيبته
نفسه المسلم بذلك واسمه اعلمه **كتاب القراض**
اتفق الائمة علي جواز المضاربة وهي القراض بلفظ اهل المدينة وهو ان يدفع
انسان الي شخص ما لا ليتجر فيه والرجع مشترك هذا ما وجدته من مساييل
الاتفاق . واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي واحد
انه لو اعطى سلعة وقال له بعهها واجعل منها قراضا فهو قراض فاسد . مع
قوله اي حنفية انه قراض صحيح . فالاول مشدد والثاني محقق . **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان . ووجه الاول انه خلاف ما عليه عمل الناس . ووجه
الثاني النظر الى الاذن له في جعل ذلك ثمن قراضا كما عطاها به النقد قراضا
علي حد سواء نظر للمعنى **ومن ذلك** قول الائمة بمنع القراض با
لفلوس . مع قول الشافعي واي يوسف بجواز القراض بها اذا راجت وراج
النقود . فالاول مشدد والثاني محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا اخذ مال القراض
بيئته الا برده الا بيئته مع قول اهل العراق انه يقبل قوله مع بيئته فالاول
مشدد خاص بمن غلب علي قلبه محبة الدنيا فلا يبعد ان يحلف باطلا او يدعي
رده والثاني محقق خاص بمن غلب عليه الزهد في الدنيا وصدق المسلمين
في تادية الامانات فصدقوه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة انه اذا دفع للعامل مال قراض فاشترى للعامل منه
سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الي البائع انه ليس علي المقارض شي والشفعة
للعامل وعليه ثمنها مع قوله اي حنفية انه يرجع بذلك علي رب المال فالاول
محقق علي رب المال والثاني مشدد عليه ولعل ذلك لنسبة رب المال الي
التقصير في اعطائه لمن لا ينظر فيه بالمصلحة ولا ينظر العواقب **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحد انه لا يجوز
القراض مدة معلومة لا يفسد قبلها او علي انه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا

من البيع والشراء مع قول لا يحنيفة انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني
 مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان القراض انما شرع للرجح
 والرجح غيب ليس له وقت معلوم وتقييد المدة ينافي بالاطلاق في التصرف ووجه
 الثاني ان لرب المال الرجوع عن القراض وهذا في الرجح الذي يمتد شيئا **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي انه اذا شرط رب المال على العامل ان لا يبيع
 ولا يشتري الا من فلان كان القراض فاسدا مع قول لا يحنيفة واحدا من ذلك
 صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
 ان يكون رب المال انظر نظر من العامل ووجه الثاني عكسه **ومن ذلك**
 قول لا يحنيفة والشافعي ان المقارض اذا عمل بعد فساد القراض فحصل
 في المال ربح كان للعامل مثل اجرة عمله والربح لرب المال والتقصان عليه
 مع قول مالك في احدي روايتيه انه يرد الى قراض مسلم ووجه قال القاضي
 عبد الوهاب فالاول مشدد على العامل والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول لا يحنيفة ومالك رضي الله عنهما ان العامل
 اذا سافر بمال القراض تكون نفقته في مال القراض مع قول واحد والشافعي
 في ارجح قوليه ان نفقة العامل اذا سافر للمضاربة والربح على نفسه حتى
 اجرة موكبه فالاول مخفف على العامل والثاني مشدد عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك ان من اخذ قراضا على ان يبيع
 الربح له وان لا ضمان عليه جاز مع قول اهل العراق ان المال يصير قرضا
 عليه ومع قول الشافعي ان للعامل اجرة مثله والربح لرب المال فالاول
 مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشدد على العامل والثالث فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهرا ان رب المال قول
 الائمة الثلاثة لو ادعى ان رب المال اذن له في البيع والشراء فقد اؤتمنت
 فقال رب المال ما اذنت لك الا نقدا ان القول قول المضارب مع يمينه مع
 قول الشافعي ان القول قول رب المال مع يمينه فالاول مخفف على المضارب
 والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان رب المال انما
 اول فلا ينبغي له تكذيبه فيما ادعاه ثانيا ووجه الثاني ان رب المال هو
 الاصل في الاحسان الى المضارب فكان له اليد عليه من حيث انه اصل
 والمضارب فرع واسه اعلم **كتاب المساقاة**
 اتفق فيها الامم من الصحابة والتابعين وائمة المذاهب على جواز
 المساقاة وخالفهم ابو حنيفة وحده فقال بطلانها فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه عقد ينتفع به كل من

العاقدين

العاقدين بحكم الاتفاق والرضي ووجه الثاني ما فيه من الغرر **ومن ذلك** قوله
 مالك واحد والشافعي في القديمانه يجوز المساقاة على ساير الاشجار المثمرة
 كالنخل والعنب والتين والجوز وغير ذلك وبذلك قال ابو يوسف ومحمد والناخون
 من اصحاب الشافعي مع قول الشافعي في الجديد انه لا يجوز الا في النخل والعنب
 خاصة ومع قول داود انه لا يجوز الا في النخل خاصة فالاول مخفف والثاني
 فيه تشديد والثالث مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم
 نفي الشارع عن المساقاة في غير النخل والعنب **وجه** الثاني الوقوف على حد
 ما ورد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث كونهما زكويين ووجه
 الثالث الوقوف على حد مساقاة اهل خيبر فانها كانت في النخل فقط **ومن**
ذلك قول الشافعي واحدا ان كان بين النخل بياض وان كثر صحت المزارعة
 عليه مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسرا افراد النخل بالسقي هو
 والبياض بالعمارة ويشترط ان يفصل بينهما ولا يقدم المزارعة بل تكون تبعاً
 للمساقاة مع قول مالك يجوز دخول البياض البشريين الشجر في غير المساقاة
 من غير اشتراط ومع قول ابو يوسف ومحمد يجوز ذلك على اصلهما في جواز الجائر
 وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالاول مخفف
 بالشرط المذكور والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول لا يحنيفة ومالك والشافعي في الجديد ان المزارعة باطله وهي
 ان يكون البذر من مالك الارض مع قول لا يحنيفة وابو يوسف ومحمد
 والناخون من اصحاب الشافعي واختار النوري من حيث الدليل بطلان المزارعة
 قال النوري وطريق جعل العلة للمأدلة الاجرة ان يستاجر بنصف البذر
 لينزع له النصف الاخر ويغيره بنصف الارض فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن
 قواعد القراض ووجه الثاني ان التراخي بامر بين اثنين حكم **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي واحدا انه لو ساقاه على ثمرة موجودة ولم يبد صلاح الثمرة
 جاز وان بدا صلاحها لم يجز مع قول ابو يوسف ومحمد وسحنون يجوز ذلك على كل
 ثمرة موجودة من غير تفصيل فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول في الشق الثاني انه اذا بدا صلاح الثمرة ما بقي
 يحتاج الى المساقاة فهو كالعنب ووجه مقابلته ان الثمرة ولو بدا صلاحها يحتاج
 الى كمال النضج حتى تبلغ حالة الكمال ولا عيب في ذلك **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انها لو اختلفوا في اجزاء الشروط فالقول قول العامل مع يمينه
 مع قول الشافعي انهما يتخالفان وينفسخ العقد ويكون للعامل اجرة مثله فيما

قادة

عمل بنا علي اصله في اختلاف المتبايعين فالاول فيه تخفيف علي العامل والثاني
فيه تشديد. فرجع الامر الي مرتبتي الميزان واسه سبحانه وتعالى اعلم.

كتاب الاجارة

اتفق كافة اهل العلم علي ان الاجارة جائزة خلافا لاسماعيل بن عيينة فانه انكر
جوازها ووجه الثاني عدم وصوله لبل اليه في ذلك فرائي ان من شرط بيع المنافع
قبضها جملة واحدة لقبض العين المبيعة ولم يكن في شروعه في قبض المنفعة
شيئا فبقا ليعدم جوازها الشبهة باكل اموال الناس بالباطل لاسيما ان
كانت الاجارة في الذمة فلا هو اعطي الاجارة معجلة ولا هو استوفى المنفعة
ولا برد علينا السلام لانه خرج بدليل **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
واحد ان عقد الاجارة لازم من الطرفين جميعا فليس لاحدهما بعد عقدها
الصحيح فسخها ولو لعذر الا بما يفسخ به العقد للارز من وجود عيب بالعين
المستأجرة مثلا لو استأجر دارا فوجد بها من دمة لانضام للسكنى او استأجر
بعد العقد او مرض العبد المستأجر او وجد الاجير بالاجرة المعينة عيبا فيكون
للمستأجر اختيار لاجل العيب. مع قول ابي حنيفة واصحابه انه يجوز فسخ
الاجارة بعد حصول ولو من جهة مثل ان يكثر في جانتها ليجز فيه فيخرج ماله
او يسرق او يفسد او يغصب او يغلس فيكون له فسخ الاجارة ومع قول قوم ان عقدها
لازم من جهة المستأجر فقط كالجعالة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف من
حيث كونه له الفسخ بالعقد والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخها للوجر
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ووجه الاول العربي من صفات المناققين بان يرجع احدهما
في قوله الذي وافق صاحبه عليه **وجه** الثاني ان لزوم العقد انما هو مع شرط
سلامة العاقبة ووجه الثالث ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد
ان اذا استأجر دابة او دارا او خانونا مدة معلومة باجرة معلومة ولم يشترطا
تجديد الاجرة ولاضا علي تاجيلها بل اطلاقها انما يستحق بفسخ العقد فاذا سلم
الوجر العين المستأجرة الي المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد ملك جميع المنفعة
بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين اليه مع قول ابي حنيفة
وما لك ان الاجرة تستحق جزا فجزا كلما استوفى منفعة يوم استحق اجرة
فالاول مشدد خاص باهل السخا والكرم والثاني فيه تخفيف خاص باهل المشاحة
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو استأجر
دارا شهرين معلوما انه يبيع الاجارة في الشهر الاول وتلزم واما ما عداه من
الشهور فلا يلزم الا بال دخول فيه مع قول الشافعي انما يتطل الاجارة في جميع فالاول
مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **وجه** الاول ان تفصيل

الاجرة وتوزعها علي الشهر وعناية العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني
الجهل بمدة الاجارة ولان كل شهر يحتاج الي عقد جديد لافراجه اجرة معينة ولم عقد
وذلك يقتضي البطلان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد
انه لو استأجر عبدا مدة معلومة او دارا ففسخ ذلك العبد والدار فسخا
العبد قبل ان يعمل شيئا او انهدمت الدار قبل ان يسكنها ولم يحض من المدة شيئا انه
لا يستحق عليه شيء من الاجرة ويتطل الاجارة مع قول ابي ثور ان المنافع في هذا الموضع
من ضمان المكثري فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان

وجه الاول ان الاجرة لا تجب الا بالعمل مثلا **وجه** الثاني ان الموت او
الانهدام ليس هو في يد الموجه وقد سلم المستأجر الاجرة وابعاح لقابضها النضر
فيها فكانه ملكها فلا ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص بالاكابر والاول خاص بعوام
الناس المشايخين علي الدنيا **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان عقد الاجارة
علي القرية والدار والعبد لازم لا يفسخ بموت العاقدين او احدهما ويقوم الوارث
مقام مورثه في ذلك. مع قول ابي حنيفة ان العقد يفسخ بموت العاقدين جميعا
او احدهما. فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **وجه**

الاول احسان الظن بالورثة وانهم يرضون بما فعله مورثهم **وجه** الثاني الاخذ
بالاحتياط وانهم قد لا يرضون بما فعله مورثهم لتقص في عقولهم ولكل عقد خصم
ورجاءه علي عقل مورثهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة والشافعي في ارجح
اقواله انه يجوز عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين عا لبا مع قوله اي الشافعي
في القول الاخر انه لا يجوز اكثر من ستة وفي القول الاخر انه لا يجوز اكثر من ثلاثين
سنة. فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الي مرتبتي
الميزان **وجه** الاول العمل بالغالب في بقا تلك العين ولو مائة سنة واكثر
ولا فرق بين طول المدة وقصرها في ذلك **وجه** الثاني ان العين قد تتغير
بعد مضي ستة **وجه** الثاني ان الثلاثين سنة هي التي ينتهي اليها امانك
الناس في المعيشة اليها في طول الامل وقصره غالبا فالخلاف مبني علي مراعاة احوال
الحق غالبا **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في احد قوليه ان الصبايع
اذا اخذ الشيء الي متركه ليحمله فهو ضمان من ذلك ولما اصاب عنه من جنة
مع قول ابي حنيفة والشافعي في ارجح قوليه لاضمان عليه الا فيما جنت به او
قصر فيه ومع قول ابي يوسف ومحمد ان عليه الضمان فيما يستطيع الاقتناع منه
الا فيما يستطيع الاقتناع منه كالحريق والامر الغالب وتلف الحيوان فانه لاضمان
عليه فيه ومع قول مالك اما الاجر الا يصح من بل هو علي الامانة الا الصباغ
خاصة فانهم ضامنون اذا انفردوا بالعمل سوا عملوه بالاجرة او بغيرها الا ان

تقوم ببيتة بمرأته وهلاكه فيرا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث وما بعد
 مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهر **ومن ذلك**
 قول الامامة الثلاثة انه لو اختلف الحياط وصاحب الثوب في كيفية تفصيله قبا
 او قميصا مثلا فالقول قول الحياط مع قول ابي حنيفة ان القول قول صاحب الثوب
 فالاول مشدد علي الحياط والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة واحدا انه لا يبيع الاستنجار علي التراب الشرعية كالحج وتعليم
 القرآن والامامة والاذان مع قول مالك والشافعي انه يجوز ذلك في الامامة
 بغيرها واختلفا صحابه في ذلك **فالاول** مشدد خاص باهل الورع والدين
 والثاني مخفف خاص باحد الناس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي واحدا انه يجوز للمصلي ان يستأجر دارا يصلي فيها فيجوز
 مالك الدار من معلومة يصلي فيها ثم تعود اليه ملكا وله الاجرة مع قول ابي
 حنيفة ان ذلك لا يجوز ولا اجرة له قال ابن هبيرة وهذا من محاسن ابي حنيفة لا بما
 يجاب عليه لانه من القربات عنده ولا يؤخذ فيها اجرة **فالاول** مخفف والثاني
 مشدد خاص باهل الورع **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 الشافعي والجمهور يصح اجارة الجندي لاقطاع السلطان الذي اقطع له لان
 الجندي مستحق لمنفعة قال الشيخ تقي الدين السبكي وما زال لنا سمع كلام
 علماء الاسلام قاطبة بالديار المصرية والشامية يقولون يصح اجارة الاقطاع
 حتى جال الشيخ تاج الدين فقال فيها ما قاله يعنى من المنع وهو المعروف من مذهب
 احمد وهو قول ابي حنيفة **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اظهر قوليه انه يجوز بيع العين المؤجرة
 مع قول ابي حنيفة انه لا يجوز بيعها الا برضى المستأجر فهو بالخيار بين اجارة البيع
 وبطلانه **ومع قول مالك** واحد يجوز بيع العين المؤجرة للمستأجر دون
 غيره لعدم نغذرو وصوله اليه استيفاء المنفعة بخلاف بيعها لغير المستأجر **فالاول**
 مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تشديد علي الموجه **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومع قول مالك** هذه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول مالك
 والشافعي واحدا واي يوسف انه لو استأجر دابة ليركبها فركبها بالجماع
 كما جرت به العادة فلا ضمان **مع قول ابي حنيفة** انه يضمن قيمتها **فالاول**
 مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **فالاول** خاص باحد الناس
 والثاني خاص باهل الدين والورع ويعني ان يكون الامر بالعكس **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز اجارة الدنانير والدرهم للزينة والتجمل
 بها كما لو كان صرفيا **مع قول الشافعي** واحدا ان ذلك لا يجوز **فالاول** مخفف

خاص

خاص باحد الناس والثاني مشدد خاص باهل الورع والتقوي **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه لا يجوز اجارة الارض بما ينبت
 فيها او يخرج منها ولا بطعام كالسمك والفسل والسكر وغير ذلك من الاطعمة
 والمأكولات **مع قول ابي حنيفة** والشافعي واحد يجوز بكمالها انبتت الارض وغير
 ذلك من الاطعمة والمأكولات كما يجوز بالذهب والفضة والعروض **ومع قول**
احسن وطاوس بعدم جواز كرا الارض مطلقا بكل حال **فالاول** مشدد خاص
 باهل الخوف والورع من الوقوع في الربا من حيث ان ذلك المطعوم الذي
 خرج من الارض نوع من الارض كان مشددا فيها فكانه من قاعدة مدعوجة
 ووجه الثاني مخفف ان الخارج من الارض نوع اخر غير الارض كالذهب
 والفضة ووجه الثاني مشدد الى الغاية العمل علي الوفاق اخذ الاسلام
 فمن احتاج الى ارضه رزعا ومن استغني عنها اعطاها لاهله المسلم ليزرعها
 بلا اجرة علي الاصل في الانتفاع بالارض والانتفاع بكرائها انما هو فرع عن ذلك
 ورخصة من الشارع والا فالارض مخلوقة بالاصل للمنافع العباد من غير تحيز
 فكل من احتاج اليها كان اولي بها **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الامامة الاربعة من استأجر ارضا ليزرعها خبطة ان له ان يزرعها شعيرا
 وكلما ضرره كضرر الخبطة مع قول داود وغيره ان ليس له ان يزرعها غير
 الخبطة **فالاول** مخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد خاص باهل
 الورع **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
 واحد واي يوسف ومحمد انه يجوز اجارة المشاع **مع قول ابي حنيفة** انه لا يجوز
 ان يوجهه نصيبا مشاعا الا من شريكه وامارهه وهبته فلا يجوز ذلك
 عنده بحال **فالاول** مخفف خاص باهل الورع والدين الذين لا يشأحون
 عن عامله والثاني مشدد خاص باحد الناس الذين يشأحون اخاهم
 ويرون الخط الاو فلا تقسم ويحتاجون الى المرافعة للمحكمة **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجوز شرط اختيار
 ثلثا في الاجارة كالبيع **مع قول الشافعي** انه لا يجوز **فالاول** مخفف خاص
 باحد الناس الذين يقع لهم تردد وندم اذا كان الخط الاو فرلاخيم والثاني
 مشدد خاص باهل الدين يجمع ان الاجارة فيها بيع المنافع ولا فرق بينها
 وبين بيع الاعيان لمن نامل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الامامة الثلاثة انه اذا استأجر شخص شيئا من دار او عيقل فلم ينتفع
 به فعليه الاجرة **مع قول ابي حنيفة** انه لا اجرة عليه لكونه لم ينتفع بذلك
فالاول مشدد خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد

نفي

الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم
كتاب احكام الموات
 اتفق الامية على جواز احيا الارض الميتة للمسلم ولو بموات الاسلام هذا
 ما وجدته من مسابيل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قوله الامية
 الثلاث انه لا يجوز للذي احيا بموات الاسلام مع قول ابي حنيفة انه يجوز
 فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 ان تمكين الذي من احيا فيه عزله بخرجه عن الصغار **ووجه** الثاني ان
 لا فرق بين احيا بموات الاسلام وبين عمارته بيننا في العمران لمن تملك
ومن ذلك قول ابي حنيفة بشرطه جواز احيا اذن الامام مع قول
 مالك انما كان في القلاة او حيث لا يتساحح الناس فيه لا يحتاج الى اذن
 وما كان قريبا من العمران او حيث يتساحح الناس فيه اقتصر الى الاذن ومع
 قول الشافعي واحدا انه لا يحتاج الى اذن الامام مطلقا فالاول مشدد خاص
 باهل الادب مع ولي الامر والثاني مفصل والثالث مخفف ودليله الحديث
 الصحيح من احيا ارضا ميتة فهي له فان لفظه بعم المسلم والذي من اذن
 له الامام ومن لم ياذن له **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 ابي حنيفة ومالك انما كان من الارض مملوكة ثم باداهلها وخرّب وطاع
 عهده بملك بالاحياء مع قول الشافعي واحدا في اظهر وايتيما انه لا يملك
 بالاحياء فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني مشدد خاص باهل
 الورع **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد
 ان احيا الارض وملكها يكون يتجهزها وان يتخذ لها ما واما الدار فيتجهزها
 وان لم يستقيها مع قول مالك تملك الارض بما يعلم بالعادة انه احيا
 لملكها من بناء وغرس وحفر بئر وغير ذلك مع قول الشافعي ان كانت
 للزرع فتملك بزرعها واستخراج ما فيها وان كانت للسكنى فبشقطينها
 بيوتا وتسقيها **فالاول** مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان حريم البئر
 اربعون ذراعا ان كان الابل يستقي دايما منها وان كان للناس فستون
 ذراعا وان كانت عينا فثلثمائة ذراع وفي رواية اخرى عنه خمسمائة
 ذراع فمن اراد ان يحفر في حريمها منع منه مع قول مالك والشافعي
 انه ليس له ذلك حد مقدروا الرجوع في ذلك الى العرف ومع قول احمد
 ان كانت في الارض موات فخمسة وعشرون ذراعا وان كانت في ارض عامرة
 فخمسون ذراعا وان كانت عينا فخمسمائة ذراع **فالاول** مفصل وكذلك

الثالث والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ولعل الامر في ذلك يختلف
 باختلاف صلاح الارض ورخاوتها وكثرة الوارد من علي الماء فلهذا فكل امر الامية
 كله صحيح ووجه ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحدا في اظهر وايتيما
 اذا بنت حشيش في ارض مملوكة لم يملكه صاحب الارض وكل من اخذ من ارضه مع
 قول الشافعي انه يملك بملك الارض ومع قول مالك ان كانت الارض محوطة بملكه
 صاحبها وان كانت غير محوطة لم تملك **فالاول** مشدد وعليه مالك مخفف علي
 المسلمين والثالث مفصل وظاهر القواعد يعنى قول الشافعي ويشهد للاول
 ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركا في ثلاثة في الماء والكالا والمنار فامنه
 يشمل الكالا الثابت في الملك وفي الموات **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان الحشيش لا يلتصق اليه صاحب الارض في الغالب بخلاف ثمن الاشجار
ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد ان ياخذ ذلك الحشيش الا بطلب
 قلب صاحب الارض وهو خاص باهل الورع **ووجه** قول مالك ان التحويط يدل
 على الالتفات الى الحشيش فليس لاحد اخذ الا باذن صاحب الارض بخلاف ما اذا
 لم يكن محوطا عليه فانه يدل على مسامحة الناس به **ومن ذلك** قول مالك
 انه اذا اخذ من حاشية الانسان وبها يعمد وزرع شي من الماء الذي في نهره او بئر
 فانه كان النهر او البئر في البرية فالملك الحق بمقدار حاجته منها من غيره ويجب
 عليه بذر ما فضل من ذلك وان كانت في حايطة فببذر منه بذر الفاضل لجاره الى ان
 يصلح بئر نفسه او عينة فان تنازع باصلاحه لم يلزمه شي وهل يستحق عوضه
 فيه روايتان مع قول ابي حنيفة واصحابه الشافعي انه يلزمه بذر له لشرب الناس
 والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك للزرع وله اخذ العوض ويستحب تركه
 ومع قول احمد في احدي روايتيما انه يلزمه بذر له من غير عوض للماشية والسقي
 معا ولا يجز له البيع **فالاول** مخفف على مالك والثاني مشدد على مالك وخبر
 بالناس والدواب والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى
 اعلم **كتاب الوقف**
 اتفق الامية على ان الوقف قرية جائزة وعليه ان ما لا يصح الانتفاع به الا بالانفاق
 عينة كالذهب والعقنة والماكول لا يصح وقفه وعليه ان وقف المشاع جائز كعقبة
 واجارته خلافا للمحدثين احسن فقط في قوله بالمشاع اجارة المشاع وقفه وعلى
 انه اذا خرب الوقف لم يعد الى ملك الواقف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **من ذلك** قول مالك والشافعي انه يلزم
 باللفظ وان لم يحكم به حاكم وزول ملك الواقف عنه وان لم يخرج عن جرح
 مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا اخرج عن يد بان جعل للوقف ولبي

وبسبب اليه وهو واحد الروايتين عن مالك . ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية صحيحة ولكنه غير لازم ولا يرد ملك الوقف عنه إلا بعد أن يحكم به حاكم أو يعلق بموته كان يقول إذا تمت فقد وقفت داري علي كذا . فالأول مشدد علي الوقف والثاني مفصل والثالث مشدد مخفف علي الوقف **فرج** الأمر في مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد ومالك في أحدي روايته أنه يصح وقف الحيوان . مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الأخرى أنه لا يصح بناء علي قاعدة أنها لا يصح وقف المنقول . فالأول مخفف والثاني مشدد . فرج الأمر في مرتبة الميزان **ووجد** الأول أنه فعل معروف وإن غلب عليه النلف بعد مدة **ووجد** الثاني أن الوقف إنما يتخذ للتأيد وروا الانتفاع والحيوان يغلب هلاكه فلا يصح **ومن ذلك** قول بعض أصحاب الشافعي أن الملك في رقبته الموقوف يتنقل إلى الموقوف عليه . مع قول أبي حنيفة وجماعات من أصحابه والراجح من قول الشافعي أن الوقف إذا صح خرج عن ملك الوقف ولم يدخل في ملك الموقوف عليه . فالأول مشدد علي الوقف والثاني فيه تشديد علي الموقوف عليهم **فرج** الأمر في مرتبة الميزان **ووجد** الأول أن سبب مشروعة الوقف ادعاء العبد للملك مع سببه كما قاله في الزكاة الواجبة فكانه بالوقف يتبرأ إلى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف فلم يخرج عن ملكه فكانه لم يتبرأ **ووجد** الثاني أن الوقف إذا رجع فيما بيده إلى الله تعالى يحتاج الموقوف عليهم إلى تملك جديد من الحق تبارك وتعالى ولم يحصل وأيضا فإن الانتفاع لا يتخصص بأحد بعينه في الأصل فإذا مات المعين لما انتقل لما بعده من جماعات القربان وأن الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف لا يحتاج إلى إذن منهم لم ينتفع به بعدهم فافهم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد يصح وقف الإنسان علي نفسه . مع قول مالك والشافعي أن ذلك لا يصح . فالأول مخفف علي الوقف خاص بأهل الشئ والبخل الذين لا تخلص نفوسهم من ورطة محنة الدنيا فكان ذلك كالوصية عند حضور الأجل وقد ورد في الحديث أفضل الصدقة أن تصدق وانت صحيح صحيح نامل البقاء وتحشي الفقر وليس الصدقة أن تقول إذا حضرتك الوفاة لفلان كذا أو لفلان كذا الحديث **ووجد** الثاني المشدد علي الوقف أنه علي قاعدة المراتب الشرعية من طلب المبادرة بها قبل اخترام المنيعة **فرج** الأمر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك أنه يصح الوقف إذا لم يعين للوقف مصرفا كان قال وقفت داري هذه وكذا لك يصح الوقف عنده وعند الشافعي إذا كان منقطع الآخر كوقف هذاكذا علي وأدي وأولادهم ولم يذكر بعدهم الفقراء مثلا ويرجع ذلك

بعد انقراض

بعد انقراض من سمي إلى فقرا عصبته وإن لم يكونوا في فقر المسلمين وبذلك قال أبو يوسف ومحمد مع قول الشافعي أن الوقف يبطل إذا لم يعين له مصرفا فالأول فيه تخفيف علي الوقف والثاني مشدد في بطلان الوقف إذا لم يعين له مصرفا **فرج** الأمر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي يوسف أن الوقف إذا خرب لا يجوز بيعه وصرف ثمنه في مثله كما إذا خرب المسجد ولم يرج عوده . مع قول محمد أنه يعود إلى مالكه الأول وليس له في حقيقته نص في هذه المسئلة . فالأول مشدد والثاني مخفف من بطلان الوقف بعد ثبوته . فرج الأمر في مرتبة الميزان والله تعالى أعلم **كتاب الهبة** اتفق الأئمة علي أن الهبة تقع بالإيجاب والقبول والقبض واجمعوا علي أن الوفا بالوعدة في الخير مطلوب . وعي أن تخصيص بعض الأولاد بالهبة مكره وكذا التفصيل بعضهم علي بعض **هـ** أما ما وجدته في الباب من مسائل الإجماع والالتفاق . وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لا يفتقر صحة الهبة إلى القبض . مع قول مالك أنه لا يفتقر صحتها ولزومها إلى قبض بل يقع وتلزم بمجرد الإيجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها ونماها وأحترز مالك بذلك عما إذا أخرج الواهب الإقباض مع مطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر علي المطالبة فانها لا تبطل وله مطالبة الورثة فان ترك المطالبة أو أمكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب أو مرض بطلب الهبة وعبارة بن أبي زيد القيرواني في رسالته ولا تتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالحيارة فان مات قبل الحيارة فهو ميراث مع قول أحد في أحدي روايته أنه الهبة تملك من غير قبض فالأول مشدد جار علي قواعد الشريعة كالبيع وغيره من سائر التملكيات والثاني مخفف علي الموهوب له مشدد علي الواهب **فرج** الأمر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لا بد من صحة القبض أن يكون بأذن الواهب . مع قول أبي حنيفة أنه يصح القبض بخبره إذا كان منه . فالأول مخفف علي الواهب عكس الثاني . فرج الأمر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي هبة المشاع جائزة كالبيع وصحة قبضه أن يسلم الواهب الجميع إلى الموهوب له فيستوفي منه حقه ويكون نصيب شريكه في يده كالوديعة . مع قول أبي حنيفة أنه كان مما لا يتقسم كالعبيد والجواهر جازت هبته وإن كان مما يتقسم لم تجز هبته شي منه مشاعا . فالأول مخفف والثاني مفصل **فرج** الأمر في مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لا يستحب للأب وإن علا أن يسوي بين أولاده في الهبة . مع قول أحمد ومحمد أن له أن يفضل الذكر علي الأنثى كقسمة الإرث . فالأول فيه تشديد علي

الاب والثاني فيه تخفيف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ثم اذا فاضل الاب بينهم
 قبل يلزمه الرجوع في المفاضلة قال الثلاثة لا يلزم ذلك وقال احدى يلزمه
 الرجوع . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه ليس
 للاب الرجوع في هبته لولده بحال . مع قول الشافعي ان له الرجوع فيها
 بكل حال . ومع قول مالك ان له الرجوع ولو بعد القبض كلما وهبه لابنه
 على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيها وهبه على جهة الصدقة قال وانما يسوغ
 الرجوع اذا لم يتغير الهبة في يد الولد او يستحدث ديناً بعد الهبة او تزوج
 البنت او يتخلط الوهب بحال من جنسه بحيث لا يتميز منه والا فليس له الرجوع
 مع قول احدى في احدى رواياته واظهرها ان له الرجوع بكل حال كذهب
 الشافعي فالاول مشدد خاص بالا كابر في الدين والثاني مخفف خاص باحد
 الناس والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان . **وجه الاول** ان
 بعض الاول قد يكون مع ايده كالا جانب بل كالا باعد . **وجه الثاني** قوله
 صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا ييك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
 واحد واكثر العلمان ان الوفا بالوعد في الخير مستحب لا واجب ولو تركه فانه
 الفضل وارثك كراهة شديدة ولكن لا يائمه . مع قول جماعة منهم عمر بن عبد
 العزيز ان الوفا بالوعد واجب . ومع قول اصحاب مالك ان الوعد ان كان
 مستتر بسبب كقوله تزوج ولكه كذا او نحو ذلك وجب الوفا به وان
 كان وعداً مطلقاً لم يجب . فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **وجه الاول** انه من باب من تطوع خيراً فهو
 خير له ولو خاص بمن كان عنده بقبلة بخل من الناس . **وجه الثاني** الباعد
 عن صفات المنافقين فان من اخلف الوعد فهو منافق خالص وان صام
 وصلي وقال ابي مسلم كما ورد في الصحيح **وجه الثالث** ظاهر والله اعلم

كتاب اللفظة

اجمع الامة على ان اللفظة تعرف حولا كاملاً اذا لم تكن شيئاً فها يسيرا او
 شيئاً بقائه وعلي ان صاحبها اذا اجازها حق بها من مطلقها وعلي انه
 اذا اكلها بعد الحول فصاحبها محير بين التضمن وبين الرضى بالبدل والجمع
 على جواز الالتقاط في الجملة وانما اختلفوا في ان افضل اخذها او تركها
 هذا ما وجدته من مساليل الاجماع في الباب وانما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول ابي حنيفة ان اخذ اللفظة في الجملة اولى من تركها مع
 قول احدى ان تركها افضل من اخذها . ومع قول الشافعي في احدى قوليه
 بوجوب الاخذ ومع الاصح عند اصحابه ان اخذها مستحب ان وثق بامانة

نفسه . فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** ان فيه حفظاً لما اخبره **وجه الثاني**
 ان فيه الخلاص من تبعات الناس ووجه الثالث هو ووجه الاول لكن هذا على سبيل
 الوجوب والاول على سبيل الافضلية والرابع وجه ظاهر **ومن ذلك** قول ابي
 حنيفة انه لو اخذ اللفظة ثم ردها الى مكانها فان كان اخذها ليردها على صاحبها
 فلا ضمان والا ضمن . مع قول الشافعي واحداً يضمن بكل حال . ومع قول
 مالك ان اخذها بنية الاحتفاظ ثم ردها ضمن وان كان من ردها بين اخذها وتركها
 ثم ردها فلا ضمان عليه . فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **وجه الاول** الاقوال الثلاثة ظاهرة **ومن ذلك** قول مالك من
 وجد شاة بفلاة من الارض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها واكلها ولا ضمان
 عليه ولذلك البقرة اذا خاف عليها من السباع . مع قول الامة الثلاثة ان من
 اكلها فعليه الضمان اذا جاء صاحبها . فالاول مخفف على المنقظ في عدم الضمان
 اذا اكلها والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 مالك ان اللفظة في الحرم وغيره سواء فلم ينقظ ان ياخذها على حكم اللفظة
 ويملكها بعد ذلك وله ان ياخذها ليحفظها فقط وبه قال ابو حنيفة . مع
 قول الشافعي واحداً له ان ياخذها ليحفظها على صاحبها ويع فيها ما دام
 مقبلاً بالحرم فاذا اخرج سلمها للمخامر وليس له ان ياخذها للتمليك . فالاول
 مخفف على المنقظ والثاني فيه تشديد عليه فيرجع الامر الى مرتبة الميزان .
ومن ذلك قول مالك والشافعي ان المنقظ اذا عرف اللفظة ستة فلان
 يجسها ابداً وله ان يتصدق بها وله ان ياكلها غنياً كان او فقيراً . مع قول
 ابي حنيفة ان المنقظ ان كان فقيراً اجاز له ان يملكها وان كان غنياً لم يجز ويجوز
 له عند ابي حنيفة ومالك ان يتصدق بها قبل ان يملكها على شرط ان صاحبها
 اذا جاء امضى ذلك وان لم يجز ذلك ضمن له المنقظ . مع قول الشافعي واحد
 انه لا يجوز له ذلك لانه صادقة موقوفة . فالاول مخفف على المنقظ والثاني
 مفصل والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني منها مشدد **فرجع** الامر
 في المسئلتين الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه اذا
 وجد عيراً ابداً وحده لم يجز له ان ياخذ فلو اخذه ثم ارسله فلا شيء عليه
 عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي واحداً عليه الضمان . فالاول
 مخفف والثاني مشدد خاص باهل الدين والاحتياط . فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول الامة الاربعة انه اذا امضى على اللفظة خول ونصف
 منها المنقظ بشفقة او بيع او صدقة فلصاحبها اذا اجاز ان ياخذ قيمتها يوم

تملكها . مع قول داود انه ليس له شيء من ذلك . فالاول تخفف خاص بالكثرة الناس
والثاني فيه تشديد خاص باهل الورع والخوف من تبعات الناس **فرجع الامر الى**
مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان صاحب اللقطة اذا جاء
وصفها بصفاها وجب علي الملتقط ان يدفعها اليه ولا يكلفه مع ذلك بيعة
مع قول ابي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه ذلك الا ببيعة . فالاول تخفف خاص
بما اذا كان صاحبها غير متمم في دعواه والثاني فيه تشديد خاص بما اذا كان
منهما في رقة دينه . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان .

كتاب اللقيط .

اتفق الامم على انه يحكم بالاسلام الطفل بالاسلام ابيه او امه الا في رواية عن ابي
حنيفة **هـ** اما وجدته من مسایل الاتفاق **واما ما اختلفوا فيه**
فمن ذلك قول الامية الثلاثة اذا وجد لقيط في دار الاسلام فهو مسلم .
مع قول ابي حنيفة انه ان وجد في كنيسة او بيعة او قرية من قري اهل الذمة
فهو ذمي . فالاول تشدد في الحكم بالاسلام بالدار والثاني مفصل **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
واحمد واصحاب مالك ان اسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح . مع قول
الشافعي في ارجح اقواله واقوال اصحابه انه لا يصح اسلام صبي مميز استقلال
وللشافعي قول انه موقوف في البلوغ . فالاول تشدد في حصول الاسلام له
احتياط للصبي والحكم بالاسلامه والثاني مفصل . فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان اللقيط في دار الاسلام اذا اشغ
بعد البلوغ من الاسلام قتل . مع قول ابي حنيفة انه يجد ولا يقتل . ومع قول
الشافعي انه يزجر عن الكفر فان اقام عليه اقر عليه . فالاول تشدد في تفصيل
الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث تخفف . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله

سبحانه ونفالي اعلم . كتاب المجعالة .

اتفق الامية على ان رد الابق يستحق الجعل اذا ارده ان شرط ذلك **هـ** اذا
ما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق . واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قول مالك ان رد الابق اذا كان معروفا بملكه استحق الجعل ولو لم يكن شرط
ذلك علي حسب قرب الموضع وبعده واما اذا لم يكن راد الابق معروفا فلا
جعل له ويعطي ما اتفق عليه . مع قول ابي حنيفة واحمد انه يستحق الجعل علي
الاطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ولا ان يكون معروفا بملكه او لا
س . ومع قول الشافعي انه لا يستحق الجعل الا بالشرط . فالاول مفصل والثاني
مشدد علي مالك الابق والثالث مفصل كالاول . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

وجه الاول من تفصيل الامام مالك العمل بالقرينة وهي احدي الادلة وفيها
خلاص لذمة صاحب الابق وتشجيع المراء علي المداومة علي رد الابق لخوانه المكين
وارادة كريم لا سيما من كان عاجزا وليس له قدرة علي شراء عبد يجده او دابة يركبها
او نفقة يخلصها وتوجيه الثاني كتوجيه الاول واشدد حثا علي اعطاء الراد جعالة
لما قلناه من خلاص الذمة وتشجيع الراد علي ان يدوم علي رد الابق فان منع اعطا
الجعل بعد تقبله يكسر قلبه ويكسده عن التقب بعد ذلك في رد الابق اخر لا سيما
من ليس له حرفة يتفق منها علي عياله ونفسه غير تلك الحرفة **وجه**
الثاني ان الواجب في الجعل انما يكون بالشرط والطلب علي قاعدة الاجراف ان لم
يكن شرط فانما يكون اعطاؤه الجعل من باب البر والاحسان وذلك معروضة
لواجب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان من رد الابق من مسيرة ثلاثة ايام
يستحق اربعين درهما وان رده من دون ذلك رخص له الحاكم . مع قول مالك
ان له اجرة المثل . ومع قول احمد ان له دينارا او اثني عشر درهما ولا فرق بين
تصير المسافة وطولها ولا بين المصرو خارج المصرا خلافا لاحد في قوله في
رواية له انه ان جابه من المصرا فله عشرة دراهم او من خارج المصرا فله
اربعون درهما . ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير
فالاول مفصل والثاني فيه تخفيف باجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجع
علي مالك الابق والرابع فيه تشديد علي رد الابق . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا اتفق نفقة علي الابق بغير اذن
سيده فلا شيء علي السيد لانه اتفق متبرعا فهو الذي يتفق بغير اذن الحاكم
وان اتفق باذنه كان علي السيد دينا عليه ولراد ان يجتس العبد عنه حتى
يلخذهما اتفقه علي العبد في طريقه . ومع قول احمد هو علي سيده بكل حال
ومع قول مالك ان له اجرة المثل . فالاول مفصل والثاني مشدد علي السيد
والثالث تخفف علي السيد . فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال
الثلاثة ظاهر والله سبحانه ونفالي اعلم .

كتاب الفرائض .

اجمع المسلمون علي ان الاسباب المتوارث بها ثلاثة رحم ونكاح وولا وان الاسباب
المانعة من الميراث ثلاثة رق وقتل واختلاف دين وعلي ان المنيبا صلوا
اسد وسلامه عليهم اجمعين لا يورثون وان كالمنا يتركونه يكون صدقة تصرف
علي مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشيعة ولذلك انكر واعلي في
بكر رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولم يورثها من ابيها صلي الله عليه وسلم

يد

شياء وكذلك اجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب
وابوه وان علا والاخ وابنه الامن الام والعم وابنه الام والزوجة والمعتق
وعلى ان الوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والجدة
والأخت والزوجة والمعتقة وعلى ان الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس الى غير ذلك من مسائل
الفرائض المجمع عليها وانفق الاجمة على ان المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكي
عن معاذ بن ابراهيم المسيب والتخمي انه يرث المسلم الكافر ولا عكس كما يترجح المثل
الكافرة ولا يترجح المسلمة الكافر وانفقوا ايضا على ان القاتل عمد الظلما
لا يرث من المقتول شيئا وكذلك انفقوا على ان العول لا يكون الا في الاصول
الثلاثة الستة والاثنى عشر والاربعة والعشرون وان العول صحيح معمول به
عند كافة العلماء وانفق اجماع الصحابة عليه في خلافة الامام عمر بن الخطاب
رضي الله عنه خلافا لابن عباس وعلي انه لو اجتمع ابناهم احدهما اخ لابن كان
للاخ منهما السدس والباقي بينهما بالعصبة خلافا لابن مسعود والحسن هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قول مالك والشافعي ان ذوي الارحام لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعده
اصحاب الفروض والعصبات لبيت المال وهو قول ابي بكر وعمر وعثمان وزيد
والزهري والاوزاعي وداود ومع قول ابي حنيفة واحمد بن حنبل وحكي ذلك عن
علي وابن مسعود وابن عباس لكن عند فقهاء اصحاب الفروض والعصبات بالاجماع
وعن سعيد بن المسيب ان الخال يرث مع البنت فغلب ما قال مالك والشافعي
اذ ماتت عن امه كان له الثلث والباقي لبيت المال او عن بنته فلها النصف
والباقي لبيت المال وعلى ما قاله ابو حنيفة واحمد ان المال كله للام الثلث
بالفرض والباقي بالرد وكذلك للبنت النصف بالفرض والباقي بالرد ونقل
القاضي عبد الوهاب المالكي عن الشيخ ابي الحسن ان الصحيح عن عثمان وعلي
وابن عباس وابن مسعود انهم كانوا لا يرثون ذوي الارحام ولا يرثون علي احد
ثم انما يحكي عنهم في الرد وتورث ذوي الارحام انما هو حكاية فعل لا قول كما
تري وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الاجماع على هذا فالاول مشدد
عليه ذوي الارحام والثاني مخفف عليهم **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول بعد ذوي الارحام عن العصبة والمحبة التي تكون في اصحاب
الفروض والعصبات ووجه الثاني انهم لا يخلون من محبة ولا عصبة **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي واحمد ان مال المرتد اذا قتل او مات على الردة
يكون في البيت المال حتى المال الذي كان كسبه في اسلامه مع قول ابي حنيفة

ان مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سوا النسب في اسلامه ام في رده
فالاول مشدد وعلي ورثة المرتد والثاني مخفف عليهم **ووجه** الاول انقطاع
الموالة بين المرتد وبين ورثته حين الردة او ضعف الموالة فكان من الورع
رجوع ماله لبيت المال يصرف في مصالح المسلمين العامة **ووجه** الثاني
الاحتياط لخواصنا المسلمين الذين لم يحق في بيت المال فلا نطعمهم ما فيه راحة
شبهة فكانت ورثته اولى بذلك المال كما يرثون مال يورثهم المقتول ولو مكسبه
حراما لم يمكن رده الى اربابه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله
ابي حنيفة والشافعي واحمد ان من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك انه يرث
من المال الذي دون الدية فالاول مشدد وعلي القاتل والثاني فيه تخفيف
عنه من حيث التفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول اطلاق
الحديث في انه لا يرث القاتل من المقتول شيئا **ووجه** الثاني تنفير القاتل
من القتل بحرمان من مال الدية الحاصل بالقتل فقط زجر الله عن التجري على
قتل مورثه واما الذي لم يحصل من جنة القتل فهو باق على الاصل في الزكات
فلما حكم ان يورثه منه والله اعلم **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان اهل
الملل من الكفار كاليهودي مع النصراي لا يرث بعضهم بعضا فالاول مشدد
ودليله انه ما عدا ملّة الاسلام كله ملّة واحدة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قوله ابي حنيفة ومالك والشافعي ان من بعضه حر وبعضه
رقيق لا يرث ولا يورث مع قول احمد والي يوسف ومحمد انه يرث ويرث
بقدر ما فيه من الحرية فالاول مشدد ووجه ضعف ملكه والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الاجمة الاربعة ان الكافر والمرد
والقاتل عمد ومن فيه رق ومن حفي موته لا يجيئون كالا يورثون مع قول
ابن مسعود وحده ان الكافر والعبد وقاتل العمد يجيئون كالا يورثون فالاول
مشدد وعلي من تقدم ذكرهم والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الاجمة الاربعة ان الاخوة اذا اجموا
الامر فيما خذون ما اجموها عنده والمشهور عن ابن عباس موافقة الكافة فالاول
وما وافقه من قول ابن عباس مشدد وعلي الاخوة والثاني مخفف عليهم فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** اتفاق الاجمة الاربعة على ان الغرة والعتلا
والهدبي والموتى يجزئ او طاعون اذا لم يعلم ايم مات قبل صاحبه لم يرث
بعضهم بعضا وتركه كل واحد منهم لباقي ورثته مع قول احمد في رواية انه
يرث كل واحد منهم فلا مال له دون طارقه وسبقه الى ذلك علي وسريح والحق
والشعبي فالاول مشدد وعلي من ذكر بعدهم ارثهم مع بعضهم بعضا والثاني فيه

تفصيله فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الجنة
امر الاب لا توث مع وجود الاب الذي هو ابنا سببا . ومع قول احمد انها توث
مع عدم السدس ان كانت وحدها او تشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول
مشدد على الجنة المذكورة والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك اجماع الامية على ان الاخوين يجيان الام من الثلث الى السدس
مع قول بن عباس ان لهما معهما الثلث حتى يصيروا ثلثة فيكون لهما السدس
فالاول مشدد على الام والثاني فيه تفصيل . فرجع الامر الى مرتبة الميزان .
ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبة . مع قول
بن عباس انهن لسن بعصبة ولا يرثن شيئا مع البنات . فالاول محقق على الاخوات
والثاني مشدد عليهن . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول كافر
العلماء ان الارث لا يثبت بالموالة . مع قول النخعي انه يثبت به . ومع قول
ابي حنيفة انه ان والاه وعاقده كان له تقضه مالم يعقل عنه . فالاول مشدد
والثاني مخفف . والثالث مفصل . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ان الملاءنة تستحق امة جميع ماله بالفرض والعصوبة . مع
قول مالك والشافعي ان الام تاتخذ الثلث بالفرض والباقي لبيت المال ومع
قول احمد في احدي روايتيه ان عصبة عصبة امة فاذا خلف اما وخالاه
فللام الثلث والخال الباقي والرواية الثانية لا احمد لانها عصبة فيكون
المالك جميعا نصبا . فالاول مخفف على الام والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك
باقي الاقوال . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحد
ان السفط اذا استهل صار خالا يرث ولا يرث وان تحرك او تنفس الا ان يوضع
فان عطس فعن مالك روايتان . مع قول ابي حنيفة والشافعي انما تحرك
او تنفس وعطس يرث ويرث عنه . فالاول مشدد في الاحتياط في الارث
والثاني مخفف فيه . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وانه تعالى اعلم**
كتاب الوصايا
اجمعوا على ان الوصية مستحبة غير واجبة وانما تملك ايضا في ما بعد
الموت فان كان الانسان عنده امانة لغيره وجب عليه الوصية وكذلك
اذا كان عليه دين لا يعلم به من هو له او عنده دينة بغير شهادة واجمعوا
على ان لا تجب للوارث خلافا للزهرية واهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية
للاقارب الذين يرثون سوا الكانواع عصبة او ذوي لهم اذا كان هناك
وارث غيرهم وعلى ان الوصية لغير وارث بالثلث جائزة ولا تقتصر الى اجازة
الورثة وعلى ان الوصية للوارث جائزة موقوفة على اجازة بقية الورثة

وانفق الامية على انه لو اوصى بني فلان لم يدخل الا الذكور ويكون بينهم بالسوية
وعلى انه لو اوصى لولد فلان دخل الذكور والافات ويكون بينهم بالسوية وانفق
الامية على ان العتق والهبة والوقف وسائر العطايات المنجزة في مرض الموت
مغبرة من الثلث خلافا لمجاهد وداود فانما قال لانها منجزة من راس المال
هـ ما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق . واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول مالك اذا اوصى باكثر من ثلث ماله واجاز الورثة ذلك
ينظر فان اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته وان اجازوا في صحته
فلهم الرجوع بعد موته . مع قول ابي حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع سواء كان
ذلك في صحته او مرضه . فالاول مفصل والثاني مخفف على الورثة . فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو اوصى بحمل
او بغير جازان يعطى اني وكذلك ان اوصى ببذنة او بقرة جازان يعطى ذكرا
فالذكر والانثى عندهم واحد . مع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يجوز ان يعطى
الا الذكر ولا في البذنة والبقرة الا الانثى . فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان فالاول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال
المؤرخين فيعطوا الفضل احتياطا **ومن ذلك** اتفاق الامية الاربعة
على انه اوصى بشي لشخص ثم اوصى به لآخر ولم يصرح بالرجوع عن الاول فهو بينهما
نصفين . مع قول الحسن وعطاء وطاوس انه رجوع فيكون للثاني . ومع قول
داود انه للاول . فالاول فيه تخفيف بالعدل بينهما والثاني فيه تشديد على الاول
والثالث فيه تشديد على الثاني . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الثالث
انه لما اوصى به للاول خرج عن ملكه بذلك فما بقي له فيه نصيب اخر وهو خاص
باهل الورع كما ان الثاني ايضا يصح حمله على حال اهل الورع لان الوصية به بائنا
كالناسخ للحكم الاول **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك واحد والشافعي
اظهر القولين ان من قدم ليقترض من اوكان في الصف باثر اللعد او كان
حكما لا يجاها الطلق او كان في سفينة . فهاج البحر فعطيا به من ائله . مع قول
الشافعي الاخر انه من جميع المال وهو قول مالك ان الحمل اذا بلغت ستة اشهر
لم تنصرف في اكثر من ثلث مالها . فالاول مشدد على الموصي والثاني مخفف عنه
والثالث فيه تشديد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
واحمد انه يصح الوصية الى العبد مطلقا سوا اكان عبدا او عبدا غيره . مع قول
الشافعي لا يصح مطلقا . ومع قول ابي حنيفة انها تصح لعبد نفسه بشرط ان يكون
في الورثة كغيره الى عبده غيره . فالاول مخفف ووجه ان الوصية احسان زايد
على الواجب وقد باح الشارع ذلك والثاني مشدد ووجه عدم ملك العبد

لذلك الوصية ومعلوم ان الوصية تخليك والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحدا انه لا يجوز لمن له اب او جد ان يوصي الى
اجنبي بالنظر في امر اولاده اذ اكان ابوه او جد من اهل العدالة مع قولنا
حقيقة ومالك انه يبيع الوصية الى الاجنبي في امر اولاده وفي قضاء ديونته وتقيده
الثالث مع وجود الاب والجد فالاول مشدد محمول على ما اذا عرف الموحي ان الاب
او الجد اشفق على اولاده من الاجنبي والثاني مخفف محمول على عكسه **فرجع الامر**
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحدا في احدي الروايتين
انه لو وصي الى عدل ثم فسق نزلت منه الوصية كما اذا اسند الوحيه اليه ابتداء
فلا نفع لانه لا يؤمن عليهما مع قولنا في حقيقته واحدا في الرواية الاخرى انه اذا فسق
يعلم اليه عدل اخر فاذا وصي الى فاسق وجب على القاضي اخراجه من الوصية فان
لم يخرج القاضي ونصرف نفقه تصرفه وصحته وصيته فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية
الثلاثة ان الوصية نفع لكا فرسوا اكان حرييا او ذميا مع قولنا في حقيقته بعدم
صحتها لاهل الحرب وصحتها لاهل الذمة خاصة فالاول مخفف والثاني
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته واصحابه
ومالك ان له ان يوصي بما اوصي به اليه غيره ولو لم يكن الوصي جعل ذلك اليه
مع قولنا الشافعي واحدا في احدي روايتيه بالمنع فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الوصي اذا
كان عدلا لم يحج الى حكم حاكم وتنفيذ الوصية اليه وان يبيع جميع تصرفاته مع
قولنا في حقيقته انه ان لم يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه ويبيعه للصبي فهو
مردود وما يتفق عليه نقوله فيه مقبول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ويبيع حمل الاول على حال اهل الدين والورع وحمل الثاني على
من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يشترط بيان
ما يوصي فيه فان اطلق الوصية فقال اوصيت اليك فقط لم ينع وهو لغو مع
قولنا مالك انها نفع وتكون وصيته في كل شيء فالاول مشدد ومحمول على اهل
الصدق الذين لا يرجعون فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته انه لو وصي لغيره لم يدخل في
ذلك الا الملائقون له مع قولنا الشافعي انه يدخل في ذلك اربعون دارا
من كل جانب ومع قولنا احدا في احدي روايتيه ثلاثون دارا ومع قولنا مالك
انه لا حد لذلك فالاول مخفف في حق ابحار خاص بالعوام وهيئات ان يقوم
احدهم بخارج الملائق لداره والثاني والثالث والرابع مشدد خاص

بالاكثر علي حسب مقامهم في المروءة واليمان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة بطلان
الوصية للميت مع قولنا مالك بصحتها فان كان عليه دين او كفارة صرفت فيه
والا كانت لورثته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الثاني ان المقصود بالوصية اتصال خير الى الميت ما دام لم يدخل الجنة
فان البرزخ ويوم القيامة معدودان من ايام الدنيا ودار التكليف بدليل كون
اهل الاعراف يسعدون بالسجدة يوم القيامة وترجع موازينهم بها ثم يدخلون الجنة
ولولا ان هذه السجدة في دار التكليف ما رجح بها موازينهم **ومن ذلك** قولنا
مالك بصحة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم اذ اكان يعقل ما يوصي به مع قولنا
الى حقيقته بعدم الصحة وهو مذهب احمد والامع من مذهب الشافعي فالاول
مخفف على الغلام لانه امر يثاب عليه كغيره من العبادات الواقعة منه والثاني
مشدد عليه لاحتمال انه اذا بلغ يبدو له فعل خير تنبذ الوصية ارجح ما كان
فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته واحدا
انه اذا اعتقل لسان المريض لم نفع وصيته بالاشارة مع قولنا الشافعي انها نفع
وهو الظاهر من مذهب مالك فالاول مشدد حفظا لمال المريض والثاني
مخفف حفظا لدينه وحرصا على تقديم فعل الخير فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو كتب وصيته بخطه ويعلم ان خطه
خطه ولكن لم يشهد فيها لم يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها فالاول مشدد على
الوصي والثاني مخفف عليه طلبا للحصول الخيرة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو وصي الى رجلين اي سند وصيته
اليهما واطلق فليس لاحدهما تصرف دون اذن الاخر مع قولنا في حقيقته انه
يجوز في ثمانية اشياء مخصوصة وهي سر الكفن وتجهيز الميت واطعام الصغار
وكسوتهم ورد الوديعه ليعينها وفننا الدين واناذا الوصية ليعينها وعشق العبد
لعيينه وكذا الحفوة في حفته فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه ينع التزوج في مرض
الموت مع قولنا مالك انه لا ينع للمريض الخوف عليه ان يتزوج فان تزوج وقع فاسدا
سواء دخل بها ام لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فان برأس ذلك المرض قبل ينع
ذلك النكاح ام يبطل روايتان له فالاول مخفف والثاني مشدد محمول على من
يفعل ذلك ليحرم ورثته من ميراثه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قولنا في حقيقته انه يجوز للوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة
على القيمة استنجا با فان اشتراه بمثل قيمته لم يحزه مع قولنا مالك يجوز له ان
يشتريه بالقيمة ومع قولنا الشافعي ان ذلك لا يجوز على الإطلاق ومع قولنا

احمد في اشهر روايتهما ان ذلك لا يجوز وفي الرواية الاخرى ان اذا وكل غيره جاز فالاول
فيه تخفيف على الوصي بالشرط المذكور لان المنع انما هو بيري الخط الاول فلو تفقد دون
الطفل فان اشترى بزيادة على القيمة فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصي وهو
خاص بمن كان من اهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان رقيق الدين
والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والخامس منفصل ووجه الخامس ان الوكيل كالا
جني فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه لو
ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع مبيته فيقبل قوله في
الدفع كما يقبل قوله في تلف المال وفي كل ما يدعيه من الاتلاف اذ هو أمين وكذلك
الحاكم في الامه والحاكم والشريك والمضارب مع قول مالك والشافعي ان لا يقبل
قول الوصي بلا يمينه فالاول مخفف على الوصي على قواعد الامنا والثاني مشدد
عليه ويصح حمل الاول على اهل الصدق والدين والثاني على من كان بالعند من
ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة تفصح
الوصية لمسجد مع قول ابي حنيفة ان لا تفصح الا ان يقول يتفق عليه فالاول
مخفف لان من جملة القرابة الشرعية كنيانته والثاني منفصل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز
لده ان ياكل مال اليتيم عند الحاجة لا بعوض ولا بغيره مع قول الشافعي واحمد
ان لده ان ياكل باقل الامر من اجرة عمله وكفايته فالاول مشدد خاص بمن لا يرى
الخط الاول لليتيم والثاني فيه تخفيف خاص باهل الدين والمعروف **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد في احدي قوليهما ان الوصي
اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغني بغيره رد العوض مع قول مالك
انه ان كان غنيا فلا يستغني وان كان فقيرا فلياكل بالمعروف بخلاف نظره
واجرة مثله فالاول مشدد والثاني منفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله

كتاب النكاح

اجمع الامية على ان النكاح من العقود الشرعية المسنونة باصل الشرع وانفق
اليمين على استنجا بدله من ناقة نفسه عليه وخاف الزنا ويكون في حقه افضل
له من الحج والجهاد والصلاة والصوم النطوع وانفقوا على ان اذا قصد نكاح
امراة سن له نظره الى وجهها وكيفية اخلاها فالدود فانه قال يجوز له النظر
الى سائر جسدها ما خلا السوتين وكذلك اتفق الامية على ان نكاح من
ليس بكفو في النسب غير محرم **ومن ذلك** قول مالك والشافعي ان
والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي ان

النكاح مستحب لمحتاج اليه يجداه بتهمة مع قول احمد انه متى نافت نفسه اليه
وخشي العنت وجب ومع قول ابي حنيفة انه يستحب مطلقا بكل حال ومع قول
داود بوجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر فالاول منفصل في
الاستحباب وعدمه والثاني منفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع
مشدد من وجده ومخفف من وجده فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
قوله تعالى وليستغف الذين لا يجدون نكاحا اي عونا عليه حتى يعينهم الله من
فضله **ووجه** الثاني انه طريق الى السلامة من الزنا ووجه الثالث
ان الاستحباب كاف في طلب النكاح لكن ذلك مصاحبا للموازع الطبيعية من محبة
النكاح بالطبع فلا يحتاج الى التثديد بالاحباب **ووجه** الرابع ان امثال امر الشارع
يحصل بالمرء الواحدة ما لم يدل دليل على التكرار والله تعالى اعلم **ومن ذلك**
قول الامية الاربع ان الرجل يجوز له النظر الى فرج زوجته وامته وعكسه مع
قول بعض اصحاب الشافعي بان ذلك يحرمه فالاول مخفف محمول انما الناس
من الامية والثاني مشدد خاص باكابر العلماء واصحاب المروءة والحياء فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان عبد المرأة محرم لها فيجوز
نظره اليها وعليه جمهور اصحابه مع قول جماعة منهم الشيخ ابو حامد والنووي
انه ليس محرم لسيدته وقال انه الذي ينبغي القطع به والقول بان محرم لها
ليس له دليل ظاهر والاية انما وردت في الاماء فالاول مخفف خاص باهل العفة
والدين والثاني مشدد خاص بمن كان بالعند من ذلك **ووجه** الاول ان
مقام السيادة كمقام الامومة في نفرة الطبع من الغلظ بالاستمتاع بها لما
يشاهده العبد من سيدته من الهيبة والتعظيم **ووجه** الثاني ان السيادة
تنقص عن مقام الامرية ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
الامية الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يبيع النكاح الا من جاز التفرغ مع قوله
ابي حنيفة انه يبيع نكاح العبي المميز والسفينة لكنه موقوف على اجازة الولي
فالاول مخفف والثاني مشدد **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يجوز للولي غير الاب ان يزوجه اليتيم
قبل بلوغه ان كان له مصلحة في ذلك كالأب مع قول الشافعي بمنع ذلك
فالاول مخفف محمول على تمام النظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه لا يبيع نكاح
العبد بغير اذن سيده مع قول مالك انه يبيع ولكن للمولي فسيخه عليه ومع
قول ابي حنيفة انه يبيع موقفا على اجازة المولي فالاول مشدد والثاني
والثالث فيهما مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان

العبد لا يملك شيئا والنكاح من واجباته النفقة على الزوج ومن لا مال له لا يصلح
 أن يكون زوجا فإذا كان باذن السيد جاز وكان السيد بالاذن له في النكاح
 التزم عنه جميع واجباته **ووجه الثاني** أن حكم النكاح حكم كله من ماله
 السيد الأكل الواجب أو المستحب أو المباح فلا يحتاج إلى إذن فيه إلا أن يبدو
 خلاف ذلك للسيد ولذلك كان له فسخ النكاح كما أن له منعه من أكل الثروات
 التي تنزبه أو بالسيد **ووجه الثالث** أن السيد قد يرى النكاح مضرا للعبد
 فكان من المروءة توقف الصحة على إجازته **ومن ذلك قول الشافعي** وأحمد
 أنه لا يصح العقد الأبوي ذكر فإن عقدت المرأة النكاح فهو باطل مع قول
 أبي حنيفة أن المرأة تتزوج بنفسها وإن توكل في نكاحها إذا كانت من أهل
 التصرف في مالها ولا اعتراض عليها إلا أن تفتح نفسها في غير كفوء فمناكحت
 يعترض الوالي عليها ومع قوله مالك أن كانت ذات شرف ومال يرغب في مثلها
 لم يصح نكاحها إلا بولي وإن كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولي نكاحها اجنبي
 برضاها ومع قول داود أن كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وإن كانت نبيها
 يصح مع قول أبي ثور والي يوسف يصح أن تتزوج باذن وليها فإن تزوجت
 بنفسها وترافعا إلى حاكم حنفي فحكم بصحة نفقه وليس للشافعي نفقه خلافا
 لابي حنيفة الأصمعي فإن وطئها قبل الحكم فلا حد عليه خلافا لابي جكر
 الصبر في أن اعتقد تخريمه وإن طلقها قبل الحكم لم يقع الاعتداء بحق المروءة
 احتياطا **فالأول** مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث
 مفصل وكذلك قول داود وقول أبي ثور والي يوسف مخفف فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن **ووجه قول داود**
أن البكر لم تنارس الرجال فليس لها خبر بما يتبعها أو يضرها بخلاف البيت
ومن ذلك قول مالك أنه يصح الوصية بالنكاح أي بالعقد ويكون
 الوصي أو ولي من الولي في ذلك **مع قول أبي حنيفة** أن القاضي هو الذي يزوج
 ومع قول الشافعي أنه لا ولاية لوصي مع ولي لأن عارها لا يلحقه قال القاضي عبد
 الوهاب وهذا الإطلاق الذي في التعليل يتقضى بالحق كراهة زوج امرأة
 فأنه لا يلحقه العار انتهى **فالأول** مخفف والثاني مشدد على الولي والوصي
 والثالث مشدد على الوصي **فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان** **ووجه الأول**
 أن الولي قد يرى ذلك الوجي أنظر أو استغنى على موليه من أخيه مثلا
ووجه الثاني أن الحاكم قد يكون أعم نظر من الولي والوصي ويحل قول
 الشافعي أن عارها لا يلحق الوصي على الغالب فلا نفق لكلامه **ووجه**
 الثاني أن شفقة الولي لا تفاد لها شفقة غيره **فالأقوال** المحمودة على

الأحوال **ومن ذلك قول الشافعي** وأحمد أنه لا ولاية لفاسق مع قول أبي حنيفة
 ومالك أن الفاسق لا يمنع الولاية **فالأول** مشدد والثاني مخفف **فرجع الأمر**
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي أن الولي الأقرب إذا غاب إلى مسافة
 الفرض زوجها الأبعد من العصبة **مع قول الأئمة الثلاثة** أن العصبة إذا كانت
 منقطعة انتقلت الولاية إلى الأبعد وإن كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة
 عند أبي حنيفة وأحمد هو القينة بكان لا نقل اليه التافلة في السنة المرأة
 واحدة **فالأول** مشدد على الولي الأقرب والثاني مفصل **فرجع الأمر إلى مرتبة**
الميزان **والأول** محمول على حال من يخاف عليها العنت فإنه يجب التحميل بترو
 كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليها ذلك **ومن ذلك قول**
مالك وأبي حنيفة وأصحابه أن الولي الأقرب إذا غاب عن البكر وخفي خبره
 ولم يعلم له مكان أن أخاها يزوجه باذنها **مع قول الشافعي** بخلاف ذلك **فالأول**
 مخفف والثاني مشدد **فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي**
 أن الجدة الأب تزوج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة وبذلك قال مالك
 في الجدة وهو أشهر الروايتين عن أحمد في الجدة **مع قول أبي حنيفة** أن تزوج البكر
 البالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح لأحد بحاله **مع قول مالك** وأحمد في أحري
 الروايتين أنه لا يثبت للجدة ولاية الإجازة بخلاف الأب **فالأول** مخفف على الأب
 والجدة والثاني وما وافقه مفصل والثالث مشدد **فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان**
 وتوجيه الأقوال الثلاثة لا يخفى على الفطن **ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة** أنه
 لا يجوز لغير الأب تزوج الصغيرة حتى تبلغ وتاذن **مع قول أبي حنيفة** أن ذلك
 يجوز لسائر العصبات غير أنه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها اختيار إذا بلغت
 ومع قول أبي يوسف أن العقد يلزمها عندهم **فالأول** مشدد على غير الأب
 والثاني فيه تخفيف **فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القول** **ظاهر ومن**
ذلك قول الشافعي وغيره أن الصغيرة إذا زالت بكارتها بوطي حلال أو طم
 لا يزوجهما الأب ولا غيره حتى تبلغ وتاذن **مع قول أحمد** أنها تزوج إذا بلغت
 تسع سنين وأذنت في النكاح **فالأول** مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع**
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن ولي المرأة
 ينسب أولا أو حكم له أن يزوجه نفسه منها على الإطلاق **مع قول أحمد** أنه
 لا يزوجه نفسه منها إلا بطريق توكيل غيره في ذلك لئلا يكون موجبا قابلا
 ومع قول الشافعي أنه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكل غيره بل يزوجه بما كره
 أو خليفه أو نائبا وقال أبو يحيى البجلي من أصحابه يجوز له القبول بنفسه
 وثبت منه أنه تزوج امرأة ولي أمرها من نفسها **فالأول** وما بعده والثالث

يحتمل

مخفف والثاني والثالث فيه تشديد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة ومالك انه لو اعتق امته شرادنت له في نكاحه من نفسه جاز له
 ان يولي نكاحها من نفسه وكذلك من بنت صغيرة يجوز له ان يوكل من خطبتها منه
 في تزويجها من نفسه مع قول غيرهما في المسئلة ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف
 والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
 انه اذا اتفق الاوليا والمرأة علي نكاح غير الكفو صح . مع قول احمد انه لا يصح
 فالاول مخفف والثاني مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه الاول
 حصول الرضي . ووجه الثاني انه تصرف بغير الخط والمصاحبة **ومن ذلك**
 قول الشافعي انه اذا ازوجها احدا لا وليا برضاها بغير كفوء لم يصح . مع قول
 مالك ان اتفاق الاوليا واختلافهم سواء اذا اذنت في تزويجها لمسلم فليس لاحد
 من الاوليا اعتراض في ذلك . ومع قول ابي حنيفة بلزوم النكاح . فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي يعتبر الكفاة في خمسة اشياء الدين والنسب
 والصنف والحرية والخلوص من الذنوب مع قول محمد بن الحسن ان الزبانية
 تعتبر في الكفاة الا ان يكون بحيث يسكر ويخرج فيسخر منه الصبيان . ومع
 قول مالك ان الكفاة تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابن ابي ليلى ان الكفاة في
 الدين والنسب وهي رواية عن ابي حنيفة ومع قول احمد في احدي روايتيه ان
 الكفاة تعتبر في الدين والصنف وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة ان الكفاة
 تعتبر في الدين والكسب والمال فالاول مشدد في شروط الكفاة والثاني فيه
 تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده والرابع نحوه فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ولكن الاقوال كلها محمولة على اختلاف الأغراض **ومن ذلك** قول
 بعض اصحاب الشافعي السن يعتبر مع قول البعض الاخر انه لا يعتبر فليسيع ان
 يتزوج الشابة فالاول مشدد محمول على حال من غلب عليه الطباع النفسانية
 وقصر وطاره على رتبة الدنيا والثاني مخفف محمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا
 وعلق قلبه باحوال الآخرة وغاب عن حظوظ نفسه **ومن ذلك** قول ابي
 حنيفة ان فقد الكفاة يوجب للاوليا حق الاعتراض مع قول مالك انه يبطل
 النكاح وهو الاصح مع قول الشافعي واحدا ان حصل معه رضى الزوجة والاوليا
 فالاول فيه تخفيف على الزوجين والثاني فيه تشديد عليهما بالشرط المذكور فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر للفظن **ومن ذلك** قول الشافعي
 ومالك واحمد والي يوسف ومحمد ان المرأة اذا طلقت التزويج بكفو بدون
 مهر مثلها لم يلزم الولي اجابته . مع قول ابي حنيفة انه لا يلزم الولي اجابته فالاول

مشدد خاص بقاصر النظر من الاوليا والثاني مخفف خاص بتمام النظر منهم **ومن ذلك**
 قول الامية الثلاثة ان الابطاع اذا زوج مع حصول الولي الاقرب لم يصح . مع قول مالك
 يصح الامر في الاب في حق البكر والوصي فانه يجوز للابعد التزويج . فالاول مشدد
 والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
 اذا قال رجل فلان زوجتي وصدة علي ذلك ثبت النكاح باتفاقهما ومع قول
 مالك انه لا يثبت حتي يري داخلا وخارجا من عندهما الا ان يكون في سفر فالاول
 مخفف والثاني فيه تفصيل . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اكابر
 اهل الدين والورع والثاني علي غيرهم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه
 لا يصح النكاح الا بشهادة . مع قول مالك انه يصح من غير شهادة الا انه يعتبر
 فيه الاشاعة وترك التراضي بالكتمان حتي لو عقدت في السر . واشترط كتمان
 النكاح فصح عنه واما عند الثلاثة فلا يضر كتمانهم مع حضور الشاهدين فالاول
 مشدد محمول علي من لا يؤمن بحجوه بعد العقد والثاني مخفف محمول علي اهل الصدق
 والورع . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه
 لا يثبت النكاح الا بشهادتين عدلين ذكرين . مع قول ابي حنيفة انه يتعقد برجل
 وامرأتين وبشاهدة فاسقين . فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** قول ابي حنيفة القياس علي الاموال في ثوبتها لرجل
 والمرأتين واما الفاسقان فانه يحصل بهما الاشاعة بالنكاح وذلك كاف في
 الخروج عن صورة نكاح السفاح **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه اذا
 تزوج مسلم ذميمة يتعقد لنكاح الا بشهادة مسلمين . مع قول ابي حنيفة انه يتعقد
 بذميين . فالاول مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول تغليب حكم الاسلام ووجه الثاني تغليب حكم اهل الكفر وذلك لا يضر
 لا يقبلون شهادة اهل ملتهم اذا وقع حودهم مثلا **ومن ذلك** قول عامة
 العلماء ان الخطبة ستة وليست بواجبة مع قول داود انها واجبة عند العقد
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان
 كالشبهة علي الطعام او عند الوضوء والخروج للسفر ونحو ذلك ووجه الثاني
 انها خطبة اجمعة فلم يبلغنا انه صلى الله عليه ولم تركها عند تزويج احد من
 بناته او غيرهن **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد انه لا يصح التزويج الا
 بلفظ التزويج او النكاح . مع قول ابي حنيفة رحمه الله انه يتعقد بكل حال
 لفظ يقتضي التملك علي التاميد في حال الحياة حتي انه روي عنه في لفظ الاجارة
 روايتان . ومع قول مالك انه يتعقد بذلك مع ذكر المهر فالاول مشدد والثاني
 وما بعده مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني انه لم يثبت عن

الشارع انه تغيب نابلفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير في الصلاة بل جوز
لناكل لفظ اشعر بالرعي كالبيع ووجه الاول ان القرآن نطق بالتزويج والاشكاح
دون غيرهما **ومن ذلك** قول عامة العلماء انه لو قال زوجت بنتي من فلان
فبلغه فقال قبلت النكاح لم يصح مع قول ابي يوسف انه يصح ويكون قوله زوجت
فلانا كقوله في العقد زوجتك فلانة فيقول قبلت فالاول مشدد محمول على حال
من لا يوم من جموده ولا كذبه والثاني مخفف محمول على حال اهل الصدق فرجع الامر
الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اصح القولين انه لو قال زوجت
بنتي فقال قبلت فقط ولم يقل نكاحها او تزويجها لم يصح مع قول ابي حنيفة واحد
والشافعي في القول الاخر انه يصح فالاول مشدد محمول على حال من يخاف جموده
وتزاعده في النكاح والثاني مخفف خاص باهل الدين والصدق فرجع الامر الي
مرتبة الامانة **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجوز للمسلم ان يتزوج
كتانية من وليها الكتاني مع قول احمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف تعليل
لمراعاة حكم الكفر والثاني مشدد تغليبا لحكم اهل الاسلام فرجع الامر الي
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي في القديم ان السيد
يملك اجبار عبده الكبير على النكاح مع قول احمد والشافعي في الجديد انه
لا يملك ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر
الي مرتبتي الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده
اذا اطلب ذلك منه فامتنع مع قول احمد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف
على السيد محمول على حال احاد الناس والثاني مشدد محمول على حال اهل الورع
والدين الذين لا يرون لهم حقا على عبدهم بالملك انما يراه اخاه في الاسلام ان
كان العبد مسلما ويؤديه قوله صلى الله عليه وسلم في حق الارقا ومن لا يملككم
فبيعوه ولا تغدوا خلق الله انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه
لا يلزم الابن اعفا فابيد بالنكاح اذا اطلب الاب ذلك مع قول الشافعي
واحمد في الظاهر والرايين عند اند يلزم الابن اعفا فبالنكاح بشرط حرية
الاب عند مخففي اصحاب الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد
عليه بالشرط المذكور **فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ومن ذلك** قول ابي
حنيفة واحمد والشافعي في اصح القولين انه يجوز للولي ان يزوجه ام ولده
بغير رضاها مع قول احمد في احدي روايتيهما انه لا يجوز ذلك فالاول مخفف
على السيد والثاني مخفف عليه فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال اعتقت امي وجعلت عتقها

صدرا فبعضه شاهدين فالنكاح غير منقذه مع قول احمد في احدي روايتيه
انه ينقذه واما العتق فهو صحيح اجماعا فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع**
الامر الي مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
ان الامنة لو قالت لسيدتها اعتقني علي ان تزوجك فيكون عتقني صدرا في عتقها
صح العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة هي بالخيار وان شئت تزوجته وان شئت
لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزويج صدرا مستأنف وان كرهت فلا شيء
عليها عند ابي حنيفة ومالك وقال الشافعي له علة بما قيمته نفسها وقال احمد نصير
حره وتزويجها قيمته نفسها فان تراضيا بالعقد كان العتق مبرا ولا شيء لها سواء
فالاول مشدد في امر العتق مخفف في امر النكاح يجعل الخيار لها والثاني من السغير
في الخيار مشدد بالزامها بقيمتها نفسها اذا لم يتراضيا يجعل نفس العقد مبرا فرجع
الامر الي مرتبتي الميزان واسه مجايد ونقالي اعلم **باب ما يحرم من النكاح**
يحرر العقد على البنت خلافا لابي وزيد بن ثابت ومجاهد فاعلم قالوا لا تحرم الا
بالدخول بالبنت وقال زيد بن ثابت ان طلقها قبل الدخول جاز له ان يتزوج
امها وان ماتت قبل الدخول لم يحز له تزويج امها فجعل الموت كالدخول فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الي مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر
وانفق الامانة ايضا على ان الربيبة تحرم بالدخول بالام وان تكن في حجر زوج
امها وقال داود يشترط ان تكون الربيبة في كفالة كذلك اتفقوا على ان
المرأة اذا زفت لم يفسخ نكاحها خلافا لابي واحسن البصري والتفقوا ايضا
على انه لا يجوز لمن يحل له نكاح الكفار وطى اما يملك اليمين فلا قال ابي
ثور فانه قال يجوز وطى جميع الاما بملك اليمين على اي دين كن واتفق الامانة
على تحريم الجمع بين الاثنين في النكاح وكذا بين المرأة وعمتها او خالتها وجمعوا
على ان نكاح المتعة باطل لا خلافا بينهم في ذلك وصفته ان تزوجه امرأة الى
مرة فتقول تزوجتك الي شهر او سنة او نحو ذلك وما ورد في اباحتها منسوخ
باجماع العلماء قديما وحديثا باسرها خلافا للشيعة ورواه عن ابن عباس والثاني
عند بطلانه وسياتي عن فرغ في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامامة الثلاثة
انه يجوز نكاح الزانية مع قول احمد انه يحرم نكاحها قبل التوبة من الزنا
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي ان من زنا بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح امها وسنها
مع قول ابي حنيفة واحمد تحريم المصاهرة بالزنا عليه فقال اذا طبع لامرأة

حرم عليه امه وبنه . فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجيه القولين لا يخفى علي الفطن ووجه تخريم الام بالواطى ولدها المذكور بها
 محلا للولادتك لا يثني علي حدسوا تعظيما للمحمل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والثاني
 انه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل الزوج وطئها من غير عدة لكن يكره وطئها مملوك
 المذكورة حتى تضع . مع قول مالك واحمد انه يجب عليها عدة ويجوز علي الزوج
 وطئها حتى تنقضي عدتها مع قول ابي يوسف اذا كانت حاملا حرم النكاح حتى
 تضع وان كانت حايلا لم يجز ولم يعتد فالاول مخفف خاص باحد الناس والثاني
 فيه تشديد خاص باهل المروءات من العلماء والصالحين والثالث مفصل **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ابي النبي صلى الله عليه وسلم لم يجل ذلك وقال قد خرجا
 من سفاح الى نكاح ووجه القولين الاخرين ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
 واحمد ومالك في احدى روايتيه انه يجزى علي الرجل نكاح المتولدة من زنا . مع
 قول الشافعي ومالك في الرواية الاخرى بانها تخل مع الكراهة . فالاول مشدد
 خاص باهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص باراد الناس **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الاربعة بتخريم الجمع بين الاختين
 في الوطئ بملاء اليمين وهو رواية عن احمد ومع رواية ابي حنيفة انه يصح نكاح
 الاخت علي اختها غير انه لا يجل له وطئ المتكوجة حتى يجزى الموطوءة علي نفسه
 فالاول مشدد ويؤيد به ظاهر قوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين والثاني مخفف
 لان سياق الآية انما هي في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع
 بين الاختين والثالث مخفف في جواز العقد علي العقد لكن من غير وطئ **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان من اسلم وتخته
 اكثر من اربع يختار منهن اربعا ومن الاختين واحدة . مع قول ابي حنيفة ان كان
 العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وان كان في عقود صح النكاح في
 الاربعة وكذلك الاختان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان
 انكحة الكفار صحيحة تتلاق بها الاحكام لتتلاق انكحة المسلمين . مع قول
 مالك انها فاسدة فالاول مخفف علي الكفار والثاني مشدد عليهم **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم تعريض السلف للبحث عن انكحتهم في الفساد
 او الصحة **ووجه** الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل امر ليس عليه امرنا
 فهو رد ويمكن تجديد عقد احداهما اذا اسلم بسهولة **ومن ذلك** قول الامامة
 الثلاثة انه لا يجوز للمهر نكاح الاممة الا بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح
 حرة . مع قول ابي حنيفة انه يجوز للمهر ذلك مع فقد الشرطين وانما المانع عنده

كذا في

من ذلك ان يكون تحت زوجه حرة او معتدة منه فالاول فيه تشديد محمول
 علي اهل الشرف والحسب الذين يرون نكاح الاما عندهم عارا وتقصا في النسب
 والثاني مخفف محمول علي احاد الناس **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الامامة الثلاثة انه لا يجل للمسلم نكاح الاممة الكتابية . مع قول ابي حنيفة
 يجوز ذلك مع عدم الشرطين . فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف محمول
 علي حالين كما في المسئلة قبله . **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي واحمد انه لا يجوز للمحران يزيد في نكاح الاما علي امه واحدة مع
 قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز له ان يتزوج من الاما اربعا كما يتزوج من الحرار
 فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا يجوز للعبد ان يجمع
 بين الاربعة سوي يبين زوجتين فقط . مع قول مالك انه كالحرة في جواز الجمع
 بين اربع . فالاول مشدد والثاني مخفف . **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الشافعي انه يجوز للرجل ان يتزوج بامرأة زنا بها ويجوز له وطئها
 من غير استبراء به قال ابو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطئها من غير استبراء بحينه
 او بوضع الحمل ان كانت حاملا . فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك يكره التزوج بالزانية مطلقا مع
 قول احمد لا يجوز ان يتزوجها الا بشرطين وجود التوبة منها واستبراء بها بوضع
 الحمل او بالاقراء او بالشهورة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان ويصح حمل الثاني علي حال اهل الورع بعد توبتهم وحمل الاول
 علي احاد الناس وذلك ان الناس يلوثون باهل الورع اذا تزوجوا بزانية قبل
 ظهور توبتها الخالصة للناس وحملها علي الصدق في التوبة بخلاف احاد الناس
 الذين يقعون في الرذائل **ومن ذلك** قول الامامة كلهم ان نكاح المتعة باطل
 مع قول زر فر من الحنفية ان الشرط يسقط ويصح النكاح علي التناهي اذا كانت
 بلفظ التزوج وان كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة في البطلان فالاول
 مشدد لفسخ نكاح المتعة باجماع الامامة والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي واحمد ان نكاح الشغار باطل
 مع قول ابي حنيفة انه اذا تزوجها علي ان يجلها المطلقا ثلاثا وشرط انه اذا وطئها
 فهي طالق فلا نكاح فانه يصح النكاح دون الشرط وفي حملها الاول عنده روايتان
 مع قول مالك انها لا تخل للاول الا بعد حصول نكاح صحيح يصدر عن رغبة وصدق
 من غير قصد تحليل ويطوها حلالا وهي طاهرة غير خائفة فان شرط التحليل او
 نواه فسد العقد ولا تخل للثاني ومع قول الشافعي في صحيح القولين انه لا يصح النكاح

ان العقد صحيح والمهر فاسد فالاول
 مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة

ومع قول احمد لا يبيع النكاح مطلقا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك
 الثالث والرابع مشدده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال ما يجني
 على الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه اذا تزوجها ولم يشرط تحليلها
 ولكن كان في عزمه التحليل مع النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعي مع قول
 مالك واحمد انه لا يبيع فالاول مخفف والثاني مشدده فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو تزوج امرأة وشرط ان لا يتزوج
 او لا يتسري عليها او لا يتقلها من بلدها او دارها او لا يسهلها فالحق
 صحيح ولا يلزم هذا الشرط ولصاحب المثل لان هذا شرط يجرم الى الالاف كان كما
 لو شرطت ان لا تسلمه نفسها مع قول احمد ان العقد صحيح ولكن يلزم الوفاة
 ومتى خالف شيئا من ذلك فله الخيار في النسخ فالاول مخفف والثاني فيه
 تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم
باب الخيار في النكاح
 والرد بالعب اعلم انه ليس في هذا الباب مسئلة تجمع عليها اماما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول ابي حنيفة انه لا نسخ بشي من العيوب وانما للمرأة الخيار في
 الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي انه يثبت في ذلك كله الخيار الى ابي
 العتق ومع قول احمد يثبت في الكل **اعلم** يا اخي ان العيوب المبيته
 للخيار تسعة ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص
 واثنان يختصان بالرجال وهما الحب والعنة واربعة تختص بالنساء وهي الفرون
 والفتق والرتق والعفل فالحب قطع الذكر والعنة العجز عن النكاح بعد الانتشار
 والقرن عظم يكون في الفرج يمنع من الوطئ والرتق انسداد الفرج والفتق
 اخراق ما بين محل الوطئ ومخرج البول والعفل لم يكون في الفرج وجعل رطوبة
 تمنع من لذة الجماع فالاول من الاقوال مشدده على الزوج والثاني فيه تخفيف
 عليه والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك
 والشافعي واحمد انه اذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تحيرت
 المرأة وكذلك بعد الدخول الى العنة عند الشافعي واما اذا حدث العيب الزوج
 فله الفسخ على الراجح من مذهب الشافعي واحمد مع قول مالك والشافعي يخفى
 القول الاخر انه لا خيار له فالاول مخفف على المرأة ومشدده على الزوج الا في
 العنة عند الشافعي والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة ان المرأة اذا اعتقت وزوجها فثبت لها الخيار
 ما دامت في المجلس الذي علمت بالعنت فيه ومتى علمت ومكثت من الوطئ فهو
 رضى به مع قول الشافعي في اصح اقواله ان لها الخيار على الفور والثاني الى

ثلاثة ايام والثالث ما لم تمكنه من الوطئ فالاول فيه تشديد على المرأة والثاني
 فيه زيادة تشديد والقول الثاني من اقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة
 وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجاء** قول ابي حنيفة والقول
 الثاني من اقوال الشافعي الحاق العتق بخيار المجلس والشرط في البيع ووجه كون
 الخيار هنا على الفور الحاقه بالاطلاع على عيب المبيع **ومن ذلك** قول الامية
 الثلاثة اذا اعتقت الأمة وزوجها فلا خيار لها مع قول ابي حنيفة انه يثبت
 لها الخيار مع حرثته فالاول مشدده على المرأة والثاني مخفف عليها **وجاء**
 الاول تساويا في الحرية بالعتق **وجاء** الثاني انه كان شاعرا عقد النكاح
 فلا ينبغي تزويجها الا من نرضاه فقد نكرهه امر اخر فيه غير العيوب التي في هذا
 الباب والله تعالى اعلم **كتاب الصداق**
 اعلم يا اخي ان فيه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق المتأقمة على استقرار المهر
 بموت احدي الزوجين واما ما اختلف فيه **فمن ذلك** قول الشافعي وابي
 حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتي ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق
 مع الروايتين الاخريتين لمالك واحمد انه يفسد بفساد الصداق فالاول
 مخفف والثاني مشدده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجاء** الاول ان فساد المهر
 لا يعلق له بذات النكاح ويلزم الزوج بدل ذلك المهر او مهر المثل **وجاء** الثاني
 ان المهر طريق الى اباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهارة للصلاة وبوجه حديث
 قد استحلتم فروجهن بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وثبت له الا يوفيهما
 صداقها لقي الله يوم القيامة وهو ران **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك
 ان اقل الصداق مقداره مع قول الشافعي واحمد انه لا اقله وعلى التقديرين
 فقال ابو حنيفة ومالك اقله ما يقطع به يد السارق وهو عشرة دراهم او دينار
 عند ابي حنيفة اربع دنانير او ثلاثة دراهم عند مالك فالاول في اصل المسئلة
 مشدده خاص باحد المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير نفع لمصالح
 ليرجعوا اليه والثاني مخفف لان فيه رد الحكم الى ما ترضى به الزوجتان ولهما
 من قليل او كثير فللزوجة جعل الصداق ما يجلد الثور ذهباً **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يجوز
 جعل تعليم الغرائم مهره مع قول ابي حنيفة واحمد في اصح روايتيه انه لا يكون
 مهره فالاول مخفف والثاني مشدده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجاء**
 الاول نصير السنة بجواز اخذ اجر عليه والثاني ان المال هو الايق يجعله
 صداقا لغلبة ميل القلوب اليه فيحصل به التاليف بين الزوج والزوجة ولها
 اكثر مما هو مشاهد في الناس فيعطيه دينار فيجد له لذة اكثر من تعلمه اربعة

او حديث او يصير حيك لاجل ذلك الترويح لعل الامام في حقيقته قصد اجل
كلامه عز وجل ان يكون عوضا عن الاستمتاع بجلدة دبغت بدم الحيف والنكاح
ولا تساوي فلسا في السوق لو قطعت وبيعت **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
ان المرأة تملك الصداق بالعقد مع قول مالك انفا لا تملكه الا بالدخول او بوجوه
الزوج فلا تستحقه بمجرد العقد وانما الملك بعقبه فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه
اذا اوفاهامهرها فله ان يسافر بزوجته حيث شاء مع قول الشافعي حقيقته في احدي
رواياته انه لا يخرجها من بلدها الى بلد اخر وعليها الفتوى كما قال صاحب كتاب
الاختيار لفساد اهل الزمان فالاول تخفيف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي حقيقته والشافعي واحد في اصح
رواياته ان المفوضة اذا تزوجت ثم طلقت قبل الميسر والفرس فليس لها
المتعة مع قول احمد في الرواية الاخرى ان لها نصف مهر المثل ومع قوله
مالك ان المتعة لا تجب لها بحال بل هي مستحقة فقط فالاول والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من المعروف وحسن المعاملة والمعاشرة
ووجه ايجاب المتعة على القول الثاني الفياس على اطلاق المفوض لها مهر او وجوب
الثالث ان المفوضة لم تعلق املا بالمهر كذا ذلك التعلق فكانت المتعة لها
مستحقة ويصح حمل الوجوب على حال الاكابر من اهل الورع والثاني على احاد النكاح
ومن ذلك قول الشافعي حقيقته ان المتعة اذا وجبت فهي مقدرة بثلاثة اوتاب درع
وخمار ومصلحة بشرط ان لا يزيد على ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي
في اصح روايته واحدا في احدي رواياته ان ذلك مفوض الى اجتهاد الحاكم بقدرها
بتطوره **فالتك** الشافعي والمستحب ان لا تنقص عن ثلاثين درهما وله قوله
اخر انما نفع بما ينطلق عليه الاسم كالصداق فيصح بما قل او كثر وفي رواية لاحد
انها تقدر بكسوة تجزئ في الصلاة وذلك ثوبان ودرع وخمار ولا ينقص عن ذلك
فالاول فيه تشديد بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعد **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان ولعل ذلك محمول على اختلاف احوال الناس في اليسار وعدمه
ومن ذلك قول الشافعي حقيقته ان مهر المثل معتبر بقربايتها من العصبية خاصة
ولا تدخل اهلها في ذلك ولا خالها الا ان تكون من نفس عشيرة نكاح قول مالك
انه معتبر باحوال المرأة في جمالها وشرها والمهادون انسا لها الا ان تكون
من قبيلة لا يزود في صداقها ولا ينقص ومع قول الشافعي انه معتبر بقربايتها
العصبية فقط فيراعا حال اقربيه من تنسب اليه واقربين اخت الابوين ثم
الاب ثم بنات اخ ثم عمات كذلك فانه فقد نسبا العصبية او جهل مهرهن

فارحام

فارحام كجذات وخالات ويقبض سن وعقل ويسار وبكارة وما اختلف به غرض
فان اختلفت بفصل او غيره زيدا ونقصا يبق بالحال ومع قول محمد هو مقدر بقربا
النساء من العصبية وغيرها من ذوي الارحام فالاول فيه تشديد والثاني
مفصل والثالث مشدد والرابع فيه تشديد كالقول الاول فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ولعل هذه الاقوال تختلف باختلاف احوال الناس **ومن ذلك**
قول الامامة الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض الصداق فالقول قول
الزوجة مطلقا مع قول مالك ان كان العرف جاريا في تلك البلدة يدفع المثل
قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها
فالاول مخفف على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي حقيقته والشافعي في ارجح روايته ان الذي
بيده عقد النكاح هو الزوج مع قول مالك والشافعي في القديم انه الولي
ومع قول احمد في احدي رواياته كذهب الشافعي في الجديد والثانية كذهب
مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى ان لكل من الاقوال وجهان فان عفا الولي
فيه مصلحة للزوج وعفا الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الشافعي حقيقته ان العبد اذا تزوج بغير اذن سيده ودخل بالزوجة
وقد سمي لها ميرا لا يلزمه شي في الحال فان عتق لزمه مهر مثلها مع قول مالك
ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر المثل وان يتعلق بدمته العمد وعن
احمد وايتان فالاول فيه تخفيف على العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف
والرابع كالمذهبين فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي حقيقته ان
الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الثبوت سواء دخل بها او مات
عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى وان مات
قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالعقد على المشهور عنه ومع قول
الشافعي هي هبة مستأنفة ان قبضها مفضنة وان لم يقبضها بطلت ومع قول احمد حكم
الزيادة حكم الاصل فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي حقيقته واحدا ان المرأة اذا
سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلى بها ثم امتنع عنه بعد ذلك
جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها منه بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد
الخلوة فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليها **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان ووجه القولين لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الشافعي في اظهر
رواياته ان المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك بانه يستقر اذا طالت الخلوة
وان لم يطأها ومع قول الشافعي حقيقته واحدا ان المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها

نناه

جته

وان لم يحصل وطيه فالاول مخفف علي الزوج والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل
 فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي في اصح قوليه والائمة الثلاثة
 ان وليمة العرس سنة مع قول الشافعي في القول الاخر انما واجبة فالاول مخفف
 والثاني مشدد ولعل الامر في ذلك يختلف باختلاف اخلاق الناس في الجود والسخا
 فيجب علي اهل المرواة ويستحب لغيرهم **ومن ذلك** قول مالك في المشهور
 والشافعي في اظهر القولين والي حنيفة واحمد في احدي روايتيهما ان الوليمة
 الاجابة الي وليمة العرس واجبة مع قول الائمة المذكورين في القول الاخر حكم انما
 مستحبة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الي مرتبة الميزان ويصح حمل
 الاول علي ما اذا ترتب علي عدم اجابته فتنة والثاني علي ضد ذلك والحمد لله رب
 العالمين **ومن ذلك** قول الشافعي في حنيفة واحمد في احدي روايتيهما ان لباس النكاح
 في العرس ولا يكره التقاطه مع قول مالك والشافعي يكرهه فالاول مخفف
 خاص بما اذا ارتكبن فيه نسبة الي دناءة الهمة والمروة والثاني فيه تشديد ولعله
 محمول علي ما اذا ترتب علي ذلك دناءة همة ومروة كما هو حال غالب الناس فرجع الامر
 الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يستحب وليمة غير
 العرس كالحنان ونحوه مع قول احمد انما لا تستحب فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الي مرتبة الميزان والله اعلم **باب**
القسم والنشوز وعشرة النساء اتفق الائمة علي ان القسم
 انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع امة وعلي انه لا يجب التسمية في الجماع با
 لاجماع وعلي ان النشوز حرام يستقطبه التفتة بالاجماع وعلي انه يجب علي كل منهما
 بدل ما وجب عليه من غير لراعة ولا مطلق بالاجماع وعلي انه يجب علي الزوجة طاعة
 زوجها وملازمة المسكن وعلي ان له منعها من الخروج وعلي انه يجب علي الزوج المهر
 والتفتة **هذا** ما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق في هذه الباب **واما**
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي ان العزل عن الحرة ولو بغير اذنها
 جائز مع الكراهة مع قول الائمة الثلاثة ان ذلك لا يجوز الا باذنها فالاول مخفف
 والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول عدم تحقق ان الله
 تعالى يخلق من ذلك الما بشر فقد خلق النبي بالفساد فلا ينعقد منه ولد **ووجه**
 الثاني ان الاصل الانقضاء والفساد عارض والاصل عدمه ويقاس علي ذلك عزل
 الحرة اذا كانت تحت امة فالشافعي يجوز عنها بغير اذن بيدها والائمة الثلاثة
 يحرمون ذلك الا باذن سيدها والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 ان اذا تزوج بكرا اقام عندها سبعة ايام او نكحها اقام عندها ثلاثة ايام ثم
 دار بالفتن علي نكاحه في الصورتين مع قول الشافعي ان الجديدة لا تفصل في

القسم بل يسوي بينهما وبين اللاتي عنده فالاول مشدد علي الزوج وبه جاشت
 الاحاديث والثاني مخفف **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
 ان للرجل ان يسافر ببعض من غير قرعة وان لم يبرهن مع قول مالك في احدي
 روايتيه والشافعي واحمد انه لا يجوز الا بوضاهن فان سافر بغير قرعة ولا تراض
 وجب عليه القضاء عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك في الرواية
 الاخرى لا يجب عليه القضاء فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية
 مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فرجع الامر الي مرتبة الميزان والله
 سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **كتاب الخلع**
 اجمع الائمة علي ان الخلع مستمر الحكم خلافا للبكر بن عبد الله المزني التابعي الجليل
 في قوله ان الخلع منسوخ قال العلماء وليس بشي وانفق الائمة علي ان المرأة اذا كرهت
 زوجها الفقه منظر او سوء عشرة جاز لها ان تخلعه علي عوض وان لم يكن من ذلك
 شي وتراضيا علي الخلع من غير سبب جاز ولم يكره خلافا للزهري وعطاء وادود
 في قولهم ان الخلع لا يصح في هذه الحالة اي لانه عبث والعبث غير مشروع وغير
 المشروع مردود وانفقوا علي ان الخلع يصح من غير زوجته بان يقول اجني للزوج
 طلق امراتك بالف وقال ابو ثور لا يصح **هذا** ما وجدته من مسایل الاجماع
 واتفاق الائمة الاربعة في الباب **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الشافعي
 حنيفة ومالك والشافعي في اظهر قوليه واحمد في احدي روايتيهما ان الخلع طلاق
 مع قول احمد في اصح روايتيهما انه فسخ لا ينقصر عدد وليس بطلاق وهو القديم
 من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري اصحابه بشرط ان يكون ذلك
 مع الزوجة وبلقظ الخلع وان لا ينوي به الطلاق فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** القولين ظاهر لا يخفي علي الفطن **ومن**
ذلك قول مالك والشافعي ان الخلع لا يكره باكثر من المسمى مع قول الشافعي
 ان كان النشوز من قبلها الشراخذ الثمن المسمى وان كان من قبله كره اخذ بشي
 مطلقا ويصح مع الكراهة مع قول احمد يكره الخلع علي الثمن المسمى مطلقا فالاول
 مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان الحكم اكل في العقد فكاله ان يزيد في المهر ما شاف ذلك في عوض الخلع
 ووجه الاول من شقي التفصيل ان الضرر منها اكثر فجاز للزوج ان يشدد عليها
 باخذ ما زاد علي المسمى ووجه الشق الثاني ان من هلمة اعدا موال الناس بالبا
 وهو خاص باهل الدين والورع وما غيرهم فربما اخذ ذلك مع كونه ظالماعليها
 بسوء عشرته وكثرة بخله وسخ نفسه ومضاررتها بالتزويج والسري عليهما ويرى
 انه بعد ذلك خال من تبعتهما والحال انه تحت حكمهما في الاخرة فانه لولا كثرة

ايزايد لها ما قدرت نفسها منه بما لم يجز من رويته ووجه قول احمد ان
 الزايد على السمي خارج عن حكم العدل فالحق بتصرف السفيه **ومن ذلك**
 قول ابي حنيفة انه يلحق المختلعة الطلاق في مدة العدة مع قوله مالك انها طلقها
 عقب خلعه متصلا بالخلع طلقت وان انفصل الطلاق عن الخلع لم تطلق مع
 قول الشافعي واحمد انه لا يلحقها الطلاق بحال فالاول مشدد على الزوج والثاني
 مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من الاقوال ظاهر
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه ليس للاب ان يخلع ابنته الصغيرة بشئ
 من ماله مع قوله مالك وبعض اصحاب الشافعي ان له ذلك وكذلك ليس له ان
 يخلع زوجته ابنته الصغيرة عند الامامة الثلاثة مع قوله مالك ان له ذلك فالاول
 في المسيلتين مشدد على الاب والثاني فيهما تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انها لو قالت طلقني ثلاثا على الف
 فطلقها واحدة استحق ثلث الالف مع قوله مالك انه يستحق الالف كله سواء
 طلقها ثلاثا ام واحدة لما نكح نفسه بالواحدة كما نكح بالثلاث ومع
 قول الشافعي انه يستحق ثلث الالف في الحالين ومع قوله احمد انه لا يستحق
 شيئا في الحالين فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف من وجه
 وتشديد من وجه والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة فعله للسؤال فصم الخلع
 ولغي المال **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انها لو قالت طلقني واحدة
 بالف فطلقها ثلاثا طلقت واستحق الالف مع قوله ابي حنيفة انه لا يستحق
 شيئا وتطلق ثلاثا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان والله تعالى اعلم **كتاب الطلاق**
 اتفق الامامة على ان الطلاق ما روي في حال استقامة الزوجين بل قال ابي حنيفة
 بتحريره وانفقوا على تحريم الطلاق في الحيض لم دخول بها او في طهر جامع فيه
 الا انه يقع وكذلك جمع الطلاق الثلاث يقع مع النهي عن ذلك بمجي تحريم عند
 بعضهم ونهي كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا على انه اذا قال لزوجتي انت
 طالق نصف طلقة لزمه طلقة خلافا لما روي في قوله انه لا يقع شي والفقهاء
 ظم على خلافه وعلى ان الزوج اذا قال لغير المدخول بها انت طالق بانك
 منه كالطلاق الثلاث **هذا** ما وجدته من مسابيل الاتفاق واما
 ما اختلفوا فيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة رحمه الله انه يصح تعليق الطلاق
 والعنق بالملك فيلزم الطلاق والعنق سواء اطلق او عم او خصص وصورة
 ان يقول لا حنيفة ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة تزوجتها في طالق
 او يقول لحران مدينتك فانت حر وقل عبد اسرتني فهو حره مع قوله مالك

انه يلزم بالطلاق والعنق اذا خصص او عين قبيلة او قرية وامراة بعينها
 بان اطلق او عمه ومع قوله الشافعي واحمد انه لا يلزمه الطلاق والعنق
 مطلقا فالاول مشدد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان وادلة هذه الاقوال مسطرة في كتب العلماء من كل مذهب **ومن**
ذلك قول الامامة الثلاثة ان الطلاق يعتبر بالرجال مع قوله ابي حنيفة
 انه يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة ان احرم بك ثلاث تطليقات والعبد
 تطليقتين مع قوله ابي حنيفة ان الحرية تنطلق ثلاثا والامة اثنتين حر كان
 زوجها او عبدا فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه اذا علق
 طلاق زوجته بصفة كقولك ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابانها ولم تقبل
 المحلوف عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فاذ كان الملاق الذي
 ابانها دون الثلاث فاليمين باقية في النكاح الثاني لم تحمل فيحتمل بوجود
 الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثا انحلت اليمين مع قوله الشافعي في
 اصح الاقوال انه متى طلقها طلاقا باينا ثم تزوجها وان لم يحصل فعل المحلوف
 انحلت اليمين على كل حال ومع قوله احمد يعود اليمين سواء بانك بالثلاث
 او بماد ونها اما اذا حصل فعل المحلوف عليه في حال البينونة فالامامة الثلاثة
 على ان اليمين لا يعود مع قوله احمد انه يعود اليمين بعود النكاح فالاول
 في المسئلة الاولى مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والاول في
 المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه اذا اجمع الطلقات الثلاث
 دفعة فهو طلاق بدعة مع قوله الشافعي انه طلاق سنة وهو احدى
 الروايتين عن احمد واختارها اخري فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال اهل العلم والحكم والثاني
 على اهل الجهل والرعونات **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه اذا قال
 لزوجتي انت طالق عدد الرمل والتراب انه يقع طلقة واحدة شين بها مع
 قول الامامة الثلاثة انها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من حيث حكمه بالبينونة
 الصغرى والثاني مشدد **ومن ذلك** قول اصحاب ابي حنيفة ومالك واحمد
 ان من قال لزوجتي ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع
 طلقة منجزة ويقع الشرط تمام الثلاث في الحال مع قوله الراعي والنوري انه يقع
 المنجز فقط دفعا للدور ومع قوله المزني وابن سيرين وابن ابي عمير والفقهاء والحنابلة
 حامد وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع طلاق اصلا وحكي ذلك عن نعل الشافعي

ومن اصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث كذهب الجماعة قال **ك** النوي والنوي
عليه وقوع المخرج فقط. فالاول فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثاني مخفف
عليه الزوج. فرجع الامر الى مرتبة الميزان والكلام من الاقوال وجده لا يخفى على الفطن
ومن ذلك قولنا في حقيقته والشافعي واحمدان كنيات الطلاق تقتضي الى
نية اود لا حال. مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف
والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته
ان دلوا نغم الى هذه الكنيات ولا لفظ من الغضب او ذكر الطلاق فان كانا
في ذكر الطلاق وقال لم ارده لم يصدق في جميع الكنيات وان كان في حال الغضب
ولم يجر ذكر الطلاق صدق في ثلاثة الفاظ من الكنيات وهي اعندي واختراري
وامرك بيدك ولا يصدق في غيرها. مع قول مالك ان جميع الكنيات المظاهرة
متى قالها مبتدئا او مجيبا لمعا عن سواها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله
لم ارده. مع قول الشافعي ان جميع الكنيات تقتضي الى النية مطلقا كما مر. ومع
قول احمد في احدي روايتيه يقتضرون في الاخرى لا يقتضرون الا باحقيقة الصريح
عنده لفظ واحد وهو الطلاق واما لفظ السراح والفراق فلا يقع به طلاق
عنده. فالاول مفصل والثاني فيه تشديد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قولنا في حقيقته ان اذا نوي بالكنيات المظاهرة الطلاق ولم
ينوعد او كان جوابا عن سؤالها الطلاق يقع طلقة واحدة مع يمينه. ومع
قول مالك ان كانت الزوج مدخولا به لم يقبل فيه الا ان يكون في خلع وان كانت
غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع يمينه ويقع ما ينوبه من دون الثلاث وفي رواية
اخرى انه لا يصدق في اقل من الثلاث. مع قول الشافعي انه يقبل في كل ما
يدعيه في ذلك من اصل الطلاق وعداده. مع قول احمد متى كان معها دالة
حالة ونوي لطلاق وقع الثلاث ان نوي ذلك او لم ينو. كانت مدخولا او غير
مدخول بها. فالاول فيه تخفيف والثاني مفصل والثالث كذلك مخفف والرابع
مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان الكنيات
الحقيقية كاخري واذهي وانت محلاة ونحو ذلك كالكنيات المظاهرة على حد
سوا من قولنا انت خلت بربي باين بنه بنله اعزني جيلك على غاربك انت حرة
امرك بيدك اعندي الخ الخي باهلك اي فان لم ينوعد او وقعت واحدة وان
نوي الثلاث وقعت وان نوي اثنين لم يقع الا واحدة. مع قول الشافعي واحد
ان ان نوي بها طلقين كانت طلقين. فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان اذا
قال اعندي اسنري رجمك ونوي بها ثلاثا وقعت واحدة رجعية. مع

قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء وكانت مع ذكر الطلاق او في عقب
فحينئذ يقع مانواه. مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها الا ان نوي الطلاق ويقع
مانواه من العدد في المدخول بها والا فطلقه. مع قول احمد في احدي روايتيه انه
يقع الثلاث وفي الاخرى لا يقع مانواه. فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث
مفصل والرابع يرجع الى المذهبين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قولنا في حقيقته واحمدان لو قال لزوجتي انا منك طالق او رد الامر اليها فقالت
انت مني طالق لم يقع شيء. مع قول مالك والشافعي انه يقع. فالاول مخفف والثاني
مشدد. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجبه** الاول انه لا يقع للمرأة طلاق نفسها
لان ذلك من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون العكس **وجبه** الثاني
انها كالوكيل الاجنبي في طلاق نفسها **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان لو قال لزوج
انت طالق ونوي الثلاث وقع واحدة. مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي
روايتيه انه يقع الثلاث. فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان اذا قال لزوجتي امرك بيدك ونوي
الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فان نوي الزوج الثلاث وقعت واحدة او واحدة
لم يقع شيء. مع قول مالك انه يقع. او وقعت من عدد الطلاق اذا اقراها عليه فان
ناكرها حلف وثبت عليه من عدد الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث
الا ان نواها الزوج وان نوي دون الثلاث لا يقع الا مانواه ومع قول احمد
يقع الثلاث سوا نوي الزوج الثلاث او واحدة. فالاول مفصل وكذلك الثاني
والثالث مع اختلاف لفظ التفصيل والرابع مشدد. فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ومالك انه لو قال لزوجتي طلق نفسك
فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء. مع قول الشافعي واحمد انه يقع واحدة فالاول
مخفف علي الزوج والثاني فيه تخفيف. فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قولنا في حقيقته الثلاث ان لو قال لغير مدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق
وقعت واحدة. مع قول مالك رحمه الله انه يقع ثلاث. فالاول مخفف والثاني
مشدد **وجبه** الاول ان طلاق غير المدخول بها يكفي فيه واحدة لكون المراد
بها اليسيرة الصغرى القائمة مقام اليسيرة الكبرى في البعد عنها لعدم وقوع
الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فان العادة انه لا يتنفس بالطلاق الا عقب
المخاضة والغضب فما وجد بالطلقة الثالثة وسوم بالاولى والثانية **وجبه**
الثاني قياس لغير المدخول بها على المدخول بها **ومن ذلك** قولنا في حقيقته
ومالك انه لو قال لمدخول بها انت طالق انت طالق انت طالق وقال اردت افهامها
بالثانية والثالثة وقع الثلاث. مع قول الشافعي واحمد انه لا يقع الا واحدة فالاول

مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة ان طلاق الصبي العاقل لا يقع والمراد به من يعقل امر الطلاق
مع قول احمد في اظهر روايته انه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي من الحنفية والمزني
وابو ثور من الشافعية. فالاول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنفية انه لو طلق او عتق
مكرها وقع الطلاق وحصل العتاق. مع قول الائمة الثلاثة انه لا يقع اذا انطلق
به دافعا عن نفسه. فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان المكروه اسم فاعل خبره بين احتمال ذلك الضررين وقوع ما
اكرهه عليه فكانه اختار وقوع الطلاق او العتق لاسيما والشارع مستوف الى
العتق ووجه الثاني اخذ بعموم رخصة الله تعالى فانه اذا كان الحكم بالكفر
لا يصح مع الاكراه مع كونه اعظم الذنوب فكيف باحد فروع الدين **ومن ذلك**
قول الائمة الثلاثة واحمد في احدى رواياته ان غلبة الظن في وقوع ما هدد به
كافية في حصول الاكراه. مع قول احمد في الرواية الاخرى واختارها اخري في
انه لا يكون الاكراه مع قوله في الرواية الثالثة عن ان الاكراه ان كان بالقتل
والقطع للطرف فهو اكراه وان كان بغير ذلك فلا. فالاول فيه تخفيف على المكروه
اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل. فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ووجه** الاول في حق احاد الناس الذين اصبر عندهم من المترفين
في الدنيا والثاني في حق اهل الصبر والاحتمال من العلماء العاملين او اللصوص
من يخاف العيب ويستحي ان يقول له اذ اسلم الوالي جلده ولذلك القول في
الثالث المفصل **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه لا فرق بين ان يكون
المكروه له السلطان او غيره كالمص او متغلب. مع قول اي حنفية واحد في احدي
روايتيها ان الاكراه لا يكون الا من السلطان. فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
تشديد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد اذا
قال لزوجتي انت طالق ان شاء الله تعالى وقع الطلاق. مع قول اي حنفية والشافعي
انه لا يقع. فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا شك في الطلاق لا يقع. مع قول
مالك في المشهور عنده انه يغلب الايقاع. فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اطلق المريض زوجته طلاقا بائنا
ثم مات في مرضه الذي طلق فيه انها تترك منه وهو الاظهر من اقوال الشافعي
الا ان ابا حنيفة يشترط في ارثها ان لا يكون الطلاق عن طلب منها ثم على قول من

ففي

يرثها الى متى تترك فقال ابو حنيفة تترك ما دامت في العدة وهو قول الشافعي في القديم
فان مات بعد انقضاء عدتها لم تترك وله رواية اخرى انها تترك ما لم تنزل وبعده قال
احمد وقال مالك تترك وان تزوجت وللشافعي ثلاثة اقوال كنه المذهب فالاول
من الاقوال في اصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل من القولين
ووجه قول اي حنفية انها تترك ما دامت في العدة دون ما اذا انقضت كونها في
حياتها ما دامت في العدة بخلاف ما اذا انقضت وكذلك القول في قوله ما لم تنزل
فانما بسبيل ان ترجع اليه ووجه قول مالك انها تترك وان تزوجت زيادة للعقوبة
عليه. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنفية ومالك انه لو قال
لزوجتي انت طالق الى سنة فطلقت في الحال. مع قول الشافعي انها لا تطلق حتى
تسليح السنة. فالاول مشدد والثاني مخفف. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول اي حنفية والشافعي لو قال من له اربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين
واحدة منهن فله صرف الطلاق الى من شامنها. مع قول مالك واحمد انهن يطلقن
فالاول مخفف والثاني مشدد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
اي حنفية انه اذا اشار بالطلاق الى من لا يتفصل من المرأة مع السلامة كالسيد
فان اضافته الى خمسة اعضا الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وقع **وخفف**
معنى ذلك عند الجزء الشايع كالنصف والربع قال وان اضافته الى ما يتفصل في
حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع. مع قول الائمة الثلاثة ان
الطلاق يقع بجميع الاعضا المتصلة كالاصبع واما المنفصلة كالشعر فقال
مالك والشافعي يقع بها خلافا للاحد فالاول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول
الاول من الاعضا المنفصلة والثاني من الاقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال المذكورة وجه واسمى بانه تعالى اعلم بالصواب
كتاب الرجعة
اتفق الائمة على جواز الرجعة والمطالبة وعلي ان من طلق زوجته ثلاثا لم تحل له الا
بعد ان تنكح زوجا غيره وبطائها في نكاح صحيح وعلي ان المراد بالنكاح الصحيح
هنا الوطى وانه شرط في جواز حلها الاول وان الوطى الاول في النكاح الفاسد يحلها
الا في قول الشافعي **هو** اما وجدته من مساتل الاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول اي حنفية واحمد في اظهر روايته انه لا يجرم ووطي
الرجعية. مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يجرم. فالاول مخفف والثاني
مشدد. فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انما في حكم الزوجية بدليل
لحوق الطلاق بها والايلا والظهار واللحان منها والارث لها منه وارثه منها.
ووجه الثاني انه بطلاقها صارت اجنبية بدليل انه لا بد في حلها من قوله واجتدك

ع

بي

الى تكاخي ونحو ذلك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد ان الرجعة تحصل بوطئها ولا
 يحتاج معها الى لفظ سواء نوي الرجعة بقا ام لا . مع قول مالك في المشهور انه لا يحصل
 به الرجعة الا ان نواهها به . ومع قول الشافعي لا تقع الرجعة الا بلفظ . فالاول
 مخفف والثاني فيه تشديد في احدي شقي التفصيل والثالث مشدد . فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان . **ووجه** الاول حمل علي انه ما وطئها الا وقد نوي رجعتها اذ سجد
 وقوع المومن في وطئ من طلقها وهو لم ينو ارتجاعها **ووجه** الثاني انه قد
 يقع في وطئها خرا ما من غير نية ارتجاعها فلا بد من نية منه علي ذلك . **ووجه**
 الثالث قياس الرجعة علي انشاء عقد النكاح فلا بد فيه من لفظ فالقول المحمولة
 علي الاحوال **ومن ذلك** قول مالك واحمد وابي حنيفة انه لا يشترط الاشهاد
 في الرجعة . مع قول الشافعي في احد قوليه واحد في احدي روايتيه انه شرط والاصح
 عند اصحاب الشافعي في اظهر قوليه وكذلك احمد في روايته الاخرى ان الاشهاد
 مستحب قال شيخ الاسلام الصغدي في كتابه رحمة الامة في اختلاف الامة
 وما حكاه الرازي من ان الاشهاد شرط عند مالك لمراره في مشاهير كتب المالكية
 بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره ان مذهب مالك الاستحباب
 ولم يحكم فيه خلافا وكذلك بن هبيرة من الشافعية في كتاب الايضاح . فالاول
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيههما كما توجيه المسئلة قبلها فمن قال
 لا بد من اللفظ في الرجعة قال لا بد من الشهود وليشهد واعلي اللفظ فان النية
 لا يصح فيها اشهاد وان اشترط اللفظ في اللفظ فقد اغتفر عدم الاشهاد لكونها
 امساكا لا انشا ومن قال لا يشترط فيها لفظ يقول لا يحتاج الى الاشهاد . فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك ان وطئ الرجعية في حال الحيض
 او الاحرام لا يجلبها . مع قول الامة الثلاثة نعمه فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان . **ووجه** الاول ان الوطئ في حال الحيض والاحرام
 ممنوع منه شرعا فكانه وطئ في نكاح فاسد . **ووجه** الثاني ان الحيض والحرمته
 تحرير وطئها عارض **ومن ذلك** قول مالك في الصبي الذي يمكن جماعه انه
 اذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل به الحلال مع قول الثلاثة انه يحصل به الحلال فالاول
 مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول قول الشارع
 في حديث التخليل حتى تدري عسيلته ويدوق عسيلتك والعسيلة هي اللذة
 بالجماع وذلك لا يكون الا بخروج المني غالبا **ووجه** الثاني ان نفس الجماع فيه
 لذة ولو لم ينزل وانما خروج المني من حال اللذة بدليل وجوب الغسل علي من
 جامع ولم ينزل عند الامة الا رجعة خلافا لداود وجماعة من اصحابه كما مر اول
 باب الغسل **كتاب الايلاء**

التق

اتفق الامة علي انه اذا حلف باسء عز وجل لا يجامع زوجته مدة تزيد علي اربعة اشهر
 كان موليا وان حلف علي اقل من ذلك لم يكن موليا وعلي ان المولي اذا جامع زوجته
 كفارة يمين باسء عز وجل الا في قول قديم للشافعي **هذا** ما وجدته من
 مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة انه
 اذا حلف ان لا يطأ زوجته اربعة اشهر ايلاه ويروي مثل ذلك عن احمد . مع قول
 مالك والشافعي في المشهور عنده انه ليس بايلاء . فالاول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامة الثلاثة انه اذا مضت الاربعة
 اشهر لا يقع بمضيتها طلاق بل يوقف الامر لي في اوبطلق . مع قول ابي حنيفة انه اذا
 مضت المدة وقع الطلاق . فالاول مخفف بالوقف والثاني مشدد . فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان المولي اذا امتنع من
 الطلاق علي قول الوقف يطلق عليه احكام وهو الاظهر من قول الشافعي مع قوله
 احدي في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر عنه ان احكام يفتي عليه حتى يطلق
 فالاول مشدد والثاني مخفف . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 ابي حنيفة والشافعي في اصح قوليه ان من والي بغير اليمين باسء عز وجل كالطلاق
 والعنق واجاب العبادات وصدقة المال لا يكون موليا سواء قصد الاضرار
 بقا او رفعه عنها كالمريض والمرضية او عن نفسه . مع قول مالك انه لا يكون
 موليا الا ان يحلف حال الغضب او يقصد الاضرار بقا فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لو ترك
 وطئ زوجته للاضرار بقا من غير يمين اكثر من اربعة اشهر لم يكن موليا مع قول
 مالك واحمد في احدي روايتيه انه يكون موليا فالاول مخفف والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** القولين ظاهر لا يخفى علي الفطن **ومن**
ذلك قول مالك ان مدة ايلاء العبد شهران حرة كانت زوجته او امته مع
 قول الشافعي انها اربعة اشهر مطلقا ومع قول ابي حنيفة ان الاعتبار في المدة
 بالنساء من كانت تحتها امته فشهران حرا كان او عبدا ومع قول احمد في احدي
 روايتيه كذهب مالك والثانية كذهب الشافعي فالاول فيه تشديد والثاني
 فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 مالك ان ايلاء الكافر لا يصح مع قول الثلاثة انه يصح ومن قوايده مطالبة
 بعد استلامه بالبيعة او الطلاق فالاول مخفف علي الكافر والثاني مشدد
 عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم

كتاب الظهار
 اتفق الامة علي ان المسلم متى قال لزوجته انت علي كظهر امي كان مظاهرا

بي

منها لا يجزئ له وطبها حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجدها
فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وعليه ان لا يجوز
دفع شيء من الكفارات الى الكافر والحربي وكذلك اتفقوا على انه يصح من العبد
وانه يكفر بالصوم وبالاطعام عند مالك اذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا على
ان المرأة لو قالت لزوجها انت علي كظهار اي فلا كفارة عليها الا في رواية اختارها
الحري في هذا ما وجدته من مسابيل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قول مالك واي حنيفة لا يصح ظهار الذمي مع قول الشافعي واحمد انه يصح فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان الذمي
غير ملتزم احكامنا في نفسه **ووجه الثاني** اكتفاؤنا منه بالترام الاحكام ظاهرا
ومن ذلك قول الامامية الثلاثة انه لا يصح ظهار السيد من امته مع قول
مالك انه يصح **فالاول** مشدد والثاني مخفف **ووجه الاول** ان الوارد في الشريعة
انما هو في حق الزوجة **ووجه الثاني** ان السيد مالك الاستمتاع بامته كالزوج
فصح ظهاره **ومن ذلك** قول اي حنيفة انه لو قال لزوجته حره كانت او احره
انت علي حر ام فان نوي الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وان نوي يمين او واحدة
فواحدة وان نوي النحرير ولم ينوي لطلاق او لم تكن له نية فهو يمين وهو
مولي ان تركها اربعة اشهر وقعت عليه طلاق ثانية وان نوي الظهار كان نظاما
وان نوي اليمين كان يمينا ويرجع الى نيتها التي اراد بها واحدة او اكثر سواء
المدخول بها او غيرها مع قول مالك ان ذلك طلاق ثلاثا ان كانت مدخولا
بها واحدة **ان كانت غير مدخولا بها** مع قول الشافعي ان نوي بذلك الطلاق
او الظهار كان ما نواه وان نوي اليمين لم يكن يمينا ولكن عليه كفارة يمين وان
لم ينوي شيئا فالارجح من قوليه انه لا شيء عليه والثاني ان عليه كفارة يمين ومع
قول احمد من اظهر روايته ان ذلك صريح في الظهار نواه او لم ينوه وفيه كفارة
الظهار والثاني انه طلاق **فالاول** مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ونوجيه هذه الاقوال لا يخفى على الفطن
ومن ذلك قول اي حنيفة واحمد انه من حرم طعامه او شرابه او امته كان
خالفا وعليه كفارة يمين بالحنث من غير ان يجرم ذلك ويحصل الحنث عندهما
بكل جزء منه ولا يحتاج الى كل جميعه مع قول الشافعي ان من حرم طعامه او
شرابه او لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وان حرم امته فالارجح انها لا تحرم
لكن وعليه كفارة يمين ومع قول مالك انه لا يجرم عليه شيء من ذلك على الاطلاق
ولا كفارة عليه **فالاول** فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنيفة ومالك واحمد في اظهر روايته

انه يجرم على المظاهر القليلة والمسرى شهوة مع قول الشافعي في اظهر قوليه ان ذلك
لا يجرم **فالاول** مشدد خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باحد الناس
من العوام **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنيفة ومالك ان
المظاهر اذا وطئ وجب عليه ان يستأنف الصيام ولو في خلال الشهرين لئلا كان
او نهرا عامدا كان او ناسيا مع قول الشافعي انه ان وطئ في الليل لم يلزمه استئناف
وان وطئ بالنهار عامدا فسد صومه وانقطع التتابع ولزمه الاستئناف بنصر
القرآن **فالاول** مشدد والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه**
الاول ان عدم التتابع رخصة والرخصة لا تتأط بمجنبي واستحق العقوبة
ووجه الثاني ظاهر **ومن ذلك** قول اي حنيفة واحمد في احدي روايته
انه لا يستنظر الايمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي
واحمد في الرواية الاخرى انه يشترط **فالاول** مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر
الى مرتبتي الميزان **ووجه الاول** ان الكفارة الغالب فيها كونها عقوبة لمن وقع
فيها وذلك حاصل ويوزن قيمتها ولو كانت كافرة **ووجه الثاني** ان الكفارة
مما يتقرب بها الى الله فلا يكفي في الادب التقرب اليه بحبيب بالكفر كما ورد في الاصح
والهدي ويصح حمل الاول على حال احاد الناس والثاني على اهل الدين والورع
والادب مع الله تعالى **ومن ذلك** قول اي حنيفة انه يجوز دفع الكفارة الى
ذمي مع قول الامامية الثلاثة انه لا يجوز **فالاول** مخفف والثاني مشدد **ووجه**
القولين ظاهر بحملها على خالين **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان والله اعلم

كتاب اللعان

اتفق الامامية على ان من قذف امراته او زناها بالزنا او نفي حملها واكذبته ولا يثبت
له يلزمه الحد وللعان بلاعن وهو يكرر اليمين اربع مرات بالله انه لمن الصادقين
ثم يقول في الخامسة وان لعنته الله عليها كان من الكاذبين فاذا لعن لعنه
حينئذ حد ولعانه باللعان وهو ان تشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين
فيما رماني به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليهما ان كان من
الصادقين وعليان فرقة البلاعن واقعة بين الزوجين **هذا ما وجدته**
من مسابيل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامامية
الثلاثة ان الزوج اذا انكر عن اللعان يلزمه احدى مع قول اي حنيفة انه
لا حد عليه بل يحبس حتى يلاعن او يقر ومجرد النكول بصير به الزوج فاسقا
وقال مالك لا يفسق حتى لا يحد **فالاول** مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع**
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول اي حنيفة واحمد في اظهر روايته
ان المرأة اذا انكرت احبست حتى تلاعن وتقر مع قول مالك والشافعي انه

يجب عليها المحدث مجر والناول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد ان كل مسلم مع طلاق صح لعانه
حري كانا او عبيدين او احدهما عديلين كانا او فاسقين او احدهما وعند مالك
لا يصح طلاق الكافر تكون النكحة الكفار فاسدة عنده وعلي ذلك لا يصح لعانه مع
قولي في حنيقة ان اللعان شهادة فمن قذف وليس هو من اهل الشهادة حد فالاول
مخفف والثاني مشدد وكذلك الثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول في حنيقة واحدا اذا عن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح
ولا يثبت عن الولد فان قد بها يصح الزنا لا عن القذف ولم ينتف سبنا لولد سوا
ولده لستة اشهر او اقل مع قول مالك والشافعي ان له ان يلاع عن لقي الحمل الا
ان مالكا اشترط ان يكون استبرا وهما بثلاث حيضات او بحضنة واحدة علي
خلاف بين اصحابه فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
وجه الاول ثبوت ذلك في السنة كما اشار اليه حديث انظر واليه الى الحمل
فان جازت به احمد مدح الساقين **وجه** الثاني حصول الرتبة مجر داحمل فيصح
اللعان لاجله مبادرة للمخلو من العار **ومن ذلك** قول مالك واحمد في
احدي روايته ان الفرقة تقع بلغانها خاصة بفرقة محاكم مع قول في حنيقة
واحمد في اظهر روايته انما لا تحصل الا بلغانها وحكم المحاكم فيقول فرقتهما
ومع قول الشافعي انما تقع بلغان الزوج خاصة كما ينتفي النسب بلغانه وانما لغانها
يسقط الحد عنها فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول في حنيقة الفرقة ترتفع بتكذيب
نفسه جلد واحد وكان له ان يزوجها وهي رواية عن احمد مع قول مالك والشافعي
واحمد في اظهر روايته انما فرقته موبدة لا ترتفع بحال فالاول فيه تخفيف محمول علي
اراذل الناس والثاني فيه تشديد محمول علي خواص الناس من اهل الدين والورع
والمرؤة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول في حنيقة ان فرقة
اللعان طلاق لا فسخ مع قول الايمه الثلاثة انما فسخ وفايدة ذلك انه اذا كان
طلاقا لا يثبت بالتخيير حتى لو اكدب نفسه جاز له ان يزوجها مع قول مالك
والشافعي انه تخيير موبد كالرضاع فلا تخل له ابدا وبه قال عمر وعلي وابن مسعود
وابن عمر وعطاء الزهري والاوزاعي والثوري ومع قول سعيد بن جبير انما يقع
باللعان تخيير الاستمتاع فاذا اكدب نفسه ارتفع التخيير وعادته زوجته
له ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول في حنيقة ومالك انه ان قذف زوجته برجل بعينه
فقال زنا بك فلان لاعن للزوجة وحد للرجل الذي قذفه ان طلب الحد ولا

يسقط باللعان مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه يجب عليه حد واحد منهما
والثاني لكل واحد منهما حد بان ذكر القذف في لعانه سقط الحد ومع قول احمد ان
عليه حد واحد منهما ويسقط بلغانها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه لو
قال لزوجته يا زانية وجب عليه الحد الا ان يقيم بينة وليس له ان يلاع حتى
يدعي رويته بعينه مع قول في حنيقة والشافعي ان لم يلاع ولم يذكر رويته
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك**
قول مالك انه لو شهد علي المرأة اربعة منهم الزوج قبلت شهادتهم ونكح الزوجة
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان مع قول غيره انما لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف
علي الزوجة فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول في حنيقة ان الزوج
لو اعنت قبل الزوج اعند به مع قول الثلاثة انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني
مشدد تنعنا لنصر القرآن فمن العلماء من وجب للترتيب ومنهم من لم يوجب فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الايمه الثلاثة انه يصح لعان الاخرس
اذا كان يعقل الاشارة ويفهم الكناية ويعلم ما يقوله وكذلك يصح قذفه مع
قولي في حنيقة انه لا يصح قذفه ولا لعانه فالاول مخفف علي الاخرس والثاني
مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه اذا بات
زوجته منه ثم راهما تربي في العدة فله ان يلاع ولو ظهر لهما حمل بعد طلاقه
وقال كنت استبرا ايضا بحضنة مع قول الشافعي ان كان هناك حمل او ولد فله ان
يلاعن والا فلا ومع قول في حنيقة واحمد انه ليس له ان يلاعن اصلا فالاول
مشدد علي الزوجة والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد انه لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب
العقد من غير امكان وطى وانت بولد لستة اشهر من العقد لم يلحق به كالحوات
به لا قل من ستة اشهر مع قول في حنيقة انه يلحقه اذا عقد عليها بحضرة
الحاكم ثم طلقها عقب العقد وانت بولد لستة اشهر الاكثر منها ولا اقل فان الولد
حينئذ يلحقه الحد وثمة قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد علي
الزوج بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول في
حنيقة انه لو تزوج امرأة وغاب عنها سنين فاتها خبر وفاته فاعندت
ثم تزوجت وانت باولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاولاد يلحقون الاول
ويستفون عن الثاني مع قول الايمه الثلاثة ان الاولاد يكونون للثاني وعند
ابي حنيفة ايضا انه لو تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فانت بولد لستة
اشهر من العقد كان الولد ملحقا به وان كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما

فيها لوجود العقد فالاول مستد علي الزوج الاول والثاني مخفف علي الثاني **فرجع**
الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** الاول قول الشارع صلي الله عليه وسلم الولد للفراش
وقد صارت فراشا الزوجان بالعقد فالولد له بنصر الشارع اذا الاحكام يرجع
وضعها اليه ولو لم يقبلها بعض العقول **ووجه** الثاني ظاهر لا يحتاج الي
دليل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الايمان

اتفقوا لا يمتد علي من خلف علي عيين في طاعة لزمه الوفا وعلي انه لا يجوز للمخلف
ان يجعل اسم الله عرضة للايمان بمنع به من بر وصلة رحم وعلي ان الاول له ان
يحنث ويكفر اذا حلف علي ترك بر وان يرجع في الايمان الي النية وعلي ان اليمين
بالله تنفذ بجميع اسمائه احسن وما تفر الاما هو حسن كالرحمن والرحيم
واحي وجميع صفاته **وانه** لعزة الله وجلاله الا ان ابا حنيفة استثنى علم
الله فلم يره يمينا **واجمعوا** علي انه اذا حلف علي امر مستقبلي ان يفعل او لا يفعل
وحنث وجبت عليه الكفارة وعلي ان من قال وعهد الله وميثاقه فهو يمينا
وعلي انه لو حلف بالمصحف ان يمتد بيمينه وجبت عليه الكفارة اذا حنث خلافا
لمن لا يحنث بقوله ونقل بن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين علي ان عقار
اليمين بالحلف عليه وجوب الكفارة اذا حنث وكذلك اتفق الائمة علي انه
الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في معصية او طاعة او مباح وعلي
انه لو حلف ليشرن ما هذا الكوز فلم يكن فيه ما لم يحنث خلافا لابي يوسف
في قوله انه يحنث وعلي انه اذا قال والله لا كلمت فلانا حينا ونوي به شيئا
معينا انه علي ما نواه وعلي انه لو حلف ليقتلن فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم
بموته لم يحنث وكذلك اتفقوا علي ان كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين
او تسويتهم او تحرير رقبة والحالف مخير في فعل ايها شافان لم يجد انتقل
الي صيام ثلاثة ايام واجمعوا علي انه لا يجزي في الاعتاق الارقية مؤمنة
ستيمة من العيوب خالصة من الشرك خلافا لابي حنيفة فانه لم يعتبر الايمان
في الرقية قال لعلماء وهو مشكل لان العتق ثم نذرته تحلص رقبة لعبادة الله
عز وجل فان اعتق رقبة كافرة فاما خلاصها لعبادة ابيس وايضا فان العتق
رقبة ولا يجزى التبرع الي الله تعالى بكافر **قلت** وفي دعوي الاجماع
مع مخالفا لابي حنيفة نظرا لينا مل وكذلك اتفقوا علي انه لو اطعم مسكينا واحدا
عشرة ايام لم يجز الا اطعام واحد خلافا لابي حنيفة في قوله انه يجزي عن
عشرة مساكين **واجمعوا** علي انه يجزي دفعها الي فقرا المسلمين الاحرار
والي صغير يفتقنها له وليه **قلت** اما وجدته من مسائل الاجماع واما

ما اختلفوا

ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه ليس له ان يعدل عن الوفا
في الكفارة مع قدرته عليها مع قول الشافعي ان الاول له ذلك وان يجوز له
العدول ويلزمه الكفارة وعن مالك روايتان كالمذهبين فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان **ووجه** القولين ظاهر **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه ان اليمين المغموس
وهي الحلف بالله تعالى علي امر ماض منه هذا للكذب فيه الكفارة لها الا انها اعظم
من ان تكفر مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انها تكفر فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف ولعل الاول محمول علي حال الاكابر من العلماء العارفين بالله
تعالى والثاني علي جاهلين بالله تعالى **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان وايضا
ذلك شدة ظهور رايحة الاستهانة لجناب الحق جل وعلا من العارف اذا حلف
بد باطلا بخلاف جاهل بسدة عظمت الله فانه يكون معذورا بعد العذر فلهذا
خفف في حلفه باجر الكفارة في يمينه المذكورة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
واحمد انه لو قال اقسم بالله او اشهد بالله فهو يمين وان لم يكن نيته مع قوله
مالك انه متى قال اقسمت بالله او اقسم بالله لفظا او نية كان يميناً وان لم
ينلفظ به ولا نواه فليس يمين **ومع** قول الشافعي انه متى قال اقسم بالله ونوي
به اليمين كان يميناً وان نوي الاخبار فلا واختلف اصحابه فيما اذا اطلق ولا
انه ليس يمين فالاول مشدد من حيث الحكم **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في ظاهر روايتيه ان من قال اشهد بالله لافعة
ولم ينو شيئا انه يكون يميناً مع قول مالك والشافعي واحمد في الرواية الاخرى
انه لا يكون يميناً فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الي مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال وحق الله تعالى كان يميناً مع قوله
ابي حنيفة انه لا يكون يميناً فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الي مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد في احدي الروايتين انه لو قال
والله واسم الله فهو يمين نوي به اليمين او لا مع قول احدي الروايتين الاخرى
اصحاب الشافعي انه ان لم ينوي فليس يمين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو حلف
بالمصحف ان يمتد بيمينه واذا حنث لزمته الكفارة بنقل بن عبد البر الاجماع
عليه مع قول بعضهم انه لا يمتد بالمصحف بيمين فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف ووجه الاول ان عقاد الاجماع علي ان ما بينه الدفتين كلام الله وكلام
الله صفة من صفاته هو القام بذلك لا بالورق ولا يجزي ما يترتب علي ذلك
من فتح باب نهنك الحق والحق ان كلام الله تعالى اطلاق حقيقة في الوجوه

مع

في

الرابع لا يجازيه فرجع الامر على مذهب الاعتقاد الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول مالك والشافعي انه يلزمه اذا حلف بالمصنف وحث كفارة واحدة مع قول
 احمد انه يلزمه بكل اية كفارة فالاول محقق والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان **وجه** الاول ان جميع القران صفة واحدة لعدم انفصال
 اية منه عن اخبرها لا استخا لذلك على الله تعالى فان كلامه تعالى لا عن صمت
 متقدم ولا عن سكوت متوهم **وجه** الثاني ان كل اية يطلق عليها
 صفة **ومن ذلك** قول احمد انه لو حلف بالنيي صلى الله عليه وسلم ان عقد
 يمينه فان حثت لزمته الكفارة مع قول لا يمتثل الثلاثة انه لا ينعقد بذلك
 يمينه ولا يلزمه كفارة فالاول مشدد خاص بالخواص الذين يعلمون سر قوله
 تعالى ان الذين يباعدونك انما يباعدون الله وقوله تعالى من بطع الرسول
 فقد اطاع الله والثاني محقق خاص بإحدى الناس الذين لا يعلمون ذلك السر
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول لا ينعقد ان يمين الكافر لا ينعقد
 مع قول لا يمتثل الثلاثة انما ينعقد ويلزمه الكفارة بالحنث فالاول محقق والثاني
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان الكافر لا يحل له في معرفة
 جلال الله وعظمته بل هو جاهل به والكفارة انما تجب على من يعرف شيئا من عظمة
 الله عز وجل **وجه** الثاني انه لا بد ان يعرف الله بوجه من الوجوه لكونه الحق
 تعالى هو الذي خلقه ورزقه **ومن ذلك** قول لا ينعقد ان يمين يمين الكافر لا ينعقد
 الكفارة على الحنث مطلقا انما تجزي اذا اخرجها بعد الحنث مع قول الشافعي انما
 يجوز تقديمها على الحنث المباح ومع قول مالك في احدي روايتيه واحدا انه يجوز
 تقديمها مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث محقق فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك رضي الله عنه انه اذا كفر قبل الحنث
 فلا فرق في ذلك بين الصيام والعتق والاطعام مع قول الشافعي رضي الله عنه
 انه يجوز التكفير بالصيام تقديمه ويجوز بغيره فالاول محقق والثاني مفصل
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ورود التحجير في هذه الكفارة
وجه الثاني ان التقديم بالصيام لا يتعدى نفعه الى غيره من الفقر
 بخلاف العتق والاطعام **ومن ذلك** قول لا ينعقد ومالك واحمد في
 احدي روايتيه ان لغوا ليمين بالله هو ان يحلف بالله على امر بظنه على ما حلف
 عليه ثم يمين انه بخلافه سواء قصده او لم يقصد فسبق على لسانه سواء
 كان في الماضي ام في الحال مع قول احمد انه في الماضي فقط وقال الشافعي
 لغوا ليمين تام بعقد لقوله لا والله وبلى والله عند المجاوزة والغضب
 والنجاس من غير قصد سواء كان على ما مضى ام مستقبل وهي رواية عن مالك

واحمد ايضا فالاول محقق وكذلك الثالث والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول لا يمتثل الثلاثة انه لا اثم في لغوا ليمين وكفارة
 مع قول احمد ان فيه الاثم ولذلك كان الامام الشافعي يقول ما حلفت بالله صادقا
 ولا كاذبا فالاول محقق خاص بإحدى الناس من العوام والثاني مشدد خاص بالكابر
 العلماء بالله والعالمين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول لا ينعقد
 انه لو حلف ان يتزوج على امراته بمجرد العقد مع قول مالك واحمد انه لا بد من وجود
 شرطين ان يدخل بها وان تكون مثلها في الجمال فالاول محقق والثاني فيه تشديد ووجه
 الاول صدق الزوج باي امرأة كانت بمجرد العقد ووجه الثاني ان الغرض بالتزويج
 انما هو مكاييد الزوج ومعاييرها والشواهد مثل الانقيط الزوجية غالبها فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد انه لو قال والله لا شرت
 لزيد ما يقصد بذلك قطع الميثاق عليه حث بكل شيء انقطع به من ماله سواء كان
 ذلك باكل او شرب او عارية او ركوب او غير ذلك مع قول لا ينعقد والشافعي انه
 لا يحنث الا بما يتناول له لفظه من شرب الما فقط فالاول مشدد والثاني محقق فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ولعل العمل في الشقين على الترتيب **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه لو حلف انه لا يسكن هذه الدار وهو ساكنها فخرج منها من
 نفسه دون اهله ورحله لا يبرأ حتى يخرج بنفسه واهله ورحله مع قول الشافعي
 يبرأ بوجه بنفسه فالاول مشدد في امر الحنث والثاني محقق فيه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول لا يمتثل الثلاثة انه لو حلف لا يدخل دارا
 فقام على سطحها او حايطها او دخل بيتا منها فيه شارع اليه حث مع قول الشافعي
 انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني محقق **وجه** الاول انه مستقر فيها ووجه
 الثاني ان الوقوف على السطح والحايط لا يسمى دخولا انما يكون الدخول عادة في محل
 يسكن فيه من غير مستقاة في السكنى والوقوف على السطح والحايط لا يخفى ما فيه من
 المستقاة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي انه
 لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد ثم دخلها كالحلف حث مع قول لا ينعقد
 انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه**
 الاول تغليب لفظ الإشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن الى قصد الدخول
 حال كونها ملك زيد حال غضبه عليه مثلا **ومن ذلك** قول لا ينعقد انه لو
 حلف لا يكلم ذا الصبي فصارت شيئا او لا يكلم ذا الخروف فصارت كبشا او البسر فصارت
 رطبا او الرطب فصارت تمرا او التمر فصارت خلا او لا يدخل دارا فصارت ساحة
 حث في مسيلة الصبي والخروف والساحة دون غيرها فلا يحنث في البسر والرطب
 والتمر وهو واحد الوجهين عند اصحاب الشافعي مع قول مالك واحمد يحنث في الجميع

فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد واحرم لم يحتج مع قول مالك أنه يحتج بالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الأول عدم غلبته إطلاق البيت على المسجد واحرم **ووجه** الثاني أنه قد يسمى المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقي وحق به احرم **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واقتضاه قواعد مذهب مالك أنه لو حلف لا يسكن بيتا من شعرا وجلد وخيمة وكان من أهل الأمصار لصحت يحتج أو كان من أهل البادية حث مع قول الشافعي وأحمد أنه يحتج قريبا كان أو بديا فالأول مفصل والثاني فيه تشديد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه لو حلف لا يفعل شيئا فامر غيره بفعله فإن كان نكاحا أو طلاقا حث وإن كان بيعا أو اجارة لم يحتج إلا أن يكون من عادته أن يتولي ذلك بنفسه فإنه يحتج مطلقا مع قول مالك أنه لا يحتج إلا أن يتولي ذلك بنفسه ومع قول الشافعي أن كان سلطانا أو ممن لا يتولي ذلك بنفسه عادة أو كانت له نيبة في ذلك حث والأول مع قول أحمد يحتج مطلقا فالأول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف ليقضي دين فلان في غده فقضاه قبله لم يحتج مع قول الشافعي أنه يحتج فلان صاحب الحق مات قبل الغد حث عند أبي حنيفة وأحمد وقال الشافعي لا يحتج وقال مالك أن قضاه للورثة أو للفاضي في الغد لم يحتج وإن أخره حث فالأول من أصل المسئلة مخفف والثاني منها مشدد كالأول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها مفصل **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن يمين المكره لا ينفذ مع قول أبي حنيفة أنه ينفذ وقيل أن أحمد لا ينفذه فيها فالأول مخفف والثاني مشدد **ووجه** الأول ظاهر **ووجه** الثاني ما فيه من راحة الاختيار فكان المكره بكسر الراء خيرا المكره بفتحها يبرأ أن يحلف وبين أن يتحمل الضرر فاختر الحلف وكان الأول له تخيل الضرر لإجل الإلحاح كما عليه الأكابر من العلماء **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك أنه لو فقد المحلوف عليه شيئا لم يكن حنثا مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعناق أو بالظهار مع قول الشافعي في ظاهر قوليه أنه لا يحتج مطلقا مع قول أحمد في أحادي روايته أنه إذا كان اليمين بالله أو بالظهار لم يحتج وإذا كان بالطلاق أو بالعناق حث فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي

الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو حلف ليشرب ماء هذا الكوز شرب في غده فارتق قبل الغد لم يحتج مع قول مالك والشافعي أن تلف قبل الغد بغير اختيار لم يحتج فالأول مخفف والثاني مفصل **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال والله لا أكلم فلانا حينا ولم ينو شيئا معينا حثت أن كلمه قبل ستة أشهر وقال مالك ستة سنة وقال الشافعي ساعة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والشافعي في الجدير أنه لو حلف لا يكلمه فكانت يداه وأرسله فاشرب من أوعينه أو راسه لم يحتج مع قول مالك أنه يحتج بالكتابة وفي الرسالة والإشارة وإتيانه مع قول أحمد والشافعي في القديم أنه يحتج فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الأقوال الثلاثة لا تخفى دلالتها على الفطن **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه لو قال لزوجته أن تخرجت بغير إذن فانت طالق ولو يوشى معينا فإنه علي ما نواه وإن لم يوشى شيئا وقال الشافعي طالق أن خرجت بغير إذنه إلا أن اذن لك أو حثي اذن لك فلا بد من الإذن في كل مرة وإن قال إلا أن اذن لك أو حثي اذن لك أو إلى أن اذن لك كفي مرة واحدة فذلك القول في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج الأول فقط يحتاج إلى الإذن في الجميع قال **الثلاثة** ولو اذن لزوجته من حيث لا تسمع لم يكن إذا منع قول الشافعي أنه اذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق الأئمة الأربعة على المسئلة الأولى وأبيل الباب فالأول منها مخفف والثاني مشدد والأول من المسئلة الثانية مشدد والثاني منها مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك وأحمد أنه لو حلف لا يأكل الروس ولا يئنه له وأطلق ولم يوجد سب يستدل على النية حمل ذلك على كل ما يسمى راسا حقيقة في وضع اللقمة وعرفها من روس الإنعام والطيور والحيثان مع قول أبي حنيفة أنه يحمل على روس البقر والغنم خاصة ومع قول الشافعي يحمل على البقر والأبل والغنم فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك وأحمد أنه لو حلف ليشرب زيدا مائة سوط فشربه بضعف فيه مائة شراخ لم يبرأ مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه يبرأ فالأول مشدد والثاني مخفف **ووجه** القول به ظاهر ولعل هذا المحمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال الأخاد الناس من أصحاب الضرورة كما وقع للسيد أيوب بالنظر المحضوب **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يبيع فلانا هبة ففقد عليه حث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحتج فرجع الأمر إلى

لث

مرتبتين الميزان ووجه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو
حلف ليقنن فلانا وكان يعلم انه ميت حنت مع قول مالك انه لا يحث مطلقا
علم ام لم يعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله ديون
لم يحث مع قول الثلاثة انه يحث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الي مرتبتين الميزان **ووجه الاول** ان الدين في حكم المفقود **ووجه الثاني** انه في
حكم الموجود بدليل صحة الحوالته ووجوب الركاة فيه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
انه لو حلف لا ياكل فاكهة فاكل رطباً او عنباً او مائناً لم يحث مع قول الثلاثة
انه يحث **ووجه الاول** ان العطف يقتضي المغايرة وقد قال تعالى فيهما فاكل
وتخل ورموا ولوان التخل والرمان دخل في سمي الفاكهة لاكتفي الحق تعالى
بذكر الفاكهة عنهما **ووجه الثاني** ان المراد بالفاكهة كل ما يتفكه به حياً
ليس هو بقوت ولا ادم قد دخل التخل والرمان فقد رجح الامر بذلك الي مرتبتين
الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو حلف ان لا ياكل ادم فاكل اللحم او
الحين او البيض لا يحث ولا يحث باكل ما يطبخ منها مع قول الامامة الثلاثة انه
يحث باكل الكلب فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتين الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا ياكل لحماً فاكل سمكاً لم يحث
مع قول بعض الامامة انه يحث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان السمك
تعالى سمي السمك لحماً في القرآن **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف
لا ياكل لحماً فاكل شحماً لم يحث مع قول مالك انه يحث فالاول فيه تخفيف لان الشحم
لم يخلص من اللحم بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان اصل الشحم لم يكن لحماً
حصل في البهيمه السمن زاد سماه فرجع الامر الي مرتبتين الميزان **ومن ذلك**
قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل شحماً فاكل من شحم الظئر حنت مع قول ابي حنيفة
انه لا يحث فالاول فيه تشديد خاص باهل الدين والورع والاحتياط والثاني
مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الي مرتبتين الميزان **ووجه الاول** شمول
اللحم لما في الظئر ووجه الثاني عدم شموله **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه
لو حلف لا يشم البنفسج فشم ذهناً حنت مع قول الشافعي انه لا يحث فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الي مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة لو حلف انه لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير ان يستخدمه
وهو ساكن لا ينهيه عن خدمته فان لم يسبق منه خدمة له قبل اليمين فخدمه
بغير امره لم يحث وان كان قد استخدمه قبل اليمين وبقي على خدمته حنت مع
قول الشافعي انه لا يحث في عبيده ووجه نفسه وجهان لاصحابه ومع
قول مالك واحمد انه يحث مطلقاً فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد

البنفسج

فرجع

فرجع الامر الي مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم
تقرأ القرآن لم يحث مطلقاً مع قول ابي حنيفة ان قرا القرآن في الصلاة لم يحث
او في غيرها حنت فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الي مرتبتين الميزان
ووجه الاول ان قراءة القرآن قريبة الي الله عز وجل فلا ينبغي شموله لئلا
وهو توجيه الاول من سقي التفصيل في الثاني لتأكيد الامر بالقراءة في الصلاة
بخلاف قرأته في غير الصلاة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي واحداً في
احد قوليهما انه لو حلف لا يدخل علي فلان فادخل عليه فاستدام المقام معه
لم يحث مع قول مالك واحمد والشافعي في القول الاخر **يحث** فالاول مخفف
والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول مالك انه لو
حلف لا يسكن مع فلان داراً بعينها فاستقامها وحال بينهما حايط وكل واحد
منهما باب وغلق وسكن كل واحد منهما في جانب حنت مع قول الشافعي واحداً
لا يحث وعن ابي حنيفة روايتان فالاول فيه تشديد خاص باهل الورع والثاني
فيه تخفيف خاص باحد الناس والثالث له وجه الي كل من القولين فلم يحزم
الامام ابي حنيفة في المسئلة بشي ثوريا **فرجع** الامر الي مرتبتين الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة لو قال مما ليكي وعبيدي احرار دخل في ذلك المدبر وام الولد
والمكاتب في احدي الروايتين عنه وبه قال الشافعي مع قول مالك انه يدخل
في ذلك المكاتب والشفص ومع قول ابي حنيفة ايضا في رواية انه المكاتب لا يدخل
في بالنية ومع قول احمد ان الكل يدخلون وفي رواية عنه ان الشفص لا يدخل
بالنية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مشدد
فرجع الامر الي مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحداً في
التتابع في صوم الثلاثة ايام في الكفارة مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب
وهو الرابع من مذهب الشافعي **فرجع** الامر الي مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول
مالك ان من غدا ما يطعم لكل مسكين مد وهو رطلان بالبغداد ي وشي من ادم
وان اقتصر على مد اجزاء مع قول ابي حنيفة انه ان اخرج براف نصف صاع او شعير
او تمر فصلعاً ومع قول احمد انه يجب مد من حنطة او دقيق او مدان من شعير
او تمر ورطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين مد فالاول فيه تشديد
قيد بالادوم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الي
مرتبتين الميزان **ومن ذلك** قول مالك ما ذكره واحداً في الكسوة
اقل ما يجزي به الصلاة ففي حق الرجل ثوب قميص او زار وفي حق المرأة قميص
وخمار ومع قول ابي حنيفة والشافعي انه يجزي اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية
ابي حنيفة والشافعي انه يجزي اقله قبا او قميص او كساء او دابة في العمامة

فيه

والمندبل والسر اويل والميزر واتيانه ومع قول الشافعي انه يجزي جميع ذلك حتى
المنسوه عند جماعة من اصحابه فالاول مفصل والثاني محقق وكذلك ما بعده
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة
الى صغير لم ياكل الطعام مع قول احمد انه لا يجزي فالاول محقق والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجب هذه القولين ظاهرة لا يجزي على الفطن **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه يجوز ان يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول
مالك والشافعي ان ذلك لا يجزي فالاول محقق والثاني مشدد فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول حمل قوله تعالى طعام عشرة مساكين او كسوتهم
على الاستحباب **ووجه** الثاني حمل ذلك على الوجوب **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة ومالك واحمد في احدي روايتيه انه لو كرر اليمين على شيء واحدا
على شيئا وحنت لزمه لكل يمين كفارة الا ان مالكا اعتبر ارادة التاكيد فقال
انه اراد التاكيد فكفارة واحدة وان اراد بالتكرير والاستيناف فيهما عينا
مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة فالاول مشدد
والثاني محقق في احد سبقي التفسير فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان كان يمين
اذن له في اليمين واحنت لم يمنعه ولا افله منه مع قول احمد انه ليس
لسيده منه على الاطلاق ومع قول ابي حنيفة ان للسيد منه مطلقا الا
في كفارة الظهار فليس له منه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث
مفصل وكذلك الرابع **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجب هذه الاقوال الثلاثة
لا يجزي على الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه لو قال ان فعلت كذا
فهو كافر او بري من الاسلام او الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الامر حنت
ووجبت عليه الكفارة مع قول مالك والشافعي انه لا كفارة عليه فالاول
مشدد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
والشافعي انه لو قال وامانة الله انه يمين مع قول غيرهما انه ليس يمين فالاول
مشدد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة
الثلاثة انه لو حلف لا يلبس جلبا حنت بلبس الخاتم مع قول ابي حنيفة انه
لا يحنت الا ان يكون من ذهب وقصة فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لو قال في
واسه لا اكل هذا الرغيف او لا اشرب ما هذا الكوز فشرب بعضهما واكلا
بعض الرغيف والبس ثوبا فيه من غزلها او اذخلت
هذه الدار فادخل جلد اوبد لم يحنت مع قول مالك واحمد انه يحنت فالاول

محقق

محقق والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد
انه لو حلف لا ياكل هذا الرغيف فاستغف او خبزه واكله حنت مع قول ابي حنيفة انه
ان استغف لم يحنت وان خبزه واكله حنت ومع قول الشافعي انه ان استغف حنت
وان خبزه واكله لم يحنت فالاول مشدد والثاني والثالث مفصل فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دارا فلان
حنت بما يسكنه بكر او كذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عتبه حنت مع
قول الشافعي لا يحنت الا بنية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب من
الدجلة او الفرات او النيل فصرف يده او ياتيا من ما يقا وشرب حنت مع قول ابي
حنيفة انه لا يحنت حتى يكرع بغيره منها لرعا فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه
لو حلف لا يشرب ما هذا البير فشرب منه قليلا حنت الا ان ينوي يشربه جميعه
مع قول الشافعي انه لا يحنت فالاول مشدد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف انه لا يضرب زوجه حنت
فختمها او عضها او تنف شعرها حنت مع قول الشافعي انه لا يحنته فالاول مشدد
والثاني محقق **ووجه** الاول ان الضرب يطلق على الخشخاش والعص وتنف
الشعر يجامع الضرر **ووجه** الثاني اتباع المعروف في عدم تسمية ذلك
ضربا **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حلف لا يهب فلانا شيئا ثم وهبه
فلم يقبله حنت مع قول الشافعي انه لا يحنت الا ان قبل ذلك منه وقبضه فالاول
مشدد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامامة
الثلاثة انه لو حلف لا يبيع شاة بشرط ان يحيا لنفسه حنت مع قول مالك انه
لا يحنت فالاول مشدد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
هذه الاقوال ظاهرة لا يجزي على الفطن **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه اذا
كان له مال غائب او دين ولم يجد ما يعتق به او يطعم او يكسو لم يجز له الصيام
وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فيكفر بالماله مع قول ابي حنيفة انه يجزيه
الصيام عند غيبة الماله فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان واسه تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب العدد والاستبراء

اتفق الامامة على ان عدة الحامل مطلقا بالوضع سواء المتزوج عنها زوجها
والمطلقة وعلى ان عدة من لم تحض او نبتت بثلاثة اشهر وعلى ان عدة من
تحض ثلاثة افراد اذا كانت حرة فاذا كانت امه ففران وقال داود ثلاثة

وعلي ان اقدمه الحمل ثلاثة اشهر وعلي ان الاحداد واجب في عدة الوفا وهو ترك
الزينة وما يدعو الي النكاح خلافا للحسن والشعبي في قولهما بعدم وجوبه
وكذلك اتفقوا علي ان من ملك امة يبيع او هبها او سبي لزمه استير اوها بحضر
او قران كانت خابلا وان كانت ممن لا تحيض لصغر او كبر فبشره **ذلك** ما وجد
في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق وما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه ان الاقرار هي الاظهار مع قوله في حنيفة
واحمد في الرواية الاخرى ان القرء هو الحيفر فالاول تشدد لطول مدة الظهر
غالبا والثاني تخفيف لقصر مدة الحيفر غالبا عادة ويصح ان يكون الامر بالعكس
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول في حنيفة في المرأة التي ماتت
زوجها او هي في طريق الحج انه يلزمها الاقامة علي كل حال ان كانت في بلد او
ما يقاربها مع قول الامامية الثلاثة انه ان خافت فوات الحج بالاقامة لغضا
العدة جاز لها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول في حنيفة والشافعي في القول
احمد بيد الزوج واحمد في احدي روايتيه ان زوجة المفقود لا تحل للزوج حتي
تخفي مدة لا يعش في مثلها غالبا مع قول مالك والشافعي في القديم واحمد
في الرواية الاخرى انها تترى اربع سنين وهي اكثر مدة الحمل واربعة اشهر وعشر
مدة الوفاة تحل للزوج ورجحه جماعة من متأخري اصحاب الشافعي وهو قوي
فعله عمر رضي الله عنه ولم ينكره الصحابة وعلي الاول فالعمر الغالب **ومن ذلك** قول في حنيفة
بما يدة سنة وحدث الشافعي واحمد بسبعين سنة ولها طلب النفقة من مالك
الزوج مدة التزويج والعمر الغالب فالاول مشدد علي الزوجية والثاني تخفيف
عنهما فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول في حنيفة ان المفقود
اذا قدم بعد ان تزوجت زوجته بعد التزويج يبطل العقد وهي الاول فان كان
الثاني وطبها فعليه مهر المثل **ومن ذلك** قول في حنيفة ان المفقود
ان الثاني اذا دخل بها صارت زوجته ووجب عليه دفع الصداق الذي اصدقها
وان لم يدخل بها فهي الاول وله رواية اخرى انها الاول بكل حال ومع قول الشافعي
في ارجح القولين ان النكاح الثاني باطل وفي القول الاخر بطلان نكاح الاول
وان دخل بها فللاول اختيار بين ان يمسه ويبيع الصداق اليه وبين ان يتركها
علي النكاح الثاني واخذ الصداق الذي اصدقها منه فالاول مشدد علي الزوج
الثاني والقول الثاني تخفيف عليه مع قول ما يوافق من احد شققي التفصيل وكذلك
القول الاظهر للشافعي مشدد علي الزوج الثاني عكس القول الثاني والقول الرابع
مفصل فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول في حنيفة ان عدة امر

الولد اذا مات سيدها او اعتقها ثلاث حيفات سواء اعتقها او ماتت عنها مع قول
مالك والشافعي ان عدتها حيفتة في حالين وهي احدي الروايتين عن احمد واختا
الحزبي ومع قول احمد في الرواية الاخرى انها من العتق حيفتة ومن الوفاة عدة
الوفاة فالاول مشدد والثاني تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الي مرتبتي
الميزان **وجه الاول** المبالة في استير الرحم **وجه الثاني** القياس علي استير
المسيبة التي يتاها قريبا ويصح حمل الاول علي حال اهل الدين والورع والثاني علي
احاد الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الاخرى لاحد الاخذ بالاختياط وان عدة
الوفا الواردة في القران تشمل ذلك **ومن ذلك** قول في حنيفة ان اكثر مدة في
الحمل ستان مع قول مالك في روايته انها اربع سنين وخمس سنين او سبع سنين
ومع قول الشافعي اكثرها اربع سنين وهو احد الروايتين عن احمد والثانية لم يذهب اليه
حنيفة فالاول فيه تخفيف والثاني وما بعده فيه تشديد عليه بالحاق
الولد به **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول في حنيفة واحمد في اظهر
روايتيه ان المعتدة اذا وضعت علقته او مضغته لا تنقض عدتها بذلك ولا تنصير
بذلك ام ولد مع قول مالك والشافعي في احد قوليه ان عدتها تنقض بذلك
وتنصيرها ام ولد وهو قول احمد في الرواية الاخرى عنه فالاول تخفيف بالنظر
الي المرأة والثاني بالعكس فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي
في اجدد ومالك واحمد في احدي الروايتين ان المعتدة المبتوتة لا احاد عليها
مع قول في حنيفة والشافعي في القديم واحمد في الرواية الاخرى انه يجب عليها الاحداد
فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول في
حنيفة والشافعي في اظهر قوليه ان البائن لا يخرج من بينها امارا الا ضرورة مع قول
مالك واحمد ان لها اخروج مطلقا واحمد رواية اخرى لم يذهب الي حنيفة فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامامية
الثلاثة انه الصغيرة والكبيرة سواء في الاحداد مع قول في حنيفة انه الاحداد
علي الصغيرة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الي مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول الامامية الثلاثة ان الذمي اذا كانت تحت مسلم وجب عليها
العدة والاحداد وان كانت تحت ذمي وجب عليها العدة والاحداد مع قول في حنيفة
انه لا يجب عليها احداد ولا عدة فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الي مرتبتي
الميزان وتوجيه القولين ظاهرهما الاول فهو ان الاحداد ورد في السنة في حق الزوج
المسلم ويبدل للثاني حديث لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليومر الاخران تحدي علي غير
زوج فتخرج الذي لان احزبه لا يكون الا علي الزوج المسلم اما الذي فلا ينبغي احزبه
عليه لا بقدر الوفا بحقه وضمنه واما كونه لعدة لزوجته فيسبني علي ان النكاح الكفار

باطلة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو باع امه من امرأة او خصي ثم تقابلا
 لم يكن له وطئها حتى يستبرأ فباع قول في حقيقته انما اذا تقابلا قبل الغنص فلا استبرأ
 وبعد لزمه الاستبرأ فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبي الميزان ووجه
 القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا فرق في وجوب الاستبرأ
 بين الصغيرة والكبيرة والبكر والتيب مع قوله مالك انها ان كانت ممن يطامثلها
 لم يجز وطئها قبل الاستبرأ وان كانت ممن لا يطامثلها جاز وطئها من غير استبرأ
 وقال داود لا يجب استبرأ البكر فالاول مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود
فرجع الامر الى مرتبي الميزان **ووجه** الاول ان الغالب في باب الاستبرأ التفتيد
 ولو لم يغفل معناه فقد يكون الاستبرأ امرا اخر غير براءة الرحم **ووجه** اول الشقين
 من قوله مالك ان الاستبرأ براءة الرحم والتي لم يوطأ مثلها عادة لا تحل واما البكر
 فامرها ظاهر **ومن ذلك** قول الائمة الاربعة ان ملك امرأة جاز له بيعها قبل
 الاستبرأ وان كافه قد وطئها مع قول النخعي واحسن والثوري وابن سيرين عانجه
 الاستبرأ على البايع كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه
 ان الاستبرأ يجب على البايع دون المشتري فالاول محقق على البايع ودون المشتري
 والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البايع وتخفيف على المشتري فرجع الامر
 الى مرتبي الميزان **ووجه** الاول الثلاثة ظاهر **ومن ذلك** قول مالك والشافعي
 واحمد انه اذا اعتق ام ولد او عتقت بموته وجب عليها الاستبرأ بحبيضة مع قول احمد
 وداود وعبد الله بن عمر بن الخطاب انما اذا مات عنها سيدها تفتد بربعة اشهر وعشر
 فالاول محقق والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبي الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الرضاع

اتفق الائمة على انه يجر من الرضاع ما يجر من النسب وعليه ان التحريم بالرضاع يثبت
 اذا حصل للطفل في حقيقته فاقول خلافا لداود في قوله ان رضاع الكبير يجرم وهو
 مخالف لكافة الفقهاء ويحكم ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على ان
 الرضاع انما يجرم اذا كان من لبن انثى سواء كانت بكرة ام ثيبا موطوءة او غير موطوءة
 وخالف احمد في ذلك فقال انما يحصل التحريم بلبن امرأة نازلها لبن من جماع
 وكذلك اتفقوا على ان الرجل لو دله لبن فارضع منه طفلا لم يثبت به تحريم
 وكذلك اتفقوا على ان السعوط والجور يجرم الا في رواية عن احمد فانه شرط
 الارضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على ان حقيقته باللبن لا تحرم في قوله قديم
 للشافعي وهو رواية عن مالك **هـ** اما ما وجدته من مسایل الاجماع والاتفاق
 في الباب واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول في حقيقته ومالك ان العدد
 لا يثبت في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي واحمد في احدى روايته

انه يثبت لاجل خمس رضعات ومع قول احمد في الرواية الثانية انه يثبت بثلاث رضعات
 فالاول مشدد والثاني محقق كما ثبت في الاحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الامر
 الى مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول في حقيقته ان اللبن اذا اخلط بالما فان كان
 اللبن غالبا حرما وغير غالب لم يجرم كان صلفوا فيه باقلا واما المخلوط بالطعام
 فلا يجرم عند بحال سواء كان غالبا او مغلوبا مع قول اصحاب مالك انه يجرم
 اللبن المخلوط بالما لم يستهلك فان خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من طيب
 او دوا او غير لم يجرم عند جمهور اصحابه ومع قول الشافعي واحمد ان المخر غير
 يتعلق باللبن المخلوط بالشراب والطعام اذا سقيدا المولود خمس مرات سواء كان
 اللبن مستهلكا او غالبا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر
 الى مرتبي الميزان ولعل التشديد محمول على حال اهل الورع والتخفيف محمول على احوال
 الناس والله تعالى اعلم

كتاب النفقات

اتفق الائمة على وجوب النفقة لمن نلزم نفقته كالأب والزوجة والولد والصغير
 وعلى ان الناشز لا نفقة لها وعليه انه يجب على المرأة ان ترضع ولدها اللبأ وعليه ان
 الولد اذا بلغ مريضا استمرت نفقته على ابيه **هـ** اما ما وجدته من مسایل الاتفاق
 واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تعتبر
 بحال الزوجين فيجب على الموسر للموسرة نفقة الموسرين وعليه الفقير للفقيرة اقل
 الكفايات وعليه الموسر للفقيرة نفقة متوسطة بين الفقيرين وعليه الموسرة اقل
 الكفايات والباقي في ذمتهم مع قول الشافعي انها الشرط لا اجتهاد فيها معتبرة بحال
 الزوجة فاذا احتاجت الى خادم وجب اخذها فالاول محقق على الزوج والثاني
 مشدد عليه **فرجع** الامر الى مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انها اذا احتاجت الى كرم من خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنده
 انها اذا احتاجت الى خادمين او ثلاثة واكثر وجب على الزوج ذلك فالاول محقق
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول في حقيقته ومالك
 واحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة التي لا يجامع مثلها
 اذا تزوجها كبر مع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخران لها
 النفقة فالاول محقق والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبي الميزان **ومن ذلك**
 قول في حقيقته واحمد انه لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يجامع مثل وجب
 عليه النفقة وهي اصح القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول
 مشدد والثاني محقق فرجع الامر الى مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول في حقيقته ان
 الاعسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة الفسخ ولبن يرفع يده عنها التكتيب
 مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسخ بالاعسار عن النفقة والكسوة والسكن

فاذا مضى من ولم يتفق علي زوجه سقطت عنه النفقة عندي خيفة ما لم يحكم
بقا حكم او يتفقا علي قدر معلوم فيصير ذلك دينيا باصطلاحهما وقال مالك
والشافعي واحمد في اظهر روايتيه ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل
تصير عليه دين لا ينما في مقابلة التمكن والاستمتاع فالاول من المسئلة الاولى
محقق علي الزوج والثاني منها مشدد والاول من المسئلة الثانية محقق علي الزوج
باسقاط النفقة اذا حكم بها خاكر والثاني منها مشدد علي الزوج بعدم سقوطها
عنه بمضي الزمان فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة ان المرأة
اذا سافرت باذن زوجها سافرا غير واجب عليها سقطت عنه نفقتها مع قولنا
مالك والشافعي انها لا تسقط بخروجها عن النشوز باذنه لها فالاول مشدد علي
الزوجة محقق علي الزوج والثاني عكسه فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك**
قولنا في خيفة ان الميتة اذا اطلقت اجرة مثلها في الرضاع لولدها فان كان
ثم منطوع بالرضاع او بدون اجرة المثل كان للاب ان يسترضع غيرها بشرط
ان يكون الرضاع عنده الام مع قولنا مالك في احدي روايتيه ان الام اولي ومع قول
الشافعي واحمد ان الام احق بكل حال وان وجد من غيرها بالرضاع او باجرة
المثل اجبر علي اعطاء الولد لأمه باجرة مثلها فالاول مفصل والثاني محقق علي الام
وكذلك ما بعده مشدد علي الزوج فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك**
قولنا لأميمة الثلاثة ان الام لا تجبر علي رضاع ولدها بعد سقيها اللبن اذا وجد
غيرها مع قولنا مالك انها تجبر ما دامت في زوجية ابيها ان يكون مثلها ليرضع
لشرف او عذرا ويسارا وكان يسقم بليتها لفساد اللبن ونحو ذلك فالاول محقق
علي الام والثاني فيه تشديد فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قولنا في
خيفة ان الوارث يجبر علي نفقة كل ذي محرم فيه دخل فيه اتماعه والعمه
ويخرج من الم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قولنا مالك ان النفقة لا تجب علي الوارث
سوا اكاله ابا او اما او من ولد الصلب ومع قولنا الشافعي بوجوب النفقة للوالد
وان علا والولد وان سفل ولو تعدى عمودا النسب ومع قولنا احمد انما يلزم كل شخص
جري سببا الميراث بفرض او بقصبة من الطرفين كالابوين واولاد الاخوة والافوات
والعمومة وبينهم رواية واحدة وان كان الميراث جارا بينهم من احد الطرفين
وهو ذو الارحام كابن الاخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فصح احدهما وان
فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد والرابع مشدد بالكلية
فرجع الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر لا يخفى علي الفطن **ومن ذلك**
قولنا في خيفة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة عتيقه مع قولنا احمد انما يلزم
وهو احدي الروايتين عن مالك والرواية الاخرى ان اعنته صغيرا لا يستطيع

السعي علي نفسه لزمه نفقته الي ان يسعي فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث
مفصل فرجع الامر الي مرتبي الميزان ولعل الاول محمول علي احاد الناس من العوام ولثا
خاص باهل المروءة والكرم **ومن ذلك** قولنا في خيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا
بلغ صحيا ولا تسقط اذا بلغ معسر الا حر قد له ولا تسقط نفقة كجارية الا ان
تزوجت مع قولنا مالك انها لا تسقط بالعقد وانما تسقط بالدخول ومع قولنا الشافعي
تسقط نفقتها اي الغلام وكجارية بالبلوغ صحيا ومع قولنا احمد لا تسقط نفقة
الولد عن ابيه ولو بلغ اذا لم يكن له مال ولا كسب فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
والثالث محقق والرابع مشدد علي الاب فرجع الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه الاقوال
لا يخفى **ومن ذلك** قولنا لأميمة الثلاثة انه لو بلغ الولد مريضا وبرأ من مرضه
ثم عاوده المرض عادت نفقته مع قولنا مالك ان نفقته لا تعود فالاول فيه تشديد
علي الوالد والثاني محقق فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قولنا لأميمة
الثلاثة انه اذا تزوجت كجارية ودخل بها الزوج ثم طلقها ان نفقتها لا تعود
علي الاب مع قولنا مالك انها لا تعود فالاول فيه تشديد علي الاب والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة ان من له جواره لا يقوم
به فليس للحاكم اجباره ومنعه من تحيلها ما لا يظن فالاول فيه تخفيف علي المالك
والثاني فيه تشديد عليه فرجع الامر الي مرتبي الميزان واسمه تعالى اعلم

كتاب الحضانة

اتفق ائمة علي ان الحضانة تنبت للام ما لم تتزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج
سقطت حضانتها **ومن ذلك** اما وجدته في الباب من مسایل الاتفاق واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قولنا في خيفة والشافعي ان الام اذا تزوجت ثم طلقت طلاقا
باينا عادت حضانتها مع قولنا مالك في المشهور عنها انها لا تعود بالطلاق فالاول محقق
علي الام اذا اطلقت رجوع حضانتها لولدها والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر
الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قولنا في خيفة في احدي روايتيه ان الزوجين اذا
افترقا وبينهما ولد فالام احق بالغلام حتي يستقل بنفسه في مطعمه وشربه وملبسه
وضوئه واستنجاؤه ثم الاب احق به والام احق بالانثى الي ان تبلغ ولا يجبر واحد
منهما مع قولنا مالك ان الام احق ما لم تتزوج ويدخل بها الزوج وكذلك الغلام عنده
في القول المشهور هي احق به ما لم يبلغ ومع قولنا الشافعي ان الام احق بها الي سبع
سنين ثم يجبر ان فخر اختاره كان عنده ومع قولنا احمد في احدي روايتيه ان الام
احق بالغلام الي سبع سنين ثم يجبر وكجارية بعد السبع تجعل مع الام بلا تجبير
والرواية الاخرى كذهب الي خيفة فالاول محقق علي الام وكذلك الثاني مع اختلاف
الصبي والثالث مشدد عليها محقق علي الاب والرابع كذلك محقق عليها من

في

جنة الامني فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول اب حنيفة ان الولد اذا اختار
 الام كان عندها ثم اراد الاب السفر الي بلدة اخرى بينت الاستيطان فليس له اخذ
 الولد منهما مع قول الاميمة الثلاثة ان له ذلك فاذا كانت المروجة هي المنتقلة بولدها
 قال ابو حنيفة فلها ان تنقل بشرطين احدهما ان تنقل الي بلدتها والثاني ان يكون
 العقد وقع ببلدها الذي تنقل اليه فان فقد احد الشرطين منعت الا ان تنقل الي
 بلد قريب يمكن المضي اليه والعود قبل الليل فاذا كان انتقالها الي دار حرب
 او من مصر الي سواد وان قرب منعت من ذلك مع قوله مالك والشافعي واحمد في
 احدي روايتيه ان الاب اخذ بولده سوا كان هو المنتقل ام هي مع قول احمد في الرواية
 الاخرى ان الام اولي به ما لم تتزوج فالاول مشدد علي الاب والثاني مشدد عليها
 فرجع الامر الي مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الجنايات

اتفق الاميمة الاربعه علي ان القاتل لا يجلد في النار لو دخل وان توبته من القتل صحبته
 خلا فلا ين عيسى وزيد بن ثابت والصحاح فقالوا لا تقبل له توبة ابد فالاول محقق
 تبع الظواهر الاحاديث والثاني مشدد تبع الظاهر القران في قوله تعالى ومن يقتل
 مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد فيها الابدية وكذلك اتفقوا علي ان من قتل نفسا
 مسلمة مكافئة له في الجنة **لم يكن المقتول ابدا للقاتل** وكان في قتله متعمدا وجب
 عليه الفود وكذلك اتفقوا علي ان السيد اذا قتل عبده لا يقتل به وان قهره وكذلك
 اتفقوا علي ان العبد يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا علي ان
 الابن اذا قتل ابا بوبه قتل به واتفقوا علي انه اذا جرح رجلا عمدا فصا رذا فرش
 حتي مات انه يقتض منه وعلي انه اذا اغني رجل من اوليا الدم سقط القصاص
 وانتقل الامر علي لدية وعلي انه اذا جرح الشهود بعد استيفاء القصاص وقالوا
 اخطا نام يجب عليهم القصاص وعلي ان الاوليا المستحقين البالغين الغائبين
 اذا حضر واوطلبوا القصاص لم يوجرا الا ان يكون احيا امرأة حاملا فيوخر
 حتي تضع وكذلك اتفقوا علي انه اذا كان المستحقون صغارا او غائبين كان
 القصاص موقرا خلافا لابي حنيفة فانه قال اذا كان للصغار اب استوفى القصاص
 ولم يوجر وكذلك اتفق الاميمة علي انه اذا كان المستحق صغيرا او غائبا او مجنونا
 اخر القصاص في سيلة الغائب فقط وكذلك اتفق الاميمة علي ان الامام اذا قطع
 يد السارق او جله فسرى ذلك الي النفس فلا ضمان عليه ولذلك اتفق الاميمة
 علي انه ليس للاب ان يستوفي القصاص لو لده الكبير ولذلك اتفقوا علي انه لا يقطع
 اليد الصحيحة بالشلل ولا يمين بيمين ولا يسار بيمين وعلي ان من قتل بالحرم

جاز قتله به **هذا ما وجدته في الباب من مسابيل الاتفاق** واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي واحمد ان المسلم اذا قتل ذميا او معاهدا لا يقتل به وبذلك
 قال مالك الا انما استثنى فقال ان قتل ذميا او معاهدا او مستامنا عليه قتل حرام ولا
 يجوز للولي العفو لانه يتعلق بقتله الاقتيات علي الامام مع قول اب حنيفة ان المسلم يقتل
 بالذمي لا بالمستامن فالاول محقق علي المسلم وكلام مالك فيه تخفيف والثاني مشدد
 فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **وجوه الاقوال** لا تخفى علي الفطن **ومن ذلك** قول الاميمة
 الثلاثة ان احرا لا يقتل بعبد غيره مع قول اب حنيفة انه يقتل به فالاول محقق علي الحر
 والثاني مشدد عليه فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة
 ان الاب لا يقتل بقتل ابنه مع قول مالك انه يقتل بحرق القصد كما خياعه وذبحه فان
 حذفه بالسيف غير قاصد لقتل فلا يقتل والاب في ذلك كالجد فالاول محقق علي
 الاب والثاني مفصل فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة
 واحد في احدي روايتيه انه اذا اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به **هذا ما لا يخفى**
 من ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامة الا واحد مع قول احمد في الرواية الاخرى
 انه لا يقتل لجماعة بالواحد ونحو الدية دون الفود فالاول مشدد والثاني محقق
 فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ولكل من القولين وجد** **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة
 ان الجماعة اذا اشتركو في حق يد قطعوا كلهم فتقطع يد كل واحد مع قول اب حنيفة
 ان الايدي لا تقطع باليد ويوجد دية اليد من القاطعين بالسوا فالاول مشدد والثاني
 محقق فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة يجب القصاص
 بالقتل بمقتل كالحبسة الكبيرة والحجر الثقيل الذي يغلب في مثلها لا يقتل ولا فرق
 عندهم بين ان يحد شهيد بحجر او عصي او بخرقه او بحرقه بالنار او بحرقه او بطين عليه
 بالبنا او بمغص الطعام والشراب حتي يموت جوعا او يمد عليه بيتا او يضربه بحجر عظيم
 او بحبسة عظيمة او غير محددة وبذلك قال احمد وابو يوسف مع قول اب حنيفة انما
 يجب القصاص بالقتل بالنار او بالحديد او بالحبسة المحددة او بالحجر المحدد واما اذا غرقه
 في ماء او قتله بحجر او حبسة غير محددة فانه لا فود فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع
 الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الاميمة الثلاثة ان في عمدا خطا الدية الا ان
 الشافعي قال ان كثر الضرب حتي مات فعليه الفود مع قول مالك بوجوب الفود في ذلك
 اي في عمدا خطا بان ينعمد الفعل ويخطي في القصد او يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا
 او يكرهه او يبطه لهما بليغا فالاول محقق بالدية والثاني مشدد بالقصاص فرجع
 الامر الي مرتبتي الميزان **ولكل من القولين دليل عندنا القابل به من السنة** **ومن ذلك**
 قول اب حنيفة لو اكره رجل رجلا علي قتل اخر قتل المكره دون المباشر مع قوله مالك
 واحمد يقتل المباشر مع قول الشافعي يقتل المكره بكسر الراءقولا واحدا واما المكره

ي

فتح الرافقيه قولان له والراجح منهما ان عليهما جميعا القصاص فان كافاه احدهما
فقط فالقصاص عليه فالاول مشدد علي المكره بكسر الراء وفتح الهمزة والثاني علسه
والثالث مفصل فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول مالك
انه يشترط في المكره ان يكون سلطانا او سيدا مع عبده او منتظما فيقاد منهم جميعا
الان يكون العبد اعجميا جاهلا بتخريم ذلك فلا يجب عليه القود مع قول الامية الباقي
انه يعجز المكره من كل يد عابدة فالاول تخفف علي غير من ذكره والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ويعجز حمل القول الاول علي حال اصحابه لجاه من الامر
الذي لا يخافونه الامر السلطان وحمل الثاني علي احاد الناس الذين لجاه لهم
بوجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي انه لو اسك رجل رجلا فقتله اخر
فالقود علي القاتل دون المسك ولكن علي المسك التعزير مع قول مالك ان
المسك والقاتل شريكان في القتل فيجب عليهما القود اذا كان القاتل لا يمكنه
قتله الا باسماك وكان المقتول لا يقدر علي الحرب بعد الاسماك ومع قول احمد
في احدي روايتيه يقتل القاتل ويحبس المسك حتي يموت ومع قوله في الرواية
الاخري انهما يقتلان علي الاطلاق فالاول مشدد علي القاتل دون المسك والثاني
مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد ايضا فرجع الامر الي مرتبتي الميزان
وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر لا يخفي علي الفطن **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
وما لك في احدي روايتيه والشافعي في ارج قوله ان الواجب بالقتل العمد معين
وهو القود مع قول مالك في الرواية الاخري والشافعي في القول الاخر واحمد في
احدي روايتيه ان الواجب التحريمين الدية والقود وافية بخلاف في هذه
المسألة انه اذا عفي مطلقا سقطت الدية فالاول مشدد بتعين القود والثاني
فيه تخفيف بالتحريمين وبين الدية **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول ابي حنيفة وما لك في احدي روايتيه ان الواجب اذا عفا عن القصاص
عاد الي الدية بغير رضاي الجاني وليس له العدول الي المال الا برضى الجاني مع قول
الشافعي واحمد له ذلك مطلقا فالاول فيه التشديد علي الولي والثاني فيه
تخفيف عليه فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
انه اذا عفت المرأة سقط القود مع قول مالك في احدي روايتيه انه لا مدخل
للنساء في الدم ومع قوله في رواية اخرى ان النساء مدخلا في الدم كرجال اذا
لم يكن في درجتهم عصبة ومعني ان لهن مدخلا في القود والدية مكا
وقيل في القود دون العفو وقيل في العفو دون القود فالاول تخفف علي الجاني
والثاني فيه تشديد عليه والثالث كذلك بالشرط الذي ذكره فيه فرجع الامر
الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك ان القصاص ابوخر

اذا كان المستحق صغيرا او مجنونامع قول الشافعي واحمد في ظاهر روايتيه انه ابوخر
لجلهما حتي يبلغ الصغير ويقتل المجنون فالاول مشدد علي الجاني مخفف علي المستحق
والثاني علسه فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك
ان للاب ان يستوفي لولده الصغير سوا كاله شريكه ام لا وسوا كان في النفس او في
الطرف مع قول الشافعي واحمد في ظاهر روايتيه انه يستوفي له فالاول فيه تشديد
علي الجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة وما لك اذا قتل الواحد جماعة فليس عليه الا القود ولا يجب عليه شي
اخر بعد مع قول الشافعي انه اذا قتل واحد بعد واحد قتل بالاول وللباقين الدية
وان قتلهم في حالة واحدة اقرع بين اوليا المقتولين فمن خرجت فرعته قتل له
وللباقين الديات ومع قول احمد اذا قتل واحد جماعة فخصر الاوليا وطلبوا له
القصاص قتل عيائهم ولادية عليه وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية
قتل لم يربط القصاص ووجبت الدية لمن طلبها فان طلبوا الدية كان لكل واحد
الدية كاملة فالاول فيه تخفيف علي الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث
مفصل فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة اذا جني رجل
علي رجل فقطع يده اليمنى ثم علي اخر فقطع يده اليمنى وطلب منه القصاص
قطع يده لهما واخذ منه الدية اخري لهما مع قول مالك انه تقطع يمينيهما
ولادية عليه ومع قول الشافعي تقطع يمينه الاول ويغرم الدية للثاني وان كان قطع
يديهما دفعة واحدة اقرع بينهما عند الشافعي كل في النفس مع قول ابي حنيفة انما
ان طلبا القصاص قطع لهما ولادية وان طلب احدهما القصاص واحدهما الدية
فقطع لمن طلب القصاص واخذت الدية للاخر فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
والثالث مفصل **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك
انه لو قتل متعمدا ثم مات سقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعا مع قول
الشافعي واحمد ان الدية تبقى في تركته لا وليا المقتول فالاول مخفف والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يستوفي
القصاص الا بالسيف سوا قتل به او بغيره مع قول مالك والشافعي انه بمثل ما قتل
به وهو واحد الروايتين عن احمد فالاول فيه تخفيف واحسان للقتل والثاني
فيه تشديد انه ربما قتل بمقتل **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة واحمد انه لو قتل خارج الحرم ثم لحق اليه او قتل بغيره او زنا او ردة ثم لحق
اليهم يقتل في الحرم ولكن يضيق عليه ولا يباح ولا يساري حتي يخرج منه فيقتل
مع قول مالك والشافعي انه يقتل في الحرم فالاول فيه تخفيف علي الجاني بتأخير
القصاص مئة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فرجع الامر الي مرتبتي الميزان

ودليل الثاني ان احرام لا يعيد عاصيا ولا قاربا دم ودليل الاول شهود شدة حرمة احرام
الذي هو حضرة الله الخاصة فيجعل هذا على حال الحكم الذي غلبت عليه هيبة الله
تعالى فانطوت فيها اقامة حد وحرمة له وحمل الثاني على حال الحكم الذي لم تغلب
عليه تلك الهيبة وراي سرعة اقامة الفضايل احمد للفتنة من التأخير والله
تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

كتاب الديات

انفق الامية على ان دية المسلم احرام الذكوانية من الابل في مال لقاتل العام اذا عدل
الي لدية وعلى ان اجروح قصاص في كل ما يتاخر فيه القصاص وانفق الامية على انه
ليس في هذا اجروح خمسة مقدر شرعي وهي الخارجة والدامية والدامنة والملاحقة
والسمحاق وتفسير هذه خمسة معروف في كتب الفقه واجمعوا على ان في كل واحد من
هذه خمسة حكومة بعد الاندمال والحكومة ان تقوم المجني عليه قبل الجناية كانه
كان عبدا ثم يقدر له قيمة بعدها فيكون له بقدر التفاوت من دينه بخلاف بقية
اجروح الا ان يتاخر في مسايل الخلاف كالوضع التي توضح العظم والمهاشمة التي
تفسر العظم وتكسرهما الى اخرها واجمعوا على ان في الموضحة القصاص ان كان
عمدا وعلى ان في المنقلة وهي التي توضح وتشم وتثقل العظام خمسة عشر من الابل
وعلى ان في المامومة تلك الدية وهي التي تفضل الى جلد الدماغ وكذا ان يعقد على
ان في الجايقة تلك الدية وهي التي تفضل الى جوف البطن والصدر وخثرة الخ والكثير
واحارصه وانفقوا على ان العين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن
بالسن وعلى ان في العين الدية كاملة وفي الانف اذ جزع الدية وفي اللسان الدية
وفي السفين الدية وفي مجموع الاسنان الدية وهي اثنان وثلاثون سنا وعلى ان
في كل سن خمسة ابرة وفي اللجين الدية وفي اللحي الواحدة ان تعيبت الاخرى
نصف الدية واستشكل المتولي من الشافعية وجوب لدية في اللجين وقال
لم يرد لم ذلك خبر والقياس لا يقتضي لدية من العظام الداخلة كالرقوة والصلع
وعلى ان في الاجفان الاربعة الدية في كل واحد ربع الدية الا ما نقل عن مالك بان
فيها حكومة واجمعوا على ان في كل يد نصف الدية وكذا الامر في الرجلين وكذا اجمعوا
على ان في اللسان الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية واجمعوا
على ان دية المرأة احرام المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل احرام المسلم وانفق
الامية على ان الدية في قتل اخطا على عاقلة اجماع وعلى انها تجب عليه موجلة في ثلاث
سنين **مسألة** ما وجدته في الباب من مسايل الاتفاق والاجماع واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة ان دية المسلم احرام الذكوانية مع قول ان في
خليفة انها موجلة ثلاث سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة

الميزان **ووجه** الاول تعظيم حرمة اجماع المسلم المجني عليه **ووجه** الثاني تعظيم حرمة
اجماع فان المجني عليه قد نفذت فيه الاقدار عند انتهائها اجله والجماع يبرج توبته
والعفو عنه اذا اجلت الدية ثلاث سنين **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان
دية شبه العمد مثل دية العمد المحض في كونها مثلثة مع قول مالك في احدي رايته
انها خمسة فالاول فيه تشديد بالتثليث والثاني فيه تخفيف بالتخمس فرجع الامر
الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية حقيقة واحمد ان دية اخطا خمسة وعشرون
جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بن مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال
مالك والشافعي الا انهما جعلاهما بن مخاض لبون فالاول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية حقيقة واحمد انه
يجوز اخذ الدنانير والدرهم في الديات مع وجود الابل مع قول الشافعي انه لا يجوز
العدول عن الابل اذا وجدت الابل ان تراخي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر
الي مرتبة الميزان وتوجب الدية القولين ظاهر لا يخفى على الفطن لان المقصود بالدية
تعظيم حرمة ذلك المجني عليه فان وجدنا الابل كانت هي المقدمة والافقية بها يحصل
بها الدرع وتعظيم حرمة ذلك المجني عليه وانما قدرها الشارع بالابل لكونها كانت
الارامو لهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول الابل اصل في الديات
فان فقدت او شح اوليا اجماع على عدلها في الف دينار او اثني عشر الف درهم ومبلغ الدية
عند الامية خمسة الف درهم وعند الثلاثة اثني عشر الف درهم **ومن ذلك**
قول الامية حقيقة ان الدية لا تغلظ بالقتل في احرام ولا بالقتل وهو محرم بالجماع او العمة
ولا هو في شهر حرام ولا يقتل ذبيحة محرم مع قول مالك ان الدية تغلظ في قتل الرجل
ولده فقط وصفة التقليل في كل مذهب مذكور في كتب الفقه ومع قول الشافعي
انها تغلظ في احرام وفي المحرم وفي الشهر الحرام فالاول معظم حرمة المسلم على احرام فانه
اعظم عند الله من الكعبة كما ورد والثاني معظم للولد اذ باع الله تعالى حين يبيع عنه
بقوله ولا تقتلوا اولادكم ويقول له ولا يقتل اولادهم والثالث كالاول **فرجع** الامر
الي مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الاربعة في الاذنين لدية مع قول مالك في
رواية له ان فيها حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الامية الاربعة ان في العين العاقبة التي لا يصير بها واليد الشلا
والذكر الشلا وذكر اخصي ولسان الاخرس والاصبع الزائدة والسن السوداء حكومة
مع قول الشافعي واحمد في الظاهر قولهم ان في المذكورات كلها الدية قال احمد وفي كل
خلع يعبر وفي الرقوة يعبر وفي كل من الذراع والساعد والفخذ يعبران وقال
الامية الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية حقيقة والشافعي في احدي قوليه

انه لو ضرب به فاضحه قد ذهب عقله فعليه دية العقل ويدخل فيه ارش الموضحة
مع قول مالك والشافعي واحمد في ارجح قوليه ان عليه لذهاب العقل دية كاملة
وعليه ارش الموضحة فالاول فيه تخفيف بدخول ارش الموضحة في الدية والثاني فيه
تشديد بعد ادخال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله
الي حنيفة واحمد انه لو قلع سن من قد يغفل لا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي
في اصح القولين انه يجب الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الي حنيفة لو قطع لسان صبي لم يبلغ حد النطق
ففيه حكومة مع قول الائمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول فيه تخفيف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك واحمد انه لو قلع عين
اعور لزمه دية كاملة مع قول الي حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الي
حنيفة واحمد لو ضرب رجلا رجلا فاذهب شعر لحيته فلم يثبت او ذهب شعر
راسه او شعر حاجبه او اهدابه عينية فلم يعد في ذلك الدية مع قول مالك
والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول الي حنيفة لو وطئ زوجته فاقصاها وليس مثلها يوطئ فلا
ضمان عليه مع قول الشافعي ومالك في احديهما وابتدع ان عليه دية ومع قول مالك
في اشهرهما وابتدع ان في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك من ما دون فيه في الجملة
والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله
الي حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم سوا في العمد واخطا من غير فرق
ومع قول مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد واخطا من غير فرق ومع قول
الشافعي انها ثلث دية المسلم في العمد واخطا من غير فرق ومع قول احمد ان كان
لنصراني او يهودي عمد وقتله مسلم عمدا فدية كدية المسلم فان قتله خطأ
فنصف دية المسلم واختارها اخري وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول
مشدد لظاهر قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين
الي اخر النسق فان الله تعالى لم يسخرها بآية اخري في شريعتنا سيما وصاحبه لا يقول
حول نسخ القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف علي اجماعنا والرابع
مفصل في احد شقيه تشديد للظاهر المتقدم فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول مالك اذا اصطدم الفارسان احزان فمات فعلي عاقلة كل واحد منهما دية
لاخر فاملة وبه قال الشافعي ولم اجد للامام الي حنيفة في ذلك قولاً قال
الثلاثة وفي رواية داود واحد منهما نصف قيمة دية الاخر فالاول مشدد والثاني فيه
تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الي حنيفة رحمه الله تعالى

ان اجماعنا يدخل مع العاقلة فتودي معهم ويلزمه ما يلزم احدهم وبه قال ابن القاسم
من اصحابه مالك مع قول غيرهما ان اجماعنا لا يدخل مع العاقلة مع قول الشافعي
انتسعت العاقلة الى الدية لم يلزم اجماعنا شي وان لم تنتسح لزمه ومع قول احمد انه
لا يلزمه شي سوا انتسعت العاقلة ام لم تنتسح وعليه هذا اذا لم تنتسح العاقلة
لتحمل جميع الدية استقل ذلك الي بيت المال فالاول فيه تشديد علي اجماعنا والثاني
مخفف والثالث مفصل فاحد شقي التفصيل فيه مخفف والرابع مخفف فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان اجماعنا في الاصل اولي بالغرامة من عاقلة المجرم
هو اجماعنا **ووجه** الثاني ان العاقلة هي سب تجريد علي الجناية ولو لا اعتقاده
فيهم لضموا بساكنة اهل الجاني عليه لما تجرأ علي الجناية **ووجه** الثالث رجوع
ذلك الي نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان راي شد عتوها وشد قوتها
جلها الدية كاملة لتفسير تنسك علي يد من يفعل عن الجناية خوفا ان يغرمها الاما
الدية كاملة وان راي ضعفها عن تحمل الدية وعدم عتوها وتجريها اسرك اجماعنا
معم في الدية **ووجه** الرابع ان العاقلة هي سب تجريد علي الجناية كما قلنا في
توجيه قول الي حنيفة وايضاح ذلك ان اجماعنا من قسم السفها عادة ونقصر
المال عنده لا يردعه لكونه عليه فكانت الدية كاملة علي العاقلة ان تنسك علي
يد ولو لا ما ورد في كون الدية علي العاقلة لكانت الدية لا تتعدى الجاني قياسا علي
مشي قواعد الشريعة **ومن ذلك** قول الي حنيفة اذا كان الجاني من اهل الديوان
فديوانه عاقلة ويقدمون علي العصبة في التحمل فان عدوا محبسين تحمل العصبة
وكذا عاقلة السوقي اهل سوقه ثم قرأ ابنه فان عجزوا فاهل محله فان لم يتسح فاهل
بلده وان كان اجماعنا من اهل القرية ولم يتسح فالمصر التي تلي تلك القرية من سواد
مع قول مالك والشافعي واحمد لا يدخل لهم في الدية الا اذا كانوا اقارب اجماعنا
فالاول مشدد علي اهل ديوانه واهل سوقه واهل محله واهل بلده وعلي اهل المصر التي
تلي تلك القرية التي فيها سكن اجماعنا والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان اهل الديوان ومن عطف عليهم ليسوا بجماعنا وليسوا
ما يسوه فكانوا كالعصبة في المحبة **ووجه** الثاني ضعف اهل ديوانه ومن بعدهم
عن محبة العصبة والعاقلة فلا يلحقونهم ويأتي في باب قسم الغني والغنيمة
انه المراد باهل الديوان في كل من استقامه في ديوانه اجماعنا من العاقلة **ومن**
ذلك قول الي حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ من ثلاثة دراهم الي اربعة
وانه ليس بما تحمله العاقلة من الدية تقدير ولا هو علي قدر الطاقة والاجتهاد
مع قول مالك واحمد ليس هو مقدور وانما ذلك بحسب ما يسهل ولا يضر ومع قول
الشافعي انه يتقدر فيوضع علي الغني نصف دينار وعلي المتوسط احوال ربع

مر

دينار ولا يتقص من ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد
من حيث التقدير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد
والشافعي في احد قوليه ان الغائب والحاضر من العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول
مالك ان الغائب لا يتحمل مع الحاضر شيئا اذا كان الغائب من العاقلة في اقليم اخر
سوي الاقليم الذي فيه بقية العاقلة ويضم اليهم اقرب القبائل ممن هو مجاور
معه فالاول مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه اذا مال حايظ الانسان الى الطريق او ملكه ثم
وقع علي شخص فقتله فان كان طوبى بالنقض فلم يفعل مع التمكن ضمن ما خلف
بسيده والا فلا مع قوله مالك واحمد في احدي روايتيهما ان عليه ضمان ان لم يتقصد
زاد مالك لشرط ان يشهد عليه بالانتفاع من النقض مع القدرة عليه ومع قول
مالك في الرواية الاخرى انه ان بلغ الخوف الى حد لا يؤمن معه الا فلا ضمن ما خلفه
سواء تقدم طلب امر لا وسوا شهدا ولا ومع قول احمد في الرواية الاخرى واصحاب
الشافعي في اصح الوجوه ان لا يضمن فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول ابي
حنيفة لو صاح انسان علي صبي او معنوه وهما علي سطح او حايظ فوقع فمات
او ذهب عقل الصبي او عقل الباطخ فسقط واجب الامام الى امارة يستدعيها
الي مجلس الحكم فاجبت جنينا قرضا او زال عقلها فلا ضمان في شي من ذلك جملة
واحدة مع قول الشافعي ان علي العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق الباطخ فانه
لا ضمان علي العاقلة فيه ومع قول احمد ان الدية في ذلك كله علي العاقلة وعلي
الامام في حق المستدعاة ومع قول مالك الدية في ذلك كله علي العاقلة ما عدا
المرأة فانه لا دية فيها علي احد فالاول مخفف والثاني والرابع فيهما تشديد والثالث
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** عدم المباشرة **وجه الثاني**
وما بعد التقرير بالسبب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك انه لو ضرب
بطر امرأة فالقت جنينا ميتا ثم ماتت فلا ضمان عليه لاجل الجنين وعلي الذي
ضربها دية كاملة ومع قول الشافعي واحمد ان في ذلك دية كاملة للجنين فالاول
مخفف في ضمان الجنين مشدد في دية امه والثاني مشدد في ضمان الجنين فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لو حفر بيرا في فضا
داره ضمن ما هلك فيها مع قوله مالك انه لا ضمان فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** والثاني ظاهر **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
انه لو بسط بارية في المسجد او حفر بيرا المصالحمة او علق فيه قنديلا فغضب بذلك
انسان فان لم ياذن له بحيران في ذلك ضمن مع قوله احمد في ظاهر روايته والشافعي

في احد قوليه انه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه احفار وزلق بذلك انسان فانه لا ضمان
عليه بخلاف فالاول فيه تشديد بالشرط المذكور فيه والثاني مع احد شقي التقصيل
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **وجه الاول** انه اذا الرماذن له بحيران
فما كان له احفر ولا البسط تقديما حتى يحيران المعينين علي حقوق غير احيران
المهمين **وجه الثاني** كونه قصدا بما فعله بخير بالاضالة فليس عليه ضمان
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو ترك في داره كلبا عفورا فدخل الي
داره انسان وقد علم ان ثمر كلبا عفورا فغفره فلا ضمان عليه مطلقا مع قول مالك
ان عليه الضمان لكن بشرط ان يكون صاحبا لا راعي يعلم انه عفورا ومع قول احمد
في ظاهر روايته انه لا ضمان عليه فالاول والثالث مخفف والثاني فيه تشديد
بالشرط المذكور فيه **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة
ويصح حمل الضمان علي حال اهل الورع وكذا السفينة علي المسلمين والثاني علي
من كان دون ذلك في الورع والسفينة واحمد لله رب العالمين .
كتاب القسامة
اتفق الامامة علي ان القسامة مشروعة فاذا وجد قاتل ولم يعلم قاتله هـ ذاما وجد
من سبيل في الباب من مسایل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة
السبب الموجب للقسامة وجود قاتل في موضع هو في حفظ قوم وحمايتهم كالمحلة
والدار ومسجد المحلة والقرية والقتيل الذي يشرع فيه القسامة اسم لميت جـ
اشرحوا حادثة او ضرب او خنق فان كان الدم يخرج من انفه او دبره فليس بقتيل بخلاف
ما لو خرج الدم من اذنه او عينه فهو قاتل يشرع فيه القسامة مع قوله مالك
ان السبب المعتبر في القسامة ان يقول للمقتول دمي عند فلان عمدا ويكون المقتول
بالفاسم احرا سوا كان فاسقا او عدلا ذكرا وانثى ويقوم لاوليا المقتول شاهد
واحد واختلف اصحابه في شرائط عدالة الشاهد وذكر رتبة فسرطها ابن القاسم
واكتفى شهاب بالفاسق والمرأة ومن اسباب الموجبة للقسامة عند مالك من
غير خلاف عنه انه يوجد المقتول في مكان واحد داخل من الناس وعلي راسه رجل
معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي السبب الموجب للقسامة اللوث
وهو عند قرية تصدق المدعي بان يري قاتل في محلة او قرية صغيرة وبينهم وبينه
عداوة ظاهرة او تفرق جمع عن قاتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد
عند لوث وكذا عبيد او نسأ او صبيان او سفينة او كفار علي الراجح من مذهبه
لا امرأة واحدة ومن اقسام اللوث عند لهج الستة اخاص والعامة بان فلانا
قتل فلانا ومن اللوث وجود تلطخ بالدم او بالسلاح عند القاتل ومن اللوث
ايضا ان يزعم الناس بموضع او في باب فيوجد بينهم قاتل وكذا الوثائق صفان

الثاني ان حرمة العبد تنفي عن مثل ذلك لما حاقهم بالاموال في كون السيد له بيعهم
وشرأؤهم كيف شاخلاف الاجراء فان الشارع نهي عن بيع اكروا وكل ثمنه بياننا المتظيم
حرمة عند الله تعالى **ومن ذلك** قول أبي حنيفة واحمد ان ايمان النساء لا يسمع في
القسمات مطلقا في عهد ولا في خطامع قول الشافعي يسمع مطلقا في العهد والمحظا
دونه العهد فالاول مخفف على النساء مشدد على المتهمين والثاني عكسه والثالث
منفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الظاهر والله اعلم

والنعم الحرب بينهم وانلسفوا عن قتيل فهو لوث في حق الصفا الاخر ومع قول احمد لا يحكم
بالقسامة الا ان يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلف الرواية عنه
في اللوث فروي عنه العداوة القاهرة والعصية خاصة كما بين القبايل من المطالبة
بالدماء كما بين اهل البغي واهل العدل وهذا قول عامة اصحابه واما دعوى
المقتول ان فلانا قتلني فلا يكون لوثا اعنه مالك فاذا وجد المقتضي للقسامة
عند كل واحد من هؤلاء الائمة خلف المدعون علي فائنه خمسين يمينا واستخفوا
اذا كان القتل عمدا عند مالك واحمد واما عند الشافعي فالجدي من مذهب
انهم يستخفون دية مغلظة انتهي كلام الائمة في بيان السب الموجب للقسامة
فما لم فيه تجد بعضهم يشدد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم يخفف في الاخذ
بدمه ويكتفي بالدية اخذ بالاحتياط لدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان
الذي مات قد انتهي اجله وقضي ما كتب عليه واجي يبرجي له اخيرا والمساعدة
علي قيام شعائر الدين فمن اشترط العدالة والذكورة في الشاهد فقد راعى حق
الحج وحرمة **ومن** لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وحرمة **والله اعلم ومن**
ذلك قول الشافعي واحمد ومالك انه سيد ابايمان المدعي للقسامة لا بايمان
المدعي عليهم فان لم يجيئوا شحنا بعينه يدعون عليه نكل المدعيون ولا يثبت
خلف المدعي عليه خمسين يمينا ويرى مع قول ابي حنيفة انه لا يشرع اليمين **وفي**
القسامة الاعلى المدعي عليهم فان لم يجيئوا شحنا بعينه يدعون عليه خلف
من المدعي عليهم خمسون رجلا خمسون يمينا ممن يختارهم المدعون فيجلفون
بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا فان لم يكونوا خمسين كثر اليمين فان نكلت
الايمن وحيت الدية علي عاقلة اهل المحلة ويلزم المدعي عليه اليمين بالله
عز وجل انه ما قتل ويرا فالاول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القسامة با
المدعي عليهم والثاني عكسه **فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه البداية بايمان
المدعين للقسامة لانهم هم الذين يطلبون اخذ الثار ووجه كون اليمين لا شرع
الاعلى المدعي عليهم كونهم هم المتهمين بالقتل فيجلفون لتبراساحتهم **ومن ذلك**
قوله مالك واحمد والشافعي في اشهر القولين ان الاوليا اذا كانوا جماعة
فثبت الايمان بينهم بالحساب علي حسب الارث مع قول ابي حنيفة ان اليمين تكرر
عليهم بالادارة بعد ان يبدل احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف علي الاوليا والثاني
فيه تشدد عليهم **فرج** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين لا يجني علي الفطر
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان القسامة تثبت في العبد مع قول مالك
في احدي روايته انها تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف **فرج** الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول حرمة الادعي المسلم من حيث هي ووجه

كِفَارَةُ الْقَتْلِ

اتفقوا لا يمتد علي وجوب الكفارة في قتل الخطا اذ لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا وعلي ان
كفارة قتل الخطا عنق رقبة مومنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين وتقدم
قول اي حنيقة انه لا يشترط الايمان في كفارة الظهار وغيره لعدم جملة المطلق علي
المقيد **هـ** كما وجدته من مساليل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قول الائمة الثلاثة تجب الكفارة في قتل الذي علي الاطلاق وفي قتل العبد المسلم علي
المشهور مع قوله ما لك لا تجب كفارة في قتل الذي **هـ** فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر الي مرتبي الميزان **ووجهه** الاول العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم علي
الذي في نوعه من ظلمه بان يكون صلى الله عليه وسلم حججه يوم القيامة في نحو قوله من
ظلم ذميا كنت حججه يوم القيامة انتهى فاذا كان هذا فيمن ظلمه ولو باخذ درهم
او بكلمة في عرضه مثلا فكيف بمن قتله بغير حق واما وجوب الكفارة في قتل العبد
المسلم فله خولغا في وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال اختصار بقوله عليه الصلاة
والسلام وما ملكت ايمانكم وقد ورد ان الوصية علي الارقام او اخر ما تكلم به صلى
الله عليه وسلم وهو مختصر فصا يقول ذلك بتكليف لا بكاد لسانه يسيها كما ورد في
وصي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو مختصر وجب احترامه **وجوب**
الكفارة في قتله **ووجهه** الثاني في قتل الذي حمل وصية رسول الله صلى الله عليه
ولم علي اهل الذمة علي فعل امور مخصوصة كاحد ما له بغير حق وكالوفا بدمنه بغير
الكفارة ودفعه اذا مات وتخذ ذلك دون وجوب الكفارة لتكفيته وجوب الكفارة
فانه مراق الدم في الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن ذلك قول اي حنيقة وما لك واحمد في احدي روايتيه لا تجب لكفارة في قتل
العبد مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى بان تجب فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ووجهه** الاول ان الشارع شدد في امر القاتل عمدا
بالقتل والدية اذ اعفي المولى عن قتله الي الدية فلا ترا د علي ذلك **ووجهه** الثاني
ان العامدا غلط اثمنا من كان قتله خطا فكانت الكفارة به الي من كان قتله
خطا ويكون قوله من قال لا تجب الكفارة علي الغالب من عدم نفي القتل كما قالوا في سجد

المسحوق منه يسكن السجود لمن ترك ذلك البعض عمداً وقالوا قولهم باب سجود السهو إنما هو جري على الغالب فكل مجتهد مكره ومخلط **ومن ذلك** قول الشافعي وأحمد نجى لكفارة علي الكافر إذا قتل مسلماً خطاً مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يجب كفارة عليه فالأول مشدد وعلي الكافر من حيث نقر بمبدأ الكفارة والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التخليط على الكافر كما أشرنا إليه بالتعريض من حيث عدم تحفظه في حق المسلم ووجه الثاني أن الكفارة طهارة للقتل دفعه وقوع القتل به والكافر ليس بأهل لذلك لأنه لا يظهر إلا بجره بالنار يوم القيامة فكيف يظهر بالكفارة **وقد** سمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد أن يكون بسبب ذنب وقع العبد فيه فتكون الكفارة كالترك المانع من وقوع الأذى بالعبد كما ورد فيمن زني أن إيمانه يرفع فيصير علي الزانية كالظلمة فيمنع من وقوع العذاب به وكان هذا من جملة أحاديث الإمام أحمد بيد صاحبه إذا وقع في محذور انتهى **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أنه يجب الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليهما كفارة فالأول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نسبتها إلى قلة التحفظ في الجملة فلو خوف الوي الصبي من القتل أو ضبط المجنون بالقتل والغفل لما كانا قدرا على قتل أحد عادة مع كون المجنون ربما تعاطى أسباب المجنون بأكله طعاماً لا يناسب من أحد مثلاً فكان نقر بمبدأ الكفارة من باب الموازنة بالب عند من يقول به من الأئمة **وسمعنا** سيدي عبد القادر السطوطي رحمه الله يقول إذا قتل المجذوب أحداً لم يقتل به كالمجنون بل أولى به المجذوب لم ينسب في جذبه بل جذبه الأقدار الهينة إلى حضرة الحق تعالى بعنف لشدة نفسه بما كان فيه من الخاصي أو الغفلات وأما المجنون فربما تعاطى السبب باستعماله طعاماً لا يناسب من أحد فزال به عقله انتهى ووجه قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي سن التكليف فلم يواخذ بفعله **وسمعنا** سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول ما خرج أحد عن قاعدة التكليف ولو صبياً ومجنوناً فإن أفعاله من قسم المباح وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى **ومن ذلك** قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليهما وأحمد في أحاديثه وأبيته أنه لا يجزي الإطعام في كفارة قتل الخطأ مع قول الشافعي وأحمد في الروايتين الأخيرتين عما أنه يجزي فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى عظم حرمة الموتى من تخفى الكفارة بما هو أغلى قيمة غالباً من الإطعام ووجه الثاني القياس على الكفارة في بقية الأبواب

ولكون الشارع لم يتعرض للمنع من الإطعام **ومن ذلك** قول مالك والشافعي وأحمد أنه نجى الكفارة على القاتل بالسب كمن نغدي بجفريته ونصب كمين ووضع حجر في الطريق مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب مطلقاً وإن كانوا قد اجمعوا على وجوب الدية في ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الحاق السبب بالمباشرة ووجه الثاني عدم أخافه به والله تعالى أعلم

باب حكم الساحر والساحرة

أجمع الأئمة على تحريم السحر وهو عزاء يورق وعقد يوثق في الأبدان والقلوب فيمرض ويقتل ويفرق بين المرأة وزوجها وقال الإمام أحمد بن حنبل ولا يظهر السحر إلا على يد فاسق كما لا تظهر الكرامة إلا على يد ولي وذلك مستفاد من إجماع الأئمة وقال مالك السحر زندقته وإذا قال رجل أنا الحسن السحر قتل ولم تقبل توبته وقال الثوري أنيان الكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والشعير وتغليصهما حرام بالنصر الصريح وقال ابن قدامة الحنبلي حكم الكاهن والضرب بالرمل عند أحمد بن حنبل سحري يموت أو يقتل قال وإن الذي يعزم على المصروع ويوعم أنه ينجي أجره والمهم بطبيعته فذكره أصحابنا في السحرة وروى عن أحمد أنه توقف فيها قال وسيل سعيد بن المسيب أن الرجل يوجد عنده من يد أو يد فقال إنما نبي الله عما يضر ولم يند عما ينفع أن استنطعت أن تنفع أخاك فافعل وهذا يدل على أن فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى **وأختلف** الأئمة فيمن يتعلم السحر ويعلم هل يكفر بذلك فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يكفر بذلك وإن تعلمه معتقداً جوازاً أو معتقداً أنه يبيعه كفر وإن اعتقداً أن الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر وقال الشافعي من تعلم السحر قلنا له صف لنا سحره فإن وصف ما يؤكفر مثل ما اعتقده أهل بابل من التقرب إلى الكواكب السبعة وإنما تفعل ما يلتمس منها فهو كافر وإن وصف ما لا يوجب الكفر فلا يكفر إلا أن اعتقداً بأداة السحر وهل للسحر حقيقة قال الأئمة الثلاثة نعم وقال أبو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثيره في الجسم ووجه قال أبو جعفر الاستزاد من الشافعية **هذا** ما وجدته عن الأئمة في هذا الباب من مساليل الإجماع من كلامهم في حد السحر وحقيقته وأما حكم الساحر فقال مالك وأحمد أنه يقتل بمجرد تعلمه واستعماله فإذا قتل سحره قتل عند الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بسحره وإنما يقتل إذا تكررت ذلك منه وروى عنه أنه قال لا يقتل حتى يقر أنه قتل إنساناً بعينه فالأول هو الذي هو قول مالك وأحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة أنه يقتل إذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع لاجتهاد المجتهدين فإن أدى اجتهاده



إلى قتل الساحر بمجرد فعله السحر واستعماله قتلته والتركه **ومن ذلك** قول الأئمة
 الثلاثة أن الساحر يقتل حدا مع قول الشافعي أنه يقتل قصاصا فالأول مشدد
 والثاني مخفف ووجه الأول قول الأئمة أن المقلب في السحر حق الله ووجه الثاني
 أن المقلب فيه حق الخلق **فرجع** الأمر إلى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الأئمة
 حنيفة في المشهور عنه ومالك وأحمد في أظهر روايتيه لا تقبل توبة الساحر ولا
 يستمع بل يقتل كالزنديق مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه تقبل توبته
 فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الأول قوله
 بعض الأئمة أن السحر لا يبيع الأمم كالأرواح التي تبيع علي القتل قد أخذ
 أكابرها عليها العهود أن لا تقبل سحرا إلا أن خرج عن دين الإسلام ويؤيد
 ذلك ما قصده الله تعالى عن هاروت وماروت أنهما لا يعلمان أحد السحر حتى
 يقول له أنما نحن فتنة فلا تكفر **ووجه** القول الثاني أنه ليس الساحر بأعظم
 في الشر من الكافر وقد قبل الله توبته ويصح أن يكون الحكم في القولين راجعا
 إلى اجتهاد المجتهدين فان رأى بقاؤه أشد ضررا على المسلمين من قتله قتلته ولم
 يقبل توبته والاقبل توبته وتركه **ومن ذلك** قول الأئمة الثلاثة أن الساحر
 من أهل الكتاب لا يقتل مع قول حنيفة أنه يقتل كالزنديق الساحر المسلم فالأول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وحكم ذلك راجع إلى الإمام
 الأعظم أو نائبه **ومن ذلك** قول مالك والشافعي أن حكم الساحرة من النساء
 حكم الساحر من الرجال مع قول حنيفة أن المرأة الساحرة تخمس ولا تقتل فالأول
 مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين راجع
 إلى اجتهاد المجتهدين أو رأي الإمام الأعظم أو نائبه والله تعالى أعلم

كتاب الحدود

السبعة المترتبة على الجنايات وهي الردة والبغي والزنا والسرقة وقطع الطريق
 وشرب الخمر إذا علمت ذلك فاقوله وبالله التوفيق **باب**
الردة وهي قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل وقد اتفق الأئمة على أن من ارتد
 عن الإسلام وجب قتله وعليه قتل الزنديق واجب وهو الذي ليس بالكافر
 ويتظاهر بالإسلام وعليه أنه إذا ارتد أهل بلد قتلوا وصارت أموالهم غنيمة
 هذه أما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
 الإمام أبي حنيفة أن المرتد يمتحن قتلته في الحال ولا يتوقف على استنابته وإذا
 استناب فلم يمتح ولم يمتح إلا أن طلب الأهل فيمهل ثلاثة أشهر ومن أصحابه من
 قال أنه يمتح وإن لم يطلب هو الأهل وقال مالك تجل ستمائة فان تاب
 في الحال قبلت توبته وإن لم يمتح ثلاثا لعله يتوب فان تاب ولا يقتل

وقال الشافعي في أظهر قولييه يجب استنابته ولا يمتح بل يقتل في الحال إذا أصر على رده
 وعن أحمد روايتان أحدهما كذهبت مالك والثانية لا يجب استنابته واختلفت
 الروايات عنه في وجوب الإمهال وحكي عن الحسن البصري أن المرتد لا يستناب ولا يجب
 قتله في الحال وقال عطاء أن كان على الإسلام وارتد فانه لا يستناب وإن كان كافرا ثم
 أسلم ثم ارتد فانه يستناب وحكي عن الثوري أنه لا يستناب أبدا فقول أبي حنيفة والشافعي
 مشدد أما في الإمهال عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك
 كذلك من حيث الإمهال ووجوب الاستنابة وكذلك أحد الروايتين عن أحمد وقول
 الحسن مخفف وقول عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث أنه يستناب
 أبدا ولا يقتل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ونوعية هذه الأقوال كلها ظاهر **ومن**
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم المرتد حكم المرتد من الرجال مع قول أبي حنيفة
 أن المرأة تخمس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان **ووجه** الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه يجعل من شامله
 للذكر والأنثى **ووجه** الثاني جعل من خاصته بالرجل وأيضا فان المرأة لا تظهر في دين
 الإسلام كبير ذل بردها ولا تخارب عن دين الكفر إذا ارتدت بخلاف الرجل **ومن ذلك**
 قول أبي حنيفة وأحمد في أشهر روايتيه وهو الظاهر من مذهب مالك أنه يبع ردة
 الصبي المميز مع قول الشافعي أنه لا يبع ردة الصبي المميز وهي الرواية الأخرى عن
 أحمد فالأول مشدد وعليه الصبي في صحة رده والثاني مخفف عنه لعدم صحته
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الأول من أعاد حكم الأرواح مع الإحصاء
 معال ذلك هو مناط التكليف فلكل منها وجه **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 في أظهر روايتيه وأصحاب الشافعي في الأصح من خمسة أوجه أن توبة الزنديق
 تقبل مع قول مالك وأحمد وأبي حنيفة في الرواية الأخرى أنه يقتل ولا يستناب
 فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان **ووجه** الأول كحاقه
 بالكافر الأصلي ووجه الثاني عدم كحاقه به لكونه ذاق طعم الإسلام في الجملة
 ظاهر بخلاف الكافر المطلق والله أعلم **ومن ذلك** قول الإمام أبي حنيفة لو ارتد
 أهل بلد لم نصبر دار حرب حتى تجتمع فيها ثلاث شروط ظهور أحكام الكفر وإن لا يبق
 فيها مسلم ولا ذي بال أصلي وإن يكون من أجهل أهل الحرب مع قول مالك
 أن يظهر أحكام الكفر في بلد نصبر دار حرب وهو مذهب الشافعي وأحمد فالأول
 فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا ارتد أهل بلد لا يجوز أن يغتم ذراهم
 التي حدث منهم بعد الردة ولا يسترقون بل يجزون على الإسلام إلى أن يبلغوا فان
 لم يسلموا أحبسوا أو تعهدوا بحكم بالضرر جذبا إلى الإسلام وأما في رأيي فراجهم

فيسترقون وقال احمد يسترق ذرارهم وذراري ذرارهم وقال الشافعي في اصح
القولين انهم لا يسترقون فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم

باب حكم البغاه

انفقوا لا يمتنع علي ان الامامة فرض وان لا بد للمسلمين من امام يقيم شعائر الدين ويضع
المظلومين من الظالمين وعلي ان لا يجوز ان يكون علي المسلمين في وقت واحد في
جميع الدنيا امامان لا متفقان ولا مفترقان وعلي ان الاممة من قرئش وانما
جائزة في جميع احوال قرئش وان لا اماما ان يستخلف وان لا خلاف في جواز ذلك للامام
ابي بكر الصديق وعلي ان الامامة لا تجوز لامرأة ولا كافرا ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون
وعلي ان الامام الكامل يجب طاعته في كل ما يامر به ما لم يكن معصية وعلي ان احكام
القتال واحكام من ولاه نافذة وعلي ان لا يخرج علي امام المسلمين او عن طاعته
طايفة ذات شوكة وان كان لهم تاويل مستنبه ومطاع فيهم فانه يباح للامام
قتالهم حتي يغيروا الي امر الله تعالى فاذا افوا كف عنهم وعلي ان ما اخذ البغاة
من خراج ارض او جزية ذي يلزم اهل العدل ان يجسوا به وان ما يتلف اهل
العدل علي اهل البغي لا ضمان فيه **ذلك** ما وجدته في الباب من مسایل الاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد انه لا يجوز ان يسع
مدبر لهم ولا ان يزف علي حرجهم مع قول ابي حنيفة يجوز ذلك مادامت الحرب
قائمة فاذا انقضت الحرب رد اليهم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفي علي الفطن **ومن ذلك** قوله لا كف
والي حنيفة والشافعي في الجدي والراجح واحمد في احدى روايتيهما يتلف اهل
البغي علي اهل العدل في حال القتال من نفس او مال لا يضمن مع قول الشافعي في القديم
واحمد في الرواية الاخرى انه يضمن فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ووجه** الاول طلبنا لبقاء اهل البغي لطاعة الامام العادل بالاحسان
اليهم لعدم تقصيرهم ما اتلفوه **ووجه** الثاني طلب اهل العدل اظهار كلمتهم
علي اهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا يتجروا بعد ذلك علي البغي فلكل قول قول

وجه صحيح والله تعالى اعلم **باب الزنا**
انفقوا لا يمتنع علي ان الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وان يختلف باختلاف الزناه
لانه الزاني تارة يكون بطلا وتارة يكون ثيبا وهو المحصن وانفقوا ايضا علي ان من
شرايط الاحصان اكرمة والبلوغ والعقل وان يكون قد تزوج تزوجا صحيحا
ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة جمع عليها وانفقوا علي ان من كملت فيه
شرايط الاحصان شمر في بامرة قد كملت فيها شرايط الاحصان بان كانت حرة
بالقناعة قد دخل بها في النكاح صحيح وهي مسلمة فاما زانية محصنة عليها

الرجم حتي يموت وعلي ان البكرين الحرين اذا زنيا فعليهما الجلد كل واحد مائة جلدة وعلي
ان العبد والامة اذا زنيا لا يكل واحد منهما وان حد كل واحد منهما خمسون جلدة وان لا فرق
بين الذكور والانثى منهم وانما لا يرجمان بل يجلدان سوا احصنا ام لم يحصنا خلافا لبعض
اهل الظاهر كما سيأتي في مسایل الخلاف وانفقوا لا يمتنع علي ان البيعة التي يثبث بها
الزنا ان تشهد اربعة رجال عدول بهم مع كونهم يعرفون حقيقة الزنا وانفقوا ايضا
علي تحريم اللواط وانته من الفواحش العظام وان البيعة علي اللواط لا تكون الا
اربعة كشهود الزنا الا ابا حنيفة فاثبتها بشاهدين وانفقوا علي انه اذا عقد علي محرور
من الرضاع او النسب فالعقد باطل وانفقوا لا يمتنع علي انه لو استاجر امرأة ليزني بها
ففعل فعليه الحد الا ما حكى عن ابي حنيفة من قوله لا حد عليه وانفقوا علي ان شهود الزنا
اذا لم يكلوا اربعة فهم قدفة عليهم الا في قول الشافعي وعلي انه لو شهدا ثلثان انه زنا
بها مطاوعة واخران انه زنا بها مكرهة فلا حد علي واحد منهما وكذلك انفقوا علي
ان الشهادة في القذف والزنا وشرب الخمر تسمع في الحال وانفقوا لا يمتنع علي انه لا يجوز
للرجل وطئ جارية زوجته ولو اذنت له في ذلك **ذلك** ما وجدته من مسایل الاتفاق
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول ابي حنيفة ومالك ان من شروط الاحصان
الاسلام مع قول الشافعي واحمد انه ليس من شرايط الاحصان الاسلام فيحد الذي
عندهما فالاول مخفف علي الذي والثاني مشدد وعليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاول ان الرجم نظير والذي ليس من اهل النظر بل لا يظهر الا جرحه بالنار
ووجه الثاني تخفيف العذاب عليه في الآخرة اذا حذر في دار الدنيا من حيث اخذ
مخاطب بفروع الشريعة سيما ان تخاكر الذي ليسا **ومن ذلك** قول ابي حنيفة
ومالك والشافعي واحمد في احدى روايتيهما انه لو زنا بكرة ثم زنا بمحصنة لا يجمع عليه
الجلد قبل الرجم وانما الواجب الرجم خاصة مع قول احمد في اظهر روايتيهما انه يجمع عليه
الجلد قبل الرجم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل
ذلك راجع الي اجتهاد الامام ويصح حمل الاول علي من حصل عنه شدة ندم علي
ما وقع فيه والثاني علي من لم يحصل عنه ندم فيكون ذلك ابلغ في تطهير **ومن**
ذلك قول الامية الاربعان الزاني اذا كان مملوكا وقد تزوج ودخل بها في نكاح
صحيح لا يرجم مع قول ابي ثور انه يرجم فالاول مخفف عنه والثاني مشدد **ووجه**
الاول نقص المملوك عن درجة الحرية القدرة علي رد شهوته المحرمة فلا يلحق به
ووجه الثاني لما فيه **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية
الثلاثة ان الزنا بين البكرين يجمع في حقهما بين الجلد والتعريب عاما كما قاله
ابو بكر وعم وعثمان وعلي رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول ابي حنيفة
لا يضمن النقي الي الجلد وجوب بل التعريب راجع الي رأي الامام فان رأي في التعريب

مصلحة غيرهما على قدر ما يرى وعن مالك انه يجب تقريب الزاني دون الزانية وهوان
يتقي سنة الى غير بلده فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وقول مالك في الرواية الثانية
عنه **مفصل فرج** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقيع الزنا في عين الزاني
ورحمته بغيره عن المكان الذي يحصل له منه الاذي بالتغيير كما رآه اهل بلده وحرته
ووجه الرواية الثانية قلنا ان المرأة الغالبة عليها جلاوسها في قعر سبها وخباياها
وقل من يعر فيها حتى يعبرها بما وقعت فيه بخلاف الرجل الغالب عليه مخالطة الناس
في الحرف والصناعات والمساكن وغير ذلك فكل من رآه يذره واقعه وازدرأه فيحصل
له الاذي ولم يعبه الاثر وبما قررناه يعلم من توجيه قولنا في حقيقته في قولنا ان
ذلك راجع الى رأي الامام فان رايه يشمل ضم التقريب الى الجلد وتركه **ومن ذلك**
قول الامامة الاربعين العبد والامة اذا زنيا لا يرجمان بل يجلدان سواء احصنا ام لم
يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد وعبد بن جبير انهما ان لم يحصنا فلا يجدان اصلا واذا
احصنا فخذهما خمسون جلدة وذهب بعض الناس كما قاله القاضي عبد الوهاب
في العيون انهما كما كانا احصنا كانا حدهما الرجم وان لم يحصنا فخذهما
الجلد خمسون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة والامة خمسون وذهب ابو
ثور الى ان حد الرقيق كحد الحر فيجلد مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو كلام ابن
عباس ومن معه مفصل والثالث وهو قول بعض الناس وكذلك قوله في ثور الذي
هو الخامس مشدد والرابع فيه تشديد على الامة العبد دون الامة **فرج الامر**
الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر في قوله داود فان وجهه ان الذكر اجرا
على الزنا من الامة لزيادة ما عندها من اجماع عادة علي ما عند الذكر وكذلك
قدرته على اخفاء محبتها للجماع مع انها تزيد على الذكر في الشهوة بسبعين ضعفا
واسه اعلم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه لا يجب تقريب في زنا العبد والامة
مع قول الشافعي في اصح القولين انه يغرب نصف عام فالاول فيه تخفيف والثاني
فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول دنا قلب العبد فلا يتأثر
بالعار كل ذلك المتأثر كالحرار ووجه الثاني انه على النصف من الحر في ذلك
وفي كثير من الاحكام **وسمع** شيخ الاسلام زكريا رحمه الله
يقول العار بعظمه لسرف النسب وتحت بدناه النسب انتهى **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة واحمد انه اذا وجدت شرائط الاحصان في احد الزوجين دون الآخر
لا يثبت الاحصان لواحد منهما مع قول مالك والشافعي انه يثبت لمن وجدت شرائط
الاحصان فيه فان زنيا كانا يجلد في حق من لم يثبت له الاحصان والرجم على من يثبت
له قفا او صورة وجود الاحصان في احد الزوجين دون الاخر ان يطأ زوجته
المجنونة او يطأ البالغ زوجته الصغيرة المطبقة للوطي او يطأ الحرامه فتروجه

فلاول

فلاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاحصان لليهودي اذا زني وهو محصن ولا يرجم
لان عندهما لا يتصور الاحصان في حقه اشتراطهما الاسلام في الاحصان ولكن
يجلد عندهما في حقيقته ويعاقبه الامام عندهما كذلك بحسب اجتهاده مع قول الشافعي
واحمد هو محصن يرجم لان الاسلام عندهما ليس بشرط كما مر فالاول فيه تخفيف
على اليهودي والثاني فيه تشديد فرج الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي واحمد ان المرأة العاقلة اذا امكنت مجنوناً من نفسها فوطئها
او زنا عاقل بمجنونة وجد الحد على العاقل منهما مع قولنا في حقيقته يجب الحد على العا
دون العاقلة فالاول مشدد على المرأة والثاني تخفف عليها فرج الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الحكم دابر مع العقل مطلقا ووجه الثاني لا يبرئ من
اشرفه على مقام ابي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستسباط **ومن ذلك**
قول مالك والشافعي واحمد انه لو زني على فراشه امرأة فظنها زوجته فوطئها او
نادا اعمى زوجته فاجابته امرأة اجنبية فوطئها وهو يظنها زوجته ثم بان
الموطوءة اجنبية فلا حد على الظان والاعمى مع قولنا في حقيقته ان عليهما احد فالاول
تخفيف والثاني مشدد فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قيام عذره بالظن
المحوز للاقدام على الوطي ووجه الثاني ان الظن لا يسوغ له الاقدام على الوطي
فكان الواجب عليه التريص حتى يعلم انما زوجته وقد يكون الظن والاعمى حاذقا
فطن ان لا يجني عليه حال زوجته من غيرها فاراد الامام ابو حنيفة سدا للباب
شفقة على دين الامة لئلا يتجرى حد على مثل ذلك الفعل عمدا ويرغم ان لا حد عليه
لدعواه الظن بانها زوجته ومحال انه كاذب بل يغني وقوع مثل ذلك من بعض النسوة
مع امرأة جات زائرة باتفاق بينهما على ذلك نسأله العاقبة **ومن ذلك**
قولنا في حقيقته واحمد انه يشترط العدد في الاقرار بالزنا وان لا يثبت الا بالاقرار
به ذلك اربع مرات على نفسه مع كونه بالغ عاقل لا مع قولنا للشافعي انه يثبت باقرار
مرة واحدة فالاول فيه تخفيف على الزاني بعد ما قامت الحجة عليه اذ لم يقرب له
اربع مرات والثاني مشدد عليه فرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول طلب
التثبت في قامة اكد ودان الله تعالى يحب بقا العام اكثر من ذهابه كما اشار
اليه قوله تعالى وان جنحو للسلم فاجن لها اي وانك القتل ووجه الثاني
بعد كذب الانسان على نفسه واعتراؤه بما يوجب الجلد او الرجم فان ذلك لا يقع
الا من اهل اليقين والايان الكامل وقيل ما هم فلما رآناه شهد على نفسه بالزنا
حملناه على كمال الايمان باللعذاب يوم القيامة وانه ما طلب التظهير باقامة الحق
عليه الا لتحقيقه في نفسه انه وقع في الزنا واسه اعلم **ومن ذلك** قول الامامة

قل

الثلاثة ان الشهود لا يرتفعون اذ لم يشهدوا بالزنا في مجلس واحد فم قد فقه وعليهم الحد
اذا شهدوا في مجلس متفرقة مع قول الشافعي انه لا بأس بتفريقهم وقبول اقوالهم فالاول
فيه تخفيف على الزاني بعدم ثبوت الزنا في حقه اذ لم يجتمعوا حال شهادتهم في مجلس
واحد والثاني مشدد عليه ووجه الاول طلب التثبت في اقامته كحد ووجه الثاني
المبادأة الى التظهير اذ اكمل النصاب ولو في مجلس بجس اجتهاد الحاكم وما يراه من
الخط والمصلحة للمسلمين **ومن ذلك** قولنا في حقيقته وما لك في صفة المجلس الواحد
هو ان يحكي الشهود مجتمعين فان جاوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فانهم
قد فقهوا في لفقة الشرط من مجيئهم مجتمعين مع قولنا للشافعي ليس ذلك بشرط في
مجئهم ولا اجتماعهم بل في شهادتهم بالزنا متفرقين ولو واحد بعد واحد وحيث الحقة
ومع قولنا احمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود واداء الشهادة فاذا جمعهم
بمجلس واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وان جاوا متفرقين فالاول مشدد في
الشهادة تخفف على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله ظاهر وبعضه يعلم من المسئلة قبله **ومن ذلك**
قولنا لا يثبت الثلاثة انه لو اقر بالزنا ثم رجح عنه قبل رجوعه وسقط الحد مع قول
مالك انه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب الا ان يرجع فتنشده
بيته بعد رجوعه في صورة الزنا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **وجاء** الاول العمل بحديث ادر والحدود بالسببات ووجه
الثاني عمل قايده بحديث لا عذر لمن اقر ان ثبت كونه حديثا ووجه الاستسنا في قول
مالك ان شهادتهما بعد زنا تورث شبهة عند الحاكم **ومن ذلك** قولنا مالك
والشافعي واهل اهل البيت يوجب الحد مع قولنا في حقيقته انه لا يعذر في اول مرة
فان تكررت منه قتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرار حتى
يقتل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجاء** الاول ما ورد في الكتاب والستة من
تخليط الله عقوبة الله لفاعله **وجاء** الثاني ان وطئ الذكر ليس فيها اختلاط
انساب ولا يغار الناس على الذكر ويخبرون على قتل اللايط بد كايغارون على
احد اير اذا زني احدهم وشدة العقوبات تابعة في الغالب لعظم الفساد
في الوجوب وجوز بعض الحنفية ان يعزرا بالقابض من شاطئ وان ادى الى مودة
ومن ذلك قولنا مالك والشافعي في احد قوليه واحمد في ظاهره وايضا
ان حد الزنا اللايط الرجم بكل حال شيئا كان او بكرا مع قولنا للشافعي في رجم
قوليه واحمد في احدي روايتيه ان حد الزنا في غير فقه بينه البكر واليبس
فعلى المحصر الرجم وعلى البكر الحد فالاول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على
البكر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن**

ذلك

ذلك قولنا في حقيقته وما لك والشافعي في الراجح من اقواله ان من اتهم في بهيمة يعزروا وهي الرواية
التي اختارها اكثر في من اقوال احمد مع قول مالك في الرواية الاخرى عند والشافعي في احد
اقواله ان يحد ويختلف بالبكر واليبوسة والقول الثالث للشافعي انه يقتل بكرا
كان او شيئا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ولعل هذه الاحكام تختلف باختلاف احوال الناس في الدين والورع
كلما ونقصا وشبابا وكهولة فيخفف على الاراذل والسباب بالنقض فقط ويشدد
على اشرف الناس والكهول اجدوا القتل على قاعدة كل من عظمت مرتبته عظمت صغيرته
ومن ذلك قولنا في حقيقته ان كانت البهيمة الموطوءة توكلا ذبحت والا فلا وهو
الراجح عند اصحاب الشافعي من عدة اوجه مع قول مالك انها لا تذبح بحال ومع قولنا احمد
انها تذبح سواء كانت له او لغيره وسواء كانت مما يوكل لحمها ام لا يوكل وعلى الواطئ فيها
لصاحبها فالاول فيه تشديد بذبحها والثاني مخفف فيه والثالث مشدد فيه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **وجاء** من قال تذبح حقة الفاعل على صاحب البهيمة وعلى
الفاعل فيها فان الناس كلما راوا هياكلا ذكروا ذلك الامر ووجه من قال لا تذبح عذرها
ورود شي صحيح في الامر بذبحها **ومن ذلك** قولنا في حقيقته انه لا يجوز للواطئ الاكل
منها ان كانت مما توكل مع قولنا مالك انه يجوز له ولغيره الاكل منها ومع قولنا احمد لا ياكل
منها هو ولا غيره ومع قولنا اصحاب الشافعي في اصح الوجوه انهما توكلا مطلقا لفقه
ما يقتضي التخريم فالاول مشدد والثاني والراجح مخففان على الفاعل وغيره
والثالث مشدد عليهما **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قولنا مالك والشافعي
واحمد لو عقد على محرمة من نسب او رضاع او على معتقة من غير ثم وطئ في هذا العقد
عالمها بالتخريم وجب عليه الحد مع قولنا في حقيقته انه يعزروا فقط فالاول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اهل الدين والمروءة
والورع والثاني على اراذل الناس كما من نظيره **ومن ذلك** قولنا في حقيقته وما لك
واحمد في احدي روايتيه انه لا يجذبوطي امته المزوجة مع قولنا احمد في الرواية الاخرى
انه يحد فالاول فيه تخفيف بشبهة الملك والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ويصح حمل الاول على من خاف الزنا من شدة الغلظة والثاني على من لم يخاف
ذلك فيشدد عليه لتكليفه في الوطئ الحرام بعد ان نقل حقه الى الشخص الذي زوجها
له من غير قوة علمته ولا داعية **ومن ذلك** قولنا في حقيقته واحمد انه لو شهد
اثنان انه زني بها في هذه الرواية واسان على انه زني بها في زاوية اخرى قبلت
هذه الشهادة ووجب الحد مع قولنا مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب احدا فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من قامت
القرائن على عدم خوفه من الله تعالى فلم يدركه عنه احد بشبهة اختلاف الشهود

فقيه

في كل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله الذي حملنا القول الثاني عليه **وسمعت**
شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول ليس للوم علي من يجد المنة وإنما اللوم علي
المنة الذي فرط في حفظ ظاهره عن الوقوع في الرذائل حتى صار الناس يفتيلون أضافتها
اليه ولو ان كان حفظ ظاهره عن ذلك لما قبل الناس اضافة شيء من التقايير اليه
بل كانوا يبرؤنه ويحييونه عنه **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان الشهادة في الزنا
والقذف وشرب الخمر شتم بعد مضي زمن طويل من الواقعة مع قول أبي حنيفة ان
لا شتم بعد نطاول المدة الا اذا كان للشهود عذر كبعد هجره عن الامام فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول ان ذلك حتى
لم يثبت لنا ما يبطله وقد تكون الفتنة لم تخمد في ذلك الوقت الذي يقام احد فيه
ووجه الثاني ان الفتنة قد تكون حذت فتترك اجمية اجمالية والنفس
فيقول من ذلك الفتنة السديين كما ان الساربه كذلك قد يكون وقع له نوحته
صالحه **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه لو اقر علي نفسه بالزنا بعد مدة يسمع قران
ولا يسمع في اقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الامامة الثلاثة ان اقراره يسمع في الكل
فالاول فيه تفصيل والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ووجه**
القول الاول من احد شقي التفصيل انه لم يعرض لنا ما يبطله ووجه الشق الثاني
منه عدم قبول اقراره بالخمر ان حتى يتعلق بالله وحده بخلاف الزنا والقذف فلهذا
قال الامام ابو حنيفة في شرب الخمر انه لا يسمع **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه اذا
حكم احكاما بشهادة ثمانية فسق للشهود او بانوا عبيدا او كفارا فلا ضمان عليه
مع قوله مالك انما قامت البيعة علي فسقهم ضمن لتقريطه ومع قول الشافعي
انه يضمن ما حصل من اثر الضرب فالاول محقق والثاني مفصل وكذلك الثالث
فرجع الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة **ومن ذلك** قول أبي
حنيفة والشافعي واحمد في احد قوليهما ان ما يستوفيه الامام من احد وود والقصاص
ويخطي فيه فارشد علي بيت المال مع قول مالك انه هدر ومع قول الشافعي واحمد
في القول الاخرهما انه علي عاقلة الامام فالاول فيه تخفيف والثاني محقق والثالث
مشدد علي العاقلة فرجع الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهرة
ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو وطئ جارية زوجته باذن زوجته له في ذلك
فان قال طئت انها حلت لي باذن فلاحد وان قال علمت بالتحريم جدم مع قول
مالك والشافعي انه يجدها ان كان نبيارم ومع قول احمد جلد مائة جلدة فالاول
فيه تخفيف من جهة تشديد من جهة والثاني مشدد والثالث متوسط فرجع
الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول العذر بالجمل بالتحريم في الشق الاول منه
ووجه الثاني عدم عذره بمثل ذلك او عذره لندرة حقا تحريمه علي طرم

خالط

خالط اذ الوطي ايحاح المملكتا وعقد ووجه الثالث انه امر مستنبه بين
العلم والجمل فكان فيه الجمل **ومن ذلك** قول مالك في المشهور عنه والشافعي واحمد
ان للسيد ان يقيم احد علي عبده وامته اذا قامت البيعة عنده او اقربين يديه لافرق
في ذلك بين الزنا والقذف وشرب الخمر وغير ذلك واما السرة فقال مالك واحمد
ليس للسيد القطع وقال الصحابة الشافعي للسيد ذلك في اصح الوجهين لاطلاق الخبر
ومنه من قطع به وقال ابو حنيفة ليس للسيد اقامة احدي الكل بل يرد الي الامام
فان كانت الامة من زوجة فقال ابو حنيفة واحمد ليس للسيد حدها بما لا يهل لولاها
او نايبه وقال مالك والشافعي للسيد فعل ذلك بكل حال فالاول فيه تخفيف علي
السيد في اقامته احد علي رقيقه والثاني فيه تشديد من حيث منع السيد من اقامة
الحدي رقيقه في القطع وفيه تخفيف من حيث اباحة ذلك له والثالث مشدد
علي السيد والاول من المسئلة الثانية في الامة المزوجة مشدد علي السيد والثاني
منها تخفيف عليه فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول من المسئلة
الاولي كون العبد معدودا من مال السيد فله تقويت المنفعة فيه علي نفسه اثارا
لحق الله تعالى ووجه الثاني كونه اقامة الحد وبالاصالة من منصب الامام الاعظم
فكان مقدما في ذلك علي السيد لكونه انظر نظرا منه غالبا وانما جعل الشارع اقا
احد ودي الامام الاعظم دون كل من قدر علي اقامتها من المتقلبة ونحوهم ودعا
للفساد في الارض لغلبة قدرة الرعية علي رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم
بعضا جمة جاهلية لانصرة للاسلام والشرعية بخلاف الامام الاعظم او نايبه
ليس له غرض عند احدهم وادع غالبا ويقد علي ان ينفذ غضبه في غيره ولا عكس
فاذا قتل الامام شخصا ولو ظاهرا لا يقدر غضبه ان يقتلوا الامام لجلده عادة
وقد رايت شخصا قتل اخوه فقتل قائله فرجع اهل المقتول الثاني فقتلوا الاخ
واولاد عمه فبلغ القتل ثلاثين رجلا ولو ان القتل كان علي يد الامام ما قتل احد
زايد علي القاتل الاول فعلم ان السيد يخاف من اقامته الحد علي رقيقه منه فهو
كالامام لعدم قدرة عصبة العبد علي قتل سيده عادة او قطع يده او ضربه فافهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واحمد في اظهر وابينه انه اذا اظهر بالمرأة
الحره حمل ولا زوج لها وكذلك الامة التي لا يعرف لها زوج وتقول اكرهت او وطئت
بشبهة فلا يجي عليها احد مع قوله مالك الفاتح اذا كانت مغيمة ليست بغريبة
ولا يقبل قولها في الشهية والغصب الا ان يظهر ان ذلك كجها مستغينة وشبهة
ذلك مما يظهر به صدقها فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد **فرجع** الامر الي مرتبي
الميزان ووجه الاول عدم تحققنا منها ما يوجب احدا لاحتمال انها وطئت وهي نائمة
او مغمي عليها فحملت من ذلك الوطي **وقال** روي البيهقي ان امرأة لازوج

مر

مئة

لها اني بها الي عمر بن الخطاب حين وجدوها خاملات فقال عمر للحاضرين الذي عنده ان
هذه ما هي من اهل التهمة ثم استنقهم ما عثرنا فقال يا امير المؤمنين اني امرأة
ارعي الغنم واذا دخلت في صلاتي فربما غلب علي الخشوع فاعيب عن احساني فيما
اتي احد من القناة فغضبيني من غير علمي فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بك
ودراعتها احدا انتهى **وقد** حكيت ذلك لزوجتي ائمة الصالحين عبيد الرحمن
فقال ان الولد لا يتخلق الا من ماء الرجل والمرأة معا واذا كانت غائبة العقل
فلا شعور لها بلذة اجماع من ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها وتخلق الولد من ما واحد
من خصايص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي عندي انما شعرت بوطن
الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس واورث ذلك شبهة عند عمر فدرأ
الحديث عنها لانه سلم لها قولها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتملت
بعد نزول الرجل منها فاختلط منها بماء الباقي في رحمها فتخلق من ذلك الولد
او انما كانت من ورثة ام عيسى في المقام فكانت في ذلك في ذيل قبض مريم مقام
ما الزوج كذلك قام مقام نوح ملك او شيطان في ذيل هذه المرأة مقام ما الزوج
او السيد عادة فقالت هذا بعد انتهي واما وجد قوله مالك الذي هو مقابل قول
الائمة الثلاثة انما اخذ لعدم ابدائها شبهة يدري بها الحديث عنده فاعلم ذلك
والحمد لله رب العالمين **باب حدة القذف**
اتفقوا لا يمتد علي ان الحر البالغ العاقل المسلم المختار اذا قذف رجعا فلا بالغا مسلما
عقوبا لم يجد في زنا في سالف الزمان او قذف حرة بالغة عاقلة مسلمة غير ملاحظة
لم تحذف في زنا بصريح الزنا او كان في غير دار الحرب وطلبه المقذوف بنفسه اقامته
القذف لزمه ثمانون جلدة وانما لا يزداد علي ثمانين وعلي ان حد العبد في القذف نصف
حد الحر وبه قال كافة العلماء خلافا للاوزاعي فانه قال حد العبد كحد الحر وكذلك اتفقوا
علي ان الحر لا يجد في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافا للداود وفيما حكى بعض
انه قال قاذف العبد والامني يجد وانفقوا علي ان القاذف اذا اتى ببينة علي ما ذكر
عندهما الحد وكذلك اتفقوا علي ان الخلاف اذا لم يثبت لا تقبل له شهادة **هذا**
ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق **واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قوله**
اي حنيفة ومالك في المشهور عنده انه لو قذف حددا واحدا سوا قذفهم بكلمة او بكلمة
مع قول الشافعي في احد قوليه انه يجد لكل واحد حد واحد ومع قول احمد في اشهر الروايتين
عنه انه ان قذفهم بكلمة واحدة اقيم عليه حد واحد وبكلمات فلكل واحد حد
والثاني من روايتي احمد انهم ان طلبوه متفرقين حد لكل واحد منهم حد اول
فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل وكذلك ما بعد **فرجع** الامر الي
مرستي الميزان ولما من هذه الاقوال وجد لا يخفى علي الفطن **ومن ذلك قوله**

قوله اي حنيفة ان التعريض لا يوجب الحد وان نوي به القذف مع قول مالك انه يوجب
الحد مطلقا علي الاطلاق ومع قول الشافعي انه ان نوي به القذف وفسر به يوجب
الحد وقول احمد في احدي روايتيه انه يوجب الحد علي الاطلاق والرواية الاخرى
كمذهب الشافعي فالاول محقق علي القاذف والثاني مشدد عليه والثالث
مفصل وكذلك احدي روايتي احمد **فرجع** الامر الي مرستي الميزان **ووجه الاول**
حقه امر التعريض في الاذي عادة وهو خاص باصحاب الرعونات النفسائيات او
الاكابر الذين لا يرعون اخلاق من اوليا رضي الله عنهم **ووجه الثاني** نقله
علي غالب الناس وهو خاص بالاكابر من اهل الدنيا الذين لا يرعون ناموسهم عند
اختلاف ومنه يعلم توجيه قول الشافعي واحمد ويصح ان يقال وجه الاول ان قاذف ذلك
لا يخلو من قصد احد بذلك في نفسه فتأخذ له حقه منه وان كنا لانعلم عينه
تطهير لذلك القاذف وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يضرب الحد في التعريض
واذا قال له القاذف لم ارد احدا معينا بذلك يقول له عمر وركه علي من شئت
ووجه الثالث انه قد قذف غير المعين لا يحصل به كثير اذي للناس لان كل واحد
يقول المراد بذلك غيري **ومن ذلك قوله** مالك انه لو قال العربي يا شيطاني او
يا رومي او يابري او لغارس يارومي او لرومي يا فارس ولم يكن في يده من هذه
صفته كان عليه الحد مع قول ائمة الثلاثة انه لا حد عليه فالاول مشدد والثاني
محقق **فرجع** الامر الي مرستي الميزان **ووجه الاول** سيد باب الاذي جملة لما
فيه من راحة الطعن في شبهة ويري والدته بالزنا **ووجه الثاني** ندرة فصح
القذف من مثل ذلك اللفظ والنادر لاحكام له غالبا **ومن ذلك قوله** اي حنيفة
ان حد القذف حد لله تعالى فليس للمقذوف ان يسقطه ولا ان يورث منه وان مات
لم يورث عنه مع قول الشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه حق للمقذوف فلا يستوي
الابطال البتة وان له اسقاطه وان ييري منه وان يورث عنه وبه قال مالك
في المشهور عنه الا ان قال مني رفع الي السلطان لم يملك المقذوف الاستقاط فالاول
فيه تشديد علي القاذف والثاني فيه تخفيف ووجه قوله مالك في صورة الرفع
الي السلطان ما ورد في الصحيح من وجوب الحكم باقامة احدا اذا رفع اليه وتخفيف
قول الشافعي في اسقاطه **فرجع** الامر الي مرستي الميزان **وسمعت**
شيخ الاسلام زكريا رحمه الله يقول كل شيء وقع فيه العبد من المعاصي فله وجهان
وجه الي حق الله من حيث تعدي ذلك المعاصي حد ود الله تعالى ووجه الي العبد
فاذا ابر العبد من حقه بري وتقي حق الله تعالى والعبد فيه تحت مشيئة الله
ان شاء به وان شاء عفي عنه قال وليس لنا حق في الوجود او هو مركب من فعل
العبد واردة الحق تعالى وليس لنا حق متمحض لله تعالى او غير متمحض الاول العبد

في

في

مدخل فيه قال وقد اجمع القوم على وقوع استقام الربوبية ليكون المثل في خلق
والا الربوبية لا تستقر لنفسها لكونها قاعلة في الحقيقة ومخالفة لذلك الفعل
انتهى وكان عبد الله بن عباس ومحمد بن سيرين وغيرهما اذا وقع احد في عرضهم
وطلب منهم ان يجالوا لود يقولون لمان الله حرم اعراض المؤمنين فلا يتبعها ويحلها
لك ولكن غفر الله لك يا اخي والله اعلم **ومن ذلك** قول في حنيفة ان حد
القذف لا يورث ولكنه يسقط بموت المقدوف مع قول مالك والشافعي انه يورث
وفيهم برثة ثلاثة اوجه الاحتمال للشافعي اجمع الورثة من الرجال والنساء
والثاني ذوالانساب فخرج منه الزوجان والثالث العصبات دون النساء فالاول
مخفف على القاذف لكونه ليس للورثة وغيرهم المطالب به والثاني فيه تشديد
عليه ووجه الاول فيمن برئه الفياض على الاموال ووجه الوجه الثاني ان الزوجين
يبيع اقترانها وابدال كل واحد غير صاحبه ويصير يخرج سره عليه ويشي الاول ولا
هكذا الفرقة من النسب ووجه الثالث من الاوجه شدة ارتباط العصبنة بعضهم
بعضا فكانوا اشد تغلقا وارتباطا بالمقدوف من مطلق الورثة فرجع الامر الى
مرتبة الميزان والله تعالى اعلم **باب السرفة**
اجمع الائمة على ان الحر معتبر في وجوب القطع والتقوى على انه اذا اشترك جماعة
في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصيب ان على كل واحد منهم القطع والتقوى على انه
اذا سرق قطعت يده اليمنى فاذا سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى والتقوى على
ان العين المسروقة يجب ردها ان كانت باقية وعليه ان الوالد به وان علوا لا يقطعون
بسرقته الا ولا دهر وعليه ان من كسر صنما من ذهب لاصنام عليه وعليه ان اذا
سرق من المغنم وهو من غير اهله قطع واجمعوا على ان السارق اذا وجب عليه
القطع وكان ذلك اول سرقة وهو صحيح الاطراف فانه يبدأ بيد اليمنى من
مفصل الكف ثم يجسم ثم اذا اعاد سرق ثانيا فوجب عليه القطع انه يقطع رجله
اليسرى من مفصل القدم ثم يكسره وان لم يكن له الطرف المستحق قطعه ان
يقطع ما بعده **هذا ما وجدته من مسابيل الاجماع والاتفاق** واما ما اختلفوا
فيه **فمن ذلك** قول في حنيفة رضي الله عنه نصاب السرقة دينار او عشرة
درهم او قيمة احدى درهمين مع قول مالك واجمعي اظهر وانبت انه ربع دينار او ثلاثة
درهم او ما قيمته ثلاثة درهمين مع قول الشافعي هو ربع دينار من الدرهم
وغيرها فالاول مخفف في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في امر النصاب
مشدد في امر القطع وكذلك قول الشافعي **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
الاقوال الثلاثة راجع للاختلاف في ثمن الممن الذي ورد انه يقطع في ثمنه
فعند ابي حنيفة ان ثمنه كان دينارا وعند مالك واحد والشافعي انه كان ربع

دينار فكل حاكم له القطع بما قاله امامه ولا يخفى ان ابتداء اقوال الائمة في هذه المسئلة
وربما في حرمة الموت اذا سرق قول الامام ابي حنيفة كما اشد هم ورعا في حرمة الاموال
بقية اقوال الائمة من حاصل الامر ان من الائمة من ادعى حرمة الدنيا ومنهم من ادعى
حرمة الاموال **ومن ذلك** قول في حنيفة ان صفة الحرز الذي يقطع من سرق
منه هو ان يكون حرز الشيء من الاموال فكلما كان حرز الشيء منها كان حرز الجميع كما
من قول الائمة الثلاثة انه يختلف باختلاف الاموال والعرف معتبر في ذلك فالاول
مشدد من امر الحرز من حيث انه جعل حرز الذهب مثلا لحرز غيره من الامنة اخصية
كما انه مشدد في القطع والثاني قد تبع العلم في ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان حرمة مال المسلم او غيره افرق بين قليله وكثيره فاما كان
حرز الدرهم تقوة فهو حرز لا ريب من الذهب وهو وجه الثاني الذي هو ان نصاب
المعروف في الحرز والافان مكان حرز الفاحرث من حرز الذهب والحرير وقد قال
نقالي محمد بن علي عليه السلام في العفو وامر بالعرف يعني اذا لم يوح اليك في معرقة
مقدار شيء فاعمل بالعرف فيه فصار العرف من نواحي الشرع على هذا والعرف كلما
تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواعد الشريعة فليس هو من قسم القانون
خلاف البعض **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يجب القطع فيما يسرع
فساده اذ ابلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول في حنيفة انه لا يقطع فيه
وان بلغت قيمته نصا فالاول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاحتياط لبراءة الزمة من حقوق المخلق **ووجه**
الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم فلا يقطع فيما يسرع استئصاله عادة بخلاف
التقود والنياب ونحو ذلك مما ينتفع به مع بقا عينه فانه اشد في الحرمة لاسيما
اذا كان الطعام في ايام الرخا فان امره خفيف على التقوى اكثر من ايام الغلار بحكم
يكون على صاحبه اشد من الذهب والحرير **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة ان من
سرق ثرا معلقا على الشجر ولم يكن حرز اجرز عليه قيمته مع قول احمد في قيمته
مرتبة فالاول مخفف بوجوب القيمة الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول مراعاة حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة
حرمة المال فكل واحد وجه الامر في مثل ذلك راجع للامام او نائبه **ومن ذلك** قول
الائمة الثلاثة ان جاحدا العارية يقطع اذ بلغت قيمة ذلك نصا مع قول في
حنيفة انه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصا فالاول مشدد في القطع والثاني
مخفف فيه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول جعل العارية عند
جعلها في حرز جامع انه استأمنه على حفظها فكان مجرد نصا كتم الحرز واحد
لا سيما ما ورد في الحديث انها مضمونة **ووجه** الثاني انه المعير هو المفريط في اعارة

من ايمانهم انهم ان كانوا لا يجتاجون الى تعاون عليه قطعوا وان كانوا مما يمكن الاقتاد
بجمله فنقول ان اصحابه فالاول مخفف على السارقين والثاني فيه تفصيل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول مراعاة عظمة عضو الادبي وتخفيف امر الدنيا ووجه
الاول من شق التفصيل عكسه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو اشترك اثنان
في نقب فدخل احدهما واخذ المتاع وناوله الاخر وهو خارج الحزر او يري به اليد فاذن
فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول الائمة في حقيقته انه لا قطع على واحد منهما فالاول
مشدد على الداخل في القطع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع ووجه الثاني عدم
استقلال واحد منهما بالنقب والاخراج الذي لا يكر السرقه الا بهما جميعا فافلذلك
كان لا قطع على واحد منهما لتعظيم الحرمة واحتقار الامر الدنيا **ومن ذلك** قول
الائمة في حقيقته انه لو اشترك جماعة في نقب ودخلوا الحزر واخرج بعضهم نصابا ولم يخرج
الباقون شيئا ولا اعانوا في الاخراج وجب القطع على الجماعة كلهم مع قول مالك
والشافعي انه لا يقطع الا من اخرج فالاول مشدد على من ساعد في النقب ولم يكن
والثاني فيه تخفيف على الداخل الذي لم يخرج المتاع فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه القولين يعلم من المسائل التي مضت **ومن ذلك** قول الائمة في حقيقته لو نقب
شخصان حزر او دخل احدهما وقرب المتاع الى النقب وتركه فادخل الخارج يده فاخرج
من الحزر فلا قطع عليهما مع قول مالك انه الذي خرج يقطع قوله واحد وفي الذي
قربه اصحابه قولان ومع قول الشافعي في اصح قوليه انه يقطع المتخرج خاصة ومع
قول احمد عليهما القطع جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد في القطع للذي اخرج وفيه
تخفيف للذي قرب والثاني مشدد على الناقب والمخرج والمقرب فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه ما يعلم من توجيه المسائل السابقة **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
ان النباش يقطع مع قول الائمة في حقيقته وحده انه لا يقطع فالاول مشدد على النباش والثاني
مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان اللحد والسبق كالخز كلف
الميت بعد رم التراب مع زيادة الاعتبار وقيام النفقة من الميت **ووجه** الثاني
انه ذلك ليس بجزء عادة ويعمل الاول على الفساد في المحكمة في السد والثاني على
من كان بالصد من ذلك مع غفلة اللص عن مراقبته الله تعالى وعن الاعتبار
لموته وخوذه **ومن ذلك** قول الشافعي ان من سرق من سارية اللعنة ما يبلغ

ممنه نصا باقطع مع قول الائمة في حقيقته ومالك انه لا يقطع فالاول مشدد خاص بخر دخل
الايمان قلبه وعرف عظمة حرمة الكعبة ونسبته الى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهت
حرمتها والثاني مخفف خاص برعا الناس الذين غلط حجابهم وجعلوا الوهم في حضرة
الله تعالى وغابوا عن تعظيمها فلذلك خفف هذه الامامات عليهم وقد اجمع اهل
الكشف على انه لا يصح لعبد ان يعصي امر الله تعالى على الكشف والشهود له ابدا
فلا بد له من حجاب اقله ظنه في الله تعالى ان يغفر له ذلك الذنب ولا يواخذ به
فانه لو ظن انه يواخذ بما وقع في ذلك الذنب ويؤيد حديث الحكم الترمذي في
نوادير الاصول مرفوعا ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اراد الله تعالى ان يخذ
قضايه وقدره سلب ذوي العقول عقولهم حتى اذا مضى فقناه وقدره فيهم رد
عليهم عقولهم ليحسروا انتبي ومحي ليحسروا اي ليتوبوا وليستغفروا وقد فهم
بعضهم ان هذا العقل الذي هو سلب عقل التكليف وقال في ذلك بشرة عظيمة
لنا اذا عصينا لكوننا ما وقعنا فظ في معصية وعقلنا خاضروا من ذهب عقله
فهو غير مكلف فلا يواخذ الله تعالى انتبي وهذا فهم سقيم لانه يودي الى ان الله تعالى
لا يواخذ العصاة بما فعلوا مطلقا وهو خلاف الاجماع والذي فهمته من ذلك ان المراد
بالعقل الذي يسلب هو شعوره انه بين يدي الله تعالى يراه فيستوارى عنه هكذا
الشهود حتى يقع في مخالفة رحمة من الله تعالى بالعبد اذا لو صح انه غير محجب عن
الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة ابداء ولوانه وقع ذلك مع شهوده ان الله
تعالى يراه لكان في اعلى طبقات سوء الادب والتحق الخسوف والسخ لصورته بل روي
اجلال السبوطي ان شخصا في جامع بني امية في زمن محمد بن قلاوون عثت بمفخرة
امامه وهو في الصلاة فسمعه الله خيرا واخرجها الى البراري والناس يرونه
وانقطع خبره وكتبوا بذلك محاضرا فانظروا اني الى عقوبة هذا الشخص في كونه
مس فقده امامه في حضرة الله على وجه الانتباه او الغيبة عن التعظيم لم هو
في حضرة ربه وفي الصحيح ما يوردهما قلناه من التاويل ايضا وهو حديث الشيباني
مرفوعا لا يزين الزاني حين يزني وهو مومر ولا يسرق السارق حين يسرق وهو
مومر الحديث فان معني وهو مومر اي يعلم ان ربه يراه حال زناه او سرقته بكل
يذهب ايمانه عنده ويصير عليه كالظلمة رحمة به كالحجاب الذي يمنع عنه ترويه
العذاب ووصوله اليه قطا هل ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يتبادر الى الاذهان
ان ارتفاع الايمان تقية على العاصي وبالحال انه رحمة به وهذا من عناية الايمان
بصاحبه ومن اراد ايضا ما ذكرناه من تخصيص معنى الايمان الذي يقاه الله تعالى
عن الزاني والسارق فيلنظر في سبب كل اية جانيها لفظ الايمان وتخصيصه بكذا
فيما كان في ذكر الحساب او البعث او الحشر او النش مثالا لقضاء الايمان في الاخرة

لي

بالبعث اولا يومنون بالحشر اولا يومنون بالنشر وهكذا اصح قولنا ان معني لايزني
الزاني حين يزني وهو مومن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مومن اي باق
الله براه فقط وليس المراد انه غير مومن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبمكتبه
ونكيره اوبا لبعث اوبا بالحشر او بحساب والميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء
ان الايمان لا يتجزأ اذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول علي من لم يسبق له مخالطة
بالعلماء وكان جاهلا بالصفات التي تجب الايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانا
الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك صحة من ذنب وهو مصر علي ذنب اخر
وبالجملة فالعقل الكامل لا يعصى ربه ابدأ حال عقله وقد اجمع القوم علي
ان من كتب عليه كتاب الشمال ذنبا واحدا فهو ناقص العقل وقد كان
مالك بن دينار يقول من اراد ان ينظر الي قوم بلا عقول فليستظر الي النائي
وسمع سيد عليا اخا صرحه الله يقول انما يجب الله
نفاي العبد عن شهود ربه حال المعصية لئلا يجلب بين يديه وكان العبد
ليستحي من ربه اذ اعصاه فكذا الحق نفاي ليستحي من عبده ان يشهد بانه
نفاي نراه فانه نفاي ما بدا لنا الي خلق من الاخلاق اكسسته الا وكان نفاي اولي
منا ذلك الخلق انتهى **وسمع** ايضا يقول اذ ايسر الحق نفاي
بساط الكرم لعباده المومنين في الآخرة باسظم وزال خجلهم وقال يا عبادي
ما كان وقع منكم في دار الدنيا من المخالفات الا بقضاي وقدري وانقاد مستحي
التي لا تقدر ون علي رد نقاب زول بهذا الكلام خجلهم ويكاد احدهم يطير من
الفرح وهذا من اعلي غايات الكرم واكبر حيث صار الحق نفاي يعتد عن عبده
المومنين ويقيم لهم المعاذير في تلك الدار الآخرة واما في الدنيا فسترد ذلك
السرعين لانه من سر القدر بل ذم العبد اذا قال في دار التكليف يا شركت انا
ان الله نفاي هو الذي قدر علي ذلك قبل ان اخلق واوجب علي الرضي بالقضا
دونه المقضي وسلوك الادب معه لان حضرة التكليف وكشف القناع عز وجه
نسبة الفعل الي العبد حقيقة لا تقبل المحافقة اذ لو قبلت المحافقة لربما اجتمع
الانسان علي ربه ولم يشهد حجة الله نفاي عليه في شي فعلم ان الحق نفاي
لا يبسط عبدا في الآخرة ويعتد عنه الا ان كان مناديا معه نفاي في حال
التكليف وهذه عبرة من لباب المعرفة فتأمل فيها خطا علماءها **والسراج**
الي اصل المسئلة فتقول ومما يويد الشافعي واجده في قولها بقطع يد من سرق
من ستارة اللعينة ما يكون ثمنه نصا باما ورد في الحديث من تغليظ العقوبة
علي السارق في احرم فافهم والله اعلم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واجده في
احدي روايته انه اذا سرق ثالث مرة لا يقطع له يد ولا رجل اخرى لان اليد

والرجل

والرجل الثريا تقطع في السرقة بل يحبس مع قول مالك والشافعي انه تقطع في الثالثة
يد اليسرى وفي الرابعة رجله اليميني وهي الرواية الاخرى عن احمد فالاول فيه تخفيف
علي السارق والثاني فيه تشديد عليه وتوجيه القولين ظاهرهما تقدم فان بعض
الايمه يراعي حرمه المال وبعضهم يراعي المومن وتقدم في مسایل الاتفاق ان الائمة
اتفقوا علي انه اذا سرق قطعت يده اليميني فان سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى
فالخلاف انما هو في الثالثة والرابعة والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول الائمة
الثلاثة ان حد السرقة يثبت باقراره مرة مع قول احمد والي يوسف لا يثبت الا
بافواه مرتين فالاول فيه تشديد علي السارق والثاني فيه تخفيف عليه **فرجع**
الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول استبعاد ان احدا يقرر علي نفسه بما يوجب
القطع كاذبا والتكرار انما يكون عند خوف الرينة فيجعل الاول علي اهل الدين والورع
الشاملين في تطهيرهم في هذه الدار قبل الموت ويحتمل الثاني علي من كان جالسا
من ذلك احتياطا له وللامام اذ الاقدام علي قطع عضوا دمي وهدم بنية الله
تعالى فلا ينبغي ان يهدم البنية الا خالفها ولذلك ورد ان فانك لنفسه في النار لتجر
علي هدم بنية الله تعالى بغير اذنه فافهم فمن هنا كان التثبت في الاقرار بتكريره مر
عنده هذين الامامين واجبا لكل من الائمة وجه والله اعلم **ومن ذلك** قوله
الامام ابي حنيفة لا يجتمع علي السارق وجوب الغرم مع القطع وان تلف المسروق
فان اختار المسروق منه منه الغرم لم يقطع وان اختار القطع واستوفي لم يغرم
السارق مع قول مالك ان كان السارق موسرا وجب عليه القطع والغرم وان كان
معسرا لم يتبع بقيمته بل يقطع ومع قول الشافعي واحدا يجمع القطع والغرم علي
السارق فالاول تخفيف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدده فرجع الامر الي مرتبي
الميزان **ووجه** الاول سكوت الشارع عن الغرم فلا يجب مع القطع شي **ووجه**
الثاني التعليل علي السارق بوجوب الغرم ان كان موسرا بخلاف المعسر فتخفف عنه
لان له راحة عند راحة عنده من الفاقة والحاجة **ووجه** الثالث التعليل عليه
تقيما لسوء فعله وبيان حسنة نفسه والعقوبة عن شهود الحق تعالى في الدنيا
وعز احساب في الآخرة **وقد** كان الحسن البصري يقول والله لو خلف خالف
ان اعمال الحسن اعمال من لا يومن بيوم احساب لقلت له صدقت لا تكفر عن عيبك
فقبل له في ذلك فقال لو كنا نومن بيوم احساب ايماننا كاملا ما وقع احدنا في
مخالعة اسرار ولا جهر انتهى **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يقطع احد الزوجين
بسرقه مال الاخر سوا اسرق من بيت خاص لحد هبما ام من بيت يسكنان فيه مع
قول مالك واحده في احدي روايته والشافعي في ارجح اقواله انه لا يقطع من
سرق منهما من حزن خاص للمسروق منه فاما مالك ولا يقطع من سرق من بيت يسكنان

يد
تين

فيه جميعا ومع قول احمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر انه لا يقطع لهما
بسرقته مالا الاخر على الاطلاق والقول الثالث للشافعي انه يقطع الزوج خاصة
فالاول مخفف على الزوجين والثالث فيه تخفيف عليهما من حيث انه لا يقطع لهما
الا ان سرق من جزر خاص باحدهما كما انه مشدد من حيث القطع والثالث مخفف
والرابع مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان كلامنا كالاجنبى والثالث
مع صاحب منحه كانه هو **ووجه** الثاني ان كلامنا كالاجنبي والثالث
كالاول **ووجه** الرابع ان المرأة لها حق النفقة والكسوة على الزوج فلا تقطع
للمشبهة في استحقاقها بعض ما سرقته ولو حكم الشيوخ في ماله بخلاف العكس
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الولد لا يقطع بسرقته من ماله ابويه مع قوله
ما لك انه يقطع بسرقته ماله ابويه لعدم المشبهة فالاول مخفف على الولد والثاني
مشدد عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول غلبته رحمة الوالد
عليه وله عادة حتى انه لم يسلخنا ان والد اسعي في قطع ولده ابد اجنب سرق ماله
ابدا واحدا ود في الغالب انما تقام تخليص الحقوق للعباد من بعضهم بعضا **ووجه**
الثاني عدم المشبهة عاقلا لا مالا كما في مالك ويصح حمل الاول على اهل الدم والمرورة
والثاني على اهل الجمل والشجر والحرص من يكون ماله عنده اعز من ولده فمثل
هذا ربما اجابه انما كرم في قطع ولده اذا طلب ذلك الحاكم وربما قصد الوالد
بقطع رده ونزجه على اجر افعلي معاصي الله استحقاقا لغيرها اياه
ذلك الى ما هو اشد من القطع المستحق عليه الانتقام منه **ومن ذلك**
قوله في حنفية واحمد انه لا يقطع بسرقته صنم من ذهب او فضة ولا ضمان عليه
في سرقة بالاتفاق كما مر اول الباب مع قوله مالك والشافعي انه يقطع بسرقته
الصنم فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول النظر الى كونه مالا في الجملة وقد يسهل صاحبه ويصوغه حليا **ووجه**
الثاني النظر الى كونه يعبد من دون الله فحكم من سرقه حكم من ازال منكرا
او عبدا حتى لا يعبد من دون الله وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع
ومن ذلك قوله في حنفية فيمن سرق ثيابا من اكلها ما يحافظ قطع ان
كان ليلا فان كان نهارا لم يقطع مع قوله الشافعي واحمد في احدي روايتيه
انه يقطع مطلقا ولا يقطع من سرق ما كان في اكلها مما يحبس فعليا لقطع او
مما لا يحبس او وصي شخصا وغفل فلا يقطع فالاول مفصل والثاني مشدد **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الليل محل السرقة غالبا فكانت
كالسرقة من حرز بخلاف النهار مع ملاحظة اكلها فظ **ووجه** الثاني انه
سرقه من حرز على حاله فاذا اخلع الانسان ثيابه في المساء ودخل اكلها

كان موضع قلها هو حرزها والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قوله في حنفية ان سارق
العين المغصوبة يقطع ولا يقطع سارق العين المسروقة وان كان السارق الاول
قد قطع فيها فان لم يقطع الاول قطع الثاني مع قوله مالك يقطع كل منهما ومع قوله
الشافعي واحمد انه لا يقطع السارق من السارق ولا السارق من الغاصب فالاول
مفصل والثاني مشدد والثالث مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول ان الغاصب اخذ العين المغصوبة جهرا او عناد المشربة بخلاف السارق
فانه اخذ العين سرا وهو خائف معتمد على الهرب فلذلك قطع السارق من الغا
تقليطا عليه دون السارق بالشرط الذي ذكره **ووجه** الثاني ان كلامنا السارق
والمسروق منه اخذ مالا غير في ظاهر الامر من غير علم ان ذلك مسروق وتيقن
علمه بذلك فهو متعذر حد والله وكأنه كان شريرا للسارق الاول حين سرق
فلذلك وجب عليهما جميعا القطع ويؤيد حديث من سن سنة سيئة فعلت
وزرها ووزر من عمل بها **ووجه** الثالث قوله تعالى ولا تزروا زينة وزر اخري
فكان الاثر على الغاصب والسارق دون السارق لو ادعى ان المسروق من احرز
ملكه بعد قيام البيعة علي انه سرق نصا با من حرز قطع بكل حال ولا تقبل دعواه
الملك مع قوله في حنفية والشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لا يقطع وسماء
الشافعي السارق الظريف ومع قوله احمد في احدي روايتيه انه لا يقطع وفي الرواية
الاخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن معروفا بالمسقة ويبسقط عنه القطع وان كان
معروفا بالمسقة قطع فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول قوة التهمة وغلبته الكذب على مثل السارق وهو وب
بما يوجب قطع به او رجله وقد صرح الشارع بقوله ولا يسرق السارق حين
يسرق وهو موافق في غير ايمان فلا يستبعد عليه الكذب فيما يدفع عن
نفسه به القطع **ووجه** الثاني العمل بحديث ادر واحد وبالشبهات وقوله
ان هذا المسروق ملكي يحتمل الصدق ووجه الرواية الثانية لاحد هو الوجه في
القول الاول ووجه الشق الاول من الرواية الثالثة المفصلة لاحد ظاهر ووجه
الثاني منه العمل بالقرين **ومن ذلك** قوله في حنفية واحمد في اظهر روايتيه
واصحاب الشافعي ان القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع
قوله مالك واحمد في احدي روايتيه انه لا يفتقر الى مطالبة المسروق منه فالاول
فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان المقلب في القطع حق المخلوق ووجه الثاني عكسه **ومن ذلك**
قوله في حنفية انه لو قتل رجل رجلا في داره وقال دخل علي لياخذ مالي ولم يندفع

صب
بر

لا بالقتل فلا قود عليها اذا كان الداخل مع وفاء بالفساد والافعية القود مع قول
 الامية الثلاثة ان عليه القصاص الا ان ياتي ببينة . فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يجب
 القطع في الصيود المملوك المسرقة من حرزها وكذلك يجب القطع في جميع ما
 يتحول في العادة ويجوز اخذ الاعراض عنها سواء كان اصلها مباحا كالصبي والمال
 والحجارة ام غير مباح مع قول ابي حنيفة ان كلما كان اصله مباحا فلا قطع فالاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجد الاول**
 انهما مال محرور ووجد الثاني النظر الى اصلها فقلنا الحرمة الادبي على حرمة الاموال
ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه يجب القطع لسرقته الخشب ان بلغت قيمته
 نصابا مع قول ابي حنيفة لا يجب القطع في الخشب الساج والابنوس والفضة
 والفضة فالاول تشديد والثاني مفصل . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجد الاول**
 ان الخشب مال على كل حال **ووجد الثاني** كثر وجوده فحاله كالزبالة
 ما كان غاليا القيمة كالساج والابنوس **ومن ذلك** قول ابي حنيفة وما لك ان
 الجلود لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى اجزاء ذلك مع قول الشافعي واحمد ان على القاطع
 الدية ووجب عند الشافعي في اظهر قوليه واحمد في احديهما **وايضا** عاده القطع .
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجد القولين**
 ظاهرا اما الاول فالحصول الردع والرجوع بذكره واما الثاني فلانه قطع غير مشروع
 وكل عمل ليس عليه امر الشارع فهو رد **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو سرق نصابا
 ثم ملكه بشر او هبته وارث او غيره ذلك سقط القطع مع قول الامية الثلاثة انه
 لا يسقط سواء كان قبل الترافع ام بعده فالاول فيه تخفيف والثاني تشديد **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان **ووجد الاول** انه صار مستحقا لذلك المسرقة **ووجد الثاني**
 ان القطع انما هو في نظير تعدد جده تغالي حال سرقته بدليل عدم سقوط القطع
 ولو رد السر وقبضه **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة انه لو سرق مسلم نصابا
 من مال مستامن فلا قطع مع قول الامية الثلاثة انه يقطع فالاول مخفف والثاني
 مشدد . فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجد الاول** النظر الى ان مال جزئي في اصل
ووجد الثاني النظر الى انه مملوك للمستامن فاجربنا عليه احكام اهل الذمة
 واهل الاسلام مادام في بلادنا **ومن ذلك** قول مالك واحمد لو سرق مستامن
 او معاهد وجب عليهما القطع مع قول ابي حنيفة انه لا قطع عليهما مع قول
 الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان **ووجد الاول** مشدد والثاني مخفف
 والثالث منرد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ثم امر راجع الى قول الامير
 في حاله فان راى قوة في اهل الاسلام ولم يكن لنا اسرى في بلادهم نجاف

الاستقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستامن قطعوا وترك مراعاة المصالح والمسا
 سبحانه ونغالي علم **باب** **قطاع الطريق** .
 اتفق الامية على ان من برز في شهر السلاح مخيفا للسبيل خارج المصر حيث لا يدرك القوت
 فانه محارب قاطع للطريق جاز عليه احكام المحاربين وانفقوا ايضا على ان كل من قتل
 واخذ المال وجب اقامته احدى عليه فان عفي وفي مقتول والمأخوذ منه فانه غير موثر
 في اسقاط احدى عنه وطولب بجفوق الادمين من انفس والاموال والجراح الا ان يعفي
 عنهم فيها **هـ** زاما وجدته من مسابيل الاتفاق واماما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
 قول الامية الثلاثة ان حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية القرآنية بل للامام
 الاجتهاد فيه من قتل او صلب او قطع اليد والرجل من خلاف او النقي او حبس فالاول
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تحييل الامام في ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان وتوجيه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول الامام ابي حنيفة كيفما الترتيب
 المذكور في الآية القرآنية انهم ان اخذوا المال وقتلوا الامام بالخيار ان شاء قطع
 ايديهم وارجلهم من خلاف او قتلهم او صلبهم وان شاء قتلهم ولم يصلبهم وصفة
 الصلب عنده عليه المشهور من رواياتنا ان يصلب حيا ويبيع بطنه بريح الى ان يموت
 ولا يصلب للمر من ثلاثة ايام وان قتلوا ولم يباخذوا المال قتلهم الامام حدا ولا يلبثت
 الامام الى عفو اوليا وان اخذوا مال المسلم او ذبحوا والمأخوذ لو قسم على جماعتهم اضا
 كل واحد عشرة دراهم او ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف
 فان اخذوا قبل ان يباخذوا مالا ولا قتلوا نفسا حبسهم الامام حتى يجدوا توبة او يموتوا
 فمذه صفة توجيه الصلب والنقي عند الامام ابي حنيفة وقال مالك المحاربون يفعل
 الامام فيهم بما يراه ويحبذ فيه من كان منهم ذاراي وقوة قتله ومن كان ذا قوة
 نجاه فحاصله انه يحجز للامام قتلهم وصلبهم وقطعهم وان لم يقتلوا ولم يباخذوا
 مالا على ما يراه ارفع لهم ولا ماله وصفة النقي عند ابي حنيفة ان يخرجوا من البلد التي
 كانوا فيها الى غيرهما ويحبسون فيها وصفة الصلب عند ابي حنيفة الصلب عند ابي
 حنيفة وقال الشافعي واحمد اذا اخذوا قبل ان يقتلوا نفسا او يباخذوا مالا نفوا
 وصفة النقي عند الشافعي هو ان يطلبوا اذ اهرقوا ليقام عليهم احدا انوا احدا
 وصفته عند احمد في احديهما لا يبيته كالشافعي وفي الرواية الاخرى ان لا يترجلوا
 يا ورويه في بلد وان اخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام ايديهم وارجلهم من خلاف
 ثم يجلبون وان قتلوا واخذوا المال وجب قتلهم حتما وصلبهم حتما وان قتلوا ولم
 يباخذوا المال وجب قتلهم حتما ويؤلف الصلب عند الشافعي واحمد بعد القتل
 وقال بعض الشافعية يقتل بعد ان يصلب حيا ومدة الصلب عند الامية
 الثلاثة ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليه الاسم فكل ام ابي حنيفة مفصل ما يملك

الى التشديد وكلامه ما لك بمقتضى التخييف والتشديد يكونه راجعا الى رأي الامام مع
 تخفيفه في صفة المنفى والطلب من وجه اخر وكلام الشافعي واحد مشدد من وجه
 مخفف من وجه اخر في حتم القتل وعدم تخمه واما الكلام في مدة الصلابة فقول
 احمد اخف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ولكل ما اختاره الامام وجه **ومن ذلك**
 اعتبار الائمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب مع قول مالك انه لا يعتبر ذلك
 فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المالك الذي اخذه دون نصاب والثاني مشدد
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **• وجه الاول** القياس على قطع السرقة **• وجه الثاني**
 انه لا يشترط في قتل المحارب ان ياخذ قدر النصاب لانضمام المحارب الى اخذ المالك
 فكان التخليط عليه من جهة المحاربة لا من جهة النصاب **ومن ذلك** قول الائمة
 الثلاثة انه لو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والاخذ وكان بعضهم ردا كان
 للرد احكام المحاربين في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب الرد غير التقدير
 بالحبس وتعزير وتجوذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان **• وجه الاول** لاكتفاء بوجوب المباشرة المحاربة سواء باشروا بعضهم القتل
 ام لم يباشرو **• وجه الثاني** ان المراد في المحاربة على المباشرة لا على من كان ردا
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان حاكم من قطع الطريق داخل المصركم قطع
 الطريق خارج المصركم على حد سواء مع قول ابي حنيفة انه لا يثبت حكم قطاع الطريق
 الا لمن يكون خارج المصركم فالاول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف
 عنه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **• وجه الاول** ان محاربة الله عز وجل وتغذي
 حدوده لا يختلف تخريمها بكونها داخل المصركم وخارجها كغيرها من سائر المعاصي
 من ربا وشرب وخمر وغير ذلك **• وجه الثاني** ان قطع الطريق خارج المصركم هو
 المشهور المتبادر الى الاذهان لعدم وجود من يغيبه ويخلصه من قاطع الطريق
 عادة بخلاف من قطع الطريق في المصركم فان الناس يغيبونه كثيرا فكان بالخصب
 اشبه فعليه التعزير وما اخذه الى مستحقه **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة
 انه لو كان مع قطاع الطريق امرأة فوافقتهم في القتل واخذ المالك قتلته حرام
 قول ابي حنيفة انها تقتل قصاصا وتضمن فالاول فيه تشديد من جهة كون قتلها
 حدا والثاني فيه تخفيف من جهة قتلها قصاصا **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
 وتوجيها لقوليه ظاهر **• وجه الاول** في حنيفة واحمد انه لو زني رجل وشرب
 الخمر وسرق ووجب عليه القتل في المحاربة وغيرها قتل ولم يقطع ولم يجلب لها
 من حقوق الدنيا وهي مبنية على المسامحة وقد اتي القتل عليها فغيرها
 لانه الغاية مع قول الشافعي انها تستوفي جميعها من غير تدخل على المطلق
 فالاول مخفف وقول الشافعي مشدد **• وجه الامر** الى مرتبة الميزان **• وجه الاول**

ان الحد ولا يختلف في مثل ذلك لكونها راجعة الى الردع والزجر ووجد الثاني ان كل
 حد يجب فيه الحد الذي شرع له كل حال فيما اذا تفرق على اشخاص متعددة فلا يقوم
 حد مقام حد **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو شرب الخمر وقذف المحصنات
 حد في الخمر والقذف مع قول مالك يتداخلها فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان **• وجه الاول** في حنيفة ومالك والشافعي في احد
 قوليه ان توبة العصاة مع ادبي المحاربين من شربة الخمر والزنا والسرقة لا يسقط
 الحد عنهم مع قول احمد في اظهر واينبه والشافعي في الرواية الاخرى انها تسقط
 الحد عنهم من غير استراط مضي زمان وفي الرواية الاخرى لاحد لا بد من مضي سنة
 بعد التوبة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **• وجه الامر** الى مرتبة الميزان
• وجه الاول عدم ورود نص في استقاط احد عن هو لا فكان اقامة الحد عليهم
 اولى بقربيتهم او امسلم في المرأة التي اتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من
 الزنا فقال يا رسول الله اني اتيتك من حد وادسه فاقم علي فقال لا وليا بها
 احسنوا اليها فاذا وضعت فانولي ففعلوا فامر برجمها وصلى عليها وقال لقد تاب
 توبة لو قسمت علي سبعين من اهل المدينة لوسعتهم انتهى فظاهر هذا احديث انه
 صلى الله عليه وسلم ما اقام عليها الحد لا بعد توبتها ولولا انها تابت ما طلبت اقامة
 الحد عليها فافهم وايضا فان الحد ترتيب على هو لا من حيث تغريم حد وادسه فلا يسقط
 عنهم بالتوبة **• وجه الثاني** قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب
 له وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تحب ما قبلها اي تقطع حكم المواقعة للذنب
 في الدنيا اي وهم في الآخرة تحت المسبحة **• وجه الثالث** يحتاج شيخ الاسلام
 زكريا رحمه الله يقول لم يرد لنا ان احدا يواخذ بذنبه في الدنيا والآخرة معا **• وجه الاول**
 المحاربين لقوله تعالى فيهم ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم فعلم
 ان من تاب من ذنب سقط عنه الحد في الدنيا والدين **• وجه الثاني** ويصح حمل الاول على
 الغناه المارقين الذين يتكرر منهم وقوع الزنا وشرب الخمر والسرقة فيكون اقامة الحد
 عليهم اقوي في الردع والزجر كما ان الثاني يصح حمله على من جرى عليه المقدر مرة
 واحدة في عمره فقدم وضائق عليه الدنيا بما رحبت وحصل له في نفسه شدة الخجل
 حتى صار يسبي ان يجلس بين اثنين عكس حال الاول والله اعلم **• وجه الثاني** قول
 مالك والشافعي ان من تاب من المحاربة ولم يظهر عليه صلاح العمل لا تقبل شهادته حتى
 يظهر عليه صلاح العمل مع قول احمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل
 فالاول فيه تشديد والثاني مخفف **• وجه الامر** الى مرتبة الميزان **• وجه الاول** لاخذ
 بالاحتياط لاهوال الناس وايضا عدم فان لم يظهر عليه صلاح العمل بعد التوبة
 فكانه لم يتب فلا يخرج من التهمة في شهادته الا صلاح العمل والمشي على طريقه

كل المؤمنين قال تعالى فمن تاب بعد ظلمه واصبح وقال تعالى لا الذين تابوا من بعد ذلك
 واصبحوا ونحوها من الآيات **ووجه** الثاني العمل بظاهر الأحاديث كالحديث السابق
 في المسئلة فيها ونقول صلي الله عليه وسلم وانبع السينة احسنة بنحوها فشرط في نحوها اتباع
 احسنة **ومن ذلك** قوله لا يجزيه واحدا من المحارب اذا كان في المحاربة من لا يوافيه
 كالكافر والعبد والولد وعبد نفسه قتلته لا يقتل به مع قوله ما لك انه يقتل اذا قتل
 من لا يوافيه ومع قوله الشافعي فيه قولان كالمذهبيين فالاول محقق والثاني مشدد
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان واقنه اعلم **باب**
حد شارب المسكر اجمع الائمة الاربعة على تحريم الخمر ونجاستها وان شرب
 الخمر قليلا وكثيرا موجب للحد وان استعمل شرابا حكر بكفره وتقدم في باب
 النجاستان دأود قائل بطهارة الخمر مع تحريمها وانفقوا على ان عصير العنب
 اذا اشتد وقذف زبد فهو خمر وانفقوا ايضا على ان كل شراب يسكر كثيرا قليله
 حرام وان لم يسمي خمر او في شربه كحد سواء كان من عنب او زبيب او حنطة او غير
 او ذرة او ارز او عسل او لبن ونحو ذلك فيما كان او مطبوخا خلافا لابي حنيفة فانه
 قال انقيع النمر والزبيب اذا اشتد كان حراما قليلا وكثيره ويسمي نبيذا اخر فان
 اسكر في شربه الخمر وهو نجس فان طبخا او كانا في طيبين حل منهما ما يغلب على ظن
 الشارب لانه لا يسكره من غير طيب فان اشتد احمر الشرب منها ولم يعتبر في طيبها
 ان يذهب ثلثاها واما نبيذ الحنطة والارز والشعير والذرة والعسل فانه حلال
 عنده نقيعا ومطبوخا وانما يحرم المسكر منه ويجزئ فيه وكذلك انفقوا على ان المطبوخ
 من عصير العنب اذا ذهب اقل من ثلثه فانه حرام وان ذهب ثلثا حل ما لم يسكر
 فان اسكر حرم قليلا وكثيره وعلى ان حد العبد على النصف من حد الحر وعلى ان
 حد الشرب يقيم بالسوط الاماروي عن الشافعي انه يقيم بالايدي والنعال واطراف
 الثياب وعلى ان من غص بلقمة ولم يجزئ خمر يسبغها به يجوز له اساعتها به
 على حاله **من ذلك** قول الائمة الثلاثة انه اذا مضى على العصير ثلاثة ايام ولم يشد
 ولم يسكر لا يصير خمر حتى يشد ويسكر ويقذف زبد مع قوله لا حد له اذا مضى
 على العصير ثلاثة ايام صار خمر او خمر شربه وان لم يشد ولم يسكر لم يحد **ورد**
 في ذلك فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول ان احكام يدوم مع العلة غالبا فاذا افقدت علة الاسكار فهو مباح على
 اصله **وجه** الثاني الاخذ بالاحتياط فانه بعد مقدار ثلاثة ايام يسكر غالبا
 فلما حذر بالاحتياط ان لم يكن احذر في ذلك دليل على ان الشارع يحرم شربه
 وان لم يسكر فان الشارع وضع الاحكام حيث شاؤوا ولو لم يحد بحد تحريم الوسائل

خوفا ان يقع في تحريم المقاصد كما اشترنا اليه بقولنا ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط
 ويؤيد ما ذكرناه حديثا اسكر كثيرا حرم قليله فان تحريم القليل لم يكن دأير مع
 العلة التي هي الاسكار ويحتمل ان من قال بباحة ما لا يسكر من النبيذ ما لم يطلع على
 هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي الاسكار وقد تقدمت فافهم **ومن ذلك** قوله
 لا يجزيه واحد السكران يعبر السكران لا يعرف السماء من الارض ولا المرأة من الرجل
 مع قوله ما لك انه من استوي عنده الحسن والقبح ومع قوله الشافعي واحده هو من يخلط
 في كلامه على خلاف عادته فالاول مشدد في صفة السكر مخفف في وجوب بلدان لم يصل
 الى تلك الصفة **والثاني** دون في التشديد في الحد والثالث فوقهما في ذلك **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان من لا يعرف السماء من الارض اشد سكرام من الذي
 في الكلام بين الحسن والقبح كما ان من يخلط في كلامه فقط اخف سكرام مما قبله فمن
 تورع في عدم اقامة الحد اذ لم يصل الى اعلا الاحكام عنده فقد قل تورعه من جهة
 الغيرة على انتهك محارم الله ومن تورع واقام الحد بوجوبه في الصفات دون
 ما فوقها فقد قل تورعه من جهة اخرا من ذلك المسلم السارب السكر فافهم وايضا
 ذلك ان من لا يعرف السماء من الارض زال تمييزه بالكيفية ومن لا يعرف الرجل من المرأة
 يدرك الاشخاص ولكن جهل الاوصاف ومن اخلط كلامه يدرك السماء من الارض
 ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لمحات غيبية تنظره فربما كان عنده شعور
 في اول كلماته ثم زال قبل ان يتمها فالائمة ما بين ناطر لظاهر الشريعة وما بين محترم
 لذلك المسلم فكل وجد ومشهد **ومن ذلك** قوله لا يجزيه وما لك ان حد شارب
 الخمر ثمانية مع قوله الشافعي واحده في احديهما وايتيه ورجحها اخر في انه ارجوه
 في حق الحر واما العبد فعلى النصف من ذلك بالاتفاق كما مر اول الباب فعلى الاول حده
 اربعون وعلى الثاني حده عشرين فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان لغير الغالب عليه كالا لقل عكس حال العبد
 فلذلك كانت صغيرة الحركية دور العبد على قاعدة قوله من غطت مرتبة
 كبرت صغيرته ويحتمل ان يكون احد ثمانين في حق من يسكر ويعرب ويوزي الثاني
 والاربعين في حق من كان بالضد من ذلك **ومن ذلك** قوله الائمة الثلاثة
 لا يحدوا قريش الخمر ولم يوجد منه ربح حد مع قوله الامام ابي حنيفة انه لا يحد فالاول
 فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو قوله
 باقراره واحكامه دأير مع الشرب لأمع الربح عكس الثاني **ومن ذلك** قوله الائمة
 الثلاثة انه لو وجد منه ربح خمر ولم يقر لم يجد مع قوله ما لك انه يجد فالاول محقق
 والثاني مشدد في اقامة الحد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قوله
 مالك واحمد والشافعي في اصح اقواله انه لا يجوز شرب الخمر للضرورة كالعطش

والنداء مع قول لا يحنف انه يجوز للعطش للتداوي ومع قول الشافعي في القول
الثاني انه يجوز شرب القليل للتداوي ومع قوله في القول الثالث يجوز للعطش ما يقع
به الذي فقط لا ولا مشد في عدم جواز شربها للضرورة والثاني مفصل وكذلك الثالث
والرابع فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على حال الاكابر
من اهل الصبر واليقين فيصبر احداهم حتى يضطر فشرب اذا ذاك خوفا ان يموت
كما انه يصح حمل على اهل الضرورة والعطش ووجه قوله لا يحنف ان شرب للعطش
فيه بقا الروح واما النداء في الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفا امي فيما حرم
عليها ونقية الوجوه ظاهرة والله تعالى اعلم **باب**
التعزير اتفق ائمة على ان التعزير مشروع في كل معصية احد فيها ولا كفارة
والتفاوت اهل التعزير فيما يستحق التعزير بمثل هو حق واجب لله تعالى ام غير واجب
فقال الشافعي بعدم وجوبه وقال ابو حنيفة وما لك ان غلب على ظنه انه لا يصلح الا للضرورة
وجوب وان غلب على ظنه اصلاحه لغيره لم يجب وقال احمد ان استحق بفعله التعزير وجب
فالاول محقق والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
تقديم حضرة الله تعالى له يعصى العبد به فيها وهو ينظر اليه بحانه وتعالى فكان الضرب
المولم له واجبا ليشبه لفتح فعله في المستقبل ويصير بتكرار الام الذي حصل له في الماضي
فيستغفر به وربما كان الدنيا الثاني معلقا تركه على سواه الله عز وجل فيجوز له عند
بالسؤال والا فالامر بالمعروف والنهي عن المنكر واما وجه الثاني القابل لعدم الوجوب
فهو خاص برعاة الناس الذين لا يقع فون قدرة عظيمة حضرة الله ولا يؤثر فيهم الضرب
كل ذلك التأثير فلا يجعل له كبير زجر ولا رد عن المعاصي المستقبل ان كانت
معلقة على حصول الام الواقع لذلك العبد **ومن ذلك** قول ائمة الثلاثة
ان الامام لو عزر رجلا فمات فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه لضمان فالاول
محقق على الامام والثاني مشد عليه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
الاول ان منصب الامام يجعل عنه ذلك يعزر احد الغير المصالح بخلاف غير الامام
قد يعزر غيره وعنده شايبة تسبق منه لعداوة سابقة مثالا وما بلغنا ان احدا
من السلاطين قتل بقتله احد في تعزير ابدا ولا عزم دية **وجه** الثاني ان
الشروع لا يحتاج فيه لاحد فالامام الاعظم كاحدا للناس في احكام الشريعة **ومن**
ذلك قول مالك واهل البيت ان الضرب ولد ناديا او المعلم اذا ضرب البصبي
ناديا فمات فلا ضمان عليه مع قول لا يحنف والشافعي انه يجب لضمان فالاول
فيه تخفيف والثاني مشد به فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين بغير
من توجيه المسئلة قبله ان الاب كالا امام الاعظم في لونه لا يضرب الا للاصلاح
وكذلك المعلم في الغالب ولذلك ضمنهما ابو حنيفة والشافعي احتياطاً لاولاد

الناس وليتخلف الوالد في ضربه ولده فانه ربما اقامت نفسه من ولده فضربه المصلحة
كلاجهني فافهم **ومن ذلك** قول ائمة الثلاثة انه لا يجوز ان يبلغ بالتعزير اعلى
احد ووجه قول مالك ان ذلك راجع الى رأي الامام فان رأي ان يزيد عليه فعل فالاول
محقق والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامام
وناسيه انما يحكم على وفق الشريعة وليس له ان يزيد على ما قدرته ذرة ووجه
الثاني ان الشارع امر الامام بالاعطاف على امته من بعد واما ائمة بالسمع والطاعة
له في كل الامعصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض الغناه والفسقة كعدو المقدر
ربما يرد عنه فجاز للامام الزيادة باجتهاد مصلحة لذلك المعز راسم مفعول
ومن ذلك قول لا يحنف والشافعي ان التعزير لا يختلف باختلاف اسمائه
كان يراد في التعزير حتى يبلغ ادني احد وود ولو في الجملة وادناها عند لا يحنف
اربعون في النحر وعند الشافعي واحد وعشرون فيكون اثر التعزير عند لا يحنف
تسعة وثلاثين وعند الشافعي واحد وتسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب
في التعزير اى عدد ادى اليه اجتهاده وقال احمد هو يختلف باختلاف اسبابه
فان كان بالوطي في الفرج يشبهه كوطي الشريك او بالوطي فيما دون الفرج فانه
يزاد عنه على ادني احد وود ولا يبلغ فيه اعلاه فيضرب بمائة الاسوطا وان كان لغير
الفرج كقبلة اجنبية او ستم او سرقة دون نصاب فانه لا يبلغ ادني احد وود فالاول
فيه تخفيف من حيث انه لا يراد في كد عن لعدو المقدر وقول احمد مفصل فيه تخفيف
من وجهه وتشديد من وجهه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول لا يحنف
حنيفة والشافعي انه يضرب قايما مع قول مالك انه يضرب قاعدا ومع قول احمد في
احدي راييه كد يذهب مالك والاخر كد يذهب لا يحنف والشافعي فالاول فيه
تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان ضربه
قايما يبلغ في الزجر ووجه الثاني ان المراد من الضرب الالم وهو حاصل بضربه
قاعدا **ومن ذلك** قول لا يحنف والشافعي انه لا يجرد في حد القذف خاصة
ويجرد فيما عداه ومع قول مالك انه يجرد في الحد وكلاهما ومع قول احمد لا يجرد في الحد
كلها بل يضرب فيما لا يمنح الم الضرب كالقبض والقيصين فالاول فيه تخفيف من
وجه دونه ووجه الثاني مشد في التجرد والثالث محقق **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان وتوجيه القول اظاهر **ومن ذلك** قول لا يحنف واهل البيت ان الضرب
يفرق على جميع البدن الا الوجه والفرج والراس مع قول مالك يضرب الظهر وما قارب
فالاول والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على
جميع البدن اما استثناء الاول والثاني فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
قول لا يحنف ان الضرب في الحد ودفعت فاستد الضرب ضرب التعزير ثم النحر

عنه

ثم القذف مع قول مالك ان الضرب في هذه الحدود سواء مع قول احمد ان ضرب حد الزنا
اشد منه في حد القذف وان ضرب القذف اشد من الضرب في شرب الخمر فالاول فيه
تحقيق من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وفيه تشديد من حيث شدة الضرب
في بعضها وكذلك قول مالك ويصح العكس من حيث ان في التساوي كالحاق الحد في
بما اعلى في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم
باب الصيالة وضمان الولاة واليهما بعد اجدي في
الكتاب شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق واماما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قوله
الايمنة الثلاثة انه يجوز دفع كل صايل من ادبي او يمينه على نفس او طر فواو بضع
او مال فان لم يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قوله في حقيقته ان عليه
الضمان فالاول فيه تخفيف من حيث عدم الضمان والثاني فيه تخفيف تشديد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان وكلام من القولين وجه لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول
الايمنة الثلاثة انه لو عرض عاص يد انسان فانتزعهما من فيه فسقطت اسنانه
فلا ضمان عليه مع قوله مالك في المشهور عنه انه يلزمه الضمان فالاول محقق على
المعصوص والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وكلام من القولين
وجه **ومن ذلك** قوله في حقيقته انه لو اطلع انسان في بيت انسان فرماه فققا
عينه لزمه الضمان مع قول الشافعي واحدا انه لا ضمان وقوله مالك في روايته
كالذهبية فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث محتمل لكلاهما **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على اطلاع اهل الدين والورع ممن لا يتولد من اطلاع
كثير فتنة لقلته وقوع مثله في النظر الى ما حرم الله تعالى وحمل الثاني على من كان
بالضد من ذلك فلا ضمان في فقه عينية زجر الله عن مثل ذلك **ومن ذلك** قول
مالك واحمد ان الامام لو ضرب في حد فمات المجرم او افضى الى هلاكه فلا ضمان
عليه الامام مع قول الشافعي من جملة تفصيل له انه ان مات في حد الشرب وكان
جلده باطراف النعال والنياب لم يضمن الامام قوله واحدا وان كان ضربه بالسوط
فلا ضمان في ذلك وجهان اصحهما الا ضمان عليه وحكي به المنذر عن الشافعي
ان الامام ان ضرب بالنعال واطراف النياب ضربه بالاجاج والاربعة فمات فيه
فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وان ضربه اربعين سوطا فمات فدينه
على عاقلة الامام دون بيت المال فالاول محقق على الامام والثاني مفصل على
اختلاف النقل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان ذلك الضرب
م شروع فاقامته غير مضمونة لبينة احدى وفاته باذن من الشارع **وجه**
الثاني من سفي التفصيل في حد الشرب كونه بما لا يقتل غالبا ووجه ما قاله اصحاب
الشافعي من عدم الضمان وان كان ضربه بالسوط كونه ذلك ما ذونا فيه من الشارع

وكذلك

وكذلك القول في اول سفي التفصيل الذي حكاه بن المنذر ووجه الوجه الثاني من وجهي
اصحاب الشافعي كون الاربعة سوطا انما تقتل غالبا وانما كان على عاقلة الامام الدين
دون القضا لان اصل الضرب ما ذون فيه ولا منصفه يحل عن مثل ذلك
فانما الواجبنا القود على الامام لغلينا الموضوع في تحجير في اعله مع ما في ذلك من
انتهاك حرمة في عيون العامة فتضعف شوكتهم ولهم سيلنا ان اما ما قتل
في قامة احدى على مستحقه **ابدا ومن ذلك** قوله الايمنة الثلاثة انه لا ضمان
عليه رباب اليها يمين فيما انلفته بها اذ الم يكن معها صاحبها واماما انلفته ليدا
فضما انه عليه مع قوله في حقيقته انه لا يضمن الا ان يكون معها صاحبها رابا او قايدا
او سايقا او يكون قد ارسلها سوا كان ليدا او نهارا فالاول فيه تخفيف بالشرط
الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الاول في كلام الايمنة الثلاثة جريان القاعدة
في ارسال اليها يمينها ومنه يعلم توجيه الضمان فيما انلفته ليدا ووجه الشق
الاول من كلام في حقيقته كونه معها رابا او قايدا او سايقا ووجه الثاني منه
تقديمه بالارسال ولذلك عمده الحكم في عدم تخصيصه ذلك في ليل او نهار **ومن**
ذلك قوله في حقيقته انه لو انلفته الدابة شيئا وصاحبها عليها ضمن صاحبها
ما انلفته يديها او نهارا واماما انلفته برجلها فان كان بوطيها ضمن الراكب
وان رحت برجلها فان كان بوطيها في موضع ما ذون فيه شرعا كالمشي في الطريق
والوقوف في ملك الراكب او في الفلاة او في سوق لدواب لم يضمن وان كان
بموضع ليس بما ذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق والدخول في وكر انسان
بغير اذنه ضمن مع قوله مالك ان يديها ورجلها ونهارا سوا فلا ضمان في شيء من
ذلك اذ الم يكن من جهة راكلها او قايدها او سايقها سبب من عجز او ضرب ومع
قول الشافعي انه يضمن ما جنت بغيرها او يديها او رجلها او ذنبها سوا كان
من قايدها او سايقها سبب او لم يكن ومع قول احمد ما انلفته برجلها وصاحبها
عليها فلا ضمان فيه وما جنت بغيرها او يديها ففيها الضمان فالاول الذي
هو كلام في حقيقته مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام
الشافعي مشدد وكلام احمد مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال
الاربعة ظاهرة لا تخفى على الفطن والله تعالى اعلم

كتاب السير

انفق لا يمتثل ان اجها د فرض فاذا قام به من فيه كفاية من المسلمين استقطا حرج
عن الباقيين وعن سعيد بن المسيب انه فرض عين وكذلك تقفوا على حده
يجب على اهل كل الثغور ان يقتلوا من بين ايديهم من الكفار وان عجزوا ساعد

من يلزمه الاقرب فالاقرب وانفقوا على ان من نفعه عليه الجهاد ولا يخرج الا باذن ابويه
ان كانا مسلمين وان من عليه دين لا يخرج الا باذن غريمه وان اذا التقتا الرخفان
وحب علي المسلمين احاضروا الشبان وحرر عليهم الفرار الا ان يكونوا متخرفين هـ
لقتال او متخيزين الى فئة او يكون الواحد مع ثلاثة او المائة مع ثلثمائة فيباح
الفرار ولهم الشبان مع ذلك لا سيما مع غلبة ظنهم بالظهور عليهم وانه يجب
الحجزة من دار الكفر على من قدر عليها وعلى ان نسا الكفار اذا لم يقاكن ضللا
يقطن الا ان كن ذوات راي وعلى ان الاعوي والشيخ الفاني واهل الصوامع اذا كان
لهم راي **وجه** يقتلون وعلى ان المشركين اذا اتروا المسلمين ليقبلي المكون
بالمسلمين عن الرمي ويقصدوا المسلمين وعلى انه لو قتل احد المسلمين وهو في
الاسر لم يجب علي القاتل شي الا التعذر فقط خلافا للاوزاعي في قوله يجب عليه
الدية **هـ** اما وجدته من مسايل الاتفاق **واما** ما اختلفوا فيه
من ذلك قوله لا يمتنع الاثلاث انه يجب اي بشرط في وجوب الجهاد وجود
الزاد والراحلة كالحج مع قوله ما لك انانه لا يجب وموضع الخلاف اذا نفع الجهاد على
اهل بلد وسينهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر فالاول محقق في وجوب الجهاد
المذكور والثاني مشدد فيه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان من
لم يجد الزاد والراحلة فقتاله للعدو وخارج الفوات قلبه الى ما ياكل ويشرب ويركب
فاذا وجد الزاد والراحلة قوي عزمه ولم يصبر عنده التفات لغير القتال **وجه**
الثاني عدم وجود نص صريح بان شرط ذلك في السفر للجهاد ولو طويلا كشهر
واكثر ولو انه كان شرط الوصول اليه ولو في حديث واحد فان الشريعة لم تترك
محفوظة بوجود العلم في كل عصر ويصح حمل كلام الائمة الثلاثة على حال الكابر
الدولة من ذوي المروءات الذي يغلب عليهم احيا من سوال الناس للزاد والراحلة
في الطريق وحمل كلام مالك على حال من كان بالصد من ذلك كما قال فيمن حج معتمرا
على السوال ويظن ان الركبة لا يجيبون سواله فانه يجب عليه الحج عندنا **ومن**
ذلك قوله في حنيقة وما لك ان المسلمين اذا اخذوا اموال اهل الحرب ولهم
يكنهم اخراجها وايضا لما الى دار الاسلام جاز لهم ان لا يفيد بحوزة الحيوات
ويكسرون السلاح ويحرقون المتاع مع قول الشافعي واحمد انه لا يجوز للمالكه
وذلك بعد الفسمة فالاول محقق على المسلمين والثاني مشدد في بعض ذلك عليهم
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول مراعاة المصلحة العامة
للمسلمين فربما تغلب علينا الكفار واخذوا تلك الاموال التي غنمناها منهم
فتقوا واجاعوا قتلنا وانما المبراع اهل هذا القول ما جح اليه اهل القول
الثاني تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة **وجه** الثاني

ضعف ملك المنلفين لتعلق حقوق جميع المجاهدين بذلك وعدم خوف نقاذ تلك
الاموال من ايدي المسلمين فكان بقاؤها من غير ان لا نفع للمسلمين في هذه الحالة
ومن ذلك قوله في حنيقة وما لك واحمد والشافعي في احد قوليه ان شيوخ الكفار
وعبياتهم اذا لم يكن لهم راي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول الشافعي في الاظهر انه يجوز
قتلهم فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول
ان مشد وعقبة القتل بالاصالة وانما هي في حق من فيه نكابة للمسلمين وهو لا
لانكابة فيهم لتعاليها **وجه** الثاني قد يري قتلهم لمصلحة **وقد** قلنا ان
السيد داود عليه الصلاة والسلام لما بنى بيت المقدس صار كل شي بناء يصح
مهندما فشك في ذلك الى ربه عز وجل فاجاب الله تعالى لبيد ان بيتي لا يقوم على
يد من سفك الدما فقال داود يارب اليس ذلك في سبيلك فقال الله تعالى بلي
ولكن اليسو اعبادي ويوبد ذلك ايضا قوله تعالى وان جنحو السليم فاخرج
لها فانه في ذلك ترجيح للمصلحة على القتل **ومن ذلك** قوله في حنيقة وما لك
انه لا دية على من قتل من لم تبلغ الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي رضي الله
عنه من خلاف على غير الراجح فالاول محقق والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **ومن ذلك** قوله ما لك ان من قربت دارهم منافقتهم الدعوة فلا
تحتاج الي دعوتهم قبل القتال بل تقاثلهم ابتداء او اما من بعدت دورهم فالدعوة
اقطع للشك وقال ابو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن ان يدعوههم الامام الى الاسلام
واما من وزد اجزية قبل القتال وان لم تبلغهم فلا ينبغي للامام ان يبداهم وقال
الشافعي لم اعلم احدا من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا ان يكون قوم من
المشركين خلفه لترك الجور لم تبلغهم الدعوة فلا يقاثلون حتي يدعوا الى اليمان
فان قتل احد منهم قبل ذلك فعلى عاقلة تلك الدية وقال ابو حنيفة لا شيء عليه والظاهر
من مذهب مالك ان الحكم كذلك فالاول والثاني من اصل المسئلة مفصل والثالث
مشدد من حيث ان جميع المشركين ان بلغتهم الدعوة محقق من حيث انهم لا يقاثلون
الابعد الدعوة الى اليمان كما ان الاول مشدد بما تفرع من المسئلة من حيث وجوب
الدية على عاقلة القاتل والثالث والرابع محقق من حيث عدم وجوب **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع
من الشارع ومن اموال العزوات من الصحابة ومن بعدهم **ومن ذلك** قوله
في حنيقة والشافعي ان امان الكفار لا يصح الا من مسلموا بالغ عاقل مختار فلا يصح امان
الصبي والمجنون عندهما مع قوله مالك واحمد يصح امان الصبي المراهق فالاول
مشدد في صحة امان الكفار والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول ان امان الكفار امر خطري يني عليه مصالح ومفاسد فيحتاج الى

مر

هر

ث
دخول

غزارة عقل ونظر في العواقب والصبي والمجنون ليسا من اهل هذا المقام **ووجه**
الثاني ان الصبي المراهق قد اشرق على البلوغ وما قارب الشيء على حكمه في كثير
من الاحكام واما ان الكفار منها من حصل بعد امانه فتنة فولي الامر يتدارك
الامر ويشدد علي الكفار حتى يذلو او يخرجهم من بلاد الاسلام فكان امان الصبي
المذكور بمثابة الاذن في دخول بلاد الاسلام في اقامة بها حتى يفسد وانها
ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يصح امان العبد المسلم لكافر ولا اهل مدينة
ومعني امانه بشيئ له عند الامامة المذكورين مع قول غيرهم انه لا يصح امانه فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان امان العبد
في التقصير كما انه الصبي وقد قد منا فيه ووجه الثاني انه يحتاج الى كمال العبد
ناقص العقل والراي عادة ويصح حمل الاول على عيب ظهر للناس عقله وحسن رايه
والثاني على من كان بالعكس **ومن ذلك** قول اي حنيفة ومالك انه لو اصاب احد
من المشاهدين مساما في حال تنرس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة مع قول
الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه يلزمه الكفارة بالادية والثاني من قول
الشافعي واحمد يلزمه الدية والكفارة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال راجعة الى اجتهاد الامامة
ومن ذلك قول الامامة الاربع ان المسلم اذا اطلب لمبارزة جاز له ذلك ببلاد
كراهة مع قوله اي مرتبة من الشافعية ان ذلك يكره فالاول مخفف والثاني مشدد
ولذلك قول الامامة الثلاثة ان المستحب لا يبارز احدا الا باذن الامير لكن لو بارز بغير
اذنه جاز مع قول اي حنيفة ان المبارزة حرام الا ان يكون المبارزة في منعة من
المسلمين فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى المسيلتين الى مرتبة
الميزان ووجه ما ظاهر راجع الى حكم ذوي الراي من المسلمين **ومن ذلك** قوله
اي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبد الاوثان لكن
من العجم منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه
ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم احترام من لا كتاب له ولا شبهة كتاب من العجم ووجه الثاني
شرف عنصر العرب فلا يجزي عليهم صفار غيرهم **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة
انه لو اسلم كافر قبل اسر له عصم نفسه وماله وان كان في دار الحرب مع قوله
اي حنيفة ان ما كان في دار الحرب من العفار يقسم واملا غيره فان كان في يد
او يد مسلم او ذي لم يعنم وان كان في يد جري عثم فالاول مخفف على الكافر بالقيمة
المذكورة والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ودليل قوله صلى الله
عليه وسلم امرنا ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا

مبي

مبي دماهم واما لهم الحق الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الاول من ه
التفصيل في قول اي حنيفة تغليب احكام دار الحرب في العفار ولما في ذلك من الاعانة
لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام اي حنيفة واضح **ومن ذلك**
قول الامامة الثلاثة انه لو دخل جريون دار الاسلام لم يجز سبيهم مع قوله اي حنيفة
يجوز ذلك فالاول مخفف على الجريين والثاني مشدد عليهم **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان ووجه القولين راجع الى راي امير السرية واهل الراي من العسكر والله
تعالى اعلم **باب قسم الفئ والغنيمة**
اتفق الامامة على ان ما حصل في ايدي المسلمين من مال الكفار بايجاب الجبل والركاب
فهو غنيمة غنيمة وعروضه الى السلب كسبيات تفصيله واتفقوا على ان اربعة
اخماس الغنيمة الباقية تقسم على من شهد الواقعة بنية القتال وهو من اهل القتال
كل رجل منهما واحد واتفقوا على انهم اذا قسموا الغنيمة وحازوها انما فضل لهم
مدد لم يكن لذلك المدد معهم حصنة واتفقوا على ان الامام لو قسم الغنائم في دار
الحرب نفذت القسمة وكذلك اتفقوا على ان للامام ان يفضل بين الغانمين على
بعض وكذلك اتفقوا على ان الامام مخير في الاساري بين القتل والاسترقاق واتفقوا
على انه لا يجوز لاحد من الغانمين ان يطلب جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا
على ان الغالب من الغنيمة قبل جيازها اذا كان له فيها حق لا يقطع **هذا**
ما وجدته في الكتاب من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك**
قوله الشافعي واحمد انه اذا كان في مال الكفار المغنوم منهم سلب استحققه القاتل
من اصل الغنيمة سوا شرط ذلك الامام لم يشروطه قالوا نعم يستحقها اذا
عزرت بنفسه في قتل مشرك وازال امتناعه مع قول اي حنيفة ومالك ان القاتل
لا يستحق السلب الا ان شرطه له الامام ثم بعد السلب يفر الخمس من الغنيمة
فالاول مخفف على المقاتلة بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول تشجيع المسلمين على القتال لما فيهم من الجرا الذي يقا تل
اهل الدنيا واذا لم يعط ذلك التشجيع ضعف عزيمته في القتال ووجه الثاني مراعاة
الادب مع امير الجيوش فان سمح له بالسلب اخذ والا تركه لان له النظر العام على العسكر
وقد يجتاجون الى ذلك السلب او الى بيعه وقسمه بينهم فيكون منع القاتل منه فيه
عدله بين المقاتلين لا سيما ان كان ذلك القاتل ممن لا يلتفت نفسه الى السلب
لقلته قصد به الجهاد اعلال كلمة الله عز وجل دون الغنيمة **ومن ذلك** قول اي حنيفة
ان الخمس تقسم على ثلاثة اسهم سهم للبياتي وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل
فدخل فقر ذوي القرى فيهم دون اغنيائهم واما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس
الله وخمس رسوله وهو خمس واحد وقد سقط موت النبي صلى الله عليه وسلم لم يسطر

الصفي واماسهم ذوي القرية فكانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالتعيين
وبعد فلاسم لهم وانما يستحقونه بالفقر خاصة يستنون فيه ذكورهم وانما
مع قول مالك ان هذا الخمس يستحق بالتعيين لشخص دون شخص ولكن النظر فيه
للإمام يصرفه فيما يرى وعلي ان من يرى من المسلمين ويعطي الإمام القرابة من الخمس
والفني واخراج الجزية ومع قول الشافعي واحمد ان الخمس يقسم على خمسة اسهم سهم
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط حكمه بموته وسهم لبني هاشم وبني المطلب
دون عبد شمس وبني نوفل وانما كان مختصا لبني هاشم وبني المطلب لانما مختصان
ذوي القرية حقيقة وقد منعوا من اخذ الصدقات فجعل هذا المهر غنيهم وفقيرهم
فيه سواء الا ان للذكر مثل حظ الأنثيين فلا يستحق اولاد البنات منهم وسهم لليتامى
وسهم للمساكين وسهم لبنا السيل وهو الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالأم
فالاول فيه تشديد من حيث حرمان اولاد البنات ومن حيث ان للذكر مثل حظ الأنثيين
وفيه تخفيف من حيث كيفية القسمة والثاني فيه تخفيف من حيث رد الامر الى الإمام
والثالث فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه اخر كما ترى فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرفه في
المصالح من اعداد السلاح والتزاع وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون
حكمه حكم باقي مع قول احمد في احدي روايته انه يصرف في اهل الديوان وهم الذين
نصبوا انفسهم للقتال وانفردوا بالثغور لصد هاتفسهم على قدر كفايتهم
والرواية الاخرى واختارها اخر في كذهب الشافعي فالاول والثالث موسع والثاني
مضيق **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجد الاقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول الشافعي
واحمد ان الفارس يعطي ثلاثة اسهم سهم له وسهم له للفارس مع قول أبي حنيفة
ان للفارس سهمين فقط سهم له وسهم للفارس قاله القاضي عبد الوهاب ولم يقل احد
بقول أبي حنيفة فيما علمت وحكي عنه انه قال اني اكره ان افضل بميتة علي مسلم قال
القاضي ومن قال ان للفارس سهمين عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب ولا يخالفهما
في الصحابة والتابعين وعمر بن عبد العزيز واخسن وابن سيرين ومن الفقهاء
اهل المدينة والاوزاعي واهل الشام والليث بن سعد واهل مصر وسفيان الثوري
والشافعي ومن اهل العراق احمد بن حنبل وابو ثور وابو يوسف ومحمد بن الحسن
وبالجملة فلا يخالف في هذه المسئلة غير أبي حنيفة رضي الله عنه فان حملنا ذلك
القول منه على انه قاله بدليل ظفريه او باجتهاد فهو تخفيف على غيره من الغامنين
بتوفر سهم من الثلاثة والله تعالى اعلم **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه اذا
كان مع الفارس فارسان لم يسهم الا لواحد مع قول احمد يسهم للفارسين ولا يرد على
ذلك واقفه ابو يوسف وهي رواية عن مالك فالاول تخفيف والثاني تشديد

علي

علي الغامنين باخذ سهم للفارس الثاني فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول
الامية الثلاثة انه لا يسهم للمبعر مع قول احمد انه يسهم له سهم واحد فالاول تخفيف
علي الغامنين والثاني فيه تشديد عليهم **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول الامية الثلاثة انه لو دخل دار الحرب بفارس فمات الفارس قبل القتال
لم يسهم لفارسه بخلاف ما اذا مات في القتال او بعد فانه يسهم له عندهم مع قول
أبي حنيفة انه اذا دخل دار الحرب فارسان ثم مات فارسه قبل القتال اسهم للفارس
فالاول تشدد علي الفارس والثاني تخفيف عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن**
ذلك قول جمهور العلماء انهم يسهم للفارس عربيا كان او غير مع قول احمد انه يسهم
للفحل سمان وللبرذون سهم واحد ومع قول الاوزاعي ومكحول لا يسهم للفارس
العربي فقط فالاول تخفيف علي الفارس تشدد علي الغامنين باخذ السهم لغير العربي
والثاني مفصل والثالث تشدد علي الفارس **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجد
الاول اطلاق الفارس في الاحاديث ووجه الثاني ان الفحل اقوي من البرذون
غالباً ووجه الثالث ان الخيل العرب هي الاكثر عند العرب فكان الحكم دايماً
معها **ومن ذلك** قول مالك والشافعي واحمد في اصح الروايتين ان الكفار
لا يملكون ما يصيبون من اموال المسلمين قال ابن هبيرة والاحاديث الصحيحة تدل
علي ذلك لان بن عمر ذهب له فارس فاخذها العدو وقطر عليهم المسلمون فرد عليه
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وابو عبد الله بالروم فطر عليهم المسلمون
فرد عليه وقال ابو حنيفة يملكونه وهي الرواية الاخرى احمد فالاول تخفيف علي
المسلمين تشدد علي الكفار والثاني بالعكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجد
الاول في عدم ملكهم اموال المسلمين اعلا كلمة الدين ووجه الثاني انه قد يتغير
انقاذ ذلك من الكفار لمصلحة تقود علي المسلمين اعظم من انقاذها منهم
فيكون ترك ذلك في ايدي الكفار اولى وان لم يملكوه شرعاً **ومن ذلك** قول
الامية الثلاثة انه يرضخ لمن حضر الغنيمة من مملوك وصبي وامرأة وذمي والر
شي يجتهد الإمام في قدره ولا يملكه لهم سهم مع قول مالك ان الصبي المراهق
اذا طاق القتال واجازه الإمام كل له السهم ولو لم يبلغ فالاول تخفيف ودليله
الاتباع والثاني تشدد علي الغامنين ودليل اجتهاد لعدم اطلاق القاييل به علي
دليل في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
انه يجوز قسمة الغنائم في دار الحرب مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز مع قول
اصحابه ان الإمام ان لم يجد حوله قسماً فاعلمها لكن لو قسمها الإمام في
دار الحرب تقدره القسمة بالاتفاق كما مر اول الباب فالاول فيه تخفيف والثاني
تشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وذلك كله راجع الى رأي الإمام

عن مر

صفح

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحاديث روايته أنه أباس باستغناء
الطعام والعلف والحيوان الذي يكون بدار الحرب ولو غير ذن الإمام فإن
فضل عنه وأخرج منه شيئا إلى دار الإسلام كان غنمة قل أو كثر مع قول الشافعي
أنه إن كان كثير الغنمة رد وإن كان تعدا فاصح القولين أنه لا رد ومع ما حكى
عن مالك من قوله إنما أخرج إلى دار الإسلام فهو غنمة فالأول مخفف على الثاني
والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة إنما أخرج يكون غنمة ولو
قل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول أبي حنيفة أنه يجوز للأمام
أن يقول من أخذ شيئا فهو له وأنه يشترط إلا أن لا يفعل مع قوله مالك
أن يذكر له ذلك ليلا يثوبه قصدا للمجاهدين في جهاد همرارة الدنيا ويكون
من الخمس لمن أصل الغنمة وكذلك النقل كله عند من الخمس ومع قول
الشافعي أنه ليس بشرط لازم في أظهر القولين ومع قوله أحمد أنه شرط صحيح فالأول
مخفف على الغائبين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف لعدم لزوم
الشرط والرابع فيه تخفيف على الغائبين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
هذه الأقوال لا يخفى على الفطن **ومن ذلك** قول مالك أنه لو أسرا سيرا فاحلفه
المشرك أن لا يخرج من ديارهم ولا يهرب علي أن يتركوه يذهب ويحيى لزمه
أن يبي بذلك ولا يهرب منهم مع قوله لشافعي أنه لا يسعه أن يوفي وعليه أن يخرج
ومعينة يمين مكره فالأول شديد خاص بالأكاب من أهل الوعد الصادق
والثاني مخفف على الأسير خاص بمن لا يطبق الصبر على خدمة الكفار ممن لا قدر
له في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسرار أفعال الحكمة المحيية فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الإمام أبي حنيفة أن الإمام مخير في الأراضى
التي فتحت عنوة وعتمت في العراق ومصر بين أن يقسمها وبين أن يقر أهلها
عليها ويضرب عليهم خراجا وبين أن يضربهم عنها ويأتي بقوم آخرين ويضرب
عليهم الخراج وليس للأمام أن يوقعها على المسلمين أجمعين ولا غنائمها مع قول
مالك في أحاديث روايته أنه ليس للأمام أن يقسمها بل يصير بنفس الظهور
عليها وبقا على المسلمين ومع قوله في الرواية الأخرى أن الإمام مخير بين قسمتها
ووقفها لمصالح المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغائبين
كسائر الأموال إلا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين وليستطوا حقوقهم
منها فيقفها ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الإمام يفعل ما يراه الأصح
من قسمتها ووقفها فالأول مخفف على الإمام في فعله للمصالح العامة مشدود
عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الغائبين والثاني مشدود عليه
في عدم جواز قسمتها ومصيرها ووقفها على المسلمين بغير إذنه والثالث فيه

تخفيف

تخفيف على الإمام في تخييره بين القسم والوقف وهي الرواية الثانية لما لك والرابع مشدود
على الإمام في وجوب قسمتها بين جماعة الغائبين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد
على الإمام في وجوب فعل الأصح للمسلمين **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه هذه
الأقوال كلها ظاهر **ومن ذلك** قول أبي حنيفة في إخراج المضروب على ما فتح من الأراضى
عنوة أن كل جريب من الحنطة فقير أو درهمين وفي جريب الشعير فقير أو درهمين
قوله الشافعي أن في جريب الحنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمين ومع قوله أحمد
في أظهر رواياته أن الحنطة والشعير سوا في كل جريب واحد فقير أو درهمين والفقير
المذكور ثمانية أطلال وأما جريب الحب فقال أبو حنيفة وأحمد فيه عشرة وقال
الشافعي جريب الحب كجريب الخنط وأما جريب الزيتون فقال الشافعي وأحمد أن
فيه اثني عشر درهما ولم يوجد في حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في
ذلك كله تقرير بل المرجع فيه إلى ما تخمله الأرض من ذلك باختلافها فيجوز للأمام
في تقدير ذلك مستعينا عليه بأهل الخبرة قال ابن هبيرة واختلاف الأئمة إنما هو
راجع إلى اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأضمر كلهم عولوا على
ما وضعه الروايات المختلفة عن عمر كلها صحيحة وإنما اختلفت باختلاف النوحى
انتهى **فرجع** الأمر إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد كما ترى **ومن ذلك** قول
الشافعي أنه لا يجوز للأمام أن يزيد في إخراج علي ما وضعه الإمام عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ولا يجوز له أن ينقص مع قول أحمد في أحاديث روايته أنه يجوز له أن
مع الاحتمال لا النقصان ومع قوله في الرواية الثالثة أنه لا يجوز له الزيادة ولا
النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس لأبي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن
حكى عنه القدوري بعد ذكر الأشياء المعينة عليها إخراج لا بوضع عمر رضي الله عنه
أنما سوي ذلك من أصناف الأشياء بوضع عليها إخراج بحسب الطاقة قال لم تطلق
الأرض ما بوضع عليها نقصها الإمام وقال أبو حنيفة لا يجوز للأمام الزيادة ولا
النقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال وأما مالك
رحمه الله فهو على أصله في اجتهاد الأئمة على ما تخمله الأرض مستعينا بأهل الخبرة
فكان ابن هبيرة يقول لا يجوز أن يضرب على الأرض ما يكون فيه هضم لبيت المال
رعاية لأحد الناس ولا ما يكون فيه أضراب باب الأرض تخيلا لها من ذلك
ما لا تطيق فمدار الباب على أن تحمل الأرض من ذلك ما تطيق ورأيي إنما قاله أبو
يوسف في كتاب الجرح الذي صنقه الرشيد هو الحجة قال إري أن يكون لبيت
المال من الحب الخمس ومن التمر الثلث انتهى فالأول فيه تخفيف على الإمام أنه
أن يزيد على ما وضعه عمر بن الخطاب وتشديد عليه من حيث أنه ليس له النقصان
والثاني مفصل وهي الرواية الأولى عن أحمد والرواية الثانية لأحمد هي غير قوله

زيادة

الشافعي وغيره ما حكى عن أبي حنيفة وغيره ما روي عن محمد بن الحسن وأما قول أبي يوسف
 فوجه سد الباب في الزيادة والنقصان علي ما وضعه عمر رضي الله عنه وأما
 الحديث أنه ينطق على لسان عمر ولتقدير الصحابة له على ذلك بلا انكار فهو آخر
 نظر من جميع الأئمة بعد وجه الأقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان
 عن ما وضعه عمر أن الأئمة بعد عمر إنما على الأئمة فربما تغيرت الأحوال التي كانت
 أيام عمر بزيادة أنبات الأرض وقوتها ونقصه وضعفه فله الزيادة إذا قوت
 الأرض وأخرج كل فدان عشرة أرايب من القمح مثلاً والنقص إذا ضعفت وأخرج
 كل فدان ثلاثة أرايب فرضي الله عن الأئمة أجمعين **ومن ذلك قول الشافعي**
 لو صالح الإمام قومًا من الكفار على أن أرضهم لهم وجعل عليها شيئاً فهو كالجزية
 أن أسلموا سقط عنهم وكذا أن أسلموا منهم مسلم مع قوله في حقيقته أنه لا يسقط
 عنهم خراج أرضهم بأسلامهم ولا بشر أسلمهم فالأول مخفف على الكفار بأسقاط
 الخراج عنهم إذا أسلموا والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ولحكم من القولين وجه **فأما** قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
 في أظهر روايتيه أن مكة فتحت عنوة وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى
 أنها فتحت صلحاً وعبارة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلحاً فدورها أرضها المجاه
 ملكاً تنبع انتهى فمن قال عنوة فهو مشدد على أهل مكة ومن قال صلحاً فهو مخفف
 والله تعالى أعلم **ومن ذلك** قوله مالك وأحمد أنه لا يستعان بالمشركين على
 قتال أهل الحرب ولا يعاونون علي عدوهم على الإطلاق قال مالك إلا أن يكونوا
 خدماً للمسلمين فيجوز مع قوله في حقيقته أنهم يستعان بهم ويعاونون علي
 الإطلاق متى كان حكم الإسلام هو الغالب بجاري عليهم فإن كان حكم الشرك هو
 الغالب كرهه ومع قول الشافعي أن ذلك جائز بشرطين أحدهما أن يكون بالمسلمين
 قلقة ويكون بالمشركين كثرة والثاني أن تعلم من المشركين حسن رأي في الإسلام
 وميل إليه قال ومتى استعان الإمام بهم رخص له ولم يسمهم فالأول فيه تشديد
 علي المسلمين لو أنهم طلبوا الاستعانة بالمشركين أن لم يقع ما شرط مالك من
 الاستئذان والثاني مخفف عليهم في ذلك بالشرط الذي ذكره وكذلك الحكم في القول
 الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونوجيه الأقوال ظاهر وكذا ذلك راجع
 إلى رأي الإمام وأما **ومن ذلك** قوله مالك والشافعي وأحمد أن الحدود
 تقام في دار الحرب علي من تخب عليه في دار الإسلام فكأن فعل تركه المسلم في دار
 الإسلام إذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل
 أو من حقوق الأديين فاذا ارتكب أو سرق أو شرب خمرًا أو قذف حد مع قول الإمام
 أبي حنيفة أنه لا يقام عليه حد من زنا أو سرقة أو شرب خمر أو قذف إلا أن يكون

بدر الحرب ما لم يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لكن لا يستوفى في دار الحرب
 حتى يرجع إلى دار الإسلام وقال أبو حنيفة أن كان في دار الحرب أمام مع جيش المسلمين
 أقام عليهم الحدود في العسكر قبل الرجوع وإن كان أمير سرية لم يقم الحدود في دار
 الحرب ثم إن دخل دار الإسلام من فعل ما يوجب الحد سقطت الحدود عنه كلها إلا
 القتل فإنه يضمن بالدية في مال عمداً كان أو خطأ فالأول مشدد وعلي المسلمين منقصة
 للشرعية المطهرة وتقديرها كتحقيق الخوف المتوقع من تغير قلوب العسكر الموجب
 لضعف العزم عن القتال والثاني مخفف على عسكر الإسلام بعد إقامة الحدود في
 دار الحرب إلا أن يكون الإمام حاضرًا فإن صولته وخوف العسكر منه تمنع من انكسار
 قلوبهم وضعفها عن القتال باقاة الحدود وعلي بعض أخواهم بخلاف ما إذا كان
 العسكر مع أمير كما قاله أبو حنيفة فيحمل كلام مالك والشافعي في قولها أنه يجب
 الحد وعلي من وقع فيما يوجبها لكن لا يقام إلا أن رجعوا إلى دار الإسلام علي خوف
 انكسار قلوب العسكر وضعفها عن القتال وخروجهم عن طاعة الأمير أما إذا كانوا
 يخافون من سطوته فهو ما تخي بالامام الأعظم وجه قول من قال أنه إذا دخل دار
 الإسلام سقطت الحدود وكلها إلا القتل للترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم
 أن أمير العسكر ما ترك إقامة الحدود وعليهم الأئمة فيهم فلا يبايئون بعد ذلك
 عن الخروج معه في الجهاد إذا دعاهم له بخلاف ما إذا أقام الحدود وعليهم فإنه
 ربما تفرقت نفوسهم منه وقالوا أنه يكرهنا فلا نسافر معه وغالبهم لا يتعقل أن
 إقامة الحدود وعليهم مصلحة له أهدأ الحجاجهم عن شهود وجوب تقدير أمر الشارع
 علي خطوط نفوسهم وأيضاً فإن حقوق الله في الحدود السابقة مبينة علي المسا
 لا القتل فإن الغلب فيه حق الأديين فلذلك لم يسقط خوفهم من وقوع فساد
 أعظم من فساد وجوب الدية علي القتال هذا ما ظهر لي من توجيه كلام الأئمة في هذا
 الوقت والله أعلم **ومن ذلك** قوله الأئمة الثلاثة أنه لا يصح الاستئابة في
 الجهاد سواء كان يجعل أو باجرة أو تبرع وسواً فحين علي المستنيب أو لم يتعين مع
 قوله مالك أنه لا يصح الاستئابة بالجعل إذا لم يكن الجهاد متعيناً علي النائب العبد
 والأمة قاله ولا بأس بالجعل في الثغور كما مضى عليه للناس فالأول مشدد وعلي المجاهد
 بوجوب الخروج عليهم بالنفس والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول الخوف من أن يتواكل الناس علي بعضهم بعضاً فلا يخرج أحدهم
 إلى الجهاد فتضعف كلمة الإسلام فإن النفس من شأنها الكسل والحيث عسى
 القتال لما فيه من توقع الموت أو إخراجات الشديدة ووجه الثاني أن النائب
 قائم مقام المستنيب في نصر دين الإسلام فكأن المستنيب يغار علي دين
 الإسلام فكذلك النائب غالباً ويصحب عمل الأول علي ما إذا كان يقوم مقامه

محنة

بن

في نصرته الدين كما استرنا اليه في التوجيه **ومن ذلك** قول ابو حنيفة انه لو وطئ
 احد الغائبين جارية من السبي قبل القسمة فلا حد عليه وانما عليه عقوبة ذلك
 لا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد الى الغنيمة مع قول مالك انه ان يجد ومع
 قول الشافعي واحمد انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد وحرته وعليه قيمتها
 والمهر يرد في الغنيمة وهل تصير ام ولد قال احمد نعم وقال الشافعي في اصح قوليه لا تصير
 فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في عدم ثبوت
 نسب الولد وجعله مملوكا يرد الى الغنيمة والثاني يشدد عليه بالحد والثالث
 فيه تخفيف عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحة حرية الولد وثبوت نسب وتشديد
 من حيث ان عليه قيمتها والمهر **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة
 لا تخفى على الفطن ووجه كونها صارت ام ولد على قول احمد ثبوت نسب ولدها وكونه
 لا حد عليه في وطئها عنده ووجه مخالفا الشافعي له في عدم صيرور رضا ام ولد
 وان كان قابلا لثبوت النسب وانما حد عليه في وطئها الاحتياط لكون نصيب
 الواطئ في ملك تلك الجارية جزوا ضعيفا بالنسبة لجميع الغائبين هذا ما ظهر
 لي من التوجيه في هذا الوقت قول ابو حنيفة ومالك والشافعي في احد الروايتين
 انه اذا كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا لم يرجوا النجاة لا في القامات
 ولا في الاقامة في السفينة فهم بالخيار بين الصبر وبين القايم انفسهم في الماء
 مع قول احمد انهم ان رجوا النجاة في القامات القوا او في المثبات يتنوا وان استوي
 الامر ان فعلوا ما شاؤوا وان ايقنوا بالمهلاك فيها او غلب علي ظنهم فروا يتنا
 اظهرهما مع القامات لانهم لم يرجوا نجاته وبه قال محمد بن الحسن ومالك في رواية
 له في اول فصل وكذلك الثاني واحد شقي التفصيلين مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان فنامله **ومن ذلك** قول مالك ان هديا امرا الجيوش
 تكون غنيمة ففيها الخمس ولا يختصون بها قال وهكذا ان هديا الى امير من امراء
 المسلمين لان ذلك على وجه الخوف فان هدي العدو الى احد من المسلمين ليس بامير
 فلا بأس باخذها وتكون له دون العسكرو رواه محمد بن الحسن عن ابو حنيفة وقال
 ابو يوسف ما هدي ملك الروم الى امير الجيش في دار الحرب فهو له خاص وكذلك
 ما يعطى للرسل ولم يذكر عند ابو حنيفة خلافا وقال الشافعي اذا هدي الى الواطئ
 هدية فان كانت لشيئ ناله منه حقا كان ام باطلا فخر ام على الواطئ اخذها لا حد
 تحرم عليه ان ياخذ على خلاص الحق جعل الا وقد الزمه الله تعالى ذلك واما اخذ
 المجعل على الباطل فهو حرام كالباطل فان هدي اليه من غير هذين المعنيين
 احدي ولايته تفضلا وشكرا فلا يقبلها فان قبلها كانت منه في الصدقات
 لا يسعد عنه غيره الا ان يكافيه على ذلك بقدر ما يسعد وانت من رحل

ومن ذلك

هـ

سلطان له عليه وليس بالبلد الذي به سلطان شكر اعلى احسان كان منه فاجب
 ان يقبلها ويجعلها لاهل الولاية او يدعيها ولا ياخذ على اخير مكافاة فان اخذ
 وتمولها لم تحرم عليه وقال احمد في احدي روايته انه لا يختص بها من اهدت
 اليه بل هي غنيمة فيها الخمس وفي الاخرى يختص بها الامام فقول مالك مشدد
 على الامر او على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه ابو حنيفة ورواه محمد
 بن الحسن عنه وقول ابو يوسف مخفف على الامير وقول الشافعي فيه تشديد
 في احد شقي التفصيل وتخفيف في السق الاخر والرواية الاولى عن احمد موافقة
 لقول مالك ووجه الرواية الاخرى له من كونه الهدية تختص بالامير في ذلك
 هو الغالب على من اهدى شيئا للامير من وقت من الاوقات **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الغالب من الغنيمة قبل
 حيازتها اذا كان له فيها حق لا يحرق رحله ولا يحرم سهمه مع قول احمد انه يحرق
 رحله الذي معه الا المصحف وما فيه روح من الحيوانات وما هو جنة للقتال
 كالسلاح رواية واحدة واما كونه يحرم سهمه ففيه روايتان فالاول فيه تخفيف
 على الغالب والثاني فيه تشديد في ضمنه تشديده فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ويصح حمل الاول على ما اذا لم يحصل بما غلب على المغلول والثاني على ما اذا حصل
 بذلك تجزء على المغلول من غالب العسكر فيكون في التخريق زجروا وتغير عن الغلول
ومن ذلك قول ابو حنيفة واحمد في المنصوص عنه ان مال الفي وهو ما اخذ
 من شرك لاجل كفره بغير مال الجزية الماخوذة على الروس واجرة الارض الماخوذة
 برسم الخراج او ما تركوه قرا وهر ويا وما لمرتدا اقتل في رده وماله كافر مات
 فلا وارث وما يوحده منهم من العشر اذا اختلفوا الى بلاد الاسلام او صلحوا عليه
 يكون للمسلمين كافة فلا يخمس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان
 ذلك كله في متميز مقسوم لصيرور فدا لامام في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته
 منه ومع قول الشافعي ان ذلك يخمس وقد كان ذلك لرؤسائهم صلى الله عليه وسلم
 فيما يصنع به بعد موته قولان احدهما لمصالح المسلمين والثاني للمقاتلة
 واما الذي يخمس منه قولان الجديدانه يخمس جميعه وهي رواية عن احمد والقديم
 لا يخمس الا ما تركوه قرا وهر ويا فالاول فيه تشديد على الامام بعد اخذ شي من
 الاموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف
 عليه باخذ لنفسه شيئا وقول الشافعي وما بعده واضح فرجع الامر الى مرتبة

الميزان والحمد لله رب العالمين **كتاب الجزية**

اتفق الامية على ان الجزية تقرب على اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلي

المجوس فلا يؤخذ من عبدة الاوثان مطلقا وانفقوا على ان الجزية لا تضرب على نساء اهل
الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا عبيدهم ولا على مجنون واعمي وشيخ فان وعلى
اهل الصوامع هكذا قال ابن هبيرة وذكر الرافي والنووي في ذلك خلافا عن الثاني
وعبارة النووي في المنهاج والمذهب وجوبها على من وشيخهم واعمي وراهب اخير
وقال الرافي المنصوص ان الجزية بمثابة كرا الدار فيستوي فيها اربابا لعذرهم
وانفقوا على المرأة من المشركين اذا هاجرت الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط
ان من جامعتهم مسلما ردناه انما لا ترد وعليه انه لا يجوز احداث كنيسة ولا بيعة
في المدن ولا معنار يدار الاسلام **هـ** اما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب
واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة والشافعي في احد قوليه
ان المجوس ليسوا باهل كتاب مع القول الثاني للشافعي انهم اهل كتاب فالاول مشدد
على المجوس لعدم احترامهم وتخريم من اكلهم والثاني تخفف عليهم فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ووجه الاول الاحتياط للمسلمين فلا ياكلونهم ولا ياكلون دينهم
حتى يثبت لهم كتاب ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني انه ليس معناه دليل صحيح يفي
كوتهم من اهل الكتاب او يثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع بشي من احوالهم
واحكامهم **ومن ذلك** قول الشافعي ان من لا كتاب له ولا شهرة كتاب كعبدة الاوثان
من العجم يؤخذ منهم الجزية دون ما اذا كانوا من العرب مع قول مالك انها تؤخذ من
كل كافر عربيا كان او عجميا الا مشركي فريش خاصة ومع قول الشافعي واحمد في اظهر
روايته لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان مطلقا فالاول مفصل فيه تخفيف والثاني
مشدد فيه تخفيف على مشركي فريش والثالث تخفف على جميع عبدة الاوثان
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول الشافعي
واحمد في احدي روايته ان الجزية مقدرة في الاقل والاكثر فعلى الفقير المعتدله
اشع عشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية واربعين
درهما وفي الرواية الاخرى لاحمد انها موكولة الى راي الامام وليست مقدرة وفي رواية
اخرى له ثلاثة ان الاقل منها مقدرة دون الاكثر وعند رواية رابعة انها مقدرة
في حق اهل اليمن خاصة بدينار دون غيرهم اتباعا للحديث ورد فيهم وقال مالك
في المشهور عنه مقدرة على الغني والفقير جميعا اربعة دنانير واربعون درهما
لا فرق بينهما وقال الشافعي هي دينار سوى فيه الغني والفقير والمتوسط ووجه
الاقوال كلها ظاهرة لرجوعها الى اجتهاد الامية بالنظر لاهل بلادهم **ومن ذلك**
قول الامية الثلاثة ان الفقير من اهل الجزية اذا لم يكن معتدلا ولا شي له لا يؤخذ
منه جزية مع قول الشافعي في احد اقواله في عقد الجزية على من لا كسبه ولا يتمكن
من الاداء ان يخرج من بلاد الاسلام وفي القول الاخر انه يفر ولا يخرج واذا افرقني

انه

قوله

قوله انه لا يؤخذ منه شي وفي القول الاخر تجب الجزية ويحقق دمه بضمها وبطالب
عند يساره وفي قول اذا حال عليه الحول ولم يبد لها الحق بدار الحرب فالاول تخفف على
الذي الفقير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ولكل من الاقوال وجه **ومن ذلك** قول الشافعي واهمدان الذي اذا مات
وعليه جزية سقطت بموته مع قول مالك والشافعي انها لا تسقط فالاول تخفف والثاني
مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ووجه** الاول انها اوجبت على الذي
اضعافه لئلا يتقوى بذلك المال على محاربتنا وقد زال ذلك الام بموته **ووجه**
الثاني ان ورثة قايمون مقامه في التقوى بذلك المال المخلف عنه فكانه لم يموت
ومن ذلك قول الشافعي ان الجزية تجب على الذي باول الحول ولنا المطالبة بها
بعد عقد الذمة مع قول مالك في المشهور عنه والشافعي واحمد انها تجب باخر الحول
ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي سنة فان مات في اثناء الحول ففانك
ابو حنيفة واحمد انها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ما مضى
من السنة فالاول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والاول من مسئلة
الموت تخفف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال
ظاهرة **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ان الجزية اذا اوجبت على ذي فلم يودها
حتى اسلم حفظت عنه باسلامه وكذلك القول فيما لو كان عليه سنين لم يود الجزية فيها
شراسم قبل ادائها مع قول الشافعي ان الاسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لانها اجرة
الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يود الاولي قال ابو حنيفة سقطت جزية السنة
الماضية بالتدخل مع قول الشافعي واحمد انها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالاول
من مسئلة الاولي تخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذلك القول في مسئلة التدا
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ونوجه ذلك ظاهر **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة
ان المشركين اذا عاهدوا وعاهدوا فيهم مع قول الشافعي انه يستمر في ذلك بقا المصلحة
فمضى انقضت المصلحة انفسهم بذا لهم عهدهم فالاول فيه تشديد علينا والثاني
مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ويصح حمل الاول على بقا المصلحة فيكون من مسائل
الاتفاق **ومن ذلك** قول الشافعي ان الجزية اذا امر بها بالتجارة على بلاد
الاسلام لا يؤخذ منه العشر الا ان يكونوا باحدة من منافع قوله مالك واحمد انه
يؤخذ منه الاسعلا العشر قال مالك وهذا اذا كان دخوله بامان ولم يسترط عليه
اكثر من العشر فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه مع قول الشافعي
انه ان شرط عليه العشر حال اخذه والا فلا ومن اصحابه من قال يؤخذ منه العشر
وان لم يسترط ذلك فالاول والثالث مفصل والثاني مشدد وكذلك قول اصحاب
الشافعي هو مشدد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان وكل ذلك راجع الى راي الامام

في

خل

ومن ذلك قوله ما لك ان الذي اذا اتجر من بلد الى بلد انه يوحده من العشر لهما اتجر
وان اتجر في السنة مرارا قال الشافعي الا ان يشترط وقال ابو حنيفة واحمد يوحده من
الذي نصف العشر واعتبر ابو حنيفة واحمد النصاب في ذلك وقال ابو حنيفة ونصاب
في ذلك كنصاب مال المسلم وقال احمد النصاب في ذلك للحري خمسة دنائير وللذي
عشرة فالاول من اصل المسألة فيه تشديد على الذي والثاني مفصل والثالث مخفف
بنصف العشر وقول ابو حنيفة في النصاب مخفف وقول احمد فيه تشديد على الحري
ومخفف على الذي **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الاقوال راجع الى اجتهاد
اصحابنا **ومن ذلك** قوله لا يمتد الثلاثة ان عهد الذي ينتقض بمنع الجزية
وامتناع من اجرا احكام الاسلام عليه اذ احكمها كمنابها عليه مع قول ابو حنيفة
انه لا ينتقض عهدهم بذلك الا ان يكون لهم منعة يجارون بها شر يلحقون بدار
الحرب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول ان مراد الشارع من تقريرهم في دار الاسلام
بالجزية انما هو اذ لا لهم وصغارهم فاذا امتنعوا من اجرا احكام الاسلام عليهم
فقد خرجوا الى اعزاز كلمة الكفر ومقوام طاعة امامنا **وجد** الثاني ظاهر
راجع الى رأي الامام فان حكم امتناع من ليس عند منعه من اجرا احكام الاسلام عليه
امتناع لقدر تناه على اذ لا له وايضا النكاح به **ومن ذلك** قول ابو حنيفة
انه لا ينتقض عهد اهل الذمة بفعل ما يجي عليهم تركه والكف عنه مما فيه ضرر
على المسلمين او احدهم في نفس او مال وذلك في ثمانية اشياء سيأتي في كلام ابو القاسم
الا ان يكون لهم منعة فيغلبون على موضع ويجاروننا ويلحقون بدار الحرب
مع قول الشافعي انه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سوا شرط عليه تركه
في عقد الجزية ام لم يشترط فان فعل ما سوي ذلك فيه تفصيل فان لم يشترط
عليه الكف عن ذلك في العقد لم ينتقض وان شرط انتقض على الاصح من مذهبه ومع
قول مالك انه لا ينتقض عهده بالزنا بالمسلمة ولا بالاصابة بالنكاح وينتقض بها
سوي ذلك الا فطع الطريق وقال ابن القاسم من اصحابه ينتقض به الثمانية اشياء
وهي ان يجعوا على قتال المسلمين او يزي في احدهم مسلمة او يصيبها باسم نكاح او
يفتن مسلما عن دينه او يقطع عليه الطريق او يورث للمشركين جاسوسا او يعين على
المسلمين بدلالة قبيحاته المشركين باخبار المسلمين او يقتل مسلما او مسلمة عمدا
وهذه الثمانية هي التي لا ينتقض ابو حنيفة العهد بها كما مر من الاشارة اليها ولا فرق
عند ابن القاسم بين ان يشترط عليهم الامور الثمانية المذكورة ام لم يشترط فالاول مخفف
بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف تشديد بالشرط الذي ذكره كذلك والثالث
فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والرابع مشدد ولتقضي العهد بالثمانية

اشيا التي ذكرها **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجوه الاقوال كلها مفهومة **ومن**
ذلك قوله احمد انه اذا فعل الذي ما فيه عظامته وتقيضه على الاسلام وذلك في اربعة
اشياء ذكر الله عز وجل بما لا يبيح بحاله او ذكر كتابه المجيد او دينه القويم او ذكر رسوله
الكريم بما لا ينبغي انتقض عهده سوا شرط ذلك ام لم يشترط مع قول مالك اذا اسبوا الله
ورسوله او دينه او كتابه بغير ما كفوا به انتقض عهدهم سوا شرط ذلك ام لم يشترط ومع
قول اصحاب الشافعي ان حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة
وذلك ان ما لم يشترط في العهد لا ينتقض به العهد واما ما شرط فعلى الوجهين ومع قول
ابن اسحاق المروزي ان حكمه حكم الثلاثة الاولى وهي الامتناع من امتناع التزام الجزية
والترام احكام المسلمين والاجماع على قتالهم ومع قول ابو حنيفة لا ينتقض العهد
بشي من ذلك وانما ينتقض بما كان لهم منعة يقدمون بها على المحاربة ويلحقون بدار
الحرب فالاول مشدد وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس مخفف **فرجع** الامر الى
مرتبة الميزان ووجوه الاقوال الخمسة ظاهرة لم تحق على من له فهم **ومن ذلك**
قول ابو حنيفة ان من انتقض عهده من اهل الذمة اتبع قتله متى قدر عليه مع قول مالك
في المشهور عنه انه يقتل ويسبي حرمه كاقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ابي حنيفة
ومع قول الشافعي في اظهر قوليه واحمد ان الامام مخير فيه بين الاسترقاق والقتل
ولا يرد الى امانته فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث فيه نوع تخفيف بالتخير
المذكور **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابو حنيفة يجوز للكافر
دخول الحرم والاقامة فيه مقام المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الائمة الثلاثة
انه يمنع من دخول الحرم ويجوز عند ابو حنيفة دخول الواحد من الكفار الى الكعبة
فالاول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول ابو حنيفة ان الكافر احري والذي لا يمنع من استيطان الحجاز
وهو مكة والمدينة ومخالفهما مع قول الائمة الثلاثة انه يمنع الا ان يكون الداخل
منهم تاحرا او ياذن له الامام ولا يقيم اكثر من ثلاثة ايام ثم ينتقل واما ما سوي
المسجد الحرام من المساجد فقال ابو حنيفة يجوز دخوله للمشركين بغير اذن وقال
الشافعي لا يجوز لهم دخولها بحال فالاول من المسئلة الاولى وهي استيطان الحجاز مخفف
والثاني مشدد بالاستسنا الذي ذكره والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني
فيه تشديد والثالث مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان في المسيلتين فالائمة
ما بين مشدد ومخفف ويصح حمل المخفف على ما اذا رجي منه الاسلام بالدخول وحمل
المشدد على ما اذا لم يرج منه ذلك **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة لا يجوز احداث
كنيسة فيما قرب المدن والامصار بدار الاسلام مع قول ابو حنيفة ان الموضع ان
كان قريبا من المدينة وهو قد رمل او اقل لم يحز ذلك فيه وان كان البعد من ذلك

جاز فالاول مشدد والثاني مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول ظاهر
ومن ذلك قول الامية الثلاثة انه لو انهم من كتابهم وسيعهم شي في دار الاسلام
جاز لهم ترميمه وتجديده مع اشتراط ان يثبتوا ان تكون الكنيسة او البيعة في ارض تحت
صالح فان فتحته عنوة لم يحز مع قول احمد في اظهر واياته واختارها بعض اصحابه
وجماعة من اعلام الشافعية كابي سعيد الاصطخري وابي علي بن ابي هريرة انه لا يجوز
لهم ترميم ما تسعته ولا تجديده بناء على الاطلاق ومع قول احمد في الرواية الثانية
انه يجوز ترميم ما تسعته دون ما استولى عليه خراب وفي الرواية الثالثة له جواز
ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على اهل الذمة بالشروط عند ابي حنيفة والتفصيل
والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع محقق **فرجع**
الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

كتاب الافضية
اتفق الامية على انه لا يجوز ان يكون القاضي عبدا وعليه ان القاضي اذا اخذ القضا
بالرثوة لم يصرف قضيا واجمعوا انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بغير علمه وعليه ان
القاضي اذا لم يعرف لغة الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن الخصم وكذلك
اتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق المالية جاز من قبوله بخلاف
كتابه اليه في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع فانه غير مقبول
خلاف المالك فان عنده يقبل كتاب القاضي في ذلك كله كما سيأتي توجيهه في
مسائل الخلاف وعليه ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده شرعا ان له اجتهادا ناقضا
وخالفه فانه لا ينفذ الا في اوله وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا ينفذ واجمعوا
على انه لا يجوز تخليم احد في اقامة حد من حدود الله عز وجل كما سيأتي في النكاح
وانما يكون التخليم في غير الحدود واتفقوا على انه اذا اوصي اليه ولم يعلم بالوصية
فهو وصي بخلاف الوكيل **فمن ذلك** ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في
الكتاب **واما** ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لا يجوز ان
يولي القضا من ليس من اهل الاجتهاد كالحاكم بطر والاحكام مع قول ابي حنيفة
انه يجوز توليته من ليس بمجتهد واختلف اصحابه فمنهم من شرط الاجتهاد
ومنهم من اجاز ولاية العاقل وقالوا بقلده ويحكم قال **فرجع** الى مرتبة
الايضاح والصحيح من هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما عني بما كان عليه
الناس في الحال الاول قبل استقرار مذهب الامية الاربعة التي اجتمعت الامة
عليه كاول واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى الله عليه
والم والقاضي الان وان لم يكن من اهل الاجتهاد ولا تقب في طلب الاحاديث
وانتقاد طريقها لكن عرف من لغة الفاطق بالشريعة عليه الصلاة والسلام

ملا يحتاج معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيما سواه
وانتهى الامر من هو المجتهد من الامية على جميع ما حواه من بعدهم وانحصر الحق
في اقاويلهم وتدونت العلوم وانتهى الامر الى ما اتفق فيه الحق وانما عني القاضي لان
ان يقضي بما ياحظه عنهم او عن الواحد منهم فانه في معنى من كان اذا اجتهاده
الى قوله قاله وعليه ذلك فانه اذا خرج من خلافهم من ترجيا موطن الاتفاق ما امكنه
كان اخذ بالخزم عاما لا بالاولي وكذلك اذا قصد في موطن الخلاف ترجي ما عليه
الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه ياحظه بالخزم مع جواز عمله
بقوله الواحد لا انتي اكره له ان يكون مقتصر في حكمه على اتباع مذهب ابي حنيفة
او شيوخه مثالا فاذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه ما يفشي الاجتهاد
الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضي الخصم وكان الحاكم حقيقيا وعلم ان ما لكما
والشافعي واحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان ابي حنيفة يمنعه فعند ذلك
عما اجتمع عليه هو الامية الثلاثة الى ما ذهب اليه ابو حنيفة بمفرده من غير
ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا اداه اليه اجتهاده فاني اخاف عليه من الله
عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هواه ولم يكن من الذين يستمعون القول
فيتبعون احسنه وكذلك ان كان القاضي مالكيًا واختلفت البيد اثنا في شئ
الكلب فقضي بطهارته مع علمه بان الفقهاء كلهم قد قضوا بتجاسده وكذلك
ان كان القاضي شافعيًا واختلفت البيد اثنا في متروكة التسمية عمدا فقال
احدهما هذا متعني من بيع شاة وقال اخر انما منعته من بيع الميتة فقضي عليه
بمذهبه وهو يعلم ان الامية الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي حنفيًا
فاختلفت البيد اثنا فقال احدهما الي عليه مال فقال الاخر كان له علي مال ولكن
قضيتة فقضي عليه بالبراءة مع علمه بان الامية الثلاثة على خلافه فهذا
وامثاله مما ارجوا ان يكون اقرب الى الاخلاص وارجح في العمل ومقتضي هذا ان
ولايات الحكام في عصرنا هذا صحيحة وانهم قد سدوا ثغورا من ثغور الاسلام
مما سده فرض كفاية قال بن هبيرة ولو حملت هذا القول ولم اذكره ومثبت
عليه ما عليه الفقهاء من انه لا يصح ان يكون قاضيا الا من كان من اهل الاجتهاد
الحصل بذلك ضيق وخرج علي الناس فان غالب شروط الاجتهاد الان قد فقدت
في اكثر القضاة وهذا كالحالة والتناقض لما فيه من تعطيل الاحكام وسد باب
الحكم وذلك غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة ان ولاية احكام جائرة وان
حلوماتهم صحيحة نافذة وان لم يكونوا مجتهدين والله اعلم انتهى كلام بن هبيرة
وهو كلام محرز ولنرجع الى اصل المسئلة فنقول ان الاول الذي شرط وجود
الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني محقق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان

ووجه الاول الجري على قواعد اهل العصر الاول من السلف من وجود كثرة المجتهدين فيه **ووجه** الثاني الجري على قواعد الخلف فكان المقلد لمذهب من مذاهب الائمة المجتهدين ان قال بغير مقام صاحب ذلك المذهب من الائمة الاربعة وكانه واحد من الائمة لقوله بقوله وتقييده به ويقو اعد لا يخرج عنها كما اشار اليه بن هبيرة والله اعلم **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولية المرأة القضا مع قوله في حنيقة انه يصح ان تكون قاضية في كل شي تقبل فيه شهادة النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شي الا الحدود والجراح فالحاصل لا تقبل عنده ومع قوله محمد بن جوير يصح ان تكون المرأة قاضية في كل شي فالاول مشدد وعليه جري السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث محقق **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول ان القاضي نائب عن الامام الاعظم وقد اجمعوا على اشتراط ذكرته **ووجه** الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشرط في ذلك الذكورة قاله المعول على الشريعة المطهرة الثابتة في الحكم لا على الحكم بما وقده قال صلى الله عليه وسلم ان يفلح قوم ولوا امرهم امراة قال ذلك لما ولي جماعة الملك كسرى بنته من بعده الملك **وقد اجمع** اهل الكشف على اشتراط الذكورة في كل داع الى الله ولم يبلغنا ان احدا من فناء السلف الصالح تصدقته لترسية المهردين ابد النقص للنساء في الدرجة وان ورد الكمال في بعضهن كمريرة بنت عمارة واسية امرأة فرعون فذلك طال بالنسبة للتقوي والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتشكيكهم في مقامات الولاية وغاية امر المرأة ان تكون عابدة زاهدة كرابعة العدوية وبالجملة فالاعلم بعد عايشة رضي الله عنها مجتهدة من جميع امهات المؤمنين ولا كاملة تلحق بالرجال واحمد سرب العالمين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه القضا فرض من فروض الكفاية لا يجب على كل من تعين عليه لدخول فيها اذ لم يوجد غيره مع قول احمد في ظاهر رواياته انه ليس من فروض الكفاية ولا يتعين الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالاول مشدد في وجوب تولية القضا بالشرط الذي ذكره والثاني محقق في عدم وجوبه **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول ظاهر **ووجه** الثاني انه من باب الامارة وقد نهى الشارع عن طلبها لما فيها من عدم الخلاص والمشي فيها على الصراط المستقيم فكان تركها من باب احتياط الانسان لدينه وقد ضرب السلف الصالح وجسوا اليها القضا فمما اولوا رضي الله عنهم اجمعين **ومن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه يكره القضا في المسجد ولكن لا يكره لمن تعين عليه الدخول فيه وذلك اذ لم يجد غيره مع قوله مالك بالسنة وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكومة فحكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع والثاني فيه حث على القضا في المسجد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر

الي مرتبي الميزان ووجه الاول الاتباع في نحو قوله صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم صبيانكم وسبيكم وشراكم وخصومتكم انتهى واذا كان عندني لا ينبغي التنازع ولو تغذر رفع الصوت فيه كما ورد فكيف بحضرة الله الخاصة في المسجد بل لوافقي شخص بتخفيف رفع الصوت لم يمنع لميل الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضرة الله من الاوليا ووجه الثاني انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص المظلوم من الظالم ثم اذ ارفع احد الخصمين صوته في المسجد فليس على القاضي الانهية عن ذلك لا غير فلكل امام مشهد **ومن ذلك** قول في حنيقة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بعلمه فيما شاهد من الافعال الموجبة للمحدود قبل القضا وبعده وما علمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضا وبعده مع قوله مالك واحمد انه لا يقضي بعلمه اصلا وسوا في ذلك حقوق الله وحقوق العباد ومع قوله الشافعي في اظهر القولين انه يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فيهما تشدد على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيفه عليه كدلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول في حنيقة انه لا يكره للقاضي ان يتولي البيع والشراء لنفسه مع قول الائمة الثلاثة انه لا يكره له وطريقه ان يوكل فالاول محقق خاص بالا كابر الذين لا يعملون عن طريق الحق بالمحابة ولا يقبلون نكاحا والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر احد من يسوي بقلبه بين الخصمين اذ كان احدهما احسا له بالمحبة والمحابة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء اولا في فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول في حنيقة واحمد في احدي روايتيه انه يقبل شهادة الرجل الواحد في الترجمة عن الخصم عن القاضي وفي التفرع بحاله وفي تادية رسالة وفي الجرح والتعديل لا يجوز ابو حنيقة ان تكون امراة فجعلها كالرجل في ذلك كله مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه لا يقبل في ذلك اقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان كان التماس في اقرار بمالك قبل فيه عنده رجل وامرأتان وان كان يتعلق باحكام الابدان لم يقبل فيه الا رجلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع الامر الي مرتبي الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها التعدد غالبا ولم يجعل اليمين مع الشا كالشاهد **ومن ذلك** قول المحققين من اصحاب الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه انقر ان لم يتعين عليه وان تعين عليه لم ينعزل في خاص الوجدين مع قول الماوردي انه ان عزل نفسه بعذر جاز او بعذر لم يجز لكن لا يجوز ان يعزل نفسه الا بعد اعلام الامام واستغنايه لانه موكول بعمل يحرم عليه اضا عتله

يف

هد

وعلي الامام ان يعفيه اذ وجد غيره فيتم عزله باستغنايه واعفائه لا بلحدهما ولا يكون قوله عزلة نفسي عزلا لان العزل يكون من الولي وهو لا يولي نفسه فلا يلزم لها فالاول فيه تشديد علي الناس وتخفيف علي القاضي بالشرط الذي ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد علي القاضي في اصح الوجهين دون الوجه الاخر والثاني مفصل **فرج** الامر الي مرتبي الميزان ووجوه القولين ظاهر **ومن ذلك** قول اصحاب الشافعي والتقليد ان القاضي لو فسق بمراتبه وحسن حاله لا يعود قاضيا غير تشديد ولا يتجوز له الجوز والاعتماد اذ لا يصح فيها العود مع قول المروزي في كتابه الاشراف ان القاضي لو فسق وانزل بمراتبه صار واليا نص عليه الشافعي لان عدم صيرورته واليا يسد باب الاحكام اذ الانسان لا يتفك غالبا عن فعل امور يعي بها فتفتقر الي مطالعة الامام تجوز للحاجة ومع قول القاضي الحسين ان حدث الفسق للقاضي واخر التوبة انزل وان عجل الاقلاع عن ذنبه وندم لم ينزل لانها العصمة عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل **فرج** الامر الي مرتبي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهرة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الحاكم لا يتحكم في الحدود والقصاص بالعدالة الظاهرة وانما يتحكم بعد سؤاله عن العدالة الباطنة قولا واحدا وامام اعدي ذلك فلا يشال الا ان يطعن الخصم في الشاهد في طعن سال ومن لم يطعن لم يشال فتسمع الشهادة ويكتفي بعد التهم في ظاهر احوالهم مع قول مالك والشافعي واحمد في احدي روايتيه ان الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة بل يصير عن الحاكم حتى يعرف العدالة الباطنة سوا اطعن الخصم ام لم يطعن وسوا كانت الشهادة في حد او غيره ومع قول احمد في الرواية الاخرى ان الحاكم يكتفي بظاهر الاسلام ولا يشال عن الاطلاق فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف **فرج** الامر الي مرتبي الميزان وكلام من الاقوال الثلاثة وجد **ومن ذلك** قول ابي حنيفة ان الدعوي بالجرم المطلق تقبل مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انما لا تقبل حتي يعين سب الجرم ومع قول مالك ان كان الجارح عالما بما يوجب الجرم مترزا في عدالة قبل جرمه مطلقا وان كان غير متصف بهذه الصفة لم يقبل الا بشيين السب فالاول تشدد علي الشهود وما يبين علي رد شهادتهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل **فرج** الامر الي مرتبي الميزان ويصح حمل الاول علي من لم يكن محفوظ الظاهر بما يرد به الشهادة والثاني وما وافقه من قوله مالك علي من اجتمعت حالة العدالة وعدمها قبل هذا لا بد من تبين سب الجرم لينظر فيه الحاكم فيرد او يقبل **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يقبل جرح الشا وتعدلهن للرجال مع قول مالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه لا يدخل

النسأ في ذلك فالاول تشدد علي الشهود وما يبين علي شهادتهم في صورة التخرج والثاني تخفيف عليهم **فرج** الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول ان المرأة قد تكون عالمة بما حكم الجرح والتعديل بل ربما تكون اعرف من كثير من الرجال **ووجه** الثاني ان الجرح في التعديل يحتاج الي محالقة شديدة للاجانب من الرجال وهذا اقل ان يتفق لامرأة **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واحمد انه يكتفي في العدالة بقول المزي فلان عدل رضى مع قول الشافعي ان ذلك لا يكفي حتي يقول هو عدل رضى علي ومع قول مالك ان كان مزي عالما باسباب العدالة قبل قوله في تركية فلان عدل رضى ولم يقتصر الي قوله علي ولي فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل **فرج** الامر الي مرتبي الميزان ويصح حمل الاول علي العالم العظيم باسباب العدالة والجرح الذي يخاطب الاموال الناس وابضاعهم والثاني علي من كان دون في الاحتياط فان مثل هذا قد يتساهل في وصف الشاهد فاذا قال علي ولي او تفتت الرتبة وكذلك علم توجيه قوله مالك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي علي غائب الا ان يحضر من يقوم مقامه من وكيل او وصي مع قول الامامة الثلاثة انه يقضي علي الغائب مطلقا واذا اقصي انسان بحق علي غائب او صبي او مجنون فعند احمد لا يحتاج الي اختلافه وقال اصحاب الشافعي يحتاج الي تخليفه في اصح الوجهين فالاول تشدد علي القاضي وعلي صاحب الدين تخفيف عن المديون بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه والاول في سدا تخليف تخفيف والثاني تشدد **فرج** الامر الي مرتبي الميزان **ووجه** الاول ان صاحب الحق قد يكون الحق يجتهد في الوكيل او الوصي **ووجه** الثاني انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسئلة التخليف الاكتفاء بالقضا وحمل المدعي علي الصدق ووجه الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حمل الاول علي اهل الخوف من الله والثاني علي من كان بالصد من ذلك **قل** **ويبين علي** ذلك مسئلة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز القضاء علي الغائب يجوز قياس الغائب علي الشاهد في صفات البارئ جل وعلا ويقول صفاته الحق تعالى غيره لا عينه قياسا علي الانسان فانه قد يسلب العلم او الابصار وجسمه كامل ومن يقول لا يجوز القضاء علي الغائب يحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى عينه لا غيره ليسا من صفات خلقه وعلي ذلك اهل الكشف حتي قال الشيخ محيي الدين فرج الله الامام الي حنيفة وراه كل حقيقة حيث لم يقض علي الغائب بشي **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة ان كتابه القاضي الي القاضي غير مقبول في الحدود والقصاص والنكاح والطلاق والخلع مع قول مالك انه يقبل كتاب القا الي القاضي في ذلك كله فالاول تشدد والثاني تخفيف **فرج** الامر الي مرتبي

في

ضي

الميزان **ووجه** الاول لاخذ ما احتياط في اقامة الحدود والمقوق المتعلقة بالاديين
فلا تقدم على اقامة حد ولا حكم بطلاق مثلا الاستيت وقد يكون الكتاب زور على
القاضي **ووجه** الثاني ان منصب القاضي يند فيه التزوير عليه ولو لا انه
غلب على ظنه انه خط ذلك القاضي ما حكم بمقتضاه ويصح حمل الثاني على
ما اذا كان حامل الكتاب عدلا مرضيا واولا على ما اذا كان بالصد من ذلك
ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي واحمد انه لو تكاثرت قاضيان في
بلد واحد لم يقبل قال **البيهقي** وهو المظهر عندي وما حكاه الطحاوي عن
ابي حنيفة من انه يقبل انما هو مذهب ابي يوسف وعليه عدم القبول فيحتاج الى
اعادة البيعة عند الاخر بالحق ان ذلك لا يقبل الا في البلد الثانية فالاول مشدد
لاستغناء القاضي عن المكاتب بمسا فته بالمادة او بسماح البيعة منه والثاني
الذي هو قول ابي يوسف مخفف اذ لا فرق في اخبار القاضي بتلك القضية بين
ان يكونا في بلد واحد او بلدين لا يختلف ذلك بالقرب والبعد **فرجع** الامر
الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة ومالك في احدي روايتيه
ان صفة تادية الرسول كتاب القاضي الى القاضي ان يقول الشاهدان للمكاتب
اليد يشهدان هذا كتاب القاضي فلان قراه علينا او قري علينا بحضرت مع قول
مالك في الرواية الاخرى انه يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان الشهود
عليه بذلك قال ابو يوسف واحمد انه فالاول فيه تشديد وهو محمول على حال
من لا معرفة له في معرفة الاحكام والثاني مخفف وهو محمول على العالم بالاحكام
التي يقتضيها في الحكم **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك
واحمد والشافعي في احد قوليه انه لو حكم رجلان رجلا من اهل الاجتهاد في شيء
وقالا له رضينا بحكمك فاحكم علينا لزمهما العمل بحكمه نراد مالك واحمد انه
وافق حكمه راي حاكم البلد فتقد ويعضيه قاضي البلد اذ رفع اليه فان لم يوافق
راي حاكم البلد فلما لم يطلد وانه كان فيه خلاف بين الامية مع قول الشافعي في
القول الاخر انه لا يلزمهما العمل بحكمه الا بتراضيهما بل ذلك منه كالفقوي شهر
ان هذا الخلاف في مسئلة التحكيم انما تعود الى الحكم في الاموال واما النكاح واللعان
والقذف والقصاص والحدود فلا يجوز ذلك فيه اجماعا فالاول مشدد مع
مراعاة الشرط الذي ذكره مالك واحمد والثاني فيه تخفيف بعدم الزامهما
بحكم المحاكم الا برضاهما **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين
ظاهر **ومن ذلك** قول مالك واحمد ان الحاكم لو نسي ما حكم به فشهد عنه
شاهدان انه حكم به قبل شهادتهما في حكمه بذلك مع قول ابي حنيفة والشافعي
لا يقبل شهادتهما ولا يرجع الى قولهما حتى يتذكر انه حكم به فالاول مخفف والثاني

مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة والشافعي
في اصح قوليه واحمد ان القاضي لو قال في حال ولايته قضيت علي فلان بحق او بعد قبل
منه ويستوفي الحق والجمع قول مالك انه لا يقبل قوله حتى يشهد بذلك عدلان
او عدل ومع قول الشافعي في القول الاخر كذهب مالك مخفف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضي العدل الضابط والثاني
على من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو قال في
بعد عن له قضيت كذا في حال ولايته لم يقبل منه مع قول احمد انه يقبل منه فالاول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول
على القاضي المعروف برقة الدين في غالب احواله والثاني على القاضي الدين بخير
الذي ضرب به المثل في الضبط **ومن ذلك** قول مالك واحمد والشافعي ان
حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه في الباطن وانما يتقد حكمه في الظاهر فقط فاذا
ادعي شخص على شخص حقا وقام شاهدين بذلك فحكم الحاكم بشهادتهما فان كانا
شهادتهما صدقا فقد حل ذلك الشيء المشهود له ظاهرا وباطنا وان كانا شهدا
زورا فقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم واما في الباطن اي فيما بينه
وبينه الله تعالى فهو على ما لك المشهود عليه كما كان سوا كان ذلك في الفروج امر
في الاموال مع قول ابي حنيفة ان حكم الحاكم اذا كان عقدا او فسحا جيل الامر عما
هو عليه ويتقد حكمه به ظاهرا وباطنا فالاول مشدد وهو خاص بالورع والا
والثاني مخفف وهو خاص بمن كان بالصد من ذلك **فرجع** الامر الى مرتبة
الميزان **ووجه** الاول لا احتياط للاموال والابضاع وربما حكم الحاكم ببيعة
وظهرت زورا فذلك تقيدت ظاهرا فقط وايضا ذلك ان الشارع امرنا باجر
احكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما اشار الى ذلك في حديث امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماهم واموالهم الاجتي
الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد امرهم في الباطن الى الله العالم
بسر ابره ولا احد منهم قد يقول لها بلسانك ولا يعتقد ذلك بقلبه **ووجه** الثاني
ان منصب الحاكم الشرعي يحيل ان يتنقض حكمه في الاخرة لان اذنه الشارع له في الدنيا
ان يحكم باجتهاده فكان شرعا من الله ومعلوم ان الحق تعالى لا يواحد من حكم
بما شرع ومن هنا يعرف قول من قال ان الحقيقة لا تخالف الشريعة ومنه قال
انها قد تخالفها كما بسطنا الكلام على ذلك في كتاب الاجوبة المروية عن ائمة الفقهاء
والصوفية فرحم الله الامام ابي حنيفة ما كان اذق نظره ومداركه ورجي الله عنه
بقية المجتهدين امين **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو كالت ثبتت بغير الواحد
ولا ثبتت عزلا لو كالت الا بعد الاستورى مع قول الامية الثلاثة انه يشترط في

بي

حتياط

ثبوت الوكالة والغرض شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حمل الاول على من يوثق بقوله كل ذلك والثاني على من كان بالصد من ذلك فلا يوثق بخبره او شهادته وحده والله اعلم **باب**

القسم انفق الامية على جواز القسم او الشر كما قد يتصور به بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول مالك ان القسم افراز ان تساوت الاحياء والصفات فيميز حق كل من الشريكين عن حق صاحبه حتى يجوز لكل من الشريكين ان يبيع حصته مع قول في حقيقته والشافعي ان القسم مجبي البيع لكن فيما يتفاوت كالتياب والغفار اما فيما لا يتفاوت فهي اقرار بالمكيلات والموزونات والمعدونات من الجوز والبعض وبه قال احمد وسني علي القولين ان من قال انها افراز يجوز قسمته الثمار التي يجري فيها الربا بالحرص ومن قال انها بيع يبيع جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه الى التخصيف وجه الى التشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حقيقته لو طالب احد الشريكين بالقسم وكان فيها ضرر على الاخر فان كان الطالب للقسم منهما وهو المتضرر لم يقسم وان كان الطالب لها هو المتنتفع بها اجبر المتنتفع منها عليها مع قول مالك انه يجبر المتنتفع على القسم بكل حال ومع قول اصحاب

انه ان كان الطالب هو المتضرر اجبر على اصح الوجهين ومع قول احمد انه لا يقسم بل يباع وينقسم ثمنه فالاول مفصل والرابع مخفف بترك القسم **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة ظاهرة لا تخفي على الفطن **ومن ذلك** قول في حقيقته ومالك في احدي روايته ان اجرة القاسم على قدر الرور المستمين لا على قدر الانصباء مع قول مالك في الرواية الاخرى والثاني واهما على قدر الانصباء ثم هل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى المطلوب منه قال ابو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي واصحاب احمد انها على الجميع فالاول ما بينه مشدد من وجه ومخفف من وجه وعكسه كما ترى **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول في حقيقته انه لا يصح القسم في الرقيق بين جماعة اذا اطلبها احدهم مع قول يفتي الامية انها تنفع القسم فيه كما يقسم سائر الحيوانات بالتعديل والفرقة ان تساوت الاحياء والصفات فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان والله اعلم **كتاب**

الدعوى والبيات انفق الامية على ان اذا ادعى على رجل في بلد اخر فيشده حاكم وطلب احضاره الى البلد الذي فيه المدعي لا يجاب سواه وعليه ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر ويثبت عليه الغايب وعليه ان لو تنازع اثنا في خايط بين ملكي ما غير متصل بينا احدهما اتصال البيات جعل بينهما وان كان لاحدهما

عليه جذوع قدم علي الاخر وعليه لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعى انه عبده فكذبه فالقول قول المالك بيمينه انه حر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يمين له فالقول قول صاحبه ليدفع ان ادعى رجل نسب لم يقبل الا بيمينه وانفقوا على انه اذا ثبت الحق على الحاضر بعدلين يحكم ولا يحلف المدعي مع شهادته وانفقوا على ان البينة على المدعي واليمين على من انكره **فمن ذلك** ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول في حقيقته لو ادعى رجل على رجل اخر في بلد اخر حاكم فيه وطلب احضاره منه لم يلزمه الحضور الا ان يكون بينهما مسما يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي واحمد انه يحضره احكام سواء قربت المسافة ام بعدت فالاول مخفف على المدعي عليه مشدد على المدعي بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على كابر الناس الذين يثق عليهم الحضور من تلك البلد فيا سألوا على المرضي وغيرهم من اصحاب الاعذار كما يحمل الثاني على من لم يثق عليه **ومن ذلك** قول في حقيقته انه يحاكم لا يحكم بالبينة على غايب ولا على من هرب قبل احكامه وبعد اقامه البينة ولكن ياتي من عند القاضي ثلاثة الى اربعة يدعون له الى احكامه فان جاوا والا فتح عليه **وح** كمن عني يوسف انه يحكم عليه وقال ابو حنيفة لا يحكم على غايب بحال الا ان يتعلق احكامه بالحاضر مثل ان يكون الغايب وكيل ان يكون جماعة شركا في شيء فيدعى على احدهم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغايب وقال مالك يحكم على الغايب للحاضر اذا اقام الحاضر البينة وسال الحاكم له وقال الشافعي يحكم على الغايب اذا قامت البينة للمدعي على الاطلاق وبه قال احمد في احدي روايته فالاول مخفف على الغايب مشدد على المدعي بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد عليه على الاطلاق **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** من قال انه لا يقضي على الغايب العمل بالاحتياط فقد يلحق بجمته ويتبين للحاكم انه مظلوم لو كان حاضرا ووجه من قال يحكم عليه ان البينة كافية للحاكم قائمة مقام حضوره فان الذي تشهد به البينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره **ومن ذلك** قول مالك والشافعي في الاصح من مذهبه ان البينة اذا قامت على غايب او صبي او مجنون فلا بد من تخليف المدعي مع البينة وعز احمد روايتان احدهما يحلف والثانية لا يحلف فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط للغايب والصبي والمجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لا احمد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل من قال يحلف المدعي مع البينة على ما اذا كان في البينة قال ولم يثبت والثاني على البينة القادرة كالعلماء والصالحين **ومن ذلك** قول في حقيقته انه لو مات رجل وخلف ابنا مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما انه مات على دينه واندر يورثه

قده

بي

اومات من عرفه انه كان نصرانيا وشهدت بيته انه اسلم قبل موته وشهدت اخرى انه
مات علي الكفر انه يقدم بيته الاسلام مع قول الشافعي في احدي قوليه ان البيتين
يتعارضان فيسقطان ويصير كانه لا بيعة فيجلف النصري ويقضي له ومع قوله
انها يستعملان فيقترع بينهما ويفصل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول
وبه قال احمد يرجح لبوت دين الاسلام والثاني يرجح لبوت الكفر وبقية الاقوال
ظاهرة **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة انه
لو قاله لا بيعة في كل بيعة في زور ثم اقام بيعة قبل مع قول احمد انها لا تقبل فالاول
فيه تخفيف علي المدعي لاحتمال انه قال ذلك في حال غضب او غفلة والثاني فيه
تشديد عليه ولا عن ذلك **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول
ابي حنيفة واحمد في احدي روايته ان بيعة خارج مقدمة علي بيعة صاحب
اليدين في الملك المطلق دون المضاف الي سبب لا ينكره كالمستحب من الشياخ التي
لا تنسخ الامرة واحدة والنساج التي لا يتكرر فان بيعة صاحب اليد تقدم حينئذ
واذا ارخا فان صاحب اليد سبق تاريخا قدم ايضا مع قوله مالك والشافعي
ان بيعة صاحب اليد مقدمة علي الاطلاق فالاول تشدد علي صاحب اليد بالتفصيل
الذي ذكره والثاني تخفف عليه **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **وجه** الاول
ان البيعة من اخرج قد تكون اقوي من وضع اليد لانها ما كل واضع يده علي
شي يكون بحق **وجه** الثاني عكسه وما كل بيعة تكون صادقة ويصح حمل
الاول علي حال اهل الدين والورع ودون اخرج فالحاكم يجر الامر في ذلك ويحكم
بما يراه ابرار الزمته او لزمته الخصمين او احدهما وهو مع ذلك علي غير النار
فتسأل الله اللطف **ومن ذلك** قول الامامة الثلاثة اذا تعارضت بيتان
واحداهما شهر عدالة لم ترجح بذلك مع قول انها ترجح به فالاول تشدد علي
اشهر البيتين والثاني تخفف عليهما **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان والمدار
علي ما يقوم عند الحاكم **ومن ذلك** قول ابي حنيفة لو ادعي رجل شيئا في جد
اشبه وتعارضت البيتان لم يسقط بل يقسم ذلك الشئ بينهما مع قوله مالك
انها يتخالفان ويقسم ذلك بينهما فان حلف احدهما ونكل الآخر فبني المخالف
دونه التاكول مع قول الشافعي في احد قوليه انها يسقطان معا لو لم يكن منه
فالاول تشدد علي صاحب اليد باخراج نصف ما يده للمخارج وكذلك
القول في الثاني والثالث فظاهر لعدم ما يبرح به الحاكم فان شا احكامهم
وان شا اقرع وان شا توقف **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ومالك انه لو ادعي شخص انه تزوج امرأة تزوجها جميعا سمعت
دعواه من غير ذكر شروط الصحة مع قول الشافعي واحمد انه ليس للمحاكم سماع

دعواه الا بعد ذكر شروط الصحة التي تقتضي صحة النكاح اليها وهو ان يقول تزوجتها بولي
مرشد وشاهدي عدل ورضاها ان كان يشترط فالاول تخفف علي المدعي والثاني فيه
تشديد عليه **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان ويصح حمل الاول علي من عرف بالدين والورع
والعلم والثاني علي من كان بالصد من ذلك **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو
نكل المدعي عليه عن الميمن لا ترد بل يقضي بالنكول ومع قوله مالك انها ترد ويقضي علي
المدعي عليه بنكوله فيها ثبت بشاهد ويمين او شاهد وامرأتين ومع قول الشافعي
انه يرد اليمين علي المدعي ويقضي علي المدعي عليه بنكوله في جميع الاشيا فالامامة ما بين
مشدد في شي وتخفف في اخر كما ترى **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة لا يغلظ اليمين بالزمان ولا بالمكان مع قوله مالك والشافعي واحمد
في احدي روايته انها تغلظ بهما فالاول تخفف والثاني تشدد ويصح حمل من قاله
بالتغليظ علي اهل الرقة ومن قال بالتخفيف علي اهل الدين والصدق **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة لو شهد عدلان علي رجل ما نه عتق عبده فانكر السيد لم تقم الشهادة مع
قول الامامة الثلاثة انه يحكم بعقده فالاول تخفف علي السيد والثاني تشدد وعليه
فرجع الامر الي مرتبي الميزان **وجه** الاول ان المدعي لو ادعي زوجة الثاني
مراعاة حق الله وهما اسرار لا تستطير في كتاب **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لو
اختلف الزوجان في مناع البيت الذي يسكنانه ويدهما عليهما ثابتة ولا بيعة فيما
كان في يدهما مشاهد فهو لهما وما كان في يدهما من طريق الحكم فما صلح للرجل
فهو للرجل والقول قوله فيه وما صلح للنساء فهو للمرأة والقول قولها فيه وما
كان يصلح لهما فهو للرجل في الحياة وما بعد الموت فهو للباقي منهما مع قوله مالك
ان كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما بعد التخالف ومع
قول احمد ان كان المتنازع فيه مما يصلح للرجل كالطبايسة والعماير والقول قوله
الرجل فيه وان كان مما يصلح للنساء كالمقانع والوقايات فالقول قول المرأة فيه
وان كان مما يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق بين ان يكون يدهما عليهما
من طريق المشاهدة او من طريق الحكم وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما فالقول قوله
الباقي منهما مع قول ابي يوسف ان القول قول المرأة فيما جرت العادة انه قد مر
جهل زملها فالاول مفصل والثاني تشدد علي المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود
مرجح والرابع مفصل في غاية التحقيق والوضوح والخامس تشدد علي الزوج فقد
يكون ما ادعاه من جهازها هو له وكان عندها كالغارية ان وجدها موافقة صاحبها
والا احد منهما كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان
ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو كان لشخص دين علي امرئ يجده اياه وقد رده
عليه فلان باخذ منه مقبلا ردينه بخير اذ نه لكونه من جنس ما له مع قوله مالك

في احدي روايتيه لم يكن علي غير دينه فله ان يستوفي حقه لغير اذنه وان كان
عليه غير دينه استوفيه بقدره بالمقاصصة ورد ما فضل ومع قول مالك في الرواية
الآخري وهي مذهب احمد انه لا ياخذ الا باذنه وان كان عليه غير دينه استوفيه سواء
اكان باذنه او لم ياذنه او كان له علي حقه بنية ام لم يكن وسواء اكان من جنس
حقه ام لم يكن ومع قول الشافعي ان له ان ياخذ ذلك مطلقا بغير اذنه وكذا لو كان
له عليه بينه وامكنه الاخذ بالحق فالاصح من مذهب جواز الاخذ ولو كان مقرابه ولكنه
يمنع الحق بسلطانده فله الاخذ فالاول محقق علي صاحب الدين في استيفاء حقه من الجاحد
بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد عليه باشتراط اذنه في الاخذ محقق
عليه من حيث جواز الاخذ وان كان علي الجاحدين اخر والراجح محقق مطلقا
فرجع الامر الي مرتبتي الميزان ووجوه الاقوال ظاهرة لان الاخذ فيها كل ما بطريق
شرعي ونسبي مسئلة الظفر ولكن لا يجزي ان الاخذ باذنه اذ لا يخلو ان يكون ذلك
المال ليس هو ملكا له بقرينة وقوعه في حقه الحق المذكور فالان من جملة الحق
الذي علي يد مع العلم فلا يبعد منه ان تقع به علي ما لا يغير طريق شرعي واسه
نغالي علمه **كتاب الشهادات**
اتفق الامية علي ان الشهادة شرط في النكاح واما سائر العقود كالبيع فلا يشترط
الشهادة فيها وانفقوا علي ان القاضي ليس له تلقين الشهود بل يسمع ما يقولون
وعلي ان النساء لا يقبلن في الحدود والقصاص وانهم لا يقبلن متفرقات فيما لا يطلع
عليها الرجال غالبا وعلي ان اللعب بالسوط مكره وانفقوا علي انه لا يصح الحكم
بالشهادة واليمين فيما عدا الاموال وحقوقها وعلي ان شهود الفرع اذا اركبوا شهود
الاصل او عداها ما وافقوا عليها ولم يذكر اسمها او سميها للقاضي فلا تقبل شهادتهما
علي شهادتهما خلافا لابي جبريل الطبري فانه اجاز ذلك مثل ان يقولوا شهدنا رجلا
عدا شهدنا علي شهادته ان فلانا ابن فلان له علي فلان الف درهم وانفقوا علي
انه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود الاصل الا ان يكون هناك عذر يمنع شهادة شهود
الاصل وكذلك اتفقوا علي ان الشاهدين لو شهدا بامر شرعي جازا بعد الحكم به
لم ينقض الحكم الذي حكم بهما فانه علي انهما اذا رجعا قبل الحكم لم يحكم بهما
فهما ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول
ابي حنيفة ان النكاح يثبت بشهادة رجل وامرأتين مع قول مالك والشافعي انه
لا يثبت بذلك وبه قال احمد في ظاهره وايضا الاول في تخفيف الثاني فيجوز
تشديد **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي وغيره
ان النكاح لا ينفذ بعبدين مع قول احمد وغيره انه ينفذ بشهادة عبدين فالاول
مشدد والثاني محقق وكل منهما وجه **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان **وجه**

الاول ان النكاح اخطر من المال لما فيه من الاختيار للابضاع واثبات الانساب والخروج
عن نكاح السفاح فيحتاج الي كمال الصفات في الشهود **وجه** الثاني اطلاق النكاح
في بعض الروايات فمثل العبيد اذا كانوا بالغين عقلا مسلمين وقد يكون العبدان
من كثير من الاحرار كما هو مشاهد في الناس **ومن ذلك** قول الامية بان نكاح
الشهاد في البيع مع قول داود انه واجب فالاول محقق محمول علي حال اهل الورع
والدين والصدق والثاني مشدد محمول علي من كان بالضد من ذلك **فرجع**
الامر الي مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه يقبل شهادة النساء
فيما الغالب في مثله ان يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعقود ونحو ذلك
سواء انفردوا في ذلك او كن مع الرجال مع قول مالك انه لا يقبل في ذلك وانما
يقبل منه في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي تختص بها النساء في المواضع
التي لا يطلع عليها غيرهن وبه قال الشافعي واهم فالاول فيه تخفيف علي
المدهم وتشديد علي المدهم عليه والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الي مرتبتي
الميزان ولكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول ابي حنيفة واهم في اظهر
روايته انه لا يشترط العدد في شهادة السائل تقبل شهادة امرأة واحدة
مع قول مالك واهم في الرواية الآخري انه لا يقبل اقل من امرأتين ومع قول الشافعي
انه لا تقبل الا شهادة اربع نسوة فالاول محقق والثاني فيه تشديد والثالث
مشدد **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان وارجع ذلك الي الاجتهاد **ومن ذلك**
قول ابي حنيفة ان استئلال الطفل يثبت بشهادة رجلين وامرأتين لان فيه
ثبوت اربعين واما في حق الفصل والعقلاء عليه فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة
مع قول مالك يقبل فيه امرأتان ومع قول الشافعي يقبل فيه شهادة النساء متفرقات
الا انه علي اصله في اشتراط الاربع ومع قول احمد يقبل في الاستئلال بشهادة امرأة
واحدة فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والراجح محقق من حيث
ثبوت الاستئلال بامرأة واحدة **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان والامر في ذلك
راجع الي اجتهاد المجتهدين **ومن ذلك** قول ابي حنيفة انه لا تقبل في الشهادة
بالرضاع الا رجلان وامرأتان ولا تقبل فيه شهادة النساء متفرقات مع قول
مالك والشافعي يقبلن فيه متفرقات الا ان مالكا يشترط في المشهور عنه ان تشهد
فيه امرأتان والشافعي يشترط فيه اربع ومع قول مالك في الرواية الآخري انه يقبل
في ذلك واحدة اذا فشي ذلك في الحيوان ومع قول احمد يقبلن فيه متفرقات ونجزي
منهن امرأة واحدة في المشهور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك
الثالث بالشرط المذكور فيه وقول احمد محقق **فرجع** الامر الي مرتبتي الميزان
والامر في ذلك راجع الي اجتهاد المجتهدين ولكل واحد وجه **ومن ذلك** قوله

هدير

الامينة الثلاثة ان شهادة الصبيان لا تقبل مع قوله ما لك انما تقبل في الجراح اذا كانوا
 قد اجتمعوا الامر مباح قبل ان يتفرقوا وهي رواية عن احمد وعنده رواية ثالثة انما
 تقبل في كل شيء اي بشرط النصاب المختبر في ذلك الامر فالاول فيه تشديد على الذي
 والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث محقق عليه **فرجع**
 الامر الى مرتبة الميزان فمن الامينة من غلبه حكم الارواح وجعل الحكم لها فان ادركها
 لا يختلف بكم صانعها ولا صغره فروح الكبير كروح الصغير **وقد اجمع اهل**
 الكسف على ان الروح خلقت باللغة دار كره عارفة بما يجب لله وما يستحيل عليه
 لا تقبل الزيادة في جوهرها كالملائكة ولا ترقى لها في المقامات عكس من غلب
 جانب الاجسام على حكم الارواح فان اجسم يقبل الزيادة والنمو في جوهر ذاته
 كما هو شاهد كما اشار اليه حديث رفع القلم عن ثلاث فانه قال فيه وعن
 الصبي حتى يبلغ بخلاف الارواح فانما خلقت باللغة كما مر ولو لا ذلك ما شهدت
 لله تعالى بالربوبية وقبل ذلك منها يوم الست بركم وهنا اسرار ربحها اهل
 الله تعالى لا ينسطر في كتاب **ومن ذلك** قولنا في حقيقته لا تقبل شهادة المحدث
 في القذف وانما به اذا كانت توبته بعد الحد مع قوله الامينة الثلاثة انما تقبل
 شهادته اذا تاب سوا كانت توبته بعد الحد او بعده الا ان ما لا يستلزم مع
 التوبة ان لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي قيم عليه فالاول مشدد والثاني
 محقق ووجه الاول العمل بطواهر الايات والاختيار كظاهر قوله تعالى ولا تقبلوا
 لهم شهادة ابدا ولا وليك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك واصلاحوا
 ومن هنا قال مالك بشرط في صحة توبة القاذف اصلاح العمل والكف
 عن المعصية وفعل الخيرات والتقرب بالطاعات ولا يقيده ذلك بسنة ولا
 غيرها وقال احمد ان مجرد التوبة كافي ولو لم يعمل صلاحا بعدها فالعمل ما بين
 مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل
 قوله من قال بشرط في صحة التوبة الاستبراء من تغلب على الظن ان لا يعود
 الى ذلك الذنب على من ظهر لنا منه راحة ميل الى المعاصي بعد التوبة وقوله
 من قال مجرد التوبة كاف على من لا ميل له الى تلك المعصية **ومن ذلك**
 قولنا لشافعي ان صفة توبة القاذف ان يقول قد في باطل فحرم وان نادى عليه
 ولا يعود اليها اي ما قلت مع قوله مالك واحمد ان صفتها ان يكذب نفسه
 قالوا او تقبل شهادته ولذا الزنا في الزنا فالاول فيه تشديد في الافصاح عن
 التفصيل من القذف والثاني محقق فيه **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قولنا في حقيقته وما لك ان لعب السطرنج حرام وان كثر منه
 ردت شهادته مع قولنا لشافعي انه لا يجرم الا ان كان يعوض ويستغفر عن

فرض الصلاة ولم يتكلم عليه سبقي فالاول مشدد قياسا على ما ورد من النهي عن الردشين
 والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه**
 الاول انه لعبه يصدر عن ذكر الله وعن الصلاة غالبا فكانه الايق به التحريم **ووجه**
 الثاني ان فيه تقلم المكاييد في حربه العدو من الكفار والبغاة فكانه الايق به عدم
 التحريم لانه لا يتحضر للهو واللعب المهي عنده في الشريعة فافهم **ومن ذلك** قولنا
 الشافعي ان شرب البسبب المختلف فيه لا يرد به الشهادة ما لم يسكر مع قوله مالك واحمد
 في احدي روايتيه انه يجرم ويقتضي بشربه وترد به شهادته ومع قوله في الرواية الاخرى
 كذهبه اي حقيقته فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من رواية
 احمد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان الاقدام على تفتيق احد
 انما يكون بما مر جمع عليه **ووجه** الثاني ان منصبه الشاهد مبعود عن الذنب والا
 ضيق اموال الناس وحقوقهم بقبول الطعن فيه **ومن ذلك** قولنا في حقيقته ان شهادة
 الاممي تقبل اصلا مع قوله مالك واحمد انما تقبل فيما طريقه السماع بالنسب والموت
 والملك المطلق والوقف والعتق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح والاجارة
 والاقرار ويحوز ذلك سوا ائمتها اعلمها وصيرنا شرعي ومع قولنا لشافعي انما تقبل
 في ثلاثة اشياء فيما طريقه الاستفاضة وفيما اذا اضبط على انسائه صفتا اقرارا مثلا
 شرم يتركه من يده حتى ادى الشهادة عليه فالاول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني
 فيه تخفيف والثالث فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 ظاهر **ومن ذلك** قولنا في حقيقته واحمد انه لا يقبل شهادة الاخرى ان فهمت
 اشارته مع قول مالك انما تقبل اذا كانت اشارته مفهومة وهو احد الوجهين لاصحاب
 الشافعي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبة
 الميزان **ووجه** الاول الاحتياط للاموال والابضاع فلا ينبغي الاقدام على العمل
 بقبول شهادته **ووجه** الثاني ان الاشارة المفهومة ثابتة مقام صريح اللفظ
 بل قال بعض المحققين انما اوضح من العبارة بقرينة قولهم لو نوي لصلاة خلف زيد
 فبان عزمهم على ان اشار اليه مع النية لقوله هذا وبقرينة ان الاشارة لا تقبل
 التأويل بخلاف العبارة **ومن ذلك** قولنا لائمة الثلاثة ان شهادة العبد
 غير مقبولة على الاطلاق مع قولنا احمد في المشهور عمنها تقبل فيما عدا الحدود
 والقصاص فالاول مشدد والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول الاحتياط للابضاع والاموال والتحقيق
 فقد بيع العبد في الزور وعدم الضبط لنقص عقله فكان شبه بالمغفل **ووجه**
 الثاني انه قد يكون العبد ضابطا حادقا كالحرة وقد قال تعالى ان اكرمكم عند الله
 اتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم الا فضل العرف على عمي ولا العمي على عزي ولا احمر على

اسود الابا النقي **ومن ذلك** قول أبي حنيفة والسافعي ان العبد لو تحمل شهادة
 حاله فيه واداهما بعد عنقه قبلته مع قوله ما لك انه ان شهد بما في حاله ومرت
 لم تقبل بعد عنقه وكذلك اختلافهم فيما تحمله الكافر قبل اسلامه والصبي قبل
 بلوغه فان احكم فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسئلة العبد فالاول من المسائلتين
 فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 في المسائلتين ان العبرة بحالة الادا ووجه الثاني فيهما ان العبرة بحالة التخلل **ومن ذلك**
 قول أبي حنيفة انه يجوز الشهادة بالاستفاضة في خمسة اشياء النكاح والخل
 والنسب والموت وولاية القضاء والملك والعق والوقف والولاية مع قوله احمد
 انها تجوز في تسعة اشياء الثمانية المذكورة عند السافعية والتاسعة الدخول في الامة
 ما بين مشدد ومخفف في الامور التي تجوز فيها الشهادة بالاستفاضة من حيث الزيادة
 والنقص **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاقوال ظاهر **ومن ذلك** قول
 السافعي تجوز الشهادة من جهة اليد بان يرى ذلك الشيء بيده يتصرف فيه مدة
 طويلة فيشهد له باليد وهل يجوز ان يشهد له بالملك وجهان احدهما انه تجوز
 الشهادة فيه بالاستفاضة وبه قال ابو حنيفة والاصطخري واحمد في احدي روايتيه
 والوجه الثاني انه لا يجوز وبه قال ابو اسحاق المروري ومع قوله أبي حنيفة تجوز
 الشهادة في الملك بالاستفاضة ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الاخرى عن
 احمد ومع قوله ما لك انه تجوز الشهادة باليد خاصة في المدة البسيطة دون الملك
 بان كان المدة طويلة كعشرين سنة فما فوقها قطع له بالملك اذا كان المدعي حاضرا
 حال نصرته فيها وخبره لها الا ان يكون المدعي قرايبه او يخاف من سلطان ان
 يعارضه فالاول من قول السافعي ومن قوله في عبيد الاصطخري ومن قوله احمد
 مخفف والثاني وهو قول المروري مشدد ومع قوله أبي حنيفة مخفف وقوله ما لك
 فيه تشديد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكرناه من الشرط **فرجع** الامر
 الى مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال واضحة **ومن ذلك** قول أبي حنيفة انه
 تجوز شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية احمد مع قوله ما لك والسافعي
 واحمد في الرواية الاخرى ان لا تقبل فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
 ووجه الاول معاملة الكفار باعتبارهم فان اهل دينهم عندهم عدول ووجه
 الثاني معاملة اهل الذمة المسلمين لان الاسلام هو الشرع الذي امرنا ان نحكم
 به واذا كانت الشهادة تزد بمعاضي اهل الاسلام فكيف بالكفر فانهم **ومن ذلك**
 قول الامية الثلاثة بعدم قبول شهادة الكفار على المسلمين في الوصية
 في السفر اذا لم يوجد غيرهم مع قوله احمد انها تقبل وعيلان بانهم مع شهادتهم
 انما ما خافوا ولا يتناولون ولا غيرا وانما الوصية الرجل فالاول مشدد والثاني

قوف

فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم المو
 يقوله الكافر في الغالب **ووجه** الثاني انه قد يغلب على ظنه الحاكم صدق الكافر
 فيبني عدم القبول جريا على قواعد الشريعة من كثير من المسائل **ومن ذلك** قول
 الامية الثلاثة انه لا يجوز احكام بالشاهد واليمين في الاموال والحقوق مع قوله أبي حنيفة
 انه لا يصح احكام بالشاهد واليمين في الاموال وحقوقها فالاول فيه تخفيف والثاني
 فيه تشديد **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة واحمد
 في احدي روايتيه لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قوله احمد في الرواية الاخرى
 انه يحلف المعتق مع شاهد ويحكم له بذلك فالاول مشدد ولعله اذا انكر المعتق العتق
 دون ما اذا اسكت والثاني فيه تخفيف من حيث احكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد
 من جهة الحلف **فرجع** الامر الى مرتبتي الميزان **ومن ذلك** قول ما لك انه يحكم في
 الاموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين ومع قوله السافعي واحمد انه لا يحكم
 بهما مع **قال** السافعي واذا احكم بالشاهد واليمين يغرم الشاهد نصف المال
 مع قوله ما لك واحمد انه يغرم الشاهد المال كله فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان مع ما انبني على ذلك من غرامة المال كله او نصفه
ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل شهادة العدو وعليه عده اذا لم تكن العداوة
 بينهما يخرج الى الفسق مع قوله الامية الثلاثة انها لا تقبل على الاطلاق فالاول فيه
 تخفيف على المدعي والثاني بالعكس وقد افني بعضهم بعدم قبول شهادة بني وابل عن بني
 حرام وعكسه وخالفه في ذلك اهل عصره فليتامل **ومن ذلك** قول أبي حنيفة
 وما لك لا تقبل شهادة الوالد لولده وعكسه مع قوله السافعي انه لا يجوز شهادة الوالدين
 من الطرفين للمولود به ولا شهادة المولودين للوالدين الذكور والاناس سوا بعدوا او
 قريبوا مع قوله احمد في احدي روايتيه تقبل شهادة الابن لابيه وتقبل شهادة الاب
 لابنه ومع قوله في الرواية الاخرى انه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه مالم يجزئ لغيره
 في الغالب وله رواية اخرى كالجماعة واما شهادة كل منهما على صاحبه فمقبولة عند
 الجميع الاما يروي عن السافعي انه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحدود
 لانها في الميراث فالعلماء ما بين مشدد ومخفف كما نرى **فرجع** الامر الى مرتبتي
 الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه يقبل شهادة الاخ لاجيه والعديقي
 لصديقه مع قوله ما لك ان لا تقبل فالاول فيه تخفيف على المنك لنقص شفقته لافق
 والاصدق ومحبتهم عن شفقة الوالد والولد ومحبتهم فلا تحمله تلك المحبة والشفقة
 الضعيفة على ان يشهد لاجيه وصديقه باطلا بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد
 والثاني فيه تشديد على الناس لا يجوزوا احدهم غالبا من صديق واخ فربما لم يكن حاضر
 لذلك العقد لذلك الاخ والصدق فاذا لم يقبلها صانع حقه **ومن ذلك** قوله

الائمة الثلاثة انما لا تقبل شهادة احد الزوجين للخروج قول الشافعي انما تقبل فالاول
 مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول لاخذ بالا
 فقد نقلت الشهادة على احد من الزوجين خا طره بشهادة الزور **ووجه** الثاني ندرة
 وقوع مثل ذلك **ومن ذلك** قول الشافعي ان يقبل شهادة اهل الامور
 والبيع اذا كانوا مستجيبين للكذب الا الخطا بنية وهم قوم من الرافضة يصيدون
 من حلفهم ان له علي فلان كذا فيستدرون له بذلك مع قوله مالك واحمد ان لا يقبل
 شهادة اهل الاطلاق فالاول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي ان يقبل
 شهادة البهري على القروي اذا كان عدوا للبدي في كل شيء مع قول احمد ان لا يقبل
 مطلقا ومع قوله مالك انما تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك
 من الحقوق التي يمكن اشهادها كما ضربه فيها الا ان يكون تحملها في البادية فالاول
 مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن**
ذلك قول الائمة الاربع ان من نعتت عليه الشهادة لم يجز له اخذ الاجرة عليها ومن
 لم يتغير عليها جاز له اخذ الاجرة الا على وجه الشافعي **ومن ذلك** قول مالك في
 المشهور عند ان الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الاميين سواء
 اكان ذلك في مال او جسد او فضا مع قوله في حقيقته انما تقبل في حقوق الله عز وجل
 سوى القصاص ومع قوله الشافعي في اظهر قوليه انما تقبل في حقوق الله عز وجل
 كحد الزنا والسرقة والقرية فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تخفيف
 على الشهود وتشديد على المحدود **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك**
 قول الشافعي حيزان يكون في شهود الفرع نسام مع قوله مالك واحمد ان لا يجوز
 فالاول مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول
 الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشهد ثلثان كل واحد منهما على شاهد من شهود احدى
 الاصل ومع قال الشافعي في اظهر القولين والقول الثاني يحتاج ان يكونوا اربعة
 فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول مالك والشافعي حيزان
 والشافعي في القديم واحمد انه لو شهد شاهدان بماله لم يجز احكامهما
 فعلهما الغرم مع قوله الشافعي في الجديد انه لا شيء عليهما فالاول فيه تشديد
 على الشهود والثاني مخفف عليهما **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول
 تاويل الشهود لباخذوا حذرهم في المستقبل فلا تشهد الا على يقين ووجه الثاني
 ان المراد على احكام اهلها **ومن ذلك** قول الشافعي ان الحاكم اذا احكم بشهادة
 فاسد لم يعلم حالها بعد احكام لم يتغير حكمه مع قوله مالك واحمد والشافعي

حياط

في احد قوليه ان يتغير حكمه فالاول مخفف على الحاكم والثاني مشدد عليه والعمل به لا يحوط
 للدين **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الشافعي حيزان لا تقبل
 على شاهد الزور انما يوقف في قومه ويقال لهم ان شاهد زور مع قول الائمة الثلاثة
 انه يجزى ويوقف في قومه فيكون ان شاهد زور في مالك ويشهر في المساجد
 والاسواق ومجامع الناس فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر
 الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه ويصح حمل الاول على من لم يعتد الزور والثاني
 على من تكرره منه **كتاب العتق**
 اتفق الائمة على ان العتق من اعظم القربات المندوب اليها هدا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق واماما اختلفوا فيه **فمن ذلك** قول الائمة الثلاثة انه لو اعتق شقفا
 له في مملوك مشترك وكان موصرا اعتق عليه جميعه ويضمن حصته شريكه وان كان مفسرا
 عتق نصفه فقط مع قوله في حقيقته ان يعتق حصته فقط وشريكه اختيارين ان يعتق
 نصيبه او يستسعي العبد ويضمن شريكه المقتق ان كان موصرا وان كان مفسرا فله
 اختيار بين العتق والسعاية وليس له التضمن فالاول فيه تشديد على السيد ورحمة
 بالعبد بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشريك على التفصيل
 الذي ذكره **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان واجتهاد المجتهدين **ومن ذلك**
 قوله مالك في المشهور عند ان لو كان عبدا بغير ثلاثة لو احدث نصفه وللآخر ثلثه
 وللآخر سدسه فاعتق صاحبه النصف والسدس حصته ما بقي من ماله واحد
 او وكلا وكلا فاعتق حصته ما عتق كله وعليهما قيمة السقف الباقي بينهما على قدر
 حصتهما من العبد فيكون لكل واحد منهما من ولاية مثل ذلك مع قول الائمة الثلاثة
 ان عليهما قيمة حصته شريكه وهي رواية مالك فالاول فيه تشديد على السيد
 بعتق العبد كله عليهما ووزنه قيمة السقف الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب
 الثلث بالنسبة لمر له النصف وتشديد على صاحب السدس بوزنه لشريكه قدر
 قيمة النصف او الثلث فليتأمل **ومن ذلك** قول الشافعي حيزان لو اعتق عبدا
 في مرضه ولا مال له غيرهم ولم تجز الورثة جميع العتق عتق من كل عبده ثلثه فقط
 ويستسعي في الباقي مع قول الائمة الثلاثة انه يعتق الثلث في القرعة فالاول
 فيه راحة التشديد بالسعاية في الباقي والثاني فيه تخفيف **فرجع** الامر الى
 مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه **ومن ذلك** قول الشافعي حيزان
 انه لو اعتق عبدا من عبده لا بعينه فلما ان يخرج ايما شامع قوله مالك واحمد
 انه يخرج احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على السيد والثاني فيه تشديد عليه
 بالقرعة **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان السيد يحسن بالعتق فله
 التفضيل بين عبده لعدم وجوب حق احد منهم عليه ومعلوم ان القرعة انما شرعت

خوف من ان ياخذ الاغبط بنفسه ويعطي اخاه الامراء ولا ذلك احكم في حق السيد مع عبده
ومن هذا علم توجيه القول الثاني **ومن ذلك قول** اي حقيقته انه لو اعتق عبدا في
مرض موند ولا مال له غيره وعليه دين يستغفره استسعى العبد في قيمته فاذا اداها
صار حرام مع قول الامية الثلاثة انه لا ينفذ العتق فالاول محقق علي العبد الطالب
للعتق والثاني مشدد عليه **فرجع** الامر في مرتبة الميزان **ووجه** الاول المبادر
من السيد في عتق نفسه وجميع اعضائه من النار كما ورد **ووجه** الثاني المبادر
الي وفا الذي يعوق صاحبه عن دخول الجنة حتى يوفيه لا ضجابه فانه ليس في الاخرة
اصعب علي العبد من الدين وقد راي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء اوقاما في
صناديق من نار مطبقة عليهم فقال يا اخي يا جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء ماتوا وحي
اعتاقهم اموال الناس لا يجدون لها وفا فلكل من القولين وجه **ومن ذلك قول**
اي حقيقته لو قال العبد الذي هو اكبر منه سنا انت والدي عتق ولا يثبت فيه مع قول
الامية الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالاول مشدد بحصول العتق والثاني محقق فرجع
الامر في مرتبة الميزان **ووجه** الاول تشوف الشارع الي حصول العتق من رفق الخلق
ورجوعه الي رفق الحق تعالى المالك الحقيقي **ووجه** الثاني جمل ذلك علي وجه
اراد بذلك ملاحظة العبد كما يقول الاب الشفيق او الام الشفيقة لولدها ما هو
كذا يا اي وايضا فان كونه العبد في رفق الخلق اقل موازنة من كانه في رفق الحق
لان ما كل احد يعرف اداب العبودية لله تعالى فكان سيد الادي كالحجابه عليه
وهو من خلف ذلك الحجاب وكان له راحة العذر بذلك فلكل من الامية في هذه
المسئلة مشدد **ومن ذلك قول** اي حقيقته انه لو قال الرقيقه انت لله ونوبي
العتق لم يعتق مع قول الامية الثلاثة انه يعتق فالاول محقق علي السيد بترك
العتق والثاني عكسه **فرجع** الامر في مرتبة الميزان ولكل منهما وجه **ومن**
ذلك قول الامية الاربعه انه لو قال العبد الذي هو اصغر منه سنا يا ولي
لم يعتق الا في قول الشافعي وصححه بعض اصحابه والمختار انه ان قصدا للكرامة
لم يعتق والقول في هذه المسئلة كالقول في مسيلة ما اذا كان العبد اكبر منه
سنا السابقة **فرجع** الامر في مرتبة الميزان **ومن ذلك قول** المالك انه
من مملوك ابويه او احد ابويه او احد ابويه او جداه او جداته قربوا ام بعدوا
عتقوا عليه بنفس المالك وكذلك القول عنده بما اذا ملكه اخوته او اخواته من
قبل الامراء مع قول اي حقيقته انه هو لا يعتقون عليه وكل ذي رحم محرم من
جمله النسب ولو كانت امراة لم يجز تزويجها من نفسه ومع قول الشافعي من ملك
احدا صله من جهة الاب او الام او فرعه وان سفل ذكر كان او انثى عتق عليه
سوا اتقوا الولد والوالدا واختلفا وسوا ملكه قهر كالارث او اختيارا كالشر او الهبة

ومع قول او فانه لا يعتق في القرابة ولا يلزمه اعتناق من ذكر فالاول فيه تشديد والثاني
مشدد لزيادة العتق كل ذي رحم محرم وكذلك القول في الثالث هو مشدد ووجه
الاقوال كلها ظاهرة لما فيه من الاكرام للاصول والفروع والقرابات فكل الامية متفق
علي اكرام من ذكر وذكره هم بيده موكد كثير او موكد اقل في سعة الاكرام وصفته
فرجع الامر في مرتبة الميزان واما وجه قوله او لا يذكر المشافهة لمن يفهم الاسرار
واسه اعلم **كتاب التدبير**
اتفق الامية علي ان السيد اذا قال للعبد انت حر بعد موثي صار العبد مديرا للعتق
بعد موت سيده **وهو** لما وجدته من مساهل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول المالك انه لا يجوز بيع المدير في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت
اذا كان علي السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه
وان لم يجمله الثلث عتق ما يجمله ولا فرق عنده بين المطلق والمضيد مع قول
الشافعي انه يجوز بيعه علي الاطلاق ومع قول احمد في احديهما ان يبيدا انه يجوز
بيعه بشرط ان يكون علي السيد دين وان لم يكن عليه دين لم يجز فالاول مفصل
وقول الشافعي محقق علي السيد وقول احمد مفصل **فرجع** الامر في مرتبة الميزان
ووجه الاول ان العتق من جملة الصدقات وهي لا تلوه الاعن ظاهري
وفي الحديث ابدان بنفسك ثم من تقول وفي كلام عمر رضي الله عنه الاقربوه اولي
بالمعروف وقيل انه حديث ولا اقرب الي الانسان من نفسه ومن هنا عرف توجيه
من قال يجوز بيعه علي الاطلاق فضلا عن كونه ذلك بشرط **ومن ذلك قول**
اي حقيقته ان حكم ولد المدير حكم والده الا انه يفرق بين المطلق والمقيدا في
فان كان التدبير مطلقا لم يجز بيعه وان كان مقيدا بشرط كرجوع من سفر وشفا
من مرض فبيعه جائز وبذلك قال مالك واحمد الا انها قالوا لا فرق بين مطلق
التدبير ومقيده ومع قول الشافعي في احد قوليه انه لا يتبع امه ولا يكون مديرا
فالاول محقق علي ولما المدير في تبعيته لامه في التدبير علي حكم التفصيل الذي
ذكره والثاني مشدد **فرجع** الامر في مرتبة الميزان **ووجه** الاول ان
الشارع تشوف الي حصول العتق لكل من سبه اسم الرق سواء كان بشرط
ام بغير شرط **ووجه** الثاني تحقيق مقام الاخلاص في معاملة العبد
لربه عز وجل يتعين الولد في التدبير فلا يكتفي عنده تديره بحكم التبعية فالعلماء
ما يبر مشدد ومحقق كما ترى علي ان التدبير لا يقع الامر كان عنده بعض نجل
وشح نفس ولولا ذلك لكان يخر عتقه وفاربا لتجمل بعتق اعضائه من النار
في الاخرة وبعث جسد من الافان التي تقبسه في الدنيا مما لا يخلو اعنه
بنوا ادم واحمد لله رب العالمين **كتاب الكفاية**

انقول الامية علي ان كتابة العبد الذي له كسب مستحبة ومنذوب اليها خلافا لاحد في قوله
في رواية لها انها واجبة اذ ادعي العبد سيده اليها علي قدر قيمتها واكثر وصفتها ان
يكتسب السيد عبده علي ما لم يعير ليسعي فيه العبد ويوديه اليه وتقوا علي كراهته
كتابة الامة التي لا كسب لها كما اتفقوا علي ان السيد اذا اكتسب عبده علي ما لا تاه منه
شيئا لم لا يقول له تعالى واتوهم من مال الله الذي تاتوا به **كذلك** اما وجوبه من مسايل
الاتفاق واما ما اختلف فيه **فمن ذلك** قول الامية الثلاثة واحمد في احدي
رواياته انه لا يكره كتابة العبد الذي لا كسب له مع قول احمد في الرواية الاخرى انها
تكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان
وجه الاول انه تعالى قد يسخر له من عباده من يعطيه ما يوديه السيد فيصير
كالملك **وجه الثاني** ان من لا كسب له اذا كوتب طلبت نفسه اخروج من
الرق وتحررت بعد ان كانت ساكنة وصار كل يوم عندها في الرق كانه ستة فرما دعاه
ذلك الي السرة والاختلاس من مال سيده او غيره فافهم **ومن ذلك** قول
حنيفة ومالك ان الكتابة تقع خالة وموجلة ولو كان اصلها التاجيل مع قول الشافعي
واحمد انها لا تقع خالة ولا تجوز الامتخانة واقله بخمان فالاول فيه تخفيف علي السيد
دونه العبد والثاني فيه تشديد عليه **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **وجه**
الاول طلب مكافاة السيد علي كتابته له بتجديد المال ان كان العبد من اهل المعروف
وجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرحمة للمكانت بنقد اد
النجوم فافهم **ومن ذلك** قول حنيفة ان المكاتب لو امتنع من الاداء او بيه
مال يفي بما عليه جبر علي الاداء فان لم يكن بيده مال لم يجبر علي الاكتساب مع قول مالك
ليس له تجبر بنفسه مع القدرة علي الاكتساب حينئذ ومع قول الشافعي واحمد
انه لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ فالاول مفصل والثاني فيه تشديد علي المكاتب
والثالث تخفيف عليه **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان ولكل من الاقوال **وجه**
ومن ذلك قول حنيفة ومالك ان ايتا السيد المكاتب شيئا مستحب مع قول
الشافعي واحمد انه ذلك واجب للامة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
علي السيد **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **وجه الاول** ان ذلك من باب
البر والاكرام واللايق بذلك الاستجابة لا الوجوب **وجه الثاني** زيادة
الاعتناء في امره عز وجل للسيد به يعطي المكاتب شيئا واللايق بذلك الوجوب
علي قاعدة اهل الله عز وجل **ومن ذلك** قول الشافعي انه لا تقدر فيما يعطيه
السيد للمكاتب مع قول احمد انه مقدور وهو ان يحيط السيد من المكاتب ربع ما في
الكتابة ويعطيه مما قبضه منه ربه مع قول بعضهم انه يحاكم بقدر ذلك باجتهاد
ما لم ينفذ مع قول بعضهم ان السيد يعطيه ما تطيب به نفسه فالاول فيه تخفيف والثاني

فيه تشديد

فيه تشديد بوجوب الربع وما بعده فيه تخفيف **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن**
ذلك قول حنيفة ومالك انه لا يجوز بيع رتبة المكاتب الا ان مالها اجاز بيع ماله
المكاتب وهو الدين الموجه اليه من حاله كان غنيا وهو المحدث من مذهب الشافعي
مع قول احمد يجوز بيع رتبة المكاتب ولا يكون البيع فسخا للكتابة فيقوم المشتري منه
مقام السيد الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف علي السيد **فرجع** الامر
الي مرتبي الميزان ويصح حمل الاول علي حال اهل الثروة والمال والثاني علي اهل العدم
والاحتياج الي غنمه في دينه او غيره **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو قال
لرفيقه كاتبتك علي الف درهم فاذا اذها عتق ولم يفتقر الي ان يقول فاذا اذيتك
لي فانت حر وبنوي العتق مع قول الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالامر بالبر
اذا عرضوا الاحد باحسانه لا يرجعونه فيه والثاني خاص بمن كان بالصدقة ذلك
فرجع الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو كانت
امتد وسط وطبها في عتق الكتابة لم يجوز قول احمد انه ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني
مخفف **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان والله اعلم **ب**
كتاب امهات الاولاد
انقول الامية اربعة علي ان امهات الاولاد لا يبيع وهو مذهب السلف واختلف من فقها
الامصار وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد وبه قال بعض الصحابة فالاول
مشدد علي السيد والثاني مخفف عنه **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **وجه**
الاول ان ذلك من مكارم الاخلاق فان وضع النطفة في قلب الامة وقضا وطهر
سيدها جميعا مع انبائها بما يتبين فيه خلق الادميين بصير لها فضلا عظيم علي
سيدتها فكان من مكارم الاخلاق ان تكون معتقة من بعد **وجه الثاني**
ان السيد له ان يترك الاحسان المذكور اليها حتي ياتي به شيء من الشارع بينها عن سببها
فيحمل الاول علي حال الاكابر من اهل الورع والثروة والدين ويحمل الثاني علي من كان
دون ذلك **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو تزوج امرأة غيره فاولدها
ثم ملكها لم ينصر ام ولد ويجوز بيعها ولا يفتق بموتها مع قول حنيفة انها نصير ام ولد
فالاول مخفف علي السيد والثاني مشدد عليه **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن**
ذلك قول حنيفة ومالك في احدي روايتيه ان لو ابتاع امه وهي حامله منه
صارت ام ولد مع قول الشافعي واحمد ومالك في الرواية الاخرى انها لا نصير ام ولد
فيجوز بيعها ولا يفتق بموتها فالاول مشدد والثاني مخفف **فرجع** الامر الي
مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول الامية الثلاثة انه لو استولد جارية ابنته
صارت ام ولد مع قول الشافعي في اصح قوليهما انها لا نصير ام ولد فالاول مشدد والثاني
مخفف **فرجع** الامر الي مرتبي الميزان **ومن ذلك** قول حنيفة ومالك انه

في

المستولدة جارية ابنه يلزمه قيمته كما خاصة مع قول الشافعي في احد قوليه انه يلزمه
قيمتها وقيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمتها الولد ومع قول احمد
انه لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد
والثالث مخفف **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان **ومن ذلك** قول الامام
الثلاثة انه يجوز للسيد اجارة ام ولده مع قوله مالكة انه لا يجوز له ذلك فالاول
مخفف والثاني مشدد **فرجع** الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القول به ظاهر
والحمد لله رب العالمين **ولكن ذلك** اخروا فتح الله به من ايضاح كتاب
الميزان الشعرانية المدخلة لجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية
وتوجيه اقوالهم **وقد** حاولت الجمع بين اقوال الامة ومقلديهم وتوجيه
كل منها جدي ليجمع الاخوان من مقلدي الامة الاربعة بين اعتقادهم بالجنان
وقولهم بالنسالة ان ساير ائمة المسلمين علي هدي من ربهم ايماننا وتسليمنا ان لم يصلوا
الى ذلك نظر واستدلوا كما مر بيانه في الخطبة ويفوزوا باخذ الامة المجتهدين بهم
في احوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه هناك تبسم في وجهه واخذ بيده بخلاف
من كان بالصد من ذلك فانه ربما نظر الامة اليه بنظر الغضب لسوا اذ به معهم
وتقصيه عليهم بغير حق واذا كان الامة كلامهم متناديين مع بعضهم بعضا مع تقاو
في العلم فكيف بمن هو عاوي بالنظر اليهم وقد ارسل الامام الليث بن سعد رضي
الله عنه سوا الامام مالك بالمدية فيسأل عن مسئلة فارسل يقول له اكا
بعد فانك يا اخي امام هدي وحكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك
فيها انتهى **فاعلموا** ذلك ايها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وتحمد الله رب العالمين **ولنشرع** في ذكر احكام الموعود بذكرها في
الخطبة فنقول **وبالله التوفيق** **خاتمة**
في بيان نية صلحة تتعلق باسرار احكام الشريعة تناسب الميزان في القياس
من كلام شيخنا العارف بالله تعالى سيد علي الخواص رضي الله عنه بطالع الناظر
فيها علي سب مشروعية جميع التكليف في ساير الادوار وانما كلها كال كفارة فيها
للأكله التي اكلها ابونا ادم عليه الصلاة والسلام فكما روت الميزان جميع
مذاهب المجتهدين ومقلديهم الى مرتبة الشريعة كما تقدم **كذلك** روت هذه
انما تمت جميع ابواب الفقه وما فيها من الاحكام الى الأكله التي اكلها ابونا ادم
عليه الصلاة والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بينه بعده بحكم القبيضين
لا مظهر ما يقع من بينه المعصومين من الذنوب فافهم **وقد** سالت
شيخنا المذكور مرة عن سب مشروعية جميع التكليف مع ان الله تعالى غني عن العالمين
وعن عباده اتم فقال رضي الله عنه سب ذلك تمام القوة لبني ادم اذ وقعوا فيها

تعالى عنه

نبي الله عنه فكانت جميع التكليف والاداب التي كلفنا استغاني بها اولاده كال كفارة لهم
فقلت له ان من بينه من لا يجوز عليه الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك
مخالفة في كفارة والافني رفع درجات كما هي في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام
فقلت له فاذا كان رفع درجات في حق الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعي
ادم رب حقوي **فقال** اعلم يا ولدي ان ما قصده الله تعالى علي الانبياء من مسني
المعصية والخطية انما هو علي سبيل المجاز لان احدا منهم يخرج عن حضرة الاحسان
لحظة من ليل او نهار وتلك حضرة مشاهدة للمخجل وعلا فلا يصح لاحد منها عصيان
وانما يقع العصيان مني بحجة عن شهود الله تعالى فيهم معاصي الانبياء وخطاياهم كلها
صورة لاحقيقة ليصير لهم المام باقامة المعادير لقومهم باطنا اذ وقعوا في
مخالفة ويصير احدهم بعرف كيفية تعليم قومه التفضل من الذنب والتوبة والاعتقاد
اذا وقعوا في المخالفات ويصير احدهم بعرف مقدار العجز كعارف مقدار الوصول
وعكسه اذ الشيء لا يعرف الا بصدقه **قال** واوضح لك ذلك يا ولدي فاقول
مثل واقعة السيد ادم عليه الصلاة والسلام مثال ملك مطاع قال يوما لاهل
حضرت الخاصة اني اريد احداث امر في الوجود واترك كتابا وارسل رسلا با مر
ونبي واجعل لمن اطاعهم دار تسمى الجنة ومن عصاهم دار تسمى النار واخرج من
ظهر عدي ادم ذرية يعمرون الارض واوجه اليهم التكليف بعد ان اقدر عليهم
الاكل من الشجرة وبعد ان انما عن القرب منها ظاهر اشراقهم عليه وعلي ذرية الذين
عصوا الجنة بجواز امور ما وعلي ذرية الذين لم يعصوا حقيقة لا يجاز انما اخرجهم من
تلك الجنة التي اكل فيها من الشجرة الى دار اخرى تزل منها في الدرجة تسمى الدنيا واجعل
كل مقام فيها من طلب ان يكون مقام ادم فليقدم فما تجر احد من اهل الحضرة ان
يتقدم لذلك غير السيد ادم فانه تقدم وقال انما انا انا طلبا للتنفيذ فضا الله
تعالى وقدره في عباده فمن كان خاضرا بمجاس هذا الاتفاق لم يحكم علي ادم بالمعصية الخاصة
وانما يحكم له بطاعة ربه في ذلك عكس من كان غائبا عن هذا المجاس فانه يحكم عليه
بالمعصية ولا بد كما هي حضرة المحجوبين من اولاد ادم وكان ذلك من اكبر المصالح المحض
لبنوعوا في فضا الله وقدره تارة بالمعصية فيطهر واحلمه وعفوه وتارة بالطاعة
فيطهر واكرمه ومجده فكان ادم عليه الصلاة والسلام متخل عن اولاده المحجوبين
بذلك البكا الصوري الذي وقع منه وكثرة الحزن غالبا ما كان يقع فيه اولاده الذين
يتعدون حدود الله وكان فخره بواقعة باب المعقرة لا واده اذ لا بد للمعصية
من فخر يفتخها بحكم القضاء والقدر ليرتد علي ذلك احد ود في الدنيا والاخرة **فقد**
بان لك يا اخي ان جميع التكليف التي شرعها الله تعالى في الدنيا انما كانت في مقابلته
اكل ادم من الشجرة صورة فاما من اولاده احدا لا وقد عصي ادم بمعصيته وعكروه

او خلا في ارضي ما عدي لاني انا عليهم الصلاة والسلام في اي جميع التكليف لبيته الذين
لم يصموا اما رفع درجات او كفارة لذنوب وقوا فيه او غفوة لهم كالحمد والثناء التي ادب
الله بها عباده انتهى **وسمعت** سيد عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
جميع ما وقع من ادم عليه الصلاة والسلام من سمي المعصية كالطاعة لله عز وجل قال الله
تعالى كان راضيا عند خال لا اكله من الشجرة كرضاه عند خاله كونه في الصلاة على جرسوا
ومن قال في ايدي غير ذلك قيا ساعا على حال بني ادم فعليه الخروج من عهده يوم القيامة
وانما قاله ربنا ظلمنا انفسنا وان لم نتقرب لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين يعني
معاشر اولادي الذين يعصون امرك فكانه بذلك كان مستغفرا عنهم لا عن
نفسه هو فهو كالشافع فيهم عند ربهم وجميع ما وقع له ظاهر امره نظاير
التاج والسياب عن راسه وبدنه والبكا والدم كان صور بالينقل ذلك عنه
الي بيته الذين لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض **قال** وانما اخذته
البطنة بعد اكله من الشجرة ليتذكر بذلك صورة ما يقع فيه بنيه فيستغفروا الله
تعالى لم كلما بال او تقوط وقد جانت شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بطلب المغفرة
كلما اخرج الانسان من بيته لخاله وكذلك حدث في جوي زيادة على البطنة ما وقع
لها ولبنها من الجحيم في كل شهر لتذكر بذلك معاصي بنينا وتستغفروا وانما
زادت على ادم ما يجيئ في كل شهر لا فها وقعت في صورة التريين لادم في اكله من
الشجرة حتى اكلها ولكونها ايضا هي التي قطعت الشجرة من شجرة التين واعطتها
لادم ولا شك ان من يعطي الخالق الصورة وهي مظهر الاستحسان ذلك اعظم
في صورة الذنب مما ياتي من مخالفة ناسيا قال تعالى ولقد عهدنا الى ادم من قبل
فسي ولم نجد له عزما لاسيما وقد حلف له ابليس انه له من الناصحين
وقد بلغنا ان بعض الصالحين اجتمع بابليس فقال له كيف حلفت لادم
انك له من الناصحين وانت تكذب فقال فما اصنع لما رايت قضا الله لامر
له ورايت قلوب الانبياء سادجة سالمة من خطور الفواحش معظمتهم لله تعالى
كل العظيم حلفت له بمعبوده الذي يعده هو شوته وتجيده في ذهنه وتعالى
الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يحظر باليال من صفات التقظيم فما حلفت
له الا بالمعبود الذي يتجمله لابل الله الذي ليس كذلك **ثم اعلم** يا اخي
ان الجنة التي كان فيها ادم ليست بالجنة الكبرى المدخرة في علم الله تعالى
كما قد يتبادر الى اذهان وانما هي جنة البرزخ التي فوق جبل الباقوت كما
قاله اهل الكشف قالوا لادن الجنة الكبرى انما يدخلها الناس بعد الموت
والحساب ومجاورة الصراط قالوا هذه الجنة هي التي يقع من قبر المومن
له طاقة منها ينظر اليها ويتنعم بها فيها في قبره وكذلك القول في النار التي

تري

تري في دار الدنيا في المنام او من طريق الكشف هي نار البرزخ قالوا وهي التي تراه
فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن لمي الذي سبيل السواب ومراي فيها المرأة
التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع لادم فيها الاكل من الشجرة وهبط
منها الى الارض لقرعها منها في الحكم وكل من مات من اولاده المطيعين تغود روحه
الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت روحه الى النار التي في البرزخ فلا تراه ابنا ادم
في هذين المكانين حتى يتقضي الدنيا ويقي العدة وتتكامل المدة فيخرج الناس بتفجئة
المبعث الى يوم الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى والنار الكبرى ولوان الجنة التي يفتح
للمومن منها طاقة او النار التي يفتح للكافرين منها طاقة كانت هي الجنة الكبرى والنار
الكبرى لغاية الحشر والشعر وما بعدهما **قال** سيد علي الخواص
رحمه الله لما كان الغالب على جنة البرزخ مشابعتها للجنة الكبرى في الطهارة والتقية
لم تكن محلا لخراج القدر فيها من بول وغايط ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد ضرورة
من تلك الاكلة الصورية فلذلك انزل ادم وحوي الى هذه الارض التي هي محل التقفين
والاستحالات ليخرجوا فيها ذلك القدر الصوري في حتما الحقيقي في حق العصاة
من اولادها انتهى **وسمعت** اخي افضل الدين رحمه الله يقول لما اكل ادم
وحوي من شجرة التين تولد فيها البول والغايط والدم ولدت اللبس من الرجال والنساء
وعكسه ولدت الجماع كذلك وتولد في ذريتهما بسبب ذلك اذا اكلوا من شجرة التين
الخاصة بصر من وقوع في حرام او مكروه او خلافا لاولي زيادة على ما تولد صورة
في ابويهما الجنون والاعما بغير مرض والمخاط والصنان والتكبر والتجبر والفتنة
واسبال الارار والسر او بل والغش والعمامة والغيبة والنميمة والبرص والجذام
والكفر والشرك وغير ذلك مما وردت الاخبار والاثار بان يتقضى الطهارة فمن تأمل
في جميع النواقض وجدها كلها متولدة من الاكل وليس نافع للطهارة من غير الاكل ابدا
فان من لا ياكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه شي يتقضى طهارته ابداما ذكرناه ومما
لم تذكره فان الملائكة لا تبول ولا تنقوط ولا يجري لها دم ولا تشتهي النساء والرجال
ولا استمتاع بالجن بشي من جندها ولا بالجماع ولا تجن ولا يغمي عليها ولا تقضي بها بكفر
ولا غيره اذ العبد لا يعصى بها الا اذ اجب عن شهوة تعالى ولا يجيئ عن شهوة تعالى
الا ان اكل فلولها مجابها لاكل ما وقع في معصية ابدافله لك امرنا الشارع صلى الله عليه
وله والائمة المجتهدون بالطهارة اذ وقع من انقضائها المطلق او بدله وامرنا
الشارع وكذلك المجتهدون بالنظير من النجاسة بالما كذلك او الجواب بالتراب في
الاستنجاء وازال قدر النعل وذيل المرأة الطويل وامرونا بالستره عن كل نجاسة خرجت
من القبل والبر وغيرهما حتى عن مس المحل يخرج منه البول والغايط من قبل او
دبر وامرنا الشارع وكذلك العلماء برش السراويل بالمال المستنهي للذكر المحار والمخارج

يس

وقد كان صلى الله عليه وسلم ينفخ سراويله بالماء عند الطهارة ويقول بذلك امرني جبريل
وسياي في توجيئه الاحكام ان النقص بمس الفرج خاص بابا بر العلماء والصالحين وغيرهم
النقص خاص بالعوام وانما امرنا الشارع صلى الله عليه وسلم بالنقص من بول الغلام اذا
لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفا علينا فمن غسل منه فله ذلك وان كان
الشر بفضل لان الاحكام راجعة الى حكم الشارع والى حكم العقول **فان قال**
قائل كيف قلتم بنجاسة بول الاطفال مع كونها لا يصح في حقهم الاكل من شجرة النبي
فاجواب قد قال بعض اهل الكشف ان الاطفال لما معاصي من حيث
ارواحها كالمطاطعة كذا من حيث ارواحها وايضا فان بعض العلماء كان
يغسل من بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول ان والدته تاكل في هذا الزمان
الحرام والشبهات فكان بولها قد من بول الذي يأكل الحلال انتهى **وقد**
جاءت اقوال المجتهدين في النقص بما ذكرنا على قسمين مستد ومحقق بحسب الأدلة
التي استندوا اليها من الكتاب والسنة كما ان منهم من توسط بين التحقيق والتقدير
كصاحب القول المفصل كما ان من التواضع ما اتفق عليه الاجماع كالبول والغائط والجماع
والجنون ومنها ما اختلفوا فيه كمس المحاروم ومس الفرج والعجز بشرطه عندهم
وكذلك مما اختلفوا فيه خروج الدم السائل من البدن والنفث والقيح ومن
الصناعات في الابط والمسكر والاجر والابرص والصليبي والوشن ونحو ذلك وقد
تقدم في توجيئه الاحكام من باب الاحداث من ان النقص بمس الفرج ليس هو لذات
الفرج وانما النقص به لكونه محلا لخروج المتولد من الاكل اذا لو كان النقص به لذاته
من حيث كونه متولدا من الاكل لكان حكم جميع الاعضاء كذلك فان البدن كله قد مني
وتولد من الاكل **فان قلت** قد قال العلماء بالنقص بخروج الحصة التي
ابتلعها الانسان وهي غير متولدة من الاكل يتبين **فالجواب** ليس النقص
عندهم بما لذائذها وانما هو عليها من القدر المتولد من الاكل فلو لماعليها من القدر
لم يتقصوا الطهارة بها لو فرض ذلك ان النقص حقيقة انما هو خروج الفضلة التي
تولدت من الاكل والشرب واثارت الشهوة والغفلة عن الله عز وجل والمعاصي
وليس الحصة او العود بذاتها يثيره شي من ذلك فانهم **فان قلت** كانت
سبب الامر بالطهارة عن حدث الاصغر والاكبر **فان قلت** فلم وجب
تقليم البدن بالغسل من خروج المني مع انه دون البول والغائط في القدر يبين
فالجواب ان تقليم البدن بخروجه او بالجماع من غير خروجه ليس هو
للقدر وانما هو لما فيه من اللذة التي تسري في جميع البدن حتى تمينه وتنسيه
ذكره والنظر اليه فلذلك امرنا الشارع باجرا الماعلي سطح البدن كله بحسب
سريان اللذة فهو وان كان فرعا من البول والغائط فهو اقوى لئلا من اصله

فلذلك

فلذلك امرنا باجرا الماعلي المنعش للبدن من ضعفه وفنوره او موته فيقوم احدا
بعد الغسل بناحي يديه يده ويضع لم يمسه الما فهو كالعضو الميت او المشرف
على الموت او كبدن السكران او المعجم عليه فلا يكاد يحضر ذلك المحل مع ربه في صلواته
ابدا واذا لم يحضر معه فكان لم يصل اذا الصلاة لا تنفع الا جميع البدن كما انها لا تنفع خارج
حصرة الله تعالى باجرا اهل الله تعالى فافهم **واما** وجب التيمم عند فقد الماء حسا
وسرا لان التراب فيه راحة الماء وهو عكارة الماء اذ هو عكارة الماء الذي يخرج لما
خلق الله تعالى الموجودات فان فقد التراب تيمم بالحجر لان اصله كذلك من زبد البحر
حيث يخرج ولذلك يخرج منه فطر الماء اذ احرق بالنار فلو ان فيه الماء ما فطر
منه بالنار اذا الحقائق لا تنقلب **وسمعنا** سيدي عليا انما امر به
الله تعالى يقول انما وجب تقليم البدن بخروج المني لان العقلة عن الله تعالى فيه
الكثر من الغفلة في البول والغائط ولذلك قال الامام ابو حنيفة بتقصير الطهارة
بالقنينة في الصلاة لانها لا تنفع الا من شخص غافل عن شهود تطهر ربه اليه في صلواته
وذلك مبطل عند اهل الله عز وجل **واما** وجوب تقليم البدن على الحايض والنفسا
اذا انقطع دمها فانما ذلك لزيادة القدر بالحاصل بالحايض والنفسا لاسيما ان عرق
مثلا وان شرد دمها وقد بقي الله تعالى دم الحايض اذ يبطل صلاة الحايض والنفسا
مع وجوده وبعد انقطاعه حتى يغسل شرد ذلك الدم فقط او بعد تقليم بدنها او
تيمم وقد جواز الامام ابو حنيفة وطى الحايض والنفسا اذا انقطع دمها وغسلت
فرجها فقط ولعل ذلك في حق من استندت حاجته الى لوطي وخاف من الوقوع فيما
لا ينبغي **فان قلت** فلا يبي اتفق العلماء كلهم على نجاسة البول والغا
منه الاذي واختلفوا في بول بعض الحيوانات وغايطها مع ان الاذي اشرف من البهاجر
يبقي اذ هو المخلف بتركها كونه من شجرة النبي بخلاف غيره **فالجواب**
وما اتفق العلماء على نجاسة بوله وغايطه الا لشرفه وعلو مقامه فكان من شرفه
في الاصل ان يظهر كاشي خالطه لكنه لما غفل عن ربه واستغل بحكم طبيعته ولذته
انعكس عليه احكام فصارت كل شي من اطعم الطاهرة الطيبة الراجحة تنصب
قدرا او نجسا منتسبا من بوله وغايطه ودمه ومخاطه وبصاقه وصنانه وفي القواعد
ان كل من شرف مرتبته عظمت صغيرته **فان قلت** ان قولكم ان علو الانفاق
على نجاسة بول الاذي وغايطه يتقضى عليكم بول الحمار وزبله فانهم اجمعوا على
نجاسة ذلك منه وليس له هو شرف فما اجواب عن ذلك **فلنا الجواب**
عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى في حال الاكل فما نغفل عن الله تعالى من اكل
ومن كل حيوان لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فانها قليلة الغفلة عن الله تعالى
فخفف بعض الامتناع في اكلها واربها وبود ذلك امتنا الله تعالى علينا

بطه

بهيئة الانعام في الاكل ولوانه اباح لنا اكل البخل لا زودنا باكله عقله وكانت
كالذبيحة التي لم يذكر اسم الله عليها فافهم **فان قيل** فلا يبيح الله تعالى
نجاسة فضلات الحمار كلها من مخاط وصنان ونحوها فان ذلك متولد من الاكل
والشرب كبوله وغايطه **فالجواب** انما خففوا في ذلك لحققة الفنج
والقدر فيها وبعد صورتها عن صورة الطعام والشراب بخلاف البول والغايط
والقي فانها في الغالب تنسب لوفعالون اصلها من نظرائي سدة قذاريها فالت
بنجاستها ومن نظرائي خفتها قال يطهارها تعالى كما تقدم بيانه في الكتاب **فمد**
كان اصل الحديث المتولد من الاكل والشرب وجوب استغسال الماء والتراب
في الطهارة فلو اكلنا من شجرة النهي ولم نكروها ما احدثنا ولا امرنا بالطهارة
بل كنا طاهرين على الدوام كالملائكة ولولا ما قصر الله تعالى من صورة توبتنا بيننا
ادم عليه الصلاة والسلام ما احدثنا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف
نتخلص من الذنوب ولا كان الحق تعالى قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
والحمد لله رب العالمين **واما وجه** تعلق الصلاة بانواعها بالاكل والشرب فهو
لان الصلاة كلها انما شرعت توبة لنا واستغفار لمن حيث ان قوت ارواحنا هو
الوقوف بين يدي ربنا كلما ماتت ابداننا من المعاصي وفترت باكل الشهوات او
الوقوف في الغفلات فاقترنا الحق تعالى بالطهارة بالماء او التراب المنعشين للجسم
شربا لوقوف بين يدي المنعش للروح فتناجي ربنا بابداننا ورواحنا حتى نجد
موقفا بما وقفنا فيه مما تقدم فكانت تلك فتحة ابواب التوبة الي الله تعالى
ورضاه عنا بعد ان لم يكن تعالى راض عنا كل ذلك الرضي الذي يقع لنا حال الوقوف
بين يديه وذلك لعقلتنا عند بناؤنا لشهوات نفوسنا من اكل وشرب وغيره
ذلك ودخولنا الخلا لتخرج تلك الفضلات القدر المستترة التي لا تناسب
حضرته تعالى ولذلك خفف الائمة من اكل وقالوا استغني من الله ان تكشف عورتنا
بين يديه كل قليل حال البول والغايط كالامام مالك والاوزاعي والبخاري فكان
الامام مالك والبخاري يدخلان الخلا كل اسبوع وكان الاوزاعي يدخل كل شهر
فرق بطنه فصا ري دخله في الشهر مرتين فكانت امه تقول لمن يدخل عليها ادعوا
لعبد الرحمن فان بعد علة البطن انتهي وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخوله
وقته الصلاة يا بني ادم قوموا الي ناركم التي اوقدتموها فاطفئوها انتهى **فمد**
فان قال القائل فمد تدرت الصلاة عندنا في اليوم والليله خمس مرات **فالجواب**
ان ذلك من رحمة الله تعالى بنا المتذكر ذنوبنا عند طهارتنا وحصولنا الرضي
والشفقة فلما وقفنا بين يديه ليحبر به ذلك كله اخلل الواقع فينا بالمعاصي الصلاة
بين الصلاة وصلاة فيتوبه احدا ولا يستغفر ما جناه من المخالفات على حسب

مقام ذلك المتطهر منا او المصلي كما انه اذا قال اذكار الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة
بالوضوء ثم انه يقوم للصلاة فتغفر له ذنوبه الخاصة بالصلاة فان كل ما مور شرعي انما
شرع كفارة لفعله وقع العبد فيه مما يسيخط الله فيكون في مقابلة كفارة له كما يعرف
ذلك اهل الكشف فلو كشف للعبد لراي ذنوبه تتساقط عنه يمينا وشمالا فلما كبر
الله تعالى اي عز كل شيء بخطر سبيله من صفات التقويم فان الله اكبر من ذلك كله ثم يقال
فتتذكر ذنوبه يمينا وشمالا ثم يركع فتتذكر كذلك ثم يعيد فتتذكر كذلك ثم يسجد
فتتذكر كذلك ثم يرفع راسه فتتذكر كذلك فلا يفرغ من صلاته وعليه ذنب من الذنوب
التي تقرب للصلاة **فمد** مما قدرناه الجواب عن قول القائل قد ورد ان الذنوب
كلها تحو كمال الوضوء فمن ابرجأت الذنوب التي تتساقط عن يمينه وشماله في الصلاة
اذ اصلي على اثر الوضوء فافهم **وقد مد** في باب الطهارة قولنا ان ذنوب
العبد كلها كانت اقبح واقدروا اكثر كلما طوبى بتطاهرة الماء اثر ليكون انفس للبديهة
الذوات من كثرة المعاصي بخلاف الماء المستعمل **فمد** رحمه الله الامام ابي حنيفة
ما كان اذا استسبأ طائفة وما كان اكثر احتياطا منه هذه الامة في قوله بعد من صحت
الطهارة بالماء المستعمل ولو كان اكثر من ذلكين مثلا لضعفه بكثرة خروا خطايا فيه
ورحم الله بيقينه الائمة المجتهدين **فان قيل** فاذا كانت
الصلاوات الخمس كفارات للذنوب المتعلقة بالصلاة فلا يبيح شرعت النوافل هل
هي للمعصاة يقع من الذنوب المستقبل او هي خير للخلل الواقع في الفرائض كما قال
به اهل الكشف فانهم قالوا لا نقل الا عن كمال فرض وذلك انه لا يخطر بباله شيء من
الالوان من جبره يحرم بالصلاة الي ان يسلم منها **فالجواب** هي جواب
للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليست بنوافل الا في حق من كانت
فرائضه من كل الاوليا ولذلك قال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ومن الليل فتسجد
به الي بالقران نافلة لك فما قال تعالى لك الانبياء علي كمال فرائضه صلى الله عليه
وسلم ولا يحق به كل الاوليا ورثته في المقام ويبقى امثالنا على اصله في الجملة ويوبى
ذلك حديث البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيامة بالنوافل اي تكمل كل نقص
حدث في ركعة او سنة بتطيره في النوافل من الاركان والسنة فافهم **فان قيل**
فلم اكد الشارع صلى الله عليه وسلم بعض النوافل دون بعض **فالجواب**
فعل ذلك توسعة لامتد فانه لو اكد ها كلها لكانت كالاستدب الذي لا يطيقه غالب
الامة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحبه التحفيف على ما امكن لعامة بان الله تعالى عني
عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ركعتين قبل المغرب ثم تركها
وقال خشيته ان يتجدد بها الناس تنافي يواظبون عليها كالنوافل الموكدة **فان**
قيل فلم شرعت النوافل ذوات الاسماء كالسجدة والاستسقاء

والعبيد وصلاة الجنازة ونحوها فالجواب شرعت لحجاب العبد بالاكل
عن شهود الالهات العظام التي يخوف الله تعالى بها عباده لاسيما من اكل احرام والشه
والسبهاة حتى قسي قلبه فانه لا يكاد يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف الدواع له من ارتكاب
المخالفة فلو لا حجابنا بالاكل وعقلنا عن الله تعالى ما احتجنا الى تخويف ولذلك
شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطبة الجامعة للوعظ والتخويفات ليرد قلوب
الساردين عن حضرة الله عز وجل اليها بقرينة عدم سرعية الخطبة في صلاة الجنازة
لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واستبصر ولو علم صلى الله عليه وسلم ان
القلوب ترجع الى حضرة ربها بما شرعه من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات
ما كان شرع معها الخطبة **واما** حكمنا التكبير في العبدية فانما شرع ذلك لحجاب
الخالق بكثرة اجمع عن شهود وحدة الرب واما صلاة الجنازة فانما شرعت قادية
لبعض حقوق اخواننا المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكان الغسل والتكفين
والدفن والصلاة عليهم بعد موته كالجنازة لذلك الخلل الواقع منافي ختم **واصل**
وقوع ذلك الخلل منافي ختم انما هو حجابنا بالاكل والشرب ويزيد ان العبدات
على ما ذكر التبسط في الاكل والشرب وليس ثياب الزينة لانها شرعنا ليلها للقلوب
المتأثرة من كثرة الخرافة في الدنيا والاعراض النفسانية حجبنا بالاكل والشرب
عن شهود الاخوة واحوالها وذلك لان ابتلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين
واقامة شعائره بخلاف التنافر فانه يثبت نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبدان
على الجماعة في الجمعة التكبير لله تعالى اي عز ان يخرج شي في الوجود عن حكم ارادته
لانها يوم فرح وسرور وعقله عن الله تعالى في العادة اكثر من العقله عنه في يوم
الجمعة وانما امرنا فيها باظهار الفرح والشكر والنعمة الله علينا بصاحب الفضل
الظاهر دونه الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في السر ان يوافق
الاطفال واخذام والغلمان في اظهار السرور وليس احسن ما عنده من الثياب تعظيما
لحضرة الله تعالى التي هو فيها وسيما ميل قلوب الناس الي بعضهم بعضا فان لبس الزينة
لداثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس حال صاحبه لثياب الزينة **وسمعنا**
سيد عليا اخا من اخواننا محمد الله تعالى يقول لا ينبغي لسلام ان ياتي في الجمعة والعبدية
وغيرهما من الصلوات وفي باطنه غل وحقد ومكر وخديعة وحسد وكبر على
احد من المسلمين فان من اتي الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك لم يجتمع قلبه على
حضرة الله تعالى في تلك الصلاة **وسمعنا** يقول لصحابه من انما اياكم
ان تغاروا في الجمعة والعبدية وفي قلب احدكم غل ومكر وخديعة لا جد من
المسلمين وهذا وان كان مطلوباً في سائر الاوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة
والعبدية اكد لاسيما من كان خالجا فان احرم حضرة الله الخاصة في الارض

وفي الحديث لا يصعد للمتشاحنين عمل حتى يعطى حيا اشارة لما ذكرناه فان القطيعة
والشحنات تمنع نزول الرحمة على الخلق **وسن** هنا استنبه العلماء من جهة العمل
قبل الخروج للاستسقاء والتوبة ورد المظالم لئلا يرددوا القوم فاعلم ذلك **وانما**
وجه تعلق الزكاة بجميع انواعها بالاكل والشرب فهو ظاهر لاننا اكلنا ما لا ينبغي
لنا شرعاً حجبنا عن شهود الملك في المال الذي يابديننا كله لله تعالى وادعينا الملك
في ذلك مع العقله عن الملك الحقيقي فحجبناه وكثرناه ومنعناه من الفقر والمساكين
شكنا من نفوسنا وشرها فقصينا بذلك على الفقر والمساكين والمولقة قلوبهم
وعلى الغارمين في المصالح التي يعود نفعها على الخلق وعلى من سبأ فر في الجهاد وعلى
المكاتبين وعلى ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى واتوا الزكاة وقوله تعالى وانفقوا
مما رزقناكم وقوله وما انفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال
من صدقة وان الله تعالى ليضعف درهم الصدقة الى سبعين ضعفا ونسبنا ايضا
معنى الزكاة فان الله تعالى باسمها زكاة اي غوا الا لئلا نامل العبد في ذلك ونخرج
زكاته بطيب نفس وانشرح صدره **وسمعنا** حجبنا شيخ الاسلام
زكريا رحمه الله تعالى يقول لا غافر من الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من شحنة
نفوسنا على عباده وحرماننا لهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستخلفين فيناي لئلا يملك
له ملكا حقيقيا فذلك امرنا الشارع باخراج نصيب معلوم من كل صنف صنف
من جميع اموال الزكاة على سبيل الغرض علينا نظير الاموالنا وارواحنا من الرجس
الحاصل لها بالخل والشح ومخالفتنا لما امر الله تعالى ورسوله باخراجه وانزاله
للبركة في رزقنا والنفوذ فانه ما كل يوم يشهد زيادة النعم في ماله اذا اخرج
زكاته وانما يشهد النقص فيه وقد دعت الملائكة ربه بان الله يعطي كل متفق
خلفا وكل محسك تلفا ودعا الملائكة لا يرد قلوبنا ما لو اغالب الناس في نفوسهم لم
يدعوا قاطب كمال الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا بالاخلاف
في الاتفاق في سبيله **وكذلك** وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته ويتفق
ماله في سبيل الله الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الايمان الكامل ان يكون
الغايب الذي وعد الله به او يوعده عليه عند الموت كالحاضر على كل احد سواء كان
الجميل بحق الله تعالى حينئذ الذي يدعيه مع انه لو راي يهوديا جالس ببدرة من ذهب
يقوله من اعطاني نصف اعطيته دينارا الصارغالب الناس يزدحمون عليه باعطا
الدراهم لياخذوا الدراهم ولو ان انسانا قال لاحدكم لا نقطه دراهمك بهادناير
لسفه عقله ولم يسمع له فانظروا يا اخي لنفسك في هذه الميزان فانت اعلم بما لك
وادع الايمان بعد ذلك او اترك الدعوي واستغفر ربك **وسمعنا**
سيد عليا اخا من اخواننا محمد الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر باخراج زكاته

فهو نازل على اهل بيته لانه امره باخراجها الا وهو يريد ان يزيد من فضله فاللايق
به الفرج والسرور والاحزن والغم انتهى **واما** نوافل الصدقات فاما شرعت بحسب
الحلل الواقع في زكاة الفرض تطير الصلاة والصوم فربما نقص بعض الناس من القدر
المخرج او من الشرور بالاجزاء فنقص اجزاهم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على ان الله
تعالى ما وعد بالاجزاء الزكاة الا من اخرجها من شراها صدارة قارة بها عينه
وكان سيد عليا اخو ابي حمزة يقول انما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم
صدقة التطوع دفعا للزول والبلاء على ابدنا فان زكاة الفرض مطهرة للمال والروح
وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرجس المحمي والمعنوي فمن لم يتصدق
صدقة التطوع ولم يحبر النقص في زكاة الفرض فقد عرض بدنه للحكمة والجرب والخبث
الا فرخي والدما مل والقروح وسائر ما يودي بدنه انتهى **واما** زكاة الفطر فاما
شرعت لتكون رفع صيام رمضان متوقفا على اخراجها فلا يرفع الي السها الا باخراجها
لحديث حسنة بعضهم مع اجماع اهل الكشف على ذلك وانما كان رمضان لا يرفع الا بعد
اخراج زكاة الفطر لانها كالزكاة فوقع من ذلك الصاير من تحرق صومه بالغبنة
والنيمية ونفاط الشهوات المضادة لحكمة الصوم واصل ذلك كله الاكل والشرب
فانما اكل حبيب من مراعاة مراقة الله فوقه في خرق صومه بترك الادب معه
تعالى حين تخلق باسم الصفة الصمدانية من ترك الاكل والشرب وجميع المفطرات
فلولا الاكل لما حجب ولا خرق واحمد الله رب العالمين **واما** وجد تغلق الصوم
بالاكل من شجرة النهي فرضا كانه او نفا فلا يولد الصوم انما شرع تطهير او تقوية
للاستعداد في التوجه الى الله تعالى في قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت
مناطولة سنتا من الاجابة حجبنا بالاكل والشرب وغيبنا عن مراقة ربنا وعن ايماننا
وسمعنا سيد عليا اخو ابي حمزة يقول انما شرع صوم رمضان
سد المجاري الشيطان من البدن من العام الى العام فلو كان الصاير يودي على الكمال
لما وجد الشيطان له سبلا عليه بالوسوسة او غيرها لكنه لما اداه على حكم النقص
خرقه فدخل اليه الشيطان من ذلك الخرق واحتاج الى الجا بر بصوم الاثنين والخميس
وايام الليالي البيض ونحو ذلك **وسمعنا** ايضا يقول من شاء الصوم رقة
القلب وذبول الاعضاء حتى لا تكاد اعضا العبد تشتهي معصية لسده مجاري
الشيطان التي انفتحت في البدن باكل الشهوات حتى صار البدن كطافا
شبكة الصياد فاذا اصنام استدف تلك الطاقات كلها واى ذلك الاشارة بحديث
البخاري وغيره الصوم حجة اي ترس يتقي به العبد دخول الافات الدنيوية في قلبه
واما كان رمضان ثلاثين يوما او تسعا وعشرين يوما لما ورد ان تلك الاكلة
الصورة التي اكلها آدم من الشجرة مكنته في بطنه شهرا كاملا او تسعا وعشرين

يوما **فان قيل** انه في الشريعة ما يفهم منه ان الاكل يقيم في الباطن اربعين يوما
لحديث من اكل القمح من حرام لم يقبل له صلاة اربعين يوما **فالجواب** ان هضم
الطعام لا يجمع الى الحرارة التي في القوة الهاضمة فربما كانت حرارة القوة الهاضمة
في ايها ادم اشد ففهمنا الطعام وانزلته في شهر فنقص عشرة ايام عن هضم معدة غيره
انتي **فعل** ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان الا اضعا فالشهوة المولدة
من الاكل من بالغ في اكل الشهوات والدم في رمضان فقد ابطل حكمة الصوم في حق
نفسه ولم يسد مجاري الشيطان من بدنه فتركض فيها ليس بخيلة ورجلة فالتف عليه
دينه فلو الاكل لم يخرج الى صوم ولكنا كالملايكة لا يقع منا معصية ابد اطول عمرنا
فان قيل فلم شرعت الكفارة في اجماع في بقا رمضان **فالجواب**
انما شرعت لتكون اجماع خالف امر به وقدم شهوته على رضى به عليه وتعرض بذلك
لتروله البلاء عليه فكانت الكفارة مانعة من وصول العقوبة اليه وكذلك الفوك
في سائر الكفارات من طهار وقتل ونحوهما من الجنايات على الدين وايضا فان الصائم
قد تخلى باسم الحق تعالى عن عدم الاكل والشرب فلا يلقى به التكاثر الذي يتره الباري
جل وعلا عنه فقد علمت انه لولا الاكل ما احتجنا الى صيام يصنع به شهواتنا
ويكف به جوارحنا **واما** وجد تغلق الاعتكاف بالاكل من الشجرة فهو لانه انما
شرع جمعا لثبات قلوبنا عن ربنا حين تفرقت في اودية الغفلات بالاكل فكان
الاعتكاف معينا لنا على صحة احضور لا سيما في رمضان لاجل حضور قلوبنا مع
ربنا في ليلة القدر التي هي خير من الف شهر فافهم واحمد الله رب العالمين **واما**
وجد تغلق الحج والعمرة بالاكل من شجرة النهي فهو لانه الحج والعمرة مكفران للذنوب
العظام التي نشأت من حجاب الاكل فلولا الاكل ما وقعت في هذه الذنوب لما
احتجنا لما يتفورها وقد تقدم ان لكل ما هو شرعي ذنب في مقابلته يكفر بها من
طهارة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك اننا لما اكلنا ما ينبغي لنا اكله
شرعا بل بطرا وشبهه نفس حجبنا فمعصينا ولو اننا اكلنا ما ينبغي لنا اكله شرعا
من غير زيادة لما وقع منا معصية هذا في حقنا واما في حقنا ادم عليه الصلاة
والسلام فكان كلما وقع منه من الذنوب والبعاصور بالاحق فيها كما تقدم
اول المبحث وكان الحج اخر ما بقي على العبد من المكفرات وايضا فان ادم عليه
الصلاة والسلام تخلفي الكلمات هناك وتاب الله تعالى عليه هناك التوبة
الصورية لا الحقيقية كما هو شأن غير الانبياء من ذريته **فان قلت**
فلاي شيء يجب العمرة والحج الامرة واحدة في العمر ولم يتكرر الصلوات والصوم
والزكاة والطهارة **فالجواب** انما فعل الحق تعالى ذلك رحمة بخلف
من حيث ان رحمة سبقت غضبه فحفظ فيهما العظم المستقرة فيهما في فعلهما

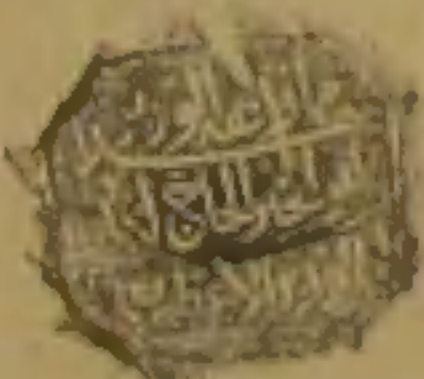
غالباً لا سيما من انبياء شيرة ستة بخلاف الطهارة والصلاة والصوم وغيرها وانما قال
بعض الامامة بالتحباب العمة لا وجوبها لانها داخل في افعال الحج فكانت كالنوافل مع
الفرائض ثم ان في ذلك بشارة عظيمة لنا بعقوبة ذنوبنا السابقة واللاحقة اذا
حججنا في العمرة واحدة ولو لا هذه العقوبة لكررنا الحج تعالى الحج علينا كل سنة مثلاً ليغفر
لنا ذنوبنا كل سنة بذلك الحج **فان قلت** فلم كان الوقوف بعرفة اول
اركان الحج بعد الاحرام للاني من طريق مبرور والطواف والسعي مثلاً **فالجواب**
انما اول اركان الوقوف اقتداً بابينا ادم عليه الصلاة والسلام لانه لما حرم بلاد
الحند بعد موطئه من الجنة التي على راس جبل الياقوت الى مكة كان اول ملاقاته
من مناسك الحج الوقوف بعرفة لانها كالناب الهول للملك وبه المثل الاعلى ويليئه
مزدلفة وهي كالناب الثاني لازدافها وقربها من مكة **فان قلت** فلو سرح
الحج المعزى وغيره بالذخول الى مكة قبل الوقوف **فالجواب** انما سألهم الحق
تعالى بالذخول رحمة بالخلق لما عندهم من شدة التثوق الى روية بيت ربهم الخاص
فكان حكمهم حكم من هاجر الى ارضه فمكث بين يديه ينتظر ما يامر به السيد من
الاممال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل منها صفي ادم عليه الصلاة والسلام
ما وسعه الامتثال بربه في ذلك **فان قلت** فلا يسي امر المحرم بالتحرد
من لبس الخيط مع ان الادب عن ملاقاته الاكابر ليس في الثابة عادة **فالجواب**
انما امر العبد بمثل ذلك اشارة الى ان من الادب من كل من ينال ياتي ربه خاشعاً
ذليلاً مفلساً متجرداً من جميع الغلايق الدنيوية ليقبل السيد ويخلع عليه خلعة
الرضي قال تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية اذا الغنى اللابس لثياب
الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد يفضل الله تعالى على الاعيان
بالصدقة عليهم زيادة على ما عندهم كالفقير يجب ما سبق في علمه **وسمعت**
سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول من علامة قبول حج العبد وانه خلع عليه خلعة
الرضي عنده ان يرجع من الحج وهو متخلق بالاخلاق الحميدة لا يكاد يقع في ذنب
ولا يرعى نفسه على احد من خلق الله ولا يراحم على شيء من امور الدنيا حتى يموت
وعلمته عدم قبوله حجاً ان يرجع على ما كان عليه قبل الحج كما ان علامة مقتدائه حج
وهو يركب مثل حجراوي بالقول من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تاديت
المناسك وخروجه منها من خلاف العلماء لكن هذا المقت لا يشترط بكل احد
وانما يذكره اهل الكسفة انتهى فاعلم ذلك فقد رجع سبب مشروعيته الى الاكل
من شجرة النوى واحمد الله رب العالمين **واما** وجه تغلق البيع والشرا وسائر
المعاملات بالاكل والشرب من شجرة النوى فهو ظاهر لاننا لما كلنا وشربنا حجبنا
بذلك عن كل محبة اخواننا وعن اكرامهم واعطائهم ما يحتاجونه اليه كما نحن مستحقون

عنه لكونهم من عبيد سيدنا وتغدينا بحدود ربنا بالبحر والسمك وعدم الايثار وطلبنا ان يكون
كلما في ايدي الخلائق لنا ولو بغير طريق شرعي فامرنا الله تعالى بالبيع والشرا وحرم علينا
الربا وشرع لنا الخيار في البيع والشرا وفقاً للندم منا اذا كان الخطا او فلاحينا
وبيع لنا العيوب التي من ضماننا والتي من ضمان غيرنا وبيع لنا ما يدخل في بيع دورنا
وبسألتنا وما بيع فيه السلم والرهن واحكام الفليس والحج والصالح والحواالة
والشركة والوكالة وغير ذلك من القراض والاقرار والمساواة والاجارات واجام
الموات وانما رغبت في الوقف والمهبة والمهدية شكر الماعننا من النعمة وكذلك
علمنا احكام الملقطة واللقيط والجعالة والفرائض وقسم الصدقات والوصايا
والوديع وقسم الفي والغنيمة وكل ذلك اصله حجابنا بالاكل الذي لم ياذن
لنا الشارع في اكله من حيث غير الاكل او من حيث الفعل وقد بسطنا الكلام على
ذلك كله في رسالة الانوار القدسية فراجعوا واحمد الله رب العالمين **واما**
وجه تغلق النكاح ونواجه بالاكل من شجرة النوى فهو انه العبد اذا اكل تحرك شهوته
الى الجماع او مقدماته فلو لم يشرو عينة النكاح لم يجز ان يقع في الزنا فقتل شرعاً
او غير علي تلك المرأة المزينية بها فكان الفساد يظلم فلذلك امر الشارع بالولي
والشاهدين والصدقات ليدخل اليه من الثابة **واما** مشروعية القسم للزوجة
فصله الاكل فانه لما اكل شرها وبطراحي من حقوق زوجته عليه فضاخرها وتزوج
عليها واذا احتج بالنكاح ان يطلقها بما لا تقطعه له وتغدي نفسها منه ورعياً
بطر فطلقها ابتداء من غير سوال ولا مال ثم ندم على ذلك فشرع الله له الرجعة
ورعياً الى من زوجته وظاهر منها ولا عنها وتزوج من ارضعته ووطيها بارتية من
غير استبراء ونكح في العدة مع استئصال رحم المرأة بولد الغير او ما به ورعاً ثم بتفقه
الزوجة والوالدين والذرية والخدم والبنهاجر التي يربونها ويتفق بها الحجاب بالاكل
عن جميع حقوق المذكوراته فامرنا باعطائهم حقوقهم بحسب الاموال الشرعية دفناً
للمتبعات في الدنيا والاخرة والحمد لله رب العالمين **واما** وجه تغلق ربح الحجاب
وما يذكر فيه من التدوير والايمان والقضا والعقوبات والكتابة وحكم امهات الاولاد
من الاما فوجه ظاهر وذلك ان العبد اذا اكل وشرب رعي بطر وطقت جوارحه وفت
فقتل النفس التي حرم الله او قطع شيئا من جوارحه او جرحه عمدا او خطأ او قطع
الطريق او حرق او زنى او صال على الناس او شرب المسكر او قدف اعراض الناس
او حلف بالله صادفاً او كاذباً او شح بالمال فلم يكذب بتفقه على المحتاجين اليه الا
بتدري وعدم علي الله مع الله علي ذلك فامر الله تعالى بالوفاء بتدريه لا العقوبة عليه
كالاعرام ورد الجنة له من حيث ما هو عليه من الشح ومن حيث مناجاة الشارع في
الشرايع بايجاب ما جعله مباحاً او مندوباً توسعة على الاممة فلو لم يشرو عينة

الحدود لنفسه نظام العالم بزيادة القتل والنهب وانما جعل في بعض الحدود كفارة
 بقتل او اطعام او صوم او كسوة لما في ذلك الامر من شدة الفتح ولتكون الكفارة
 حجابا مانعا من وقوع العقوبة باذن الله تعالى للعبد رحمة به وكذلك نشأ من حجاب
 الاكل الذي لم ياذن فيه الشارع فافهم **واما** وجه تعلق العتق وما بعده بالاكل
 من الشجرة فهو ان السيد لما اكل وشرب حجب نفسي خدمة الرقيق له واحسانا اليه
 بصا وكذلك العبد لما اكل وشرب وشيع بطر وفسق وخرج عن طاعة سيده وطلب
 ان يخرج عن تخيره عليه وان يكون له مال كسيد وجعل كون الرق احسره له فاحه
 ما دام في كفالة سيده فهو مستغن بمال سيده عن الشقاء والنعيب في تحصيل ما يحتاج
 اليه فكل شي اخذ من بيت سيده فلما طلب العبد ذلك نفس عنه الشارع
 بتزويده في عتقه وامره بكتابته ان علم ان يقيد على ما لا يقيد به وكذلك امر
 بتدبيره رحمة به بما عنده اي السيد من حرصه على الدنيا ومحبته لها فلم يسم نفسه
 بعتق ذلك الرقيق الا بعد موته فكان كمن تصدق بماله حين عاين طلوع الروح
 فلم يكن عند السيد بقية حرصه على الدنيا لكان امر بالعتق فور من غير كتابته ولا
 تدبير واما امر الولد فانما لم يورث السيد بعتقها رحمة بها او لجهله بحقوقها عليه
 حيث كانت محلا لاستمتاعه وقضا شهوته فرغب الشارع في ان تكون عتيقة
 بعد موته فمرا عليه وفاقبها وكفارة عنها لانما له في الاستمتاع بها حكم الملك
 واصل اخلا له بحقوقها هو الاكل فانه لما اكل حجب قام بوفيق من خدمه فاستمتع به
 بل طلب منه ما لا اذا طلب عتقه ولو لا الحجاب لكان تزه نفسه عن اخذ ما من المكاتب
 واعتق عبده من غير تدبير واعتق امر الولد قبل موته فاعلم ذلك **واما** وجه تعلق
 وجوب نصب الامام الاعظم ونوابه بالاكل من شجرة النبي فهو ظاهر لا انه لو لا الامام
 الاعظم ونوابه في سائر اقطار الارض من وزير وامير وقاض وغيرهم لما قدر احد
 علي تنفيذ الاحكام وكان يفسد نظام العالم كله اذا اطلب الخلق اخذ حقوقهم
 من بعضهم بعضا بلا شوكة تخيمهم وربما كان يقتل خلق كثير حتى يتمكنوا من قتل
 رجل واحد وجب عليه القتل فلذلك قالوا لا يملك ان يقيم الحدود الامم يقتض
 ولا يقتض منه كالوالي بخلاف من يقربه فيضربك فافهم **ثم** الاصل
 ذلك كله الاكل فانه لو لا الاكل لما حجب احد ولا ترك ما اوجبه الله تعالى عليه من
 الحقوق كمال الله لو لا الاكل لما تنازع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يودي بحق
 الذي عليه من غير وقوف علي حاكم ولا حبس ولا تعزير ولا ملازمة غير كعليه
 طائفة الاولياء والعلماء القاملين فكان من رحمة الله بعباده ان العلم الرعية
 ان يجتمعوا على نصب امام يحمي انفسهم وحرهم بوجوده حين علموا انه لا يقوم
 للدين شعار الا بذلك وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وانما لم يرد لنا حديث بالامر

بنصب

بنصب الامام الاعظم ونوابه لما في ذلك من الرياسة والكبر الذي لا يكاد يسلم منه
 الامم عصم الله فلو امرنا الشارع بطلب الامامة صريحا لكان فيه تعرض للفتنة
 والشارع لا يامر بما فيه فتنة بل نهي عن الامارة الا ان يكون العبد مسيوبا فيها
فكلم انه لو لا الولاة الذين لم شوكة ما امن احد في داره فضلا عن البراري
 ولا صلاحد اخذ اخراج من الفلاح ولا صلاحد ولا وجد مال يتفق علي المجاهد بين
 والمرابطين وصناعت مصالح الخلق اجمعين واحمد الله رب العالمين **و**
ولكن ذلك اخر خاتمة كتابه الميزان الشعرانية المدخلة لجميع اقوال
 المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
 لولا ان هدانا الله لقد جئت رسل ربنا بالحق **وان** اساله به كل ناظر في هذا
 الكتاب من علماء المذاهب الاربعة رضي الله تعالى عنهم ان يصالح ما يراه في هذا
 الكتاب من الخطا والتخريف لكن بعد ما كان النظر في الأدلة والتعالييل والتوجيهات
 والسلامة من تعصب لمذهب دون غيره وبعد معرفته بصحة دليله وصحة
 دليل المخالف وبعد اطلاعه على جميع الفصول التي قدمناها بين يدي الميزان وبعد
 شهود عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل مجتهد من المتقدمين والمتأخرين
 وبعد شهود ما عني الشريعة كالكف ومذاهب الايمه كالاصابع المتفرعة من
 الكف فكما ان ما نخر اصبع اوي بالكف من اصبع فكذلك ليس مذهب اوي بالشريعة
 من مذهب كاتقدم بسطه في الفصل قبيل توجيه كلام الايمه المجتهدين **و**
واذا كان المؤلف اول من تكلم في فن احتاج ضرورة الي من يتعقب كلامه
 ويستدرك عليه لعمري استحضار المؤلف كل ما يرد علي منطوق ذلك الكلام
 ومفهومه كالتاليه ولو انه كان يقدر علي ذلك لما احتاج الناس الي شرح
 للمتنون ولا احتاجت السروج الي حواشي ولا الحواشي الي الحواشي ولو كان من
 عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا **وقد** ذكرنا مرارا ان جميع
 ما القناه من الكتب انما هو حسب ما يقع الله به علي قلبي حال التأليف
 ما عدي الكتب التي اختصرناها **فكر** الله تعالى من عذري في
 وقوعي في خطأ وتخريف في هذا الكتاب لغرابته عن الافهام **ورحم**
 الله من فتح الله علي قلبه توجيها لشي من اقوال الايمه اوضح مما وجهته به
 فالجهد هو وضعه في هذا الكتاب ثم هدر في التزاي لتوجيه كلام جميع
 المذاهب المستعملة والمندرسه فانه امر لا اعلم احدا سبقني الي الترامه
ومن تأمل فيه وفهم صا ريق مذهب جميع المجتهدين حتى كانه
 صاحبها واستحق ان يلقب بشيخ اهل السنة والجماعة في عصره ومن لم
 يلقبه بذلك فقد ظلمه **واسمع** يا اخي نصي وامر النظر فيه والزم



الادب مع سائر الائمة المجتهدين لياخذوا بيدك في احوال يوم القيامة واحمد

- لله رب العالمين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
- وصلي الله علي سيدنا محمد النبي الامي وعلي آله
- وصحبه وسلم تسليما كثيرا الي يوم الدين
- وسلام علي المرسلين واحمد
- لله رب العالمين

تمت

تم

وكان الفراغ من كتابة هذه الميزان السمرانية يوم الاربعاء المبارك السادس

- شهر ذي الحجة احرام ختام عام ستة الف ومائة واحد وعشرين
- من الهجرة النبوية علي صاحبها افضل الصلاة واتر
- التسليم وذلك علي يد العبد الفقير الحقير
- المعترف بالعجز والتقصير الفقير محمد بن
- محمد بن محمد بن نور الدين الزرقاني
- بلدا المالك مذهبنا عفراسه
- لدولوا لديه ولم ينظر
- في هذه السحنة
- عيبا وصالحه
- واحمد
- وحسن
- تم

- تم الكتاب بحمد الله ذي الجود مطي البجار ومجري الماني العود
- يا قاري الخط قل يا الله مجتهدا اعفركا تبه يا خير معبود
- يا ناظر في كتابي حين تقراه اقرا هديته بلا ريب ولا شطط
- ان مرسه هو فلا تفعل بسبكي واعذر فلست بمعصوم من الغلط
- وكان هذا الخط مخضر غريب وامره في الناس امر عجيب
- يطالب من المولى القريب المحيب بفر من الله وفتح قريب
- اللهم صلي وسلم وبارك علي سيدنا محمد النبي الامي وعلي آله وصحبه اجمعين